

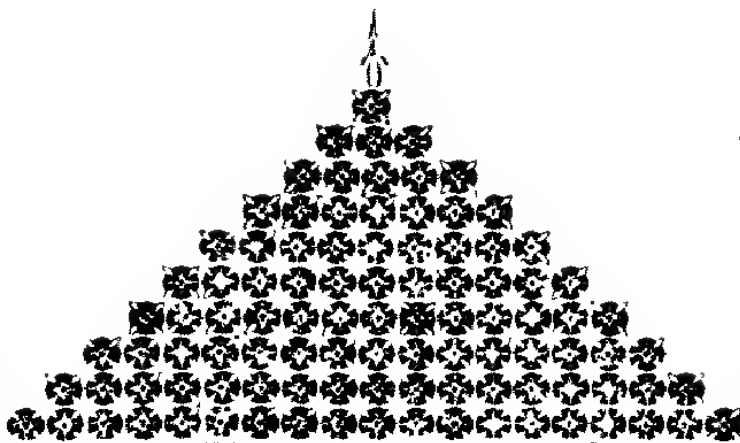
الجزء الاول من حاشية العلامة الفاضل والقدير الكامل
الشيخ ابراهيم اليحيوي على شرح العلامة
- ابن قاسم الغزي على متن الشيخ
أبي شعاع في مذهب الامام
الشافعي رضي الله
عنه آمين

٢

مما من الله به على خيرين علي بن محمد السامري
انتقل الى ملكة عز بن محمد بالحنيفة

صفحة	
٢٩	﴿كتاب أحكام الطهارة﴾
٤٧	فصل في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها بالدياغ وما لا يطهر
٥١	فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز
٥٤	فصل في استعمال آلة السواك
٥٨	فصل في فروض الوضوء
٧٧	فصل في الاستنجاء وآداب فائى الحاجة
٨٥	فصل في نواقض الوضوء
٩٢	فصل في موجب الغسل
٩٧	فصل في فرائض الغسل وسننه
١٠٢	فصل في جملة من الاعمال المسنونة
١٠٦	فصل في المسح على الخفين
١١٣	فصل في التيمم
١٢٨	فصل في بيان النجاسات وازالتها
١٣٩	فصل في الحيض والنفس والاستصاضة
١٥٣	﴿كتاب الصلاة﴾
١٦٧	فصل في بيان صفات من يجب عليه لصلاة وبيان النوافل
١٧٦	فصل في شروط صحة الصلاة
١٨٦	فصل في أركان الصلاة
٢٢٣	فصل في أمور يخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
٢٢٧	فصل في عدد مبطلات الصلاة
٢٣٣	فصل في عدد ركعات الصلاة
٢٣٨	فصل والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء الخ
٢٤٥	فصل في الاوقات التي تكره الصلاة فيها
٢٤٩	فصل في أحكام الجماعة
٢٦٠	فصل في قصر الصلاة وجمعها
٢٧٣	فصل وشرايط وجوب الجمعة الخ
٢٩٠	فصل في بيان أحكام صلاة العيدين وما يطلب فيهما
٢٩٦	فصل في صلاة الكسوف وما يطلب فعلها
٣٠٠	فصل في أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها
٣٠٦	فصل في كيفية صلاة الخوف
٣١٠	فصل في اللباس

٢١٤	فصل في الجائز •
٢٢٧	• (كتاب أحكام الزكاة) •
٢٤٦	فصل في مقدار نصاب الابل وما يجب اخراجه عنه
٢٤٩	فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه
٢١٩	فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب اخراجه عنه
١٥٠	فصل في زكاة الخلطة
٢٥٢	فصل في بيان مقدار نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه
٢٥٦	فصل في بيان مقدار نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه منه
٢٥٧	فصل في بيان زكاة عروض التجارة والمعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل
٢٦٠	فصل في زكاة النطر
٢٦٤	فصل في قسم الزكاة على مستحقها
٢٧١	• (كتاب بيان أحكام الصيام) •
٢٧٢	فصل في بيان أحكام الاعتكاف
٤٠٠	• (كتاب بيان أحكام الحج) •
٤٢٠	فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام
٤٢٩	فصل في بيان أنواع الدماء الواجبة وأحكامها الخ
٤٤٠	• (كتاب أحكام البيوع) •
٤٤٦	فصل في الربا
٤٥١	فصل في بيان أحكام الخيار
٤٥٨	فصل في أحكام السلم
٤٦٧	فصل في أحكام الرهن
٤٧٣	فصل في حجر السفيه والمفلس
٤٨٢	فصل في أحكام الصلح
٤٨٩	فصل في الحوالة
٤٩٢	فصل في الضمان
٤٩٦	فصل في الكفالة
٤٩٧	فصل في أحكام الشركة
٥٠١	فصل في أحكام الوكالة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وحده
 لا شريك له شهادة نوصلنا إلى جنات النعيم * وتكون سببا للنظر لوجهه الكريم * وأشهد أن
 سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله السيد السند العظيم * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه
 أُولى الفضل الجسيم * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير إلى ربه القدير إبراهيم الجبوري
 ذوالنقصير * أنه قد كثرت النفع والاتقاع * بشرح ابن قاسم العزى على أبي شعاع * وكذا
 بحاشيته التي للعلامة البرماوى * الذي هو لكل خير حاوى * لكنها مشقة على بعض عبارات
 صعبة * مع أن المناسب للمبتدئين إنما هو عبارات عذبة * فلذلك جئنا بخلق كثير من المرة بعد
 المرة * والكررة بعد الكررة * على كتابه حاشية عليه سبله المرام * وعدبه الكلام * فأجبتهم لذلك
 * والله أعلم بما هنالك * طالبا من الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم * وأن ينفع بها النفع
 العظيم * وهذا وإن الشروع في المقصود * يعون الملك المعبود * فأقول وبالله التوفيق *
 لأحسن طريق * أقوله بسم الله الرحمن الرحيم / هذه البسملة بسملة الشارح وستأتى بسملة
 المتن وكان ينبغي لوضع الديباجة أن يأتى ببسملة ثالثة لهذه الديباجة لأنها أمر ذو بال وقد
 قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبترا وأجذم
 أو أقطع لكن وُضع الديباجة اكتفى ببسملة الشارح ولذلك قدمها عليهم التهودير كتماعليها
 واعلم أن لبسملة تسن على كل أمر ذي بال أى حال يبعث بهتم به شرعا للحدث المات وتقرم
 على المحترم لذاته كمشرب الخمر وتكره على المكروه لذاته كالنظر لفرج زوجته بخلاف
 المحترم لعروض كالوضوء بما مقصوب والمكروه لعارض كالأكل البصل فتسن عليها ونحب
 في الصلاة لأنها آية من القائمة عندنا فتعترها أحكام أربعة وبقيت الإباحة وقيل إنهاباح
 في المباحات التي لا شرف فيها كنقل مناع من مكان إلى آخر فعلى هذا تعترها الأحكام الخمسة

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله قال الخ) هذه الديباجة من وضع بعض التلامذة مدحة لشيخه وهي ساقطة في بعض النسخ وأصل قال قول على وزن فعل بالفتح بمعنى أن حق النطق أن يكون هكذا والافعال لم تنطق بذلك فالقاف فاء الكلمة والواو عين الكلمة واللام لام الكلمة ثم يقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وليس أمسه قول على وزن فعل بالكسر لأنه لو كان كذلك لكان مضارعه يقال كيناف ولا قول على وزن فعل بالضم لأنه لو كان كذلك لكان لازما ولا قول على وزن فعل بالسكون لأنه لو كان كذلك لم يثبت قلب الواو ألفا السكون على أن ذلك ليس من أوزان الفعل وعبر بالماضي دون المضارع لأن القول قد وقع فيما مضى وهذا حكاية عنه من بعض التلامذة كما علمت وما قاله البرماوى من أنه عبر بالماضي دون المضارع لتحقيقه فكأنه واقع مردود لأن القول ماض حقيقة فتدبر (قوله الشيخ) هو في الأصل مصدر شاخ يقال شاخ يشخ شخشا ثم وصف به مع الفة ويصح أن يكون صفة مشبهة وهو في اللغة من جاوز الأربعين لأن الإنسان مادام في بطن أمه يقال له جنين لا جنينا واستناره وبعد الوضع يقال له طفل وذرية وصبي وبعد البلوغ يقال له شاب وفتى وبعد الثلاثين يقال له كهل وبعد الأربعين يقال للذكر شيخ وللأنثى شخنة وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوحيدا وله أحد عشر عاما خمسة مدونة بالشين وهي شيوخ بضم الشين وكسرها وشخنة بفتح الشين وكسرها وشيخا بكسر الشين وخاء كغلمان خسة مدونة بالميم وهي مشايخ بالياء لا بالهمز ومشيخة بفتح الميم كسرها ومشيوخاء بالياء الواو بعد الياء وبجدها واو واحد مدونة بالهمز وهو أشياخ وكلمها شاذة الاجمعين أحدهما شيوخ كما يقتضيه قول ابن مالك في ألفيته كذا لا يطرد في فعل اسم مطلق الفا والثاني أشياخ كما يقتضيه قوله فيها

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

(قوله الامام) هو لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحا من يصح الاقتداء به ويطلق على اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى وكل شئ أحصناه في امام مبين وقد برأيه صحائف الاعمال وقد يطلق على الامام الاعظم ويجمع كثيرا على اثمة وأصله أئمة على وزن أفعله نقلت حركة الميم الاولى الى الهمة الثانية وأدغمت الميم في الميم ويجوز قلب الهمة ز النسياء ياء وقد يجمع على امام فيكون مفردا تارة وجعانا تارة أخرى نظير هيمان فيقال فاقه هيمان ونوق هيمان فيختلف بالتقدير فيلاحظ أن حركات الامام المفرد كحركات كتاب وحركات الامام الجمع كحركات عباد ومن استعمله جمعا قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما فلا حاجة لما تكلفه بعضهم في الآية من أن توحده للدلالة على الجنس أو لانه مصدر في الأصل أو لان المراد واجعون كل واحد منا للمتقين اماما أو لانهم لا تعداد طريقته واتفق كلهم كانوا كتنخص واحد (قوله العالم) أي المتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة سواء كان بطريق المكسب أو بطريق الفيض الالهي وهو العلم اللدني فقد نقل العارف الشرافي أنه يفاض على المريد في أول ليله من اياتي الفتح بحمسة وعشرين علما منها علم أهل السعادة وأهل الشقاوة ومنها علم عدد الرمال والنبات والجمادات وما يخص كلاما وأدعه الله فيه من المنافع والمضار (قوله العلامة) صيغة مبالغة كنسابة والتأنيب لتأكيد المبالغة لالاصلها لانه مستفاد من الصيغة ومعناه كثير العلم وأما قولهم هو من جمع بين العقول

قال الشيخ الامام العالم
العلامة

والمنقول كالقطب الشيرازي فنيه قصور (قوله شمس الدين) أي كالشمس للذين من حيث
ايضا حقه للاحكام ثمانية وتقريره وهذا القبول للشارح وهو ما أشعر بدح كزين الدين أو ذم
كانت الناقصة فان قيل لم تقدم اللقب مع أنه يجب تأخيرها عن الاسم صناعة كما قال في الخلاصة
وأخرن ذان سواء صحبا * والمراد بسواء خصوص الاسم ولذا قال في بعض نسخها

وذا جعل آخر اذا اسما صحبا * وهذه الصفحة هي الاولى لانه اذا اجتمع اللقب مع الكنية كنت
بالخير في تقديم أيهما شئت وكذا اذا اجتمع الاسم والكنية أجيب بأن ذلك ما لم يشتهر والاجاز
تقديمه كما في قوله تعالى المسيح عيسى بن مريم على أن المؤرخين لا يبالون بتقديم اللقب على الاسم
فالوجوب انما هو عند النحاة (قوله أبو عبد الله) هذه كنية الشارح وهي ما صدرت باب
أو أم وابن أو بنت أو عم أو عمة أو نال أو نالة وقوله محمد اسم الكريم وقوله ابن قاسم صفة لمحمد
وقاسم اسم أبيه وهمزة ابن تحذف اذا وقعت بين عاين مذكرين ثانيها أب للاول ولم تقع أول
سطر (قوله الشافعي) نسبة للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لكونه كان يعبد على
مذهبه والنسبة الى الشافعي شافعي لا شفعوي وان قال بعضهم لان القاعدة أن المنسوب
للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدلها
في المنسوب ولذا قال في الخلاصة * ومثله مما حواه احذف * (قوله نعمه الله أي غره وعمه
لان التعميد في الاصل ادخال السيف في النعمد والمراد منه لارمه وهو التعميم (قوله برحمته
أي باحسان فهي على هذا صفة فعل أو بارادة احسان فهي على هذا صفة ذات فعلى القول بجوز
أن يقال اللهم اجعلنا في مستقر الرحمة لان مستقرها بمعنى الاحسان الجنة وعلى الثاني لا يجوز
ذلك لانهم ايم هذا المعنى فاعلم بان الله تعالى ولا اجتماع فيها الرحمة في الاصل رقة في القلب تقتضي
التفضل والاحسان وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مدنه جاز في حقه تعالى
باعتبار غايته (قوله ورضوانه يكسر الراء وضمها كما قرئ به في قوله تعالى قل أو نبشكم بخير من
ذاكم للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها أزواج مطهرة ورضوان
من الله وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان الله تبارك وتعالى يقول لا تل الجنة يا أهل
الجنة فيقولون لبيك وسعديك والخير في يديك فيقول هل رضيتم فيقولون ما لنا الا نرضى يا رب
وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيتكم أفضل من ذلك فيقولون يا رب وأي
شيء أفضل من ذلك فيقول أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا ومعناه اما
عدم السخط فيكون عطفه على الرحمة من عطف العام على الخاص لان عدم السخط أعم من
أن يكون معه احسان أو لا واما القرب والمحبة فيكون عطفه عليهما من عطف الخاص على العام
لان الرحمة أعم من أن تكون بالقرب والمحبة أو بغيرهما واما الثواب فيكون عطفه عليهما من
عطف المرادف لان الاحسان والثواب بمعنى واحد وقد يقال ان الاحسان أعم من الثواب
لان الثواب مقدار من الجزاء يعطيه الله تعالى لعباده في مقابلة أعمالهم والاحسان أعم من
ذلك واما الجنة فيكون عطفه عليهما من عطف المحل على الحال فيموجب ذايه لم ما في عبارة
البرماوى من الاجمال والابهام (قوله آمين) اسم فعل بمعنى استجب يا الله ويجوز فيه المدة
والقصير والتشديد وان كان المشدداً أي بمعنى قاصدين (قوله الحمد لله) جملة الحمد مستأنفة

شمس الدين أبو عبد الله محمد
بن قاسم الشافعي رحمه
الله برحمته ورضوانه آمين
الحمد لله

فلا محل لها من الاعراب بالنظر لكلام الشارح وأما بالنظر لكلام واضع الديباجة فهي مقول القول فتكون في محل نصب بل مقول القول من هنا إلى آخر الكتاب وقد أشغل كلامه من هنا إلى قوله أجمده على ثلاث سماعات آخر الأولى الكتاب وآخر الثانية حجاب وآخر الثالثة الثواب فتقرأ بالسكون لأجل السجع وهو توافق الناصتين من التثنية على حرف واحد كافي قول الحريري فهو بطبع الاسجاع يجواهر لفظه ويقرع الاسجاع زواج وعظه (قوله تبركاً) منقول لأجله كافي قولك قت أجلا لا لعمر ولكن العامل هنا مقدراً أي ذكرت الحمدلة لأجل التبرك أو بمعنى تبركاً حال من فاعل الفعل المقدراً أي ذكرت الحمدلة حال كوني متبركاً (قوله بفاتحة الكتاب) أي عما افتتح الله به كتابه وهو صيغة الحمد لكن المراد الافتتاح الاضافي فلا ينافي أن الله افتتح كتابه بالبسملة لكن أفناناً حقيقياً وان حصل بها الاضافي أيضاً لكنه حاصل غير مقصود والأولى أن يراد بفاتحة الكتاب ما يشمل البسملة والحمدلة لأنه المناسب للكلام الموافق لوقوع البسملة والحمدلة جميعاً معناه وبحمل الافتتاح على ما يشمل الحقيقي والاضافي ولا ينافي هذا أن الضمير في قوله لا سم الخ راجع لصيغة الحمد فقط لأن عود الضمير على بعض العام سائغ ولا يخصه وليس المراد بفاتحة الكتاب سورة الفاتحة بتمامها لأنه رعاياً نفسه ما بعده (قوله لانها الخ) على القول تبركاً فهو من باب التثنية وهو إثبات الدليل بدليل آخر وذكر الشيء على وجه فيه دقة وقد أشغلت هذه العلة على ثلاثة أمور والضمير راجع لصيغة الحمد لكن مع زيادة رب العالمين أخذنا من قوله وأخرد عوب المؤمنين في الجنة قد دار الثواب لنا آخر دعواهم فيها الحمد لله رب العالمين قوله ابتداء كل الخ ودوله وخاتمة كل دعاء الخ وقوله وآخر دعوى المؤمنين الخ أخبار ثلاثة عن أن في قوله لا سم ومعنى كونها ابتداء كل أمر الخ لا يطلب ابتداءً وبها ابتداء حقيقياً لم تسبقها البسملة أو اضافياً ان سبقتها الحديث كل أمر ذي بل لا يبدأ به بالحمد لله فهو ابتداء أو قطع أو جسد والابتداء الحقيقي ما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء والاضافي ما تقدم أمام المقصود سواء سبقه شيء أو لا فكل حقيقي اضافي ولا عكس وقوله ذي بل أي حال بحيث يتم به شرعاً بأن لا يكون محزوماً ولا مكروهاً ولا من سفاسف الأمور ويزاد على ذلك وليس ذكر المحض ولا جعل الشارح له مبدءاً غير البسملة والحمدلة ليخرج المذكر المحض ونحو الصلاة فإن الشارح جعل ابتداءها بالتكبير كما سيأتي قوله وخاتمة كل دعاء الخ عطف على ابتداء كما تقدمت الإشارة إليه ومعنى كونها خاتمة كل دعاء الخ أنه يطلب ختم الدعاء بها كما يطلب بدوهم ولذلك قال في العباب وان يبدأ الدعاء ويختمه بالحمد لله اهـ ومثل الحمدلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر لا تجعلوا كشدح الراكب بل اجعلوا في قول كل دعاء وفي آخره وقوا بحجاب أي ترحى اجابته لانها علامة على اجابته وقد قالوا كل دعاء محجب لكن أما بعين ما طلب أو بحجب عما طلب أما حالاً أو مآلاً أو بشواب يحصل للداعي أو برفع ضرر عنه قال تعالى ادعوني أستجب لكم ولذلك قال في الجوهرية

وعندنا أن الدعاء يتقع • كما من القرآن وعدا يسمع

(قوله وآخر الخ) عطف على ابتداء كما تقدمت الإشارة إليه ومعنى كونها آخر دعوى المؤمنين الخ أن المؤمنين في الجنة اذا استموا شيئاً طلبوه بأن يقولوا سبحانك اللهم ويحمدك فاذا

تبركاً بفاتحة الكتاب
لانها ابتداء كل أمر ذي بال
وخاتمة كل دعاء بحجاب
وأخرد دعوى المؤمنين

ما طلبوه بين أيديهم على الموائد كل مائدة ميل في ميل على كل مائدة سبعة وثلث مائة في كل
مائدة لون من الطعام لا يشبه بعضها بعضا فإذا فرغوا من ذلك قالوا الحمد لله رب العالمين كما
أخبر الله عنهم في قوله دعواهم فيها الخ وقال بعضهم المراد أنهم يشتغلون في الجنة بالتسبيح
والتقديس لله تعالى ويحتمون ذلك بالحمد والثناء عليه بما هو وأهله وفي هذا الذكر سرورهم
وكمال لذاتهم وهذا أولى من الأول لأن الامام الرازي شنع على قائل الأول بأنه ناظر في دنياه
وأخرته للمأكل كوله والمنشروب وحقيق بمنزل هذا أن يعتد في زمرة البهائم ولا تنبغي هذه المبالغة
فقد قاله البغوي وتبعه جماعة من المفسرين (قوله في الجنة) هي لغة البستان واصطلاحا
دار الثواب بجميع أنواعها وهي سبع جنات متجاورة أو سطوها وأفضلها الفردوس وجنة
المأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الجلال كما ذهب إليه ابن
عباس وقيل أربع ورابعة جماعة لقوله تعالى ولن يخاف مقام ربه جنتان ثم قال ومن دونهما
جنتان كما ذهب إليه الجمهور وقيل واحدة وكل الاسماء متصلة فيها اذ يصدق عليها الجنة
عدن أي إقامة وجنة الخلد وجنة النعيم وهكذا والاكثر على أن الجنة فوق السموات
السبع وتحت العرش والشارحت الارضين السبع والحق تنويع ذلك الى علم اللطيف
الخبير (قوله دار الثواب) بدل من الجنة وأضيفت الى الثواب لانها محله فالإضافة من
إضافة المحل للعال قبه وقول البرمائي وإضافتها الى الثواب لكونه سببا في دخولها فيه نظرا
لأنه ينافي الحديث المشهور وهو ان يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولانت يا رسول الله قال
ولا أنا الا أن يغمدني الله برحمته الا أن يقال انه ناظر للظاهر فان العمل سبب في الظاهر كما هو
ظاهر قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والمتن في الحديث الاستحقاق وبهذا علم أنه
لا تنافي بين الحديث والآية وقيل معنى الآية ادخلوا الجنة بفضلي واقسموها بما كنتم
تعملون (قوله أحده) انما جدي بالجملة الفعلية بعد أن جدي بالجملة الاسمية تأسيسا بحديث ان الحمد
لله حمده وهذا جدي في مقابلة نعمة وهي متجددة شيئا بعد شيء فتاسب أن ياتي هنا بالجملة الفعلية
المنبذة للتجدد والحديث وذو الجدي في مقابلة الذات وهي دائمة مستمرة فتاسب أن ياتي هناك
بالجملة الاسمية المنبذة للدوام والاستمرار ووجه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى فالمقصود منها
انشاء الحمد فلا تفيد الانشاء الا بالقصد قول البرمائي وان لم يقصد بها الانشاء فيه نظرا لانها
موضوعه للاخبار فكيف تفيد الانشاء من غير قصد الا أن ينظر لكونها نقلت في عرف الشرع
الى الانشاء وبصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لا يقال اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لم يحصل
متصود الشارع وهو اتصاف المؤلف بالحمد لا بالقول الاخبار بالحمد حمدا لانه من جملة الثناء
لكن المشهور الالهي وقد اشتمل كلامه من هنا الى مراده على سبعين على الهاء والثانية أطول
من الاولى وهو حسن لأن أحسن السبع ما تساوت فقره ثم ما طالت فيه الثانية على الاولى
ومن قوله وأسلم الى سهو الغافلين على ثلاث جمعيات على التثنية ونقدم ثلاث جمعيات
على الباء (قوله أن وفق) بفتح الهمزة على تقدير اللام وأن وما بعدها في تأويل مصدر وفاعل
وفق ضمير مستتر يعود على الله تعالى أي أحده لاجل توفيقه سبحانه وتعالى ويصح كسر الهمزة
ويجعل أن بمعنى اذ فتكون للتعليل لا للتعليل فتفيد على كل وقوع الحمد لاجل التوفيق

في الجنة دار الثواب
احده أن وفق

ولو جعلت التعليق لم تفد وجود الحد جزئاً لانه يصير معلقاً على التوفيق وبمذاق علم ما في قول
البرماوى وبكسر ها المقتضى لوجود المعلق عليه اللهم الا أن يريد به ما ذكرنا من كونها حالة
الكسر للتعليق ويكون مراده بالمعلق عليه العلة وهي التوفيق لانه معلق عليه معنى والمراد
بالتوفيق هنا صرف الهمة لاخلق قدرة الطاعة في العبد كما اشتهر لان كل مقام له مقال **قوله**
من أراد من عباده أى من أراد توفيقه من عباده والمتكلم داخل في عموم كلامه هنا للقرينة
المادة على ذلك فالشارح من جملة من وقفه الله تعالى للتنقه في الدين فيكون حده في مقابلة
التوفيق الواصل له وافيده **قوله للتنقه** أى للتنفهم شيئاً لأن النقه معناه لغة الفهم كما
سياق وقوله في الدين متعلق بالتنقه والدين ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان نبيه صلى
الله عليه وسلم حتى ديناً لاندن أى تنقاده ويسمى مله لانه على الرسول وهو عليه عليهما
وسمى شرعاً وشرعية لان الله شرعه وبينه فالدين والملة والشرع والشرعية بمعنى واحد
قوله على وفق مراده متعلق بالتنقه أى على طبق مراده تعالى أزالها الضمير في مراده الله
تعالى **قوله** وأصل وأسلم بوجه الصلاة والسلام خبرية لفظاً انشائية معنى لقصد منها الانشاء
فلا تنفد الانشاء الا بالقصد لان الجملة المضارعية موضوعة للاخبار فتوقف اغادتها الانشاء
على القصد وبمذاق علم ما في قول البرماوى تبعاً للقلوبى اختار صيغة المضارع المنفذة للانشاء
من غير قصد لا يقال انه ناظر لان تمام الابتداء فانه يعمل فيه الكلام على الانشاء ولومن غير قصد لانا
نقول اذا نظرنا للمقام فلا فرق بين المضارعية والماضوية والاسمية **قوله** على أفضل خلقه
أى مخلوقاته فهو صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات على الاطلاق كما قال صاحب الجوهره

وأفضل الخلق على الاطلاق * نيسابور عن الشافق

فان قبل يدخل في الخلق بمعنى المخلوقات الناقص مع أن تفضيل الكامل على الناقص
نقص كما قال بعضهم

إذا أتت فضلت امرأذا نباهة * على ناقص كان المديح من النقص

ألم تر أن السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصى

أجيب بأن محل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص بخصوصه كالمثال الذى في البيت بخلاف
ما اذا فضل عليه في العموم ألا ترى أنه اذا قال شخص السلطان أفضل من الزبال كان ذلك نقصاً
واستحق ذلك الشخص العقوبة من السلطان بخلاف ما اذا قال السلطان أفضل الناس فلا
يكون ذلك نقصاً ولا يستحق العقوبة بل الاكرام **قوله** محمد عطف بيان على أفضل خلقه
فهو مجرور بعلى المتقدمة أو بدل منه فهو مجرور بعلى مقدرة لأن البدل على نية تكرار العامل
ولا يرد على هذا أن المبدل منه في نية الطرح والرمى لأن ذلك من حيث عمل العامل وأما بالنظر
للمعنى فهو مقصود ويسمى التسمية بمحمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم وينبئ اكرام من اسمه
محمد تعظيماً له صلى الله عليه وسلم **قوله** سيد المرسلين أى أشرف المرسلين واذا كان سيد المرسلين
كان سيد غيرهم بالطريق الاولى والسيد من سادى قومه أو من كثر سواده أى جيشه أو هو
الحليم الذى لا يستغفزه الغضب ولا شك أن هذه الاوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم
والمرسلين جمع مرسل بفتح السين خلافاً لمن قال جمع رسول بمعنى مرسل لأن المرسلين انما يكون

من أراد من عباده للتنقه
في الدين على وفق مراده
وأصل وأسلم على فضل
خلق محمد سيد المرسلين

جمع مرسل على أنه لم يأت فعول بمعنى فعل إلا نادراً فإن قيل إن أفضل خلقه يغني عن قوله
 سيد المرسلين أجيب بأن قوله سيد المرسلين إذا ما لم يفسده سابقه من حيث أنه أشعر بمحصل
 وصف الامارة والسيادة له صلى الله عليه وسلم فله السلطنة والغلبة عليهم فنادى الأول الاخبار
 بالصفة الباطنة والثاني الاخبار بالصفة الظاهرة (قوله القائل) صفة لمجد وأتى بذلك لمناسبة
 للمقام (قوله من برد الله به خير الخ) تنمة الحديث وأغنا ألقاسم والله يعطى ولن يزال أمر هذه
 الامة مستقيماً حتى تقوم الساعة وفي رواية ولن يزال هذه الامة قائمة على أمر الله لا يضربهم من
 خالفهم حتى يأتى أمر الله والمراد من يرد الله به خيراً كما لا يشهدادة تتوین التعظيم فخرج
 من لم يرد الله به خيراً أصلاً وهو الكافرو من أراد به خيراً لكنه غير كامل وهو المؤمن الذي لم
 ينفقه في الدين فاندفع ما يقال إن الحديث يقتضى أن من لم ينفقه في الدين قد حرم الخير ولو كان
 مؤثراً وليس كذلك بل أعطى أصل الخير وفي هذا الحديث كما قاله الولي العراقي وغيره بشارة
 للمستغل بالله من حيث أن فيه اعلماً ما يسببانه بشرط أن يكون طلبه خالصاً لوجه الله تعالى
 بخلاف ما إذا كان مشوباً بربا أو نحوه والمراد بكونه صلى الله عليه وسلم قاسماً كونه مبالغاً
 للشرية من غير تخصيص والله يعطى كل واحد من انهم ما أراد لأن ذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء حتى أن غير الصحابي قد يستنبط من لفظ النبوة ما لا يخطر ببال الصحابي كما يشهد لذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع وقيل المراد كونه قاسماً الاموال بينهم
 لأن سبب ايراده أنه صلى الله عليه وسلم قسم ما لا بينهم فخص بعضهم بزيادة فقال بعض من خفيت
 عليه الحكمة ما سبب ذلك فقال صلى الله عليه وسلم ردأ عليه من يرد الله به خيراً ينفقه في الدين
 أى ينهمه في الدين بحيث لا تنحى عليه الحكمة فلا يعترض على لأن الله هو المعطى المانع وإنما
 ألقاسم فليست بمعط حقيقة حتى تنسب الى الزيادة والنقص والمقصود من قوله حتى يأتى أمر
 الله التأييد كما في قوله تعالى ما دامت السموات والارض ~~كذلك~~ أقبل والاولى ابقاؤه على
 ظاهره من الغاية لأن المراد بأمر الله الريح اللينة التي تأتي قبل يوم القيامة يموت بها كل مؤمن
 وهؤمنة فلا يبقى الاشرار اخلق قوله وعلى آله وصحبه عطف على قوله على أفضل خلقه لآعلى
 محمد والالزم أن أفضل خلقه مبین بمحمد وآله وصحبه أو أنه مبدل منه محمد وآله وصحبه وهذا
 لا يتوهم الا على اسقاط على من المعطوف وأمام وجود على فلا يتوهم ذلك وفي بعض النسخ
 وأصحابه بدل صحبه (قوله منة الخ) ظرف لقوله أصلى وأسلم والغرض من ذلك تعميم
 الاوقات بالصلاة والسلام على النبي وعلى آله وأصحابه السادة الكرام اذ لا يخلو وقت عن
 وجود ذكر أو غفلة وقوله ذكر الذاكرين أى الله أو للرسول أو لهما وقوله وسهوا الغافلين أى عن
 ذكر الله أو ذكر الرسول أو هما والاولى أن تكون ألى فى الذاكرين والغافلين للجنس والمراد
 بالسهو عدم الذكر ولو عدا وانما عبر به للاشارة الى أن عدم الذكر عدم الكونه غير لائق كانه غير
 واقع ولهذا النكته عبر بالغافلين والمراد بهم غير الذاكرين ولو عدا (قوله هذا كتاب) هكذا
 في كثير من النسخ وفي بعض النسخ وبعد فهذا كتاب والواو نافية عن أما النافية عن مهما
 والاصل مهما يكن من شئ بعد فهذا كتاب فحذف مهما ويكن ومن شئ وأقيمت أمام مقام ذلك ثم
 أن بعضهم يقول أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى بها في كتبه ومراسلانه وقد

النائل من يرد الله به خيراً
 ينفقه في الدين وعلى آله
 وصحبه مدة ذكر الذاكرين
 وسهوا الغافلين وبعد هذا
 كتاب

صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أما ويأتي بالواو بدلها ويتروك
وبعد كما هنا على ما في بعض النسخ والظرف مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معنى
الاضافة والمراد به النسبة التقيدية التي هي معنى جزئي حقه أن يؤدي بالحرف فان نوى لفظ
المضاف اليه نصبت على الظرفية أو جرت بمن كما إذا أضيفت وإن حذف المضاف اليه ولم ينو
شي نصبت مع التنوين فلها أحوال أربعة وتستعمل للزمان كثيرا والمكان قليلا وهي صالحة
هنا للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها والمكان باعتبار أن مكان
رقم ما بعد ما بعد مكان رقم ما قبلها وقد أشتهر الخلاف في أول من نطق به أفضيل داود عليه
السلام وقيل قس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان
وقد نظم بعضهم ذلك فقال

جرى الخلف أما بعد من كان قائلا * لها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسهبان فكعب فيعرب

واسم الإشارة راجع للمواف المستحضر في ذهنه وهو اللفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على
المعاني المخصوصة. وكانت الخطبة سابقة على التأليف ومتأخرة عنه خلافا لما قال إن كانت
الخطبة متأخرة عن التأليف فاسم الإشارة راجع لما في الخارج لأن اللفاظ أعراض سبيلة
تتضمن مجرد النطق بها فإن قيل كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع
للمشار إليه المحسوس بحاسة البصر أجيب بأنه زل ما في الذهن لشدة استحضاره منزلة
المحسوس واستعمل فيه اسم الإشارة على طريق الاستعارة فإن قيل ما في الذهن لا يكون إلا
بمجرد رمي كآب لا يكون إلا مفصلا فكيف يجبر بفصل عن مجمل أجيب بأن الكلام على تقدير
مضاف والاصل فصل ٥. كآب فإن قيل يلزم أن لا يقال كآب غير ما في ذهن المؤلف لأنه هو
الذي أخبر عن مفصله بكتاب أجيب بتقدير مضاف أيضا والاصل مفصل نوع هذا كآب
والتحقيق أنه لا حاجة لتقدير المضاف الأول لأن الحق أن الذهن كما يقوم به المجمل يشوم به
المنفصل وللتقدير المضاف الثاني لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله لأن ذلك تدقيق فلسفي لا يعتبره
أرباب العربية وإنما قال كآب ولم يقل شرح لاستقلاله عنده لأنه لم يأت فيه بدليل ولا
تعامل تسهلا على المبتدئين (قول في غاية الاختصار) صفة أولى لكتاب والغاية آخر الشيء
والاختصار تقليل اللفاظ كما سأل في المعنى أنه في آخر مراتب تقليل اللفاظ وقوله والتهذيب
أي التصفية والتخليص من الحشو (قوله وضعته) صفة ثانية لكتاب وفي الكلام استعارة
بصورة تبعية بأن شبه تأليف الشرح على المتن بوضع جسم على جسم بجامع شدة الاتصال
واستعير له الوضع واشتق منه وضع بمعنى ألف بمعنى وضعته ألقته (قوله على الكتاب) المراد
بالكتاب هنا المتن بخلاف الكتاب السابق فإن المراد به الشرح وإنما لم يقل على المختصر مع أنه
الموافق لقول المصنف أن العمل مختصر أعظم الممتن (قوله المسمى) أي في طرته لا في خطبته
كما يأتي وقوله بالتقريب هو أحد اسميه واختاره لأجل السجع وهو اتفاق كل فقرتين في
الحرف الأخير ولأجل التفاؤل الحسن فإنه صلى الله عليه وسلم كان يحب القول الحسن (قوله
لينتفع به) علة للوضع بمعنى التأليف وقوله المحتاج فاعل ينتفع به غير المحتاج فليس

في غاية الاختصار والتهذيب
وضعه على الكتاب
المسمى بالتقريب لينتفع
به المحتاج

مقصود بالوضع وان كان قد ينتفع به بمراجعة ونحوها (قوله من المبتدئين) بيان للمحتاج ويجوز في المبتدئين الهمز وعدمه وهو الانسب بقوله يوم الدين وهو جمع مبتدئ من ابتدأ مبتدئ فهو مبتدئ وهو الآخذ في صفار العلم والمتوسط هو الآخذ في أواسطه والمنتهي هو الآخذ في كاره وان شئت قلت المبتدئ هو من لم يقدر على تصوير المسئلة والمتوسط هو من قدر على تصوير المسئلة ولم يقدر على إقامة الدليل عليها والمنتهي هو من قدر على تصوير المسئلة وعلى إقامة الدليل عليها من قدر على ترجيح الاقوال فهو مجتهد الشئ كالنووي والرافعي ومن قدر على استنباط القروع من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب ومن قدر على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة فهو مجتهد اجتهاد مطلقا قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم (قوله افروع الشريعة والدين) متعلق بالمحتاج وأما أصول الشريعة والدين فليس موضوعا لهذا التأليف بل في كتب التوحيد وتقدم الكلام على الشريعة والدين (قوله وليكون اعطف على لينتفع فهو علة ثمانية ولا يخفى أن اللام وجودية فلا يصح تقديرها بقول البرماوى فتقدره علة اللام غير ظاهر الا أن تكون النسخة التي وقعت له ليس فيها لام وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وسيله لتجاني يوم الدين) أى سبيل الخلاص من المكروه يوم الجزاء فالمراد بالسبيل السبب الكنى هي في الاصل ما يكون سببا لتحصيل شئ والحاجة وان كانت بمعنى الخلوص من المكروه لكن يلزم منها هنا القوز بالمطلوب وهو دخول الجنة فلذلك ساغ الاتيان بالوسيلة فيها وهذا اللزوم انما هو بالنظر لا بالغالب والافيجوز أن ينجم من المكروه ولا يدخل الجنة بأن يكون من أهل الاعراف والمراد من الدين الجزاء كما هو أحد معانيه اللغوية ويوم الدين هو يوم القيامة وله أسماء كثيرة مذكورة في المطولات (قوله رنعا اعطف على وسيله أى وليكون نقما أى نافعا وإذا نسع أوجعه نفس النفع بما نفعه النفع هو ايصال الخير للغير وقوله لعباده المسلمين يشمل المبتدئين وغيرهم فهو أعم مما تقدم والنفع أعم من أن يكون بالتعليم أو بالتعليم أو بالوقف أو بالهبة أو غير ذلك من كل ما فيه نواب أخرى وقوله المسلمين جرى على الغالب والافغير المسلمين قد ينتفعون به لكن المسلمون هم المقصودون بالوضع وغيرهم انما هو ريق التبعية (قوله انه) بفتح الهمزة على تقدير اللام وبكسرها استئنافا لكن فيه معنى التعليل لما تقدمه ما قبله من الدعاء فليس هنالك دعاء صريح بل بالقوة فكأنه قال اللهم انفع به المحتاج من المبتدئين واجعله وسيله لتجاني يوم الدين وانفع به عبادة المسلمين واتحاد دعوت الله بذلك لانه الخ (قوله جميع دعاء عباده) بتدوين جميع ونصب دعاء وعدم تدوينه مجرد دعاء كما قرئ بذلك في قوله تعالى ان الله بالغ أمره والمراد بجميع دعاء عباده سماع قبول وقوله وقرب أى قربا مع ذوا الاحياء وقربا من عباده بعلمه وقوله مجيب أى مجيب دعاء عباده (قوله ومن قصده) أى في حوائجهم تحصيلا لما ينتفع أو دفعه لما يضرت وقوله لا يجيب أى لا يحصل له خيبة وهي عدم القوز بالمطلوب يقال خاب يجيب خيبة اذا لم ينل ما طلب وفي المثل الهبة خيبة أى الهبة من الناس سبب في الخيبة (قوله واذا سألت عبادى عنى الخ) المراد الى آخر الآية لان المنة والاستدلال على القرب والاجابة لكنه اقتصر على ذات مراعاة للصحيح وسبب نزول هذه الآية أن اليهود قالوا يا محمد كيف يسمع ربنا دعاءنا وانت تزعم أن بيننا وبين السماء جسمائة عام وأن غلط كل سماء وبين كل سماء مثل ذلك

من المبتدئين * لفروع
الشريعة والدين * وليكون
وسيله لتجاني يوم الدين *
ونفعا لعباده المسلمين * انه
جميع دعاء عباده وقرب
مجيب * ومن قصده لا يجيب *
واذا سألت عبادى عنى فانى
قريب *

وقيل ان أعزاسا قال يا رسول الله أقرب ربنا فنجابه أي ندعوه سرا أم بعيد فنناديه أي ندعوه جهرا فنزل واذا سألتك عبادي عني الخ قال اليسأوى وهو غشيل لكمال علمه بأفعال العباد وأقوالهم واطمأنه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم فشببه حاله تعالى في علمه بأحوال عبادهم بحال من قرب مكانه منهم واستعبر اللفظ الدال على الحال المشبه به العمل المشبه (قوله واعلم) أي يا من يتأقن منك العلم من كل واقف على هذا الكتاب فالخطاب به غير معين وإن كان موضوعا لأن الخطاب به المعين وهذا اللفظ يؤتى به لشدته الاعتناء بما بعده (قوله أنه أي الحال والشأن) وجوده يوجد خبر أن وعي مفسرة لضمير الشأن وقوله في بعض الخ الجاز والمجرى متعلق بوجوده وكذا قوله في غير خطبته فيلزم عليه تعلق حرفي جزمه معنى واحد بمعامل واحد وهو ممنوع وبجواب بأن الأول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو قيد وبأن الثاني يدل من الأول وتطير لك قوله تعالى كلما رزقا منها من ثمرة رزقا قالوا الخ وقوله تسع تسع نسخة وهو ما ينسخ وينقل من النسخ وهو النقل وقوله هذا الكتاب أي المتن (قوله في غير خطبته) أي في طرته أو على هامش الورقة الأولى (قوله تسميته) أي دال تسميته لأن التسمية معنى مصدرى لا وجوده في الخارج وإنما الوجود المنقوش الدالة عليه وقوله تارة أي في تارة وحالة وقوله بالتقريب فيه ما بالغه حيث جعله نفس التقريب (قوله وتارة) أي في تارة وحالة وقوله بغاية الاختصار فيه ما بالغه حيث جعله نفس غاية الاختصار (قوله فلذلك) أي فلاجل تسمية هذا الكتاب باسمين وقوله تسميته باسمين أي سميت الشرح باسمين ليوافق اسم الشرح اسم المتن فان شرط الموافقة الموافقة والمراد بأحد اسمين لأنه لا يسمى بالآخرين معا (قوله أحدهما فتح الخ) فيه مما بالغه حيث جعله نفس الفتح وقوله التقريب المجيب صفتان موصوف محذوف أي فتح الله التقريب من عباده بعلمه المجيب دعاءهم كما علم مما مر وقوله في شرح متعلق بفتح وهذا قبل العلمية وأما بعد العلمية فلا تعلق له لأنه جزء علم وجزء العلم لا تعلق له وقوله ألفاظ التقريب أي ألفاظ هي التقريب فالإضافة للبيان أو من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله والثاني) أي ثانيهما أي الاسمين وقوله القول المختار أي الذي اختاره العلماء الاختيار وقوله في شرح غاية الاختصار فيه ما تقدم من التعلق وعدمه (قوله قال الشيخ الخ) هذا من كلام الشارح مدحاً للمصنف وما تقدم من كلام بعض التلامذة مدحاً للشارح وثبتهم الكلام على الشيخ وعلى الامام فلا عود ولا إعادة (قوله أبو الطيب) كنية أولى للمصنف وقوله وينتهر أيضا أي كما اشهر بأبي الطيب وأيضاً مصدر أشد إذا رجع فغدا رجوعاً إلى الأخبار بكنية ثانية للمصنف كما أخبرتك بكنية أولى له وشرطها أن تستعمل مع شيئين بينهما تناسب ويقضى أحدهما عن الآخر فلا يقال جاء زيد أيضاً ولا جاء زيد ومات عمر وأيضاً ولا اشتراك زيد وعمر وأيضاً (قوله بأبي شعاع) مثلت الشين ولذلك قال في القاموس الشعاع كغراب وصحاب وكأب الشديداً القاب عند الناس وهذه كنية ثانية للمصنف وكفى بها غير من العلماء حتى ظن الجاهلون أن المراد به رجل خفي شاركه في هذه الكنية وليس كذلك وهو امام ناسك عابد صالح واشتهر في الآفاق بالعلم والديانة وولى القضاء ثم الوزارة وكان له عشرة أئمة يقرءون على الناس الصدقات ويتفوضونهم بالهبات يصرف على يد الواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فعم احسانه الصالحين والاختيار

واعلم أنه يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميت به أحدهما فتح التقريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار قال الشيخ الامام أبو الطيب ويشهر أيضاً بأبي شعاع

ثم صار زاهد الدنيا وأقام بالمدينة الشريفة وكان يكس المسجد الشريف ويشعل المصابيح ويخدم الحجرة الشريفة وعاش مائة وستين سنة ولم يحتل له عضو من الاعضاء فسئل عن سبب ذلك فقال حفظناها في الصغر فحفظناها الله في الكبر ومات سنة ثمان وثمانين وأربع مائة ودفن بالمسجد الذي بناه ورأسه قريب من الحجرة النبوية ليس بينهما الا خطوات يسيرة **(قوله شهاب الملة والدين)** لقب للمصنف وقدمه على الاسم لشهرته ومحل منع تقديم اللقب على الاسم ما لم يشتهر كما تقدم والشهاب في الاصل الكوكب أو ما ينتقل منه والمراد أنه كالشهاب في الاضائة لاهل الملة والدين وتقدم الكلام على الملة والدين وقد اشتهر عند المؤرخين تلقب من اسمه أحمد بالشهاب وتلقب من اسمه محمد بالشمس ولذلك يقولون للشيخ الرملي الكبير الشهاب لان اسمه أحمد وللشيخ الرملي الصغير الشمس لان اسمه محمد **(قوله أحمد)** هو اسم المصنف وأول من سمى به بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحمد أبو الخليل شيخ سيبويه **(قوله ابن الحسين)** بأل الداخلة على العلم للمع الاصل كما قال في الخلاصة

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمع ما قد كان عنه نقلا

فهى زائدة كما في اسم سيدنا الحسين ابن سيدتنا فاطمة بنت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقول البرماوى بأن الحسين معترف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدتنا ابنة سيدنا فاطمة نظر لان آل فيه زائد للمع الاصل كما علمت **(قوله ابن أحمد)** بجر لفظ ابن لانه صفة الحسين وأما لفظ الاول فهو بالرفع لانه صفة لأحمد ومن تسع الاسماء وجد اسم الابن موافقا لاسم جده غالباً كما هنا **(قوله الاصفهانى)** نسبة لاصفهان بفتح الهمزة وكسرها والفتح أفصح وبالفاء والباء وهى بلدة بالعجم وأصلها في اللغة الانجمية بالباء مشوبة بالفاء ثم عربتها العرب فطلقوا بالباء تارة وبالفاء تارة أخرى **(قوله سنى الله)** جملة خبرية لفظاً انشائية معنى قصد الشارح به الدعاء للمصنف وقوله ثراه الترى بالقصر التراب التدى وأما التراه بالمد فهو كثرة المال مأخوذ من الثروة والضمير عائدة على المصنف وقوله صيب الرحمة والرضوان من اضافة الصنة للموصوف أى الرحمة والرضوان المصبرين وصيب بيا من موحدتين بينهما مائة مائة من تحت مأخوذ من الصب وهو انزال الشيء من أعلى الى أسفل ومنه قوله تعالى أنا صبينا الماء صبا هكذا ضبطه البرماوى وأبى مائة مشددة أر مخففة كما في قوله تعالى وكصيب وتقدم الكلام على الرحمة والرضوان والمراد أنه تعالى ينزل عليه ذلك حتى يتم جسده ويفيض عنه الى التراب الذى تحته مبالغة في التعظيم والكثرة وأن الترى كناية عن جنته **(قوله وأسكنه)** جملة خبرية لفظاً انشائية معنى كاتى قبلها والضمير المستتر عائدة لله تعالى والبارز عائدة على المصنف وقوله أعلى فراديس الجنان أى أعلى درجات الجنان بالنسبة لاقتران المصنف فهو أعلى نبي لا مطلق لان الاعلى المطلق لا يكون الا لله صلى الله عليه وسلم والمراد بالفراديس الدرجات لكن على سبيل المجاز والتغليب لانه ليس في الجنان الا فردوس واحد والشارح سمى غيره من الدرجات بالفرودوس مجازاً لعلاقة المجاورة وأغلب الفردوس على غيره وسمى كلامه فرودوساً **(قوله بسم الله المح)** مقول القول الذى قدره الشارح فهو في محل نصب بعبارة وان كان مستأنفاً لا محل له من الاعراب بالنظر لكلام المصنف وابتدأ بالبسملة ثم بالجملة اقتداء بالكتاب العزيز وعمل بجبر

شهاب الملة والدين أحمد بن
الحسين بن أحمد الاصفهانى
سنى الله ثراه صيب الرحمة
والرضوان وأسكنه أعلى
فراديس الجنان
(بسم الله الرحمن الرحيم)

كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو مبتدأ وأقطع أو أجزم والمعنى على كل
أنه ناقص وقليل البركة فهو وان تم حسالاً يتم معنى مع خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمحمد لله
الخ وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث
الجدلة على البدء الإضافي وهذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما ما وهنك أوجه أخرى لدفع
التنافي بينهما مذكورة في المطولات والمراد بالأمري البال الشئ صاحب الخال الذي يهتم
به شراً بحيث لا يكون محزوماً لذاته ولا مكروهاً كذلك ولا من سقاسف الأهوراى محقراتها
فتحرم على المحترم لذاته كالزنا خلافاً لله ولحق حيث قال تكرم عليه بخلاف المحترم اعراض
كالوضوء بماء مغسوب وتكره على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه
لعارض ككل البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككسر زبل صولاً لاسمه تعالى عن
اقترائه بالمحقرات وتخفيفاً على العباد فإن قيل يرد على ذلك طلبها عند دخول الخلا وهو مستقذر
أجيب بأنها طلعت عندهم للحفظ من الشياطين وهو ليس من المحقرات بل أمر ذو بال ويشترط أن
لا يكون ذلك الأمر ذكراً محضاً بأن لم يكن ذكراً أصلاً أو كان ذكراً غير محض كالقرآن ففسن
التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كلاله إلا الله وأن لا يجعل له الشارع مبدءاً غير البسملة والجدلة
كالصلاة فإنه جعل لها مبدءاً غير البسملة والجدلة وهو التكبير (فائدة) معاني كل الكتب
مجموعة في القرآن ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني
البسملة مجموعة في بآئها ومعناها الإشارى إلى ما كان وما كان وما يكون وما معاني الباء في
نقطتها والمراد بها أول نقطة تنزل من القلم التي يسبق منها الخط لا النقطة التي تحت الباء خلافاً لمن
يوهمه ومعناها الإشارى أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستقدمة منها كل موجود (واعلم) أن البسملة
قد اشغلت على خمس كلمات الأولى الباء وقد شرحتها الشارح بذكر متعلقاتها ومعناها الاستعانة
أو المصاحبة على وجه التبرك والأولى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور لأن جعلها
للاستعانة يوهم أن اسمه تعالى آله الشئ وفيه إساءة أدب وإن أجيب عنه بأن المقصود أن البدء
في الشئ متوقف على اسمه تعالى كوقوف الشئ على آله الشاية الاسم ولم يشرحه الشارح
ومعناه ما دل على مسعى وهو مستحق عند البصريين من السمو وهو العلو لأنه يعلمه سماء فأصله
عندهم هو بوزن فعل تحذف بحجزه وسكن أوله وأتى بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق
بالساكن فصار وزنه أفع وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم لأنه علامة على مسماه وانما قلنا
ذلك ولم نقل من السمة وهي العلامة كما اشتهر لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال فأصله عندهم
وهم بوزن فعل حذف الواو وعوض عنها الهـ همزة فصار وزنه أعل فهو من الأسماء المحذوفة
الاجماز على الأول ومن الأسماء المحذوفة الصدور على الثاني الثالثة لقلة الجلالة الرابعة
الرحمن الخامسة الرحيم وقد تكلم عليها الشارح (قوله ابتدئ) هذا بيان لتعلق الباء ببناء
على أنها أصلية وقيل اسم زائدة فلا تعلق بشئ لأن حرف الجز الزائد لا يتعلق بشئ كالباء
في بحسبك درهم وكذلك الشبيه بالزائد كرب في قولك رب رجل كريم لقينته وأقسام التعلق
ثمانية لأنه إما أن يكون فعلاً أو اسماً وعلى كل إما أن يكون عاماً وعلى كل إما أن يكون
مقتضياً أو مؤخر أو الأولى أن يكون فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال وما عمل من الأسماء كالصدر

ابتدئ

كاتب هذا والله اسم للذات
الواجب الوجود والرحمن
أبلغ من الرحيم

واسم المصدر فهو بطريق الحمل على الأفعال وأن يكون خاصا لأن كل شاع في شيء يضر
في نفسه لنظ ما جعل التسمية مبدأه فالمسافر إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم كان المعنى أسافر
والأكل إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم كان المعنى أكل وهكذا وأن يكون مؤثرا فيفيد
القصر أي قصر أفرادان خوطب به من يعتقد الشرك في الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد
من المشركين أنه يتبدأ بأسماء آلهتهم واسمه تعالى وهذا هو الظاهر أو قصر قلب أن خوطب به
من يعتقد خلاف الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد من الكفار أنه يتبدأ باسم غيره تعالى
لأبائه وهذا بعيد أو قصر تعيين أن خوطب به من يتردد في الحكم فالمقصود تعيين من يتبدأ
باسمه لمن يتردد ويشك هل يتبدأ باسمه تعالى أو باسم غيره وهذا بعيد أيضا والشارح قد رده فعلا
مؤثرا وقائه تقديره خاص فكان الأولى أن يقول أو أوقف لما علمت من أن الأولى أن يكون خاصا
ولتعم البركة جميع التأليف بخلافه على تقدير استدعي فإن البركة خاصة بالأبداء وأوجب
عن الشارح بأنه أشار إلى جواز تقديره عاما وأن كان الأولى تقديره خاصا (قوله كاتب هذا)
المراد به المتن لأنه حكاية من الشارح عن إسان المصنف كأنه يقول مراد المصنف ذلك (قوله)
والله اسم للذات أي بوضعه تعالى لأنه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده والأولى أن يقول
والله علم على الذات لأن الاسم يشمل اسم الذات واسم الصفة وأما العلم فهو خاص باسم الذات
فهو علم شخصي جرتى وإن كان لا يقال ذلك إلا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا لا تحقيقية
ولا تقديرية فالأولى أن يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالتعميم فإنه اسم
لكل كوكب إلى ثم غلب على القريب بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكل
استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن بتقدير استعماله في غيرها وأما النظر الجلالة فياس فيه شيء من ذلك على
تعالى ثم غلب عليه بعد تقدير استعماله في غيره وأما النظر الجلالة فياس فيه شيء من ذلك على
التحقيق والله ولي التوفيق (قوله الواجب الوجود) هذا بيان وتعيين للمسمى وليس معتبرا
من المسمى والالكان المسمى بمجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى هو الذات وحدها
ومعنى كونه واجب الوجود أنه لا يجوز عليه العدم فلا يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ونخرج
بذلك واجب العدم كالشريك وحائز الوجود والعدم وهو الممكن فإنه جائز الوجود والعدم
لذاته وإن كان واجب الوجود لغيره كالممكن الذي علم الله وجوده في وقت كذا فإنه واجب
الوجود لتعلق علمه بذلك لذاته بل لغيره وانما لم يقل المستحق لجميع الحمد إشارة إلى أن
هذا كاف في المعنى لأنه يلزم من كونه واجب الوجود أنه مستحق لجميع الحمد والأول إشارة
إلى صفات التنزيه والثاني إشارة إلى صفات الكمال فتقدم عليه في عبارة بعضهم من قبيل
تقديم التحلية على التسمية (قوله والرحمن أبلغ من الرحيم) أي لأن زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى غالباً فالأول معناه النعم بجلائل النعم والثاني معناه النعم بدقائقها وجميع بينهما إشارة
إلى أنه ينبغي طلب النعم الجلية والحقيقة منه تعالى ونخرج بقالبنا حذر وحذر فإن الأول
أبلغ من الثاني لأن الأول صفة مشبهة وهي تدل على الدوام والاستمرار والثاني اسم فاعل وهو
لا يدل إلا على الاتصاف بالشيء ولو رزنا علم أن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنية المبالغة
من مصدر رحم بعد تنزيه منزلة اللازم أو نقله من فعل بالكسر إلى فعل بالضم فلا يرد ما يقال إن

الصفة المشبهة لاتصاغ من المتعدي ووجه متعدفاته يقال رحل الله **(قوله الحمد لله)** لم يعطفها على البسمة اشارة الى استقلال كل منهما في حصول التبر لثبته وآل في الحمد اما للاستغراق أو للجنس أو للعهد واللام في الله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك والاولى أن تكون آل للجنس واللام للاختصاص فالعنى حينئذ جنس الحمد محتص بالله ويلزم من اختصاص الجنس اختصاص الافراد اذ لو خرج فرد منها لغيره لخرج الجنس في ضمنه فهو في قوة أن يدعى أن الافراد محتصة بالله بدليل اختصاص الجنس به فهو **كك** دعوى الشيء بينة فالدعوى هي اختصاص الافراد والبيينة هي اختصاص الجنس والمشهور أن جملة الحمد له خبرية لفظا انشائية معنى ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لأن الاخبار بالحمد جد فيحصل الحمد بها وان قصد بها الاخبار وأركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحموده ومحمود عليه وصيغة فاذا قلت زيد عالم لكونه أكرمك فانت حامد وزيد محمود والعلم محموده والكرم محمود عليه والصيغة هي قولك زيد عالم والمحموده والمحمود عليه قد يختلفان ذاتا واعتبارا كما في هذا المثال وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا قلت زيد كريم لكونه أكرمك فالمحموده الكرم من حيث انه مدلول الصيغة والمحمود عليه الكرم من حيث انه باعث على الحمد واعلم أن أفضل الحمد الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافئ مزيدة فهو حلف أو نذر ليعبد الله بأفضل الحمد بربك وانما يأتي به المصنف اقتضارا على ما بدأ به الله كتابه العزيز **(قوله هو)** أي لغة وأما عرفه فهو فعل ينشأ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على المحامد وغيره وكذلك الشكر لغة لكن بابها ال المحامد بالشكر سواء كان عملا بالاركان أو قولًا بالالسان لانه عمل لسانى أو اعتقاد بالالسان كما قال بعضهم أفادتكم النعماء منى ثلاثة يدي ولسانى والضمير المحجبا

(الحمد لله) هو الثناء على الله تعالى بالجليل

فان قيل لا اطلاع لنا على الاعتقاد فكيف ينشأ عن تعظيم المنعم أجيب بأننا يطالع عليه بالقرآن كقيامه له ووضع يده على رأسه تعظيما له فيجتمع حينئذ حمدان فالحمد الاول وهو القيام مثلا والى الحمد الثانى وهو الاعتقاد وبأنه تطالع عليه أرباب البصائر وبأنه ينشأ لو اطالع عليه وأما الشكر اصدا لاحافه ودرى العبد جميع ما أنعم الله عليه به من نعم وبصر وغيره ما فبما خاق لاجله **(قوله الثناء)** بتقديم المثلثة على النون معدودا وهو الذي كبر خير وقيل الايمان بما يلى على انصاف المحمود بالصفات الجيلة فعلى الاول لا حاجة لزيادة بعضهم بالالسان لأن الذكر لا يكون الا بالالسان فهو بيان للواقع وعلى الثانى لا بد من زيادة ذلك لأن الايمان أعظم من أن يكون بالالسان أو بغيره فهو على هذا أقدم اعتبر وأما الثناء بتقديم النون على المثلثة فهو الذكر بالشر **(قوله على الله تعالى)** اعترض عليه بأنه لا حاجة الى هذا التقييد بل هو مفسر لاخر اوجه حمد بعض المخلوقين لبعض وأجيب بأنه انما قيد بذلك لكونه أراد تعريف حمد الله لا مطلقا لأن المقام مقام حمد الله تعالى وبأن الحمد في الحقيقة راجع اليه تعالى وان كان غيره مودرة لانه هو المولى للثم كلها بجميع المحامد له تعالى لكن ينبغي شكر من جرت على يده النعم ولذلك ورد لم يشكر الله من لم يشكر الناس أو كما قال **(قوله بالجليل)** ان كانت الباء للتعدي كان بيانا للمحموده وهو لا بشرط فيه كونه اختياريا حتى لو قلت زيد حسن أو جميل الوجه لكونه أكرمك كان جدا وان كان المحمود به الذى هو الحمد أو جمال الوجه قهريا أو ورد على الشارح أنه لا حاجة

قوله فهو الذي كبر بالشر ظاهره أنه خاص بذلك وهو مخالف لما في المصباح ونصه والناويزان الحصى اظهار القبيح والحسن اه معصمه

حينئذ لقوله بالجليل بعد قوله التناهي على رأى الجمهور أن التناهي لا يكون إلا فى الخبر لا على
 رأى ابن عبد السلام أنه يكون فى الخير وفى الشر وعليه لا يتم التبيين بقولنا بالجليل
 وأجيب بأنه لم يكتف بدلالة الالتزام لأنهم مهجورة فى التعارض على أن التناهي قد يستعمل
 فى الشر مشاكلة كفى الحديث وهو أنه صلى الله عليه وسلم مر عليه بجزارة فأنشأ عليها خيرا
 فقال وجبت ثم مر عليه بأخرى فأنشأ عليها شرًا فقال وجبت فقتلوا وما وجبت يا رسول الله
 فقال أما الأولى فوجبت أى الجنة لأنكم أنتم عليها خيرا وأما الثانية فوجبت أى النار لأنكم
 أنتم عليها شرًا أو كما قال وأورد عليه أيضا أنه حينئذ أدخل ذكر المحمود عليه وأجيب بأنه تركه
 للتحلاف فيه أنه هل يشترط أن يكون اختياريا كما هو رأى الجمهور أو لا كما هو رأى الزمخشري
 ولذلك جعل الحمد والمدح أخوين وإن كانت البهة السببية أو بمعنى على كان بيان المحمود عليه
 فقول البرماوى وإن كانت البهة سببية فالمراد المحمود به غير ظاهر لأن بهة السببية تؤدى وتؤدى
 التى معنى على فقوله وهو وحده ليس بحسن واستشكل كون المحمود عليه لا بد أن يكون اختياريا
 عند الجمهور بالحمد على ذاته تعالى وصفاته فان ذاته تعالى وصفاته لا يقال لها اختيارية كما
 لا يقال لها اضطرارية وأجيب بأن المراد اختياريا حقيقة وأوحكا والمراد بالثاني ما كان منشا
 لأفعال اختيارية كذاته تعالى وصفاته التأثير كالقدرة وما كان ملازما للمنشا كبقية الصفات
 وبأن المراد بالاختيارى ما ليس اضطراريا فيشمل ذاته تعالى وصفاته والمراد بالجليل عند الحامد
 أو المحمود وإن لم يكن جليلا عند الشارع فيشمل ما لو أنى عليه بالقتل كفى قوله

على جهة التعظيم (رب)
 أى مآل

نهيت من الأفعال بالوحيته * لهنت الدنيا بآلة خاله
 ولا فرق بين أن يكون ذلك الجليل من الغضائل وهى النعم الناصرة كصلاة أو من الفواضل وهى
 النعم المتعدية كالكرم ولذلك يقولون سواء تعلق بالنضائل أم بالفواضل (قوله على جهة
 التعظيم) أى مع جهة هى التعظيم فعلى معنى مع والإضافة للبيان والعلف فى قول بعضهم على
 جهة التحيل والتعظيم للتفسير والمراد التعظيم ولو ظاهرا بأن لا يصدر عن الجوارح ما يخالفه
 فلذلك أقم لفظ جهة فهو إشارة الى أنه لا يشترط التعظيم بالفعل بل الشرط عدم المنافى
 فان صدر عن الجوارح ما يخالفه كما لو قلت لا يذأ أنت عالم وضربته بالقلم فذلك استمراؤه وضربته
 (قوله رب) أصله راب ببناء على أنه اسم فاعل فحذفت الالف وادغمت الباء فى الباء ويصح
 أن يكون صفة مشبهة فلا حذف وهو من الترية وهى تليغ الشيء مالا خلا إلى الحمد الذى
 أراد المربى ويختص المحلى بال وهو الرب بالله بخلاف المضاف لغيره العاقل كفى قوله هم رب الدار
 وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل له ما ورد فى صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربى بل سيدى
 ومولاى أى لا يقل أحدكم على غير الله تعالى ربى بل سيدى ومولاى ولا يرد قول سيدنا يوسف
 صلى الله عليه وسلم أنه ربى أحسن منواى لأن ذلك مختص بزمانه كالمعبود لغيره تعالى فكان ذلك
 جائزا فى شريعته (قوله أى مالك) انماسمى المالك بالرب لأنه ربى ما يملكه وقد أنى الرب لمعان
 نظمها بعضهم فى قوله

قرب محيط مالك ومدبر * مرب كثير الخير والمول للنعم
 وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احفظ فهذه • معان أتمت للسرب فادع لمن نظم
 رحمه الله تعالى **(قوله العالمين)** أصله من العلامة كما قاله أبو عبيدة لأنه ما من نوع من العالم
 الا وفيه علامة على وجود خالقه أو من العلم كما قاله غيره فيختص بأولى العلم وهم الانس والجن
 والملائكة لاختصاص العلم بهم **(قوله بفتح اللام)** اخترا من العالمين بكسر اللام فانه جمع عالم
 بالكسر أيضا وليس مرادنا **(قوله هو)** أى لفظ العالمين **(قوله كما قال ابن مالك)** أى
 في قوله

أولو والمولون علينا وأرضون شذ والسونا

ويعترض عليه بأن فيه اتحاد المشبه والمشبّه به لأن المشبه هو أن العالمين اسم جمع والمشبّه به
 وهو ما قاله ابن مالك كذلك ويجب بأنهم ما يختلفان بالنسبة للقائل فالأقل باعتبار أنه مقول
 للشارح والثاني باعتبار أنه مقول لابن مالك وهذا كاف في اختلاف المشبه والمشبّه به وهذا
 الاعتراض والجواب بيجريان في مثل هذه العبارة **(قوله اسم جمع)** أى اسم دال على الجماعة
 كدلالة المركب على أجزائه كقوم ورجل وأما الجمع فهو ما دل على الاتحاد بالجمعة كدلالة
 تكرار الواحد بحرف العطف كلز يدين في قولك جاء الزيدون فانه في قوة جاء زيد وزيد
 واسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية بلا قيد أى من غير دلالة على قلة أو كثرة كما
 وتراب واسم الجنس الجمعي ما دل على الماهية بقيد الجمعية كتمر والتحقيق أن العالمين جمع لعالم
 لأنه كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف فيقال عالم الانس وعالم
 الجن وعالم الملك وبهذا الاطلاق يصح جمعه على عالمين لكنه جمع لم يستوف الشروط لانه يشترط
 في المفرد أن يكون علما أو صنفة وعالم ليس بعلم ولا صفة بل قيل انه جمع استوفى الشروط لان العالم
 في معنى الصفة لانه علامة على وجود خالقه وقد نص على ذلك جماعة منهم شيخ الاسلام في شرح
 الشافية **(قوله خاص بمن يعقل)** والراجح أنه شامل للعاقل وغيره تغليباً للعاقل على غيره أو تنزيلاً
 لقدر العاقل منزلة العاقل **(قوله لا جمع)** عطف على قوله اسم جمع وقد علمت أن التحقيق أنه جمع
(قوله بفتح اللام) اخترا من عالم بكسرها وقد تقدم أنه يجمع على عالمين بكسرها **(قوله لانه)**
 أى عالم بفتح اللام وقوله اسم عام الخ قد علمت أنه كما يطلق بهذا الاطلاق يطلق على كل جنس
 وعلى كل نوع وصنف وبهذا الاطلاق يصح جمعه وقوله والجمع خاص بمن يعقل أى فيلزم
 أن يكون المفرد أعظم من جمعه وهو باطل وقد يقال هذا كما يطل كونه جمعاً يطل كونه اسم جمع
 لانه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أنص من مفردة **(قوله وصلى الله الخ)** أى
 بالعاطف هنا إشارة الى عدم الاستقلال وانما يظهر العطف اذا جعلنا كلاماً من الجملتين خبرية
 لفظاً انشائية معنى بخلاف ما لو جعلت جملة الجملة خبرية لفظاً ومعنى وجملة الصلاة خبرية لفظاً
 انشائية معنى فإن الصحيح عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار كعكس قبحه الواو
 للاستئناف والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم
 التضرع والدعاء ودخل في التفسير جميع الحيوانات والجمادات فانه ورد أنها صلت وسلمت على
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما صرح به العلامة الحلبي في سيرته كالعلامة الشنواني في شرح
 التيسير خلافاً لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والجمادات وعلى هذا فهي من قبيل المشتركة

(العالمين) بفتح اللام هو كما
 قال ابن مالك اسم جمع خاص
 بمن يعقل لا جمع ومفردة
 عالم بفتح اللام لانه اسم عام
 لما سوى الله والجمع خاص
 بمن يعقل (وصلى الله وسلم

اشترا كالقضية وهو ما التحدي لفظه وتعد معناه ووضع كلفظ عين فانه وضع للباصرة بوضع
 والجارية بوضع والذهب والفضة بوضع وهكذا واختار ان هشام في مغنيه ان معناه واحد
 وهو العطف بفتح العين لكنه يختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة
 للملائكة الاستغفار الخ وعلى هذا فهي من قبيل المشترك اشتراكا معنويا وهو ما اتفق لفظه
 ومعناه واشتركت فيه افراد كاسد فان لفظه واحد ومعناه واحد وهو الحيوان المفترس
 واشتركت فيه افراد ولم يأت المصنف بالسلام لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة
 الافراد في النوى ومن تبعه من المتأخرين كراهة الافراد بشرط ثلاثة الاول ان يكون
 متاخلافا ما اذا كان منه صلى الله عليه وسلم فانه حقه الثاني ان يكون في غير الوارد اما فيه
 فلا يكره الافراد الثالث ان يكون من غير داخل الحجة الشريفة اما هو فيقتصر على السلام
 بأن يقول بأدب وخشوع السلام عليك يا رسول الله فلا يكره في حقه الافراد وقد أتى الشارح
 بالسلام لكونه من المتأخرين والسلام بمعنى التسليم وهو التحية أو بمعنى السلامة من النقائص
 قال بعضهم واثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم
 ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختم بهما كتابه أيضا فيجمع بين الصلاتين وجاء
 لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردودة والله أكرم من
 أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما (قوله على سيدنا) أي جميع المخلوقات والسيد من ساد
 في قومه أو من كثر سواده أي جبينه أو من تنزع الناس اليه عند الشدائد أو الحليم الذي
 لا يتغضب ولا يغضب ولا يخشع أن هذه الأوصاف اجتمعت فيه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك جواز
 اطلاق السيد على غيره تعالى فقد قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا خروا أمامي حديث
 السيد الله فعنه السيد بالسادة المطلقة الله تعالى وأصل سيد سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت
 أحدهما بالكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الباء فصارت سيدا (قوله محمد) بدل أو عطف
 بيان فهو مجرور على الأول بعلى متشبه لأن البدل على نية تكرار العامل وعلى الثاني بعلى
 المذكورة لأن غير البدل من التوابع ليس على نية تكرار العامل وليس نعم السيد لأن العلم
 لا ينعى به وبعضهم جوز كونه نعمتا نظر الأصل وقولهم العلم لا ينعى به محله ما لم يكن مشتملا
 بحسب الأصل والابحار انعت به نظر الأصل ويسن التسمية بمحمد بحجة فيه صلى الله عليه وسلم
 لأنه أشهر أسماء بين المسلمين وألذها سمعا عند العالمين وقد حكى بعضهم أن لله ملائكة سياحين
 في الأرض يزورون كل بيت فيه شخص مسمى بمحمد أو أحمد (قوله النبي) اختاره على الرسول
 تعالى قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي وإن كانت الرسالة أفضل من النبوة على
 الراجح خلافا لما زعم عبس السلام القائل بأن النبوة أفضل من الرسالة لأن النبوة فيها تعلق
 بالخلق والرسالة فيها تعلق بالخلق فان النبوة فيها انصراف من الخلق إلى الحق والرسالة فيها
 الانصراف من الحق إلى الخلق ليدلهم عليه وقد بان الرسالة فيها التعلقان كما صرح به الشيخ
 ابن حجر في شرح الأربعين والكلام في نبوة رسول ورسالته والافل رسول أفضل من النبي قطعا
 والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبي أو لقدير وقد اشهر أن الانبياء مائة ألف
 وأربعة وعشرون ألفا وقيل مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثمانمائة وثلاثة

(قوله على سيدنا محمد النبي)

عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر لكن الصحيح عدم حصرهم في عدد لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك (قوله بالهمز) أي على أنه من النبأ وهو الخبر لانه مخبر بكسر الباء الثلاثة بالشرائع والاحكام وهذا ظاهر ان كان نبيا ورسولا فان كان نبيا فقط قيل في التعليل لانه مخبر للناس بأنه نبي المحترم أو مخبر بفضها لاخبار جبريل عليه السلام بهما عن الله فهو ما يعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول وقوله وتركه أي ترك الهمز على أنه من النبوة وهي الرقعة لانه مر فروع الرتبة أو رافع رتبة من اتبعه فهو أيضا ما يعنى اسم الكاعل أو المفعول والمهموز أصل تغير المهموز وقيل بالعكس وقيل كل منهما أصل برأسه وهو الظاهر (قوله انسان) أي حترز كرم بنى آدم سليم عن منفرطها بكذا م وبرص وعن دابة أب أي خسته ككونه بجاما وزنا ولا وخنائهم بالقصر أي غشها وزناها ومحل الاحتياج للتقيد بالذكر انظرنا لما اشتهر من أن الانسان يطلق على الذكر والانثى دون ما اذا نظرنا للغة من يقول للانثى انثاة كما في قوله

انثاة فتانة ♦ بدو الدجى منها خجل

(قوله أوحى اليه بشرع) أي أعلم به لان الاجماع الاعلام سواء كان بإرسال ملك أو بالهام أو رؤيا منهم فان رؤيا الانبياء حق سواء كان له كتاب أم لا وقوله يعمل به أي في حق نفسه (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي ان أمر بتبليغه وان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي على كل حال فالأول والغاية والتعظيم وذكرها أولى من سقوطها كما قال بعضهم وقال غيره الأولى استقامتها ويكون قيدا في كونه نبيا فقط بدليل مقابله بقوله فان أمر بتبليغه الخ (قوله فني رسول) فني رسول نبي وليس كل نبي رسولا فبينهما العموم والخصوص والمطلق بمقتضى ان كان نبيا ورسولا كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويترد النبي فبين كان نبيا فقط ولا يترد الرسول فان قلنا بانشراد الرسول في الملائكة بخبريل لقوله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس كان بينهما العموم والخصوص الوجهي والتحقيق الأول ومعنى كون الملائكة رسلا أنهم واسطة بين الله وبين الخلق من البشر (قوله أيضا) أي وجوعا إلى الاخبار بأنه رسول بعد الاخبار بأنه نبي (قوله والمعنى ينشئ الصلاة الخ) أشار بذلك إلى أن جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنوية ولا يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالصلاة ليس بصلاة وان تكلف بعضهم صحة ذلك بخلاف جملة الجملة لان الاخبار بالجد جسد (قوله والسلام) كان الأولى حذفه لانه ليس في كلام المصنف حتى يأتي به في تفسير معناه وانما زاده من عنده كما تستدق التنبيه عليه ولعله توهم في حال التفسير انه من كلام المصنف وان كان بعيدا (قوله ومحمد علم) أي لا وصف وقوله فنقول أي لا مرجحيل وضابط المنقول أنه الذي سبق له استعمال في غير العلية ثم نقل اليها وضابط المرجحيل أنه الذي لم يسبق له استعمال في غير العلية فالأول كحمد والثاني كسعاد وقوله من اسم مفعول المضعف العين أي الفعل المكرر العين وهو جديا التشديد فانه على وزن فعل بالتشديد أيضا فالهم عين الكلمة وهي مكررة واسم المفعول منه محمد ومعناه من كثر جسد الناس له لكثرة خصاله الحميدة فلذلك سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم وقد قبل لجنده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم يسميت أبك محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال ربوت أن يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه

هو بالهمز وتركه انسان
أوحى اليه بشرع يعمل به
وان لم يؤمر بتبليغه فان
أمر بتبليغه فني رسول
أيضا والمعنى ينشئ الصلاة
والسلام عليه ومحمد علم
منقول من اسم مفعول
المضعف العين

(قوله والنبي بدل منه أو عطف بيان) كان الأولى أن يجده له زمناً لا اشتقاقه من النبوة أو النبوة كما تقدم فهذا تعلم ما في قول البرماوى أى لانت لعدم اشتقاقه (قوله وعلى آله) أشار الشارح بزيادة على إلى أنه معطوف على سيدنا وليس معطوفاً على محمد والا كان بدلاً من سيدنا وهو لا يصح وأشار أيضاً إلى الرد على الشيعة الزاعمين ورود حديث مكذوب عنه صلى الله عليه وسلم وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بي على ووجه الرد ما ورد في الصحيحين أن العصابة قالوا له كيف نصلى عليك يا رسول الله إذا صلينا عليك في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله كما ذكره الجلال المحلى في شرح المنهاج ولا يضاف آل إلا إلى ما فيه شرف فلا يقال آل الاسكاف وأصله أول بكمل بدليل تصغيره على أو بل وقبل أصله أهل بدليل تصغيره على أهل ورد بأنه يحقل أنه تصغير أهل وإن أجيب عنه أن تحسين الظن بالنقطة يدفع ذلك لأنهم لم يقولوا ذلك الا عند علمهم بأنه تصغير آل بقرائن دللتهم على ذلك (قوله الطاهرين) أى الخالصين من النقائص الحسبة والمعنوية والمراد بالطاهرين ما يشمل الطاهرات فنيته تغليب (قوله هم) أى آل صلى الله عليه وسلم وقوله آثاره الخ أى في مقام الزكاة وقوله وقيل واختاره النووي الخ أى في مقام الدعاء لأن المناسب له التعميم وأما في مقام المدح فكل فتي فحصل أنهم مختلفون باختلاف المقامات وقال بعض المحققين بنظر القرينة فإن دلت على أن المراد بهم الأقارب حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم فطهرهم وان دلت على أن المراد بهم الاتقياء حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل الذين اخترتهم لمطاعتك وإن دلت على أن المراد بهم كل مسلم ولو عاصيا حمل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سكان جنتك والخاصل أنه لا يطلق القول في تصغير آل بل يقول على القرينة (قوله المؤمنون) هو بالمعنى الشامل للمؤمنات فنيته تغليب والمراد بالبين في قوله من بنى هاشم وبنى المطلب ما يشمل البنات فنيته تغليب أيضاً وأما أولاد البنات فلا يدخلون وإن كان لهم بعض شرف حتى يجوز بعضهم لبسهم للعصامة الخضراء ونحو ذلك بقوله بنى هاشم وبنى المطلب بنو عبد شمس ونوفل فليسوا من آل لأنهم كانوا يؤذونه صلى الله عليه وسلم وأما بنو هاشم وبنو المطلب فكانوا ينصرونه ويدبون عنه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم نحن وبنو المطلب هكذا وثبت بين أصابعه صلى الله عليه وسلم والخاصل أن عبد مناف خلف أربعة هاشم جده صلى الله عليه وسلم والمطلب جد الامام الشافعى ولذلك يقال للنبي صلى الله عليه وسلم الهاشمى وللامام الشافعى المطلبى فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم وعبد شمس ونوفل فآل صلى الله عليه وسلم بنو هاشم والمطلب دون بنى عبد شمس ونوفل (قوله وقبل) عطف على مقدركا أنه قبل هكذا قيل وقيل الخ (قوله كل مسلم) أى ولو عاصيا لأنه أخرج إلى الدعاء من غيره (قوله ولعل قوله الخ) لم يجزم بذلك بل أى بصيغة الترجيح لا احتمال أن المصنف لم يرد ذلك (قوله متزعج) أى مقتبس فالانزعاج هو الاقتباس وهو أن يعرض المتكلم كلامه سبحانه من القرآن أو من السنة لا على أنه منه كما في قوله

والنبي بدل منه أو عطف
بيان عليه (ن) على آله
الطاهرين هم كآل
الشافعى آثاره المؤمنون
من بنى هاشم وبنى المطلب
وقيل واختاره النووي
أنهم كل مسلم ولعل قوله
الطاهرين متزعج من قوله
نعالى

لأن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منى
لقد أنزلت حاجتي • بوادع سيرة ندى زرع

وهو جازع عند الامام الشافعي "اذ لم يخل بتعظيم ما اقتبس منه بخلاف ما اذا اخل بتعظيمه بان كان فيه استهجان كما في قوله

وردفه يترن من خلقه * لمثل ذافلي عمل العاملون

(قوله ويظهر كم تطهيرا) أي من الرذائل فالمراد به التطهير المعنوي (قوله وعلى صحابه) عطف على آله من عطف الاعم عموما وجهبا على القول الاول في الآل لاجتماع الآل والصحابة فيمن كان من أقاربه واجتمع به كسيدنا علي واقتراد الآل فيمن كان من أقاربه ولم يجتمع به كشراف زماننا هذا واقتراد الصحابة فيمن اجتمع به ولم يكن من أقاربه كابي بكر الصديق ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في الآل فاعتنى بهم لشرفهم (قوله جمع صاحب) فالصحابة بمعنى الاصحاب وان كانت تطلق بمعنى العجبة فيكون مصدرا لصحب من باب سلم والصاحب في اللغة من طالت عمرته به والمراد منه هنا الصحابي ولذلك قيد الشارح بقوله صاحب النبي وهو من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حال حياته اجتمعا متعارفا بأن يكون في الارض على العادة بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والارض والموت على الاسلام شرط له وام العجبة لا لاصلها فان ارتد والعباد بالله تعالى انقطعت محبته فان عاد للاسلام عادت له العجبة لكن مجزأة عن الثواب كعبد الله بن أبي سرح وفائدة عود العجبة له مجزأة عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له تابعي وكون ابنه كقول البنت الصحابي وكونه يحشر تحت راية الصحابة بخلاف ما اذا مات مرتدا كعبد الله بن خطل فانه ارتد رجلي بالمشركين واشترى امة تغني بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك قال في فقه مكة اقتلوه ولو كان متعلقا بأستار الكعبة فقتله عبد الله بن الزبير فمات مرتدا واعلم أن عيسى عليه السلام اجتمع به صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس بجسده وروحه فهو صحابي وكذا الخضر بفتح الخاء وكسر الصاد وسكونها ولقب بذلك لانه ما جلس على أرض الا خضرت واسمه بلعام بن ملكان بفتح الباء وسكون اللام بعد هامشاة تحية وفتح الميم وسكون اللام وآخره فون قيل ان من عرف اسمه واسم أبيه دخل الجنة وهو من الانبياء وقيل من الاولياء وهو المراد بالعبد في قوله تعالى فوجد اعبدنا من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلما فان الله أعطاه علم الحقيقة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والجدار (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله تأكيد (قوله أجمعين) اختلف فيه فقيل ان التأكيد به يفيد الاجتماع في زمن واحد وقيل يفيد الشمول وحمل الاول على ما اذا سبقه لفظ يدل على الشمول كما اذا قلت جاء القوم كلهم أجمعون والثاني على ما اذا لم يسبقه ذلك كما اذا قلت جاء القوم أجمعون وهذا الجمع يحيل الخلاف ويرفعه كانه عليه السعد (قوله تأكيد لصحابه) أي ولا له أيضا وانما اقتصر على الاقرب (قوله ثم ذكر الخ) أي قال ما تقدم ثم ذكر الخ فهو عطف على مقدرو ويحتمل أن ثم لا يستثنى لانها قد ترد للاستئناف وفائدة هذا الدخول كثرة الاعثناء ببيان أحوال السؤال الآتي (قوله أنه مسئول في تصنيف هذا المختصر) أي لأنه من نفسه من تلقاء نفسه من غير أن يسأله فيه أحد والتصنيف ضم صنف من الكلام الى صنف آخر وان لم يكن على وجه الالفة بخلاف التأليف فانه يشترط فيه أن يكون على وجه الالفة

ويظهر كم تطهيرا (و) على
(صحابه) جمع صاحب
النبي وقوله (أجمعين) تأكيد
لصحابه ثم ذكر المصنف
أنه مسئول في تصنيف هذا
المختصر

فالتأليف أخص من التصنيف (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله سألني) أي طلب مني والطلب يصدق بأن يكون من الأعلى أو الأدنى أو المساوي والاول يسمى أمرا والثاني دعاء والثالث التماسا على الطريق التي جرى عليها صاحب السلم حيث قال

أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوي قال التماس وقعا

ولذا لم يقل أمرني ولا التمس مني ولا دعاني وإن كان الصحيح أن طلب الفعل يسمى أمرا وطلب الترك يسمى نهيا وكل منهما يسمى دعاء والتمسا لا فرق بين أن يكون من الأعلى أو الأدنى أو المساوي لكن الأدب أن لا يقال في نحو أغفر لنا ولا تؤاخذنا أمرا ونهيا بل ينبغي أن يقال دعاء تأديبا (قوله بعض الاصداق) يصدق هذا البعض بالواحد والمتعدد (قوله جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك سمي بذلك لصدقه في محبتك وضده العدا وقال صلى الله عليه وسلم قلما يوجد في أمتي في آخر الزمان درهم حلال وأخ يوثقه وقال الامام الشافعي رضي الله عنه من طلب صدقا من غير عيب فقد أعتب نفسه ومن عاتب اخوانه على كل ذنب فقد أكرأعداءه وقال بعضهم

صاد الصديق وكاف الكيما معا * لا يوجدان فدع عن نفسك الطمعا

وأما الخطيب فهو من يشرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائه والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائه ويقديك بماله وعلى هذا فالمحبة أفضل من الخلة وهو التحقيق ولهذا كان صلى الله عليه وسلم حبيبا وكان سيدنا ابراهيم خليلا (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله حفظهم الله تعالى) أي حرصهم من الشدايد وكل مكروه ولا يقال مثل ذلك عرفا للاحياء فيستفاد من ذلك أن السائل حتى وقت الدعاء لانه يقال بحسب العادة في الاموات رحيم الله تعالى وإن كان الحفظ من الشدايد يصلح للاموات أيضا والرحمة تصلح للاحياء كذلك والضمير في حفظهم يصح عوده على الاصداق وهو أقيد وإن كان فيه عود الضمير على المضاف اليه أو على البعض وهو أقيد لأن فيه عود الضمير على المضاف وعلى هذا فاجمع الضمير نظر المعنى البعض لانه وإن كان مفعلا لفظا لكنه يصدق بالمتعدد معنى (قوله جملة دعائية) فهي خبرية لفظا انشائية معنى فكأنه قال اللهم احفظهم (قوله أن أعل) أي أولف وأن وما بعدهما في تأويل مصدره فعول ثان لسأل والياء هي المفعول الاول (قوله مختصرا) اسم مفعول من الاختصار وهو الايجاز وقد اختلفت عباراتهم فيه مع تقارب المعنى فقبل هو رد الكلام الى قليله مع استيفاء المعنى وتحصيله وقبل الاقلال بلا اخلال وقبل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقبل حذف الفضول مع استيفاء الاصول وقبل تقليل المستكثرون مع المتشتر الى غير ذلك من العبارات الرشقة وانما سمي اختصارا لما فيه من الاجتماع كما سميت الدرّة مخصرة لاجتماع السور فيها وجنب الانسان خصر الاجتماع ودقته (قوله هو ما قبل لفظه) ولذلك قال بعضهم الكلام يختصر ليحفظ ويبسط ليقهس وقوله وكثر معناه أي غالبا فلا ينبغي أن بعض المختصرات يقل معناه كلفظه بل هذا المختصر كذلك فانه فع ماق المحشى من النظر لكن أقاد الشيخ السجاعي في حاشيته على الخطيب أن المختصر لغة مائل لفظه وكثر معناه واصطلاحا مائل لفظه سواء كثر معناه أو قل أو ساوى فاقصد معتبر لغة

بقوله (سألني بعض
الاصداق) جمع صديق
وقوله (حفظهم الله تعالى)
جملة دعائية (أن أعل
مختصرا) هو ما قبل لفظه
وكثر معناه

لا اصطلاحاً (قوله في الفقه) أي كما في الفقه فالجواز والمجرور متعلق بمحذوف صفة مختصراً
والظرفية من ظرفية الدال في المدلول لأن المختصر اسم للالفاظ والفقه اسم للمعاني ولا يرد عليه
أن الالفاظ قوالب للمعاني كما هو المشهور لأنه باعتبار دلالة الالفاظ على المعاني تظن السامع فلا
يشافي ظرفية الالفاظ في المعاني باعتبار التعقل نظراً للمستكمل فانه يتعقل المعنى أولاً ثم يأتي بالانظ
على طبقه كما أن الشخص يحصل الطرف أولاً ثم يأتي بالطرفوف على طبقه (فان قيل) لم قال في
الفقه مع أنه يغني عنه قوله على مذهب الامام الشافعي (أجيب) بجوابين الأول بتسليم أنه يغني
عنه لكنه قال ذلك ليدح محتصره من وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه على مذهب
الامام الشافعي والثاني بمنع أنه يغني عنه لأن مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه فانه كان
مجهداً في اللغة وفي الأصول أيضاً (قوله من) أي الفقه وهو مبتدأ خبره قوله الفهم وقوله لغة
منصوب على نزع الخافض أي في لغة العرب واللغة في اللغة اللهج في الكلام أي الاسراع فيه
وفي الاصطلاح الالفاظ التي وضعها العرب لمعان وهي الكلمات اللغوية (قوله الفهم) قيل
مطلقاً كما هو ظاهر عبارة الشارح وقيل فهم ما قد يقال فقه كفهم وزنا ومعنى وفقه بفتح
القاف اذا سبق غيره في الفهم وفقه بضمها اذا صار الفقه له سجية وطبيعة ومعنى الفهم ارتسام
صورة الشيء في الذهن (قوله واصطلاحاً) عطف على لغة فهو منصوب على نزع الخافض أيضاً
والاصطلاح في اللغة مطلق الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع أمر لا مرمى أطلق
انصرف اليه وتارة يعبرون بقولهم اصطلاحاً وتارة بقولهم شريعاً والفرق بينهما أن الاول يكون
في الامر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة وأن الثاني يكون في الامر المتلقى من الشارع كعنى
الصلاة وهو أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير شتتة بالتسليم بشرائط مخصوصة وقديعبرون
بقولهم شريعاً فيما اصطلى عليه الفقهاء من حيث أنهم حلة الشرع كما قاله الشبرايمسى (قوله
العلم) هو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع عن دليل والمراد به هنا القن مجازاً والمراد بالقن
التي ولذلك بالملكية التي يقتدر بها على استنباط الاحكام لا القن بالفعل فلا يرد أنه ثبت عن كل
واحد من الأئمة أنه قال لا أدري لكونه لم يقدح فكرته ولو أعمل فكره لأجاب لوجود الملكية
التي يستنبط بها الاحكام عنده فهو مجاز مبني على مجاز والكلام في ظن المجتهد فلا يشمل ظن
غيره فلا يقال له فقه (قوله بالاحكام) قيد أول خرج به العلم بالذوات والصفات كذات زيد
وبياضه والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله المتعلق بفعل المكلفين اما بالطلب أو بالإباحة
أو الوضع فقولنا اما بالطلب أو بالإباحة إشارة الى الاحكام التكليفية وهي خمسة الإيجاب
والتحريم والنسب والكره ولو خفيفة فتشمل خلاف الاولى والإباحة وقولنا الوضع
إشارة الى الاحكام الوضعية وهي خمسة أيضاً وهي كلام الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سبباً
أو شرطاً أو مانعاً أو مهيئاً أو فاسداً فالجمله عشرة واذا ضربت الخمسة في الخمسة كانت الجملة
خمسة وعشرين والمراد بالاحكام هنا النسب التامة كشيء الوجوب للتامة في الوضوء في قولنا
التية في الوضوء واجبة وثبوت النذب للوتر في قولنا الوتر مندوب وهكذا وأل في الاحكام
للاستغراق (قوله الشرعية) قيد ثان خرج به العلم بالاحكام الحسائية والعادية فلا يسمى فقها
والشرعية نسبة للشرع بمعنى الشارع وهو الله تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم فاندفع

(في الفقه) هو لغة الفهم
واصطلاح العلم بالاحكام
الشرعية

ما يقال ان فيه نسبة النبي الى نفسه لان هذه الاحكام يقال لها شرع (قوله العلم عليه) قيد ثالث يخرج به العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كنبوت الوجوب للقدر في قولنا القدرة واجبة لله تعالى وهكذا بقية الصفات فيسمى ذلك علم الكلام وعلم التوحيد والمراد بالعلمية المتعلقة بكيفية عمل ولو قلبيا كالنية فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وكيفية الوجوب والحكم هو نبوت الوجوب للصلاة والنية في قولنا النية في الوضوء واجبة عمل قلبي وكيفية الوجوب والحكم هو نبوت الوجوب للنية (قوله المكتسب) بالرفع على أنه صفة للعلم وهو قيد رابع يخرج به علم الله تعالى فإنه ليس مكتسبا ولذلك قال صاحب الجوهرية وعلمه ولا يقال مكتسب * فانسح سبيل الحق واطرح الريب

وبعضهم أخرج به علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم بناء على أنه ليس مكتسبا بل بالهام والحق أنه مكتسب لان علم النبي صلى الله عليه وسلم مكتسبه من جبريل وعلم جبريل مكتسبه من اللوح المحفوظ وحيث قد فعل كل منهما ما خارج بقوله من أدلتها وهذا بالنسبة لما لم يكن باجتهاده صلى الله عليه وسلم بناء على أنه كان يجتهد وهو الرابع فمقال لعله بالاحكام التي استنبطها باجتهاده من الأدلة فقه بالنسبة له صلى الله عليه وسلم وان كان من أدلة الفقه بالنسبة لنا (قوله من أدلتها) أي من أدلة الاحكام أي من الأدلة المحصلة لها وهذا قيد خامس يخرج به علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم بناء على أنه مكتسب كما مر في غير ما اجتهد فيه صلى الله عليه وسلم كما علمت (قوله التفصيلية) أي المفصلة المعينة وهذا قيد سادس يخرج به علم الخلاف في وهو من ينصب نفسه للذهب عن مذهب امامه كأن يقول المازني النية في الوضوء واجبة لما قام عند امامي والوتر مندوب لما قام عند امامي وهكذا فان هذه الأدلة التي قالها ليست مفصلة معينة والتحقيق أن الخلاف لا يستفيد من هذه الأدلة علميا حتى تفصل وتعين فلا يظهر خروج علم الخلاف بذلك وكيفية أخذ الاحكام من الأدلة التفصيلية أن تقول أقيموا الصلاة أمر والامر للوجوب ينفج أقيموا الصلاة للوجوب ولا تنهوا الزنا نهى والنهي للتحريم ينفج لا تنهوا الزنا للتحريم وهكذا وأخصر من هذا التعريف وأوضح منه أن يقال الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية التي طر بقهر الاجتهاد (قوله على مذهب الامام) صفة للفقه أي في الفقه الكائن على مذهب الامام من كينونة العمام على الخاص أو صفة لمختصرا أي مختصرا كأننا على مذهب الامام من كينونة الدال على المدلول والمذهب في اللغة اسم لمكان الذهاب ثم استعمل فيما ذهب اليه الامام من الاحكام مجازا على طريق الاستعارة التصريحية التبعية وتقرر ها أن تقول شبهنا اختيار الاحكام بمعنى الذهاب ولستعبر الذهاب لاختيار الاحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة عرفية (قوله الاعظم) أي من أئمة مذهب لا مطلقا (قوله المجتهد) أي اجتهاد مطلقا لانه المتصرف اليه اللفظ عند الاطلاق والاجتهاد في الامر بذل المجهود في طلب المقصود ويراد به التمرس والتوخي ثم استعمل في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع من فهو الثلثانة وادعى الحلال السبوطى بقاءه الى آخر الزمان واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الامة أمر دينها ومنع الاستدلال بأن المراد من يجدد أمر الدين من يقرر

العملية المكتسبة من أدلتها
التفصيلية (على مذهب
الامام) الأعظم المجتهد
ناصر السنة والدين

الشرائع والاحكام لا المجتهد المطلق وخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالزنى ومجتهد الفتوى وهو من يقدر على الترجيح في الاقوال كالرافعي والنووي لا كالرملی وابن حجر فانهم لم يلغوا رتبة الترجيح بل هما مقلدان فقط وقال بعضهم بل لهم ترجيح في بعض المسائل بل والشبرايمسني أيضا (قوله أبي عبد الله) كنيته رضى الله عنه ولا يلزم من هذه الكنية أن يكون له ولد سمى بعبد الله لأن الكنية لا تستلزم ذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم ما فعل النخعي يا أبا عبد الله غير كان معه طائر يقال له النخعي فقلت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ايسليه (قوله محمد) هو اسمه الكريم وادريس اسم أبيه والعباس اسم جده الاول وعثمان اسم جده الثاني وشافع اسم جده الثالث وعليه اقتصر الشايع لأنه هو الذي نسب اليه الامام الشافعي والاشافيع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب ابن عبد مناف فيجتمع الامام الشافعي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لأنه صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وما أحسن قول بعضهم

يا طيبا لحفظ أصول الشافعي • مجتتمع النبي الشافع
محمد ادريس عباس ومن • فوقهم عثمان قل وشافع
وسائب ثم عبيد سادس • عبد يزيد هاشم للجائع
مطلب عبد مناف عاشر • أكرم بهامن نسبة للشافعي

ولا يخفى أن هاشم الذي في نسب الامام غيره هاشم الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم لأن الثاني عم الاول (قوله الشافعي) نسبة لشافع المذكور وانما نسب اليه لأنه صحابي ابن صحابي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر والتفاؤل بالشفاعة (قوله ولد بغزة) وقيل بعقلان وقيل بطنى وقيل باليمن ونشأ بكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وتفتنه على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة وأذن له في الاقتناء يعني الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم لازم مالك بالمدينة وأذن له في الاقتناء أيضا وقدم بغداد فاجتمع عليه علماءؤها وأخذوا عنه وصنف فيها مذهب القديم ثم عاد الى مكة ثم خرج الى بغداد فقام بها شهرا ثم خرج الى مصر وصنف فيها مذهب الجديد بجامع عمرو ثم لم يزل يماشر العلم مشتغلا به الى أن توفاه الله تعالى رضى الله عنه ونفعنا به (قوله ومات) بسبب موته أنه أصابه ضربة شديدة فمرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعوى على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم أمت الشافعي والاذهب علم مالك فد كرت ذلك للشافعي فقال

تمنى أناس أن أموت وإن أمت • فذلك سبيل لست فيها باوحد
فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى • تهيأ لا تخزي مثلهما وكان قد

فتوى بعد الشافعي بخمسة عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام (قوله يوم الجمعة) فحوة التمار ودفن بعد العصر بالقرافة المعروفة بترية أولاد عبد الحكم وفضائله لا تحصى وشماله لا تستقصى (قوله سلخ رجب) أي آخر يوم منه ورجب هنا ممنوع من الصرف لأن المراد به معين وحينما ما أريد به معين فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل وإذا أريد به غير معين صرف لفقد العلمية ولا يضاف اليه شهر فلا يقال شهر رجب لأنه لم يسمع ولذا قال بعضهم

أبي عبد الله محمد بن ادريس
ابن العباس بن عثمان بن شافع
(الشافعي) ولد بغزة سنة
خمس ومائة ومات (رحمة
الله عليه ورضوانه) يوم
الجمعة سلخ رجب

ولا نصف شهر الى اسم شهر . الا لما أوله الراقد

واستثنى من ذار جبا فمتنع . لانه فيما روه ما سمع

كذا قيل والعصم أنه يجوز إضافة شهر الى كل الشهور (قوله سنة أربع ومائتين) فعلم من بيان سنة مولده وسنة موته أن جملة عمره أربع وخمسون سنة وقد بارك الله في عمره مع قلته رضي الله عنه ونفعنا به آمين (قوله ووصف المصنف الخ) دخول على ما بعده لكن هذا الصنيع ربما يوهم أن هذه الاوصاف ليس المصنف مسؤولا فيها وليس كذلك بل هو مسؤول فيها (قوله مختصره) الاولى كتابه ليخرج من شبه تحصيل الحاصل لأن من جملة الاوصاف أنه في غاية الاختصار فيقول المعنى الى أنه وصف مختصره بالاختصار هذا فوضيح مراد المعنى وفيه ما لا يخفى اذ لا يضرب أنه يصف المختصر بأنه في غاية الاختصار لأن الاختصار متفاوت (قوله بأوصاف) المراد بالجمع ما فوق الواحد أخذ مما ذكره الشارح حيث قال منها أنه في غاية الاختصار الخ ومنها أنه يقرب الخ وكان الاولى للشارح أن يقول وهي الخ ويحذف اللفظ منها ومنها اذ لم يبق منها غير ما ذكره كذا اعترض البرماوى وأجاب الشيخ عطية بأنه أراد الاوصاف السابقة واللاحقة فالسابقة هي قوله في الفقه على مذهب الامام الشافعي واللاحقة هي قوله في غاية الاختصار الخ وحينئذ يجمع الاوصاف على طاهره وصح قول الشارح منها ومنها لانه قد بقي منها السابقة لكن ارادة السابقة هنا بعيدة كما هو ظاهر (قوله منها) أي الاوصاف وقوله أنه أي مختصره (قوله في غاية الاختصار) أي في آخر مراتب الاختصار الذي هو تقلييل الالفاظ وأورد عليه أنه يمكن اختصاره بل هناك ما هو خصر منه وأجيب بأن ذلك على سبيل المبالغة وهي لا تعد كذا كما في قول أبي الطيب يمدح سلطانا

وأخفت أهل الشر لاحتى انه . لتخافك النطف التي لم تخلق

اذ لا يتصور أن تخافه النطف التي لم توجد لكن قصده المبالغة وهي جائزة وجواب الحشى بأنه بالنسبة الى ما هو أطول منه غير ظاهر لانه لا يتم مع وصفه بأنه في غاية الاختصار فانه لا شيء بعد الغاية قد عوى أن الغاية نسبية غير مسلمة (قوله ونهاية الايجاز) أي ما ينتهي اليه الايجاز الذي هو تقلييل الالفاظ فهو قريب من معنى ما قبله كما أفاده الشارح (قوله والغاية والنهاية متقاربان) أي لأن الغاية آخر الشيء والنهاية ما ينتهي به الشيء والحق أنهم مترادفان على معنى واحد وهو آخر الشيء فيقال له غاية ونهاية وقوله وكذا الاختصار والايجاز أي متقاربان لأن الاختصار الحذف من عرض الكلام وهو تكرير الكلام والايجاز الحذف من طول الكلام وهو الاطناب ووجه التقارب انهما اشتركا في حذف شيء من الكلام لاجابة اليه والحق أنهما مترادفان على معنى واحد وهو تقلييل اللفظ مع كثرة المعنى أو سواء كثرة المعنى أم لا على الخلاف السابق فان قيل اذا كانت الغاية والنهاية مترادفين وكذا الاختصار والايجاز فلم يجمع بينهما المصنف وكيف يصح العطف مع أنه يقتضى المغايرة . أجيب بأنه جمع بينهما للتأكيدي صفة المختصر وانما صح العطف مع الاتحاد معنى لاختلاف العنوان أعني الالفاظ المعنونة به أي المعبر به (قوله ومنها) أي الاوصاف التي وصف مختصره بها وقوله أنه أي مختصره (قوله يقرب) أي يسهل فالمراد القرب المعنوي وهو السهولة (قوله على المتعلم) أي مريدا المتعلم لا المتعلم

سنة أربع ومائتين ووصف
المصنف مختصره بأوصاف
منها أنه في غاية الاختصار
ونهاية الايجاز والغاية
والنهاية متقاربان وكذا
الاختصار والايجاز ومنها
أنه (يقرب على المتعلم)

بالفعل قال بعضهم المختص بالتعلم من التوفيق أربعة أشياء ذكاء القريحة وطبيعة صحيحة
وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة وبعضهم جعلها ستة ولذلك قال

أخى لن تنال العلم الا بستة * سانيك عن تفصيلها بيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة * وارشاد استاذ وطول زمان

واذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم والعقل والادب وحسن الفهم وإذا جمع
المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق (قوله لقروع
الفقه) أي لمساته التفصيلية للاصول وهي دلائل الاجابة المبينة في كتب الاصول والجار
والجور ومرتعلق بالتعلم (قوله درسه) أي قراءته على الشيخ ليعلمه معناه كما قاله الشبرا ملسي
(قوله ويسهل) أي ييسر وقوله على المبتدئ متعلق بيسهل وقد تقدم معنى المبتدئ مع معنى
المنتهى والمتوسط (قوله حفظه) المراد به تقبض النسيان لا حفظه عن المتلفات مثلا كما أشار
اليه الشارح بقوله أي استحضاره الخ (قوله على ظهر قلب) أي قلب شبيه بالظهر في القوة
والصلاحية لأن يحمل عليه وان كان القلب يحمل عليه المعاني والظهر يحمل عليه الاجسام
أو أن لفظ ظهر مقحم أي زائد (قوله لمن يرغب الخ) أي وهذا بالنسبة لمن يرغب الخ لا بالنسبة
لغيره من لم يرغب في ذلك (قوله وسألني) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله وأن أكثر الخ
عطف على قوله أن أعمل الخ وقوله أيضا قد تقدم الكلام عليه فلا تغفل (قوله ان أكثره)
انما يقال أن أقسم فيه لانه لا يبرع بالكثرة مع أنهم مطاوعة وقد أكثر المصنف من ذلك كما تراء
باستقصا كلامه (قوله من التقسيمات) من زائدة في المفعول والتقسيمات جمع تقسيم وهي المرة
من التقسيم وهو ضم قيود إلى أمر مستتر ليحصل منه أقسام متعددة بعد ذلك القيود
فالامر المشترك كالأقسام فاذ اضممت اليه قيد الاطلاق بأن قلت ما مطلق حصل قسم وإذا اضممت
اليه قيد الاستعمال بأن قلت ما مستعمل حصل قسم وهكذا (قوله للاحكام الفقهية) أي لمحلها
كلما فالقسم ليس لنفس الاحكام بل لمحلها (قوله ومن حصص) عطف على قوله من التقسيمات
لخصر الخصال غير التقسيمات وقوله أي ضبط أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالحصص معناه
الحقيقي من جمع أفراد الشيء من غير اخلال بشئ منها بل المراد به الضبط بالعدد مع بيانها كما ذكره
في سنن الوضوء حيث قال وسنن الوضوء عشرة أشياء وبينها ونحو ذلك من غير احتياج له في
الواقع نسبه إلى المبتدئ لأن ذلك أجمع للفكر وأمنع من الانتشار (قوله الخصال) جمع خصلة
وهي الحالة سواء كانت فضيلة أو رذيلة ولذلك يقال خصلتك حميدة أو ذميمة وقوله الواجبة أي
كقوله وفروض الوضوء ستة أشياء وقوله والمندوبة أي كقوله وسنن الوضوء عشرة أشياء وقوله
وغيرهما أي كالحزومات كقوله ويحرم على المحرم عشرة أشياء (قوله فأجبتني) أي بالوعد
أو بالشروع في تأليفه والنساء لا تعقب فالمعنى فأجبت السائل فور الالكن التعقب في كل
شئ بحسبه فلا يضر بتخلل ما وقف عليه الحال (قوله إلى سؤاله) أي المتقدم في قوله وسألني الخ
وقوله في ذلك أي في ذلك السؤال من كونه مختصرا بصفة فانه وكثرة التقسيم وحصص الخصال
(قوله طالبا) حال من التاء في أجبتني أي حال كوني طالبا وهذه هي الحالة الوسطى من أحوال
الاخلاص الثلاث الاولى أن يعمل لوجه الله تعالى لا طمعا في الثواب ولا هربا من العقاب

لقروع الفقه (درسه)
ويسهل على المبتدئ
حفظه) أي استحضاره على
ظهر قلب لمن يرغب في حفظ
مختصر في الفقه (و) سألني
أيضا بعض الاصداقاء (أن
أكثره) أي المختصر
(من التقسيمات) للاحكام
الفقهية (و) من (حصص)
أي ضبط (الخصال)
لواجبة والمندوبة وغيرها
(فأجبتني إلى) سؤاله في
ذلك طالبا

قوله لغيره من لم يرغب الاولى
حذف غير أوله تأمل اه
مصححه

وهذه هي العليا . الثانية أن يعمل طلبا للثواب وخوفا من العقاب وهي الوسطى الثالثة أن
يعمل لتحصيل الدنيا كن يقرأ سورة الواقعة للغنى ونحوه وهي الدنيا فإذا عمل للرباء والسجعة كان
حرما عليه لفقد الاخلاص (قوله للثواب) متعلق بطلبها والثواب مقدار من الجزاء يعطيه
الله لعباده في نظير أعمالهم الحسنة تفضلا منه وقوله جزاء الخ حال من الثواب أى حال كون
الثواب جزاء الخ (قوله راغبيا) حال ثانية من التاء في أجب فتكون حالا مترادفة أو من الضمير
في طالباتكون حالا متداخلة ومعنى راغبيا سائلا ومتوجها (قوله سبحانه) أى تنزيه الله عمالا
يليق به وقوله وتعالى أى ارتفع عما يقوله الكافرون علوا كبيرا (قوله في الاعانة) أخذ الشارح
ذلك من السياق فلذلك زاده في كلام المصنف كما ترى ومعنى الاعانة الاقدار وقوله من فضله أى
لا وجوب با عليه فقيه رضى على المعتزلة القائلين بأنه يجب على الله فعل الصلاح والاصح وقوله على
تمام هذا المختصر أى على كماله وبوخذه من ذلك أن الخطبة سابقة على التأليف (قوله
وفي التوفيق) عطف على في الاعانة والمراد بالتوفيق هنا أن يذكر الاحكام موافقة للصواب
لا معناه المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه وقوله للصواب
المراد به ما هو مذهب الشافعي في الواقع وان لم يكن صوابا في نفس الامر لان المطلوب من
الشخص موافقة امامه لا موافقة ما في الواقع لانه لا اطلاع لنا عليه (قوله وهو ضد الخطأ)
أى بحسب الاصل يقال صاب وأصاب اذا لم يخطئ وقد علمت المراد به هنا (قوله انه) بفتح
الهمزة على تقدير اللام وبكسرهما استغنا فالكن القصد منه التعليل لقوله طالبها راغبيا والضمير
عائده ولذلك قال الشارح تعالى أى تنزه عما يليق به (قوله على ما يشاء) متعلق بتقدير وقته
عليه مراعاة للجمع وما اسم موصول والعائد محذوف أى على الذى يشاءه (قوله أى يريد)
فسر المشيئة بالارادة لانها أظهر والارادة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن
ببعض ما يجوز عليه كالوجود والعدم والبيض والسود والعلم والجهل والغنى والفقر وغير
ذلك (قوله قدير) فعيل بمعنى فاعل كما أشار اليه الشارح بقوله أى قادر وليس معنى مفعول
والاولى أن يقول أى تام القدرة كما يفيد قدير لان فعيل من صيغ المبالغة الا أن يقال المراد
أى قادر قدرة تامة والقدرة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها الإيجاد كل ممكن واعداده
على وفق الارادة (قوله وبعباده) متعلق بلطف خبير وقدمه مراعاة للجمع كما تقدم فيما قبله
وظاهر كلام الشارح أنه متعلق بلطف فقط ومتعلق بخير محذوف قدره بقوله بأحوال عباده
والعباد جمع عبد وهو الانسان حرا كان أو رقيقا والعبودية تركب الاختيار وعدم منازعة
الاقدار والنقبة بالقاعل المختار (قوله لطيف) من لطف يلطف من باب ظرف يظرف وقوله
خبير من خبر يخبر من باب نصر ينصر (قوله بأحوال عباده) متعلق بالشأن على ما يظهر من
منبع الشارح (قوله والاول) هو لطيف وقوله مقتبس أى مأخوذ وتقدم معنى الاقتباس
(قوله والاول) هو لطيف وقوله مقتبس أى مأخوذ وتقدم معنى الاقتباس (قوله والثاني)
هو خبير وقوله من قوله الخ أى مقتبس من قوله الخ (قوله واللطف والخبير اسمان الخ) بيان لما
اشترك فيه الاسمان وهو أنهما اسمان من أسماءه تعالى الحسنى المذكورة في حديث أن الله
تسعة وتسعين اسمان أحصاهن دخل الجنة (قوله ومعنى الاول) أى الذى هو لطيف وقوله

لثواب) من الله تعالى جزاء
على تصنيف هذا المختصر
(راغبيا الى الله سبحانه
وتعالى) في الاعانة من فضله
على تمام هذا المختصر وفي
التوفيق للصواب وهو
ضد الخطأ (انه) تعالى
(على ما يشاء) أى يريد
(قدير) أى قادر وبعباده
لطيف خبير بأحوال
عباده والاول مقتبس من
قوله تعالى الله لطيف بعباده
والثاني من قوله تعالى وهو
الحكيم الخبير والالطيف
والخبير اسمان من أسماءه
تعالى ومعنى الاول

العالم بدقائق الامور أى بحفيايتها فالدقائق بمعنى الخفيات وقوله ومشكلاتها أى خفياتها فهو
 بمعنى ما قبله فيكون عطفه من قبيل عطف المرادف ويلزم من علم خفيات الامور وعلم طواهرها
 بالاولى (قوله ويطلق) أى اللطيف المعبر عنه بالاول وقوله أيضا أى كما أطلق بمعنى العالم بدقائق
 الامور ومشكلاتها وقوله بمعنى الرفيق بهم أى على معنى هو الرفيق بعبادته فالباء بمعنى على
 وازافة معنى للرفيق للبيان والضمير في بهم للعباد (قوله فالله الخ) تفريع على المعنيين على
 اللف والنشر المرتب فقوله عالم بعبادته وعواضع حوائجهم راجع للمعنى الاول وقوله رفيق بهم
 راجع للمعنى الثاني (قوله عالم بعبادته) أى عالم بذواتهم وأقوالهم وأفعالهم وغيرها وقوله
 وعواضع حوائجهم أى في الدنيا والآخرة وكذلك عالم بأوقات قضائها لا يخفى عليه شئ سبحانه
 وتعالى وقوله رفيق بهم فلا يكلفهم ما لا يطيقون قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أى
 طاقتها (قوله ومعنى الثاني) أى الذى هو خبير وقوله قريب من معنى الاول أى لانه بمعنى
 العلم بواطن الاشياء فهو وان كان غيره لكنه قريب منه (قوله ويقال الخ) غرضه بيان
 معنى الثانى الذى عبر عنه بأنه قريب من معنى الاول وقوله خبرت الشئ بفتح الباء وقوله أخبره
 بضمها الماتة قدم أنه من باب نصر ينصر وقوله فأنا به خبير أى فأنا بهذا الشئ خبير وقوله
 أى علم أى ياطنه كظاهره (قوله قال رحمه الله تعالى) دخول على كلام المتن وجعله
 رحمه الله تعالى خبرية لفظا انشائية معنى قصد بها الدعاء للمصنف بالرحمة (قوله كتاب
 أحكام الطهارة) أى هذا كتاب بيان أحكام الطهارة فكتاب به خبر ليستأخذوف ويصح أن
 يكون مبتدأ والخبر محذوف كما يصح أن يكون مفعولا لفعل محذوف والاول هو المنهور
 واما كونه مجرورا بحرف جر محذوف والتقدير انظر في كتاب أحكام الطهارة فهو شاذ لانه
 يلزم عليه حذف حرف الجر وابقاء عمله وفي ذكر الشارح الاحكام اشارة الى أنه ليس المراد بيان
 الطهارة نفسها بل بيان أحكامها فهو على تقدير مضاف ولا بد من تقدير مضاف آخر وهو بيان
 كما أنشأ اليه في التقدير لان المقصود بالكتاب بيان الاحكام وكان ينبغي أن يقول وكيفيتها
 أيضا لعلم كيفيتها مما سياتى فهي مقصودة أيضا واعلم أن الفقهاء قدّموا العبادات على
 المعاملات اهتماما بالامور الدينية دون الدنيوية وقدّموا منها الطهارة لانها مفتاح الصلاة التى
 هى أهم العبادات ولذلك ورد مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الصلاة الطهور (قوله والكتاب
 الخ) لا يخفى أن قول المصنف كتاب الطهارة مضاف ومضاف اليه فتكلم الشارح على كل من
 المضاف والمضاف اليه لغة واصطلاحا فقال والكتاب لغة كذا واصطلاحا كذا والطهارة لغة
 كذا وشرا كذا (قوله لغة مصدر) كان الاولى أن يقول والكتاب مصدر ومعناه لغة كذا
 الخ لان المصدرية تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه كذا قال المحشى وغيره ويجاب عن الشارح
 بأنه لو قال ذلك لآوهم أن الكتاب باق على مصدرية بعد نقله للمعنى الاصطلاحى وليس كذلك
 فهذه النكتة عدل عن هذه العبارة مع ظهور المراد من عبارة اذلاخفاء في أن المصدرية
 تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه وهو مصدر لكتب يقال كتب يكتب كتابا وكتابة
 فكتب ثلاثة مصادر الاول مجرّد من الزيادة والثانى مزيد بحرف والثالث مزيد بحرفين
 وقد قالوا ان الكتاب مشتق من الكتب واعترضهم أبو حيان بأن المصدر لا يشتق من

العالم بدقائق الامور
 ومشكلاتها ويطلق أيضا
 بمعنى الرفيق بهم قاله تعالى
 عالم بعبادته وعواضع
 حوائجهم رفيق بهم ومعنى
 الثانى قريب من معنى
 الاول ويقال خبرت الشئ
 أخبره فأنا به خبير أى علم
 قال رحمه الله تعالى (كتاب
 أحكام الطهارة) والكتاب
 لغة مصدر

المصدر وأجيب بأن المصدر والمزيد يشتق من المجزئ ومحل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر
 إذا كانا مجزئين أو مزيدين فلا ينافي أن المزيد يشتق من المجزئ (قوله بمعنى الضم والجمع) أي
 متلبسا بمعنى هو الضم والجمع فالبناء للملابسة وإضافة معنى لما بعده للبيان ومنه بهذا المعنى
 نكتب بنو فلان إذا اجتمعوا وانضم بعضهم إلى بعض ومنه أيضا كتب إذا خط بالقلم لما فيه من
 اجتماع الكلمات والحروف وانضمام بعضهم إلى بعض وعطف الجمع على الضم من عطف
 الأعم على الأخص لأن الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينهما العموم
 والخصوص المطلق فكل ضم جمع ولا عكس وقيل من عطف المرادف بناء على أنه لا يشترط في كل
 منهما التلاصق فيبينهما المرادف (قوله واصطلاحاً) عطف على لغة (قوله اسم الجنس من
 الأحكام) هو أولى من قول بعضهم اسم الجملة من الأحكام لأن تعبيره بالجنس يفيد شموله لما قل
 أو أكثر من الأحكام بخلاف التعبير بالجملة ولا بد من تقدير مضاف فيه كما أي لدال جنس من
 الأحكام أو دال جملة من الأحكام لأن التصديق أن التراجم أسماء للالفاظ مخصوصة باعتبار
 دلالتها على المعاني المختصة زاد بعضهم مشتقة على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالباً وقد
 لا تشمل على ذلك وجميع الكتب التي ذكرها المصنف في هذا المختصر مشتقة على فصول الأ
 كتاب السبق والرمي فليس فيه فصل أصلاً (قوله أما الباب الخ) مقابل لم حذف فكأنه قال
 هذا معنى الكتاب أما الباب الخ وكان الأولى للشارح أن يتكلم على الفصل بدل الباب لأنه
 الواقع في هذا الكتاب لكن عذرنا شارح أن الباب هو الذي يلي الكتاب فلما تكلم على
 الكتاب تكلم على ما يليه وهو الباب والحاصل أن عندهم لفظ كتاب وباب وفصل وفروع ومشتقة
 وتنبية وخاتمة وتمة فالشارح تكلم على الكتاب لغة واصطلاحاً وعلى الباب اصطلاحاً وترك
 الكلام على البقية اتكالا على المطولات ومعنى الباب لغة فريضة في سائر توصيل منها من
 داخل إلى خارج وعكسه ومعنى الفصل لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً اسم لالفاظ
 مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتقة على فروع ومسائل غالباً والقرع لغة ما أنبى على
 غيره ويقابله الأصل واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة مشتقة على مسائل غالباً والمسئلة لغة
 السؤال واصطلاحاً مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم كما في قولنا ألوتر مندوب فتبوت الذنب
 للوتر مطلوب خبري يقام عليه البرهان في العلم والتنبيه لغة لا يقاط واصطلاحاً عنوان البحث
 اللاحق الذي تقدمت له إشارة بحيث يفهم من الكلام السابق أجمالاً أي لفظ عنوانه وعبر
 به عن البحث اللاحق الخ والخاتمة لغة آخر الشيء واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة دالة على
 معان مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب ومعنى التفة ما تم به الكتاب أو الباب وهو قريب من
 معنى الخاتمة (قوله فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس) أي اسم جملة من الالفاظ شبيهة
 بالنوع حال كونها مما دخل تحت الكتاب الشبيه بالجنس في العبارة مسماحة إذ ليس المراد
 الجنس والنوع الحقيقيين بل المراد أن الباب يشبه النوع كما أن الكتاب يشبه الجنس لأن
 الكتاب يشتمل على الباب كما أن الجنس يشتمل على النوع والإفقاء مدة أنه يصح أن يخبر
 بالجنس عن النوع كأن يقال الإنسان حيوان ولا يتأتى ذلك هنا إذ لا يصح أن تقول باب
 الوضوء كتاب الطهارة وبالجملة فالكتاب أعم من الباب وهو أعم من الفصل وهو أعم من

بمعنى الضم والجمع
 واصطلاحاً اسم الجنس
 من الأحكام أما الباب فاسم
 لنوع مما دخل تحت ذلك
 الجنس

الفرع وهو أعم من المسئلة **(قوله والطهارة الخ)** لما تكلم على المضاف وهو الكتاب شرع
يتكلم على المضاف اليه وهو الطهارة فقال والطهارة الخ **(قوله بفتح الطاء)** سيأتي مقابله في قوله
وأما الطهارة بضم الطاء الخ **(قوله النظافة)** أي من الاقذار ولو طاهرة كالنخاط والبصاق
حسبة كانت كالانجاس أو معنوية كالادناس وهي العيوب من الحقد والحسد وغيرهما
(قوله وأما شرعا) مقابل لقوله لغة أي وأما الطهارة عند أهل الشرع وهم الفقهاء وكان
الاولى أن يقول وأما اصطلاحا لأن هذا اصطلاح لهم وأجيب عنه بأنهم قد يعبرون عن اتفاق
الفقهاء بقولهم شرعا لأنهم جملة الشرع كما تقدم التبيين عليه فتنبه **(قوله نفقها نقاسير)**
كثيرة الفاء واقعة في جواب أما والخار والمجرور خبر مقدم ونقاسير متبع الصرف للصيغة
منتهى الجموع مبتدأ مؤخر والجملة جواب أما فهي كهما كما قال ابن مالك
أما كهما يك من شيء وفا * لتولوا وها وجوبا لقا

والنقاسير بمعنى التعاريف لكن بعضها باعتبار الفعل وبعضها باعتبار الوصف المترتب على
الفعل وهو المقصود أصالة فاطلاق الطهارة عليه حقيقة وأما اطلاقها على الفعل فهو على أن من
اطلاق اسم السبب وهو الوصف المترتب على الفعل على السبب الذي هو الفعل وبعضهم جعلها
مشتركة بين الفعل وما ينشأ عنه فتكون حقيقة فيهما وأعلم أنهم قسموا الطهارة إلى عينية
وحكمية فالعينية هي التي لم تجاوز محل حلول موجبها كطهارة النجاسة فإنها لا تجاوز أي
لا تعدى المحل الذي حل فيه موجبها وهو النجاسة إذ لا يجب غسل غير محلها والحكمية هي
التي جاوزت محل حلول موجبها كالوضوء فإنه تجاوز أي تعدى المحل الذي حل فيه
موجبها وهو خروج شيء من أحد السيلين مثلا إذ لم يقتصر على غسل ذلك المحل بل وجب غسل
الأعضاء المعروفة **(قوله منها قولهم الخ)** أي من تلك النقاسير قولهم الخ ومنها قول القاضي
حسين أنها زوال المع المترتب على الحدث أو الخبث وإن شئت قلت ارتفاع المنع المترتب على
ذلك وهذا باعتبار اطلاقها على الوصف المترتب على الفعل وأما تعريف الشارح فهو باعتبار
اطلاقها على الفعل وكل منهما خاص بالطهارة الواجبة دون المستدوية وعرفها الشيخ ابن حجر
بتعريف يعمل الواجبة كالغسل الأولى في طهارة الحدث والخبث والندوبة كالأغسال
الندوبة والوضوء المجتهد والغسل الثانية والثالثة وهو أنها فعل ما ترتب عليه اباحة ولومن
بعض الوجوه نحو التيمم أو نواب مجزئ نحو الوضوء المجتهد ولو زيد عن هذا على ما ذكره الشارح
لوفي المراد وهذا أخصر من تعريف النووي بأنها رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما
أو على صورتها ما قال في معنى رفع الحدث التيمم ونحوه كوضوء صاحب الضرورة لكونه
يجب اباحة مخصوصة بالنسبة لقرض ونوافل والذي في معنى إزالة النجس الاستبراء بالخبر لكونه
يجب اباحة مخصوصة بالنسبة لأصلا فاعله والذي على صورة رفع الحدث الأغسال والندوبة
والوضوء المجتهد والغسل الثانية والثالثة في طهارة الحدث والذي على صورة إزالة النجس
الغسل الثانية والثالثة من غسلات النجاسة **(قوله فعل ما استباح به الصلاة)** أي فعل الذي
أو شيء استباح به الصلاة فإسمه ووصول أو نكرة موصوفة وعلى كل فهي بمعنى الفعل فإضافة
الفعل إليها فيها تفاوت وأجيب بأن الإضافة للبيان أي فعل هو ما استباح به الصلاة فلا تفاوت

والطهارة بفتح الطاء لغة
والنظافة وأما شرعا فقها
نقاسير كثيرة منها قولهم فعل
ما استباح به الصلاة

ورأه يراد بالفعل المعنى المصدرى وهو وضع الماء على الوجه مثلا وبما استباح به الصلاة المعنى
الحاصل بالمصدر وهو الاثر الناشئ عن ذلك (قوله من وضوء وغسل وتيمم وازالة نجاسة) بيان
لما استباح به الصلاة وهذه الاربعة هي مقاصد الطهارة وأما وسائلها فهي أربعة أيضا الماء
والتراب وججر الاستنجاء والمدايح وأما الاواني والاجتهاد فهما من وسائل الوسائل فإطلاق
الوسيلة عليهما مجاز والمصنف تكلم على المقاصد والوسائل وذكر من وسائل الوسائل
الاواني وترزلا الاجتهاد وصورته أن يشق عليه ماء طاهراً وطهور بغيره فيجهد ويستعمل ما ظنه
طاهراً وطهوراً (قوله أما الطهارة بالضم الخ) مقابل لقوله والطهارة بفتح الطاء وأما الطهارة
بكسر الطاء فاسم لما يضاف الى الماء من سد ونحوه كذا نقله المحشى عن شيخه وعن العلامة
القشنى في شرح نظم هذا المختصر للعمري طي ولم يرتضه الشيخ الطوخى لعدم وجوده في الكتب
المتداولة من كتب الفقهاء وكتب اللغة وإن كان مستندهم في ذلك القياس على الغسل الآتى
بيانه فلا يصح لأن اللغة لا يدخلها القياس (قوله فاسم لبقية الماء) أى ما فضل من ماء طهارته
كالذى يبقى في فخار البريق لافي نحو برأ أو جمر (قوله ولما كان الماء الخ) دخول على كلام
المصنف والغرض بهذا الدخول الجواب عما قد يقال الترجمة للطهارة لأنه قال كتاب الطهارة
فكان عليه أن يتكلم عليها عقب الترجمة بأن يتكلم على الوضوء ونحوه فلم يتكلم على المياه أو لا
وحاصل الجواب أنه وإن كانت الترجمة للطهارة لكن الماء آلة لها فهو مقتضى عليها (قوله
استطرد المصنف) جواب لما والاستطرد ذكر الشئ في غير محله مناسبة كما هنا فإن محل للطهارة
لكن المصنف ذكر المياه لمناسبة كون الماء آلة لها كما هو حقيقة الاستطرد فاندفع بذلك
اعتراض المحشى بأن ذكر الماء هنا في محله لانه آلة للطهارة فلا استطرد إلا أن يراد به مطلق
الذكر فيكون قوله استطرد بمعنى ذكر وجه الاندفاع أن ما ذكره من التعليل هو المناسبة
المقتضية للاستطرد كما تقرّر (قوله لأنواع المياه) اللام زائدة في المفعول وفي بعض النسخ
أنواع المياه باسقاط اللام وهو ظاهر وكان الأولى أن يقول أنواع المياه بالافراد لأن إضافة أنواع
الى المياه بصيغة الجمع تقتضى أن كل فرد من افراد محتته أنواع وليس كذلك وجوابه أن الالف
واللام في المياه للجنس المتحقق في الواحد والمراد بأنواعه أقسامه التي تحصل بتعددته بحسب
المضاف اليه كأن يقال ماء السماء وماء البحر وهكذا في ذاته (قوله فقال) عطف على استطرد
(قوله المياه) أصله المواء قلبت واو مياه لوقوعها بعد كسرة كالصيام أصله صوام قلبت واو مياه
لذلك وهو جمع ماء بالمد على الافصح وقد يقصر تقول شربت ما بالقصر وهو جوهر لطيف شفاف
يتلون بلون أبيض فإنه يخلق الله الرى عند تناوله فلا لون له على المشهور وما يظهر فيه لون ظرفه وقيل
له لون فليل أبيض لأنك اذا صيته تراه أبيض واذا جدي البرد ترى بياضه شديدا وقيل أسود
بدليل قول العرب الاسودان القم والماء وأجيب بأنه من باب التغليب وأصله موء بالتحريك
لأن جمعه في القلة أمواه وفي الكثرة مياه ولأن تصغيره مويه وكل من الجمع والتصغير يرد الاشياء
الى أصولها ثم يقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وأبدلت الهاء همزة فصارت موء من
عجب لطف الله ورأفته بخلقه أنه أكثر منه ولم يحوج فيه الى كثير معالجة لعدم الحاجة اليه
وانما جمعه المصنف وإن كان اسم جنس يصدق على القليل والكثير لاختلاف أنواعه لكنه

أى من وضوء وغسل وتيمم
وازالة نجاسة أما الطهارة
بالضم فاسم لبقية الماء ولما
كان الماء آلة للطهارة
استطرد المصنف لأنواع
المياه فقال (المياه)

أني يجمع الكثرة وهو ما زاد على العشرة دون جمع القلة وهو من ثلاثة إلى العشرة يدخل الغاية مع أنه أخبر عنه بأنه سبع مياه فكان الأولى التعبير بالأموات بدل المياه لصحة الأخبار عنها بالسبع وأجيب بأنه استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة على أن التصديق أن جمع الكثرة وجمع القلة يشتركان في المبدأ وهو ثلاثة وإنما يختلفان في المنتهى وهو العشرة بالنسبة لجمع القلة ولا منتهى لجمع الكثرة (قوله التي يجوز الخ) فلا يجوز التطهير بغيرها من المائعات فمن استعمال غيرها في الوضوء أو الغسل فقد تقرب بما ليس موضوعا للتقرب فيعصى لتلاعبه مع عدم الصحة واختصاص الطهارة بالماء قبل تعبدى لا يعقل معناه أي أمر تعبدنا الشارع به لا تفهم حكمته وقبل معقول المعنى لأنه حوى اللطافة والرقّة التي لا توجد في غيره فلذلك لا يقاس عليه غيره خلافا للحنفية (قوله أي يصح) انما فسر الجواز بالصحة دون الحل لدفع إيراد نحو المصوب كالمسبل للشرب فإنه يصح التطهير به مع حرمة استعماله لعارض الغصب ونحوه لكن في اقتضائه على الصحة حل المشترك على أحد معنييه من غير قرينة فهو وبالتهكم أنبه فالأولى تفسير الجواز بالصحة والحل معافيكون من قبيل استعمال المشترك في معنييه ولا يرد نحو المصوب لأن الحرمة فيه لعارض نحو الغصب كما علمت (قوله التطهير) المراد به التطهر الذي هو أثر التطهير فأطلق المصدر وأراد به أثره لأنه لا يشترط فعل الفاعل ولأن المعنى الحاصل بالمصدر هو المكاف به قصدا وإن كان المعنى المصدرى مكلفا به أيضا مكن على سبيل الوسيلة لتوقف المعنى الحاصل بالمصدر عليه وبمذاييم بين القوانين فن قال المكاف به هو المعنى الحاصل بالمصدر أراد المكاف به قصدا ومن قال المكاف به هو المعنى المصدرى أراد المكاف به وسيلة فابتاع الصلاة مثلا يسمى المعنى المصدرى والهيئة المنتظمة من الأركان تسمى المعنى الحاصل بالمصدر وهكذا (قوله بها) أي بكل منها على انفراد أو مع غيره حتى لو خلط السبعة كلها جاز التطهير بها (قوله سبع) كذا في نسخ بحذف التاء والقياس سبعة بأبائها وقوله مياه زاده للتأكيد فقط والافلا حاجة إليه ولا ينبغي أن الحكم بالسبع على مجموع المياه كما في قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة لأعلى كل فرد من أفراد الماء والالكات الأقسام تسعة وأربعين لأنه قد حكم حينئذ على كل فرد من أفراد السبعة بأنه سبعة كما تقتضيه عبارته لأن المياه جمع محلي بأل فيفيد العموم فان قيل ظاهر عبارته الحصر في السبعة مع أنه يجوز التطهير أيضا بغيرها كالماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فإنه عليه الصلاة والسلام دعا بركوة في وقعة الحديبية لما عطشت الأصابع كثيرا فأتى له بركوة فيها ماء قليل فوضع فيها يده فصارت الماء يفور من بين أصابعه حتى سقوا وهو ما يجاد معدوم لا تسكنه موجود وكالماء الذي يؤخذ من ندى الزرع وإن قيل بأنه نفس دابة في الأرض فيكون نجسا لأنه فيء وهو ع و ع لأنه لا دليل عليه وكالماء المسمى بالزلال لأنه ليس بحيوان بل على صورته أجيب بأن الحصر اضافي لأنه بالاضافة أي بالنسبة إلى ما عداها من المائعات فلا ينافي أنه يجوز التطهير بغيرها من المياه على أن مراده بيان ما يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود (تنبيه) هو أفضل المياه ما تبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ماء زمزم ثم ماء الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي الأنهر كسيحون وجيحون والمذجلة والفرات وقد نظم ذلك التاج السبكي فقال

التي يجوز أي يصح
(التطهير بسبع مياه)

وأفضل المياه ماء قدشع ٤ من بين أصابع النبي المتبع

بإيه ماء زمزم فالكوثر ٥ فنيل مصر ثم باقي الأنهر

(قوله ماء السماء) الإضافة على معنى من كاشير إليه قول الشارح أى النازل منها قال تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا وهل المراد بالسماء الجرم المعهود أو السحاب لأن السماء لغة اسم لما علا وارتفع قولان ولا مانع من أن ينزل من كل منهما فينزل من الجرم المعهود أو لا قطعا كما را فيتلقي السحاب فيمتاع وينزل من عيون فيه كعبون الغربال وما قيل من أن السحاب ينزل في البحر الملح فيغترف منه كالسفنج ثم يرتفع وينصرف فينزل منه الماء وتقصره الرياح فيصاوبون زعم العرب ولذلك قال الشاعر شربن بماء البحر ثم رفعت البيت وهو كلام المعتزلة وإنما قدم المصنف ماء السماء لشرفها على الأرض كما صححه النووي في مجموعته وهو المعتمد وإن كان طاهر كلام القليوبي اعتماد أن الأرض أفضل والخلاف في غير البقرة التي اشتملت عليه صلى الله عليه وسلم لأنها أفضل من غيرها اتفاقا حتى من العرش والجنة فان قيل يرد على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم ينقل منها إلى الجنة فيلزم أنه ينقل من أفضل لمفضول أجيب بأنه ينقل ذلك الحمل بعينه إلى الجنة كما قاله بعضهم ودرعا يشهد له ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة أى ما بين ابتداء قبري ومنبري ليدخل في ذلك القبر الشريف وهل بقية بقاع الأنبياء كذلك أو لا خلاف نقل بعضهم عن ابن حجر الأول ولكن في شرحه على المنهاج ومثله شرح الرملي ما يقتضي الثاني لأنهم ما أقصروا في الاستثناء على بقعته صلى الله عليه وسلم (قوله وهو المطر) اقتصاه عليه للأغلب والافينزل منها الندى وإن قيل بأنه نفس دابة كما تقدم وينزل منها الشفان أبيض وهو ماء وقيق يكون مع ریح لينة وفي الحديث ما من ساعة من ليل أو نهار إلا والسما تمطر إلا أن الله يصرفه حيث شاء (قوله وماء البحر) الإضافة للبيان أى ماء هو البحر في القاموس البحر الماء الكثير وسعى بحر العمقه واتساعه وفي الحديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته (قوله أى الملح) أى لأنه المراد عند الإطلاق ويقال للمالح كما في قول الشاعر

ولو نقلت في البحر والبحر مالح ٦ لاصح ماء البحر من ريقها عذبا

فن اعترض على الشافعي في قوله المالح فقد أخطأ على أن كلام الشافعي حجة في اللغة وكان البحر المحيط حلوا إلى أن قال الله تعالى للأرض ابلي ماء فتعاصى عن ابتلاع الأرض قصار ملحا (قوله وماء النهر) الإضافة على معنى في أى الماء الجاري في النهر بفتح الهاء وسكونها والاولى أفصح وأل فيه الجنس فهو شامل للنيل والقرات ونحوهما وأصله من الجنة كما هو منصوص عليه فإنه نزل من الجنة نيل مصر وسبحون نهر الهند وجيحون نهر بلخ وهما غير سيجان وجيحان على الراجح خلافا لزم ترادفها فسبحان نهر أروند وجيحان نهر المصبصة ودجلة والقرات نهران بالعراق من أصل سدرة المنتهى وذلك معنى قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء يتدر فاذا كان عند خروج بأجوج وما أجوج رفعت هذه الأنهار وذلك معنى قوله تعالى وأنا على ذهاب به عتادرون (قوله أى الحلو) إنما فسره بذلك لغة بآلة بياض الملح في البحر المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق ولو أبدله بالعذب لكان أولى لأن العذوبة طعم الماء كذا قال الحنفي وأهل حرامه أن العذوبة طعم الماء الخاص به والاف الحلاوة أيضا طعم الماء ألا ترى أنهم يسمون

ماء السماء أى النازل منها
وهو المطر (وماء البحر)
أى الملح (وماء النهر) أى
الحلو

العذب بالحلوى لكنه غير مختص به بل مشترك بينه وبين الاشياء الحلوة (قوله وماء البئر)
 الاضافة على معنى من أى الماء النابع منها والبئر هو الثقب المستدير النازل في الارض سواء
 كان مطويا أو لا فالمطوى هو المبنى وغير المطوى غير المبنى ويقال له ثقب بالثلاثة وأل في البئر
 للجنس فيشمل كل بئر وان كره استعمال ماؤها كأي بئر أرض غود فانه يكره استعمال ماؤها لانه
 مغضوب على أهلها الا بئر الناقة فلا كراهة في استعمال ماؤه وكذلك مياه مدن قوم لوط وبابل
 وبرهون التي باليمن وبئر ذروان التي صح فيها النبي صلى الله عليه وسلم ومثل المياه التراب
 في التيم وكل ما يعلق يسلادهم وأما بئر زمزم فالمعتمد أنه لا يكره استعمال ماؤه ولو في إزالة
 النجاسة لكنه خلاف الاولى وحزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ ومثل ما زمزم الماء النابع
 من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فاستعماله في إزالة النجاسة خلاف الاولى بل قال بعضهم ينبغي
 أن يقال بالكره فيه لشرفه (قاعدة) حكمة كون ماء الآبار حاراً في الشتاء وبارد في الصيف
 أن الشجر تقرب تحت الأرض وتمكث الى طلوع الفجر فيسبب طول ليالي الشتاء مع استمرار
 الشمس فيها يكون الماء حاراً ويسبب قصر ليالي الصيف يكون بارداً (قوله وماء العين)
 الاضافة على معنى من كسابقه أى الماء النابع من العين وهي الشق في الأرض أو في الجبل ينبع
 منه الماء على سطحها من غير استدارة كعين الصيرة المعروفة في القرافة (قوله وماء الثلج)
 بالثلاثة وهو النازل من السماء مانعاً عن يجمد على الأرض من شدة البرد ومنه ماء الزلال وهو على
 صورة حيوان يكون داخله فاذا خرج منه صار ماء وقوله وماء البرد يفتح الراء وهو النازل من
 السماء جامداً كالثلج ثم يمتاع على الأرض وقال بعضهم إن كلاً من الثلج والبرد ينزل من السماء
 مانعاً الآن الثلج يعرض له الجو في الهواء ويسقط والبرد يعرض له الجو في الهواء وينحدر
 فان قيل هما من ماء السماء فلا حاجة الى ذكرهما مع دخولهما فيه أجيب بأن وصف الجود
 ميزهما عنه خصوصاً بالتسمية المذكورة (قوله ويجمع الخ) أى فيغني هذا القول عن تعدادها
 تفصيلاً وقوله هذه السبعة أى غيرها ما عدا الماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فانه
 لا يظهر دخوله في هذا الضابط (قوله قولك ما نزل الخ) أى هي ما نزل الخ فهو خبر لمبتدأ محذوف
 والجملة مقول القول ودخل تحت ما نزل من السماء ثلاثة المطر المعبر عنه هنا بماء السماء وماء
 الثلج وماء البرد وقوله أو ينبع من الأرض دخل تحته أربعة ماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء
 العين وهذا انما هو بحسب ظاهر العيان الآن والاجميع المياه نزات من السماء قال الله تعالى
 ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض وقال مجاهد ليس في الأرض ماء
 الا وهو من السماء وله في غير الماء الذي كان قبل خلق السموات والأرض وقيل ما نزل من
 السماء أصله من البحر رفعه الله تعالى بلطفه وحسن تقديره حتى طاب بذلك الرفع ثم أنزله الى
 الأرض لينقع به وهذا قول المعتزلة كما تقدمت الإشارة اليه (قوله على أى صفة كانت)
 أى حال كونه على أى صفة كانت من طعم ككونه حلواً أو ملحا أو لون ككونه أبيضاً أو أسوداً
 أو أجراً أو ريحاً كأن يكون له رائحة طيبة وقوله من أصل الخلقة أى من أصل الوجود واحترز به
 عما عرض لمن تفسيره بما اتصل به من مانع أو جامد على ما يأتي (قوله ثم) هي للاستئناف
 أول الترتيب في الذكر والاختبار أى بعد أن أخبرتك بأن المياه التي يجوز التطهير بها سبعة أقسام

(وماء البئر وماء العين)
 وماء الثلج وماء البرد)
 ويجمع هذه السبعة قولك
 ما نزل من السماء أو ينبع
 من الأرض على أى صفة
 كانت من أصل الخلقة

أخبرنا بأنها تنقسم تقسيماً آخر إلى أربعة أقسام (قوله المياه) أي كل واحد منها لا مجموعها كما هو ظاهر فتصير الأقسام بهذا الاعتبار ثمانية وعشرين من ضرب أربعة في سبعة وأل في المياه للعهد الذي كرى أي المياه المتقدم ذكرها (قوله تنقسم) أي بحسب وصفها من الطهارة والطهوية مع عدم الكراهة أو معها أو الطهارة دون الطهوية أو النجاسة وهذا من تقسيم الكل إلى جزئياته وضابطه أن يصح الأخبار بالمقسم عن كل قسم من الأقسام فالمقسم هنا الماء الذي هو مفرد المياه والطاهر المطهر غير المكروه قسم فلو قلت الطاهر المطهر غير المكروه ماء لمصح الأخبار وهكذا لأن تقسيم الكل إلى أجزائه وضابطه أن لا يصح الأخبار بالمقسم عن كل قسم من الأقسام كما في قولك الحصى خيط وسمار فلا يصح أن تقول الخليط حصير مثلاً (قوله على أربعة أقسام) لو أسقط المصنف لفظاً على لكان أخصر ولا حاجة لتأويلها بمعنى إلى وسبأ في كلام الشارح قسم خامس وهو الطاهر المطهر الحرام (قوله أحدها) إشارة تقديره إلى أن قول المصنف طاهر الخ خبر مبتدأ محذوف وهكذا يقال فيما يأتي وهذا غير متعين إذ يجوز فيه الجزع على البدلية من أربعة والنصب بتقدير فعل وإن لم يساعده الرسم لجواز جريه على طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع والجرود (قوله طاهر في نفسه) أي في ذاته أي بقطع النظر عن غيره كما تقول هذا العبد في نفسه قيمته كذا أي في ذاته بقطع النظر عن غيره (قوله مطهر لغيره) أي يحصل الطهارة لغيره من رفع حدث أو إزالة خبث أو غيره مما كالطهارة المندوبة (قوله غير مكروه) الكراهة ثبوتاً أو عدماً انما تنسب للأفعال كما في الأحكام لأنه لا تكليف إلا بفعل فلذلك احتاج الشارح إلى تقدير استعماله فقوله استعماله أي لادائه (قوله وهو) أي الطاهر المطهر غير المكروه فالقيود ثلاثة (قوله الماء المطلق) هو ما يسمى ماء بلا قيد لازم عند العالم بحاله من أهل العرف واللسان ليخرج المستعمل والمنجس بمجرّد الملاقات لأن من علم بحاله ما من ذكر لا يسميه ماء بلا قيد ولا يدخل المتغير كثيراً بما في المقتر والمتر مثلاً فإن أهل العرف واللسان يطلقون عليه اسم ماء بلا قيد مع علمهم بحاله فهو مطلق خلافاً لمن جعله غير مطلق وانما أعطى حكمه تسهياً على العباد فظهر من هذا الفرق بين قولهم الماء المطلق وقولهم مطلق الماء فالأول هو ما جتمع الأوصاف الثلاثة التي ذكرها المصنف ولا يصدق باقي الأقسام والثاني يشمل الطاهر والنجس وغيرهما وهذا انما هو اصطلاح الفقهاء فلا ينافي أن قولهم الواو لمطلق الجمع مساو لقولهم الواو للجمع المطلق غاية الأمر أن العبارة الأولى فيها تقديم الصفة على الموصوف والثانية بالعكس (قوله عن قيد لازم) بأن لم يقيد أصلاً وقيد قيداً منفكاً فهو صادق بصورتين الأولى ما لم يقيد أصلاً بأن تقول هذا ماء والثانية ما قيد قيداً منفكاً كأن تقول ماء البحر أو ماء البئر وخرج بذلك القيد بقيد لازم كالأضافة في قولهم ماء البطيخ أو الصفة في قوله تعالى من ماء دافق أو آل التي للعهد في قوله صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سلمة هل على المرأة من غسل إذا هي احتلت نعم إذا رأت الماء يعني المني والتقييد باللازم لأحاجة إليه فهو مستدرك لأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق فذكره للإيضاح (قوله فلا يضر الخ) تفرع على قوله عن قيد لازم ولم يفرع الصورة الأولى وهي ما لم يقيد أصلاً لظهورها وانما تفرع الصورة الثانية لأنها هي محل التوهم (قوله القيد

(ثم المياه) تنقسم (على أربعة أقسام) أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضر القيد

المنفك أى في بعض الاوقات اذ قد يقال عليه ماء بقيد ولذلك دخل في الماء المطلق
ولو في الجملة أى بالنظر لكونه قد يطلق عليه ماء بلا قيد **(قوله كما البئر)** مثال للمقيد بالقيد
المنفك **(قوله في كونه مطلقا)** متعلق بقوله فلا يضر **(قوله والثاني)** كان المناسب لقوله هنا
والثاني أن يقول فيما تقدم الأول **(قوله طاهر مطهر)** لم يقل طاهر في نفسه مطهر لغيره انكالا
على علمه مما سبق وقال بعضهم لم يقل في نفسه لانه انضم اليه تأثير الشمس فيه ولو قال في نفسه
لاقتضى أنه لم ينضم اليه شئ وفيه بعد لان قوله طاهر في نفسه في مقابلة قوله مطهر لغيره
كما لا يخفى **(قوله مكروه استعماله)** قد عرفت نكته تقديره استعماله ولو ترك تقديره هنا انكالا
على علمه مما تقدم لكان أخصر وشمل اطلاقه استعماله في الطهارة وغيرها وهو الرابع وأما
كلامه كراهته وان لم يداوم على استعماله وهو المعتد خلافا لابن سرة في تلقينه ولا فرق
في الكراهة بين القليل والكثير والمغطي والمكشوف لكن المكشوف أشد كراهة لشدة تأثير
الشمس فيه **(قوله في البدن)** أى بدن من يخشى عليه البرص أو زيادته أو استحكاه فشم
البرص لانه قد يزيد برصه أو يستحكم وشم أيضا بدن غير الآدى كالخيل البلق بخلاف بدن
من لا يخشى عليه ذلك كغير الخيل البلق ولا فرق بين طاهر البدن وباطنه فلو شربه ولو في مائع
كراهة بخلاف تناوله في جامد من الطعام لاستملاكه **(قوله لا في الثوب)** أى ولا في طين وأرض
وآنية ونحوها ولو غسل ثوبه بالماء المشمس ثم لبسه فان كان ذلك حال رطوبته وحرارته **كراهة**
والافلا ولا تعود الكراهة ان عرق فيه على المعتد خلافا لما نقله المحشى عن القمولى وأقره
(قوله وهو الماء الخ) هو من حصر الخبر في المبتدأ فلا يتأني كراهة غيره كشديد البرودة
والسخونة والماء التي غضب الله على أهلها كما تقدم التنبيه عليه ولو جعل من حصر المبتدأ في
الخبر لا يقتضى أن غيره لا يكره ويشير الشارح الى أنه من الاول بقوله ويكره ايضا الخ **(قوله**
الشمس) اعترضه بعضهم بأنه كان الاولى أن يقول الشمس لان عبارته تقتضى اعتبار فعل
الفاعل فانه عبر باسم المفعول مع أنه لا يشترط فعل الفاعل فيكره استعماله سواء شمس بفعل
فاعل أم لا وأجيب بأن الفاعل الشمس فهو شمس بتأثير الشمس فيه كما أشار اليه الشارح
بقوله بتأثير الشمس فيه فلا يشترط فعل فاعل غير الشمس **(قوله بتأثير الشمس فيه)** أى بحيث
تفصل من الاناء زهومة تظهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه أيضا ولذلك لو خرق الاناء من
أسفله واستعمل الماء كراهة ولا عسيرة بمجرد انتقاله عن البرودة الى الحرارة وان نقل في البحر عن
الاصحاب الاكتفاء بذلك **(قوله وانما يكره الخ)** محل كراهته اذا وجد غيره والافلا كراهة
حيث احتاج للطهارة به بل يجب استعماله اذا ضاق الوقت ولم يجد غيره ورتب الضرر على
استعماله غير محقق ولا مظنون ثم لو غلب على ظنه حصول الضرر باستعماله ولو بمعرفة نفسه
في الطب حرم عليه استعماله **(قوله شرعا)** أى وطبا لان سببها أمر ارشادى من الطب وهو
أن الشمس تفصل من الاناء زهومة تعالوا الماء فاذا لاقت البدن ربما حبست الدم فيحصل
البرص أو يزيد أو يستحكم فهذه الكراهة شرعية وطبية فينبأ نازلة ذلك ان قصد الامتثال
ولذلك قال بعضهم قد يكره النى طبيا وشرعا كما هنا وكالشرب قائما وقد يكره طبيا ويستحب شرعا
كقيام الليل وقد يستحب طبيا ويكره شرعا كالنوم قبل صلاة العشاء وقد يستحب طبيا وشرعا

المنفك كما البئر في كونه
مطلقا (و) الثاني (طاهر
مطهر مكروه) استعماله في
البدن لا في الثوب (وهو
الماء شمس) أى المبتدأ
بتأثير الشمس فيه وانما يكره
شرعا

كالطرف في الصوم على القصر لانه يرد ما ذهب من البصر من أثر الصوم (قوله بقطر حار) أي
 كاقصى الصعيد واليمن والجاز في الصيف لا بقطره متدل كصبر أو باود كالشام فلا يكره
 المشمس فيه مما ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم لأن تأثير الشمس فيه ما ضعف
 ولو خالفت بلدة قطرها حارة أو برودة اعتبرت دونه كحوران بالشام والطائف بالجاز فيكره
 المشمس في الأول دون الثاني (قوله في آناه منطبع) أي قابل للانطباع أي الطريق بالمطارق
 وإن لم ينطبع بالفعل كالحديد والنحاس والرصاص بخلاف غيره كالخزف والخشب والجلد
 فلا يكره المشمس فيه (قوله الا آناه النقيدين) أي الذهب والفضة فلا يكره المشمس فيه مما من
 حيث هو مشمس لصفاء جواهرهما وإن حرم من حيث استعمال آية الذهب والفضة والآناه
 الممومة بأحدهما كأناتهما أن كثر الممومة فلا يكره حينئذ ولا كره (قوله وإذا برد) بضم الراء
 من باب سمل أو يفتحها من باب قتل لكنه على هذه اللغة يستعمل لازما ومعتزيا يقال برد الماء
 وبردت (قوله زالت الكراهة) أي وإن سخن بالنار بعد ذلك فلا تعد الكراهة بخلاف ما لو
 سخن بالنار قبل أن يبرد من الشمس فالكراهة باقية كما لو طج به طعام مانع فاذا لم تزل الكراهة
 بنار الطبخ فلا تزال بنار التسخين من باب أولى ولو برد ثم سخن بالشمس في آناه غير منطبع فهل
 تعود الكراهة أولا الأقرب الأول لأن الزهومة باقية فيه وانما جدت بالبرودة فأنسخ
 بالشمس أثرت تلك الزهومة كما قاله الشبرا ملسي وإن اقتضى اطلاقهم الثاني (قوله واحتار
 النوى) أي من حيث الدليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها لا تقعلي
 يا جيرة فإنه ضعيف عند بعض المحدثين فاختر النوى من أجل ضعفه عدم الكراهة لكن
 الرابع الكراهة لانه تقوى بكرهه عز المشمس مع أنه أدري بالطب وقوله مطلقا أي وجدت
 الشروط أولا والمعتمد الكراهة عند وجود الشروط وهي أن يكون في البدن لافي النوب ونحوه
 وأن يكون بقطر حار في زمن حار وأن يكون في آناه منطبع غير آناه النقيدين وأن لا يسرد
 وأن يجذ غيره وأن لا يخاف ضررا والاحرم كما تقدم (قوله ويكره أيضا) أي كما يكره المشمس
 وقوله شديد السخونة والبرودة أي بخلاف قليل السخونة أو البرودة ولو كان مسحنا نجاسة
 مغلفة لعدم ثبوت نهى عنه واختلف في علمه كراهة شديد السخونة والبرودة فقبل لضعفهما أسباب
 الطهارة وقبل لحوف الضرر وقضية الأولى اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية الثانية
 الكراهة مطلقا وهو المعتمد ولا ينال الكراهة طلب اسباغ الوضوء على المكراهة فإن محلها عند
 عدم شدة السخونة أو البرودة والكراهة مقيدة بها (قوله والقسم الثالث) انما صرح الشارح
 بلفظ القسم في الثالث والرابع دون الأول والثاني لأن كلاما من الثالث والرابع قسمان فالثالث
 ينقسم الى المستعمل والمتغير ومجموعهما هو القسم الثالث والرابع ينقسم الى القليل الذي
 حلت فيه نجاسة والكثير المتغير بالنجاسة ومجموعهما هو القسم الرابع (قوله طاهر في نفسه)
 أي في ذاته بقطع النظر عن غيره فيجوز استعماله فيما يتوقف على الطهارة فقط مع الكراهة
 كالشرب والطبخ (قوله غير مطهر غيره) أي غير محصل الطهارة لغيره (قوله المستعمل) هو
 ما أدى به ما لا بد منه أتم الشخص بتركه أم لا عبادة كان أم لا فعمل ما وضوء العبي ولو غير مميز
 بأن وضوءه عليه للطواف فهو مستعمل لانه أدى به ما لا بد منه وإن كان لا يتم عليه بتركه وشغل

بقطر حار في آناه منطبع
 الا آناه النقيدين لصفاء
 جواهرهما وإذا برد زالت
 الكراهة واختار النوى
 عدم الكراهة مطلقا
 ويكره أيضا شديد السخونة
 والبرودة (و) القسم
 الثالث (طاهر) في نفسه
 (غير مطهر) لغيره (وهو
 الماء المستعمل)

أيضا ما غسل الكافرة ليصل وطؤها ولو تغير جلجلها المسلم بعد انقطاع حيضها وتقاسها فهو مستعمل لأنه أدى به ما لا بد منه وإن لم يكن غسلها عبادة (قوله في رفع حدث) متعلق بالمستعمل ولا فرق في الحدث بين الأصغر والكبير والمراد في رفع حدث عند مستعمله فتعمل ماء وضوء الحنفى بلانية لأنه استعمل في رفع حدث عنده وإن لم يرفع الحدث عند عدم النية والمستعمل في رفع الحدث هو ماء المرة الأولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك أنه يشترط في المستعمل أن يكون استعماله في فرض الطهارة بخلاف نفلها وإن نذرته لأن الوجوب عاوض ويشترط أيضا أن يكون قليلا بخلاف الكثير ابتداء بأن كان قلتين فأكثر من أقل الأمر أو انتهاء بأن جمع الماء المستعمل حتى صار قلتين فأكثر فهو غير مستعمل وإن قل بعد تفرقه ويشترط أيضا أن يفصل عن العضو بخلافه قبل الاتصال فهو غير مستعمل لأن الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ولذلك قال الشيخ الخطيب فائدة الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال فلو انقاس المحدث في ماء قليل ناولا الوضوء ارتفع الحدث ولا يصير الماء مستعملا ما لم يفصل عنه كما صرح به إمام الحرمين وأقره في شرح المذهب وما مشى عليه ابن المقرئ من أنه لا يرتفع غير حدث الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجنب مدفوع بتقدير الترتيب في الحظرات لطيفة بخلاف ما لو اغتسل بغير الانقاس فإن انفصل عنه ولو باسقاله من عضو إلى آخر حكم باستعماله نعم ما يغلب التقاذق إليه بكن كف المتوضئ إلى ساعده ومن رأس الجنب إلى صدره مثلا فلا يحكم باستعماله ولا بد من نية المغترف من ماء قليل للاغتراض ومحلها في الغسل بعد نية وعند مماسة الماء لشيء من بدنه وفي الوضوء بعد غسل الوجه وعند ارادة غسل اليدين فلو لم يتو اغتراف حينئذ صار الماء مستعملا (قوله أو إزالة نجس) أي ولو كان معقوا عنه قدم البراغيت فالأمر المستعمل في إزالته غير مطهر وإن كانت إزالته غير واجبة ابتداء لأنهم لا تقع الواجبة والمستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الأولى في غير النجاسة الكسبية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها والنجس بفتح النون وكسر هاء مع كسر الجيم وسكونها وبفتح هاء ما وما زاد في القاموس لغة أخرى وهي ضم الجيم كعضد وقد ذكر السارح للحكم بطهارة المستعمل في إزالة النجاسة وهو المسمى بالغسالة شرطين وترك شرطين وهما أن يكون الماء واردا على النجاسة فلو كان مورودا كأن وضع أولا الماء ثم وضع فيه الثوب المتنجس تنجس وأن يطهر المحل بأن لم يبق للنجاسة طعم ولا لون ولا ريح والغسل هو تنجس وهذا كله في الغسالة القليلة المنفصلة كما قال في المنهج وغسالة قليلة منفصلة بلا تغير وبلا زيادة وزن وقد طهر المحل طاهرة (قوله إن لم يتغير) فإن تغير ولو يسيرا فهو نجس (قوله ولم يزد وزنه) أي بأن ساوى أو نقص وقوله بعد انفصاله أي عن المحل المغسول وأشار بذلك إلى أنه لا يحكم على الماء بشي قبل انفصاله وقوله عما كان أي عن القدر الذي كان عليه قبل الغسل به وقوله بعد اعتبار ما يشربه الخ أي وبعد اعتبار ما يجبه المغسول من الوسخ فإذا كان قدر الماء عشرة أربال وفرضنا أن الثوب المغسول يشرب رطلا ويجمع من الوسخ أوقيتين ثم بعد الغسل صار قدر الماء تسعة أربال وأوقيتين أو أقل فهو طاهر وإن زاد على ذلك

في رفع حدث أو إزالة نجس
إن لم يتغير ولم يزد وزنه بعد
انفصاله عما كان بعد اعتبار
ما يشربه المغسول من
الماء

فهو نجس لأن ما زاد من النجاسة **(قوله والتغير عطف على المستعمل لما تقدم من أن القسم الثالث قسمان المستعمل والتغير كما أشار إليه الشارح بقوله أي ومن هذا القسم الماء المتغير الخ لا يقال كلام الشارح يشير إلى أنه صفة لموصوف محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وهو الجارة والجور لا نأقول هذا حل بمعنى لاحتل - اعراب - قوله الماء المتغير الخ) فلوزال تغيره بنفسه أو بما انضم إليه أو أخذ منه صار طهورا وهذا في التغير الحسي ظاهر وأما التقديرى فزواله بأن يمضى عليه زمن لو كان تغيره حسي زال أو بأن ينضم إليه ماء أو يؤخذ منه وكان بحيث لو انضم إلى ما تغيره حسي أو أخذ منه لزال تغيره أو يكون بجنبه غدير فيه ماء متغير حسي زال تغيره بنفسه بعد مدة أو بما صلب عليه أو أخذ منه وفعل بما تغيره تقديرى كذلك فيعلم أن هذا زال تغيره أيضا **(قوله أحد أوصافه) أي التي هي الطعم واللون والريح فقط لانحو حارة وبرودة فان تغير ذلك لا يضر** وعلم من قول الشارح أحد أوصافه أن ذات الماء لا تتغير وإنما تتغير أوصافه وإن أوههم كلام المصنف خلافه **(قوله بما) متعلق بالتغير وما نكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي بشئ وجعله خالطه الخ صفة لها** وقد ذكر المصنف شرطين من شروط المتغير الأول أن يكون المتغير به خليطا وهو الذي لا يمكن فصله وهو الذي لا يتميز في رأى العين والثاني أن يكون من الطاهرات وترك شرطين أحدهما أن يكون التغير كثيرا بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وقد أشار الشارح إليه بقوله تغيرا الخ وثانيهما أن يكون أن يكون الخليط مستغنى عنه كما أشار الشارح إليه ببيان مفهومه بقوله وكذا المتغير بخالط لا يستغنى الماء عنه الخ وعبارة المنهج مستوفية للشروط الأربعة ونصها بتغير بخالط طاهر مستغنى عنه تغيرا يمنع الاسم غير مطهر انتهت وأصل الشارح لم يضم ذلك القيد إلى ما ذكر من القيود لأنه يستفاد من قوله تغيرا يمنع إطلاق اسم الماء عليه بعد اعتبار علم الشخص بحاله مع كونه من أهل العرف واللسان وهذا انما يكون حيث كان الخالط مستغنى عنه **(قوله خالطه من الطاهرات) أما ابتداء ودواما كالغسل أو دوما فقط كثره التجبر أو ابتداء فقط كالجبر والجس وهو المسمى عند العاقبة بالجس ومسك وزعفران ودقيق وقطران لادھنية فيه** ما لم يكن لأصلاح نحو القرب والا كان مما في المقر فلا يضر فإن كان فيه دھنية كان مجاورا فلا يضر أيضا **(قوله تغيرا) أي كثيرا** كما أشار إليه بقوله يمنع إطلاق اسم الماء عليه فإنه انما يمنع ذلك لكثرته بحيث يقول كل من رآه هذا ليس ماء فان كان التغير قليلا بحيث لا يمنع إطلاق اسم الماء عليه لم يضر كما سيذكره الشارح وكذا لو شك هل التغير كثيرا وقيل فإنه لا يضر لانا لانسلب الطهورية بالشك **(قوله فانه) أي المتغير سواء كان قليلا أو كثيرا** وقوله طاهر أي في نفسه وقوله غير طهور ومجمله بالنسبة لغير ما خالطه أما بالنسبة إليه فانه مطهر كما لو أريد تطهير عجين أو طين فصب عليه الماء فتغير به ولو كثيرا قبل وصوله للجميع فانه بطهر بجميع أجزائه بوصولها وان كان متغيرا كثيرا للضرورة لأنه لا يصل إلى جميع أجزائه إلا بعد تغيره كما قاله الشرح المسمى تنفلا عن الطبلاوى **(قوله حسي) أي بأن كان يدرك بأحدى الحواس والمراد بها هنا الشم والذوق والبصر وأما السمع واللمس وإن كانا من الحواس فلا مدخل لهما هنا فيدرك بالشم والذوق الطعم وبالبصر اللون** **(قوله أو تقديرى) أي****

(والتغير) أي ومن هذا القسم الماء المتغير أحد أوصافه (بما) أي بشئ خالطه من الطاهرات (تغيرا) يمنع إطلاق اسم الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسي كان التغير أو تقديرى

أى بأن كان لا يدرك بأحدى الحواس المتقدمة ولو حلف لا يشرب ماء فشراب المتغير
 المذكور لم يحث لانه لا يسمى ماء ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان المتغير
 تقدير بـ كما أتى به الطيلاوى ونقله عنه الشبرا مىسنى (قوله كان اختلط الخ)
 الاولى الايمان بالبهاء الدالة على الحصر كما صنعته العبادى فى شرحه لان تغييره بالكاف يوجبهم أن
 هنا معنالا آخر غير ما ذكر يكون التغيير فيه تقدير يا وليس كذلك وقد يجعل الكاف استقصائية
 وهى التى لم تبق مثالا آخر (قوله ما يوافق فى صفاته) أى ما يوافق الماء فى صفاته كلها التى
 هى الطعم واللون والريح فيقتدر مخالفه اوسطا بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الرمان
 واللون لون العسبر والريح ريح اللاذن بفتح اللال المجرة وهو اللبان المذكور كجاء والمشتهور
 وقيل هو رطوبة ثعلوثهم المعزولها فاذا كان الواقع فى الماء قد درر طل من ماء الورد الذى
 لا طعم له ولا لون له ولا ريح له نقول لو كان الواقع فيه قد درر طل من ماء الرمان هل يغير طعمه
 أولا فان قالوا يغيره سلبنا طهوريته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع فيه قد درر طل من
 عسبر الغنبل هل يغير لونه أولا فان قالوا يغيره سلبنا الطهورية وان قالوا لا يغيره نقول لو كان
 الواقع فيه قد درر طل من اللاذن هل يغير ريحه أولا فان قالوا يغيره سلبنا طهوريته وان قالوا
 لا يغيره فهو يوافق على طهوريته وهذا اذا فقدت الصفات كلها كما تقدم فان فقد بعضها وجد
 البعض الآخر اكنى بفرض المفقود فقط مخالفا اوسطا لان الموجود اذا لم يغير فلامعنى لفرضه
 خلافا لما قاله الشيخ البرماوى من فرض الثلاثة حينئذ وما ذكر من فرض المخالف الوسط هو
 ما قاله ابن أبى عصرون واعتبر الروايات الاشبه بالخليط فاذا وقع فى الماء ماء الورد المنقطع
 الرائحة فعلى كلام ابن أبى عصرون يفرض المخالف الوسط وهو اللاذن وعلى كلام الروايات
 يفرض ماء ورد له رائحة لانه الاشبه بالخليط وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ
 الطوخى عن ابن قاسم فاذا أعرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى ادغاية الامر أنه شاك
 فى التغيير المضى والاصل عدمه وظاهر ذلك جريانه فيما اذا كان الواقع نجس ما ع أن الشيخ
 الطوخى كان يقول بوجوب التقدير فى النجس فراجع (قوله كماء الورد المنقطع الرائحة)
 أى والطعم واللون أينما حتى يكون موافقا للماء فى صفاته كلها فلو كان منقطع الرائحة فقط
 اكنى بتقدير المفقود دون الموجود كما تقدم ولذا قال الرسمى عرض وصف الخليط المفقود
 فاذا أنه لا يقدّر الموجود (قوله والماء المستعمل) فيفرض مخالفا اوسطا بالاجوب كما تقدم
 نعم لو ضم الماء المستعمل الى ماء قليل فبلغ به قلين صار طهورا وان أثر فى الماء يفرضه مخالفا
 ووسطا وشمل ما ذكر ما لو كان معه ما أن كل منهما مستعمل فضم أحدهما الى الآخر وصارا
 قلين فانه يصير طهورا ويلغى بذلك فيقال لنا ما أن لا يصح التطهير بكل منهما على انفراد ويصح
 التطهير بكل منهما مجتمع مع الآخر (قوله فان لم يمنع الخ) شروع فى أخذ محترقات القيود
 السابقة لكن قدم محترز القيد الذى زاده على المصنف (قوله بأن كان الخ) تصوير لقوله لم يمنع
 الخ أو البهاء للسببية وهو أظهر (قوله أو بما يوافق الماء فى صفاته) أى كماء الورد المنقطع
 الرائحة والماء المستعمل كما مر والمعنى أو اختلط بما يوافق الماء فى صفاته فهو متعلق بمحذوف
 وهو عطف على كان التغيير يسيرا وليس المعنى أو كان التغيير بما يوافق الماء فى صفاته كما قد يتوهم

كان اختلط الماء ما يوافق
 فى صفاته كماء الورد المنقطع
 الرائحة والماء المستعمل فان لم
 يمنع الخلاق اسم الماء عليه
 بأن كان تغييره بالطاهر يسيرا
 أو بما يوافق الماء فى صفاته

لأنه يتأني قوله ولم يغيره وقوله وقدّر مخالفاً أي وسطاً وقد تقدم بيانه (قوله فلا يسلب طهوريته) بل هو بيان على طهوريته في صورتين كما أشار إليه بقوله فهو مطهر لغيره ولذلك اغتسل صلى الله عليه وسلم هو ومعه منه من قصعة فيهما (قوله واحترز) أي المصنف وهذا بيان لاحتراز قيد المصنف بعد بيان محترز قبحه الذي زاده كما مر (قوله عن الطاهر المجاور له) أي عن التغير بالطاهر المجاور للماء وهو ما يمكن فصله أو ما يتميز في رأي العين كدهن ولو ما تعاود وسواء كانا مطيبين أو لا والكلام في المجاور الذي لا يخلل منه شيء أو لا فهو من المخالط وذلك كالزبيب والعرقسوس والكنان وبهذا تعلم أن ماء ميلات السكان غير طهور وقد وهم من أدعى طهوريته بل قد بصير أسود مستثاء (فرع) لو وقع في الماء مجاور ومخالط وتغير وشككاهل تغير بالاول أو بالثاني فهو طهور لا بالنسب الطورية بالشك (قوله فانه باق على طهوريته) أي فان الماء المتغير بالطاهر المجاور له باق على كونه مطهر التغير (قوله ولو كان التغير كثيراً) أي سواء كان التغير قليلاً أو كثيراً فهو غاية في بقائه على طهوريته وظاهره ولو كان التغير بالطعم واللون والريح معاً وهو كذلك وظاهره وان حدث له اسم آخر لكن الذي انحط عليه كلام العبادي أنه ان حدث له اسم آخر كان أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المارقة ضرب ذلك وهو الظاهر بل المتعين (قوله وكذا المتغير الخ) محترز قيد ملحوظ وهو أن يكون المخالط مستغنى عنه كما تقدم التنبيه عليه (قوله لا يستغنى الماء عنه) أي بأن يشق صون الماء عنه ومنه أوراق الاشجار المتناثرة ولوريحية وان تفتت واختلطت بخلاف المنشورة وهي المطروحة فانها ان تفتت واختلطت ضرب التغير بالاول والافلا ان التغير بهما تغير بمجاورة كما قاله ابن حجر ويضرب التغير بالثمار ولو كانت ساقطة بنفسها ولو كانت على صورة الورق كالورد لا مكان التغير عنهما غالب حتى لو تذر الاحتراز عنها ضربت بالرغالب (قوله كطين) أي وان طرح بعد دقه وقوله وطلمب أي ان لم يطرح بعد دقه فان أخذ ودق ثم طرح ضربت كما في شرح الرملي وقضيته أنه لو أخذ ثم طرح صحيحاً ثم تفتت بنفسه لم يضرب وقياس ما تقدم عن ابن حجر في الأوراق المطروحة الضرر وبه صرح ابن قاسم في شرحه على الكتاب والطلمب بضم أوله وثالثه أو كسرهما أو ضم أوله وفتح ثالثه شيء أخضر يملأ الماء من طول المكث (قوله وما في مقتره) أي موضع قراره وقوله ومعه أي موضع مروره سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين ولذلك قال الرملي والمراد بما في المنزلة والماء ما كان خلقياً في الأرض أو مصنوعاً فيها بحيث يشبه الخلق بخلاف المصنوع لا تلك الحبيبية فان الماء يستغنى عنه اهوى وخذ منه أن ماء القساق والصهاريج ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وأن ماء القرب التي تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كان من المخالط بخلاف ما اذا كان لا صلاح الماء وكان من المخالط ومن ذلك ما يقع كثيراً من وضع الماء في نحو جرة وضع فيها نحو لبن فتغير فلا يضرب ينبغي أن يكون منه طونس الساقية وسلبية البئر للعاجة اليهما وههنا مسألة نفيسة وهي مسألة ابن أبي الصنف وهي ما لو طرح ماء متغير بما في مقتره ومعه على غير متغير فتغير سلبه الطهوية لاستغناء كل منهما عن خلطه بالإخرويه يلغزو يقال لنا مان يصح التطهير بهما انفراد الاجتماعاً كذا قاله الرملي وخالفه ابن حجر حيث قال لا يسلبه الطهوية لأنه طهور فهو كالتغير بالماء المائى وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكو فلا

وقدّر مخالفاً ولم يغيره فلا
يُسلب طهوريته فهو مطهر
لغيره واحترز بقوله خالطه
عن الطاهر المجاور له فانه
باق على طهوريته ولو كان
التغير كثيراً وكذا المتغير
بمخالط لا يستغنى الماء عنه
كطين وطلمب وما في مقتره
ومعه

يسلب الطهور به على الرابع لأنه إن لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ الباقلي خلافاً لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر **(قوله والمتغير بطول المكث)** خرج بقولنا مستغنى عنه فإن الماء لا يستغنى عن طول المكث كذا قال الشيخ عطية والظاهر أنه خرج بقول المصنف ما خالطه فإن الماء لم يخالطه شيء هنا والمكث بتبليغ الميم مع اسكان الكاف وفي المطلب لغة أربعة وهي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها **(قوله فانه طهور)** نو كيدنا استغيد من التشبيه في قوله وكذا المتغير فانه يستغاد منه أنه طهور وهذا ظاهر على القول بأن المتغير بشئ من ذلك مطلق وهو الرابع وأما على القول بأنه غير مطلق فهو مستغنى من غير المطلق تسهلاً على العباد في جوارز الطهارة **(قوله والقسم الرابع)** تقدم أن الشارح سرح يلفظ القسم هنالاه قسمان فأشار إلى أن مجموع القسمين قسم واحد **(قوله ماء نجس)** ليس المراد نجس العين بل المراد الذي عرضت له النجاسة كما أشار إليه الشارح بقوله أي متنجس فنبه المصنف المتنجس بالنجس بجامع حرمة استعماله ككل في طهر أو شرب آدمي بخلاف بهيمة أو طفاء نار أو سقى أنجبار أو زرع واستعماله المنيب به للمشيبة على طريق الاستعارة التصريحية **(قوله وهو قسمان)** أي نوعان وكثيرا ما يجعلون تحت القسم الواحد قسمين فاندفع قول المحشي كان الأولى أن يقول نوعان إذا لا يكون جزء القسم قسمه فقامت **(قوله أحدهما قليل)** أخذ من قول المصنف وهو دون القلتين وإذا كان الماء جارياً فالعبرة بالجرية نفسها لانها هارية مما بعدها طالبة لما أمامها فهي منفصلة حكماً وإن اتصلت حسافاً كانت النجاسة واقفة تنجس كل جرية مرت عليها إذا كانت قليلة ولو طالت القناة المعروفة بخلاف ما قبلها فانه لا ينجس نعم إن اجتمعت الجريات كلها في نحو فسقية وكانت قلتين فأكثر ولا تغير بهما طهرت ولو تفرقت بعد ذلك فإن كانت النجاسة سائرة تنجس الجرية التي هي فيها فقط والتي تمر بعدها على محلها حكم الفسالة **(قوله وهو الذي حلت فيه)** هو قيد في مفهومه تفصيل فان لم تحل فيه ولا قبله وهو قليل تنجس أيضاً وإن لم تحل فيه لكن تغير بريح النجاسة التي على الشط لم يضر لانه مجرد استرواح **(قوله نجاسة)** أي منجبة بخلاف غير المنجبة وهي المعشوقتها كما أشار إليه الشارح بقوله ويستغنى الخ **(قوله تغير أم لا)** أخذ هذا التعميم من الإطلاق هنا والتفصيل في القسم الآخر بقوله تغير وهذا التعميم عندنا وأما عند الامام مالك فلا ينجس الماء ولو قليلاً إلا بالتغير واختاره كثير من أصحابنا وفيه فسخة **(قوله وهو الخ)** الجملة خالية كما أشار إليه الشارح بقوله والحال أنه الخ وقوله أنه ماء بالماء والرفع على أنه خبران وقوله دون القلتين أي يقينا فلونك في كونه دون القلتين فلا يتنجس **(قوله ويستغنى الخ)** انما ذكره الشارح هنا مع أنه سيأتي محله عند قول المصنف ولا يعني عن شيء من النجاسات إلا اليسير من الدم والقيح لتقييد كلام المتن فكانه قال هذا إذا كانت النجاسة منجبة بخلاف غير المنجبة كما تقدم التنبيه عليه فاندفع قول المحشي هو تكرار لانه سيأتي في كلام المصنف **(قوله من هذا القسم)** لا يخفى أن هذا القسم الماء القليل الذي حلت فيه نجاسة وكيف يصح استثناء المية المذكورة ونحوها منه مع انها من الاعيان النجسة ولو قال ويستغنى من النجاسة الخ لكان أظهر وجوابه

والمتغير بطول المكث
فانه طهور (و) القسم
الرابع (ماء نجس) أي
متنجس وهو قسمان أحدهما
قليل (وهو الذي حلت فيه
النجاسة) تغير أم لا (وهو)
أي والحال أنه (ماء دون
القلتين) ويستغنى من هذا
القسم

أنه على تقدير مضاف والتقدير ويستثنى من نجاسة هذا القسم الخ لكنه اتكل على وضوح
 المعنى وظهور المراد **(قوله الميتة)** يجوز فيها التخصيف والتسديد بقوله التي لادم لها سائل
 أى شأنها ذلك ولو فرض أن لها دما يسيل بخلاف التي لها دم سائل بحسب الشأن وإن لم يكن
 لها دم سائل لصغر هامئلا كالضفدع والقران وما شئت في سبيل دمه وعدمه فهل يجوز شق
 عضومنه أو لا قال بالاول الرسمى تبعاً للغزالي لأنه لحاجة وقلل بالثاني ابن حجر تبعاً لالامام
 الحرمين لما فيه من التعذيب وله حكم ما لا يسيل دمه فيما يظهر من كلامهم عما يكون الاصل
 في الماء الطهارة فلا تنجسه بالشك ويحتمل عدم العفوان العفوة رخصة فلا يصار اليها الا يقين
(قوله عند قتلها) ظرف لقوله سائل وقوله أو شق عضومنها أى في حياتها والعضو بضم
 العين وكسر هاء وهو واحد الاعضاء كما قاله في المختار **(قوله كالذباب)** المراد به المعروف
 أو ما يشبه النحل والنمل والقمل والبق ومثله فهو الخنفس والعقرب والسحالي والبراغيث
 والوزغ بالتحريك والكبير منه يسمى سام أبرص والذباب مركب من ذب أب أى طرد رجع
 لأنه كلما طرد رجع ولا يعبر أكثر من أربعين يوماً وكله في النار لا تعذيب أهلها لا تعذيبه وكان
 لا يقع على جسده صلى الله عليه وسلم ولا على أبيه وهو أجهل الخلق لأنه يلقي نفسه على ما فيه
 هلاكه واسمه أبو حزمة واسم البرغوث أبو عدى واسم القملة أم عتبة وروى أنه صلى الله عليه
 وسلم سمع رجلاً يسب ترغوثاً فقال لا تسبه فإنه أيقظ نبيا الصلاة الفجر وهو يتولد أولاً من التراب
 لا سيما في الاماكن المظلمة وله أنياب بعض بها وخرطوم بمص به والقمل يتولد من العرق
 والوسخ وهو من الحيوان الذي أناته أكبر من ذكوره ومن طبعه أنه يكون في الاجر أحر
 وفي الاسود أسود وفي الابيض أبيض وهكذا **(قوله ان لم تطرح فيه)** أى بأن وقعت بنفسها
 أو كانت نائثة فيه **كعدو الخلل والجلين والكلام في الميتة ومثلها الحية** اذا ماتت فيه فان
 طرحت ميتة ولم تنح قبل وصولها اليه نجسته وان لم تغيره ولو كان الطارح لها غير مجرب أو جبهة
 على الراجح نعم لا يضر طرحها بالريح فقط فان طرحت حية ولو ماتت قبل وصولها اليه أو ميتة
 فأحييت قبل وصولها اليه لم تضر في الحالتين على الراجح ولو ماتت في الثانية قبل وصولها اليه
 قد يكون طرحت ميتة ووصلت ميتة لكن أحييت بينهما فلا تضر أيضاً على المعتد خلافاً لما قاله
 الشبرايملى لأن حياتها صيرت لها اختياراً في الجلة ولو وجدت في الماء وشك في أنم وقعت
 بنفسها أو طرحت فيه فهل يعني عنها أو لا والذي أجاب به الرملى عدم العفوان رخصة فلا يصار
 اليها الا يقين وبعضهم أجاب بالعفو عما بالاصل المتقدم **(قوله ولم تغيره)** فان غيرته ولو يسيراً
 تنجس ولا يظهر بزوال تغيره مادام قليلاً **(قوله وكذا النجاسة الخ)** أى فهي مستتقة أيضاً
 ولو كانت من مغلظ وقوله التي لا يدركها الطرف **بكون** أى البصر والمراد الطرف
 المعتدل بخلاف كل من الضعيف والحميد أى القوى ولو كان الطرف لا يدركها لكونها
 موافقة لما وقعت عليه ولو كانت مخالفة لادرکها لا يعني عنها ولو شك هل يدركها الطرف أو لا
 عنى عنها عملاً بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو ومقتضى كلام
 الشارح أنه لا فرق في النجاسة المذكورة بين أن تكون في محل واحد أو محال لكن قيد
 بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما لا يمكن بحيث يجمع منه ما يحسن قال الرملى في شرحه

الميتة التي لادم لها
 سائل عند قتلها أو شق عضومنها
 منها كالذباب ان لم تطرح فيه
 ولم تغيره وكذا النجاسة التي
 لا يدركها الطرف

وهو كما قال أي حيث كثر عرفا والافيعى عنه كما قاله الشبراملى عليه وأطلق الشيخ عطية
العفو لأن العبرة بكل موضع على حدته فان قيل كيف تصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها
الطرف أجيب بأنه يمكن تصويره بما اذا هف الذباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل أو مائع
فانه لا ينجس مع انه علق في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضا بما اذا رآه قوى
البصردون معتدله فانه لا ينجس أيضا **(قوله فكل منهما)** أي من المنة التي لا دام لها سائل
والنجاسة التي لا يدركها الطرف وقوله لا ينجس المائع كان الاولى أن يقول لا ينجس الماء القليل
لأن الكلام فيه ولعله عبر به إشارة إلى أن حكم المائع حكم الماء القليل في ذلك المعالوم
بالاولى **(قوله ويستثنى أيضا)** أي كما استثنى ما تقدم ومراعاة انه تستثنى هذه الصور من
حيث العفو عنها لا يتبد كونها في الماء **(قوله صور مد كورة الخ)** منها قليل نجان النجاسة
وهو المتصاعد منها بواسطة نار ولول من بخور يوضع على نحو سرجين ومنه ما جرت به العادة
في الحمامات وقيد ابن حجر العسقلاني بما اذا لم يكن بقله ولم يكن من مغلظ وظاهر كلام الرسمى
الاطلاق وخرج بدخان النجاسة بخارها وهو المتصاعد منها بواسطة نار فهو طاهر ومنه الريح
الخارج من الكف ومن الدبر فهو طاهر فلو ملا منه قربة وجعلها على ظهره وصلى بها صحت
صلاته ومنها قليل شعر من غير ما كول بقيد أن يكون من غير المغلظ ويعنى عنه في نحو
القصاص أكثر من غيره وهذا بعد انفصاله وأما مع اتصاله فهو طاهر ومنها ما تلقى به القبران
في بورت الاخلية وان شوه فيها ومنها الانفحة في الجبن ومنها الزبل الواقع من البهجة حاله حلبها
في اللبن ومنها السرجين الذي يخبر به فيعنى عن الخبز سواء أكله منفردا أو في مائع كلب وطبيخ
ومثله الخبز المقر في الدمس فلو قف في اللبن وغيره عني عنه وهل يعنى عن حمله في الصلاة أو لا قال
الرسمى لا يعنى عن حمله في الصلاة وخالف العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها ومنها ما يلقى
في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته والضايط في ذلك أن جميع ما يشق الاحتراز عنه غالبا
فهو مفعول عنه **(قوله وأشار للقسم الثاني الخ)** قال المحشى فيه ما مرأى من أن جزء الشيء
لا يكون قسما له فكان الاولى تسميته بالنوع لكن تقدم لك ما فيه فلا تغفل **(قوله بقوله)**
متعلق بإشار **(قوله أو كان كثيرا)** أشار بتقدير كثيرا إلى أن المدار على الكثرة ولذلك قال
قلتين فأشار إلى أن قول المصنف قلتين ليس بقيد فضايط الكثير أن يكون قلتين فأكتر
لكن بشرط أن يكون من محض الماء ولو مستعملا فلو كان معه ماء دون القلتين وكله بما ورد
أو نحو فهو في حكم مادون القلتين في نجسه بمجرد الملافة وان جاز التطهير به لأن الاول من
قبيل الدفع والثاني من قبيل الرفع والدفع أقوى من الرفع غالبا وقولنا غالبا احتراز من الاحرام
فانه يدفع النكاح ولا يرفع لانه اذا كان محرما ونكح فلا يصح النكاح فقد دفع الاحرام النكاح
واذا نكح وهو حلال ثم أحرم لم يطل النكاح فلم يرفع فيه يكون الرفع أقوى من الدفع هناك
(قوله فتغير) أي عقب حلول النجاسة فيه أخذ من النساء الدالة على التعقيب فلو تغير بعد
مدة لم يضر ما لم يعلم نسبة تغيره اليها والمتبادر أن المراد بتغيره أنه اذا تغير بعضه فالتغير نجس
وكذا الباقي ان لم يبلغ قلتين فان بغيره ما فهو طاهر ولا فرق في التغير بين أن يكون حسيا أو تقدير يا
بأن وقع في الماء نجس بواقفه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر مخالف

فكل منهما لا ينجس المائع
ويستثنى أيضا صور مد كورة
في المذ وطات وأشار للقسم
الثاني من القسم الرابع
بقوله (أو كان كثيرا)
قلتين فأشار (تغير)

أشد الطعم طعم الخلل واللون لون الحبر والريح ريح المسك فلو كان الواقع قد درطل من البول
 المذكور فنقول لو كان الواقع قد درطل من الخلل هل يغير طعم الماء أولا فان قالوا بغيره حكمنا
 بنجاسته وان قالوا لا بغيره نقول لو كان الواقع قد درطل من الحبر هل يغير لون الماء أولا فان
 قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا بغيره نقول لو كان الواقع قد درطل من المسك هل يغير
 ريحه أولا فان قالوا بغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا بغيره حكمنا بغيره وهذا اذا كان
 الواقع فقدت فيه الاوصاف الثلاثة فان فقدت واحدة فرض الخفاف المناسب لها فقط ومثله
 يجري في الطاهر على المعتد خلافا للمعنى ولو زال تغيره لا يثني أو يما ولو متنجسا أو بما يخاف
 صفة النجاسة كأن زال الطعم بالمسك زال نجسه أو بما وافق صفة الواقع كأن زال الطعم بالخلل
 لم يزل نجسه لأن التغير لم يزل بل استمر وخرج بقول المصنف فغير ما إذا لم يتغير فإنه لا يتنجس
 لأن الماء الكثير لا يتنجس بمجرد الملافة سواء كان في محل واحد أو في محال مع قوة الاتصال
 بحيث لو حرك واحد منها تحرك غيره فاحتج كالآخر ولو وضعنا ومنه يعلم حكمه ضمان بيوت
 الأخلية فاذا وقع في واحد منها نجاسة ولم تغيره فان كان بحيث لو حرك الواحد منها تحرك كغيره
 لتحرك الجميع وهكذا وكان المجموع قلتين فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع والاحكام
 بالتنجيس على الجميع ان كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي والانتجس هو فقط (قوله
 يسيرا أو كثيرا) مجاورا ومحاطا وانما شتر هنا التغير اليسير والمجاور دون ما تقدم في الطاهر
 لفظ أمر النجاسة (قوله والقتان) أي المتتمة ذكرهما قال فيهما للعهد الذي والقتان
 في الاصل الجزتان العظيمتان قاله الجزة العظيمة سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها أي
 يرفعها والواحدة منها تسع قرنين ونصف من قرب الحجاز والقربة لا تزيد على مائة رطل بفقد ادى
 وفي عرف القسما اسم للماء المعلوم ولذلك قال المصنف خسمائة رطل فلا حاجة لان يقال
 ومقدار وزن مظروف الثلثين خسمائة رطل الا بالنظر للاصل وهذا بيان لمقدارهما بالوزن
 وبيان مقدارهما بالمساحة أن نقول اذا كان محلها مربعا فضابطه أن يكون ذراعا وربعها
 بذراع الا ادى طولها وعرضها وعما فيسقط الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة
 أرباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فتضرب خمسة الطول في خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين
 ثم تضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا
 يخس كل ذراع أربعة أرمال ففي المائة ذراع أربعة مائة رطل وفي الخمسة والعشرين ذراعا
 مائة رطل فالمجموع خسمائة رطل وهو مقدار القلتين من غير زيادة ولا نقص واذا كان محلها
 مدورا كقعر البئر فضابطه أن يكون ذراعا عرضا وذراعين ونصفا عمقا ومتى كان العرض ذراعا
 كان المحيط ثلاثة أذرع وسبعه الان المحيط لا بد أن يكون ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله
 فيسقط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط أربعة اربع الوجود الربع في مقدار الثلثين
 في المربع وتسمى أذراعا قصيرة كما علمت فيكون العرض أربعة أذرع والطول عشرة والمحيط
 اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يخرج اثنا عشر وأربعة
 أسباع مما لا يقتضى قاعدتهم وان لم يظهر لها هنا فائدة لأنها كانت قبل المضرب اثني عشر
 وأربعة أسباع ثم تضرب الحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة أسباع

يسيرا أو كثيرا والقتان

فإن ضرب الاثنى عشر في العشرة بمائة وعشرين وضرب الاربعة أسباع في العشرة بأربعين
 سبعا وخمسة وثلاثون سبعا بخمسة صحيحة يبقى خمسة أسباع وهي زائدة قال بعضهم وبها حصل
 التقريب لكن الرابع أن معنى التقريب يظهر في النقص لافي الزيادة وإذا كان محلها مائتا
 فضايله أن يكون ذراعا ونصف فاعرضوا ذراعا ونصف فاطولوا ذراعين ههنا فيسط كل من العرض
 والطول والعمق أرباعا ويعبر عنها بالأذرع القصيرة كما سبق فيكون العرض ستة أذرع ومثله
 الطول ويكون العمق ثمانية أذرع فتضرب ستة العرض في ستة الطول يحصل ستة وثلاثون
 تأخذ ثلثها وعشرها ومجموعهما خمسة عشر وثلاثة أخماس وتضرب ذلك في ثمانية العمق يحصل
 مائة وأربعة وعشرون وأربعة أخماس لأن ضرب العشرة في الثمانية بثمانين وضرب الخمسة
 في الثمانية بأربعين وضرب ثلاثة أخماس في ثمانية بأربعة وعشرين وخمسة عشر منها بأربعة
 صحيحة والباقي أربعة أخماس فالجموع مائة وأربعة وعشرون وأربعة أخماس وذلك مقدار
 الفلتين الأخير ربع وهو قد رالتقريب فندبر (قوله خمسة رطل ببغدادى) هذا
 ببغدادى وأما بالمصرى فأربعة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل وبالدمشق
 مائة وسبعة أرطال وسبع رطل وكل هذا على تصحيح النووى والرطل بكسر الراء على الانصاع
 ويجوز الفتح (قوله تقريرا) غير محمول عن المضاف والاصل تقريبا خمسة رطل ببغدادى
 أى مقتربا معنى ما يقرب منها فلا يضرب نقص رطل او رطلين على الأشهر في الروضة (قوله
 فى الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتمد (قوله فيما) أى فى كونها خمسة رطل
 ركونا تقريرا ومقابل الاصح فى الاقل ما تبيل من انهما ستائة رطل وما قبل من أنهما ألف
 رطل ومقابل فى الثانى التحديد وعليه فيضرب النقص وان قل (قوله والرطل ببغدادى الخ)
 وأما الرطل المصرى فمائة وأربعة وأربعون درهما وقد علمت مقدار الفلتين عليه (قوله عند
 النووى الخ) وأما عند الراعى فمائة وثلاثون درهما وهو خلاف المعتمد (قوله وترك المصنف
 قسما خامسا) أى من حيث التصريح بوصفه والافه وداخل فى الماء المطلق وأشار الشارح
 الى أنه كان الاولى للمصنف أن يذكره الآن يقال اغتاء المكروه لما ينشأ عنه من
 الضرر لكن الحرام فيه ضرورى والمكروه فيه ضرر بدنى وانظر أيتها أيتها اعتناء بذكره
 وقوله علم الايدان مقدم على علم الايدان يقتضى أن الثانى أشد اعتناء (قوله وهو) أى القسم
 الخامس الذى تركه المصنف وقوله الحرام أى استعماله كما هو ظاهر وأشار إليه الشارح بالتمثيل
 حيث قال كالوضوء الخ ولم يقل كالماء الخ مع أنه مقتضى التمثيل والاصل أن الماء تعتبره
 الأحكام الخمسة فيجب استعماله فى الغرض ويندب استعماله فى النقل ويحرم استعمال
 المقصوب والمسبل ويكره استعمال الشمس ويكون خلاف الاولى كما ذكرنا فى إزالة نجاسة
 ويكون مباحا وهو ما لم يطلب استعماله ولا تركه

(فصل)

أى هذا فصل ومناسبة هذه الفصل للذى قبله مشاركة الدابع للماء فى التطهير ولذلك قال فى
 التعرير المطهرات أربع ماء وتراب ودابع وتخلل (قوله فى ذكر شئ) أى بصريح فى قوله
 وعظم الميتة وشعرها نجس وبالزوم كافى قوله وجلود الميتة تطهر الخ فإنه يستلزم أنها نجسة

خمسائة رطل ببغدادى
 (تقريرا فى الاصح) فيهما
 والرطل ببغدادى عند
 النووى مائة وثمانية
 وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم وزن المصنف
 قسما خامسا وهو الماء
 المطهر الحرام كالوضوء بما
 مقصوب أو مسبل للشرب

(فصل)

فى ذكر شئ

قبل الدبغ وقوله من الاعيان المتنجسة بيان للشيء المهم ولوعبر بالنجاسة بدل المتنجسة لكان
أولى لأن ما ذكره المصنف هنا نجس العين ولعله عبر بالمتنجسة لظروا النجاسة عليها بالموت لأنها
كانت ظاهرة في الحياة على أن جلود الميتة شبيهة بالثياب المتنجسة بجماع أن كلا يطهر بما يعتبر
في تطهيره وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة
وأحكامها فإن قوله تطهر بالدباغ حكم من أحكامها وقد يقال يعني عن ذلك قوله وما يطهر منها
بالدباغ فإن المقصود من ذلك الحكم كالأجنح (قوله وما يطهر منها بالدباغ) أي وذكر ما يطهر من
الاعيان المتنجسة بسبب الدباغ وقد ذكر ذلك بقوله وجلود الميتة تطهر بالدباغ وقوله وما لا يطهر
أي وذكر ما لا يطهر منها بالدباغ وقد ذكر ذلك بقوله الاجلد الكلب الخ (قوله وجلود الخ)
الواو في ذلك وفي تطهيره للاستئناف والمصنف يستعملها كثيرا كما سيأتي في قوله وفروض
الوضوء الخ ونواقض الوضوء الخ والاعمال المسنونة الخ وهكذا يخرج بالجلود غيرها كالشعر
فلا يطهر بالدبغ على المعتمد لكن يعني عن قليله وقيل يطهر تبعاً وان لم يتأثر بالدبغ كدنة الخمر
فانه يطهر تبعاً لها وروى بأن الدن يطهر تبعاً للضرورة لانه لو لم يطهر لنجس الخسل ولا ضرورة الى
طهارة الشعر (قوله الميتة) انما عبر بالميتة نظراً للاغلب أو المراد الميتة حقيقة أو حكماً فلا
يرد ما لو سلخ جلد حيوان مع بقاء حياته فإن ذلك نادراً وحيوانه في حكم الميتة (قوله كلها)
بالرفع تركيد للجلود وليس بالجزئية كيد للميتة انما لا يتركز مع ما بعده وهو قوله سواء في ذلك
ميتة ما كول اللحم وغيره وقد أخذنا شارح ذلك التعميم من جعل الاضافة في جلود الميتة
للاستغراق ومن الاستثناء أيضاً في قوله الاجلد الكلب الخ فانه معيار العموم بمعنى أنه لا يكون
الامن عام (قوله تطهر) أي ظاهره وباطنه والمراد بالظاهر ما ظهر من وجهيه وبالباطن
خلافه وهو ما لو شق لظهر وقيل الظاهر ما لاقي الدباغ والباطن ما لم يلاقه وعليه جرى المحشى
تبعاً للشيخ الطهطاوي وهو ضعيف والمعتمد الاقل بدليل قوله ما اذا قلنا بطهارة طاهره دون باطنه
جازت الصلاة عليه لانيه فان ذلك يصدق بما لو صلى على كل من وجهيه قال الزركشي فتنبه
لذلك فقد رأيت من يغلط فيه وعلم أن الجلد بعد دبغه يصير كتوب نجس للملاقاة للدباغ النجس
أو الذي نجس به فلا يصلى فيه ولا عليه قبل غسله (قوله بالدباغ) لوعبر بالاندباغ لكان أولى
لثلايوهم اشتراط الفعل مع انه ليس كذلك فلو وقع الجلد على الدباغ أو بالعكس فاندبغ طهر
(قوله سواء في ذلك) أي في الحكم بطهارة الجلد بالدباغ ولا يخفى أن سواء غير مقدم وميتة
ما كول اللحم وغيره مبتدأ مؤخر والاصل ميتة ما كول اللحم وغيره سواء في ذلك (قوله ميتة
ما كول اللحم) كميته الشاة والخيل وقوله وغيره أي وميتة غير ما كول اللحم كميته الجمل والذئب
(قوله وكيفية الدبغ) أي وصفة الدبغ المقصودة منه فكانت قال ومقصود الدبغ ولوعبر
بذلك لكان أظهر لأن المتبادر من الكيفية أن يأتي بالدباغ ويضعه على الجلد مثلاً وليس
مراداً (قوله أن ينزع الخ) وضابطه أن لا يعود اليه التثنية لوقوع في الماء عرفاً ولا ينظر
للتثنية مدة طويلة على خلاف العرف فان ذلك قد يترتب عليه التثنية وللشيء الصلب كالتشب
(قوله فضول الجلد) أي زوائده وقد بينا بقوله مما يغتنى أي من الأشياء التي تجعل فيه
عقوبة وقد بين تلك الأشياء بقوله من دم ونحوه كقطعة لحم فهو بيان للبيان قبله (قوله بشئ)

من الاعيان المتنجسة وما
يطهر منها بالدباغ وما لا يطهر
(وجلود الميتة) كلها (تطهر
بالدباغ) سواء في ذلك ميتة
ما كول اللحم وغيره وكيفية
الدبغ أن ينزع فضول
الجلد مما يغتنى من دم
ونحوه بشئ

متعلق ينزع ولا يمتن توسط الماء ان لم يكن هناك وطوبى في الجلد وفي الدايغ والافلا يشترط
 وخبر يطهرها الماء والقرط محمول على النذب أو الطهارة الكاملة وقوله حريف بكسر الحاء
 وتشديد الراء مكسوبة أي فيه حرافة أي ادغ في اللسان عند ذوقه بخلاف ما ليس حريفًا
 كتراب وملح فلا يكتفى وكذلك الشمس وتجفيفه بالهواء لانه وان تجفف ظاهر الكن فساد
 مستتر فيه (قوله كفص) أي وشب بالموحدة وشث بالثلثة خبر طيب الرائحة من العام يديغ
 بورقه فيخرج المدبوغ أيضا (قوله ولو كان الخ) جعلها شرطية ولذلك ذكرها جوابا وهو قوله
 كنى في الديغ ولو جعلها غاية لكفاء كقوله صلى الله عليه وسلم اريد التزويج القس ولو خاتمنا من
 حديد لكن قصد الشارح التوضيح للمبتدى (قوله نجسا) ولومن غلط والنجس وان
 كل لا يظهر معنى انه لا يرفع ولا يدفع لكنه يحيل لأن الديغ حالة لازالة ويهرم التضخيم به اذا
 وجد ما يقوم مقامه ويغسل من المخلط سبعة ادهن بالتراب ويغسل من غيره ولو طاهر امرة
 فانه اذا كان نجسا تنجس به واذا كان طاهرا تنجس بوضعه عليه فيعود عليه بالنجاسة فيصير
 كنبوب تنجس كما مر (قوله كذرق حمام) بالذال أو بالزاي فهو حالقتان والحمام ليس بقيد
 وعبارة غيره كذرق طير (قوله كنى في الديغ) جواب لوبناء على جعلها شرطية كما مر (قوله
 الاجلد الكلب) استثناء من الجلود والكلب مأخوذ من التكليب وهو التباح ويجمع على
 اكلب وكلاب ويجمع اكلب على اكلاب ويجمع كلاب على كلابات (قوله والخنزير)
 أي والجلد الخنزير لو فرض له جلد والافلا بجلده وشعره في لمة كما نقل عن صاحب العدة
 وقيل هو نوعان نوع له جلد ونوع لاجلده وكلام المصنف محمول على أحدهما والخنزير ما خوذ
 من الخنزيرة وهي القوة ويجمع على خنازير (قوله وما تولد منهما) كأن أحبل خنزير كلبية
 أو كلب خنزير فتولد منهما لا يظهر جلده بالدياغ كما صله وما أحسن قول بعضهم
 اذا طاب أصل المرء طابت فروعه ومن عجب جاد يدا الشول بالورد
 وقد يجنب الفرع الذي طاب أصله ليظهر سر الله في العكس والطرود
 (قوله أو من أحدهما مع حيوان طاهر) كأن أحبل كلب أو خنزير شاة فتولد منهما لا يظهر
 جلده بالدياغ تبعالا لخس الاصليين كافي الجماعة المشهورة وهي

يتبع القصرع في اتساب آباءه ولا تم في الرق والمسترية
 والزكاة الاخف والدين الاعلى والذي اشتد في جزمه وديه
 وأخس الاصليين رجسا وذبها ونكاحا والاكل والاضحية

فتتبع الولد في النسب ونوابه آباءه ويتبع أمه في الرق ان كانت رقيقة ولو كان أبوه حرة الا ان
 كان من أمته أو أمته فرعه أو من أمة غز بجزيتها أو ظنها زوجته الحرة أو أمته ويتبع أمته
 في الحرة ان كانت حرة ولو كان أبوه رقيقا اعتبارا بآبائه ويتبع في الزكاة الاخف فلو تولد بين
 بقروا بسل زكي زكاة البقر لانه الاخف ولو تولد بين ذكوى وغيره فلا زكاة اعتبارا بالاخف
 ويتبع في الدين الاعلى فلو تولد بين مسلم وكافرة فهو مسلم لأن الاسلام يعمل ولا يعلى عليه ويتبع
 الاشد في الجزاء فلو تولد بين ما كولى برى وحشى وغيره وأتلفه المحرم ضمنه وفي الدية فلو تولد
 بين كافي ومجوسى وقتله نخص نديته به الكتابي ومنها القرة ويتبع أخس الاصليين في

حريف كفص ولو كان
 الحريف نجسا كذرق
 حمام كنى في الديغ (الا
 جلد الكلب والخنزير وما
 تولد منهما أو من أحدهما
 مع حيوان طاهر

النصاصة كما هنا وفي الذبيح فلو تولد بين من تحمل ذبيحته ككتابي ومن لا تحمل ذبيحته كوثني لم تحمل
ذبيحته وفي النكاح فلو تولد بين من تحمل منا كته ككتابي ومن لا تحمل منا كته كوثني لم تحمل
منا كته وفي الاكل فلو تولد بين ما كول وغيره لم يحمل أكاه وفي الاخصية فلو تولد بين ما يخصى به
وما لا يخصى به لم تجز الاخصية به ومنها العقدة وشمل كلام الشارح ما لو كان الحيوان الطاهر
آدميا كما لو أحبل كلب آدمية فالولد نجس ولو كان على صورة الآدمي فمعنى عنه هكذا قال
الشيخ ابن حجر الملقب عند الرمي أنه طاهر لكونه على صورة الآدمي وقد قال الله تعالى ولقد
كرمنا بني آدم وأما إذا أحبل ما كول ما كولة كأن أحبل نوبرة فجاء الولد على صورة
الآدمي فإنه طاهر ما كول فلو حفظ القرآن وعمل خطيبا وصلى بنا عيد الاضحية جازان نصيب به
بعد ذلك وبه يلغز فيقال لنا خطيب صلى بنا العيد الاكبر وخصينابه (قوله فلا يظهر بالذباغ)
تفريع على الاستثناء وأما لم يظهر بالذباغ لأن الحياة إذا لم تنفد الطهارة فالذباغ أولى (قوله
وعظم الميتة) ومثله قرنهما ونظرهما وطفلهما ويضهان ان لم يصلب فان تصلب بحيث لو حسن
لقرخ فهو طاهر ومكها ان لم يتيأ للوقوع فان تهيأ له فهو طاهر ومن العظم القراقيش فانها
عظم رخو (قوله وشعرها) وشعرها صوفةها ووبرها وريشها ولوشكها العظم والشعر
أو الريش من مذكاة أو لا فالاصل الطهارة لا لا تنجس بالشك ويحرم تقشعر الحيوان
لما فيه من تعذيه وقبل بكرهاته وهو محمول على ما لو حصل به أذى يحتل عادة (قوله نجس)
أي كل منهما والافكان مقتضى الظاهر أن يقول نجسان (قوله وكذا الميتة) من ذكر العام
بعد الخاص لا فائدة فحاجة بقية أجزاء ما ر قوله أيضا أي مثل العظم والشعر وهذا معلوم من
التشبيه في قوله وكذا فهو نو كيد وقوله نجسه لا حاجة اليه لانه معلوم من التشبيه
لكن أنى به توضيحا (قوله وأريد بها) أي بالميتة وغرضه من ذلك تعريفها (قوله الزائلة
الحياة الخ) وليس المراد بها التصفة بالموت مطلقا والاشتمال المذكاة وقوله بغير ذكاة شرعية
أي بغير ذبح شرعي بأن لم تذك أصلا أو ذكته ذكاة غير شرعية كذبح غير المأكول كبغل
وحار أهلي وهو حرام ولو لا راحته من الحياة أو لاخذ جلده وكذبح المأكول ذكاة غير شرعية
كأن ذبحه بعظم أو ذبحه بجوسي أو محرم وكان المذبح صبيدا (قوله فلا يستثنى الخ)
تفريع على قوله وأريد بها الخ ووجه عدم الاستثناء عدم دخوله حيثن في الميتة لانه زائل
الحياة بذكاة شرعية وقوله حيثن أي حين إذا أريد بها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية (قوله
جنين المذكاة) أي الذي حلقه الروح وأما الذي لم يحلقه الروح فهو ملحق بما في باطنها ويحمل
الجنين ولو على صورة كلب ما لم نشاهد الكلب نط عليها لأن الله قادر على أن يخلق القرع على
خلاف أصله (قوله إذا خرج من بطن أمه ميتا) أي بسبب موت أمه لا بسبب آخر كوقعتها
على الأرض وأما إذا خرج حيا فان كان فيه حياة مذبح حل أيضا وان كان فيه حياة مستقرة
فلا بد من ذبحه (قوله لأن ذكاته في ذكاة أمه) أي بسببها ذكاة أمه ذكاة ولذلك قال صلى
الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه (قوله وكذا غيره) أي وغير الجنين كذلك أي لا يستثنى
أيضا لعدم دخوله في الميتة بالتعريف السابق وقوله من المستنبات أي كالصيد الميت بضغطة
الجراحة أي نعمته الله في مضيق أو بظفرها أو كالبعير الناذي الشارد إذا رمى بالسهم فأتته

فلا يظهر بالذباغ (وعظم
الميتة وشعرها نجس) وكذا
الميتة أيضا نجسة وأريد بها
الزائلة الحياة بغير ذكاة
شرعية فلا يستثنى حيثن
جنين المذكاة إذا خرج من
بطن أمه ميتا لأن ذكاته في
ذكاة أمه وكذا غيره من
المستنبات

ونحو ذلك (قوله المذكورة في المبسوطات) أي المطلقات (قوله ثم استثنى من شعر الميتة الخ) ظاهر منبغحه أن الاستثناء من الشعر فقط مع أن ظاهر كلام المصنف أن الاستثناء من العظم والشعر معا على أن الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتة الآدمي طاهرة بجميع أجزائها كما أشار إليه الشارح بقوله كنيته قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقضية التكريم أن لا ينحس بالموت وقال صلى الله عليه وسلم سبحانه الله المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا والمؤمن ليس يقيد بل الكافر كذلك وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد منه نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان ومثل الآدمي الجن والملاك بناء على أن الملائكة أجسام كثيفة والجن أجسام لطيفة لانهم أجسام نورانية لا يبق لهم بعد موتهم صورة ومثله أيضا السمك والجراد (قوله الآدمي) أي الأشعر الآدمي على مقتضى منبغح الشارح ولذلك قال فان شعره طاهر وعلى مقتضى كلام المصنف يقال الأعظم الآدمي وشعره وقد عرفت أن الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتة طاهرة كلها ولذلك قال الشارح كنيته

• (فصل — ل) •

هذا الفصل ساقط في بعض نسخ المتن وعليها شرح الشيخ الخطيب وهو عقود لبيان وسيلة الوسيلة لأن الآواني وسيلة الماء الذي هو وسيلة للطهارة (قوله في بيان ما يحرم استعماله من الآواني) ذكره بقوله ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة والآواني جمع آنية وهي جمع أناة كسقاء وأسقية ورداء وأردية فأواني جمع الجمع (قوله وما يجوز) أي وبيان ما يجوز استعماله من الآواني ومراده بما يجوز ما قبل الحرام فيصدق بالأكراه ولو قال وما لا يحرم لكان أظهر لكنه عبر بما يجوز لجارة كلام المصنف (قوله وبدأ بالآواني) أي لأن المقصود بالذات التنبيه على ما يحرم استعماله لانه على خلاف الأصل ولذلك كانت أفراده منحصرة بخلاف ما يجوز استعماله فإن الأصل في الآواني الحل ولذلك كانت أفرادها لا تنكاد تنحصر ولهذا أتى المصنف بعبارة عامة حيث قال ويجوز استعمال غيرهما من الآواني (قوله فقال) عطف على بدأ (قوله ولا يجوز الخ) عطفه بالقبلي وكذا الدمع من الكبار ونقل الأذرى عن الجمهور أنه من الصغار وهو المعتمد وقال داود الطاهري بكره استعمال أواني الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول الشافعي في القديم ونيل الحرمة مختصة بالأكراه والشرب دون غيرهما أخذ بظاهر الحديث وهو لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعقد عندهم الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيرا تقليد ما تقدم ليتخلص من الحرمة (قوله في غير ضرورة) فإن دعت ضرورة إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكحل به الجلاء عينه كأن أخبره طبيب عدل رواية بأن عينه لا تقبل إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لأن الضرورة تقتدر به ولو عبر بالحاجة بدل الضرورة لكان أولى بدليل المثال المذكور (قوله لرجل أو امرأة) دخل في كلامه الخفي لانه أتم ذكر أو شيء خلا من قال بأنه منبغح استعمال شيء الخ (قوله) أي ولو قليلا أو صغيرا فيحرم المرود في غير الضرورة السابقة والمكحلة والخلال والابرة والملعقة والمشط

المذكورة في المبسوطات
ثم استثنى من شعر الميتة
قوله (الآدمي) أي
فان شعره طاهر كنيته

• (فصل — ل) •
في بيان ما يحرم استعماله
من الآواني وما يجوز وبدأ
بالآواني فقال (ولا يجوز)
في غير ضرورة لرجل أو
امرأة (استعمال) نهي من

والمبصرة ونحوها من ذهب أو فضة فيحرم التجير بالمبصرة المذكورة ثم لو شتم رأتحتما من بعد بحيث لا يعتمد استعمالها لم يحرم ويجوز أخذ نحو ماء الورد من القمقم المذهب أو القمض وما يفعلوه من الحيلة وهي الأخذ منه بشماله ووضع الماء في يمينه ثم استعماله انما يمنع حرمة مباشرة الاستعمال من اناء النقد أما حرمة استعماله بوضع نحو ماء الورد فيه واتخاذ منه قليب لها حيلة كما قاله ابن حجر **(قوله أو انى الذهب والفضة)** أى الاوانى المعمولة من الذهب والفضة فالاضافة على معنى من كفى قولهم خاتم حديد ويحرم الاستنجار لفعل أو انى الذهب والفضة وأخذ الابرة على صنعتها ولا غرم على كسرها كآلات الملاهي ويحرم غويه السقف والجدران بالذهب أو الفضة سواء حصل منه شيء بالعرض على التاء أم لا وأما استدائه والجلوس تحته ففيهما تفصيل فان كان يحصل منه شيء بالعرض على النار حرما والافلا وأما التحلية فهي حرام مطلقا وهي غير القوية لانها لرق قطع على نحو السقف ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب أو بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب أو بالفضة ويحرم التفرج على النخل المعروف وكسوة مقام ابراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الاسلام واغاطة الكفار وهكذا كسوة تابوت المولى وعساكره **(قوله لافى أكل ولا في شرب)** لا يحنى أن التحريم انما هو لاستعمال أو انى الذهب والفضة لا لذات الاكل والشرب لان ذلك حلال **(قوله ولا غيرهما)** أى كوضوه وغسله وازالة نجاسة لئس الطهارة بجميعها كما لا يحنى وتحريم غير الاكل والشرب ثبت بالقياس عليهما لان الحديث السابق انما صرح بالتحريم عنهما لانهما اظهر وجوه الاستعمال وأغلبها **(قوله وكما يحرم الخ)** اشارة الى أن الاستعمال فى كلام المصنف ليس بقيد بل مثله الاتخاذ على الاصح ولقوة الخلاف فيه اقتصر المصنف على الاستعمال **(قوله ما ذكر)** أى من أو انى الذهب والفضة **(قوله يحرم اتخاذ)** أى اقتنائه لان اتخاذه يجوز الى استعماله وظاهره ولولا التجارة لان آية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل أحد وهم اذا فارق الحرير حيث جاز اتخاذ التجارة فيه لانه ليس ممنوعا من استعماله لكل أحد فيجوز اتخاذ التجارة فيه بأن يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذ التجارة لمن يصوغه حلما أو يجعله دراهم أو دنانير **(قوله فى الاصح)** هو المعتمد ومقابله القول بجواز اتخاذ أو انى الذهب والفضة لان التمسك انما ورد عن الاستعمال دون الاتخاذ وبه قال أبو حنيفة ومثل الاتخاذ تزيين البيوت والمجالس بالذهب أو بالفضة **(قوله ويحرم أيضا)** أى كما يحرم اناء الذهب والفضة **(قوله الاناء المطلى)** بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الباء من طلى فى الغطاء ملأه بالذهب وغيره من باب رى ولم يذكر فيه أطلى فقياسه مطلى كرمى ومثله الملقى والملقى والمشوى وقال الشبرا ملى فى الملقى انه يضم الميم وفتح اللام من أغلى ولفظوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة البكرى المطلى بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه **(قوله ان حصل الخ)** فان لم يحصل منه شيء بعرضه على النار لقلته لم يحرم والتفصيل فى استعماله أو اتخاذه وأما المطلى نفسه الذى هو الفعل فحرام مطلقا وكذلك دفع الابرة عليه وأخذها ولا يحرم اناء الذهب والفضة المطلى بخامس مثلا ان حصل منه شيء بالعرض على النار والاحرام فهو عكس التفصيل السابق ومثل هذا ما لو صدق

قوله وما يفعلوه هكذا بخطه
واللفظة المشهورة نبوت
النون رفعا اه معجمه

(أو انى الذهب والفضة)
لافى أكل ولا في شرب ولا
غيرهما وكما يحرم استعمال
ما ذكر يحرم اقتنائه من
غير استعمال فى الاصح
ويحرم أيضا الاناء المطلى
بذهب أو فضة ان حصل

اناء الذهب والفضة بحيث ستر الصدا بجميع ظاهره وباطنه فقبه التفصيل المذكور (قوله من
 الطلاء) بالذهب ككساء وردا وهو ما يطل به كافي القاموس (قوله شيء) أي مقول بخلاف خبر
 المقول فهو كالعدم (قوله ويجوز استعمال الخ) وكذا الاتخاذ من باب أولى (قوله اناء
 غيرهما) أي الاناء المتضمن غيرهما وأشار الشارح الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف
 يدل عليه قوله من الاواني ويشمل ذلك أواني الكفار لكن يكره استعمالها لعدم تحرزهم عن
 التجاسة ونقضه صلى الله عليه وسلم من مزادة مشرحة لبيان الجواز نعم ان كانوا يتدينون
 باستعمال التجاسة كطائفة من الجوس يقتلون بأبوال البقر تقربا الى الله تعالى في استعمال
 أوانيهم وجهان أخذنا من القوانين في تعارض الأصل والغالب والراجح الجواز علا بالأصل
 لكن مع الكراهة كما علمت وأواني ما نهم أخف كراهة ويجري الوجهان في أواني مدمني الخمر
 جميع مدمن وهو المقيم عليه أي المداوم على شربه (قوله النفيسة) مكان الأولى
 ولو نفيسة وان كان يمكن أن يقال انما قيد النفيسة لعلم جواز غيرهما من باب أولى ولكن جواز
 النفيسة مع الكراهة ان كانت نفيسة لذاتها كأنها ياقوت لامن حيث الصنعة كأنها زجاج
 محكم الخمر والنفيس ما يتنافس فيه ويرغب في تحصيله وهو الجيد من كل شيء (قوله كأنها
 ياقوت) أي وذبحه ومرجان وعقيق وبلور (قوله ويجرم الاناء المضيب) أي استعمله
 واتخاذوه وأصل التضيب أن يكون لظلم في الاناء والمراد هنا الأعم بأن يجعل في جوانب الاناء
 أودوافيه صفائح الذهب أو الفضة يسميرا ونحوه وهل التضيب حرام مطلقا كالقويه أولا
 ولعل الثاني أقرب قاله ابن قاسم على ابن حجر (قوله بضبة فضة) أي بضبة من فضة فالإضافة
 على معنى من وحاصل مسئلة الضبة أنها ان كانت كبيرة كلها زينة أو بعضها زينة وبعضها
 لحاجة حرمت في صورتين وان كانت كبيرة كلها الحاجة أو صغيرة كلها زينة أو بعضها زينة
 وبعضها الحاجة كرهت في هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة أبيحت في هذه
 الصورة ولوشك في الصغر والكبر كرهت وقول المشي فالأصل الإباحة ضعفه الشيخ عطية
 ويمكن أن يكون مراده بالإباحة عدم الحرمة فيصدق بالكراهة في مجموع الصور سبعة بصورة
 الشك وقد بلغها بعضهم أكثر من ذلك ولوتعددت ضبات صغيرة زينة فان لم يكن مجموعها باعذر
 بضبة كبيرة زينة كرهت والاحرم لما فيها من الخبلاء (قوله كبيرة عرفا) أي في عرف
 الناس وهو ما لو عرض على العقول لتلقته بالقبول (قوله لزينة) أي موضوعة لزينة كلها
 أو بعضها فهاتان صورتان تحرم فيهما (قوله فان كانت كبيرة) أي عرفا كما علم مما قبله وقوله
 الحاجة أي موضوعة الحاجة كلها فهذه صورة تكره فيها والمراد بكونها الحاجة أن تكون لغرض
 الإصلاح لا للتعجب عن غير الذهب والفضة لأن ذلك يعد ضرورة مجوزة للاناء الذي كله ذهب
 أو فضة فضلا عن المضيب وقوله جازى الاناء بمعنى استعماله أو اتخاذه وفي بعض النسخ جازت
 أي الضبة لكن كلام الشارح في الاناء كاهون ظاهر (قوله أو صغيرة عرفا) أي أو كانت
 صغيرة في عرف الناس فجميع الصغر والكبر العرف (قوله لزينة) أي موضوعة لزينة كلها
 أو بعضها فهاتان صورتان تكره فيهما وكذا الوشك في الصغر والكبر كما تقدم (قوله كرهت)
 مقتضى كون الكلام في الاناء المضيب أن يقول كره (قوله أو الحاجة) أي كلها فهذه صورة

من الطلاء شيء يعرضه على
 النار) ويجوز استعمال) اناء
 (غيرهما) أي غير الذهب
 والفضة (من الاواني)
 النفيسة كأنها ياقوت
 ويجرم الاناء المضيب بضبة
 فضة كبيرة عرفا لزينة فان
 كانت كبيرة للحاجة جاز مع
 الكراهة أو صغيرة عرفا
 لزينة كرهت أو الحاجة

تباح فيها (قوله فلا تكرر) أي ولا تحرم بالاول بل هي مباحة (قوله أما ضبة الذهب الخ)
مقابل لقوله ضبة فضة وقوله فحرم مطلقا أي كبيرة كانت أو صغيرة لحاجة أول مرة كلها
أو بعضها (قوله كما صححه النووي) وهو المعتمد لأن الخيل لا فيها أشد من الخيل في الفضة
ولأن الفضة أوسع من الذهب بدليل جواز الخاتم للرجل منها دونه وأجرى الرافعي التفصيل
في ضبة الذهب أيضا وهو ضعيف

(فصل)

مناسبة هذا الفصل هنا أن السؤال مطهر كما أن كلام من الماء والدايغ مطهر لكن كل منهما
مطهر عن النجس والسؤال مطهر عن القذر فلا يقال كان الاول أن يذكره في الوضوء لانه من
سننه على أنه أشار بتقديمه عليه الى أنه من سننه المتقدمة عليه كما سيأتي وهو لغة الدلك وآلته
وسرعا استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها لاذهب التغير ونحوه بنية وأركانه ثلاثة
مستاك ومستاك به ومستاك فيه وهو من الشرائع القديمة كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم
هذا سواكي وسؤال الاتيها من قبل أي من عهد ابراهيم لامطلقا لانه أول من استاك ونص
بعضهم على أنه من خصائص هذه الامة بالنسبة للام السابقة للاتيها لانه كان للاتيها
السابقين من عهد ابراهيم دون أهمهم (قوله في استعمال الخ) أي في حكمه لانه هو المقصود
كما ذكره المصنف بقوله والسؤال مستحب الخ (قوله آله السؤال) أي الآلة المتسوبة بمعنى
الاستيالة الذي هو المعنى الشرعي فلاضافة على معنى اللام وليست بيانية خلافا للمعنى
حيث جعلها بيانية بناء على أن المراد بالسؤال العود ونحوه وليس كذلك بل المراد به الاستيالة
الذي هو المعنى الشرعي كما علمت وبذلك قول الشارح وبطلق السؤال أبضا على
ما يستاك به على ما سيأتي (قوله وهو من سنن الوضوء) أي الفعلية الخارجة عنه بناء على ما قاله
الرملي من أنه قبل غسل الكفين فيحتاج الى نية لانه سابق على نية الوضوء فلم تشملها والداخلية
فيه بناء على ما قاله ابن حجر من أنه بعد غسل الكفين فلا يحتاج الى نية لشمول نية الوضوء له
والمعتمد الاول وعليه فالسؤال أول من الوضوء الفعلية الخارجة عنه وأما غسل الكفين فاقول
سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه وأما التسمية فأول سننه القولية الداخلة فيه وأما الذكر
المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجة عنه فلا تنافي (قوله ويطلق السؤال أيضا) أي كما
يطلق على الاستيالة المعلوم من قوله فيما تقدم آله السؤال فهذا يدل على أن الاضافة في ذلك
ليست بيانية وإنما جعلها المعنى بيانية جعل هذا مستدركا لعله مما سبق على كلامه والحق أن
السؤال له اطلاقان الاول بمعنى الاستيالة الذي هو المعنى الشرعي وهذا هو المراد فيما سبق
والثاني بمعنى ما يستاك به وهو المراد هنا فلا استدراك (قوله من أزال ونحوه) بيان لما يستاك به
والأراك كصاحب شجر طويل ناعم كثير الأغصان يستاك بقضبانته قال الشاعر
تالله ان جوت بوادي الأراك * وقبلت أغصانه الخضر فاك
فأبعث الى المملوك من بعضها * فأتني والله مالي سسوالك
وروي أن سيدنا عليا كرم الله وجهه رأى السيدة فاطمة تستاك فقال
خزيت يا عود الأراك بنجرها * ما خفت يا عود الأراك أراك

فلا تكرر أما ضبة الذهب
فحرم مطلقا كما صححه
النووي

*(فصل في استعمال
آلة السؤال)*

وهو من سنن الوضوء ويطلق
السؤال أبضا على ما يستاك
به من أزال ونحوه

قوله خزيت الخ هكذا
بخطه والمعروف في
البيتين هكذا
خزيت يا عود الأراك بنجرها
ما خفت مني يا أراك أراك
لو كان غير نيا سوال قتله
ما فاز مني يا سوال سواكا
وهما من الكامل مفعول
أغلب الحسنو مقطوع
الضرب بخلافهما على ما
انشده فان الجزء الاول من
السطر الاول عليه يكون
موقوفا له معضه

لو كنت من أهل القتال قتلتك ما قازمني يا سواك سواك
والمراد بنصوه كل خشن طاهر يزيل القلم أي صغرة الاسنان ولو نحو خرقة أو أصبح غيره الخشنة
المتصلة من حن باذنه بخلاف أصبح نفسه ولو خشنة على المعتدل أن يبره الانسان لا يسمي
سواك له وأصبح غيره الخشنة لأنها لا تزال القلم والمنفصلة لأنه يطلب مواراتها وكذلك
إذا كانت من ميتة وإذا كانت من غير اذنه حرم مع الاجراء عند عدم علم رضاه والاستيلاء
بالاراء أفضل ثم يجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الریح الطيبة ثم غيره من بقية العبدان وفي معناه
الخزقة فهذه خمس مراتب ويجري في كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجمله خمسة
وعشرون لأن أفضل الاراء المندى بالماء ثم المندى بجماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير
المندى ثم الرطب يفتح الرأ وسكون الطاء وبعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال في
الجريد وهكذا ثم نحو الخزقة لا يتأق فيه المرتبة الخامسة ويستغنى من ذى الریح الطيبة عود
الريحان فإنه يكره الاستيلاء لما قيل من أنه يورث الجذام والعياذ بالله تعالى (قوله والسواك
الح) يحتمل أن السواك بمعنى الاستيلاء وهو ظاهر ويحتمل أنه بمعنى ما يستاك به من عود ونحوه
فيحتاج لتقدير مضاف أي واستعمال السواك وعليه جرى الشارح حيث قال (٣) أي استعماله
والاقل أحسن لعدم احتياجه الى التقدير ولو عبر المصنف بالاستيلاء كما عبر به في المنهج لكان
أولى (قوله مستحب) أي استحب الشارح وطلبه على وجه الاستحباب لمواظبته على الله عليه
وسلم عليه وذكر المصنف استحبابه في كل حال ثم ذكر كراهته للصائم بعد الزوال ثم ذكرنا كده
في ثلاثة مواضع وقد يجب كما إذا نذر أو توقف عليه زوال نجاسة أو ریح كرهه في نحو جمعة وعلم
أنه يؤذى غيره وقد يحرم كأن استاك بسواك غيره بلا اذنه ولا علم رضاه فإن كان باذنه أو علم
رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الأولى ان لم يكن لتبركه به والا كان كل صاحب السواك
عالماً أو لئلا يمكن خلاف الأولى وما أن أصله التذلل لاعتز به الاباحة وأقله مرة وأكله
ثلاث مرات ما لم يكن لتغير القم والافلا بد من زواله (قوله في كل حال) أي كقيام وقعود
واضطجاع وغيره إلا أن الحال ما عليه الانسان من خسر أو شرو في كلام المصنف حذف والتقدير
وفي كل زمان لا جمل الاستثناء الذي ذكره بقوله الأبعد الزوال الخ فهو استثناء من محذوف
وبهذا التقدير يصير الاستثناء متصلاً وان لم نلاحظ ذلك فهو استثناء منقطع (قوله ولا يكره
تنزيهاً) أي كراهة تنزيه وانما ذكر الشارح ذلك مع أنه معلوم من الاستحباب لأن ظاهر كلام
المصنف أن الاستثناء من الاستحباب فيفيد أنه بعد الزوال للصائم لا يستحب ولا يقيد أنه يكره
فأفاد الشارح أن الاستثناء من عدم الكراهة المقدر ليفيد أنه بعد الزوال للصائم يكره ولو جعل
الاستثناء من الاستحباب كما هو ظاهر المتن وأردفه بالكراهة كأن يقول الأبعد الزوال للصائم
فلا يستحب بل يكره لكان أولى (قوله الأبعد الزوال) أي زوال الشمس عن وسط السماء أي
ميلها الى جهة المغرب ولو تقدرا كافي أيام النجاء ومحل التقييد بقوله بعد الزوال اذ لم يكن
مواصلاً ولا يفكره من أول التهازل لأن عدم الكراهة قبل الزوال لكون التغيير حينئذ من
أثر الطعام الذي يتعاطاه ليلاً وهو مفقود في المواصل ويكره بعد الزوال أو قبله في المواصل
ولو لم يوضوه أو صلاته مثلاً مراعاة للاقل الذي هو الصوم فإنه أقل من نحو الوضوء والصلاة

(والسواك مستحب في كل
حال) ولا يكره تنزيهاً (الا
بعد الزوال
(٣) قوله وعليه جرى الشارح
حيث قال الخ لعل ذلك في
النسخة التي كتب عليها
شخصنا المؤلف والافلا
وجود ذلك في نسخ الشارح
التي بيدي فليراجع اه
مصححه

ومن قواعدهم مراعاة الإقل ثم ان تغير القم بضوا كل ناسيا ونوم لم يكره لان التغير حينئذ ليس
 من أثر الصوم (قوله للصائم) أي ولو حكما فدخل المسك كأن نسي النية لبلا في رمضان
 فأمسك فهو في حكم الصائم على المعقد خلا لما قاله ابن عبد الحق والطيب من عدم الكراهة
 للمسك لانه ليس في صيام وانما كره السواك للصائم لا طيبة خلوفه بضم الخاء أي ريح فمه كما في
 خبر خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي أكثر فواي عند الله من ريح المسك
 المطلوب في نحو الجمعة وأنه عند الملائكة أطيب من ريح المسك عندكم وأطيبه فبعد طلب
 إبقائه وانما قد يكون بعد الزوال لانه يدل عليه خبر أعطيت أمتي في شهر رمضان خمساً لم يعطهن
 أحد قبلي أما الأولى فانه اذا كان أول ليلة منه نظر الله اليهم أي نظر راحة ومن نظر اليه لا يعذبه
 أبداً أما الثانية فانهم يحسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك وأما الثالثة فان
 الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله يأمر جنه فيقول لها استعدي وتزيني
 لعبادي أو شك أي قرب أن يستريحوا من تعب الدنيا الى داركم أمتي وأما الخامسة فانه اذا كان
 آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل أهي ليلة القدر يا رسول الله قال لا ألم تر أن
 العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وقوا أجورهم رواء الحسن بن سعيد وغيره فقيد
 في الحديث بالمساء وهو انما يكون من بعد الزوال فان قيل الكراهة لا تكون الا بنهي مخصوص
 وهو منتف هنا أجيب بأنه غير معتبر عند المتقدمين مع أنه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم
 من كلامهم في مواضع والأقرب لكلامهم كراهة إزالته ولو بغير السواك كما هو مقتضى طلب
 إبقائه ومحل الكراهة إذ أسوكت الصائم نفسه فان سواك الغير بغير إذنه حرم لتفويته الفضيلة
 على غيره ومثل ذلك إزالة دم الشهيد فان إزاله هو بأن جرح جرحاً يقطع عونه منه فإزال الدم عن
 نفسه قبل موته كره وان إزاله غيره في حياته بغير إذنه أو بعده موته حرم لتفويته الفضيلة على غيره
 (قوله فرضاً ونفلاً) نعم في الصوم المعلوم من الصائم (قوله وتزول الكراهة بغروب الشمس)
 وكذا بالموت لانه لا ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول بالموت بل بقياس
 دم الشهيد الحرمه وبه قال الرملي (قوله واختار النووي) أي من جهة الدليل لانه لم يصرح
 فيه بالكراهة وانما هو بطريق النعوى لانه من جهة المذهب (قوله عدم الكراهة مطلقاً) أي
 قبل الزوال وبعده (قوله وهو أي السواك) أي بمعنى الاستسكان كما هو ظاهر (قوله
 في ثلاثة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهي تزيد على الثلاثة كما أشار اليه الشارح
 بقوله ويتأ كذا أيضاً في غير الثلاثة المذكورة الخ (قوله أشد استصحاباً) أي أقوى ندباً وقوله من
 غيرها أي منه في غيرها فهو في هذه المواضع أكده منه في غيرها (قوله أحدها) أي أحد المواضع
 الثلاث ولو قال الأول لكان أنسب بقوله فيما يأتي الثاني والثالث (قوله عند تغير القم) أي
 لو نأور بجماء أو قم قوله عند تغير القم أنه يسكن لتغير القم ولو لم يكن لاسكنه وهو كذلك (قوله من
 أزم) أي من أجل أزم من تعليلية والازم بفتح الهمزة وسكون الزاي المجعلة مصدراً أزم قال
 في الصحاح أزم عن الشيء أمسك عنه قال أبو زيد والآن أزم بالمقابلة الذي ضم شقيقه وفي الحديث
 ان عمر سأل الحرث بن كلدة ما الدواء فقال الازم يعني الحية وكان طبيب العرب اذا ذلك
 وبالجملة فأصله في اللغة الامساك واختلف فيه الاصحاب فقال بعضهم هو السكون الطويل وقال

للصائم فرضاً وتضلاً
 وتزول الكراهة
 بغروب الشمس واختار
 النووي عدم الكراهة
 مطلقاً وهو أي السواك
 في ثلاثة مواضع أشد
 استصحاباً من غيرها أحدها
 عند تغير القم من أزم قبل
 وسكون طويل وقيل تركه
 الأكل

بعضهم ترك الاكل وأشار الشارح للخلاف بقوله قيل هو ترك طويل وقيل هو ترك الاكل
 وكان ينبغي أن يقول ترك الاكل والشرب كما قاله في شرح المذهب (قوله وغيره) أي ما عدا
 النوم لانه سبذ كره (قوله) كما كل ذي ربح كربه (مثال لغیر الانم وقوله من نوم الخ بيان لذی
 الربح الكربة وقوله وغيرهما أي كالنفل والكزات فيئاً كدلمن أكل شأ من ذلك السوال
 لازالة رائحته خشية اذاء الادميين والملائكة (قوله عند القيام أي الاستيقاظ من
 النوم) وان لم يحصل تغير لانه مظنة لما فيه من السكوت وترك الاكل وعدم سرعة خروج
 الانفاس ولذلك كان صلى الله عليه وسلم اذا قام من النوم يشوص فاه بالسوال الذي يدل عليه
 ولا فرق بين النوم ليلاً والنوم نهاراً (قوله عند القيام الى الصلاة) أي ارادة فعلها ولومن
 قعود وان تكررت ولو صلاة جنازة ومثل الصلاة الطواف وسجود التلاوة والشكر
 وخطبة الجمعة وغيرها فان أحرم للصلاة قبله لم يفعله عند العلامة الخطيب، ويسن بأفعال
 خفيفة عند الرمي (قوله فرضاً أو غلاً) تعميم في الصلاة وقد ورد ركعتان بسوال خير
 من سبعين ركعة بلا سوال وهذا لا يقتضي تفضيل صلاة المنفرد بسوال على صلاة الجماعة
 وان كانت درجتها سبعاً وعشرين أو خمسا وعشرين لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة
 الفرد أي المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة لأن درجات صلاة
 الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثير من الركعات بسوال (قوله ويتأ كذا أيضاً) أي
 كما يتأ كذا في هذه الثلاثة فقول المصنف في ثلاثة مواضع ليس بقبيح (قوله عما هو
 مذكور في المطولات) بيان لغير الثلاثة المذكورة وقد مثل لذلك بمنالين وأشوا بالكاف
 الى بقيتها كإرادة النوم وعند الوضوء وقراءة الحديث ودرس العلم والذكر وعند دخول
 الكعبة وعند دخول الانسان بيته وعند جماعة زوجته وأمه وعند اجتماعه بأخوانه وعند
 العطش والجوع وعند الاحتضار ويقال انه يسهل خروج الروح وفي السحر وإرادة الاكل
 وبعد الوز وإرادة السفر وعند القدوم منه فان لم يقدر على جميع ذلك استأنف اليوم واليلة
 مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرضاة للرب مسخطة للشيطان مطهرة
 للغم مطيب للنكهة مصف للخلقة منزلة للفتنة والفصاحة قاطع للرطوبة محبة للصبر مبطون
 للشيب مستول للظهر مضاعف للأجر مرهب للعدو ومهضم للطعام مرغم للشيطان مذكرة للشهادة
 عند الموت وقد أوصاها بعضهم الى نيف وسبعين خصلة (قوله قراءة القرآن) ويكون قبل
 التعمد للقراءة (قوله واصفرار لسان) وهو المسمى بالقلم بفتح القاف واللام (قوله ويسن
 أن ينوي بالسوال السنة) بأن يقول نويت سنة الاستبالة فلواستألت انفاها من غيرية لم تحصل
 السنة فلا ثواب له ومحل ذلك ما لم يكن في ضمن عبادة كأن وقع بعدنية الوضوء أو بعد الاحرام
 بالصلاة على ما قاله العلامة الرملي والأفلا يحتاج لنية لأن نية ما وقع فيه شملته (قوله وأن
 يستأنف بينهما) أي لاتهم التكرمة وليست مباشرة للقدور وبهذا فارق الاستنجاء ونحوه ويسن
 أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والابهام أسفل رأسه ثم يضعه
 بعد أن يستأنف خلف أذنه اليسرى لغيره واقداما بالعصاية واستحب بعضهم أن يقول في أوله
 اللهم يرض به أسناني وشدة لثاني وثبت به لاهاتي وبارك لي فيه بأرحم الراحمين ويسن يلع الريق

وانما قال (وغيره) لينهل
 تغير القم بغير أنم كما كل
 ذي ربح كربه من نوم
 ويصل وغيرهما (و) الثاني
 (عند القيام) أي الاستيقاظ
 (من النوم) الثالث عند
 القيام الى الصلاة) فرضاً
 أو نفلاً ويتأ كذا أيضاً في
 غير الثلاثة المذكورة عما
 هو مذكور في المطولات
 كقراءة القرآن واصفرار
 اللسان ويسن أن ينوي
 بالسوال السنة وأن يستأنف
 بينهما

هنا بدأ ففعل السؤال وان لم يكن العود جديدا ويكره أن يز يد طول السؤال على شرب ما قبل
ان الشيطان يركب على الزائد ويسن التحليل قبل السؤال وبعده ومن أثر الطعام لما قبل من أن
من واظب على الخشيتين أي الخلال والسؤال من الكليتين ويستحب كون الخلال من
عود السؤال أو من الخلة المعروفة ويكره بغير الحديد (قوله) ويد بالجنب الايمن من فيه
أي إلى نصفه ويثنى بالجنب الايسر إلى نصفه أيضا من داخل الاسنان وخارجها (قوله)
وأن يمزجه على سقف حلقه أي بعد امراره على كراسي أضراسه طولا وعرضا وعلى بقية
أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فالشارح لم يرتب ولم يكمل وقوله امرار الطغاف أي لا شديدا
بحيث لا يئذي بذلك (قوله) وعلى كراسي أضراسه أي طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا
وعلى لسانه طولا لا عرضا فيكره في طول الاسنان وعرض اللسان فما وقع في المحشى من قوله
وعلى لسانه عرضا خلاف الصواب لأن استعماله في اللسان عرضا مكره كما علمت

• (فصل) •

هذا الفصل هو أول مقاصد الطهارة وانما قدمه على بقيتها لانه أكثر غالبا وفرض الوضوء
مع الصلاة ليله الامراء لكن مشروعه سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له صلى الله
عليه وسلم في ابتداء البعثة بعلمه الوضوء ثم صلى به وكعبين وهو من الشرائع القديمة لخبر هذا
وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي والخاص بنا الكيفية المخصوصة أو الفرة والتعجيل للحديث
أنتم الفرة المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء فن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل وظاهر
هذا الحديث اختصاص هذا الوصف بمن وجد منه وضوء لكن طرده بعضهم حتى في السقط
ومن وضأ الفاسل وجعله منقبة لهذه الامة مطلقا (قوله في فروض الوضوء) أي وسننه لأن
المصنف تكلم عليها أيضا في كلام الشارح حذف الواو مع ما عطف فاندفع ما قبل لو أسقط لفظ
الفروض لكان أولى وأنسب بما بعده (قوله وهو) أي الوضوء وهو مأخوذ من الوضأة
وهي الحسن والنظافة والخلوص من غلبة الذنوب وهو اسم مصدر وقياس المصدر التوضؤ
بوزن التكلم لأن الفعل توضأ بوزن تكلم (قوله بضم الواو في الاشهر) جرى الشارح على
أنه بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم لما يتوضأ به وهو الاشهر كما ذكره ومقابلته بالضم فيه ما وقيل
بالفتح فيه ما وقيل بعكس الاول وهذه الاقوال تجري في كل ما كان على وزن فاعول كالفطور
والسحور (قوله اسم للفعل) أي الذي هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بانية
ولا حاجة لزيادة قولنا على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن المراد بقولنا في أعضاء مخصوصة
أنها مخصوصة ذاتا من كونها الوجه واليد والرأس والرجلين وصفة من تقديم المقدم وتأخير
المؤخر فيعلم الترتيب بدون تلك الزيادة وحكمة اختصاص الوضوء بهذه الاعضاء كما قيل أن آدم
عليه السلام توجه إلى الشجرة بوجهه وتناول منها بيده وكان قد وضع يده على رأسه ومشى إليها
برجله فأمر بتطهير هذه الاعضاء والتعبير بالفعل والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء
إلى الاعضاء بالنية ولو من غير فعل وهذا معناه شرعا وأما معناه لغة فهو اسم لغسل بعض
الاعضاء سواء كان نية أم لا (قوله وهو المراد هنا) أي في الترجمة وفي قول المصنف وفروض
الوضوء الخ (قوله وفتح الواو الخ) معطوف على قوله بضم الواو (قوله لما يتوضأ به)

ويد بالجنب الايمن من فيه
وأن يمزجه على سقف حلقه
امرار الطغاف على كراسي
أضراسه
• (فصل) • في فروض
الوضوء وهو بضم الواو
في الاشهر اسم للفعل وهو
المراد هنا بفتح الواو اسم
لما يتوضأ به

أى لم يبعد ويه بالوضوء كالماء الذى فى البريق أوفى الميضة لا لما يصح منه الوضوء كما البصر
خلاف بعضهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البصر مثلاً وقول المصنف أى بالفعل ليس بظاهراً لأنه
لا يشترط التوضؤ بالفعل بل الشرط أن يبعد ويه بذلك (قوله ويشترط الأول) أى الذى هو
الفعل وهو من اشتمال الكل على أجزائه (قوله على فروض وسنن) أى وشروط ومكروهات
أما الشروط فقد نظمها بعضهم فى قوله

أيا طالبا متى شروط وضوئه • نغذها على الترتيب اذا تمت سامع
شروط وضوء عشرة ثم خمسة • نغذها والفصل للطهر جامع
طهارة أعضاء نقاء وعمله • بكيفية المشروع والعلم نافع
وترك منافع فى الدوام وصارف • عن الرفع والاسلام قد تم سابع
وتيميره واستنن فصل ولبه • اذا طاف عنه وهو بالمهد راضع
ولا حال فهو الشمع والوسخ الذى • حوى ظفر والرمد فى العين مانع
وجرى على عضو وواصل مائه • وويل لعقاب من النار واقع
وتحليل ما بين الاصابع واجب • اذا لم يصل الا بما هو قانع
وماء ظهور والتراب نيابة • وبعد دخول الوقت ان فات رافع
كتطير بول ناقض واستحاضة • وودى ومذى أو موى يدافع
وليس يضر البول من ثقبه علت • كجرح على عضو به الدم نافع
ونية للاغتشاف محلها • اذا تمت الاولى من الوجه تابع
ونية غسل بعدها فانها واغتفر • والا فلا استعمال لاشك واقع
وقد صحوا غسل مع البول ان جرى • خلاف وضوء خذوه واالم واسع
ووشم بلا مكره وعظيمة جابر • نشق بلا خوف ويكشط مانع

وأما المكروهات فالاسراف فى الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا
والنقص عنها ولو لاحتمال الاستعانة بمن يطهر أعضاءه بلا عذر بخلاف الاستعانة فى صب الماء
فانها خلاف الاولى وأما الاستعانة فى احضار الماء فلا بأس بها والمباغلة فى المضمضة
والاستنشاق للصائم كما قال بعضهم

مكروهه فى الماء حيث أسرفا • ولومن البصر الكبير اغترفا
أو قدم اليسرى على اليمنى • أو جاوز الثلاث باليقين

(قوله وذكر المصنف الفروض فى قوله) أى بقوله فى معنى الباء أو تنق على ظاهرها ويضمن
ذكر معنى أفاد وأودع (قوله وفروض الوضوء الخ) استشكل بأن عبارته تفيد أن كل
فرض من فروضه ستة أشياء فيكون المجموع ستة وثلاثين متصلة من ضرب ستة فى ستة لأن
الجمع المعترف من قبيل العام ودلالة العلم كلية أى محكوم فيها على كل فرد فرد واجب بأن
القاعدة أغلبية وقد يكون من قبيل الكل أى الحكم على المجموع أو أن محل ذلك ما لم نعلم
قرينة على ارادة المجموع كما فى قولهم رجال البلد يحملون المضرة العظيمة وكلام المصنف من
هذا القبيل على أنه قد صدقنا من العمل بالقاعدة الاجماع (قوله ستة) وزاد بعضهم سابعاً وهو

ويشترط الأول على فروض
وسنن وذكر المصنف
الفروض فى قوله (وفروض
الوضوء ستة

الماء الطهور نظير عدهم التراب وكذا في التيمم ورد بالفرق بأن التيمم طهارة ضعيفة بخيرت بعد التراب وكذا فيها بخلاف الوضوء فإنه طهارة قوية فجعل الماء الطهور بشرطاتها كما مر وبأن الماء غير خاص بالوضوء فلم يحسن عده ركائفيه بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم فحسن عده ركائفيه ولا يرد أنه لا يهتم في النجاسة المغلظة لأن المظهر فيها هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب (قوله أشياء) هي اسم جمع شئ لاجتماعه والتحقيق في تصرفه ما قاله سيبويه من أن أصلها أشياء كحمراء نقلت همزة الأولى قبل الشين كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنها حينئذ لفعا وقد تعظم بعضهم الخلاف في وزنهما فقال

في وزن أشياء بين القوم أقوال • قال الكسائي إن الوزن أفعال
وقال يحيى بحدف اللام فهي اذن • أفعاء وزنا وفي القولين اشكال
وسيبويه يقول القلب صيرها • لفعاء فافهم فذا تحصيل ما قالوا

ووجه الاشكال في قول الكسائي أنه لا وجه لمنع الصرف حينئذ لأن أفعالا لا يمنع من الصرف إلا أن يقال منع من الصرف الحاقا لأفعال بفعلا لكثرة الاستعمال ووجه الاشكال في قول يحيى أنه يقول أصلها أشياء على وزن أفعلا فحدفت اللام فصارا أفعاء مع أن أشياء يجمع على أشاوى كعذارى وأفعلاء لا يجمع على ذلك (قوله أحدها) أي أحد الانبياء الستة ولو قال أولها النكان أنسب (قوله النية) ويتعلق بها الأحكام سبعة نظمها بعضهم في قوله حقيقة حكم محل وزن • كيفية شرط ومقصود حسن

أشياء أحدها النية
وحقيقتها شرعا قصد الشئ
مقتربا بفعله فان تراخي عنه

فحقيقتها الغة مطلق القصد وشرعا قصد الشئ مقتربا بفعله وحكمها الوجوب غالبا ومن غير الغالب قد تدب كفا في غسل الميت ومحلها القلب لكن يستلزم النطق بها ليساعد اللسان القلب وزمنها أول العبادة إلا في الصوم فإنها متقدمة عليه لعسر مراقبة القبر والصحيح أنه عزم قام مقام النية وكيفية تختلف باختلاف المنوى كالصلاة والصوم وهكذا وشرطها الاسلام والتميز والعلم بالمنوى والجزم فلو قال نويت الوضوء أن شاء الله لم يصح أن قصد التعليق أو أطلق فان قصد التبرك أو أن كل شئ واقع بمشيئة الله صح وعدم الاتيان بما يشاء فيها بأن يستعملها حكما ومقصودها تمييز العبادات من العادات أو ترتيب العبادة بعضها من بعض فالأول كقبض غسل الجنابة عن غسل التبرك والثاني كتمييز الفصل الواجب من الفصل المنسوب ولفظ حسن في البيت تيمم له وفيه إشارة إلى أنه يحسن أنه يقصد الاخلاص في العبادة (قوله وحقيقتها) أي النية لا يقصد كونها في الوضوء بل من حيث هي وقوله شرعا أي وأما لغة فمطلق القصد سواء فارن الفعل أولا (قوله قصد الشئ) أي كالوضوء والصلاة والطواف وقوله مقتربا حال من القصد لا من الشئ وقوله بفعله أي بفعل ذلك الشئ فيجب اقترانها بفعل الشئ المنوى إلا في الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض وأوقع النية فيه مقارنة للقبر لم يصح لوجوب التيمم في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران أو أن الشارع أقام فيه العزم مقام النية كما مر (قوله فان تراخي الخ) ليس من تمام التعريف بل هو محترز قوله مقتربا بفعله والضمير المستتر في تراخي يعود على الفعل والضمير في قوله عنه يعود على القصد وعكس ذلك خلاف الظاهر وإن قاله الحلبي في حاشية المنهج لأن الظاهر أن التراخي هو المتأخر دون المتقدم (قوله

سمى عزما أى سمي ذلك القصد عزما وكثيرا ما يطلق عليه نية لأنه من أفراد النية لغة التي هي مطلق القصد كما مر (قوله وتكون النية) أى المذكورة التي هي الركن ويندب أن ينوي سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التي قبل غسل الوجه كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها (قوله عند غسل أول جزء من الوجه) الا وضع عند أول غسل جزء من الوجه فكان الأولى أن يقتدأ أول غسل لأن المقترن قرنها بأول الغسل ولومن وسط الوجه أو أسفله لا يغسل أول الوجه الذي هو أعلاه لأن ذلك ليس بشرط بل هو الأولى فقط واعتبار اقترانها بأول غسل الوجه باعتدبه فلو غسل جزءا منه قبلها أعادها وما يعتد به قرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر المسترسل لا ما يندب غسله كما طن لحية كثيفة ولو قص الشعر الذي نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي أو غيره من باقى أجزاء الوجه ولو اعتد الوجه اعتبر قرنها بالأصل لا بالزائد وان وجب غسله لكونه على سمت الأصل وان اشتبه الأصل بالزائد وجب قرنها بكل منهما وان كانا أصليين اكتفى بقرنها بأحدهما (قوله أى مقترنة بذلك) أى بغسل أول جزء من الوجه وهذا توضيح لمعنى عند ودفع لما قد يتوهم من معنى عند الذي هو ما قارب الشيء قبله كما في قولك دار زيد عند دار عمرو أى قريبة منها قبلها (قوله لا بجميعه) أى لا يشترط أن تكون مقترنة بجميعه فلو عزيت بعد قرنها بأول غسل جزء منه لم يضر فلا يشترط دوامها إلى غسل جميع الوجه لأنه يكتفى بجزءه (قوله ولا عما قبله) أى ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق أن لم يغسل معها جزء من الوجه كحمة الشفتين والا كفته مطلقا وفاته ثواب السنة مطلقا والتفصيل في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فإن قصد غسله عن الوجه فقط لم تجب إعادته والا بأن قصد السنة فقط أو قصد ما وغسل الوجه أو أطلق وجبت إعادته وهذا هو المعتقد وقيل لا يعيده الا أن قصد السنة فقط لأن قصد الوجه فقط أو قصد السنة أو أطلق فإن قصد تفصيل الثواب حينئذ أدخل الماء بآنيوبة مثلا والاحسن أن ينوي أولا السنة فقط كأن يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوي عند أول غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل أن الكلام في ثلاث مقامات الأولى في الاكتفاء بالنية الثانية في فوات ثواب السنة الثالث في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل (قوله ولا بما بعده) أى كاليدين فلا يكتفى قرنها بهما الا أن تعذر غسل الوجه بأن عتته الجراحة ولا جيرة والا اعتد بهما عند البدن لسقوط غسل الوجه حينئذ فإن كان عليه جيرة وجب مسحها بالماء وقرن النية به وبأق ذلك في بقية الأعضاء ولو فرق النية على أعضاء الوضوء اعتبر قرنها بكل عضو على حدة (قوله فينوي الخ) تفريع على قوله النية عند غسل الوجه والمراد أنه ينوي ذلك بقلبه ويسن النطق بلسانه ليساعد اللسان القلب كما مر (قوله المترضى) أى مريدا التوضوء فيه تجوز وليس المراد المتوضئ بالفعل حقيقة (قوله عند غسل ما ذكر) أى أول جزء من الوجه (قوله رفع حدث) أى رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك أو لم يعرفه وتقدير المضاف المشار إليه بقوله هم أى رفع حكمه انما يحتاج إليه إذا أجل الحدث على السبب الذي ينتهي به الطهر فإن حمل على الأمر الذي يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض أو على المنع المترتب على ذلك لم يحتج إلى

سمى عزما وتكون النية
(عند غسل) أول جزء من
(الوجه) أى مقترنة بذلك
الجزء لا بجميعه ولا بما قبله
ولا بما بعده فينوي المتوضئ
عند غسل ما ذكر رفع حدث

في الاول دون الثاني لانهم اناطوا الحكم بما تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعنين
والخشفة فانهم اناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال حتى لولا صق المرفق المنكب
والكعب الركبة فهو المعسر كما في الخشفة خلافا لمن اعسر محلها المعتاد من غالب الناس
(قوله واذا كان على الوجه شعرا لم) حاصل شعور الوجه سبعة عشر وهي الشعران النابتان
على الخدين والسبالان تنية سبال بكسر السين بمعنى مسبول كتاب بمعنى مكتوب من سباله
اذا ارضاه وهما طرفا الشارب والعارضان تنية عارض سمي بذلك لتعرضه لزوال المرادانية
وهما المنخفضان من الاذنين الى الذقن والعذاران وهما الشعران النابتان بين الصدغ
والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران النابتان على اعلى العينين جميعا بذلك
لانهم ما يجريان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهي الشعور النابتة على جفون
العينين واللحية بكسر اللام أفصح من فحها كما تروى الشعر النابت على الذقن والعنقفة
وهي الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك
لما قاته الماء عند شرب الانسان فكأنه يشرب معه وزاد في الاحياء المنفكتين وهما الشعران
النابتان على الشفة السفلى حوالى العنقفة ويسن تطيفهما بالماء قبل من أن الملكين يجلسان
عليه ماقتصر الشعور به ما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكثيف الخارج
عن حد الوجه فيجب غسل ظاهرها دون باطنها سواء كان من رجل أو امرأة والاحية الرجل
وعارضيه الكثيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف لحية
المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت مالم تخرج عن حد الوجه
والاوجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت (قوله خفيف) هو ما يرى المخاطب البشرية من
خلاله وقوله أو كثيف هو ما لا يرى المخاطب البشرية من خلاله (قوله وجب ايصال الماء اليه)
أى الى باطنه مالم يكن الكثيف خارجا عن حد الوجه والاوجب غسل ظاهرها دون باطنه ولومس
امرأة وخنثى كما علمت والمراد بكونه خارجا أن يلتوى بنفسه الى غير جهة نزوله كأن تلتوى
اللحية الى الشفة أو الى الخلق أو يلتوى الحجاب الى جهة الرأس خلافا لما قاله القليوبي
فقول الخنثى من جهة استرساله صوابه من غير جهة استرساله الا أن تجعل من بمعنى عن فيصير
المعنى أن يلتوى بنفسه عن جهة استرساله الى غيرها (قوله مع البشرة التي تحتها) أى تحت
الشعر والمراد بالبشرة ظاهرا للجلد (قوله وأما لحية الرجل الخ) مقابل لحذوف تقديره هذا
في غير لحية الرجل الكثيفة والمراد بلحية الرجل ما يشمل عارضيه وكان الاولى أن يصرح به
والمراد بالرجل ما قابل المرأة والخنثى فيشمل الصبي اذا اتفق لذلك ولا يقال لحية الصبي نادرة
كلية المرأة لانه يندب في حقها الزنا ولا كذلك الصبي (قوله الكثيفة) بالثنية من
الكثافة وهي الخن والغلظ فعنى الكثيفة الثنية الغليظة بسبب اللغة وفسرها الفقهاء
بما لا يرى المخاطب بشرتها من خلالها في مجلس التخاطب عرفا وكانت لحيته صلى الله عليه وسلم
عظيمة ولا يقال كثيفة لما فيه من البشاعة وكان عدد شعرها مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا
بعدد الانبياء كما في رواية (قوله بأن لم ير الخ) تصوير لكونها كثيفة وقوله المخاطب بفتح الطاء
وكسرها أى من يخاطبه صاحبها ومن يخاطب صاحبها لان التخاطب من الجانبين وقوله

قوله اناطوا هكذا بخطه
ووصوابه اناطوا لانه ثلاثي
كما يعلم بمراجعة كتب اللغة
اه محمده

واذا كان على الوجه شعر
خفيف أو كثيف وجب
ايصال الماء اليه مع البشرة
التي تحتها وأما لحية الرجل
الكثيفة بأن لم ير المخاطب

بشرتها أى البشرة التى تحتها فالإضافة لادنى ملابسة وقوله من خلالها أى أثنائها **(قوله فيكفى غسل ظاهرها)** أى دون باطنها والمراد بظاها الطبقة العليا وباطنها الطبقة السفلى وما بينهما وبين العليا هكذا نقل عن تقرير الرملى وخولف فقيل الظاهر الطبقتان والباطن ما بينهما والمعتمد الأول واعتمد الشيخ الطوخى الثانى **(قوله بخلاف الخفيفة)** أى فيجب غسل ظاها وباطنها ولو كان بعضها خفيفا وبعضها كثيفا فلكل حكمه حيث تميز والواجب غسل الجميع ظاهرا وباطنا والمراد بعدم التميز كما قاله ابن العماد عدم إمكان تميزه بالغسل وحده والافهم متميز في نفسه **(قوله وهي)** أى الخفيفة وقوله ما يرى الخاطب بفتح الطاء وكسرهما كما تقدم وقوله بشرتها أى البشرة التى تحتها كما تقدم أيضا **(قوله وبخلاف لحية امرأة وخنثى)** المراد بها ما يشمل عارضيهما وهذا محترز الرجل في قوله وأما لحية الرجل الخ وقوله قبل ذلك بخلاف الخفيفة محترز الكثيفة ففیه لف ونسرمشوش **(قوله ويجب إصصال الماء لبشرتها ما)** أى لندرة ذلك مع كونه يتدب للمرأة أزالته لأنها مشبهة في حقها والاصل في أحكام الخنثى العمل باليتين ومحل ذلك أن لم يخرجها عن حد الوجه مع الكثافة والواجب غسل ظاهرها فقط كما تقدم **(قوله ولو كنفنا)** أى سواء خفأ أو كثفا **(قوله ولا بد مع غسل الوجه من غسل جوف الخ)** أى لتحقيق غسله من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وقد ذكر في هدية الناصح أن غسل الوجه بشقل على ثلاثين فرضا فراجع **(قوله والثالث)** أى من قروض الوضوء **(قوله غسل)** المراد به الانغسال كما علم مما مر **(قوله اليدين)** خنثى يد وهي عند اللغويين من رؤس الأصابع إلى الكنف وعند الفقهاء في باب الوضوء من رؤس الأصابع إلى المرفقين وفي باب السركة ونحوها من رؤس الأصابع إلى الكوعين ولوزادت الأيدي وحسب غسل الجميع الأربعة يقينا اليد على سمت الأصلية ويجرى مثل ذلك في الرجلين ولم يذكر الشارح هنا اللفظة جميع كما فعل في نظيره في الوجه ولعله للاستغناء عنه بما تقدم لأنه يعلم بالقياسة ولو كان فاقده اليدين فسمح رأسه بعد غسل وجهه ونعم وضوء ثم ثبت له يدان بدل المفقودتين لم يجب غسلهما لأنه لم يخاطب به حين الوضوء لنقص ما حبه فحده الرأس وقع معتذرا به فلا يطله ما عرض من نبات اليدين ولو قطعت يده من محل الفرض بعد الوضوء لم يجب غسل محل النقص مادام على تلك الطهارة ولهذا قال في شرح المذهب اتفق أصحابنا على أن من نوضأ ثم قطعت يده من محل الفرض أو رجله كذلك أو كشطت جلدة من وجهه أو خلق رأسه لم يلزمه غسل ما ظهر ولا مسحه مادام على تلك الطهارة وأما لو قطعت من محل الفرض أو كشطت الجلدة المذكورة قبل الوضوء وجب غسل محل القطع وغسل العظم الذى وضع بالكشط ويجب غسل موضع شوكة تبقى مفتوحة بعد قلعها ولا يصح الوضوء مع بقائها إذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها مفتوحا والاصح الوضوء مع بقائها لكن إن غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وإن صح الوضوء وكل هذا فيما إذا كانت رأسها ظاهرة فإن استترجعه لم تضر لافى الوضوء ولا فى الصلاة على المعتمد لأنها فى حكم الباطن **(قوله إلى المرفقين)** أى مع المرفقين كما فى نسخة خالى بمعنى مع والغاية داخله فى المعنى وإن كان الاصح أن الغاية مع إلى لا تدخل بخلاف حتى ولذلك قال بعضهم

بشرتها من خلالها فيكفى
غسل ظاهرها بخلاف
الخفيفة وهي ما يرى الخاطب
بشرتها فيجب إصصال الماء
لبشرتها وبخلاف لحية
امرأة وخنثى فيجب إصصال
الماء لبشرتها ولو كنفنا
ولا بد مع غسل الوجه من
غسل جوف الرأس والرقبة
وما تحت الذنن (والم الثالث
لغسل اليدين إلى المرفقين)

وفي دخول الغاية الاسم لا * تدخل مع الى وحتى دخلا

ومحل ذلك عند عدم الترسنة فان وجدت ترسنة عمل بها كما هنا فانه وجدت ترسنة وهي فعله صلى الله عليه وسلم على دخول الغاية والعبرة بالمرفقين عند وجودهما ولو في غير محلهما المعتاد حتى لو التصقا بالذكيين اعتبرهما كما علم مما مر والمرفقان تنبيه مرفق بكسر الميم وفتح الفاء على الافصح ويجوز العكس وهو مجموع العظام الثلاث عظمي العضد وبرة الذراع الداخلة بينهما وسمى بذلك لانه يرتفق به في الاتكاء ونحوه (قوله فان لم يكن له مرفقان الخ) مقابل لمخذوف تقديره هذا ان كان له مرفقان ولو في غير محلهما المعتاد وقوله اعتبر قدرهما أي قدر محلهما من معتدل الخلق من أقرانه بالنسبة كأن تعتز به معتدل الخلقة من رؤس الاصابع الى المنكب ثم من رؤس الاصابع الى المرفق فاباغة من المقادير كثلثة أرباع ذلك وجب غسله من فاقد المرفقين وما زاد عليه الى المنكب لا يجب غسله (قوله ويجب غسل ما على اليدين الخ) ويجب ازالة ما عليه مما من الخائل كالوضع المتراكم من خارج ان لم يتعد رصده والام بضمه لكونه صار كالجزء من البدن وخرج بالخراج ما لو كان من العرق فلا يضر مطلقا وكذلك قشرة الدم وان سهلت ازالها ويجري ما ذكر في سائر الاعضاء (قوله من شعري) أي ظاهره وباطنه وان كثف وطال ومثل ذلك جلدة معلقة في محل القرض فيجب غسلها وان طالت (قوله وسلعة) بكسر السين وهي غدة تخرج بين العنق والجلد وابتداءها من الحصة الى البطيخة وأما الفتح فهي أمتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزاجر والشمور أن سلعة المتاع بالكسر أيضا وأما بالفتح فالنجة ولذلك قال بعضهم

وسلعة المتاع سلعة الجسد * كل بكسر السين هكذا ورد

أما التي بالفتح فهي النجبة * عبارة المصباح فاسلك نهجه

(قوله واصبع) بتثنية كل من الهمزة والباء كما أن الانملة بتثنية كل من الهمزة والميم ففي كل تسع لغات وفي الأول لغة عاشرة وهي أصبوع كعصنور ولذلك قال بعضهم باصبع ثلثين مع ميم انملة * والهمز أيضا روى واختم بأصبوع

(قوله وأظافير) جمع ظفر بضمين أو بضم فسكون أو بكسرين أو بكسرا فسكون فهذه أربع اقسام والخامسة أظنور كعصنور ولو نوضأ ثم تين أن الماء لم يصب ظفره فقله لم يجزه بل عليه أن يغسل محل القلم ثم يعيد مسح رأسه وغسل رجله مراعاة للترييب ولو كان ذلك في الغسل كناه غسل محل القلم لانه لا ترتيب فيه (قوله ويجب ازالة ما تحتها) أي تحت الاظافير وقوله من وسخ يان لما تحتها ويعني عن التليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالعنونه مطلقا (قوله يمنع وصول الماء اليه) أي الى ما تحتها من البدن وان كان المتقدم في كلام الشارح ما تحتها من الوسخ فيكون فيه استخدام فان كان لا يمنع وصول الماء اليه لم يجب ازالته (قوله والرابع) أي من فروض الوضوء (قوله مسح) المراد به الاتساح وان لم يكن بفعله كما علم مما مر (قوله بعض الرأس) أي وان قل ولو الجزء الذي يجب غسله مع الوجه تبعا والمراد مسح بعض بشرة الرأس بدليل قول الشارح أو مسح بعض شعر في حد الرأس وظاهره أنه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت عن حد الرأس كسلعة بنت فيه وخرجت عنه وبه قال الاجهوري وقال

فان لم يكن له مرفقان اعتبر
قدرهما ويجب غسل
ما على اليدين من شعر
وسلعة واصبع زائدة
وأظافير ويجب ازالة
ما تحتها من وسخ يمنع وصول
الماء اليه (و) الرابع
مسح بعض الرأس

الشبر الملبس لا يكفي المسح على البشرة الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده ففيها
 تفصيل الشعر واستوجه بعضهم لأن الرأس اسم لما رأس وعلا فلا يصدق بذلك ولو كان له رأسان
 فإن كانا أصليين كفي مسح بعض أحدهما وإن كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وغير زوج
 مسح بعض الأصلي دون الزائد ولو سامت أو اشتبه وجب مسح بعض كل منهما والرأس مذكور
 تقول الرأس حلقته ولا تقول حلقته وكذا كل عضو ليس متعدد غالبا كالأنف وقد يكون
 مؤثما كالرقبة وقد يجوز فيه التذكير والتأنيث كاللسان والفتن وكل عضو متعدد فهو مؤنث
 كاليد والرجل والعين والأذن (قوله من ذكر أو أنثى أو خنثى) تعميم في الرأس أي سواء
 كان من ذكر أو أنثى أو خنثى (قوله أو مسح بعض شعر) أي ولو شعرة واحدة أو بعضها
 ولو مسح شعر رأسه ثم حلقته لم يجب إعادة المسح كما تقدم (قوله في حد الرأس) بأن لم يخرج من
 حده بمقدار جهة استمراله فإن خرج منه به منه لم يكف المسح على النازل عن حد الرأس
 ولو بالقوة على المعقد كما لو كان معفوصا أو متلبدا ولو لم يخرج (قوله ولا تعين اليد للمسح)
 أي لأن المدا على وصول الماء لما يجزى مسحه يدا وغيرها ولو من وراء ما مثل السكت فيه حينئذ
 تفصيل الجرموق على المعقد خلافا لابن حجر حيث قال بأنه يكفي مطلقا (قوله بل يجوز بخرقة)
 أي كخشفة وقوله وغيرها أي كعود (قوله ولو غسل رأسه جاز) كان الأنسب أن يقول
 ولو غسل بعض رأسه جاز لأن الكلام في مسح بعض الرأس الذي هو الواجب لافي مسح كله الذي
 هو المندوب ويحصل بذلك سنة الاستيعاب وأشعر قوله جاز أن المسح أفضل وإن كان لا يكره
 الغسل كما قاله في شرح الحاوي وإنما جاز ذلك لأن المقصود من المسح وهو البذل حاصل بالغسل
 وزيادة وهذا هو المراد بقوله لا نفيه مسحا وزيادة والاختصاص المسح غير حقة الغسل (قوله
 ولو وضع يده المبلولة ولم يحر كها جاز) أي لأن ذلك مسح إذا لا يشترط فيه تحريك وانما نص عليها
 لأنه قد يتوهم عدم كفاية ذلك (قوله والخامس) أي من فروض الوضوء (قوله غسل) المراد به
 الانغسال كما مر غير مرة وينبغي أن يتدبر لما يقع كثيرا أن الشخص يغسل رجله في محل من
 الميضأة مثلا بعد الوضوء في محل آخر بنية إزالة الوضوء مع الغسل عن نية الوضوء فإنه لا يصح
 كما تقدم في نية التبرؤ والتستيف ويجب عليه إعادة غسله بنية الوضوء بخلاف ما إذا لم يغسل
 عن نية الوضوء فإنه لا يضطر ولو أطلق فكذلك (قوله الرجلين) وفي تعددهما أمر في اليدين
 كما تقدمت الإشارة إليه ولو تشقت رجله فجعل في محل تشققها نحو شمع وجب إزالة عينه
 ولا يصح بقاء دهنه لا تقع جري الماء على العضو ولو قطع ولم يثبت كما لو كان عليه دهن مانع
 فإنه لا يضطر (قوله مع الكعبين) أي وإن لم يكونا في محلهما المعتاد كما تقدم والكعبان هما
 العظمان الناثان أي البارزان عند مفصل الساق والقدم وكل رجل فيها كعبان فإن لم يكن
 لرجله كعبان اعتبر قد ردهما من معتدل الخلق من غالب أمثاله بالنسبة تطير ما تقدم في اليدين
 (قوله أن لم يكن الخ) تقييد ليكون غسل الرجلين مغيبا أخذ بما بعده (قوله فإن كان
 لا بهما) أي فإن كان المتوضئ لا لبس الخفين وقوله وجب الخ أشار بذلك إلى أن الواجب عليه
 حينئذ أحد الأمرين ولكن الغسل في حقه أفضل كما قاله الرمي (قوله ويجب غسل ما عليهما
 الخ) الكلام على ذلك كالكلام عليه في اليدين حرقا بحرف فلا عود ولا إعادة ولو شك في غسل

من ذكر أو أنثى أو خنثى أو
 مسح بعض شعر في حد الرأس
 ولا تعين اليد للمسح بل يجوز
 بخرقة وغيرها ولو غسل
 رأسه جاز ولو وضع يده
 المبلولة ولم يحر كها جاز
 (و) الخامس غسل الرجلين
 مع الكعبين أن لم يكن
 المتوضئ لا لبس الخفين
 فإن كان لا بهما وجب
 عليه مسح الخفين أو غسل
 الرجلين ويجب غسل
 ما عليهما من شعر وعلية
 وأصبع زائدة كما سبق في
 اليدين

عضو قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في النية فإنه يؤثر ولو بعد الفراغ إلا أن تذكر ولو بعد مدة فقول المحقق **قوله** (والسادس) أي من فروض الوضوء **(قوله الترتيب)** أي وضع كل شيء في مرتبته ويؤخذ وجوب الترتيب من فعله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يتوضأ إلا مرتبة واحدة في حجة الوداع لما قالوا له انبأ بالصفا ثم بالمروة ابدؤا بحمد الله والعبادة بعصوم الشط لا بخصوص السبب ومن كونه تعالى ذكره محسوبا في مغسولات والعرب لا ترتكب تفريق المتجانس إلا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لاندبه بقرينة الأمر في الخبر ولأن الآية وردت لبيان الوضوء الواجب ومحل وجوب الترتيب أن لم يكن هناك حدث أكبر والاسقط الترتيب لاندراج الأصغر في الأكبر حتى لو اغتسل الجانب الأيمن وضوءه لم يجب عليه ترتيب فيها ولو اغتسل الجانب الأيسر لم يجب عليه مثلًا ثم أحدث حدثا أصغر ثم توضأ فله تقديم غسل الرجلين وتأخيرهما وبوسيطهما فلو غسلهما عن الجانبين ثم توضأ لم يجب غسلهما في الوضوء وبه يلغز فيقال لنا وضوءه فخل عن غسل عضو ومكشوف بلا ضرورة ولو اتقمت الحدث حدثا أصغر فربما بالوضوء أجراه وإن لم يكن لحصول الترتيب في الحظوظ لطيفة لكن لا بد أن تكون النية مقارئة لاصابة الماء لوجهه لأنه يجب أن تكون النية عند غسل الوجه كما تتم **(قوله في الوضوء)** أي به توضيحا وإلا فالكلام في الوضوء **(قوله على ما الخ)** أرحال كونه على ما الخ وقوله أي الوجه الذي أشار به إلى أن ما سمع وصول بمعنى الذي وهو وضوء موصوف بمحذوف وهو الوجه وقوله ذكرناه أي معاشر الفقهاء المصنف وغيره ويعد أن الضمير للماء فلم ينسبه وقوله في هذا النقص أي من البداية بالنية مقررة بغسل جزء من الوجه ثم تمام غسل الوجه ثم غسل اليدين ثم مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين وعلم من ذلك أنه لا ترتيب بين النية وغسل جزء من الوجه لوجوب اقترانهما به **(قوله فلو نسي الترتيب الخ)** تنزيه على قوله والسادس الترتيب ومن جملة التنزيه قوله ولو غسل أربعة الخ لأن المعطوف على التنزيه أيضا مثل نسيان الترتيب الإكراه على تركه وأما قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فمحل في غير خطاب الوضع وأما فيه فلا يؤثر نسيان ولا إكراه وهذا من خطاب الوضع وهو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء شيئا أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً **(قوله لم يكف)** أي لم يعتد بما وقع في غير محله فلا ينافي أنه حصل له غسل الوجه فقط أن اقترن بالنية أخذاً مما ذكره بعد **(قوله ولو غسل أربعة الخ)** ومثله ما لو نكس وضوءاً فبازنح حدث وجهه فقط ولو نكس أربعة أرباع مزارع أجزاء لحصول تطهير كل عضو في مرة ففي الأول حصل غسل الوجه وفي الثاني غسل اليدين وفي الثالث مسح الرأس وفي الرابع غسل الرجلين وهكذا يقال فيما لو غسل أربعة أعضاء معا أربع مزارع **(قوله أعضاء)** أي الأربعة حتى الرأس فالمراد بالفصل ما يشمل المسح على أن الفصل في الرأس كاف كما تقدم **(قوله دفعة واحدة)** أي معا **(قوله بانه)** ليس بقيد على المعتمد بل المدار على نية **(قوله ارتفع حدث وجهه)** أي أن نوى عند غسل الوجه كما علم مما مر وقوله فقط أي دون بقية الأعضاء **(قوله وسننه الخ)** لما فرغ من الفروض شرع في السنن فقال وسننه الخ **(قوله أي الوضوء)** سواء كان واجبا أو مندوبا **(قوله عشرة أشياء)** أي حسب ما ذكره المصنف

(و) السادس الترتيب
في الوضوء (على ما) أي على
الوجه الذي ذكرناه في
عند الفروض فلو نسي
الترتيب لم يكف ولو غسل
أربعة أعضاء دفعة واحدة
بأنه ارتفع حدث وجهه
فقط (وسننه) أي الوضوء
(عشرة أشياء)

والافهى تزيد على ذلك حتى عدها بعضهم نحو خمسين سنة وقد أشار الشارح لذلك بقوله وبني
 للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات واعترض على المصنف بأن المدكور في كلامه
 أحد عشر فكيف يقول عشرة أشياء وأجيب بأن في بعض النسخ حذف الموالاة وعليه يصح
 العدد أو بأنه عده التخليل بقسميه سنة واحدة وإن تعدد محله (قوله وفي بعض نسخ المتن الخ)
 إنما اختلفت نسخ المتن لأن المصنف أملاه على الطلبة فرعا اختلفت بعض الكلمات (قوله
 التسمية) ويسن التعمد قبلها وأن يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل
 الماء طهورا والاسلام نوراً رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون
 ويسن الاسرار بها كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله أوله) ظرف للتسمية أى في أوله
 والمراد به أول غسل الكفين ويسن أن ينوي بقلبه سنن الوضوء حينئذ كما تقدم في جمع
 في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضاءه
 بالغسل في آن واحد ثم يتلفظ بعد ذلك بالنية وانما لم يتلفظ بها حالة النية لاشتغال لسانه بالتسمية
 (قوله وأقلها بسم الله) فيحصل أصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية
 بخصوصها (قوله وأقلها بسم الله الرحمن الرحيم) فأقلها كمالها ويأتي بذلك ولو جنباً
 وحائضاً ونفساء كأن يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الذكر (قوله فان ترك
 التسمية) أى ولو عمداً وقوله أى بها أى أى بالتسمية أقلها أو أكملها ويريد عليها قوله وأحره
 والمراد بأحره ما عدا الأول والمراد بالاول ما عدا الآخر فدخل الوسط وقوله في أثنائه أى قبل
 الفراغ منه بخلاف الجماع فانه ان تركها في أوله لا يأتي بها في أثنائه لانه يكره الكلام في أثنائه
 الا لحاجة لحديث أبي هريرة اذا جامع أحدكم أهله فلا ينظر الى الفرج فانه يورث العصى ولا يكره
 الكلام فانه يورث الخرس (قوله فان فرغ من الوضوء) أى من أفعاله ولوجب الدعاء بعده على
 أحد قولين ارتضاء الرملي ولكن نقل عن الزيادي والشيرازي أن المراد فان فرغ من
 توبه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة ما أنزلناه وهذا أقرب
 (قوله لم يأت بها) أى لا تنقضه بخلاف الاكل فانه يأتي بها ولو بعد الفراغ منه ليتقيا
 الشيطان ما أكله ولا يلزم من ذلك نجس الاناء لعدم تحقق كون التقا بوقيه بل يمكن أن يكون
 خارجه والغرض ابقاء الشيطان فقط فلا يرد ما يقال اذا كان التقا بوقيه فافادة ذلك
 (قوله وغسل الكفين) أى وغنام غسل الكفين لما علمت من أنه يتدلى في غسلهما وقت
 التسمية والنية ليقرن بين الثلاثة ثم يتم غسل الكفين وأما الاستقبال فتقدم أنه قبل غسل
 الكفين بالكلية أو بعده بالكلية على الخلاف بين الرملي وابن حجر فتقول الخشي ويأتي حال
 غسلهما بالتسمية والنية والاستقبال فيه نظر لانه لم يوافق قولاً من القولين ولو عبر بالثناء بدل
 الواو لكان أولى لافادة الترتيب لانه هنا مستحق لاستحباب وضابط المستحق أن يكون التقديم
 شرطاً للحصول السنة كما في تقديم غسل الكفين على المضمضة فانه ان قدم المؤخر وأخر المقدم
 فأت ما أخره فلا ثواب له فيه ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطاً لذلك بل يستحب
 فقط فان أخره وقدم اعتبر بما فعله كما في تقديم البغى على اليسرى ففرق بين المستحب والمستحب
 (قوله الى الكوعين) تنبيه كوع وهو العظم الذي يلي ابهام اليد والكوع هو العظم الذي

وفي بعض نسخ المتن عشر
 خصال (التسمية) أوله
 وأقلها بسم الله وأكملها
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فان ترك التسمية أو لا أتى
 بها في أثنائه فان فرغ من
 الوضوء لم يأت بها (وغسل
 الكفين) الى الكوعين

بلى خنصرها والرسغ بالسيف أقصر من الصاد هو ما بينهما والبوع هو العظم الذي بلى إبهام الرجل
ولذلك قال بعضهم

فكروع بلى إبهام يد وما بلى ١٠ لخنصره الكرسوع والرسغ ما وسط

وعظم بلى إبهام رجل ملقب ١٠ ييوع فخذ بالعلم واحذر من القلظ

وقال بعضهم الغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه (قوله قبل المضمضة) أى لا بعدها
فلو قدم المضمضة على غسل الكفين قامت سنة غسل الكفين لأن الترتيب مستحق لاستحب
كما عرفت (قوله ويغسلهما ثلاثاً الخ) هذه سنة أخرى غير سنة الوضوء ولذلك قيدها الشارح
بقوله ان تردد الخ أن سنة الوضوء لا تقيد بذلك بل يسن غسلهما ثلاثاً ولو تيقن طهرهما
فالحاصل أنهم ما مسئلتان مسئلتان نعم يمكن اجتماعهما كما إذا أراد الوضوء من إناه فيهما
دون القلتين وتردد في طهر ركفيه فيسن غسلهما ثلاثاً قبل إدخالهما الإناه لأجل تردده
في طهرهما ويسن غسلهما ثلاثاً للوضوء أيضاً خارج الإناه أو داخله هذا إن أراد الأكل
والاكتفى غسلهما ثلاثاً عن السنتين فقول المصنف قبل إدخالهما الإناه انما هو قيد في سنة
غسلهما ثلاثاً من حيث التردد في طهرهما لا في سنة الوضوء وإن أوهمه كلامه (قوله ان تردد
في طهرهما) فإن تيقن نجاستهما حرم عليه غسلهما قبل غسلهما الإني ماء كثير غير مسيل
لما فيه من التنجيس بالنجاسة وإن تيقن طهرهما فسيأتي في كلام الشارح فالحال ثلاثة وهي
التردد في طهرهما وتيقن النجاسة وتيقن الطهارة (قوله قبل إدخالهما الإناه) قد عرفت
أنه قيد في سنة غسلهما ثلاثاً عند التردد في طهرهما الإني سنة الوضوء بخلاف ما يوهمه كلام
المصنف (قوله المشتغل على ماء دون القلتين) ومنه المانع وإن كثر بخلاف الماء الكثير
(قوله فإن لم يغسلهما) أى ثلاثاً بأن لم يغسلهما أصلاً أو غسلهما دون الثلاث وقوله كرهه الخ
أى أقوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإناه حتى يغسلها ثلاثاً
فانه لا يدري أين باتت يده وبوخذه من قوله فانه لا يدري أين باتت يده أن المدا على التردد في
طهرهما الأعلى الاستيقاظ من النوم (قوله وإن تيقن طهرهما الخ) أى مستند الغسلهما
ثلاثاً والا كرهه الغمس قبل تمام الثلاث لأن الشارع إذا غيظ حكم بإفراجه فلا يخرج الشخص
من عهده إلا باستيقاظه (قوله والمضمضة) مأخوذة من المض وهو وضع الماء في الفم ولو تعدد
الشم فينبغي أن يأتي فيه ما في تعدد الوجه فإن كانا أصليين تخفص في كل منهما وإن كان
أحدهما أصلياً والآخر زائداً وتخير الأصلي من الزائد ولم يسمت فالعبرة بالأصلي دون الزائد
وإن اشتبه الأصلي بالزائد تخفص في كل منهما وكذا إن تغير لكن سامت (قوله بعد غسل
الكفين) أشار بذلك إلى الترتيب بين المضمضة وغسل الكفين لكن قد علم ذلك من قوله فيما
تقدم قبل المضمضة ولذلك قال الخشعي هو مستدرك فتأمل (قوله ويحصل أصل السنة) الخ
أى بقطع النظر عن الأكل وقوله فيها أى في المضمضة وقوله سواء أداره فيه أى سواء تركه في فيه
على جوانبه وقوله وبوجه أى طهره وقوله أم لا أى بأن لم يدركه ولم يحج به بأن يسلعه (قوله فإن
أراد الأكل) مقابل المحذوف أى هذا إن أراد الأكل وقوله بوجه أى بعد أدارته على جوانب
فيه ويندب أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق إلى حق الصائم فنكرهه المبالغة خشية إفساد

قبل المضمضة ويغسلهما
ثلاثاً ان تردد في طهرهما
(قبل إدخالهما الإناه)
المشتغل على ماء دون
القلتين فإن لم يغسلهما كره
له غسلهما في الإناه وإن
تيقن طهرهما لم يكره له
غسلهما (والمضمضة) بعد
غسل الكفين ويحصل
أصل السنة فيها إدخال
الماء في الفم سواء أداره
فيه وبوجه أم لا فإن أراد
الأكل يحج

الصوم وانما حرمت قبله الصائم المحركة للشهوة مع أن العلة في كل خشية افساد الصوم لان
المبالغة مطلوبة في الجملة وأصلها مطلوب بخلاف القبلة ولانه في القبلة يلزم عليه فطر شخصين
بخلاف المبالغة وأيضاً المني ماء دافق فلا يمكنه منعه اذا نزل بخلاف ماء المضمضة فيمكن منعه
بسد حلقه وبعضهم سوى بينهما لانه كما تحرم القبلة عند طلق الجماع والانزال لصائم الفرض
تحرم المبالغة عند طلق سبب الماء الى خوفه فلا فرق بينهما ما قد يدبر (قوله والاستنشاق)
أخوذ من النشق وهو نيم الماء وهو أفضل من المضمضة لان أبانور من أئمتنا قال بوجوب
الاستنشاق دون المضمضة وهو ما واجبان عند الامام أحمد ومحل المضمضة أفضل من محل
الاستنشاق لانه محل الذكر والقراءة ونحوهما (قوله بعد المضمضة) أشار به الى الترتيب بين
الاستنشاق والمضمضة (قوله ويحصل أصل السنة) أي بقطع النظر عن الاكل وقوله فيه
أي في الاستنشاق (قوله سواء جذب) أي صعد و قوله بنفسه بتعريك الفاء لابسكونها
وقوله الى خياشيمه أي أعالي أنفه وقوله ونثره أي رماه وقوله أم لا أي بأن لم يجذبه أو لم ينثره
(قوله فان أراد الاكل) أي هذا اذا لم يرد الاكل وقوله نثره أي بعد جذبته ويسن أن يستنثر
بأن يخرج ما في أنفه من ماء وأذى لخبر مسلم ما منكم من أحد حتى ينفض ثم يستنشق فيستنثر
الآخر خطايا وجهه وخياشيمه والمراد بخطايا وجهه وخياشيمه الصغار كحناجر كالاسقاع بالاذنين
للمعزم وكشم رائحة امرأة أجنبية فان لم توجد الصغار رحت من السكائر ويسن أن يكون
ذلك بأصبعه الخنصر من يده اليسرى (قوله والجمع بين المضمضة والاستنشاق الخ) ضابط
الجمع أن يجمع بين المضمضة والاستنشاق بفرقة وفيه ثلاث كفيات الاولى أن يتمضمض
ويستنشق ثلاث غرف يتمضمض من كل منها ثم يستنشق وهي التي اقتصر عليها الشارح لانها
الأفضل الثانية أن يتمضمض ويستنشق بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها كذلك
الثالثة أن يتمضمض ويستنشق بغرفة يتمضمض منها مرة ثم يستنشق منها مرة وهكذا (قوله
ثلاث غرف الخ) لو قال وثلاث غرف الخ لكان أولى ليفيد أن ذلك أفضل من الجمع بينهما
بغرفة بالكيفيتين السابقتين (قوله أفضل من الفصل) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة
والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الاولى أن يتمضمض ويستنشق بغرفتين يتمضمض
من الاولى ثلاثاً ثم يستنشق من الثانية ثلاثاً الثانية أن يتمضمض ويستنشق بست غرفات
يتمضمض بواحدة ثم يستنشق أخرى وهكذا الثالثة أن يتمضمض ويستنشق بست غرفات
يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك وهذه أضعفها وأظفها واعلم أن كفيات الجمع
ويسمى الوصل أفضل من كفيات الفصل وأفضل كفيات الجمع جمعها بثلاث غرف
يتمضمض ثم يستنشق من كل منها وهي التي ذكرها الشارح وأفضل كفيات الفصل فصلها
بغرفتين يتمضمض من الاولى ثلاثاً ثم يستنشق من الاخرى ثلاثاً (فائدة) الحكمة في تدب
غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق معرفة أوصاف الماء من لون وطعم وريح هل تغيرت أو لا
وقال بعضهم شرع غسل الكفين للأكل من موائد الجنة والمضمضة للكلام وب العالمين
والاستنشاق لثمة روائح الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الله الكريم وغسل اليدين
لللبس السوار في الجنة ومسح الرأس لللبس التاج والاكليل فيها ومسح الاذنين لسماع كلام الله

(والاستنشاق) بعد المضمضة
ويحصل أصل السنة فيه
بإدخال الماء في الاقراص
جذبه بنفسه الى خياشيمه
ونثره أم لا فان أراد الاكل
نثره والجمع بين المضمضة
والاستنشاق ثلاث غرف
يتمضمض من كل منها ثم
يستنشق أفضل من الفصل
بينهما

تعالى وغسل الرجلين للمشي في الجنة انتهى **(قوله ومسح جميع الرأس)** أي للاتباع وخروجا
 من خلاف من أوجبه والافضل في مسحه أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق إحدى سبائيه
 بالآخرى وإيهامه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المكان الذي ذهب منه أن
 كان له شعر يتقلب فيكون الذهاب والرد مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب وإن لم يكن له
 شعر يتقلب فلا حاجة إلى الرد ولورّد لم يحسب ثانية لاشتغال ماء المسحة الأولى على الماء الذي مسح
 به البعض الواجب ويؤخذ من ذلك أنه لورّد في المسحة الثانية يحسب ثالثة وهو كذلك لكن
 الأكمل أن يأتي بماء جديد ويسن مسح الذوائب المسترسلة وإن جاوزت حد الرأس وعذ
 مسح جميع الرأس من السن بالنسبة لما زاد على القدر الواجب فلا يشاق وقوع أقل تجزئ
 منه فرضا والباقي سنة لأن القاعدة أن ما يمكن تجزئته كمسح جميع الرأس وتطويل الركوع
 والسجود يقع بعضه واجبا وبعضه مندوبا وما لا يمكن تجزئته كعبير الزكاة الخرج عما دون
 الخمس والعشرين يقع كله واجبا **(قوله وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح)** أي
 تعميمه بالمسح عليه **(قوله أما مسح بعض الرأس)** مقابل لقوله ومسح جميع الرأس على
 النسخة الأولى ولقوله واستيعاب الرأس بالمسح على النسخة الثانية وقوله كما سبق أي في فرض
 الوضوء **(قوله ولولم يرد نزع ماعلى رأسه الخ)** أشعر بغيره بذلك بأنه لا يتوقف على مشقة وهو
 كذلك وقوله من عمامة الخ يان لما على رأسه وقوله ونحوها أي كطافية وطيلسان وقنسوة
(قوله كل بالمسح عليها) أي على ماعلى رأسه من عمامة ونحوها فالغصير عائد على ماعلى رأسه
 من عمامة ونحوها ويكمل بالمسح عليها ولولبسها على حدث وللتكميل شروط خمسة الأول أن
 يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ماعلى رأسه من العمامة ونحوها كما أشعر به قوله كل فلو
 مسح على العمامة أو نحوها أولا ثم مسح الواجب من الرأس لم تحصل السنة خلافا للعلامة
 الخطيب الثاني أن لا يمسح المحاذي لما مسحه من الرأس لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض
 والمعتقد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشي إن مسح جميع العمامة أكمل الثالث أن لا يرفع
 يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على العمامة أو نحوها والا احتاج إلى ماء جديد
 فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصيا باللبس لذاته بأن لا يكون عاصيا به
 أصلا وعاصيا به لذاته كأن كان غاصب لها فيكمل بالمسح في هاتين المورتين بخلاف ما لو
 كان عاصيا باللبس لذاته كالمحرم فيمتنع التكميل في هذه الصورة الخامس أن لا يكون على
 العمامة أو نحوها نجاسة معنة وعنهما كدم براغيث والامتنع التكميل لما فيه من التضييع
 بالنجاسة ومقتضى إطلاقهم جواز التكميل على العمامة مثلا وإن كان تحتها عرقية ونحوها
 وبؤيده فتجوزهم المسح على الأيلسان **(قوله ومسح جميع الأذنين)** أي بعد مسح الرأس لأن
 تأخير مسحهما عن مسح الرأس شرط لحصول السنة فلو مسحهما قبل مسح الرأس لم تحصل
 السنة وظاهر تقييد الشارح بالجميع أن استيعاب الأذنين بالمسح شرط لأصل السنة لكن
 الأقرب أنه بشرط لأكملها حتى لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة ومسحهما استقلالاً
 منظور فيه لكونهما عضوين مستقلين وهو الراجح ويسن مسحهما مع الرأس نظرا للقول
 بأنهما من الرأس ويسن غسلهما مع الوجه نظرا للقول بأنهما من الوجه فيسن غسلهما ثلاثا

(ومسح جميع الرأس) وفي
 بعض نسخ المتن واستيعاب
 الرأس بالمسح أما مسح بعض
 الرأس فواجب كما سبق
 ولولم يرد نزع ماعلى رأسه من
 عمامة ونحوها كل بالمسح
 عليها ومسح جميع الأذنين

مع الوجه ومسحهما ثلاثاً مع الرأس ومسحهما ثلاثاً استقلالاً ويلصق كفيه وهما مبلولتان
 بهما استظهاراً ثلاثاً جملة ما يطلب فيهما تسعة عشرة مرة ثلاث غسلات مع الوجه والباقي تسع
 مسحات ولا يسن مسح الرقبة خلافاً للرافعي بل هو بدعة وأما مسح الرقبة أمان من الغل
 فموضوع كما قاله الخطيب كشج الإسلام في شرح التنقيح وأثر ابن عمر رضي الله عنهما من توضأ
 ومسح عنقه وفي الغسل يوم القيامة غير معروف والقل بضم القين طوق من حديد يوضع
 في العنق ويغل يداه إلى عنقه ويجعلان فيه **(قوله ظاهرهما وباطنهما)** أي الجزيل من الأذنين
 لإفادة التعميم والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه **(قوله بعماء جديد)** أي
 ليحصل الأكل والأفصل السنة يحصل بلبس الرأس في المسحة الثانية والثالثة بخلاف الأولى
 فيه علمه الزركشي **(قوله أي غير بلل الرأس)** تنبيه للعلماء الجديدين ولا يشترط الترتيب في أخذ
 الماء لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو بلل أصابعه ومسح رأسه ببعضها ومسح أذنيه ياقبها كني
(قوله والسنة في كفيه مسحهما) أي السنة الكاملة فلو مسحهما بغير تلك الكيفية كني
 في أصل السنة **(قوله أن يدخل مسجته)** أي رأسها فهو **﴿تنوله تعالى يحملون أصابعهم﴾**
 في آذانهم أي رؤسها وقوله في صماخيه تنبيه صماخ بكسر الصاد ويقال بالسین أيضاً خرق الأذن
 ووضع رأس المسجحين فيها ممتناً كدخني حكى أن القطب عاتب بعض العلماء على زك **(قوله)**
﴿ويديرهما﴾ أي يجر كنهما وقوله على المعاطف أي ليات الأذنين **(قوله ويديرهما)** أي يجر كنهما
 وقوله على ظهرهما المراد على ظهرهما بالثنية لكن الجمع باعتبار ما فوق الواحد **(قوله ثم)**
 يلصق كفيه أي راحتيه وقوله وهما مبلولتان أي والحال أنهما مبلولتان وقوله بالأذنين
 لو قال يطورنهما لكان أظهر على أن في كلامه الاظهار في مقام الانحصار **(قوله استظهاراً)**
 أي طلباً لظهور التعميم **(قوله وتخليل الخ)** أي بعد غسلات الوجه الثلاث أو بعد كل واحدة
 منها كما نقله بعضهم عن ابن حجر وقال المحنّي وقياس ما في الغسل تقديم التخليل على غسل
 الوجه لأنه أبعد عن الاسراف وشمل كلام المصنف سن التخليل للمعمر فيخلل لكن يرفق وهو
 مقتضى كلام غيره ورسمه الزركشي وغيره لكن صرح المتولي بأنه لا يخلل ويجزم به صاحب
 الروض واعتمد الرمي وتبعه الزيادة وحل الأول على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط
 شعره وإنشائي على خلافه وهذا جمع بين القولين **(قوله اللعبة)** المراد بها ما يشمل العارضين
 وهي بكسر اللام على الأفصح وجعلها حتى بكسرها وضعتها ومنها كل شعر يكتفي بغسل ظاهره
 كما يعلم مما مر **(قوله الكثرة)** بفتح الكاف أي الكثيفة كما في بعض النسخ وتقدم ضابطها
(قوله بمثلثة) أي لا بمثلثة ففرقة وقوله من الرجل أي حال كونها من الرجل **(قوله أمان الحية)**
 الرجل الخفيفة) محترزاً الكثرة وقوله وطمية المرأة والخنثى محترزاً الرجل فقيسه له ونشر مرتب
 وتندب إزالة طمية المرأة والخنثى أن لم تكن مثله **(قوله فيجب تخليلهما)** أي طمية الرجل
 الخفيفة وطمية المرأة والخنثى فجعل الشارح طمية الرجل الخفيفة فرداً وطمية المرأة والخنثى
 فرداً وثني ضميرهما ولو نظر لكونها ثلاثة لجمع الضمير ومحل وجوب تخليلهما أن لم يصل الماء إلى
 باطنهما إلا بالتخليل والافهم مندوب **(قوله وكيفيته)** أي القاضية فكيف غيرهما من
 الكيفيات وقوله أن يدخل الرجل ومثله غيره وإنما قيد به لأنه هو الذي يسن له التخليل بخلاف

ظاهرهما وباطنهما بعماء
 جديد أي غير بلل الرأس
 والسنة في كفيه
 مسحهما أن يدخل مسجته
 في صماخيه ويديرهما على
 المعاطف ويديرهما على
 ظهرهما بطنه بطنه
 وهما مبلولتان بالأذنين
 استظهاراً (وتخليل اللعبة)
 أمان الحية الرجل الخفيفة
 وطمية المرأة والخنثى فيجب
 تخليلهما وكيفيته
 أن يدخل الرجل

غيره فيجب عليه التحليل أي وسما في الكلام انما هو في التحليل المسنون كما علمت (قوله أصابعه من أسفل اللحية) ويكتفي بغير أصابعه ومن أعلى اللحية والافضل أن تكون أصابعه من يده اليمنى (قوله وتحليل أصابع اليدين والرجلين) أي من رجل أو امرأة أو ختن فلا فرق هنا (قوله ان وصل الماء اليها) أي الى الاصابع وهذا تقيد لكونه سنة (قوله فان لم يصل الا به الخ) محترز التقيد قبله أي فان لم يصل الماء الى الاصابع الا بالتحليل (قوله كالا صابع الملتفة) مثالي للاصابع التي لا يصل الماء اليها الا بالتحليل وقوله وجب تحليلها أي لم يصل الماء الى ما استقر منها (قوله وان لم يتأت تحليلها الخ) مقابل لمقتضى أي هذا ان تأني تحليلها وقوله حرم فتحها أي ان خاف محذوراً يبيع التيمم كما قاله الرمي في شرحه وقيل مطلقاً لانه تعذيب بلا ضرورة (قوله وكيفية الخ) أي الفاضلة فيكتفي غيرها وقوله بالتشبيك أي بأي كيفية من كيفية والاولى أن يجعل أصابع اليمنى في أصابع اليسرى من ظهرها أو عكسه أو ظهر أصابع اليمنى في ظهر أصابع اليسرى أو بالعكس لاجل أصابع احدهما من بطنها في أصابع الاخرى من بطنها تخالف العبادة العادة وان جازت أيضاً التشبيك هنا مندوب ومحمل كراهته فحين جلس بالمسجد ينظر الصلاة (قوله بأن يسد الخ) فهو يختصر من خنصر الى خنصر أي فهو يختصر يده اليسرى مبتدئاً يختصر رجله اليمنى خاتماً يختصر رجله اليسرى (قوله يختصر يده اليسرى) هذا هو المختار وقيل يختصر يده اليمنى وقيل هما سواء والمعتقد الاول (قوله من أسفل الرجل) ويكتفي من أعلاها وان كان الافضل من أسفلها (قوله مبتدئاً يختصر الخ) أي حال كونه مبتدئاً يختصر الخ وهكذا يقال في قوله خاتماً يختصر الخ والاولى كما في التحقيق مبتدئاً بالياء بعد الدال المهملة ويجوز بالهمز أيضاً وقد سبق نظر المحشى فقال كلاً ما لا محل له هنا حيث قال أي الافضل أن يبدأ بأصابع اليدين والرجلين ان غسل نفسه فان صب عليه غيره بدأ بأعلى اليدين والرجلين وهذا كما ترى انما هو فيما يبدأ به عند غسل الاعضاء وكلامه نافعيماً يبدأ به في تحليل أصابع رجليه ولا فرق فيه بين أن يغسل نفسه أو يصب غيره عليه (قوله وتقديم اليمنى الخ) ويكره تقديم اليسرى على اليمنى وكذا لو غسلهما معاً فيما يظهر كما في شرح التقریب (قوله من يديه ورجليه) أي وان سهل غسلهما معاً كان كان في بحر لان شأنهما أن لا يسهل غسلهما معاً (قوله على اليسرى منهما) أي من يديه ورجليه (قوله أما العضوان الخ) مقابل لقوله من يديه ورجليه لان شأنهما أن لا يسهل غسلهما معاً كما علمت وان شئت جعلته مقابلاً لمحدوف تقديره هذا في العضوين اللذين لا يسهل غسلهما معاً (قوله كلخذين) أي والكفين والاذنين (قوله فلا يقدم اليمنى منهما) فيه مكره تقديمها منهما كما نقل عن شرح الروض وقيل خلاف الاول فقط ولولم يتأت له الا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصب من نحو ابرق فينتجه تقديم اليمنى منه ما وهذا كما في السليم وأما نحو الاشل والاقطع فيقدم اليمنى منهما ولوم شق رأسه أو من خديه والا كره وهذا ان كان يظهر نفسه فان طهره غيره طهرهما معاً ويكره تقديم اليمنى كالسليم (قوله بل يظهر الخ) اضرباً لتقالي لا ابطالي وقوله دفعة بفتح الدال المرة الواحدة وهي المرادة هنا وأما الدفعة بضم الدال فهي الشيء المدفوع من الماء ونحوه وليست مرادة هنا (قوله وذكر المصنف سنية تنليت الخ) أي

أصابعه من أسفل اللحية
(وتحليل أصابع اليدين
والرجلين) ان وصل الماء
اليها من غير تحليل فان لم
يصل الا به كالا صابع الملتفة
وجب تحليلها وان لم يتأت
تحليلها لاتصامها حرم
فتحها التحليل وكيفية
تحليل اليدين بالتشبيك
والرجلين بأن يبدأ يختصر
يده اليسرى من أسفل
الرجل مبتدئاً يختصر
الرجل اليمنى خاتماً يختصر
اليسرى (وتقديم اليمنى
من يديه ورجليه على
اليسرى) منهما أما
العضوان اللذان يسهل
غسلهما معاً كلخذين فلا
يقدم اليمنى منهما بل
يظهر ان دفعة واحدة وذكر
المصنف سنية تنليت

كون التثنية وقوله العضو المغسول أى غسل العضو المغسول كالوجه واليدين وقوله
والمسوح أى ومسح العضو المسوح كالرأس والجبهة ونحو العمامة بخلاف الخلف ثلاثا
يعيبه خلافا للزركشى حيث قال والظاهر الحناق الجبهة والعمامة بالخلف فالمعتمد بتثنيتهما
دونه ومثل الغسل والمسح فى سن التثنية والتحليل والتبعية على قول والمعقد أنه لا يسن تثنية
التبعية والتسمية ودعاء الأعضاء وهو أن يقول عند غسل الكفين اللهم احفظي من معاصيك
كلهما وعند المضخة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم
أرحني ورائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بفض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند
غسل اليد اليمنى اللهم أعطى كتابي يميني وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى
اللهم لا تعطينى كتابي بشمالى ولا من وراء ظهرى وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري
على النار وعند مسح الأذن اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند
غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام والذكر عرقه وهو أن
يقول بعد فراغه منه وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء أشهد أن لا إله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من
المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرلك وأتوب اليك وصلى الله على
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقراءة سورة أنا أنزلناه والذي حلى الشارح على التقييد
بالمغسول والمسوح قول المصنف والطهارة ثلاثا ثلاثا فان المتبادر من الطهارة الأفعال من
الغسل والمسح فان أريد بها ما يطلب فى الطهارة ولو قولاً شمل جميع ذلك وقول المصنف فى
بعض النسخ والتكرار ثلاثا ثلاثا ظاهر فى ذلك فهو أولى وله كفى قصره الشارح بقوله أى
للمغسول والمسوح ليوافق النسخة الأولى ولكن الأولى أن لا يقصره بل يجعله على إطلاقه
(قوله ثلاثا ثلاثا) التكرار لإفادة التعميم ويحصل التثنية فى الماء الجارى بمرور ثلاث
جريات وفى الماء الراكد بالتحريك ثلاث مرّات وتكره الزيادة على الثلاث والنقص عنها لأنه صلى
الله عليه وسلم توضأ ثلاثا وقال كذا الوضوء فمن زاد على هذا أرتفع فقد أساء وظلم وأما
وضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرة مرتين فأنما كل لسان الجواز ومحل كراهة الزيادة
فى غير المسجل ونحوه وأما فيه فإرام وبأخذ السائل باليقين فإذا شك هل غسل ثلاثا أو مرتين
أخذ بالقل وغسل الأخرى لا يقال ربما تكون أربعة فتكون بدعة وترك سنة أهون من
ارتكاب بدعة لانا نقول محل كونها بدعة اذا ثبت أنها أربعة وقد يطلب ترك التثنية كأن
ضاق الوقت بأن كان بحيث لو نلت خرج الوقت أو قل الماء بأن كان بحيث لو نلت لاحتاج الى
التيمم أو احتاج للفاضل من الماء لعطش وكان بحيث لو نلت لم يفضل للشرب شئ وادراك الجماعة
التي يخاف فوتها بسلام الامام ولم يرج غيرها أفضل من تثنية الوضوء وسائر آياته ان لم يختلف
فى وجوبها كسبح جميع الرأس والأقدمت على الجماعة (قوله وفى بعض النسخ والتكرار الخ)
قد عرفت أن هذا هو الأولى لبعوله للأقوال والأفعال وقد عرفت أيضا أن الأولى للشارح
أن لا يقصره على المغسول والمسوح (قوله والمواولة) هى مصدر روى إلى اذا تابع بين
الشئين فأكثر ولذلك قال الشارح ويعبر عنها بالتتابع وعبارة المصنف تشعل المواولة بين

العضو المغسول والمسوح
فى قوله (والطهارة ثلاثا
ثلاثا) وفى بعض النسخ
والتكرار أى للمغسول
والمسوح (والمواولة)

الأعضاء والمواالات بين الفسلات والمواالات بين أجزاء العضو الواحد وقد اقتصر الشارح على الأولى حيث قال وهي أن لا يحصل بين العضوين الخ فبإدعائه وكذا بين الفسلات وبين أجزاء العضو الواحد فيعتبر الشروع في الفسل الثانية قبل جفاف الأولى والشروع في الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف الجزء الذي قبله اذ من أهدم البعيد تحقق مواالات الطهارة لمن جف جزء من عضوه وشرع في غسل باقيه وإن وصله بما بعده فإن هذا خلاف الطاهر من المواالات المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ولولم يوال بأن فرق تشريفا كثيرا لم يحجج تجديدية عند عزوها لأن حكمها باق (قوله ويعبر عنها بالتتابع) فيقال هي استتباع بين الأشياء (قوله وهي أن لا يحصل بين العضوين الخ) أي وكذا بين الفسلات وبين أجزاء العضو الواحد كما علمت وقوله بل يطهر العضو الخ اضرب استقالي عما قبله (قوله بحيث لا يجف الخ) تصور تطهير العضو بعد العضو وأقوله أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير وقوله المفصول قبله أي قبل ذلك العضو الذي يطهره ويقدر المسووح مفصولا لأن المسووح يسرع إليه الجفاف فلا يعتبر بل يقدر يغسولا (قوله مع اعتدال الهواء) أي توسطه بحيث لا يكون شديدا ولا ضعيفا بل متوسطا والهواء بالمذاق المريح التي تهب بين السماء والأرض وتسير بها السفن وأما ما اقتصر فيه النفس إلى ما لا يلحق شرعا وقد يطلق على ميل النفس المحمود كقول عائشة رضي الله عنها ما أرى ربك إلا يسارع في هواله أي فيما تحيل إليه نفسه ولا تغفل نفسه صلى الله عليه وسلم إلا إلى الممدوح وقد اجتمع الممدود والمقصود في قول الشاعر

جمع الهوامع الهوى في مهجتي * فتكاملت في أضلعي ناران
فقصرت بالممدود عن نيل المني * ومددت بالمقصود في أكفاني

(قوله والمزاج) أي ومع اعتدال المزاج أي توسطه بحيث لا يكون شديدا الحرارة ولا البرودة والمزاج بكسر الميم الطبيعة (قوله والزمان) أي ومع اعتدال الزمان أي توسطه بحيث لا يكون الزمن زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة (قوله وإذا نلت الخ) أي هذا إذا لم يثبث وإذا نلت الخ فهو مقابل لمحدوف وقوله فالاعتبار بما آخر غسله أي في مواالات الأعضاء كما هو ظاهر فلا ينافي اعتبار غير آخر غسله في المواالات بين الفسلات بحيث يشرع في الثانية قبل جفاف الأولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية كما مر (قوله وإنما تنسب المواالات في غير وضوء صاحب الضرورة) أي مع اتساع الوقت أو مع ضيقه فتجب لكن لا على سبيل الشرطية فلولم يوال حيث نذر حرم عليه مع العلة (قوله أما هو) أي صاحب الضرورة وهو مقابل لما قبله وقوله فالمواالات واجبة في حقه أي تقبيل للعدن وفي المذهب القديم أنها واجبة حتى في حق السليم وكذا عند الإمام مالك (قوله وبني للضرورة أخرى مذكورة في المطولات) منها إطالة الفترة والتجديد لخبر أنهم القتر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غزته فليفعل وله المراد بالفترة ما يشمل التجديد والكلام فيه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير أن يطيل غزته وتجهيله ومنها ترك الاستعانة بالصعب عليه بغير عذر فهي خلاف الأولى أما بذكر من فلا تكون خلاف الأولى بل قد تجب إذا لم يمكنه التطهير إلا بها ولو بآخرة مثل فان

ويعبر عنها بالتتابع
وهي أن لا يحصل بين
العضوين تفريق كثير بل
يطهر العضو بعد العضو
بحيث لا يجف المفصول
قبله مع اعتدال الهواء
والمزاج والزمان وإذا نلت
فالا اعتبارا آخر غسله وإنما
تنسب المواالات في غير وضوء
صاحب الضرورة أما هو
فالمواالات واجبة في حقه
وبني للضرورة أخرى
مذكورة في المطولات

استعان فالاولى أن يقف الصاب عن يسار المتوضي لانه أمكن وأحسن أدبا وأما الاستعانة
 في غسل الاعضاء فمكرهه بلا عذر والاستعانة في تحصيل الماء لأبس بها فهي مباحة ومنها أن
 يضع انا الماء عن يمينه ان كان يغترف منه وعن يساره ان كان يصب منه على يديه كالابريق
 لأن ذلك أمكن فيهما كما قاله في المجموع ومنها تقديم التيمم مع أول السن المتقدمة على غسل
 الوجه ليحصل له ثوابها كما مر ومنها التلطف بالنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها
 بحيث يسمع نفسه فقط ومنها استصحاب النية ذكر اقبله الى آخر الوضوء ومنها ترك الكلام
 بلا حاجة ومنها توقي الرشاش ومنها البداية بأعلى الوجه ومنها تحريك خاتمه فان لم يصل
 الماء لما تحته الابواب ومنها ذلك الاعضاء ويبلغ في العقب خصوصا في الشتاء فقد ورد
 ويل للعقاب من النار ومنها أن يتعهد موقه وهو طرف العين مما يلي الاتف واللعاط وهو
 طرفها مما يلي الاذن وكذا كل ما يخاف اغتفاله ومنها أن يبدأ بأصابع يديه ورجليه ان غسل
 نفسه فان صب عليه غيره بدأ بأعلىهما على المعتد ومنها الدعاء المشهور عقبه وقد تقدم
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ومنها أن يصلي ركعتين بعده ومنها ترك التشييف
 بلا عذر لانه يزيل أثر العبادة أما بعد ذكره وخوف التصاق نجاسة واردة تيمم عقب الوضوء
 فلا كراهة وان نشف فالاولى أن لا يكون بطرف ثوبه ولا بذيله لما قيل انه يورث الفقر والفسيان
 ومنها ترك النقض لانه كالتبري من العبادة وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم أنه ميمونة بمنديل
 فردّه وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه فليبيان الجواز ومنها غير ذلك وتقدم أن بعضهم عدّها نحو
 خمسين سنة • (تتمة) • يسق الوضوء لقراءة القرآن وسماعه والحديث وسماعه وروايته وحل
 كتب الحديث والتفسير والنقح وكتابتها وقراءة العلم الشرعي والاذان والجلوس في المسجد
 ودخوله والوقوف بعرفة والسعي وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وغيره ومن حل الميت ومسه
 ومن الفصد والجامة والقيء وأكل لحم الجزر وروقه فقهة المصلي والنوم واليقظة وعند الغضب
 وكل كلمة قبيحة ومن قص الشارب وحلق الرأس وخطبة غير الجمعة ومن لمس الرجل أو المرأة
 بدن الخنثى أو أحد قبله اذا مس كل منهما غير ماله بأن مس الرجل آلة النساء وانما لم يجب حيثئذ
 لاحتمال أن الخنثى رجل وهذا عضو زائد أو مس المرأة آلة الرجال وانما لم يجب حيثئذ لاحتمال
 أن الخنثى أنثى وهذا عضو زائد. وأما اذا مس كل منهما ماله فالوضوء حيثئذ واجب لأن
 الخنثى في صورة الرجل ان كان رجلا فقد مس ذكره وان كان أنثى فقد لمس وفي صورة المرأة
 بالعكس والضابط أنه يسق من كل ما فيه خلاف كس الامر الحسن ويندب ادامة الوضوء
 ليكون على طهارة دائما ولا يندب لدخول على نحو أمير وعقد تكاح ولبس ثوب وخروج لغير
 رلقاء قادم وزيارة والد وصديق وعبادة مريض وتشييع جنازة ودخول سوق

• (فصل) •

آخر هذا الفصل عن الوضوء تبعاً للروضة إشارة الى جواز تأخير الاستنجاء عنه بشرط أن يكون
 هنالك حائل يمنع النقض بخلاف التيمم فانه لا يجوز تأخير الاستنجاء عنه ومثله وضوء صاحب
 الضرورة على المعتد لأن كلامهما طهارة ضعيفة فلا تصح مع قيام المانع ومن قدمه عن
 الوضوء نظر للاصل والغالب وشرع مع الوضوء لبسه الاسراء وقيل في أول البعثة وهو الحجر

رخصة ومن خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا أو قل من استنجى به سيدنا إبراهيم عليه
 الصلاة والسلام والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم إذا أتيتهم
 الغائط فلا يستقبل أحدكم القبلة ولا يستدبرها وليستنج بثلاثة أحجار ليس فيها روث ولا رقة
 أي عظم وأركان أربعة مستنج وهو الشخص ومستنج منه وهو الخارج النجس الملوث
 ومستنج فيه وهو القبلى أو الدبر ومستنج به وهو الماء والخبر وهو طهارة مستقلة فليس من
 إزالة النجاسة وقيل أنه منها وعليه المتأخرون وشرع الاستنجاء لوطء الحور العين كما قاله ابن
 عباس ويسن أن يقول بعده اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فريقي من القواحسن (قوله)
 في الاستنجاء أي في أحكامه كما يعلم من قول المصنف والاستنجاء واجب الخ ويعبر عنه بالاستطابة
 أي طاب الطيب لأن المستنج يطلب طيب نفسه ويعبر عنه أيضا بالاستنجاء مأخوذ من الجمار
 وهو الحصى الصغير لكن الأولان يعلمان الماء والخبر والثالث خاص بالخبر (قوله) وآداب
 فاضى الحاجة أي الأمور المطلوبة منه على وجه الندب أو الوجوب فالمراد بالآداب ما يشمل
 المدويات والواجبات خلافا لمن قصره على الأولى فإن بعض ما ذكره هنا واجب وهو اجتناب
 الاستقبال والاستدبار عند عدم الساتر كما سيأتى في قوله ويجتنب وجوبا فاضى الحاجة
 استقبال القبلة واستدبارها الخ والحاصل أن الأدب لغة الأمر المستحب والمراد به ما مطلق
 المطلوب ليشمل الواجب وفي اصطلاح الفصولية أن لا تنتظر إلى من فوقك ولا تحتك من دونك
 (قوله) والاستنجاء على وزن الاستفعال وقوله من نجوت الشيء أي قطعته أي مأخوذ من
 نجوت الشيء أي قطعته فعناء لغة طلب قطع الأذى وأما شرعا فهو إزالة الخارج النجس الملوث
 من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه من كونه طاهرا فالعائز محترم كما سيأتى وخروج النجس
 الطاهر كاللود والحصى والريح فلا يجب الاستنجاء منه بل يندب من الأولين وسرح الجرجاني
 بأنه يكره الاستنجاء من الريح واعتقه الشيخ نصر المقدسى وبالملوث غيره كالبعير الخفاف ويقولنا
 من الفرج الخارج من غير الفرج فلو طرأ على الفرج فلا تسمى إزالته استنجاء ويقولنا عن
 الفرج إزالته عن غير الفرج كأن انتقل الخارج من الفرج إلى غيره فلا تسمى إزالته استنجاء
 أيضا وأما قولنا بغير أو حجر للتسوية فأحد النوعين مجزئ وحده ولو مع تسرا لاخر وأما
 للتخيير لأن الجمع جائز (قوله) فكان المستنج يقطع به فكا أن يقطع به الأذى عن نفسه واجب
 من خروج البول والغائط
 للظن مع أن قطع الأذى يحقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الخمسة كالحبل
 والأذى ليس كذلك على أنه قد تأتى للتحقق (قوله) واجب أي في حق غير الأنبياء لأن
 فضلاتهم طاهرة ويجب لأعلى الفور بل عند ارادة القيام إلى الصلاة ونحوها ما لم يلزم عليه
 نضح بالنجاسة والا كان على الفور وقد يندب كما إذا خرج منه غير ملوث كدود أو بعر وقد
 يكره كالاستنجاء من الريح وقد يحرم مع الأجزاء كالاستنجاء بالمغسوب ومع عدم الأجزاء
 كالاستنجاء بالمطعم وقد يباح كما إذا عرق الحمل فاستنجى لإزالة العرق فالاستنجاء معتبره الأحكام
 الخمسة كما قاله الشيخ عطية لكن في صورة الإباحة نظرا لأن هذا الإسمى استنجاء شرعا (قوله)
 من خروج البول والغائط أي وغيرهما من كل خارج نجس ملوث ولو نادرا كدم وودي وأما
 اقتصر عليهما لكونهما غالين معتادين وأشار الشارح بتقدير خروج إلى أن الخروج

في الاستنجاء وآداب فاضى
 الحاجة (والاستنجاء وهو
 من نجوت الشيء أي قطعته
 فكان المستنج يقطع به
 الأذى عن نفسه واجب
 من خروج البول
 والغائط)

موجب له لكن بشرط الانقطاع (قوله بالماء) أي ولو كان مطعوما كالماء العذب ويجب استعمال قدر من الماء بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة بعد التعمية في الذكر وأما الأثر في العكس ولو شتم من يده رائحة النجاسة لم يحكم ببقاء النجاسة على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة فيغسل يده فقط قال بعضهم ما لم يتحقق أنها في باطن الأصبع الملاق للمحل والأوجب غسل المحل أيضا لكن إطلاقهم يخالفه ولا بد أن يستترخي لثلاثي النجاسة في قضاء عيب الفرج فيسترخي حتى تغسل قضاء عيب المقعدة من كل من الرجل والمرأة وقضاء عيب فرج المرأة (قوله أو الجمر) أي الحقيقة في بدليل قوله وما في معناه الخ ولو جله على الجمر الشرعي لم يحتاج زيادة قوله وفي معناه لأن الجمر الشرعي هو كل جامد طاهر الخ وشمل الجمر الحرم والموقوف فيصح الاستنجاء به وإن حرم في الموقوف الأجر المسجد فلا يصح الاستنجاء به لحرمته ولو المنفصل فم إن انقطعت نسبته عن المسجد كأن يبيع وحكم بخصه يبعه ما لم يرى ذلك كني الاستنجاء به كاذكراه ابن حجر في شرح العباب ونقله عن الشامل وأقره (قوله وما في معناه) أي في معنى الجمر الحقيقي فلا ينافي أنه من الجمر الشرعي كما علم مما مر والمراد به كونه في معناه أنه مقبوس عليه لحصول المقصود بكل منهما (قوله من كل الخ) بيان لما في معناه وذكر له شروطا أربعة في ذاته وهي أن يكون جامدا طاهرا فالعا غير محترم وسيدكر ثلاثة شروط لابد في ذات الجمر ولا في المقبوس عليه بل في الخارج من حيث اجزاء الاستنجاء بالجمر وما في معناه وهي أن لا ينجف وأن لا ياتقل وأن لا يطرأ عليه أجني (قوله جامد) قيد أول خرج به المائع كماء الورد والخل وقوله طاهر قيد ثان خرج به العبس كالبرص والتمتص كالجمر المتنجس وقوله قانع أي لعين النجاسة وهو قيد ثالث خرج به غير القانع نحو القمام الرخو والتراب المتناثر ونحو انقصب الاملس ما لم يشق والاصار فالعا وقوله غير محترم أي غير معظم من الاحترام بمعنى التعظيم وهو قيد رابع خرج به المحترم كطعوم الأديمين كالخيزم لم يحرق فان أحرق بحيث صار كالقمام بأن لم يبق فيه طعم الخيزم جاز الاستنجاء به لانه خرج بذلك عن كونه مطعوما لا أديمين وحرقه حرام لانه تضييع مال وكطعوم الجن كالعظم وإن أحرق لانه لا يخرج باحراقه عن كونه طعام الجن وحرقه جائز والجن لا يأكلون العظم نفسه وإنما يكسب لهم لحمها وفرعها مكان وأما مطعوم البهائم كالخيش فيجوز الاستنجاء به وإنما جاز بالماء العذب مع أنه مطعوم لانه يدفع التجس عن نفسه في الجلة بالنظر للماء الكثير بخلاف غيره ومن المحترم كتب العلم الشرعي وما يتفنع به فيه كالحديث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض لا كالفقه ومنطق مشتمل عليها وكتب التوراة والانجيل غير المبذلين وما كتب عليه اسم معظم ما لم يقصد به غير المعظم ويلحق بذلك جلده المتصل به دون المنفصل عنه نعم جلد المصنف يمنع الاستنجاء به مطلقا ومن المحترم أيضا جزء المسجد ولو منفصلا إذا انقطعت نسبته عنه بأن يبيع وحكم ما لم يبعه كأمروجره الأديمي ولو مهدرا كالخيزم لانه محترم من حيث الخلقة وإن كان غير محترم من حيث الإهداء (قوله ولكن الأفضل الخ) جعله الشارح استدراكا على قوله بالماء أو الجمر وما في معناه لانه قد يوهم أن المطلوب الانقضاء على أحدهما مع استوائهما في الفضيلة وكان الأولى للمصنف أن يؤخر قوله والأفضل الخ بعد قوله ويجوز

بالماء أو الجمر وما في معناه
من كل جامد طاهر قانع
غير محترم (و) لكن
الأفضل

الخ ويجعله كالاستدراك عليه وأفضلية الجمع لافرق فيها بين البول والغائط على المعتد وان جزم
 النفل باختصاصها بالغائط ولا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر فحصل فضيلة الجمع
 ولو كان نجس ولو من مغلط وان وجب التسبيح بعد ذلك ويكتفى فيها دون الثلاث مع الاتقاء
 لكن هذا بالقسبة لاصل الفضيلة وأما كمالها فلا ينفذ فيه من سائر شروط الاستنجاء بالحجر (قوله
 أن يستنقى) أولاً بالأحجار ثم يتبعها ثانياً بالماء (أي لأن الأحجار ترزّل العين والماء يزيل الاترمن
 غير حاجة إلى مخامرة عين النجاسة ولا يصح عكس ذلك بأن يستنقى أولاً بالماء ثم يتبعه ثانياً
 بالأحجار لأنه لا معنى للأحجار بعد الماء فإنه مزيل للعين والائر جميعاً وان كان معه مخامرة عين
 النجاسة ولا يخفى أن أولاً ثانياً لا يباح فليس لهما كبير فائدة لأن الترتيب فهم من قوله ثم
 يتبعها (قوله) والواجب ثلاث مسحات الخ (أي فالعبرة بتعدد المسح لا بتعدد الحجر ولذلك قال
 الشارح ولو ثلاثة أطراف حجر واحد وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذه العبارة بعد قوله
 أو على ثلاثة أحجار حتى يبين المحل لأنه يظهر الوجوب هنا ولا يظهر هنا لأنه عند الجمع لا وجوب
 وانما هو الأولى كما علم مما مر وانما يكفى في رمي الجمار بحجره ثلاثة أطراف عن ثلاث ومسحات
 لأن القصد هناك عدد الرمي بخلافه هنا فاق القصد عدد المسحات ويجب تعميم المحل بكل مسحة
 كما قاله الرمي تعالى الشيخ الاسلام وهو المعتمد وان لم يعتمد بعضهم (قوله) ولو ثلاثة أطراف حجر
 واحد أي سواء كان ثلاثة أحجار أو ثلاثة أطراف حجر واحد فان لم يتلوث في الثانية جازت
 هي والثالثة بطرف واحد ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانياً كدواء دبره (قوله)
 ويجوز أي يحل ويجزى وقوله أن يقتصر المستنقى على الماء أي لأنه الاصل في إزالة النجاسة
 وبقدّم في الاستنجاء بالماء القبيل للتأليس يذهب من البول لو قدم الدبر وفي الاستنجاء بالحجر
 يقدم الدبر لأنه يسرع إليه الجفاف (قوله) أو على ثلاثة أحجار حتى يبين المحل (أي أشار بذلك إلى
 أنه يجب في الاستنجاء بالحجر أمران أحدهما أن يكون ثلاثة أحجار ولو حصل الاتقاء بدونهما
 مسلم منها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنقى بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة
 أطراف حجر كما مر وثانيهما اتقاء المحل بحيث لا يبقى الأثر لا يزيله الا بالماء أو صغار الخرف ولو لم
 يحصل الا بأكثر من الثلاث وجبت الزيادة عليها كما صرح به الشارح وينبغي بضم الياء من أننى
 الرابع والفاعل ضمير مستتر والمحل بالنصب مفعول أو بفتح الياء من نى الثلاث والمحل بالرفع
 فاعل والسنة في كيفية الاستنجاء بالأحجار أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويدبره قليلاً
 قليلاً إلى أن يصل إلى الذي بدأ منه ثم بالثاني من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم الثالث
 على الصفحتين والمسر به جميعاً (قوله) أن حصل الاتقاء به (أي تقييداً لاكتفاء ثلاثة أحجار فقط
 وقوله) والازاد عليها أي وان لم يحصل الاتقاء بثلاثة أحجار زاد عليها وجوباً وقوله حتى ينقى بضم
 الياء أي النقص من المحل أو بفتحها أي المحل على الضبطين السابقين فتدبر (قوله) ويسن
 بعد ذلك أي بعد الاتقاء وقوله التلث صوابه الايتار كما في بعض النسخ لأن الذي يسن بعد
 الاتقاء أن لم يحصل بوزن الايتار لا التلث كأن حصل بأربع فيسن الايتان بخمسة فان
 حصل بوزن يسن بعده شئ قال صلى الله عليه وسلم اذا استنجم أحدكم فليستنجم رزاً وصرفه
 عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من استنجم قليلاً من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج

أن يستنقى أولاً بالأحجار ثم
 يتبعها ثانياً بالماء والواجب
 ثلاث مسحات ولو ثلاثة
 أطراف حجر واحد ويجوز
 أن يقتصر المستنقى على
 الماء أو على ثلاثة أحجار
 ينفى بين المحل أن حصل
 الاتقاء بهما والازاد عليها
 حتى ينقى ويسن بعد ذلك
 التلث

(قوله فان اراد الاقتصار الخ) أى فان اراد الجمع فهو الافضل كما تقدم وان اراد الاقتصار الخ وقوله على أحدهما أى الماء والأجار وقوله فالماء أفضل أى ما لم ترغب نفسه عن الأجار فلم تظمئن اليها والأفهى أفضل وكذا يقال في سائر الرخص **(قوله لانه يزيل عين النجاسة وأثرها)** أى بخلاف الأجار فانها تزيل عين النجاسة دون أثرها **(قوله وشرط الاستنجاء بالأجار الخ)** أى ان اراد الاقتصار عليه والام بشتراط ذلك **(قوله أن لا يجف الخارج)** فان جف كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج آخر ولو من غير جنسه ويصل الى ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى وودى ودم وقيح بعد جفاف البول والاكتفى بالاستنجاء بالأجار وتقييد بعضهم بما اذا خرج البول للغالب وقيد بعضهم بما اذا كان الخارج الثاني من جنس الاول لكن قال بعض الفضلاء والمراد بكونه من الجنس أن يكون الثاني بحيث لو خرج ابتداء لكتفى فيه الجار وهو تأويل بعيد ومع ذلك فالمعتمد الاول وان كان الشيخ عطية ضعفه **(قوله النجس)** ذكره للإيضاح لا للاختراز عن المتي كما قيل لأن المتي لم يدخل في كلامه السابق والمتنجس كاللود والحصاحم حكمه نجس عند التلوين **(قوله ولا ينقل عن محل خروجه)** أى عن المحل الذى أصابه عند الخروج واستتقر فيه وان انتشر حول المخرج فوق عادة الانسان بشرط أن لا يتقطع وأن لا يجاوز صفحة وحشفة فان تقطع بأن خرج قطعا في محال تعين الماء في المتقطع وكفى الجار في المتصل وان جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضا في الجار فقط ان لم يكن متصلا والاتعين في الجميع وكذا يقال في المنقل فان كان متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المنقل فقط **(قوله ولا يطرأ عليه نجس آخر)** وكذا طاهر رطب بخلاف الطاهر الجاف فنهوم نجس فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فان طرأ عليه نجس سواء كان رطبا أو جافا وطاهر رطب تعين الماء **(قوله فان اتى شرط من ذلك)** أى المذكور من الثلاثة شروط وقوله تعين الماء أى لعدم اجزاء الجار حينئذ **(قوله ويجنب الخ)** هذا شروع في آداب قاضى الحاجة بعد أن تكلم على الاستنجاء فنه مع الترجمة ام ونشر مرتب فقد ذكر في الترجمة أن هذا الفصل معقود للاستنجاء وآداب قاضى الحاجة **(قوله وجوبا)** لما كان قول المصنف ويجنب محملا للوجوب والسبب صرح الشارح بقوله وجوبا لكن لا يجب الا اذا لم يكن ساترا وكان ولم يبلغ ثنى ذراع أو بلغهما وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع ولذلك قيده الشارح بقوله ان لم يكن الخ فيصير الاستقبال والاستدبار في هذه الصور الثلاثة فان كان ساترا يبلغ ثلثي ذراع فأكثر ولم يبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل يندب ويكون كل من الاستقبال والاستدبار حينئذ خلاف الاولى على المعتمد وقيل يكون كل منهما مكروها وكل هذا في غير المعتد أما في المعتد فلا حرم ولا كراهة ولا خلاف الاولى مطلقا نعم يكون كل منهما خلاف الافضل كما قاله ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بلامشقة **(قوله قاضى الحاجة)** أى المتلبس بقضاءه بالفعل اذا لا يجب عليه الاجتناب الا في حال قضاءه بالفعل فقول المحشى أى من يريد قضاءه لا يناسب الاجتناب الذى كلامنا فيه وان كان يناسب بعض الآداب كتقديم اليسار على اليمين عند دخول الخلا والتعود ونحو ذلك والحاصل أن بعض الآداب يناسب المتلبس بقضاء الحاجة بالفعل كالاجتناب المذكور وبعضها يناسب من يريد

(فان اراد الاقتصار على
أحدهما فالماء أفضل) لانه
يزيل عين النجاسة وأثرها
وشرط الاستنجاء بالأجار أن
لا يجف الخارج النجس
ولا ينقل عن محل خروجه
ولا يطرأ عليه نجس آخر
أجنبي عنه فان اتى
شرط من ذلك تعين الماء
(ويجنب) وجوبا قاضى
الحاجة

قضاءها كالتعوذ ونحوه وبعضها يناسب من فرغ من قضائها كتقديم اليمنى على اليسار عند الخروج وكقوله الحمد لله الذى أذاقنى لذته وأبقى فى منفعتيه وأخرج عني أذاه وشغل كلامهم غير المكلف لكن الوجوب فى الاجتناب والتدب فى غيره من سمة الآداب بالنسبة لوليّه فيجب عليه أن يأمر بما يجنب الاستقبال والاستدبار ويثب له أن يأمر بما يجنب ما يأتي (قوله استقبال القبلة) أى عينها بقينا فى القرب وظنا فى البعد وكذا يقال فى استدبارها ويحتمل أن المراد الجهة لقوله فى الحديث ولكن شترقوا أو غربوا واستوجه بعضهم وقال به الرملى ثم اعتمد الأول والمراد باستقبالها استقبال الشخص بوجهه لها بالبول أو الغائط على الهيئة المعروفة وباستدبارها جعل ظهره إليها بالبول أو الغائط على الهيئة المعروفة أيضا وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافا لمن قال لا يكون مستقبلا الا اذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبالها بعين الخارج ولا يكون مستدبرا الا اذا تغوط وهو قائم على هيئة الراكع وعلم مما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافا لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعمد أنه يحرم كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط أى المكان الذى تقضى فيه الحاجة فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شترقوا أو غربوا وظاهر كلامهم أنه لا يحرم استقبال المصحف واستدباره ببول أو غائط مع أنه أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه قد ثبت للمفضول ما لا يثبت للفاضل نعم ان كان استقباله أو استدباره على وجهه بعد ازائه به حرم ذلك بل قد يكفر به وكذا يقال فى استقبال القبر المكرم واستدباره كما قاله ابن قاسم على ابن حجر ونقله عنه الشبراوى على الرملى (قوله الآن) أى التى يجب استقبالها الآن وسيأتى محترزه فى كلام الشارح وقوله وهى الكعبة سميت بذلك لتكعبها وارتفاعها وتسمى قبلة لا تاقابلها (قوله واستدبارها) أى القبلة الآن وهى الكعبة (قوله فى الصحراء) أى الفضاء وهو ليس بقيد كما أشار إليه الشارح بقوله والبيان فى هذا كالصحراء فغير الصحراء مثلها فى ذلك (قوله ان لم يكن الخ) انما احتاج الى هذا التقيد لكونه حمله على الوجوب وحمله الشيخ الخطيب على التدب لذلك قيد بما اذا كان مع ساتر مرتفع ثلثى ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولا بد أن يكون للساتر عرض بحيث يستردن قاضى الحاجة على ما قاله الرملى وخالفه ابن حجر فقال لا بشرط أن يكون له عرض وارتفاعه كاف فى ذلك ويكفى فحورية مرتفعة وتكفى يده اذا جعلها ساترا ومثلها الدابة وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثى ذراع فأكثر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به أو احتاج الى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط قائما فلا بد أن يكون ساترا من قدمه الى سترته لأن هذا حريم العورة (قوله أو كان) أى أو كان بينه وبين القبلة ساتر وقوله ولم يبلغ ثلثى ذراع أى الا ان كفاه دون الثلثين لصغيره قاضى الحاجة كما علم مما مر (قوله أو بلغها) أى أو بلغ ثلثى ذراع (قوله والبيان فى هذا) أى فى وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها وقوله كالصحراء أى التى اقتصر عليها المصنف فهى ليست بقيد كما مر (قوله بالشرط) أى المرتدين ثلاثة أشياء وقوله المذكور أى فى قوله ان لم يكن بينه وبين القبلة ساترا وكان ولم يبلغ ثلثى ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع

(استقبال القبلة الآن
وهى الكعبة واستدبارها
فى الصحراء) ان لم يكن بينه
وبين القبلة ساتر أو بلغها
ولم يبلغ ثلثى ذراع أو بلغها
وبعد عنه أكثر من ثلاثة
أذرع بذراع الآدمى كما
قال بعضهم والبيان فى
هذا كالصحراء بالشرط
المذكور

(قوله الا البناء المعد) لو أسقط البناء لكان أولى لبشمل المعد في الصحراء ويصير معدا بقضاء الحاجة فيه ولومر مع العزم على العود اليه وهذا في غير الكنف وأما هي فتصير معدة بنهيها لقضاء الحاجة في ما وان لم تقض فيها بالنسبة (قوله فلا حرمة فيه) أي ولا كراهة ولا خلاف الأولى نعم هو خلاف الأفضل كما قاله الشيخ ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة وقوله مطلقا أي وجد سائرا ولم يوجد بلغ ثلثي ذراع أو لا بعد عنه بأكثر من ثلاثة أولا (قوله وخرج يقولنا الآن) أي حيث قال استقبال القبلة الآن وهي الكعبة واستدبارها (قوله ما كان قبله أولا كبيت المقدس) أي كخزينة بيت المقدس فهو على تقدير مضاف والمضاف استقصائية لأنه لم يكن قبله سابقا لا بيت المقدس فانه صلى الله عليه وسلم استقبال بيت المقدس ثم فسخ بالامر باستقبال الكعبة (قوله فاستقباله واستدباره مكروه) وتزول الكراهة بما تزول به الحرمة في الكعبة المشتركة من السائر بشرطه (قوله ويجتنب أدبا) أي ندبا وقوله فاضى الحاجة أي المتلبس بتضاهاها بالفعل ولو غير مكلف لكن التذب بالنسبة لوليه كما تقدم (قوله البول والغائط) وكذا البصاق والمخاط (قوله في الماء الراكد) أي الساكن الذي لا يجري ولا فرق فيه بين القليل والكثير كما يدل عليه تفصيل الشارح في الجارى نعم الكثير المستجر كالجهر الملح والبرك الكبار لا كراهة في نفسه الا للافكره لما ورد أن الماء لئلا مأوى الجن والاستعاذة مع التسمية لا تدفع شر عتاتهم وهذا في المباح أو المملوك بخلاف المسبل أو المملوك لغيره من غير علم رضاه فيجزم ولو مستجر فيجزم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم رضاه فيه وان كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بولة في الحمام في الشتاء قائما خير من شربة دواء ولو كان مباحا ومملوكا وتعين عليه الطهر به بأن دخل الوقت ولم يجد غيره حرم عليه البول أو الغائط فيه (قوله أما الجارى الخ) بمقابل للراكد وصحت الما قبله لان فيه تفصيلا (قوله فيكره في القليل) محله اذا لم يلزم عليه تضييع بالتجاسة والاحرم وقوله دون الكثير أي فلا يكره الا أن يكون لئلا فيكره لما تقدم من أن الماء ليس مأوى الجن ولو بال في البحر مثلا فارتفعت رغوته منه فهي طاهرة خلافا لما في الباب ما لم يتحقق كونها من البول كأن وجد فيها رائحة البول (قوله ويحت النووى تحريمه الخ) أي لانه يتنجس بذلك وردبانه يمكن طهره بالمكانة فهو ضعيف الا أن يتحمل على ما اذا كان هناك تضييع بالتجاسة فانه يجزم حينئذ والحل أولى من التضعيف (قوله ويجتنب) أي أدبا وقوله أيضا أي كما يجتنب ما تقدم (قوله تحت الشجرة) أي بحيث تصل اليه الثمرة ومحل الكراهة اذا كانت الارض مباحة أو مملوكة والاحرم ما لم يعلم أو يظن رضاه صاحبها ولو علم أو ظن ورود ماء على الارض يزيل التجاسة لم يكره والشجرة واحدة الشجر وهو ما له ساق يقوم عليه وأما النجم فهو ما لا ساق له كالقمح والبرسيم والمراد بالشجرة هنا ما يشمل ذلك كله (قوله الثمرة) أي التي شأنها الاثمار وان لم تكن مثمرة بالفعل ولذلك قال الشارح وقت الثمرة وغيره نعم اذا لم يكن عليها ثمر وكان يجري عليها الماء من مطر أو غيره قبل أن تثمر لم يكره والمراد بالثمر ما يقصد من الشجرة أكلا كالانفاخ أو شفا كالياسمين أو استعمالا كالقرفة (قوله وقت الثمرة وغيره) وفي بعض النسخ وغيرها والضعير واجع للوقت أما على الأولى فظاهر وأما على الثانية فلا كتابه التأنيث من المضاف

الا البناء المعد لقضاء الحاجة
فلا حرمة فيه مطلقا
وخرج يقولنا الآن ما كان
قبله أولا كبيت المقدس
فاستقباله واستدباره مكروه
(ويجتنب) أدبا فاضى
الحاجة (الدول) والغائط
(في الماء الراكد) اما الجارى
فيكره في القليل منه دون
الكثير لكن الأولى اجتنابه
ويحت النووى تحريمه
في القليل جاريا كان
أورا كذا (و) يجتنب أيضا
البول والغائط (تحت
الشجرة المثمرة) وقت الثمرة
وغیره

اليه **(قوله ويحجب أي أدبا وقوله ما ذكر أي البول والغائط قوله في الطريق المسلوك للناس)** لخبر اتقوا المعانين قالوا وما المعانين يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم أي اتقوا سبب لعنهما كثيرا وهو التخلي في طريق الناس أو في ظلهم ولما تسببا في لعن الناس لهما كثيرا نسب إليهما بصيغة المبالغة والافهم ما علمونا كثيرا من الناس لا لعانان وخرج بالمسلوك المهجور فلا كراهة فيه ولو زلق أحد بسبب الحاجة التي قضاه في الطريق قتل لم يضمن وإن غطاها بتراب أو نحوه لأنه ضرورة لكن يستأن أن لا يغطيها التراها الناس فتستحي عنها بخلاف الله إمامات إذا طرحتها في الطريق وتلف بها شيء فإنه يضمن لأن الابتناع بالطريق مشروط بسلامة العاقبة **(قوله وفي موضع الظل صيفا وفي موضع الشمس شتاء)** المراد منهما محل حديث الناس أن كان مباحا والابأن كانوا يفتابون فيه أو يجتمعون للمكس ونحوه فلا يكره بل قد يجب أن أقضي إلى منع المعصية **(قوله وفي الثقب)** بفتح المثناة واحد الثقب وضبطه الخطيب بضم المثناة والذي في المختار أن الثقب بالفتح واحد الثقب وبالضم جمع ثقبه ومثله السرب بفتح السين والراء ويقال له الشق وهو ما استنطال وقال العلامة المناوي السرب بيت في الأرض ومثله الغار والكهف لأنه قد يكون في ذلك حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه وإن غلب على ظنه أدى له أو لم ينسبه من الحيوان المحترم حرم عليه ذلك **(قوله وهو النازل المستدير)** بمنزلة ما حفره حلالا وفيه بعد لأن العلة المتقدمة لاتأخر فيه **(قوله ولا يتكلم)** أي لا يذكر ولا غيره فلو عطف حمد الله بقلبه ويناب عليه وإن كان لا يشاب على الذكر القباي فيكون هذا مستثنى ولا يكره الهمس ولا التلخخ وظاهر كلامهم أن القراءة لا تحرم حينئذ وهو كذلك وإن قال الأذري اللاتق بالتعظيم المنع **(قوله أدبا أي ندبا قوله لغير ضرورة)** تقييد للكراهة **(قوله قاضي الحاجة)** ظاهره أن هذا الأدب مختص بقاضي الحاجة وليس كذلك بل يعم الداخل لصو كس أو وضع ماء لأن هذا الأدب متعلق بالمكان فقاضي الحاجة ليس بقيد **(قوله على البول والغائط)** ظاهره أن الكراهة حال خروج الخارج فقط وبه قال الشيخ الخطيب وتبعه ابن قاسم في شرح السكاب والعقود أن الكراهة تكون فيما قبله وفيما بعده ولو كان سرذابه طويلا جذا **(قوله فإن دعت الخ)** محترز قوله لغير ضرورة وقوله كن رأى الخ مثال لمن دعت ضرورة للكلام وقوله انسانا ليس بقيد بل مثله كل حيوان محترم **(قوله لم يكره الكلام حينئذ)** أي حين اذ دعت ضرورة للكلام بل يجب أن تحقق الأذى تذكير للانسان من الضرر ومثله الحيوان المحترم كما علمت **(قوله ولا يستقبل الشمس الخ)** أي عند طلوعهما أو غروبهما دون ما إذا صار في وسط السماء فإنه لا يمكن استقبالهما حينئذ إلا إذا نام على قفاه وحينئذ يبول على نفسه **(قوله والقصر)** ظاهر كلام المصنف كغيره ولو في النهار ويحجب بعضهم التقييد بالليل وهو المعقد لأنه محل سلطانه بخلاف النهار **(قوله ولا يستدبرهما)** ضعيف فالمعقد عدم كراهة الاستدبار **(قوله أي يكرهه ذلك)** أي المذكور من الاستقبال والاستدبار وهو عمل في الاستقبال دون الاستدبار وتنتفي الكراهة بالساتر **(قوله لكن النوى الخ)** استدراك على ما قبله لأنه ربما يوهم أنه لم يخالف في ذلك النوى ولا غيره وقوله قال أن استدبارهما ليس بمكروه أي بخلاف استقبالهما فإنه

(و) يحجب ما ذكر
(في الطريق) المسلوك
للناس (و) في موضع
(الظل) صيفا وفي موضع
الشمس شتاء (و) في (الثقب)
في الأرض وهو النازل
المستدير ونظ الثقب
ساقط في بعض نسخ المتن
(ولا يتكلم) أي بالغير ضرورة
قاضي الحاجة (على البول
والغائط) فإن دعت ضرورة
إلى الكلام كن رأى حية
تقصد انسانا لم يكره الكلام
حينئذ (ولا يستقبل
الشمس والقصر ولا
يستدبرهما) أي يكرهه
ذلك حال قضاء حاجته
لكن النوى في الروضة
وشرح المذهب قال أن
استدبارهما ليس بمكروه
وقال في شرح الوسيط

مكروه وهذا هو المعتمد (قوله ان ترك الخ) أي وعدمه ليصح الاخبار بقوله سواء (قوله
 أي فيكون مباح) ضعيف بالنسبة للاستقبال (قوله وقال في التحقيق الخ) غرضه بهذه
 العبارة تأييد ما قبلها في الجملة وهو ضعيف كما عرفت (قوله) بقى من الآداب أن لا ينظر الى فرجه
 ولا الى الخارج منه ولا الى السماء ولا يعبت يده ولا يلتفت يمينا وشمالا وأن يعد عن الناس
 الى حيث لا يسمع الخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد عنهم سن لهم
 الابعاد عنه وأن يستتر عن أعينهم ولو بارئاً ذيله أو راحله أو وجهه وأن لا يقول في موضع
 هبوب ريح ثلاثعود عليه بالرشاش ولا في مكان صلب كالأبعاد عليه الرشاش منه لمسلاته
 وأن لا يقول قائماً وانما فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز على أن عائشة قالت من حدثكم
 أن النبي قال قائماً فلا تصدقوه وأن لا يدخل الخلاخفا ولا مكتوف الرأس وأن يرفع نوبه
 لقضاء حاجته شيئاً فشيئاً وبسببه كذلك ويعتد به في قضاء حاجته لأنه أسهل له وأن يقول
 عند وصوله لمكان قضاء حاجته عند الباب بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث
 ولا يتم البسمله وانما أتى باسم الله حينئذ لأن حفظه من الشياطين أمر ذو بال فلا يقال كيف
 يأتي باسم الله مع أن دخول الخلا ليس بأمر ذي بال والخبث بنميتين جمع خبيث والخبائث جمع
 خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين وانهم وعقب انصرافه غفرانك ثلاثاً الحمد لله الذي أذهب
 عني الأذى وعافاني وروى أن نوحاً عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في
 منفعتي وأذهب عني أذاه وبقي له آداب أخر تطلب من المطولات (فصل)
 أخر المصنف هذا الفصل عن الوضوء نظراً الى أن الوضوء يوجد أولاً ثم نظر أعليه التواقض
 وبعضهم قدمه عليه نظراً الى أن الانسان يولد محدثاً أي في حكم المحدث بمعنى أنه يولد غير
 متطهر (قوله في نواقض الوضوء) اعترض التعبير بالنواقض بأن النقص ازالة الشيء من
 أصله تقول نقصت الجدا وإذا أزلته من أصله فيقتضى التعبير بالنواقض أنها تزيل الوضوء من
 أصله فيلزم بطلان الصلاة الواقعة به لأنه كانه لم يكن والتعبير بالمبطلات يقتضى اشتراط تقدم
 الطهارة وليس شرطاً فالحدث السابق على الطهارة لم يتقدم له وضوء يطله والتعبير بأسباب
 الحدث يقتضى أن الأسباب غير الحدث الآن تجعل الاضافة بيانية أي أسباب هي الحدث
 فالعبر بالاحداث أولى من ذلك كله ولذلك عبر بها في المنهج حيث قال باب الاحداث والمراد
 بها الأسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر وانما عبر بالشارح بالنواقض مجازاً لكلام المصنف
 حيث قال والذي ينقض الوضوء الخ (قوله المسماة أيضاً) أي كما هي مسماة بالنواقض وقوله
 بأسباب الحدث قد عرفت ما في هذا التعبير من كونه يقتضى أن الأسباب غير الحدث الآن تجعل
 الاضافة بيانية أي أسباب هي الحدث والمراد به الاصغر المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق
 والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
 العدم لذاته ويقال انه وصف ظاهر منضبط معترف للحكم وهو هنا نقض الوضوء والحدث
 لغة الشيء الحادث وقال بعضهم المنكر الذي ليس بعماد ولا معروف وعرفاً يطلو على السبب
 الذي شأنه أنه ينتهي به الطهر وعلى أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث
 لا مخرج ولا مخرج وعلى المنع المترتب على ذلك أي على الأمر الاعتباري المذكور والمراد بالأمر

ان ترك استقبالهما
 واستندارهما سواء أي
 فيكون مباحاً وقال في
 التحقيق ان كراهة
 استقبالهما لأصل لها
 وقوله ولا يستقبل الخ ساقط
 في بعض نسخ المتن
 فصل في نواقض الوضوء
 المسماة أيضاً بأسباب الحدث

الاعتباري الامر الذي اعتبره الشارع مانعاً من الصلاة ونحوها لا الامر الذي يعتبره الشخص في ذهنه ولا وجوده في الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده أهل البصائر فقد حكى أن الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك في المغطس **(قوله والذي ينقض الخ)** هو وان كان مفرد اللفظ لكنه في قوة المتعدد لانه عام. معنى فلذلك صح الاخبار عنه بقوله خمسة أشياء فاندفع ما يقال لم يتطابق المبتدأ والخبر مع أنه يجب تطابقهما على أنه على تقدير مضاف أي أحد خمسة أشياء **(قوله أي يبطل)** أشار إلى أنه ليس المراد من قوله ينقض معناه الاصل وهو أنه يزيل الشيء من أصله بل المراد أنه يبطل من حينه لكن التعبير بقوله يبطل يقتضي اشتراط تقدم الطهارة وليس شرطاً ولا يشمل غير الحدث الاول فيما اذا وقع منه أحداث متعددة لان غير الاول لم يبطل الوضوء الا أن يقال المراد يبطل لو طهر أعليه أو بحسب الشأن **(قوله خمسة أشياء)** أي أحد خمسة أشياء وعدها في المنهج أربعة أشياء نظر إلى أن النوم من جهة زوال العقل والمصنف لم ينظر لذلك بل جعله شيئاً مستقلاً وانما أفرد به بالذكر مع دخوله في زوال العقل لانه قد زوال العقل بكونه بسكر أو مرض وزاد الشارح أو جنون أو غم أو غير ذلك أي ما عدا النوم بقريته ذكره قبل ذلك مستقلاً لاجل الاستثناء منه والنقض به غير معقول المعنى فلا يقاس عليها غيرها فلا ينقض بالبلوغ بالسنة ولا بمس الامر بالجبل ولا بمس فرج البهيمة ولا بأكل لحم جزور على المذهب في الاربعة ولا بالقهقهة في الصلاة وما روى من أنها تنقض فضعيف ولا يجزى نجاسة من غير الفرج كالفصد والحجامة ولا بشفا داء الحدث لان طهره لم يرفع حدثه ولا ينزع الخلق لانه يوجب غسل الرجلين فقط **(قوله أحدها)** أي الخمسة أشياء **(قوله ما خرج)** أي خروج ما خرج فهو على تقدير مضاف لان الحدث انما هو خروجه لا نقس ما خرج والمراد خروجه يعني وهكذا ما بعده من الاسباب يعتبر فيها اليقين فلو يقين الطهر ثم شك هل أحدث أو لا لم يضر لان الاصل بقاء الطهارة فلا عبرة بالشك في رافعها فلو توشأ حينئذ للاحتياط تم تحقق الحدث لم يكن ذلك الوضوء بخلاف ما لو يقين الحدث وشك في الطهارة فانه يضر لان الاصل بقاء الحدث فلو توشأ حينئذ تم تيقن أنه كان محدثاً صحت وضوءه ذلك واحتترز بقوله ما خرج عما دخل فلو أدخل عوداً في دبره فلا ينقض به حتى يخرج **(قوله من السيلين)** أي من أحدهما وفسر الشارح السيلين بالقبل والدر لان كلاهما سبيل أي طريق لخروج الخارج منه وان كان في القبل سيلان سبيل للبول وسبيل للمني والتعبير بالسيلين جرى على الغالب لانه لو خلق للرجل ذكران أو لاسمراة فربان نقض الخارج من كل منهما كما ذكره في المجموع **(قوله من متوضئ)** انما قيد بذلك نظراً لكونه ناقضاً بالفعل ولو أسقطه لكان أولى لان المنظور إليه الشأن فلو خرج من المحدث يقال له حدث أيضاً كما علم مما مر وقوله حتى يخرج به الميت فلا تنقض طهارته بخروج شيء منه وانما يجب ازالة النجاسة عنه فقط وقوله واضح أخذ الشارح محترز بقوله والمشكل الخ **(قوله معتاداً كان الخارج الخ)** تعميم في الخارج ولقي تعميمات أخرى سوا ما خرج طوعاً أو كرهاً عمداً أو سهواً جافاً أو رطباً انفصل أولاً وانما ذكرها الشارح للاختصار **(قوله أو نادراً)** المراد به ما لا يكثر وقوعه بأن يخرج على خلاف العادة **(قوله كدم)** أي رل من الباسور قبل خروجه بخلافه بعد خروجه فلو خرج الباسور

(والذي ينقض) أي يبطل
(الوضوء خمسة أشياء)
أحدها (ما خرج من)
أحد (السيلين) أي القبل
والدبر من متوضئ حتى
واضح معتاداً كان الخارج
كبول وغائط أو نادراً كدم

ثم توضح أن خروج منه دم فلا ينقض وكذا الخروج من الباسور الثابت خارج الدبر وينقض خروج
نفس الباسور أو زيادة خروجه وكذا خروج المقعدة ولا يضر دخولها ولو بقطنة (قوله
وحصا) سواء اعتقد من النجاسة بأن أخبر بانعقادها منها عدلان طبيبان ويكون نجسا أولا
كان أن ابتلعه ثم خرج من فرجه ويكفي طاهرا (قوله نجسا الخ) نعمين لأن وقوله كهذه
الأمثلة أي التي هي البول والغائط والدم والحصا أن اعتقد من النجاسة والافهون من قسم
الطاهر وإن كان ينقض أيضا (قوله كدود) وإن لم يفصل فيكني خروج رأس الدودة
وإن عادت (قوله الالماني) أي متى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة ومثله الولد
الجاف على المعتد لأن الولادة موجبة للفصل فلا توجب الوضوء ومعنى كونه جافا أنه خرج
منها بلا ببل ولو ألتق بعضه ولو جافا فنقض وخروج بقولنا متى الشخص نفسه متى غيره كأن
جامعه إنسان في دبره فإذا اغتسل وتوضأ ثم خرج ذلك البني من دبره فنقض وبقولنا الخارج
منه أول مرة ما إذا خرج منه ثانيا كأن خرج منه المني فأعاده في ذكره ثم توضأ فخرج منه ثانيا
فانه ينقض (قوله الخارج باحتلام) ليس قيد ايل كذلك إذا انظر فأمنى أو تفكر فأمنى وأما
خص الاحتلام بالذكر لانه الغالب والحاصل أن الذي يوجب الفصل ولا ينقض الوضوء ستة
نظمها بعضهم في قوله

أن الوضوء مع الجنابة يتفق في ستة أخبارها لا تدحض
نظروها فكرر ثم نؤمن ممكن في إيلاجه في خرقه هي تقبض
وكذلك في ذكر وفرج بهيمة ست أنت في روضة لا تنقض

وزيد المحرم والصغيرة ونظمها بعضهم في بيت فقال

وكذلك وطء صغيرة أو محرم هذى عثمان نقضها لا يعرض

(قوله متوضئ ممكن مقعدة) بخلاف ما إذا كان غير ممكن فإن وضوءه ينقض بالنوم وعلى كل
حال فالمني غير ناقض فالتقييد بذلك تصوير لبقاء الوضوء مع خروج المني لا لكونه غير ناقض
(قوله فلا ينقض) لانه أوجب الفصل فلما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه وهو خصوص
كونه منيا فلا يوجب أدونه ما يعمومه وهو عموم كونه خارجا كزنا المحصن فانه لما أوجب أعظم
الأمرين وهو الرجم بخصوصه وهو خصوص كونه زنا المحصن فلا يوجب أدونه ما هو الجلد
بعمومه وهو عموم كونه زنا وانما أوجب الحيض والنقاس مع إيجاب ما للفصل لانه ما ينعان
من صحة الوضوء إذا طرأ عليه ما فلا يجامعانه إذا طرأ عليه بخلاف خروج المني يصح معه
الوضوء في صورة سلس المني فيجاءه (قوله والمشكل الخ) محترز الواضح المتقدم في كلامه
وقوله بالخارج من فرجه جميعا فإن خرج من أحدهما فلا ينقض وضوءه وهذا في المشكل
الذي له آلة الرجال وآلة النساء فإن كان له ثقبه لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء فنقض الخارج
منها كالثقب المتفتحة في أي موضع من البدن فيما إذا كان القرح منسدا انسدادا أو صليا
أو من تحت المعدة فيما إذا كان منسدا انسدادا عارضا والمراد بالمعدة هذا السرة وإن كانت
في اللغة والطب مستقر الدعام من المكان المنخفض تحت الصدر إلى السرة (قوله والثاني)
أي من نواقض الوضوء (قوله النوم) أي يقينا فلو شك هل نام أو نعى فلا ينقض ومن

وحصا نجسا كهذه الأمثلة
أو طاهرا كدود الالماني
الخارج باحتلام من
متوضئ ممكن منعه من
الأرض فلا ينقض والمنك
انما ينقض وضوءه
بالحارج من فرجه جميعا
(و) الثاني (النوم)

علامات النوم الرؤيا ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه وعرفوا النوم بأنه زوال الشعور من القلب مع استرخاء أعصاب الدماغ بسبب الاجرة المساعدة من الجوف ولو نام غير متمكن واخبره معصوم بأنه لم يخرج منه شيء وجب عليه الوضوء لأن النوم على هذه الحالة ناقض فانه مظنة لخروج شيء منه ونزلوا المظنة منزلة المنة وان كان يجب عليه تصديق المعصوم ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا ينتقض وضوءه بنومه ومثله بقية الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم لا يستغفرون في نومهم كما يشهد له حديث نحن معاشر الانبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا (قوله على غير هيئة المتمكن) أما اذا نام على هيئة المتمكن فلا ينتقض وضوءه ولو كان مستند الما لولا لاسقط لامن خروج شيء من دبره حينئذ ولا عبرة باحتمال خروج ریح من قبله وان اعتاده لأن شأنه الندرة ولو أخبره معصوم أو عدد التواتر بأنه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه لتيقن الخروج حينئذ بخلاف ما لو أخبره عدل بذلك فانه لا ينتقض لأن خبره انما يقيد الظن ويقتن الطهارة أقوى فيستحب كما قاله الرملي خلافا لابن حجر ودخل في ذلك ما لو نام محتجيا ولا فرق بين الخفيف وغيره كما صرح به في الروضة وغيرها نعم ان كان بين مقعده ومقره تجاف انتقض وضوءه ما لم يحس بنحوه قطن ولو زالت إحدى ألييه من مقعره فان كان قبل اتبناه يقينا انتقض وضوءه والا فلا ويسن لمن نام متمكنا الوضوء خروجا من الخلاف ولو نام متمكنا في الصلاة لم يضر نعم ان كان في ركن قصير وطال بطلت صلاته كما قاله الرملي في مبطلات الصلاة (قوله وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض) واسقاط هذه الزيادة أولى لأن الارض ليست بقيد كما ذكره الشارح فلو نام وممكن مقعده على ظهر دابة أو على فرش أو نحو تين فلا تنتقض غسل الارض غيرها فلا مفهوم لها (قوله بتعده) متعلق بالمتمكن وليس من المتن وقد يتبادر من الشارح أنه من المتن على ما في بعض النسخ (قوله والارض ليست بقيد) غرضه بذلك الاعتراض على النسخة التي فيها الزيادة ويجاب بأن ذكرها في بعض النسخ للغالب (قوله وخروج بالمتمكن الخ) هذا اذا دخل في منطوق المتن لانه من صور غير هيئة المتمكن فتعبير الشارح بالخروج بالنظر للمفهوم وكان الاظهر أن يقول ودخل في غير هيئة المتمكن الخ (قوله ما لو نام فاعدا غير متمكن) أي لكونه ما تلا على أحد شقيه وقوله أو نام قائما أو على قفاه لو قال أو نام غير فاعدا لكان أولى وأعم (قوله ولو متمكنا) غاية في كل من القائم ومن نام على قفاه كأن ألصق كل منهما مقعده بنحو مخدة أو عمود وقال الشيخ عطية الصواب وجوع الغاية للاخير فقط وأما الاول وهو من نام قائما متمكنا فلا ينتقض وضوءه اه وقد نفيد عبارة الشيخ الخطيب وهي ولا تتمكين لمن نام على قفاه ملصقا مقعده بمقره فقد اقتصر على من نام على قفاه فيقتضي اختصاص الغاية هناك فتأمل (قوله والثالث) أي من نواقض الوضوء (قوله زوال العقل) أي ولو متمكنا لأن المتمكين مرفوض هنا بخلاف النوم والعقل لغة المنع وشرعا يطلق بمعنى التمييز ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقيح وعلى الغوري ويعرف بأنه صفة غريزية تبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات التي هي الحواس الخمس وهو قسمان وهي وكسبي فالوحي ما عليه مناهج التكليف والكسبي ما يكتسبه الانسان من تجارب الدهر وانما يسمى عقلا لانه يمنع صاحبه

على غير هيئة المتمكن وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض بتعده والارض ليست بقيد وخروج بالمتمكن ما لو نام فاعدا غير متمكن أو نام قائما أو على قفاه ولو متمكنا (و) الثالث زوال العقل

من ارتكاب الفواحش ولهذا يقال لا عقل لم يرتكب الفواحش والناس متفاوتون فيه
فمنهم من معه منه وزن حبة أو حيتين ومنهم من معه منه وزن درهم أو دوهمين وهكذا
واختلف العلماء في مقوّمه ف قيل القلب وقيل الرأس والاصح أنه في القلب وله شعاع متصل
بالدماغ ولذلك قال بعضهم هو شجرة في القلب وأغصانها في الرأس وسيأتي في الجنايات أنه لا
قصاص فيه للاختلاف في عمله وهل هو أفضل من العلم أو العلم أفضل منه فقال ابن حجر بالاول
لأنه منبعه وأسه والعلم يجري منه مجرى النور من الشمس والروية من العين وقال الرمي الثاني
وهو المعتمد لاستلزامه له ولأن الله يوصف بالعلم لا بالعقل ولذلك قال بعض الاكابر حاكيا
لذلك عن لسان حالهما

علم العليم وعقل العاقل اخلفا * من ذا الذي منهما قد أحرز الشرفا
فالعلم قال أنا أحرز غايته * والعقل قال أنا الرحسن بي عرفا
فأفصح العلم أفصاحا وقال له * بأينا الله في فرقانه انصفا
فبان للعقل أن العلم سيده * فقبل العقل وأس العلم وانصرفا

أي الغلبة عليه (بسكر أو
مرض) أو جنون أو غما
أو غير ذلك (و) الرابع (لمس
الرجل المرأة)

وهذا الخلاف مما لا طائل تحته (قوله أي الغلبة عليه) انما يفسر الشارح زوال العقل بالغلبة
عليه لأن العقل يعني الصفة الغريزية لا يزول بها السكر والمرض والاعماه بل لا يزول بها الا الجنون
نعم يغمر بذلك فيغلب عليه فيستتر وهذا انما يحتاج له اذا أريد العقل الغريزي وأما اذا
أريد التمييز كما هو أحد اطلاقيه فلا حاجة لذلك لأن التمييز يزول به جميع ذلك وهذا هو الاحسن
وأما قول المحنّي انما يفسر بذلك لاخراج النوم فلا يتكرر فقيسه نظر لأن هذا التفسير يشمل
النوم لأنه يغلب العقل ولذلك قال الغزالي الجنون يزول العقل والاعماه يغمره والنوم يسره
وأما السكر فيندفع بأن المراد زوال العقل بغير النوم كما تقدمت الإشارة اليه (قوله بسكر)
أي ولو لم يتعبه فينتقض وضوءه وان لم يأنه به وهو زوال الشعور مع بقاء القوة والحركة
في الاعضاء وعلم من ذلك أن أرائل السكر التي لا يزول فيها الشعور لا تنقض الوضوء وهو كذلك
(قوله أو مرض) أي بحيث يكون كالاعماه فاذا غلب على عقله من المرض انتقض وضوءه
(قوله أو جنون) ومنه الخبل والماليخوليا وغيرهما من بقية أنواعه وهو زوال الادراك
بالكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء (قوله أو غما) أي بغير المرض لذكره قبل والافهو
من المرض ولذلك جاز على الانبياء وهو زوال الشعور من القلب مع الشعور في الاعضاء وهو غير
ناقض في حق الانبياء كالنوم ومن الاعماه ما يقع في الحمام وان قل فينقض الوضوء فليتنبه
له فانه يغفل عنه كثير من الناس (قوله أو غير ذلك) كالسكر وما يحصل من تناول دواء
أو نحو (قوله والرابع) أي من نواقض الوضوء (قوله لمس الرجل المرأة) هكذا في بعض
النسخ والاضافة فيه من اضافة المصدر لفاعله ان جعل الرجل فاعلا والمرأة مفعولا أو من
اضافة المصدر لمفعوله على عكس ذلك وفي بعض النسخ لمس المرأة باسقاط الرجل من كلام المتن
لكن زاده الشارح ويجري فيه ما ذكر من اضافة المصدر لفاعله أو مفعوله وزيادة الرجل
على بعض النسخ بغير لاعراب المتن اللفظي وهو معيب عندهم وهناك قول بجواز نظر الكون
النسخ والمتن كالنسي الواحد لكن غالب النسخ فيها لفظ الرجل من المتن وينتقض وضوء كل

منهم مع لذة أو لا عمد أو سهواً أو كرها ولو كان الرجل هرماً أو مسجوراً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الآدمي حيث تحققت المخالفة في الذكورة والافئونة التي هي أول شروط النقض باللمس وهو أن يكون بين مختلفين ذكورة وأفئونة تخرج بذلك الرجلان والمرأتان والخنثيان والخنثى والرجل والخنثى والمرأة ثانياً أن يكون بالبشرة تخرج الشعر والسنن والظفر فلا تنقض بشيء منها بخلاف العظم إذا كشط فإنه ينتقض ثالثاً أن يكون كل منهما يبلغ حد الشهوة عرفاً عند أرباب الطبائع السليمة فلو لم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا تنقض رابعاً عدم المحرمية فلو كان هناك محرمة ولو احتمالاً فلا تنقض خامساً أن لا يكون بمجائل فلو كان بمجائل ولو رقيقة فلا تنقض وبعلم غالبها من كلام المتن والشارح ولو تصور الرجل بصورة المرأة أو عكسه فلا تنقض في الأولى وينتقض الوضوء في الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انقلبت من صورة إلى صورة وأما لمس الرجل امرأة أو عكسه فإن قلنا بأنه يتبدل عين تغير الحكم وإن قلنا بأنه يتبدل صفة لم يتغير ولو مسح حجراً فسكذلك ويحتمل الجزم بعدم النقض ولو مسح النصف حجراً دون النصف الآخر فتحته النقض بالنصف الباقي وفي النصف الممسوخ حجراً ما تقدم ويحتمل أن يجعل النصف الحجري كالظفر ولا ينتقض العض والمباين ولو وجد جزء امرأة فإن كان بحيث يطبق عليه اسم المرأة نقض والا فلا (قوله الاجنبية) أي بقيناه قد فسرنا الشارح بقوله غير المحرم فخرج المحرم فلا تنقض بسهما ولو شكا في المحرمية فلا تنقض لأن الظاهر لا يرفع بالشك وذلك كما لو اختلطت محرمه بأجنبيات غير محصورات وتزويج واحدة منهن فلا تنقض أيضاً على المعتد خلافاً لابن عبد الحق كالخطيب وكذا زوجته إذا استلحقها أبوه ولم يصدقها فإن التسبب يثبت ولا ينفسخ نكاحه ولا ينتقض وضوؤه على المعتد ولا مانع من تبعض الأحكام قال بعضهم وليس لنا من ينكح أخته في الإسلام الا هذا (قوله ولو ميتة) وكذا عكسه فلو قال ولو كان أحدهما ميتاً كان أعم ووقع للنزوي في رؤوس المسائل أنه ربح عدم النقض بلمس الميت والميتة وعدم السهو ولا ينتقض وضوء الميت (قوله والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى الخ) أي وليس المراد بهما الذكر البالغ والأنثى البالغة وإن كان ذلك حقيقة فلهما الانحراج الصبي والصبية وإن بلغا حد الشهوة (قوله بلغا حد الشهوة) أي بقيناه فلو شكا فلا تنقض وضوؤه الشهوة انتشار الذكري في الرجل وميل المقاب في المرأة وقوله عرفاً أي عند أرباب الطبائع السليمة كالإمام الشافعي والسيدة نفيسة ولا تنقض صغيرة ولا صغير لم يبلغ كل منهما حد الشهوة بخلاف ما لو بلغاها وإن اتفقت بعد ذلك لنحو هرم لأنه مأمون ساقطة الأولها لا قطة (قوله والمراد بالمحرم) أي الذي هو مفهوم الاجنبية (قوله من حرم نكاحها) خرج بذلك من لا يحرم نكاحها وهي الاجنبية السابقة وقوله لاجل نسب أي قرابة كافي الأم والبنات والاخت وقوله أو رضاع كالآم من الرضاع والاخت من الرضاع وقوله أو مصاهرة أي ارتباط ينسبه القرابة كافي أم الزوجة وبناتها وزوجة الابن وزوجة الابن وخرج بذلك أخت الزوجة وعمتها وخالتها وأم الموطوءة بنسبه وبناتها وزوجاته صلى الله عليه وسلم فإن كلا منهن ليس محرماً لأن تحريم نكاحهن ليس لاجل نسب ولا رضاع ولا مصاهرة ولا لاجل التوضيح عدل عن قوله سم في تعريف الهرم من حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها فخرج بقوله سم على التأيد

الاجنبية غير المحرم ولو
ميتة والمراد بالرجل والمرأة
ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة
عرفاً والمراد بالمحرم من حرم
نكاحها لاجل نسب
أو رضاع أو مصاهرة

أخت الزوجة وعمها وأختها فإن تحريرهن ليس على التأييد بل من جهة الجمع وبقولهم بسبب
 مباح فبالموطوءة شبهة وأنها لا تحرير لهما ليس بسبب مباح إذ وطء الشبهة لا يتصف باباحة
 ولا غيرها وبقولهم لحرمتهما زواجه صلى الله عليه وسلم فإن تحريرهن لحرمته صلى الله عليه وسلم
 وأما زوجات بقية الأنبياء فهل يحرم من على سائر الأمام أو لا فيه خلاف والذي نقل عن الشيخ
 الحنفى أنهم يحرم من على الأمام لا على الأنبياء بخلاف زوجات نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه
 يحرم من على الأنبياء كما يحرم من على الأمام لأنهم من أمته ولولم يدخل بين بخلاف أمانه فلا يحرم
 على غيره إلا أن كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يخرج الخ
 وقوله ما لو كان هناك حائل أى ولورقة قايض اللبس ولو كثر الوسخ على البشرة فإن كان من
 العرق نقص لمسه لانه كالجزء من البدن بخلاف ما إذا كان متجسدا من غير (قوله
 والخامس وهو آخر النواقض) اغاها وهو آخر النواقض للإشارة إلى أن قوله ومس حلقة دبره
 من جملة الخامس كما سيأتى لكن انما ينتقض وضوء المس دون المسوس بخلاف اللبس فإنه
 ينتقض وضوء كل من اللبس والموس وهذا أحد الامور الثمانية التى يخالف فيها المس اللبس
 ثانيها أنه لا يشترط فى المس اختلاف النوع كدورة وانوته بخلاف اللبس فإنه يشترط فيه
 ذلك ثالثها أن المس قد يكون فى الشخص الواحد بخلاف اللبس فإنه لا يكون الا بين اثنين
 رابعها أن المس لا يكون الا باطن الكف بخلاف اللبس فإنه يكون بأى جزء من البدن
 خامسها أن المس يكون فى المحرم وغيره بخلاف اللبس فإنه يختص بغير المحرم سادسها أن مس
 الفرج المبان ينتقض بخلاف لمس العضو المبان سابعها المس بالفرج بخلاف اللبس فإنه
 لا يختص به ثامنها أن المس لا يتقيد بلوغ حدث الشهوة بخلاف اللبس فإنه يتقيد بذلك كما تقدم
 (قوله مس فرج الآدمى) أى ولو هو والمراد بفرج الآدمى قبله ولو لم يأتى حيث سمى فرجا
 ولو أشل وهو فى الرجل جميع الذكركر لاما تنبت عليه العانة وفى المرأة ملتنى شفرها أى
 شفرها الملتقيان وهما حرفا الفرج لا ما فوقهما مما تنبت عليه الشعروأما البظر وهو اللعنة
 الناتئة فى أعلى الفرج فهو ناقض على المعتقد عند الرملى بشرط كونه متصلا بخلاف لابن حجر
 فى قوله بأنه غير ناقض ومحمد بعد قطعه ناقض أيضا كما قاله الشهاب الرملى فى حواشى الروض
 وقال الشمس الرملى كائن قائم فى شرح الكتاب أنه لا ينتقض ويحصل قطع الفرج المحاذى
 لما كان ناقضا ناقض أيضا واتقيد بالآدمى يخرج البهية وأما الجنى فهو كالأدمى بناء على
 حل منا كحسناهم وهو المعتقد ولو مس الحنفى ذكره وصلى ثم إن أنه رجل لزمه الاعادة كمن ظن
 الطهارة فصلى ثم إن محمدا (قوله يباطن الكف) أى ولو شلاه أو تعددت الزائدة ليست على
 سمت الاصلية ولو اشتبهت الزائدة بالاصلية كان النقض منوطا بما لا ياباهاه ما لا لا ينتقض
 بالشد وان أوهم كلام المحشى خلاف ذلك ولو خلق له فى بطن كفه سلعة نقض المس بجميع
 جوانبها بخلاف ما لو كانت فى ظهرها ولو خلق له اصبع زائدة فى باطن الكف فإن كانت غير
 مسامة نقض المس يباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامة نقض يباطنها دون ظاهرها
 أو فى ظهر الكف فإن كانت غير مسامة لم تنقض لظاهرها ولا باطنها وإن كانت مسامة نقض
 باطنها دون ظاهرها على المعتقد فى ذلك وانما سميت كفلا لأنها تكفى الأذى عن البدن (قوله

وقوله (من غير حائل)
 يخرج ما لو كان هناك
 حائل فلا نقض حيث
 (و) الخامس وهو آخر
 النواقض (مس فرج
 الآدمى يباطن الكف)

من نفسه وغيره) تعميم في فوج الآدمي فلا فرق بين أن يكون من نفسه بخبر من مس فرجه
فليس وضاً ومن غيره لانه أخش لهتك حرمة غيره بل ثبت أيضاً في رواية من مس ذكر أفلست وضاً
وهو شامل لنفسه وغيره وأما خبر عدم النقض بمس الفرج فمذموم كما قاله ابن حبان وغيره
(قوله ذكر أوثى) هو وما بعده تعميم في الآدمي (قوله وللفظ الآدمي) ساقط في بعض نسخ
المتن) لكن ذكره أولى ليخرج البهية وإن كان لا يظهر بالنسبة للجنى على ما مر ففعل المفهوم فيه
تفصيل فلا يعترض به (قوله وكذا قوله) أي ساقط من بعض نسخ المتن أيضاً وهو أولى لأن
ذكره لا فائدة فيه فإن الفرج شامل له لكن نص عليه للخلاف فيه فهو من جملة الخامس من
النواقض (قوله مس حلقة دبره) يسكون اللام على الإفصح وحكى أن يونس فتحها قال
الدميري ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث (قوله أي الآدمي) تفسير للضمير ومثله الجنى
على ما تقدم (قوله ينقض) ظاهره أنه خبر عن قوله مس حلقة دبره فجعله مبتدأ وقد رله خبراً
لتكون مسئلة مستقلة لأجل الخلاف فيها وظاهر المتن أنه عطف على ما قبله (قوله على القول
الجديد) هو المعتمد وقوله وعلى القديم ضعيف (قوله والمراد بهما) أي بالحلقة وقوله ملحق المنفذ
بفتح الداء كتعد أي المنفذ الملتقى كهم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته (قوله ويباطن الكف)
أي والمراد يباطن الكف وقوله الراحة سميت بذلك لأن الشخص يرتاح عند الاتكاء عليها مثلاً
وقوله مع بطون الأصابع وكذلك سلعة ناتئة في بطن الكف كما تقدم (قوله وخرج يباطن
الكف ظاهره) كان الأولى بظاهاها بالتأنيث لأن الكف مؤنثة وعند الامام أحمد ينقض
الظاهر كالباطن (قوله وحرفه) أي حرف الكف وكان الأولى بالتأنيث لما علمت وهو شامل
لحرف الراحة وحروف الأصابع (قوله ورؤس الأصابع) فإذا هرش الإنسان ذكره بهاتين
نقض (قوله وما بينهما) أي من المقر المعروفة ومن أصل الأصابع إلى رؤسها (قوله فلا ينقض
بذلك) أي بما ذكر من ظهر الكف وحرفه ورؤس الأصابع وما بينهما لخروجها عن تحت الكف
(قوله أي به) التصادل اليسير) اعتماداً بذلك ليقول غير الناقض من رؤس الأصابع إذا الناقض
هو ما يستتر عند وضع إحدى راحتين على الأخرى مع تحامل يسير ولو كان مع تحامل كثير
لكثر غير الناقض وقل الناقض وفي الإبهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر (تمة) من
القواعد المقررة التي ينبغي عليها كثير من الأحكام استصحاب الأصل وطرح الشك وإبقاء
ما كان على ما كان ومن ذلك أن لا يرتفع يقين حدث أو ظهر بظن ضده كما تقدمت الإشارة إليه

باب في غسل

لماتكم على أول مقاصد الطهارة وهو الوضوء شرع يتكلم على ثانیها وهو الغسل وهو بضم
الفين على الأشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن وينتهي في غسل بعضه أو غيره كالثوب
والفتح هو الإفصح عند اللغويين. طلقاً وهو التماس كما يقتضيه قول الخلاصة
* فعل قدام مصدر المعدي * من ذى ثلاثة المبيت ويطلق الغسل بالضم على الماء الذي يغتسل
منه وأما الغسل بالكسر فاسم لما يضاف إلى الماء من سدر وواشنان وصابون ونحوها (قوله في
موجب الغسل) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوبه فالسبب هو الموجب بالكسر
والغسل هو الموجب بالفتح وموجب الغسل مقرر مضاف فيم قساوى التعبير توجب الغسل

من نفسه وغيره ذكر أوثى
مغبراً أو كبيراً حياً أو ميتاً
وللفظ الآدمي ساقط في
بعض نسخ المتن وكذا قوله
(ومس حلقة دبره) أي
الآدمي ينقض (على)
القول (الجديد) وعلى
القديم لا ينقض مس الحلقة
والمراد بهما ملحق المنفذ
وبباطن الكف الراحة مع
بطون الأصابع وخرج
باطن الكف ظاهره وحرفه
ورؤس الأصابع وما بينهما
فلا ينقض بذلك أي بعد
التعامل اليسير
بطل (لـ) *
في موجب الغسل

(قوله والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً) أى سواء كان ذلك الشيء بدنًا ولا وسواء كان
 بنية أو لا فالعنى اللغوى فيه عموم من وجهين **(قوله وشرعاً سيلانه)** أى الماء ويؤخذ من
 تعبيرهم بالسيلان دون الاسالة أنه لا يشترط فعل الفاعل فالمراد بالغسل الانفسال وان لم يكن
 بفعل فاعل كما لو وقع في النهر ونوى الغسل فانه يكفي وقوله على جميع البدن بخلاف غيره من
 بعض البدن أو غيره بالكيفية فهذه أول خصوصية في المعنى الشرعى وقوله بنية مخصوصة أى
 ولو مندوبة كما في غسل الميت فإن النية مندوبة فيه وأما النية في وضوءه فواجبة مع أن
 وضوءه مندوب ولذلك يقال له اشئ واجب ونيته سنة ولناشئ مندوب ونيته واجبة وهذه ثانی
 خصوصية في المعنى الشرعى ففيه خصوصيتان وبالجملة فكل غسل شرعى غسل لغوى ولا
 عكس عكس الغوى وان كان يعكس عكساً مطلقاً فيقال بعض الغسل اللغوى غسل شرعى
(قوله والذي الخ) هو مفرد لفظاً متعدداً معنى فلذلك سمح الاخبار عنه بقوله ستة أشياء على أنه
 على تقدير مضاف أى أحدثه أشياء في فصل التعاقب بين المبتدأ والخبر كما تقدم تظهيره وقوله
 يوجب الغسل أى يترتب عليه وجوبه لكن على التراخي ويتضمن بارادة نحو الصلاة ولا يجب
 على الفور اصاله ولو على الزانى كما قاله الرملى خلافاً لابن العداد ولا نظر لكونه عاصياً بزمانه لأن
 المنصية قد انقضت ويجب في خروج المني ونحو الحيض بالخروج بشرط الانقطاع **(قوله ستة أشياء)**
 أى أحدثه أشياء كما علمت واستشكل عددها ستة بناءً على اعتبار ما يتوقف على
 نية فهي خمسة لاسية لأن غسل الميت لا يجب فيه نية وان اعتبر ما هو أعم من ذلك فيشمل ما لا
 يتوقف على نية فهي سبعة لاسية بعد تجسس كل البدن أو بعضه واشتبه واجباً بالاختيار الثاني
 ونزع كون تجسس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه وجباً للغسل لأن الواجب فيه ازالة
 العجاسة ولو بكشط الجلد **(قوله ثلاثة منها)** أى من السنة **(قوله تشترط فيها الرجال والنساء)**
 أى يكون كل من الرجال والنساء محللاً لها والمراد بالرجال الذكور وان لم يكونوا بالغين والنساء
 الاثبات وان لم يكن بالعات لأن التقاء الختانين يثنأى ولومن الصبي والصبية ويجب عليهما
 الغسل بعد الكمال بالبلوغ لكن يؤمران به قبله كالوصوة وأما ازال المني فلا يثنأى الامع
 البلوغ والموت يكون قبل البلوغ وبعده **(قوله وهى)** أى الثلاثة التى تشترط فيها الرجال
 والنساء وقد أخبر عن ذلك بقوله التقاء الختانين وما عطف عليه وقول الشارح ومن المشترط
 انزال الخ حل معنى لاحتل اعراب ومثله ما بعده فليس اشارة الى تقدير خبر لذلك **(قوله التقاء
 الختانين)** أى تحاذيهما يقال التقى القاربان اذا تحاذيا فالمراد بالتقاء الختانين تحاذيهما بسبب
 الدخول لا مجرد انضمامهما من غير دخول اعدام ايجاب ذلك للغسل بالاجماع والمراد بالختانين
 ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفاضاً وهو محل قطع البظر والتعبير
 بهما جرى على الغالب والافلأ والى ورداً وغيره مما لا حشفة له في فرج آدمى أو أوى الرجل
 حشفته أو قد رها من مقطوعها في فرج بهيمة أو دب وجب الغسل مع أنه لم يلق الختانان فيما
 ذكر وانما عبر به المصنف تبركاً بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان
 فقد وجب الغسل وهو موجب للغسل وان لم ينزل والاخبار والدالة على اعتبار الانزال كخبرنا
 الماء من الماء منسوخة وحله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام الا ان أنزل **(قوله)**

والغسل لغة سيلان الماء
 على الشيء مطلقاً وشرعاً
 سيلانه على جميع البدن
 بنية مخصوصة (والذى
 يوجب الغسل ستة أشياء
 ثلاثة منها تشترط فيها
 الرجال والنساء وهى التقاء
 الختانين)

ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج الخ) فهو المراد من الالتقاء على سبيل المجاز من التعبير بالمزوم
وارادة اللازم والمراد بالإيلاج الولوج والدخول ولولا قصد ولو حالة النوم ولا فرق في المويج
بين أن يكون آدميا ولو غير مميز أو بهيمة كقرد ونعته حشفته بحشفة آدمي المعتدل ان لم يكن
لها حشفة (قوله حتى واضح) قيد أن سيأتى محترضا في كلامه لكن ربما خرج عن العبارة
ما لو استدخلت امرأة حشفة الميت في فرجها مع أن ذلك يوجب الغسل عليها فكان الأولى
اسقاط لفظ حتى نعم الميت لا يعاد غسله كما سيأتى (قوله غيب) لاساجه له لا غناء الإيلاج عنه
(قوله حشفة الذكر) أى كلها وان طالت ولا اعتبار بغيرها مع وجودها كالموتى ذكره وأدخل
قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الذكر بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب
الغسل على ادخال جميعه بل على قدر الحشفة فقط نعم ان تحترز من أسفله بصورة تحترز الحشفة
فالعبرة بالحز والحشفة ما فوق الختان كما في القاموس ومنه في الصحاح ولو شق ذكره نصفين
فأدخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب الغسل عليه دونهما ولو أويج
أحدهما في قبلها والاخر في دبرها وجب الغسل عليهما ولو كان له ذكران أصليان أجنب بكل
منهما أو أحدهما أصلي والاخر زائد فان لم يتفرقا لغيره مامعا وان تفرقا لغيره بالاصلي
ولا عبرة بالزائد ما لم يسمت وشمل ما ذكره ما لو كان الذكر أشل أو غير منتشر أو كان عليه خرقة
ولو غليظة أو كان مبنا بحيث يسمى ذكر الكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقطوع
منه وانما يجب على المويج فيه وكذا اخرج من المرأة اذا كان مبنا فانه يجب الغسل على
المويج لآلى المرأة المقطوع منها ولو دخل شخص فرج امرأة وجب عليهما الغسل لانه صدق
عليه دخول حشفة فرجا ولا اعتبار بكونه دخل بغيره (قوله منه) أى من الحي الواضح (قوله
أو قدرها من مقطوعها) أى وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار
بصاحبها أولى من الاعتبار بغيره ويعتبر قدرها من الملاصق للمقطوع ان كان متصلا والاخر
أى جهة كان وهذا ظاهر اذا علم قدرها من مقطوعها فلم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم يظهر له
شئ عمل بالاحوط على الاقرب ويعتبر في فاقدها خلقه حشفة أقرانه بالنسبة فاذا كانت حشفته
ربع ذكرهم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا (قوله في فرج) أى قبل أو دبر ولو من نفسه كان
أدخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لاخذ عليه على المعتدل لانه لا يشتهى فرج نفسه ولو
أدخل ذكره في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما أفق به الروي لعدم موم الفرج لذلك كله
لانه من الانسراج وهو الانفتاح فكل منتفع يسمى فرجا وكذا استعماله عرفا في القبل ولو غيب
حشفته في شفرها كأن كانا طوبلين لم يجب الغسل فلا بد أن يغيب حشفته في داخل الفرج
وهو ما لا يجب غسله في الاستجماء (قوله وبصير آدمي الخ) ومنه الجنى بخلاف غيره ما
كالهيمية (قوله أما الميت) محترزا لحي وقوله فلا يعاد غسله بإيلاج فيه أى وكذا باستدخال
ذكره كأن استدخلت امرأة ذكر الميت بل هذه الصورة هي المناسبة لمفهوم الحي المتقتم
في كلامه لانه ذكره في إيلاجه لآلى الإيلاج فيه (قوله وأما الجنى المشكل) محترزا لوانه
وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف لفظة عليه لكان أولى لانه لا يغسل على غيره أيضا
(قوله بإيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله) ولو اجتمع إيلاج حشفته في غيره وإيلاج غيره في قبله

ويعبر عن هذا الالتقاء
بإيلاج حتى واضح غيب
حشفة الذكر منه أو قدرها
من مقطوعها في فرج
وبصير آدمي المويج فيه
جنباً بإيلاج ما ذكره
الميت فلا يعاد غسله بإيلاج
فيه وأما الجنى المشكل
فلا غسل عليه بإيلاج
حشفته ولا بإيلاج في قبله

وجب عليه الغسل لانه أجنب ولا بد فان كان رجلا فقد أجنب بإيلاج حشفته في غيره وان
 كان امرأة فقد أجنب بإيلاج غيره في قبله وقوله في قبله قبله قد خرج به ما اذا أوجع غيره في دبره
 فانه يجب الغسل عليه لانه لا اشكال في دبره **(قوله ومن المشترك الخ)** تقدم أنه حل
 معنى لأجل أعراب **(قوله انزال)** المراد بالانزال النزول ولو من غير فعل فاعل كما أشار إليه
 الشارح بقوله أي خروج ولا بد من خروجه الى ظاهر الفرج في البكر والى محل يجب غسله
 في الاستجماع في التيبس والى خارج الحشفة في الرجل فان لم يخرج من القصبية فلا غسل لكن
 يحكم بالبلوغ بنزوله اليها وان لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أغمها وأجزأته عن فرضه **(قوله)**
المني يسمى منيا لانه يمتلئ أي يصب قال تعالى من نطفة اذا تمت أي تصب ويعرف المني بتدفق
 أي تدفع أوله وان لم يتدفق لقلته أو يكون ريحه كريحا العجين أو يريح الطلع ان كان المني رطبا
 أو يريح يابس البيض ان كان المني جافا وان لم يتدفق وان لم يتدفق ولو لم يكن فيه هل هو مني
 أو ردى فله أن يحتا وكونه منيا ويغتسل أو وديا ويغسله ويتوضأ وله الرجوع عن الاختيار
 الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما فعله بالاول لان كلامهم ما ظن ولا ينقض ظن بظن نعم ان بين
 خلافه نقض اختياره الاول ولزمه اعادة فعله به ولا فرق في العلامات المذكورة بين الرجل
 والمرأة على المعتمد خلافا لقول الامام والغزالي أن مني المرأة لا يعرف الا بالتلذذ ولقول ابن
 الصلاح انه لا يعرف الا بالتلذذ والريح والاول هو قول الاكثر **(قوله من شخص)** أي من
 الشخص نفسه الخارج منه أول مرة بخلاف مني غيره فاذا خرج من فرج المرأة مني جماعها
 بعد غسلها فلا تعبد ان لم تكن لها شهوة كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها ككائنة وكذا ان
 وطئت في دبرها فاعتلت ثم خرج منها مني الرجل فان كان لها شهوة وقضتها وخروج المني من
 قبلها وجب عليها الغسل لانه مختلط من منيا ومني الرجل ولو استدخل منيه بعد غسله ثم خرج
 منه لم يجب عليه الغسل بخروجه ثاني مرة ولو أمني الخبي من أحد فرجيه لم يجب الغسل
 لاحتمال أن يكون زائدا مع افتتاح الاصل فان أمني منهما أو من أحدهما وحاش من الآخر
 وجب عليه الغسل **(قوله بغير ايلاج)** قبل ذلك ليكون الوجوب مستندا الى الانزال خاصة
 فقوله بعد ذلك ولو كان الخارج بجماع أو غيره ليس في محله فالصواب حذفه لمنافاته هذا
 التقييد ولعله غفل عنه بعد أن كتب **(قوله وان قل المني)** أي سواء كثر أو قل فهو نعيم أول
 وقوله كقطرة بفتح القاف **(قوله ولو كانت على لون الدم)** لكن عرف بمخواصة السابقة
(قوله ولو كان الخارج بجماع أو غيره) كان الصواب حذفه لمنافاته التقييد السابق كما مر
(قوله في بقطة أو نوم) أي ولو بغير احتلام ولو رأى في فراشه أو نوبه منيا لا يحتمل أنه من
 غيره لزمه الغسل وان احتمل كونه من غيره وكونه منه سن لهما الغسل **(قوله بشهوة أو غيرها)**
 لكن لا بد من وجود علامة أخرى من علاماته السابقة **(قوله من طريقه المعتاد)** أي المعتاد
 خروجه منه سواء كان المني مستحكما بكسر الكاف بأن خرج لغيره أو غير مستحكم بأن خرج
 لعله **(قوله أو غيره)** أي غير طريقه المعتاد بشرط أن يكون مستحكما فان كان غير مستحكم لم يجب
 الغسل فقول الشارح كان انكسر صلبه فخرج منه ليس في محله لانه حينئذ لا يجب الغسل
 الا أن يقال هو تصوير لخرجه من غير طريقه المعتاد بقطع النظر عن إيجابه الغسل أولا

(و) من المشترك (انزال)
 أي خروج (المني) من
 شخص بغير ايلاج وان قل
 المني كقطرة ولو كانت على
 لون الدم ولو كان الخارج
 بجماع أو غيره في بقطة
 أو نوم بشهوة أو غيرها من
 طريقه المعتاد أو غيره كان
 انكسر صلبه فخرج منه

أو يقال ان المني يخرج بسبب الشهوة مثلاً لا بسبب الكسروان كان بعده ولكنه خلاف الظاهر
من عبارة الشارح ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض
بخلاف الانسداد الاصل فيمكن خروجه من أي منفذ من البدن لامن المنافذ الاصلية عند
العلامة الرملية خلافاً للعلامة ابن حجر (قوله ومن المشترك الخ) حل معنى لاجل اعراب كما
تقدم (قوله الموت) أي عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً وقيل عرض بضاد الحياة لقوله
تعالى خلق الموت والحياة (قوله الا في الشهيد) أي فلا يجب غسله بل يحرم والا الكافر فانه
لا يجب غسله بل يجوز الا السقط اذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه كما سيأتي تفصيله في الجنائز
(قوله وتلاثة تحتص بها النساء) أي تنفرد به النساء دون الرجال فالموجبات للغسل في حق
الرجال ثلاثة فقط وفي حق النساء ستة الثلاثة المشتركة والثلاثة المختصة (قوله وهي) أي
الثلاثة التي تحتص بها النساء (قوله الحيض) انما أوجب الغسل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء
في الحيض ولا تقربوهن حتى يظهروا وجوه الدلالة من الآية على وجوب الغسل أن المرأة
يلزمها تمكين زوجها من الوطء وهو لا يجوز الا بالغسل وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب
(قوله أي الدم الخارج الخ) أي على سبيل الصحة من غير سبب الولادة وقوله بلغت تسع سنين
أي قربة تشرية (قوله والنفاس) انما أوجب الغسل لانه دم حيض مجتمعة قبل نفخ الروح
في الولد واما بعده فهو غذاءه كما قيل وانما ذكره موجبا للغسل مع أنه يكون عقب الولادة
وهي موجبة له أيضا البيان صحة اضافة نية الغسل اليه على أنه قد يجب به غسل غير غسلها
كالولدت ولدا جافا وغسلت ثم نزل عليها الدم قبل مضي خمسة عشر يوما فيجب عليها الغسل
بسببه ولا يغني عنه الغسل السابق (قوله عقب الولادة) أي بحيث يكون قبل خمسة عشر
يوما منها فان كان بعد خمسة عشر يوما منها فهو حيض ولا نفاس لها (قوله فانه موجب للغسل
قطعا) أي جزم ما وهذا تعليل لعدم الموجبات (قوله والولادة) أي ولولا احد التوأمين فيجب
الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولد له وجب الغسل أيضا ومثل الولادة
النساء العاقبة والمضغة لكن لا بد في العلقه أن يجبر الغوايل بأهل أصل آدمي ويكنى واحدة منهن
خلاف الماتاله بعضهم ولواقت بعض الولد وجب عليها الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه
ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متطعاً في دفعات وكانت تتوضأ في كل مرة
وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضي السلاوات السابقة لانها وقعت قبل وجوب
الغسل بتمام خروج الولد ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب الغسل أخذ
مما بحثه الرملية فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد وقال بعضهم
قد يتجه عدم الوجوب لان علته أن الولد مئى منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد
مع انتفاح الاصل ورد بيان الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني ولو عرض
كأن رجلاً أو امرأته فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثيراً في بلاد الشام فلا غسل
لان هذا لا يسمى ولادة عرفاً كما لو خرج نحود ومن جوفه وذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد
من ماء الكلب وميته نجسة (قوله المعصوية بالبلل) قيل هو مئى المرأة الذي كان محتوشاً
في الكيس وفيه بعد (قوله موجب للغسل قطعا) أي جزم بلا خلاف وكان الاولى أن يقول

(و) من المشترك (الموت)
الا في الشهيد (وتلاثة
تختص بها النساء وهي
الحيض) أي الدم الخارج
من أمراً بلغت تسع سنين
(والنفاس) وهو الدم
الخارج عقب الولادة
فانه موجب للغسل قطعاً
(والولادة) المعصوية بالبلل
موجبة للغسل قطعاً

فهي موجبة الخ لأن الولادة في كلام المصنف معطوفة على ما قبلها ليصح الاخبار عن الضمير العائد الى الثلاثة وليس مبتدأ كما هو ظاهر صنيع الشارح **(قوله)** والمجردة عن البلل أي بأن كان الولد جافاً وقوله موجبة للغسل في الاصح ومقابلته أنها غير موجبة للغسل لقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء ويرد بأن الحديث في الاحتمال لم يثبت لم يرمي بالوجوب للغسل وتقطر بها المرأة الصائغة على الاصح ويجوز لزومها وطؤها بعدها لانهما بمنزلة الجنابة وهي لا تمنع الوطء وهذا في غير المصوبة بلبل أما المصوبة به فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغتسل

(فصل في فرائض الغسل وسننه) وفي بعض النسخ استقيا لفظ فصل فيكون الفصل السابق معهود الثلاثة أشياء موجبات للغسل وفرائضه وسننه واقتصار الشارح في الترجمة السابقة على موجبات الغسل يناسب النسخة الاولى **(قوله)** وفرائض الغسل أي أركانها التي تتحقق بها ماهيته واجبا كان الغسل أو مندوبا فالمراد الغسل من حيث هو **(قوله)** ثلاثة أشياء أي على طريقة الرافعي من أن إزالة النجاسة من فرائض الغسل وهي من وجوه وان جرى عليها المصنف وأما على طريقة النووي من أن إزالة النجاسة ليست من فرائضه فشيئا فقط **(قوله)** أحدها أي أحد الثلاثة أشياء التي هي فرائض الغسل **(قوله)** النية أي في غسل الحى وأما في غسل الميت فهي مندوبة ومن اجتمع عليه أغسال فإن تحضت واجبة كفاهية واحدمنها أو مندوبة فكذلك أو بعضها واجب وبعضها مندوب كغسل الجنابة وغسل الجمعة فإن نواهما حاصلهما وأحدهما حاصل ما نواه ولذلك قال في المنهج ومن اغتسل لفرض ونقل حصل أو أحدهما حصل فقط **(قوله)** فينوي الخ أي إذا أردت بيان كيفية النية فأقول لك ينوي الخ فالغرض بيان كيفية النية **(قوله)** رفع الجنابة أي رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وإن لم يقصد أنه لم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاف أن أريد بالجنابة الأسباب كالقاء الخبثين وانزال المني لانها لا ترتفع فإن أريد منها الامر الاعتباري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الملاقحة لامرخص أو أريد بها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره **(قوله)** أو الحدث الأكبر **(قوله)** بالجزأى أو رفع الحدث الأكبر أي أو الحدث فقط وينصرف للأكبر بقية كونه عليه فذكر الأكبر للتأكيد وهو أفضل من تركه **(قوله)** ونحو ذلك أي كنية استحابة الصلاة أو فرض الغسل أو أداء فرض الغسل أو الغسل المفروض أو الغسل الواجب ولا تنكفي نية الغسل فقط لانه يكون عبادة وعبادة بخلاف نية الوضوء فقط فانها تنكفي لانه لا يكون العبادة كما مر ولا ينكفي أيضا نية الطهارة فقط بخلاف نية الطهارة للصلاة أو عن الحدث فانها تنكفي ولو نوى غير ما عليه كان نوى الجنب رفع حدث الحيض أو بالعكس فإن كان غاطا صح وإن كان ما نواه لا يتصور وقوعه منه كأن يكون ختنى مثلاً فيحيض من فرجه ويعنى من ذكره ثم انفتح بالذكورة وأجنب واعتقد أن ما عليه حدث الحيض غلطاً بحسب ما كان بعده غسل اتضاحه وإن كان متعمداً لم يصح لتلاعبه كما صرح به في المجموع **(قوله)** وينوي الحائض أو النفساء الخ عطف على قوله فينوي الجنب الخ وقوله رفع حدث الحيض أو النفساء ظاهر كلامه أنه على اللف والنشر المرتب فيكون قوله رفع حدث الحيض راجعاً للحائض وقوله أو النفساء

والمجردة عن البلل موجبة
لغسل في الاصح
* (فصل)
* وفرائض الغسل ثلاثة
أشياء أحدها (النية)
فينوي الجنب رفع الجنابة
أو الحدث الأكبر ونحو
ذلك وينوي الحائض
أو النفساء رفع حدث
الحيض أو النفساء

واجعل للنفساء ويحتمل رجوع كل من التبتين لكل من الحائض والنفساء فتسوى الحائض رفع حدث الحائض أو النفساء وتسوى النفساء رفع حدث الحائض أو النفساء ولو مع العمدة على المعتمد عند الرمل ومن تبعه زاد ابن حجر ما لم تقصد المعنى التشرعي واللام يصح لتلاعبها حينئذ (قوله وتكون النية مقرونة بأول الفرض) ويندب أن يقدّمها مع السنن المتقدمة كالسؤال والسملة وغسل الكفين لبثاب عليها لكن ان اقترنت النية بالمعبرة بما يقع غسله فرضا فاته ثواب السنن المذكورة وكفته هذه النية فالاحسن أن يقول عند هذه السنن نويت سنن الغسل لبثاب عليها ثم ينوي النية المعبرة عند غسل ما يقع غسله فرضا كما تقدم نظير ذلك في الوضوء (قوله وهو) أي أول الفرض وقوله أول ما يغسل أي غسل أول ما يغسل فهو على تقدير مضاف لأن أول الفرض هو غسل أول ما يغسل لأنفس أول ما يغسل وهذا أوضح من كلام المحشي (قوله من أعلى البدن) أي رأسه وقوله أو أسفل أي كرجليه وأراد بالاعلى ما عدا الأسفل أو بالاسفل ما عدا الأعلى فيدخل الاوسط أو أن في العبارة حذف أي أو أو طه وبالجمله فتسكني النية عند أي جزء كان لأن بدن الجنب كله عضو واحد (قوله فلو نوى بعد غسل جزء الخ) نقرع على مفهوم ما قبله فكأنه قال فإن لم تكن مقرونة بأول الفرض لم يعتد بما فعله قبلها وقوله وجب اعادته أي اعادته غسل ذلك الجزء لعدم الاعتماد به قبل النية فعلم أن وجوب قرنه بأوله انما هو للاعتداد به للصحة النية والافالنية صحيحة ولو لم يقرنه بأوله لكان يجب اعادته (قوله وازالة الخ) كان مفتضى الظاهر أن يقول وناسيه ازالة الخ ليكون على غلط ما سبق حيث قال أحدها النية والمراد بالازالة الزوال ولومن غير فعل فاعل كأن وقع عليه ما فزالت النجاسة عن بدنه وقوله النجاسة أي ولزم عضو عنها كالغليظ من الدم ولا يتعين حمل كلام المصنف على طريقة الرافي وإن حمله الشارع عليها التبادر فيها بل يصح حمله على طريقة النووي ويكون معناه وازالة النجاسة ولو في ضمن الغسل فلا يشترط تقدم ازالتها وحينئذ فلا تضعيف في كلام المصنف (قوله ان كانت على بدنه) فإن لم تكن على بدنه فليس عليه سوى النية وتعميم بدنه بالماء (قوله أي المغتسل) تفسير للضعيف في بدنه (قوله وهذا) أي وجوب ازالة النجاسة قبل الغسل على ما فهمه الشارع ولذلك حمله على طريقة الرافي وقد علمت أنه يصح حمله على طريقة النووي (قوله ما رجح الرافي) هو مرجوح (قوله وعليه فلا يكفي الخ) أي وإذا جرينا عليه فلا يكفي الخ والضعيف في عليه يعود على ما رجح الرافي وقوله غسله واحدة أي لا بد من غسله للنجاسة ان لم تكن مغلفة وسبع غسلات مع الترتيب ان كانت مغلفة وغسله للحدث وربما يفيد الاعتماد بالنية عند الغسله الاولى قال بعضهم وهو كذلك لكن فيه بعد لانها لا بد أن تكون مقرونة بأول الغسل وهذا قبله سابق عليه الآن يوجه بأنه لما كانت الغسله الاولى من فرائض الغسل صح قرن النية بها ومع ذلك فالأقرب خلافه (قوله ورجح النووي الخ) هو راجح (قوله الاكتفاء بغسله واحدة عنهم) أي في غير النجاسة المغلفة وأما فيها فلا بد من سبعة مع الترتيب في أحدها والسبع فيها كالأحاددة في غيرها ولذلك تسكني النية في أي غسله منها عند الشبر المسمى وقال بعضهم لا تسكني الا في السابعة لانها هي التي تزول بها النجاسة ويرتفع بها الحدث (قوله ومجمله) أي الخلاف بينهما وقوله ما اذا كانت

وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب اعادته (وازالة النجاسة ان كانت على بدنه) أي المغتسل وهذا ما رجحه الرافي وعليه فلا يكفي غسله واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء بغسله واحدة عنهما ومجمله ما اذا كانت النجاسة حكمية

التجاسة حكيمية ومثلها العينية اذا زالت أو صاقتها بالغسل الواحدة ففيها الخلاف أيضا والمراد بالحكمة ما ليس لها طعم ولا لون ولا ريح ولا جرم وبالعينية ما لها شيء من ذلك (قوله) أما اذا كانت التجاسة عينية الخ) مقابل لقوله اذا كانت التجاسة حكيمية (قوله) وجب غسلتان أي اذا لم تزل أو صاقتها بالغسل الواحدة والافيهما الخلاف السابق كما علمت وقوله عنهما أي عن الحدث والتجاسة وفي نسخة عندهما أي عند التوروى والرافعي وهو أولى (قوله) وايصال الماء الخ) كان مقتضى القياس على ما تقدم أن يقول وثالثها ايصال الماء الخ والمراد بالايصال الوصول ولو من غير فعل فاعل (قوله) الى جميع الشعر) يفتح العين وسكونها فلو بقيت شعرة لم يكف غسلها وان قلها بعده فلا بد من غسل موضعها ولا يضر قلها به دغسلها ومثلها الظفر ويعني عن باطل عند الشعر وان كثرت حيث تعقد بنفسه والاعني عن القليل فقط على ما قاله المحشي تبع القليوبي ونقل الاطفي عن الشبراملي أنه اذا كان بقعه لا يعنى عنه وان قل وهو المعقد ويعني عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج الى نيم عنه خلافا لما في شرح الروض وغيره (قوله) والبشرة) أي وجميع البشرة فهو عطف على الشعر ولنظ جميع مسلط عليه فلو لم يصل الماء الى بعض البشرة لحائل كشعاع أو وضع تحت الاظفار لم يكف الغسل وان أزاله بعد فلا بد من غسل محله وممثل البشرة الاظفار وجعلها في التحفة شاملة لها لتكون البشرة هنا أعم منها في النواقض ومثلها أيضا عظم وضع بالكشط ومحل شوكه انفتح وظاهر أنف أو اصبع من نحو فندويكتني بقرن النية بذلك لانه قام مقام ما تحته كما عزي للرمل (قوله) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول) أي ومثلها الاطراف من باب أولى لانه اذا وجب ايصال الماء الى أصول الشعر وجب ايصاله الى أطرافه بالأولى لكن نسخة جميع أولى لانها تفيد وجوب ايصال الماء الى أصول الشعر وأطرافه بالمنطوق وتلك تفيد بالمفهوم الأولوى في الاطراف (قوله) ولا فرق بين شعر الرأس وغيره) نعم لا يجب غسل شعرت في العين أو في الانف لانه من الباطن لامن الطاهر الا ان طال فيجب غسل ما ظهر منه كما يحسنه الاذري وانما وجب غسله من التجاسة لعلظها (قوله) ولا بين الخفيف منه والكثيف) وانما وجب غسل الكثيف هنا ظاهرا وباطنا بخلاف الوضوء لقله المشقة هنا بسبب عدم تكرره كل يوم وكثرتها في الوضوء لتكرره كل يوم كافي شرح الروض (قوله) والشعر المضفور) بالضاد على الصواب وضبطه بالنظاء المشالة فهو ولا يحنى أن قوله والشعر مبند أخبره الجملة الشرطية بعده (قوله) ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض) أي لشدة ضفره وقوله وجب نقضه أي ليصل الماء الى باطنه فان وصل الماء الى باطنه من غير نقض لعدم شدة ضفره لم يجب نقضه (قوله) والمراد بالبشرة ظاهر الجلد) ومنه بعلية تقامت بخلاف باطن عين أو أنف وكذلك الشعر الثابت فيهما كما (قوله) ويجب غسل ما ظهر الخ) هو توضيح لما يستفاد من كلام المصنف لشعول البشرة التي هي ظاهر الجلد لذلك (قوله) من صماخي أذنيه) أي خرقهما (قوله) ومن أنف مجدوع) بالذال والعين المسمتين أي مقطوع فيجب غسل ما ظهره بالقطع مما باشرته السكن فقط بخلاف الباطن الذي كان منقضا قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان ساتره (قوله) ومن شقوق بدن) كشقوق الرجلين (قوله) ويجب ايصال الماء الى ما تحت القلفة) أي لانه ظاهر

أما اذا كانت التجاسة عينية
وجب غسلتان عنهما
وأيصال الماء الى جميع
الشعر والبشرة) وفي بعض
النسخ بدل جميع أصول
ولا فرق بين شعر الرأس
وغیره ولا بين الخفيف منه
والكثيف والشعر
المضفور ان لم يصل الماء الى
باطنه الا بالنقض وجب
نقضه والمراد بالبشرة ظاهر
الجلد ويجب غسل ما ظهر
من صماخي أذنيه ومن
أنف مجدوع ومن شقوق
بدن ويجب ايصال الماء
الى ما تحت القلفة من
الاقطاف

حكما وان لم يظهر حسالانها مستحقة الازالة ومن ثم لو ازالها شخص فلا ضمان عليه ولو لم
 يمكن غسل ماتحتها الا بالازالة وجبت فان تعذرت صلى كفا قد الطهورين وهذا في الحي
 وأما الميت فحيث لم يمكن غسل ماتحتها لان ذلك يعقد ازاراه ويدفن بلا صلاة على المعتمد
 عند الرمي وقال ابن حجر يعم عاتحتها ويصلى عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة
 ستر على الميت والقلقة بضم القاف واسكان اللام ويستحبها ويقال لها غرلة بغين مجة
 مضمومة وراء ساكنة ولام مفتوحة وهي ما يقطعها الختان من ذكر الغلام (قوله والى ما يدو
 من فرج المرأة الخ) أى لانه يظهر في بعض الاحوال فصدق عليه أنه من الظاهر فهو وشبهه
 بما بين الاصابع بجامع ان كلا له حالة يظهر فيها (قوله وما يجب غسله المسربة) بنسخ
 الميم وضم الراء أو بضم الميم مع فتح الراء وضمة ها وهي ملقاة المتدفقة ترخي قليلا ليصل الماء
 الى ذلك وينبغي لمن يغتسل من نحو ابريق أن ينوي رفع الحدث بعد الاستنجاء لئلا يحتاج الى
 مسه بعد ذلك فينتقض وضوءه أو الى كلفه في لف خرقة على يده وهذه هي المسماة بالدقيقة
 نعم يحصل على يده حدث أصغر بالمس لحلقه دبره وان ارتفع الحدث عنها أولا فيجب غسلها بنية
 رفعه بعد غسل وجهه عن الجنابة لعدم اندارجها في الجنابة لانفراد عنها وهذه هي المسماة
 بدقيقة الدقيقة فالخلاص من ذلك أن يقيد السبقة بالقبل والدبر كان يقول نويت رفع الحدث
 عن هذين المهلين فيسبق حدث يده حيث تدوير تنفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه (قوله فتصير
 من ظاهر البدن) أى ولو في بعض الاحوال (قوله وسننه) لما تكلم على فرائضه شرع
 بتكامل على سننه (قوله أى الغسل) أى من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر (قوله
 خمسة أشياء) أى باعتبار ما ذكره هنا والافهى كثيرة كما أشار اليه الشارح بقوله فيما يأتي
 وبقي من سنن الغسل أمور مذكورة في المبسوطات (قوله التسمية) أى مقرونة بنية سنن
 الغسل كما مر وأقلها بسم الله وأكملها كمالها ولا يقصد بها الجذب ونحوه القرآن بل الذكرك فقط
 أو يطلق فان قصد القرآن وحده أو مع الذكرك حرم ويأتى بها في أوله أو في أثنائه ولا يأتي بها بعد
 فراغه كما تقدم في الوضوء (قوله والوضوء) ومنه المضغضة والاستنشاق ويسن للغسل
 مضغضة واستنشاق غير اللين في وضوئه ولو نوضأ قبل غسله ثم أحدث قبل أن يغتسل لم يحتج
 الى اعادته كما قاله الرمي وقال ابن حجر تطلب اعادته وحمل الاقل على أنه لا يعيده من حيث سنة
 الغسل والثاني على أنه يعيده خروجا من خلاف من قال بعدم الاندراج (قوله كاملا قبله)
 انما اقتصر على ذلك لانه الافضل والاجميع الكيفيات من تقديم الكل أو توسطه أو تأخير
 أو تقديم البعض وتوسط البعض الآخر أو تأخير البعض أو توسط البعض الآخر
 محصل للسنة ولذلك قال في المجموع نقلا عن الاصحاب وسواء تقدم الوضوء كله أو بعضه أو آخره
 أو فعله في أثناء الغسل فهو محصل للسنة لكن الافضل تقديمه (قوله وينوي به المغتسل)
 أى مرید الغسل وقوله سنة الغسل أى كأن يقول نويت الوضوء لسنة الغسل (قوله ان
 تجردت جنابته عن الحدث الاصغر) أى انفردت عنه كأن تظفر فأمنى أو تفكر فأمنى (قوله
 والا) أى وان لم تجرد جنابته عن الحدث الاصغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب وقوله نوى به
 الاصغر أى رفع الحدث الاصغر ومثلها غيرهما من النيات المتقدمة في الوضوء وهذا ظاهر ان

والى ما يدو من فرج المرأة
 عند قعودها التضاها جاتها
 وما يجب غسله المسربة
 لانها تظهر في وقت فتصير
 من ظاهر البدن (وسننه)
 أى الغسل خمسة أشياء
 التسمية والوضوء كاملا
 (قبله) وينوي به المغتسل
 سنة الغسل ان تجردت
 جنابته عن الحدث الاصغر
 والانوى به الاصغر

قدمه على الغسل فان أخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم
الاندراج والافوى رفع الحدث أو غيرها من النيات المعتمدة (قوله وأمرار اليد على) ويندب
كونه عقب كل مرة ان ثلث وقوله على ما وصلت اليه من الجسد انما يقيد بذلك لأن المعتمد عند
الخالف أنه لا يجب عليه الاستنابة فيما لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجوزنه ولم ينظر
للضعف القائل بوجوب الاستنابة في ذلك فان نظرا له سن ذلك ما ذكره نحو جبل أو عصا خرجا
من الخلاف (قوله ويعبر عن هذا الأمر بالذلة) أي فعبارة مساوية لعبارة من عبر بذلك
(قوله والمواالة) ونجب في حق صاحب الضرورة كما في الوضوء (قوله وسبق معناها
في الوضوء) أي وهو المتتابع بحيث لا يحصل بين العضوين تفريق كتريل بطهر العضو بعد
العضو بحيث لا يجب المغسول قبله مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج (قوله وتقديم اليمنى
الح) أي وتقديم الجهة اليمنى من جسده ظهرا وبطناً على الجهة اليسرى كذلك فينبض الماء
على شقه الايمن من قدام ومن خلف ثم على الايسر من قدام ومن خلف وكل ذلك بعد غسل
رأسه وهذا في غسل الحى وأما في غسل الميت فيغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك ثم
يجرفه ويغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك لانه أسهل على الميت والغاسل (قوله
من شقيه) أي الايمن والايسر وقد نظر الحشى لذلك فقال كان الاولى أن يقول وتقديم
الايمن على الايسر ويحجب عنه بأن الموصوف المقدره وثت وهو الجهة كما أشربا اليه في الحل
السابق والمراد شقيه المتقدمين والمؤخرين كما تقدم بيانه (قوله وبقي من سنن الغسل الح) أشار
بذلك الى أن قول المصنف خمسة أشياء باعتبار ما ذكره هنا والافوى تزيد على ذلك كما مر (قوله
منها الح) ومنها إزالة القدر كغطا ومنى ومنها التوجه للتبلة وكونه يجعل لا يناله فيه رشاش
وتمهيد معاطفه كباط وغضون بطن وهي مكاسر الجلد والستر في الخلوة أو عند من يجوز نظره
الى عورته ويجوز أن يشكف للغسل حيث قد لکن الستراً أفضل وأن تتبع المرأة غير المحدة على
زوجها وغير المحرمة بعد غسلها من نحو حيض مسكا فطيبا فطية فان لم تجده فالأمر كاف فتجعل
المسك أو فتحوه على قطنه وتدخلها فارجعها الى المحل الذي يجب غسله تطيبا للعجل واسرعا
للعجل أما المحدة على زوجها فيحرم عليها استعمال المسك والطيب نعم تستعمل شيئا يسيرا من
قط أو اظفار أو أما المحرمة فيمتنع عليها ذلك لقصر زمن الاحرام ولا ينبغي كما في الاحياء أن
يخلق أو يتلم أو يستخذ أو يخرج دماً أو يمين من جسده جزأ قبل الغسل لانه يرد اليه سائر
أجزائه في الآخرة ويقال ان كل شعرة نطال بجنباتها لكن تعاد اليه مقصولة وقيل لا يعود
اليه الا الاجزاء الاصلية وهي الموجودة حين نفخ الروح فيه (قوله التثليث) فيغسل رأسه
ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً من قدام ثم من خلف ثم شقه الايسر كذلك ولو غسل كلاً مرة ثم ثانية
وثالثة كذلك حصل التثليث فلا يتوقف تثليث واحد على تثليث ما قبله بخلاف الوضوء لأن
بدن الجنب كله كالعضو الواحد ولو انغمس في الماء فان كان جارياً كنى في التثليث جرى الماء
عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته ذلك لانه لا يتمكن منه غالباً تحت الماء وان كان راكداً
حرل جميع بدنه حتى قدميه ثلاثاً ولا يحتاج الى انفصال جلته أو رأسه لأن حركته تحت الماء
يكري الماء عليه (قوله وتخليل الشعر) أي قبل غسله لأن ذلك أبعد عن الاسراف في الماء

(وأمرار اليد على) ما
وصلت اليه من (الجسد)
ويعبر عن هذا الأمر
بالذلة (والمواالة) وسبق
معناها في الوضوء (وتقديم
اليمنى) من شقيه (على
اليسرى) وبقي من سنن
الغسل أمور مذكورة في
المسوطات منها التثليث
وتخليل الشعر

(خاتمة) لم يتكلم المصنف على مكروهات الغسل وشروطه فمكروهاته هي مكروهات الوضوء كالزيادة على الثلاث والامراف في الماء وشروطه هي شروط الوضوء كعدم المسافى وعدم الحائل الى غير ذلك ولا يستحب تجديد الغسل لانه لم ينقل ولم ينفى من المشقة بخلاف الوضوء ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون عوراتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها فقد روي أن الرجل اذا دخل الحمام عارياً لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا عذر ولأن أمرهن مبني على المبالغة في الستر ولم ينفى خروجهن من الفتنه والشر وقد ورد ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والخلق كالنساء وينبغي له اخذله أن يقصد التطهير والتنظيف لا التزود والتمتع وأن يتسدى كبري حارته حراوة جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بقوله لغبيره عافاك الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخالط الناس التنظيف بالزلة وبيع كربة وشعر ونحوه واستعمال السوائل وحسن الادب معهم * (فصل في جملة من الاغسال المسنونة) * وذكرها هنا استطراداً لمناسبة ذكر واجبات الغسل وسننه والا فحل لكل واحد منها باباً الذي يناسبه فحل غسل الجمعة باب الجمعة ومحل غسل العيدين باب العيدين وهكذا ولو واجعت هذه الاغسال على شخص كفى لها غسل واحد في سقوط الطلب وأما التواب الكامل فانهما يترب على التعرض لهما في النية فردا فردا فجمعهما المصنف لافادة أنها تجتمع على الشخص (قوله والاغتسالات) جمع اغتسال ولو قال والاغتسال لكان أولى وأخصراً أما كونه أولى فلأن جمع المؤنث السالم لا ينقاس في مثل ذلك وأما كونه أخصراً فلزيادة الاغتسالات بالثاء والالف وقوله المسنونة وفي بعض النسخ المسنونات وهي أولى لموافقه من المطابقة بين الصفة والموصوف كما هو الافصح ومن المعلوم أن الاغسال المسنونة تجب بالنذر وقد ذكر واضابطاً للاغسال الواجبة والاغسال المندوبة فقالوا كل غسل تقدم سببه فهو واجب وكل غسل تأخر سببه فهو مندوب ويستثنى من الاول الغسل من غسل الميت وغسل الكافر اذا أسلم والمجنون والمغمى عليه اذا أفاقا فانهما مندوبان مع تقدم أسبابهما (قوله سبعة عشر) أي على ما ذكره هنا بعد غسل الجمار الثلاث ثلاثاً وعد غسل الطواف ثلاثاً أو عد غسل العيدين اثنين ويكون السابع عشر ما وجد في بعض النسخ وهو الغسل لدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان ساقطاً من بعض النسخ وسيأتي التقييد على أنها تزيد على ذلك بقول الشارح وبقي الاغسال المسنونة مذكورة في المطولات وأكده هذه الاغسال غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم ما كثر أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما هتت أحاديثه ثم ما تعدى نفعه ومن فوائد معرفة الاكده تقديمه فيما لو أوصى بماء لاولى الناس به (قوله غسل الجمعة) اغتسله المصنف لانه كذا الاغسال كما مر وللإختلاف في وجوبه وبطل على عدم وجوبه خبر من نوا يوم الجمعة فيها ونعمت أي قبل الرخصة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء ومن اغتسل فالتغسل أفضل وأما قوله في الحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم فتقول بأن المعنى متناً كدليل الخبر السابق فلا يجب كبقية الاغسال المسنونة الا بالنذر ويكره تركه بلا عذر على الأصح ولو تعارض الغسل والتبكير فراعاه الغسل أولى لانه مختلف في وجوبه ولا يسل بالحدث ولا بالخباية فيتوضأ أو يغتسل ولا يعيده

(فصل)
(والاغتسالات المسنونة)
سبعة عشر غسلاً غسل
الجمعة

ومن يحجز عن الماء فيه وفي بقية الاغسال تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد وسيد صكر
الشارح ذلك في بعضها لان فيه تطايفة وعبادة فاذا غات النظافة فلا تقوت العبادة (قوله
لحاضرها) وفي نسخة لحاضريها بصيغة الجمع وعلى كل فالمراد من يريد حضورها وان لم تجب
عليه بل ولو حرم عليه الحضور كما لو حضرت المرأة بغير اذن زوجها الحديث من أنى الجمعة
من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه شيء (قوله ووقته من الفجر الصادق) أى
ابتداء وقته من الفجر الصادق بخلاف الكاذب فلا يدخل به وقته فانه يطالع قبل الصادق
بخمس درج غالباً وآخره وقت الدخول في الصلاة ولذلك قال بعضهم وينتهي وقته بالدخول
في الصلاة كذا يؤخذ من المحشى والمعتد أن وقته لا ينتهى الا باليأس من فعل الجمعة وهو
يحصل بسلام الامام وقريه من ذهابه أفضل لانه ابلغ في المقصود من استقاء الرائحة
الكر به حال الاجتماع (قوله وغسل العيدين) أى سواء أراد الحضوراً ولا ولذلك أطلق
الشارح هنا وقيد ببقائه وسواء كان حراً أو عبداً بالغاً أو صبياً لانه يراد للزينة في اليوم (قوله
الفطر والاضحى) بدل من العيدين فيقول في الاول نويت سنة الغسل لعيد الفطر وفي الثاني
نويت سنة الغسل لعيد الاضحى واذا أطلق التية كأن قال نويت سنة غسل العيد انصرف
للعيد الذى هو فيه بقريته حاله (قوله ويدخل وقت هذا الغسل الخ) ويخرج وقته بالغروب
لانه منسوب لليوم وهو لا يخرج الا بالغروب وقوله بنصف الليل والافضل فعله بعد الفجر وانما
جاز قبله من نصف الليل لان أهل البوادي يذكرون الى العيدين فله لم يجز السفل لهما قبل الفجر
لشق عليهم ولا يصح أن يقتل قبل نصف الليل بل يحرم عليه ان قصد ذلك لانه تلبس بعبادة
قاسدة (قوله والاستسقاء) أى وغسل الاستسقاء ويدخل وقته لمن يريد الصلاة منفرداً بإرادة
الصلاة ولمن يريد هاجماً باجتماع الناس لها ويخرج بالخروج من الصلاة (قوله أى طلب
السقيا) أشار بذلك الى أن السين والتاء للطلب (قوله والخسوف للقمر) أى وغسل
الخسوف للقمر ويدخل وقته بابتداء الفجر ويخرج بالانجلاء التام وكذا يقال في قوله
والكسوف للشمس وتخصيص الخسوف بالقمر والكسوف بالشمس هو الانفص كما سيأتي
(قوله والغسل من أجل غسل الميت) لو قدمه عقب غسل الجمعة لكان أولى لانه يليه في
التأ كد كما مر ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالاعراض عنه وأشار الشارح
تقديره إلى أن من تعليلية ومثل غسل الميت تيمم فبسن لمن يجمعه الغسل لانه من جسداً
خالياً عن الروح يحصل له ضعف والماء يقويه (قوله مسلماً كان أو كافراً) نعميم في الميت
فكأنه قال سواء كان الميت مسلماً أو كافراً كما صرح به الشيخ الخطيب وسواء كان الغاسل
طاهراً أو حائضاً لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليستوضأ وصرقه
عن الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه وبسبب
الوضوء من ميه (قوله وغسل الكافر اذا أسلم) لو قال وغسل من أسلم لكان أولى لان الغسل
يدخل وقته بالاسلام كما يشهد قوله اذا أسلم وبغوت بطول الزمن أو بالاعراض عنه لكن
اطلاق الكافر عليه حيث نذحجاً بعبادته او ما كان فلا يصح غسله الا بعد الاسلام لعدم صحة نيته
قبله ولانه لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل صرحوا بشكفير من قال الكافر جاءه ليسلم اذهب

لحاضرها ووقته من الفجر
الصادق (و) غسل العيدين
الفطر والاضحى ويدخل
وقت هذا الغسل بنصف
الليل (والاستسقاء)
أى طلب السقيا من الله
تعالى (والخسوف) للقمر
(والكسوف) للشمس
(والغسل من أجل غسل
الميت) مسلماً كان أو كافراً
(و) غسل الكافر اذا أسلم

فاغتسل ثم أسلم رضاميقا نه على الكفر تلك اللحظة وشمل الكافر إذا أسلم المرتد إذا أسلم ولا
فرق بين من أسلم استقلا ومن أسلم تبعا لاحد أصوله أو للسبب فيأمره الولي بالغسل ان كان
مميزا ولا غسله وكذا السبب المسلم ويسن له ولو أتى ازالة شعره قبل الغسل ان لم يحدث في كفره
حدثا كبيرا ولا قبله منه وهذا يجمع بين كلا من المتأخرين في ذلك ويستثنى من ذلك نحو لحية
رجل كحاجب فلا يسن ازالته ولا يسن حلق الرأس الا في الكافر اذا أسلم وفي المولود وفي
النسك وقد حلق صلى الله عليه وسلم رأسه أربع مرات في النسك الاولى في عمرة الحديبية
والثانية في عمرة القضاء والثالثة في الجعرانة والرابعة في حجة الوداع كما نقل عن الحافظ
السخاوي وحلق الرأس في غير ذلك مباح وقيل بدعة حسنة (قوله ان لم يجب الخ) ظاهره
انه لا يطلب الغسل المندوب منه مع الغسل الواجب عند الجنابة أو الحيض وليس كذلك
فيجتمع عليه غسلان أحدهما مندوب والاخر واجب ولا يحصلان الا ان نواهما فان نوى
أحدهما حصل فقط فلا تنكفي نية الواجب عن المندوب ولا عكسه كما علم مما مر فلو قال
وان أجنب الكافرا وحاض الكافرة لكان أولى ويجب عنه بأن هذا تنقيح لا نفراد الغسل
المندوب فقوله والاوجب الغسل بعد الاسلام في الاصح أى مع الغسل المندوب فلا ينفرد
الغسل المندوب حينئذ بل يجمع الغسلان وان كان خلاف ظاهر عبارته (قوله أو لم تحض)
أى ولم تنفس ولم تملك (قوله والا) أى بأن أجنب في الكفر أو حاض الكافرة وقوله وجب
الغسل أى ولا عبرة بالغسل في الكفر ان حصل على الاصح لعدم صحة نية الكافر (قوله
في الاصح) هو المعتمد وقوله وقيل الخ ضعيف ولذلك حكاه بصيغة القريض وقوله يسقط اذا
أسلم أى لعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف ويرد استدلاله بذلك
لانه عام مخصوص فيخرج منه نحو الغسل لانه لا يشق فعله بخلاف الصلاة ونحوها (قوله
والجنون والمغنى عليه اذا أفاق) كان الاولى أن يقول وغسل من أفاق من الجنون أو الانغماء
لان الغسل انما هو بعد الافاقة كما يفيد قوله اذا أفاقا لكن اطلاق الجنون والمغنى عليه
عليهما بعد الافاقة مجاز باعتبار ما كان نظير ما مر ويسن في هاتهما أن ينويا رفع الجنابة لقول
الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو أغنى عليه الا وأنزل وهذا ظاهر في البالغين فان كانا
صبيين فنقل عن الرهلي أنهما كذلك لاحتمال أنه أوجب فيهما وقيل انهما ينويا السبب حينئذ
وأما غيرهما فبنوى سبب الغسل الذي يريده كأن يقول نويت غسل الجمعة وهكذا ولو تقطع
جنونه أو انغمأؤه طلب منه الغسل بعد كل افاقة بخلاف النوم لوجود المشقة فيه لتكرره
بحسب الشأن (قوله ولم يتحقق منهما انزال) أى أو نحوه مما يوجب الغسل وهذا قيد
لاتفراد الغسل المندوب عن الغسل الواجب فقوله فان تحقق منهما انزال وجب الغسل أى
مع الغسل المندوب فيجتمع الغسلان نظير ما مر (قوله والغسل عند ارادة الاحرام) أى بجمع
أو بعمرة أو بهما أو مطلقا ويدخل وقت هذا الغسل بارادة الاحرام كما يؤخذ من قول المصنف
عند ارادة الاحرام ويخرج بفعل الاحرام (قوله ولا فرق في هذا الغسل) أى في طلبه وقوله
بين بالغ وغيره أى ولو غير مميز وغسله وله ومثله الجنون المذكور بعد وهذا هو الحكم في ذكر
التعميم في المغسل هنادون ما تقدم (قوله ولا بين مجنون وعاقل) أى ولا بين ذكر وأتى

ان لم يجب في كفره ولم تحض
الكافرة والاوجب الغسل
بعد الاسلام في الاصح
وقيل يسقط اذا أسلم
(والجنون والمغنى عليه
اذا أفاقا) ولم يتحقق منهما
انزال فان تحقق منهما انزال
وجب الغسل على كل منهما
(والغسل عند ارادة
الاحرام) ولا فرق في هذا
الغسل بين بالغ وغيره ولا
بين مجنون وعاقل

ولا بين حذر رقيق وقوله ولا بين طاهر وحائض أى ونفساء **(قوله فان لم يجد المحرم)** أى من يريد
 الاحرام كما يؤخذ من قوله عند ارادة الاحرام ولعل ذكر ذلك هنا دون غيره لما ظنه قوله الماء في سفر
 الحج دون غيره ولو أسقط لفظ المحرم لكان أولى ليعم بقية الاغسال عند قتل الماء **(قوله تيمم)**
 فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الاحرام وهكذا يقال في غيره **(قوله والغسل لدخول مكة)**
 أى ولدخول حرمة ما أيضا ويسن أن يكون غسلا هادئ طوى وهو اسم مكان سمي باسم برفيه
 مطوية أى مبنية واستقى المأوردى من خرج من مكة فأحرم بعمرة من محل قريب كالتميم
 واعتقل للاحرام فانه لا يسن له الغسل حينئذ لقرب عهد به **(قوله لمحرم)** وكذا الحلال
 قالوا سقط قوله لمحرم لكان أولى اللهم الا أن يقال ربما أتوهم من ذكر غسل الاحرام قبله أن هذا
 غير المحرم فدفع ذلك التوهم بالتخصيص على المحرم **(قوله بحج أو عمرة)** أى أو بهما أو مطلقا
 فأولست مانعة جمع ولا مانعة خلقا وازال الاحرام به ما معا ولو أزال الاحرام مطلقا فجعل المحشى
 له امانته خافيه نظر الا أن يعتبر ما يؤل اليه الامر في الاطلاق فانه اما أن يؤل الى حج أو عمرة
 أوهما **(قوله وللوقوف بعرفة)** أى والغسل للوقوف بعرفة ويدخل رقبته بالفجر كغسل
 الجمعة والافضل تقريره من الزوال كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة بل الافضل هنا كونه بعد
 الزوال ويكون هذا الغسل بجمرة أو غير هاتئذ بعرفة متعلق بالوقوف وكذا أقوله في تاسع ذى الحجة
 وانما اقتصر عليه لانه مبدأ وقته لكن من الزوال لأن وقت الوقوف من زوال يوم التاسع الى
 فجر يوم العاشر **(قوله وللمبيت بمزدلفة)** أى والغسل للمبيت بمزدلفة على رأى مرجوح
 والراجح أنه لا يسن الغسل للمبيت بمزدلفة لانه قريب من غسل عرفة وهكذا كل غسلي تقاربا
 نعم يسن الغسل للوقوف بالمشرع الحرام وهو جبل بطرف المزدلفة يسمى قرح ولا يمكن حل كلام
 المصنف عليه لانه عبر بالمبيت وهذا وقوف لا مبيت وبهذا تعلم ما في كلام المحشى ويأخذ وقت
 الغسل للوقوف بالمشرع الحرام بنصف الليل وأما غسل المبيت بمزدلفة على القول به فيدخل
 وقته بالغروب والمراد بالمبيت بمزدلفة حصول لحظة فيها من نصف الليل الثانى كما سيأتى **(قوله)**
ولرى الجمار الثلاث) أى والغسل لرى الجمار الثلاث التى هى الجرة الكبرى وهى التى نلى مسجد
 الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة **(قوله فى أيام التشريق الثلاث)** حيث بذلك تشريق اللحم
 فيها أى تقديمه بالشرقة التى هى الشمس **(قوله فيغتسل لرى كل يوم منها غسلا)** ويدخل
 وقته بالفجر ولكن الافضل تأخير بعد الزوال وعليه يحمل كلام الثلبونى **(قوله أما رى)**
 جرة العقبة فى يوم النحر مقابل لرى الجمار الثلاث فى أيام التشريق الثلاثة وقوله فلا يغتسل له
 أى لرى جرة العقبة فى يوم النحر وقوله لقرب زنه من غسل الوقوف كان الاولى أن يقول من
 غسل المزدلفة الا أن يقال أراد الوقوف بالمشرع الحرام وقضى ذلك أنه لو ترك ذلك الغسل سن
 له هذا الغسل كما قاله ابن قاسم **(قوله والغسل للطواف)** أى على قول مرجوح والراجح أنه
 لا يسن الغسل له لأن وقته موسع فلا يلزم اجتماع الناس لفعله فى وقت واحد المتضمن ذلك لطلب
 الغسل **(قوله الصادق)** صفة للطواف فطلق الطواف شامل لأنواعه الثلاثة **(قوله بطواف)**
 قدوم وهو سنة ويختص به حلال وطح دخل مكة قبل الوقوف وقوله وافاضة أى وطواف
 افاضة وهو ركن وقوله ووداع أى وطواف وداع وهو واجب وفى بعض النسخ ولدخول

ولا بين طاهر وحائض فان لم
 يجد المحرم الماء تيمم
 (و) الغسل (لدخول مكة)
 لمحرم بحج أو عمرة (والوقوف
 بعرفة) في تاسع ذى الحجة
 (وللمبيت بمزدلفة) لرى
 الجمار الثلاث (فى أيام
 التشريق الثلاث) فيغتسل
 لرى كل يوم منها غسلا أما
 رى جرة العقبة فى يوم
 النحر فلا يغتسل له لقرب
 زنه من غسل الوقوف
 (و) الغسل (للمطواف)
 الصادق بطواف قدوم
 وافاضة ووداع

وبقية الاغسال المسنونة
مذكورة في المطولات

به (فصل)

والمسح على الخفين جائز

مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تكمل السبعة عشر غسلا (قوله وبقية الاغسال
المسنونة مذكورة في المطولات) منها الغسل لدخول المدينة الشريفة وقد عرفت أنه مذكور
في بعض النسخ. ولادخول حرمة والتفريق من الحمام بما متوسط بين الحار والبارد لانه يشد
البدن وللجمامة ولقص الشارب وحلق العانة وللبلوغ بالسرة أما البلوغ بالاحتلام فيطلب له
غسلان واجب وسندوب ولكل ليلة من رمضان وقيده الاذرى بمن يحضر الجماعة والمعتد عدم
التقصيد بذلك ولكل اجتماع من مجامع الخير والسبلان الوادى ولتغير رائحة البدن ولادخول
المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر وغير ذلك (فصل في المسح على الخفين) *
لو ذكره عقب الوضوء لكان أولى وأنبأ لانه جزء منه ولعله نفعه للقيم لان كلامهم مسح
وقد مر عليه اكونه بالماء والقيم بالتراب والكلام عليه منحصراً في خمسة أطراف الطرف
الاول في حكمه وذكره بقوله والمسح على الخفين جائز والطرف الثاني في شروطه وذكرها بقوله
ثلاثة شرائط والطرف الثالث في مقتته وذكرها بقوله ويمسح الخمين الخ والطرف الرابع في
مبطلاته وذكرها بقوله ويطل المسح الخ والطرف الخامس في كيفية ولم يذكرها المصنف وأشار
لها الشارح بقوله والسنة في مسحه أن يكون خطوطاً فالمصنف تكفل بجميعها الا الكيفية
فأشار لها الشارح وشرع المسح على الخفين في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك وهو
مكان بالشام في طريق الحاج وقيل شرع مع الوضوء ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة وهو
نابت عنه صلى الله عليه وسلم قرأ وفعلاً روى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال حدثني
سبعون من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومن ثم قال بعضهم أخشى
أن يكون انكاره كثراً وهو من خصائص هذه الامة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في
خفافكم فان اليهود لا يصلون في خفافهم وهو رخصة ويرفع الحدث رفعاً مستبداً بعبادة ويبع
الصلاة من غير حصر (قوله والمسح على الخفين الخ) تعبيره بالخفين أولى من تعبيرة غيره بالخف
لايهامه جواز المسح على خف رجل واحدة وغسل الاخرى وليس كذلك وان كان الخف يطلق
على الفردتين وعلى احدهما بل وعلى الاكثر من الفردتين فيجعل آل في الخف للجنس فيشمل
ما اذا كان له رجل واحدة لقطع الاخرى او فتندھا خلقة ويشمل ما لو كان له أكثر من رجلين
وكانت كلها أصلية أو بعضها أصلية وبعضها زائداً واشتبه الزائد بالأصلي أو سامت فيلبس كلا
منها خفاً ويمسح على الجميع ذن كان بعضها أصلية وبعضها زائداً ولم يشته ولم يسامت فالعبارة
بالأصلي دون الزائد فيلبس الاقل خندانون الثاني الا ان توقف لبس الأصلي على لبس الزائد
فيلبسه أيضاً والمصنف انما نظر للغالب وهو أن الشخص له رجلان فعبر بالخفين والخف معروف
وبجمعه خفاف ككتاب وأما خف البعير فجمعه خفاف كقفل وأقفال للفرق بين ما هنا
وما للبعير (قوله جائز) أي من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا ينافي أنه يشع واجب
دائماً حتى قبل انه من الواجب التحير وردبأن شرط الواجب التحير أن لا يكون بين الشيء وبدله
كما هنا فان المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين وجواز العدول هو الاصل عند القدرة على
كل من المسح والغسل وقد يجب فيما اذا كان مع لبس الخف ماء يكفيه للمسح ولا يكفيه للغسل
أوضاع الوقت عن الغسل أو كان يترتب على المسح انقاذ فهو غير ريق أو ادراك معرفة أو نحو ذلك

وقد يحرم مع الاجزاء فيما اذا كان الخلف مغصوبا ومن حرر لرجل أو من جلد أدى ومع
عدم الاجزاء فيما اذا كان لا لبس الخلف محرما وقد يندب كأن رغبته نفسه عن المسح ومالت
الى الغسل لمساخه من النظافة لئلا يكونه أفضل من المسح والاقلا يندب حيثئذ وكأن طرأت له
شبهة في جواز المسح كأن يقول يحتمل أنه نسخ فيشك في ذلك لأنه بشك هل يجوز له أو لا
والا فلا يجوز له المسح حيثئذ وكأن يكون ممن يقتدى به وقد يكره فيما اذا كثر المسح لانه يعيب
الخلف ويؤخذ من ذلك أنه لو كان من خشب أو نحوه لم يكره لانه لا يعيبه (قوله في الوضوء)
أي ولو مندوبا كالوضوء المجتهد فيمسح فيه على الخفين بدلا عن غسل الرجلين وان لم تكن
حاجة اليه فليس من الواجب التحير لانه لا يكون بين الشيء وبدله كما علمت (قوله لافي غسل)
بالتنوين وقوله فرض أو نقل بدل منه ويصح قراءته بالتنوين وإضافته الى ما به سده من إضافة
الموصوف الى الصفة فالفرض كغسل الخنثابة والنقل كغسل الجمعة (قوله ولا في ازالة
نجاسة) أي ولو معنوا عنها ولم يغسل فرض أو نقل كسابقه لانها لا تكون الا فرضا ولو كانت
النجاسة معنوا عنها لانه متى شرع في غسلها وقع فرضا (قوله فلا أجنب) أي مثلا غسله ماله
حاض أو غيب وهذا تفريع على قوله لافي غسل فرض وكان عليه أن يقول أو اغتسل
لأنه جمعة ليكون تفرعا على قوله أو غسل فيكمل التفريع على قوله لافي غسل فرض أو نقل
وقوله أو دمت رجله أي مثلا غسله ماله أو تجسدت بغير الدم وهذا تفريع على قوله ولا في ازالة
نجاسة وقوله فأراد المسح الخ أي في الصورتين وقوله لم يجز جواب لو ويجز بضم الياء
وسكون الجيم من الاجزاء ويلزم من عدم الاجزاء عدم الجواز بخلاف العكس فلو ضبط
بفتح الياء وضم الجيم من الجواز لم يفد عدم الاجزاء الذي هو المقصود (قوله بل لا بد من
الغسل) أي لأن الغسل وازالة النجاسة لا يكثران مثل تكرار الوضوء فلا يشق فيهما التزع
بمخلاف الوضوء فانه يكثر كل يوم فلو كلف التزع لكل وضوء لشق عليه (قوله وأشعر
قوله الخ) الاشعار هو الدلالة الخفية وقوله أن غسل الرجلين أفضل من المسح أي فيكون المسح
خلاف الأفضل لانه مذلول كما يقتضيه التعبير بأفعل التفضيل فلا يكون مباحا ويؤخذ من
كلام الرملي وغيره أنه يكون مباحا وانقضاء الطوخي قال وأفضل بمعنى فاضل فيكون المسح
لافضل فيه أصلا بل مباحا (قوله وانما يجوز الخ) دخول على كلام المصنف
(قوله لا أحدهما فقط) أي مع غسل الرجل الاخرى ان كانت صحيحة أو التيمم عنها ان كانت
عليه (قوله الا أن يكون فاقد الاخرى) أي بقطع أو خلقة فانه يمسح على الموجود فقط دون
المفقود الا ان يبقى بعضها فلا بد أن يلبس ذلك البعض خفا ويمسح عليه أيضا (قوله ثلاثة
شرائط) العدد لا مفهوم له فلا ينافي أنها أربعة كما يشير لذلك قول الشارح ويشترط أيضا
طهارتها وشرائط جمع شريطة بمعنى مشروطة وهي مؤنة فكان عليه حذف السماء من لفظ
العدد وهو ثلاثة الا أن يجاب بأنه أو ادب الشرائط الشروط وهي جمع شرط وهو مذكر (قوله
أن يتدنى أي الشخص) عبارة الخطيب مراد المسح على الخفين وعلى كل شيء الذكر والاثنى
وقوله لبسهما أي الخفين وقوله بعد كمال الطهارة أي بعد غامها بالغسل أو الوضوء أو التيمم
ولو مع أحدهما لكن يكون التيمم له لا لفقد الماء والالبطل بوجود ماء المسح ومسح جبهة

في الوضوء لافي غسل فرض
أو نقل ولا في ازالة نجاسة
فلا أجنب أو دمت رجله
فأراد المسح بدلا عن غسل
الرجل لم يجز بل لا بد من
الغسل وأشعر قوله جاز
أن غسل الرجلين أفضل
من المسح وانما يجوز مسح
الخفين لأحدهما فقط
الا أن يكون فاقد الاخرى
(ثلاثة شرائط أن يتدنى)
أي الشخص (لبسهما بعد
كمال الطهارة)

ان كانت فلو كان عليه الخدنان وغسل أعضاء الوضوء عنهما وليس الخفين قبل غسل باقى بدنه
لم يعتد به هذا اللبس لانه ليسهما قبل كمال الطهارة فان قبل لاحاجة الى التقيد بالكمال لان
حقيقة الطهارة لا تكون الا كاملة فن لم يغسل رجله أو واحداهما لم يتكف به أن يقال انه
لبس على طهارة وبمثل ذلك اعترض الرافعي على الوجيز أجيب بأن ذلك للتأكيده ولدفع توهم
اوادة البعض (قوله فلو غسل رجلا والبسها خلفها الخ) تقريع على مفهوم الشرط وكذلك
لو لبس الخفين قبل غسل الرجلين ثم غسلهما في الخفين فلا يكتفى بذلك الا أن ينزعهما من موضع
القدم ثم يدخلهما في الخفين (قوله ثم فعل بالآخرى كذلك أي غسلها ثم البسها خلفها وقوله
لم يكف أي لانه ابتدأ البسم ما قبل كمال الطهارة فلا يكتفى الا أن ينزع الاولى من موضع القدم
ثم يعيدها ولو قطعت كفاه عن نزعه والمراد أنه لا يكتفى بالنسبة للمسح في المستقل والافهذه
الوضوء يجزئ في الصلاة ونحوها (قوله ولو ابتدأ البسم ما بعد كمال الطهارة الخ) تقريع أيضا
على مفهوم الشرط لان المعبر في اللبس وصول الرجل قدم الخلف ولذلك لو البسهما ساق الخفين
وغسلهما فيه ثم أدخلهما موضع القدم كفى فأكثبه المحشى من أن هذه الصورة ليست من
مفاد المتن وما قاله غيره من أنها مستتناة من كلام المصنف انما هو بحسب الظاهر نظر الكونه
ابتدأ البسم ما بعد كمال الطهارة لكن قد عرفت أن هذا اللبس غير معتبر وانما المعبر لبسهما
في موضع القدم (قوله ثم أحدث قبل وصول الرجل) أي الاولى أو الثانية (قوله لم يجز
المسح) بضم الياء وسكون الجيم أي لانه انما البسم ما اللبس المعبر الذي هو البسم ما في موضع
القدم مع الحدث ولا عبرة بالبسم ما في الساق مع الطهارة (قوله وأن يكون الخ) لا يخفى
أن الالف ضمير عائدة على الخفين في محل رفع على أنه اسم يكون فلذلك فسر الشارح بالخفين
لكن وجدفت نسختان الاولى أي الخفان وهي ظاهرة والثانية أي الخفين وهي غير ظاهرة
لانه يلزم عليها تفسير الضمير الذي هو في محل رفع بالتنصوب ولا وجه له (قوله ساترين الخ)
أي بحيث يمنع نفوذ الماء لو صب عليهما من غير محل الخرز فلا يجزئ مفسوخ لا يمنع نفوذ
الماء من غير محل الخرز لو صب عليه لان الغالب من الخفاف أنه انفتح النفوذ فتصرف اليها
النصوص الدالة على الترخص فلا يكتفى ما عداها (قوله غسل الفرض) أي غسل هو الفرض
فلاضافة بيانية وقوله من القدمين بيان لمحل غسل الفرض ولما كان في بيان المصنف قصور
لان الكعبين لم يدخل في القدمين مع أنهم ما من محل غسل الفرض كله الشارح بقوله
بكعبيهما أي مع كعبيهما فالباء بمعنى مع فأشار الى أن في العبارة حذف (قوله فلو كانا دون
الكعبين الخ) تقريع على مفهوم الشرط وكذلك لو كان به تحرق في محل الفرض ولو تحرق
البطانة أو الظهارة فان كان الباقي صفيقا لم يضر والاضر ولو تحرقا من موضعين غير متخاذين
لم يضر (قوله كالداس) بكسر الميم كضبطه الرمل في شرحه فان الداس يستر العقب والقدم
دون الكعبين (قوله لم يكف المسح عليهما) أي اللذين دون الكعبين وفي نسخة لم يكف المسح
عليه أي المداس والاولى أقعد (قوله والمراد بالسار هنا) أي في الخلف وقيد الشارح بذلك
اختراعا عن الساتر في العورة فان المراد به فيها مانع الرؤية لاحتاثل فقط وان لم يمنع الرؤية فالسار
هنا عكس ساتر العورة لان قصد هنا منع نفوذ الماء وشم منع الرؤية ولذلك كنى الشفاف هنا

فلو غسل رجلا والبسها
خلفها ثم فعل بالآخرى
كذلك لم يكف ولو ابتدأ
لبس ما بعد كمال الطهارة ثم
أحدث قبل وصول الرجل
قدم الخلف لم يجز المسح
(وأن يكون) أي الخفان
(ساترين محل غسل الفرض
من القدمين) بكعبيهما
فلو كانا دون الكعبين
كالداس لم يكف المسح
عليهما والمراد بالسار هنا

لا هناك (قوله الحائل) أي ما يحول بين الماء وبين الرجل بحيث يمنع نفوذ الماء لوصب عليه
 من غير محل الخرز ولو من زجاج إن أمكن تتابع المشي عليه وقوله لا مانع الرؤية أي فلا يتنظر
 أن يكون مانع الرؤية فيكنى الزجاج حيث أمكن تتابع المشي عليه كما علمت (قوله وأن يكون
 السراخ) أي والمراد أن يكون السراخ وقوله من جوانب الخفين أي بالمعنى الشامل
 لأسفلهما وعقبهما فالمراد بالجوانب ما قابل الأعلى بدليل قوله لا من أعلاه فالمراد من
 أعلى الخلف بان كان واسع الرأس لم يضرب عكس ستر العورة فإنه يكون من أعلى وجوانب
 لا من أسفل فالمراد من عورته من ذيله لم يضرب لأن القميص مشلا يتخذ في ستر العورة لستر أعلى
 البدن وجوانبه والخلف يتخذ لستر أسفل الرجل وجوانبها (قوله وأن يكونا) أي الخفان
 وسكت عنه الشارح لعله من سابقه (قوله مما يمكن تتابع المشي) أي مما يسهل توالي المشي
 فالمراد بإمكان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالفعل بل وإن كان لا يس الخفين مقعدا وليس المراد به
 جوارزه ولو على بعد بحيث يكون مستبعدا للحصول والتتابع عني التوالي عادة في المواضع التي
 يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعرة أي الصعبة لكثرة الجارة ونحوها فخرج ما يعسر فيه ذلك
 لتقل أو تحديد رأس أو خشبة أو سعة أو ضيق فلا يصح المسح عليه نعم إن اتسع الضيق عن قرب
 أو ضاق الواسع كذلك لم يضرب والمراد إمكان ذلك بلا مداس والأفقل شيء يكفي مع المداس
 (قوله عليهما) أي فيهما لأن المشي فيهما لا عليهما فاعلى بمعنى في قال المحشي ولو أبدل المصنف
 عليهما ما عليه لكان أولى وأوضح أي لأن الضمير عائد على ما لا على الخفين ويمكن تفسير ما بالمشي
 بأن يقال من اللذين يمكن تتابع المشي عليهما (قوله لتردد مسافر في حوائجه) متعلق بالمشي
 وأفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للمقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد
 المسافر في حوائجه يوما وليلة على المعتمد لتردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر تردد
 في حوائجه ثلاثة أيام بلياليها فإن كفى دونها كيوم وليلة صح المسح عليه فيها ولو كفى دون يوم
 وليلة لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المنبأ من لفظ الخلف الوارد في النصوص (قوله
 من حط) أي نزول وقوله وترحال أي سير (قوله ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين)
 وجه الأخذ أن اللذين يمكن تتابع المشي عليهما يلزم أن يكونا قوين فهذا علم من كلامه التراما
 وقوله بحيث يمنعان نفوذ الماء بيان لضابط كونهما قوين والمراد نفوذ ماء الصب لا ماء المسح
 عن قرب لا عن بعد ولا يضرب نفوذه من محل الخرز فالمراد بمنعان نفوذه من غير محل الخرز (قوله
 وبشترط أيضا) أي كما يشترط ما تقدم وقوله طهارتهما وكذا طهارتهما فالتحتم ما فلا يكتفى بنجس
 ولا مستحسب ولا ما فوق نجاسة على الرجل نعم لو كان عليه نجاسة معفو عنها فمسخ منه ما لا نجاسة
 عليه صح المسح ولا يضرب لأن الماء إلى النجاسة بخلاف ما لو مسح على ما فيه النجاسة فإنه يضرب
 ولو عتته النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعفى عن يده الملاقاة للنجاسة بخلاف ما لو عتت النجاسة
 المعفو عنها العمامة فلا يكمل بالمسح عليها لأن المسح عليها مندوب فليس ضروريا وما هنا واجب
 فلا يحيد عنه ولو خرز خفه بشعر نجس كشعر الخنزير مع الرطوبة طهر ظاهره بالغسل بسبامع
 التريب دون محل الخرز لكن يعفى عنه فلا ينجس الرجل الميتة ويصلى فيه الفرائض والتوافل
 لعموم البلوى به خلافا لما في التحقيق من أنه لا يصلى فيه لكن لا حوط تركه وسكت المصنف

الحائل لا مانع رؤية وأن
 يكون الستر من جوانب
 الخفين لا من أعلاه
 (وأن يكونا مما يمكن تتابع
 المشي عليهما) لتردد مسافر
 في حوائجه من حط وترحال
 ويؤخذ من كلام المصنف
 كونهما قوين بحيث يمنعان
 نفوذ الماء ويشترط أيضا
 طهارتهما

عن كونهم - ما حللوا في ذلك تفصيل فيكنى المسح على المغصوب والمتخذ من الدجاج الصفيق والذهب والفضة حيث أمكن تتابع المشي عليه ولا يكتفى المسح على خف المحرم إذا لبسه للعذر لانه محترم لذاته فانه منهي عن اللبس من حيث هو ليس فكأنه لا يمكنه تتابع المشي عليه بخلاف ما قبله فانه محترم لعارض واعلم أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أجزأ المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المتقدم خلاف طويل (قوله ولو لبس خفاف فوق خف) خرج بهذا ما لو لبس خفاف فوق جبيرة واجبها المسح فانه لا يصح المسح عليه وهذه المسئلة تسمى بمسئلة الحرموق بضم الجيم والميم وهو فارسي معرب وأصله بلغة الفرس جرموك فغيره العرب وقالوا جرموق وهو خف فوق خف فهو اسم الخف الاعلى وحاصل مسئلته أنه مما تارة يكونان قوين وتارة يكونان ضعيفين وتارة يكون الاعلى قويا والاسفل ضعيفا وتارة بالعكس وقد ذكر الشارح حكم الاخيرين ولم يذكر حكم الاولين فتي كانا ضعيفين لا يصح المسح عليهما مطلقا وأما القويان فكحكمهما كحكم ما إذا كان الاعلى ضعيفا والاسفل قويا فيجوز فيهما التنصيل الذي ذكره الشارح (قوله لشدة البرد مثلا) أي أو لكثرة الخفاف عنده أو لعله (قوله فان كان الاعلى صالحا للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاسفل أي لكونه ضعيفا وقوله صح المسح على الاعلى أي لانه الخف وما تحتسه كاللغافة فكأنه لا يبرس خفا واحدا على لغافة على قدمه (قوله وان كان الاسفل صالحا للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاعلى أي لكونه ضعيفا وهذا ليس بقيد بل الحكم كذلك وان كان الاعلى صالحا للمسح أيضا فيجوز فيهما التنصيل المذكور كما علمت (قوله فسخ الاسفل) أي كان وضع يده بين الخفين ومسح الاسفل منهما (قوله أو الاعلى) أي أو مسح الاعلى وقوله فوصل البلل للاسفل أي ولو من محل الخرز (قوله ان قصد الاسفل) أي وحده وقوله أو قصدهما أي الاعلى والاسفل فهاتان صورتان يصح فيهما المسح (قوله لان قصد الاعلى فقط) أي لا يصح المسح ان قصد الاعلى دون الاسفل وكذا ان قصد واحد الابيين لان الواحد اليهم يصدق بالجزئ وغير الجزئ فهاتان صورتان لا يصح فيهما المسح (قوله وان لم يقصد واحد منهما بل قصد المسح في الجملة) هذه هي صورة الاطلاق خلافا لمن جعلها غير حاجت قال ان صورة الاطلاق لا قصد في أصلا بخلاف هذه ففيها قصد وهذه صورة يصح فيها المسح فصور العدة ثلاث وصور عدم العدة صورتان (قوله أجزأ في الاصح) أي لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء الى الاسفل ومقابل الاصح أنه لا يجوز لأن قصده صالح للاعلى وهو لا يجوز (قوله ويصح المقيم) أي ولو عاصيا باقامته كاشرة من زوجها أو ابن من سيده ويلحق بالمقيم المداقر سفر اقصر والعاصي بسفره والمهاجر (قوله يوما وليلة) سواء تقدمت الليلة على اليوم أو تأخرت عنه فالقول كان أن أحدث وقت الغروب والثاني كان أن أحدث وقت الفجر فان أحدث في أثناء اليوم وفي أثناء الليلة كل المنكسر فتقوله يوما وليلة أي ولو لم ينفق ونعانة ما يستبيحه المقيم من الصلوات سبع ان جمع بالمطرح جمع تقديم وست ان لم يجمع وذلك كان أن أحدث بعد الظهر فينوضأ ويصلي بالطهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح والظهر وكذا العصر ان جمعه مع الظهر جمع تقديم

ولو لبس خفاف فوق خف لشدة
البرد مثلا فان كان الاعلى
صالحا للمسح دون الاسفل
صح المسح على الاعلى وان
كان الاسفل صالحا للمسح
دون الاعلى فسخ الاسفل
صح أو الاعلى فوصل
البلل للاسفل صح ان قصد
الاسفل أو قصدهما معا
لان قصد الاعلى فقط
وان لم يقصد واحد منهما
بل قصد المسح في الجملة
أجزأ في الاصح (ويصح
المقيم يوما وليلة)

بالمطر (قوله ويمسح المسافر) أي سقر قصر وغاية ما يستبيحه المسافر سقر قصر من الصلوات سبع عشرة صلاة أن جمع بالقروسة عشرين لم يجمع وذلك كأن أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلي الظهر وهكذا إلى نظيره من ثالث يوم فيصلي الظهر والعصر معه أن جمع والظهر فقط أن لم يجمع (قوله ثلاثة أيام بلياليهن) وفي نسخة ولباليهن بالنصب عطفا على ثلاثة فقول الشارح المتصلة بها بقراً بالجر على النسخة الأولى وبالنصب على الثانية وأشار به إلى أن إضافة الليالي إلى الأيام لاتصالها بها وإن لم تكن أياماً بلياليهن حقيقة فالإضافة لادنى ملازمة وأنيت الضمير مع عوده على الأيام لأنه جمع غير العاقل فيعامل معاملة المؤنث أولان كل جمع مؤنث كقَالَ الرَّحْمَنُ شَرِي أَنْ قَوْمِي يَجْمَعُونَ * وَبَقَتْلِي تَحَدَّثُوا لَا آيَالِي يَجْمَعُهُمْ * كل جمع مؤنث

(قوله سواء تقدمت) أي الليالي على الأيام كأن أحدث وقت الغروب وقوله وتأخرت أي الليالي عن الأيام كأن أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة المتأخرة هنا للنص عليها في الحديث كحديث أرخص صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام ولباليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا ظهر فليس خفيه أن يمسح عليها وبذلك فارق عدم حسابها في شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث في أثناء يوم أو ليلة كمل المتكسر من اليوم الرابع أو الليلة الرابعة وأعلم أن الليل سابق على النهار حتى ليلة عرفة وانما الحق واليلة الكري يوم عرفة في حكمها من حيث اجزاء الوقوف (قوله وابتداء المدة الخ) ويجوز للابس الخف أن يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب كغيره ويمسح على الخفين في كل تجديد مادام متطهراً ولوسنين ولا تحسب المدة لأنه لم يشرع فيها (قوله من حين يحدث) يجوز حين بمرور ظاهرة أو بيناهما على الفتح في محل جرت لاضافتها للجملة الفعلية قال في الخلاصة

وقبل فعل معرب أو مبتدأ * أعرب ومن بنى فلن يضندا

وعبارة المصنف صالحة لأن تحسب المدة من انقضاء الحدث كما جرى عليه الشارح وهو ما عليه جمهور المستفتين من المتقدمين والمتأخرين وصالحة لأن تحسب من ابتداءه واعتبر العلامة الرمي حساب المدة من أول الحدث الذي شأنه أن يقع باختباره وإن وجد بغير اختياره كالنوم والممس والمس سواء انفرد وحده أو واجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذي شأنه أن يقع بغير اختياره كالبول والغائط ويمكن حل المتن عليه (قوله أي من انقضاء الحدث) طاهره مطلقاً وقد علمت ما فيه من التفصيل (قوله الكائن بعد تمام لبس الخفين) بخلاف الكائن قبل ذلك (قوله لا من ابتداء الحدث) لأنه ربما يستغرق غالب المدة وهذا مقابل للانقضاء الذي ذكره الشارح (قوله ولا من وقت المسح) أي وقت المسح بالفعل لا وقت جوافه كما فهم المخني فاعترض على الشارح حيث قال لو استقطظ الوقت لكان أولى لأن مراده وجوده بالفعل وأما وقت جوافه فاعتبر في ابتداءها اتفاقاً (قوله ولا من ابتداء اللبس) أي وإن جاز له المسح للوضوء المحدث كما تقدم وجهه مانفاً الشارح ثلاثة أشياء (قوله والعاصي بالسفر) بأن أنشاء معصية كأن سافر لقطع الطريق أو أنشاء طاعة ثم قلبه معصية ويقال له العاصي بالسفر في السفر في هاتين الصورتين يمسح مسح مقيم وأما العاصي في السفر وهو الذي يسافر لطاعة

(ويمسح) المسافر ثلاثة أيام
بلياليهن (المتصلة به سواء
تقدمت أو تأخرت) وابتداء
المدة تحسب (من حين
يحدث) أي من انقضاء
الحدث الكائن (بعد تمام
لبس الخفين) لا من ابتداء
الحدث ولا من وقت المسح
ولا من ابتداء اللبس
والعاصي بالسفر

كز يارة سبدي أحد البدوي لكنه بهي فيه كأن يشرب الخمر أو يتلذذ ببعض الصلوات فيمسح
 ثلاثة أيام بلياليها لانه ليس عامسا ينقض السفر الذي هو السبب في الرخصة (قوله والهائم)
 وهو الذي لا يدري أين يتوجه فان انضم الى ذلك عدم التزام طريق سمي راكب التعاسف
 فهو داخل في الهائم فعطفه عليه في بعض العبارات من عطف الخاص على العام (قوله
 يحسن مسح مقيم) فهما ملحقان به وكذلك المسافر سفر اقصر كما تقدم (قوله وذات المحدث)
 ومثله التيمم لفقد الماء بأن تيمم لم يرض أريح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضأ ومسح
 الخفين وأما التيمم لفقد الماء فيظل تيممه برؤية الماء واعلم أن دأتم المحدث كغيره في المدة فإذا
 ارتكب الحرمة ولم يصل القرائن مسح للنوافل يوما وليلة ان كان مقيما وثلاثة أيام ولياليهن
 ان كان مسافرا وإذا صلى القرائن لم يمسح الا لفرض ونوافل ان لم يكن صلى بطهره الذي لبس
 عليه الخفين فرضا والامسح للنوافل فقط وبهذا الاعتبار يكون تقييد الماتقدم من كونه يمسح
 جميع المدة السابقة (قوله حدثنا آخر مع حدثه الدائم) كأن أحدث حدث اللبس أو المسح مع
 حدث البول الدائم وأما حدثه الدائم وحده فقد يحتاج معه الى استئناف طهر نعم ان آخر
 الدخول في الصلاة بلا عذر يطل طهره فوجب عليه المبادرة بالصلاة عقب طهره (قوله قبل
 أن يصلي به) أي بطهره الذي لبس عليه الخف وكان الاولى الاظهار لانه لم يتقدم نصريح به
 (قوله ما كان يستيحه لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه) أي لان مسحه مرتب على ذلك
 الطهر وقوله وهو أي ما كان يستيحه لو بقي طهره وقوله فرض ونوافل أي لانه محدث بالتسبة
 لما زاد على فرض ونوافل فان أراد فرضا آخر وجب عليه النزاع والطهر الكامل (قوله فلو صلى
 بطهره فرضا الخ) يحتز قوله قبل أن يصلي به فرضا (قوله واستباح نوافل فقط) أي دون
 الفرض لانها هي التي يستيحه لو بقي طهره الذي لبس عليه الخفين (قوله فان مسح الخ) علم
 من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث وان تلبس بالمدة فلو سافر بعد الحدث وقبل المسح ثم مسح
 في السفر له أن يتم مدة مسافروا بتدأوها من الحدث الذي في الحضر وقوله الشخص أي
 المقيم في هذه بدليل قوله في الحضر وقوله ثم سافر أي بعد المسح وقوله أو مسح أي المسافر في هذه
 بدليل قوله في السفر وقوله ثم أقام أي بعد المسح والمراد أنه مسح خفيه أو أحدهما على الرابع
 كما قاله بعضهم (قوله قبل مضى يوم وليلة) هو قيد في المستثنين فيخرج به في الاولى ما لو مسح
 في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع لقراغ المدة ويخرج به في الثانية
 ما لو مسح في السفر ثم أقام بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع أيضا وهذا القيد أخذ
 الشارح من قول المصنف أتم مسح مقيم الذي هو جواب الشرط في المستثنين (قوله
 والواجب في مسح الخلف ما يطلق عليه اسم المسح الخ) فلو وضع يده المبثلة عليه ولم يترها أو قطر
 عليه أجرا وقوله اذا كان على ظاهر الخلف أي ظاهر الخلف وهو على حذف مضاف
 كما صرح به غيره وقولا على محل الرخصة فانه ورد الاقتصار على ظاهر أعلاه (قوله ولا يجزئ
 المسح على باطنه ولا على عقب الخلف ولا على حرفه ولا أسفله) أي لانه لم يرد الاقتصار على شيء منها
 كما ورد الاقتصار على الاعلى (قوله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا) والاولى في كفيته
 أن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليسرى الى أطراف الاصابع

والهائم يحسان مسح مقيم
 وذات المحدث اذا أحدث
 بعد لبس الخلف حدثا آخر مع
 حدثه الدائم قبل أن يصلي به
 فرضا يمسح ويستنج ما كان
 يستيحه لو بقي طهره الذي
 لبس عليه خفيه وهو فرض
 ونوافل فلو صلى بطهره فرضا
 قبل أن يحدث مسح واستباح
 نوافل فقط (فان مسح)
 الشخص (في الحضر ثم
 سافر أو مسح في السفر ثم
 أقام) قبل مضى يوم وليلة
 (أتم مسح مقيم) والواجب
 في مسح الخلف ما يطلق عليه
 اسم المسح اذا كان على
 ظاهر الخلف ولا يجزئ
 المسح على باطنه ولا على
 عقب الخلف ولا على حرفه
 ولا أسفله والسنة في مسحه
 أن يكون خطوطا

واليعنى الى آخر ساقه كما قاله شيخ الاسلام والمراد الى آخر الساق مما يلي القدم لا مما يلي الركبة
 لان أول الساق مما يلي الركبة وآخره مما يلي الرجل فان وضع كل شئ على الانتصاب فلا يسن
 في الخلف التججيل خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه أن المراد الى آخر الساق مما يلي الركبة ويكره
 استيعابه وجعله الشيخ الخطيب خلاف الاولى قال وعليه يحمل قول الروضة لا يندب استيعابه
 ويكرهه أيضا تكراره وغسله وتلبسه لانه يعيبه ويؤخذ من العلة أنه لو كان من حديد أو خشب
 لا يكره لانه لا يعيبه حينئذ (قوله بأن يفرج الماسح الخ) تصويره لكونه خطوطا وقوله ولا ينعها
 بالنصب عطف على يفرج من قبيل عطف التفسير (قوله ويبطل المسح) أى حكمه فهو على
 تقدير مضاف ويلزمه ان كان يطهر المسح غسل رجله بقية جديدة على المعتمد لانه طرأ عليها ما
 حدث جديداً تشبه النية السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ماء وقصد
 غسلها (قوله ثلاثة أشياء) أى بأحد ثلاثة أشياء فالمبطل واحد منها وان لم يجتمع الثلاثة
 (قوله بجعلها) التنية ليست بشيء ولذلك قال أو خلع أحدهما والفعل ليس بشيء ولذلك قال
 أو انخلعه والمدار على ظهوره شئ مما استبره من رجل أو لفافة أو غيره (قوله أو خروج الخلف
 عن صلاحية المسح كخرفته) أى لانه لا بد من دوام صلاحية المسح في جميع المدة (قوله
 وانقضاء المدة) أى ولو احتال فلا مسح لانه في بقا المدة كأن نسي ابتداءها لان المسح
 رخصة فلا يصر اليها الا بيقين ولو زال شكه عمل بعقضاء كما قاله الشبرايمسى (قوله وفي بعض
 النسخ مدة المسح) واليه ترجع النسخة الاولى يجعل أل بدلا عن المناف اليه ولو بقي من مدة
 المسح ما يسع ركعة فأحرم بأكثر من ركعة لم تنقض صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرملى
 وفرق بين هذا وبين من كانت تنكشف عورته في ركوعه بإمكان تصحيح تلك دون هذه وقال
 الخطيب بأمراته فقد لانه على طهارة في الحال (قوله من يوم وليلة الخ) بيان لمدة المسح (قوله
 ويعرض ما يوجب الغسل) أى أصالة فلا يبطل المسح ما يوجب عرضاً اذا غسل رجله
 في الخلف كالغسل المذمور ومثله الغسل المندوب وإزالة العجاسة عن رجله ان أمكن غسلها
 في الخلف والاوجب التزج وبطل المسح (قوله بكنس الخ) أى أو رولادة لان ذلك لا يتكرر
 تكرار الحدث الا صغروا فارق الجيرة بان الحاجة ثم أشد والتزج فيها أشق بخلافه هنا (قوله
 للابس الخلف) متعلق بعروض (تمة) قال في الاحياء يستحب لمن أراد لبس الخلف أن ينفضه
 لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم دعا بخفيه فلبس
 أحدهما ثم جره غراب فأخذل الآخر ورماء فخرجت منه حية فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما وكان صلى الله عليه وسلم
 اذا أراد الحاجة أبعد المشى فانطلق ذات يوم لحاجته تحت شجرة ثم نوضاً ولبس أحدهما
 فجاء طائر أخضر فأخذ الخلف الآخر فارتفع به ثم ألقاه فخرج منه أسود قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم انى أعوذ بك من شر ما ينشئ على بطنه ومن
 شر ما ينشئ على رجله ومن شر ما ينشئ على أربعه (فصل) في ملاتكم على الثاني من
 مقاصد الطهارة وهو الغسل ثم عيتكم على ثالثها وهو التيمم والاصل فيه قبل الاجماع قوله
 تعالى فقيموا صعيدا طيبا أى ترابا طاهرا والمراد بالطاهر الطهور كما بينا في خبره لم جعلتلى

بأن يفرج الماسح بين أصابعه
 ولا ينعها (ويبطل المسح)
 على الخفين (ثلاثة أشياء
 بجعلها) أو خلع أحدهما
 أو انخلعه أو خروج الخلف
 عن صلاحية المسح كخرفته
 وانقضاء المدة (وفي بعض
 النسخ مدة المسح من يوم
 وليلة لتقسيم ثلاثة أيام
 بلباسها المسافر) (وفي بعض
 ما يوجب الغسل) بكنس
 أو حيف أو نقاس للابس
 الخلف

• (فصل) •

الأرض مسجد وترتها أي ترابها طهورا وهو من خصائص هذه الأمة كما يدل عليه الحديث المذكور وفرض سنة كما عليه الأكثر وقيل سنة أبيع واختلف فيه فقيل وخصه مطلقا وقيل عزه مطلقا وقيل إن كان فقد الماء فعزى والأخرى خصه وهو الذي أعتمد الشيخ الحنفى (قوله في التيمم) أي في بيان شرائطه وفرائضه وسننه ومبطلاته بناء على النسخة التي ليس فيها ترجمة مستقلة للمبطلات فالكلام عليه منحصر في أربعة أطراف الطرف الأول في شرائطه والطرف الثاني في فرائضه والطرف الثالث في سننه والطرف الرابع في مبطلاته (قوله وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله) أي نظر الكون التيمم طهارة كاملة ومسح الخفين ليس طهارة كاملة وتقديم مسح الخفين عن التيمم أولى وأنب لأن الأول بالماء والثاني بالتراب كما مر (قوله والتيمم لغة القصد) يقال تيممت فلانا أي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تتقون ومنه قول الشاعر هجوا الحمناطين

تيممتكم لما فقدت أولى النهى * ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب

(قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله إيصال تراب الخ) استقيد منه أنه لا بد من فعل الفاعل فلو وقف في مهب ريح فوصل إليه التراب بنفسه فردده ونوى لم يكف وقوله طهورا أي مطهر ويلزم من ذلك أنه طاهر فقول المحشى طهورا أي طاهر ليس على ما ينبغي (قوله للوجه واليدين) وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر (قوله بدلا) أي حال كونه بدلا وقوله عن وضوء أو غسل أي ولو مندوبين كالوضوء المندوب وغسل الجمعة وقوله أو غسل عضو أي واجب فلا يقيم عن غسل عضو مندوب كغسل الكفين قبل المضمضة (قوله بشرائط مخصوصة) مراده بالشرائط الأور التي لا بد منها يشمل الأركان فلا يعترض بأنه أهمل النية والترتيب (قوله وشرائط التيمم الخ) فيه تغليب الشرط كدخول الوقت على السبب كوجود العذر بسفرا أو مرض وتسمية الكل شرائطاً لها بعضهم كل صنف خمسة وسيأتي الكلام عليها وعدّها التووى ثلاثة فقد الماء والحاجة إليه والخوف من استعماله وعدّها صاحب الطراز المذهب سبعة رتبه في قوله

باسألى أسباب حل تيمم * هي سبعة بجماعها تراب

فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جبيرة وجراح

وعدها شيخ الإسلام في تحريره أحد وعشرين وكلها ترجع إلى سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء محضاً أو شرعاً والاسباب التي ذكرها أسباب لذلك السبب (قوله خمسة أشياء) كذا في أكثر النسخ وقوله وفي بعض نسخ المتن خمس خصال وهي بمعنى خمسة أشياء (قوله أحدها) أي الأشياء الخمسة (قوله وجود العذر) أي محققته وحصوله والعذر كناية عن العجز عن استعمال الماء وقوله بسفرا أي بسبب سفرو شخص السفر بالذكر لأن فقد الماء يغلب فيه والاقامه على فقد الماء في السفر وفي الحضر وهذا الإشارة للعذر الحسى وهو فقد الماء وقوله أو مرض أي حصوله أو زيادته أو بطنه أو شين فاحش في عضو ظاهر بخلاف اليسير كتليل سواد وبخلاف الفاحش في عضو باطن فلا أثر لذلك والظاهر ما يبدو وعند المهنة كالوجه واليدين والباطن بخلافه ويعتقد في ذلك قول الطبيب العدل في الرواية ويعمل بعرفته إن كان عارفاً

في التيمم وفي بعض نسخ المتن
تقديم هذا الفصل على الذي
قبله والتيمم لغة القصد
وشرعا إيصال تراب طهور
للوجه واليدين بدلا عن
وضوء أو غسل أو غسل عضو
بشرائط مخصوصة (وشرائط
التيمم خمسة أشياء) وفي
بعض نسخ المتن خمس خصال
أحدها وجود العذر
بسفرا أو مرض

في الطب لا يجزئ به على ما قاله الرمي وقال ابن حجر يعمل بتجربته خصوصا مع فتقد الطيب في محل يجب طلب الماء منه وهذا بيان للعدو الشرعي فأشار المصنف لكل من العدو الحسي والشرعي ولو كان في السفينة وخاف من أخذه الماء من البحر غرقا أو نحوه بهم وصلى ولا إعادة عليه إن لم يغلب وجود الماء هنا بحيث لو زال ذلك البحر لانه كالعدم وقد ألغز بعضهم في ذلك حيث قال

وما رجل للماء ليس بشاقد * سليم لعضو من معيج تيميم
تيميم لا يقتضي صلاة وهذه * لعمرى خفاء في حجاب مكتم
وأجابه شيخنا رحمه الله بقوله

لقد كان هذا جالساً في سنية * وشق عليه الماء قبل التحزم
وكان بحيث البحر لو زال لم يكن * ماء وجوده غالباً ثم فافهم

(قوله والثاني) أي من الأشياء الخمسة (قوله دخول وقت الصلاة) أي يقينا فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادفه والوقت شامل لوقت العذر فتيمم للعصر عقب الطهر إذا جمعها معها وكذلك العشاء مع المغرب وتيمم للصلاة بعد دخول وقتها ولو قبل الأتيان بشرطها كتنو خطبة الجمعة وإن لم يصح التيمم قبل إزالة النجاسة عن بدنه لكونه طهارة ضعيفة مع التوضيح بها لكونها شرطاً للصلاة أي بخلاف ثوبه والأماصح التيمم قبل إزالة النجاسة عن الثوب والمكان ويدخل وقت صلاة الجنائز بانقضاء طهر الميت من غسل أو تيمم ووقت صلاة الاستسقاء بإرادته فعلها أو وقت صلاة الكسوف أو الخسوف بغير الكوكب ووقت صلاة نفله مطلق بإرادته في أي وقت كان الوقت الكراهة إذا أراد إشباع الصلاة فيه ووقت سجود تلاوة بإرادته وهكذا (قوله فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها) أي لأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت وهذا تفرع على مفهوم الشرط (قوله والثالث) أي من الأشياء الخمسة (قوله طلب الماء) يشترط اللام على المشهور يجوز أن يشترط أن لا يكون محل اشتراط طلب الماء إن لم يتيقن فقد في محل طلبه والافلا فائدة للطلب حينئذ فتيمم في هذه الحالة بلا طلب (قوله بعد دخول الوقت) ظرف للطلب فلو طلبه قبل دخول الوقت لم يكف (قوله بنفسه) متعلق بالطلب وقوله أو بمن أذن له أي إن كان ثمة ولو واحد عن جمع فلو بعث النازلون واحداً ثقة يطلب لهم كفي ولا فرق بين أذنه في الوقت أو قبله ليطلب فيه أو بطلان بخلاف ما لو أذن له قبله ليطلب قبله ولو طلب فيه (قوله من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدراً أو شعراً ونحوه ويطلق أيضاً على ما يستحبه معه من الأثاث وقوله ورفقته بتبليغ الرام والمراد رفقة المتسويين إليه في الخط والترحال وهو بذلك لا ارتفاع بعضهم من بعض ويستوعبهم ولو بأن ينادي فيهم من معهما بوجوده أو بمنه وهو قادر عليه ولا يقتصر على قوله بوجوده لأن السامع قد يكون بخلاف فلا يصح إلا بمنه ولا بد أن يكون بمن مثله زماناً ومكاناً (قوله فإن كان منفرداً الخ) هذا مقابل لقوله ورفقته لكن الانفراد ليس بقيد لأن النظر الآتي عام في المنفرد وغيره وبعبارة غيره ثم إن لم يجد الماء في ذلك نظر الخ لكن الترتيب المستفاد من ثم التي في تلك العبارة ليس بقيد فلو نظر حواله ثم طلبه من رحله ورفقته صح (قوله نظر حواله) أي من غير تردد كما يؤخذ مما بعده وحواله

والثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (والثالث) طلب الماء بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فإن كان منفرداً نظر حواله من الجهات الأربع

مفرد بصورة المثنى يقال حواليه وحواله وحوله بمعنى وهو جانب الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات وقوله من الجهات الأربع أي عينا وشمالا وأماما وخلفا وخص موضع الخضره والطير بمزيد احتياط **(قوله)** ان كان بمستومن الارض **(قوله)** تقييد لقوله نظر حواليه ولا بد أن لا يكون ثم مانع من النظر كاستجار أو نحوها **(قوله)** فان كان فيها ارتفاع وانخفاض **(قوله)** مقابل لقوله ان كان بمستومن الارض **(قوله)** تردد قدر نظره أي المعتدل وهو قدر غلوة سهم أي غاية رمية وهذا هو حد الغوث لكونه اذا استغاث برفقته لا من وزن به أعانوه مع تشاغلهم بأشغالهم فالمراد من العبارات الثلاث واحد ومقتضى ذلك أنه يجب عليه التردد في جميع الجهات قدر نظره المذكور وخالف ذلك في المجموع وقال ان كلامهم يخالفه لقولهم وان كان بقربه جبل صعدته ونظر حواليه قال الشافعي في البويطي وليس عليه أن يدور لطلب الماء لأن ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في الموضع البعيد وليس ذلك واجبا عليه عند أحدو يشترط امنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وان قل واختصاص سواء كان له أو لغيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط القرض بالتييم أولا وهذا كله عند التردد في وجود الماء في ذلك الحد فان يقين وجوده اشترط الامن على النفس والعضو والمنفعة والمال الا ما يجب بذله في ماء الطهارة ان كان يحصله بلا مقابل والا اشترط الامن عاميه أيضا والامال الغير المذى لا يجب الذب عنه ولا يشترط الامن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فان تردد في الماء فوق ذلك الى نحو نصف فرسخ ويسمى حدا اقرب لم يجب طلبه مطلقا فان يقين وجوده فيه وجب طلبه منه ان أمن غير اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الامن عليه وقال الرافعي لا يشترط وجمع الرملي بينهما يحمل كلام النووي على ما اذا كان في محل يسقط فيه القرض بالتييم وحل كلام الرافعي على خلافه فان كان فوق ذلك ويسمى حدا البعد لم يجب طلبه مطلقا ولو خاف من استعمال الماء البارد وعجز عن تسخينه في الحال لكنه علم وجود حطب في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت فالذي يظهر أنه يجب عليه قصد الحطب وان خرج الوقت كما استقر عليه كلام الرملي ونقله عنه ابن قاسم **(قوله والرابع)** أي من الاشياء الخمسة **(قوله)** تعذرا استعماله أي شرعا وحكما كما أشار إليه الشارح بقوله أولا بأن يخاف من استعمال الماء الخ وثانيا بقوله ويدخل في العذر ما لو كان بقربه ماء الخ يشاء على أن هذا من العذر الحسي كما صرح به عبارة الخطيب وغيره وبعضهم جعله من العذر الشرعي ويترب على ذلك أنه على الاول يفصل في وجوب الاعادة بين كون المحل يغلب فيه الوجود ولا بخلافه على الثاني وهذا أعم من قوله وجود العذر بسفر أو مرض لتقييده فيه بالسفر والمرض واطلاقه في هذا فهو يغني عن المتقدم لكن من قواعدهم أنه لا يعترض بأغناء المتأخر عن المتقدم **(قوله أي الماء)** تفسير للضمير **(قوله)** بأن يخاف الخ تصوير للعذر غالبه للتصوير ويحتمل أنها للسمية والمعنى عليه بسبب خوفه ويعتبر في الخوف قول طبيب عدل في الرواية ويعمل بمعرفته لا بتجربته على المعتمد كما تقدم في المرض **(قوله)** على ذهاب نفس أو منفعة عضو **(قوله)** بأن يخاف على نفسه الهلاك أو على منفعة عضوه التلف **(قوله)** ويدخل في العذر الخ

ان كان بمستومن الارض
فان كان فيها ارتفاع
وانخفاض تردد قدر نظره
(و) الرابع **(تعذرا استعماله)**
أي الماء بأن يخاف من
استعمال الماء على ذهاب
نفس أو منفعة عضو ويدخل
في العذر

الانساب بلفظ المتن أن يقول ويدخل في التعذر الخ وقد علت شعوره للشرعي والحسي ففي كلام
 المحشي تأمل ويدخل فيه أيضاً ما لو وجد خابية مسبلة للشرب مثلاً فلا يجوز له الوضوء منها
 كما في الزوائد بل يتيم وهذا من العذر الشرعي كما هو ظاهر **(قوله)** ما لو كان بقر به ماء صادق
 بما لو كان في حد الغوث أو في حد القرب بخلاف حد البعد لأنه لا يجب عليه الذهاب إليه
 حيث ذلول ومع الأمن **(قوله)** وخاف لو قصد على نفسه الخ وكذا لو خاف انقطاعاً عن رفقة
 ومثل نفسه نفس غيره ومعضوم عضو غيره **(قوله)** أو على ماله أي غير ماله الذي يجب بذله
 في ماء الطهارة أن كان يحصله بلا عوض وخرج بماله مال غيره الذي لا يلزمه الذب عنه فإنه
 لا يشترط الأمن عليه ولا يشترط أيضاً الأمن على الاختصاص كما تقدم **(قوله)** ويوجد
 في بعض نسخ المتن وعلى هذا البعض شرح الخطيب وجعل هذه الزيادة وهي قوله وأعوازه
 بعد الطلب التي الخامس وجعل قوله والتراب الخ التي السادس ولذلك قال عند قول المصنف
 وشرايط التيم خمسة أشياء والممدود في كلامه ستة كما ستعرفه والأظهر عدم جعله شيئاً
 مستقلاً لأنه من جملة التعذر الشرعي فتكون الأشياء خمسة فقط كما يشير إليه قول الشارح
 في هذا الشرط أي الرابع وهو تعذر استعماله **(قوله)** زيادة بالتسوين وقوله بعد تعذر
 استعماله أي بعد قول المصنف وتعذر استعماله **(قوله)** وهي أي تلك الزيادة وقوله وأعوازه
 بعد الطلب أي احتياجه بعد طلبة العطش حيوان محترم وهو ما لا يباح قتله كشربه أو شرب
 دابته ولو كانت حاجته لذلك في المستقبل صوناً للروح عن التلف فيتيم مع وجوده ويحرم
 التطهير به أن ظن محتاجاً إليه في القافلة وإن كبرت كالحجاج من الجهل كونهم يتوضون
 بالماء مع أن ركب الحاج لا يتخلو عن محتاج إليه ولا يكلف الطهر به ثم جمعه وشربه لغيره لأنه
 مستقدر عادة أماله فيكلف ذلك وللعطشان أخذ الماء من مالكه قهراً عليه يبدله أن لم يبدله
 والعطش المبيع للتيم يعتبر فيه قول الطبيب العدل أنه أن يعمل بعرفته كما مر وخرج بالمحترم
 غيره كالخربي والمرند وتناول الصلاة بعد أمر الإمام فلا يتيم لاحتياجه بل يتوضأ بالماء ولو أدى
 إلى هلاكه ولو احتاج إلى الماء لبل كعك أو فحوم فإن لم يكن تناوله إلا ليله تيم لاحتياجه للماء في
 ذلك والامتنع عليه التيم ومثل احتياجه للماء احتياجه لثمنه في مؤنة مؤنه من نفسه وعياله
 وهذا كله من التعذر الشرعي كما مر **(قوله)** والخامس أي من الأشياء الخمسة وفي بعض
 النسخ والشرط الخامس وأعله صرح بالشرط هنا للردصريحاً على من جعل التراب ركناً
(قوله) التراب أي بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الأرضي والمخروق منه ما لم يصبر
 رماداً كما في الروضة وغيرها وطن مصر وهو المسجي بالطين إذا دق وصار له غبار بخلاف ما إذا
 كان مستحجراً ولا غباراً وبهذا يجمع بين الكلامين في ذلك وما أخرجه الأرضة من المدر
 لأمن الخشب وإن اختلط بلعاباً بعد جفافه كحجونه بمائع جف وإن تغير لونه أو طعمه أو ريحه
 والبطحاء وهو ما في مسيل الماء والسبخ الذي لا يثبت ما لم يعله ملح فجميع ما يصدق عليه اسم
 التراب كاف من أي محل أخذ ولو من ظهر كلب إذا لم يعلم تنفس التراب المأخوذ منه وأعلم أن
 التراب اسم جنس أفرادى بخلاف الرمل فاسم جنس جمعي فإذا قال لزوجه أنت طالق بعدد
 التراب وقع واحدة بخلاف ما لو قال بعدد الرمل فإنه يقع ثلاث **(قوله)** الطاهر أي

ما لو كان بقر به ماء وخاف
 لو قصد على نفسه من سبع
 أو عدواً أو على ماله من
 سارق أو غاصب ويوجد في
 بعض نسخ المتن في هذا
 الشرط زيادة بعد تعذر
 استعماله وهي (وأعوازه
 بعد الطلب) الخامس أي
 في التراب الطاهر أي

يشمل المستعمل فانه طاهر لكنه غير طهور ولذلك احتاج الشارح لقوله أى الطهور فيحتمل
أنه تفسير للطاهر فيكون المراد من الطاهر الطهور ويحتمل أنه زيادة قيد على كلام المصنف
وهذا هو الظاهر من منيعه في أخذ المحترقات فانه أخذ محترقات الطاهر بقوله وخرج بالطاهر الخ
ثم أخذ محترقات الطهور بقوله وأما التراب المستعمل الخ ويحجب عن المصنف بأنه عبر بالطاهر
موافقة لتفسير قوله تعالى فيمحو ما بعد أيديهم أي تراب طاهر كما فسره ابن عباس وغيره
والمراد بالطاهر في هذا التفسير الطهور (قوله غير المتذى) أى لأن المتذى يعلق بالعضو
ولا غبار له (قوله ويصدق الطاهر بالمغصوب) أى وبالمسروق والموقوف ومنه تراب المسجد
الداخل في وقفه فيصح التيمم به مع الحرمة (قوله وتراب مقبرة) بتثنية الباء وقوله لم تنبش
أى ولو احتجلا فلو شك في كونها نبشت أو لا صح التيمم بترابها لأن الأصل الطهارة بخلاف التي
نبشت يقينا كقراءة مسرفان ترابها متنجس لاختلاطه بصديد الموتى لكن يعنى عن القليل
من الداخل في النعال (قوله ويوجد في بعض النسخ زيادة) بالتسوية وقوله في هذا الشرط
أى الخامس وقوله وهى له غبار وهى إيضاح لأن من شأن التراب أن يكون له غبار هكذا قال
المحشى لكن قال في شرح المنهج وخرج به غبارا لا غبار له أى كالتراب المتذى والطفل
المستحجر كما تقدم (قوله فان خالطه الخ) هذه الإشارة الى أنه لا بد أن يكون خالصا من الخليط
الذى يعلق بالعضو (قوله حص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس أو الجير وقوله أو رمل وكذا
غيره من كل مخالط كدقيق وإن قل الخليط وقوله لم يجز بضم الياء وسكون الجيم من الاجزاء
ويفتح الباء وضم الجيم من الجواز والاقول أولى وإن كان قول الشارح فيما بعد جوز ذلك
يناسب الثانى (قوله وهذا) أى عدم الاجزاء أو عدم الجواز على الضبطين السابطين وقوله
موافق خبر اسم الإشارة الواقع مبتدأ (قوله لكنه في الروضة والفتاوى الخ) استدراك
على ما قبله لأنه ربما يؤولهم أنه لم يخالف ذلك وقوله جوز ذلك أى التيمم بالتراب الذى خالطه رمل
لا حص فالخلاف في مسألة الرمل لا في مسألة الحص وان كان ظاهر منيع الشارح أن
الخلاف فيها أيضا ويحتمل القول بعدم الاجزاء على ما إذا كان الرمل ناعما يعلق بالعضو
والقول بالاجزاء على ما إذا كان غير ناعم لا يعلق بالعضو فلا تنافي بين القولين للجمع بينهما
بذلك (قوله ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار) أى بأن كان لا يعلق بالعضو لانه من طبقات
الأرض ولا يخفى أن هذه المسئلة غير التي قبلها لأن الرمل فيما قبلها كان مخالطا للتراب وفي هذه
كان منفردا (قوله وخرج الخ) شروع في أخذ المحترقات وقوله بقول المصنف التراب أورد
عليه أن التراب لقب وهو لا مفهوم له وأجيب بأن محل ذلك ما لم توجد قرينة على اعتباره
وقد وجدت القرينة هنا وهى تخصيصه بالذكور في حديث جعلت لنا الأرض مسجدا وتربتها
طهورا والتهبة لغة فى التراب (قوله غيره) أى غير التراب وقوله كنورة بضم النون وهى
الجير المحرق قبل طنته وقيل جبر الكلس وهو حجر الجير ثم غلبت على أخلاط تضاف الى الكلس
من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر (قوله وسحافة خرف) أى مسح من الطين المحرق
كالأوانى ونحوها ولذلك قال فى القاموس الخرف الجرار وكل ما يشوى من الطين حتى صار
نخارا لكن قال فى المصباح الخرف هو ما يتخذ من الأوانى قبل طبخها وبعد طبخها يقال لها نخار

غير المتذى ويصدق
الطاهر بالمغصوب وتراب
مقبرة لم تنبش ويوجد في
بعض النسخ زيادة في هذا
الشرط وهى له غبار فان
خالطه حص أو رمل لم يجز
وهذا موافق لما قاله
الفتاوى فى شرح المهذب
ولكنه فى الروضة
والصحاح
والفتاوى جوز ذلك ويصح
التيمم أيضا برمل فيه غبار
وخرج بقول المصنف التراب
غير كنورة وسحافة خرف

وقال في الصحاح الخرف الجرار واقتصر عليه **(قوله وخرج بالطاهر النجس)** أى والمتنجس **(قوله وأما التراب المستعمل الخ)** مقابل لقوله فيما تقدم أى الطهور والمستعمل هو الذى استعمل في إزالة النجاسة المغلظة وان غسل وجفف وصار له غبار أو في التيمم وهو ما بقى بوضوه أو سار منه حالة التيمم بعد مسح العضو أما ما تأثر من غير مسح العضو فإنه غير مستعمل ولورفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صح على الأسح ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد أو الجمع الكثير من تراب يسير من تراب كثيرة وهو كذلك **(قوله وفرائضه)** لما تنكلم على الشرائط شرع يتكلم على الفرائض وهى جمع فريضة والمراد بفرائضه أركانه التى هى أجزاء ماهيته **(قوله أربعة أشياء)** أى بحسب ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وعدّها في المنهاج خمسة فزاد على ما هنا النقل وهو تحويل التراب إلى العضو الممسوح ولومن الهواء فلو تلقى التراب من الهواء بيده أو بكفه ومسح به وجهه أجزأه وعدّها في المجموع ستة فزاد على الخمسة القصد وهو قصد التراب لينقله فهو غير النية التى هى نية الاستباحة كما سيأتى وعدّها في الروضة تسعة فزاد على الستة التراب واعتداهم على ما في المنهاج تعالى الشيخ الخطيب لأن القصد لازم للنقل الواجب قرن النية به ولأنه لو حسن عقد التراب ركافى التيمم لحسن عقد الماء ركافى الوضوء واعتد الشيخ عطية ما في الروضة لأن القصد وان كان لازماً للنقل لكن لا يكتفى في عقد الأركان بدلالة الاتزام وقد تقدم الفرق بين الماء في الوضوء والتراب في التيمم فالتمتع أنه ركن فيه فان قيل يرد على عقد التراب ركافى التيمم أنه يسير الجوهر الذى هو التراب جزأ من ماهية العرض الذى هو التيمم أجيب بأنه على تقدير مضاف أى استعمال التراب في مسح الوجه واليدين **(قوله أحدها)** أى أحد الأشياء الأربعة **(قوله النية)** أى نية استباحة الصلاة ونحوها بما يقتضى طهارة كطواف وسجود تلاوة وحل مصحف ويصح أن ينوى النية العامة كأن يقول نويت استباحة منقهر إلى طهر ولا تنكفى نية التيمم ما لم يقل عقبها للصلاة والأسح وصلى به النقل فقط ما لم يقل للصلاة المنقروضة والاصلى به الفرض والنقل ولاية فخرس التيمم لانه طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصودا ولهذا لا يستحب تجديده نعم ان أراد الفرض البدلى لا الاصلى صح وفعل به مادون الصلاة وما في معناها فرضا ونفلا ولا نية رفع الحدث لانه لا يرفعها نعم ان قصد بالحدث المنع من الصلاة ونوى رفعه قيد بفرض ونوافل صح لانه يرفع المنع من الصلاة رفعه قيد بذلك ولا يجب أن يعين الحدث بكونه أصغر أو أكبر حتى لو تيمم نية الاستباحة ظاهرا كون حدثه أصغر فبان أكبر أو بالعكس لم يضر لأن موجبها واحد وهو التيمم بخلاف ما اذا تيمم تارة ونوضاً تارة فاسيا للعبادة فيه ما فلا يعيد صلاة التيمم ويعيد صلاة الوضوء لأن الوضوء لا يتقوم مقام الغسل بخلاف التيمم وبهذا ألف الغر الجلال السيوطى بقوله

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً * إلى غير عصبان تباح له الرخص
إذا ما نوضاً للصلاة أعادها * وليس معيداً للتي بالتراب خص

وأجابه بعضهم بقوله

وخرج بالطاهر النجس وأما
التراب المستعمل فلا يصح
التيمم به (وفرائضه أربعة
أشياء) أحدها النية

لقد كان هذا اللعنة ناسياً * وصلى مراراً بالوضوء أتى بنص
كذلك مراراً بالتيمم يافتى * عليك بكتب العلم يا خرم من خص

قضاء التي فيها توضع واجب * وليس معيدا التي بالتراب خص
لأن مقام الغسل قام تيمم * خلاف وضوءه هالك فرقا به تخص

(قوله وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض) أي بدل قوله أربعة أشياء النية ولذلك أخر
الشارح قوله وفي بعض النسخ الخ عن قوله أحدها النية فاندفع قول الشيخ عطية وكان على
الشارح أن يقدم قوله وفي بعض النسخ أربع خصال على قوله أحدها النية والامر في مثل
ذلك سهل (قوله فان نوى التيمم الخ) بيان لما يستبيحه التيمم وتيممه والحاصل أن المراتب
ثلاثة المرتبة الاولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض الطواف كذلك وخطبة الجمعة لانها منزلة
منزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرمي ويحتاط فيها عند ابن حجر كشيخ الاسلام فلا يصلى
بالتيمم لها فرضا ولا يجتمع معها فرض آخر ولو مثلها فلا يخطب ثانيا بعد أن خطب أولا بتيمم
واحد ولو كان في المرة الاولى زائدا على الاربعين خلافا لابن قاسم وله جمع الخطبتين على
المنبر الواحد بتيمم واحد لانها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلاة ونفل الطواف وصلاة
الحنافة لانها وان كانت فرض كفاية فالاصح أنها كالتفل المرتبة الثالثة ما عدا ذلك
كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من الجنب ونحوه ولو مندورة ومن المصحف ويمكن
الحليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الاولى استباح واحدا منها ولو غير ما نواه واستباح معه جميع
الثانية والثالثة واذا نوى واحدا من الثالثة استباح جميعها وجميع الثالثة دون شيء من
الاولى واذا نوى شيئا من الثلاثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية (قوله
الفرض والنفل) أي استباحتهما كأن يقول نويت استباحة فرض الصلاة ونفلها
أو فرض الطواف ونفلها فهو على تقدير مضاف وقوله استباحها ما أي الفرض والنفل عملا
بنيته (قوله أو الفرض فقط) أي أو نوى استباحة الفرض فقط كأن يقول نويت استباحة
فرض الصلاة أو فرض الطواف فهو على تقدير مضاف نظير ما قبله (قوله استباح معه النفل)
أي لأن النفل تابع للفرض فاذا صلت طهارته للأصل فالتابع أولى وقوله وصلاة الحنافة أي
لانها بمنزلة النفل كما تقدم (قوله أو النفل فقط) أي أو نوى استباحة النفل فقط كأن يقول
نويت استباحة نفل الصلاة أو نفل الطواف فهو على تقدير مضاف نظير سابقه (قوله لم يستبح
معه الفرض) أن العيب بخلاف الكفاية فيستبيحه معه لانه بمنزلة النفل كما مر (قوله وكذا
لو نوى الصلاة) أي فلا يستبيح معه الفرض لأن الصلاة عند الاطلاق تنزل على أقل درجاتها
وهو النفل ولذلك لو أحرم بالصلاة فإن صلته تنعقد نفلا وان على الشارح أن يقول
أيضا أو نوى سجود التلاوة أو الشكر أو حمل المصحف أو قراءة القرآن من الجنب ونحوه ويمكن
الحليل من الحائض ونحوها لم يستبح معه الفرض ولا النفل فيكون مشيعا لمراتب الثلاثة كما
صنع غيره كالشيخ الخطيب (قوله ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب الخ) أي لانه أول الاركان
وان أمته المصنف والمراد بالنقل تحويل التراب الى العضو الذي يريد مسحه ولو من الهواء
كما مر في قول المحشي والمراد بالنقل وجود النية حال كون التراب على اليدين قبل مس الوجه به
تسمي لا يحنى (قوله واستدامة هذه النية الى مسح شيء من الوجه) ضعيف والمعتمد الاكتفاء
بإحضارها عند مسح شيء من الوجه ولو عزبت بينه وبين النفل فلا بد من وجودها عندهما

وفي بعض النسخ أربع خصال
نية الفرض فان نوى التيمم
الفرض والنفل استباحهما
أو الفرض فقط استباح
معه النفل وصلاة الحنافة
أيضا أو النفل فقط لم يستبح
معه الفرض وكذا لو نوى
الصلاة ويجب قرن نية
التيمم بنقل التراب للوجه
واليدين واستدامة هذه
النية الى مسح شيء من
الوجه

ولذلك يقولون لها محلان عند النقل وعند المسح ولم يكف بوجوبها عند النقل لانه وان كان
 ركافه وغير مقصود في نفسه بل وسيلة للمسح والتعبير بالاستدانة في كلامهم جرى على الغالب
 لان هذا الزمن يسير لا تعذب فيه النية غالبا **(قوله)** ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك
 التراب) ضعيف والمعتقد ان له ان يمسح به بشرط أن يجتد النية قبل المسح ويكون هذا انقلا
 جديدا كما لو نقل التراب من الهواء ولو يمسح به غيره باذنه مع نية الاذن عند النقل وعند المسح
 لم يضرب حدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح ولا عزوب النية حيث استحضرها الاذن عند
 المسح كالتقل ولا يشترط عذر في ذلك لا تمامة فعل مأذونه ولو كافرا أو مائضا ونفسا مقام
 فعله لكن يندب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجا من الخلاف بل يكره له ذلك ويجب
 عليه عند العجز ولو بأجرة عند القدرة عليها **(قوله)** بل ينقل غيره) مرجوح والراجح أنه لا يتعين
 نقل غيره كما علمت **(قوله)** والثاني والثالث) أي من الاشياء الاربعة **(قوله)** مسح الوجه ومسح
 اليدين) أي اقول له تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ولا يجب إيصال التراب الى منابت الشعر
 بل ولا يندب ولو خفف في الما فيه من المشقة بخلاف الماء وقوله مع المرفقين خلافا للامام مالك
 القائل بعدم اشتراط مسح المرفقين **(قوله)** وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين) أي مع المرفقين كما
 في النسخة الاولى فالغاية ههنا داخله **(قوله)** ويكون مسحهما بضربتين) أي لخبر الحاكم التيمم
 ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ولان الاستيعاب لا يتأتى غالباً بهما فلا يتعمن ضربتين
 وان أمكن بضربة بمخرقة ونحوها فلا يضرب بمخرقة راسعة على التراب ووضعها على وجهه
 ويديه معا ومسح بهما وجهه ويديه لم يكف بل لا بد من نقله أخرى يمسح بهما من يديه ولو اصبعها
 واحدا **(قوله)** ولو وضع يده على تراب ناعم الخ) أشاء بذلك الى أنه لا يتعين الضرب بل المدار على
 نقل التراب ولو من غير ضرب **(قوله)** والرابع الترتيب) أي في المسح لافي أخذ التراب بدليل
 التفريع مع قوله وأما أخذ التراب الخ لان الفرض الاصل المسح والنقل وسيلة اليه ولا يشترط
 تعيين العضو في النقل خلافا للفتا والوان جرى عليه الخطيب فلو أخذ التراب ليمسح به وجهه
 فتذكر أنه مسح جازان يمسح بذلك التراب يديه على المعتد وكذا لو أخذ يديه طائفاً مسح
 وجهه فتذكر أنه لم يمسح به فيجوز له أن يمسح به **(قوله)** فيجب تقديم الخ) تفريع على جعل
 الترتيب ركاز **(قوله)** سواء تيمم الخ) تعميم في وجوب الترتيب وقوله عن حدث أصغراً وأكبراً
 أو غسل مسنون أو وضوء مجتد وغير ذلك مما يطلب له التيمم فان قيل لم وجب الترتيب في التيمم
 الذي هو بدل عن الغسل مع أنه لا يجب فيه الترتيب أوجب بأن الفسل وجب في جميع البدن
 وهو كعضو واحد فلم يجب فيه ترتيب والتيمم وجب في عضوين لافي جميع البدن فأشبهه الوضوء
 فوجب فيه الترتيب على أن البدل لا يعطى حكم المبدل منه من كل وجه **(قوله)** ولو ترك
 الترتيب لم يمسح) أي بالنسبة لمسح اليدين وأما مسح الوجه فصحيح فيعيد مسح اليدين كما يؤخذ
 مما مر في الوضوء **(قوله)** وأما أخذ التراب الخ) مقابل للمقدر الذي ذكرناه بعد قوله والرابع
 الترتيب وهو قولنا أي في المسح وقوله فلا يشترط فيه ترتيب أي بل لو شرب مسح الوجه وبعض
 اليدين في نقله واحدة كفى مع الاحتياج لنقله أخرى لباقي يديه **(قوله)** فلا يضرب الخ) تفريع
 على قوله فلا يشترط فيه ترتيب وقوله جاز أي ولا بد من نقله أخرى ليمسح بها اليسرى فصديق

ولو أحدث بعد نقل التراب
 لم يمسح بذلك التراب بل ينقل
 غيره (و) الثاني والثالث
 مسح الوجه ومسح اليدين
 مع المرفقين) وفي بعض نسخ
 المتن الى المرفقين ويكون
 مسحهما بضربتين ولو
 وضع يده على تراب ناعم
 فعلق بهما تراب من غير ضرب
 كفى (و) الرابع (الترتيب)
 فيجب تقديم مسح الوجه
 على مسح اليدين سواء تيمم
 عن حدث أصغراً وأكبراً
 ولو ترك الترتيب لم يصح وأما
 أخذ التراب للوجه واليدين
 فلا يشترط فيه ترتيب فلو
 ضرب يديه دفعة على تراب
 ومسح يمينه وجهه ويساره
 يمينه يساره

عليه أنه لم يرتب في أخذ التراب للوجه واليدين بل شرك مع الوجه إحدى يديه في نقله وجعل
النقل الأخرى للبدن الأخرى (قوله وسننه) لما تكلم على فرائضه شرع يتكلم على سنته وقوله
أي التيميم قدس بر للضمير (قوله ثلاثة أشياء) أي بحسب ما ذكره المصنف هذا والافهي تزيد على
ذلك كما يتبينه قول الشارح وبقي التيميم سنن أخرى الخ وكذلك يقال في قوله وفي بعض نسخ المتن
ثلاث خصال (قوله التسمية) وتقدم أفعالها وأفعالها وبقي بها ولو كان جنباً أو حائضاً لكان
يقصد المذكور أو يطلق ولا يقصد القرآن وحده أو مع الذكر (قوله وتقديم اليمنى من اليدين
على اليسرى منهما) فبضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى سوى الإبهام
بحيث لا تخرج بأحد اليمنى عن مسبة اليسرى ويمر بها على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف
أصابعه إلى حرف الذراع ويمر بها إلى المرفق ثم يدبر باطن كفه إلى بطن الذراع ويمر بها عليه رافعا
إبهامه فإذا بلغ الكوع أمم إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح
أحدى الراحتين بالأخرى ندية لتأقوى فرضهما بضربهما بعد الوجه وانما جاز مسح الذراعين
بترابهما لعدم انفصاله (قوله وتقديم أعلى الوجه على أسفله) ليس ذلك من مدخول كلام
المصنف وانما ذكره هنا للمناسبة وهي التقديم فيه كالذي قبله والافعال الأولى ناخبة وعند ذكر
السنن التي زادها (قوله والمواالات) أي لغیر دائر الحدث أما هو فوجب المواالات في تيممه كما يجب
في وضوئه تحقيقا للمانع (قوله وسبق معناها في الوضوء) عبارة هناك ويعبر عنها بالتابع
وهو أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير إلى آخرها ويقدر التراب ما في مسح يديه عقب
مسح الوجه بحيث لو قدر التراب ما لم يجف (قوله وبقي لتيميم سنن أخرى مذكورة
في المطولات) أشار بذلك إلى أن جعلها ثلاثة باعتبار ما ذكره المصنف هنا (قوله منها نزع التيميم
ختمه الخ) ومنها تخفيف التراب من كفيه ولو ينفضه منهما ومنها تفريق أصابعه في كل ضربة
لأنه أبلغ في إثارة الغبار وتحليلها إن فرق في الضربتين أو في الثانية فقط والواجب التحليل
ومنها أن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه خروجا من خلاف من أوجه ومنها التوجه
للقبل والغرة والتجليل ومنها السواك قبله ومحل قبل النقل والتسمية بناء على أنه يطلب مقارنة
التسمية للنقل على قياس ما في الوضوء من مقارنة التسمية لغسل الكفين وقبل بين التسمية
والنقل بناء على أنه لا يطلب مقارنتها له ومنها الذكر المشهور بعد الوضوء وصلاة ركعتين
بعده وجميع سنن الوضوء مما يمكن مجيئه هنا الثلاث (قوله أما الثانية الخ) مقابل للأولى
وقوله فيجب نزع الخاتم فيها أي إلا أن اتسع بحيث يصل الغبار لما تحته بلانزع فإنه لا يجب
حينئذ كنهه سنن كما هو ظاهر (قوله والذي يطل التيميم الخ) وفي بعض النسخ والذي يطل
التيميم به ولما تكلم على سنته شرع يتكلم على مبطلاته وعبر بقوله يطل دون ينفض الذي عبر به
في نواقض الوضوء لانها عبارة لأصحاب فتبعهم (قوله ثلاثة أشياء) أي أحد ثلاثة أشياء
(قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أشياء (قوله ما أبطل الوضوء) أي الذي أبطل الوضوء أو شيء
أبطل الوضوء فاسم وصول والجله صلة أو نكرة موصوفة والجله صفة وعدم ما أبطل الوضوء
شأ واحد أبا الأوان كان خمسة أشياء تفصل لا كما تقدم في قوله والذي ينقض الوضوء خمسة
أشياء (قوله وسبق بيانه) أي فلا حاجة لاعادته تفصيلا هذا والضمير عائلا أبطل الوضوء وقوله

(وسننه) أي التيميم
(ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ
المتن ثلاث خصال (التسمية
وتقديم اليمنى من اليدين
على اليسرى) منها
وتقديم أعلى الوجه على
أسفله (والمواالات) وسبق
معناها في الوضوء وبقي
للتيميم سنن أخرى مذكورة
في المطولات منها نزع التيميم
ختمه في الشربة الأولى
أما الثانية فيجب نزع الخاتم
فيها (والذي يطل التيميم
ثلاثة أشياء) أحدها كل
(ما أبطل الوضوء) وسبق
بيانه

في أسباب الحدث أي في فصل أسباب الحدث التي هي نواقض الوضوء كما قال هناك فصل
 في نواقض الوضوء المسماة أيضا باب الحدث فاندفع ما يقال ان الذي تقدم التمييز به
 نواقض الوضوء لا أسباب الحدث **(قوله في مكان متيمم الخ)** أي سواء كان متيمما للفقده
 الماء والمرض ونحوه وهذا تنريع على قول المتن ما بطل الوضوء وقوله بطل تيممه أي عن
 الحدث الأصغر فان كان عن حدث أكبر لم يطل بالنسبة للاكبر وان بطل بالنسبة للاصغر
 كما لو احدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على الحدث ولا يحرم عليه ما يحرم على الجنب فيحرم
 عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله دون قراءة القرآن والمكث في المسجد ويلغزه
 فيقال اننا متيمم أحدث ولم يطل تيممه وصورته ما ذكر **(قوله الثاني)** أي من الاشياء الثلاثة
 ويحتس هذا الثاني عن تيمم لغير المرض ونحوه بأن تيمم اقل الماء كآبته عليه الشارح **(قوله
 رؤية الماء)** أي العلم به وان قل حتى لو قال واحد بجمع متيممين أجهتكم هذا الماء وهو يكتفي
 أحدهم فقط بطل تيمم الكل ولا يتوقف البطلان على قبولهم ومثل العلم به توهمه كما ذكره الشارح
 وان زال سره الوجوب طلبه ومن التوهم رؤية السراب وهو ما يرى وسط النهار **«انه
 ماء وليس بماء»** ورؤية غمامة مطبقة بقره أو رؤية زكب طلع أو نحو ذلك مما يتوهم معه الماء
 ومحل البطلان بذلك ما لم يقترب بمانع متقدم أو مقارن فان اقترن به مانع كسبع أو عطش لم يطل
 تيممه لأن وجوده والحالة هذه كالعدم بخلاف المانع المتأخر فلا يسمع قائلا يقول عندي ماء
 لغائب أو ماء وردها ونحو ذلك بطل تيممه لتأخر المانع أما لو قال عندي لغائب ماء فلا يطل تيممه
 ولو قال عندي لقائل ما ولم يعلم غيبته ولا حضوره بطل تيممه لوجوب السؤال عنه وطلبه
(قوله وفي بعض نسخ المتن وجود الماء) أي علم وجوده نه وعلى تقدير مضاف لأن المدار على
 العلم بوجوده لا على وجوده في نفس الامر وهذه النسخة مفسرة للنسخة الاولى لأن المراد من
 الرؤية العلم كما مر **(قوله في غير وقت الصلاة)** أي في غير وقت التلبس بالصلاة بأن كان
 قبل تمام الرأ من أكبر أو معه على المعتد لا وقتها المحدث لها شرطا ولو ضاق وقتها بالاجماع
 ولو رأى الماء في أثناء قراءة تيمم لها بطل تيممه ولو نوى قراءة قدر معلوم لم يدم ارتباط بعضها
 ببعض ولو رأت الحائض التي تيممت لتكفين حليلها الماء بطل تيممها وحرم عليها تكفينه ووجب
 عليه التزاع ان صدقها ولو رآه هود ونها لم يجب عليه التزاع لبقائه طهرها **(قوله في تيمم لفقده
 الماء الخ)** نضر بع جري مجرى التقييد لانه أشار به لتقييد كلام المصنف بكون تيممه للفقده
(قوله ثم رأى الماء أو توهمه) أي ولم يقترب بمانع متقدم أو مقارن كما مر **(قوله قبل دخوله
 في الصلاة)** أي بأن كان قبل تمام الرأ من أكبر أو معه كما مر أيضا **(قوله بطل تيممه)** أي
 لانه لم يشرع في المقصود فصار كما لو رآه في أثناء التيمم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم التراب كافيك
 ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فأمسه بجملك **(قوله فان رآه)** أي بخلاف ما اذا
 توهمه حيث ذاقه لانه لا أثر للتوهم في الصلاة مطلقا وقوله بعد دخوله فيها أي بأن كان بعد تمام
 الرأ من أكبر وهذا محترز لقوله في غير وقت الصلاة وفيه تفصيل بين كون الصلاة تسقط بالتيمم
 أولا كما يعلم من كلام الشارح **(قوله وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم)** أي بأن كان
 المحل الذي صلى فيه يغلب فيه وجود الماء فالعبارة بجمل الصلاة لا بجمل التيمم وقوله كصلاة مقبم

في أسباب الحدث فتنى
 كان متيمما أحدث بطل
 تيممه **(و الثاني رؤية الماء)**
 وفي بعض نسخ المتن وجود
 الماء **(في غير وقت الصلاة)**
 فمن تيمم لفقده الماء ثم رأى
 الماء أو توهمه قبل دخوله
 في الصلاة بطل تيممه فان رآه
 بعد دخوله فيها وكانت
 الصلاة مما لا يسقط فرضها
 بالتيمم كصلاة مقبم

انما قيد بالمقيم لان الغالب في الاقامة وجود الماء والا فالمدار على كون الصلاة بجمل يغلب فيه وجود الماء حضرا أو سفرا (قوله بطلت في الحال) اذ لا فائدة في الاشتغال بها لانه لا بد من اعادتها (قوله أو مما يسقط فرضها بالتيمم) أي بأن كان المحل الذي صلى فيه يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الامر ان فالعبرة بجمل الصلاة لا بجمل التيمم كما مر وقوله كصلاة مسافر انما قيد بالمسافر لان الغالب في السفر فقد الماء أو استواء الامرين والا فالمدار على كون الصلاة بجمل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الامر ان سفرا أو حضرا (قوله فلا تبطل) لانه شرع في المتصوّد مع اغنائهم عن القضاء لكن الافضل قطعها بالصالحين بالماء ان اتسع الوقت ليخرج من خلاف من حرم اتسامها فان ضاق الوقت حرم قطعها كما حرم به في التحقيق واعلم أنّ تيمم الميت مثل تيمم الحي في التفصيل المذكور ولو عيم الميت ثم وجد الماء قبل الصلاة عليه بطل تيممه ووجب غسله وان كان بعد الصلاة عليه أو في أثناءها فان كان المحل يغلب فيه وجود الماء ووجب غسله والصلاة عليه ولو أدرج في كنفه مالم يدفن والاصل على قبره ولا ينشئ الميت ولا يغسل وان كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الامر ان لم يجب غسله ولا الصلاة عليه كالحي (قوله فرضا كانت الصلاة) أي كظهر وصلاة جنازة وقوله أو نقلا أي كعبد ووز ولو رأى المسافر الماء في أثناء صلاته وهو قاصر ثم نوى الاقامة أو الاتمام بطلت صلاته لحدوث ما لم يستجبه فهو وكافتتاح صلاة أخرى (قوله وان كان تيمم الشخص لمرض الخ) محترز قوله لفقد الماء وقوله ونحوه أي كبطبره وزيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر وقوله ثم رأى الماء أي أو توهمه بالاولى وقوله فلا أثر لرؤيته أي لان المريض يصح تيممه ولو بشاطئ البحر وقوله بل تيممه باق بحاله أي في الصلاة وخارجها وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجدان الماء فيها فان كانت مما لا تسقط بالتيمم كان وضع الجبيرة على حدث وأخذت من الصحيح شيئا ثم تيمم بطلت وان كانت مما تستقط بالتيمم كان وضع الجبيرة على طهر ولم تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستسكان ثم تيمم تبطل صلاته (قوله والثالث) أي من الانبياء الثلاثة (قوله الرتبة) أي ولو حكما كالوحي حتى صبي الكافر فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة ولذلك لا يبطل الوضوء بالرتبة ولو في أثناءه فلو غسل وجهه ويديه ثم ارتد ثم عاد للاسلام بكل وضوءه لكن يجتهد النية لما بقي (قوله وهي قطع الاسلام) أي قطع استقراره والرتبة الحقيقية هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بخلاف من لا يصح طلاقه كالصبي والمجنون فردته ليست حقيقية بل حكمية لكنها تبطل التيمم كما مر (قوله واذا امتنع الخ) دخول على قول المصنف وصاحب الجبائر الخ وامتنع بمعنى حرم وذلك بان علم أن استعمال الماء يفرضه بأن أخبره الطبيب العدل بذلك أو كان عالما بالطب فانه حينئذ يحرم عليه استعمال الماء ويجب عليه التيمم وهذا هو المرافق اقول الشارح وجب التيمم ويصح تفسير امتنع بسقط وبقدر مضاق في كلامه والتقدير واذا سقط وجوب استعمال الماء الخ وذلك بأن خاف من استعمال الماء ضررا ولم يعلم ذلك فانه يسقط وجوب استعمال الماء ويجوز له التيمم حيث لا يمكن هذا لاوافق قول الشارح وجب التيمم الا أن يقال وجب التيمم ان لم يرد استعمال الماء وفيه بعد (قوله شرعا) أي من جهة الشرع أو بالشرع وان لم يمنع حاسفه أو منصوب على التمييز أو بنزع الخافض (قوله في عضو) أي جنس عضو فيصدق بالواحد والمتعدد

بطلت في الحال أو مما يسقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضا كانت الصلاة أو نقلا وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الرتبة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعا استعمال الماء في عضو

ويجب تعدد التيم بعدد الاعضاء ان وجب فيها الترتيب ولم نعمها الجراحة فاذا امتنع استعماله في عضوين وجب تيممان أو في ثلاث فتلاث أو في أربع وعمت الرأس الجراحة فأربع فان بقي من الرأس جزء سليم وجب مسح مع ثلاث تيممات فان لم يجب الترتيب فيها كاليسدين أو الرجلين لم يجب تعدده بل يندب فقط وان عمتها الجراحة كفي تيمم واحد حيث نوات حتى لو عمت الاعضاء الاربعة كفي عنها تيمم واحد وهذا في المحدث وأما نحو الجنب فيكفيه جميعها تيمم واحد لان بدنه كله كعضو واحد (قوله فان لم يكن الخ) هذه الجملة قائمة مقام الجواب المذخور والتقدير فيه تفصيل أو أن الجملة نفسها هي الجواب (قوله عليه) أي على العضو أي على محل العلة منه وان تعدد (قوله وجب عليه التيمم) أي بدلا عن محل العلة فان كانت في محل التيمم فلا بد من امرار التراب على محل العلة ما أمكن وظاهر أن التيمم في الوجه واليسدين ولو كانت العلة في غيرهما كالرجلين ولا إعادة عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم (قوله وغسل الصحيح) ويتلطف في غسل الجوار والمحل العلة ما أمكن (قوله ولا ترتيب بينهما للجنب) أي لا بدنه كالمعضو الواحد وكذلك الحائض والنفساء فالجنب انما هو مثال فله أن يتيمم أو لا عن العليل ثم يغسل الصحيح وله أن يغسل أو لا الصحيح من بدنه ثم يتيمم عن العليل لكن الاولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب (قوله أما المحدث الخ) مقابل للجنب (قوله فانما يتيمم وقت دخول الخ) فلا ينتقل من عضو حتى يتم طهره أصلا وبدلا على الصحيح ولا ترتيب بين التيمم عن علية وغسل صحيحه والاولى تقديم التيمم كما مر فاذا كانت الجراحة في يديه مثلا وجب غسل وجهه أو لا ثم يخبر بين التيمم عن العليل من يديه أو لا ثم غسل الصحيح منها أو عكسه ثم مسح رأسه ويغسل رجله وليس له أن يقدم التيمم على غسل الوجه أو يؤخره عن مسح الرأس وغسل الرجلين لانه لا بد من الترتيب في طهارة المحدث حدثا أصغر (قوله فان كان على العضو سائر الخ) متباين لقوله فان لم يكن عليه سائر الخ وقدم الشارح المفهوم على المنطوق لان قوله فان كان على العضو سائر الخ هو منطوق المتن وقوله فان لم يكن عليه سائر الخ مفهومه وانما قدم المفهوم لقلة الكلام عليه بالنسبة للمنطوق (قوله فحكمه مذكور) أي داله لان الحكم لا يذكروا غايه كرده (قوله وصاحب الجبار) أي جنسها الصادق بالواحدة والاكثر فال فيها للجنس فنقول الشارح جمع جبيرة انما هو بالنظر لظاهر اللفظ وحاصل مسئلة الجبيرة أنها ان كانت في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقا نقص البدل والمبدل جميعا وان كانت في غير أعضاء التيمم فان أخذت من الصحيح زيادة على قدر الاستسالة وجبت الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر الاستسالة ووضعها على حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر الاستسالة ووضعها على طهر فلا تجب الاعادة أيضا فصورها خمس ثلاثة فيها الاعادة واثنان لا اعادة فيها وأما صورة عدم السائر فليست منها فعدت المحشى لها ليس في محله وجه هذا فاعلم ما في قوله فجعله الصور ستة ثلاثة لا اعادة فيها وثلاثة فيها الاعادة وقد نظم بعضهم صورها بقوله ولا تعدو والستر قدر العلة أو قدر الاستسالة أو قدرها فأعد وهو بوجه أو يد

فان لم يكن عليه سائر
وجب عليه التيمم وغسل
الصحيح ولا ترتيب بينهما
للجنب أما المحدث فانما
يتيمم وقت دخول غسل
العضو العليل فان كان على
العضو سائر فحكمه مذكور
في قول المصنف وصاحب
الجبار جمع جبيرة بفتح
الجيم

(قوله وهي) أي الجبيرة التي هي مغرد الجبارت سميت بذلك تفاؤلاً بالجبار كما سميت المفازة بذلك
تفاؤلاً بالقوز منها (قوله أخشاب) أي أنواع وقوله أو قصب أي الذي هو البوص القارسي
ويعبر عن ذلك بالطائيات وقوله نسوي أي نجعل مستوية وقوله ونشأ أي تربط (قوله يمسح عليها)
أي على جميعها وجوياً بالماء وندياً بالتراب إن كانت بعسل التيم ولو اختلط ماء المسح بدم الجرح
عنى عنه ومحل المسح عليها أن أخذت من الصحيح شيئاً والأفلا مسح لأن مسحها واقع بدلا عما
أخذته من الصحيح (قوله إن لم يمكنه نزعها الخ) فإن أمكنه نزعها وجب ولا يكتفى بالمسح حينئذ
وقوله تلخوف ضرر مما سبق أي من ذهاب نفس أو عضو ومنفعة (قوله ويتيم) أي وبغسل
الصحيح إن كان فيجب عليه ثلاثة أشياء ثم إذا صلى فرضاً أو أراد فرضاً آخر ولم يحدث لم يعد غسلاً
ولا مسحاً بل يتيم فقط فإن أحدث أعاد جميع ما مر ولو كان في بدنه جبارت كثيرة وأجنب وأراد
الفصل كفاه تيم واحد عن الجميع لأن بدنه كعضو واحد وقوله صاحب الجبارت يدل من الصغير
أو تفسيره على حذف أي وقوله في وجهه ويديه أي وإن كانت الجبيرة في غيرها وقوله كما سبق
أي في قوله إيصال تراب طهور إلى الوجه واليدين أو في قوله ومسح الوجه ومسح اليدين
(قوله ويسلى ولا إعادة عليه) ظاهر كلام المصنف عدم الإعادة ولو كانت في أعضاء التيم فيكون
موافقاً للجمهور في إطلاقهم وإن كان ضعيفاً لكن الشارح قيده بقوله وكانت في غير أعضاء
التيم ليكون جارية على المعتمد (قوله أي الجبارت) أي جنسها الصادق بالواحدة والأكثر كما سبق
(قوله على طهر) أي كامل من الحدين الأصغر والكبير وإذا طهر الحدث بعد وضعها على طهر
لم يضرب كالتيم (قوله وكانت في غير أعضاء التيم) قيده الشارح بذلك ليكون جارية على المعتمد كما
مر (قوله والا) أي بأن وضعها على حدث مع كونها أخذت من الصحيح شيئاً والأفلا إعادة وإن
وضعها على حدث أو كانت في أعضاء التيم مطلقاً فقله أعاد أي في صورة وضعها على حدث مع
أخذها من الصحيح شيئاً وفي صورة كونها في أعضاء التيم سواء وضعها على طهر أو على حدث
أخذت من الصحيح شيئاً ولو بقدر الاستسكان أول ما أخذوا الفرق بين أعضاء التيم وغيرها أنها إذا
كانت في أعضاء التيم يلزم نقص البدل وهو التيم والمبدل وهو الغسل بالماء جميعاً لعدم وصول
شيء لمحل الجبيرة من الماء والتراب وإذا كانت في غيرها فليس فيه الانتقص المبدل دون البدل
لاختصاص التيم بالوجه واليدين ولا جبيرة فيهما (قوله وهذا) أي عدم وجوب الإعادة إذا
كانت في غير أعضاء التيم ووجوبها إذا كانت في أعضاء التيم وقوله ما قاله النووي في
الروضة هو المعتمد وقوله لكنه قال في المجموع الخ ضعيف (قوله يقتضي عدم الفرق) أي
فيجوز التفصيل بين وضعها على طهر أو على حدث وبين كونها أخذت من الصحيح بقدر
الاستسكان أو لا في أعضاء التيم وغيرها (قوله ويشترط في الجبيرة) أي لعدم الإعادة فيما ذكر
وقوله أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه الخ فإن أخذت زيادة على ذلك وجبت الإعادة سواء
وضعها على طهر أو على حدث (قوله والمصوق) بفتح اللام وهو ما يلمص بالجرح من شربة
أو قطنة أو نحو ذلك وقوله والعصاة بكسر العين وهي ما يعصب على محل الكسر من أحبولة
ونحوها وقوله والمرهم هو أدوية تذر على الجرح وقوله ونحوها أي كتراب التصق على الجرح
أو دم تجمد عليه وكذلك ما يوضع على الفلوح التي تكون في الرجل ولو خيطها بخيط مشلا فإن

وهي أخشاب أو قصب
نسوي ونشأ على موضع
الكسر ليتيم (يمسح عليها)
بالماء إن لم يمكنه نزعها
تلخوف ضرر مما سبق
(ويتيم) صاحب الجبارت
في وجهه ويديه كما سبق
(ويسلى ولا إعادة عليه) إن
كان وضعها أي الجبارت
(على طهر) وكانت في غير
أعضاء التيم والأعاده هذا
ما قاله النووي في الروضة
لكنه قال في المجموع إن
إطلاق الجمهور يقتضي
عدم الفرق أي بين أعضاء
التيم وغيرها ويشترط في
الجبيرة أن لا تأخذ من
الصحيح إلا ما لا بد منه
للاستسكان والمصوق
والعصاة والمرهم ونحوها

كان الماء يصل الى ما ظهر لم يجب عليه التيمم والاوجب عليه التيمم والمسح على الخيط وغسل
 الصحيح ولا إعادة ان كان خاطها على ظهره والاوجب إعادة وقوله على الجرح راجع للجميع
 وقوله كالجيرة خبر عن اللصوق وما عطف عليه **(قوله)** ويتيمم لكل فريضة أى من الصلاة
 والطواف وخطبة الجمعة فقط لأن التيمم طهارة ضعيفة فلا يقوى على أداء فريضةين ولأن
 الوضوء كان واجبا لكل فرض ثم نسخ ذلك وبقي في التيمم والمسح لا يؤدي تيمم غير فرض
 كالبايع لكن لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لأن صلته نقل وانما جعل كالبايع في أنه
 لا يجمع تيممه بين فرضين احتياطا للعبادة **(قوله ومنذورة)** أى لتعينها على الناذر فأشبهت
 المكتوبة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر يتيمم واحد وعطفها على الفريضة من عطف الخاص
 على العام لأنها من جملة الفريضة ما لم يرد الفريضة بالاصالة والا كان من عطف المغاير والمراد
 المنذورة من الصلاة ونحوها بخلاف المنذورة من غيرها لأن منذورها كغفلة ولو نذر اقرا وجمع
 تيممها عشر تيممات لوجب السلام فيها من كل ركعتين وان لم يذره لأنها لم ترد الا كذلك
 بخلاف ما لو نذر أو انصحن فيكتفى تيمم واحد الا ان نذر والسلام من كل ركعتين فيتيمم لكل
 ركعتين **(قوله فلا يجمع الخ)** تفريع على قوله ويتيمم لكل فريضة ومنذورة **(قوله)** بين صلاتي
 فرض تيمم واحد وله أن يصلي الاصلية والمعادة بتيمم واحد لأن المعادة نقل والفرض الاولى
 فقط وأن يصلي الجمعة والظهر بعدها بتيمم واحد لأن اللازم له في الواقع شيء واحد اما الجمعة واما
 الظهر وانما صلاهما معا احتياطا ولو تيمم للفرض وأحرم به ثم بطل فالوجه جواز إعادة ذلك
 الفرض بالتيمم الاول لأنه لم يؤديه الفرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوى ومن نسي
 إحدى الخمس ولم يعلم عينها كفاهن تيمم واحد لأن الفرض واحد وما سواه وسيله له **(قوله)**
 ولا بين طوافين أى فرضين ولو قال ولا بين طوافي فرض تطير ما قبله لكان أولى وقوله ولا بين
 صلاة وطواف أى فرضين ومن تيمم افرض الطواف ولم يطف به له أن يؤدي به فرض الصلاة
 وبالعكس **(قوله)** ولا بين جمعة وخطبتها أى لأن الخطبة وان كانت فرض كفاية لكنها قائمة
 مقام ركعتين على ما قبل والراجح لا يقطع النظر عن الضعيف فالتحقق بفرائض الاعيان فلو تيمم
 للخطبة ولم يخطب فله أن يصلي به الجمعة كما قاله الرملي وخالفه ابن حجر كشخ الاسلام فقال كل
 منهما لا يصلي به لانها دون الصلاة وانما يجمع بين الخطبتين الاولى والثانية المسماة بالثنت بتيمم مع
 أنه ما فرضان لانها كالفرض الواحد لتلازمهما ولو خطب بمحل ولم يصل به ثم انتقل لمحل آخر
 فليس له أن يخطب بالثتم الاول على التحقيق كما تقدم **(قوله)** والمرأة اذا تيممت لتحكي الخليل
 أن تفعله من اراد كانت حائضا ونفساء وانقطع دمها ولم تجدد الماء تغتسل به أو امتنع
 عليها سه أعمال الماء شرعاً لم يضر ونحوه فتمت لتحكي الخليل الذي هو زوجها وسبها هي
 بذلك لخلها وتسمى هي خليله أيضا لخلها الله تعالى أن تسمى من اراد اكثيرة بتيمم واحد **(قوله)**
 وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم) ظاهرة أنها اذا تيممت لتحكي الخليل يجوز لها أن تجمع بينه
 وبين الصلاة بذلك التيمم وليس كذلك لأنه يمنع عليها اذا تيممت لتحكي الخليل أن تصلي النافلة
 فضلا عن الفريضة فضلا عن الجمع بينهما فانه من المرتبة الثالثة وتقدم أنه اذا نوى شيئا من
 الثالثة امتنعت عليه الاولى والثانية وصورة بعضهم كلام الشارح بما اذا تيممت بشدة الصلاة

على الجرح كالجيرة
 (ويتيمم لكل فريضة)
 ومنذورة فلا يجمع بين
 صلاتي فرض تيمم واحد
 ولا بين طوافين ولا بين
 صلاة وطواف ولا بين
 جمعة وخطبتها والمرأة اذا
 تيممت لتحكي الخليل أن
 تفعله من اراد وتجمع بينه
 وبين الصلاة بذلك التيمم

فلها أن تجمع حينئذ بينه وبين الصلاة بذلك التيمم فهذه صورة الجمع بين التمكن والصلاة وأنت
خير بأن هذا بعد من كلام الشارح لأن فرضه فيما إذا تيممت لتتمكن الحليل وقد حال بذلك
التيمم أي الذي هو تمكن الحليل فحمله على هذه الصورة بعيد جدا (قوله وقوله) مبتدأ خبره
ساقط من بعض النسخ (قوله ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل) أي لأن النوافل تكثر
فيؤدي إيجاب التيمم لكل نافله منها إلى الترتك أو إلى الحرج العظيم فحذف في أمرها كما خفف
في ترك التيمم فيها مع القدرة ولو نذر أتمام كل صلاة دخل فيها فهي باقية على التولية لأن الذي
التركة بالنذر أتمامها وتمامها لانفسها (تتمه) على فاقدا الطهورين وهما الماء والتراب أن يصلي
الفرض لحرمه الوقت ويعيده إذا وجد أحدهما فإذا وجد الماء أعاد من غير تفصيل وإذا وجد
التراب فلا يعيده إلا في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم إذا فائدة في الإعادة به في محل لا يسقط فيه
الفرض بالتيمم نعم إن وجدته في الوقت أعاد به ليفعل الصلاة بأحد الطهورين في الوقت وإن
وجب الإعادة تأنيبا بأن كان المحل يغلب فيه الوجود وخرج بالفرض التفضل فلا يضعه فاقد
الطهورين لأن صلواته للضرورة ولا ضرورة في التفضل (فصل) لما تكلم على
الثالث من مقاصد الطهارة شرع يتكلم على الرابع منها وهو إزالة النجاسة وهو المقصود
بالترجمة فذكر الأعيان النجسة وسيلة للمقصود وإزالة النجاسة من خصائص هذه الأئمة وأما غيرها
فكان يزيلها بقطع محلها والمراد كما يخط بعض الفضلاء قطع ذلك من الذنوب والنسوة والخلف لا
من البدن خصوصا محل خروج الحاجة عند قضائها إذ يعد كل البعد أن يجب عليه قطع ذلك
كما قاله الشيخ الحنفياوي وإن كان له تعالى تكليف عبده بما شاء ولو بما لا يطيق (قوله في بيان
النجاسات) أي الأعيان النجسة وقدين المصنف النجاسات بقوله وكل ما منع الخ مع قوله والمبسة
كلها نجسة وقوله وإزالته أي النجاسات لكن بمعنى الوصف القائم بالمحل لا بمعنى الأعيان النجسة
ففي كلامه استخدام حيث ذكر النجاسات بمعنى وأعاد الضمير عليها بمعنى آخر على حد قول
الشاعر

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعبنا وإن كانوا غضا

فذكر السماء بمعنى المطر وأعاد الضمير عليها بمعنى النبات مجازا وقد بين المصنف إزالته بقوله
وغسل جميع الأوال الخ (قوله وهذا الفصل) أي الذي هو فصل النجاسة وإزالته بقوله
مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة أي قبله بلا فاصل فيكون بعد فصل الحيض لأن قبيل
تصغير قبل معناه الزمن القريب كبعيد تصغير بعد وعلى كل من الفحتمين فذكره بعد التيمم
للاشارة إلى أن التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وبعضهم قدم إزالة النجاسة على التيمم
للاشارة إلى أن إزالته شرط فيه فهو من تقديم الشرط على المشروط (قوله والنجاسة لغة الشيء
المستقذر) أي ولو طاهر كالبصاق والمخاط والمني وإن كان هذا ليس بنجاسة شرعا فالمعنى
اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب والكثير (قوله وشرعا الخ) هذا التعريف
خلاصته كثير من المطولات فذكره هنا غير لائق بهذا المختصر أطوله فكان الأنسب أن يقول
وشرعا مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص أي لا يجوز بخلاف ما لو كان هناك
مرخص أي يجوز كما في فاقدا الطهورين وعليه نجاسة فإنه يصلي لحرمه الوقت وعليه الإعادة
وهذا التعريف باعتبار إطلاقها على العين كتعريف الشارح وأما باعتبار إطلاقها على الوصف

وقوله (ويصلي بتيمم واحد
ما شاء من النوافل) ساقط
من بعض النسخ
(فصل) في بيان
النجاسات وإزالتها
وهذا الفصل مذكور في
بعض النسخ قبيل كتاب
الصلاة والنجاسة لغة الشيء
المستقذر وشرعا

فتعرف بأنها الوصف القائم بالمحل عند ملاقة العين النجاسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين
 فتصل أن لها الإطلاقين (قوله كل عين) أي كل فرد فرد من أفراد العين فادخل كل في التعريف
 لشمول جميع الأفراد واحترز بالعين عن الرمي فهو طاهر وإن لاقى النجاسة كالرمي الخارج من
 اليد فلم يدخل في التعريف لأنه ليس من أفراد العين (قوله حرم تناولها) أي تعاطيها كالأشربة
 أو غيرها وخرج بذلك ما لا يحرم تناوله كالخبز ونحوه فإنه طاهر وقوله على الإطلاق متعلق بحرم
 ومعنى الإطلاق عدم التقييد بقله أو كثره ولذلك قال الشارح ودخل في الإطلاق قليل
 النجاسة وكثيرها وخرج بذلك ما يساح قليله ويحرم كثيره كالبنج والافيون والحشيشة وجوزة
 الطيب فهو طاهر (قوله حالة الاختيار) منصوب على الطرفية أي في حالة الاختيار وإن أبيع
 في حالة الاضطرار كالميتة فلا يضطر إن أباح تناولها ولم يخرجها من النجاسة فهذه القيد
 للدخول لا للخروج وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه (قوله مع سهولة التمييز) متعلق بحرم
 فدخل في النجاسة ودوالها كهم والجن ونحوهما وإن أبيع تناولها مع ذلك اعسر تمييزه بحسب
 الشأن وإن سهل بالفعل خلافا لبعض المتأخرين فهذا القيد أيضا للدخول وإن كان ظاهر كلام
 الشارح خلافه (قوله لا حرمتها) أي ليس بتحريم تناولها الاحترامها وتعظيمها فالمراد من
 الحرمة الاحترام والتعظيم لا الحرمة الشرعية وهذا القيد لاخراج ميتة الآدمي كما سيذكره
 الشارح فإنها وإن حرم تناولها لم تكن لحرمتها قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله ولا
 لاستقذارها) أي وليس بتحريم تناولها لاستقذارها وهذا القيد لاخراج الميت ونحوه من المخاط
 والبراق كما سيذكره فإنه وإن حرم تناوله لم يكن لاستقذاره فليس بنجس ومحل حرمة تناوله إذا
 خرج من معدنه فإن لم يخرج المخاط من معدنه وهو الأنف ولا البراق من معدنه وهو القدم لم
 يحرم تناوله وإذا لم يقصد التبرك كمن غطى ولبس فإنه يجوز تناوله تبركاً به وما لم يستهلك في نحو
 ماءه والأجاز تناوله لاستهلاكه وما لم يقصد به الاستلذاذ كريق حليته والأجاز وفي الاستلذاذ في
 هذا التعريف لا ينافي بثبوته في قولهم مستقذرين عن صحة الصلاة حيث لا مريض لأن المنفي
 الاستقذار العرفي والمثبت الاستقذار الشرعي على أن قواهم لا لاستقذارها لا يقتضي أنها
 ليست مستقذرة بل إن حرمة تناولها ليست لأجل استقذارها وإن كان ثابته (قوله ولا
 لضررها في بدن أو عقل) أي وأيسر تحريمها لأجل ضررها في بدن أو عقل وهذا القيد لاخراج
 الحجر والنباتات المضررين بالبدن أو العقل كما سيذكره فالجروا العين والنباتات السمية المضررة
 بالبدن طاهرة وكذا المضررة بالعقل كالافيون والزعفران والبنج والحشيش وجوزة الطيب
 فظهر مما قرأناه أن بعض القيود لا تدخل وبعضها لا يخرج (قوله ودخل في الإطلاق) أي
 ودخل في النجاسة بسبب الإطلاق عن التقييد بقله أو كثره وقوله قليل النجاسة وكثيرها فيحرم
 تناول الشيء اليسير من النجاسة كقطرة بول والكنير منها كبريق بول وهذا لا ينافي أن هذا
 القيد لا يخرج لأنه خرج به ما لا يحرم الاكثير كما مر (قوله وخرج بالاختيار والضرورة) أي
 خرجت الضرورة عن التحريم كما هو صريح قوله فإنها أبيع تناول النجاسة فلا ينافي أن هذا القيد
 للدخول لأنه أدخل في النجاسة الميتة وإن أبيع تناولها في حالة الضرورة (قوله وبسهولة
 التمييز) أي وخرج بسهولة التمييز عن الحرمة فلا ينافي أن هذا القيد لا يدخل كالأذى قبله فالمراد

كل عين حرم تناولها على
 الإطلاق حالة الاختيار
 مع سهولة التمييز لحرمتها
 ولا لاستقذارها ولا لضررها
 في بدن أو عقل ودخل في
 الإطلاق قليل النجاسة
 وكثيرها وخرج بالاختيار
 الضرورة فإنها أبيع تناول
 النجاسة وبسهولة التمييز

لخروج عن الحرمة لاعتناء النجاسة **(قوله أكل الدود)** أى مع ما هو فيه من جن ونحوه لا وحده
 وقوله الميت خرج به الحى فهو طاهر لا نجس وقوله فى جن بضم الجيم وقوله أوفاكهة أى كتبت
 وقوله ونحو ذلك أى كالقول والمش **(قوله وخرج بقوله لالحرمتها)** أى لالحرمتها وعظمتها كما
 رزوقه ميتة الآدمى أى ولو كافرا ولو مرتدا فإنه محترم من حيث ذاته وإن كان غير محترم من
 حيث الردة أو الحراية قال تعالى ولقد كرمنا نوحا آدم **(قوله وبعدم الاستقذار)** أى وخرج بعدم
 الاستقذار عرفا كما تقدم وقوله الحى أى الامنى الكلب ونحوه كما سياتى وقوله ونحوه أى من
 الخناط والبراق **(قوله وينقى الضرر)** أى وخرج بنقى الضرر وقوله الخمر والتبات المضري سدن
 أو عقل أى كالنباتات السجدة والافيون والزعفران والبنج وهكذا **(قوله ثم ذكر المصنف**
ضابطا) أى قاعدة كلية قال المحشى نقلا عن شيخه فى جمل ذلك من الضوابط بحث ظاهر واهل
 وجه البحث أنه ليس بامعالم جميع أفراد النجاسة حتى يكون من الضوابط ويحجب عنه بأنه ضابط
 لنوع منها كما يدل عليه قول الشارح ضابط للنجس الخارج من القبل والدبر **(قوله بقوله)**
 متعلق بذكر **(قوله وكل مانع)** بالهمز كقائل وبائع ومفهوم مانع فيه تفصيل فان كان دودا
 أو متعلبا لم تحله المعدة كحب بحيث لو زرع لنبت فليس بنجس بل متنجس يطهر بالغسل كما
 سيذكره الشارح وإن كان بعرا أو نحوه فنجس وإذا كان المفهوم فيه تفصيل لا يعترض به فهو
 أولى من عموم النجاسة الأخرى وهى وكل ما يخرج الخ لأن عمومها يشمل الدود وكل متعلب
 لم تحله المعدة مع أن ذلك ليس نجسا بل متنجس يطهر بالغسل كما علمت واختلف المتأخرون فى
 حصاة تخرج عقب البول فى بعض الأحيان وتسمى عند العامة بالحصية هل هى نجاسة
 أو متنجسة ولا ظهر ما قاله بعضهم وهو أن أخبر طبيب عدل بأنه سمانعة من البول فهى نجاسة
 والافتحجة **(قوله خرج من السيلين)** أى من أحد السيلين القبل والدبر ووجه تخرجه صفة
 لمائع وخرج بقوله من السيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر إلا التى الخارج من القم
 بعد وصوله الى المعدة وإن لم يتغير وإن خرج حالا معاد المتصلب الذى لم تحله المعدة والماء
 الخارج من فم النائم طاهر إلا أن علم أنه من المعدة كان خرج متنا بصفة فهو نجس لكن
 يعنى عنه فى حق من ابتلى به **(قوله نجس)** فتدروى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم لما جرى له
 بجمرين وروثة ليستنجى بها أخذ الخجرين وردا لروثة وقال هذان كس والركس النجس وروى
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال فى حديث القبرين أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما
 أمره صلى الله عليه وسلم العربيين بشرب أبوال الأبل فأنما كان للتداوى والتداوى بالنجس جائز
 عند فقد الطاهر الذى يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء أمتى فيما حرم
 عليها فمحمول على الخمر ويستثنى من ذلك فضلائه صلى الله عليه وسلم فهى طاهرة على المعقلان
 بركة الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال إن تلج النار بطنك صحبه الدار قطنى ولأن أبا
 طيبة شرب دمه صلى الله عليه وسلم وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي صلى
 الله عليه وسلم لم دم حجامته ليدقنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دى لم
 تمسه النار وكذا فضلات بقية الأنبياء كما قاله الزركشى ونازعه فى ذلك الجوبرى **(قوله هو)**
 أى كل مانع خرج من السيلين وقوله صادق بالخارج الخ وصادق بالخارج من حيوان ما كول

أكل الدود الميت فى
 جن أوفاكهة ونحو ذلك
 وخرج بقوله لالحرمتها
 ميتة الآدمى وبعدم
 الاستقذار المنى ونحوه
 وينقى الضرر والخمر والتبات
 المضري سدن أو عقل ثم ذكر
 المصنف ضابطا للنجس
 الخارج من القبل والدبر
 بقوله (وكل مانع خرج من
 السيلين نجس) هو صادق
 بالخارج المعتاد

وغيره كما يشير إليه الشارح بقوله فيما يأتي ولو كان من ما كَوَّل اللحم (قوله كالبول والغائط / عطف الغائط على البول يقتضي اختصاصه بالفضلة الغليظة وإن كان يشتمل البول كما قاله السيوطي لأنه اسم فضله الآدمي ومثله العذرة لكنهم لا تشتمل البول والعذرة والروث مترادفان وقيل العذرة مختصة بالآدمي والروث أعم (قوله وبالنادر) أي وصادق بالخارج النادر وقوله كالدّم والقحج أي والمذى وهو بالمهجة ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثوبانها والودي وهو بالمهجمة ماء أبيض كدوثخين يخرج عقب البول أو عقب بل شئ تقبل (قوله الآدمي) أي فهو طاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله خوفاً من الخلاف والأخبار السليمة فيه وقوله من آدمي أو حيوان الخ أتمامي الآدمي فلهذا ثبت عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحن المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه ولا يرد أن فضله صلى الله عليه وسلم طاهرة فلا يدل ذلك على طهارة المني لأن المراد المني المختلط بمني أو واجبه لأمنيه وحده لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحتمل لأن الاحتلام تلاعب من الشيطان وهو ليس له عليه سبيل وأتمامي غير الآدمي فلا نه أصل حيوان طاهر فاشبهه مني الآدمي (قوله غير كلب وخنزير وما تولد منهما) أي كان نزاخنزير على كلبة فتولد منها ولد أو كلب على خنزيرة فأنث يولد وقوله أو من أحدهما مع حيوان طاهر أي كان نزا كلب أو خنزير على شاة فني ذلك نجس (قوله وخارج بمائع الدود الخ) بخلاف نحو البعر في مفهوم مانع تفصيل كما مر (قوله وكل ومتصلب) أي كلب لوزرع لنبت ويض لوحض لقرح وهذا في المأخوذ من الميتة وأما البيض المأخوذ من غير الميتة فهو طاهر ولو لم يتصلب حتى لو استحال البيضة دماً فهي طاهرة على ما صححه النووي في تنقيحه هنا وصحح في شروط الصلاة منه أنها نجسة والوجه حمل هذا على ما لم تستعمل حيواناً والاول على خلافه ولا يجب غسل البيضة والولد إذا خرجا من الفرج إن لم يكن معهما رطوبة نجسة كما في الروض وشرحه (قوله لا تحمله المعدة) الاولى لم تحمله المعدة لأن المراد لم تحمله بالفعل بخلاف ما أحالته المعدة فإنه نجس ولو أكل لحم مغلف لم يجب تبسيع المخرج منه لأن شأنه الاحالة بخلاف مالو أكل عظمًا فإنه يجب تبسيع المخرج منه لأن شأنه عدم الاحالة (قوله بل متنجس بطهر بالغسل) أي إن كان متلوًا برطوبة نجسة والافه وطاهر (قوله وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بالغسل المضارع واسقاط مانع) والتسعة الاولى أولى لأنه لا يحكم عليه بالنجاسة إلا بدخوجه بالفعل كما يفيد التعبير بالماضي بخلاف المضارع ولأنه يرد على عموم هذه النسخة الدود وكل متصل لم تحمله المعدة كما مر (قوله وغسل جميع الاوبال الخ) أي أي غسل مصاب ذلك بمعنى المحل الذي أصابه شئ من ذلك فهو على تقدير مضاف لأن نفس الأوبال والاروات لا تغسل وانما يغسل مصابها سواء كان ثوباً وبدناً وغيرهما (قوله ولو كان من ما كَوَّل اللحم) غاية لرد على الامام مالك القائل بأن ما أكل لحمه فهو وروثه طاهران وكان الاول أن يقول ولو كانت من ما كَوَّل اللحم لأن كلام من الأوبال والاروات جمع لكن الشارح جعل الأوبال جمعاً والاروات جمعاً للتنبيه باعتبار كونهما قسمين (قوله واجب) أي لا فوراً إن لم يصح بالنجس كأن أصابه بلا قصد ولو من مغلف خلا للزركشي أو من نحو فصد أو وطره مستحاضة ولو في حال جريان الدم أو لبس ثوباً متنجساً فعرف فيه فلا يجب غسل ذلك

كالبول والغائط والنادر
كالدّم والقحج (الآدمي)
من آدمي أو حيوان غير كلب
وخنزير وما تولد منهما أو من
أحدهما مع حيوان طاهر
وخارج بمائع الدود وكل
متصلب لا تحمله المعدة فليس
بنجس بل متنجس بطهر
بالغسل وفي بعض النسخ
وكل ما يخرج بالغسل المضارع
واسقاط مانع (وغسل
جميع الاوبال والاروات)
ولو كان من ما كَوَّل اللحم
(واجب)

فورا بل عند ارادة نحو الطلابة ويتضيق بضيق الوقت فان عصي بالتعجيل كان الطمخ المكلف بدنه
 بالتجاسة بلا حاجة كما يفعله بعض العوام حيث يلمطون أيديهم الغصايا ووجب غسله فورا
 خروجا من المعصية بخلاف الغسل من الجنابة فإنه لا يجب فورا وان عصي بالجنابة كأن حصلت
 الجنابة من زنى والفرق بينهما انتهاء المعصية في الجنابة لأن المعصية حصلت بالزنا وقد انقضت
 بخلاف التضييق بالتجاسة لأنه مادام متضمنا بالتجاسة فهو في معصية (قوله) وكيفية غسل
 التجاسة الخ أي ومدة غسل التجاسة الخ فالكيفية بمعنى الصفة والحاصل أن التجاسة على
 قسمين عينية وهي التي لها جرم أو طم أو لون أو ريح وحكمية وهي التي لا جرم لها ولا طم
 ولا لون ولا ريح وقد ذكر كيفية غسل كل ممة ما ولا يشترط العصر بعد الغسل لأن البلل
 بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن يسر خروجا من الخلاف (قوله) ان كانت مشاهدة
 بالعين اعترض بأن صوابه ان كانت محسوسة ليشمل التي لها طم أو لون أو ريح وأجيب
 بأن المراد بكونه مشاهدة بالعين كونها محسوسة بالتجاسة بدليل مقابلتها بالحكمية (قوله) وهي
 المشاهدة بالعينية وضابطها أن يكون لها جرم أو طم أو لون أو ريح كما مر (قوله) تكون بزوال
 عينها أي جرمها وقوله ومحاولة زوال أوصافها أي معالجة زوال أوصافها ولو بنحو اشتان
 وصابون فيجب ان توقف زوال اثر عليه حيث كان يسيرا بشرط كونه فاضلا عما يعتبر في الفطرة
 ويجوز استعمال دقيق الحبوب في غسل الأيدي بقدر الحاجة لغير ان العادة به ومنه الدقائق
 المعروفة (قوله) من طم أو لون أو ريح بيان للأوصاف (قوله) فان بقي طم التجاسة ضمر
 فلا يعنى عنه الا ان تعذر فبمعنى عنه مادام منه ذرا فيكون المحل نجسا معقرا عنه لا طاهرا
 وضابط التعذر أن لا يزول الا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة
 ما صلا به على المعذور الا فلا معنى للعذر (قوله) أولون أو ريح عسر زواله لم يضرم فلا يجب
 زواله بل يطهر المحل وضابط التعسر أن لا يزول بالحلت بالماء ثلاث مرات حتى حته بالماء ثلاثا ولم
 يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لأن المحل طاهر نعم ان بقي ما عانى محل
 واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها الا ان تعذر كما مر في بقاء الطم لقوة دلالة ماء على
 بقاء النجاسة فان بقي ما تقرب أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضرم (قوله) وان كانت
 النجاسة غير مشاهدة أي غير محسوسة على ما مر وقوله وهي المسماة بالحكمية وضابطها
 أن لا يكون لها جرم ولا طم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تدرك له صبغة (قوله) فيكنى
 جرى الماء على المتنجس بها أي سبيلانه عليه ولو من غير فعل فاعل كالمطر وقوله ولو مرة
 واحدة أي لحديث كانت الصلاة خمسين صلاة والغسل من الجنابة والبول سبع مرات
 فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله حتى جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة
 مرة وغسل البول مرة روى أبو داود ولم يضعفه والثلاثة أفضل كما سبق ولو أوجب السكن
 في النار ثم سقيت بماء نجس كثر جرى الماء على ظاهرها ويعنى عن باطنها وكذلك لو وقع الحب
 في بول حتى انتفخ أو طبخ اللحم في بول فيكنى جرى الماء على ظاهرها ويعنى عن باطنها (قوله)
 ثم استنق المصنف من الأبول أي دون الأرياف فلم يستن منها شيئا وقول المحدث لو قال من غسل
 الأبول لكان أولى وأحسن غير ظاهر لأن المستنق بول الصبي فليكن المستنق منه الأبول

وكيفية غسل التجاسة
 ان كانت مشاهدة بالعين
 وهي المشاهدة بالعينية تكون
 بزوال عينها ومحاولة زوال
 أوصافها من طم أو لون
 أو ريح فان بقي طم التجاسة
 ضمر أولون أو ريح عسر
 زواله لم يضرم وان كانت
 النجاسة غير مشاهدة وهي
 المسماة بالحكمية فيكنى
 جرى الماء على المتنجس بها
 ولو مرة واحدة ثم استنق
 المصنف من الأبول قوله

لا غلها اذ المستثنى يكون من جنس المستثنى منه كما هو ظاهر (قوله الابول الصبي الخ) البول قيد أول والصبي قيد ثان والذي لم يأكل الطعام قيد ثالث وقوله على جهة التغذي قيد في القيد فصدق حينئذ بالذي لم يأكل الطعام أصلاً وبالذي تناوله لا على جهة التغذي كصنيعة بتمر وقهوة وتناوله السعفوف ونحوه للاصلاح وبقي قيد آخر وهو أن يكون دون الحوائن فخرج بالبول غيره كالغائط والدم والقيح وبالصبي غيره من الصبية والخثى والذي لم يأكل الطعام على جهة التغذي من أكله للتغذي ولو مرة وان عاد إلى اللبن وقبل الحولين ما بعدهما والأصل في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا صلى الله عليه وسلم بعمه فغصمه ولم يغسله وخبر الترمذي يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وقد بال في حجره صلى الله عليه وسلم ستة أطفال نظمه بعضهم بقوله

قيد بال في حجر النبي أطفال * حسن حسين ابن الزبير بالوا

كذا سليمان بن هشام * وابن أم قيس جاء في الختام

ويؤخذ من الحديث السابق ندب حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالأطفال وغيرهم كما في شرح مسلم (قوله أي لم يتناول ما كولا ولا مشروباً) أي غير اللبن ولومن مغلظ ومعنى لم يتناول ما كولا ولا مشروباً لم يتعاط واحد منهم ما فإشاراً إلى أن المراد بالكل مطلق تناول الشامل لتناول الماء كول والمشروب وبالطعام ما يشعل الماء كول والمشروب (قوله على جهة التغذي) أي على جهة هي التغذي فالإضافة للبيان ومعنى التغذي التقوت ومنه الغذاء بمعنى القوت (قوله فانه الخ) بيان لقاد الاستثناء وقوله أي بول الصبي تفسير للضمير ولا بد من تقدير مضاف أي محله أو مصابه لانه هو الذي يطهر برش الماء عليه لأنفس البول وقوله يطهر برش الماء عليه أي بأن يرش عليه ما يغمسه ويغمره بلا سيلان فلا يكفي الرش الذي لا يغمسه ولا يغمره كما يقع من كثير من العوام ولا بد من رش من زوال أو صافه كبقية النجاسات والناسكوا عن ذلك لأن الغالب زوالها خلافاً للزوكشي القائل بأن بقاء اللون والريح لا يضر ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل (قوله ولا يشترط في الرش سيلان الماء) لو قال بلا سيلان كما تقدم لكان أولى لأن كلامهم يوهم أن حقيقة الرش يوجد مع سيلان الماء وليس كذلك إذ هو مع السيلان غسل لارش (قوله فان أكل الصبي الطعام الخ) محترز قوله الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذي وقوله غسل بوله أي مصابه وقوله قطعاً أي جزم من غير خلاف (قوله وخرج بالصبي الصبية) والفرق بينهما أن بول الصبي أرق من بول الصبية والاختلاف بحمله أكثر من الاختلاف بحملها تخفف فيه دونها وأيضاً أصل خلقه من ماء رطب وأصل خلقه من لحم ودم فان حواء خلقت من ضلع آدم القصري وأيضاً بلوغ الصبي بمائع طاهر وهو المني فقط وبلوغها بذلك وبمائع نجس وهو الحيض وألحق بها الخثى (قوله فيغسل من بولهما) أي الصبية والخثى (قوله ويشترط في غسل المتبصر الخ) بيان الأولى تاخير هذه العبارة عند قوله واعلم أن هذه النجاسة الخ (قوله ورود الماء عليه ان كان قليلاً) ولذلك قال في المنهج وشروط ورود ماء قل (قوله فان عكس) أي بأن كان الماء موروداً

(الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم يتناول ما كولا ولا مشروباً على جهة التغذي (فانه) أي بول الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل بوله قطعاً وخرج بالصبي الصبية والخثى فيغسل من بولهما ويشترط في غسل المتبصر ورود الماء عليه ان كان قليلاً فان عكس

وقوله لم يظهر أى لضعف الماء بسبب قلته مع كونه مورودا فيس له قوة أن يدفع عن نفسه
 النجس بخلاف ما إذا كان واردا (قوله أما الكثير الخ) مقابل لقوله ان كان قليلا وقوله
 فلا فرق الخ أى بل يظهر المحل على كل حال (قوله ولا يفتى عن شئ من النجاسات) أى من
 الاعيان النجسة (قوله الا اليسير الخ) أى الا ان كان من مغلط فلا يفتى عنه وخرج باليسير
 الكثير فان كان من النجس نفسه ولم يكن بضعه ولم يحتلط بأجنبي ولم يجاوز محله عن نفسه
 والا فلا والضابط في اليسير والكثير العرف (قوله من الدم والقبح) ومنلهما الصديد
 وما يخرج من البقايا والدمامل والجروح ودم البراغيث ودم البياض وقوله فيفتى عنهما
 بيان لمعاد الاستثناء (قوله في ثوب أو بدن) أى ما لم يكن بضعه فان طلع نفسه به لم يفتى عنه
 ومحل المعوضه في الثوب ان احتاج اليه ولولا التحمل وكان ملبوسا بخلاف ما لو لم يخرج اليه
 وما لو فرشه وصلى عليه أو حمله وصلى به فلا يفتى عنه (قوله وتصح الصلاة معهما) أى مع الدم
 والقبح اليسيرين (قوله والا ما الخ) اشار الشارح بتقدير الا الى أن قول المصنف وما الخ عطف
 على اليسير فتكون الامسطة عليه وقوله أى شئ بالجزء نفسه لئلا يجزى الجرح بالهمل بالعطف على
 اليسير الجرح وعلى البدلية من شئ في قوله ولا يفتى عن شئ من النجاسات لان الاستثناء من كلام
 تام منفي والخنا وفيه الاتباع ويجوز التصب على الاستثناء كما هو مقرر في محله (قوله لا تنفس له
 سائله) أى لا دم له سائل بحيث لو شق عضو منه لم يسيل له ادم وسمى الدم نفسا لان به قوام النفس
 بخلاف ما له نفس سائلة ولو تولد حيوان بين ما لا نفس له سائلة وما له نفس سائلة تتبع ما له نفس
 سائلة كالو تولد بين طاهر ونجس فانه ينبع النجس كما في القاعدة (قوله كذاب وغل) أى
 وعقرب وزنبور وهو الدبور ووزغ وهو البرص وقمل وبرغوث لا نحو حية وضفدع وفأرة
 (قوله اذا وقع في الاناء) أى اذا وقع حيا في الاناء الذي فيه ماء قليل أو مائع وكذلك اذا وقع
 ميتا بشرط أن لا يطرحه طارح ولو غير مميز على المعقدنم اذا طرحه الهواء لا يضر ولو طرحه
 حيا لم يضر وان وصل ميتا فلا يضر الا ان طرحه ميتا وصل كذلك (قوله ومات فيه) وكذا
 لو وقع ميتا كاعلى (قوله فانه لا ينجسه) ولو صب ما هو فيه على غيره لم ينجسه أيضا ولو صب
 بنحو خرقة لم يضر ويعفى عن وقوعها عند نزاعها باصبع أو عود وان تسكرت وعن وضع نحو زيت
 على نحو جبن هو فيه للاكل (قوله وفي بعض النسخ اذا مات في الاناء) أى بدون قوله وقع
 فتشمل هذه السقطة ما لو طرحه طارح ومات فيه فانه لا يضر كما لو وقع بنفسه (قوله وأفهم
 قوله وقع الخ) أى لان المبادر من قوله وقع أنه وقع بنفسه ولذلك قال الشارح أى بنفسه وان
 كان يحفل أن يقال وقع بنفسه أو بطرح طارح وفي هذا الانهزام نظر لان كلامه في وقوعه
 قبل موته بدليل قوله ومات فيه والطرح فيه كالوقوع بخلافه بعد الموت فيضطر الطرح دون
 الوقوع كما تقدم فاشتبه على الشارح ما قبل الموت بما بعده فانتقل نظره (قوله في المائع)
 المراد به ما يشمل الماء القليل أو هو مفهوم بالاول (قوله ضمر) غير مسلم فيما اذا طرحه حيا
 كما هو مقتضى صنيع الشارح بخلاف ما اذا طرحه ميتا وصل كذلك (قوله وهو) أى
 ضرر ذلك (قوله ولم يعرض لهذه المسئلة) أى التي هي ما لو طرح ما لا نفس له في المائع (قوله
 واذا كثرت الخ) أشار بذلك الى تنبيذ كلام المصنف فكانه قال بشرط أن لا تغيره وقوله هو غير

لم يظهر اما الكثير فلا فرق بين
 كون النجس واردا أو
 مورودا (ولا يفتى عن شئ من
 النجاسات الا اليسير من الدم
 والقبح) فيفتى عنهما في ثوب
 أو بدن وتصح الصلاة معهما
 (و) الا (ما) أى شئ
 (لا تنفس له سائلة) ككتاب
 وغسل (اذا وقع في الاناء
 ومات فيه فانه لا ينجسه)
 وفي بعض النسخ اذا مات
 في الاناء وأفهم قوله وقع
 أى بنفسه أنه لو طرح ما لا
 نفس له سائلة في المائع ضمر
 وهو ما جزم به الراجح في
 الشرح الصغير ولم يعرض
 لهذه المسئلة في الكبير واذا
 كثرت ميتة ما لا نفس له
 سائلة وغيرت

ما وقعت فيه أي ولو تقديرا وقوله نجسته أي لفقد شرط العضو وهو أنه لا تغيره (قوله وإذا
نشأت) أي تخلقت ووجدت وقوله لم نجسه أي ما لم يخرج منه ثم طرح فيه بعد موتها وما لم تغيره
كأقواله الشيخ عطية وإن لم نجده في التقرير (قوله قطعاً) أي جزماً (قوله ويستثنى مع ما ذكر)
أي في قوله إلا البير من الدم والقبح وما لا نفس له سائلة وقوله مسائل مذكورة في المبسوطات
منها يسير شعر نجس من غير نحو كلب وكثيره في حق القصاص والراكب فيعني عنه لمشقة
الاحتراز عنه ومنه يروى هل لم يغير الماء ولم يضعه فيه حبنا ومنها ما لا يدركه الطرف المعتدل
بنفسه فيعني عنه ولو أدركه حديد البصر أو معتدلة بواسطة شمس ولو لم يدركه الطرف للكونه
موافقاً لما هو واقع عليه وكان بحيث لو قدر مخالفاً أدركه لم يعف عنه ومنها غير ذلك (قوله
والحيوان كله طاهر) أي وكذا الجماد كله طاهر إلا المسكر والمراد بالحيوان ماله
روح والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان
وأصل كل حيوان وهو المني والعلقة والمصغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان
كميته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقاً ومن الطاهران كان رتبهما كالعرق
والزريق ونحوهما فطاهراً وماله استئصال في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال لصلاح كاللبن
من الماء كولد والآدمي وكالبويض طاهر والحاصل أن جميع ما في الكون إما جاد أو حيوان
أو فضلات فالحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما راجعاً لجماد كله طاهر إلا المسكر
والفضلات قد علمت تفصيلها (قوله إلا الكلب) أي ولو كلب صيد ويستثنى منه كلب أهل
الكهف فإنه طاهر ويدخل الجنة وتوقف بعضهم في معنى طهارته هل أرجده الله طاهراً أو سلمه
النجاسة والظاهر الثاني ولا تدخل الملائكة ببقائه كلب ولو نهوض راسه على المعتدل لاطلاق
الاحاديث وخصه بعضهم بغير الكلب المتخذ لنحو حراسة والمراد بالملائكة ملائكة يطوفون
بالرجة لا الحفظة ونحوهم إلا أنهم في كل الأحوال والمراد بالبيت المكان الذي يستقر فيه
الإنسان سواء كان بيتاً وخيمة أو غيرهما (قوله والخنزير) بكسر الخاء (قوله وما تولد
منهما) أي بأن نزا كلب على خنزيرة أو خنزير على كلبة فتولد منهما ولد فحتمه صورته (قوله
أو من أحدهما مع حيوان طاهر) كان نزا كلب أو خنزير على شاة فتولد منهما ولداً أو نزا ذكر
الضأن على كلبة أو خنزيرة فتولد منهما ولد فحتمه أربع صور وشمل كلامه المتولدين كلب وادمي
فإن كان على صورة الكلب نجس وإن كان على صورة الأدمي فطاهر عند الرمي ونجس
مفقوعه عند ابن حجر فيعني ولو أداما ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بالسمع مع
رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء ولاية النكاح وخالف الشيخ
الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الأنكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حجر
التسرى إن خاف العنت والمتولدين كلبين نجس ولو كان على صورة الأدمي والمتولدين
آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف قال بعضهم يكلف
لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولدين شاتين وهو على صورة الأدمي إذا
كان ينطق ويعقل ويجوز ذهبه وأكله وإن صار خطيباً وأماماً ولذا قيل لنا خطيب يذبح
ويؤكل كل كافي رسالة البرماوى المشهورة في المتولد (قوله وعبارته تصدق الخ) أي لأن قوله

ما وقعت فيه نجسته
وإذا نشأت هذه المشتقة من
المائع كدود دخلت وفأكلته
لم نجسه قطعاً ويستثنى مع
ما ذكره مسائل مذكورة
في المبسوطات سبق بعضها في
كتاب الطهارة (والحيوان
كله طاهر إلا الكلب
والخنزير وما تولد منهما أو
من أحدهما) مع حيوان
طاهر وعبارته تصدق
بطهارة الدود المتولد من
النجاسة

والحيوان كله طاهر شمل بالوخلق من النجاسة ولومغلظة وقوله وهو كذلك أي فهو مسلم (قوله
 والميتة) تقدم تعريفها بأنهم الزاالة الحياة بغير ذكاة شرعية بان لم تذكأ أصلاً أو ذكيت ذكاة غير
 شرعية كذبيحة الجحوش (قوله الا السمك) أي الاميتة السمك وأما السمك الحي فهو داخل
 في الحيوان وقد تقدم الكلام عليه والمراد به كل ما لا يعيش الا في البحر بحيث يكون عيشه في
 البر كعيش مذبح ولوعلى صورة الكلب (قوله والجراد) أي والاميتة الجراد وأما الجراد
 الحي فهو داخل في الحيوان كما مر في سابقه والجراد اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد
 بالتاء (قوله والا آدمي) أي والاميتة الا آدمي وأما الا آدمي الحي فهو داخل في الحيوان كما
 سبق في نظيره ومثل الا آدمي الجن والمالك بناء على أن الملائكة أجسام لهاميتة وهو الرابع وأما
 ان قلنا بأنهم أنشباح نورانية تنطفئ بموتها فلا ميتة لها (قوله وفي بعض النسخ وابن آدم) أي
 بدل والا آدمي واذا كان القرع وهو ابن آدم طاهراً فالاصل وهو آدم طاهر بالاولى فاندفع
 ما يقال لا تضيد هذه النسخة طهارة آدم على أنه يمكن جعل ابن آدم عبارة عن النوع الانساني
 فيشمل آدم (قوله أي ميتة كل منها) أشار بذلك الى تقدير مضاف في الثلاثة كما قد رناه فيما
 تقدم وقوله فانها طاهرة تصريح بمقتضى الاستثناء والدليل على طهارة ميتة السمك والجراد
 حديث أحلت اناسيتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال وعلى طهارة ميتة الا آدمي
 قوله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم اذ قضية الكرم أن لا يحكم بنجاسته حيا وميتا سواء المسلم وغيره
 وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان والمعنى انما
 اعتقاد المشركين كالتنجس في وجوب الاجتناب فلا ينافي طهارة ابدانهم واهذا وبطلان النبي صلى
 الله عليه وسلم الاسير في المسجد وخبر الخاك لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا
 جرى على الغالب (قوله وبغسل الخ) شروع في بيان كيفية غسل النجاسة وقوله الا ناء ليس
 بقيد بل مثله الثوب والبدن ونحوهما ولعل تخصيصه بالذكور للتبرك بالحديث وكذلك لولوغ ايسر
 بقيد وتخصيصه بالذكور كما ذكر (قوله من ولوغ الكلب الخ) الولوغ أخذ الماء بطرف اللسان
 وهو ليس بشد كما عرفت (قوله سبع مرّات) منصوب على أنه مفعول مطلق مبين لعدد الغسل
 وكونه سبع مرّات أمر تعبدى لا يعقل معناه (قوله بماء طهور) أي لا ينجس ولا تمتنع
 (قوله احداهن) أي احدي السبع ولوالسابعة كما يدل له رواية أخرهن بالتراب والاولى
 أولى كما يدل له رواية أولاهن بالتراب واختار المصنف التعبير باحداهن للإشارة الى جوافه
 في أي واحدة كما يدل له رواية احداهن بالتراب وأما رواية وعفروه الثامنة بالتراب فعناء أن
 التراب يكون بمنزلة الثامنة مع كونه مع الماء في السابعة (قوله معصوبه) وفي بعض
 النسخ معصوب وهو غير مناسب لأن المبتدأ موزن بل المناسب معصوبة أي ممزوجة الا أن يقال
 المراد معصوب الماء فيها وحاصل كينات المزج أن يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على
 الشيء المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب وبالعكس فهذه ثلاث كيفية ثم ان لم يكن
 في المحل جرم النجاسة وكان جافاً كني كل من الثلاث ولومع بقاء الاوصاف وان كان في المحل
 جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولوزال الجرم فان كان المحل رطباً كني كل من
 الاولين ولا يكتفى بوضع التراب أولاً ثم اتباعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارتضاء شيخنا

وهو كذلك (والميتة كلها
 نجسة الا السمك والجراد
 والا آدمي) وفي بعض النسخ
 وابن آدم أي ميتة كل منها
 فانها طاهرة (ويغسل الاناء
 من ولوغ الكلب والخنزير
 سبع مرّات) بماء طهور
 احداهن معصوبة

واستظهر بعضهم أنه يكفي حيث لا أوصاف لأن الوارد له قوة ويدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ
الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى (قوله بالتراب) أى ولو بالقوة فيجزئ الطين والطفل
والرمل الناعم الذى له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كدر الماء وكذا
المتغير بنحو خل أن لم يغير طعم الماء أو لونه أو ريحه وخرج بالتراب غيره كالاشنان والصابون
وقوله الطهور خرج به النجس والمتنجس والمستعمل في التيمم أو غسل النجاسة المغلظة ولو غسل
كلب داخل حمام مثلاً وانتشرت النجاسة في فوطه وحصره فأتين أصابته للنجاسة فنجس
وما لم يمتتن أصابته لها فطاهر لأن النجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات
أحداهن بطفل لأنه يحصل به الترتيب كما مر وأوطين ولو الذى ينقل من نعال داخله حيث
لم يحكم بنجاسته ولو مضت مدة يحتمل فيها أنه مر عليه ذلك لم يحكم بنجاسة داخله مع بقاء الحمام
على نجاسته كما قاله في الهزة التى تنجس فيها ثم غابت واحتل ورودها ماء كثيراً ثم اغتفى ماء
قليل فإنه لا يتنجس مع الحكم ببقاء النجاسة (قوله يم الحبل المتنجس) أى يعممه
التراب بواسطة الماء (قوله فان كان المتنجس الخ) مقابله محذوف تشديده وإن كان في ماء
را كد كنى تحريكه سبباً مع تعكيره بالطين في واحدة ويحسب الذهاب مرة والعود أخرى ولو لم
يحركه فواحدة (قوله بما ذكر) أى بولوغ الكلب والخنزير ومثل الولوغ غيره من سائر
ما يعلق بهما (قوله في ماء جاركدر) أى كما النيل في أيام زيادته وماء السيل المترب (قوله
جريات) بكسر الجيم وسكون الراء جمع جرية كذلك (قوله بلا تعفير) أى لأنه كدرة كدورته
كافية عن الترتيب (قوله وإذا لم تزل عين النجاسة الخ) هذا في العين التى هى الجرم وأما
الوصف فلو لم يزل الالبست حسب ستافلا تعارض بينهما وقوله الالبست مثلاً أى وأكثر ولو
بألف فلا تحسب كلها الأمرة واحدة (قوله والارض الترابية) أى التى فيها تراب ولو من هبوب
الريح وإن كان متنجساً على المعتمد وقوله لا يجب التراب فيها أى لأنه لا معنى لترتيب التراب فهذا
مستثنى من وجوب الترتيب ولو انتقل منها شئ إلى غيرهما فإن أريد تطهير المستقل من الطين
لم يجب ترتيبه وإن أريد تطهير المستقل اليه وجب ترتيبه وبهذا يدفع التناقض في كلامهم
ولو تطهير من غسالات غير الارض الترابية شئ إلى نحو ثوب غسل المطاير اليه بقدر ما بقى من
الغسالات فإن كان من الاولى وجب غسله ستاً وهكذا مع الترتيب إن لم يكن ترتب والافلا
ترتيب فلو جفت الغسلات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شئ إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً
لاحتمال أن المطاير من الاولى فإن لم يكن ترتب في الاولى وجب الترتيب والافلا (قوله
ويغسل) أى الاناء على ما هو الظاهر من سياق المصنف وإن كان الاناء ليس بقيد أو الشئ
المتنجس مطلقاً بقطع النظر عن الاناء (قوله من سائر) من السور وهو البقية فلهذا قال
الشارح أى باقى والمراد بالباقي ما عدا النجاسة المغلظة والمخففة (قوله مرة واحدة) أى حيث
أزالت أوصاف النجاسة فيضرب بقاء الطعم إلا أن تعذروا كذلك بقاء اللون والريح معاً بخلاف
كل منهما منفرداً فإنه يكفي فيه التعسير (قوله وفي بعض النسخ مرة تأنى عليه) أى تم الحبل مع
السيلان (قوله والثلاث) أى بلاتام لأن المعدوم مؤنث مع كونه محذوفاً والاولى حينئذ ترك
التاء وإن جازاً ثباتها كما في بعض النسخ ولذلك قال الشارح وفي بعض النسخ والثلاثة بالنساء

(بالتراب) الطهور يعم
الحبل المتنجس فان كان
المتنجس بما ذكر في ماء جار
كدر كنى مرور سبع
جريات عليه بلا تعفير وإذا
لم تزل عين النجاسة الكلية
الالبست مثلاً حسب
مكلمها غسلة واحدة
والارض الترابية لا يجب
التراب فيها على الاصح
(ويغسل من سائر) أى باقى
(النجاسات مرة واحدة)
وفي بعض النسخ مرة (تأنى
عليه والثلاث) وفي بعض
النسخ والثلاثة بالنساء
(أفضل)

وظاهر كلامهم أنه لا يسن التلث في غسل النجاسة المغلظة وبه صرح الرمي وغيره عملا
بقاعدة أن المكبر لا يكبر كأن المصغر لا يصغر وقيل يسن التلث فيها بزيادة مرتين بعد السبع
وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول **(قوله)** وأعلم أن غسالة
النجاسة الخ ولذلك قال في المنهج وغسالة قليلة متصلة بلا تغيير ولا زيادة وزن وقد طهر المحل
طاهرة اه **(قوله)** طاهرة أي في نفسها غير مطهرة فهي مستعذلة **(قوله)** بعد اعتبار مقدار
ما يشتر به المغمول أي وما يعجزه من الوسخ الطاهر فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بمقدار
رطل وكان مقداره ما يشتر به المغمول من الماء قدرا وقيما وما يعجزه من الوسخ نصف أوقية
وكانت بعد الغسل رطلا الانصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يشتر به
المغمول من الماء وما يعجزه من الوسخ الطاهر **(قوله)** هذا إذا لم يبلغ قلتي أي محل اشتراط تلك
الشروط إذا لم يبلغ قلتي وتقدم أنه يشترط حينئذ ورود الماء **(قوله)** فان بلغهما أي القلتي
وقوله فالشرط عدم التغير أي دون بقية الشروط **(قوله)** ولما فرغ الخ دخول على كلام
المصنف **(قوله)** مما يطهر بالغسل وهو المتجسس بشئ محتمل **(قوله)** شرع فيما يطهر بالاستحالة
أي كدم الطيبة فإنه يطهر باستحالة مسكاو الخ فإنه يطهر باستحالة خلا وهذا هو الذي تكلم
عليه المصنف هنا **(قوله)** وهي أي الاستحالة وقوله انقلاب الشئ أي كالتحريك وقوله من صفة
أي كالتحريك وقوله إلى صفة أخرى أي كالتحلية **(قوله)** فقال عطف على شرع **(قوله)** وإذا
تخلت الخ وقد يصير العصير خلا من غير تخمير في ثلاث صور أحدها أن يصب في الدن المعتقد
بالخل فينقلب خلا ثانياً أي أن يصب عليه خل أكثر منه أو مساو له فيصير الجميع خلا ثالثها أن
تجرد حبات العنب من عناقيده ويغسل منه الدن ويطين رأسه حتى يصير خلا **(قوله)** الخمرة
اثبات التاء فيها لغة قليلة والافصح ترك التاء فتكون من الانطاخ المؤنثة معنى بغير تاء كحرب
ودرع ويعرف ثانياً أي يعود الضمير عليها مؤنثا كأن يقال الخمر أرقها **(قوله)** وهي أي الخمر
وأما شرعا فالمراد بها كل مسكر ولو من نبيذ التمر أو القصب أو العسل أو غيرها الخمر كل مسكر
خمر وكل خمر حرام **(قوله)** المتخذة من ماء العنب أي من عصيره وسبب خمر التخميرها العقل
أولاً أي التخمير أي تغطي **(قوله)** محترمة كانت الخمرة هي التي عصرت لا بقصد الخمرية بأن
عصرت بقصد الخامية أو لا بقصد شئ **(قوله)** أم لا أي لم تكن محترمة وهي التي عصرت بقصد
الخمرية ويجب إراقتها حينئذ قبل التخلل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد وهذا التفصيل في التي
عصرها المسلم وأما التي عصرها الكافر فهي محترمة مطلقا **(قوله)** ومعنى تخلت صارت خلا
انما حال ذلك لأن ما كان على وزن تفعلت يأتي لها أن لا تناسب هنا **(قوله)** ككلمت هند بمعنى
انفصل عنها الكلام **(قوله)** وكانت صيرورتها خلا بنفسها أي من غير مصاحبة عين فيها
(قوله) صهرت أي وطهر دنتها بفعالها كما سذكره الشارح **(قوله)** وكذا لو تخلت بتقلها الخ
الأولى أخذ ذلك غاية بأن يقول وان نقلت الخ لانه من ما صدق كلام المصنف لمساءلت من أن
معنى بنفسها من غير مصاحبة عين لها وانما عليه الشارح للتلا في نفسه هل هو حرام
أو مكروه والراجح الكراهة **(قوله)** وان لم تخلل الخمرة بنفسها الخ مفهوم قوله بنفسها **(قوله)**
بل تخلت بطرح شئ فيها الطرح ليس بقيد بل المدار على مصاحبة عين لها حين تخللها ولو من

وأعلم أن غسالة النجاسة
بعد طهارة المحل المغمول
طاهرة أن انفصلت غير
متغيرة ولم يزد وزنها بعد
انفصالها عما كان بعد
اعتبار مقدار ما يشتر به
المغمول من الماء هذا إذا
لم يبلغ قلتي فان بلغهما
فالشرط عدم التغير ولما
فرغ المصنف مما يطهر
بالغسل شرع فيما يطهر
بالاستحالة وهي انقلاب
الشئ من صفة إلى صفة
أخرى فقال وإذا تخلت
الخمرة وهي المتخذة من ماء
العنب محترمة كانت الخمرة
أم لا ومعنى تخلت صارت
خلا وكانت صيرورتها خلا
بنفسها طهرت وكذا
لو تخلت بتقلها من شمس
الظل وعكسه وان لم
تخلل الخمرة بنفسها بل
(خلت بطرح شئ فيها)

غير طرح فلوزعت العين منها قبل التحلل فان كانت طاهرة ولم يتخلل منها شيء لم يضر ولا ضرر وان كانت نجسة لم تظهر وان نزع منها قبل تحللها لان النجس يتقبل التنجيس فلما تجسدت بوقوع النجس فيها لم تظهر بعد ذلك ومن العين المضرة ما تلوث من دنسها فوقها بغير غلبانها فيعود عليها بالتنجيس اذا تحللت ثم ان وضع خرو ووصل الى ما وصل اليه التلوث قبل تحللها طهر بشرط ان يكون ذلك قبل جفاف الدن كما اعتده البغوي قال الرمل وفيه أفتى الوالد ولا يضر نحو غسل وسكر وماء وورد لطيب رائحتها حيث وضع قبل التخمير ويستثنى ما يشق الاحتراز عنه من حبات يسيرة وبعر بزر **(قوله لم تظهر)** لتنجسها بالشيء الواقع فيها ان كان نجسا وعوده عليها بالتنجيس ان كان طاهرا لانه نجس منها قبل التحلل فيعود عليها بالتنجيس بعده **(قوله واذا طهرت الحرة)** أي لكونها تحللت بنفسها وقوله طهر دنسها بعلالها أي لئلا يعود عليها بالتنجيس فلا يكون لها داخل متخذ من خمر طاهرا ويبحث في ذلك بأنه كان يمكن أن يعفى عنه للضرورة لانه لا وجه لظهوره الدن فانه لا تور فيه الاستحالة كما لا يخفى

فصل في الحيض والنفس والاستحاضة أي في بيان تعريف كل من الثلاثة وبيان قدر كل من الحيض والنفس والمدة التي يحض فيها المرأة وبيان حكم الحيض ومنهله النفس ولم يذكر أحكام الاستحاضة وانما ذكر تعريفها والاصل في الحيض قوله تعالى ويسألونك عن المحيض أي الحيض قل هو أذى وخبر العجميين هذا شيء كتبه الله على بنات آدم وحاضته يوم الثلاثاء وانما آخر هذا الفصل عما قبله لانه محتجب بالنساء وما قبله مشترك بين الرجال والنساء **(قوله ويخرج من الفرج)** أي خروجا مستمدا من الفرج فن لا بداء والمراد بالفرج القبيل فهو طريق للخروج وقوله ثلاثة دماء أي فقط ولا يرد دم الفساد الخارج قبل التسع ودم الآيسة لان الاصح أنه دم استحاضة فهو داخل في الثالث والكلام فيما يخرج من الفرج من الدماء فلا ينافي أنه يخرج منه البول والمذي والودي أيضا **(قوله دم الحيض)** أي دم هو الحيض فالإضافة للبيان لان الحيض دم مخصوص وبصح أن يكون من إضافة المسمى للامم وهكذا يقال فيما بعد **(قوله فالحيض)** أي اذا أردت بيان كل من الثلاثة فأقول لك الحيض كذا والنفس كذا والاستحاضة كذا فالقاء واقعة في جواب بشرط مقدرو للحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم في قوله

حيض نفاس در اس طمت اعصار ۞ ضحك عراك فرالك طمس اكار
وأوصلها بعضهم لخسة عشر ونظمها بعضهم في قوله

للحيض عشرة أسماء وخستها ۞ حيض محيض محاض طمت اكار
طمس عراك فرالك مع أذى ضحك ۞ درس در اس نفاس قره اعصار

وما يقال من أن كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى أمر أغلبي وقد ندل على الخسة كما هنا **(قوله هو)** أي شرعا وأما لغة فهو السيلان يقال حاص الوادي اذا سال ماؤه وحاض الشجر اذا سال صفغها وقوله الدم هذا جنس يشمل الثلاثة دماء وقوله الخارج على سبيل العصة قيد أول يخرج الاستحاضة لانها الدم الخارج على سبيل العصة وقوله من غير سبب الولادة قيد ثان يخرج النفس لانه الدم الخارج بسبب الولادة **(قوله في سن الحيض)** كان الاولى

لم تظهر واذا طهرت الحرة
طهر دنسها بعلالها
(قوله)
في الحيض والنفس
والاستحاضة (ويخرج
من الفرج ثلاثة دماء
دم الحيض والنفس
والاستحاضة فالحيض هو
الدم الخارج في سن
الحيض

أن يقول في تسع سنين فأكثر لأن قوله في سن الحيض موجب للذو حيث أخذ المعترف في التعريف واحتراز بذلك عن الدم الخارج قبل التسع فإنه دم فساد وهو داخل في الاستحاضة (قوله وهو تسع سنين) أي تقريرا فلا يضر نقص ما لا يسع حيضا وطهرا وهي فترة نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية ثمانية عشر يوما وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوما بسبب الكسور فإذا سقطت على الثلاثين سنة خص كل سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة ثلاثين نجسا والخمسة الباقية في ستة ثلاثين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثمانية وخمسة وستون يوما وربع يوم الأجزاء من ثمانية جرم من اليوم والسنة العادية ثمانية وستون يوما لا تزيد ولا تنقص (قوله من فرج المرأة) أي من عرف في أقصى رحمها ولو حامل لأن الأصح أن الحامل تحيض وشملت المرأة الجنية فحكمها حكم الآدمية في ذلك على الصحيح وأما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى لها من الدم فهو من الحيض المفقود ولا يتعلق به حكم الآفة التعليق في نحو الطلاق والعنف كأن قال إن سال دم فربى فزوج حتى طالق أو فعبدى حر والذي يحيض من الحيوانات أربع نظمها بعضهم في قوله

أرانب يحض والنساء * ضبع وخفاش إهاده

وزيد عليها أربعة أخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

يحض من ذى الروح ضبع امرأة * وأرنب وناقصة وكلبة

خفاش الوزغة والجحر قند * جاءت ثمانية وهذا المعقد

وزاد بعضهم أيضا بنت وردان وهي المعروفة عند العامة بالجندب (قوله على سبيل الصحة) أي سبيل هو الصحة فالإضافة للبيان وعلى تعليلية بمعنى اللام فكانه قال لأجل الصحة وقوله أي لألغة أي لا مرض يقتضى ذلك وقوله بل لليلة أي الطبيعة وخرج بذلك دم الاستحاضة فإنه يخرج من فرج المرأة لا على سبيل الصحة بل لليلة وقوله من غير سبب الولادة أي سبب هو الولادة فالإضافة للبيان وخرج بذلك النقاس فإنه يخرج من فرج المرأة بسبب الولادة (قوله وقوله) مبدء أخبره ليس في أكثر نسخ المتن وقوله ولونه مبتدأ وقد أخبر عنه بثلاثة أخبار على الصحيح من جواز تعدد الخبر كما قال ابن مالك

وأخبروا بثنتين أو بأكثر * عن واحد كهم سرأة شعرا

(قوله أسود) كان الأولى أن يقول السواد لأن الأسود هو الشيء المتصف بالسواد فاللون ليس بأسود وإنما اللون هو السواد ويرد عليه أن لونه لا ينحصر في السواد ويوجب بأن المراد اللون الأقوى أو الأصلي والحاصل أن الألوان خمسة أقواها السواد ثم الحرة ثم الشرة ثم الصفرة ثم الكدرة وقيل الكدرة مقدمة على الصفرة بل هو الذي اعتمد الشيخ عطية وأن الصفات غير الألوان أربعة الثخن أو التخن أوهما أو التجرد عنهما فالأسود الثخن أقوى من غير الثخن والمنتن منه أقوى من غير المنتن والثخن المنتن أقوى من الثخن فقط أو المنتن فقط وكذا يقال في بنية الألوان فإن استوت الصفات كآسود رقيق وأحمر ثخين قدم السابق منهما بالقوة بالتقدم (قوله محتمل) بضم الميم وسكون الحاء وفتح التاء وكسر الدال أي شديد الحرارة

وهو تسع سنين فأكثر من
فرج المرأة على سبيل الصحة
أي لا ليلة بل لليلة من غير
سبب الولادة وقوله ولونه
أسود محتمل

مأخوذ من احتدام النهار وهو اشتداد حره وهذا أولى من قول الشارح نفلا عن الصحاح
احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود لانه يقتضى تفسير المحتدم بالاسود فيلزم تكرره مع ما قبله
ولا تكرار على الاول مع قوله لذاع لان معنى لذاع محرق أى موجد وقوله لذاع بالذال المجبة
ثم العين المهملة لان ما كان بغير الحيوان كالنار فهو لذاع بالذال المجبة والعين المهملة وما كان
بالحيوان ذى السم كالعقرب فهو لذاع بالذال المهملة والعين المجبة ولم يرداهما لهما معا ولا
اجماهما كذلك وقد نظم ذلك سيدى على الاجهورى بقوله

فلذع لذى سم باهمال أول وفي النار بالاهمال للشان فاعرفا

والاجمام فى كل والاهمال فيهما من المهمل المتروك حقا بلاخفا

وقد عرفت أن معنى لذاع محرق أى موجد ومولم (قوله ليس فى أكثر نسخ المتن) أى بل فى أقلها
والاوى أولى لما فى الثانية من القصور وان أجيب عنه كما مر (قوله وفى الصحاح الخ) غرضه
بتقل عبارة الصحاح تفسير كل من محتدم ولذاع على اللف والتشريف المرتب فقوله احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود اشارة لتفسير محتدم وقوله ولذعته النار حتى أحرقتة اشارة
لتفسير لذاع بالمحرق والصحاح بفتح الصاد كتاب مشهور فى اللغة تأليف الجوهري وهو امام
جليل وخطه يضرب به المثل كخط ابن مقلة ونحوه (قوله احتدم الدم اشتدت حرته حتى
اسود) أى الى أن اسود فبقوخذمنه أن المحتدم بمعنى الاسود وقد عرفت ما فيه من التكرار
(قوله ولذعته النار الخ) من جملة كلام الصحاح كما تقدمت الإشارة اليه (قوله والناس)
بكسر النون سمى بذلك لانه يخرج عقب نفس غالباً ويقال فى فعله نقست المرأة بضم النون
وقصها مع كسر الفاء فيهما والضم أفصح وفى فعل الحيض نقست بالفتح لا غير على ما ذكره فى
المجموع وفى فتح البارى انه فى الحيض بالفتح والضم ومثله فى شرح مسلم ونقل أبو حاتم عن
الاصمعي الوجهين فى كل من الحيض والنفس وذكر ذلك غير واحد فتنبيهه (قوله هو) أى
شرعاً وأما لغة فهو الولادة (قوله الدم) جنس فيشمل الدماء الثلاثة وقوله الخارج الخ فصل
يخرج كلام من الحيض والاستحاضة (قوله عقب الولادة) أى بأن يكون قبل مضى خمسة
عشر يوماً منها فهذا ضابط العقوبة والا كان حيضاً ولا نفاس لها لكان لو نزل عليها الدم بعد
عشرة أيام منها مثلاً كانت تلك العشرة من النفاس عدداً لا يحكم فيها عليها الصلاة ونحوها
فيها كما قاله البلقينى واعقده الرملى وكان الاولى أن يقول عقب فراغ الرحم من الحمل ليخرج
به ما بين التوأمين ومثل الولادة القاء علقته وهى الدم الغليظ المستحيل من المني سميت بذلك
لانهما تعلقى بحالته ومضغة وهى القطعة من اللحم المستحيلة من العلقته سميت بذلك لانهما بقدر
ما يمتنع (قوله فأنخرج مع الولد وقبله الخ) تشريع على مفهوم قوله عقب الولادة وقوله
لا يسمى نفاساً أى بل هو دم فسادان لم يتصل بحيض قبله والا فهو حيض بناء على أن الحامل
نحيض وهو الاصح (قوله وزيادة الباء فى عقب) أى بأن يقال عقب عقب وقوله لغة قليلة أى نادرة
وقوله والاكثر حذفها وهو الافصح (قوله والاستحاضة) هى لغة السيلان وشرعاً ما ذكره
المصنف وقوله أى دمها لا حاجة اليه لانها هى الدم (قوله الخارج) أى من عرق فى أدنى رحم
المرأة يقال له العادل بالذال المجبة وباللام على المشهور وحكى ابن سيده العادل بالذال المهملة

لذاع) ليس فى أكثر نسخ
المتن وفى الصحاح احتدم الدم
اشتدت حرته حتى اسود
ولذعته النار حتى أحرقتة
(والنفاس هو الدم الخارج
عقب الولادة) فأنخرج
مع الولد أو قبله لا يسمى
نفاساً وزيادة الباء فى عقب
لغة قليلة والاكثر حذفها
(والاستحاضة) أى دمها
(هو الدم الخارج

مع اللام وفي العاصح بحجة وراه (قوله في غير أيام الحيض) أي كأن يكون أقل من يوم وليلة أو يكون مجاوز الخمسة عشر يوما وقوله والنفس أي وفي غير أيام النفس بأن يكون مجاوزا للستين يوما ولا يتصور أن يكون ناقصا عن أقل النفس لأن ما وجد منه يكون نفاسا وإن قل وشمل قوله في غير أيام الحيض والنفس ما زام الصغيرة والآيسة فهو استحاضة ولا تنع الاستحاضة الصلاة والصوم وغيرهما مما يمنع الحيض لأنه حدث دائم فغسل المستحاضة فرجها فتشوه فتعصبه فتتوضأ بعد دخول وقت الصلاة وبعد ما ذكر تبادر بالصلاة تنمينا للحدث فلو أخرت فإن كان لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة لم يضرك لأنها لا تعبد بذلك مقصورة وإن كان لغبر مصلحة الصلاة ضرر فتعبد الوضوء والاحتياط ويجب الوضوء عليها بكل فرض ولو مسدورا كالتيمن وكذا يجب عليها الكل فرض تجديد الغسل والحشو والعصب قياسا على تجديد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة حكمنا بطلان طهرها ظاهرا نعم إن طال زمن الانقطاع بحيث يسع الوضوء والصلاة استمر الحكم بالبطلان ويجب إزالته ما على الفرج من الدم والوضوء وإن لم يطل بأن عاد الدم عن قرب تبين عدم بطلان طهرها لأن الحكم بالبطلان كان مبنيًا على الظاهر لأن المنبأ من انقطاع الدم عدم عودها فلبسنا خلافه حكمنا بعدمه (قوله وأقل الحيض الخ) اعترض بأن أقل أفعال تفصيل وهو بعض ما يضاف إليه وهو مضاف هنا إلى الحيض ومعناه الدم وهو جنه أي ذات لا معنى فيكون أقل جنه أيضا لأنه بعض الحيض الذي هو جنه فكيف يصح الاخبار عنه بوله يوم وليلة مع أنه اسم زمان ولا يخبر باسم الزمان عن الجنه وأجيب بأنه على تقدير مضاف أي وأقل زمن الحيض الخ كما أشار إليه الشارح بقوله زمنا فهو تمييز محوّل عن المضاف فصار أفعال التفصيل مضافا للزمن فيكون زمنا لأنه بعض ما يضاف إليه كما تقدم وحينئذ فيكون في كلام المصنف الاخبار بالزمان عن الزمان وهكذا يقال في نظائره (قوله زمنا) قد عرفت أنه تمييز محوّل عن المضاف واندفع بتقديره الاعتراض المتقدم (قوله يوم وليلة) سواء تقدمت الدلالة على اليوم أو تأخرت عنه وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كما في المجموع ولو اطردت عادة امرأة بأنها حيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما لم يتبع ذلك على الأصح لأن بحث الأولين أتم واحتمال عروض دم فساد للمرأة أقرب من خرق العادة المستقرة (قوله أي مقدار ذلك) أي قدر المذاكور ومن اليوم والليله وانما أفسر الشارح كلام المصنف بذلك ليشمل ما لو طرأ الدم في أثناء اليوم إلى مثله وفي أثناء الليله كذلك فيكون ههنا تلفيق في اليوم أو الليله فاندفع ما يقال كلام المصنف لا يظهر إلا إذا نزل الدم مع النجس أو الغروب حتى يتم قوله يوم وليلة وقول المحشى بعد قوله ليشمل ما لو طرأ في أثناء يوم وليلة وما لو وجد ذلك المقدار في أكثر من يوم وليلة يناقيه قول الشارح على الاتصال لأن شرط الاتصال انما هو في الأقل وحده وأما الأقل الذي مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله فتناهي بأن ترى وقتا دما ووقت انشاء وهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لانتفاءه هنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حيضا وهو المعتمد وقيل إن النقاء طهر لأن الدم إذا كان حيضا كان النقاء طهرا وهذا يسمى قول اللقط لأننا لقطنا أوقات النقاء وجعلناها طهرا

في غير أيام الحيض والنفس
لا على سبيل الصحة (وأقل
الحيض) زمنا (يوم وليلة)
أي مقدار ذلك

والخاص أن الأقل له صورتان الأولى أن يكون وحده وهذه هي التي يشترط فيها الاتصال
والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها **(قوله وهو)** أي مقدار ذلك أعنى اليوم والليله
وقوله أربع وعشرون ساعة أي فلكية وهي خمس عشرة درجة **(قوله على الاتصال)** أي مع
انصال الدم وانما قيد بذلك لانه لا يتصور الأقل وحده الامع الاتصال اذ لو تخلفه نقاه فالكل
حيض اذ لم يجاوز خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض على قول السحب وهو
المعقد كما مر **(قوله المعتاد في الحيض)** أي بحيث يكون لو وضعت قطنة أو نحوها لتلوثت فلا
يشترط نزوله بشدة دائما حتى يوجد الاتصال **(قوله وأكثره خمسة عشر يوما)** أي وان
لم تنصل الدماء وقوله بلباليها أي مع لباليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت **(قوله فان زاد
عليها فهو استحاضة)** أي ذلك الزائد من استحاضة وتسمى المرأة التي زاددها على الخمسة عشر
مستحاضة وسورها سبعة لانها اما مبتدأة مميزة أو مبتدأة غير مميزة واما معتادة مميزة أو معتادة
غير مميزة ذاكرة لعادتها اقدر او وقتا أو ناسنة لها قدرا ووقتا أو ذاكرة للتسرد دون الوقت أو
بالعكس وتسمى الناسية لعادتها قدرا ووقتا أو قدرا لا وقتا أو بالعكس المتغيرة لتغيرها في أمرها
والمتغيرة بصيغة اسم الفاعل لانها حيرت الفقيه في أمرها وبصيغة اسم المفعول لان الفقيه
حيرها في أمرها الصورة الاولى هي المبتدأة أي أول ما ابتدأها الدم الميزة وهي التي ترى قويا
وضعيها كالا سود والاجر فالضعيف وان طال استحاضة والقوى حيض بشرط أن لا ينقص
القوى عن أقل الحيض وأن لا يعبر أكثره وأن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر وأن يكون
ولاه بأن يكون خمسة عشر يوما أكثر منصلة فان نقص القوى عن أقل الحيض أو عبر
أكثره أو نقص الضعيف عن أقل الطهر أو لم يكن ولاه كالورأت يوما أسود ويوما أحر وهكذا
فهى فاقدة شرط من شروط التمييز وسيأتى حكمها * الصورة الثانية هي المبتدأة أي أول
ما ابتدأها الدم كما تقدمت غير الميزة وهي التي تراه بصفة واحدة ومثلها الميزة التي فقدت شرطا
من شروط التمييز فحيضها يوم وليله وطهرها ناسع وعشرون ان عرفت وقت ابتداء الدم والا
فمتغيرة وسيأتى حكمها * الصورة الثالثة هي المعتادة وهي التي سبق لها حيض وطهر الميزة
وهي التي ترى قويا وضعيفا كما تقدمت فيحكم لها بتمييز لا عادة مخالفة له ان لم يتخلل بينهما أقل
الطهر فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقيته طهر فلما نزل عليها الدم واستمرت ثمانية عشرة
أسود من أول الشهر وبقيته أحر كان حيضها العشرة لا الخمسة فنقط لان التمييز أقوى من العادة
لانه علامة في الدم وهي علامة في صاحبته فلو كانت العادة غير مخالفة للتمييز كما لو كانت عاداتها
خمس أيام من أول الشهر فجاء التمييز كذلك حكم لها به مامعا ولو يتخلل بينهما أقل طهر كأن رأت
بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة حيض للعادة وقدر التمييز حيض
آخر للتمييز * الصورة الرابعة هي المعتادة بأن سبق لها حيض وطهر كما مر غير الميزة بأن تراه
بصفة كما مر أيضا الذاكرة لعادتها قدرا ووقتا فقدر لها قدرا ووقتا فلو حاضت في شهر خمسة أيام
من أوله مثلا ثم استحيضت فحيضها هو الخمسة من أول الشهر وطهرها بقية الشهر عملا بعاداتها
وان لم تتكرر لان العادة تنبت بمرقة ان لم تختلف فان اختلفت فلا تنبت بمرقة * الصورة الخامسة
هي المعتادة غير الميزة الناسية لعاداتها قدرا ووقتا بان سبق لها حيض وطهر ولم تعلم عاداتها

وهو أربع وعشرون ساعة
على الاتصال المعتاد في
الحيض وأكثره خمسة
عشر يوما بلباليها فان زاد
عليها فهو استحاضة

قدرا ووقنا فهي كخائض في أحكام كرمة المتعبد بها والقراءة في غير الصلاة احتسابا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الحيض وكطاهر في أحكام كالصلاة والصوم احتسابا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الطهر وتغتسل لكل فرض في وقته لاحتمال الانقطاع حينئذ ان جهلت وقت انقطاع الدم فان علمته كان عرفت أنه كان ينقطع عند الغروب فلا يلزمها الغسل الا عند الغروب وتوضأ الباقي الفرائض لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما عداه وتصوم رمضان ثم شهر كاسلاف في عليها يومان لاحتمال أن يطرا عليها الحيض في أثناء اليوم الاقل مع احتمال كونها حيض أكثر الحيض فيرتفع على هذا الاحتمال يوم السادس عشر فيصح لها أربعة عشر من كل من الشهرين ثمانية وعشرين يوما فيبقى عليها يومان فتصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصلان * الصورة السادسة هي الذاكرة لعادتها قد ولا وقتا كأن تقول كان حيضى خمسة في العشر الاقل من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أنى في اليوم الاقل طاهر ييقن فالسادس حيض ييقن والاقل طاهر ييقن كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر دون الانقطاع والسابع الى آخر العاشر محتمل للحيض والطهر والانقطاع فليقتن من حيض وطهر حكمه وهي في التحتمل كناسية لهما فيما مر ومعالم أنه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمل حيضا مشكوكا فيه * الصورة السابعة هي الذاكرة لعادتها وقتا لا قدرا كأن تقول كان حيضى يتدفق في أول الشهر ولا أعلم قدره فيوم وليلة منه حيض ييقن ونصفه الثاني طهر ييقن وما بين ذلك محتمل للحيض والطهر والانقطاع فليقتن من حيض وطهر حكمه وهي في التحتمل كناسية لهما كما مر في التي قبلها (قوله وغالبه ست أو سبع) أى من الايام بلياليها وانما حذف التام من العدد لحذف المعدود فيجوز اثبات التام وحذفها وان كان اثباتها أولى فلوحاضرت امرأة خمسة أيام أو ثلاثة أو غلبة أو عشرة مثلا لم يكن من الاقل ولا من الاكثر ولا من الاغلب كما قرره بعضهم (قوله والمعتد في ذلك الاستقراء) أى المعقول عليه في كون الاقل كذا والاكثر كذا والغالب كذا التبع والفحص من الامام الشافعى رضى الله عنه لنساء العرب ومعلوم أنه لم يتبع نساء العالمين حتى يكون استقراء تاما بل ولانساء زمانه كلهن بل تسبع بعضهن حتى غلب على ظنه عموم الحكم فهو واستقراء ناقص وهو انما يفيد الظن فهو دليل ظنى بخلاف الاستقراء التام كما لو تتبعنا أفراد الحيوان كلها فوجدناه يموت فانه يفيد القطع فهو دليل قطعى وبهذا ظهر لك ما في كلام المحشى تعالى للقبولي من كون ما هنا استقراء تاما فهو سبق قلم كما هو ظاهر لمن له الملم بشئ المنطق (قوله وأقل النفاس) أى زهنا بدليل قوله لحظة لانها اسم للزمن اليسير وفي عبارة مجة أى دفعة من الدم وهي لا تكون الا في اللحظة وفي عبارة لاحد لا قل أى لا يتقدربقدر بل ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ولا يوجد اقل من مجة فؤدى العبارات الثلاث واحد واختار المصنف الاول لمناسبة لقوله وأكثره سنون يوما وغالبه أربعون يوما في اعتبار الزمن في الجميع (قوله وأريد بها) أى باللحظة وقوله زمن يسير أى بقدر ما يلحق (قوله وابتداء النفاس من انفصال الولد) أى من انفصاله لا من زمن خروج الدم اذا تأخر خروجه عن انفصال الولد مكن بشرط أن يكون

(وغالبه ست أو سبع)
والمعتد في ذلك الاستقراء
(وأقل النفاس لحظة)
وأريد بها زمن يسير وابتداء
النفاس من انفصال الولد

خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منها فمن النقص حيث شذ من النفاس عدد الاحكام على
المعتقد فان كان بعد مضي خمسة عشر يوما قاصداً كثر فهو حيض ولا نفاس اما اصل على الاصح
في المجموع كما مر **(قوله)** وأكثره ستون يوما أي بلبا إليها حوا تقدمت أو تأخرت أو تلتقت وقد
أبدى أبو سهل الصعلوكي معنى لطيفاً في كون أكثر النفاس ستين يوما وهو أن الدم يجتمع
في الرحم مدة تخلق الحمل وقبل نفخ الروح فيه أربعين يوما منطقة ثم مثلها علقته ثم مثلها مضغة
فتلك أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما في كل شهر فالجمله ستون يوما ولا يخرج ذلك
الدم الا بعد فراغ الرحم من الحمل فذلك كان أكثر النفاس ستين يوما وأما بعد نفخ الروح فيه
فيستغذى بالدم من سرته لأنه لا ينفع مادام في بطن أمه كما قيل فلا يجتمع في الرحم دم من حين
نفخ الروح فيه وأنت خبير بأن ذلك لا يظهر الا بالنسبة لمن كان حيضها خمسة عشر يوما
الا أنهم حكموا لا يلزم اطراؤها **(قوله)** وغالبه أربعون يوما أي بلبا إليها كما مر في نظيره **(قوله)**
والمعتمد في ذلك الاستقراء أي المعقول عليه في الأقل والأكثر والغالب تتبع لسا العرب من
الامام الشافعي وفي الله عنه كما مر **(قوله)** أيضا أي كما أنه المعتمد فمما مر **(قوله)** وأقل
الطهر الخ لما ذكر أقل الحيض والنفاس وأكثرهما أو غالبهما استطرده ذكر أقل الطهر **(قوله)**
القاصل بين الحيضتين قيد لا بد منه وقد أخذ الشارح محترزه **(قوله)** خمسة عشر يوما أي
بلبا إليها وانما كان أقل الطهر خمسة عشر يوما لأن أكثر الحيض خمسة عشر يوما والشهر غالبا
لا يتخلو عن حيض وطهر فلزم أن يكون أقل الطهر خمسة عشر يوما **(قوله)** واخترا المصنف بقوله
بين الحيضتين أي لانه قيد كما مر وقوله عن القاصل بين حيض ونفاس أي أو بين نفاسين كان
أو تكب الحرمه ووطئها مع النفاس عقب الولادة فملت وفي أكثر النفاس وطهرت ثم بعد
يوم مثلا أفت علقه ونزل النفاس بعدها فهذا طهر بين نفاسين وهو أقل من خمسة عشر يوما
(قوله) اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض أي وهو المعتمد وهذا تقييد لقوله بين حيض ونفاس
لكن لا حاجة لهذا التقييد الا اذا تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حامل وانقطع
الدم ثم بعد يوم مثلا ولدت ونزل النفاس فهذا طهر بين حيض ونفاس وهو أقل من خمسة
عشر يوما مع تقدم الحيض على النفاس ان قلنا بأن الحامل تحيض وأما اذا تقدم النفاس على
الحيض فلا وجه لهذا التقييد فيه بأن نفست أكثر النفاس ثم طهرت يوما مثلا ثم حاضت فهذا
طهر بين حيض ونفاس مع تقدم النفاس على الحيض فالقاصل أن القاصل بين حيض ونفاس
صادق بصورتين أن يتقدم الحيض على النفاس وأن يتقدم النفاس على الحيض والتقييد بقوله
اذا قلنا الخ انما هو بالنسبة للاولى فقط **(قوله)** فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوما بل يجوز
أن لا ينصل بينهما فاصل فيتصل أحدهما بالآخر **(قوله)** ولا حد لاكثره أي بالاجماع
فلا يتقد ويقد **(قوله)** أي الطهر أي لا يقيد كونه بين الحيضتين بل مطلقا فالضحية عائدة على
مطلق الطهر **(قوله)** فقد تمكت المرأة دهرها بلا حيض أي كسيدتنا فاطمة عليها السلام
وحكمته عدم قوت زمن عليها بعبادة ولذلك سميت بالزهر اوقبل انما ولدت وقت الغروب
ونزل عليها النفاس محبة ثم طهرت وصلت **(قوله)** أما غالب الطهر الخ مقابل لمحدوف تقديره
أما أقل الطهر فقد عرقه وأما غالب الطهر الخ **(قوله)** فيعتبر بغالب الحيض أي فيكون

(وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما) والمعتمد
في ذلك الاستقراء أيضا
(وأقل الطهر) القاصل
بين الحيضتين خمسة عشر
يوما واخترا المصنف بقوله
بين الحيضتين عن القاصل
بين حيض ونفاس اذا قلنا
بالاصح أن الحامل تحيض
فانه يجوز أن يكون دون
خمس عشر يوما ولا حد
لاكثره أي الطهر فقد
تمكت المرأة دهرها بلا حيض
أما غالب الطهر فيعتبر بغالب
الحيض

هو الباقي بعد غالب الحيض وقد تقدم أنه ست أو سبع ولذلك قال فان كان الحيض ستا فالطهر أربع وعشرون وان كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون فغالب الطهر اما أربعة وعشرون أو ثلاثة وعشرون وهذا ظاهر ان كان الشهر كاملا فان نقص يوما فلا يكون الطهر ما ذكر **(قوله وأقل زمن تحيض فيه)** أي بعده ولم يتعرضوا لبيان غالب سن الحيض ويؤخذ من كلامهم في الرد بالعيب أن غالبه عشرون سنة فانهم قالوا اذا بلغت الجارية عشرين سنة ولم تحض فانه عيب تزده ولا حد لا كثر سن الحيض لجواز ان لا تحيض المرأة أصلا كما مر **(قوله المرأة)** أي الاثني وقوله وفي بعض النسخ الجارية أي الشابة سميت بذلك لكثرة جريها في قضاء حوائج بيتها وائس المراد بها الامة **(قوله تسع سنين)** بالرفع على أنه خبر اقل لا بالنصب على أنه ظرف للتأنيذ أن الدم الخارج فيها ولو قبل تمامها بما يسع حيضا وطهرا حيض وهو فاسد ولا فرق بين البلاد الباردة والحارة قال الامام الشافعي رضي الله عنه أجعل من سمعت من النساء تحيض نساء تهامة يحضن تسع سنين والمراد تسع سنين تقريبا لا تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله فلورأ أنه قبل تمام التسع الخ **(قوله قرية)** أي هلالية وقد تقدم بيانها **(قوله فلورأ أنه قبل تمام التسع الخ)** تفريع على مفهوم قوله تسع سنين وأشار بذلك إلى أن فيه تفصيلا وهذا هو معنى التقريب **(قوله بزمن يضيق عن حيض وطهر)** أي بأن كان أقل من ستة عشر يوما ولو بالخطئة فهو لا يسع حيضا وطهرا **(قوله فهو)** أي الدم المرق في ذلك وقوله حيض أي لانه في سنة التقريب **(قوله والاقل)** أي وان لم يضيق عن حيض وطهر بأن كان ستة عشر يوما أكثر فلا يكون المرق في ذلك حيضا فلورأ أنه أياما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه كأن رآته والباقي غائبة عشر يوما واستمر إلى أن بقي عشرة أيام جعل الاول استمضاة والثاني حيضا وان وجدت شروطه **(قوله وأقل الحمل)** أي وأقل زمنه كما أشار إليه الشارح بقوله زمنا كما تقدم نظيره **(قوله ستة أشهر)** أي عديدة كما قاله البلخي والاشهر جمع شهر مأخوذ من الشهرة وهي الظهور لشهرته وظهوره وقوله ولحظتان أي لحظة للوطء ولحظة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح **(قوله وأكثره)** أي أكثر زمنه كما أشار إليه الشارح بقوله زمنا كما سبق نظيره وقوله أربع سنين أي كما أخبر بوقوعه لنفسه الامام الشافعي وكذا الامام مالك وحكي عنه أيضا أنه قال جارتنا امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشرة سنة تحمل كل بطن أربع سنين وقد روى هذا عن غير تلك المرأة أيضا **(قوله وغالبه)** أي غالب زمنه كما مر غير مرة وقوله تسعة أشهر أي عديدة **(قوله والمعتمد في ذلك الوجود)** أي المعقول عليه في الأقل والاكثر والغالب وجود النساء كذلك بعد التتابع فلا اعتراض عليه في التعبير بالوجود لانه مترتب على الاستقراء فكأنه عبر به **(قوله ويحرم الخ)** هذا شروع في أحكام الحيض ومثله النفاس فحكمه حكم الحيض مطلقا الا في شيئين الاول أن الحيض يحصل به البلوغ والنفاس لا يحصل به حصوله قبله بالانزال الذي حملت منه المرأة الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة واعلم أن الصلاة ونحوها من الحائض كبيرة بل ينبغي كما قاله ابن قاسم أنها متى استحلت شيئا من ذلك كفرت ويجب على المرأة أن تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والنفاس

فان كان الحيض ستا فالطهر أربع وعشرون يوما أو كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون يوما **(وأقل زمن تحيض فيه المرأة)** وفي بعض النسخ الجارية **(تسع سنين)** قرية فلورأ أنه قبل تمام التسع بزمن يضيق عن حيض وطهر فهو حيض والا فلا **(وأقل الحمل)** زمنا **(سنة أشهر)** ولحظتان **(وأكثره)** زمنا **(أربع سنين)** وغالبه تسعة أشهر والمعتمد في ذلك الوجود **(ويحرم)**

والاستحاضة فان كان زوجها عالماً لم يلزمه تعليمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب عليها
 وليس له منعها الا أن يسأل هو ويخبرها فاستغنى بذلك وائس لها الخروج لمجلس ذكر وتعلم خير
 البرضا (قوله بالحيض) ومثله النفاس وفي بعض النسخ ويجرم بالحيض والنفاس وهي ظاهرة
 والباء للسببية أي ويجرم بسببه ولو بأفله في زمنه أو بعد انقطاعه الى الطهر نعم يجوز الصوم
 والطلاق والطهر بعد الانقطاع وان كانت تحرم قبله فما يحرم عليها قبله الطهر يقصد التعبد
 مع علمها بالحكمة لتلاعبها فان كان بقصد النظافة كما غسال الحج لم يمنع (قوله غاية أشياء)
 العدد لا مفهوماً له بل باعتبار ما ذكره هنا لانه يحرم به أيضاً الطهر والطلاق كما علم مما مر وان يكون
 يحرم به أكثر من غيره يسمى حدثاً كبيراً ولو لم يكن الجنابة يحرم بها أقل مما يحرم بالحيض وأكثر مما
 يحرم بالحدث الأصغر تسمى حدثاً أو وسطاً ولو لم يكن ناقض الوضوء يحرم به أقل من ذلك يسمى حدثاً
 أصغراً وعلى هذا فالحدث ثلاثة أقسام أكبر وأوسط وأصغر وبعضهم يدخل الجنابة في الأكبر
 فيجعل الحدث قسمين فقط أكبر وأصغر (قوله وفي بعض النسخ ويجرم على الحائض) أي وعلى
 النساء أيضاً كما علمت مما مر وهذه النسخة هي المناسبة لقوله بعد ويجرم على الحائض كذا ويجرم
 على المحدث كذا (قوله أحدها) أي أحد الثمانية (قوله الصلاة) ولا يلزمها قضاءؤها ولو قضتها
 كره وتعتقد نفلاً مطلقاً لا ثواب فيه على المعتد خلافاً للخطيب وفارقت الصوم حيث يجب قضاؤه
 بتكررها كثيراً فيشق قضاؤها ولا كذلك الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله
 عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (قوله فرضاً) أي عيانياً وكفائياً فدخلت
 صلاة الجنابة (قوله وكذا سجدة التلاوة) أي سجدة سبيلها التلاوة بمعنى القراءة فالإضافة من
 إضافة المسبب الى السبب وقوله والشكر أي وسجدة الشكر أي سجدة هي الشكر فالإضافة
 بيانية (قوله والثاني الصوم) فتي نوت الصوم حرم عليها وأما إذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام
 والشراب فلا يحرم عليها لانه لا يسمى صوماً وتحرره عليها معقول المعنى خلافاً للامام لان خروج
 الدم مضعف للبدن والصوم كذلك فلو صامت معه لاجتمع عليها ضعفان والشارع ناظر لضعف
 الابدان ما أمكن ويجب عليها قضاؤه بأمر جديد لانها لم تؤمر به حاله الحيض كيف وهي ممنوعة
 منه والمنع لا يجمع الأمر من جهة واحدة فلا بد في أنه يجامع من جهتين مختلفتين كالصلاة
 في أرض مفسوبة (قوله فرضاً أو نفلاً) نعميم في الصوم (قوله والثالث قراءة القرآن)
 أي بأن تلفظ ونسمع نفسها حيث كانت معتدلة السمع ولا مانع فلو أجرت القرآن على قلبها
 أو نظرت في المصحف أو حركت لسانها وهمت همساً بحيث لا تسمع نفسها لم يحرم لان ذلك ليس
 بقراءة نعم إشارة الاخرس كالناطق كما قاله القاضي في فتاويه قال ابن قاسم وقد نوزع فيه ولا بد
 أن يفهمها كل أحد والا فلا تحرم ومحل الحرمة أن قصدت القراءة ولو مع غيرها فان قصدت
 الذكر أو أطلقت لم يحرم لانه لا يسمى قرأنا عند الصادق (قوله) وانها حائضة الا بالقصد وأما عند
 عدم الصادق فيسمى قرأنا ولو بلا قصد ولا فرق في التفصيل المذكور بين ما يوجد نظمته في غير
 القرآن كقوله عند الركوب سبحان الذي خسرنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيعين وعند المصيبة
 انالله وانا اليه راجعون وما لا يوجد نظمته الا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وان قال
 الزركشي لا شك في تحريم ما لا يوجد نظمته الا في القرآن فالعقد جريان التفصيل في أحكامه

بالحيض) وفي بعض النسخ
 ويجرم على الحائض (ثمانية
 أشياء) أحدها (الصلاة)
 فرضاً ونفلاً وكذا سجدة
 التلاوة والشكر (و) الثاني
 (الصوم) فرضاً أو نفلاً
 (و) الثالث (قراءة القرآن)

ومواظفه وأذكاره وأخباره سواء ما كثر منه أو قل ولو حرفاً واحداً لأن نطقها بحرف واحد
 بقصد القرآن شروع في المعصية فالعصية لذلك لا تكونه يسمى قرأاً لأن الحرف الواحد لا يسمى
 قرأاً لأنه من القرء وهو الجمع ومحل في المسئلة أما الكافرة فلا تتعرض لها لأنها لا تعتقد حرمة
 والمراد بالقرآن ما لم تفسخ تلاوته ولو نسخ حكمه كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
 أزواجاً وصية لأزواجهم الآية بخلاف ما نصفت تلاوته ولو بقي حكمه كالشيخ والشيخ إذا
 رينا فأرجوهما البتة (قوله والرابع من المصحف) بثبوت معيه ولكن الفتح غريب والافصح
 الضم ثم الكسر بل القياس يقتضي تعيين الضم لأنه من أمصح بمعنى جمع لأن جمع فيه سائر
 المصحف والمراد منه بأي جزء لا يباطن الكف فقط كما توهمه بعضهم ويحرم منه ولو جاحل
 حيث عذمه سائر ما مثل المصحف خريطته وصندوقه إن كان فيه ما وكرسيه وهو عليه وجلده
 المتصل وكذا المنفصل عنه على المعتمد ما لم تنقطع نسبته عنه كأن جعل جلداً للكتاب والافلا
 يحرم منه حينئذ (قوله وهو) أي المصحف وقوله اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين أي
 بين دفتي المصحف وهذا التفسير ليس مراداً هنا وإنما المراد به هنا كل ما كتب عليه قرآن
 لدراسته ولو عموداً أو لوحاً أو نحوهما وخرج بذلك التهمة وهي ما يكتب فيها شيء من القرآن
 للترك وتعلق على الرأس مثلاً فلا يحرم منها ولا جعلها ما لم تسم مصفاعة راعى ما قاله الرمي
 وقال الخطيب لا يحرم ذلك وإن سميت مصفاعة راعى ما قاله الرمي
 وبالعكس والعبرة بقصد الكاتب إن كان يكتب لنفسه والافصح ألا أمرأ والمستأجر (فائدة)
 يستحب القيام للمصحف لأنه يستحب القيام للعلماء فالمصحف أولى كما في البيان خلافاً لبعضهم
 (قوله وحله) أي المصحف لأنه أبلغ من المس ويحل حله في متاع تبعاله إذا لم يكن مقصوداً
 بالحل وحده بأن لم يقصد شيئاً أو قصد المتاع وحده وكذا إذا قصد مع المتاع على المعتمد بخلاف
 ما إذا قصد وحده فإنه يحرم ويحل حله في تضييراً كثر منه يقينا بخلاف ما إذا كان القرآن
 أكثر أو مساوياً أو شاك والفرق بينه وبين الحرير مع غيره حيث حل عند التساوي والشك أن
 باب الحرير أوسع بدليل جوازه للنساء وفي بعض الأحوال للرجال كبرد (قوله إلا إذا خافت
 عليه) أي من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر فيجب حله حينئذ ويجوز حله لخوف
 فهو غصب أو سرقة فإن قدرت على التيمم وجب (قوله والخامس دخول المسجد) ولو لم يزد
 العبور لغلظ حدتها وبهذا فارتقت الجنب حيث لم يحرم في حقه مجرد العبور وأما المكث فحرام
 عليهما ومثله التردد لقوله صلى الله عليه وسلم لأجل المسجد طائفت ولا جنب رواء أبوداود
 من عائشة ومن المسجد سطحه ورجيته وروشته وخرج به غيره كالربط والمدارس والخانات
 وهي معبد الصوفية فلا يحرم دخولها إلا أن نجست بالله محل وأما ملك الغير فيجوز نصيبه
 بما جرت به العادة كترية دجاج ونحوه بخلاف نصيبه بما لم تجر به العادة (قوله السائض)
 لأحاجة إليه لأن الكلام في الحيض لكنه صرح به بالإيضاح ويشعر بمخالفتها للجنب في مجرد
 الدخول كما علمت (قوله إن خافت تلويته) بالمثلثة لا بالنون لأنها متى خافت التلويث حرم
 عليها الدخول وإن لم يوجد التلويث لقله الدم والمراد بالخوف ما يشمل التلويث فإن لم تخف تلويته
 بل أمنته لم يحرم بل يكره لها حينئذ وهو خلاف الأولى للجنب إلا عذر فيه ما تقتضي الكراهة لها

وم الرابع من المصحف
 وهو اسم للمكتوب من كلام
 الله بين الدفتين (وحله)
 إلا إذا خافت عليه (و)
 الخامس دخول المسجد
 للسائض إن خافت تلويته

وكونه خلاف الاولى للجنب للعذر ومثلها كل ذي نجاسة فان خاف تلويث المسجد حرم
والا كره الاحتلابة (قوله والسادس الطواف) خبر الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله أحل
فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الابحير رواه الحاكم وصححه (قوله فرضاً) دخل تحته الركن
كطواف الاغاضة والواجب كطواف الوداع وقوله أو نافلة كطواف القدوم (قوله
والسابع الوطء) ولو في الدبر ولو بعد انقطاع الدم وقبل الغسل وحكي الغزالي أن الوطء قبل
الغسل يورث الجذام قيل في الواطئ وقيل في الولد وأما بعد الغسل فله أن يطأها في الحال من
غير كراهة ان لم تخف عودها والا استحب له التوقف في الوطء احتياطاً ووطؤها في الفرج كبيرة
من العائد العالم بالتصريح المختار دون الناسي والجاهل والمكرم ويكفر مستحله في الزنى المجمع
على الحبض فيه بخلاف غير المجمع عليه كالزنا على العشرة فان أبا حنيفة يقول أكثر الحبض
عشرة أيام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحله حيث ذبح ذلك كله ما لم يخف الوقوع في الزنا
والاجازة الوطء ولو قبل انقطاع الدم (قوله ويسن الخ) وانما يجب لانه وطء محرم للايذاء
فلا يجب به شيء كاللواط وقوله لمن وطئ أي دون الموطوءة كما صرح به ابن حجر في شرح العباب
وذلك خبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان الدم أحمر فليست صدق بدينار وان كان أصغر
فليست صدق بنصف دينار ومثل الحائض النفساء وغير الزوج مقيس عليه ويستثنى من ذلك
التصيرة فلا تصدق من وطئها بديناراً ونصفه وان حرم وطؤها قال في المجموع ويسن لكل من
فعل معصية التصديق بديناراً ونصفه أو ما يساوي ذلك (قوله في اقبال الدم) أي تزايد
وقوله التصديق بديناراً ولو على فقير واحد والمراد بالدينار المثلقال الاسلامي وهو اثنان
وسبعون حبة (قوله ومن وطئ) أي دون الموطوءة كما علمت وقوله في ادباره أي تناقصه
ومثله ما بعد انقطاعه الى الطهر وقوله التصديق بنصف ديناراً ولو على واحد كما مر (قوله
والثامن الاستمتاع) كان الاولى المباشرة لان الاستمتاع يشمل النظر بشهوة مع أنه لا يحرم
اذ ليس هو بأعظم من تقبيلها في فمها بشهوة والمباشرة لا تنهيه ويحرم على المرأة وهي حائض أن
تبشر الرجل بمباين سرته أو ركبته أي تجز من بدنه ولو غير مباين سرته وركبته (قوله
بمباين السرة والركبة) أي بوطء أو غيره لان الغير ولو بلا شهوة ربما يدعو الى الجماع فحرم خبر
من حرم حول الحي يوشك أن يقع فيه (قوله فلا يحرم الخ) تفريع على مفهوم قوله بمباين
السرة والركبة (قوله بهما) أي بالسرة والركبة وقوله ولا بما فوقهما أي ولا بما اذا هما
ولا ما تحتهما وذلك لانه صلى الله عليه وسلم سئل عما يصلح للرجل من امرأته وهي حائض فقال
ما فوق الازار وخص بمفهومه عموم خبر مسلم امنعوا كل شيء الا الشكاح (قوله على المختار
في شرح المذهب) هو المعتمد (قوله ثم استطردهم) الاستطراد ذكر الشيء في غير محله المناسبة
بينهما كما أشار اليه الشارح وتلك المناسبة أن كلا حرم بالحدث فتأمل (قوله لذكر ما حقه
أن يذكر الخ) أي لاجل ذكر الذي حقه أن يذكر الخ وتجعل اللام بمعنى الباء والمعنى يذكر
ما حقه أن يذكر الخ وقوله فيما سبق متعلق بقوله يذكر وقوله في فصل بدل من قوله فيما سبق بدل
بعض من كل وقوله موجب الغسل بكسر الجيم أي سبب وجوب الغسل وقد تقدم في قوله فصل
والمنى يوجب الغسل ستة أشياء وقوله فقال عطف على استطرده (قوله ويحرم على الجنب)

(و) السادس (الطواف)
فرضاً ونفل (و) السابع
(الوطء) وبين لمن وطئ
في اقبال الدم التصديق
بدينار ومن وطئ في ادباره
التصدق بنصف دينار
(و) الثامن (الاستمتاع)
بمباين السرة والركبة من
المرأة فلا يحرم الاستمتاع
بهما ولا بما فوقهما على
المختار في شرح المذهب ثم
استطرده المصنف لذكر
ما حقه أن يذكر فيما سبق في
فصل موجب الغسل فقال
(ويحرم على الجنب)

مسلم) خرج به الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد جنباً لانه لا يعتد حرمة وان حرم عليه من حيث انه مكلف بالفروع ولا يجوز له دخول المسجد ولو غير جنب الا باذن مسلم بالغ مع الحاجة أو جالس قاض فيه للحكم وكذلك جالس المفق فيه لا قضاء (قوله الا للضرورة) أي فلا يحرم لاجلها وقوله كن احتلم الخ مثال لصاحب الضرورة لانفس الضرورة كما لا يخفى (قوله وتعد خروج منه) أي شق عليه فالمراد بالتعذر المشقة لاحقيقته وهي عدم الامكان لكن يجب حينئذ أن يغسل ما تيسر غسله لأن المسور لا يسقط بالمعصية وأن يتيمم عن الباقي بغير تراب المسجد أما به فيحرم مع العصة والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفيته لا ما طرأ عليه بسبب هبوب الريح فلا يحرم به (قوله لخوف على نفسه أو ماله) أي أو عضوه أو منفعة أو فلق أبوابه (قوله أما عبور المسجد الخ) مقابل للمكث أو اللبث على التسخين السابقين والعبور هو الدخول من باب والخروج من آخر وحيث عبر فلا يكلف الاسراع في المشي بل يمشي على العادة (قوله ما زابه) أي حال كونه ما زابه وهي حال مؤكدة لان العبور يعني المرور وكذلك قوله من غير مكث فهو توكيد أيضاً (قوله فلا يحرم) قال تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل (قوله بل ولا يكره في الاصح) أي بل هو خلاف الاولى ومقابل الاصح أنه يكره وهو ضعيف وفي بعض النسخ بل يكره في الاصح وهذه النسخة ضعيفة والمعتمد الاولى لأن تحتمل الكراهة على الخفيفة وهي خلاف الاولى كما أشار اليه في التقرير (قوله وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث) فيحرم كاللبث ومنه أن يذهب الجنب الى الخزانة ثم يرجع الى المضأة كما يقع الآن ولا بأس بالنوم في المسجد ما لم يضيق على مسلم أو يشوش عليه والاحرم واخراج الريح فيه خلاف الاولى (قوله وخرج بالمسجد المدارس والربط) أي والحائض فلا يحرم المكث ولا التردد فيها على الجنب (قوله ثم استطرد المصنف أيضاً) أي كما استطرد بما تقدم وقوله من أحكام الحدث الا كبريته معلق بقوله استطرد لتضمنه معنى اتقل وكذلك قوله الى أحكام الحدث الاصغر وكان حقها أن تذكر في نواقض الوضوء كما فعل في المنهج (قوله فقال) عطف على استطرد وقوله حدثنا أصغر أي لانه المراد عند الاطلاق غالباً (قوله ثلاثة أشياء) ويزاد اليها خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر وسكت عنها المصنف لانها في معنى الصلاة كما مر (قوله الصلاة) أي فرضاً ونظراً وكذلك قوله والطواف وانما سكت عن ذلك الشارح للعلم به مما مر (قوله ومس المصحف) ومثله جلده ولو من فصلا لم تقطع نسبته عنه والا كان جعل جلده كتاب فلا يحرم مسه ولو توضأ قبل أن يستنجي وأراد مس المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه حيث كان سليماً وغايته أنه مس المصحف بوضوئه مع نجاسة عضو آخر وهذا لا أثر له في جواز المس بل قال النووي انه لا يكره خلافاً للمتولى (قوله وحله) بخلاف حل حامله فلا يحرم مطلقاً عند العلامة الرمي وقال العلامة ابن حجر فيه تفصيل الامتعة وقال الطبري أن نسب الحل اليه بأن كان الحامل للمصحف صغيراً حرم والا فلا (قوله وكذا خريطة) أي صكيس ان عدله عرفا ولا يقبه لانه ليس وغرارة فلا يحرم الامس الحاذي للمصحف فقط وقوله وصندوق يضم الصادر وقصها ويقال بالسيف والراي كما حكى عن ابن سبويه وغيره ولا بد أن يعدله ويليق به عرفاً بخلاف صندوق أمتعة وخزانة ولو في غير حائط ولو وضع

مسلم الا للضرورة كن احتلم في المسجد وتعد خروج منه لخوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد ما زابه من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وتردد الجنب في المسجد بمنزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرد المصنف أيضاً من أحكام الحدث الا كبرالي أحكام الحدث الاصغر فقال (ويحرم على الحدث حدثنا أصغر) ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحله وكذا خريطة وصندوق

المصحف على كرسى من خشب أو جريد لم يحرم من شئ من الكرسى على ما قاله ابن قاسم ونقله
عن الرملى والطبري وأحمد الزبائدي كابن حجر أنه يحرم مسه وقال الحلبي والقلبي يحرم
مس ما قرب منه دون غيره ويحرم وضع شئ على المصحف كضرب ومخ لا فيه ازراء وامتهاناه
ولو وضع المصحف في الرف الأسفل من الخزائن والنعل ونحوه في الرف الأعلى لم يحرم ومثله
ما لو وضع النعل وفوقه حائل كفره ووضع المصحف فوق الحائل بخلاف ما لو عكس لأن ذلك
يعتد اهانة للمصحف ويحرم تصغير المصحف والدورة لما فيه من إيهام النقص وإن قصد به
التعظيم وقال بعضهم لا يحرم لأن ذلك من جهة اللفظ فقط (قوله فيهما مصحف) بخلاف
ما لم يكن فيهما فإنه لا يحرم مسهما (قوله ويحل) حله في أمتعة أي معهما في معنى مع فالطرفية
ليست قيداً وكذلك الجمع ليس قيداً فيكتفي المتاع الواحد ولو صغيراً كالأبرة كما قاله الرملى
ومن تبعه وقال الشيخ الخطيب لا بد أن يصلح للاستنباع عرفاً ويحصله معه معاقباً حذراً من المس
والأحرم عليه حيث عذما سأل عرفاً ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع
أو يطلق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملى
ويحرم عند ابن حجر كالخطيب (قوله وفي تفسير أكثر من القرآن) أي يقيناً أما إذا كان
التفسير أقل أو مساوياً أو متشكوكاً في قلته وكثره فلا يحل والورع عدم حمل تفسير الجلالين
لأنه وإن كان زائداً بحرفين ربما غفل الكتاب عن كتابة حرفين أو أكثر وانما لم يحرم المساوى
والمتشكوك في كثره وقلته في باب الحرير لأنه أوسع باباً بدليل أنه يحل للنساء بل وللرجال
في بعض الاوقات والعبرة في الكثرة والقله بالخط العثماني في المصحف وبقاعدة الخط في التفسير
والمنظور إليه جملة القرآن والتفسير في الحسل كما هو فرض كلامه وأما في المس فإن من جملة
فكذلك والآفا للمنظور إليه موضع وضع يده منسلاً (قوله وفي دراهم ودنانير) أي كالأحدية
وهي المكتوب عليها قل هو الله أحد وقوله وخواتم وكذا ثياب ونحوها ويحل لبس الثياب التي
نقش عليها شئ من القرآن والنوم فيها ولو للجنب ويكره كتابة القرآن على السقوف والبدن
ولو كانا للمسجد وكذلك كتابته على الطعام ونحوه ويجوز هدم الجدار الذي كتب عليه شئ من
القرآن وأكل الطعام كذلك ولا يضرب ملاقاته لما في المعدة لأن ملاقاته له بعد اغتماعه بخلاف
ابتلاع قرطاس عليه شئ من قرآن أو اسم من أسماء الله تعالى فإنه يحرم للملاقاته لما في المعدة
بصورته فإن أذابه بجماء ثم شربه لم يحرم ولا يكره كتابة شئ من القرآن في إناه ليصحب بجماء ثم يلقى
للشفاء خلافاً لما وقع لابن عبد السلام ويكره كتابة التسمية وتعليقها إلا أن جعل عليها شئ
أو نحوه ويكره إحراق خشب نقش عليه شئ من القرآن إلا أن قصد صيغته فلا يكره وعليه
يحمل تحريق عثمان المصاحف ويحرم المنشئ على فراش أو خشب نقش عليه شئ من القرآن
ولا يجوز غزيق الورق المكتوب عليه شئ من قرآن ونحوه لما فيه من تمزيق الحروف وتفريق
الكلمات وفي ذلك ازراء بالمكتوب ويكره قراءة القرآن بضم متجسس وكذلك قراءة العلم
وأما كتابتها بالجمادى ويندب للقارئ التعود للقراءة واستقبال القبلة والتسبب والتضعف
والتريل والبقاء عند القراءة فإن لم يقدر على البقاء فليتركه والفضل قراءة نظراً في المصحف
إلا أن زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار

فيهما مصحف ويحل حله
في أمتعة وفي تفسير أكثر
من القرآن وفي دراهم
ودنانير وخواتم

أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلة ويسن الدعاء عقبه وحضوره والنسوة في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه ويندب كتبه وإيضاحه ونقطه وشكله وكثرة تلاوته وهو في الصلاة لم يرد أفضل منه خارجها ونسبانه أو شيء منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا الانسية ويجرم تفسير القرآن والحديث بلا علم (قوله نقش على كل منها) أي من الدراهم والدنانير والخواتم وفي نسخة كل منها وهو تحريف (قوله ولا يمنع المميز) أي لا يمنع عليه وبخلاف غير المميز فيمنعه عليه ثلاثيته كما لم يكن ملاحظه وخرجه البالغ فإنه يجرم عليه ذلك مطلقاً وإن تعذرت عليه الطهارة داغاً ولا فرق بين الذكر والأتى وقوله المحدث أي ولو حدثاً كبيراً وقوله من مس مصحف ولو ح أي وفحوه من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه وكان الأولى أن يقول من مس مصحفه ولو ح لأن مصحف غيره ولو حه يمنع منه فيجزم على التسمية فكيف ولد المحدث من مس المصاحف والألواح وحملها مع كونها غيره كما يتبع الآن (قوله لدراسة) أي قراءة وقوله وتعلم لوقال لدراسته وتعلم بالضم وفيه ما كان أولى ليخرج دراسة غيره وتعلمه والتعلم على وزن التثنية كالتكلم وهو عطف عام على خاص وفي نسخة وتعليم على وزن التثنية كالتكليم وهي غير ظاهرة لأنه لا يجوز له ذلك لتعليم غيره لكن أفق ابن حجر بأنه يسأح مؤدب الاطفال الذي لا يستطيع أن يقسم على الطهارة في مس الألواح لما فيه من المشقة لكن يتيم لأنه أسهل من لوضوءه فان استقرت المشقة فلا حرج

نقش على كل منها قرآن ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولو ح لدراسة وتعلم (كتاب أحكام الصلاة)

كتاب أحكام الصلاة

أي هذا كتاب دال على أحكام الصلاة فسكتاب خبر سندا محذوف وإضافته لأحكام من إصافة الدال للمدلول لأنه اسم للانقطاع والأحكام اسم للمعاني وهي النسب التامة كنبوت كون الصلوات المفروضة خسا في قوله الصلوات المفروضة خمس والأصل فيها قوله تعالى وأقيموا الصلاة أي اتوا بما مقرر معادلة بحيث تكون مستوفية للشروط والأركان وخبر فرض الله على وعلى أتى خمسين صلاة فلم أزل أراجع وأسأله الخفيف حتى جعلها خمسا فكان في وقت الصبح عشر صلوات وفي وقت الظهر كذلك وهكذا فأنسخت براجعته صلى الله عليه وسلم حتى صارت خمسا وكانت مرات المراجعة تسعاً وفي كل مرة يحط سبحانه وتعالى خمسا وفرضت الصلاة ليلة الأسراء قبل الهجرة بستة وقبل بسة أشهر وإنما لم يجب صبح يومها لاحتمال أن يكون سرح له بأن أول واجب صلاة الظهر ويؤيده أن جبريل لما نزل ليعلمه الكيفية بدأ بها فهي أول صلاة ظهرت في الإسلام وفيه إشارة إلى أن دينه سيظهر على سائر الأديان كظهورها على سائر الصلوات وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء متفكراً في مصنوعات الله وأكرم من يقر عليه من الضيقان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لأنه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيته فأنهم وجب عليه وعلينا قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه أينما على المعتمد بمرض الصلوات الخمس وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة فمرض أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة من الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة

ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غيرها ثم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب والعبادات البدنية الباطنة كالتمسك والصبر والرضا بالقضاء والقدر أفضل من العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد وردت فكر ساعة خير من عبادة ستين سنة وأفضل الجميع الإيمان (قوله) وهي لغة الدعاء قيل مطلقا وقيل بجزءه ويوجد في بعض النسخ التقييد بقوله بخير فلا يشمل على هذه النسخة الاقوال واحدا بخلافه على النسخة الاولى فانها تشمل القولين (قوله) وشرعا الخ ومناسبة المعنى الشرعي للمعنى اللغوي اشقة له عليه فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا ان كانت الصلاة مأخوذة من صلى اذا دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى اذا حركت الملوين وهما عرفان في خاصر في المصلي يفتيان عند انحنائه في الركوع والسجود ويرفعان عند ارتضاعه منهما وقيل مأخوذة من صليت العود بالنسار اذا قومتها بالصلاة تقوم الانسان للطاعة ومن ثم ورد في الخبر من لم تنه صلته عن النهشاه والمنكر فلا صلاة له أي كاملة ولا يضر كون الصلاة واوية لأن أصلها صلوة على وزن فعلة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار صلاة وصليت يأتي لانهم يأخذون الواو من الباقي والعكس نحو البيع فانه مأخوذ من الباع (قوله) كما قال الرافي ثم أي نشأ عن غيره لا ابتكارا من عند نفسه لانه مسبوق به (قوله) أقوال أي خمسة وقوله بأفعال أي ثمانية فالجمله ثلاثة عشر التي هي أركان الصلاة وأما الطمأنينة فهيئة تابعة للركن فلا تعد ركنا على التحقيق خلافا لما جرى عليه المصنف فيماسبأني فالأقوال تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والتشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والتسليم الاولى والأفعال النية لانها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بين السجدين والجلوس الذي يعقبه السلام والترتيب وبهمذا تعرف ما في هذا الحشى لها خمسة كالأقوال وجعله النية عقدا جامع بينهما وسكوته عن الترتيب وادراجه الاعتدال في القيام واعتراض على هذا التعريف بأنه غير جامع لخروج صلاة الاخرس لعدم الأقوال فيها وصلاة الجنائز والمريض الذي يجزى أركان الصلاة على قلبه والمربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها وأجيب بأن اجتماع الأقوال والأفعال انما هو بحسب الغالب ولذلك زاد بعضهم في التعريف غالبة فلا ترد المذكورات لذرتها وأجيب أيضا بأن المراد أقوال وأفعال حقيقة وأحكا فان صلاة الاخرس فيها ما هو يدل على الأقوال لأن خرسه ان كان طارئا لم يحرر لسانه والاشارة به الى الحر وفأجرا الأقوال على قلبه وان كان أصليا لم يحرر لسانه بقدر الفاتحة والعود بقدر التشهد وهكذا يدل على الأقوال وهذه أقوال حكا وصلاة الجنائز فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل التسليم للفاتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وهكذا وان كانت في الحس فعلا واحدا وصلاة المريض والمربوط على خشبة فيها أفعال حكما لانه يجزى الأفعال على قلبه وأجيب أيضا بأن التعريف للصلاة بحسب الاصل فلا يضر عرض ما نفع من الايمان بالأقوال كما في صلاة الاخرس أو بالأفعال كما في صلاة المريض والمربوط على خشبة واعتراض عليه أيضا بأنه غير مانع لدخول سجدة التلاوة والشكر فيه فان فيها أقوالا وأفعالا فالأقوال هي تكبيرة الاحرام بها وتكبيرة الهوى للسجود

وهي لغة الدعاء وشرعا كما قال الرافي أقوال وأفعال مفتحة

والرفع منه والتسليم في السجود والسلام والافعال هي النية والهوى للسجود والرفع منه
والسجود وأجيب بأن المراد الاقوال والافعال الواجبة فانها هي المقصودة والمندوبات
نابعة لها بدليل أن حقيقة الصلاة لا تتوقف عليها لكن تعتبر اكملها وليس في سجدة الصلاة
والشكر الا قولان واجبان وهما تكبيرة الاحرام والسلام وفعلا كذلك وهما النية
والسجود وكل من هو به والرفع منه غير مقصود فهي خارجة بالتعبير بصيغة الجمع
في الاقوال والافعال **(قوله منتهية بالتكبير منتهية بالتسليم)** اعترض بأن مقتضى ذلك أن
التكبير والتسليم ليسا منها فيكونان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس كذلك ويجاب بأن الشيء
قد ينتفع ويختتم بما هو منه كما هنا وقد ينتفع ويختتم بما ليس منه كخطبة العبد فانها تنتفع
بالتكبير وليس منها وتختتم بالدعاء للسلطان وولاية المسلمين وليس منها ومن افتتاح الشيء بما ليس
منه ما في الحديث منفتح الصلاة الطهور **(قوله بشرائط)** أي مخصوصة كما في بعض النسخ
وهذا ليس من تمة التعريف لأن الشروط خارجة عن الماهية ولكن أنى به الشارح إشارة لتوقف
صحة الصلاة على الشرائط المخصوصة **(قوله الصلاة المفروضة)** أي جنس الصلاة المفروضة
الصادق بالمتعدد فساوت ما في بعض النسخ من قوله الصلوات المفروضة فصح الاخبار عنه
بتوابعه خمس وان دفع ما يقال يلزم على النسخة الاولى احتاجت للتأويل وما في بعض النسخ
بعض النسخ لتأويلهما بالتأويل نعم النسخة الاولى احتاجت للتأويل وما في بعض النسخ
لا يحتاج للتأويل وما لا يحتاج للتأويل أولى مما يحتاج اليه والمراد انقروضة أصالة على الاعيان
فخرجت المندورة لأن أصلها الندب وانما وجبها الانسان على نفسه فعرض لها الوجوب
بسبب النذر وخرجت صلاة الجنازة لانها مفروضة على الكفاية فاذا قام بها البعض كفي عن
الباقين وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة فيكثر جاحدها ولا يعذر أحد في تركها مادام
في عقله **(قوله خمس)** أي في كل يوم وليلة ولوة تقدير اشمل الايام الثلاثة من أيام الدجال فانه
يخرج في آخر الدنيا ويكث أربعين يوما اليوم الاول كسنة والثاني كسنة والثالث كجمعة
وباقى الايام كما يأمركم هذه فسألت الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم لماذا كرك ذلك فقالوا اليوم
الذي كسنة يكفيناه فيه صلاة يوم قال لا اقدر والله قدره فتحرر الاوقات بنحو الساعات للصلوات
والصوم وسائر العبادات الزمانية بل وغير العبادات كحلول الاحمال ويشاس به اليومان
التاليان له وليلة طلوع الشمس من مغربها فانها تطول بقدر ثلاث ليال فالليلة الاولى قد صلى
الناس مغربها وعشاءها وأما الليلتان الباقيتان فيمتد زمان يوم وليلة فيجب فيهما خمس صلوات
فمنقضى لأن الناس لا تعلمها الا بطلوع الشمس من مغربها فيصيحن بها وقال ابن قاسم والوجه
أنها ليلة واحدة طالت حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه بخلاف أيام الدجال لأنه قد فاته فيها
عدد من الايام والليالي ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة من غير غروب وأكثر
العلماء على أن اختصاص الصلوات الخمس بأوقات تعبدية وأبدى بعضهم له حكمة وهي تذكر
الانسان بها نشأته فكمل في البطن وهيوة الغرور منها كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع
الشمس فوجب الصبح حينئذ كبر ذلك وولادته كطلوع الشمس ومنشؤه كارتضاعها
وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها فوجب الظهر حينئذ كبر ذلك وشيخوخته

بالتكبير منتهية بالتسليم
بشرائط الصلاة المفروضة
وفي بعض النسخ الصلوات
المفروضة (خمس)

كقربهم بالمغرب فوجبت العصر حينئذ تذكير بالذلة وموثة كغروبهم فوجبت المغرب تذكيرا
لذلك وفناء جسمه كأنه عاق أثر الشمس بغياب الشفق الأحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكير بالذلة
وحكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم وحكمة كون كل من الظهر والعصر أربعين
توفرا للشايط عند ههما وحكمة كون المغرب ثلاثا لئلا الإشارة إلى أنها توتر النهار وحكمة كون
العشاء أربعين تنقص الليل عن النهار إذ فيه رمضان وفي النهار ثلاثة وأيضاً فقد جعل الله
للملائكة أجنحة مثنى وثلاث ورباع فتتوصل بها إلى الملا الأعلى فجعل سبحانه وتعالى
لأدعيتين الصلوات مثنى وثلاث ورباع كأن أجنحة الملائكة فيواصلون بها إلى الله تعالى وحكمة
كونها خمساً أن أوتاد الدنيا خمسة جبال التي بينها الكعبة فالصلوات الخمس أوتاد الدين كما أن
الجبال الخمس أوتاد الدنيا واجتماع الخمس من خصوصيات هذه الأمة ليعظم لها الأجر ولم
تجتمع لمن قبلنا من الأمم فتدور أن الصبح ~~كانت~~ لا آدم والظهر لداود والعصر لسليمان
والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافعي واسمه عبد الكريم في شرح مسند الشافعي
وهو مجلدان ضخمان وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

لا آدم صبح والعشاء ليونس * وظهر لداود وعصر لنجيه
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند * لعبد الكريم فاشكر الله لنضله

وتخصيص كل بالصلاة في هذا الوقت لعله لكونه قبلت فيه توبته أو حصلت له فيه نعمة وظاهر
هذا أنها كانت على الكيفية للمعرفة في هذه الأوقات مع أنهم ذكروا أن الكيفية المخصوصة
من خصوصيات هذه الأمة فلهذا لم تكن على هذه الكيفية وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك
فقبل كانت الظهر لإبراهيم وكانت العصر ليونس وقبل للعزير وكانت المغرب لداود وقبل
لعبسي فصلي ركعتين كفارة لما نسب إليه وركعة كفارة لما نسب لآفته وكانت العشاء لموسى
وقبل من خصوصيات نينا وهو الأصح ويحجب عما ورد من أنها كانت ليونس أو لموسى بأن
المراد بالصلاة الواقعة منه حينئذ الدعاء وعلى هذا فيكون الله جمع لديننا ولائته ما تفرق
في الأنبياء وأممهم وميزنا بزيادة عليهم تشرى به الله ونعظيما لآجره زاده الله تشرى به الله وتعظيما
ونكره بل قوله يجب كل منها بأول الوقت أي بأول وقته المهدود له شرعا وقوله وجوباً بموسى
أي موسى عليه السلام لأنه لا يجب فعل الصلاة بأول الوقت على الفور بل يجوز تأخيرها إلى أن يبقى من
الوقت ما يسهلها الكن أن لم يفعلها في أول وقتها يجب عليه العزم على فعلها قبل خروج الوقت
فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الفعل أو العزم عليه في الوقت فإن لم يفعل ولم يعزم
أثم فإذ أعزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصياً لأن لها وقتاً محدداً
بحيث لو أخرجه عنه لآثم وبهذا فارق الحجة فانه لو أخرجه شخص مع الاستطاعة ثم مات يموت
عاصياً لأن وقته العمر وقد أخرجه عنه والعزم المذكور خاص وأما العزم العام فهو وأن يعزم
الشخص عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات فإن لم يعزم على ذلك عصي ويصح تداركه
لمن فانه ذلك ككثير من الناس ولا يخفى أن العزم هو القصد والتصميم على الفعل وهو أحد
مراتب القصد المنظومة في قول بعضهم

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها لغير نفاطر فحديث النفس فاستمعها

يجب كل منها بأول الوقت
وجوباً بموسى

عليه هم فعزم كلها رفعت **سوى** الاخير فقيه الاخذة وقعا
(قوله الى ان يبقى من الوقت ما يسعها) أي ويستتر كذلك الى أن يبقى من الوقت قدر يسعها
بأنف ممكن وقوله فيضيق حينئذ أي حين اذ بقي من الوقت ما يسعها فعب الصلاة فور حينئذ
فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجبات والسن جائزه المدة وان خرج الوقت
ولذلك روى عن الصادق أنه طوّل بهم في صلاة الصبح فقبل له بعد أن فرغ كادت الشمس أن
تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين فهذه صورة المدة الجائز ومع ذلك فالاولى تركه ثم ان أدرك
ركعة في الوقت فالكل أداء والافتضاء الاثم فيه وان شرع فيها والباقي من الوقت ما يسع
الواجبات فقط فالأفضل له الاثبات بالسن وهذه الصورة غير صورة المدة الجائز وان شرع فيها
والباقي من الوقت ما لا يسع الواجبات فيجب عليه الاقتصار على الفرائض ثم ان أدرك ركعة
في الوقت فالكل أداء مع الاثم والافتضاء كذلك **(قوله الظهر)** ومثلها الجمعة فانها خمسة
يومها وانما لم يذكرها المصنف لانه انما ذكر الواجب في كل يوم وليلة والجمعة لا تجب في كل يوم
وليلة وانما تجب في يوم الجمعة فقط أولان الظهر هو الذي وجب ابتداءه وعرض الجمعة متأخر
أولان الظهر هو الواجب على كل مكلف من ذكر أو أنثى بخلاف الجمعة فانها لا تجب على الاناث
أولانه جرى على القول بأنهم يبدل عن الظهر وان كان قولنا ضعيفا لما ذكر الظهر التي هي بدل عنه
فكانه ذكرها وانما بدأ المصنف بغيره بالظهر لان الله قد بدأ بها في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك
الشمس الآية ولانها أول صلاة ظهرت في الاسلام فانما أقول صلاة صلاها جبريل بالنبي وأصحابه
فكان جبريل اماما للنبي والعصاة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا
يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم أقبل من جبريل قطعا لانه يصح أن يأتي القاضل بالمفضول
خصوصا لضرورة تعلم الكيفية ولا يضر أيضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط
الامام عدم الانوثة وان لم يتحقق الذكورة ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أمتي جبريل عند
البيت مرتين فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد رآه الشراك والعصر حين كان ظله
مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب
على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب
حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقت الانبياء من قبل
والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وظاهر الحديث اشتراك الظهر مع العصر في
قدر أربع ركعات وأوله الشافعي بأن قوله والعصر حين صار ظله مثله معناه شرع فيها عقب هذا
الحين وقوله في المرة الثانية صلى بي الظهر حين كان ظله مثله معناه فرغ منها حينئذ وأراد الشافعي
بذلك نفي الاشتراك بينهما في الوقت الذي قال به الامام مالك وبذلك قاله الشافعي خبر مسلم وقت
الظهر اذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر **(قوله أي صلاته)** لاحاجة لتقدير هذا المضاف
الاول كان المراد بالظهر الوقت مع أن المراد به الصلاة بدليل قوله سميت بذلك الخ فيلزم عليه اضافة
الشيء لنفسه فلا حاجة لهذا التفسير بل هو مضر لأن يجاب بأنه تفسير للايضاح والاضافة فيه
للبيان أي صلاة هي هو وذكر الضمير وأشبهه فيما بعده اشارة الى جواز التذكير والتأنيث في كل
(قوله قال النووي الخ) غرضه بذلك بيان حكمة تسميته بالظهر **(قوله سميت)** أي الظهر

الى ان يبقى من الوقت ما يسعها
فيضيق حينئذ (الظهر) أي
صلاته قال النووي سميت

عنى الصلاة وقوله بذلك أى يلتفت الظهر وقوله لأنها ظاهرة وسط النهار وقيل لأنها أول صلاة
 ظهرت في الاسلام كما مر وقيل لأنها تنقل وقت الظهيرة ولا مانع من مراعاة جميع ذلك **وقوله**
وأول وقتها الخ انما بدأ بذكر المواقيت لأن الاكثرين صدروا بها كتبهم تبع الشافعي وانما
 فعلوا ذلك لأنها أهم اذ بدخولها تنجب الصلاة ويجتر وجهها يشوب أداؤها والأصل فيها حديث
 أمي جبريل الخ كما سبق وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد
 في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون أراد بالتسبيح حين تمسون في قول ابن عباس صلاة
 المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر
 وبعضهم عكس ما قاله ابن عباس في قوله حين تمسون وقوله وعشيا فقال المراد بالتسبيح حين غروب
 صلاة العصر وعشيا صلاة المغرب والعشاء وعلى كل ففي الآية اجمال لأنها لم تبيّن مقدار الاوقات
 لكنها مبينة بالسنة **(قوله زوال)** أى عقب وقت زوال فهو على تقدير مضايقة لأن الزوال معناه
 الميل كما فسره الشارح فلا يصح أن يكون أول الوقت ولا يصح أن يكون وقته أيضا أول الوقت
 لأن وقت الظهر انما يدخل بالزوال فلا بد أن يتقدم وقت الزوال على وقت الظهر لأنه لا بد من
 تقدم السبب على المسبب ففي عبارة المصنف مسامحة وعبارة المنهج وقت ظهر يبرز زوال ومصير
 ظل الشيء مثله وهي أولى من عبارة المصنف لكن قوله ومضراى زيادة مصير لأن وقت مصير
 ظل الشيء مثله من وقت الظهر وأما وقت الزيادة فهو من وقت العصر على الصحيح ولذلك قال فيما
 سائر والعصر وأول وقتها الزيادة الخ **(قوله أى ميل الشمس)** نفس الزوال والشمس عند
 المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وهو الرابع كما يتضح قول بعضهم في ترتيب
 الكواكب زحل شرى مريخ من شمس * فتأخرت لعطارد الاقار
 وهذه هي السبع السيارة وقال بعض محققى المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة
 نفعها والشمس قدر الدنيا أربع مرات والقمر قدر الدنيا مرة واحدة والحكمة في كون الشمس
 لا تريد ولا تنقص وكون القمر يزيد وينقص أن الشمس قبل طلوعها توهى بالسجود كل ليلة فلا
 تزيد ولا تنقص والقمر يوهى بالسجود ليلة أربعة عشر فيزداد في أول الشهر فزال ذلك الى أربع
 عشرة ليلة ثم ينقص الى آخر الشهر فزال الى ذلك **(قوله عن وسط السماء)** متعلق بزوال أى
 ميل **(قوله لا بالنظر لنفس الامر)** أى لما في علم الله لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد
 قالوا ان تلك الاعظم المحركة لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف متحرك أربعة وعشرين حرفا
 وقال بعضهم ان الشمس تقطع في خطوة الفرس في شدة عدد وهاء عشرة آلاف فرسخ ولذلك لما
 سأل صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت الشمس قال لانم فلما سأله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك
 تلك أربعة وعشرين حرفا وزالت الشمس فقال نعم **(قوله بل لما يظهر لنا)** أى بل بالنظر لما
 يظهر لنا فلو شرع في التكبير قبل ظهوره لنا ثم ظهر ولو في أثناء التكبير لم يصح وان كان التكبير
 حاصل بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره **(قوله ويعرف ذلك الميل الخ)**
 فإذا أردت معرفة الزوال فاعلمه بقامتك بلا علامة غير متعل أو شخص تقيمه في أرض
 مستوية وعلم على رأس الظل فما زال تنقص فهو قبل الزوال وان وقف بحيث لا يزيد ولا ينقص
 فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت وقد ذكر السيوطي لظل

بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار
 (وأول وقتها زوال) أى
 ميل (الشمس) عن وسط
 السماء لا بالنظر لنفس
 الامر بل لما يظهر لنا ويعرف
 ذلك الميل

الاستواء في الاقليم المصري أقدام مرتبة على الشهور القبطية لكونها لا تختلف بخلاف العربية فانها تدور في السنة حيث قال

جمعته في قولي المشروح بـ جعلنا طره جبا أبوحى

فهذه اثنا عشر حرفا لكل شهر فطوبه أشار لها بالطاء وهي تسعة فيكون لها تسعة أقدام
وامشير أشار له بالراء وهي بسبعة فيكون له سبعة أقدام وبرمهات أشار له بالهاء وهي خمسة
فيكون له خمسة أقدام وبرمودة أشار لها بالميم وهي ثلاثة فيكون لها ثلاثة أقدام وبشمس أشار
له بالباء وهي باثنين فيكون له قدمان وبثونة أشار لها بالالف وهي بواحد فيكون لها قدم واحد
وأيب أشار له بالهمزة وهي بواحد أيضا فيكون له قدم واحد مثل ما قبله ومسرى أشار له بالياء
وهي باثنين كما علمت فيكون له قدمان مثل شمس ونوت أشار له بالذال وهي بأربعة فيكون له
أربعة أقدام وبابه أشار له بالواو وهي بستة فيكون له ستة أقدام وحاتور أشار له بالخاء وهي بثمانية
فيكون له ثمانية أقدام وكبهك أشار له بالياء وهي بعشرة فيكون له عشرة أقدام فاذا زدت على
ذلك قدر قاستك فقد فرغ وقت الظهر ويدخل عقبه وقت العصر وقد رعاة الانسان ستة أقدام
وقبل سبعة وقيل ستة ونصف ولا اختلاف في المعنى لأن من قال ستة فقد ألغى الكسر ومن قال
سبعة فقد جبر الكسر ومن قال ستة ونصف فقد نظر للحقيقة (قوله بتحول) بصيغة التفعّل
وفي نسخة التحويل على صيغة التذميل والاولى أظهر وقوله الظل أى ان كان هذا الظل وقت
الاستواء أو بمحدوده وجوده بعد عدمه ان لم يكن وذلك يقع بمكة قبل أطول أيام السنة بستة
وعشرين يوما وبعده كذلك فهو في يومين أحدهما قبل الاطول والاخر بعده بالقدر المذكور
هذا والصواب وليس في أطول أيام السنة كما وقع في عبارة الشيخ الخطيب (قوله الى جهة
المشرق) أى من جهة المغرب والجنوب والمجرور متعلق بالتحول وقوله بعدتناهى قصره نظرف
للتحول (قوله الذى هو الخ) صفة لتناهى قصره فالضمير له وقوله غاية ارتفاع الشمس أى آخره
والاستواء هو وقوف الشمس في وسط السماء حينئذ (قوله وآخره أى وقت الظير اذا صار
الخ) قد ذكر جملة الوقت وقد ذكر والهامة أوقات وقت فضيلة أى وقت لا يتساع الصلاة فيه
فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يسع الاشتغال بأسبابها وما يطالب فيها
ولا جلها ولو كمالا كما ضبطوه في المغرب ووقت اختيار أى وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة
لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى أن يبقى من الوقت ما يسعها على
ما اعتمدوه في حوائج الخطيب فيكون مساويا لوقت الجواز الا أن قيل الى نصنه كما حكاها
الخطيب عن القاضي وهو ضعيف فإقاله المحشى من أنه الى نحو ربع الوقت غير صحيح أو ضعيف
ووقت جواز بلا كراهة أى وقت يجوز اتباع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت
الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى أن يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا
ويخرج وقت الفضيلة أولا ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور
فهما متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكراهة ووقت حرمة أى وقت يحرم التأخير
اليه فالإضافة فيه لادنى ملابسة والا فإيقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى
من الوقت ما لا يسعها وان وقعت أداما بأن أدركت مكة في الوقت فهو أداما مع الاثم ووقت

بتحول الظل الى جهة المشرق
بعدتناهى قصره الذى هو
غاية ارتفاع الشمس (آخره)
أى وقت الظهر (اذا صار
ظل كل شئ مثله)

شروية وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فأكبر فوجب هي وما قبلها ان جعت معها وقت عذر أي وقت سبه العذر وهو وقت العصر ان يجمع جمع تأخير وزاد بعضهم وقت الادراك وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضي من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها فوجب عليه حينئذ وزاد بعضهم أيضا وقت القضاء فيما اذا أحرمت الصلاة في الوقت ثم أفسد ما فاتها تصير قضاء على ما نص عليه القاضي حسين في تعليقه والمتولى في التهمة والرواية في البحر ولكن هذا وأي ضعيف والمعتمد أنها اذا كانت في الوقت **(قوله بعد)** أي حال كونه بعد وقوله أي غير فمعي بعد غير وقوله ظل الزوال أي الظل الموجود وقت الزوال ان كان كما هو الغالب فالإضافة لادنى ملايسة والافال زوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده لاله **(قوله والظل لغة الستر)** وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ما يظهر للاشياء عند غروبها سواء كان قبل الزوال أو بعده والتي مختص بما بعد الزوال لانه ظل قائم من جانب الى جانب وقال بعضهم الظل من الطلوع الى الزوال والتي من الزوال الى الغروب ومن ثم قيل الشمس تنسخ الظل والتي ينسخ الشمس **(قوله تقول)** أي قولاه وافتقار اللغة فهو استدلال على المعنى اللغوي وقوله أنا في ظل فلان أي كاسلطان مثلا وقوله أي ستره تفسير لظله **(قوله وليس الظل عدم الشمس كما قديتوهم)** ألا ترى أن في الجنة ظلا كما في القرآن والسنة مع أنه لا شمس فيه ما وسع أن آخر أهل الجنة دخولا اذا رأى شجرة طلب القرب منها يستظل به ليحصل له روح وراحة **(قوله بل هو أمر وجودي)** أي عرفا والمراد به خيال الشيء لانه وجودي كما تقرر وقوله يخلفه الله تعالى انفع البدن أي يدفع ألم الحر عنه مثلا وقوله وغيره أي كالفواكه **(قوله والعصر)** كان الاول أن يقول فالعصر بالناء المقيدة للتعقيب اشارة الى أنه لا فاصل بينهما وهي الصلاة الوسطى على الاصح من أقوال اصحة الحديث به وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وان كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر والذي في شرح الخطيب أنها قالت لمن يكتب لها مصحفا كتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت معتمدا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلها رويان لكن الرواية الاولى صريحة في أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر فلتحمل الرواية الثانية على أن العطف للتفسير وان كان ظاهره المغايرة حتى استدلل به على أنها غير العصر وقيل انها الصبح لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين اذ لا قنوت الا في الصبح وهذا مبني على أن القنوت بمعنى الدعاء والثناء فان قلنا انه بمعنى العبادة والطاعة فلا دلالة فيه على ذلك **(قوله أي صلاتها)** أي صلاة هي هي فالإضافة للبيان وأنت الضمير هنا مع تذكيره فيما سبق اشارة الى جواز التذكير والتأنيث في كل كما مر **(قوله وسميت بذلك)** وفي بعض النسخ سميت بذلك بلا واو أي وسميت الصلاة بلفظ العصر وقوله لمعاصرتها وقت الغروب أي مقارنتها تقول فلان عاصرها فلانا اذا قارنه اكن المراد بالمقارنة هنا المقاربة قال ابن حجر ولو قيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى تفنى كتناقص الفسالة من الثوب بالعصر حتى تنفنى لكان أوضح **(قوله وأول وقت الزيادة)** أي وقت الزيادة فهو على تقدير مضاف فوق الزيادة من وقت العصر على المعتمد وقيل من وقت الظهر وقيل فاصل وينبغي على القول بأنها من وقت الظهر أن الجمعة لا تنفرد حقة وعلى

بعد أي غير (ظل الزوال)
والظل لغة الستر تقول أنا
في ظل فلان أي ستره وليس
الظل عدم الشمس كما قديتوهم
بل هو أمر وجودي يخلفه
الله تعالى لنفع البدن وغيره
(والعصر) أي صلاتها
وسميت بذلك لمعاصرتها
وقت الغروب وأول وقتها
الزيادة

الاول والاخير فقوت وقوله على ظل المثل أى غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل (قوله) والعصر
 خمسة أوقات) وأسقط سادسا وهو وقت الضرورة وهو آخر الوقت بحيث تزيل الموانع والباقي
 منه قدر التكبير فأكثر وسابعها وهو وقت العذراء أى وقت الظهر لمن يجمع جمع تقديم فلها سبعة
 أوقات كما في شرح الخطيب وزاد بعضهم ثامنا وهو وقت الادراك وقد تقدم وزاد بعضهم تاسعا
 وهو وقت القضاء على قول ضعيف كما مر (قوله أحدها) أى أحد الاوقات الخمسة التي ذكرها
 الشارح (قوله وقت الفضيلة) أى وقت تحصل الفضيلة على فعلها فيه والمراد بالفضيلة الثواب
 الزائد على ما يحصل بفعلها بعد (قوله) وهو فعلها أول الوقت) كان الأولى أن يقول وهو أول
 الوقت لأن وقت الفضيلة ليس فعلها بل هو أول الوقت بقدر فعلها وما يتعلق بها كما سيأتي في
 المغرب (قوله والثاني) كان المناسب لذلك أن يقول فيما تقدم الأول لكن الخطيب يسير (قوله
 وقت الاختيار) أى وقت يختار ايقاع الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وقال ابن دقي العيدى
 الاقليدسى بذلك لاختيار جبريل اياه (قوله وأشار له) أى لوقت الاختيار وقوله بقوله أى
 المصنف (قوله وآخره) أى وقت العصر وقوله في الاختيار أى المنسوب الى الاختيار فى معنى
 الى متعلقة بمحذوف تقديره المنسوب (قوله الى ظل المثلين) أى ينتهى الى وقت ظل المثلين
 غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل فيستمر وقت الاختيار الى ذلك وان دخل مع وقت الفضيلة
 (قوله) والثالث وقت الجواز أى وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه فلا ثم فيه لكن يكرهه لانه ذكر
 وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الأولى العكس لأن وقت الجواز بلا كراهة يدخل بأول
 الوقت كوقت الفضيلة ووقت الاختيار ثم ينتهى وقت الفضيلة أولا ويستمر وقت الاختيار
 الى ان يصير ظل الشيء مثليه ويستمر وقت الجواز بلا كراهة الى الاصفرار فالثلاثة تدخل معا
 وتخرج متعاقبة فيدخل وقت الجواز بلا كراهة ويستمر حتى يبقى من الوقت ما يسعه او معنى
 كونه وقت جواز بكرهه أنه وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه مع كراهة التأخير اليه (قوله وأشار
 له) أى لوقت الجواز وقوله بقوله أى المصنف (قوله وفي الجواز) أى بكرهه كما حمله عليه
 للشارح وان كان كلام المصنف صادقا بالجواز بلا كراهة أيضا لأن قوله وفي الجواز الخ عبارة
 بجملة صادقة بوقت الجواز بلا كراهة وبالجواز بكرهه وقوله الى غروب الشمس أى وان تأخرت
 لعارض والمراد الغروب الذى لا يعود بعده فلو عادت بعد غروب اثنين بقا وقت العصر ففعلها
 حينئذ أداه وتين عدم دخول وقت المغرب فيجب على من صلاها أعادتها بعد الغروب ويجب
 على من أقطر قضاء الصوم على ما قاله المحشى ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء
 الصوم لأن هذا ينزله من أكل ناسيا ويجب عليه الامساك انما هو لا يخفى أن في عبارة المصنف
 تسهلا لانه يدخل فيه وقت الحرمة ووقت الضرورة الا أن يجعل على تقدير مضاف أى قرب
 غروب الشمس بحيث يبقى من الوقت ما يسعه (قوله والرابع وقت جواز بلا كراهة) كان
 الأولى جملة الثالث وجعل وقت الجواز بكرهه الرابع كما تقدم التنبيه عليه فالشارح عكس
 الترتيب الخارجى والذي دعاه الى ذلك قول المصنف الى غروب الشمس أى الى قرب غروبها
 كما مر (قوله) وهو من مصير الظل مثلين أى غير ظل الاستواء وظاهره أن وقت الجواز بلا
 كراهة ابتداء من مصير الظل مثلين مع أنه يدخل من أول الوقت كما تقدم وأصل مراده أنه

على ظل المثل) والعصر
 خمسة أوقات أحدها وقت
 الفضيلة وهو فعلها أول
 الوقت والثاني وقت
 الاختيار وأشار له بقوله
 (وآخره) فى الاختيار الى
 ظل المثلين) والثالث وقت
 الجواز وأشار له بقوله (وفي
 الجواز الى غروب الشمس)
 والرابع وقت جواز بلا
 كراهة وهو من مصير الظل
 مثلين

يكون منفردا من مصير الظل مثلين فلا ينافي أنه يدخل من أول الوقت لكن مع غيره (قوله
الى الاصفرار) أي اصفرار الشمس كالورس وهو نبت أصفر يصبح به ولذلك قال بعضهم

منع البقاء تغلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تسمى
وطلوعها جراه صافية * وغروبها صفراء كالورس

(قوله والخامس وقت تحريم) أي وقت يحرم التأخير اليه فاندفع استشكل بعضهم تسمية
هذا الوقت بوقت الحرمة مع أن إيقاع الصلاة فيه واجب لحرمة إخراجها عن وقتها ووجه
اندفاعه أن الإضافة لادنى ملازمة مع أن هذا معنى مشهور مطروق فكان هذا المستشكل
لم يفهم معنى الإضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه وهو موجود هنا في هذا الوقت
والحرمة ملازمة لحرمة التأخير اليه (قوله وهو تأخيرها الخ) كان الأولى أن يقول وهو آخر
الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها لأن التأخير ليس هو وقت التحريم بل هو الذي يحرم كالأجنبي
ففيه تسمية (قوله الى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها) وفي بعض النسخ الى أن لا يبقى من الوقت
ما يسعها والمعنى واحد لكن الأولى أظهر (قوله والمغرب) خوف الأصل اسم لزمان الغروب
ثم سميت به الصلاة المخصوصة لثقلها عقبه فالحالقة المجاورة وبذلك تعلم ردمع بعضهم أن يقول
نويت أصلي المغرب مثلاً لأنه اسم للزمان والزمان لا يصلح ووجه الرد أنه صار اسماً للصلاة
المخصوصة ويكره تسمية المغرب عشاء ولومع الوصف بالأولى لورود النهي عنها ثم لا يكره مع
التغليب كأن يقال العشاء في المغرب والعشاء خلاف الشيخ الاسلام وقيل التسمية بذلك
خلاف الأولى والمعتمد الأول (قوله أي صلاتها) فيه ما تقدم (قوله وسميت بذلك) أي وسميت
الصلاة بلفظ المغرب (قوله لثقلها وقت الغروب) أي عقب وقت الغروب لأنها لا يدخل
وقتها إلا عقب وقت الغروب فالحالقة المجاورة كما مر لا الحالية والمحلية خلافاً لبعضهم (قوله
ووقتها واحد) أي لا تعدد فيه فليس فيه وقت فضيلة ولا وقت اختيار ولا وقت جواز وهكذا
لأن جبريل صلاه في اليومين في وقت واحد لكن هذا امر جرح والراجح أن وقتها ليس بواحد
بل لها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال
بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معها وتخرج معها ويدخل بعدها الجواز بكرة مراعاة
للقول بخروج الوقت وان كان ضعيفاً الى أن يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت
ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فان زدت وقت الادراك كانت
ثمانية وأما وقت القضاء فضعيف كما مر غير مرة (قوله وهو غروب الشمس) أي عقب وقت
غروب الشمس فهو على تقدير مضافين والمراد الغروب التام كما أشار اليه الشارح بقوله أي
بجميع قرصها فالغروب بعضها فقط لم يدخل وقت المغرب الحاقاً بالغير الظاهر بالظاهر فكان
الكل ظاهراً ولو غربت الشمس على شخص في بلد فصلى المغرب فيه ثم سافر الى بلد آخر فوجد
الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما نقله الرملي عن إقناع والده (قوله أي بجميع
قرصها) أي ويحصل غروبها بغروب جميع قرصها كما قاله الشرح المسمى (قوله ولا يضرب بقاء
شعاع بعده) أي بعد الغروب وفي نسخة بعدها أي بعد الشمس أي بعد غروبها فهذه النسخة
على تقدير مضاف لكن لا بد من زوال الشعاع من رؤس الجبال والحيطان وأقبال الظلام من

الى الاصفرار والخامس
وقت تحريم وهو تأخيرها
الى أن يبقى من الوقت ما لا
يسعها (والمغرب) أي
صلاتها وسميت بذلك لثقلها
وقت الغروب (ووقتها
واحد وهو غروب الشمس)
أي بجميع قرصها ولا يضرب
بقائه بعده

المشرق لأن ذلك علامة الغروب هذا ان كان هناك جبال أو حيطان أو لا فيكني تكمل سقوط
القرص فقط **(قوله وبمقدار الخ)** خبر ثان عن قوله وهو الباء زائدة وبمع أنها أصلية
وتكون متعلقة بمحذوف والتقدير ويمتد بمقدار الخ كما قدره الشيخ الخطيب ولا يخفى أن
المراد اعتبار وقت هذه المذكورات وان لم يفعلها الشخص أو فعل منها شيئاً قبل الوقت أو لم
يحتج لها ولم تطلب منه كاذان المرأة ويعتبر أيضاً مقدار طلب الماء واجتهاد في قبله وقضاء حاجة
وأكل وشرب للمأني الصالحين إذا قدم العشاء فأبدوا به قبل صلاة المغرب ولا تهملوا على
عشائكم وهو محمول على الشيع الشري وهو بقدر الثلث ولا يكفيه لقيمت يكسرها حادثة
الجوع كما صوبه في التنقيح وغيره خلافاً للمأني الشرحين والروضة وعلى كل فلا يعتبر الشيع
الزائد على الشري لأن هذا مذكوم ولذلك قال بعض السلف أنهم سمعوا عشاء كم الخبيث إنما
كان أكلهم لقيمت وقد ورد حسب ابن آدم لقيمت يضمن صلبه فان كان ولا بد فقلنا اطعمه
وثلاثاً شرابه وثلاثاً لنفسه وورد ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط
المعتدل من الناس على المعتدل لمن فعل نفسه خلافاً للقتال والالزم أن يخرج الوقت في حق
بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره **(قوله ما يؤذن)** أي التأذين في المصدرية ولو قال بمقدار
الاذان ان كان أولى لأن كلامه لا يشمل الاثنى لأنه لا تؤذن فان شرط الاذان المذكورة **(قوله)**
الشخص يدل من الضمير الفاعل أو على تقدير أي ووجد التصريح به في بعض النسخ فلا يرد
أنه يلزم على كلامه أن المصنف حذف الفاعل **(قوله ويتوضأ أو يتيمم)** أي أو يجمع بينهما فأو
ماتعة خلوت يجوز الجمع ولو قال ويتطهر لكان أولى ليشمل الغسل والتيمم وإزالة النجاسة التي تزول
عن قرب والافتقار لا يزول طعم النجاسة مثلاً الأبحاث والقرص والاستعانة عليه بوضوء
واشنان وربما يستغرق ذلك وقت المغرب **(قوله ويسترا العورة)** لو قال ويلبس الثياب لكان
أولى ليشمل ما يسترا بردينه وما يلبسه ولو التجهل فيشمل التعمم والتقصص لأنه مستحب للصلاة
قال تعالى خذوا زيتكم عند كل مسجد **(قوله ويقيم الصلاة)** أي يتد ذلك وان صلى بغير
إقامة كما تقدمت الإشارة إليه **(قوله وبصلي خمس ركعات)** المراد بها المغرب وسنتها البعدية
وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها إنباء على أنه يسن لها ركعتان قبلها وهو
ما رجحه النووي **(قوله وقوله)** مبتدأ خبره ساقط مع أنه لا بد منه إذ لا يصح أن وقت المغرب
هو غروب الشمس فقط **(قوله فان انقضى المقدار المذكور)** أي في قوله وبمقدار ما يؤذن الخ
مع ما اعتبرناه زيادة عليه فيما سبق **(قوله خرج وقتهم)** أي وصارت حينئذ قضاء وان لم يدخل
وقت العشاء لا يقال يلزم على ذلك امتناع جمع التقديم لأن وقت الأولى التي هي المغرب حيث
كان محصوراً فيأذكر لا يسع الثانية التي هي العشاء وشرط جمع التقديم وقوع الصلاتين في
وقت الأولى لا مانع من ذلك لأن الشروط قد تكون مجتمعة قبل الوقت فيسرع وقت الأولى
حينئذ الصلاتين فان فرض ضيقه عنهما لا اشتغاله بالأسباب امتنع الجمع لقوات شرطه **(قوله)**
وهذا هو القول الجديد ولكنه ضعيف **(قوله والقديم)** هو المعتقد فهدا من المسائل التي يفتي
بها من المذهب القديم بل هذا قول جديد لأن الشافعي رضى الله عنه علق القول به في الاملاء
وهو من كتبه الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث به في مسلم وقت المغرب ما لم يغيب

(وبمقدار ما يؤذن) الشخص
(ويتوضأ) أو يتيمم ويسترا
العورة ويقيم الصلاة ويصلي
خمس ركعات (قوله)
وبمقدار الخ ساقط في بعض
نسخ المتن فان انقضى
المقدار المذكور خرج
وقتها وهذا هو القول
الجديد والقديم

الشفق وهو أصح من حديث جبريل السابق على أنه يمكن جملة على الوقت اختصار وهو أول الوقت الذي هو وقت الفضيلة ووقت الجواز بلا كراهة وأما وقت الجواز بكرة فلا تعرض له فيه (قوله ورجحه النووي) وهو كذلك (قوله أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر) أي إلى تمام غيبه وذكر الأحمر للإيضاح لأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق أما الأصفر والأبيض فلا يمتد وقتها إلى غيبهما وما ذكره هو بجملة الوقت وتقدم أن لها سبعة أوقات كالعصر (قوله والعشاء) لم يقل أي صلاتها كما في نظائره لانه أهم بضبطها مع بيان معناها اللغوي حيث قال بكسر العين الخ احترازاً من العشاء بفتحها ويكره تسمية العشاء عتمة لو روي النهي عنها ويكره نوم قبلها ولو قبل دخول وقتها بخلاف غيرها فإنه لا يكره النوم قبله إلا بعد دخول وقته ومحل الكراهة بعد دخول الوقت أن وثق بقطعة نفسه قبل خروج الوقت بميلهما والأحرم وحديث بعدها إذا كان مبأخاً في ذاته فإن كان مكروهاً اشتدت كراهته وإن كان محرماً كالحكايات الكاذبة كقصة عنترو والداهمة انضم إلى الحرمة الكراهة فإن كان في غير كونه نساءً ضيف تطلب مؤانسته بخلاف الفاسق وموانسة الزوجة ومطالعة علم ونحو ذلك كان سنة لحديث عمران بن حصين كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحدثنا عاتمة ليلته عن بني إسرائيل (قوله اسم لا قول الظلام) ظاهره أنه اسم لا قول الظلام فقط وفسره الحنفي بقوله أي اسم للظلام من أول وجوده عادة وظاهره يشمل غير أول الظلام (قوله وسببت الصلاة بذلك) أي بلفظ العشاء وقوله لفعلمنا فيه أي لفعل الصلاة في قول الظلام أي في وقته فالعلاقة الحسالية والحالية (قوله وأول وقتها إذا غاب الشفق) أي عقب وقت غيوبة فلا يدخل إلا بعد ذلك في كلامه تسمح وقوله الأحمر للإيضاح كما تقدم لأنصرف اللفظ إليه عند الإطلاق قال الأسنوي ولذلك لم يقع التعرض له في أكثر الأحاديث والأولى الصبر حتى يغيب الشفق الأصفر والأبيض خروجا من الخلاف (قوله وأما البلاد الخ) أي هذا في البلاد الذي يغيب فيه الشفق فهو متقابل لمحوذوف تقديره ما سبق (قوله الذي لا يغيب فيه الشفق) أي حتى يطلع الفجر فيغيب حيثئذ ومثل ذلك البلد الذي لا شفق له أصلاً والمراد الشفق الأحمر لما علم من أنه المراد عند الإطلاق ويلزم من عدم غيبوبة عدم غيبوبة الأصفر والأبيض بل هما غير موجودين وبذلك تعلم ما في قول الحنفي أي مطلق الشفق وأما البلد الذي لا ليل له كأن طلع الفجر مع غروب الشمس فيجب على أهله قضاء كل من المغرب والعشاء على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين وأما في الصوم فيقتدر لهم بمقدار كلهم وشريمهم للضرورة (قوله فوق العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب الخ) أي عقب أن يمضي بعد الغروب الخ لأن وقت العشاء لا يدخل إلا عقب ذلك وظاهره أنهم يصبرون حتى يمضي زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم بالفعل وليس مراد الاله ربما استغرق ليلهم كتابه عليه في الخادم بل المراد أنه يعتبر بالنسبة مثاله إذا كان ليل أهل مصر غائبين درجة ويغيب شفقهم بعد عشرين درجة فنسبة ذلك ليلهم وبعده وكان ليل أهل بولاق عشرين درجة فإذا مضى ربعه فقد دخل وقت عشاءهم فالعصا بذلك بيان أشداء وقت العشاء لا بيان وقت المغرب بدليل صدر العبارة وهو قوله فوق العشاء في حق أهله الخ فاندفع قول الحنفي تبعاً للتقليد لا يمتنع ما في هذه

ورجحه النووي أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين محدود اسم لا قول الظلام وسببت الصلاة بذلك لفعلمنا فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق العشاء في حق أهله أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم

العبارة من عدم الاستقامة وعدم الدلالة على المقصود لأن المقصود أن يجعل هؤلاء وقت عشاء
من ليهم بنسبة وقت العشاء من ليل أولئك مثاله إذا كان ليل هؤلاء فيما بين غروب الشمس
وطلوعها عشرين درجة وليل أولئك فيما بين ذلك ثلاثين درجة منها وقت العشاء فيما بين مغيب
الشفق وطلوع الفجر عشر درجات فهي ثلث ليهم فيكون وقت عشاء هؤلاء ثلث ليهم الاوسط
فتأمل فانه مما يعرض عليه بالتواجد أما عدم الاستقامة فمن حيث الاخبار وقد علمت صحتها بقولنا
عقب أن يضي الخ وأما عدم الدلالة على المقصود فمن حيث كون المقصود بيان وقت العشاء مع
أن عبارته مبينة لوقت المغرب وقد علمت أن الشارح لم يقصد بيان وقت المغرب بالذات بل بيان
آخر وقته ليعلم ابتداء وقت العشاء الذي الكلام فيه فتأمل (قوله ولها وقتان) أي اجمالا فلا
يتأني أن لها سبعة أوقات تفصيلا كالعصر والمغرب وقت فضيلة بمقدار ما يسببها وما يتعلق
بها ووقت اختيار إلى ثلث الليل ووقت جواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب ووقت جواز بكره
وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسببها ثم وقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث
يبقى من الوقت ما لا يسببها ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والباقي قدر التكبير فأكثر
ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع جمع تقديم فان زدت وقت الاداء وهو وقت طرق
الموانع بعد أن يدرك من الوقت ما يسبب الصلاة كانت غايية وأما وقت القضاء فقد تقدم
ضعفه مرارا (قوله أحدهما اختيار) أي أحد الوقتين وقت اختيار (قوله وأشار له) أي
لوقت الاختيار وقوله بقوله أي المصنف (قوله وآخره) أي آخر وقت الاختيار وقوله يمتد في
الاختيار إلى ثلث الليل أشار بذلك إلى أن قوله إلى ثلث الليل متعلق بمحذوف تقديره يمتد
وفيه أن الذي يمتد إلى ذلك وقت الاختيار لا آخره لانه الجزء الاخير لا منداد فيه والمراد إلى
تمام ثلث الليل ولا ينبغي أنه اندرج في ذلك وقت الفضيلة وهو أول الوقت لكن ينهي وقت
الفضيلة ويستمر بعده وقت الاختيار إلى ما ذكر (قوله والثاني جواز) أي والثاني
من الوقتين وقت جواز (قوله وأشار له) أي لوقت الجواز وقوله بقوله أي المصنف (قوله
وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني) مثل ذلك وقت الجواز بسميه وهما وقت الجواز بلا كراهة
وهو يستمر إلى الفجر الأول ووقت الجواز بكره وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت
ما يسببها ثم وقت الحرمة ثم وقت الضرورة ففسيح والفتور من الافتجار يسمى بذلك لا لفتجار
الصورة وظهوره (قوله أي الصادق) أي في دلالة على وجود النهار وأما الأول فهو كاذب
في ذلك ونسبة الصادق والكذب اليهما مجاز عقلي والافا لصادق والكاذب انما هو الخبر
بوجود النهار بسببهما فإذا أخبر بذلك بسبب الفجر الثاني فقد صدق وان أخبر به بسبب الفجر
الأول فقد كذب (قوله وهو) أي الفجر الصادق وقوله المنتشر ضوءه أي المنتفع بنوره
وقوله معترضا بالافق أي حال كونه معترضا بينا حية السماء فيما بين الجنوب والشمال من جهة
المشرق (قوله أما الفجر الكاذب) مقابل للفجر الصادق وقوله فيطلع قبل ذلك وما أحسن
قول بعضهم

ولها وقتان أحدهما اختيار
وأشار له بقوله (وآخره)
يمتد في الاختيار إلى ثلث
الليل والثاني جواز وأشار
له بقوله (وفي الجواز إلى
طلوع الفجر الثاني) أي
الصادق وهو المنتشر ضوءه
معترضا بالافق أما الفجر
الكاذب فيطلع قبل ذلك

وكاذب الفجر يبدو قبل صادق ١٠ وأول الغيث قطر ثم ينسكب
فمثل ذلك ود العاشقين هوى ١١ بالمرح يبدو وبالادمان يلتهب

وقوله لا معتز ضايل مستطيل أى تمتد الى جهة العلو كذب السرحان بكسر السين وهو الذئب وهو المسمى عند علماء الهيئة بالجزرة بفتح الميم والجيم وهى نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق وقوله ذاهبا فى السماء أى الى جهة العلو وهذا كالتفسير لقوله مستطيل (قوله ثم يزول وتعقبه ظلمة) أى غالباً وقد تصل النجوم الصادق بالكاذب (قوله ولا يتعلق به حكم) أى حرمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وحرمة الاصل والشرب فى الصوم ونحو ذلك (قوله وذكر الشيخ أبو حامد) أى الغزالي (قوله ان للعشاء وقت كراهة) أى وقت جواز بكره كراهة التأخير اليه وقد علمت أن كلام المصنف يشمله (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وفيه تسع لانه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الاولى أن يقول وهو بعد الفجر الاول حتى يبقى من الوقت ما يسعها (قوله والصبح) بضم الصاد وكسرها تقول العرب وجه صبيح لما فيه من بياض وجره وأول النهار يجمع بياضا فى ابتدائه وجره فى انتهائه ولذلك سموه صبحا ولا يكره تسميته غداة لكنهم اختلف الاول ويسمى فجر كما يسمى صبحا لجمي الكتاب والسنة بذلك (قوله أى صلاته) أى صلاة هى هو فالاضافة للبيان كما ترى تطاير (قوله وهو لغة أول النهار) أى لاشتماله على بياض وجره كما مر (قوله وسجدت الصلاة بذلك) أى بلفظ الصبح (قوله لفعلمها فى أوله) أى فى أول النهار لافى أول الاول فالضمير عائذ على النهار لافى الاول ولوقال لفعلمها فيه لكان أظهر وعلم من ذلك أن العلاقة الحالية والمحلية (قوله ولها) كالصبر خمسة أوقات وزاد واسادسا وهو وقت الضرورة فلهما ستة أوقات كما أن الظهر لها ستة أوقات لكن الظهر لها ستة أوقات لانه ليس لها وقت جواز بكره كراهة مع كونها لها وقت عذرو وهو وقت العصر لمن يجمع والصبح لها ستة أوقات لانه ليس لها وقت عذرو مع كونها لها وقت جواز بكره كراهة وأما العصر والمغرب والعشاء فلكل منهما سبعة أوقات بقطع النظر عن زيادة وقت الادراك ووقت القضاء (قوله أحدهما) أى الاوقات الخمسة (قوله أول الوقت) أى بقدر ما يسعها وما يتعلق بها كما ترى فى المغرب (قوله وذكره) الاولى وذكرهما أى الوقتين فانه ذكر الاول بقوله وأول وقتها طلوع الفجر وذكر الثانى بقوله وآخره فى الاختيار الى الاسفار ويجاب بأن الضمير راجع للمذكور من الوقتين (قوله فى قوله) أى المصنف (قوله وأول وقتها طلوع الفجر) أى عقب وقت طلوع الفجر فهو على تقدير مضافين والمراد طلوع بعضه فيدخل وقت الصبح بطلوع بعض الفجر (قوله الثانى) وهو الصادق بخلاف الاول وهو الكاذب كما مر قريبا (قوله وآخره) أى آخر وقت الصبح وقوله فى الاختيار أى حال كونه منسوبا الى الاختيار وقوله الى الاسفار أى ينهى الى الاسفار بكسر الهمزة يقال أسفر الصبح أى أضاء كما قاله الجوهري ولذلك قال الشارح وهو الاضائة ويقال أسفرت المرأة عن وجهها اذا كشفتها وأظهرته (قوله والثالث وقت الجواز) أى بكره كراهة لانه ذكر وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الاولى العكس لان وقت الجواز بلا كراهة هو الثالث لسبقه فى الوجود ووقت الجواز بكره كراهة هو الرابع لتأخره فى الوجود كما تقدم نظيره فى العصر (قوله وأشار له) أى لوقت الجواز وقوله بقوله أى المصنف (قوله وفى الجواز) كلام المصنف مجمل لانه صادق بالجواز بلا كراهة وبالجواز بكره كراهة لكن الشارح جملة على

لامعتز ضايل مستطيل
ذاهبا فى السماء ثم يزول
وتعقبه ظلمة ولا يتعلق به
حكم وذكر الشيخ أبو حامد
أن للعشاء وقت كراهة
وهو ما بين الفجرين
(والصبح) أى صلاته وهو
لغة أول النهار وسجدت
الصلاة بذلك لفعلمها فى أوله
ولها كالصبر خمسة أوقات
أحدها وقت الفضيلة وهو
أول الوقت والثانى وقت
الاختيار وذكره فى قوله
(وأول وقتها طلوع الفجر
الثانى وآخره فى الاختيار
الى الاسفار) وهو الاضائة
والثالث وقت الجواز
وأشار له بقوله (وفى
الجواز) أى بكره كراهة

الجواز بكراهة والذي حمله على ذلك قوله الى طلوع الشمس أى الى قرب طلوعها كما سبقت
(قوله الى طلوع الشمس) فيه تسمح لانه يشعل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الاولى أن
يقول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ويجاب بأنه على تقدير مضاف أى الى قرب طلوع الشمس
بحيث يبقى من الوقت ما يسعها والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها الحاصل لما لم يظهر عما ظهر
فكان الكل ظاهراً ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطلوع
بعض الشمس قياساً لخروجه على دخوله وخروج بقولنا هنا الايمان والتعالين فان حلف أن
الشمس لم تطلع فلا يحث الا اذا طلعت كلها واذا قال لعبد ان طلعت الشمس فانت حر لم يعتق
الابطال وجبها **(قوله والرابع جواز بلا كراهة)** أى وقت جواز بلا كراهة وقوله الى طلوع
الحرمة أى يستتر الى ظهور الحرمة التي تظهر قبل الشمس وابتدأؤه من أول الوقت كوقت
الفضيلة ووقت الاختيار وقد دخل الثلاثة معا وتخرج متعاقبة كما مر في العصر **(قوله**
والخامس وقت تحريم) أى من حيث التأخير اليه كما تقدمت الاشارة اليه **(قوله وهو تأخيرها**
الحكم) كان الاولى أن يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها كما مر
(فصل ١٠) أى في بيان صفات من تجب عليه الصلاة وبيان النوافل فهذا الفصل مفقود
لشئين **(قوله وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء)** ويزاد عليها ثلاثة أشياء أيضاً الاول
النقاء من الحيض والنفاس فلا تجب على حائض ونفساء ولا قضاء عليه ما يل ولا يندب لهما
لكن يصح وينتقدان فلا ثواب فيه على ما عتده الرملي ولا يصح عند الشيخ الخطيب لأن
الاصل في العبادة اذ لم تطلب عدم الصحة والثاني سلامة الطوائس فلا تجب على من خلق أعمى
أصم ولونا طفا وكذا من طرأ له ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ
فلوردت اليه حواسه لم يجب عليه القضاء والثالث بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان
نشأ في شاطئ جبل فلو بلغته بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملي لانه كان غير
مكلف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء له لانه مقصر في ترك ما حقه أن يعلم في الجملة فتحصل أن
شرائط الوجوب ستة **(قوله أحدها)** أى الأشياء الثلاثة **(قوله الاسلام)** أى ولو فيما مضى
فشمل اسلام من ارتد وانما عدوا الاسلام من شروط الوجوب ولم يعتد به من شروط الصحة مع
أنه شرط لها لأن الوجوب سابق على الفعل فصلاح الصحة **(قوله فلا تجب الصلاة الخ)**
تفريع على المفهوم والمنقضي انما هو وجوب المطالبة منها في الدنيا فلا ينافي أنها تجب عليه
وجوب عقاب عليها في الدار الآخرة عقاباً زائداً على عقاب الكفار لانه مكلف بفروع
الشريعة **(قوله على الكافر الأصلي)** يخرج به المرتد كما سيذكره الشارح بقوله وأما المرتد
الخ (قوله ولا يجب عليه قضاؤها اذا أسلم) تخفيفاً عليه لقوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتموا يفرلهم ما قد سلف وهذا نفي لوجوب القضاء وما قبله نفي لوجوب الاداء وكما لا يجب
قضاؤها لا ينسب بل ولا يشترط على معتقد الرملي وجزم غيره بالانقضاء واستوجهه ابن قاسم وعلى
الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء بأنهما أهل للعبادة في الجملة **(قوله وأما المرتد الخ)**
مقابل لقوله الكافر الأصلي وليس مثل المرتد المستقل من دين غير دين الاسلام الى دين آخر بل
حكمه حكم الكافر الأصلي فلا تجب عليه الصلاة أدام ولا قضاء اذا أسلم **(قوله فجب عليه**

إلى طلوع الشمس والرابع
جواز بلا كراهة الى طلوع
الحرمة والخامس وقت تحريم
وهو تأخيرها الى أن يبقى
من الوقت ما لا يسعها

(فصل ١١)

وشرائط وجوب الصلاة
ثلاثة أشياء أحدها
(الاسلام) فلا تجب الصلاة
على الكافر الأصلي ولا
يجب عليه قضاؤها اذا
أسلم وأما المرتد فجب عليه

الصلاة) أي أداؤها لكن ليس المراد أنه يطالب بها مع الرقة بل يقال له أسلم وصل وانما طوبى
 به لأنه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود حتى لا أدى فانه يلزمه بالاقرار به ولا يسقط عنه
 بالجود (قوله وقضاؤها ان عاد الى الاسلام) فليطاع عليه ولو ارتدت ثم جن ولو من غير عقد قضى
 زمن الجنون الواقع فيها حيث لم يحكم بالاسلام تبعاً فلو أسلم الاب في حال جنون ابنه الواقع في
 زمن رفته لم يقض من حين الحكم بالاسلام حيث لم يكن متعدياً بخلاف ما لو ارتدت ثم حاضت
 أو نفست فانها لا تقضى زمن الحيض أو النفاس الواقع في الرقة والفرق أن اسقاط الصلاة
 عن الجنون رخصة لأنه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك والمترد ليس من أهل الرخص
 لأن الرخص لا تناط بالمعاصي وعن نحو الحائض عزيمة لأنها انتقلت من وجوب الفعل الى
 وجوب الترك ولا يشكل على هذا أن أكل الميتة للمضطر رخصة مع أنه انتقل من وجوب
 ترك الأكل الى وجوب فعله لأن الأكل وإن كان واجبا فيحمل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة
 فلا تحمل اليه النفس غالباً وما وقع في المجموع من قضاء الحائض المرتدة نسب قيمه الى السهو
 وأجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو أولى من
 نسبه الى السهو (قوله والثاني البلوغ) أي بالسنة أو بالاحتلام أو بالحيض فلا فرق بين
 الذكر والأنثى والختم (قوله فلا تجب على صبي وصبيبة) تقرير على المفهوم ولا قضاء عليها ما
 بعد البلوغ نعم يتدب قضاء ما فاتهم ما زمن التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاؤه ولو بلغ الصبي في
 أثناء الصلاة بالسنة أو بالاحتلام بأن أحسن ينزل المني في الفصبة فربط ذكره بتجائل وجب
 عليه انتمامها كما لو بلغ وهو صائم فانه يجب عليه انتمامه حيث كان من رمضان ووقوع
 أوامره لا يمتنع من وقوع آخرها واجبا وأجزائه ولو جمعة ولو بلغ بعد فعلها أجزائه أيضاً فلا
 يجب عليه اعادةها بخلاف الحج فيجب عليه اعادةه لأن وجوبه في العمر مرة فاشترط وقوعه
 في حال الكمال بخلاف الصلاة (قوله لكن يؤمران بها) أي بالصلاة ومثلها ما توقع عليه
 كوضوء ونحوه ويجب الامر على أصولهما المذكور والاثاث على سبيل فرض الكفاية
 وللمعلم أيضاً الامر لا الضرب الا باذن الولي ومثله الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب
 الا باذن الولي وإن كان له الضرب للشوزلانه يتعلق بحقه هو بخلاف حق الله تعالى والوصي
 والقيم والمثلث والرق في معنى الاب وكذا الوديق والمستعير للعبد ونحوهما كالموقوف
 عليه ولا يقتصر على مجرد الصيغة بل لا بد معه من التهديد كأن يقول له صل والا ضربتك وشرائع
 الدين الطاهرة نحو الصوم لمن أطاقه والحوال كالصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك
 القرين على العباد ليعتادها فلا يتركها إن شاء الله تعالى واعلم أنه يجب على الآباء والأمهات
 على سبيل فرض الكفاية تعليم أولادهم الطهارة والصلاة وسائر الشرائع ومونة تعليمهم في
 أموالهم إن كان لهم مال فإن لم يكن في مال آبائهم فإن لم يكن في مال أمهاتهم فإن لم يكن
 في بيت المال فإن لم يكن فعلى أغنياء المسلمين (قوله بعد سبع سنين) أي بعد انتمامها اتفاقاً
 حتى لو حصل التمييز قبل استكمال السبع لم يجب الامر لكن يستحسن حينئذ كما هو مقتضى كلام
 المجموع وقال في الكفاية انه المشهور وروى مع وجهها أنه يكفي التمييز وحده في وجوب الامر
 (قوله ان حصل التمييز بها) أي معها فالبايع بمعنى مع وأحسن ما قيل في حد التمييز أن بصير الصبي

الصلاة وقضاؤها ان عاد
 الى الاسلام (و) الثاني
 (البلوغ) فلا تجب على
 صبي وصبيبة لكن
 يؤمران بها بعد سبع
 سنين ان حصل التمييز بها

ومثله الصبية بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستقي وحده وقيل بأن يعرف بينه من شماله كما في رواية أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل متى يصلي الصبي قال إذا عرف شماله من بينه وقيل بأن يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل بأن يعرف ما يضربه وما ينفعه **(قوله والاقعد التميز)** أي وإن لم يحصل التميز بالسبع بأن تأخر عن السبع فلا يؤمر أن قبله ولو بعد السبع بل بعد التميز لأن غير المميز لا تصح عبادته فكيف يؤمر به **(قوله)** ويضربان على تركها أي وجوباً فيجب الضرب على الولي أبا كان أو جذاً أو نحوهما مما مر وهو ضرب تأديب للتمرين لا ضرب عقوبة قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثاً وكذا المعلم فيسقط له أن لا يتجاوز الثلاث لقوله صلى الله عليه وسلم لمرداس المعلم لا لطفال أياك وأن تضرب فوق الثلاث فأنك إن ضربت فوقها أقص الله منك وهذا ضعيف كما به عليه الأسنوى في المنبر وان اقتضاء حديث غط جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان ثلاث مرات والمعتمد أن يكون بقدر الحاجة وإن زاد على الثلاث لكن بشرط أن يكون غير مبرح حتى لو لم يفد إلا المبرح تركه على المعتمد خلافاً للبليغيني ولوثق الولد بالضرب ولو معتاداً ضربه الضارب لأنه مشروط بسلامة العاقبة ولأنه يتأق تأديبه بالكلام وبمسهذا فارق ما لو استأجروا به وضربه الضرب بالمعتاد فماتت حيث لا يضرب **(قوله بعد كمال عشر سنين)** هكذا قال الشيخ ابن حجر وهو ظاهر كلامهم لكن قال الصمري أنه يضرب في أثناء العاشرة يعني بعد تمام التسع وصححه الأسنوى وجرم به ابن المقرئ وهو الذي اعتمد الرمل كالتطبيب لأنه مظنة البلوغ **(قوله والثالث العقل)** وتقدم أنه يراد عليه النقص من الحيض والنقص وسلامة الحواس وبلوغ الدعوة فتنبه **(قوله)** فلا تجب على مجنون تفريع على المفهوم ومثل المجنون المغني عليه والسكران ولا قضاء عليهم إذا أفاقوا فلا يجب عليهم لكن يستحب على المعتمد لكن محل ذلك أن لم يوجد منهم تمتع فان وجد منهم تمتع بشئ من ذلك وجب القضاء ولو سكر بعد وقال أهل الخبرة أن مدة السكر شهر مثلاً ثم جن بلا اعتدوا استمر مجنوناً بعد الشهر قضى مدة سكره لا مدة جنونه بعد ما بخلاف من ارتد ثم جن فإنه يقضى مدة جنونه مع ما قبله اتفليظاً عليه لأن من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه حكماً **(قوله وقوله)** مبتدأ خبره ساقط في بعض نسخ المتن **(قوله وهو)** أي ما ذكر من الثلاثة المذكورة لكن يرد عليه أن الكافر مكلف بفروع الشريعة فالأحسن أن يقال أي ما ذكر من الأخيرين وهما البلوغ والعقل ويجب أن المراد التكليف المتفق عليه أو التكليف الذي يظهر أثره في الدنيا بالمطالبة فيها **(قوله حد التكليف)** أي ضابطه ومداره ولا يرد أن الحائض غير مكلفة بالصلاة ونحوها لأنها مكلفة بغيرها مما لا يتوقف على الطهارة من العبادات كاداء الزكاة مثلاً والتكليف الزام مافيه كافتة **(قوله والصلوات المسنونات)** وفي بعض النسخ والصلوة المسنونة وبشكل على هذه النسخة الأخبار بقوله خمس فإن فيه الأخبار بالجمع عن المفرد ويجب أن آل الجفس كما يدل عليه النسخة الأولى ويرد على كل من النسختين أن الصلاة المسنونة كثيرة لا تنحصر في الخمس ويجب أن المراد الصلاة المسنونة التي تشبه الفرائض بتأكيدها وطلب الجماعة فيها وزيادة فضلها على غيرها واستقلالها بدليل أفراد السنن التابعة للفرائض بعد ذلك وذكره أن النوافل

والاقعد التميز ويضربان
على تركها بعد كمال عشر
سنين **(الثالث العقل)**
فلا تجب على مجنون وقوله
(وهو حد التكليف) ساقط
في بعض نسخ المتن **(والصلوات
المسنونات)**

المؤكدة ثلاثة فصّل لئنه جعل صلاة النفل ثلاثة أقسام فذكر القسم الأول بقوله والصلوات
المسنونات الخ وذكر القسم الثاني بقوله والسنن التابعة للفرائض الخ وذكر القسم الثالث
بقوله وثلاث نوافل مؤكدة الخ (قوله خمس) وأفضلها صلاة عيد الاضحي ثم صلاة عيد الفطر
ثم صلاة كسوف الشمس ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء وسيأتى الكلام عليها تفصيلا
في أبوابها (قوله أي صلاة عيد الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف العبدان على تقدير
مضاف وكذا يقال فيما بعده (قوله وعيد الاضحي) كان الأولى للشارح أن يقدمه لانه أفضل
من عيد الفطر كما علمت (قوله والكسوفان) فيه تغليب الكسوف على الخسوف كما أشار
إليه الشارح بقوله أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر (قوله والاستسقاء) أي
طاب السقيا (قوله والسنن الخ) ظاهر كلام المصنف أن السنن مبتدأ خبره سبعة عشر
لكن الشارح جعل سبعة عشر خبرا لمبتدأ محذوف حيث قال وهي سبعة عشر فكانت
جعل قوله والسنن معطوفا على قوله خمس وجعل الجملة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي
هو سبعة عشر مستأنفة (قوله التابعة للفرائض) أي في المشروعية فيشمل القبلية والبعدية
فهى تابعة لها في الطلب حضرا وسفرا والحكمة في مشروعيتهما في حق الانبياء **=====** ثمرة
الاجر والثواب وفي حق غيرهم تكميل ما نقص من الفرائض بنقص خشوع ونحوه كتدبير
قراءة فلا تقوم مقام الفرض وقول النووي إذا لم يكن فيمفعله نقص لكنه تركه فرضا يقام له
كل سبعين ركعة من البدل مقام ركعة من الفرض اعتبارا بفضل عليه وكالصلاة
غيرها نحو الصوم (قوله ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبة) علم من ذلك أن السنة الراتبة
هى السنن التابعة للفرائض وعليه فلا يدخل نحو الضحى لانها ليست تابعة للفرائض وقيل
هى ماله وقت وعليه فيدخل نحو الضحى لان لها وقتا (قوله وهي سبعة عشر) انما يظهر
على النسخة التى فيها وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهن فتكون اثنتان منهن سنة العشاء
وتكون الواحدة وترّا وأما على النسخة التى فيها وثلاث بعد سنة العشاء يوتر بواحدة منهن فهى
تسعة عشر لانه علم منه أن للعشاء سنة فكانت له ركعتان بعد العشاء وثلاث بعدهما فتكون
الثلاثة وترّا ومعنى قوله يوتر بواحدة منهن يفصلها حلالا للوتر على دعاء اللغوى إلا أن يجاب بأن
لفظ سنة مقحم أى زائد على كل فكان الأولى عدم عدّ الوتر من السنن التابعة للفرائض لانه ليس
منها بدليل عدم صحّة اصافته اليها اذ لا يصح أن يقول فيه نويت أصلى سنة العشاء مثلا وان توقف
فعله على فعل العشاء وبعضهم جعله منها نظرا لذلك التوقف وعليه تمشى كلام المصنف لكنه
لم يستوف السنن التابعة للفرائض وبالجمله فكان الأولى أن يجعلها اثنين وعشرين ركعة عشرة
مؤكدة واثناعشرة غير مؤكدة بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل
العشاء واسقاط الوتر لانه ليس من التابع للفرائض كما علمت (قوله ركعتا الفجر) انما قدمها
لانها أفضل الرواتب بعد الوتر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا
وما فيها وبعدها بقية الرواتب المؤكدة ثم غيرها لمؤكدة وله في نيته ما عشر كيفيات فينوي
بهمائة الفجراً وركعتي الفجر أو سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو سنة الغداة أو ركعتي الغداة
أو سنة البرد أو ركعتي البرد أو سنة الوسطى أو ركعتي الوسطى بناء على القول بأنها الصلاة

خمس العبدان أي صلاة
عيد الفطر وعيد الاضحي
(والكسوفان) أي صلاة
كسوف الشمس وخسوف
القمر (والاستسقاء) أي
صلاته (والسنن التابعة
للفرائض) ويعبر عنها أيضا
بالسنة الراتبة وهي (سبعة
عشر ركعة ركعتا الفجر

الوسطى فيأتي بلفظ سنة في خمسة ويحذفه في خمسة ويسن تخفيفهما بأن يقرأ فيهما بآية البقرة
وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله مسلمون وآية آل عمران وهي قوله تعالى قل يا أهل الكتاب
تعالوا إلى كلمة سواء يفتنا ربكم إلى قوله مسلمون وهذا هو المصواب خلافاً لمن قال وهي قوله
تعالى قل آمنا بالله إلى قوله مسلمون والافسور في ألم تشرح وألم تر كيف والافسور في
الكافرون والاخلاص للاتباع في ذلك فلو جمع بين ما ذكر كان أولى ولا ينافي التخفيف
لأن ضابطه أن لا يزيد على ما ورد ويسن أن يفصل بينهما وبين الصبح ولو قضاها بضعمة والأولى
أن تكون على جنبه الأيمن ويذكر فيها بضعمة القبر ولو أخرهما عن القرض اضطلع بعد
السنة كما في حواشي الخطيب خلافاً لما قاله المحشي وغيره من أنه يضطلع بينهما وبين القرض
فالمعقد أن الاضطلاع بعد السنة سواء قدمها وأخرها فإن لم يضطلع أتى بذلك كراً ودعاه
غير ذي نوى فإن لم يأت بذلك انتقل من مكانه (قوله وأربع قبل الظهر) ويسن تطويلها كما
في الأحياء وله جع القبيلة المؤكدة وغيرها بإحرام واحد وسلام كذلك تشهداً وتشهدين
والأفضل أن ينصلها بإحرامين وتشهدين وسلامين ولا بد من نية القبيلة أو البعدية في كل صلاة
لها قبلية وبعدية كالظهر والأفلا حاجة لذلك وإن لم يذكر التأكيد انصرفت النية إليه (قوله
وركعتان بعدها) ويسن أن يزيد ركعتين أيضاً بعدها الحديث من حافظ على أربع ركعات قبل
الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار رواه الترمذي وصححه وله جع البعدية المؤكدة وغيرها
بإحرام واحد إلى آخر ما تقدم في القبيلة وله أيضاً جع القبيلة والبعدية معاً بإحرام واحد بعد
القرض بأن يقول نويت أصلي ثمان ركعات سنة الظهر القبيلة والبعدية والجمعة كالظهر
فيما يسن لها فيسن قبلها أربع وبعدها أربع خبر مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة ليصل قبلها
أربعاً وبعدها أربعاً وخبر الترمذي أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً
والظاهر أنه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ومحل سن البعدية للجمعة إن لم يصل الظهر
معها والأقامت قبلية الظهر مقام بعدية الجمعة فيصلي قبلية الجمعة ثم قبلية الظهر ثم بعديته
ولا بعدية للجمعة حينئذ واعلم أنه يدخل وقت القبيلة بدخول وقت القرض والبعدية بعده
ويخرج وقت النوعين بمخرج وقت القرض ويندب قضاؤهما بعده لأنه إذا فات نفل وقت
ندب قضاؤه وألحق به التهجد (قوله وأربع قبل العصر) أي خبر عمر أنه صلى الله عليه وسلم
قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً رواه ابن خزيمة وحبان وصحاحه وله جعها بإحرام
وسلام وفصلها بإحرامين وسلامين كما مر (قوله وركعتان بعد المغرب) ويسن أن يقرأ فيهما
بسورتي الكافرون والاخلاص ويسن أيضاً ركعتان خفيفتان قبل المغرب في الصبح من
حديث أنس أن كبار الصحابة كانوا يتسددون أي يستبقون الدوارى أي العمد لهما أي
للكركعتين إذا أذن المغرب (قوله وثلاث بعد العشاء) هكذا في نسخة وفي نسخة أخرى بعد
سنة العشاء والأولى هي الأولى لما يلزم على الثانية من عدم استقامة العدد ولا قضاؤها
أن الثلاثة وتر وإيس مراداً إلا أن يجاب كما مر بأن لفظ سنة مقع أي زائد ويسن ركعتان
قبل العشاء لخبرين كل أذانين صلاة والمراد الأذان والأقامة (قوله بوتر بواحدة منهن)
أي ينوي بها سنة الوتر والوتر فقط (قوله والواحدة هي أقل الوتر) ولا يكره الاقتصار عليها

وأربع قبل الظهر وركعتان
بعدها وأربع قبل العصر
وركعتان بعد المغرب وثلاث
بعد العشاء بوتر بواحدة
منهن والواحدة هي أقل
الوتر وأكثرها إحدى عشرة
ركعة

خلافها في الكفاية عن أبي الطيب نعم هو خلاف الأولى وأدنى الكمال ثلاث وأكل منه خمس
ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره ولذلك قال الشارح وأكثره إحدى عشرة ركعة
وبدل على ذلك الأخبار العجيبة كخبر عائشة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في
رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فلا تصح الزيادة عليها ولو نوى الوتر وأطلق فالاعتد أنه
يجعل على الثلاث كما قال الرمي لأنه أدنى الكمال وقال ابن حجر والخطيب يخبر بين الثلاث
وغيرها وهو ضعيف ولمن زاد على ركعة الفصل والوصل وضابط الفصل أن يفصل الركعة
الآخرة عما قبلها حتى لو صلى عشرًا باحرام وصل الركعة الآخرة باحرام كان ذلك فصلًا وضابط
الوصل أن يصل الركعة الآخرة بما قبلها والفصل أفضل من الوصل وله في الوصل أن يشهد
في الآخرة فقط أو يشهد في الآخيرتين واقتضاه على تشهد واحد أفضل للنهي عن تشبيه الوتر
بالمغرب وأيسر له في الوصل غير ذلك وله في الفصل التشهد في كل ركعتين أو أكثر (قوله وروقه
بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أمدة لكم بصلاة هي خير لكم من
حجر النجم وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء إلى طلوع الفجر والمراد صلاة العشاء ولو بمجموعة مع
المغرب تقديمًا والمراد طلوع الفجر الثاني ويسن جعله آخر صلاة الليل لخبر الصحابين اجعلوا
آخر صلاتكم من الليل وترًا فإن كان له تمجد آخر الوتر إلى أن يتمجد فإن أوترتم تمجد
لم يندب له أعادته بل لا يصح لخبر لا وتران في ليلة وفعله آخر الليل أفضل وذلك لمن وثق بيقظته
آخر الليل وأما من لم يثق بيقظته آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر
أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل منهودة فإن فعله بعد نوم
كان وترًا وتمجدًا (قوله فلو أوتر قبل العشاء) أي قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها وبعد
فواته وقوله لم يعتد به أي لا وتر ولا غيره بالنسبة للعمد ولا يعتد به وترامع كونه ينقصد فلا مطلقًا
بالنسبة للسهم ومثله الجهل (قوله والراتب المؤكد الخ) أما غير المؤكد فائتعا عشرة ركعتان
قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء
(قوله من ذلك كله) أي من التابع للتراث غير الوتر (قوله عشر ركعات) خبر المبتدأ الذي
هو الراتب الموصوف بالمؤكّد وقوله ركعتان الخ بدل من عشر ركعات بدل مفصل من مجمل
(قوله وثلاث نوافل) مبتدأ وقوله مؤكّدات خبر وأفضل هذه الثلاثة صلاة التراويح ثم صلاة
النهي ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للاهتمام بها هو أقل وجودا من الناس (قوله
غير تابعة للتراث) أشار الشارح بذلك إلى وجه أفراد هذه بالذكر كما قاله الشرح المسمى (قوله
أحدها) أي أحد الثلاث نوافل المؤكّدات (قوله صلاة الليل) أي صلاة في الليل فالإضافة
على معنى في ولو عبر بالتمجد لكان أولى وهو لغة رفع النوم بالكيف واصطلاحًا صلاة بعد فعل
العشاء ولو بمجموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء كانت تلك
الصلاة فقلًا راتبًا أو غيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق والوتر أو فريضًا قضاء أو نذرًا فقيده
بالنفل جرى على الغالب وكذلك قول الخطيب واصطلاحًا صلاة التطوع في الليل بعد النوم
كما قاله القاضي حسين ويكره ترك التمجيد لمن أعاده بلا عذر ويسن للمتهجد القيلولة وهي النوم
قبل الزوال وعند المحتنين أنهم الراحة قبل الزوال ولو بلا نوم وهي بمنزلة السهر للصائم لقوله

ووقته بين صلاة العشاء
وطلوع الفجر فلو أوتر قبل
العشاء عمدا أو سهوا
لم يعتد به والراتب المؤكد
من ذلك كله عشر ركعات
ركعتان قبل الصبح وركعتان
قبل الظهر وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء
(ثلاث نوافل مؤكّدات)
غير تابعة للتراث أحدها
(صلاة الليل)

صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقبولة على قيام الليل وبالسجود على صيام النهار ويكره قيام ليل
 يضرباً أما قيام ليل لا يضرب فلا يكره ولو في ليل كاملة فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل
 العشر الآخر من رمضان أحيا الليل كله ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي
 أما أحياؤها بغير صلاة فلا يكره خصوصاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قائلاً) ذكر
 بعضهم أن المتجدد ينفع في أهل بيته (وحكى) أن الجنيد رأى في المنام فقد له ما فعل الله بك
 يا جنيد فقال طاحت تلك الاشارات أي هلكت ولم تنفع تلك الاشارات التي كان يشير بها للناس
 فلم يجد ثوابها وغابت تلك العبارات أي ذهبت ولم تنفع تلك العبارات التي كان يعبر بها للمريدين
 فلم يجد ثوابها وقبت تلك العلوم أي انعدمت ولم تنفع تلك العلوم التي كان تعلمها للسلامة فلم يجد
 ثوابها ونسدت تلك الرسوم أي فرغت ولم تنفع تلك الرسوم التي كان رسم بها للمتردين اليها
 فلم يجد لها ثواباً وما نفعنا الا ركعات كثر كعها عند السحر والناس ينام فوجدنا ثواب تلك
 الركعات فالتقصود من ذلك أن هذه الامور لم يجد لها ثواباً الا قرائنها برياءاً ونحوه الا الركعات
 المذكورة للاخلاص فيها وانما قال ذلك حثاً على التهجذ وبيان الشرفه والافيه على منله
 اقتران عمله برياءاً ونحوه مع كونه سيد الصوفية (قوله والنفل) هو لغة الزيادة وشرعاً ما ربح
 الشرع فعله وجوز تركه وقوله المطلق أي الذي لم يقيد بوقت ولا سبب وقوله في الليل أي حال
 كونه في الليل وان لم يكن تهيئاً كما أن لم يكن بعد نوم وقوله أفضل من النفل المطلق في النهار
 أي أكثر ثواباً من النفل المطلق حال كونه في النهار لكونه في الليل أبعد عن الرياء والافضل
 أن يسلم فيه من كل ركعتين واذا نوى عدد اقله تشهد في كل ركعتين أو أكثر ولا يجوز أن يوقع
 وكعة منه بين تشهدين غير الركعة الاخيرة فيبطل بشروعه في التشهد الثاني عمداً لأن ذلك
 لم يعهد فيه وأما غير النفل المطلق من الفرائض والنفل غير المطلق فقال الرملي يبطل أيضاً بذلك
 وقال ابن حجر لا يبطل به في الفرائض لانه عهد فيها في الجملة كما في المغرب (قوله والنفل وسط
 الليل أفضل) أي النفل في وسط الليل أفضل منه في طرفيه فوسط منصوب على الطرية وقوله
 ثم آخره أفضل أي ثم النفل في آخر الليل أفضل منه في أوله (قوله وهذا) أي كون النفل وسط
 الليل أفضل وفي آخره كذلك وقوله لمن قسم الليل أثلاثاً وأما من قسمه أنصافاً فالنفل في آخره
 أفضل منه في أوله والافضل من ذلك كله أن يقسمه أسداساً فينام ثلاثة أسداس ويقوم السدس
 الرابع والخامس وينام السادس ويقوم للصبح بنشاط (قوله والثاني) أي من الثلاث نوافل
 المؤكدات (قوله صلاة النفل) أي الصلاة الواقعة في النفل وهو وقت ارتفاع الشمس
 فالإضافة الى النفل لفعليها فيه وهل هي صلاة الاشراف أو غيرها الذي في شرح الرملي أنها هي
 وعبارته وهي صلاة الاشراف كما أفتى به الوالد وان وقع في العباب أنها غيرها وقال ابن حجر أنها
 غيرها ونقله ابن قاسم عن الرملي أيضاً في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراف ركعتان يحرم بهما
 بنية سنة اشراق الشمس ويتأكد على الشخص قضاؤها اذا فاتت لأنها ذات وقت وهو وقت
 طلوع الشمس ولا تتركه حينئذ لم تزلت من أنها ذات وقت ودعاء صلاة النفل اللهم ان الغصاء
 ضحكوك والبهاء بهائوك والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم
 ان كان رزقي في السماء أنزله وان كان في الارض فأخرجه وان كان معسراً فيسره وان كان

والنفل المطلق في الليل
 أفضل من النفل المطلق في
 النهار والنفل وسط الليل
 أفضل ثم آخره أفضل
 وهذا المنقسم الليل أثلاثاً
 (و) الثاني (صلاة النفل)

حراماً فظهره وإن كان بعيداً ففتر به بحق ضحائك وبمائك وجمالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت
 عبادك الصالحين وما يقال من أن صلاة الضحى تقطع الذرية لأصله وانما هي نزعة ألقاها
 الشيطان في أذهان العوام ليحملهم على تركها ويستحب القراءة فيها بالكافرون والاخلاص
 وهما أفضل من الشمس والضحى وإن وردت في حديث لأن الكافرون تعدل ربع القرآن
 والاخلاص ثلثه بلام مضاعفة كما قاله الرملي **(قوله وأقلها ركعتان)** وأدنى الكمال أربع
 وأفضل منه ست وأفضلها وأكثرها ثمان ركعات على الصحيح المعتمد خلافاً لمن قال أفضلها
 ثمان وأكثرها عدداً اثنتا عشرة ركعة وهو الذي منى عليه الشارح وهو ضعيف فلو أحرمت
 بأكثر من الثمان لم ينعقد أحرامه المشتمل على الزائد إن كان عامداً ولا انعقد ثلثاً مطاقاً
 وله أن يجمع الثمانية في أحرام واحد والأفضل أن يحرم بكل ركعتين **(قوله وأكثرها ثماناً)**
 عشرة ركعة) ضعيف كما علمت **(قوله ووقتها من ارتفاع الشمس)** أي كرم والاختيار فعلها
 عندهم ضحى ربع النهار فيكون في كل ربع صلاة **(قوله والثالث)** أي من النوافل
 الثلاث المؤكدات **(قوله صلاة التراويح)** أي ولو فرادى وتسن الجماعة فيها وفي الوتر
 بعدها وفعلها بالقرآن في جميع الشهر بأن يقرأ فيها كل ليلة جزءاً أفضل من تكرير سورة
 الرحمن أو هل أتى على الإنسان أو سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكاثر إلى المد
 كما اعتاده أهل مصر وقد ورد في فضلها آثار شهيرة منها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنه
 صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل في رمضان وصلى في المسجد ففصل الناس بصلاته
 فأصبحوا يتخذون بذلك وكثر الناس في الليلة الثانية فصلى وصلا وبصلاته فلما كانت الليلة
 الثالثة كثر الناس حتى ضاق المسجد عن أهلهم فلم يخرج إليهم حتى خرج لصلاة الفجر فلما صلى
 الفجر أقبل عليهم وقال لهم انه لم يخف على شأنكم الليلة ولكن خشيت أن تفرض عليكم صلاة
 الليل فتعجزوا عنها ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر
 خلافة عمر رضي الله عنهما ثم جمع عمر الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة
 ولذلك قال عثمان في خلافته تورا لله قبر عمر كما تورا مساجدنا ومقتضى هذا الحديث أنه صلى الله
 عليه وسلم خرج لهم ليلتين فقط والمشهور أنه خرج لهم ثلاث ليال وهي ليلة ثلاث وعشرين
 وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين وانما لم يخرج صلى الله عليه
 وسلم على الولاة رفقا بهم وكان يصلي بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت
 الصحابة تكملها كذلك في بيوتهم بدليل أنه كان يسمعهم أزيزاً كأزيز النحل وانما لم يكمل
 بهم العشرين في المسجد شفقة عليهم واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم ولكن خشيت أن
 تفرض عليكم بقوله تعالى في ليلة الاسراء هن خمس والثواب خسون لا يبدل القول لدى
 وأجيب باجوبة أحسنها أن ذلك في كل يوم وليلة فلا ينافي فرضية غيرها في السنة واعلم أن
 زيادة الوقود عندها جائزة إن كان فيها نفع ولم تكن من مال محجور عليه ولا من وقف لم بشرطها
 الواقف فيه ولم تطرد العادة بها في زمانه مع علمه بها والافهى حرام **(قوله وهي عشرون)**
 ركعة أي في حق غير أهل المدينة الشريفة أما في حقهم فهي ست وثلاثون وسبب ذلك أن
 الصحابة في مكة كانوا يفصلون بين كل ترويضة بين بطواف يستريحوا وينشطوا بذلك لأن

وأقلها ركعتان وأكثرها
 اثنتا عشرة ركعة ووقتها من
 ارتفاع الشمس إلى زوالها
 كما قاله النووي في التحفة
 وشرح المذهب (و) الثالث
 (مسألة التراويح) وهي
 عشرون ركعة

في الانتقال من عبادة الى عبادة أخرى راحة ونشاطا ولذلك سميت التراويح وكان ذلك
 باجتهادهم لا بأمره صلى الله عليه وسلم ولما عذروا الطواف على أهل المدينة المشرفة أذا هم
 اجتهادهم الى أن يجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستا وثلاثين لكن
 فعلهم لها عشرين أفضل لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم والمراد بأهل المدينة من كان فيها
 أوفى من أزارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين بخلاف غيرهم فلا
 يقضونها كذلك ولو في المدينة فإن القضاء يحكي الاداء قال الحلبي والسري كونها عشرين ركعة
 أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات كما مر فوضعت فيه لانه وقت جد وتشمير
 (قوله بعشر تسليمات) أي وجوبه فلا يصح أربع منها أو أكثر بتسليمة لانها وردت هكذا
 وأثبت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه (قوله في كل ليلة من رمضان)
 أي بعد صلاة العشاء كما سيأتي ولو بمجموعة مع المغرب جمع تقديم (قوله وجلتها خمس
 ترويجات) جمع ترويجة من الراحة لانهم كانوا يستريحون بالطواف بين كل أربع ركعات فسمى
 كل أربع ركعات ترويجة لذلك (قوله وينوي الشخص بكل ركعتين التراويح) أي سنة
 التراويح وقوله أوقيام رمضان أي أو سنة قيام رمضان فلا تنسخ بنية مطلقة (قوله ولو صلى
 أربع ركعات) أي أو أكثر كما علم بالاولى وقوله لم تصح أي أصلا ان كان عابدا عالما والاصح له
 قضاء مطلقا وذلك لانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه كما تقدم
 (قوله ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) فهي كالوتر في الوقت ويندب تأخيرها عنها
 (خاتمة) بقي من النفل تحية المسجد غير المسجد الحرام لداخله اذا لم تشغله عن الجماعة ولم يحجب
 فوت راتة والاشتغال بالجماعة أو بالراتة ويحصل له ثواب التحية ان نواها أو أطلق على المعتمد
 ولذلك قال بعضهم * وفضلها بالقرض والنفل حصل * نويت أولا وانفها سقط الطلب عنه
 ويكره له فعلها اذا وجد المكتوبة تقام ولا تنسخ التحية للخطيب اذا دخل للخطبة وخرج بغير
 المسجد الحرام ما لو دخل المسجد الحرام مریدا للطواف فان تحيته بالنسبة للبيت الطواف
 وبالنسبة لبقية المسجد الصلاة ويؤخرها عن الطواف فلو قدمها عليه كره فان لم يرد الطواف
 فالتحية الصلاة فقط وتكثر التحية بتكرار الدخول ولو عن قريب وتحصل بركتين فأكثر
 في أحرام واحد وبذلك علم أنها لا تحصل بأقل من ركعتين ولا بصلاة جنازة ولا بسجدة تلاوة
 وشكر وتنفوت بالجلوس الآن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل واعتمد بعضهم انها تنفوت
 بالقيام كافي بالجلوس وقال غيره لا تنفوت بالقيام الا اذا طال وعلم من ذلك أن تحية المسجد بالصلاة
 وتحية البيت بالطواف وتحية الحرم بالأحرام وتحية منى برمي الجمار وتحية عرفة بالوقوف
 وتحية المؤمن بالسلام وتحية الخطيب الخطبة * ومنه صلاة الاوابين وتسعى صلاة الغفلة لغفلة
 الناس عنها بعشاء أو نهم أو قلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشرون ركعة * ومنه
 ركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء ولو سجدت أو ينفي سنهما عقب التيمم والغسل
 * ومنه ركعتا الزوال عقبه وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند
 دخوله وركعتان عند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعتان عند
 الخروج من الحمام وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد وركعتان عند المرور

بعشر تسليمات في كل ليلة
 من رمضان وجلتها خمس
 ترويجات وينوي الشخص
 بكل ركعتين التراويح
 أو قيام رمضان ولو صلى
 أربع ركعات منها بطلية
 واحدة لم تصح ووقتها بين
 صلاة العشاء وطلوع الفجر

بأرض لم يترجها أو لم يعبد الله فيها وركعتان عند القتل إن أمكن وركعتان عند الزفاف لكل
 من الزوج والزوجة قبل الوقاع * ومنه صلاة التسابيح وهي أربع ركعات يقول فيها
 ثلثمائة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وذلك سميت صلاة التسابيح والطريقة
 المعتمدة أنه يقول ذلك بعد القراءة خمس عشرة مرة وفي الركوع عشرا وفي الاعتدال كذلك
 وكذا في السجود الأول والجلوس بين السجدين والسجود الثاني والجلوس للاستراحة
 فذلك خمسة وسبعون وفي الركعة الثانية كذلك إلا أن العشرة الأخيرة في جلوس التشهد
 قبله وهكذا الركعتان الأخيرتان والطريقة النعيفة أنه يقول ذلك قبل القراءة خمس
 عشرة مرة وبعد القراءة عشرا وقبل الركوع عشرا وفي الركوع عشرا وكذا في الاعتدال
 وفي السجود الأول والجلوس بين السجدين والسجود الثاني فذلك خمسة وسبعون وفي الركعة
 الثانية كذلك وهكذا الركعتان الأخيرتان * ومنه صلاة الاستخارة أي طلب خير
 الأمرين وهي ركعتان يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار إلى قوله
 يعلمون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة أن من أمرهم أو في الأولى الكافرون
 وفي الثانية قل هو الله أحد ثم بعد سلامه يدعو بدعائها المشهور وهو اللهم اني أستخيرك بعلمك
 واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام
 الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله
 وآجله فاقدري لي ويسر لي ثم بارك لي فيه يا كريم وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني
 ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث
 كان ثم رضني به يا كريم ويزيد بعده اللهم ان علم الغيب عندك وهو محبوب عني ولا أعلم ما أختاره
 لنفسي لكن أنت المختار لي فاني فوضت اليك مقاليد أمري ورجوت ان تقرى وفاقني فأرشدني
 إلى أحب الأمور إليك وأرجاها عندك وأجدها عندك فانك تفعل ما تشاء وتحكم ما تريد
 ويسمى حاجته ثم يقوم على الرجاء والخوف فان انشرح صدره لافعل فعل وان انشرح صدره
 للترك ترك وان لم ينشرح لشيء أعاده حتى ينشرح صدره فهذه هي الاستخارة الشرعية
 وأما الاستخارة على نحو سبعة قطعهم جوزها وبعضهم منعها ومنهم من يستخير في النوم * ومنه
 النفل المطلق ولا حصر له ولذلك قال صلى الله عليه وسلم الصلاة خير موضوع استكثر وأقل
 ومنه غير ذلك مما هو في المطولات (فصل) أي هذا فصل في شروط صحة الصلاة
 وأما شروط وجوبها فقد تقدمت في الفصل السابق ولا يخفى أنه يتعلق بالصلاة شروط وأركان
 وأبغاض وهيئات فالشروط ما وجب واستمر وان شئت قلت ما قارن كل معتبر سواء والركن
 ما وجب وانقطع والبعض ما كان سنة وطلب جبره بسجود السهم والهيئة ما كان سنة ولم يطلب
 جبره وقد شبهت الصلاة بإنسان فالركن ك رأسه والشروط كجذبه والبعض كأعضائه والهيئة
 كشعره الذي يزين به وانما تقدم الشروط على غيرها للاهتمام بها فانها توقف صحة الصلاة عليها
 من أولها إلى آخرها وبعضهم قدم الاوكان نظرا لكونهم المقصود الأصلي (قوله وشرائط
 الصلاة) أي شرائط صحتها وأدائها لشرائط وجوبها التقدمة كما علمت واعلم أن الشرائط جمع
 شريطة بمعنى خصلة مشروطة وأما الشروط فهي جمع شرط بسكون الراء وهو محقق شرط

هـ (فصل)

وشرائط الصلاة

بقضها وجعله أشراط كما نص عليه الشمس البرماوى في شرح القيمة الأصول **(قوله قبل الدخول فيها)** أى وفى درامها فلا مفهوم له قال القليوبى فيما كتبه على هذا الكتاب ولولم يذكر قبل الدخول فيها كان أولى أى لا يهاجمه أنه يشترط تقدمها على الصلاة وليس كذلك وبجواب بأنه إنما اعتبر القبليّة لتحقيق المقارنة فإنها لا تتحقق غالباً إلا بالتقدم والافلو أمكنت المقارنة كفت كسرة أقيمت عليه مقارنة لأول التكبيرية بخلاف ما لو قارن أولها بخاتمة ثم أزيلت قبل تمامها فإنها لا تصح خلافاً لما ذكره بعض المنسوين إلى العلم كما أفاده القليوبى في حاشيته على الخطيب **(قوله خمسة أشياء)** وفى بعض النسخ خمس وعلى كل فالعدد لا مفهوم له أو الحصر باعتبار ما ذكره المصنف والأدهى تريد على الخمس فيزاد عليها الإسلام وإن كان شرطاً للوجوب أيضاً على أن شرط الوجوب الإسلام ولو فيما مضى وشرط الصحة الإسلام بالفعل ومعرفة كيفية الصلاة بأن يميز فرائضها من سننها والمدار على أن لا يعتقد بقرض سنة وعدم تطويل ركن قصير عمداً **(قوله والشروط جمع شرط)** إنما عدل عن قول المصنف شرائط مع استوائها لغة وعرفاً لأن التعريف الذى ذكره لم يذكره إلا للشرط الذى هو مفرد الشروط لا للشرطة التى هى مفرد الشرائط فنكتة العدول التوطئة للتعريف المذكور وأما قول المحشى إنما عدل عن قول المصنف شرائط مع استوائها لغة وعرفاً لأن الشرائط جمع شريطة وليست مرادة هنا لأن معناها خصلة مشروطة ففيها نظر لأنه جعلها ما فى أول كلامه مستويين لغة وعرفاً وما عدل به لا يصح أنه لعدم الإرادة هنا فإن كل واحد مما يأتى يقال له خصلة مشروطة فتدبر **(قوله وهولغة العلامة)** وكذلك الشريطة لغة العلامة ومنه أشراط الساعة أى علاماتها ويطلق الشرط لغة على تعليق أمر بأمر كل منهما فى المستقبل كما لو قال الرجل لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق والتعليق هنا متحقق فكأن الشارع يقول إذا وجدت الشروط صحّت الصلاة ويطلق أيضاً على الزام الشيء والتزامه فالإزام من جهة الشارع وهو هنا الشارع والالتزام من جهة المشروط عليه وهو هنا المكلف فالشارع ألزمه بالطهارة من أجل إذا أراد الصلاة والمكلف التزمها **(قوله وشرعاً ما توقف صحة الصلاة عليه الخ)** أى أمر توقف صحة الصلاة عليه الخ وهذا تعريف للشرط بالنظر لخصوص المقام وليس ذلك من شأن التعاريف فلو قال ما توقف صحة الشيء عليه وليس جراً منه لكان أولى لما فى تعريفه من القصور فإنه قاصر على شرط الصلاة ولا يشمل شرط غيرها كالصوم وخرج من تعريف الشرط الترويض كترك الأكل ونحوه ليست بشروط كما صوّبه فى المجموع لتخصيص الشرط بالأمور الوجودية وقيل إنها شروط كما قاله الغزالي وعليه جرى المحشى حيث قال وهذا شأنه لهدم المانع وهو صحيح ولقرب هذا التعريف وسهولته عدل إليه عن التعريف المشهور للشرط بأنه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو عكس المانع الذى هو لغة الحائل وشرعاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وبغيرهما مع السبب الذى هو لغة ما يتوصل به إلى غيره وشرعاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولهم لذاته راجع للشقين فقولهم فى تعريف الشرط ما يلزم من عدمه العدم أى لذاته فلا يرد فاقد الطهورين لأنه وإن لم يلزم من عدم الطهارة فيه عدم الصلاة لكن ليس ذلك لذات الشرط بل

قبل الدخول فيها خمسة أشياء والشروط جمع شرط وهولغة العلامة وشرعاً ما توقف صحة الصلاة عليه

لحرمة الوقت وقولهم ولا يلزم من وجوده وجود أى لذاته فلا يرد ما إذا ضاق الوقت فإنه وإن
 لزم من وجود الشرط وجود الصلاة حينئذ لكن لا لذات الشرط بل لضيق الوقت وقولهم ولا
 عدم لذاته أى ولا يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد ما لو كان هناك مانع كنجاسة فانه وإن لم من
 وجود الشرط عدم الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المانع وكذا يقال على ذاته في تعريف المانع
 وتعرف السبب فتأمل **(قوله وليس جزأ منها)** أى لانه خارج عن الماهية التي هي حقيقة
 الصلاة مثلا **(قوله وخارج بهذا القيد)** أى قوله وليس جزأ منها وقوله الركن فاعل خرج
 وقوله فانه جزء من الصلاة لتعليل لقوله وخارج بهذا القيد الركن والحاصل أن الركن يجمع
 الشرط في أن كلاهما تتوقف عليه صحة الصلاة ويقارقه في أن الشرط ليس جزأ منها
 والركن جزء منها وقال الخطيب الركن كالشرط في أنه لا بد منه ويقارقه في أن الشرط هو
 الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر والركن ما ينشقل عليه الصلاة
 كالركوع والسجود اه فأشار إلى أن بينهما اجتماعا واقترافا **(قوله الشرط الاول)** أى من
 الشروط الخمسة **(قوله طهارة الاعضاء)** كان الاولى أن يحذف الاعضاء ويقول الطهارة لانه
 يوهم أن المراد طهارة أعضاء الوضوء من الحدث الاصغر لأن المتبادر من الاعضاء أعضاء
 الوضوء فقط الاربعة التي هي الوجه واليدان والرأس والرجلان وليس كذلك بل المراد طهارة
 جميع البدن من الحدث الاكبر وأعضاء الوضوء من الحدث الاصغر وفي كلامه إيماء إلى أن
 المراد بالحدث الامر الاعتيادي لانه هو الذي يحل بالاعضاء فتطهر منه فلو صلى بالحدث مع
 القدرة على الطهارة لم تتعقد صلاته ابتداء وبطلت دواماً ولو سبقت الحدث وتطهر عن قرب
 خلافاً لقول في المذهب القديم بأنه ان سبقت الحدث وتطهر عن قرب بجى ولو صلى ناسياً للحدث
 أثيب على قصده لا على فعله الا القراءة ونحوها كاذكار الركوع والسجود فانه يثاب على فعله
 وقصده **(قوله من الحدث)** أى من أجل الحدث فن تعليلية متعلقة بطهارة وقوله الاصغر
 والا كبراً شاربه الى أنه ليس المراد بالحدث هنا الاصغر فقط وان كان هو المراد بالحدث عند
 الاطلاق غالباً فانه من غير الغالب **(قوله عند القدرة)** ظرف متعلق بطهارة وهو قيد فيها
 سواء كان من الحدث الاصغر أو الاكبر بل ومن النجس أيضاً فكان الاولى أن يؤخره عن قوله
 وطهارة النجس الا أن يقال انه حذف من الثاني دلالة لاواة عليه **(قوله أما فاقد الطهورين)**
 أى الماء والتراب وهذا من أجل لقوله عند القدرة ولا فرق في فاقد الطهورين بين أن يكون
 حدثه أكبر أو أصغر **(قوله فصلاته صحيحة)** كان الانسب بالمقابل أن يقول فلا تشترط
 الطهارة في حقه الا أنه عبر بالمنصود لانه اذا لم تشترط الطهارة في حقه فصلاته صحيحة وهي
 صلاة شرعية يطلها ما يطل غيرها على المعتد ولا يصلي مادام يرجو أحد الطهورين الا اذا ضاق
 الوقت فان أبس منه ما صلى ولو من أقل الوقت واذا كان فاقد الطهورين جنباً اقتصر على
 قراءة الواجب من النسيئة أو بدلها من سبع آيات عند الهجر عنها لا يقرأ السورة لانه انما
 أبيح له قراءة الواجب لتوقف صحة الصلاة عليه ومثل قراءة الواجب هنا ما لو نذر قراءة سورة
 مثلاً في وقت معين فانه يقرأها فيه ولو كان جنباً اذا كان فاقد الطهورين لانها واجبة عليه في
 هذا الوقت المعين بالنذر فصارت كقراءة الفاتحة أو بدلها هنا ولا يصلي الا الفرض لحرمة

وليس جزأ منها وخارج بهذا
 القيد الركن كمن فانه جزء
 من الصلاة الشرط الاول
 (طهارة الاعضاء من
 الحدث) الاصغر والا كبر
 عند القدرة أما قد
 الطهورين فصلاته صحيحة

الوقت فلا يصلي النوافل **(قوله مع وجوب الاعادة عليه)** فلا يلزم من كونها صحيحة أن تكون مغنية عن القضاء كصلاة التيمم **عمل يغلب فيه وجود الماء** فأنها صحيحة مع وجوب الاعادة عليه بخلاف التيمم **عمل لا يغلب فيه وجود الماء** فانه لا تجب عليه الاعادة ويلزم من ذلك أن صلاته صحيحة وحينئذ فيلزم من كون الصلاة تغني عن القضاء أن تكون صحيحة ولا عكس ومتى وجد الماء أعاديه مطلقا وأما التراب فان وجدته في الوقت أعاديه وان لم تسقط الصلاة ليوذی الصلاة بأحد الطهورين في الوقت وان وجدته بعد الوقت فلا يعيد به الا **بعمل تستط الصلاة فيه بالتيمم** بأن يغلب فيه النقد أو يستوى الامر ان بخلاف المحل الذي لا تستط الصلاة فيه بالتيمم بأن يغلب فيه الوجود فلا يعيد فيه بعد الوقت بالتراب حينئذ لوجوب اعادتها بعد **(قوله وطهارة النجس)** أي والطهارة من النجس فالإضافة على معنى من ولو قال ومن النجس لكان أولى لأن قول المصنف والنجس عطف على قوله من الحدث فيكون المعنى وطهارة الاعضاء من النجس فكلامه في طهارة البدن فتقدير الشارح لفظ طهارة في قوله وطهارة النجس ليتأتى له التعميم بقوله في ثوب أو بدن أو مكان خلاف المراد مع أنه موقع في التكرار بالنسبة للثوب والمكان فان طهارة الثوب مستفادة من قوله وسائر العورة بلباس طاهر وان كان ذلك لا يفيد اشتراط طهارة ما زاد على سائر العورة وطهارة المكان من قوله والوقوف على مكان طاهر المشار اليه بقوله وسيدكر المصنف هذا الاخير قريبا ولو صلى بنجس لم يعلمه أو علمه ونسى ثم صل وتذكر جبت الاعادة لكل صلاة يتيقن فعلها معه بخلاف ما احتل حدونه بعدد ما لو رأى شائبا في ثوب من يصلي أو في بدنه أو مكانه لم يعلمه وجب عليه اعلامه ان علمنا أن ذلك مبطل في مذهبه وان لم يكن عليه اثم لأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الاثم لا ترى أنما لو رأى شائبا يرى بصية وجب عليه ان يمسحها وان لم يكن عليها اثم ازاله للمكروه ولا تصح صلاة قابض يده طرف جبل متصل بنجس وان لم يتحرك بحركته لانه حامل لمصل بنجس فكأنه حامل له ولا يضرب به تحت رجله لعدم حمل له ولو كان طرف الجبل الذي قبض عليه مشدودا بساجور كاب مثلا وهو ما يجعل في عنقه أو بحمار به نجاسة في محل آخر بطلت صلاته لانه متصل بمصل بنجس بخلاف ما لو أتى عليه من غير شدة فأنها لا تبطل ومثله السفينة فبطل صلاته ان كان الجبل مشدودا بها وفيه نجس في محل آخر ان كانت تنجز بحره والا فلا تبطل ولو وصل عظمه بنجس لا يصلح للوصل غيره من الطاهرات لحاجة عذري في ذلك فتصح صلاته معه فان صلح للوصل غيره من غير آدمي أو لم يحتج للوصل لم يعذر ولا تصح صلاته ووجب عليه نزعها ان أمن ضررا يبيح التيمم ولم يتوالفلا ينزع ومثل الوصل بالنجس فيما ذكره الوشم وهو الغرز بالابرة في محل حتى يخرج الدم ثم يذره عليه بنحوه فيحضر المحل نفسه التفصيل المذكور لكن محله ان فعله بعد التكليف فان فعله قبله فلا يضرب ولا تجب ازالته مطلقا **(قوله الذي لا يعني عنه)** أي بخلاف الذي يعني عنه كعمل استجماره في الصلاة فانه يعني عنه في حق نفسه ولو عرق اذا لم يجاوز الصفعة والحشفة وما عسر الاحتراز عنه غالباً من طين شارب نجس يقيناً العسر تجنبه ودم نحو براغيث ودم اميل ودم فصد وجم علهما وروث ذباب وان كثر ما ذكر الا ان كان يفعل كثر قتل البراغيث أو عصم الدمل فلا يعني عن الكثير عرفاً وقليل دم أجنبى بشرط

مع وجوب الاعادة عليه
(و) طهارة (النجس) الذي
لا يعني عنه

أن لا يكون من مغلط وكالدم فيما ذكر قريح وصديد وما قروح ومنقط له ربح (قوله في ثوب وبدن ومكان) متعلق بطهارة النجس وأشار الشارح بذلك إلى أن طهارة النجس عامة للثلاثة لكن قد عرفت أنه خلاف مراد المصنف مع أنه موقع في التكرار مع ما سأق في الآن يجاب بأن الشارح عم هنا بجبال الفائدة والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما يلا في شيء من بدنه أو ملبوسه وشمل البدن داخل أنفه أو رقبته أو عينه فيجب غسله من النجس بخلافه من الحدث لغلط أمر التجاسة (قوله وسيد كالمصنف هذا الأخير) أي الذي هو طهارة المكان وسيد كالأول أيضا الذي هو طهارة الثوب وسكت عنه الشارح لأنه لا يفيد الاطهارة سائر العور فقط وهذا لا يدفع الاعتراض المتقدم (قوله والثاني) أي من الشروط الخمسة (قوله ستر الخ) أي عن أعين الأنس حتى عن نفسه وأعين الجن والملائكة فإن الستر بثوب مثلا يمنع من رؤية الجن والملائكة والمراد السترة من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى من طوقه أو كفة لسعته في ركوعه أو سجوده ضرر لا من أسننها وان رقت بالفعل من ذيله لا ارتفاعه على رجله في سجوده أو كونه يصلي على دكة فيها خرقة فريقت منها وما هنا عكس الخلف فإن السترة فيه من أسفل وجوانب لا من أعلى قطر الأصلها غالبا وله ستر عورته يده إذا كان في ستر عورته خرق واحتاج لستر يده وعند السجود هل راعي السجود أو الستر ربح الرمي تبعا لو الله تقديم السجود لأن الشارح أوجب عليه وضع الأعضاء السبعة فيه فصار عاجزا عن الستور ربح البقيتي تقديم الستراته متفق عليه عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه ومراعاة المتنق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه وهذا القول بأن يحجب بينهما ما ويسن للمصلي أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه لظاهر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وأن يصلي في ثوبين نظرا إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله أحق أن يزين له ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة أو نقش لأنه ربما شغل عن صلاته وأن يصلي الرجل متلخشا والمرأة مستقبلة الآن تكون بحضرة أجنبي لا يحترز عن نظره لها فلا يجوز لها رفع النقاب (قوله لون العورة) قدر الشارح لون ليفيد الاكتفاء بما يمنع اللون دون الحرم كالسراويل الضيقة لكنه يكره (قوله عند القدرة) طرف لستر فلا يجب الأعلى القادر (قوله ولو كان الشخص خاليا في ظلة) غاية في وجوب الستور وجعل الشارح الغاية ما إذا كان خاليا في ظلة وبالأولى ما إذا كان خاليا فقط أو في ظلة فقط (قوله فان عجز الخ) مقابل لتوله عند القدرة وصورة العجز أن لا يجد ما يستر به عورته أصلا أو وجدته متنجسا ولم يتدر على ما يطهره به أو حبس في مكان نجس وليس معه الأنوب يفرشه على التجاسة فيصلي عاريا في هذه الصور الثلاث ولا إعادة عليه ولا يلزمه قبول هبة الثوب للمنة على الأسع ويلزمه قبول عاريته لضعف المنية فإن لم يقبل لم تصح صلاته لقدرته على السترة بل يجب عليه سؤال الاعارة ممن ظن منه الرضا بها ويحرم عليه أخذ ثوب غيره منه قهر الكن تصح الصلاة مع الحرمة ولو لم يجد الرجل الأنوب حرر لزمه السترة ولا يلزمه قطع ما زاد على ستر العورة ويقدم على المتنجس في الصلاة ويقدم المتنجس عليه في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب ولو وجد نحو الطين كالحشيش لم يصل في الحرير ثم إن أخل بمرأته جازله الصلاة في الحرير مع وجوده أما إذا لم يجد الا نحو الطين وكان يحل بمرأته فإنه يجب عليه السترة كما استظهره الشرح لمشي عن الرمي قال وفي هذه الحالة

في ثوب وبدن ومكان
وسيد كالمصنف هذا
الأخير ريبا (و) الثاني
(ستر) لون (العورة) عند
القدرة ولو كان الشخص
خاليا في ظلة فان عجز

لا يعد مخالفاً لأنه فان وجد من السترة ما يكفي قبله ودبره نعين سترهما لا اتفاقاً على أنهما عورة
ولأنهما أفض من غيرهما فان لم يجد إلا ما يكفي أحدهما قدم قبله وجوباً لأنه متوجه به للقبلة
أو بذلهما كما لو صلى صوب مقصده في نافذة السفر ولأن الدبر مستتر غالباً باليدين ويستتر الخنثى
قبله فان كفى لأحدهما فقط تخير والاولى أن يستر آلة الرجال ان كان بحضرة امرأة والى النساء
ان كان بحضرة رجل ويستويان ان كان بحضرة ثمة ما أو بحضرة خنثى مثله (قوله عن سترها أي
العورة والجار والجار والجار متعلق بقوله يجوز (قوله صلى عارياً) أي ولا إعادة عليه كما سيذكره
الشارح وقد مر (قوله ويكون ستر العورة الخ) قدر الشارح ذلك أيضاً للمعنى والافضل
المصنف بلباس متعلق بسترى كلامه لا يمحذوف كما قد يتوهم من صنيع الشارح (قوله بلباس
ظاهر) هو شامل لكل جرم ظاهر يمنع ادخال لون البشرة بخلاف لون نحو الحناء ومهلل النسيج
ودخل في ذلك نحو الطين والماء كدر أو الصافي المتراكم عليه خضرة بحيث يمنع الرؤية ثم
ان قدر على الركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب عليه ذلك وعلى الخروج الى الشط عند
الركوع والسجود بلا مشقة من غير أفعال مبطله وجب عليه ذلك وان شق عليه كل منهما
تخير بين أن يصلي عارياً على الشط ولا إعادة عليه وأن يقف في الماء وعند الركوع والسجود
يخرج الى الشط من غير أفعال مبطله كما في حاشية ابن قاسم على المنهج ووافقه الرمي فتقول
المحشى وإذا صلى في الماء جازله الخروج الى الشط ليسجد فيه وان لم يشق عليه السجود في الماء
ضعيف ولو استتر بحجب أو حشيرة ضيق الرأس بحيث يستران الواقف فيها كفى بل يجوز عند
فتده غيره بخلاف نحو خيمة ضيقة إلا ان خرقها وأخرج رأسه منها وصارت محيطه به فانه يكفي
الستر بها حينئذ (قوله ويجب سترها) أي العورة لا بقيد كونها عورة الصلاة كما هو ظاهر ولا
يخفى أن ذلك استطراد لمناسبة ستر العورة في الجملة وقوله أيضاً أي كما يجب سترها في الصلاة
(قوله عن الناس) أي الذين يحرم عليهم النظر اليه وان لم يهضم غض أبصارهم فلزوم الغض
لا يجوز الكشف وأما الغض بالنعل فيجوز بخلاف من يجوز له النظر اليه كزوجته (قوله وفي
الخلوة) أي ولو في الخلوة فان قيل ما فائدة الستر في الخلوة لا سيما في الخلوة مع أنه لا يراه فيها أحد
إلا الله وهو لا يحببه شيء أجيب بأن الله أحق أن يستحي منه وهو يرى عبده المستتر متأديباً دون
غيره كما في شرح الخطيب على المنهاج (قوله الحاجة) راجع للخلوة كما يدل عليه ما بعده وهو
قوله من اغتسال ونحوه ويحتمل رجوعه للناس أيضاً فيشمل ما لو احتاج الى كشف عورته
للاستنجاء بحضرة الناس فانه يجوز له بل يجب عليه ان خاف خروج الوقت بخلاف ما لو خاف
فوت أوله أو فوت الجماعة أو الجمعة فيكون ذلك عذراً فيها (قوله من اغتسال) بيان للحاجة
وقوله ونحوه أي كالتبرد وصيانة الثوب من الابداس ولذلك قال في الذخائر يجوز كشف
العورة في الخلوة لادنى غرض قال الشيرازي وليس من ذلك حالة الجماع لأن السنة فيه
أن يكونا مستترين ورده تليذه الرشيدى وجعل حالة الجماع من الحاجة (قوله وأما سترها عن
نفسه فلا يجب) أي بل يجوز له أن ينظر اليها من طوفه مثلاً مع كونه سائراً فلا ينافي ما تقدم من
وجوب سترها في الخلوة (قوله لكنه يكره الخ) استدراك على قوله فلا يجب ومحمل الكراهة
إذا كان لغير حاجة أماله فلا كراهة (قوله وعورة الذكر) وفي نسخة وعورة الرجل وهو بمعنى

عن سترها صلى عارياً لا
يوجب بالركوع كدر
بل يتجسس أو لا حاجة عليه
ويكون ستر العورة (لباس
ظاهر) ويجب سترها في
في غير الصلاة عن الناس
وفي الخلوة الحاجة من
اغتسال ونحوه وأما سترها
عن نفسه فلا يجب لكنه
يكره نظراً إليها وعورة الذكر

الذكر كافي النسخة الاولى والمراد الذكر الواضح أما الخشني فهو كالمرأة فيجب عليه ستر ما عدا الوجه والكفين فان اقتصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته على الأصح وصحح في التحقيق الصحة واعتمد الرمي الاول وجمع الخطيب بين القولين لحمل الاول على ما اذا دخل في الصلاة مقتصر على ذلك فانه لا تصح صلاته حتى يخلو في الاعتقاد والاصل عدمه وحمل الثاني على ما اذا دخل مستورا كالمرأة ثم طرأ كشف شيء مما عدا ما بين السرة والركبة فانه حينئذ لا يضرب الجزم بالاعتقاد والشك في البطان والاصل عدمه قال وهذا اقبح من العزيز الرحيم فتح الله على من تلقاه بقلب سليم وقد تلقيناه بقلب سليم ليشملنا دعاه الشيخ فانه كان شجاع الدعاء (قوله ما بين الخ) أي شيء بين أوالذي بين الخ فائتكره. وصوفه أو اسم موصول وهذه عورة الرجل في الصلاة وكذا عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء الا نبيات فجميع بدنه وفي الخلوة السوا ثمان فقط فتحصل أن له ثلاث عورات (قوله سترته وركبته) السرة موضع ما يقطع من المولود وهو السر ولا يقال له سرة لان السرة لا تنقطع والركبة مفصل ما بين طرفي الفخذ والساق وكل حيوان ذي أربع ركبته في يديه وعرقوبه في رجليه وعلم من كلامه أن السرة ور كبة ليسا بعورة وهو الصحيح لكن يجب ستر حرز من كل منهما من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله وكذا الامة) أي ولو به بعضه أو خشي فعورتها كعورة الرجل في الصلاة وعند الرجال المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء فعورتها في جميع ذلك ما بين سترتها وركبتها وأما عورتها عند الرجال الاجانب فجميع بدنها كالخزفة فتخلص أن لها عورتين (قوله عورة الخزفة) أي كاملة الخزفة وقد عرفت أن مثلها الخشني وقوله في الصلاة حال أي حال كونها في الصلاة (قوله ماسوى وجهها وكنيتها) أي حتى يشعر رأسها وباطن قدميها ويكفي سترها بالارض في حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها أو ظهر عقبها عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها وأما الوجه والكفتان فليسا بعورة وانما يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما (قوله ظهر او بطنها) راجع الى الكفين كما لا يخفى وكذلك قوله الى السكوعين وهو بيان لغاية الكفين (قوله أما عورة الخزفة خارج الصلاة الخ) مقابل لقوله وعورة الخزفة في الصلاة والخزفة في هذا ما بعده ليست بتسديد مثلها الامة ولذلك قول المحشي ولو قال أما عورة الخشني في هذا ما بعده لكان أولى اهـ وبجواب عن الشارح بأن تقييده بالخزفة لاجل مقابله قوله فيما تقدم وعورة الخزفة في الصلاة فتدبر (قوله فجميع بدنها) أي عند الرجال الاجانب وأما عورتها عند النساء الكافرات فاعدا ما يبدو وعند المهنة أي الخدمة والاشغال بقضاء حوائجها (قوله وعورتها في الخلوة) أي عورة الخزفة حال كونها في الخلوة وكذا عند النساء المسلمات وعند الرجال المحارم وقوله كذا أي كعورة الذكر في الصلاة وهي ما بين السرة والركبة لاني الخلوة كما قد يتوهم فتخلص أن لها أربع عورات (قوله والعورة) بفتح العين المهملة وقوله لغة النقص أي فكل نقص يطلق عليه عورة لغة (قوله وتطلق شرعا على ما يجب ستره) أي في الصلاة فقط بدليل قوله وهو المراد هنا فان معنى قوله هنا في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر خلافا لقول المحشي في الصلاة وغيرها وحمله على ذلك ذكر الشارح للعورة في غير الصلاة وأنت خبير بأنه انما ذكرها استطرادا كما تقدم وأيضا فالشارح قد ذكر

ما بين سترته وركبته وكذا الامة وعورة الخزفة في الصلاة ماسوى وجهها وكفها يظهر او بطنها الى السكوعين أما عورة الخزفة خارج الصلاة فجميع بدنها وعورتها في الخلوة كذا ذكر والعورة لغة النقص وتطلق شرعا على ما يجب ستره وهو المراد هنا وعلى ما يحرم تطهره وذكره الاصحاب في كتاب النكاح

العورة في غير الصلاة بشو له وعلى ما يحرم نظره وذكره الاصحاب في كتاب النكاح فاذا علمت ذلك علمت أن قول المحشي فجعل بعضهم له على خصوص الصلاة بعيد منافع لكلامه هو البعيد المتأني لكلامه والحاصل أن الشارح ذكر أن العورة شرعا تطلق بأطلاقين فالأول على ما يجب ستره في خصوص الصلاة وهو المراد في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر والاطلاق الثاني على ما يحرم النظر اليه وذكره المصنف في كتاب النكاح (قوله والثالث) أي من الشروط الخمسة (قوله الوقوف) المراد به مطلق الاستقرار الشامل للقيام والتعود والركوع والسجود كما يشير اليه قول الشارح في قيام أو قعود الخ ويصح أن يقال الوقوف ليس بقيد كما يرشد اليه قول الشارح المدكور (قوله على مكان طاهر) أي ولو طسا والمدا على عدم ملاقة شئ من بدن المصلي أو أابه نجاسة كما أشار اليه الشارح بالتبريع حتى لو فرس نحو بساط طاهر على مكان نجس وصلى عليه صحت صلاته ويستثنى ما لو كثر ذرق الطير في المكان فإنه يعني عنه لمشقة الاحتراز عنه لكن بقيود ثلاثة الأقل أن يتق الاحتراز عنه بحيث لو كلف العادل عنه إلى غيره لمشق عليه ذلك وإن لم يعم المحل على المعقوفة قول المحشي بشرط أن يعم المحل ضعيف الثاني أن لا يعتمد الوقوف عليه وقول المحشي أن لا يعتمد المشي عليه فيه تسميح لأن الصلاة لا مشي فيها والمراد بذلك أن لا يفصد مكانه بالوقوف فيه مع إمكانه في مكان خال عنه ولا حاجة لتصوير بعضهم له بأن يصلي من غير شعور به ثم يعلمه حتى لو صلى عليه عالميا ولم يعدل اليه عن غيره لم يضر الثالث عدم رطوبته من الجانبين بحيث لا تكون رجلاه مبتلة ولا الذرق رطبا وذكر الرمي أن ذرق الطير إذا عم المشي عني عن المشي عليها مع الرطوبة للضرورة كما نقله الشيخ عطية (قوله فلا تنسخ صلاة شخص الخ) تفريع على المفهوم وهو عدم الوقوف على مكان طاهر (قوله يلاق) أي مع المماساة فان حاذاه بدون مماسة كأن حاذى صدره في حال سجوده نجاسة مع عدم المماساة لم يضر ويغتنم ملاقة نجاسة جافة فارقه حالاً بحيث لم يضر قدر الطمأنينة أو وطبة وأتى ما وقعت عليه حالاً من غير جن بأن أزاله يديه بوضعها على مكان طاهر منه بخلاف ما لو وضعها على النجاسة فإنه يضر ويلقيها ولو في المسجد نعم إن لم يمسها على القائما فيه تنجسه فان اتسع الوقت قطع الصلاة وألقاها خارجه وإن ضاق ألقاها فيه وكل صلاته ثم يغسله بعد ذلك (قوله أو لباسه) أي وإن لم يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل لانه لا بد أن لا يكون توبه المقسوب اليه ملاقة للنجاسة بخلاف سجوده على ما لا يتحرك بحركته فإنه لا يضر لأن المدار في السجود على وضع جبهته على قرار (قوله نجاسة) أي غير معنوية عنها (قوله في قيام أو قعود الخ) أشار به إلى أن المراد بالوقوف مطلق الاستقرار وإلى أنه ليس بقيد كما تقدم (قوله والرابع) أي من الشروط الخمسة (قوله العلم بدخول الوقت) أي العلم بنفسه بدخول الوقت المحدود شرعا للصلاة وهذا هو المرتبة الأولى التي هي العلم بالنفس ومثله أخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصلوة فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لانه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً نعم إن علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده لأن الاجتهاد لا يقلد بجهته ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن أصابهم جازاً اعتمادهم مطلقاً ما يمكن بعضهم أخذ من بعض والافهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس أيضاً رؤية المزاول الصحيحة والمناكب

(الثالث) الوقوف على مكان طاهر فلا تنسخ صلاة شخص يلاق بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (الرابع) العلم بدخول الوقت

الصحة والساعات المجزية وبيت الابرار لعارفين به فانه قد يدل على الوقت فهذا كله في مرتبة واحدة وقوله أو ظن دخوله بالاجتهاد إشارة الى المرتبة الثانية التي هي الاجتهاد وبور من قرآن أو درس أو مطالعة علم أو نحو ذلك كخطاطة وصوت ديك أو نحوه كما مر مجزب وهو يقول في صباحه يا غافلون اذكروا الله وبنسنتنا ونحبر فيه ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الخطاطة هل أسرع فيها أو لا وفي أذان الديك هل هو قبل عادته أو لا وهـ كذا ولا يجوز أن يصل مستقداً لذلك من غير اجتهاد فيه ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه ان حصل العلم بالنفس أو مافي معناه من المرتبة الاولى أو تمنع عليه الاجتهاد لانه ربما أذاه الى خلاف ذلك وان لم يحصل العلم بالنفس بالنقل ولا شئ مما في معناه كان له الاجتهاد ولو مع امكان العلم بالنفس أو اخبار الثقة أو نحو ذلك وسكت عن المرتبة الثالثة وهي تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير وأما لا يعي فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز عنه والحاصل أن مراتب الوقت ثلاثة العلم بالنفس ومافي معناه والاجتهاد وتقليد المجتهد **(قوله فلو صلى بغير ذلك)** أي العلم أو الظن بالاجتهاد وهذا تقرير على المنهوم وقوله لم تصح صلاته أي لعدم الشرط بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فانه ان كان عليه فاشته من جنسها وقعت عنها والوقت له تقلام مطلقاً فلو كان يصلي الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه كان صلاه كل يوم في تلك المدة قبل الوقت لم يجب عليه الا قضاء صبح اليوم الاخير فقط لان صبح = بل يوم يقع عن الذي قبله **(قوله وان صادف الوقت)** أي وافقه وهكذا كل عبادة لها هيئة وانما لم تصح حينئذ لانه لا بد في العبادة التي لها هيئة من العمل بما في نفس الامر وظن المكلف ويعتمد على الآلية لانه ان صادف الوقت كالاذان والخطبة **(قوله والخامس)** أي من الشروط الخمسة **(قوله استقبال القبلة)** أي استقبال عنها الاجتهاد على المعتد في مذهبه يتبين في القرب وظناني البعد والمراد بعينها جرمها أو هو أوها المحاذي وان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكون هو أوها بل لا بد من حرمة حقيقة أو حكماً حتى لو استقبل شاخصاً منها تلقى ذراعاً فأكثر تفرساً جاز فلو خرج عن محاذاتها ولو ببعض بدنه لم تصح صلاته ولو امتد صف طويل بقرب الكعبة وخرج من محاذاتها بطلت صلاة الخارجين عن المحاذاة بخلافه في البعد فتصح صلاتهم وان طال الصف جداً ما لم يعتد من المشرق الى المغرب والا فلا بد من الانحراف من طرفي الصف ومن أمكنه الصلاة الى القبلة فاعدا الى غيرها فاعما وجب عليه الاول كما في شرح الرملي لان فرض القبلة أكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة لكن يجب عليه أن يقوم ليركع ان لم يخرج عن القبلة في قيامه للركوع لكونه قصيراً ومن أمكنه علمها ولا حائل بينه وبينها لم يعمل بغيره ومن ذلك قدرة الاعمى على مس حيطه المحراب حيث سهل عليه فلا يكون العمل بقول غيره ولا باجتهاده فان لم يمكنه اعتمد ثقة يخبر عن علم كقوله أنا شاهدت الكعبة هكذا وليس له أن يجتهد مع وجود اخباره وفي معناه رؤية بيت الابرار المعروف ومحاربي المسلمين بيلد كبيراً وصغيراً يكثر طارقه فلا يجوز الاجتهاد فيها جهة بل يجوز يسرة أو مينة ولا يجوز فيما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه مطلقاً فان فقد الثقة المذكور اجتهد لكل فرض ان لم يذكر الدليل الاول * ومن علاماتها القطب المعروف ويختلف باختلاف الاقاليم ففي مصر يجعله المصلي خلف أذنه

أو من دخوله بالاجتهاد
ذلك إلى بغير ذلك لم تصح
صلاته وان صادف الوقت
(الخامس) استقبال
القبلة

اليسرى وفي العراق خلف أذنه اليمنى وفي اليمن قبالة يمينه اليسرى وفي الشام وراءه
وفي حران وراء ظهره ومن علاماته أيضا الشمس والقمر والرياح ويجب تعالها حيث لم يكن هناك
عارف سقرا وحضرا فان عجز عن الاجتهاد كاتعمى البصر أو البصيرة قلدهم بهذا فتلخص أن
مراتب القبلة أربعة العلم بالنفس واخبار الثقة عن علم والاجتهاد وتقليد المجتهد (قوله أى
الكعبة) أشار به الى أن المراد القبلة الآن لا ما كان قبله فقد كان الاستقبال لبيت المقدس
ثم تحول الى الكعبة وقد سمح أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل الكعبة أمامه حتى يكون
مستقبلا لها وليت المقدس وهي مما تكرر النسخ لها كما قاله السيوطي في نظمته المشهور

وأربع تكرر النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار

فقبلة متمعة وخمرة كذا الوضع مما تيسر النار

(قوله وسجدت) أى الكعبة وقوله لأن المصل يثابها أى ونقابله (قوله وكعبة) عطف على قبله
أى وسجدت كعبه وقوله لا ارتفاعها وقبل لتربعها قال في القاموس كعبته ربعته فكل شئ متربع
يقال له كعب (قوله واستقبلها بالصدر) أى حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع
والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا رايالوجه والاخصى ان كان
مستلقيا خلافا لما وقع في كلام الخشعي (قوله لمن قدر عليه) أى من عجز عنه كبروط على خشبة
فانه يصلى على حسب حاله ويعبد (قوله واستثنى المصنف) أى في المعنى لأن قصده بذلك
الاخراج مما تقدم فالمراد بالاستثناء معناه اللغوي وهو الاخراج والافلام يأت المصنف بالأول
احدى أخواتها (قوله من ذلك) أى من اشتراط الاستقبال وقوله ما ذكره أى من الحالتين
الآتين (قوله ويجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة) أى فرضا ونقل في الأولى ونقل في
الثانية (قوله في حالتين) متعلق بترك وقوله في شدة الخوف بدل من قوله في حالتين فيصلى كيف
أمكنه ولا إعادة عليه قال تعالى فان خضتم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر في مقام تفسير الآية
مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع لا يرى ابن عمر ذلك الا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أى لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الراى بل بتوقيف من الشارع (قوله في قتال) أى
بسبب قتال ففي السببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة وقوله مباح
أى ليس بممنوع وذلك كقتال المسلمين للكفار وقتال أهل العدل للبغية بخلاف غير المباح كقتال
البغية لأهل العدل ومثل القتال المباح القرار المباح كالقرار من ظالم أو سبيع أو نار أو كفار
زادوا على ضعفنا أو مقتصر يرجو عفو عنه هربه منه ومثله ما لو خطف انسان نعله فيجري
وراءه ليطلبه منه فاذا رماه أتم الصلاة مكانه (قوله فرضا) كانت الصلاة أو نقلا أى مما
يخاف فوته كصلاة العيدين والكسوفين بخلاف الاستسقاء وقضيته كما قال الادريج أنه
لا يجزى في الفاشة الا اذا كانت فاشة بلا عذر ولا يصلى مادام يرجو الامن الا اذا ضاق الوقت
(قوله وفي النافله) أى ولو مؤقتة لكن على التفصيل الآتى في الراكب والمشي لا مطلقا
وخرج بها الفريضة ولو مندورة وصلاة جنازة فلا يجوز ترك الاستقبال فيها ولو صلاها على دابة
واقفة ونوجه للقبلة وأتم الفرض جاز وان لم تكن معقولة والا فلا يجوز (قوله في السفر)
خرج به النقل في الحضر فلا يجوز فيه ترك الاستقبال وان احتاج الى التردد كما في السفر لعدم

أى الكعبة وسجدت قبله
لأن المصل يثابها أو كعبته
لا ارتفاعها واستقبالها
بالصدر شرط لمن قدر عليه
واستثنى المصنف من ذلك
ما ذكره بقوله (ويجوز ترك
استقبال القبلة) في الصلاة
(في حالتين في شدة الخوف)
في قتال مباح فرضا كانت
الصلاة أو نقلا وفي النافلة
في السفر

وروده والحكمة في التعفيف على المسافر أن الناس يحتاجون إلى الاسفار فلو شرط فيها الاستقبال في النافلة لآذى إلى تركها ورادهم أو مصالح معاشهم (قوله على الراحلة) إنما ذكرها مع أنها ليست بقيد تبركاً بالحدث وهو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حينما توجهت به أي في جهة مقصده فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة وهي في الأصل الناقة التي تصلح للرحل وقيل كل ما يركب من الابل ذكر أو أنثى حكاه ما الجوهري والمراد بها كل حيوان وأن لم يكن من الابل (قوله فلامسافر الخ) تفريع على كلام المصنف (قوله سفر امباحاً) أي لقاصد محل معين فخرج العاصي بسفروه والهائم فليس لكل منهم ما فعل ذلك (قوله ولو قصيراً) فلا يشترط طوله قياساً على ترك الجمعة وأقله أن يسافر إلى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة وقيل أن يسافر إلى قرية مسير تمهليل أو نحوه وهما متقاربان (قوله صوب مقصده) أي جهته ولا يخرف عنه إلا إلى القبلة لأنها الأصل فان انحرف إلى غيرها عامداً علمنا بطلان صلاته مختاراً كان أو مكرهاً وان وقع التقييد بالمختار في عبارة المحشى تبعاً للشيخ الخطيب بدليل ما قاله من أنه لو حرفه غيره قهره عنه بطلت صلاته فان انحرف إلى غيرها اتسباناً أو خطأً ولجأح دابة فان طال الزمن بطلت والا فلا ولكن يستأن أن يسجد للسهول لأن عمد ذلك مبطل (قوله وراكب الدابة الخ) أي ولو راكباً في نحو هودج خلافه لما وقع في المحشى كما يعلم من شرح الرملي وغيره بخلاف راكب السفينة غير الملاح فإنه ان أتم جميع الأركان واستقبل القبلة في جميع الصلاة جاز له النقل والافلا على المعقد لأنه كالجالس في بيته فقول الخطيب كهودج وسفينة ضعيف بالنسبة للسفينة معقدة بالنسبة للهودج أما الملاح وهو من له دخل في تسيير السفينة فلا يلزمه التوجه ونظائر كلامهم ولو في التحريم لأن تكليفه ذلك يعطله عن العمل أو عن النقل والحاصل أنه ان سهل توجهه راكب غير ملاح عرقه في جميع صلاته وانما الأركان كلها وبعضها الذي هو الركوع والسجود يلزمه تيسره عليه وان لم يسهل عليه ذلك فلا يلزمه التوجه في تحريمه ان سهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريكها أو تكون سائرة ويده زمامها وهي مهلة فان لم يسهل ذلك بأن تكون الدابة صعبة أو لم يمكن انحرافه عليها ولا تحريكها وكانت مقطوعة لم يلزمه المشقة واختلال أمر السير عليه ولا تصح صلاة الاخذ بزمام الدابة اذا كان بها نجاسة واذا وطئت نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا جافة لم يفارقها حالاً (قوله لا يجب عليه وضع جهته) أي في ركوعه أو سجوده وقوله على سرجهامثلاً أي أو معرفتها (قوله بل يومئ) بالله من في آخره أي يشير (قوله ويكون سجوده أخفض من ركوعه) أي وجوباً (قوله وأما الماشي الخ) مقابل للراكب (قوله فيم ركوعه وسجوده) أي ولا يكفيه الايماء بهما (قوله ويستقبل القبلة فيهما) أي في الركوع والسجود وكذا في أحراره وجلوسه بين السجدين أسهولة ذلك عليه كما رأيت في بعض النسخ فيستقبل في أربعة أشياء الأحرار والركوع والسجود والجلوس بين السجدين (قوله ولا يمشي إلا في قيامه) أي ولا يمشي في شيء من الأركان إلا في قيامه والمراد به ما يشمل الاعتدال وقوله وتشهده المراد به ما يشمل السلام فيمشي في أربعة القيام والاعتدال والتشهد والسلام وعما ذكرنا تنظيم قولهم أنه يستقبل في أربع ويمشي في أربع (فصل في أركان الصلاة) هي أي وسبقها

على الراحلة) فلامسافر
سفر امباحاً ولو قصيراً
التفصيل صوب مقصده
وراكب الدابة لا يجب عليه
وضع جهته على سرجهام
مثلاً بل يومئ بركوعه
وسجوده ويكون سجوده
أخفض من ركوعه وأما
الماشي فيم ركوعه وسجوده
ويستقبل القبلة فيهما ولا
يمشي إلا في قيامه وتشهده
فصل في أركان الصلاة

ففيه اكتفاء على حد قوله تعالى سرايل تفيككم الحرأى والبرد فالمصنف تكلم في هذا الفصل على
الاركان والسنن سواء كانت تجبر بالسجود وهي الابعاض أو لا تجبر وهي الهيات وتقدم
الكلام على شروط الوجوب وشروط الصحة وبالجملة فالمقصود بهذا الفصل بيان أركان الصلاة
التي تتركب منها حقيقتها وما يتبعها (قوله) وتقدم معنى الصلاة لغة وشراعا أي فلا عود
ولا إعادة (قوله) وأركان الصلاة أي أجزاؤها التي تتركب منها حقيقتها وانما هي هنا بالاركان
وفي الوضوء بالفروض اشارة الى أنه لا يجوز تفريق أفعال الصلاة بخلاف الوضوء (قوله)
ثمانية عشر ركعا لا يخفى أن ركعاتها موزونة كدلائل استفادته من قوله وأركان الصلاة لأنه يدل على أن
الثمانية عشر من الاركان وعدا الاركان ثمانية عشر طريقة من جعل الطمأنينات في محالها
الاربع ونية الخروج أركانا كصاحب التبيين وعداها في الروضة سبعة عشر باسقاط نية الخروج
لانها سنة على الصحيح وعداها بعضهم أربعة عشر يجعل الطمأنينات في محالها الاربع ركعا واحدا
لا اتحاد جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالتصغير ومنهم من جعلها ثمانية عشر
بجعل الخشوع ركعا ومنهم من جعلها عشرين بزيادة المصلي والمعتد ما في المنهاج وغيره كالحرز من
جعلها ثلاثة عشر جعل الطمأنينة هيئة تابعة للركن وعلى كل من القولين فلا بد منها فالاختلاف
في الطمأنينة لفظي لأنه خلاف في التسمية فصيل يسمى ركعا وقيل لا يسمى وبعضهم جعله معنويا
لأنه لو شك وهو في السجود هل اطمأن في اعتداله أو لا فان قلنا بأنها تابعة لم يؤثر شك كالوشك
في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها وان قلنا انها ركن لزمه العود لا اعتدال فورا كالوشك في
أصل الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما يأتي ورد ذلك بأن الشك في الطمأنينة يؤزولو
قلنا بأنها تابعة فلا بد من تداركها على كل حال ويفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة
بعد فراغها بأنها اغتفروا ذلك فيما السكنة حروفها وغلبة الشك فيها فالحق أن الاختلاف
لفظي كما انخط عليه كلام الرمي وابن حجر (قوله) أحدها أي أحد الثمانية عشر ركعا (قوله)
النية) قد أجمعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وانما يبدأ به المصنف كغيره لأن الصلاة
لا تستقد الا بها ولذلك قيل انها شرط لان الشرط ما كان خارجا عما هو متعلق بالصلاة
فتكون خارجة عنها والاتعلق بنفسها أو افتقرت الى نية أخرى وودبأنه لا يبعد أن تكون من
الصلاة وتتعلق بما عداها من الاركان لأن النية لا تنوي ولا تفقر الى نية لانها كالشاة من
الاربعين تركي نفسها وغيرها وجوز بعضهم تعلقها بنفسها كالمعلم فانه يتعلق بنفسه فيعلم سبحانه
وقد علمه أن له عملا (قوله) وهي أي النية شرعا وأما لغة فهي مطلق القصد كما مر (قوله)
قصد الشيء مقترنا بفعله أي قصد الشيء الذي يريد فعله كالوضوء والصلاة حال كون القصد
مقترنا بفعله ذلك الشيء وقوله في بعض العبارات فان تراخى عنه سمي عزما ليس من التعريف
بل زائدا لأنه قد تم عند قوله مقترنا بفعله ولو قال نويت أصلي الظهر الله أكبر نويت بطلت صلاة
لأن قوله نويت بعد التكبير كلام أجنبي وقد طرأ بعد انعقاد الصلاة فأبطلها ولو نوى الصلاة
ودفع الغريم مثلا صحت صلاته لأن دفعه حاصل وان لم ينو كالو نوى بصلاته فرضا وسنة غير
مقصودة كصية وسنة وضوء بخلاف ما لو نوى فرضا وسنة مقصودة كسنة الظهر انشره كدين
عبادتين مقصودتين لا تندرج احدهما في الاخرى ولو قال أصلي لثواب الله أو لله رب من

وتقدم معنى الصلاة لغة
وشراعا (وأركان الصلاة
ثمانية عشر ركعا) أحدها
(النية) وهي قصد الشيء
مقترنا بفعله

عقاب الله صحت صلاته خلافاً للفخر الرازي ولو قال شخص لا آخر صل فرضك وقلت على دينار
فصلي به هذه النية صحت صلاته ولا يستحق الدينار (قوله ومحملها القلب) أي فلا يجب التعلق بها
باللسان لكن يسن لبسها عند اللسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كأن نوى
الظهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره وسمى القلب قلباً لتقلبه في الأمور كلها أولانه خالص البدن
وخالص كل شيء قلبه أولانه وضع في الجسد مقولاً بكتف السكرو وهو لحم منور يري الشكل قاذراً
في الجانب الأيسر من الصدر (قوله فان كانت الصلاة الخ) بيان لمراتب النية لكن الشارح لم
يبين الامرتين وترك الثالثة فالخاص أن المراتب ثلاث بحسب أقسام الصلاة فأنما تارة
تكون فرضاً وتارة تكون نفلاً مقيداً بالوقت أو السبب وتارة تكون نفلاً مطلقاً (قوله
فرضاً) أي ولو فرض كفاية كصلاة الجنائز أو قضاء كالفائتة أو معادة نظر الأصلها ونذر لكن
يقوم مقام نية القرضية فيه نية النذرية (قوله وجب الخ) فيجب فيه ثلاثة أشياء القصد
والتعيين ونية القرضية ولذلك قال بعضهم

ياسأبلى من شروط النية القصد والتعيين والقرضية

ولا يجب الإضافة إلى الله تعالى لأن العبادة لا تكون إلا له سبحانه وتعالى لكن تسحب ليتحقق
معنى الإخلاص ويستحب فيه استقبال القبلة وعدد الركعات ولو أخطأ في العدد كأن نوى
الظهر ثلاثاً وخسالم تنفذ صلاته ويصح الأداء بنية القضاء وعكسه مع العذر كأن ظن
خروج الوقت بسبب غيم أو نحوه فنوى القضاء ثم تبين بقاء الوقت أو ظن بقاء الوقت فنوى
الأداء ثم تبين خروجه أو مع عدم العذر لكن قصد المعنى اللغوي كما نقله في الأنوار لاستعمال
كل معنى الآخر تقول قضيت الدين وأذيت به معنى واحد وهو دفعه أما إذا فعل ذلك بلا عذر ولم
ينو المعنى اللغوي لم تصح صلاته لتلاعبه كما نقله في المجموع عن نصريحهم ولا يشترط التعرض
لوقت فلو عين اليوم وأخطأ لم يضر كما هو قضية كلام أصل الروضة ومن عليه فوائت لا يشترط
أن ينوي ظهر يوم كذا بل يكفيه نية الظهر مثلاً ولا يشترط ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على
المعتمد فاجرى عليه المحشى تبعاً للقلوب من ندب ذلك ضعيف كما في البليسي (قوله نية
القرضية) أي ملاحظتها وقصد ملاحظتها ويقصد كون الصلاة فرضاً ولا تجب نية القرضية في
صلاة الصبي على المعتمد لأن صلاته تقع نفلاً فكيف ينوى القرضية وفارقت المعادة بأن صلاته
تقع نفلاً اتفاقاً بخلاف المعادة ففيها خلاف إذ قبل أن يفرضه الثانية وقبل بحسب الله ما شاء
منهما وإن كان الأصح أن يفرضه الأولى ويترك بين نية القرضية في صلاة الصبي حيث لم تجب فيها
وبين القيام حيث وجب فيها بأن ترك القيام يعنى صورتها ولا كذلك ترك نية القرضية (قوله
وقصد فعلها) أي فعل الصلاة التي استحضرها ولو أجاز الأعل المعتمد عند المتأخرين كما سيأتي
وانما اشترط قصد فعلها التميز عن سائر الأفعال (قوله وتعيينها) أي لتمييز عن سائر الصلوات
(قوله مثلاً) أي أو مغرب أو عشاء أو عصر (قوله ذات وقت الخ) أما النفل المطلق وهو
الذي لم يقيد بوقت ولا سبب فيمكن فيه قصد الفعل فقط ويلحق به ذوب بغنى عنه غيره كعبية
وسنة وضرة واستنارة وإحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة إلى التعيين للحمله
على المطلق ولا يشترط نية التفلية لأن التفلية ملازمة له بخلاف القرضية فأنما غير ملازمة لصو

ومحملها القلب فان كانت
الصلاة فرضاً وجب نية
القرضية وقصد فعلها
وتعيينها من صبح أو ظهر
مثلاً أو كانت الصلاة نفلاً
ذات وقت

الظهر لانها قد تكون فرضا وقد لا تكون كما في صلاة الصبي **(قوله كراتية)** أي كسنة الظهر
وسنة العشاء وقوله كالاتسقاء أي والكسوف **(قوله وجب الخ)** فيجب فيه شيان القصد
والتعيين **(قوله وتعييناهم)** ومنه القبليّة والبعديّة في صلاة لها قبليّة وبعديّة كما مر **(قوله لانية
النقلية)** أي لا تجب بل تسنّ خلافاً لمن أوجبها وانما لم تجب على المعتمد لأن النقلية ملازمة
للتفعل بخلاف الفرضية فانها ليست ملازمة لتفعل الظهر **كما تقدم** **(قوله والثاني)** أي من
التمانية عشر ركناً **(قوله القيام)** أي الاتصاف بحيث لا يكون مائلاً أصلاً ومائلاً لكن لم يكن
الى أقل الركون أقرب منه الى القيام بأن كان الى القيام أقرب منه الى أقل الركون أو اليهما
على حد سواء بخلاف ما لو كان الى أقل الركون أقرب منه الى القيام ولو صار ركناً كبير
أو نحوه وقف وجوباً كذلك لقربه من الاتصاف ولو استند الى شيء بجدار أو جراً مع الكراهة
ولو كان بحيث لو أزيل اسقط لوجود اسم القيام بخلاف ما لو كان بحيث يرفع قدميه ان شاء
لانه لا يسمى قائماً بل هو معلق نفسه ولو توقف على معين وجب ولو بإجرة فاضله عما يعتد به في
النظرة لكن لا يجب الا ان احتاج اليه في ابتداء القيام لافي دوامه كذا قيل والمعتمد الفرق بين
العكازة والآدي فان احتاج الى العكازة في الابتداء والدوام وجبت وان احتاج الى الآدي
في الابتداء وجب وان احتاج اليه في الدوام فلا يجب ومحل كون القيام ركناً في الفرض ولو
منذوراً أو على صورة الفرض فتشمل المعادة وصلاة الصبي بخلاف الثفل فيجوز فيه القعود
والاضطجاع دون الاستلقاء سواء الرواق وغيرها وما تسنّ فيه الجماعة وما لا تسنّ فيه لكن
القاعدة نصف أجر القائم والمضطجع له نصف أجر القاعد لخبر من صلى قاعداً فله نصف أجر
القائم ومن صلى قائماً أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد لكن محله عند القدرة والالم ينقص من
أجرهما شي ولو يلزمه أن يقعد للركوع والسجود فان استأنى مع امكان الاضطجاع لم تصح صلاته
فان قيل لم تقدم النية على القيام مع أنه لا ينوي الا بعد القيام أجيب بأن النية ركن مطلقاً وهو
ليس ركناً في الفرض كما علمت وبأن القيام لا يكون ركناً الا بعد النية وقبلها يكون شرطاً
للاعتداد بالنية ومقتضى ذلك أن الاولى تقديم تكبيرة الاحرام على القيام لانها ركن مطلقاً وهو
ليس ركناً في الفرض وأيضاً القيام لا يكون ركناً الا بعد تكبيرة الاحرام وقبلها يكون شرطاً
وهو أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع وظاهر كلامهم تساوي بقية الاركان **(قوله مع
القدرة عليه)** أي على القيام **(قوله فان عجز عن القيام)** أي بحيث يطقه به مشقة تذهب
خشوعه أو كاله وهي المرادة بالمشقة الشديدة في عبارة من هجرها ولو أمكن المريض القيام في
جميع الصلاة منقرداً بلا مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة الا بالقعود في بعضها فالأفضل الانفراد
وتصح مع الجماعة وان قعد في بعضها كافي زيادة الرخصة ولو خاف راكب السفينة غرقاً
أو دوران رأس صلى من قعود ولا إعادة عليه ولو كان به سلس يول وكان لو قام سال بوله ولو قعد
لم يسأل صلى من قعود على الأصح ولا إعادة أبضاً ولو قال طيب ثمة لمن بعينه ماء ان صليت
مستلقياً مكنت مداواتك كان ترك القيام على الأصح من غير إعادة ولو كان للغزاة رقيب
يرقب العدو ولو قام وآء العدو وفسد تدبير الحرب صلى من قعود ويجب الاعادة لندرة ذلك
وكذا لو جلس الغزاة في ممكن ولو قاموا راهم العدو وفسد تدبير الحرب صلوا قعوداً ووجبت

كراتية أو ذات سبب
كالاستسقاء وجب قصد
فعله وتعيينه لانية النقلية
(و) الثاني (القيام مع
القدرة) عليه فان عجز عن
القيام
قوله وتعيينها هكذا بخطه
والذي في نسخ السراج
وجب قصد فعله وتعيينه اهـ

الاعادة بخلاف ما لو خافوا قصد العدو لهم فانه لا تجب عليهم الاعادة وكل هذا داخل تحت المحذور
لان اتمام الضرورة التداوى أو خوف الغرق أو للخوف على المسلم أو نحو ذلك (قوله فقد كيف
شاء أى على أى كيفية شاءها من اقتراش أو توترل أو عديداً ونحو ذلك فان عجز عن القعود
صلى مضطجعا ويسن أن يكون على جنبه الايمن فان عجز عن الاضطجاع صلى مستقبيا مع رفع
رأسه نحو وسادة لينوجه الى القبلة بوجهه ومقدم يده الا ان كان في الكعبة وهي مسقوفة
ويومئ برأسه لركوعه وسجوده ويجعل سجوده أخفض من ركوعه وجوبا فان عجز عن ذلك
أو ما بأجفائه ولا يجب حينئذ جعل سجوده أخفض من ركوعه لانه لا يظهر التمييز بينهما
بذلك فان عجز عن ذلك أجرى أفعال الصلاة على قلبه وجوبا في الواجب وندباً في المندوب
ولا نقط الصلاة عنه مادام عقله ثابتا لوجود مناط التكليف وبذلك تعلم كثر من ادعى أن له
حالة بينه وبين الله أسقطت عنه التكليف كما يذهب اليه الاباحيون والاصل في ذلك كله حديث
البخاري عن عمران بن حصين قال كانت بي يواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي في روايته
فان لم تستطع فستقبيا لا يكلف الله شيئا الا وسعها (قوله وتعوده مقترشا أفضل) أى من زبده
وغيره لانه تعود عبادة وزبده أفضل من غيره ويكره الاقعاء في قعدات الصلاة بأن يجلس على
ألييه وينصب ركبتيه للنهي عن الاقعاء في الصلاة ومن الاقعاء نوع يستنون في الجلوس
الخفيف كالجلوس للاستراحة والجلوس بين السجودتين وهو أن يضع أطراف أصابع رجله
على الأرض ويضع ألييه على هضبه ومع ذلك فالاقتراش أفضل منه (قوله والثالث) أى من
الاركان الثمانية عشر وقد عرفت أنه لو قدم تكبيرة الاحرام على القيام لكان أولى وأنسب
(قوله تكبيرة الاحرام) أى تكبيرة سبب في تحريم ما كان حلالا قبل كالاكل والشرب
ونحوهما فالاضافة من اضافة السبب للمسيب ولهذا سميت بذلك وتعينها أمر تعبدى لا يعتل
معناه أى تعبدنا بالتساويع به وان لم تعقل له معنى (قوله فيتعين الخ) هكذا في نسخة بالتمام وفي
نسخة ويتعين الخ بالواو وهي أظهر وقوله على القادر بالنطق أى على النطق فالباء بمعنى على
وقوله بها متعلق بالنطق وقوله أن يقول الخ هو فاعل يتعين لانه مؤول بمصدر (قوله الله أكبر)
بقطع الهمزة فان وصلها بما قبلها كأن قال اماما الله أكبر صح لكنه خلاف الاولى وشروط
صفة التكبير خمسة عشر شرطا ان اختلف واحد منها لم تنعقد الصلاة ايضا بعد الوصول الى
محل تجزئ فيه القراءة في الفرض بلغة العربية للتأدبر عليها وللفظ الجلالة وللفظ أكبر وقديم
لفظ الجلالة على أكبر وعدم مدحهمزة الجلالة لانه يتقلب من لفظ الخبر الانشائي الى
الاستنهام وعدم مذبا أكبر فلو قال الله أكبر لم تنعقد صلاته سواء فتح الهمزة أو كسرها لان
أكبر يفتح الهمزة جمع كبير وهو اسم للطبيل الكبير وأكبر بكسر الهمزة اسم من أسماء
الحوض ولو تعمد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى وعدم تشديد الفاء أو تشديد الباء بأن قال الله أكبر
لم تنعقد صلاته وعدم زيادة واو ساكنة أو تحريك بين الكلمتين فلو زادها لم تنعقد صلاته وعدم
واو قبل الجلالة لعدم تقدم ما يعطف عليه وعدم فاصل بين الكلمتين فتضمر الوقفة الطويلة
بينهما وكذا القصيرة على المعقود ولا يضمر الفصل بينهما بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كالله

فقد كيف شاء وقعوده
مقترشا أفضل (و) الثالث
(تكبيرة الاحرام) فيتعين
على القادر بالنطق بها أن
يقول الله أكبر

الاكبر والله الجليل اكبر والله الرحمن الرحيم اكبر بخلاف ما لو طال الوصف بأن كان ثلاثاً
 فأكثر كالله الجليل العظيم الحليم اكبر والله الذي لا اله الا هو الملك القدوس اكبر وبخلاف
 غير الوصف كالضمير في قوله الله هو اكبر والنسبة في قوله الله يا رحمن اكبر وإن يسمع نفسه
 بجميع حروفها ان كان صحيح السمع ولا مانع ودخول الوقت لتكبيره القرائض والنفل الموقت
 وذو السبب وايضاها حال الاستقبال حدث شرطناه وتأخيرها عن تكبيره الامام في حق
 المقتدى ولو كثر الراء من اكبر لم يضر لان الراء حرف تكرير كما قاله الزجاج وهو المعتقد ولو ابدل
 همزة اكبر واو اضمر من العالم دون الجاهل ولو لم يجزم الراء من اكبر لم يضر وما روى التكبير
 جزم فلا أصل له كما قاله ابن حجر العسقلاني وانما هو قول الضمى وعلى تقدير وروده فعناء عدم
 التردد فيه فلا يصح مع التعليق بنحو ان شاء الله الا ان قصد التبرك فقط ويسن أن لا يقصر
 التكبير بحيث لا يفهم ولا يعطيه بأن يبلغ في مده بل يتوسط وأن يجهر بتكبيره الاحرام وتكبير
 الانتقال الامام وأن يستر غيره من مأموم ومنفرد نعم ان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين سن
 التليخ يجهر بعضهم لكن بقصد الذكر ولومع الاعلام في تكبير الانتقال فان قصد الاعلام
 فقط أو أطلق ضرر لكن هذا في حق العالم وأما في حق العاصي فلا يضر مطلقاً ولا يتدب تكرار
 التكبير فان كثره ونوى بكل منها الاقح دخل في الصلاة بالانوار ونحوه بالاشفاق لان
 من افتتح صلاة ثم افتتح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا ان لم ينوي كل تكبيرتين الخروج من
 الصلاة أو الدخول فيها والاخرج بهذه النية ودخل بكل تكبير سواء كانت من الانوار
 أو الاشفاق فان لم يتوالا اقتساح بكل تكبير بل بالاول فقط لم يضر لان ما زاد على الاول مجرد
 ذكر والوسوسة عند تكبيره الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خيل في العمل
 أو نقص في الدين ز قوله فلا يصح الرحمن اكبر أي اعدم لفظ الجلالة وقوله ونحوه كالله كبير
 أعظم وأعظم فلا يكتفى كل ما فيه تغيير أحد اللفظين (قوله ولا يصح فيها تقديم الخبر على
 المبتدا) أي لان ذلك يخالف بالتكبير بخلاف نظيره في السلام فلا يضر فيه تقديم الخبر على المبتدا
 لانه لا يخالف بالسلام (قوله كقوله اكبر الله) مثال لتقديم الخبر على المبتدا فان أتى باللفظ اكبر
 ثانياً كان قال اكبر الله اكبر فان قصد عند لفظ الجلالة الابتداء مع والافلا (قوله ومن عجز
 عن النطق بها بالعربية الخ) هذا محترز التاخر ومن عجز عن العربية وغيره فهل يجب عليه ذكر
 بدلها كالأقراءة أو تكفيه النية بالقلب قال الشبرايطي قياس القراءة أن يأتي بذكر بدلها
 انتهى أجهوري (قوله ترجم عنها بأي لغة) أي سواء كانت الفارسية أو البربرية أو غيرها مما
 وان لم تكن لغة النواوي وترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگ ترنخداي بمعنى الله وبزرگ تر
 بمعنى اكبر وهو بضم الباء والراء وسكون الراء وسكون الكاف وفتح التاء واسكان الراء كما في
 كتاب نعمة الله في اللغة الفارسية ولا يكتفى خدای بزرگ لانها بمعنى الله كبير فيفوت التفضيل
 المستفاد من ترهوهومها بمعنى الله اكبر (قوله ويجب قرن النية بالتكبير) أي قرنا حقيقياً
 بعد الاستحضار الحقيقي بأن يستحضر الصلاة تفصيلاً مع تعينها في غير النفل المطلق ونية
 الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل التكبير من أولها
 الى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعي واختار المتأخرون الاكتفاء

فلا يصح الرحمن اكبر
 ونحوه ولا يصح فيها
 تقديم الخبر على المبتدا
 كقوله اكبر الله ومن عجز عن
 النطق بها بالعربية ترجم
 عنها بأي لغة شاء ولا يبدل
 عنها الى ذكر آخر ويجب
 قرن النية بالتكبير

بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفي بأن يستحضر الصلاة اجمالا بحيث يعد أنه مستحضر للصلاة مع أوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر بأى جزء من التكبير ولو بالحرف الأخير ويكتفى بفرقة الأوصاف على الأجزاء وهذا أسهل من الأول لأن الأول فيه حرج وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فالمصير إلى الثاني قال بعضهم ولو كان الشافعي حبالا فقي به وقال ابن الرفعة أنه الحق وصوبه السبكي قال الخطيب ولما هما أسوة والحاصل أن لهسم استحضارا حقيقيا واستحضارا عرفيا وقرنا حقيقيا وقرنا عرفيا والواجب انما هو العرفيان لا الحقيقيان (قوله وأما النووي الخ) مقابل له حذف تقديره أما غير النووي فقد اختار أنه لا بد من القرن والاستحضار الحقيقيين (قوله بالمقارنة العرفية) أى بعد الاستحضار العرفي (قوله بحيث بعد الخ) ظاهره أنه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار العرفي فيكون في كلام الشارح حذف تقديره كما اختار الاكتفاء بالاستحضار العرفي والحاصل أن الشارح ذكر المقارنة العرفية ولم يصورها وصورها بالاستحضار العرفي ولم يذكره ولا يجب استحباب النية بقاءه بعد التكبير للعسر لكن بسنن ثم يشترط عدم المناسي فان نوى الخروج من الصلاة أو تردد في أن يخرج أو يستقر بطلت صلاته (قوله والرابع) أى من الأركان الثمانية عشر ركعا (قوله قراءة الفاتحة) أى حفظا أو تلقينا أو نظرا في المصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة وتوقفت قراءة الفاتحة عليه وتجب في كل ركعة سواء الصلاة السرية والجمهورية وسواء الإمام والمأموم والمنفرد وخبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نعم المسبوق بجمعيها أو ببعضها يحملها عنه إمامه كالأب وبعضها ان كان أهلا للعمل وشروط الفاتحة أحد عشر أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا لفظ وأن يرتب القراءة وأن يواليها وأن يراعى حروفها وتشديداتها الأربع عشرة وأن لا يطن لحنا يفير المعنى وأن لا يقرأ بقراءة شاذة مغيرة للمعنى وأن لا يبدل لفظا بلفظ آخر وأن يقرأ كل آياتها ومنها البسملة وأن يقرأها بالعربية ولا يترجم عنها القوافي الالهية فيها ومثلها بديلها ان كان قرأنا بخلاف ما لو كان ذكر أو دعاء فيترجم عنه عند المجز عن العربية وابقاعها كلها في القيام أو بدله (فائدة) ما قرئت فاتحة الكتاب على وجع أربعين مرة لاذهب ولها نحو الثلاثين اسماء كالفاتحة والشافعية والكافية وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى غالبا واسماء السور توقيفية وثابتات اسمائها في المصحف من يدع الحجاج وما يفعله الناس من قراءة الفاتحة اذا عقدوا مجلسا أو فارقوه غير سنة والسنة قراءة سورة العصر لما فيها من التوصية بالصبر والحق وغير ذلك (قوله أو بديلها) أى بدل الفاتحة من سبع آيات أو سبعة أنواع من ذكر أو دعاء بخلاف الوقفة بقدرها عند المجز عن ذلك فلا تصح ارادتها لانه لا يصح تسليط القراءة على البدل بمعنى الوقفة المذكورة ولو حذف أو بديلها كان أولى لانه يغني عنه قوله الاتي ومن جهل الفاتحة الخ الآن يجب بأنه تخصيص لذلك مع أنه زاد فيه شيئا وهو الوقوف بقدر الفاتحة ثم لو أخر عن قوله وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها كان أولى (قوله لمن لم يحفظها) أى ولم يجد ملتقيا بلقائها ولا مصحفا يقرأها فيه أو نحو ذلك فتعسيره بالحفظ جرى على الغالب أو يقال مراده بالحفظ المعرفة بأى طريق من الطرق فقوله لمن لم يحفظها أى لم يعرفها بطريق أصلا (قوله فرضا كانت الصلاة أو فضلا)

وأما النووي فاختلف
الاكتفاء بالمقارنة العرفية
بحيث بعد عرفا أنه مستحضر
للصلاة (والم الرابع) قراءة
الفاتحة أو بديلها لمن لم
يحفظها فرضا كانت الصلاة
أو فضلا

تعميم في وجوب قراءة الفاتحة أو بدلها **قوله** وبسم الله الرحمن الرحيم آية منهم بل ومن كل
سورة البراءة فليست آية منها فذكره البسملة في أولها ونسب في أثناءها كما قاله الرملي وقيل
تحريم في أولها وتكرره في أثناءها كما قاله ابن حجر كابن عبد الحق والشيخ الخطيب والدليل على أنها
آية من الفاتحة أنه صلى الله عليه وسلم عند الفاتحة سبع آيات وعدها آية منها والدليل على أنها
آية من كل سورة البراءة إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على اثباتها في المصحف بخطه
أوائل السور سوى راحة دون الأعشار وتراجم السور فلم تكن آية من كل سورة سوى راحة
لما أجازوا ذلك ولو كانت للفصل كما قيل لتثبت في أول برائة ولم تثبت في الفاتحة فان قيل
القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والبسملة في أوائل السور لم تثبت بالتواتر أجيب بأن محله فيما ثبت
قرأنا قطعا أي جزموا واعتقدا أما ما ثبت قرأنا كما أي ظننا وعملا فيمكن فيه الظن وأيضا
اثباتها في المصحف من غير تكبير كالنوازل فان قيل من جانب من قال بأنها ليست آية من أوائل
السور لو كانت قرأنا بالكفر نافيها مع أنه لا يكفر نفاضا فيقال ولولم تكن قرأنا بالكفر
مستباح أنه لا يكفر وجوابا وجوابهم أن التكفير لا يكون بالظنيات والخلاف انما هو في بسملة
أوائل السور وأما آية النمل وهي انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم فهي آية من القرآن
قطعا فيكفر نافيها **قوله** كاملة انما قال ذلك رد على من قال انها بعض آية كما قاله الشيخ عطية
(قوله ومن أسقط الخ) كان المقام للتفريع لأن ذلك يتفرع على سابقه وكان الارضح أن يقول
كما قال غيره ويجب مراعاة حروفها وتشديداتها يقول فن أسقط الخ وقوله حرفا أي كان قال
أي لا نجد بالالتسعين باسقاط الواو كما يتوله كثير من العوام وقوله أو تشديدة كأن قال اياك
نعبد بتخفيف الياء وان قصدا المعنى كسر لاق الا بالضم والنسب ولو شددوا تخفف أساء وأجراه كما
قاله الماوردي ولا يخفى أن التشديدة هيئة للعرف وليست حرفا فعملها على الحرف من عطف
المغايير خلافا لمن قال انه من عطف الخاص على العام **قوله** أو أبدل حرفا منها بحرف أي كأن
قال الزين أو الدين بالراء أو الدال المهملة بدل الدال المجمة أو قال الحمد لله بالها بدل الحاء
أو قال الظالمين بالطاء المشالة بدل الصاد أو قال المستقيم بالهمزة بدل القاف بخلاف ما لو نطق
بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق به العرب فانها تصح كما يحرم به الروياني وغيره لكن
نظر فيه في المجموع **قوله** لم تصح قراءته ولا صلته جواب الشرط وهو من في قوله ومن أسقط الخ
فهو راجع للثلاث سور **قوله** ان تعدد أي وعلم وغير المعنى فهي قيد ثلاثة ومثل الابدال
اللحن فيبطل صلته وقراءته ان كان عامدا عالما وكان اللحن مغيرا للمعنى كأن قال أنعمت
عليهم بضم التاء أو كسر هاء ان كان ناسيا أو جاهلا بطلت قراءته لتلك الكلمة وأما اللحن الذي
لا يغير المعنى كأن قال نعبد بكسر الباء أو فتحها فلا يضر مطلقا لكنه يحرم مع العمد والعلم
وقوله والأي وان لم يتعدد وكذا ان لم يعلم أو يغير المعنى كأن قال العالمون بالواو وبدل الياء
وقوله وجب عليه إعادة القراءة أي لتلك الكلمة وما بعدها قبل الركوع فان ركع قبل أعادتها
بطلت صلته ان كان عامدا عالما والالم تحسب ركعته **قوله** ويجب ترتيبها فلم يرتبها بأن
قدم كلمة على أخرى وجب استئناف القراءة نعم لو بدأ بنصفها الثاني وأتى بنصفها الأول واستمر
فيها إلى آخرها اعتد بها ان لم يقصد بأولها التكميل ولم يطل الفصل بينه وبين النصف الأخير الذي

وبسم الله الرحمن الرحيم
آية منها كاملة ومن أسقط
من الفاتحة حرفا أو تشديدة
أو أبدل حرفا منها بحرف لم
تصح قراءته ولا صلته ان
تعمد والا وجب عليه إعادة
القراءة ويجب ترتيبها

قرأه ثالثا ويستأنف من قصداً قوله التكميل أو طال الفصل بينه وبين النصف الأخير (قوله بأن يقرأ الخ) تصوير للترتيب وقوله آياتها أى وكلماتها وقوله على نظمها المعروف أى على صورتها المعروفة (قوله ويجب أيضاً) أى كما يجب ترتيبها (قوله موالاتها) أى متابعتها وقوله بأن يصل الخ تصوير للموالاة ولو كثر آية أو كلمة من الفاتحة فإن استعجب ما بعده لم يضرب ولا ضرب وقوله من غير فصل تأكيده للوصل (قوله لا يقدر النفس) أى راعى فإن ذلك يغتفر بخلاف السكوت الطويل عرفاً فبقي قطعها إن كان بلا عذر وكذا سكوت قصير قصد به قطع القراءة فإن سكت طويلاً لعذر من جهل أو سهواً إعياء لم يضرب ومنه ما لو نسي آية فسكت طويلاً ليستدكرها فإنه لا يضرب وكذا لو سكت قصيراً لم يقصد به قطع القراءة (قوله فإن تحلل الذكر) أى وإن قل كما لو عطر فحمد الله تعالى في أثناء الفاتحة فإنه تنقطع قراءته ويستأنف (قوله بين موالاتها) صوابه بين كلماتها أو آياتها لأن الموالاة معنى من المعنى فلا معنى للتحلل بينها وأيضاً عند التحلل المذكور فلا موالاة (قوله قطعها) أى حيث كان بلا عذر أو ما إن كان بعذر من جهل أو سهو لم يقطعها (قوله إلا أن يتعلق الذكر بصلحة الصلاة) أى فإنه لا يقطعها (قوله كتمانين المأموم في أثناء فاتحته اقراءه امامه) أى وإن لم يؤمن امامه بالنسبة ليجوز له أن يقرأه إذا أمن اقراءه قطعها وكفتمعه على امامه إذا توقف بقصد القراءة ولو مع الفتح بخلاف ما لو قصد الفتح فقط أو أطلق قبل صلواته على المعتد ولو فتح عليه قبل توقفه قطع قراءته فيستأنف ولا فرق في الفتح بين الفاتحة والسورة وكسؤال الجنة إذا سمع من امامه آية فيها ذكر الجنة والاستعاذة من النار إذا سمع منه آية فيها ذكر النار وصلاته على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمع منه آية فيها اسمه أو نحو ذلك (قوله ومن جهل الفاتحة) أى لم يحفظها وقوله وتعدت عليه قد لا بد منه بخلاف ما إذا جهلها لكانت تعذر عليه لوجوده علم مثلاً فإنه يجب عليه قراءتها وقول المحشى هو عطف تفسير خلاف الظاهر (قوله لعدم علم مثلاً) أى أو مصحف أو نحوه ومثله ما لو لم يجزأ جرة تعليمه له أو لم يقدر على ما يؤمره إليه قبل خروج الوقت بما يجب صرفه في الحج (قوله وأحسن غيرها) أى غير الفاتحة وقوله من القرآن بيان لا غير مشوب ببعض (قوله ويجب عليه سبع آيات) أى بعدد آيات الفاتحة فلو نقص عن السبع لم يجزئه وإن طال لرعايته العدد واستحسن الشافعي رضي الله عنه أن يقرأ ثمانية لتكون بدلاً عن السورة (قوله متواليه أو متفرقة) أى وإن لم تعد المتفرقة معنى منظوماً على المعتد وإن كان يحفظ غيرها خلافاً لمن قال إنما تجزئ المتفرقة التي لا تقيد معنى منظوماً إذا لم يحسن غيرها أما إذا أحسن غيرها فلا وجه لاجرائها وقد علمت أن المعتد أجراً أوهاً مطلقاً (قوله فإن عجز عن القرآن) أى بأن لم يحفظه ولم يجد معاً ولا مصحفاً ونحوه (قوله أتى بذكر) أى بسبعة أنواع منه نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكثر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والأعمال أن ذلك ينقص عنها والدعاء كالدعاء لكن يجب تنديماً ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العربية ومنه اللهم أرزقني زوجة حسنة على ما يتعلق بالديار كاللهم أرزقني داراً (قوله بدلاً عنها) لكنه لا يجب أن يقصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد غيرها حتى لو استغنى أو تعوذ بقصد تحصيل سنتها فقط لم يجزئه

بأن يقرأ آياتها على نظمها المعروف ويجب أيضاً موالاتها بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل لا يقدر النفس فإن تحلل الذكر بين موالاتها قطعها إلا أن يتعلق الذكر بصلحة الصلاة كتمانين المأموم في أثناء فاتحته لقراءته امامه فإنه لا يشطع الموالاة ومن جهل الفاتحة وتعدت عليه لعدم علم مثلاً أو أحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متواليه عوضاً عن الفاتحة ومنفرقة فإن عجز عن القرآن أتى بذكر بدلاً عنها

خلافا لابن حجر (قوله بحيث لا ينقص عن حروفها) أي حال دون البديل متلبا بحيث
 لا ينقص مجموعها عن مجموع الناقصة سواء كان البديل قرآنا أو ذكرا أو دعاء ولا يشترط مساواة
 الآيات ولا أنواع الذكر والدعاء والحرف المشدد من البديل كالحرف المشدد من الناقصة
 والحرفان منه كالحرف المشدد منها لالعكسه وحروف الناقصة مائة وستة وخمسون باثبات ألف
 مالت وخمس وخمسون بحذفه وكان يعرض العلماء يقرأ في الركعة الأولى مائة باثبات الألف
 وفي الثانية مائة بحذفها لأنه يسر تطويل الأولى على الثانية ولو بحرف كذا قالوا والحق أنه مائة
 وخمسة وثلاثون بالابتداء بالفتات الوصل كما قاله الزيادي ووجه ما قالوه عد الشدات الأربعة
 عشر حروفا مع عد ألفي صراط في الموضعين وألف الضالين لكونها ملقوظا بها وإن كانت
 محذوفة رسميا فإذا زيدت هذه السبعة عشر على المائة والثمانية والثلاثين كانت الجملة مائة
 وستة وخمسين باثبات ألفه لك وخمسة وخمسين بحذفها ووجه ما قاله الزيادي إسقاط الشدات
 الأربعة عشر لكونها صفات الحروف المشددة وليست بحروف حقيقة وإسقاط ألفي صراط في
 الموضعين وألف الضالين لكونها محذوفة رسميا وإن كانت ملقوظا بها (قوله) فإن لم يحسن قرآنا
 ولا ذكرا أي ولادعاء فإن قيل فيما إذا دخل في الصلاة وكيف أنه قد تددت صلواته أوجب بأنه يصور
 ذلك بما إذا قلته شخص التكبير فأحرم بها ثم ذهب أو كان يدور فها ثم نسيها فإن كان لا يعرفها
 بوجه أبدا دخل في الصلاة بدونها كالآخرس (قوله) وقف قدر الناقصة أي بالنسبة للوسط
 المعتدل في ظنه ويندب أن يتف وقفة بعده هابدا عن السورة ولا يجب عليه تحريك لسانه
 بخلاف الآخرس الذي طرأ آخرسه ولو قدر على بعض الناقصة وبعض غيرها أتى ببعضها في محله
 وبعض غيرها في محله تقدم أو تأخر أو توسط ولو قدر على بعض الناقصة فقط \equiv ربه وكذا
 لو قدر على بعض القرآن وأما لو قدر على بعض المذكر أو الدعاء فقبل يكمل عليه بالوقوف والمعتد
 أنه يكرهه أيضا وهو واضح ولو شرع في البديل ثم قدر على الناقصة قبل فراغه لمزمته كم في العباب
 وغيره فإن كان بعد فراغه ولو قبل الركوع أجزاء ومثل ذلك يقال في قدرته على الذكر والدعاء
 فإن كان قبل أن تغدو وقفة بقدر الناقصة لمزمته والآنلا (قوله) وفي بعض النسخ وقراءة الناقصة
 بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها) بعضهم اختار هذا البعض لما في غيره من إيهام صحة
 قراءة البسملة في غير محلها وأما هذا البعض فنبهه بتصريح بالمراد لكن ربما يقتضي صدره وهو
 قراءة الناقصة بعد الخ أن البسملة ليست منها إلا أن يحمل على أن المعنى وقراءة معظم الناقصة
 بعد الخ بقراءة قوله وهي آية منها (قوله) والخامس أي من الأركان الثمانية عشر (قوله)
 الركوع هو لغة مطلق الانحناء وشرعا أن ينحني بغير انحناس قدر يلوغ راحتيه ركبتيه كما
 سيذكره الشارح وقيل معناه لغة الخضوع وهو من خصائص هذه الآلة فإن الأمم السابقة لم
 يكن في صلاتهم ركوع وأما قوله تعالى واركع مع الراكعين فعناه صلى مع المصلين من باب إطلاق
 اسم الجزء وإرادة الكل كذا قيل وتطرق فيه بأنه إذا لم يكن في صلاتهم ركوع فكيف يقال بأنه من
 إطلاق الجزء وإرادة الكل مع أنه لم يكن الركوع جزأ من صلاتهم فالأحسن التأويل بأن
 المراد اخضعي مع الخاضعين كما هو المعنى القوي على القول الثاني وشرع في صلاة العصر
 لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال أول صلاة ركعتيها العصر فقلت يا رسول الله ما هذا

بحيث لا ينقص عن حروفها
 فإن لم يحسن قرآنا ولا ذكرا
 وقف قدر الناقصة وفي بعض
 النسخ وقراءة الناقصة بعد
 بسم الله الرحمن الرحيم وهي
 آية منها (الخ) الخامس (الركوع)

فقال بهذا أمرت فيكون النبي صلى الله عليه وسلم على الظهر قبل ذلك وقيام الليل قبل فرض
الصلوات بالأركوع وهذا قرينة على خلق صلاة الامم السابقة عن الركوع واعلم أنه يجب
في الركوع أن لا يتسند به غيره فقط فلو هوى بقصد سجود تلاوة فلما وصل لحدار كعب عن له أن
يجعله عن الركوع لم يكتب بل يجب عليه القيام ليركع منه نعم ان كان تابعا لاحامه كفاه ولا يجوز له
العود للقيام كما لو قرأ امامه آية سجدة فهو في فطن أنه هوى لسجود التلاوة فهو لذلك فرأى لم
يسجد بل هوى للركوع فنبهه ويقتصر على ذلك المأموم ويكفيه المتابعة (قوله وأقل فرضه)
مبتدأ خبره قوله أن ينحني الخ وكان الاولى أن يقول وأقله بحذف لفظ فرض لانه يقتضي أن
فرضه له أقل وأكمل مع أن أقله هو الفرض فقط وأكمله مندوب كإسأى فالأقل والاكمل
اثنان وصنفان للركوع من حيث هو لا فرضه الا أن يجاب بأن الاضافة للبيان أي أقل هو فرضه
ومما يدل على أن الاكمل للركوع لا فرضه قوله في ما بعدوا كمل الركوع ولم يقل وأكمل فرضه
فيه عليه الشيخ عتيق (قوله لقائم) وأما أقله لفساد فله وأن ينحني بحيث تحاذي جهته ما أمام
ركبته وأكمله أن تحاذي جهته موضع سجوده من غير مماسته والا كان سجودا لا ركوعا
وقوله قادر على الركوع سيأتي محزن في قوله فان لم يقدر الخ فقد أخذ محترزا للقادر وترك محتررا
القائم وقد علمه (قوله معتدل الخلق) وغيره كقصير اليدين وطويلهما يتقدم معتدلا وقوله سليم
يديه وركبتيه وغيره السليم كقطوع اليدين يتقدم سليما (قوله أن ينحني) أي انحنأ وقأن وما بعدها
في تأويل مصدر كما هو ظاهر (قوله بغیر انحناس) بخلاف ما لو انحنى بانحناس وهو أن يطأ طئي
بغيرته ويرفع رأسه ويتقدم صدره ثم ان كان فعل ذلك عامدا على باطلت صلاته والام تطلو ويجب
عليه أن يعود للقيام ويركع ركوعا كافيلا يكفيه هوى الانحناس (قوله قدر) أي انحنأ قدر
فهو منصوب على انه صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق لينحني وقوله بلوغ أي وصول
وقوله راحتيه هما بطن الكفين ما عدا الاصابع وقوله ركبتيه أي سوطي ساقيه وفخذه فلو وصلت
أصابعه ركبتيه لم يكف (قوله لو أراد وضعهما عليهما) أي لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه
لوصلت الخواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وأتى بذلك لثلاثتهم أنه لا بد من وضعهما باللفعل
(قوله فان لم يقدر الخ) قد عرفت أنه مفهوم القدر السابق (قوله انحنى مقدوره) أي ما بطرفه
عبارة الخطيب والعاجز ينحني قدرا مكانه فان عجز عن الانحناء أصلا وأما برأسه ثم بطرفه
انتهت ومنها تعلم أن الشارح أسقط مرتبة بعد انحناء مقدوره وقبل الابعاء بطرفه وهي
الابعاء برأسه وأن قوله وأما بطرفه إشارة للمرتبة الثالثة فكان الاولى أن يعبر فيها بتم بدل
الاول لانه رباعا يوههم أن الانحناء والابعاء بطرفه مرتبة واحدة فلا وجه لضعفه لسابقه وبالجملة
فهى عبارة غير محزنة والطرف بسكون الراء البصر والمراد به هنا الاجفان ولو عبر به بالكان
أولى لانها هي التي يؤمى بها دون البصر (قوله وأكمل الركوع الخ) ذكره ثلاثة أشياء
التسوية والنصب والاخذ فجعلها اخبارا عن أكل الركوع وهو مندوب ويكره تركه وكان
الاولى أن يقدم ذلك على قوله فان لم يقدر الخ لان ذلك في حق القادر فقط (قوله تسوية
الراكع) من اضافة المصدر لفاعله وسواء كان الراكع ذكرا أو أنثى وأخفى وقوله ظهره مقبول
للتسوية وقوله وعنقه معطوف عليه وقوله بحيث يصيران أي ظهره وعنقه وهذا تصوير

وأقل فرضه لقائم قادر على
الركوع معتدل الخلق سليم
يديه وركبتيه أن ينحني بغير
انحناس قدر بلوغ راحتيه
ركبتيه لو أراد وضعهما
عليهما فان لم يقدر على هذا
الركوع انحنى مقدوره
وأما بطرفه وأكمل الركوع
نسوية الراكع ظهره وعنقه
بحيث يصيران

للتسوية وبيان لضابطها وقوله كصفحة واحدة أى كوح واحد من نحاس لا أعوجاج فيه
(قوله ونصب ساقيه) عطف على تسوية وكان الأولى أن يقول ونصب ركبتيه لأنه يلزم من نصب
 ركبتيه نصب ساقيه ولا عكس **(قوله وأخذ ركبتيه بيديه)** أى بالفعل لا بتابع في ذلك مع تفرق
 أصابعه تفرقها وسط الجهة القبلة لأنها أشرف الجهات والاقطع لا يأخذ ركبتيه بيديه بل
 برأسهما إن كان متطوعهما أو أحدهما إن كان مقطوع واحدة ومثل الاقطع قصير اليدين
(قوله والسادس) أى من أركان الصلاة الثمانية عشر **(قوله الطمأنينة)** ولا تقوم زيادة
 الهوى مقام الطمأنينة وأقلها أن تستقر أعضاؤه كما بحيث ينقل رفعه عن هوى **(قوله)**
 وهى سكون بعد حركة أى سكون الأعضاء بعد حركة الهوى لا ركوع وقبل حركة الرفع منه
 ولذلك قيل هى سكون بين حركتين ولو عبر الشارح بذلك لكان أوضع والمراد من العبارتين واحد
(قوله فيه) متعلق بالطمأنينة وقوله أى الركوع تفسير للغمير **(قوله والمصنف يجعل الطمأنينة)**
 فى الأركان ركناً مستقلاً أى فلذلك عدّها من الأركان وقوله وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان أى صفة تابعة للأركان الموصوفة بها وعلى كلا القولين لا تنفع الصلاة بدونها فأنلّف
 انطوى وقيل معنوى كما مر **(قوله والسابع)** أى من أركان الصلاة لكن شرط الركبة على
 الاعتدال وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والسهوودة كان الأولى حذفه
 وبعضهم جعل عطف الاعتدال على الرفع للتفسير فيكون المراد برفع هو الاعتدال وقال بعضهم
 الركن مجموع الرفع والاعتدال لأنه يلزم من الاعتدال الرفع دون عكسه فقد يرفع ولا يصل لحذ
 الاعتدال **(قوله والاعتدال)** هو لغة المداواة والاستقامة وشرعاً أن يعود لما كان عليه قبل
 روعه من قيام أو قعود والاعتدال ركن ولو فى النافلة كما يحتمل فى التحقيق وقبل لا يجب
 الاعتدال فى النفل ويجب أن لا يقصد بالاعتدال غيره فقط كما تقدم فى الركوع فلو اعتدل خوفاً
 من حية مثلاً لم يكف لأنه صار **(قوله قائماً)** لو استقطه لكان أولى لأنه يتألف قوله بعد من قيام قادر
 وقعود عاجز ويمكن أن يجعل فى كلامه حذف والتقدير قائماً أو قاعداً كما يدل عليه ما بعده **(قوله)**
 على الهيئة التى كان عليها أى على الصفة والحالة التى كان عليها وقوله من قيام قادر الخ بيان لتلك
 الهيئة ولم يذكر من ذلك الاضطرار لأن المضطجع يجلس للركوع فيعتدل بعوده للجأوس الذى ركع
 منه **(قوله وقعود عاجز عن القيام)** أى أو قادر على القيام فى النفل إذا فعله من قعوداً واضطجاع
 لما علمت من أن المضطجع يقعد للركوع فكان الأولى حذف التقييد بالعاجز عن القيام الآن يقال
 انما قديده نظر الغالب من أن القادر يصل النفل من قيام **(قوله والثامن)** أى من أركان الصلاة
(قوله الطمأنينة فيه) أى بأن تستقر أعضاؤه على ما كان عليه قبل روعه بحيث ينقل
 ارتفاعه للاعتدال عن هوى السجود ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله أو لا اعتدل واطمأن وجوبا
 ثم سجد **(قوله والتاسع)** أى من أركان الصلاة **(قوله السجود)** هو لغة التطامن والمبل وقيل
 الخضوع والنذل وشرعاً مائة مرة بعض جهة المصلى ما يصل عليه من أرض أو غيرها كما سبذكره
 الشارح ويجب أن لا يقصد به غيره كما مر فى الركوع فلو تطاعلى وجهه من الاعتدال وجب العود
 إليه ثم سجد لا تنقاه الهوى فى السقوط ويجب أن يرفع أسافله وهى عجزته وما سؤلها على أعاليه
 وهى رأسه ومنكأه فلو لم يرفع أسافله لم يتمكن من ذلك لميلانها على حسب حاله ولزمه

كصفحة واحدة ونصب ساقيه
 وأخذ ركبتيه بيديه (و)
 السادس الطمأنينة (وهى
 سكون بعد حركة (فيه) أى
 الركوع والمصنف
 يجعل الطمأنينة فى الأركان
 ركناً مستقلاً ومضى عليه
 النوى فى التحقيق وغير
 المصنف يجعلها هيئة تابعة
 للأركان (و) السابع (الرفع
 من الركوع) والاعتدال
 قائماً على الهيئة التى كان
 عليها قبل ركوعه من قيام
 قادر وقعود عاجز عن القيام
 (و) الثامن (الطمأنينة
 فيه) أى الاعتدال (و)
 التاسع (السجود)

الاعادة لانه عذر نادرجل خلاف ما لو كان به علم لا يمكن معها السجود الا كذلك فانه لاعادة عليه
 فان أمكن، السجود على نحو وسادة يضعها تحت جبهته مع التنكيس لزمه حصول هيئة السجود
 بذلك وان كان بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها لقوات هيئة السجود بل يكفيه ما أمكنه من
 الانحناء ومثل ذلك يقال في نحو الحبل التي لا يمكن السجود الا بوضع نحو وسادة وفيما لو طال
 أنفه وصار يمنعه من وضع الجبهة على الارض مثلا ولا يكلف حفر نقرة للانف لما فيه من المشقة
(قوله مرتين في كل ركعة) انما عدا هنا ركعا واحدا لاتحاد جنسهما وعدا ركعتين في الجماعة لان
 المدار فيها على ما تظهر به المخالفة وانما كثر السجود دون غيره من الاركان لما فيه من زيادة
 التواضع بوضع أشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام ولهذا كان أفضل من الركوع ولما فيه
 من ارغام الشيطان واذلاله حيث لم يسجد لآدم وأمر ابن آدم بالسجود فسجد مرتين ولذلك
 ورد أنه اذا سجد العبد اعتزل الشيطان يكره ويقول يا ويلي أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله
 الجنة وأمرت بالسجود فلم أسجد في النار ولما فيه من شدة القرب بين العبد وربه كما ورد أقرب
 ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال بعضهم الحكمة في كون السجود مرتين أن الركوع
 فيه دعوى العبودية والسجدتين كالشاهدين عليهما **(قوله وأقله)** أي أقل السجود **(قوله)**
 مباشرة الخ) فيجب كشف الجبهة ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين
 ما عدا ما يجب ستره منها مع العورة فلو سجد مع حائل على جبهته بحيث يعمها كان كان
 في موضع سجوده ورقة أو تراب فالتصق أحدهما بجبهته لم يصح سجوده معه وكذا لو سجد على
 متصل به يتحرك بحركته في قيام أو قعود ولو بالقوة على المعقد حتى لو صلى من قعود وسجد على
 متصل به لا يتحرك بحركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام لتحرك بحركته ضرر خلافا
 للشيخ الخطيب حيث قال بعدم الضرر باعتبار الحالة الراهنة ولو سجد على متصل به لا يتحرك
 بحركته كطرف عمامته الطويل جسد لم يضر لأنه في حكم المنفصل وهكذا لو سجد على نحو
 مندبل يده فلا يضر لأنه لا يعتد اتصاله في العرف ولو سجد على عصابة جرح أو نحوه وشق عليه
 أزالته ولم يكن تحتها نجاسة غير معتقة عنها وكان متطهرا بالماء لم يلزمه الاعادة لانها اذا لم تلزمه مع
 الأعيان للعذر فعدم لزومها لهذا أولى ولو سجد على شعر نبت بجبهته كفي لأن ما نبت عليها مثل
 بشرتها ذكره البغوي في فتاويه وصح كذا ولو سجد على سلعة نبت بجبهته لانها جزء منها بخلاف
 ما لو سجد على نحو يده فانه يضر **(قوله بعض جهة المصلي)** هي ما بين الصدين طولاً وما بين
 شعر الرأس وشعر الحاجبين عرضاً وخرج بالجبهة الجبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فكل
 شخص جبينان فلا يكفي وضعه وحده لكن يسن وضعه مع الجبهة وانما اكتفى ببعض الجبهة
 لانه بذلك يصدق عليه أنه سجد على الجبهة ويجب وضع جزء من ركبته ومن باطن كفيه ومن
 باطن أصابع قدميه مع الجبهة في السجود لخبر الشيخين أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة
 واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل فان عرف
 الزائد فلا اعتبار به وان سامت وانما الاعتبار بالاصلي وان كانت كلها أصلية اكتفى في الخروج
 عن عهدة الواجب بوضع بعض إحدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجلين والمراد أنه
 يضع يدا من جهة اليمن ويذا من جهة اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقدام من هذه

مرتين في كل ركعة وأقله مباشرة
 بعض جهة المصلي موضع
 سجوده من الارض أو غيرها
 وأكمله أن يكبر له ويد السجود
 بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم
 يديه ثم جبهته وأنفسه (و)
 العاشر (الطمانينة فيه)
 أي السجود بحيث ينال
 موضع سجوده نقل رأسه
 ولا يتكى أساس رأسه

وقد ما من هذه فلا يكتفى وضعهما من جهة واحدة فان اشبه الاصل بالزائد وجب وضع جزء من كل منها ولا يكتفى بوضع جزء من بعضها لاحتمال زيادته ونقل عن الرملي في الدرس أنه يكتفى بوضع جزء من بعضها لان المأمور به السجود على سبعة أعظم وهو حاصل بذلك ونقله عن والده أيضا لكن المعتقد الاول لان وضع الزائد في ذلك انما هو لتحقيق وضع السبعة الاصول كما هو ظاهر ولو خلق كنهه مقلوبا وجب وضع ظهر كفه لانه في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض له الانقلاب فلا قرب أنه ان أمكنه وضع البطن ولو بعين وجب والا فلا ولو خلق بلا كف فقياس النظائر أنه يقتدر له مقدارها **(قوله موضع سجود)** مفعول للمباشرة وقوله من الارض الخ بيان لموضع سجوده وقوله أو غيرها أي كسقيفة وقطن وتين وسجادة ونحوها ولو سجد على شيء خشن يؤدي جهته مثلا فان زحزحها من غير رفع لم يضرب وان رفعها ثم أعادها فان لم يكن اطمان لم يضرب والاضرب لزيادة سجود ولو رفع جهته من غير عذروا أعادها ضربة مطلقا **(قوله وأكله)** أي أكل السجود من حيث التكبير ليهو به وترتيب الاعضاء في الوضع **(قوله أن يكبر ليهو به)** فيبتدئ التكبير مع قول الهوى ويديمه حتى ينتهي الى السجود والهوى بفتح الهاء وضما معناه السقوط وقبل بالفتح السقوط وبالضم الصعود وعليه فيتمين النسخ هنا لان المراد السقوط يقال هوى بهوى كضرب يضرب اذا سقط بخلاف هوى بهوى كنه لم يعلم فانه يقال ذلك اذا أحب **(قوله بلا رفع يديه)** فلا يستلزم رفعهما لذلك بخلاف هوى بهوى للركوع والرفع منه **(قوله ويضع الخ)** أي وأن يضع الخ فهو عطف على يكبر فيكون من الاكمل لكن من حيث الترتيب في الوضع فلا ينافي أن وضع هذه الاعضاء ما عدا الانف من الواجب بخلاف الترتيب بينها في الوضع هكذا بان يضع الركبتين أولا ثم البدن ثم الجبهة والانف معافاته من الاكمل **(قوله ثم جهته وأنفه)** أي معا كما أشار اليه بتعبير بالواو فوضع الانف سنة مع الجبهة ولا يكتفى بوضعه وحده لان المعتبر هو الجبهة **(قوله والعاشر)** أي من أركان الصلاة **(قوله الطمأنينة فيه)** تشتم تفسيرها بأنهم ساكنون بعد حركة أو ساكنون بين حركتين بحيث يتفصل رفعه عن هويه وقوله أي السجود تفسير للضمير **(قوله بحيث الخ)** ظاهره أن هذا تصوير للطمأنينة وليس كذلك بل هو تصوير للتحامل في الجبهة فاعمل هنا حذفاً والتقدير ويجب التحامل في الجبهة بحيث الخ ولا يجب التحامل في غير الجبهة على المعتقد فيجب تمكينها فقط لخبر اذا سجدت فمكن جهتك ولا تنقر نقرا **(قوله ينال)** أي يصيب وقوله موضع سجوده مفعول مقدم وقوله ثقل رأسه فاعل مؤخر **(قوله ولا يكتفى)** أي لعدم التحامل ولو مع وجود الطمأنينة فليس ذلك من مفهوم الطمأنينة وان كان قديتهم من كلام الشارح خلافاً **(قوله بل يتحامل)** أي بالجبهة فقط لانه لا يجب التحامل في غيرها كما علمت **(قوله بحيث لو كان الخ)** تصوير للتحامل وهو توضيح للتصوير السابق أعني قوله بحيث ينال الخ وقوله تحت قطن مثلاً أي أو تين أو نحوه وقوله لا تكبس أي أنك ولا هذا ظاهر اذا كان تحت قطن أو نحوه قليل والا كني انكاس الطبقة العليا منه فقط وهي التي تلي جهته بخلاف التي تلي الارض فلا يشترط انكاسها **(قوله وظهر أثره)** أي أثر التحامل والمراد بأثره الثقل وقوله على يدي أي ليدفع على معنى اللام فالمعنى وظهر الثقل الذي هو أثر التحامل ليد كأن تحس يده بالثقل وتشعر به وقوله لو فرضت تحت أي تحت ذلك القطن

موضع سجوده بل يتحامل
بحيث لو كان تحت قطن مثلاً
لا تكبس وظهر أثره على يدي
لو فرضت تحت

مثلاً ان كان قليلاً أو الطهفة العليا منه ان كان كثيراً **(قوله والحادي عشر)** أي من الأركان
 الثمانية عشر **(قوله الجلوس بين السجدين)** أي فلو في النقل وقبل لا يجب في النقل وقال أبو
 حنيفة يكتفي أن يرفع رأسه من الأرض أدنى رفع كذا السيف لكن في الصحيحين أنه كان صلى الله
 عليه وسلم إذا رفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالساً فيه رذ على أبي حنيفة ويجب أن لا يقصده
 غيره كما ترفى الركوع وغيره فلو رفع فزعاس شيء لم يكف فيجب عليه أن يعود للسجود ثم يجلس
(قوله سواء صلى قائماً أو مضطجعا) أي لانه اذا صلى مضطجعا يجب عليه أن يجالس ليسجد ثم
 يجلس بين السجدين ثم يسجد **(قوله وأقله سكون الخ)** لا يخفى أن سكون حركة أعضائه ليس
 تعريف الجلوس بل هو تعريف للطمأنينة كما تقدم فلو قال وأقله أن يستريح جالساً المكان
 أظهر **(قوله حركة أعضائه)** من اخافة الصفة للموصوف أي أعضائه المتمركزة لانها هي التي
 تتصف بالسكون بخلاف الحركة فانها لا تتصف بالسكون **(قوله وأكمله الزيادة على ذلك)** أي
 سكون حركة أعضائه وقوله بالدعاء الوارد فيه أي وهو رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني
 وارزقني واهدني وعافني زاد الغزالي وعافني وزاد المتولي أي صار به لي قلباً قانياً قياساً
 الشرط برياً لا كافراً ولا شقياً ولو طوله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التثنية بطلت الصلاة
 كما لو طول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر النافحة الا في محل طاب فيه التطويل
 كاعتدال الركعة الأخيرة لانه طاب فيه التطويل في الجملة بالقنوت وانما بطلت الصلاة
 بتطويلها ما لانهم اركان قصيران فلا يطولان **(قوله فلو لم يجلس)** أي يستوجب السبايل
 ما بعده وقوله بل صار الى الجلوس أقرب أي منه الى السجود ومثله بالاولى ما اذا كان
 الى السجود أقرب أو اليهما على حد سواء وقوله لم يصح أي لانه لا يقدح الاستواء كما يدل عليه
 خبر الصحيحين السابق وان كان مقتضى القياس على ما اذا كان الى القيام أقرب منه الى أقل
 الركوع أو اليهما على حد سواء حيث اكتفى بهما في القيام أن يكتفي بهما في الجلوس ويمكن أن
 يفرق بأن ذلك يسمى قياماً في العرف ولا يسمى ذلك جلوساً في العرف كما هو صريح كلام
 الشارح لكن جرى الشئح الجوهري في شرح المنهج على أن ذلك يكتفي في الجلوس فاقطعه
(قوله والثاني عشر) أي من الأركان **(قوله الطمأنينة فيه)** وتقدم تعريفها وقوله أي
 الجلوس بين السجدين تفسير للضمير **(قوله والثالث عشر)** بفتح الجزأين لانه مركب تركيباً
 عددياً وكذا الرابع عشر ونحوه **(قوله الجلوس الأخير)** يرد عليه أن الأخير يوهم سبق غيره
 وهو الجلوس الاول مع أن نحو الصبح والجمعة ليس فيه الجلوس واحد وأشار الشارح الى
 الجواب عن ذلك بقوله أي الذي يعقبه السلام فالمراد بالجلوس الأخير ما يعقبه السلام سواء
 تقدمه غيره أم لا وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي أن جلوس السلام ليس داخل في الجلوس
 الأخير لانه لا يعقبه السلام فالاولى الجواب بأن الجلوس الأخير صار علماً لما كان آخر الصلاة
 وان لم يتقدمه جلوس أول **(قوله والرابع عشر)** أي من أركان الصلاة **(قوله التشهد)** هو
 في الأصل اسم للشهادتين فقط ثم أطلق على التشهد المعروف لاشتماله على الشهادتين ومن
 إطلاق اسم الجزء على الكل وفرض في السنة الثانية من الهجرة وقيل غير ذلك ويدل على
 فرضيته خبر ابن مسعود كما تقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عباده السلام

**(و) الحادي عشر الجلوس بين
 السجدين** في كل ركعة سواء
 صلى قائماً أو مضطجعا وأقله
 سكون بعد حركة أعضائه
 وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء
 الوارد فيه فلو لم يجلس بين
 السجدين بل صار الى
 الجلوس أقرب لم يصح **(و)
 الثاني عشر الطمأنينة فيه**
 أي الجلوس بين السجدين
(و) الثالث عشر الجلوس
 الأخير أي الذي يعقبه
 السلام **(و) الرابع عشر**
(التشهد فيه)

على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام
على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ فقله قبل أن يفرض علينا التشهد
دليل على فرضيته وكذلك الامر به في قوله ولكن قولوا التحيات لله الخ فان الامر للوجوب
فالدلالة في الحديث على القرضية من وجهين والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة ويشترط
في التشهد أن يسمع نفسه به والموا لانه فان تخلله غيره لم يعتد به الا ما ورد فيه من الاكمل
ولا يضرب زيادة النداء قبل أيها النبي ولا الميم في عليك ولا وحده لا شريك له وقراءته
قاعدة الالغدر وأن يكون بالعربية عند القدرة عليها ولو بالتعلم وعدم الصارف وحرارة
الحروف والكلمات والتشديدات فلا بد من التشديد أو الهمة في قوله أيها النبي ولا يجوز
ترك التشديد والهمز معا وصلا ووقفها على المعتمد خلافا للزيادة القائل يجوز أنه وقفا هو
ضعيف ويضرب اسقاط شدة لاله الا الله وكذلك اسقاط شدة الرا من محمد رسول الله على المعتمد
وقال شيخنا انه يفتر في الثانية للعوام ولا يشترط ترتيب التشهد اذ الم يلزم على عدم الترتيب
تغيير معناه كأن قال السلام عليك أيها النبي التحيات لله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
فان غير المعنى لم يصح وتبطل به الصلاة ان نعمد كأن قال التحيات عليك السلام لله (قوله
أي الجلوس الاخير) تفسير للضمير (قوله وأقل التشهد الخ) وسكت عن أكمله لانه معروف
وهو وجوده في بعض النسخ وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد
أن محمدا رسول الله أو وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أو وأشهد أن محمدا رسوله فهذه ثلاث مع
أشهد أو وأن محمدا رسول الله أو وأن محمدا عبده ورسوله أو وأن محمدا رسوله فهذه ثلاث من غير
لفظ أشهد فالجمله ستة ولا بد من الواو في جميعها فقول القليوبي زيادة الواو مع أشهد من الاكمل
فيكني أحدهما يقتضي الاكفاء بأشهد من غير الواو وليس كذلك هنا بخلافه في الاذان والاقامة
فكان عليه أن يقول ذكر أشهد مع الواو من الاكمل فلو أتى بالواو كنى (قوله التحيات لله) أي
مستحقة له والتحيات جمع تحية وهي ما يحى به من قول أرفعك والقصد من ذلك الثناء على الله بأنه
مستحق لجميع التحيات الصادقة من الخلق للملوك لان كل ملك من ملوك الارض كانت رعيته
تحية بنعمة مخصوصة فلك العرب كانت رعيته تحية بانيه بأنهم صبا حاقبل الاسلام وبالسلام بعد
الاسلام وملك الكامرة كانت رعيته تحية بالسجود له وتقبيل الارض وملك القرم كانت
رعيته تحية بطرح اليد على الارض قدامه ثم تقبيلها وملك الحبشة كانوا يحبون بوضع
اليد على الصدر مع سكبته وملك الروم كانوا يحبون بكشف الرأس وتنكيسها وملك النوبة
كانوا يحبون بجعل اليد على الوجه وملك حير كانوا يحبون بالايمان بالدعاء بالاصابع وملك
اليامنة بوضع اليد على كتفه فان بالغ رفعها ووضعها مرارا وجعت اشارة الى أنه تعالى مستحق
لجميعها ويراد في الاكمل كما علم مما مر المباركات الصلوات الطيبات وهي على حذف حرف
العطف في الثلاثة أي والمباركات وهي التاميات أي الاشياء التي تنمو وتزيد والصلوات أي
الصلوات الخمس وقيل مطلق الصلوات ولو غير الخمس والطيبات أي الاعمال الصالحة وقيل المراد
بالطيب ضد الخبيث وقد ذكر النسفي في شرح الاربعين أنه ورد ان في الجنة شجرة اسمها التحيات

أي الجلوس الاخير وأقل
التشهد التحيات لله

وعليها طائر اسمه المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك نزل الطائر المذكور
 عن الشجرة المذكورة وانغمس في تلك العين ثم يخرج منها وهو يتقضم أجنته فيبتاططرها
 منه فيخلق الله من كل قطرة ملكا يستغفر الله لذلك العبد الى يوم القيامة والله على كل شيء قدير
(قوله سلام عليك) بالتسوية فلو اسقطه مع عدم التعريف بالالف واللام ضرر خلافا لابر
 حجر والاتبان بالالف واللام من الاكل فلو اتى بالالف واللام وبالتسوية لم يضر وان كان لنا
 ونكتة التنكير في رواية ابن عباس أن يأخذ كل صل منه على حسب حاله من مقام السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم ومقام اللام علينا وعلى عباد الله الصالحين وانظر هل كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول في تنهده السلام عليك أيها النبي أو يقول السلام على فان كان الاول
 وهو الظاهر فيتمثل انه جرد من نفسه شخصا وخاطبه بذلك ويحتمل أنه على سبيل الحكاية عن
 الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب بذلك ومعنى السلام السلامة من
 النقائص والآفات أو اسم الله تعالى ويكون المعنى اسم الله عليك بالحفظ لكنه بعدم فالتبادر
 الاول **(قوله أيها النبي)** بالتشديد أو بالهمزة فلوتر كهماض كما مر وقوله ورحمة الله وبركاته
 أي عليك ومعنى بر كانه خيراته لا بمعنى البركة الحسيرة الالهية في الشيء **(قوله سلام علينا)**
 بالتكثير مع التسوية والتعريف من الامم والضمير في علينا للحاضرين من امام ومأموم
 وملائكة وانس وجن وأجمع الامة وقوله وعلى عباد الله الصالحين أي القائمين بحقوق الله
 وحقوق عباده لان الصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد وقال البضاوي هو الذي
 صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته وهو ناظر للصالح الكامل فلا ينافي أن من صرف ماله
 عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق السالك وقام بخدمة ملك المولى يسمى
 صالحا فاندفع اعتراض المحشي عليه بأنه يقتضي أن من ذكر ليس صالحا ومن البين أنه في حين
 السقوط **(قوله أشهد أن لا اله الا الله)** أي أقروا بآذعن بأنه لا معبود بحق يمكن الا الله ويتعين
 افظ أشهد فلا يقوم غيره مقامه لان الشارع تعبدنا به **(قوله وأشهد)** قد علمت أن الواو لا بد منها
 وذكر أشهدا من الاكل خلافا لما تفيد عبارة القليوبي وقوله أن محمدا الاول ذكر
 السيادة لان الافضل سالك الادب خلافا لمن قال الاول ترك السيادة اقتصارا على الوارد
 والمعتمد الاول وحديث لانسودوني في صلاتكم بالواو لا بالياء باطل وقوله رسول الله الاتيان
 بالاسم الظاهر من الاكل فيمكن رسوله كما تقدم وانما قال رسول الله ولم يقل نبي الله لانه لو قال
 نبي الله لاحتاج الى أن يقول ورسوله لان الرسالة أخص من النبوة فلا يلزم من كونه نبيا كونه
 رسولا فيحتاج التنصيص على كونه رسولا لانه يظهر فضله على من ليس له مقام الرسالة من النبيين
(قوله والخامس عشر) أي من أركان الصلاة **(قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)**
 فيه أي لقوله تعالى صلوا عليه فدل ذلك على الوجوب لان الامر للوجوب وقد أجمع العلماء
 على أنها لا تجب في غير الصلاة والقائل بوجوبها في غيرها محجوج باجماع من قبله والمناسب لها
 من الصلاة آخرها لانها دعاء والدعاء نحو انتم أليق واذا وجبت الصلاة عليه صلى الله عليه
 وسلم رجب القعود له بالاتبعية وبؤخذ وجوب القعود له من عبارة المصنف حيث قال الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فيه بناء على تفسير الضمير بالخلاص الاخير كما فعل شارحنا وهو

سلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته سلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين أشهد
 أن لا اله الا الله وأشهد أن
 محمد رسول الله (و) الخامس
 عشر (الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه)

أولى من تفسيره بالتشهد المخرج الى أن فيه بمعنى بعده مع كونه لا يؤخفه عليه وجوب القعود لها
 من عبارة المصنف كما فعل الشيخ الخطيب (قوله أي الجلوس الأخير) تفسير للضمير وهو أولى
 من تفسيره بالتشهد كما علمت (قوله بعد الفراغ من التشهد) لأنه لا بد من الترتيب بينهما وبين
 التشهد فلا يكتفى بها قبل الفراغ منه (قوله وأقل الصلاة الخ) وأكملها اللهم صل على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك
 جيد مجيد وخص إبراهيم بالذكر لأن الرحمة والبركة لم يجتمعا في القرآن لنبي غيره قال تعالى رحمة
 الله وبركاته عليكم أهل البيت وإنما قلنا في القرآن لأن كل نبي اجتمعت له الرحمة والبركة قطعاً
 وآل سيدنا محمد بنو هاشم وبني المطلب وآل سيدنا إبراهيم اسمعيل وإسحق وأولادهم وأول
 الأنبياء بعد إبراهيم من ولده إسحق الأبنين صلى الله عليه وسلم فمن ولده اسمعيل وأهل الحكمة
 في ذلك كما قاله محمد بن أبي بكر الرازي الإشارة الى انفرادهم بالفضيلة فهو أفضل الجميع وقد
 استشكل التشبيه في هذه الصيغة بأن سيدنا محمد أفضل من إبراهيم فتكون الصلاة والبركة
 المطلوبتان له أفضل وأعظم من الصلاة والبركة الحاصلتين لإبراهيم فكيف يشبه ما يتعلق بالنبي
 بما يتعلق بإبراهيم مع أن المشبه به يكون أعلى من المشبه وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن التشبيه
 من حيث الكمية أي العدد دون الكيفية أي القدر ومنها أن التشبيه راجع للدال فقط
 ولا يشكل بأن آل النبي ليسوا بأنبياء فكيف يساويون آل إبراهيم وهم أنبياء مع أن غير الأنبياء
 لا يساويونهم مطلقاً لأنه لا مانع من مساواة آل النبي وإن كانوا غير أنبياء لا آل إبراهيم وإن كانوا
 أنبياء بطريق التبعية له صلى الله عليه وسلم وقولنا في العالمين متعلق بمحذوف تقديره وأدم ذلك
 في العالمين وقولنا أنك جيد مجيد تعليل لذلك المحذوف وألقولنا صل الخ ومعنى جيد محمود
 ومعنى مجيد ما جدد وهو من كل شرفاً وكرماً وقد علمت أن المعتمد طلب زيادة السيادة لأن فيه
 سلك الأدب خلافاً لمن قال بتركها امتثالاً للامر (قوله اللهم) أي يا الله فالجميع عوض عن
 تحريف النداء وقوله صل على محمد أي أنزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد ولو قال
 على النبي أو الرسول لكنه دون بشية الاسماء كلها والخاص والعاقب وإن كانت تكفي
 في الخطبة لأنها أوسع باباً من الصلاة (قوله وأشعر كلام المصنف الخ) أي دل دلالة خفية
 حيث قال والصلاة على النبي ولم يقل وعلى آل وقوله وهو كذلك أي والحكم مثل ما أشعر به
 كلام المصنف (قوله بل هي سنة) أي في الجلوس الأخير دون الأول فلا تنس قيمه لأنه يطلب
 تخفيفه (قوله والسادس عشر) أي من أركان الصلاة (قوله التسليمة الأولى) أي خير
 مسلم تحررها التكبير وتحليلها التسليم والحكمة في طلب السلام من المصلي أنه كان مشغولاً
 عن الناس ثم أقبل عليهم (قوله ويجب إيقاع السلام حال القعود) هذا أحد شروط السلام
 المنظومة في قول بعضهم

أي الجلوس الأخير بعد
 الفراغ من التشهد وأقل
 الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم اللهم صل على
 محمد وأشعر كلام المصنف
 أن الصلاة على آل
 لا يجب وهو كذلك بل هي
 سنة (و) السادس عشر
 (التسليمة الأولى) ويجب
 إيقاع السلام حال القعود

عزف وخاطب وصل واجمع ووال وكن مستقبلاً ثم لا تقصده بالخبر
 واجلس وأسمع به نفساً فان كنت تلك الشروط وتمت كان معتبراً
 فالشرط الأول التعريف بالآل واللام ولا يقوم التنوين مقامه فلا يكتفى بسلام عليكم بخلاف

ما تقدم في قوله سلام عليك أيها النبي وقوله سلام علينا لو روده هنالك بخلافه هنا ولا سلامي عليكم ولا سلام الله عليكم بل تبطل بذلك إذا تعدد وعلم والشرط الثاني كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليهما أو عليهم أو عليها أو عليهن والشرط الثالث وصل إحدى كتيبه بالآخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح ثم يصح السلام الحسن أو التمام عليكم والشرط الرابع ميم الجمع فلا يكفي نحووا السلام عليكم أو عليه بل تبطل به الصلاة أن تعدد وعلم في صورة الخطاب والشرط الخامس الموالاة فلو لم يوال بأن سكنت سكوتاً طويلاً أو قصيراً قصد به القطع ضرراً كافي الفاتحة والشرط السادس كونه مسنة تبليلاً للتبلي بصدوره فلو تحول به عن القبلة ضرراً بخلاف الالتفات بالوجه فإنه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الأولى يمينا حتى يرى خذله اليمين وفي الثانية يساراً حتى يرى خذله اليسر والشرط السابع أن لا يقصد به الخبر فقط بل يقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر لم يصح والشرط الثامن أن يأتي به من جلوس وهو الذي ذكره الشارح فلا يصح الايمان به من قيام مثلاً والشرط التاسع أن يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فلو لم يسمع به نفسه لم يكف ولا بد أن يكون بالعربية أن قدر عليها والترجم عنها قوله وأقله السلام عليكم فلا يجوز إسقاط حرف من هذا ولا إبدال حرف منه بغيره نعم أن قال السلم بكسر السين أو فتحها مع سكون اللام أو بفتح السين واللام وقصد به السلام كفي على المعتد وإن كان يطلق على الصلح كافي وقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ويجوزو السلام عليكم بالواو لأنه سبقت ما يصلح للعطف عليه بخلاف التكبير فإنه لا يصح لعدم تقدم ما يصلح للعطف عليه ويجزئ عليكم السلام مع الكراهة كما نقله في المجموع عن النص فلا يشترط ترتيب كتيبه لتأدية المامني ولو من غير ترتيب وهو الأمان عليكم على الاظهر وإن صحح المحض أن المعنى الله معكم من أقوال غماية فيكون المراد بالسلام اسمه تعالى ولا يخفى ما فيه من البعد إذ تبعه إرادته هنا قوله مرة واحدة ويجعلها تلقاء وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلتفت بحفاظة على العدل بين ملكيه وقوله وأكمل السلام عليكم ووجه الله ولا يندب هنا وبركانه على المعتد وكذا في صلاة الجنائز على المعتد أيضاً وحكى السبكي فيها ثلاثة أوجه أشهرها الاتسن ثانياً اتسن ثالثاً اتسن في الأولى دون الثانية ويسن للمأموم أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمه وينوي السلام على من التفت هو إليه من ملائكة ومؤمنين أنس وجن إلى منقطع الدنيا وينوي الرضا أيضاً على من سلم عليه من إمام ومأموم (قوله مرتين) أي يقول ذلك مرتين فهو معمول لمحذوف وقوله يمينا وشمالاً أي يمينا في الأولى وشمالاً في الثانية يتبدى كلامهم بما لجهة القبلة وبينهم ما مع انتهاء الالتفات فلو سلم الأولى على يساره سلم الثانية على يساره أيضاً رقبيل على يمينه ولو سلم الثانية معتقداً أنه سلم الأولى لم يكفه ويسلم الأولى وجوباً ويعيد الثانية ندباً وجهداً للسهم ويسن عند اتيانها بالترتين أن يفصل بينهما بكنة كما صرح به الغزالي في الاحياء وقد تحرم الثانية بأن عرض منافع للصلاة عقب الأولى كحدث وخروج وقت الجمعة وهي وإن لم تكن من الصلاة لكنها من توابعها ومكملاتها (قوله والسابع عشر) أي من الأركان على الوجه المرجوح كما ذكره الشارح وعلمته أن السلام ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة فيجب منه نية الخروج كما أن التكبير ذكر واجب في الطرف الآخر فيجب منه نية الدخول وأجاب من لم يوجبها بالقياس

وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمل السلام عليكم ووجه الله مرتين يمينا وشمالاً (و) السابع عشر

على سائر العبادات مع أن النية تليق بالأقدام على العمل دون الترك له وبأن النية السابقة
منسوبة على جميع الصلاة **(قوله نية الخروج من الصلاة)** ويجب قرنهما بالتسليم الأولى فإن
قدمها عليها عامدا عالما بطلت صلاته اتفاقا وإن أخرها عنها بطلت على القول بوجوبه لأنه ترك
ركن من الصلاة على هذا القول ولا تبطل على القول بعدم وجوبه وهو الراجح ولو نوى الخروج
من صلاة غير التي هو فيها بطلت صلاته أن كان عامدا لأنه يطل ما هو فيه بنية الخروج من غيره
(قوله وهذا) أي القول بوجوب نية الخروج وقوله وجه مرجوح قد علمت علته وقد تقدم
ردّها **(قوله وقيل لا يجب ذلك)** لكن يستلزم رعاية القول بالوجوب فلو لم ينو الخروج فانت السنة
ولم تبطل على هذا القول وهو المعتقد **(قوله أي نية الخروج)** تفسير لاسم الإشارة فيكون بمعنى
المذكور من نية الخروج لأنه اسم اشارة لمذكر كما لا يخفى **(قوله وهذا الوجه)** أي القول
بعدم وجوب نية الخروج وقوله هو الأصح أي للقياس على سائر العبادات مع أن النية تليق
بالأقدام دون الترك ولأن النية السابقة منسوبة على جميع الصلاة من أولها إلى آخرها فلا حاجة
لنية الخروج **(قوله والثامن عشر)** أي من أركان الصلاة وقد التزيت من الأركان بمعنى
الفروض صحيح من غير احتياج إلى تغليب لأنه فرض من الفروض وبمعنى الأجزاء فنه تغليب
لأن الترتيب ليس جزءا إذا لم يجرى قول لا **==** إن أو فعلا مثل قراءة الفاتحة ونزل
الركوع والترتيب ليس كذلك فغلب ما هو جزء على ما ليس بجزء وجعل الكل أجزاء وعبر عنها
بالأركان هكذا قال الشيخ الخطيب وبحث فيه ابن قاسم بأن الترتيب فعل من الأفعال لأنه جعل
كل شيء في مرتبة والجعل فعل الفاعل وإن كان خفيا وإن أريد من الترتيب معنى الترتيب وهو
وقوع كل شيء في مرتبة كان صور الصلاة وصورة الشيء بجزء منه فلا تغليب على كلا الأمرين
(قوله ترتيب الأركان) وفي بعض النسخ ترتيبها بالضمير بدل الأركان فلو لم يرتب بين الأركان
بأن قدم ركنا منها على محله بطلت صلاته أن قدم فعليا على فعلي أو قولي عامدا عالما كأن سجد
قبل ركوعه وكان ركع قبل قراءة الفاتحة فإن لم يكن عامدا عالما تبطل صلاته لكنه يجب
إعادته في محله أن لم يبلغ مثله والاتمام مقامه وتدارك الباقي من صلاته وإن قدم قوليا غير السلام
على فعلي أو قولي كأن قدم التشهد على السجود وكأن قدم الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم على التشهد فلا تبطل صلاته بذلك وإن كان عامدا عالما لكن لا يعتد بالمقدم فيعيد في محله
ولا يسجد للسم وفي تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد وإن قدم قوليا هو
السلام على محله عدا بطلت صلاته **(قوله حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)**
عليه وسلم فيبينهما ترتيب وإن لم يكن بين كل منهما وبين الجلوس الأخير ترتيب فهما مرتبان
وغير مرتبين باعتبارين **(قوله وقوله)** مبتدأ خبره قوله يستثنى منه الخ وقوله على ما ذكرناه
أي على الوجه الذي ذكرناه في عدد الأركان **(قوله يستثنى منه الخ)** أي لأن قوله على ما ذكرناه
يشمل النية وتكبير الأحرار فيقتضي وجوب الترتيب بينهما وليس كذلك بل يجب قرن النية
بالتكبير كما نص عليه الشارح فيما سبق وهكذا يقال في السلام مع الجلوس وأما التشهد الأخير
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجلوس في كل منهما فيستفاد من كلام المصنف عدم
الترتيب فيهما حيث قال والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه فإن الضمير فيهما

(نية الخروج من الصلاة)
وهذا الوجه مرجوح وقيل
لا يجب ذلك أي نية الخروج
وهذا الوجه هو الأصح
(و) الثامن عشر ترتيب
الأركان حتى بين التشهد
الأخير والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيه
وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى
منه

راجع للجلوس الاخير كما فسر الشارح هناك فلا حاجة للاستثناء في ذلك والحاصل أنه يحتاج للاستثناء بالنسبة للنية مع التكبير والسلام مع الجلوس له ولا يحتاج له بالنسبة لكل من التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع الجلوس لكل وبهذا التحقيق تعلم ما في قول المحشى كان الاولى اسقاط هذا الاستثناء لان ما ذكره المصنف مشتمل عليه صريحا وضحا ولو قال المشتمل على كذا كان أولى وأحسن اهـ **(قوله وجوب مقارنة النية لتكبير الاحرام)** فيه مسامحة لان المستثنى هو النية مع تكبير الاحرام فلا يجب الترتيب بينهما بل يجب مقارنة النية لتكبير الاحرام وكذلك جعله مامع القراءة في القيام كما في عبارة الخطيب وان كان القيام الركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بشراة الفاتحة ولا يشر قراءة بعضها في ركن **(قوله ومقارنة الجلوس الاخير الح)** قد علمت أن مقارنة الجلوس الاخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستفادة من كلام المصنف دون مقارنته للسلام فليت مستفادة منه لكن نبيه عليه السلام فيما مر فالترتيب مراد فيما عد ذلك **(قوله والصلاة منها الح)** لما فرغ من الاركان شرع في السنن وقد ذكر الشارح لفظ الصلاة كما في بعض النسخ ليكون مرجع الضمير قرينا وليشير بخاتمة الاسلوب الى أن هذه السنن للصلاة الخاصة وهي المكتوبة أصالة على الاعيان قال في الصلاة للعهد الشرعي والمعهود شرعا هو الصلاة المذكورة لان الاذان والاقامة انما يسنان لها بخلاف الصلاة السابقة في قوله وأركان الصلاة الح فان المراد بها مطلق الصلاة الشاملة للنسب والنقل فالجهر والجنس والمراد بالسنن الجنس المتخفق في فريدين ليصح الاخبار عنه بقوله شيآن **(قوله قبل الدخول فيها)** حال من السنن أو صفة لها لان المراد بها الجنس كما علمت والمراد بالدخول فيها التلبس بها **(قوله شيآن)** وهما من سنن الكناية التي نظمها شيخنا في قوله

أذان وتسميت وفعل بيت * اذا كان مندوبا وللا كل بسملا
وأضحية من أهل بيت تعددوا * ويده سلام والاقامة فاعقلا
فذي سبعة ان جايم البعض يكتفى * ويسقط لوم عن سواء تكملا

وأقل ما تحصل به السنة في الاذان بالنسبة لاهل البلد أن يشر في جميعها حتى اذا كانت كبيرة أذن في كل جانب واحد فان أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة الا لاهل ذلك الجانب دون غيرهم ويسن الاذان للمنفرد وهو سنة عين في حقه وان بلغه أذان غيره حيث لم يكن مدعواه فان كان مدعواه بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى مع أهله بالنعل فلا يندب له الاذان حينئذ ويسن له رفع صوته به بالجموع وقعت الصلاة فيه ولو فرادى فالجماعة ليست بقيد ان لم ينصرفوا على المعتد فلا يرفع صوته به لانه رجاء يوههم أن صلاتهم وقعت قبل الوقت ان كان ذلك في أول الوقت أو يوههم دخول وقت صلاة اخرى ان كان ذلك في آخره **(قوله الاذان)** ويقال الاذين والتأذين بالذال المجبة في الجميع والاصل فيه قوله تعالى واذا ناديت الى الصلاة وخبر الصحبة اذا حضرت الصلاة فذوّن لكم أحكم وليؤتكم أكبرم وخبر أبي داود عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله عنه أنه قال لما أمرني النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل

وجوب مقارنة النية
لتكبير الاحرام ومقارنة
الجلوس الاخير للتشهد
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم (و) الصلاة
(سننها قبل الدخول فيها
شيآن الاذان)

يحمل ناقوساً في يده فقلت له يا عبد الله أتبيع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه
إلى الصلاة فقال أولاً أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى
آخر الأذان ثم تأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر
الإقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال إنها الرؤيا حق
إن شاء الله تعالى قم مع بلال فألق عليه ما رأيت فإنه أمدى صوتاً منك فقمتم مع بلال وجعلت
ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر
رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت مثل ما رأي فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لله الحمد واستشكل ذلك بأن الأحكام لا تثبت بالرؤيا وأجيب بأن الرؤيا وافقها نزول الوحي
فالحكم ثبت بلاها وبلا هو أول وذن في الإسلام ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم
الأمرة واحدة أذن في محله الذي كان يؤذن فيه من سطح المسجد بطلب من الصحابة فما روى بعد
مفارقة صلى الله عليه وسلم للديار أكثر ما يكاد يكون كية من ذلك اليوم حتى أنه لم يتم الأذان
لما غلب عليه من البكاء وشرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة وقبل في الثانية وهو معلوم
من الدين بالضرورة يكفر جاحده وهو الإقامة من خصائص هذه الأمة كما ذكره الجلال
السيوطي ويشترط في الأذان والإقامة الإسلام والتميز والترتيب والولاية بين كلماتهم وأوعد
بناء غير ولجاعة جهر بحيث يسمع منهم واحد ولو بالقوة ودخول وقت ولو في الواقع الأذان
صحيح فنصف ليل ويشترط في الأذان وحده الذكورة قيناً فلا يصح أذان الكافر ولو مرتداً
ويحكم بالإسلام الكافر إذا أذن لأنه أتى بالشهادتين ما لم يكن عيسوياً ولعيسوية طائفة من
اليهود ينسبون إلى أبي عيسى الحق بن يعقوب الأصهباني كان يقول إن محمداً رسول إلى
العرب خاصة وهو مردود بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أرسلت إلى الناس كافة
العرب والعجم فلا يحكم بالإسلام العيسوي حتى يقول بعد الشهادتين إلى الناس عامة ويسن
في الأذان والإقامة القيام على عال أن احتج إليه والتوجه للقبلة وأن يلتفت بعنقه يمينا ثمرة
في حي على الصلاة قائلاً لها مرتين في الأذان ومرة في الإقامة وشمالاً ثمرة في حي على الفلاح
كذلك وأن يكون كل من المؤذن والمقيم عبدلاً في الشهادة على الصوت حسنة ويكره أن
من فاسق وصبي ممزور وأعمى وحده ومحدث والكراهة في حق الجنب أشد وفي الإقامة أغلظ
لقربها من الصلاة ويسن مؤذنان للمسجد ونحوه ومن فوائدهما أنه يؤذن واحد قبل الصبح
وآخر بعده وسن لسماع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولهما إلا في جماعات وتنويب وكلتي
إقامة فيحوّل في الجماعات ويقول في الثاني صدقت وبررت وفي الثالث أقامها الله وأدامها
وجعلني من صالح أهلها ويسن لكل من المؤذن والمقيم والسماع والمستمع وهو من يقصد
السماع أن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الأذان والإقامة ثم يقول
اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة
الرفيعة وابعنه مقام محمود الذي وعدته زاد بعضهم وأوردنا حوضه واسقنا من يده الشريفة
شربة هنيئة مريشة لا نطعمها بعدها أبداً يا أرحم الراحمين ويسن أن يتحول من محل الأذان إلى
محل الإقامة وأن يتعدى بينهما بقدر ما تجتمع الناس إلا في المغرب فلا يؤخرها لضيق وقتها لكن

يسنّ بينهم فصل يسير ويسنّ الدعاء بينهم ما خبر الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة وآ كده سؤال
 العافية في الدنيا والآخرة واعلم أنّ الاذان وحده أفضل من الامامة وقيل الاذان والاقامة
 أفضل من الامامة فان قيل انا صلى الله عليه وسلم اشتغل بالامامة ولم يشتغل بالاذان والاقامة
 ومثله الخلقاء بعده أجيب بأنه كان مشغولاً بما هو أهم من مصالح المسلمين ولو أذن انصابت
 بالاذان وكذا الخلقاء الراشدون بعده على أنه لو أذن بنفسه صلى الله عليه وسلم لوجب الحضور
 على كل من سمعه حتى المذخور كالذي يجزى في التنوير ولو أدى حضوره الى تلف الخبز وهذا فيه
 حرج وضيق شديد واستتبط بعضهم من قوله صلى الله عليه وسلم من دل على خير فله مثل أجر
 فاعله أن المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم المؤذنون أطول
 الناس أعناقاً يوم القيامة أنهم أطول رجاى وقيل أطول أعناقاً حقيقة يوم تنكسر فيه الرؤس
(قوله وهو لغة الاعلام) ومنه قوله تعالى وأذان من الله ورسوله أى اعلام من الله ورسوله
 وقوله وأذن في الناس بالحج أى أعلمهم **(قوله وشرعاً)** عطف على لغة **(قوله ذكر مخصوص)**
 أى وهو الله أكبر الله أكبر الخ وهو كما قال القاضي عياض كلمات جامعة لعقيدة الايمان
 مشتملة على نوعيه القليات والسمعيات فأقرها الله اثبات ذاتها تعالى وما تستحقه من الكمال
 بقوله الله أكبر أى أعظم من كل شئ ثم الشهادة بالوحدانية له تعالى بقوله أشهد أن لا اله الا الله
 وبالرسالة لى محمد صلى الله عليه وسلم بقوله أشهد أن محمداً رسول الله ثم الدعاء الى الصلاة
 بقوله حتى على الصلاة أى أقبلوا عليها ولا تنكسوا عنها حتى اسم فعل أمر بمعنى أقبلوا ثم الدعاء
 الى الفلاح بقوله حتى على الفلاح أى أقبلوا على سبب الفلاح وهو القور والقفور المقصود
 وسببه هو الصلاة فهو تأ كيد لما قبله بعد تأ كيد وتكرير بعد تكرير وفيه اشعار بأهمية
 الآخرة من البعث والجزاء التضمن الفلاح لذلك ثم كرر التكبير لما فيه من التعظيم له تعالى
 وختم بكلمة التوحيد دلالة مدار الامر عليه جعلنا الله وأجبتنا عند الموت ناطقين به عالمين
 بمعناها **(قوله للاعلام بدخول الحج)** هذا مبنى على أن الاذان حق للوقت للصلاة وهو قول
 مرجوح والراجح أنه حق للصلاة المكتوبة أصالة على الاعيان كالأقامة ولذلك قال الشارح
 وانما يسرع كل من الاذان والاقامة للمكتوبة فقد أشار الشارح للقولين ويبنى على القولين
 أنه لا يؤذن للنسائية على القول المرجوح لان وقتها قد فات ويؤذن لها على الراجح لان الاذان حق
 للصلاة للوقت ويكره الخروج من المسجد بعد الاذان وقبل الصلاة الا للضرورة وقديراً
 الاذان لغير الصلاة كالأذان في أذن المهوم والغضبان ومن ساء خلقه ولو بهيمة وعند تراحم
 الجيش وعند الحريق وفي أذن المصروع وكذا اذا تغولت الغيلا ن أى تصورت مرادة الجن
 والشیاطين بصور مختلفة بتلاوة أسماء يعرفونها لانه يدفع شرهم وتغلب صحيح ورد فيه ويسنّ
 الاذان في أذن المولود المعنى راقامة في اليسرى ليكون أول ما يقرع سمعه ذكر الله تعالى ويسنّ
 الاذان والاقامة أيضاً خلف المسافر ولا يسنّ الاذان عند انزال الميت القبر خلافاً لمن قال
 بسننيتها حينئذ قياساً لغير وجه من الدنيا على دخوله فيها قال ابن حجر ورددنه في شرح العباب
 أكن أن وافق انزاله القبر أذان خفف عنه في السؤال والمعمد اشتراط الذكورة في جميع ذلك
 كما هو مقتضى كلامهم خلافاً لما وقع في حاشية الشوري على المنهج من أنه لا يشترط في

وهو لغة الاعلام وشرعاً
 ذكر مخصوص للاعلام
 بدخول وقت

الاذان في أذن المولود المذكورة ويوافقها استظهره بعض المشايخ من أنه تحصل السنة بأذان
 القابلة في أذن المولود **(قوله صلاة مفروضة)** أي أصالة على الأعيان فخرجت المندورة
 وصلاة الجنائز قال المحشي وقوله مفروضة أولى من قول بعضهم مكتوبة لأنها تشمل الواجب
 والمندوب اه وفيه نظر لأن المكتوبة بمعنى المفروضة كما سيأتي في قول الشارح وإنما يشترع
 كل من الاذان والاقامة للمكتوبة ويؤذن للاولى فقط من صلوات والاها ويقم لكل منها
(قوله والفاظه منق) أي اثنان اثنان وأما الفاظ الاقامة فهي فرادى الا التكبير أولها
 وآخرها وكلمة الاقامة فثنى وذلك لخبر الصعيصيين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة أي
 معظم الاذان ليخرج التوحيد آخره ومعظم الاقامة ليخرج التكبير أولها وآخرها وكلمة
 الاقامة والحكمة في ذلك أن المقصود من الاذان الاعلام للفتاين والتكرير أبلغ في
 اعلامهم والاقامة لاستنهاض الحاضرين فلا حاجة الى التكرار ولذلك يسر ورفع الصوت
 في الاذان أعلى من رفعه في الاقامة ويسر الاسراع بالاقامة مع بيان سرورها فيجمع بين كل
 كلمتين منها بصوت الا الكلمة الاخيرة فيفرد بها بصوت والترسل في الاذان فيفرد كل كلمة من
 كلماته بصوت الا التكبير فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت للامر بذلك ويسر الترجيع في
 الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مترا قبل الاثبات به سماجها إشارة الى أن الدين كان
 خفيا ثم ظهر ويسر التشويب في أذان الصبح وهو أن يقول بعد الحيلتين الصلاة خير من النوم
 مرتين أي البقطة للصلاة خير من راحة النوم والافعلوم أن الصلاة نفسها خير من النوم نفسه
 فيكون اخبارا بعلوم لا فائدة فيه وكلمات الاذان بالترجيع تسع عشرة وبالتشويب إحدى
 وعشرون وكلمات الاقامة إحدى عشرة **(قوله الا التكبير قوله)** أي في أوله وقوله فأربع
 أي فهو أربع مرات وقوله والا التوحيد آخره أي كلمة التوحيد في آخره وقوله فواحد أي فهو
 واحد **(قوله والاقامة)** عطف على الاذان وهي كالاذان في غالب الشروط والسنة كما علمته
 عمارة **(قوله وهي مصدر أقام)** أي لغة يقال أقام يقم اقامة لأن المصدر هو الذي يجي
 ثالثا في تصريف الفعل مثل أجاز يجيز اجازة **(قوله ثم سمي بها الذكر المخصوص)** فهو اسم
 منقول من المصدر الى الذكر المخصوص وهذا إشارة لقناعها شرعا وهو ذكر مخصوص شرع
 لاستنهاض الحاضرين الى الصلاة ومعنى قد قامت الصلاة قرب قيامها لأن قد حرف تقرب
(قوله لأنه يقم الى الصلاة) علة لقوله ثم سمي بها الخ أي لأنه يقم الحاضرين الى الصلاة **(قوله)**
 وإنما يشترع أي يطلب وقوله للمكتوبة أي أصالة على الأعيان فخرجت المندورة وصلاة
 الجنائز كما مر **(قوله وأما غيرها)** أي من كل نفل تطلب فيه الجماعة وصلّى الجماعة بالفعل وإن
 نذره بخلاف صلاة الجنائز فلا ينادى لها إلا أن احتج إليه فيقال الصلاة على من حضر من
 أموات المسلمين كما يقع الآن وبخلاف النفل الذي لا تطلب فيه الجماعة كالفضي ومنه المندورة
 أن لم تطلب فيها الجماعة قبل النذر وعليه يحمل قول المحشي وكذا المندورة فلا ينادى أن المندورة
 التي تطلب فيها الجماعة قبل النذر ينادى لها كما علمت وبخلاف النفل الذي تطلب فيه الجماعة
 إذا لم يفعل الجماعة بالفعل فلا ينادى له حيث نذر والحاصل أنه نارة يطلب الاذان والاقامة وذلك
 في المكتوبة أصالة على الأعيان إلا ما كان بعد الأولى من صلوات والاها ونارة تطلب الاقامة

صلاة مفروضة والفاظه
 منق الا التكبير أوله
 فأربع والا التوحيد آخره
 فواحد (والاقامة) وهي
 مصدر أقام ثم سمي بها الذكر
 المخصوص لأنه يقم الى
 الصلاة وإنما يشترع
 كل من الاذان والاقامة
 للمكتوبة وأما غيرها

دون الاذان وذلك في غير الاولى من صلوات والاها وتارة ينادى بأن يقال الصلاة جامعة وذلك في النفل الذي نطلب فيه الجماعة وفعل جماعة بالفعل وتارة لا يطلب شيء من الامور الثلاثة وذلك في صلاة الجنازة الا ان احتيج الى النداء كما تقدم وكذا النفل الذي لا نطلب فيه الجماعة أو طلبت فيه لكن فصل فرادى كما مر **(قوله فينادى لها)** أي لاجلها وقوله الصلاة جامعة يرفع الجوازين على أن الاول مبتدأ والثاني خبر ونصبها على أن الاول منصوب على الاغراء أي الرمو الصلاة أو احضروها والثاني على الحال أي حال كونها جامعة ويرفع الاول على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره احضروها ونصب الثاني على الحال كما مر وينصب الاول على أنه منصوب على الاغراء كما مر ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هي جامعة وبقوم مقام النداء المذكور قوله سم في التراويح صلاة القيام أي بآياتكم الله وهل النداء المذكور يدل عن الاذان والاقامة أو يدل عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيؤتى به مرتين المرة الاولى بدل عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والمرة الثانية بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملي على الثاني وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان المراد أنه يدل عنها في الاصل والغالب **(قوله وسنّها)** أي الصلاة المعهودة شرعا وهي المكتوبة أصالة على الاعيان لكن يرد على ذلك القنوت في الوتر فالاولى جمل الضمير راجعا للصلاة لا بقيد المكتوبة ليشمل ذلك والمراد بالسنة الجنس ليصح الاخبار عنه بقوله شيئا كما تقدم نظيره **(قوله بعد الدخول فيها)** أي التلبس بها كما مر **(قوله شيئا)** يرد على المصنف كما قاله المنوفي في شرحه أشياء أخر تنس في الصلاة كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والعود لكل منهما والصلاة عليه في القنوت والقيام لها وبالجملة فالأبعاض عشرون التشهد الاول والعود له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والعود لها والصلاة على الآل بعد الاخير والعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها والصلاة على السلام على النبي والقيام له والسلام على الآل والقيام له والسلام على العصب والقيام له ويمكن أن يقال أراد بالتشهد الاول ما يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده واستغنى بها عن القعود لهما لانه تابع لهما فهذه أربعة أبعاض وأراد بالقنوت ما يشمل الصلاة على النبي وآله وعصبه والسلام على كل واستغنى بها عن قياماتها لانها تابعة لهما فهذه أربعة عشر تضم للاربعة السابقة يكون المجموع ثمانية عشر ويبقى عليه اثنان وهما الصلاة على الآل بعد التشهد الاخير والعود لها فالجملة عشرون بعاضا وعظمها يؤخذ من كلامه بالوجه المذكور وانما سميت هذه السنن أبعاضا لانها لما طلب جبرها بالسجود أشبهت الأبعاض الحقيقية التي هي الاركان وكلها يجبر تركها أو ترك شيء منها بالسجود وكيف يتصور السجود لترك الصلاة على الآل مع أنه ان تركها عمد أو سلم فانت وان تركها سهوا وتذكرها ولو بعد السلام وقبل طول الفصل يأتي بها ولا سجود ويتصور السجود لترك امامها فاذا أخبره بعد سلامه بأنه تركها أو كتب له اني تركتها أو سمعه يقول اللهم صل على محمد السلام عليكم جبر السجود لخلل الذي نظرت الى صلواته من صلاة امامه **(قوله التشهد الاول)** والمطلوب فيه ما يجب في الاخير ولا يتدب بعده

فينادي لها الصلاة جامعة
(وسنّها) بعد الدخول
فيها شيئا التشهد الاول

الصلاة على الآل بل قبل بكتراهما فيه وتكره الزيادة فيه لبنائه على التخصيف الا ان فرغ منه قبل الامام فيسن له الصلاة على الآل وتوابعها **(قوله والقنوت)** ويكره اطالة القنوت كالشهاد الا قبل لكن يستحب له الجمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وسيذكره الشارح وبين قنوت عمر كافي شرح الرملي وفي بعض العبارات قنوت ابن عمر ولا مانع من صحة نسبته لكل من عمر وابنه وهو اللهم انا نستعينك ونستعينك ونستغفرك ونؤمن بك وتسوكل عليك وننفي عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسبي ونخضع وأي تسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحها لان الله ألحقه بهم اللهم عذب الكفرة والمشركين أعداءك أعداء الدين الذين يصدون عن سبيك ويكذبون رسولك ويقاتلون أوليائك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والاموات اللهم أصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أي ألهمهم أن يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم والحق واجعلنا منهم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فان جمع بينهما فالأفضل تقديم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وان اقتصر فليقتصر عليه واستحب الجمع في حق المنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل ليسوا بأجراء ولا أرقاء ولا مترقيات **(قوله في الصبح)** ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الأخيرة منها النازلة لانزلت لكن لا يسن السجود لتركه لانه ليس من الأبعاض والنازلة كقطع وطاعون وعدو على المعتمد في الطاعون لان في مشروعيته عند هيجانه خلافا والاوجه طلبه وان كان الموت به شهادة قياسا على ما لو نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقتلهم شهادة وقد مكث صلى الله عليه وسلم يقنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه القراء في بئر معونة ويقاس بالعدو غيره وسكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بأنه كقنوت الصبح لكن الذي يظهر كقوله قال ابن حجر أنه يدعوى في كل نازلة بما يناسبها وهو حسن ويسن رفع يديه في القنوت ويجعل بطنهما بلهة السماء عند طلب تحصيل الخير ويظهرهما لها عند طلب رفع الشر وهكذا سائر الادعية ولا يسن مسح الوجه عقب الدعاء في الصلاة بل الاولى تركه بخلافه خارجها فيسن مسح الوجه لا الصدر ولو خارجها **(قوله أي في اعتدال الركعة الثانية منه)** أي بعد مسح الله لمن حده ربنا لك الحمد وقبل بعد ما شئت من شيء بعد قال الرملي ويمكن حمل الثاني على المنفرد وامام من مر والاول على خلافه ولو فعله في غير اعتدال الركعة الثانية بنيت سجدة للسجدة وهو ومن ذلك ما لو فعله مع امامه المالكى قبل الركوع ولو تركه امامه الحنفى سجدة للسجدة ولو فعله هو لتعارق الخلل من صلاته اليه بخلاف ما لو أتى به في محله وان لم يعتقه ولم يفعل هو فلا يسجد حينئذ **(قوله وهو لغة الدعاء)** قبل بخبر وقبل مطلقا كافي الصلاة **(قوله وشرعا)** عطف على قوله لغة وقوله ذكر مخصوص أي مشتمل على دعاء وثناء كقوله اللهم اغفر لي باغفور وقدره اغفر لي دعاء وقوله باغفور ثناء وكذلك قوله وارحمني يا رحيم وقوله والطف بي بالطف وبهذا تعلم ما في الحصر الذي في قول الشارح وهو اللهم أهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ فكان

والقنوت في الصبح أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعا ذكر مخصوص

الاولى أن يقول كاللهم اهدني الخ وأجيب بأن مراده خصوص ما تلقى عن الشارع وحديثه فلا يشكك الحصر **(قوله وهو اللهم)** أي بالله فجمعه عوض عن حرف النداء وقوله اهدني أي دلتني على الطريق التي توصل اليك والاثيان بضمير الاقراء في حق المنفرد أما الامام فيندب في حق الاثيان بضمير الجمع والفرقة بينهما خاصة بالقنوت أما في غيره كالسجود فيفرد كل منهما وقوله في حديث اي مع من دلته الى الطريق التي توصل اليك في معنى مع ومع ذلك لو ابدلها بهما جعل الله ولتعين كلماته بالشروع فيه فلا يدل كلمة بأخرى والاسجد للسهو وقوله وعافني فبين عافيت أي وعافني من البلايا مع من عافيته منها وقوله الخ أي واته الى آخر القنوت وهو وتلقى فبين توليت أي تول أمورى وحفظني مع من توليت أمورى وحفظه وبارك اللهم لي فيما أعطيت أي أنزل يا الله البركة وهي الخير الالهي فيما أعطيتني وفي هنا على حقيقته لا بمعنى مع وقني شر ما قضيت أي احفظني مما يترتب على ما قضيت من السخط والجنح والافاقضاء المحتم لا بد من نفوذه وهذا أثر الدعاء وما بعده الثناء وهو فانك تقضي ولا يقضي عليك أي تحكم ولا يحكم عليك لا معقب لحكمه والفاء ثابته في رواية محدودة في أخرى فلا يسجد لتركيها وانه لا ينزل من واليت أي لا يحصل لمن واليته ذل ولا يعز من عاديت أي لا يحصل لمن عاديته عز تباركت ربنا وتعاليت أي تزايد برتك واحسانك وارتفعت عما لا يليق بك ويقول تباركت ربنا وتعاليت بضمير الجمع ولو كان منفردا اتباعا للوارد وجاء في رواية البيهقي بعد ذلك فلك الحمد على ما قضيت أي من حيث نسبه اليك لانه لا يصد عنك الاجمیل وانما يكون شرابا لنفسه لئلا تستغفر لك وأتوب اليك أي أستغفر لك من الذنوب وأتوب اليك منها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم بصيغة الماضي فيهما او الامر فيهما ولا يشك على تأخير الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا تجعلوني كقدح الراكب اجعلوني في أول كل دعاء وآخره لانه محمول على غير الوارد وما هنا من الوارد ويجهر الامام بالقنوت حتى قنوت النازلة ولو كانت الصلاة سرية بخلاف المنفرد فانه يسر به في غير النازلة أما فيهما فيجهر به ولو كانت الصلاة سرية وأما المأموم فان جمع قنوت الامام آمن جهر بالدعاء وشاركه سر في التناء أو يسقع له بلا مشاوكة أو يقول أشهد والاقول أولى كما نقل عن المنهج وان جعل الحشى الثاني أولى وسكت عن الثالث وهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الدعاء فيؤمن فيها ومن قبيل التناء فيشارك فيها المعقد الا قول لسكن الاولى الجمع ولا يرد على اقتضائه على التأمين قوله صلى الله عليه وسلم رغم أنف امرئ ذكرت عنده فلم يصل على لانه في غير المصل على أن التأمين في معنى الصلاة عليه **(قوله والقنوت في آخر الوتر)** أي في اعتدال الركعة الاخيرة منه وقوله في النصف الثاني وفي نسخة في النصف الاخير فلو قنت في غير النصف الاخير من رمضان أو تركه في النصف الاخير منه كره ذلك وسجد للسهو قال بعضهم ويستحب فيه قنوت عمر أو ابن عمر على ما تقدم ويكون بعد قنوت النبي صلى الله عليه وسلم اه وأنت خير بانه لا خصوصية له بذلك بل كما يستحب ذلك فيه يستحب في غيره كما يعلم من المنهج وقد نبهنا عليه سابقا **(قوله وهو)** أي قنوت الوتر وقوله كقنوت الصبح المتقدم في محله أي وهو اعتدال الركعة الاخيرة وقوله ولقظه أي وهو اللهم اهدني فبين حديث الخ **(قوله ولا يتعين كلمات القنوت السابقة)**

وهو اللهم اهدني فبين
حديث وعافني فبين عافيت
الخ (و) القنوت (في)
آخر (الوتر) في النصف الثاني
من شهر رمضان وهو
كقنوت الصبح المتقدم
في محله ولقظه ولا يتعين
كلمات القنوت السابقة

أى كما قد يتوهم من عبارته السابقة فغرضه بهذا دفع الإيهام السابق وحصل عدم تعيينها ما لم
يشرع فيها والاعتينت لاداء السنة ويسجد للسهو لتركت شيئا منها أو لابدال كلمة بأخرى كما تقدمت
الإشارة اليه **(قوله فلو قنت بآية تتضمن دعاء)** أى وثنا كقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا
الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فان هذه الآية
اشققت على دعاء وثنا والآية ليست بقيد بل كل ما تضمن دعاء وثنا ولو اللهم اغفر لي
يا غفور وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يكنى في القنوت فلو قال المشرح فلو قنت
بما يتضمن دعاء وثنا الخ أكان أعم وأنس وبالجمله فتحصل سنة القنوت بكل ما تضمن دعاء وثنا
لكن الافضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدي فين هديت الخ **(قوله وقصد القنوت)**
بجلاف ما اذا لم يقصده فانها لا تحصل سنة القنوت لان القراءة صارفة عنه **(قوله حصلت**
سنة القنوت) أى أصلها والا فلا كمال ما ورد كما علمت **(قوله وهما تهما)** جمع هيئة وهى
فى اللغة الصفة التى يكون عليها الشئ كالبياض القائم بالجسم وفى الاصطلاح السنة التى
لا يجبر تركها بسجود السهو لعدم ورود جبرها به فلو سجد لذلك عامدا عالما بطلت صلاته **(قوله**
أى الصلاة) أى مطلق الصلاة الشاملة للمكتوبة وغيرها ولو قال على وزان ما سبق والصلاة
هيأتها الخ ليشير بتغيير الاسلوب الى أن هذه السن لطلق الصلاة على العكس من سابقه لكان
أولى **(قوله وأراد بهياتها الخ)** غرضه تفسير المضاف بعد تفسير المضاف اليه **(قوله ما ليس**
ركا ولا بعضا) أى مطلوب فى الصلاة ليس ركائنها ولا بعضا يجبر بسجود السهو وقوله يجبر
بسجود السهو صفة لقوله بعضا لان الجمل بعد النكران صفات وهى صفات موصفة لان
البعض هو ما يجبر بالسجود **(قوله خمسة عشر)** أى بحسب ما ذكره المصنف هذا والافهى
تزيد على ذلك وقوله خصله تقدم فى أول الكتاب أنها الحاله سواء كانت فسيمة أو ذليلة ولذلك
يقال خصله جيدة وخصله ذميمة لكن المراد هنا الاول **(قوله رفع اليدين)** أى الكفين
وفاقد هما يرفع ما بقى منهما ولو تعذرت احداهما رفع الباقية ويكره الاقتصار على واحدة بلا عذر
وحكمة رفع اليدين الإشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكليته على صلاته أو الإشارة
الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل حكمته أن يراه الاسم فيعلم أنه دخل فى الصلاة كما
أن الاعمى يعلم ذلك بسماعه التكبير فلذلك طلب الجهر به وقيل حكمته أن الكفار كانوا
اذا صلوا جعلوا أصنامهم تحت آباطهم فشرع رفع اليدين تبرا من ذلك كما بخط المبدانى
(قوله عند تكبيرة الاحرام) فيبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه فابتداء وهما
معاولتهما وهما كذلك خايق الا أن من الرفع قبل التكبير بخلاف السنة وان فعله كثير من
أهل العلم والاصل فى ذلك خبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا
افتتح الصلاة قال البخارى روى الرفع سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلافه
(قوله الى حذو منكبيه) أى مقابلهما بأن تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه
شخصيهما وكفاه منكبيه مع جعل بطنهما الى القبلة وإمالة أطرافها شيئا قليلا اليها فلم يمكنه
الرفع الا بزيادة على المشروع أو نقص عنه أى بالممكن خان قدر عليهما أقبالا زيادة لان فيها
الاتبان بالمشروع مع زيادة هو مقهوه وعليها ولا فرق فى الرفع الى حذو منكبيه بين أن يكون

فلو قنت بآية تتضمن دعاء
وقصد القنوت حصلت سنة
القنوت **(وهياتها)** أى
الصلاة وأراد بهياتها
ما ليس ركائفيها ولا بعضا
يجبر بسجود السهو **(خمس**
عشر خصله رفع اليدين
عند تكبيرة الاحرام) الى
حذو منكبيه

المصلي رجلاً أو امرأة وقيل المرأة ترفع اليدين **(قوله ووقع اليدين عند الركوع)** أي عند الهوى للركوع فيبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى للركوع وعند التكبير بعد الرفع حتى يصل إلى الركوع فابتداء أو هما معاً دون اتهامهما **(قوله وعند الرفع منه)** وكذا عند القيام من التشهد الأول كما هو مذهب الجمهور وجزم به في شرح مسلم بخلاف القيام من جلسة الاستراحة ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول فالتعبير بالقيام للغالب ويكره تركه في محله وفعله في غير محله **(قوله ووضع اليدين على الشمال)** أي وضع يطن كف اليدين على ظهر الشمال وكيفية الفضل أن يقبض بين كوع يسار وبعض ساعدها ورسغها للاتباع في ذلك وقيل يخبر بين بسط أصابع اليدين في عرض المفصل وبين نحرها صوب الساعد والمعتد الأول والقصد من ذلك تسكين اليدين فإن أرسلهما ولم يعث فلا بأس لكن السنة الوضع ليكون محتفظاً على الإيمان في القلب فإن الإنسان إذا خاف على شيء حفظه يديه **(قوله ويكونان تحت صدره وفوق ستره)** أي ما تلا إلى جهة يساره لأن القلب في جهة اليسار وأشار بذلك إلى أن هذا المحل كله محل للوضع لا خصوص تحت الصد فقط **(قوله والتوجه)** هو في الأصل الاقبال على الشيء بوجهه وهو يشمل التوجه إلى القبلة بل هو أظهر فيها وأيسر مراداً هنا بل المراد دعاء التوجه الذي هو دعاء الاقتراح وهو مستحب في الفرض والنفل للمنفرد والامام والمأموم وإن شرع امامه في الفاتحة أو آمن هو لتأمين امامه قبل شروعه فيه لكن لا يستحب الا بشرط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنازة ولوعلى القبر بخلاف التعوذ فإنه يسن في صلاة الجنازة وأن لا يخاف فوت وقت الاداء فلو كان لا يبقى ما يسع ركعة لو أتى به لم يسن بخلاف ما إذا كان لو أتى به لبقى ما يسع ركعة فإنه يأتي به وأن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة فإن خاف ذلك لم يسن وأن لا يدرك الامام في غير القيام فلو أدركه في الاعتسالة لم يفتتح نعم ان أدركه في التشهد وسلم الامام أقام قبل أن يجلس معه سن له أن يفتتح وأن لا يشرع في التعوذ أو القراءة ولو سهوا أو الالم بعدله **(قوله أي قول المصلي الخ)** لافرق بين أن يكون اماماً أو مأموماً أو منفرداً ولو امرأة وتأق بالفاسطه فحور ما آمن المشركين ونحوها ما آمن المسلمين للتغليب ونحو حنيفاً على ارادة الشخص محافظاً على لفظ الواو كما قال الرمي **(قوله عقب التضرع)** أي على سبيل الاولوية والافهم مطلوب وان طال الزمن ما لم يشرع في التعوذ أو القراءة لأنه يشوبهما وفسر القليوبي ومثله المحمدي قوله عقب التضرع بأن يكون بعده وقبل التعوذ والقراءة أي وان طال الزمان لكنه خلاف معنى العقوبة الحقيقية فلعلة تفسير مراد **(قوله وجهت وجهي)** أي أقبلت بذاتي فهومن اطلاق الجزاء واودة الكل وقيل معناه قصدت بعبادتي وقوله للذي فطر السموات والارض أي الله الذي أوجد السموات والارض على غير مثال سبق بل اخترعهما وابتدعهما بقدرته وانما جاع السموات وأفرد الارض مع انهم امثل السموات قال الله تعالى ومن الارض مثلهن لانتفاعنا بجميع السموات لأن النجوم السبعة السائرة منبئة فيها على ترتيب قوله

زحل شري مرتين من شمسه . قمر قتر اهرت لعطارد الاقمار

فزحل في السماء السابعة والمشتري في السادسة وهكذا أو ما جميع الكواكب ما عدا السبعة

(و) يرفع اليدين (عند)
الركوع (و) عند الرفع منه
ووضع اليدين على الشمال
ويكونان تحت صدره
وفوق ستره (والتوجه)
أي قول المصلي عقب التضرع
وجهت وجهي للذي فطر
السموات والارض

السيارة فثبتة في الفلك الثامن وهو الكرسي ولذلك يقال له فلك القوابت وأما الأرض فانتا
 تنتفع بالطبقة العليا منها واختلف هل السماء أفضل من الأرض أو عكسه والذي اعتمد الرمي
 أن الأرض أفضل من السماء لأنها محل الانبياء والعلماء ونحوهم والذي اعتمد ابن حجر أن
 السماء أفضل من الأرض لأن الله لم يعص فيها قط والخلاف في غير البقعة التي ضمت أعضاء
 صلى الله عليه وسلم أما هي فهي أفضل من غيرها اتفاقا حتى من العرش والكرسي وكذا بقية
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام **(قوله الى آخره)** أي واثقه الخ وهو حنيفا مسلما وما أنا من
 المشركين أن صلاتي ونسكي ومحباي وعبادي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من
 المسلمين أو يقول وأنا أول المسلمين نظرا للفظ الآية ولا يقدح في ذلك أنه أول المسلمين حقيقة
 والأكثر والعباد بالله تعالى لأنه يستلزم في الاسلام عن تقدمه من المسلمين ومعنى حنيفا مسلما
 عن الاديان الباطلة الى الدين الحق والحنيف عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام وقولنا مسلما زاد على لفظ الآية كما في شرح المنهج لوروده في الرواية والنسك
 العبادة وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص والحمد والمات الاحياء والاماتة فهذه
 المذكورات مستحقة لله رب العالمين **(قوله والمراد أن يقول الخ)** لما قسر التوجه بالدعاء
 المتقدم بخصوصه لكونه هو المتبادر من التوجه وكان ليس مرادا بخصوصه بل المراد دعاء
 الافتتاح سواء كان بهذه الآية أو بغيرها قال والمراد أن يقول الخ **(قوله بعد التهزم)** أشار الى
 أن العقبة فيما تقدم ليست قبدا بل المدار على عدم الشروع في القراءة أو التعوذ كما مر
(قوله دعاء الافتتاح) أي الدعاء الذي يأتي به عند الافتتاح وقوله هذه الآية أو بغيرها بدل من
 قوله دعاء الافتتاح وقوله مما ورد في الاستفتاح بيان لغيرها وذلك نحو سبحان الله والمجد لله
 ولا اله الا الله والله أكبر ونحوه الله أكبر ونحوه الله أكبر كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا
 ونحو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى
 الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد ويستحب الجمع بين جميع ذلك
 للمنفرد ولا مأموم محصورين راضين بالتطويل خلافا للادري وي زيد من ذكر اللهم أنت
 الملك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك خلقت نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعا فانه
 لا يغفر الذنوب الا أنت وأهدنى لى حسن الاخلاق فانه لا يهدى لى حسنها الا أنت واصرف عني
 سيئها فانه لا يصرف سيئها الا أنت لبىك وسعديك والخير كله فى يديك والشر ليس اليك أبابك
 واليك تباركت ربى وتعالى فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك **(قوله)**
(والاستعاذه) أي الاستجارة الى ذى منعة على جهة الاعتصام به من المكروه وهى سنة في كل
 ركعة لانه يتدنى في كل ركعة قراءة والاولى كذلك لاتفاق عليها وتفوت بالشروع في القراءة
 ولو سهوا ويسر بها في الصلاة ولو جهرية وكذلك دعاء الافتتاح بخلافه خارج الصلاة فانه على
 سنن القراءة ان جهر الجهر وان سراً فسر ولو لم يمكنه الا أحد الا من بين الافتتاح أو التعوذ أي بي
 بمحاطة على المأمور به ما أمكن ولا يسن التعوذ الا بشرط الافتتاح السابقة الا أنه يسن
 في صلاة الجنائز كما مر ويسن ولو بعد جلوس المأموم مع الامام فلو جلس معه ثم قام بعد سلامه
 أو قيامه معه تعوذ لانه للقراءة ولم يشرع فيها ومثل القراءة بدلها فاذا جهز عن الفاتحة وانتقل

الى آخره والمراد أن يقول
 المصلى بعد التهزم دعاء
 الافتتاح هذه الآية أو
 غيرها مما ورد في الاستفتاح
 (والاستعاذه)

الى غيرهما من القرآن تعوذ ولو جازع من القرآن وأنى بدعاء أو ذكر تعوذ أيضاً على المعتد خلافاً
 للإسنوي وعموم كلام المصنف بشمله وإن قيد الشيخ الخطيب بقوله للقراءة (قوله بعد التوجه)
 أى أن أنى به وبعد تكبير صلاة العبد أيضاً ويسن سكتة لطيفة بين التوجه والتعوذ كما تسن بين
 التضرع والتوجه وبين التعوذ والسملة وبين الضائحة وآمين وبين آمين والسورة وبين السورة
 وتكبير الركوع فهذه ستسكات تسن في الصلاة وكلها بقدر سبحان الله إلا التي بين آمين
 والسورة فهي في حق الإمام في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ويسن للإمام أن يشتغل
 فيها بقراءة أو دعاء سرّاً والقراءة أولى فخصى السكوت فيها عدم الجهر والافلا يطلب
 السكوت حقيقة في الصلاة (قوله) وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ) قيداً أكثر شراح
 الشاطبية بما إذا كان وارداً قال بعضهم وهو غير بعيد اهـ لكن الظاهر أنه بالنسبة لأصل
 الكمال والافاضل السنة يحصل بأى صيغة كانت وإن لم تكن واردة كما هو مقتضى إطلاق
 الشارح (قوله والافضل الخ) أى موافقة للفظ القرآن في قوله تعالى فإذا قرأت القرآن أى
 أردت قرأته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وعن بعض أصحابنا زيادة السمع العليم بعد
 أعوذ بالله للحير الشافى في ذلك ومعنى أعوذ بالله أعصم به وألجئ إليه واستجير به وقوله من
 الشيطان متعلق بأعوذ والشيطان اسم لكل متمرّد قيل المراد به الجنس وقيل إبليس وقيل
 القرين وهو أتا من شاط إذا احترق أو من شطن إذا بعد عن الرحمة وقوله الرجيم صفة للشيطان
 أى به اللذم والتحقير ورجيم أتا معنى مرجوم ففعل بمعنى مفعول لأنه مرجوم بالعنة وأما معنى
 راجم ففعل بمعنى فاعل لأنه راجم للناس بالوسوسة (قوله والجهر) أى بالقراءة لغير مأموم
 من إمام ومنفرد أتما المأموم فيسن في حقه الأسرار ومحل الجهر في حق المرأة والخنثى حيث
 لم يسمع أجنبي والافينس لهما الأسرار ويسن أسرار الأنثى بحضرة الخنثى لاحتمال ذكوره
 وكذلك أسرار الخنثى بحضرة الخنثى لاحتمال أنثوته الأول وذكورة الثاني وعلم من ذلك
 أن الخنثى كالمرأة يجهر بحضرة النساء ووقع في المجموع ما يخالفه في الخنثى حيث قال بسرّ
 بحضرة الرجال والنساء قال الرملى والزبائى والظاهر أنه لا مخالفة لأن مراده أنه يسرّ بحضرة
 الرجال والنساء معاً فلا ينافى أنه يجهر بحضرة النساء فقط ويحرم الجهر عندهم يتأذى به واعتقد
 بعضهم أنه يكره فقط ولعله محمول على ما إذا لم يتحقق التأذى ويندب التوسط في نوافل الليل
 المطلقة بين الجهر والأسرار أن لم يشوش على نائم أو وصل أو نحوهما كطالع العلم وحدّ الجهر
 أن يزيد على إسماع نفسه بحيث يسمع من بقره وحدّ الأسرار أن يسمع نفسه فقط ولا يكتفى
 بغيره لسانه من غير إسماع قال بعضهم والتوسط يعرف بالمقايسة بهما بأن يزيد على ما يسمع
 نفسه ولا يصل لإسماع غيره قال الزركشى والاحسن في تفسيره أنه يجهر تارة ويسرّ أخرى
 ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك لعدم تعقل الوساطة بينهما على تفسيرهما السابق والحكمة في ذلك
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقرآن في الصلوات وكان المشركون يسبون من أنزله
 ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها واتبع من ذلك سبيلاً أى
 طريقاً وسطاً فلا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها كلها بل اجهر في البعض وخافت
 في البعض (قوله في موضعه) أى الجهر وإذا أسرّ في موضع الجهر أو جهر في موضع الأسرار

بعد التوجه وتحصل بكل
 لفظ يشتمل على التعوذ
 والافضل أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم (والجهر
 في موضعه)

كراهه الا لعذر **(قوله وهو الخ)** عبارة تفيد حصر موضع الجهر فيما ذكره وليس بسديد
اذني منه الاستسقاء ولو نهارا وصلاة خسوف القمر والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف
الطواف ليلا أو وقت صبح والعبرة في النريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء فيجهر
في قضاء الظهر مثلا ليلا ويسر في قضاء العشاء مثلا نهارا وعلم من ذلك أنه لو أدرك
ركعة من الصبح في وقتها والاخرى خارج جهر في الاولى وأسر في الثانية ثم يجهر الامام فيها
بالتفتوت قال الاذرعى وينسبه أن يلحق بالفريضة العيد فاعبرة فيه بالقضاء لا بالاداء والمعتد
خلافه فالعبرة فيه بالاداء لا بالقضاء عملا بقاعدة أن القضاء يحكي الاداء لكن الفريضة خرجت
لدليل ونظر الكون الشرع ورد بالجهر في صلاة العيد في محل الاسرار فلا تغير عما وردت عليه
بل تستحب كما وردت **(قوله الصبح)** انما طلب الجهر فيها مع أن الكفار كانوا حين جماعهم
القرآن في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يسبون من أنزله ومن أنزل عليه كما رآناهم يكتفون
في هذا الوقت نائمين ولذلك طلب الجهر في العشاء أيضا وفي نهارية مقضية ليلا أو وقت صبح
وأما المغرب فطلب الجهر فيه لانهم كانوا يشتغلون في وقته بالعشاء وأما الجمعة والعيد فلا نه
صلى الله عليه وسلم أقامهما بالمدينة ولم يكن الكفار فيها قوة ولما كانوا مستعدين للإذاعة في وقتي
الظهر والعصر طلب الاسرار فيهما بل وفي الليلة المقضية نهارا وهذا السبب وان زال لكن
الحكم المترتب عليه باق لانه حكمه المشروعية والحكمة لا يلزم دوامها **(قوله وأولنا المغرب والعشاء)**
أي دون الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فانه يسر فيها فان قيل
هلا طلب الجهر فيها لانهم ما من الصلاة الملية أجيب بأن ذلك رحمة لضعفاء الامة لان تجلي
الله على قلوبهم بالعظمة يزداد شيئا فشيئا فيكون في آخر الصلاة أثقل منه في أولها ولذلك خفف
في آخرها ما لم يخفف في أولها كما يفيد كلام الشعرا في في الميزان ولو ترك الجهر في أولي المغرب
والعشاء لم يتركه في الباقي لان السنة فيه الاسرار في الجهر تغير صفة بخلاف ما لو ترك
السورة في الأولتين يتركها في الباقي لعدم تغير صفة **(قوله والجمعة)** بالرفع عطف على الصبح
لا بالجر عطف على المغرب وكذا العیدان اذ ليس لذلك أولتان ولو أدرك المأموم مع الامام ركعة
ثم تدارك الاخرى أسر في الاولى لانه كان مأموما فيها بهر في الثانية لانه صار فيها منفردا بعد
سلام الامام **(قوله والعیدان)** بالرفع كما علمت **(قوله والاسرار في موضعه)** أي في موضع
الاسرار وقدم حد الاسرار وهو أن يسمع نفسه فقط **(قوله وهو ما عدا الذي ذكر)** أي
كالرأب مطلقا حتى الليلة والظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء وصلاة كسوف
الشمس ونوافل النهار المطلقة بخلاف نوافل الليل المطلقة فانه يسر التوسط فيها كما تدع عبارة
الشارح تشمل الاستسقاء وصلاة خسوف القمر والتراويح ووتر رمضان وركعتي الطواف
ليلا أو وقت صبح اذ يصدق عليها ما عدا الذي ذكره فتتضمن عبارة أنه يسر فيها وليس كذلك
لانها من موضع الجهر كما لم يماز **(قوله والتأمين)** هو السورة سنتان لاحقتان للناجحة كما
أن الاقتراح والتعود سنتان سابقتان عليها فلهما سنتان سابقتان وسنتان لاحقتان **(قوله أي قول آمين)**
تفسير للتأمين يقال آمن الرجل اذا قال آمين بعد الهزمة وتجنيف الميم مع الامالة
وعدمها وبالقصر لكن المذأفصح ويجوز تشديد الميم مع المد والقصر ففيه خمس لغات وجعل

وهو الصبح وأولنا المغرب
والعشاء والجمعة والعیدان
والاسرار في موضعه
وهو ما عدا الذي ذكر
(والتأمين) أي قول آمين

الرملي التشديد لحنا قال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة الا ان قصد به معناها الاصلية
 وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الاصلية أو أطلق فلا تبطل صلاته على
 المعتمد حيث نذواختلف في آمين على أقوال كثيرة أشهرها أنه اسم فعل بمعنى استسحب بالله وقيل
 أنه اسم من أسماءه تعالى وقال وهب بن منبه آمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف
 ملكا يقول اللهم اغفر لمن يقول آمين **(قوله عقب الفاتحة)** أي أو بدلا من تضمين دعاء على
 المعتمد والتقييد بالعقبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سهواً ولم يستثن رب اغفر لي
 ونحوه لوروده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويفوت بالشروع في الركوع ولو فوراً لا بالكسوت
 وإن زاد على السكنة المطلوبة وهي بقدر سبحان الله كما تقدم وفي نسخة بعد الفاتحة بدل عقب
 الفاتحة **(قوله لقارئها)** وإذا السامعها كما نقله بعضهم عن الطوخى **(قوله في صلاة)**
 وغيرها لا يخفى أن ذكر غيرها استطراد والاولى عدم ادخاله في شرح كلام المصنف لأنه مسوق
 في هيات الصلاة **(قوله لكن في الصلاة الخ)** استدراك على ما قبله لا يهاجمه التسوية بين
 الصلاة وغيرها وقوله **كذلك** الهمزة أصلها أكذبهم مرتين قلبت ثانياً فيهما ألنا على حد قوله
 ومذاً بدل ثاني الهمزة في البيت **(قوله ويؤمن المأموم مع تأمين امامه)** أي في الجهرية بخلاف
 السرية فلا يؤمن معه فيها وليس في الصلاة ما تطلب فيه المقارنة غير التأمين وإنما تطلب فيه
 المقارنة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أتمن الإمام فأتوا فأتان من وافق تأمينه تأمين الملائكة
 غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وماتاً خرفان ثم يؤمن الإمام أو أخرجه عن وقته المندوب فيه أتمن
 هو لأن معنى قوله في الحديث إذا أتمن الإمام فأتوا إذا دخل وقت تأمينه فأتوا وإن لم يؤمن
 بالذبح أو أخرجه عن وقته ولو فاتته التأمين مع تأمين الإمام أتمن عند تأمينه هو ولو قرأ الفاتحة مع
 قراءة امامه وقرئاً معاً كفاه تأمين واحد من تأمينه لقراءة نفسه وعن تأمينه لقراءة امامه
 أو فرغ قبله أتمن هو لقراءة نفسه ثم يؤمن لقراءة امامه خلافاً للبغوي حيث قال ينتظره حتى
 يؤمن معه ومقتضى الحديث المذكور أن الملائكة تؤمن مع تأمين الإمام وقد ورد التصريح به
 في بعض الأحاديث واختلف في المراد بالملائكة فتبين المراد بهم من يشهد ذلك الصلاة فمن
 الملائكة وقيل المراد بهم الحفظة وقيل المراد بهم سائر الملائكة وهل الملائكة تقول لهذا آمين
 أو ما هو بعينه نقل الشيخ البايلي عن بعض شيوخ البخاري أنهم يقولون هذا اللفظ وهو
 المتبادر **(قوله ويجهر به)** أي يجهر المصلي اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً بالتأمين لكن
 المأموم إنما يجهر بالتأمين مع تأمين امامه ومجهر الجهر بالتأمين في الجهرية وأمّا السرية
 فلا يجهر بالتأمين فيها **(قوله وقراءة السورة)** أي شيء من القرآن وإن لم يكن سورة **كامله**
 لكن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة إن كان لا يزيد عليها ولا فهو أفضل على المعتمد
 عند الرملي خلافاً لابن حجر فآية الدين وهي يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم يدين إلى آخرها
 أفضل من سورة الكوثر ونحوها والسورة بالهمز وتركه والترك أشهر وبه جاء القرآن وهي
 القطعة من القرآن أقلها ثلاث آيات لها أول وآخر سميت بذلك تشبيهاً لها ببلد لها سور تصدد
 طرفيها والمراد هنا ما هو أهم من ذلك وهو الشيء من القرآن وإن لم يكن سورة كاملة كما تقدم
 ويندب تطويل قراءة أولى على ثانية إلا أن ورد نص بتطويل قراءة الثانية على الأولى كما

عقب الفاتحة لقارئها
 في صلاة وغيرها لكن
 في الصلاة أكذبهم مرتين
 المأموم مع تأمين امامه
 ويجهر به (وقراءة السورة)

في مسئلة الزحمة فبسن للامام تطويل الثانية عن الاولى ليلحقه منتظر السجود وتكون السورة
غير الفاتحة فلا تسن قراءتها مرة ثانية لان الشئ الواحد لا يؤذى فرضا ونفلا ولا يشبه تكرير
الركن نعم ان لم يحفظ غيرها سن له اعادةها على الوجه ويسن كون القراءة على ترتيب المصحف
وباليسه حتى لو قرأ في الاولى سورة الناس قرأ في الثانية أول البقرة فلو قرأ على خلاف ذلك
كان خلاف الاولى ومحل سفيها في غير صلاة الجنائز وغير صلاة فاقد الطهورين اذا كان
جنباً ولا يسن قراءة آية سجدة بقصد السجود بل تكره في غير وقت الكراهة وتحرم فيه فلو قرأ
آية سجدة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته الا في صبح يوم الجمعة بالمتزيل فقط عند الرمي
أو بآية سجدة مطلقاً عند ابن حجر فيقرأ في الاولى بالمتزيل وفي الثانية بهل أقي ولو قرأ في الاولى
هل أقي قرأ في الثانية لم تنزل وسجد لان صبح يوم الجمعة محل السجود في الجملة ويسن في صبح
طوال المفصل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشاء أو ساطه وفي مغرب قصاره وأوله من الجحرات
على المعتد سمي بذلك لكثرة الفصل فيه بين سورته والحكمة فيما ذكر أن وقت الصبح طويل مع
قصر صلاته فناسب تطويلها ووقت الظهر طويل مع طول صلاته وكونه وقت نشاط فناسب
فيه قريب من الطوال ووقت العصر والعشاء طويل مع طول صلاتيهما وكون وقتيهما اليس
وقت نشاط فلما تعارضا ناسبهما التوسط ووقت المغرب قصير فناسبه الفصار وهذا في غير المسافر
أما هو فيقرأ في صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون والاخلاص تتحققا عليه ويكره
تلقاها في السورة كما قاله ابن قاسم في شرحه **(قوله بعد الفاتحة)** لكن بعد سكتة وتقدم أنها
في حق الامام في الجهرية بقدر ما يسع فاتحة المأموم ويستغل الامام فيها بدعاء أو قراءة وهي
أولى وتقدم بقية السكتات **(قوله لامام ومنفرد)** أما المأموم فلا تسن له سورة للنهي
عن قراءته لها ولأن قراءة الامام قراءة للمأموم فيسمع قراءة امامه ويقرأ الفاتحة في سكتة الامام
المتقدمة ولا يشارن الامام في قراءة الفاتحة الا ان خاف فوات بعض الفاتحة فان لم يسمع قراءة
امامه اصم وأبعداً ولا سراً امامه ولو في جهرية أو سمع صوتاً ولم يفهمه قرأ السورة اذ لا معنى
لسكوته ولو سبق المأموم بالاولتين من صلاة امامه وتداركهما بهد سلامه قرأ السورة فيما
تدارك ان لم يكن قرأها فيما أدركه مع الامام ولم تكن سقطت عنه لكونه مسبوقاً بالثلاث فلو
صلاته عن السورة بلا عذر فان كان قرأها فيما أدركه مع الامام لم يقرأها فيما تدارك
وكذا اذا كانت سقطت عنه لكونه مسبوقاً كان وجد الامام راكعاً فاحرم وركع معه ثم بعد
قيامه من الركعة نوى المفارقة وجد اماماً آخر راكعاً فادخل نفسه في الجماعة وركع معه
فقد سقطت عنه السورة في الركعتين كالناتحة لكونه مسبوقاً فلا يقرأها في باقي صلاته
(قوله في ركعتي الصبح) وكذا الجمعة ونحوهما صلاة التطوع فيقرأ السورة في جميع
الركعات ان صلاه تشهد واحد والام يقرأها بعد التشهد الاول على الوجه الوجهين **(قوله)**
وأولتي غيرها وهو الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية والجهرية
ولو فاتته السورة في الاولتين تداركها في باقي صلاته **(قوله ويكون قراءة السورة بعد الفاتحة)**
انما ذكر ذلك ثانياً لاجل التفريع الذي بعده وهو قوله فلو تقدم السورة الخ فلا يقال هذا تكرار
من غير نكته **(قوله فلو تقدم السورة الخ)** تفريع على ما قبله وقوله لم تحسب أي السورة التي

بعد الفاتحة لامام ومنفرد
في ركعتي الصبح وأولتي
غيرها ويكون قراءة السورة
بعد الفاتحة فلو تقدم السورة
عليها لم تحسب

الشيخين لورود السنة به وإن قال الشافعي رضي الله عنه في الام في الباقي أعني ربنا ولك الحمد وهو الأحب الي لأنه يجمع بين معنيين الدعاء والاعتراف لأن التقدير ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك ايانا أو ربنا أطعناك ولك الحمد على توفيقك لنا وسن زيادة ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد أي حال كون الحمد لو جسم ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعدهما كالكرسي قال تعالى وسع كرسيه السموات والارض ويزيد المنفرد وامام المحصورين الراضين بالتطويل أهل الثناء والحمد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذا الجند منك الجد أي يا أهل الثناء فهو بالنصب على أنه منادى حذف منه حرف النداء وأنت أهل الثناء فهو بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والحمد الشرف وأحق مبتدأ خبره لا مانع الخ وما بينهما اعتراض وانما قبل وكما لك عبد ولم يقل وكلنا لك عبد لأن القصد أن يكون الخلق على قلب رجل واحد فكان الكل عبد واحدا ولا ن معنى قوله وكلنا وكل واحد منا فعبر بالافراد مراعاة لذلك **(قوله إذا اتصب قائما)** أي أو اعتدل قاعدة فيما اذا صلى من قعود **(قوله والتسبيح)** يذكره تركه حتى قالوا من داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته كما ذكره ابن قاسم في باب الشهادات ويسن للمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل زيادة اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت خضع لك سمعي وبصري وسمي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين والنسك في تقديم الجار والجرور في قوله لك ركعت دون خضع لك سمعي الخ أنه لما كانت العبادة من المشركين لغير الله بجميع ذواتهم قدم الجار والجرور في الاول للرد عليهم ولما لم تحصل العبادة منهم بالخشوع بالسمع ونحوه لم يحجج بتقديم بل بقى على أصل تأخير المفعول والخشوع حضور القلب وسكون الجوارح واسناد هذه الخواص لكونها تابعة للقلب وانما قدم السمع لأنه أفضل من البصر على الراجح ويقول ذلك وان لم يكن متصفا بالخشوع لأنه متعبد به أو لأنه خبر لفظ انشاء معنى كما قاله الرملي وقال ابن حجر ينبغي أن يعترى الخشوع عند ذلك ثلاثا يكون كاذبا ما لم يرد أنه بصورة من هو كذلك وقوله وما استقلت به قدمي مبتدأ وهو عبارة عن ذاته خبر لله رب العالمين وقدمي بالافراد ولو كان متنى لقال قدماي والقدم مؤنثة قال تعالى فترل قدماي بدمشوتها ولذلك قال استقلت بشاء التأنيث وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام فان اراد الاقتصار على التسبيح أو الدعاء فالتسبيح أفضل **(قوله وأدنى الكمال في التسبيح الخ)** وأما أصل السنة فيحصل بكرة ولذلك قال في الروضة أقل ما يحصل به ذكر الركوع تسبيحة واحدة **(قوله سبحان رب العظيم)** أي أسبح سبحان فهو مفعول لفعل محذوف وجوبا وهو اسم مصدر لسبح بالتشديد ومصدر لسبح بالتخفيف وهو علم على التنزيه والعظيم صفة للرب ومعناه الكامل ذاتا وصفة **(قوله ثلاثا)** أي حال كون ذلك ثلاثا والثلاث سنة للامام والمأموم والمنفرد وتسن الزيادة على الثلاث للمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل الى احدى عشرة ولا يزيد أحد على ذلك **(قوله والتسبيح في السجود)** ويسن أن يزيد من مائة اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين أي المصورين والافلاخ خلق غير تعالى ويتأكد طلب الدعاء في السجود لخبر

إذا اتصب قائما والتسبيح
في الركوع وأدنى الكمال
في التسبيح سبحان رب
العظيم ثلاثا والتسبيح في
السجود

مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثر والدعاء أى فى سجودكم فتمن أى حقيق
 أن يستجاب لكم **(قوله وأدنى الكمال الخ)** وأما أصل السنة فيحصل بكرة كما تقدم **(قوله)**
 سبحانه ربي الأعلى أى علو مكانة ورفعة لعلو مكانه لاستحسانه عليه سبحانه وتعالى والحكمة
 فى اختصاص العظيم بالركوع والأعلى بالسجود أن السجود أفضل من الركوع والأعلى أبلغ
 من العظيم فجعل الأعلى للأعلى وغير الأعلى لغير الأعلى **(قوله ثلاثا)** أى حال كونه ثلاثا
 والثلاث سنة فى حق الإمام والمأموم والمنفرد وتسب الزيادة عليها من مائة إلى إحدى عشرة كما مر
 فى تصحيح الركوع **(قوله والاكمل فى تصحيح الركوع والسجود مشهور)** أى وهو واحد
 عشرة لكن الزيادة على الثلاث إنما تسب للمنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل كما مر
(قوله ووضع اليدين) أى الكفين وقوله على الفخذين أى طرفيهما وقوله فى الجلوس أى وإن
 لم يحسن التشهد بل أن أمكن ذلك للمصل مضطجعا أو مستقيما سب له لأن الميسور لا يسقط
 بالمعسور والتشبيه بالقادر فتقييده بالجلوس للغالب **(قوله للتشهد الأول والاخير)** أى
 وللإستراحة والجلوس بين السجدين وإنما اقتصر الشارح على التشهدين لأجل قوله يسط الخ
 فإن هذه الكيفية مختصة بهما وفى الجلوس للإستراحة والجلوس بين السجدين يسط اليدين
 معا **(قوله يسط اليد اليسرى)** أى مع ضم أصابعها إلى جهة القبلة على الأصح فلا يفترج بينها
 لتوجه كلها إليها وقيل يفترج بينها فترجى بيا وسطا **(قوله بحيث تسامت رؤوس الركبة)** أى حال
 كونها متلبسة بحالة وتلك الحالة هى مسامتة رؤوس أصابعها للركبة **(قوله ويقبض اليد)**
 اليمنى أى بعد وضعها أولا منشورة فيضعها أولا منشورة ثم يقبضها كما فى شرح الرمل وابن
 حجر **(قوله أى أصابعها)** أشار إلى تقديره مضاف فى كلام المصنف ويدل عليه الاستثناء الذى
 بعده **(قوله إلا المسبحة)** بكسر الباء وهى التى بين الإبهام والوسطى سميت بذلك لأنها يشار بها
 عند التسبيح ونسب السبابة أيضا لأنها يشار بها عند السبب والشاهد لأنها يشار بها عند
 الشهادة وقوله من اليمنى بخلاف المسبحة من اليسرى فإنه لا يشار بها ولو عند فقد عيناه لأنه
 يفوت السنة المطلوبة فيها من البسط **(قوله فلا يقبضها)** هذا هو مفاد الاستثناء والأفضل
 قبض الإبهام بيمينها بأن يضعها تحتها على طرف راحته للإتباع فى ذلك فلا يرسلها معها أو قبضها
 فوق الوسطى أو خلق بينهما وفى التحليق وجهان أحدهما أن يخلق بينهما بوضع رأس أحدهما
 فى رأس الأخرى وثانيهما أن يضع أنفله الوسطى بين عقدة الإبهام أى بالسنة لكنه خلاف
 الأفضل **(قوله فإنه يشير بها الخ)** وخصت المسبحة بذلك لأن فيها عرفا متصلا بالقلب بخلاف
 الوسطى فإن لها عرفا متصلا بالذكور ولهذا يحصل الغلط عند الإشارة بها ونوى بالإشارة
 بالمسبحة التوحيد فيجمع فيه بين قلبه ولسانه وجوارحه **(قوله رافعا لها)** أى حال كونه
 رافعا لها رفعا مقصدا مع ميل رأسها قليلا إلى القبلة ويديم رفعها إلى القيام فى التشهد الأول
 وإلى السلام فى التشهد الأخير ولو كان له سبابتان أصليتان كفى رفع أحدهما **(قوله حال)**
 كونه متشهدا فهو حال من فاعل يشير ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره سن له الرفع أيضا كما لو
 عجز عن القنوت وقام بقدره فإنه يسن له رفع يديه **(قوله وذلك)** أى المذكور من الإشارة بها
 مع الرفع وقوله عند قوله لا الله فيبتدئ الرفع عند نطقه بالهمزة ولا يرفعها قبله على الأصح وقيل

وأدنى الكمال فيه سبحانه
 ربي الأعلى ثلاثا والأكمل
 فى تصحيح الركوع والسجود
 مشهور (ووضع اليدين
 على الفخذين فى الجلوس)
 للتشهد الأول والاخير
 (يسط) اليد اليسرى
 بحيث تسامت رؤوسها
 الركبة (ويقبض) اليد
 اليمنى أى أصابعها (إلا
 المسبحة) من اليمنى فلا
 يقبضها (فانه يشير بها)
 رافعا لها حال كونه
 متشهدا وذلك عند قوله
 لا الله

يرفعها من أول التشهد كما حكاها ابن النقيب **(قوله ولا يجزئها)** أي لا يسن تحريكها وقيل
يسن وقد ورد كل منهما في خبر قال البيهقي وأخباران صحيحان وانما قدموا الأول على الثاني
لأن عدم التحريك أنسب بالصلاة المطلوب فيها الخشوع الذي قد يذهب التحريك مع احتمال
أن يكون المراد بتحركها في خبره رفعها مرة واحدة على أنه يمكن أنه ليسان الجوابين
الخبرين **(قوله فان حرّكها كره ولا يبطل صلاته في الأصح)** هو المعتمد لأن حركتها خفيفة وقيل
تبطل صلاته أن حرّكها ثلاثا متواليات وظاهر أن محل الخلاف ما لم تحرك الكعب والابطلت
الصلاة جزما **(قوله والاقتراش)** والحكمة فيه أن الحرّك عنه أخف **(قوله في جميع
الجلسات)** بفتح اللام أفصح من المكان حتى جلوس المصلي قاعدة للتراش **(قوله بجلوس
الاستراحة)** وهو جلوس لطيف عقب سجدة ثانية لا يتشهد عقبها ويستحب المواظبة عليه
ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة والأفضل أن لا يزيد على قدر جلوس التشهد الأول
ولا يضرتطويه وإن كره عند الرمي تخلافا لابن حجر وأدخل بالكاف جلوس المصلي قاعدة
للقراءة وجلوس المسبوق والساهي وهو من طلب منه سجود السهو ولم يقصد تركه بأن قصد
السجود أو أطلق على المعتمد فان قصد تركه تورّك فان عني له السجود بعد ذلك اقتراش وعكسه
بعكسه على الوجه المعتمد **(قوله والاقتراش أن يجلس الشخص الخ)** سمي بذلك لأنه اقتراش
فيه رجله **(قوله جاعلا)** أي حال كونه جاعلا وقوله وينصب بالنصب عطف على يجلس وكذلك
قوله ويضع وقوله بجهة القبلة أي موجهها إليها بجهة القبلة **(قوله والتورّك)** وحكمته التمييز
بين التشهدين ليعلم المسبوق حال الامام وقوله في الجلسة الأخيرة أي التي بعقبها السلام **(قوله
والتورّك مثل الخ)** سمي بذلك لأنه يلصق فيه وركه بالأرض **(قوله الآن المصلي الخ)** أي لكن
المصلي الخ وهو استدراك على قوله مثل الاقتراش **(قوله ويلصق)** بضم الياء مضارع أصق
(قوله أما المسبوق الخ) مقابل لهذوف تقديره هذا في غير المسبوق والساهي **(قوله
فيقترشان)** يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورّك صحاكة للصلاة امامه ويستثنى
من الساهي ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورّك حينئذ كما مر **(قوله والتسليمة الثانية)** أي
الآن يعرض عقب التسليمة الأولى مانع كخروج وقت الجمعة وانقضاء عمدة المسح أو نحو ذلك
فلا تسن الثانية في هذه الصور **(قوله أما الأولى الخ)** مقابل لقوله الثانية **(تمه)** يندب أن
يتعوذ بعد تشهد الأخير من العذاب والنقن خبر إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع فية قول
اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الهيا والممات ومن فتنة المسيح
الديجال ويسن الدعاء بغير ذلك كاللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت
المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت فافغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم
ويسن أن يجلس بعد الصلاة لياقي بالذكروا الدعاء الواردين بعد الصلاة لأن ترك ذلك جفوة بين
العبد وربّه ولأن الدعاء من جناب بعد الصلاة **(فصل في بيان
ما تطلب فيه المخالفة بين الذكر والاني وانما ذكره هذا الفصل عقب الهيئات لأن غالب ما فيه
هيئة في الصلاة وأفرده بترجمة مع أن غالب الهيئات لأن المقصود التفرقة بين الرجل وغيره
وأما تلك الهيئات فعمامة **(قوله في أمور)** أي في بيان أمور وهي خمسة أو أربعة على اختلاف**

ولا يجزئها فان حرّكها
كره ولا يبطل صلاته في
الأصح **(والاقتراش في
جميع الجلسات)** الواقعة في
الصلاة بجلوس الاستراحة
والجلوس بين السجدين
وجلوس التشهد الأول
والاقتراش أن يجلس
الشخص على كعب
اليسرى جاعلا ظهرها
للأرض وينصب قدمه
اليمنى ويضع بالأرض
أطراف أصابعها بجهة
القبلة **(والتورّك في
الجلسة الأخيرة)** من
جلسات الصلاة وهي
جلوس التشهد الأخير
والتورّك مثل الاقتراش
الآن المصلي يخرج يساره
على هيئته في الاقتراش من
جهة يمينه ويلصق وركه
بالأرض أما المسبوق
والساهي فيقترشان ولا
يتورّك **(والتسليمة
الثانية)** أما الأولى فسبقت
أنها من أركان الصلاة

• (فصل في أمور)

في أمور

التسخين (قوله يخالف فيها المرأة الرجل) أي يخالف في هذه الأمور الأثني ولو صغيرة الذكر ولو صغيراً فالمراد بالمرأة الأثني ولو صغيرة وبالرجل الذكر ولو صغيراً وأسند المخالفة لهما مع أن كلا مخالف للآخر لشرف الرجل عليها وهكذا يقال في كلام المصنف (قوله في الصلاة) أي من حيث الهيئة والصفة لا من حيث الأركان والشروط واعترض عليه بأن في كلامه تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد لأن قوله فيها متعلق بخالف وكذلك في الصلاة متعلق بخالف أيضاً وأجيب بأنهما ليسا بمعنى واحد لأن الأول للسببية والثاني للتعدية وبأن الأول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد (قوله وذكر المصنف ذلك) أي المذكور من المخالفة المفهومة من الفعل أو ما يخالف فيها المرأة الرجل (قوله في قوله) أي بقوله ففي معنى الباء متعلق بقوله ذكر (قوله والمرأة يخالف الرجل) أي حالة الصلاة كتابه عليه الشارح سابقاً بقوله في الصلاة ويخالفه أيضاً في الصوم حيث لا تصوم في الحيض والنقاس وفي الحج حيث يجب عليها تقطية رأسها وكشف وجهها ولا يخالفه في الزكاة لاستواء الرجل والمرأة فيها إلى غير ذلك من الأحكام (قوله في خمسة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء فعلى النسخة الأولى تعدد المحافاة واحداً والاقبال ثانياً والجهر في وضع الجهر ثالثاً والتسبيح إذا نابه شيء في الصلاة رابعاً وكون عورته ما بين سترته وركبته خامساً وعلى الثانية تعدد المحافاة والاقبال واحداً والجهر في موضع الجهر ثانياً والتسبيح إذا نابه شيء ثالثاً وكون عورته ما بين سترته وركبته رابعاً فكل من النسختين صحيح (قوله فالرجل الخ) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لك الرجل الخ وإنما قدم ما يتعلق بالرجل على ما يتعلق بالمرأة اهتماماً بما يشانه لشرفه عليها (قوله يجافي الخ) أي أن كان ساتراً لعورته والا ضم بعضه إلى بعض كالمراة ولو في الخلوة (قوله أي يرفع) تفسير باللازم والأولى أن يقول أي يبعد لأن المحافاة بالماء و يقال هند فلان جفوة أي بعد (قوله مرفقيه عن جنبه) أي في الركوع والسجود أخذاً مما بعد فقوله في الركوع والسجود راجع للقلمين قبله قال القليوبي ولو جمعه لمكان أولى وأحسن وعليه فيجافي مرفقيه عن جنبه في قيامه. إكن كتب المذهب كشرح الرملی وابن حجر وشرح المنهج وشرح الخطيب ساكتة عن ذلك ولذلك لم يعتمد بعض المشايخ وعليه فلا يجافي مرفقيه عن جنبه في قيامه لكن ما قاله القليوبي هو الظاهر (قوله ويقال) بضم حرف المضارعة لأنه مضارع أقل بمعنى رفع يقال أقل الشيء يقله وقوله أي يرفع بطنه عن نخذه أي لأنه أنشط للعبادة وأبعد عن هيئة الكسالى وأبلغ في تمكين الجهة والأنف من محل السجود كما في شرح مسلم عن العلماء (قوله في الركوع والسجود) هكذا في بعض النسخ وعليه فتقديم الركوع على السجود لكونه مقدماً عليه في الخارج وفي بعض النسخ في السجود والركوع وعليه فتقديم السجود على الركوع لشرفه عليه وفي بعض النسخ في السجود فقط وعليه فاقصاره على السجود لأن مظنة الالتصاق ولأنه أفضل من الركوع فكان أهم منه كما يحفظ الميداني وعلى هذا البعض الأخير شرح الشيخ الخطيب (قوله ويجهر في موضع الجهر) أي ويسر في موضع الأسرار لكن اقتصر على الأول لأنه محل المخالفة بين الرجل والمرأة (قوله وتقدم بيانه في موضعه) عبارة ثم وهو الصبح وأول المغرب والعشاء والجمعة والعیدان انتهت وتقدم أن فيها خصوصاً الذيق منه التراويح والوتر في رمضان وركعتا الطواف

تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة وذكر المصنف ذلك في قوله والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي أي يرفع مرفقيه عن جنبه ويقال أي يرفع بطنه عن نخذه في الركوع والسجود ويجهر في موضع الجهر وتقدم بيانه في موضعه

الطواف ليل أو صلاة خسوف القمر والاستسقاء ولونها راكماً **(قوله)** وإذا نابه أي أصابه
 شيء سواء كان مباهاً كاذنه في دخول الدار والمستأذن عليه أو منبذاً بكتفيه أمامه إذا مباح
 أو واجباً كذا راعى أو نحو كفاقل من الوقوع في مهلك فإن لم يحصل الإبال كلام أو الفعل
 المبطل وجب وبطل به الصلاة على الأصح أو حرماً كتنبيهه على قتل إنسان عدواناً ومكرها
 كالتنبيه على النظر إلى شيء ~~بصره~~ النظر إليه وكذا يقال في قوله وإذا نابه شيء الخ فالتمسيع
 والتصفيق يباحان للمباح ويندبان للمندوب ويجبان للواجب ويجزمان للحرمان ويكرهان
 للمكروه فتعزيمهما الأحكام الخمسة فتوهم يسن التسبيح للرجل والتصفيق للمرأة مرادهم به
 بيان حكم التفرقة بين الرجل والمرأة لبيان حكم التنبيه **(قوله سجد)** أي قال سبحان الله لخبر
 الصالحين من نابه شيء في صلاته فليسجد وإنما التصفيق للنساء فلو صدق الرجل وسجدت المرأة كان
 خلاف الأولى لخالفتهما السنة ولا يكره على المعتمد خلافا لما وقع في المحشى ويمكن حمله على
 الكراهة الخفيفة وظاهر قول المصنف سجد أنه لا تحصل السنة بغير التسبيح كالأله إلا الله ونحوها
 وهو مقتضى الحديث السابق ولأما منع منه لأنه لم يرد **(قوله)** فيقول سبحان الله بقصد الذكر
 الخ ويشترط قصد الذكر في كل تسبيحة كما أنه يشترط في المبلغ قصده في كل تكبيرة على المعتمد
 عند الرملى وقيل يشترط قصده عند التسبيحة الأولى فقط كما أنه يشترط في المبلغ قصده عند
 التكبيرة الأولى فقط على قول الخطيب ولا بد من قرن قصد الذكر بجميع اللفظ لأنه أضيق من
 كناية الطلاق كما نقل عن الرملى وابن حجر فإن خلاصه عن القصد بطلت صلاته **(قوله)** أو مع
 الإعلام أي أو قصد الذكر مع الإعلام أي الأفهام وهو عطف على فقط **(قوله)** أو أطلق في
 تركه فلا فائدة لأنه لا يظهر عطفه على ما قبله فكان الظاهر أن يقول فإن أطلق الخ وقوله لم يطل
 صلاته ضعيف والمعتمد أنهم يبطل في صورة الإطلاق خلافاً للشارح ومن تبعه لكن لا بأس
 بتقليده وإن كان ضعيفاً لأن ذلك قد يتفق ويشق على الشخص قصد الذكر في جميع اللفظ عند
 كل مرة **(قوله)** أو الإعلام فقط أي أو بقصد الإعلام دون الذكر وقوله بطلت أي مالم يكن
 عامياً والأفلا تبطل على قياس ما تقدم في المبلغ فحمل التفصيل في العالم **(قوله)** وعورة الرجل
 أي الذكر ولو صمياً وإن كان غير مجزئ بالنسبة للطواف إذا وضأه وله وطاف به بخلاف الصلاة
 فلا تصح الأمن المميز في كلامه أنهما في مقام الاضمار فكان مقتضى الظاهر أن يقول وعورة
 خصوصاً وقد أضمر قبل في قوله وإذا نابه الخ **(قوله)** ما بين سترته وركبته أي في نحو الصلاة
 كالطواف وكذلك عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عند النساء الأجانب فعورة جميع
 بدنه وفي الخلوة السوا أنان فقط كما تقدم **(قوله)** أماهما أي السرّة والركبة وقوله فلبس من
 العورة لكن يجب ستره منهنما ليتحقق ستر العورة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب
(قوله) ولا ما فوقهما أي فوق السرّة والركبة فليس من العورة أيضاً **(قوله)** والمرأة لو قال
 وغيره لشم الخ لانه كالاتى كما سيذكره الشارح بقوله والخمى كالمراة ويمكن أن يقال
 مراد المصنف المرأة ولو احتسب لا يدخل الخ لانه في عبارته **(قوله)** في الخمسة المذكورة هكذا
 في بعض النسخ وعليه فمدّهم بعضها إلى بعض شيئين ضمّ مرقيها الخنثيها والصاق بطنها
 بنفسها وان اقتصر الشارح على الثاني وكان الأولى ذكر الأول أيضاً وفي بعض النسخ

(وإذا نابه أي أصابه شيء)
 في الصلاة سجد فتقول
 سبحان الله بقصد الذكر
 فقط أو مع الإعلام أو
 أطلق لم يطل صلاته
 أو الإعلام فقط بطلت
(وعورة الرجل ما بين سترته
وركبته) أماهما فلبس من
 العورة ولا ما فوقهما
(والمرأة) نحالف الرجل
 في الخمسة المذكورة

في الاربعة المذكورة وعليه فيعدهم بعضها الى بعض شيئا واحدا فكل من التستين صحيح
(قوله فانها انضم بعضها الى بعض) أي لانه أستلها ومقتضى اطلاق المصنف أنها انضم بعضها
الى بعض حتى ركبتهما وقدمها والتفريق بينهما انما هو في الذكر فقط كما تدل عليه عبارة
الرملي وهي ويفرق الذكر ككتبه ويكون بين قدميه نحو شبر انتمت خلافا لقول ابن قاسم
بأنها تخرج بينهما كالرجل **(قوله فتلصق بطنها بنخذيها)** أي وتضم مرفقيها لجنبها وكان من
حق الشارح أن يذكره لتمامه المقابلة لما تقدم في الرجل **(قوله وتخفض صوتها)** أي بحيث
لا يسمعها من صلت بحضرتها من الرجال الاجانب دفعا للفطنة وان كان الاصح أن صوتها ليس
بعورة فلا يحرم سماع صوت المرأة ولو مغنية الا عند خوف الفطنة بأن كان لو اختل الرجل بها
لوقع بينهما محرم **(قوله ان صلت بحضرة الرجال الاجانب)** أي جنسهم ولو واحدا ومنهم
الحناني قالوا رفعت صوتها حينئذ كره والحضرة بتناث الحياء والنخني يسر ان صلى بحضرة
الرجال الاجانب كالمرأة بل يسر بحضرة خنثى مثله لاحتمال أنوثته القاري وذكر كورة السامع ومن
قال يجهر في هذه فتدسها وأما بحضرة النساء فيجهر لانه أمان ذكر أو أنثى وعلى كل من الحالتين
يسر له الجهر فافى المجموع من أنه يسر بحضرة الرجال والنساء مجمول على ما اذا اجتمع الصنفان
معاً كما تقدم **(قوله فان صلت منفردة عنهم)** أي عن الرجال الاجانب ومنهم الحناني كما مر
بأن كانت في النسوة أو مع النساء أو الرجال المحارم وقوله جهرت أي في موضع الجهر كما هو
ظاهر **(قوله واذا ناجها)** أي أصابها ولم يفسره الشارح لعله مما تقدم وقوله شيء أي مباحا كان
أو مندوبا أو واجبا أو حراما أو مكروها كما مر **(قوله صفت)** أي وان كانت خالصة عن
الرجال الاجانب على المعتمد لانه ونظيرتها خلافا للزركشي ومن تبعه حيث قال انها تسبح حينئذ
ولا يضر التصفيق وان كثرت أو الى حيث كان بقدر الحاجة وكذا الوصف في الرجل فانه لا يضر
وان كثرت أو الى والفرق بينه وبين دفع المارة وانقاذ نحو الفريق أن الفعل هنا خفيف فأشبهه
تحريك الاصابع في سجة أو نحو جرب بخلافه في ذينك ولا تبطل الصلاة بالتصفيق ولو بقصد
الاعلام ولو من الرجل على المعتمد بخلاف التسبيح بقصد الاعلام فانه يبطل الصلاة والفرق أن
التسبيح لفظ يصلح لقصد الذكر والتصفيق فعل لا يصلح له واختلف في التصفيق خارج الصلاة
فقبل يحرم بقصد اللعب ويكره بلا قصد اللعب وهذا هو المعتمد عند الرملي وقيل بكره ولو بقصد
اللعب وان كان فيه نوع طرب وهذا هو المعتمد عند ابن حجر في شرح الارشاد وقيل يحرم ان
قصد به التشبه بالنساء لانه من وظيفتهن والا كره وهذا كله فيما إذا لم يحتاج اليه فان احتج اليه
لتهيج الذكر كما يفعل الفقراء أو لضبط الانعام كما يفعل الفقهاء في اللبالي أو لتدريس كما يفعله
المدرسون في الدروس لم يحرم بل ربما كان مطلوبا **(قوله بضرب بطن اليمين على ظهر الشمال)**
ليس قيد ايل مثله عكسه وكذلك ضرب ظهر اليمين على بطن الشمال أو عكسه أو ضرب ظهر
اليمين على ظهر الشمال أو عكسه بخلاف ضرب بطن اليمين على بطن الشمال أو عكسه فالخامس
أن الكيفيات ثمان المطلوب منها ستة وغير المطلوب كيفيتان وانما لم يكونا مطلوبين لانهما
يوحمان اللعب لحرمان العادة بهما فيه وهما داخلان تحت قول الشارح فلو ضربت بطننا
ببطن الخ لانه صادق بضرب بطن اليمين ببطن الشمال وعكسه **(قوله فلو ضربت بطننا ببطن**

فانها انضم بعضها الى
بعض فتلصق بطنها
بنخذيها في ركوعها
وتخفض
صوتها ان صلت بحضرة
الرجال الاجانب فان صلت
منفردة عنهم جهرت
واذا ناجها شيء في الصلاة
صفت بضرب بطن اليمين
على ظهر الشمال فلو ضربت
بطننا ببطن

بقصد اللعب الخ) فلولم تقصد اللعب لم تبطل صلاتها ويجزى ذلك في بقية الكيفيات فتنى قصدت
 اللعب بطلت صلاتها لأن قصد اللعب مناف للصلاة وانما خص ذلك بما ذكر لأن شأنه اللعب
 لجريان العادة به وعبارة الخطيب فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهر على ظهر الخ فانت تراه
 قد صرح بالتعميم (قوله ولو قليلا) أى لأن الفعل اذا تارة مناف ضر وان قل وقوله مع علم
 التحريم أى بخلافه مع جهل التحريم فلا تبطل صلاتها اعذرها بالجهل (قوله بطلت صلاتها)
 لما تافاه الصلاة حتى لو اشارت باصبعها بقصد اللعب بطلت صلاتها (قوله وانحنى كالمرأة) أى
 في الضم وغيره مما تر ومنه التصديق المذكور ولو أخذ ذلك عن قوله وجب بدن المرأة الخ
 لكان أولى لأن الخنثى كالمرأة فيه أيضا فلو أخرجه عنه لرجع له أيضا (قوله وجب بدن المرأة)
 أى حتى باطن قدميها على المعتمد ولا يخفى أن هذا هو الخيام من الامور التي تخالف المرأة فيها
 الرجل وجعله الخنثى مستدركا لعل وجهه أنه تقدم ذكره في شروط الصلاة وانت خير بأن
 ذكره هنا من حيث مخالفة المرأة للرجل فيه فلا استدراك وقد عرفت أن الخنثى مثلها فلو
 اقتصر الخنثى الخ على ستر ما بين سرتيه وركبته لم تصح صلاته على الاصح للشك في الستر وقيل
 تصح للشك في عورته وجب بينهما الشيخ الخطيب بحمل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو
 مقتصر على ستر ما بين سرتيه وركبته والثاني على ما اذا شرع فيها وهو سائر جميع بدنه الاوجهه
 وكفيه ثم عرض له انكشاف ما عدا ما بين السرة والركبة فربطه بطل حينئذ لاننا تنقضا للأنفة اذ
 وشككنا في البطان والاصل عدمه وهذا الحل وان كان بعيدا لأن الفرض أنه دخل
 مقتصر على ستر ما بين سرتيه وركبته كما هو المتبادر من قولهم فلو اقتصر الخنثى الخ على ستر ما بين
 سرتيه وركبته أولى من التناقض وتقدم أنه قال وهذا اقبح من العزير الرحيم فتح الله على من
 تلقاه بقلب سليم لكن ضعف ذلك الرمي واعتمد البطان مطلقا كما مر في شروط الصلاة (قوله
 عورة) أى في الصلاة كما نبه عليه الشارح بقوله وهذه عورتها في الصلاة (قوله الاوجهها
 وكفها) أى من رؤس الأصابع الى السكوعين نظرها وبطانة قوله تعالى ولا يبدن زينتهن
 الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (قوله وهذه) أى العورة المذكورة وهي جميع
 بدنها الاوجهها وكفها وقوله عورتها في الصلاة أى عورة المرأة الخ في الصلاة (قوله أما
 خارج الصلاة فعورتها جميع البدن) أى عند الرجال الاجانب وأما عند النساء المسلمات
 أو الرجال المحارم فعورتها ما بين السرة والركبة وكذلك في الخلوة وعورتها عند النساء
 الكافرات ما عدا ما بين السرة والركبة كما تقدم (قوله والامة) أى الجارية ولو مبيعة وقوله
 كالرجل أى في الصلاة أما خارجها فكالخوة كما وجد في بعض نسخ الشارح وهذا مستثنى
 من الاطلاق السابق في قوله والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فان المرأة فيه شاملة للامة
 (قوله فتكون عورتها الخ) تفريع على قوله والامة كالرجل وألحق بالرجل بجماع أن رأس
 كل منهما ليس بعورة للاتفاق على أن رأس الامة ليس بعورة فلذلك خص بكونه جامعا
 دون صدرها متلا فان قيل شرط الجامع في القياس أن يكون عملة في الحكم كالاسكار
 في قولهم النبيذ حرام كالخمر بجامع الاسكار في كل والرأس ليست كذلك أجب بأن ذلك انما
 هو في قياس العلة وما نحن فيه من قياس الشبه وهو لا يشترط فيه ذلك (فصل) أى

بقصد اللعب ولو قليلا مع
 علم التحريم بطلت صلاتها
 وانحنى كالمرأة (وجميع
 بدن المرأة الخ) الخوة عورة
 الاوجهها وكفها وهذه
 عورتها في الصلاة أما
 خارج الصلاة فعورتها
 جميع البدن (والامة
 كالرجل) فتكون عورتها
 ما بين سرتيها وركبتيها
 (فصل) ٤:

هذا فصل في بيان مبطلات الصلاة وما ذكر ما تنعقد به الصلاة عقبه بذكر ما يبطل به (قوله في عدد مبطلات الصلاة) فالمقصود من هذا الفصل بيان عدد المبطلات وان لم يكن مستوفيا لها كما سأق ويذكر تعلم أن قول المحشي لو سكت عن لفظ عدد لكن أولى وأحسن غير ظاهر لما عطل من أن المقصود بيان عدد المبطلات وأما أحكامها فمخو بطلان الصلاة بمقتضى كلامه ضمنا كما يفصح عن ذلك قول المصنف والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا وهذه المبطلات ان عانت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وان طرأت بعد انعقادها أبطلتها (قوله والذي يبطل الخ) لا يخفى أن الذي مبتدأ خبره أحد عشر شيئا أو عشرة أشياء على اختلاف النسخ ولما كان الذي جمعا في المعنى لكونه من قبيل العام وان كان مفردا في اللفظ صح الاخبار عنه بذلك ومراد المصنف بالابطال ما يشمل منع الانعقاد كما تقدمت الإشارة اليه (قوله به) لا حاجة اليه بل هو مضر لأن لفظ يبطل في كلام المصنف بضم المنة التحتية مضارع أبطل وفاعله ضمير مستتر عائد الى الذي والصلاة مفعول به وزيادة الشارح لفظ به استدعى قراءة تبطل بفتح المثناة الفوقية مضارع بطل وكون الصلاة فاعلا وهذا تغيير عيب عندهم ومحل ذلك اذا كان لفظا به من كلام الشارح كما في بعض النسخ فان كان من كلام المصنف كما في بعض آخر فلا اشكال حيثئذ وتعينت قراءة تبطل بفتح المثناة الفوقية وكون الصلاة فاعلا والعائد هو الضمير في لفظه على هذه النسخة (قوله الصلاة) أي فرضا كانت أو نفلا ومثلها سجدة التلاوة والذكر وصلاة الجنائزة (قوله أحد عشر شيئا) أي بدءا لا كل والشرب شيتين وفي بعض النسخ عشرة أشياء أي بعدهما شيئا واحدا وعلى كل فالمراد التقريب للمبتدئ والافهمي تريد على ذلك فان منها تطويل الركن القصير عدا وهو الاعتدال والجلوس بين المجدتين وتخلف المأموم عن امامه وتقدمه عليه بركنين بلا عذر وابتلاع نخامة ويقال لها انخاعة وصلت لحدة الظاهر وأمكنه مجها ولم يفعل وكذا الوتة الفاحشة ونحوها (قوله الكلام) أي لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والمراد به النطق ولو بحرفين وان لم يفهما أو حرف مفهم نحو ق من الوقاية وع من الوعى بخلاف حرف غير مفهم مالم يكن قاصدا الاتيان بكلام مبطل والابطال ملانه لانه نوى المبطل وشرع فيه والحرف المدوم مع مدته جرفان فنبطل بهما الصلاة سواء كانت مدته ألفا أو ياء أو واو ولو كان الناطق بذلك مكرها لدولة الاكرام فيها ويستثنى من ذلك التلفظ بنذر التبر رقتا بلانعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق فلا تبطل به الصلاة لأن نذر التبر رقتا مناجاة لله بخلاف غيره ولو قربته على المعتمد ويستثنى أيضا اجابة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عن ناداء ولو بعد موته خلافا لتقيد بعضهم بقوله في حياته فانها تجب عليه ولا تبطل بها الصلاة بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فتبطل به الصلاة وهل تلحق اجابة سيدنا عيسى وقت نزوله باجابة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أولا المعتقد أنها تلحق بها في الوجوب لكن تبطل بها الصلاة واجابة الوالدین حرام في الفرض لأن قطع حرام جائزة في النفل ثم ان شق عليهم ما عدها فالاولى الاجابة وبطلان الصلاة وتقييد المحشي بعبارة تليق بالجواز بقوله ان شق عليهم ما عدها يقتضى أنه ان لم يشق عليهم ما عدها لا تجوز الاجابة وليس كذلك لان قطع النفل جائز

في عدد مبطلات الصلاة
(والذي يبطل به) الصلاة
أحد عشر شيئا الكلام

ولو بسبب فكان الصواب أن يقول والاولى الاجابة ان شق عليهم ما علمها كما في عبارة الرمي
 وغيره وخرج بالكلام الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف كأنه شق نهي عن الخير أو سهل
 سهل الخيل أو كما في شي من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به
 صلته ما لم يقصد به اللبس وكذا لو أثار الاخر من بشقيه ولو اشارة منه سمة للفظن أو غيره
 والتخفيف والضحك والبكاء ولومن خوف الآخرة والاثين والتأوه والتفخ من الغم أو الاتف
 والسعال والعطاس ان ظهر بشي من ذلك حرفان أو حرف مفهم بطلت الصلاة والا فلا نعم
 يعذرو في اليسير عرفا من ذلك عند غلبته له وان ظهر منه حرفان ولو من كل مرة اذ لا تقصير بخلاف
 الكثير عرفا من ذلك فلا يعذرون بل تبطل به صلته ان ظهر منه حرفان أو حرف مفهم ولو عند
 الغلبة لأن ذلك يقطع نظم الصلاة الا اذا صار من ضاملا زما له بحيث لا يتخلو منه زمن يسير
 الصلاة فانه لا يضركن به سلس بول ونحوه بل أولى ويعذرو في خصوص التخفيف ولو كثر تعذر
 ركن قول كالفاتحة ولا يعذرو في التخفيف لسنة كالجهر والسورة ونسكبير الا تقالان الا ان
 احتج اليه ليعلم المأمومون باتقالات الامام وكانت الصلاة تتوقف صحتها على الجماعة كالركعة
 الاولى من الجمعة وكالمعادة فيعذر فيه لذلك (قوله العمد) أي مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة
 أقام مع عدم العمد بأن سبق اليه لسانه أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع عدم العلم بأنه في الصلاة
 فان كان ما أتى به كلاما قليلا عرفا وضبطت كلمات عرقية فأقل أخذ من قصة ذي الدين
 لم يضركن ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء فيكون
 جاهلا معذورا بخلاف من لم يكن كذلك لتصيره بترك التعلم فيكون غير معذور وان كان
 كثيرا عرفا وضبط بأكثر من ست كلمات عرقية ضرر لأنه يقطع نظم الصلاة ولأن سبق اللسان
 والقبيل في الكثير نادرا في المفهوم تفصيل فلا يعترض بأن القيود المذكورة انما يحتاج لها
 في القليل دون الكثير والتقييد بتلك القيود يقتضي خلاف ذلك فقد اشبهت أن المفهوم
 اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ولو جهل بطلانها بالتخفيف عذرو في القليل منه دون الكثير
 ولو مع علمه بتحريم الكلام لأن هذا مما يجتنب على العوام ولو جهل تحريم ما أتى به من الكلام
 مع علمه بتحريم جنس الكلام التحقق في غيره كأن قال لامه اقعدا وقم وجهل تحريم ذلك
 لتعلقه بعملية الصلاة مع علمه بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شمله كلام ابن
 المقرئ في ووضه وكذا الواسع ناسيا كأن سلم من ركعتين طائفا كمال صلته ثم تكلم يسيرا
 بشرط أن لا يأتي بأفعال مبطله وأن لا يبطأ نجاسة ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا
 فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما أما الامام
 فلا أن كلامه بعد فراغ صلته لانه بعد سلامه الثاني وأما سلامه الاول فكان نسيانا فلا
 يضره وأما المأموم فلا يظن أن الصلاة فرغت فهو غير عالم بأنه في الصلاة لكن يسبق له سجود
 السهو ثم يسلم لانه تكلم بعد انقطاع القدوة فلا يهمله عنه الامام ولو علم تحريم الكلام
 وجهل كونه مبطلا لم يعذر كما لو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الحد فانه يحسد ولا يعذر
 اذ حقه بعد العلم بالتحريم الارتداد والكف عن ذلك ولو تكلم ناسيا بالتحريم الكلام في الصلاة
 بطلت صلته كما لو نسي النجاسة على ثوبه (قوله الصالح لخطاب الآدميين) أي الذي شأنه أن

العمد
الآدميين
الصالح لخطاب

يقع بين الآدميين في محاوراتهم ومخاطباتهم ولو خاطب به الجن والملائكة أو غير العاقل كقوله
يا أرض رب وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك مايفك واحترز الشاوح بقوله الصالح نعطاب
الآدميين عن القرآن والذكر والدعاء إلا إذا خاطب بالدعاء غير الله تعالى وغير رسوله صلى الله
عليه وسلم كقوله لعاطس يرحمك الله بخلاف قوله رحمه الله وأما مخاطبه تعالى كإياله تعبد
وإياله تستعين فلا يضر وكذا خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالوجه ذكره فقال الصلاة
والسلام عليك يا رسول الله ولو نطق بلفظ القرآن مع صارف كأن استأذنه شخص في أخذ شيء
وقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة فإن قصد القراءة ولو مع التفهيم لم تبطل صلاته ولا بطلت وتبطل
بفسوخ التلاوة وإن بقي حكمه كالشيخ والشيخة إذا زينا فأرجوهما البتة نكالا من الله والله
عزيز حكيم لا يندسوخ الحكم مع بقاء التلاوة كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير أخراج وتبطل بالقراءة الشاذة إن غرت المعنى وكان عامدا
عالمًا وتبطل بالتوراة والإنجيل ونحوهما والأحاديث ولو قدسية ولو قرأ أمامه إياله تعبد وإياله
تستعين فقال استعنا بالله بطلت صلاته إلا أن قصد بذلك الدعاء ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل
صلاته لأنه شاء وكذا لو قال أنا المذنب وأنت الغفور كم أحسنت إلى وأسأت أنا لأنه متضمن
للثناء والدعاء (قوله سواء يتعلق بمصلحة الصلاة أولا) فالأول كما لو قال لامامه إذا قام ركعة
زائدة لا تقيم أو أقعد أو هذه خامسة والثاني كما لو تكلم بكلام أجنبي لا مصلحة فيه للصلاة فتبطل
به إجماعا قاله في المجموع (قوله والعمل) أي الفعل ويستثنى منه ما لو كان ذلك في شدة الخوف
أو في النفل في السفر إذا منى أو حرل يده أو رجليه على الدابة لحاجة ويستثنى أيضا إجابة النبي
صلى الله عليه وسلم بالفعل كما أن إجابته بالقول مستثناة من الكلام بشرط الموافقة فإن طلبه
بالقول إجابته به وإن طلبه بالفعل إجابته به قل أو كثر فيغفر ذلك وكذا الاستدبار المحتاج إليه
وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل إليه وليس له أن يعود لمكانه
الأول ما لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود إليه فلو كان أمما وتأخر عن القوم بسبب
الإجابة تعين عليهم مفارقتهم بمجرد تأخره ويحتمل أن يقال لهم الصبر حتى يتبين الحال لاحتمال
أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالعود إليهم في مكانه الأول وهذا كله ما لم يأمرهم النبي
صلى الله عليه وسلم بانتظارهم له والاتباع (قوله الكثير) أي في العرف وضبط بثلاثة
أفعال فأكثر ولو بأعضاء متعددة كأن حرل رأسه ويديه وبحسب ذهاب اليد وعودها مرة
واحدة ما لم يسكن بينهما وكذا رفع الرجل سواء عادت لموضعها الذي كانت فيه أولا أم أذهبها
وعودها فترتان ومثل العمل الكثير الوثبة الفاحشة وهي النطة وكذا تحريك كل البدن
أو معظمه ولو من غير نقل قدميه ومحل البطلان بالعمل الكثير إن كان بعضه وثقيل فإن كان
بعضه خفيف فلا يطلان كما لو حرل أصابعه من غير تحريك كفه في سحبة أو حمل أو عقد
أو حرل لسانه أو أذنه أو شفته أو ذكره ولو مرارا متعددة متواليبة أذ لا يخل ذلك بهيئة
المشروع والتعظيم فأشبه الفعل القليل ولو تردد في فعل هل هو قليل أو كثير فالعقد أنه
لا يؤثر وقيل يؤثر وقيل يوقف إلى بيان الحال وإنما قيد العمل بالكثير بخلاف الكلام العمد
فيستوى قليله وكثيره في الإبطال لأن العمل يتعذر الاحتراز عنه فعني عن القليل لأنه لا يخل

سواء يتعلق بمصلحة الصلاة
أولا (والعمل الكثير)

بالصلاة بخلاف الكلام العمد وأما غير العمد فقد سبق أنه لا يضر قليله **(قوله المتوالي)** أي المتتابع عرفاً بحيث لا يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول ولا الثالث منقطعاً عن الثاني وقيل بأن لا يكون بين الفعلين ما يسع ركعة بخلاف يمكن وقيل بأن لا يطمئن بينهما والمعمد الأول وان اقتضى كلام المحشى أن ضابط المتوالي أن لا يسكن بين الفعلين وخروج المتوالي غير المتوالي عرفاً بحيث يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول والثالث منقطعاً عن الثاني وهكذا على المعمد المتقدم ولا يكتفى التسكين خلافاً للمحشى فلا يضر غير المتوالي بالضابط المذكور ولو كان كثيراً **(قوله ثلاث خطوات)** جمع خطوة بفتح الخاء بمعنى نقل الرجل مرة واحدة وأما بضم الخاء فهي اسم لما بين القدمين وليس مرادها هنا ولا فرق في البطلان بين أن تكون الثلاث خطوات بقدر خطوة واحدة وبين أن لا تكون كذلك ولو فعل واحدة بنية الثلاث بطلت صلاته لانه قصد المبطّل وشرع فيه بخلاف ما لو بوى الأيمان ثلاث خطوات مثلاً فلا تبطل صلاته بمجرد ثبوت ذلك بل بالشروع فيه ولا فرق في البطلان أيضاً بين أن تكون الأفعال من جنس كالخطوات المذكورة وبين أن تكون من أجناس كخطوة وضربة دخلت نعل **(قوله)** عدا خبر كان مقدم وذلك اسمها مؤخر وهو عائذ على العمل الكثير وقوله أو سهواً عطف على قوله عدا فلهذا هو والقول المبطل كعدمه **(قوله أما العمل القليل الخ)** مقابل للكثير والمراد القليل ولو احتمل لا فينبغي ما لو شئت في فعل هل هو كثيراً وقليل فلا يضر على المعمد كما مر ومحل عدم البطلان بالعمل القليل إذا لم يكن من جنس الصلاة فإن كان منه زيادة ركوع بطلت به إن كان عداً ثم لو تعد بعد الأهوى للسجود قعدة قصيرة لم تبطل صلاته لأن القعود عهد في الصلاة غير ركن كالقعود للاستراحة فلم يكن القصير منه قاطعاً لتنظيم الصلاة بخلاف نحو الركوع فإنه لم يعد في الصلاة الا وكذا كان قاطعاً لتنظيم الصلاة لأن تغييرها إذا زيد أشدّ **(قوله)** فلا تبطل الصلاة به أي بالعمل القليل ولو عدا فعدمه كسهوه في عدم إبطال الصلاة ثم إن قصده به اللعب بطلت صلاته **(قوله والحدث)** أي ولو من فاقد الطهورين على المعمد لأن صلاته شرعية يطلها ما يبطل غيرها كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافاً لما جرى عليه الأسنوى من عدم بطلان صلاته لفقده طهارته بالكلية ومن الحدث نوم غير ممكن مقعده فتبطل صلاته به ومحل بطلانها بالحدث إذا كان قبل التسليم الأولى أما إذا أحدث بعدها ولو قبل التسليم الثانية فإنه لا يضر لأن عروض المفسد بعد التحلل من العبادة لا يؤثر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم ينصرف ليؤمهم الناس أنه رجع ستر على نفسه وكذا إذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصوصاً إذا قربت أقامتها وأقيم بالفعل **(قوله الأصغر والا كبر)** عدا أو سهواً ولو من دائم الحدث غير حدثه الدائم **(قوله وحدوث النجاسة)** لاسجدة إلى لفظ الحدوث إلا لاجل مراعاة البطلان مع أنه لم يراع ذلك في سابقه فلو قال والتجسس لكان أنسب بقوله والحدث وسواء كان حدوث النجاسة على ثوبه وإن لم يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل أو بدنه حتى داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه وإنما جعل داخل ذلك كظاهاً هنا بخلاف غسل الجنابة ونحوها لفظاً من النجاسة كما مر **(قوله التي لا يعني عنها)** أما التي يعني عنها فلا تبطل الصلاة بها **(قوله ولو وقع الخ)** هذا كالاستثناء من قوله وحدوث النجاسة وقوله على ثوبه أي أو بدنه

المتوالي ثلاث خطوات
عدا كان ذلك أو سهواً
العمل القليل فلا تبطل
الصلاة به **(والحدث)**
الأصغر والا كبر وحدوث
النجاسة التي لا يعني عنها
ولو وقع على ثوبه نجاسة

فكما حالاً وقوله بإيسة ليس يقيد بل مثلها الرطوبة إذا ألغها بما وقعت عليه حالاً من غير قبض ولا حمل له بأن وضع يده على الطاهر ودفعه ثم يحرم القاؤها في المسجد ان لم تنجسه بها فيقطع الصلاة ويرميها خارجه ثم يستأنفها حيث اتسع الوقت والارماها وأتم الصلاة ثم يجب عليه تطهير المسجد (قوله فنفض ثوبه حالاً) أي قبل منى أقل الطمأنينة ومثل نفض الثوب القاؤه بما قلونها أي بطلت صلاته أو يعود فيها فكذا في أرجه الوجهين وهو المعقد (قوله وانكشف العورة) أي كلها أو بعضها مما يجب ستره لصحة الصلاة وانما عبر بالانكشاف دون الكشف إشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون بفعله كما لو طيرت الريح سترته إلى مكان بعيد أو قريب ولم يستر عورته في الحال (قوله عمداً) فيضرك كشفها عمداً ولو سترها حالاً وبضر كشفها سهواً لم يسترها حالاً ولا لم يضر وعلم أن وصف الانكشاف بالعمد لا يظهر إلا باعتبار ما ينشأ عنه وهو الكشف كما قال بعضهم (قوله فان كشفها الريح الخ) خرج بالريح غيره ولو بهيمة كقرد أو غيرهم فيضرك ولو سترها حالاً فالريح قديمة معتبر بخلاف ما يجري عليه المحنثي من أنه ليس قيداً بل غير الريح مثله فالمعتمد المطلق عن الأشياخ قديماً وحديثاً خلافه لأن غير الريح له اختصار في الجملة (قوله فسترها في الحال) أي قبل منى أقل الطمأنينة وقوله لم تبطل صلاته أي لأنه يغفر هذا العارض اليسير ما لم يتكرر ويتوال بحيث يحتاج في الستر معه إلى حركات كثيرة متوالية. البطلت صلاته (قوله وتغيير النية) أي ولو إلى صلاة أخرى فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالمات ما بطلت صلاته إلا إذا قلب فرضاً ففلا مطلقاً ليدرك جماعة مشروعة وهو مندر في قسم من ركعتين ليدركها لم تبطل صلاته بل يندب له القلب أن كان الوقت واسعاً فإن كان ضيقاً بأن كان بحيث لو قلب لم يدرك الصلاة بقائها في الوقت حرم القلب فلو قلبها انفلا معينا كركعتي الضحى لم تنصح أو كانت الجماعة غير مشروعة كما لو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القلب كما ذكره في المجموع وكما لو كان الإمام ممن يكره الاقتداء به فلا يندب القلب بل يكره ولو قام للثالثة من الثلاثية أو الرابعة لم يندب القلب بل يساح وكذا لو كان في الأولى ولومن الثانية لأن النفل المطلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة (قوله كأن ينوي الخروج الخ) أي أو يتردد فيه أو يعلن قطعها بشئ وإن لم يعلم وجوده فيها المتأقاة ذلك كله للنية وقوله من الصلاة بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شئ منها بذلك لأن الصلاة أضيق بإتمامها (قوله واستدبار القبلة) أي جعلها جهة دبره وهو ليس يقيد بل المدارع على التحول عنها بسدره ولو عينة أو يسرة حتى لو حرفه إنسان فهرأعته بطلت صلاته ولو عاد عن قرب لندرة ذلك في الصلاة بخلاف ما لو انحرف عنها جاهلاً أو ناسياً وعاد عن قرب فلا تبطل صلاته نعم يجوز ذلك في التأقاة في السفر وفي صلاة شدة الخوف كما تقدم في شروط الصلاة ويكره الالتفات بالوجه عينة أو يسرة الحاجة فلا يكره (قوله كأن يجعلها خلف ظهره) أي أو ينحرف عنها بسدره فلا استدبار ليس يقيد كما علمت (قوله والاكل والشرب) يضم الهمزة والشين بمعنى المأكول والمشروب كما يشير إليه قول الشارح كثيراً كان المأكول والمشروب أو قليلاً وأما الاكل والشرب بمعنى الفعلين فيهما وإن بطلت بهما الصلاة عند كثرتهم ما ولو لم يصل إلى الجوف شئ من

بإيسة فنفض ثوبه حالاً لم تبطل صلاته (وانكشف العورة) عمداً فان كشفها الريح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (تغيير النية) كأن ينوي الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره (والأكل والشرب)

المأكول والمشروب فهما داخلان في العمل الكثير المذكور آنفاً **(قوله كثير)** خبر كان
مقدم والمأكول اسمها مؤخر والمشروب عطف عليه ولا فرق في الكثيرين الجاهل
والناسي وغيرهما قبيح الصلاة مطلقاً بخلاف الصوم فإنه لا يبطل بالكثير من الجاهل
والناسي وفرقوا بين الصلاة والصوم بأن الصلاة هينة مذكرة بخلاف الصوم وهذا إنما
يصلح فرقا في الناس دون الجاهل والفرق الصالح فيهما أن الصلاة ذات أفعال منظومة
والكثير من ذلك يقطع نظمها بخلاف الصوم فإنه كف **(قوله أو قليلاً)** أي ولو من الريق
المختلط بغيره ولو كان بقمه سكرة مثلاً فذات فيلعب ذوبها بطلت صلاته إذا تساعدة أن كل
ما يبطل الصوم يبطل الصلاة غالباً ونخرج بقولنا غالباً ما لو أكل قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم
أكل قليلاً عامداً فإن ذلك يبطل الصوم لأنه كان من حقه الامساك وإن ظن البطلان فلما أكل
بطل صومه تغليظاً عليه ولا يبطل الصلاة لأنه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها **(قوله لا)**
أن يكون الشخص في هذه الصورة أي صورة القليل بخلاف الكثير فلا استثناء فيه وقوله
جاهلاً أي أو ناسياً للصلاة بخلاف المذكرة فإنه تبطل صلاته لمدة الإكراه فيها ولا بد في الجاهل
أن يكون معذوراً بأن قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلم بخلاف غير المعذور **(قوله)**
تحريم ذلك أي القليل من المأكول والمشروب **(قوله والله ههنا)** هي ضحك مع صوت
والمراد هنا مطلق الضحك ولذلك قال الشارح ومنهم من يعبر عنها بالضحك ويحل البطلان بها
إن ظهر بها حرفان فأكثر وحرف مفهيم فالبطلان فيها من جهة الكلام المشقة عليه ولو
غلبه الضحك لم تبطل صلاته إلا أن كثرة فقر اليسر للقلبة كما علم مما مر ونخرج بالضحك التيسر
فلا تبطل به الصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم تبسم في الصلاة فلما سلم سئل عن ذلك فقال مرتب
مكاً بل فضحك لي فتبسمت له كما يحيط المبدأ في **(قوله والردة)** أي ولو صورية كالواقعة من
الصبي فتبطل بها الصلاة كأنقل عن والد الروابي لما فاتها الصلاة وإن لم تكن ردة حقيقية
(قوله وهي قطع الاسلام) أي استمراره ودوامه وقوله يقول أو فعل أي أو عزم قالوا قل
بأن يقول الله ثالث ثلاثة والثاني كأن يسجد لصنم والثالث كأن يعزم على الكفر غداً
(فصل) أي هذا فصل فيما تشتمل عليه الصلاة من عدد الركعات وغيرها وما يجب عند
الجزع عن القيام أو القعود والأضطجاع فهذا الفصل معقود لشئيين وغالب ما فيه خلاصته
غالب الكتب المطولة وانما ذكره المصنف لزيادة الإيضاح للمبتدئ شفقة عليه وقد جرى على
طريقة المتقدمين من ذكر النسي اجالا بعد ذكره تفصيلاً فإنه ذكر أولاً ركناً الصلاة وأبعاضها
وهي آياتها تفصيلاً ثم ذكرها ناسياً اجالا بخلاف طريقة المتأخرين فإنهم يذكرون الشيء أولاً اجالا
ثم يذكرونه تفصيلاً **(قوله وركعات الفرائض)** أي وعدد ركعات الفرائض فهو على تقدير
مضاف كما في بعض النسخ التي نبه عليها الشارح بقوله وفي بعض النسخ وعدد ركعات الفرائض
والمراد الفرائض بحسب الأصل ليخرج المندور فإنه لا حصر له وفي بعض النسخ المفروضة بدل
الفرائض **(قوله أي في كل يوم وليلة)** أي ولو تقدر البشمل الأيام الثلاثة من أيام الدجال وليلة
طلوع الشمس من مغربها كما تقدم **(قوله في صلاة الحضر)** قيد أقول وقوله إلا في يوم الجمعة
استثناء من قوله في كل يوم وليلة وهو عبارة عن قيد ثان وعبرة الخطيب غير يوم الجمعة وجميع

كثيراً كان المأكول
والمشروب أو قليلاً إلا أن
يكون الشخص في هذه
الصورة جاهلاً تحريم ذلك
(والله ههنا) ومنهم من يعبر
عنها بالضحك (والردة) وهي
قطع الاسلام بقول أو فعل
(فصل)
في عدد ركعات الصلاة
(وركعات الفرائض) أي
في كل يوم وليلة في صلاة
الحضر الا يوم الجمعة

قوله التي نبه عليها الشارح
بقوله الخ لعل هذا موجود
في النسخة التي كتب عليها
شخص المؤلف والا فلا وجود
لذلك في النسخ التي بيدي
المصنف

ما ذكره المصنف مقيد بهذين القيدين وان لم ينه الشارح عليهم ما فيما بعد **(قوله سبعة عشر**
ركعة) كان القياس سبع عشرة ركعة لان المعدود مؤنث مذكور فوقع في عبارة المصنف
 على خلاف القياس ولعله تحريف من النسخ والحكمة في كونها سبع عشرة كما قال الامام
 الرازي ان زمن البقطة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعة لتكون
 كفارة لما وقع فيها من الذنوب وانما كان زمن البقطة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة لان
 النهار المعتدل اثنا عشر ساعة وزمن سهر الانسان من اول الليل ثلاث ساعات ومن آخره
 ساعتان فالجملة سبع عشرة ساعة لكن لا يخفى أن اعتدال النهار انما هو في يومين من السنة فقط
 كما يقوله أهل الحيفات وسهر الانسان من اول الليل ومن آخره انما هو لبعض ناس قليلين ولذلك
 قيل هذه حكمة كالورد شمعها ولا تدعكها **(قوله أما يوم الجمعة الخ)** هذا محترز القيد الثاني
 وقوله بعد وأما عدد ركعات صلاة السفر الخ محترز القيد الاول فأخذ الشارح محترز القيدين
 السابقين على الف والنشر المثنون **(قوله فعدد ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر**
ركعة) كان القياس خمس عشرة ركعة لما مر الا أن الشارح صنع مثل صنيع المصنف مجازاة له
 وانما كان عدد ركعات الفرائض في يوم الجمعة خمس عشرة ركعة لان الجمعة خامسة يومها لكن
 هذا اذا لم تجب صلاة الظهر أيضا والا كانت تسع عشرة ولا يخفى أن الخمس عشرة ركعة فيها
 ثلاثون سجدة وثلاث وثمانون تكبيرة ومائة وخمس وثلاثون تسبيحة وثمان تشهدات وأما عدد
 السلام فلا يختلف في كل الاحوال **(قوله وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم)** أي وليله
 وقوله للقاصر أي بالنسبة للقاصر وأما بالنسبة للمتم فهو كعدد ركعات صلاة الحضر وقوله
 فأحدى عشرة ركعة أي لان كلا من الظهر والعصر والعشاء ركعتان عند القصر كالصبح
 فهذه ثمان تضم اليها ثلاثة المغرب فتصير إحدى عشرة ركعة ولا يخفى أن الاحدى عشرة
 ركعة فيها اثنان وعشرون سجدة واحدى وستون تكبيرة وتسع وتسعون تسبيحة وست
 تشهدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال كما علمت **(قوله وقوله)** أي قول
 المصنف وهو مبتدأ خبره ظاهر غنى عن الشرح ولعله بالنسبة لما ظهر له والافق كلام المصنف
 ما عسر فهمه على كثير من الطلبة **(قوله فيها)** أي الفرائض أو ركعات الفرائض فالضحية عائد
 اما للمضاف أو للمضاف اليه وقد علمت أن جميع ما ذكره المصنف مقيد بصلاة الحضر وغير يوم
 الجمعة **(قوله أربع وثلاثون سجدة)** أي لانها سبع عشرة ركعة في كل ركعة سجدة ثمان فاذا
 ضربت اثنين عددا السجدين في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكر وهو أربع
 وثلاثون في الصبح أربع سجديات وفي الظهر ثمان سجديات وفي العصر كذلك وفي المغرب ست
 سجديات وفي العشاء ثمان سجديات **(قوله وأربع وتسعون تكبيرة)** بتقديم المثناة على السين
 لان في كل ركعة خمس تكبيرات تكبيرة عند الهوى للركوع وتكبيرة عند الهوى
 للسجود الاول وتكبيرة عند الرفع منه وتكبيرة عند الهوى للسجود الثاني وتكبيرة عند الرفع
 منه فاذا ضربت خمسة عدد التكبيرات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل خمسا
 وثمانين تكبيرة تضم اليها خمس تكبيرات الاحرام للصلوات الخمس وأربع تكبيرات عند القيام
 من التشهد الاول فيما عدا الصبح فالجملة أربع وتسعون تكبيرة منها خمس واجبة وهي تكبيرات

(سبعة عشر ركعة) أما يوم
 الجمعة فعدد ركعات
 الفرائض في يومها (٣)
 خمسة عشر ركعة وأما عدد
 ركعات صلاة السفر في كل
 يوم للقاصر فأحدى عشرة
 ركعة وقوله فيها وأربع
 وثلاثون سجدة وأربع
 وتسعون تكبيرة

(٣) قول الشارح في يومها
 اظهرها في موضع الاضمار
 والافتضى الظاهر أن
 يقول فيه أي في يوم الجمعة
 المتكسر ذكره تأمل اه
 صححه

الاسرام والباقي هيات في الصبح احدى عشرة تكبيرة وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي كل
 رباعية اثنتان وعشرون تكبيرة **(قوله ونسج تشهدات)** تقديم المثناة على السين لأن في الصبح
 تشهدا واحدا وفي كل من الاربع الباقية تشهدين فالجمله تسع تشهدات منها خمس واجبة
 وهي تشهدات الاخيرة وأربع مندوبة وهي تشهدات الاول في غير الصبح من الصلوات
 الاربع **(قوله وعشر تسليمات)** أي لأن في كل صلاة تسليمتين منها خمس واجبة ومنها خمس
 مندوبة **(قوله ومائة وثلاث وخسون تسبيحة)** أي باعتبار أذني الكمال فإن في كل ركعة تسع
 تسبيحات ثلاث في الركوع وثلاث في السجود الاول وثلاث في السجود الثاني فإذا ضربت
 التسع عدد التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل مائة وثلاث وخسون
 تسبيحة وفي الصبح ثمان عشرة تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون وفي كل رباعية ست وثلاثون
 تسبيحة وأما باعتبار أعلى الكمال فهي خمسمائة واحدة وستون تسبيحة لأن في كل ركعة ثلاثا
 وثلاثين في الركوع احدى عشرة وفي السجود الاول كذلك وفي السجود الثاني مثل ذلك
 فإذا ضربت ثلاثا وثلاثين عدد التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل مائة
 وخسون تسبيحة **(قوله وجله الاركان في الصلاة)** أي المنروضة وهي الخمس لكن المصنف انما اعتبر
 الرباعية من حيث هي وجعل السجود ركبتين لا اختلاف محله وان جعله ركنا واحدا في فصل
 الاركان لانها دجنسهما وأسقط هنا الترتيب لكونه ليس فعلا محسوسا وأسقط أيضا
 الخروج لأن كونها ركنا ضعيف كما مر فلا يستقيم كلامه الا بذلك ولو اعتبر كل الرباعيات
 لعدتها ما تبن وأربعة وثلاثين أو مائة وتسعة وثلاثين ركنا بعد الترتيب في كل صلاة **(قوله مائة
 وست وعشرون ركنا)** أي لأن في كل ركعة اثني عشر ركنا القسام وقراءة القاشحة والركوع
 والطمأينة فيه والاعتدال والطمأينة فيه والسجود الاول والطمأينة فيه والجلوس
 بين السجدين والطمأينة فيه والسجود الثاني والطمأينة فيه فهذه تكرر في كل ركعة
 ويزاد عليها ستة أركان لا تكرر فيها وهي النية وتكبيرة الاحرام في أول الصلاة والجلوس
 الاخير والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتسليمة الاولى وعلى هذا ففي
 الصبح ثلاثون ركنا كما قال المصنف لأن الركعتين فيهما أربعة وعشرون ركنا ونضم اليها الستة التي
 لا تكرر مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الصبح أحد وثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان
 وأربعون ركنا كما قال المصنف لأن الثلاث ركعات فيمائة ستة وثلاثون ركنا ونضم اليها الستة
 المتقدمة مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في المغرب ثلاثة وأربعون ركنا وفي الرباعية
 أربعة وخسون ركنا كما قال المصنف لأن الاربع ركعات فيها ثمانية وأربعون ركنا ونضم اليها
 الستة السابقة مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الرباعية خمسة وخسون ركنا فكلام
 المصنف مبني على اسقاط الترتيب مع اسقاط نية الخروج كما علمت **(قوله الى آخره)** كان الاولى
 حذفه لانه لا يظهر الاول يستوفى كلام المصنف وهنا قد استوفاه فلا محل لهذه الكلمة **(قوله
 ظاهر غنى عن الشرح)** غير مسلم ولعله باعتبار ما ظهر له كما مر **(قوله ومن عجز عن القيام الخ)**
 شروع في الشق الثاني من المعقوله هذا الفصل ومناسبة ذلك هنا أنه لما عدا الاركان وحضر
 على معرفتها كان ذلك مظنة أن يتوهم أن الصلاة لا تؤدي الا على هذا الوجه المعروف فأشار الى

وتسع تشهدات وعشر
 تسليمات ومائة وثلاث
 وخسون تسبيحة وجمله
 الاركان في الصلاة مائة
 وست وعشرون ركنا في
 الصبح ثلاثون ركنا وفي
 المغرب اثنان وأربعون
 ركنا وفي الرباعية أربعة
 وخسون ركنا الى آخره
 ظاهر غنى عن الشرح
 ومن عجز عن القيام

بيان أنها تؤدى على الوجه المقدور عليه عند العجز عن غيره وانما خص القيام دون بقية الاركان لان الغلب العجز عنه ولو طرأ العجز في أثناء الصلاة أتى بمقدوره كما لو طرأت القدرة في أثناءها فانه يأتي بمقدوره أيضا ويجب القراءة في هوى العابر لانه أكل مما بعده بخلاف من وضى القادر فلا تجزئه القراءة فيه لقدرة عليه فيما هو أكل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طمأينة لركوع منه وانما لم يجب الطمأينة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأينة انتصب الى حد الركوع ليطمئن فان انتصب ثم ركع عامدا عالما بطلت صلاته أو بعد الطمأينة فقد تم ركوعه ولا يلزم الانتقال الى حد الركوع كعين كافي أصل الرخصة ومقتضاها أنه يجوز ذلك وبه صرح الرافعي وقيد بما اذا انتقل منحنيا بخلاف ما اذا انتقل منتصبا وعلى الأول يحكم اطلاق الروض الجواز وعلى الثاني يحكم اطلاق المجموع المنع ولو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأينة قام واطمأن وكذا بعده ان أراد قنوتنا في محله وهو اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلل وهو عدم لزوم القيام جواره وقضية التعليل وهو أن الاعتدال ركن قصير فلا يطول منعه وهو أوجه فالمعتمد عدم جواز القيام حينئذ أخذ بعقبة التعليل فان قلت فاعدا عامدا عالما بطلت صلاته لانه أحدث جلوسا للسنوت مع القدرة على القيام وينبغي تقييده بما اذا طال جلوسه لانه لا يضرب جلوسه بسيرة بين الاعتدال والسجود (فائدة) مثل الشيخ عز الدين عن رجل يتقى الشبهات ويقتصر على ما يستدرك من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن القيام في الفرائض وعن الجمعة والجماعات فأجاب بأنه لا خبر في ورع يؤدى الى ترك فرائض الله تعالى (قوله في الفريضة) أى ولو فائدة في الصحة فيقضيها على حسب حاله ونخرج بالفريضة النافلة فانه يجوز له التعود فيها مع القدرة على القيام والاضطجاع مع القدرة على التعود ولا يجوز الاستلقاء وان تم ركوعه وسجوده لانه لم يرد كما في المنهج (قوله لمنشقة تلحقه في قيامه) أى بحيث تذهب خشوعه أو كماله وهو مراد من عبر بالمنشقة الشديدة لان اذهاب الخشوع أو كماله ينشأ عن منشقة شديدة ولذلك قال الرافعي ولا نعتى بالعجز عدم الامكان فقط بل ما يشغل خوف الهلاك أو الغرق أو دوران رأس في حق راكب السفينة أو زيادة مرض أو طول منشقة شديدة كما تقدم في بعض ذلك (قوله صلى جالساً) لحديث عمران ابن حصين السابق وهو أنه قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائماً فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلجماً لا يكلف الله نفساً الا وسعها (قوله على أى هيئة شاء) أى من اقتراش أو توتر أو نحوهما (قوله ولكن اقتراشه) أى جلوسه منتصباً حتى بذلك لا قترشه ورجله كما مر وقوله في موضع قيامه ليس يقيداً ذمناً لساير الجلسات ما عدا الجلوس الاخير وقوله أفضل من تربعه أى وهو أفضل من بقية الكيفيات فيلزم من كون الاقتراش أفضل من التربع ان يكون أفضل من بقية الجلسات لان الافضل من الافضل من شئ أفضل من ذلك الشئ والتربع معروف سمي بذلك لان الجالس أدخل أربعته أى ساقيه ونخذه ببعضها في بعض (قوله في الاظهر) أى على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ومن عجز عن الجلوس) أى بأن حصل لمن الجلوس المنشقة

في الفريضة (المنشقة تلحقه في قيامه صلى جالساً) على أى هيئة شاء ولكن اقتراشه في موضع قيامه أفضل من تربعه في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس

المتقدمة في القيام **(قوله صلى مضطجعا)** أي لحديث عمران السابق والافضل أن يكون على
 جنبه الايمن ويكره على الايسر بلا عذر كما جزم به في المجموع ويستقبل القبلة بوجهه ومقدم
 بدنه وجوبا ويجب أن يجلس للركوع والسجود أن لم يشق عليه **(قوله فان عجز عن**
الاضطجاع) أي للعوق المشقة السابقة من الاضطجاع **(قوله صلى مستقبعا على ظهره)** أي
 لحديث عمران السابق على رواية النسائي **(قوله ورجلاه للقبلة)** عبارة الخطيب وأخصاء
 للقبلة والاخصان تنبيه أخصر وحقيقته المنخفض في باطن القدم لكن المراد به هنا جميع
 باطن القدم ولعل ذلك هو السر في قول شارحنا ورجلاه للقبلة **(قوله فان عجز عن ذلك كله)**
 أي المذكور من القيام والقعود والاضطجاع والاستلقاء وقوله أو ما يهزم في آخره وقوله
 بطرفه يسكون الراء أي بصره وأما الطرف بفتح الراء فهو آخر الجبل مثلا ولو عبر بأجفانه لكان
 أولى وقد أسقط الشارح قبل ذلك مرتبة وهي الايماء برأسه مع جعل سجوده أخفض من
 ركوعه على أن هذه العبارة يغني عنها قوله ويومئ برأسه الخ مع ما فيها من المواخضة فالأولى
 اسقاطها **(قوله ونوى بقلبه)** هذا معلوم لأن النية لا تكون الا بقلبه ولعل مراده أنه ينوى
 بقلبه من غير تلفظه بالنية لكونه عاجزا عن الاقوال وان كان التلفظ بالنية سنة عند القدرة
(قوله ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شئ تحت رأسه) أي أن قدر عليه فان عجزه
 وجب الاستقبال بالاخصمين فقط ومحل ذلك كله اذا لم يكن في الكعبة وهي مستوفة والا فلا
 يجب عليه وضع شئ تحت رأسه لانه كيفما توجه فهو مستقبل لجزم منها حتى لو كان في الكعبة
 كفي أن ينكب على وجهه وان لم تكن مستوفة لانه مستقبل لارضها **(قوله ويومئ برأسه**
في ركوعه وسجوده) ويجعل حيث نذ سجوده أخفض من ركوعه وقوله أو ما يهزمه ولا يجب
 حيث نذ أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه على المتبع خلا فالجواب جري ومن تبعه لعدم ظهور
 التمييز بينهما حسا في الايماء بالاجتنان بخلافه في الايماء بالرأس فانه يظهر التمييز بينهما فيه
(قوله فان عجز عن الايماء بها) أي بالاجفان وقوله أجرى أركان الصلاة على قلبه أي أخطرها
 بقلبه قولية كانت أو فعلية ان عجز عن الاقوال كالافعال ويسن له اجراء السنن أيضا على قلبه
 فيجري الصلاة على قلبه وجوبا في الواجب ونوبا في المندوب فينوى بقلبه ويمثل نفسه قائما
 وقارنا ورا كعا وهكذا ولا يلزم نحوه الجالس والمومئ اجراء الأركان على قلبه كما نقله الرملي
 عن الامام **(قوله والمصلى قاعدا الاقضاء عليه)** وكذا المصلى مضطجعا أو مستقبعا مع الايماء
 برأسه أو بأجفانه أو اجراء أركان الصلاة على قلبه نعم ان كان ذلك لا كراه وجبت الاعادة للندرة
 الا كراه في الصلاة وكذلك من صلى وهو مصلوب على خشبة مثلا تعجب عليه الاعادة **(قوله ولا**
يتقص أجره لانه معذور) وكذلك المصلى مضطجعا أو مستقبعا ولو مع اجراء الصلاة على قلبه لانه
 معذور أيضا **(قوله وأما قوله صلى الله عليه وسلم الخ)** هو واودع على قوله ولا يتقص أجره
 وحاصل الجواب أن كلامنا في العاجز والحديث في القادر **(قوله من صلى قاعدا فله نصف**
أجر القائم) أي مع تساوي صفات الصلاتين بأن لم تزد احداهما بنحو خشوع أو تدبر قراءة
 أو ذكر أو نحو ذلك واعتقد الرملي تبعالا لقضاء والده أن عشر ركعات من قيام أفضل من عشرين
 ركعة من قعود مع استواء الزمان والصفات لكن مقتضى الحديث حيث قال من صلى قاعدا

صلى مضطجعا فان عجز عن
 الاضطجاع صلى مستقبعا
 على ظهره ورجلاه للقبلة فان
 عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه
 ونوى بقلبه ويجب عليه
 استقبالها بوجهه بوضع
 شئ تحت رأسه ويومئ
 برأسه في ركوعه وسجوده
 فان عجز عن الايماء برأسه
 أو ما بأجفانه فان عجز عن
 الايماء بها أجرى أركان
 الصلاة على قلبه ولا يتركها
 مادام عقله نابها والمصلى
 قاعدا الاقضاء عليه ولا
 يتقص أجره لانه معذور
 وأما قوله صلى الله عليه
 وسلم من صلى قاعدا فله
 نصف أجر القائم

فله نصف أجر القائم أن العشر من ركعة من قعود مساوية في الأجر للعشر ركعات من قيام
(قوله ومن صلى نائماً) أي مضطجعا لا مستلقيا لعدم ووده كما مر وذلك لم يقل ومن صلى
مستلقيا فله نصف أجر المضطجع (قوله فله نصف أجر القاعد) مقتضاه أن العشر من ركعة من
اضطجاع مساوية للعشر ركعات من قعود وعلى قيام ما تقدم عن الرمي أن العشر ركعات
من قعود أفضل من العشر من اضطجاع (قوله فحمول على النقل عند القدرة) أي على
القيام في الأول والقعود في الثاني وهذا في حقنا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا ينقص
أجره من خصائصه أن تطوعه قاعدا مع قدرته وكذا مضطجعا كتطوعه قائما في الأجر

• (فصل) • أي هذا فصل في بيان ما يطلب من ترك شي من الصلاة قولاً أو فعلاً فرضاً كانت
الصلاة أو نقلاً وترجم بعضهم عن هذا الفصل بقوله فصل في مباحات السهو أي في السجود الذي
سببه السهو فهو من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد به
هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمداً ونسياً نافصاً حقيقة عرفية في ذلك وسجود
السهو من خصوصيات هذه الأمة ولم يعلم في أي سنة شرع وانما شرع جبر الخلل وإرغاماً
للسيطان ولم يجب كجبر الحج لأنه لم يشرع تركه واجب بخلاف جبر الحج ولا يدخل صلاة الجنائز
بخلاف سجدتي التلاوة والشكر فإنه يدخلهما على المعتد ولا يضرك كون الجابر أكثر من المجهور
والسهو جازي في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك وقع منه صلى الله عليه وسلم فقد ذكر
ابن العربي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم سها في الصلاة خمس مرات أحداها أنه شك في
عدد الركعات ناسيها أنه قام من ركعتين ولم يشهد نالها أنه سلم من ركعتين ثم عادوا بعها أنه سلم
من ثلاث ركعات ثم عاد خامسها أنه قام خامسة سها وان قيل كيف سها صلى الله عليه وسلم مع
أنه لا يقع السهو إلا من القلب الغافل اللاهي أجيب بأنه غاب عن كل ما سوى الله فسهوا عن غيره
تعالى واشتغل بتعظيم الله فقط وما أحسن قول بعضهم

ياسأني عن رسول الله كيف سها * والسهو من كل قلب غافل لاهي
قد غاب عن كل شيء سرة فسها * عما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله والمتروك) أي الذي يتركه المصلي عمداً أو سهواً كما تمله كلامهم وقوله من الصلاة أي
ماعداد صلاة الجنائز كما مر ومن تبعية نخرجت الشروط لأنها خارجة عن ماهية الصلاة فلا
يقال عمومته يشمل نحو الاستقبال ولا يلائمه التفصيل الآتي (قوله ثلاثة أشياء) أي أحد
ثلاثة أشياء (قوله فرض) المراد به الركن فقط لا ما يشمل الشرط كما بشيرة قول الشارح
وسمى بالركن أيضاً أي كما يسمى بالقرض (قوله وسنة) أي بعض فالمراد بها هنا خصوص
البعض بدليل ذكر الهيئة بعدها والافالسنة تشمل البعض والهيئة كما علم مما تقدم (قوله وهيئة)
أي سنة لا يجبر تركها بسجود السهو (قوله وهما) أي السنة والهيئة وقوله ماعداد القرض
أي من السنة التي تجبر بالسجود وهي البعض والسنة التي لا تجبر به وهي الهيئة (قوله وبين
المصنف الثلاثة) أي أحكام الثلاثة التي هي القرض والسنة والهيئة ونوله في قوله متعلق بين
(قوله فالقرض) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لك القرض فالتقاء واقعة في جواب شرط مقدر
والمراد القرض المتروك سهواً الآن المتروك عمداً بطل الصلاة بتركه فلا يلائم قوله بل إن ذكره

ومن صلى نائماً فله نصف
أجر القاعد فحمله على
النقل عند القدرة

• (فصل) •
(والمتركة من الصلاة ثلاثة
أشياء فرض) وبسمي
بالركن أيضاً (وسنة وهيئة)
وهما ماعداد القرض وبين
المصنف الثلاثة في قوله
(فالفرض)

والزمان قريب الخ **(قوله لا ينوب عنه سجود السهو)** أى لا يقوم مقامه ولا يكفى عنه **(قوله)** بل ان ذكره الخ اضراب اتقالت عن قوله لا ينوب عنه سجود السهو وكلام المصنف فيما لو تذكره بعد السلام بدليل قوله والزمان قريب فلذلك حمله السارح على ذلك **لكن** أدرج في شرحه لكلام المصنف ما لو تذكره قبل السلام كما لا يخفى والمراد بذكره عليه تركه وخروج به الشك فيه فان كان الفرض الذى شك فيه هو التنية أو تكبيرة الاحرام استأنف الصلاة لانه شك في الانعقاد والاصل عدمه ما لم يتذكر قبل مضى أقل الطمأنينة والابنى على صلاته ان كان الشك في ذلك قبل السلام فان كان الشك فيه به دمه ضرر أيضا ما لم يتذكر ولو بعد طول الزمان وان كان غير التنية وتكبيرة الاحرام لم يؤثر الشك فيه بعد السلام وان قصر القصر لان الظاهر وقوع السلام عن تمام وان كان قبله تداركه كما لو علم تركه والمعتقد أن الشك في الشرط كالطهارة بعد السلام لا يؤثر للمشقة كالركن خلافا لما في المجموع من أنه يؤثر فارقا بأن الشك في الركن يكثر بخلافه في الشرط وبأن الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والاصل استمراؤه بخلافه في الشرط قال في الخادم وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة وهذا هو المتجه وان كان الشك في الشرط قبل السلام ضرر ما لم يتذكر عن قرب كالنية وتكبيرة الاحرام وكذا اذا شك فيه قبل الصلاة فلو شك هل يظهر أم لا قبل الصلاة فليس له الدخول فيها لانه لا سبيل الى الصلاة مع الشك في الطهارة ما لم يتذكر أنه متطهر والاجازة الدخول فيها وعلى هذا يحمل ما نقل عن الشيخ أبي حامد من جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فصورته أنه يتذكر أنه متطهر والا فلا تنقذ **(قوله أى الفرض)** تفسير للضمير المفعول وقوله وهو في الصلاة أى والحال أنه في الصلاة **(قوله أى به)** أى فورا وجوبا في غير المأموم أما المأموم فيتداركه بعد سلام امامه بركة ومحل كونه يأتي به ان لم يستقر على سهوه حتى فعل مثله والافام المفعول مقامه ولغاما بينهما وندارك الباقي من صلاته **(قوله وتعت صلاته)** ثم ان كان هناك زيادة مسجد للسهو كأن مسجد قبل ركوعه سهوا ثم تذكر فانه يقوم ويركع ثم يسجد في آخر صلاته للسهو ويجبر هذه الزيادة وان لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو كأن ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكرها قبل سلامه فانه يأتي بها ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة وكالو كان المتروك هو السلام فتذكر ولو بعد طول الفصل ولم ينتقل عن موضعه فانه اذا تذكره يأتي به من غير سجود **(قوله او ذكره بعد السلام)** مقابل لقوله وهو في الصلاة **(قوله والزمان قريب)** أى والحال أن الزمان الذى بين سلامه وتذكره قريب عرفا فيعتبر القرب بالعرف وقيل يعتبر بالقدر الذى نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الديدن وهو أنه صلى الله عليه وسلم بعد أن سلم من ركعتين سهوا من صلاة الظهر مشى الى جانب المسجد واستند الى خنبة فيه كالغضبان فقال ذو الديدن أقصرت الصلاة ثم سببت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال ذو الديدن بل بعض ذلك قد كان قالت صلى الله عليه وسلم الى الصحابة وقال أحق ما يقول ذو الديدن قالوا نعم فتذكر صلى الله عليه وسلم فقام مستقبلا وصلى الركعتين الباقيتين وسجد للسهو ثم سلم فان لم يكن الزمان قريبا عرفا بأن زاد على القدر المتقدم استأنف الصلاة وكذا لو وطئ نجاسة رطبة أو بآيسة ولم يفرقها حالاً فانه يستأنف الصلاة **(قوله أى به)** أى وجوبا وقوله وبني عليه ما بنى

لا ينوب عنه سجود السهو
بل ان ذكره
وهو في الصلاة أى به وتعت
صلاته او ذكره بعد السلام
والزمان قريب أى به وبني
عليه ما بنى

من الصلاة أي وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخروج من المسجد من غير أفعال مبطله سهوا
كان ذلك أو عدم الاعتقاد أنه ليس في صلاة وتفارق هذه الأمور طاء النجاسة بأنها تقتصر
في الصلاة في الجملة (قوله وسجد للسهو) أي لانه سهيا بما يبطل عمده وهو السلام قبل تمام
الصلاة كما هو القرض فقول المحشي تبعا للقلوب قوله وسجد للسهو أي إن أتى بما يبطل عمده
والأفلا ليس في محله لأن القرض أنه بعد السلام ثم تقدم التفصيل فيما لو تذكر وهو في الصلاة
فعله انتقل نظره (قوله وهو) أي سجود السهو المفهوم من قوله وسجد للسهو وقوله سنة أي
لا واجب فلا تبطل الصلاة بتركه (قوله كما سيأتي) أي في قول المصنف وسجود السهو سنة وإنما
نبه عليه الشارح هنا تيمينا للقاعدة وتوطئة لما بعده (قوله لكن الخ) استدرا على عموم قوله
وهو سنة فكانت هال لكنه ليس سنة مطلقة بل في مواضع مخصوصة (قوله عند ترك ما موربه
في الصلاة) أي من الأبعاض بخلاف الهيئات وقنوت النازلة وسجود التلاوة ولو قال ما موربه
من الصلاة لكان أولى ليفيد خروج نحو قنوت النازلة فإنه سنة في الصلاة لا منها ودخل تحت
قوله عند ترك ما موربه ما لو تيسر ترك بعض من الأبعاض وما لو شك في ترك بعض معين لأن المراد
بتو له عند ترك ما موربه ولو بالشك فالوشك في ترك بعض معين كقنوت سجدة لأن الأصل عدم
الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة كأن يقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت
مندوبا منها وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم كأن ترك مندوبا وشك هل هو بعض أو لا وكان
شك هل ترك بعضا أو لا فلا يسجد في هذه الصور وإنما يسجد في الأخيرة مع أن الأصل عدم
الفعل لانه ضعف بالإبهام مع الشك فعلم من ذلك أن المهم ليس كالمعين خلافا لمن زعم خلافه فم
لوعلم ترك بعض وشك هل هو التشهد الأول وغيره من الأبعاض كان المهم هنا كالمعين في سجدة
لعله يقتضي السجود على كل حال وإنما يضعف بالإبهام لتفاوته بين الشك في ترك (قوله أو فعل
منه) عنه فيها) أي وعن فعل شيء منه أي عنه في الصلاة مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع
أو سجود بخلاف ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالوجه والخطوة والخطوتين فلا يسجد
لذلك لعدم ورود السجود له وبخلاف ما يبطل عمده وسهوه كالعمل الكثير والكلام الكثير
فلا يسجد لذلك لانه ليس في صلاة وليس هناك ما يبطل سهوه ولا يبطل عمده كما تقتضيه القسمة
العقلية ودخل تحت قوله أو فعل منه أي عنه فيها ما لو تيقن فعل منه أي عنه سهوا مما يبطل عمده فقط
وما لو شك في فعل منه أي عنه مع احتمال الزيادة لأن المراد بقوله أو فعل منه أي عنه فيها ولو بالشك كما
لو شك في عدد ما أتى به من الركعات كما سيأتي وبقي من الأسباب المقتضية للسجود نقل مطلوب
قولي غير مبطل إلى غير محله بنيت كقراءة الفاتحة في الركوع ويمكن دخوله في قوله عند ترك ما موربه
به لأن ذلك فيه ترك ما موربه وهو التحفظ في الصلاة والحاصل أن أسباب السجود خمسة تفصيلا
الأول تيقن ترك بعض من الأبعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث تيقن فعل منه أي
عنه سهوا مما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منه أي عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل
مطلوب قولي إلى غير محله بنيت في كلام الشارح أجمال (قوله والسنة) قد عرفت أن المراد بها
هنا البعض كما سبذ كره الشارح بقوله وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الخ (قوله إن تركها)
أي عمدا أو سهوا وقوله المصلي أي المستقل بأن كان أمما أو منفردا فإن كان مأموما واجب

من الصلاة (وسجد للسهو)
وهو سنة كما سيأتي لكن
عند ترك ما موربه في الصلاة
أو فعل منه أي عنه فيها
(والسنة) إن تركها المصلي

عليه العود للمتابعة امامه كما سيذكره الشارح بقوله وان كان مأموماً عاد وجوباً بالمتابعة امامه
 لكن هذا عند الترك سهواً أو أماً عند ان لا يجب عليه العود بل يسن وبالحمله فالأموم فيه تفصيل
 يأتي **(قوله لا يعود اليه الخ)** أي لا يجوز له العود بعد التلبس بالقرض بل يحرم عليه العود
 حيث لم يفي من قطع القرض للسنة فان عاد عاداً عالمياً بتحريم العود بطلت صلاته أو ناسياً
 أو جاهلاً فلا تبطل كما سيذكره الشارح **(قوله بعد التلبس بالقرض)** أي كالقيام في صورة ترك
 التشهد الأول وكالسجود في صورة ترك القنوت وضابط التلبس بالقرض في الأول أن يصل الى
 محل تجزئ فيه القراءة ولو بأن يصير الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو اليه ما على حد
 سواء كما قاله الرملي كالخطيب خلافاً للآذري ومن تبعه وفي الثاني أن يضع أعضاء السجود
 كلها مع التنكيس والتعامل وان لم يطمئن فان كان قبل التلبس بالقرض بأن لم يصل الى محل
 تجزئ فيه القراءة في الأول أو لم يضع أعضاء السجود كلها مع التعامل والتنكيس في الثاني جازله
 العود حيث ترك السنة سهواً أو جهلاً للسهو ان صار الى القيام أقرب منه الى العود في الأول
 أو بلغ أقل الركوع في هويته في الثاني فان تعمد الترك لم يعد وان لم يلبس بالقرض فان
 عاد عاداً عالمياً بتحريم بطلت صلاته **(قوله من ترك التشهد الأول الخ)** فربح على قول
 المصنف والسنة لا يعود اليه بعد التلبس بالقرض **(قوله مثلاً)** أي أو القنوت فن تركه سهواً
 فذكره بعد التلبس بالسجود لا يعود اليه فان عاد اليه عاداً عالمياً بتحريم بطلت صلاته أو ناسياً
 أو جاهلاً فلا تبطل ويلزمه الهوى للسجود عند تركه أو علمه فان كان قبل التلبس به ولو بعد
 وضع الجبهة فقط أو بعض الأعضاء أو قبل التعامل والتنكيس جازله العود وهذا كله في الامام
 والمنفرد كما هو فرض المسئلة **(قوله فذكره)** أي تذكر التشهد الأول مثلاً **(قوله بعد اعتداله)**
 مستوي أي أو بعد وصوله الى محل تجزئ فيه القراءة كما علم بمماز ولو ذكر الشارح ذلك لكان
 أولى اعلم ما ذكره منه بالاولى بخلاف العكس **(قوله لا يعود اليه)** وكذلك المصلي قاعداً
 ذاتي التشهد الأول وشرع في القراءة لا يعود اليه فان عاد عاداً عالمياً بطلت صلاته كما قاله
 ابن حجر ومثله الرملي ولم يلتفت لافتقاره والده بعدم البطلان فان عاد ناسياً أو جاهلاً لم تبطل وان
 سبق لسانه الى القراءة وهوذا كراهة لا يشهد جازله العود الى التشهد لأن سبق اللسان غير
 معتبه **(قوله فان عاد اليه)** أي فان عاد بعد اعتداله الى التشهد الأول وقوله عامداً أي قاصداً
 مع علمه بأنه في الصلاة وقوله عالمياً بتحريم أي تحريم العود **(قوله بطلت صلاته)** أي لانه زاد
 قعوداً عاداً عالمياً فان قعود التشهدات وهذا قعود زائد **(قوله أو ناسياً)** أي أو عاد ناسياً أنه
 في الصلاة وقوله أو جاهلاً أي بتحريم العود ولو غير معذور لانه مما يجزئ على العوائم **(قوله فلا)**
 تبطل صلاته أي لعذره بالنسيان أو الجهل ولكنه يسجد للسهو كما ينبغي عليه الشارح لانه زاد
 جلوساً في غير موضعه وترك التشهد والجلوس في موضعه **(قوله ويلزمه القيام عند تركه)** أي
 في النامي وكذا عند علمه في الجاهل كأن قال له شخص ان عودك هذا حرام عليك فيلزمه القيام
 فوراً **(قوله وان كان مأموماً الخ)** هذا مقابل لمحذوف تقديره هذا ان كان اماماً أو منفرداً
(قوله عاد وجوباً بالمتابعة امامه) أي لأن المتابعة آكد من التلبس بالقرض فان لم يعد عاداً عالمياً
 بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة فان نواها لم تبطل فان قيل اذا غلب المسبوق فسلام الامام فقام ثم

ولا يعود اليه بعد التلبس
 بالقرض فن ترك التشهد
 الأول مثلاً فذكره بعد
 اعتداله مستوي لا يعود اليه
 فان عاد اليه عاداً عالمياً
 بطلت صلاته أو ناسياً
 أنه في الصلاة أو جاهلاً فلا
 تبطل صلاته ويلزمه القيام
 عند تركه وان كان مأموماً وما
 عاد وجوباً بالمتابعة امامه

تبين أنه لم يلزمه العود ولو بعد سلام الامام وليس له أن ينوي المفارقة أوجب بأن المأموم هنا
 فعل فعلا لا امام أن يفعله بخارجه المفارقة لذلك ولا كذلك مسئلة المسجوق فانه فعل فعلا ليس
 للامام أن يفعله لانه قارب فراغ الصلاة اذ لم ين من منها الا السلام ومحل وجوب العود عليه
 ان كان قيامه سهوا اذ ان كان عدا نيب العود ما لم يقم الامام كما رجحه النووي في التحقيق وغيره
 وان صرح الامام بتصريحه حينئذ وفرق الزركشي بأن العبد فعله معتد به وقد اتفق على
 واجب وهو القيام بخارجه الاستقرار عليه مع جواز العود للمتابعة لانها واجبة أيضا والناسي فعله
 غيره متدبه ليكون ناسيا فكان قيامه كالعدم فلذلك لزمه العود للمتابعة وأيضا العبد كالمقنن
 على نفسه تلك القضية بتعمده بخلاف الناسي لانه معذور بنسيانته فأمر بالمتابعة ليعظم أجره
 ولا يشكل عليه ما لو ركع قبل امامه ناسيا حيث يخبر بين العود والانتظار بخلافه عدا فانه
 يترك العود لغرض المخالفة في قيامه ناسيا دون ركوعه كذلك فيعيد فرق الزركشي بذلك وهذا
 فيما اذا ترك المأموم التشهد الاول دون الامام فان تركه الامام دون المأموم فلا يجوز له المأموم
 التخلي عنه عن امامه فان تخلفه عدا ما لم يطل صلاته فوجب فيه الموافقة تركا لافعلا لانه
 اذا فعله الامام جاز للمأموم أن لا يفعله بأن يهرم عدا بخلاف ما اذا تركه الامام فانه يجب على
 المأموم أن يتركه أيضا وان عاد له الامام قبل قيام المأموم فلا يتركه لوجوب القيام عليه
 باتصاف الامام فان قيل قد صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت ندب له أن يتخلف ليقف ان أدركه
 في السجدة الاولى وجاز له ان يلحق في الجلوس بين السجدين وأما اذا علم أنه لا يلحقه الا بعد هوي
 للسجدة الثانية وجب عليه تركه أو نية المفارقة فلا يتخلف هنا للتشهد كما يتخلف للقنوت أوجب
 بأنه في تلك القنوت لم يحدث وقوف فإلما يفعله الامام وهذا يحدث في تخلفه للتشهد بجلوس تشهد
 لم يفعله الامام وان فعل جلوس الاستراحة فانه صدق عليه أنه لم يفعل جلوس التشهد ولو تركه كل
 من الامام والمأموم واتى بامه المأموم عاد الامام لانه اما مخطئ فلا يوافق في الخطأ
 أو عادم فصلاته باطله والاولى مفارقتها ويجوز انتظار جلا على أنه عاد ناسيا فان عاد عدا ما لم يطل
 بطات صلاته والافلا تطل فخلص أنه تارة يترك المأموم وتارة يترك الامام وتارة يتركه معا
 وقد علمت تفاسيلها **(قوله لكنه يسجد للسهو)** استدلوا على قوله لا يعود اليها بعد التلبس
 بالفرض لانه رجماء هم أنه لا يتعدا ركعها حتى يسجد للسهو **(قوله في صورة عدم العود)**
 أي في صورة هي عدم العود فالإضافة للبيان وقوله والعود ناسيا أي أو جاهلا فيسجد للسهو
 فيهما كما مر **(قوله وأراد المصنف بالسنة هنا)** أي في هذا الموضع بخلافه فيما تقدم فان المراد
 بالسنة فيه ما يشمل البعض والهيئة وقوله الابعاض السنة امل اقتصاره على الكون هي الواقعة
 في كلام الامام الشافعي وأصحابه والافلا بعض عشرون كما تقدم **(قوله وهي التشهد)**
 الاول وقوده ويتصور السجود اتمركه وده وحده بما اذا كان المصلي لا يحسن التشهد فانه
 يطلب منه أن يجلس بقدره فاذا لم يجلس فقد ترك القنوت للتشهد الاول وحده لان الفرض أنه
 لا يجلس التشهد فلا يقال انه تركه أيضا وهكذا يقال في القنوت وقيامه **(قوله والقنوت)**
 حتى لو جمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر وترك شيئا من قنوت عمر المتجه السجود
 ولا يقال بل المتجه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو لا سجوده

(لكنه يسجد للسهو عنها)
 في صورة عدم العود أو العود
 ناسيا أو أراد المصنف بالسنة هنا
 الابعاض السنة وهي التشهد
 الاول وقوده والقنوت

لأننا نقول لما وردا بخصوصه ما مع جمعه إلهاماً صاراً كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب
 السجود وتركه به بخلاف ما لو عزم على الاتيان به معاً ثم ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود
 لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه ولو ترك القنوت بعد الإمامة الحنفية سجد للسهو وكذا لو تركه أمامه
 المذكور وأتى به هو فأن أتى به هذا الإمام فقال الشبرا ملى لا يسجد بالأموم لأنه أتى به في محله
 في اعتقاد الأموم وهما لا يسجد وان أتى به كل منهما لأنه خلل في اعتقاد الإمام ويتطرق الخلل
 للأموم بخلاف ما لو ترك القنوت في الصبح لاقتدائه بحسب سنها لأن الإمام يحمله عنه ولا خلل
 في صلاته وسهو الأموم حال قدوته ولو بالحكمة كما في ثمانية الفقرة الثانية في صلاة ذات الرفاع
 يعملها أمامه بخلاف سهو قبل القدوة كالوسها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يعمل لعدم اقتدائه
 به حال سهوه وكذلك سهو بعده كما لو سها بعد سلام الإمام سواء كان مسبراً أو موافقاً لانتهاه
 القدوة فلو سلم المسبوق بسلام الإمام قنذكر حاله على صلاته ريسجد للسهو لأن سهو بعده انتضاء
 القدوة وكذا لو سلم معه على المعقد لا يختلف القدوة بالشروع في السلام ويلحق الأموم سهو
 إمامه لتطرق الخلل من صلاة إمامه إلى صلاته وأكمل إمامه عنه سهو ومحل هذا كله إذا لم يكن
 إمامه مجداً فإن بان إمامه سهو فلا يلحقه سهوه ولا يعمل هو عنه سهوه إذا لا قدوة في الحقيقة
(قوله في الصبح) أي في ثابته فلو قفت في الأولى بنية القنوت سجد للسهو واحترز بقوله في الصبح
 وفي آخر الوتر الخ عن قنوت التازلة فلا يسجد لتركه كما في **(قوله والقيام للقنوت)** ويتصور ترك
 قيام القنوت وحده بما إذا كان لا يحسن القنوت فإنه يسجد له القيام بقدره فإذا لم يقم بقدره فقد
 ترك القيام للقنوت وحده دون القنوت لأن الغرض أنه لا يحسنه كما تقدمت الإشارة إليه **(قوله)**
والصلاة على الآل في التشهد الأخير بخلافها في التشهد الأول فلا تسجد له كل تصور
 السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الأخير فإنه ان علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده
 وقبل طول الفصل فكذلك أو بعد طول الفصل فانت ولا سجود وكذا لو تركها بعد أو سلم وأجب
 بأنه يتصور السجود لترك إمامه لها فإذا سمعه يقول اللهم صل على سيدنا محمد وآلهم عليهم
 أو كتب له أن ترك الصلاة على الآل أو أخذ به بذلك سجد للسهو وجبر الخلل الذي تطرق إلى
 صلاته من صلاة الإمام كما مر تصويره في الكلام على الإيضاح **(قوله والهيئة)** وتقدم أنها
 السنة التي لا تجبر بسجود السهو **(قوله كالتبصيات)** أي في الركوع والسجود وقوله
 وضوها أي كالتكبيرات ثلاثاً وقرأمة السورة والتعوذ ودعاء الافتتاح إلى آخر الهيئات
 المتقدمة وقوله مما لا يجبر بالسجود بيان نحوها وقد مثلناه لك **(قوله لا يعود المصلي إليها)**
 إماماً كان أو أموماً أو منفرداً وقوله بعد تركها أي عداً أو سهواً كما سيذكره الشارح **(قوله)**
 ولا يسجد للسهو **فإن** بدعته أعمداً على بطلت صلاته والأفلا كان حصل بهذا السجود
 خلل فيجبره بسجود آخر لا لا يجبر نفسه وإنما يجبر ما قبله وما بعده وما فيه فصورة ما قبله أن
 يتكلم كلاماً قليلاً ناسياً ثم يسجد وصورة ما بعده أن يسجد ثم يتكلم بكلام قليل ناسياً وصورة
 ما فيه أن يتكلم بكلام قليل ناسياً في سجوده فلا يسجد ثانياً لأنه لا يأمن من وقوع مثل ذلك
 في السجود الثاني وهكذا فيمنع من ذلك لو سجد ثلاث سجود فلا يسجد ثانياً للتعليل
 المذكور وهذا المشكل هي التي سألت عنها أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الكفاية إمام أهل

في الصبح وفي آخر الوتر في
 النصف الثاني من رمضان
 والقيام للقنوت والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 في التشهد الأول والصلاة
 على الآل في التشهد الأخير
(والهيئة) كالتبصيات
 وضوها مما لا يجبر بالسجود
(لا يعود) المصلي إليها بعد
 تركها ولا يسجد للسهو عنها
 سواء تركها عداً أو سهواً

الكوفة كما أن سيبويه إمام أهل البصرة حين ادعى أن من أبهر في علم اهتدى به إلى سائر العلوم فقال له أبو يوسف أنت إمام في النحو والأدب فهل تهتدى إلى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثاً ناهل يسجد ثانياً قال لا لأن المصغر لا يصغر وتوجيهه أن المصغر زيد فيه حرف التصغير كدر بهم في درهم ونحوه وأعلى أن المصغر لا يصغر ثانياً وعلوم أن سجود السهو يسجدتان فإذا زيد فيه سجدة فقد أشبه المصغر في الزيادة فيمتنع السجود ثانياً كما تمتنع التصغير ثانياً وهذا توجيه دقيق كما نقل عن الأستاذ الحنفى **(قوله واذ اشك الخ)** غرضه بذلك بيان أن من أسباب سجود السهو الشك في فعل منه **(قوله)** مع احتمال الزيادة والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للوهم والظن ولوم الغلبة كما أشار إليه الشارح بقوله ولا يتقعه غلبة الظن وليس المراد منه ومن الشك المصطلح عليه وهو التردد بين أمرين على الدوام ومن الشك في عدد الركعات ما لو أدرك الإمام ركعة وشك هل أدرك الركوع معه أو لا فلا يصح أنه لا تحسب له الركعة لأن الأصل عدم الإدراك فيدرك تلك الركعة ويسجد للسهو لأنه أتى بركعة مع احتمالها الزيادة كمن شك هل صلى ثلاثاً وأربعاً وهي مسئلة يغفل أكثر الناس عنها فليست بها **(قوله من الركعات)** بيان **(قوله)** كمن شك الخ هذا مثال للمثال ولو قال كما لو شك الخ لكان مثالاً للشك **(قوله)** هل صلى ثلاثاً وأربعاً أي في الرابعة أو اثنين أو ثلاثاً في الثلاثة أو واحدة أو اثنين في الثانية **(قوله)** جنى على اليقين أي المتيقن بدليل قوله وهو الأقل لأنه المتيقن لا اليقين **(قوله)** وهو الأقل أي وهو أي اليقين بمعنى المتيقن العدد الأقل لأن الأصل عدم الزيادة عليه **(قوله)** كالثلاثة في هذا المثال أي وكالاتين وكالواحدة في المثالين الزائدين على ذلك المثال **(قوله)** وأتى بركعة أي لأن الأصل عدم فعلها **(قوله)** ويسجد للسهو أي وإن زال شكك قبل سلامه لكن إن كانت تختم الزيادة كأن تذكر في الركعة التي أتى بها مع الشك أنها أربعة لأن ما فعله قبل التذكر كان محتملاً للزيادة فإن كانت لا تختم الزيادة كأن شك في ركعة أي ثلاثة أو أربعة ثم تذكر فيها قبل القيام لغيرها أنها ثلاثة أو أربعة فلا يسجد لأن ما فعله منها وإن كان مع التردد لكن لا بد منه على كلا الحالين **(قوله)** ولا يتقعه غلبة الظن الخ دفع بذلك ما قد يتوهم أن المراد باليقين ما يشغل غلبة الظن لأن غلبة الظن تقوم مقام اليقين في مواضع كثيرة **(قوله)** أنه صلى أربعاً أي في المثال السابق **(قوله)** ولا يعمل بقول غيره الخ أي ولا يفعله أيضاً فإن قيل قد راجع صلى الله عليه وسلم العصاة في قصة ذي اليمين فلما قالوا له نعم عاد للصلاة أجيب بأن ذلك محمول على أنه تذكر حينئذ كما مرّت الإشارة إليه **(قوله)** ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر ضعيف والمعتمد أنه إذا بلغ ذلك القائل عدد التواتر يعمل بقوله لأنه يفيد اليقين وهل فعلهم كقولهم أو لا اعتماداً على خبر الأول وتبعه الخطيب واعتمد الرمي الثاني لأن دلالة الفعل ليست بالوضع فليست قطعية فلا تفيد اليقين بخلاف دلالة القول واختلاف عدد التواتر على أقوال أصحابها أنه عدد يؤمن بواطئهم على الكذب كالجح الكسرى يوم الجمعة أو نحوه **(قوله)** ويسجد له هو سنة أي الإتيان حق المأموم إذا فعله الإمام فإنه يجب عليه ويصير كالمؤمن حتى لو سلم بعد سلام إمامه ساهياً عنه لزمه أن يعود إليه إن قرب الفصل والأعاد صلاته كما لو ترك منها ركناً وليس لنا صورة يجب

(وإذا شك المصلي في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثاً وأربعاً جنى على اليقين وهو الأقل كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركعة ويسجد للسهو ولا يتقعه غلبة الظن أنه صلى أربعاً ولا يعمل بقول غيره له أنه صلى أربعاً ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر ويسجد له هو سنة

فيما سجود السهو الا هذه على الراجح ثم المسبوق لا يستقر عليه بفعل الامام لقوات المتابعة كما
صرح به ابن قادم على ابن حجر ومحل وجوبه على المأموم بفعل الامام ان فعله قبل السلام فان
فعله بعد السلام كان حنفي يري السجود بعد السلام لم يستقر على المأموم لانقطاع القدرة
بسلام الامام ويبقى على سنيته كالوسم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا ولا يتعد سجد
السهو وان تعدد سببه وقدي تعدد صورة كالأهت سها فسجد ثم بان علمه فسجد ثانيا لانه زاد
سجدة من سهوا وكالوسم امام جمعة فسجد ثم بان قوتها فأغناها ظهرا وسجدة ثانيا لان سجوده
الأول تين أنه في غير محله وكالوسم في آخر صلاة مقصورة فلزمه الاتمام فأغناها وسجدة ثانيا لتين
أن الأول في غير محله فلا تعد في الحقيقة وكيفيته كسجود الصلاة في واجباته ومنسوبة بانه
كوضع الجبهة وبقية الاعضاء على الأرض والطمأنينة فيه والتهامل والتكيس وذكر سجود
الصلاة فيه واللائق بالحال أن يقول فيه سبحان من لا ينالم ولا يسهو الا اذا نعد مقتضيه فسب
الاستغفار ولا بد له من نية من غير تلفظ بها فلو سجد بلا نية أو تلفظ بها بطلت صلاته نعم المأموم
لا يحتاج الى نية لتبعية الامام ومعلوم أن سجود السهو وسجدة ثان فان سجدة واحدة فان نوى
الاقتصار عليها ابتداء بطلت صلاته ان كان عامدا عالما لانه قصد المبطول وشرع فيه وان لم يتصد
ذلك بل عن له بعد الأولى أن يترك الثانية لم تبطل صلاته وله أن يفعل الثانية ان لم يطل الفصل
عرفا والافله فعله كاملا بأن يأتي بسجدة تين **(قوله كما سبق)** أي في قوله وهو سنة كما سبأني
(قوله ومحل قبل السلام) أي لان فعله قبل السلام هو آخر الامر من من فعله صلى الله عليه
وسلم ومعلوم أن المتأخر ينسخ المتقدم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام من
الأولتين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس
فسجد سجدة تين قبل أن يسلم ثم سلم ولا بد من كونه بعد اتتمام التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فان سجدة قبل اتتمامها بطلت صلاته حتى لو كان مأمو ما ولم يكمل تشهد أو صلاته على
النبي صلى الله عليه وسلم وجب عليه التخلف لهما ثم يسجد وجوب بالاستقراره عليه بفعل الامام
بكماتر (قوله فان سلم المصلى عامدا عالما بالسهو) أي ولو قصر الفصل عرفا فقوله وطال
الفصل عرفا انما يرجع لقوله أو ساهيا **(قوله فان محله)** أي فلا سجود **(قوله وان قصر**
الفصل عرفا) أي والقرض انه سلم ساهيا **(قوله وحينئذ)** أي وحين اذا قصر الفصل وقوله فله
السجود أي بعد قصد العود الى الصلاة وتبين بذلك أنه لم يخرج من الصلاة فلو شك في تركه ركن
حينئذ وجب عليه تداركه قبل السجود وبه يلغز ويقال لنا شخص عاد السنة لزمه فرض وقوله
وتركه أي ترك السجود

فصل في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها

أي هذا فصل في بيان الاوقات التي تكرر الصلاة فيها ولا تتعد وان قلنا الكراهة للتنزيه لان
النهى اذا وجع لذات العبادة أو لازمها اقتضى الفساد سواء كان التحريم أو للتنزيه وبأنهم فاعلمها
ولو قلنا بأن الكراهة للتنزيه للتلبس بعبادة فاسدة وبأنهم أيضا من حيث ايقاعها في وقت
الكراهة على القول بان الكراهة للتحريم بخلافه على القول بأن التنزيه فهذا هو المترتب على
الخلاف ولو أحرمت قبل دخول وقت الكراهة بالصلاة فدخل وهو فيها فان كان عين قدرا

كما سبق (ومحل قبل السلام)
فان سلم المصلى عامدا عالما
بالسهو أو ساهيا وطال الفصل
عرفا فان محله وان قصر الفصل
عرفا لم يفت وحينئذ فصل
السجود وتركه
(فصل في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها)

استرفاه والافله أن يظلي ما شاء على المعتقد خلافا لقول القليوبي بأنه يقتصر على كراهتين
(قوله تحريما) أي كراهة تحريم وقوله وتزيتها أي وكراهة تزيتها فهما منصوبان على
 المفعول المطلق على تقدير مضاف والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التزيتها أن الأولى
 تقتضي الاثم والثانية لا تقتضيه وإنما اثم هنا حتى على القول بأن الكراهة للتزيتها للتباس
 بالعبادة الفاسدة والفرق بين كراهة التحريم والحرام مع أن كلا يقتضي الاثم أن كراهة التحريم
 ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي لا يحتمل التأويل من كتاب أهدى
 أو اجاع أو قمار **(قوله كافي الروضة وشرح المذهب)** كلاهما للتأويل وقوله هنا أي
 في باب الاوقات التي تكره الصلاة فيها **(قوله وتزيتها)** أي وكراهة تزيتها كما مر وهذا ضعيف
 والعمد الاول **(قوله كافي التصديق)** هو للتأويل أيضا وقوله وشرح المذهب في نواقض
 الوضوء أي في الكلام على نواقض الوضوء فيكون قد ذكر هذه المسئلة هناك استطرادا
(قوله وخمسة أوقات الخ) هو أولى من غزيرها لثلاثة يجعل ما بعد الصبح الى الارتفاع
 وقتا واحدا وما بعد العصر الى الغروب كذلك لأن من لم يصل الصبح حتى طاعت الشمس أو لم
 يصل العصر حتى غربت الشمس تكره الصلاة وهذا لا يستفاد على عدتها ثلاثة وزاد بعضهم
 وقتين آخرين وهما ما بعد طلوع الفجر الى صدرته وبعد المغرب الى صلاته والمذهب
 أن كراهة في التزيتها مع الانعقاد وكذلك وقت إقامة الصلاة فيكره النفل فيه تزيتها مع
 الانعقاد ولا يرد وقت صعود الخطيب على المنبر لخطبة الجمعة لذكرهم له في باب الجمعة كما سبأ
 أن شاء الله تعالى **(قوله لا يصلح فيها الخ)** لما رواه مسلم عن ثوبان بن عامر ثلاث ساعات كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصل فيهن أو نقبر فيهن وتونا حين تطلع الشمس بازغة
 حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تصيف للغروب وقائم الظهيرة هو
 البعير يكون باركا فيقوم من شد حر الأرض وتضيف بفتح التاء المثناة من فوق ثم ضادة مبهمة ثم
 ياء مددة تحته وفاء في آخره لا فاف وأصله تنيف أي عمل فذفت إحدى التاءين تحته
 والنهي عن الدفن في هذه الاوقات للتزيتها ومحل النهي أن تزيتها هذه الاوقات للدفن فيها وقد
 جاء في الحديث أن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقهما فإذا استوت فارتفعا
 فإذا زالت فارقهما فإذا أدت للغروب فارتفعا فإذا غربت فارقهما رواه الشافعي بسنده والمراد
 بقرن الشيطان رأسه فإنه يدينه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها كالساجد له
 وقيل المراد به قومه وهم عباد الشمس الذين يسجدون لها في هذه الاوقات والمذكور
 في الحديثين ثلاثة أوقات فقط فلو قيلين الآخرين دليل آخر وهو النهي عنه في خبر العيصين
(قوله الصلاة) بالرفع على أنه نائب فاعل ليصل المبنى للمفعول وقوله لها سبب أي غير
 متأخر في صدق المتقدم والمقارن كما أشار إليه الشارح بقوله امامة تقدم أو مقارن بخلاف
 ما لا سبب لها أصلا كالنفل المطلق ومنه التسايح وأما سبب متأخر كعمى الاحرام والاستخارة
 فإن سبب ما الاحرام والاستخارة رهما متأخران عنهما وهل المراد بالتقدم وقسمه وهما
 المقارن والمتأخر ما كان كذلك بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع أو الى الاوقات كما في أصل
 الروضة رأيان أنهما الاول كما قاله الاستوى وعليه جرى ابن الرفعة ومحل صحة الصلاة

تحريما كافي الروضة وشرح
 المذهب هنا وتزيتها كافي
 التصديق وشرح المذهب
 في نواقض الوضوء وخمسة
 اوقات لا يصلح فيها الصلاة
 بها سبب

ذات السبب المتقدم أو المقارن إذا لم يتحررهما وقت الكراهة بأن يقصد إبقاها فيه من حيث أنه وقت كراهة والالم تصح ما لم يقطع عن التحري للأخبار العجيبة لا تحترق بإصلا تكم طلوع الشمس ولا غروبها وليس من التحري ما لو كان عليه فوات وصلّى فرضا عقب فرض وكذلك ليس من التحري تأخير صلاة الجنازة بعد صلاة العصر رجاء كثرة المصلين وإن كان الأولى تقديمها على صلاة العصر وكذلك على صلاة الجمعة فلا يتبع الآن تأخيرها عن صلاة الجمعة خلاف الأولى وليس من التحري أيضا ما لو أخر العصر أو سقمت البوقة أو وقت الاصفرار لأنهم أصحابه الوقت **(قوله)** أما مستخدم أي على الصلاة أو على وقت الكراهة على الخلاف في ذلك **(قوله)** كأنها شتم مثال لما له سبب متقدم فإن سبب الوقت الماضي سواء كانت العائنة فرضا أو نفلا لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر ومثل الفائتة صلاة الجنازة والمندورة والمعادة وسنة الوضوء والتحية ما لم يدخل المصنف في وقت الكراهة يمتها فقط ويلحق بذلك صيغة التلاوة والشكر إلا أن قرأ آية صيغة ليسجد لها في وقت الكراهة ولو قرأها قبله **(قوله)** أو مقارن أي للصلاة أو للوقت على الخلاف السابق لكن المقارن للوقت ظاهر كالكسوف الواقع في وقت الكراهة أما المقارن للصلاة فغير ظاهر لأنه لا بد من تقدمه عليها ولذلك قيل إن نظر للسبب مع الصلاة فلا تنافي المقارنة لكن المراد أنه مقارن باعتبار دوامه وإن كان متقدما باعتبار ابتداءه فصم اعتبارا المقارن للصلاة لكن دواما لا ابتداء **(قوله)** كصلاة الكسوف والاستسقاء مثالان لما له سبب مقارن فإن سبب الأولى تغمر الشمس والقمر وسبب الثانية الحاجة إلى السقي **(قوله)** فالأول من الخمسة الخ أي إذا أردت بيان الأوقات المذكورة فأنقول لك الأول من الخمسة الخ فالنساء فاء الفصيحة وفي بعض النسخ والأول بالواو **(قوله)** الصلاة الخ لا يخفى ما في تقدير الشارح لذلك لأن المراد بالأول الوقت الأول لا بفتح الألف عنه بالصلاة فكان الأولى أن يحذف ذلك ويقول فالأول من الخمسة بعد صلاة الصبح ويمكن الجواب بأنه على تقدير مضاف والأصل وقت الصلاة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهكذا قال فيما بعد **(قوله)** التي لا سبب لها أي غير متأخرة بأن لم يكن لها سبب أصلا أو لها سبب متأخر كما علم عامر **(قوله)** إذا فعلت بعد صلاة الصبح أي أداها معنية عن القضاء فلو كانت قضا أو لم تغن عن القضاء كأن كان متيمما جعل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة حينئذ وعلم من قوله بعد صلاة الصبح أن النهي في هذا الوقت متعلق بالفعل ومثله يقال في قوله وبعد صلاة العصر فالنهي فيه أيضا متعلق بالفعل وأما باقي الأوقات فالنهي فيه متعلق بالزمان وتجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت كالوصلّى الصبح وطلعت الشمس فتكره له الصلاة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن **(قوله)** وتستمر الكراهة أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف حتى تطلع الشمس غاية في مقدّر **(قوله)** حتى تطلع الشمس أي وترفع لأن الكراهة من جهة الفعل تستمر إلى الارتفاع لكن قبل الطلوع تكون وحدها وبعدة تكون مع الكراهة من جهة الزمان كما علمت **(قوله)** الثاني الصلاة فيه ما تقدم من جهة عدم صحة الأخبار إشكالا وجوابا **(قوله)** عند طلوعها أي ابتداءه سواء صلى الصبح أو لا لكن إذا صلى الصبح اجتمع الكراهتان وإذا لم يصل انفردت الكراهة من جهة الزمان **(قوله)** فإذا طلعت

أما متقدم كالنائمة أو مقارن
كصلاة الكسوف والاستسقاء
فالأول من الخمسة الصلاة
التي لا سبب لها إذا فعلت
بعد صلاة الصبح وتستمر
الكراهة حتى تطلع الشمس
والثاني الصلاة عند طلوعها
فإذا طلعت

وفي نسخة وإذا طلعت وعلى كل فالأولى إسقاطه لأنه يوجب صعوبة في الكلام ولهذا قال بعضهم لا يفتي ما في هذه العبارة من الحزازة وعدم الاستقامة ولو قال وتستمر الكراهة حتى تتكامل وترتفع الخ لكان أولى وأوضح **(قوله حتى تتكامل)** أي في الطلوع وقوله وترتفع أي بعد ذلك وهو من جملة الغاية وقوله قدر ربح وهو سبعة أذرع بذراع الأذى تقريرا وقوله في رأي العين أي والأفالمسافة في نفس الأمر بعيدة **(قوله والثالث الصلاة)** فيه ما مر أشكالا وجوابا **(قوله إذا استوت)** أي بأن زلت في وسط السماء ووقت الاستواء لطيف جدا بحيث لا يضر به لكن إن صادفه الأحرام لم تنعقد الصلاة **(قوله حتى تزول)** أي وتستمر الكراهة حتى تزول فهو غاية في مقدوره كما في نظيره قوله عن وسط السماء أي إلى جهة المغرب **(قوله ويستتني من ذلك)** أي من الوقت الثالث بالنسبة ليوم الجمعة لأن استثناءه بالنظر لوقت الاستواء فقط أما غير وقت الاستواء فالكراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة ومن المذكور من الأوقات الثلاثة بالنسبة لحرم مكة لأن استثناءه بالنظر للأوقات كلها فاقصا المقتضى في تفسير اسم الإشارة على المذكور من الأوقات الثلاثة إنما هو بالنسبة لحرم مكة لا بالنسبة ليوم الجمعة لأنه مستثنى من وقت الاستواء فقط كما أشار له الشارح بقوله فلا تترك الصلاة فيه وقت الاستواء **(قوله يوم الجمعة فلا تترك الصلاة فيه وقت الاستواء)** أي لاستثنائه في خبر أبي داود وغيره وفيه أن جهنم لا تسجر يوم الجمعة بضم التاء وفتح السين وتشديد الجيم أو بإسكان السين وفتح الجيم المخففة ويقال تسعر بالعين بدل الجيم بالضبطين المذكورين ومعناه اشتداد لهبها ولا فرق بين حضر الجمعة وغيره فتصح الصلاة في هذا الوقت يوم الجمعة مطلقا وقبل يختص بن حضرها وصححه جماعة والمأخذ الأول **(قوله وكذا حرم مكة)** لو أخر هذا عن الأوقات الخمسة لكان أولى وأحسن لأنه مستثنى من جميعها لكن الشارح أراد ضمها قبله لكون كل منها مستثنى وإن كان ذلك مستثنى من وقت الاستواء فقط وهذا مستثنى من جميع الأوقات **(قوله المسجد وغيره)** نعميم في الحرم لأنه أوسع من المسجد بل ومن مكة لأنه محدب محدود معسومة كما ذكره في كتاب الحج **(قوله فلا تترك الصلاة فيه)** أي لخبر أبي عبد مناف لا تمنعوا أحد طواف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره وكذلك بيت المقدس فلا تستتني الصلاة فيه ما نعم الصلاة في حرم مكة خلاف الأولى في هذه الأوقات المكروهة خروجا من خلاف الإمام مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما **(قوله في هذه الأوقات كلها)** أي حتى الآية كما في شرح الرملي وغيره **(قوله سواء صلى سنة الطواف أو غيرها)** أي خلافا لمن حل الصلاة في الحديث السابق على سنة الطواف قال الإمام وهو بعيد لأن سنة الطواف لها سبب وهو الطواف فلا وجه لاستثنائها وتخصيصها **(قوله والرابع من بعد صلاة العصر)** أي إذا مغنية عن القضاء كما مر في الصبح ولو بمجموعة جمع تقديم في وقت الظهر وتقدم أن التهي في هذا متعلق بالفعل **(قوله حتى تغرب الشمس)** أي وتستمر الكراهة حتى تغرب الشمس فهو غاية في مقدور تطير ما تقدم ودخل بهذه الغاية وقت الاصفر لأن الكراهة المتعلقة بالفعل تستقر إلى الغروب وإن كانت تجتمع بعد الاصفر مع الكراهة المتعلقة بالزمان كما تقدم

(حتى تتكامل وترتفع قدر ربح) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستتني من ذلك يوم الجمعة فلا تترك الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تترك الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء صلى سنة الطواف أو غيرها (و) الرابع من بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس

وبهذا تعلم ما في تأويل المحشى وغيره بقوله أى يقرب غروبها ويدل لما قلنا قول الشيخ الخطيب
حتى تقرب الشمس بكالها **(قوله والخامس عند الغروب)** أى عند قرب الغروب وهو وقت
الاصفرار وان لم يصل العصر فهذا متعلق بالزمان سواء وجد الفعل أو لا ~~لكن~~ ان كان صلى
العصر فالكرامة حينئذ من جهتين وان لم يكن صلاة فالكرامة من جهة الزمن فقط كما مر
(قوله فاذا دنت للغروب) وفي نسخة واذا دنت للغروب وعلى كل فالاولى حذفه لانه يوجب
صعوبة في الكلام وكان الاوضح أن يأتي بأى التفسيرية ويحذف القاء أو الواو على اختلاف
التسخيق يقول أى اذا دنت للغروب ويكون تفسير القول عند الغروب لان معناه عند قرب
الغروب كما علمت **(قوله حتى يتكامل غروبها)** أى وتستمر الكرامة حتى يتكامل غروبها فهو
غاية لمقدر كما في نظيره **(فصل)** أى هذا فصل في بيان أحكام الجماعة في الصلاة والاصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فأبقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية
فدل ذلك على طلبها في الخوف ففي الامن أولى وقوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر الصحيحين
صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذيعى المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس
وعشرين درجة أى صلاة ولا منافاة بين الروايتين لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير ولكن
الله تعالى أخبرنا أولاً بالقليل فأخبر به ثم أخبره تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها ولان ذلك يختلف
 باختلاف أحوال المصلين من خشوع وتدبر قرأة وغيرهما ولو كان بحيث اذا صلى منفردا خشع
واذا صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل من الجماعة هكذا أفق الغزالي ونبهه ابن عبد
السلام قال الزركشى والمختار بل الصواب خلاف ما قالاه وهو كما قال وفي الاحياء عن أبى
سليمان الداراني أنه قال لا يثبت أحد صلاة الجماعة الا بذهب ارتكبه وقد كان السلف الصالح
يعزى بعضهم بعضا سبعة أيام اذا فاتتهم صلاة الجماعة وثلاثة أيام اذا فاتتهم تكبيرة الاحرام مع
الامام وصيغة التزمية ليس المصاب من فارق الاحباب بل المصاب من حرم الثواب وهى من
خصائص هذه الامة كما نقل عن ابن سراقه وأول فعلها كان بالمدينة الشريفة ومكث صلى الله
عليه وسلم مدة مقامه بمكة يصلى بغیر جماعة لقهر الصحابة رضى الله تعالى عنهم فيها فكانوا يصلون
في بيوتهم فلما هاجروا الى المدينة أقاموا الجماعة وواظبوا عليها واستث كل بصلاته صلى الله عليه
وسلم والصحابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل وبصلاته صلى الله عليه وسلم بعلى وبجديجة
فكان أول فعلها بمكة وكان يصلى بها صلى الله عليه وسلم جماعة وأجيب بأن المراد أول اظهار
فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة فلا ينا في ما ذكر والجماعة لغة الطائفة وشرعاً ربط صلاة
المأموم بصلاة الامام فتحقق باثنين فأكثر خبر الاثنان فما فوقهما جماعة فكثرة الجمع وقلته سواء
في حصول الجماعة لكن ما كثر جمعه أفضل مما قل جمعه كينافا وقد را لا كما وعدا ولذلك ذكر
في المجموع أن من صلى مع عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين كذلك لكن
درجات الاول اكمل وقد يكون قليل الجمع أفضل من كثيره في صور منها ما لو كان امام الكثير
مبتدعا كعترلى أو معتقدا ندب بعض الواجبات ككنى وما لكى فان الصلاة مع قليل الجمع
أفضل حينئذ ومنها ما لو كان امام قليل الجمع يادرب الصلاة في وقت النصيلة فان الصلاة معه
أفضل ولذلك يقولون الصلاة مع الامام المستجمل أفضل من الصلاة مع الامام الراغب ومنها

(والماس عند الغروب)
للشمس فاذا دنت للغروب
(حتى يتكامل غروبها)
فصل

مالو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه فالسلامة من ذلك أولى ويندب أن يخفف الإمام لكن مع فعل الابعاض والهيأت إلا أن يرضى بتطويله محصورون لا يصلي وراءهم ويكره التطويل ليلحق آخرون ولو كانت عادتهم الحضور نعم لو أحس الإمام في ركوع أو تشهد أخيراً دخل محل الصلاة مريداً لاقتداء به سن انتظاره لله تعالى أن لم يبلغ في الانتظار ولم يميز بين الداخلين والأكبر والجماعة في المسجد وإن قلّ جمعه أفضل منها في غير المسجد كالبيت لخبر صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لأنه مشتمل على الشرف وكثرة الجماعة غالباً واظهار الشعار نعم يكره لذوات الهيأت حضور المسجد مع الرجال لما في الصعيين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل ولما في ذلك من خوف الفتنة فصلاة المرأة في بيته أفضل منها في المسجد ومثلها الخنثى وبؤمر الصبي بحضور المسجد وجماعات الصلاة ليعتادها إلا أن يكون أمره دجيلاً يخشى من خروجه الفتنة فيكون كالمرأة وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته في بيته بزوجه أو نحوها بل تحصيله الجماعة لأهل بيته أفضل **(قوله وصلاة الجماعة الخ)** في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة والاضافة على معنى في أي الجماعة في الصلاة وانما أولنا كذلك ليصح الاخبار بقوله سنة والافالصلاة فرض لاسنة **(قوله للرجال)** انما قيد بهم لكونهم محل الخلاف أما النساء فهي سنة في حقهن قطعاً وبهذا اندفع قول المخشى صريح هذا يوجب أنها لا تسن للنساء وليس كذلك فلو أسقطناه هنا وقيد به عند القول بأنها فرض كفاية لكان أولى اه وقد يقال انما قيد بالرجال على القول بالسنة لأن سنيتها في حق الرجال فوق سنيتها في حق النساء كما قال وعلى القول بسنيتها اقتضى كد للرجال فوق تأكد للنساء **(قوله في القرائن)** انما قيد بها لاسم محل الخلاف نظير ما تقدمت أمّا النوافل فنها ما تسن فيه الجماعة اتفاقاً كالعمدين والكسوفين والاستسقاء والتراويح ومنها ما لا تسن فيه اتفاقاً بل يسن فيه عدمها كالنهي والرواتب وقيام الليل فاندفع ما يقال انما يتجه التقيد بالقرائن على القول بأنها فرض كفاية فتأمل **(قوله غير الجمعة)** بنصب غير على الاستثناء لأنها بمعنى الافتعاب اعراب المستثنى وتضاف اليه فيجزيها كما تقر في النهو وقيل على الحالية والاول أقعد لبعد المقام عن الحالية وقيل يجوز غير على أنها صفة وفيه ضعف لأنها لا تعرف بالاضافة الا اذا وقعت بين ضدين كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان غير في الآية اعراب صفة للذين مع كونه معرفة لأن الابهام في غير ارتفع بكونه لاثبات القسمين ولو جعل الجزاء على البدلية لكان أصوب وسأخذ الشارح محترز ذلك بقوله أمّا الجماعة في الجمعة ففرض عين **(قوله سنة مؤكدة عند المصنف والرافعي)** أي سنة عين وقيل سنة كفاية وقيل انها فرض عين وقيل فرض كفاية وهو الاصح كما قال الشارح والاصح عند النووي أنها فرض كفاية لجملة الاقوال أربعة الرابع منها أنها فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجمعة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب فعلياً بالجماعة فانما يأكل كل الذنب من الغنم القاصية أي البعيدة فدل قوله لا تقام فيهم الجماعة على أنها فرض كفاية ولو كانت

(وصلاة الجماعة للرجال في القرائن غير الجمعة سنة مؤكدة عند المصنف والرافعي)

فرض عين لقال لا يقيمون ولا بد من ظهور الشعار باقامتها بحمل في القرية الصغيرة وبحمل في القرية الكبيرة والبلد والمدينة بحيث يظهر بجوانبها شعار الجماعة فلوا طبقوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط الفرض فان امتنعوا من اقامتها على ما ذكرنا تلهم الامام أو نائبه دون الاحاد **(قوله والاصح عند النوى أنها فرض كفاية)** وقد تعين اعارض كما لو وجد الامام راكعا وعلم أنه لو اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها والمراد أنها فرض كفاية على الرجال الاحرار المقيمين المستورين غير المعذورين في أداء المكتوبة في الركعة الاولى منها فلا تجب على النساء ومثلهن الخائفات لكن تسنّ لهن ولا على الارقاء لاشتغالهم بخدمة ساداتهم ومثلهم المبعوضون لكن تسنّ لهم ولا على المساقرين كما جزم به في التحقيق لكن تسنّ لهم وان نقل السبكي عن نص الامة أنها تجب عليهم ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الآن يكونوا عبيداً وفي ظلمة فتستحب لهم ولا على المعذورين بعذر من أعذار الجماعة كشقة مطر وشدة ريح بليل وشدة وحل وشدة حر وبرد وشدة جوع وشدة عطش بضررة ما كول أو مشروب ومشقة مرض ومداغة حدث وخوف على معصوم وخوف من غريمه وبالحائفات اعسار يعسر عليه اثباته وخوف من عتوية يرجو الخائف العفو عنها بغيبته وخوف من تخلف عن رفقة وفقد لباس لائق وكل ذي ربح كره يعسر ازالته وحضور مريض بلامته هداً وكان نحو قريب محتضر أو يأنس به واليمن المقرط كما روى في خبر ذكره ابن حبان في صحيحه وزفاف زوجته في الصلوات الليلية وغلبة النوم عند انتظار الجماعة الى غير ذلك ويحصل للمعذور فضل الجماعة اذا كان قصده أن يصلي جماعة لولا العذر كما جزم به الروياني وان قال في المجموع بعدم حصول فضلها له وفائدة العذر سقوط الائمة على قول الفرض والكراهة على قول السنة ويدل لذلك خبر أبي موسى كما رواه البخاري اذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً ولا تجب في مقضية لكن تسنّ في مقضية خلف مقضية من نوعها كظهر خلف ظهر بخلاف مقضية خلف مؤذاة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها كظهر خلف عصر فلا تسنّ في ذلك بل تكون خلاف السنة وقيل نكراه ولا تجب في النقل بل تسنّ في بعضه كالعبد والكسوفين والاستسقاء والتراخي ويحسن عدمها في بعضه كالرواتب والضحى وتر غير رمضان ولو نذر كان حكمه كما كان قبل النذر فتسنّ في البعض الاول ولا تسنّ في البعض الثاني ولا تجب في غير الركعة الاولى **(قوله ويدرك المأموم الجماعة)** أي فضيلتها فيدرك جميع فضيلتها ولو لم يخطئ كمن أدركها من أولها في عدد الدرجات لكن درجات من أدركها من أولها أكبر قدرًا وتدرك فضيلة المحترم بالاستغفار به عقب تحريم الامام مع حضور تكبيرة احرامه لحديث الشيعين انما جعل الامام ليؤتمّ به فاذا كبر فكبروا فتعبدوا بالقاميدل على طلب العقوبة فلوا بظأ ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة أو لم يحضر تكبيرة احرام امامه فاته فضيلة التحريم مع الامام ثم لو أبطأ الوسوسة خفيفة بأن لا تكون بقدر ما يسع ركعتين على المعتذر ففيها بخلاف غير الخفيفة وهي الوسوسة الظاهرة فلا عذر فيها ويسنّ أن يقف المأموم على يمين الامام فان جاء آخر فعن يساره ثم تقدم الامام أو تأخران وأن يصطف ذكران خلفه كأمراة فأكثر وأن يقف خلفه رجال فصيحة ان استوعب الرجال الصف فغنائ

والاصح عند النوى أنها
فرض كفاية ويدرك المأموم
الجماعة مع الامام

ففساء وكره الافراد عن الصف ان وجد سعة والا حرم ثم جزأه ليه شخص من الصف ليصطف معه
وسن لم يروه مساعدته وانما كان الوقوف على عين الامام افضل لقوله صلى الله عليه وسلم الرحمة
تنزل على الامام ثم على من على يمينه الاول فالاول رواه أبو الشيخ في الثواب عن أبي هريرة رضي
الله عنه **(قوله في غير الجمعة)** قيد في ادراك الجماعة مدة عدم سلام الامام وسأخذ محترزه بأن
جماعة الجمعة لا تحصل بأقل من ركعة وتعقبه القليوبي كما نقله المحشي بأن الكلام في ادراك
الجماعة وهي لا تتوقف على ركعة وانما المتوقف على ركعة ادراك الجماعة لا الجماعة لانه لو أدرك
الامام قبل السلام من الجمعة فاته الجمعة مع كونه أدرك الجماعة وأوجب بأنه لم يدرك جماعة الجمعة
في هذه الصورة لقوات الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح **(قوله)**
مالم يسلم التسليمة الاولى أي مالم يشرع في السلام فان شرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرادى
وقيل لا انعقد أصلاً ومالم يتم السلام فلا حرم المأموم مع شروع الامام في السلام انعقدت
صلاته جماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرملي والتأويل الثاني على كلام الشيخ ابن حجر
ففي المسئلة أقوال ثلاثة قيل تنعقد فرادى وهو ظاهر كلام الرملي وقيل لا تنعقد أصلاً وهو
ما نقله عنه تلميذه الميداني وقيل تنعقد جماعة وهو كلام ابن حجر **(قوله وان لم يقعد معه)** غاية
في ادراك الجماعة مدة عدم سلام الامام فالعنى سواء قعد معه أو لم يقعد معه لانه قد يسهوهم أنه
اذ لم يقعد معه لا تحصل له فضيلة الجماعة **(قوله أمّا الجماعة في الجمعة الخ)** مقابل لقوله غير
الجمعة ولقوله في غير الجمعة فقد أخذ محترز القيد في هذه العبارة فقوله فنرض عين محترز الاول
والمراد أنهم يرض عين في الركعة الاولى منها وقوله ولا تحصل بأقل من ركعة محترز الثاني وقد
علمت ما فيه تعقبا وجوابا **(قوله ويجب على المأموم)** أي الذي يؤل أمره الى كونه مأموما
ففيه حجاز الاول وقريب من ذلك قول المحشي أي يريد الاثتمام وقوله أن ينوي الخ أي لأن
التبعية عمل فافتقرت الى نية فان لم ينو انعقدت صلاته فرادى الا الجماعة ونحوها مما تتوقف
صحتها على الجماعة فلا تنعقد لاشتراط الجماعة فيها بخلاف ما لا تتوقف صحتها عليها فتعقد فرادى
كما علمت فوجوب نية الاثتمام ونحوه فيها الا لانها شرط لانعدامها بل للمتابعة فلو تابع في فعل
ولو واحداً أو سلام بعد انتظار كثير للمتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لانه
ربطها على صلاة غيره بالارباط بينهما متين بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو من غير انتظار
أو بعد انتظار يسيراً وكثيراً للمتابعة ولو نوى المأموم الاثتمام في أثناء صلاته صح مع الكراهة
ولا تحصل له فضيلة الجماعة لانه صبر نفسه نابعا بعد أن كان مستقلا ويجب عليه أن يتبع الامام
فيما هو فيه وإن خالف نظم صلاة نفسه نعم ان نوى القدوة وهو في السجود الاخير بعد الطمأنينة
أو في التشهد الاخير بامام قائم مثلاً لم يجزله متابعتة بل ينظره وجوباً ان لم ينو المفارقة
ويحسب له ما فعله قبل الاقتراف فيما تكرر فعله مع الامام كأن ركع معه بعد أن ركع قبل
الاقتراف به وانما فعل الثاني للمتابعة ولو كان في ركن قصير تابعه فيما هو فيه ويعتقر له تطويله
(قوله الاثتمام) كأن يقول مؤتمناً وقوله أو الاقتراف كأن يقول مقتدياً ومثل ذلك أن يقول
مأموماً وجماعة وان صلحت نيته للامام أيضاً والتعيين بين الامام والمأموم بالقرائن كتقدم
وتأخر ولا يرد أن القرائن لا تكن في النيات لان محل ذلك اذا كانت مستقلة بخلاف

في غير الجمعة مالم يسلم التسليمة
الاولى وان لم يقعد معه أما
الجماعة في الجمعة ففرض
عين ولا تحصل بأقل من
ركعة (و) يجب على
المأموم أن ينوي الاثتمام
أو الاقتراف

ما اذا كانت تابعة **(قوله بالامام)** راجع لكل من الاقامة والاقداء **(قوله ولا يجب تعيينه)** أي باسمه ونحوه **(قوله بل يكفي الاقداء بالحاضر)** أي في الواقع ونفس الامر وان لم يلاحظ ذلك في نيته **(قوله وان لم يعرفه)** أي باسمه مثلاً **(قوله فان عينه وأخطأ)** أي كان قال نويت الاقداء بزید فبان عمرا ر قوله بطلت صلاته أي لانه ربط صلاته بمن ليس في صلاة ولان القاعدة أن ما يجب التعرض له اجمالا وتفصيلا وأجمالا لا تفصيلا يضر الخطأ فيه بخلاف ما لا يجب التعرض له لا اجمالا ولا تفصيلا **(قوله الا ان انضمت اليه اشارة)** أي ولو قلبية كدلالة نية شخصه **(قوله كقوله نويت الاقداء بزید هذا)** أي أو الحاضر أو من في المحراب أو به مامعته إذا أنه زيد وقوله فتصح أي لانه ربط صلاته بشخص الحاضر وأخطأ في ظن أن اسمه زيد ولا عبرة بالظن البين خطؤه **(قوله دون الامام)** أي حال كون المأموم متجاوزا الامام في الوجوب **(قوله فلا يجب في صحة الاقداء به الخ)** أما في حصول فضيلة الجماعة فلا بد من النية فان لم ينو لم تحصل له اذ ليس للمرء الامانوى وان حصلت لمن خلفه خلافا للقائى حسين ولو نوى الامامة في أثناء صلاته حصلت له الفضيلة من حين نيته ولا يكره لانه لا يصير تابعا بخلاف المأموم ولا تنعطف نيته على ما قبلها بخلاف الصوم فتنعطف نيته على ما مضى اذا نواه في أثناء النهار قبل الزوال في النقل اعدم تجزئه وأما الصلاة فانها تحجز أجماعة وغيرها وعلم من ذلك أنه لا يجب على الامام تعيين المأموم بل ولا يطلب منه ذلك فان عينه وأخطأ في غير الجمعة ونحوها لم يضر لان ما لا يجب التعرض له اجمالا ولا تفصيلا لا يضر الخطأ فيه كما مر ولو كان الامام يعلم بطلان صلاة المأموم ونوى الامامة به بطلت صلاته لانه ربط صلاته بصلاة باطلة لكن قال الشيخ الجوهري لا تطل صلاته الا ان قال اماما بهذا **(قوله في غير الجمعة)** أما فيها فيجب عليه نية الامامة مع تحزمه فلوتر كهامعه لم تصح بجمعه سواء كان من الاربعين أو زائدا عليهم وان لم يكن من أهل وجوبها ثم ان لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم تجب عليه نية الامامة وظاهر أن المعادة والجموعة بالمطار جمع تقديم والمندوب بجماعتها كالجمعة في وجوب نية الامامة فيها لكن المندوب بجماعتها لوتر له فيها هذه النية انقذت مع الحرمة ولو عين المأمومين في الجمعة وما ألحق بها وأخطأ ثم لم ينشأ اليهم لان ما يجب التعرض له يضر الخطأ فيه كما مر ثم ان أخطأ فبما زاد على الاربعين لم يضر كما استظهره ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر **(قوله نية الامامة)** أي أو الجماعة فالجماعة صالحة كما هي صالحة للمأموم والتعيين بالقرائن كما مر **(قوله بل هي مستحبة)** وتصح نيته لها مع تحزمه وان لم يكن اماما في الحال لانه سيصير اماما وفاقا للجبوت وخلافا للعرافى في عدم الصحة حينئذ ونسحب النية المذكورة وان لم يكن خلفه أحد حيث رجا من يقتدى به والا فلا نسحب لكن لا تضر كذا بخط المبدانى ونقل عن ابن قاسم أنها تضر لتلاعبه الا ان جوزا قسدا مأك أو حتى به فلا تضر **(قوله فان لم ينو فصلاته فرادى)** أي فلا تحصل له فضيلة الجماعة وان حصلت لمن خلفه على المعتمد **(قوله ويجوز أن يأتي الحر بالعبد)** أشعر تعبيره بالجواز أن الافضل خلافه لان الامامة منصب جليل فالحر به أولى الآن تميز العبد بزيادة الفقه فقيم ما حينئذ ثلاثة أوجه أحدها أنها مساواة الا في صلاة الجنائز لان القصود منها الدعاء والتقاء والحر بهما البقى والمبعض أولى من كامل

بالامام ولا يجب تعيينه
بل يكفي الاقداء بالحاضر
وان لم يعرفه فان عينه
وأخطأ بطلت صلاته الا
ان انضمت اليه اشارة
كقوله نويت الاقداء بزید
هذا فان عمرا فتصح دون
الامام فلا يجب في صحة
الاقداء به في غير الجمعة
الامامة بل هي مستحبة في
حقه فان لم ينو فصلاته
فرادى (ويجوز أن يأتي
الحر بالعبد

الرق وقوله والبالغ بالمرأه أى ويجوز اقتداء البالغ بالمرأه لكن البالغ أولى للاجماع على
 صحة الاقتداء به والمراد بالمرأه هنا الصبي المميز وإن كان أصله من قارب الاحتلام بقرينة قوله
 أما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به ففائدة ذلك الإشارة الى أن المراد بالمرأه هنا الصبي
 المميز والافغير المميز لا تصح صلاته فلا يتوهم صحة الاقتداء به حتى تنفى ولو اجتمع عبد بالغ وصبي
 صبي تقدم العبد البالغ على الصبي ويقدم الوالى الذى شملت ولايته الصلاة بجعل ولايته على
 غيره فامام راتب ويقدم الساكن بحق ولو باعارة على غيره لاعلى معبر لساكن بل يقدم المعبر
 عليه فأفقه فأقرأ فأزهد فأوعى فهاجر فأقدم هجرة فأسن فى الاسلام فأنسب فأظف ثوباً وبدناً
 وصنعة فأحسن صوتاً ولقدّم بكان تقديم من هو أهل للإمامة بخلاف المتقدم بالصنات فليس له
 التقديم والاعى والبصير فى الإمامة سواء ويجوز أن يأتى المتوخى بالمتميم الذى لا إعادة عليه
 بخلاف من تلزمه الاعادة كالتميم بجعل يغلب فيه وجود الماء والغسل لرجليه بالماسح على
 خفيه والقائم بالقاعد والمضطجع والعدل بالناسق وليس لاحد من ولاية الامور ونظار
 المساجد تقرير فاسق اماماً فى الصلاة فان ولاد أحد لم تصح التولية ولا يستحق المعلوم (قوله
 ولا تصح قدوة رجل بامرأة) محل الشارح كلام المصنف على صورة واحدة لان ظاهرة قدوة
 الرجل الواضح بالمرأة الواضحة ولذلك زاد عليه ثلاث صور وهى قدوة الرجل بالخنثى المشكل
 وقدوة الخنثى المشكل بالمرأة وبالمشكل كما أشاء إليه بقوله ولا يخنثى مشكل أى ولا قدوة
 رجل يخنثى مشكل الخ ولو حل كلام المصنف على أن المعنى ولا تصح قدوة رجل ولو احتقلاً
 بامرأة ولو احتقلاً للشمل ماذكره واستغنى عن الزيادة وبالجملة فنصور البطالان أربع رجل بامرأة
 رجل يخنثى خنثى بامرأة خنثى يخنثى والضابط الجامع لها أن يكون الامام دون المأموم يقينا
 أو احتقلاً وأما صور الصحة الخمس وهى رجل برجل خنثى برجل امرأة برجل امرأة يخنثى
 امرأة بامرأة فجعله الصور تسع ولو بان امامه امرأة أو خنثى وجبت الاعادة كالو بان كافراً
 ولو مخفياً كفره أو أمياً والمأموم قارئ أو مقتدياً أو تاركاً للفسحة فى الجهرية أو لتكبيره
 الاحرام أو ساجداً على كعبه أو ذا نجاسة ظاهرة بخلاف ما لو بان ذا حدث ولو حدثاً كبيراً أو تاركاً
 للنية أو لافسحة فى السرية أو ذا نجاسة خفية فلا تجب الاعادة على المقتدى لاتقاء التفسير
 والمراد بالظاهرة العينية وبالخفية الحكمية وهذا هو المعتمد وقيل المراد بالظاهرة التى لو تأملها
 المأموم لآهأ والخفية بخلافها (قوله ولا يخنثى مشكل) أى ولا قدوة رجل يخنثى مشكل
 أى ولو بان بعد ذلك رجلاً لتردد المقتدى فى صحة صلاته وقت القدوة بخلاف ما لو بان قبل القدوة
 رجلاً فيصح قدوة الرجل به حينئذ (قوله ولا يخنثى مشكل بامرأة) أى ولو بان بعد ذلك
 امرأة بخلاف ما لو بان قبل القدوة امرأة فتصح حينئذ قدوته بالمرأة (قوله ولا يخنثى مشكل) أى
 ولا قدوة خنثى مشكل يخنثى مشكل آخر فلا تصح لاحتمال أن يكون الاول رجلاً والثانى
 امرأة (قوله ولا قارئ) أى ولا تصح قدوة قارئ فهو بالخرع عطاء على رجل ولو قدر الشارح
 ذلك لاستغنى عما قدره بعد لكنه حل معنى لاجل اعراب (قوله وهو من يحسن الفسحة)
 أى بأن لا يخل بحرف أو تشديد منها وهذا تفسير مراد الفقهاء والافهم فى العرف من يقرأ
 القرآن (قوله أى لا يصح اقتداؤه) لضرورة لهذا التقدير لكن عرفت أنه حل معنى لاجل

والبالغ بالمرأه أى الصبي
 غير المميز لا يصح الاقتداء به
 (ولا تصح قدوة رجل بامرأة)
 ولا يخنثى مشكل ولا يخنثى
 مشكل بامرأة ولا يخنثى
 مشكل بامرأة وهو من يحسن
 الفسحة أى لا يصح اقتداؤه

اعراب **(قوله بآتي)** نسبة الى الامة فكأنه باق على الحال التي كان عليها حين ولادة الامة له
 وكان في تلك الحالة لا يعلم شيئاً قال تعالى والله اخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً وأصله
 لغة من لا يقرأ ولا يكتب ثم اشتهر فيما ذكره الشارح بقوله وهو من يحل بحرف الخ فصار حقيقة
 عرقية في ذلك ولا فرق في عدم صحة اقتداء القارئ به بين أن يكون يمكنه التعلم أو لا فاقتداؤه به
 باطل مطلقاً وأما صلته هو فيحصل فيها فان أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح والاصح كاقتهاء
 مثله به فيما يحل به وفي محله وان اختلفا في الحرف المأني به **(قوله وهو من الخ)** أي في اصطلاح
 الفقهاء والافهوف في الاصل من لا يقرأ ولا يكتب كما مر **(قوله يحل بحرف)** أي أما باسقاطه
 كاسقاط الواو في اياك تعبدوا ياك تستعين وأما بابداله كببدال الحاء بالهاء وذال الذين المحجمة
 بالذال المهملة أو الزاي وابدال ضاد الضالين بالطاء المشالة ونحو ذلك ومنه أرت وهو من يدغم
 في غير محل الادغام مع ابدال كأن يقول المتقيم بابدال السين تاء وادغامها في التاء وألغ وهو
 من يبدل بلا ادغام نعم لو كانت لغته بسيرة بأن يخرج الحرف غير صارف لم تؤثر وحكى الروائي
 عن مقرئ ابن سريج قال انتهى ابن سريج الى هذه المسئلة فقال لا تصح امامة اللغ و كان به
 للغة بسيرة وكان لي لغة مثلها فاستحييت أن أقول هل تصح امامتك فقلت له هل تصح امامتي
 فقال نعم واماً تي أيضاً اه **(قوله أو تشديداً)** هو من عطف المغاير لان التشديد حيث
 للحرف وليست بحرف فليس العطف هنا من عطف الخاص على العام وان وقع في كلام المحشى
 والاخلال بالتشديد كتحفيف اللذان خففه واعتقد معناه كقروا العباد بالله تعالى لان الاياك
 اسم لضوء الشمس كما مر في الاركان وكره الاقتداء بغير تاء كقفاً ولا حن بما لا يغير المعنى
 كضم هاء الله فلا يضر ذلك اللحن لكن يحرم على الامامد العالم فان غير المعنى في الفاتحة
 كأنعمت بضم أو كسرها كما تمي فلا يصح اقتداء القارئ به سواء أمكنه التعلم أم لا وأما
 صلته في نفسه فان أمكنه التعلم لم تصح والاصح كاقتهاء مثله به فان كان اللحن في غير الفاتحة
 فان لم يغير المعنى لم يضر لكن يحرم على الامامد العالم كما مر وان غير المعنى فان كان عامداً عالماً
 قادر على الصواب بطلت صلته وان كان ناسياً أو جاهلاً أو عاجزاً عن الصواب صحت صلته
 والتدوية مع الكراهة وينبغي لغير القادر تركه كالفاتحة فيما ذكر بدلها **(قوله من الفاتحة)**
 هو قيد للمراد من الامي هنا وخرج به غيرها كالتكبير والتشهد والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والسلام فان اخلال بحرف من التكبير مع العجز عن الصواب لا يضر في صحة
 اقتداء القارئ به بخلافه مع القدرة على الصواب فانه يضر حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة
 وجبت الاعادة وأما الاخلال بحرف من التشهد أو بمعا بعده فان كان مع العجز عن الصواب
 لم يضر أيضاً وان كان مع القدرة عليه ضرر لكن لو علم به بعد الفراغ لم يجب الاعادة وهذا هو
 المعتمد من كلام طويل **(قوله ثم أشار المصنف لشروط القدوة)** أي لبعضها صريحاً فهو على
 تقدير مضاف وما لم يذكره يؤخذ من كلامه ضمناً وتقدم منها شرط وهوية الاقتداء في قوله وعلى
 المأموم أن ينوي الاتقان وقد تظلم بعضهم في قوله

(بآتي) وهو من يحل
 بحرف أو تشديداً من
 الفاتحة ثم أشار المصنف
 لشروط القدوة

وافق النظم وتابع واعلم به أفعال متبوع مكان يجتمع
 واحذر خلف فاحش تأخر في موقف مع نية خسر

فالأول توافق نظم مسلاتيهما في الأفعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة
 خلف كسوف وبالعكس أو مكتوبة خلف جنازة وبالعكس أو جنازة خلف كسوف وبالعكس
 لتعذر المتابعة فيها ثم إن كان الإمام في القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف
 صحت القدوة به كما يحتمل ابن الرفعة بخلاف صلاة الجنازة ومثلها سجدة التلاوة والشكر فلا
 يصح الاقتداء بالإمام في شيء منها على المعتمد ولا يصح اختلافه في الإمام والمأموم فيصنع اقتداء
 المفترض بالتسفل والمؤدى بالقاضى وفي طويله بقصيرة كظهر بصيح وبالعكس * والناسي
 تبعينه لإمامه بأن تأخر تحريمه عن جميع تحريم إمامه وأن لا يسبقه بركنين فعليين ولو غير
 طويلين وأن لا يتخلف عنه بما يلا عذر فيهما فإن خالف في الأول بأن تقدم تحريمه على تحريم
 الإمام أو قارنه فيه لم تنعقد مسلاته أو خالف في السبق أو التخلّف بهما بلا عذر كان هوى
 للسجود والإمام قائم للقراءة أو هوى إمامه للسجود وهو قائم للقراءة بطلت مسلاته بخلاف
 المقارنة في غير التحريم فإنها لا تضر لكنها في الأفعال مكروهة مفضولة لفضيلة الجماعة فيما قارن
 فيه فقط لا في جميع الصلاة وبخلاف سبقه أو تخلفه بهما بعذر فلا تبطل صلاته والعذر في السبق
 هو النسيان أو الجهل فقط والعذر في التخلّف كأن يكون المأموم بطيء القراءة والإمام
 معتدلاً في تخلف المأموم حينئذ لا تمام قراءته ثم يسبح خلف إمامه على نظم صلاته ما لم يسبق
 بأكثر من ثلاثة أو كان طويلاً وهى الركوع والسجود إن فلا يجب منها الاعتدال ولا الجلوس
 بين السجدين لأنهما ركعتان قصيرتان فإن سبق بأثر منها بأن لم يضرغ من قراءته إلا والإمام
 في الرابع تبعه فيما هو فيه ثم تدرك بعد سلام إمامه ما فاته كالمسبوق فإن شرع الإمام
 في الخامس قبل أن يتم المأموم قراءته بطلت صلاته وكان يشتغل المأموم بسنة كدعاء افتتاح
 فلم يتم قراءته فيتخلف لتمامها كبطء القراءة فيأتي فيه ما مر هذا إذا كان موافقاً أما إذا كان
 مسبوقاً وهو من لم يدرك مع الإمام زماناً يسع الفاتحة فيسن له أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة إلا
 أن يظن إدراكها مع اشتغاله بالسنة فإن لم يشتغل بسنة تبع إمامه في الركوع وجواباً وسقط
 عنه ما بقى عليه من الفاتحة فإن تخلف لا تمام قراءته حتى رفع الإمام من الركوع فاته الركعة
 ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف عنه بركنين فعليين من غير عذر وإن اشتغل بسنة تخلف وقرأ
 بقدرها من الفاتحة وجواباً ثم إن فرغ مما عليه وأدرك الركوع مع الإمام أدرك الركعة وإن
 فرغ مما عليه والإمام في الاعتدال وافقه فيه وفاته الركعة وإن لم يضرغ مما عليه وأراد الإمام
 الهوى للسجود فعين نية المقارفة لأنه إن هوى الإمام للسجود ولم ينو المقارفة بطلت صلاته
 وإن هوى معه بطلت صلاته أيضاً وكان يعلم أو يشك قبل ركوعه وبعد ركوع إمامه أنه
 ترك الفاتحة فيتخلف لقراءتها ويسبح خلفه ما لم يسبق بما تقدم في بطيء القراءة وإن علم بذلك
 أو شك فيه بعد ركوعه لم يعد لقراءتها بل يتبع إمامه ويأتي بعده بركعة * والثالث العلم
 بانقالات الإمام كرويته له أو بعض الصف أو معاص صوته أو صوت مبلغ أو نحو ذلك لا يمكن
 من متابعته * والرابع اجتماعهما ما يمكن كما عهد عليه العصر الخالية وسبأ في تفصيله *
 والخامس أن لا يخالفه في سنن تفحص المخالفة فيها كسجدة تلاوة فيجب الموافقة فيها فلا وتر كما
 وكسجود سهو فوجب فيه الموافقة فعلا لا تركاً فإذا تركه الإمام سن للمأوم أن يسجد بعد سلام

امامه وقبل سلامه وصكا التشهد الاول فيجب فيه الموافقة تركا لافعل لان الامام اذا تركه
 وجب على المأموم تركه واذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويقوم عامدا وان كان يسئ له
 العود كما مر وأما القنوت فلا تجب الموافقة فيه لافعل ولا تركا فاذا فعله الامام جاز للمأموم
 أن يتركه ويسجد عامدا واذا تركه الامام سئ للمأموم فعله ان لحقه في السجدة الاولى وجاز ان
 لحقه في الجلوس بين السجدين فان كان لا يلحقه الا في السجدة الثانية امتنع فعله بخلاف السنن
 التي لا تمنع المخالفة فيها بجلسة الاستراحة والسادس أن لا يتقدم على امامه في المكان
 فان تقدم عليه فيه بطلت صلاته الا في صلاة شدة الخوف فان الجماعة فيها صحيحة مع تقدم بعضهم
 على بعض بل هي أفضل من الانفراد الا أن يكون الحزم والرأي في الانفراد ولا تضر مساوانه
 لامامه لكنها مكروهة مفضولة الجماعة فيندب أن تأخر عنه قليلا فراده في التظلم السابق
 بقوله تأخر في موقف عدم التقدم والافظاظه ان المساواة تضر وليس كذلك والسابع
 نية الاقتداء وقد تقدم الكلام عليها ويزاد على ذلك ثامن وهو أن تكون صلاة الامام صحيحة
 في اعتقاد المأموم فلا يصح اقتداءه بمن يعتقد بطلان صلاته كشافعي اقتدى بهنفي مرس
 فرجه وكجته دين اختلاف في انامين من الماء أحدهما طاهر والاخر متنجس فلا يقتدى أحدهما
 بالآخر وتاسع وهو أن تكون صلاة الامام مغنية عن الاعادة فلا يصح اقتدائه بمن تلزمه
 الاعادة كتيم لبرد وعاشر وهو أن لا يكون الامام مقتديا لانه تابع فلا يكون متبوعا وحادي
 عشر وهو أن لا يكون الامام ناقص من المأموم بالاثوثة أو بالخنوثة وقد تقدم ذلك ونافى
 عشر وهو أن لا يكون الامام أميا والمأموم قارئ وقد تقدم الكلام عليه فجملة الشروط اثنا
 عشر شرط بالشرط المعتبرة في الامام (قوله بقوله) متعلق بقوله أشاروا الضمير راجع للمصنف
 وغرضه أنه يشترط اجتماع الامام والمأموم بمكان واجتماعهما أربعة احوال لانها اما أن
 يكونا بمسجد واما أن يكونا بغيره من فضاء أو بناء واما أن يكون الامام في المسجد والمأموم
 خارجه أو بالعكس (قوله وأي موضع الخ) أي اسم شرط جازم مبتدأ خبره جملة فعل الشرط
 وهو صلى والرابط مقتدر تقديره في أي موضع كقولهم السهم منوان بدرهم أي منه
 وقوله في المسجد يدل من هذا المقتدر وقوله بصلاة الامام متعلق بمحذوف أي رابط اصلاته بصلاة
 الامام وهذا المحذوف حال من الضمير المستتر في صلى العائد على المأموم أو المصلي وقوله فيه
 متعلق بصلاة الامام أي في المسجد فهذا بيان للحالة الاولى وهي أن يكونا بالمسجد وقوله وهو
 عالم بصلاته أي والحال أن المأموم عالم بصلاة الامام فالجملة حالية وقوله أجزاء جواب الشرط
 وهو أي وقوله عالم يتقدم عليه أي عالم يتقدم المأموم على الامام فقد ذكر المصنف لهذه الحالة
 وهي أن يكونا بالمسجد شرطين الاول العلم بصلاة الامام والثاني عدم التقدم عليه ويشترط أيضا
 أن يمكن الاستطراق عادة الى الامام ولو بازوار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبارها
 فلا يضر ذلك في المسجد وان بعدت المسافة وحالت أبنية نافذة اليه ولو ردت أبوابها أو أغلقت
 ما لم تسمر في الابتداء ولو سمرت في الانتهاء فلا يضر على المعتد ومثل ذلك زوال سلم الدكة لمن يصلي
 عليها لانه كله مبنى للصلاة فالجفتون فيه يجتمعون لاقامة الجماعة مؤذون لشعارها فان حالت
 أبنية غير نافذة ضرر وان لم تمنع الرؤية فيضر الشبه بالوكذلك تسمير الابواب في الابتداء وزوال

بقوله (وأي موضع)

سلم الذكة كذلك لانه لا يعتد الجامع لهما - يعتد مسجد واحد والمسجد المتلاصقة المتنافذة
 بأن كان يقع بعضها الى بعض كما في الازهر والجوهرية كالسجد الواحد وان انفرد كل منهما امام
 وجماعة ولا يضرب كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما في سطح المسجد أو منارته
 والآخر في سردابه أو برفيه لانه كله مبنى للصلاة كما علمت نعم يكره ارتفاعه على امامه وعكسه
 حيث أمكن وقوفهما على مستوي الحاجة كتبليغ فلا يكره (قوله صلى) أي المأموم أو المصل
 كما تقدم تقريره (قوله في المسجد) أي الخالص ولو بالاجتهاد بأن ظهر له بقرينة أن هذا مسجد
 ومنه رتبته (قوله بصلاة الامام) متعلق بمحذوف تقديره رابطا لصلاته بصلاة الامام كما علمته
 مما تقدم (قوله فيه) متعلق بصلاة الامام والضمير للمسجد كما علم مما مر (قوله وهو عالم
 بصلاته) أي والحال أن المأموم عالم بصلاة الامام أي بانقالا فيه بالتمكن من متابعته فيها
 فقوله أي المأموم تفسير للضمير المتفصل الواقع مبتدأ وقوله أي الامام تفسير للضمير المضاف اليه
 (قوله بمشاهدة المأموم له) أي للامام وقوله أو بمشاهدته بعض صف أي أو نحو ذلك كسماع
 صوت الامام أو صوت مبلغ ولو فاسقا وقع في قلبه صدقه فلا يشترط كونه عدلا وان أو همه كلام
 المحشى بل المدار على وقوع صدقه في قلبه وان لم يكن مصدا ومثل ذلك هذا ينحصر غيره (قوله
 أجزأه) تقدم أنه جواب الشرط وهو أي (قوله أي كفاه) تفسير لأجزأه لأن الأجزاء
 والكفاية بمعنى واحد وقوله ذلك أي ربطه صلاته بصلاته وهو عالم به وقوله في صحة الاقتداء به
 أي وان كان حصول ثواب الجماعة يتوقف على كونه لا يتأخر عن الامام بأكثر من ثلاثة أذرع
 وكونه لا يساوي الامام وكونه لا يفرد عن الصف والافتائه فضيلة الجماعة فقول المحشى والمراد
 هنا صحة الاقتداء وحصول فضيلة الجماعة فيه قطر لأن فضيلة الجماعة تتوقف على أمور آخر
 (قوله ما لم يتقدم عليه) أي ما لم يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه
 الامام بقينا فلا يضرب الشك لأن الأصل عدم المنفسد (قوله فان تقدم عليه بعقبه) أي مثلا
 لأن العبرة في القائم بعقبه وهما مؤخر قدميه وان تقدمت أصابعه ما لم يعتمد عليها وفي القاعد
 باليه وفي المضطجع بجنبه وفي المستلق برأسه والضابط الكل أن يتقدم بجميع ما اعتمد عليه
 المأموم على جزء مما اعتمد عليه الامام كما أشرنا اليه فلو اعتمد على عقبه وقدم أحدهما لم يضرب
 كما لو اعتمد على المؤخرة دون المقدمة (قوله في جهته) احتزبه عما لو كانتا عند الكعبة
 واستداروا حولها فانه لا يضرب كون بعضهم أقرب منه اليها في غير جهته كما لو وقف في الكعبة
 واختلفا جهة فانه لا يضرب تقدم المأموم على الامام في غير جهته بخلاف ما لو اتحدا جهة ولو
 وقف الامام فيها والمأموم خارجا جاز للمأموم التوجه لاي جهة شاء ولو وقف بالعبكس
 جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام لتلا يكون متقدما عليه في جهته
 (قوله لم تعتد صلاته) أي ان كان ذلك في ابتداء الصلاة والابان كان في الانتهاء بطلت (قوله ولا
 تضرب مساواته لامامه) أي في صحة الاقتداء وان كانت مكروهة مفضولة لفضيلة الجماعة فيه
 ساوى فيه كما لو قارنه في شيء من أقوال الصلاة وأفعالها التي يطلب فيها عدم المقارنة كاللحظة
 في الأولتين والسلام وجميع أفعال الصلاة في ابتدائها كأن يتدنى الركوع معه ويتدنى
 السجود معه وهكذا بخلاف دوامها ومعلوم أن الضرب لا بد أن يتأخر فيه عن تحريم امامه

صلى في المسجد بصلاة الام
 فيه أي المسجد (وهو) أي
 المأموم (عالم بصلاته) أي
 الامام بمشاهدة المأموم له
 أو بمشاهدته بعض صف
 (أجزأه) أي كفاه ذلك في
 صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم
 عليه) فان تقدم عليه بعقبه
 في جهته لم تعتد صلاته
 ولا تضرب مساواته لامامه

احتياطه (قوله ويندب تخلفه عن امامه) أى استعمال اللادب واللاتباع وقوله قليلا أى بان يكون ثلاثة أذرع فأقل فإن زاد على ثلاثة أذرع فاته فضيلة الجماعة (قوله ولا يصير بهذا التخلف منفردا عن الصف) أى لانه مطلوب وقوله حتى لا يجوز فضيلة الجماعة تفريع على التخي وهو صبر ورته منفردا عن الصف لاعلى التخي وهو عدم صبر ورته منفردا عن الصف ويؤخذ منه أن الانفراد عن الصف مقفوت لفضيلة الجماعة كما هو مقفوت لفضيلة الصف فهو مكر ومقفوت للفضيلتين أعنى فضيلة الصف وفضيلة الجماعة وقيل انه مقفوت لفضيلة الصف دون فضيلة الجماعة وهذه المسئلة هي المشهورة بمسئلة تحزق الصفوف وقد عمت البلوى بها خصوصا في الجامع الأزهر يوم الجمعة (قوله وان صلى الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد) ومنزل ما ذكره من أن صلى المأموم في المسجد والامام خارج المسجد فلو جعل ضمير صلى عائدا على أحدهما فيكون التقدير صلى أحدهما في المسجد والاخر خارج المسجد لتكمل الصورتين وسلم من سكونه عن صورة العكس فهاتان الصورتان مستويتان في الحكم (قوله حال كونه الخ) أشار الشارح الى أن قوله قريبا منه حال أى حال كون المأموم قريبا منه (قوله أى الامام) لو جعل الضمير واجعا للمسجد كما صنعه غيره كالشيخ الخطيب لكان أولى وأحسن واما ان يستغنى عن قوله الا حتى وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد (قوله بأن لم تزد الخ) قصور لكونه قريبا وذا كثرت الصفوف أو الاشخاص فالشرط أن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على ثمانية أذراع قريبا وان صار بين الاخير وآخر المسجد فراجع لكن مع العلم بانتقالات الامام كما هو معلوم (قوله مسافة ما بينهما) أى الامام والمأموم على مقتضى أول كلامه وان كانت المسافة معتبرة في الحقيقة بين آخر المسجد والمأموم كما سيذكره الشارح (قوله على ثمانية أذراع قريبا) فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع أو أقل لأن المسافة تقسرية لا تحديدية (قوله وهو أى المأموم عالم بصلاته أى الامام) أى بأحد الامور المتقدمة كالرؤية للامام أو لبعض صف وكسماع صوته أو صوت مبلغ (قوله ولا حائل هناك) أى بحيث يمكن الوصول الى الامام ويشترط هنا أن يمكن الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف بخلافه فيما تقدم ويضر هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الاشياء فانه لا يضر لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويضر هنا أيضا الباب المنسلوق ابتداء ودواما على المعتمد خلافا لظاهر كلام الخطيب حيث قال نعم قال بغوى في فتاويه لو كان الباب مقنونا وقت الاحرام فانغلق في أثناء الصلاة لم يضر انتهى فما جرى عليه ضعيف وبعضهم قال المراد بالغلط الرد فيه بعد تمام الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بحذائه والصف المتصل به وكذا من خلفه ويكون ذلك الواقف في حذائه رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم كالامام فلا يجوز تقدمهم عليه كما لا يجوز تقدمهم على الامام بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداؤه الا بالرابطة المذكورة للعائلي بينهم وبين الامام (قوله أى بين الامام والمأموم) تفسير لقوله هناك (قوله جازا لاقتداء) جواب ان في قوله وان صلى الخ (قوله وتعتبر المسافة المذكورة) أى الثمانية أذراع قريبا وقوله من آخر المسجد أى من الطرف الذي يلي المأموم فيما اذا كان الامام في المسجد والمأموم خارجه أو من الطرف الذي يلي الامام فيما اذا كان المأموم في المسجد والامام خارجه فعلى كل من الصورتين

ويندب تخلفه عن امامه
قليلا ولا يصير بهذا التخلف
منفردا عن الصف حتى
لا يجوز فضيلة الجماعة
(وان صلى) الامام في
المسجد والمأموم خارج
المسجد حال كونه قريبا
منه أى الامام بأن لم تزد
مسافة ما بينهما على ثمانية
أذراع قريبا (وهو) أى
المأموم (عالم بصلاته) أى
الامام (ولا حائل هناك)
أى بين الامام والمأموم (جاز)
الاقتداء وتعتبر المسافة
المذكورة من آخر المسجد

لا يحسب المسجد من المسافة لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد القاص (قوله وان كان
الامام والمأموم في غير المسجد) هذه هي الحالة الرابعة وتحتها أربع صور لان ما تأمن يكونا
في فضاء واما أن يكونا في بناء واما أن يكون الامام في فضاء والمأموم في بناء واما بالعكس كما أشار
اليه الشارح بقوله اما فضاء أو بناء فهو وتعيين في غير المسجد ويصدق بالصورة الرابعة المتقدمة
(قوله فالشرط أن لا يزيد ما بينهما) أي بين الامام والمأموم وكذا بين كل صنفين أو شخصين ممن
انتم بالامام خلفه أو بجانبه وقوله على ثلثمائة ذراع أي بذراع الأديم تقريبا فلا يضطر زيادة
ثلاثة أذرع كما مر (قوله وأن لا يكون بينهما ما حائل) أي محل كالباب المردود ابتداء بخلافه
دواما كالباب المغلوق مطلقا واما الباب المفتوح فيصح اقتداء الواقف بهذاته وكذا من خلفه
أو بجانبه كما مر ولا يضطر في جميع ما ذكر شارح ولو أكثر طرفه ولا نهروا أن أحوج الى سباحة
وهي بكسر السين العوم وهو علم لا ينسى لانهم لم يعدوا للصلوة (تتمة) أفضل الجماعات الجامعة
في الجمعة ثم في مصبها ثم في صبح غيرها ثم في العشاء ثم في العصر واما الجماعة في الظهر والجماعة في
المغرب فهي ما سواها وتقطع الجماعة بخروج امامه من صلاته بحدوث أو غيره وللمأموم قطعها
بذمة المقارفة لكنه يصح له الاعتذار بمرض ونحوه بل امام وتركه سنة مقصودة كتنه أو قول
وما أدركه مسبقا فهو وأول صلاته فيعيد في ثانية صبح القنوت وفي ثانية غروب التشهد ولو أدرك
المسبوق الامام في ركوع محسوب للامام وأطمان يقينا قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك
الركعة ويكبر في هذه الحالة تكبيرة للتحريم وأخرى للركوع فلو كبر واحدة فان نوى بها التحريم
فقط وأتمها قبل هويته انعقدت صلاته والام تنعقد ولو أدرك في اعتداله فابعده وافقه فيه وفي
ذكره وذكر انتقال عنه لاذكر انتقال اليه وإذا سلم امامه وقام المسبوق كبر لقيامه ان كان في
محل جلوسه والافلا ويجوز الاستئناية في الامامة ونحوها من سائر الوظائف ولو تغير اذن الواقف
ولو بدون عذر اذا استتاب مثله أو خيرا منه ويستحق المستتيب جميع المعلوم ويستحق السائب
ما التزمه المستتيب وان أفتى ابن عبد السلام بأنه لا يستحقه واحد منهم لان المستتيب لم يباشر
والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية له بخلاف ما لو باشر شخص الوظيفة بلا استئناية من صاحبها
فلا يستحق المباشر لعدم التزام صاحب الوظيفة له عوضا ولا يستحق صاحب الوظيفة لعدم
مباشرته مع عدم تنبيهه فحين لم يباشر صاحب الوظيفة لم يستحق المعلوم الا ان منعه الناظر
أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره حيثئذ (فصل) أي هذا فصل وهو معقود
لشيتين كما أشار اليه الشارح بقوله في قصر الصلاة وجمعها ولا يخفى أن جمعها شامل لجمعها
بالسفر وجمعها بالمطر كما يعلم من استقراء كلام المصنف ولذلك جعل بعضهم الفصل عقود الثلاثة
أشياء والاصل في القصر قبل الاجماع قوله تعالى وإذا ضربتم في الارض أي سافرت فيها ومثلها
البحر فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة قال يعلى بن أمية رضى الله عنه قلت لعمر بن
الخطاب رضى الله عنه انما قال تعالى ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه
فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه
مسلم أي جواز القصر مع الامن صدقة أي زائدة على ما أفادته الآية فيكون قوله تعالى ان خفتم
ليس بقيد والاصل في الجمع الاخبار الواردة فيه وشرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة كما

وان كان الامام والمأموم
في غير المسجد اما فضاء أو بناء
فالشرط أن لا يزيد ما بينهما
على ثلثمائة ذراع وأن
لا يكون بينهما ما حائل
(فصل) في قصر
الصلاة وجمعها

قال ابن الاثير وقيل في السنة الثانية في ربيع الثاني منها كما قاله الدوالي وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً وشرع الجمع في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك بالصرف وعدمه اسم مكان في طرف الشام وهي آخر غزواته عليه الصلاة والسلام وما بعده أسرايا (قوله ويجوز الخ) وانما يجوز الشارع لذلك تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر غالباً ولذلك ورد في الحديث السفر قطعة من العذاب والمراد بالعذاب كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني المشقة الحاصلة فيه من الركوب والمشى مع الالم الثاني من ترك المألوف من الوطن وغيره ولذلك لما سئل امام الحرمين حين جلس موضع والده لم كان السفر قطعة من العذاب أجاب على الفور بقوله لان فيه فراق الاحباب وأشعر تعباً للمصنف بالجواز أن الأفضل الاتمام نعم ان بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فالأفضل التقصر للتابع وخروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه يوجب التقصر حينئذ بخلاف الصوم فإنه أفضل من النطر مطلقاً لأن تضر به لما فيه من براءة الذمة فلو أن طرقت ذمته مشغولة ولو تعارض التقصر والجماعة حينئذ قدم التقصر لوجوبه عند أبي حنيفة كما علمت وخارج يتوالت ولم يختلف في جواز قصره من اختلاف في جواز قصره كراح يسافر في البحر ومع عباله في سفينة ومن يديم السفر مطلقاً كالساعي فأت الاتمام أفضل له وخروجاً من خلاف من أوجب كالامام أحمد رضي الله عنه وروى مذهبه دون مذهب أبي حنيفة في ذلك لموافقته الأصل وهو الاتمام ثم إنه أورد على التعبير بالجواز أنه قد يجب التقصر كالأخر الصلاة إلى أن بقي من وقتها ما لا يبطلها الامتناع فانه يجب عليه حينئذ التقصر لانه لو أتمها لزم اخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من ابتاعها في الوقت وقد يجب التقصر والجمع معاً كالأخر الظهر إلى وقت العصر بنسبة الجمع ولم يصل حتى بقي من وقت العصر ما يسع أربع ركعات فإنه يجب عليه حينئذ التقصر والجمع وأجيب بأن المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الوجوب (قوله للمسافر) من السفر وهو قطع المسافة سمي بذلك لانه يسفر عن أخلاف الرجال أي يكشف عنها وقيل لاسفار الرجل بنفسه عن البيوت والعمران وابتداء السفر بمجاوزه سور صوب مقصده مختص بما يسافر منه كبداية قرية فان لم يكن له سور صوب مقصده مختص به بأن لم يكن سوراً أصلاً أو له سور في غير مقصده أو كان له سور غير مختص به كقرى متفاصلة تجمعها سور واحد فابتدأه مجاوزة الخندق ان كان فان لم يكن فالنظر أن كانت فان لم تكن فالعمران وان تخلفه خراب بخلاف خراب هجر بالتصويط على العامر أو زرع أو اندرس بأن ذهبت أصول حيطانه وأما الخراب الذي ليس كذلك فلا بد من مجاوزته كما صححه في المجموع ولا يشترط مجاوزة بساتين وعز اربع وان اتصلت بما يسافر منه حتى لو كان بالبساتين قصوراً ودور تسكن في بعض فصول السنة أو في جميعها لم يشترط مجاوزتها على الناحية في المجموع خلافاً لما في الروضة وأصلها لانها ليست من البلد أو القرية والقرية ان المتصلتان أو القرى المتصلة ببعضها بعض كالقرية الواحدة وابتداءه لساكن خيام كالاعراب مجاوزة الحلة ومرافقها كطرح الرماد وملعب الصبيان مع مجاوزة عرض وادان سافر في عرضه ومجاوزه مهبط ان كان في ربوة ومجاوزه مصعد ان كان في وهدة ان اعتدلت الثلاثة فان أفرطت سعتها اكتفى بمجاوزه الحلة عرفاً وينتهي سفره ببلوغه مبدأ سفر من سوراً وغيره مما ذكر ثم ان كان مبدأ

(ويجوز للمسافر)

السفر المذكور من وطنه انتهى سفره مطلقا سواء نوى الإقامة به أولا كان له فيه حاجة أولا وان كان من غير وطنه سواء رجع اليه من سفره كان أقام به أولا مع كونه غير وطنه كما هو القرض ثم ابتدأ السفر منه ثم رجع اليه من سفره أم لم يرجع اليه كان سافرا إلى محل غير الذي ابتدأ سفره منه فبنتهي سفره يلوغه السور ونحوه ان نوى قبل بلوغه وهو مستقل بما كت إقامة به أما مطلقا وأما أربعة أيام صحاح غير يوى الدخول والخروج فان لم ينو قبل ذلك انتهى سفره بإقامته أى بنزوله وترك سيره ان كان له حاجة وعلم أنها لا تنقض في أربعة أيام صحاح فان لم يكن له حاجة أصلا انتهى سفره بإقامته أربعة أيام صحاح غير يوى الدخول والخروج أو كان له حاجة وعلم أنها تنقض في أربعة أيام صحاح لم ينته سفره بل يقصر مع إقامته بالبلد والقربة لأنها ليست قاطعة للسفر هذا كله اذا لم يتوقعها كل وقت فان توقعها كل وقت قصر غاية عشر يوما صحاح وانتهى سفره أيضا بنية رجوعه ما كنا لوطنه مطلقا ولغير وطنه غير حاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سافر بعده فسفر جديد فان كان طويلا قصر والا فلا فان كان لغبر وطنه لحاجة لم ينته سفره بذلك وكسبة الرجوع التردد فيه كما في المجموع **(قوله أى المتلبس بالسفر)** أى لا العازم عليه ولم يتلبس به لأن صيغة اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل فالمسافر حقيقة في المتلبس بالسفر والضارب حقيقة في المتلبس بالضرب وهكذا وأشار الشارح بذلك الى أنه يجوز له القصر من حين تلبسه بالسفر ولا يتوقف على قطع المسافة بالفعل فالجواز من ابتدائه لا من انتهائه **(قوله قصر الصلاة)** أى المعهودة شرعا وهى المكتوبة أصالة قال للعهد الشرعى وخروج بالمكتوبة النافلة وبالإصالة المندورة وأما المعادة فله قصرها ان قصر أصلها وصلها خلف من يصليها مأمورة أو وصلها أما ما سواها على الأولى جماعة أو فرادى كما صرح به العلامة الرملى وغيره وقول الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وان لم أر من صرح به لا ينافى تصريح غيره به لأنه انما اتفق رؤيته لا التصريح به في الواقع **(قوله الرابعة)** نسبة لرباع ركعات وقوله لا غيرها أى لا غير الرابعة وقوله من ثمانية وثلاثية بيان غيرها وعندنا قول في المذهب أن الثلاثية يجوز قصرها وهو ضعيف غير مشهور **(قوله وجواز قصر الخ)** أشار بتقدير ذلك الى أن قول المصنف بخمس شرائط خبر مبتدأ محذوف دل عليه قوله ويجوز لأنه مصدره ولكن لا حاجة لهذا لأن الكلام منتظم بدونه فان قوله بخمس شرائط متعلق بقوله يجوز ويجاب عن تقدير الشارح بأنه حل معنى لأجل اعراب **(قوله بخمس شرائط)** أى على ما ذكره المصنف والافتقار لشروط أخره الأول دوام الشر يقينا في جميع صلاته فلما انتهى سفره فيها كان بلغت سفينة دار إقامته أو شك في انتهائه أتم لزوال سبب الرخصة في الأولى ولما شك فيه في الثانية والثالث قصد موضع معلوم بالجهة سواء كان معينا بالشخص أو لا في قصد سفره من حلتين من جهة من الجهات كالشام سواء قصد بلدة معينة كالقدس أو لا قصر بخلاف الهائم وهو من لا يدري أين يترجمه فان لم يسلك طريقا سمي راكب التعاسيف فلا قصر له وان طال سفره وكذا طالب غريم أو باقى لا يعلم موضعه يرجع متى وجد نعم ان علم أنه لا يجد مطلوبه قبل مر حلتين وقصد سفرهما جازله القصر كما في الروضة وأصلها وكذا لو قصد الهائم سفره من حلتين لغرض صحيح كما شملته عبارة المحرر وفي نسخة هذا اذا عايناه ولو كان أسيرا ونوى الهرب متى تمكن منه لم يقصر ولو علم بطول

أى المتلبس بالسفر (قصر الصلاة الرابعة) لا غيرها من ثمانية وثلاثية وجواز قصر الصلاة الرابعة (بخمس شرائط)

السفر ما لم يبلغ من حلتين والاقصر ومثل ذلك يأتي في الزوجة النأوية أنه متى تخلصت من زوجها رجعت والعبد النأوي أنه متى عتق وجع فلا يقصران قبل من حلتين ويقصران بعدهما ولو تبعت الزوجة زوجها والعبد سيده أو الجندی وهو المقاتل للكفار نسبة للبند وهم المقاتلون الأمير في السفر ولم يعرف كل واحد منهم مقصده فلا قصر له قبل بلوغه من حلتين فإن بلغهما قصر كما في الأسير ولو نوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه لم يقصر لأن نيته كالعدم نعم الجندی غير المنبت في الديوان له القصر لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلاف المنبت في الديوان لأنه مقهور وتحت يد الأمير كبقية الجيش * والثالث التفرغ عما يأتي نية القصر في دوام الصلاة كنية الانعام والتردد في أنه يقصر أو يتم والشك في نية القصر وان تذكر في الحال أنه نواه ولو نوى الانعام بعد نية القصر أو تردد في أنه يقصر أو يتم بعد نية القصر مع الاحرام أو شك في نية القصر فلا قصر في جميع ذلك * والرابع أن يكون سفره لغرض صحيح كزيارة وتجارة وحج لا مجرد التنزه ورؤية البلاد فإنه ليس من الغرض الصحيح لاصل السفر بخلاف ما لو كان مقصده طريقان طويل وقصير وسلك الطويل لغرض التنزه فإنه يكون غرضاً صحيحاً للعدول عن القصير إلى الطويل فيقتصر حينئذ وكذا لو سلك الطويل لغرض ديني كزيارة وصلة رحم أو ديني كسهولة الطريق وأمنه لأن سلكه مجرد القصر أو لم يقصد شيئاً كما في المجموع لأنه طول على نفسه الطريق من غير غرض معتد به * والخامس العلم بجواز القصر ولو رأى الناس يقصرون فقصر معهم جاهلاً لم تصح صلاته كما في الروضة وأصلها (قوله الأول) كان الأول أن يقول الأول لأن الشرائط جمع شريطة بمعنى مشروطة وهي مؤشدة كما هو ظاهر ولذلك حذف المصنف التماساً من العدد ويجاب بأن لشارح رأي المعنى فإن الشرائط بمعنى الامور المشروطة وهي مذكرة فلذلك قال الأول (قوله أن يكون سفره الخ) أي كون سفره الخ فأن وما بعدهما في تأويل مصدر (قوله أي الشخص) كان مقتضى سياق كلام المصنف أن يقول أي المسافر فيكون الضمير راجعاً للمسافر لتقدمه في كلامه ولكن عدل شارح عنه وإن كان مقتضى السياق لما يلزم عليه من التهاوت والركه في العبارة لأن تقديرها عليه أن يكون سفر المسافر كما أفاده المبدأ في هذا هو الذي يظهر في نكته العدول بخلاف ما نقله المحشي عن القليوبي من أن نكته العدول اعتباراً بالجواز من ابتداءه فإن هذه النكته لا تظهر هنا وقد تقدم التنبية عليه في قوله ويجوز للمسافر أي المتلبس بالسفر فتدبر (قوله في غير معصية) أي بسبب غير معصية فكلمة في سببية على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي بسببها فالشرط أن يكون السفر بسبب غير المعصية وإن عصي فيه كما لو سافر لتجارة أو زيارة وعصى فيه بزنا أو شرب خمر مثلاً ويسمى حينئذ عاصياً في السفر فيجوز له القدر وغيره من الرخص لأن المعصية في السفر لا تمنع الترخص وأما قوله هم الرخص لا تنطبق بالمعاصي فعناء لا تعلق بها بحيث يكون سببها معصية ولو كان المسافر كافراً ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وإن كان الباقي دون مسافة القصر لأن سفره ليس بسبب معصية وإن كان عاصياً بالكثر (قوله هو) أي غير المعصية أو السفر في غير المعصية يدل للأول قوله كقضاء دين وقوله كصلة رحم ويدل للثاني قوله أو سفر حج وقوله كسفر التجارة ويمكن التدبير في الأولين بأن يقال كسفر قضاء

الأول (أن يكون سفره)
أي الشخص (في غير معصية)

دين وكسفر صلة رحم وقوله شامل للواجب الخ أي وشامل أيضا للمكروه كالسفر للتجارة في أكفان الموتي وسفر الشخص وحده أو مع آخر فقط لقوله صلى الله عليه وسلم المسافر شيطان والمسافران شيطانان والثلاثة ركب ومحل الكراهة ما لم يأنس بالله تعالى والأفلا كراهة ويمكن أن الشارح أدخل المكروه في المباح لكونه أراد به الحائز أعظم من أن يكون مستوى الطرفين وهما الفعل والترك أو لا يشمل المكروه **(قوله كقضاء دين)** أي كسفر قضاء دين فهو على تقدير مضاف على ما مر ويدل لذلك قوله أو سفر ج كما في بعض النسخ **(قوله وللمندوب)** أي وشامل للمندوب وقوله كصلة الرحم أي كسفر صلة الرحم على ما مر أيضا ومعنى صلة الرحم الاحسان إلى الأقارب بما يمكن فالكلام على تقدير مضاف أي صلة ذوي الرحم بمعنى القرابة ويحتمل أن يراد بالرحم الأقارب مجازا فلا حاجة إلى تقدير المضاف **(قوله والله مباح)** أي وشامل للمباح ويحتمل أن الشارح أدخل فيه المكروه كما مر **(قوله أما سفر المعصية الخ)** مقابل لقول المصنف أن يكون سفره في غير معصية ولا فرق في سفر المعصية بين أن يكون أنشاء معصية من أوله ويسمى حينئذ عاصيا بالسفر وأن يكون قلبه معصية بعد أن أنشاء طاعة ويسمى حينئذ عاصيا بالسفر في السفر فلا يترخص كل منهما فان تاب الأول وهو العاصي بالسفر فأول سفره محل توبته فان كان الباقي طويلا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر كالتقصير والجمع أو قصره في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك كما كل الميتة للمضطر ترخص وان كان الباقي قصيرا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم يترخص وأما الثاني وهو العاصي بالسفر فإن تاب ترخص مطلقا وان كان الباقي قصيرا خلافا لظاهر كلام الشيخ الخطيب اعتبارا بأوله وآخره وألحق بسفر المعصية سفر من أتعب نفسه أو دابته بالركض بلا غرض شرعي وان كان سفره لطاعة ذكره في الروضة كما صلها وأما العاصي في السفر فلا يتنعم عليه الترخص كما مر والحاصل أن العاصي ثلاثة أقسام الأول العاصي بالسفر وهو الذي أنشاء معصية والثاني العاصي بالسفر في السفر وهو الذي قلبه معصية بعد أن أنشاء طاعة والثالث العاصي في السفر وهو الذي يسافر طاعة لكن عصي فيه بشئ من المعاصي كما هو ظاهر **(قوله كالسفر لقطع الطريق)** أي وكسفر آبق وناشرة وفرغ لم يستأذن أصله حيث وجب استئذانه بأن سافر للجهاد ومن عليه دين حال بقدر على وفائه بغير إذن مستحقه ولم ينب من يؤذيه عنه **(قوله فلا يترخص فيه)** أي في سفر المعصية وهذا جواب أما في قوله أما سفر المعصية وكان مقتضى المقابلة أن يقول فلا يجوز له التصبر لكن الشارح أراد زيادة الفائدة فلذلك قال فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع لكن نقول له حيث أردت زيادة الفائدة كان الأولى أن تقتصر على قولك فلا يترخص أيقيد أنه لا يترخص لا بقصر ولا جمع ولا غيرهما من سائر الرخص سواء كانت تختص بالطويل وهي أربع القصير والجمع والفطر في رمضان والمسخ على الخفين ثلاثة أيام أو لا تختص بالطويل بل تجوز في القصير أيضا وهي أربع أيضا ترك الجمعة إذا سافر قبل فجر يومها أو كل الميتة للمضطر وليس مختصا بالسفر لكن لما كان لا يوجد غالبا إلا في السفر عدوه من وخص السفر وترك استقبال القبلة في النقل والتميم مع اسقاط الفرض به ولا يختص هذا بالسفر أيضا لكن لما كان السفر يغلب فيه فقد الماء بخلاف

شامل للواجب قضاء دين
وللمندوب كصلة الرحم
والمباح كسفر تجارة
أما سفر المعصية كالسفر
لقطع الطريق فلا يترخص
فيه

الحضر فان الغالب فيه وجود الماء بحسب الشأن فيهما عتد ومن وخص السفر وزيد على ذلك
 صوراً أخرى **(قوله بقصر ولا جمع)** أى ولا غيرهما كما علمته مما مرّ آنفاً **(قوله والثاني)**
 التذكير باعتبار ما مرّ من تأويل الشرائط بالامور المشروطة فلذلك قال الثاني ولم يقل الثانية
(قوله أن تكون مسافته الخ) ولو قطع هذه المسافة في لحظة لكونه من أهل الخطوة سواء
 قطعها في برّ أو بحر لا يقال اذا قطع المسافة في لحظة لا يتأتى القصر لا قامته بعد ذلك لأننا نقول
 لا يلزم من قطعه المسافة الإقامة القاطعة للسفر لاحتمال أن يقيم في المقصد إقامة غير قاطعة
 للسفر فيتأتى القصر حينئذ **(قوله أى السفر)** يعنى السفر المتقدم وهو السفر في غير موصية
(قوله ستة عشر فرسخاً) وهى أربعة بردا ذك كل برید أربعة فراسخ فيكون مجموع الستة
 عشر فرسخاً أربعة برد فقد كان ابن عمرو وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد ومثله
 انما يفعل بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل أن المسافة بالبرید أربعة برد وبالفراسخ
 ستة عشر فرسخاً وبالأميال الهاشمية ثمانية وأربعون ميلاً لأن الفرسخ ثلاثة أميال كما سيذكره
 الشارح وبالخطوات مائة واثنان وتسعون ألف خطوة لأن الميل أربعة آلاف خطوة كما
 سيذكره الشارح وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألف قدم لأن الخطوة ثلاثة أقدام
 كما سيذكره الشارح وبالأذرع مائتا ألف وثمانون ألف ذراع لأن كل قدمين ذراع
 وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألف اصبع لأن الذراع أربع
 وعشرون اصبعاً معتدلة وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربع مائة ألف واثنان
 وسبعون ألف شعيرة لأن كل اصبع ست شعيرات معتدلات معتدلات وبالشعيرات مائتا
 ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمان مائة ألف واثنان وثلاثون ألف شعيرة لأن كل شعيرة
 ست شعيرات من شعر البرذون أى البغل وانما بالغوا في ضبط مسافة القصر حتى بالأصابع
 والشعيرات والشعيرات لأن القصر على خلاف الأصل فاحتيط له جداً ولذلك كانت المسافة
 هنا تحديدية بخلاف المسافة بين الامام والمأموم فانها تقر بنية كما مر ولا ينافى تحديد مسافة
 القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما سيري يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم ويلة
 وان لم يعتد لا يسيرا لانقال وهى الأبل المحملة مع اعتبار النزول المعتدل لكل والشرب والصلاة
 والاستراحة لأن ذلك يزيد عليها وضبطت مسافة القصر من مصر القاهرة الى محلة روح وألملة
 الكبرى لا الى طنتنا التي فيها السيد البدوي رضى الله عنه ولا الى محلة مرحوم التي فيها
 الجوهرى رضى الله عنه لأن هذه المسافة لا تبلغ مسافة قصر في سفر البر بخلاف سفر البحر
 فليس لمن سافر في البر زيارة سيدي أحمد البدوي القصر والجمع وان قصد زيارة الجوهرى
 وان كان بعض العلماء جوز ذلك وفعله فان النفس لا تميل اليه ولن سافر في البحر زيارة من ذكر
 القصر والجمع لأن المسافة في البحر تبلغ مسافة قصر كذا نقلوه عن تقرير الاستاذ الحفناوى
(قوله تحديداً) أى حال كون الستة عشر فرسخاً محددة فيمضى النقص ولو شياً يسيراً ولا تضر
 الزيادة وقوله فى الاصح أى على القول الاصح ومقابله القول بأنها تقرب لا تحديد والمعتدل الاقل
 لما علمت أن القصر على خلاف الأصل فيحتاج له جداً ولذلك بالغوا في تقديرها بعمام ولكن
 لا يشترط بيقن التحديد بل يكفي الظن بالاجتهاد خلافاً لما يرويه تعبير المحشى كغيره بيقين تقدير

بقصر ولا جمع (و) الثاني
 (أن تكون مسافته أى
 السفر ستة عشر فرسخاً)
 تحديداً فى الاصح

المسافة وان أمكن أن يقال المراد بالتحقق ما يشعل الظن المذكور **(قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها)** أي فلا بد من كونها ذهابا فقط لا ذهابا وإيابا حتى لو قصد محلا على مرحلة بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع لم يقصر لآذها بالآيا وان حصل له مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفرا طويلا مع كون المقلب في الرخص الاتباع وان كان قديدا دخلها القياس كقياس ما في معنى الحجر عليه في الاستحباب **(قوله والفرسخ ثلاثة أميال)** فتضرب الثلاثة أميال في ستة عشر فرسخا ثمانية وأربعين ميلا وذلك قال الشارح وحيث أن مجموع الفرائض ثمانية وأربعون ميلا أي وحيث أن الفرسخ ثلاثة أميال فمجموع الفرائض الستة عشر ثمانية وأربعون ميلا لأن ذلك هو الحاصل من ضرب ثلاثة في ستة عشر **(قوله والميل أربعة آلاف خطوة)** بضم الخاء لأن الخطوة بالضم ما بين القدمين وهو المراد هنا بالفتح نقل القدم والمراد أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير لا بخطوة الآدمي **(قوله والخطوة ثلاثة أقدام)** أي يقدم الآدمي على الصواب خلافا لما نقل عن مرآة الزمان لابن الجوزي حيث قال يقدم البعير لأن البعير لا يقدم له وإنما خلف لأن ذلك من نحو الفرس يسمى حافرا ومن نحو البقر ظلفا ومن نحو الجمل خفا ومن نحو الآدمي قدما فهو المراد كما هو المتبادر من كلامهم **(قوله والمراد بالأميال الهاشمية)** أي المنسوبة لبني هاشم لتقديرهم لها في زمن خلافتهم لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم كما قديتوهم واحترز الشارح بذلك عن الأموية بضم الهمزة المنسوبة لبني أمية لتقديرهم لها في زمن خلافتهم فإن المسافة بها أربعون ميلا فقط إذ كل خمسة أميال أموية ستة أميال هاشمية **(قوله والثالث)** قد تقدم وجه تذكرة فتنبه **(قوله أن يكون القاصر مؤديا للصلاة)** أي فأعلا لها في وقت أدائها وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل بين فائتة الحضر وفائتة السفر كما أشار إليه الشارح أما فائتة الحضر فلا تقضى الا نامة سواء قضاها في الحضر أو في السفر لان الزمة نامة فلا يبرأ منها الا بتمامها وأما فائتة السفر فتقضى في السفر مقصورة وان كان غير السفر الذي فائت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين سفر قصر والا فتقضى نامة كالمقضاها في الحضر ولو شك في أنها فائتة سفر أو حضر قضاها نامة احتياطاً ولأن الأصل الاتمام ولو سافر والباقي من الوقت ما يسع ركعة فله القصر لانه ان شرع فيها حينئذ كانت مؤداة سفر وان لم يشرع فيها حينئذ كانت فائتة سفر بخلاف ما لو سافر والباقي من الوقت ما لا يسع ركعة فيمنع عليه القصر لانها حينئذ فائتة حضر **(قوله الرابعة)** أشار بذلك إلى أن المراد الصلاة المعهودة في قوله ويجوز للمسافر قصر الصلاة الرابعة **(قوله أما الفائتة حضر الخ)** هذا مفهوم الشرط لكن أشار الشارح إلى أن في المفهوم تفصيلا والمراد فائتة الحضر يقينا أو شكاً لما علمت من أنه لو شك في كونها فائتة سفر أو حضر قضاها نامة **(قوله فلا تقضى فيه مقصورة)** أي بل تقضى نامة وقوله فيه ليس بقيد فلا تقضى الا نامة سواء قضاها في الحضر أو في السفر لانها الزمة نامة **(قوله والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة)** أي ولو كان السفر الذي قضاها فيه غير السفر الذي فائت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين سفر قصر والمراد تقضى فيه مقصورة ان أراد القصر والافيجوز قضاؤها نامة وقوله فيه قيد وذلك أخذ بمحترزه بقوله لا في الحضر **(قوله والرابع)** فيه ما تقدم من جهة التذكرة فلا تغفل **(قوله أن ينوي)**

ولا تحسب مدة الرجوع
منها والفرسخ ثلاثة أميال
وحيث أن مجموع الفرائض
ثمانية وأربعون ميلا والميل
أربعة آلاف خطوة والخطوة
ثلاثة أقدام والمراد
بالأميال الهاشمية (و) الثالث
(أن يكون) القاصر
(مؤديا للصلاة الرابعة)
أما الفائتة حضر فلا تقضى
فيه مقصورة والفائتة
في السفر تقضى فيه مقصورة
لا في الحضر (و) الرابع
(أن ينوي)

المسافر القصر (الخ) أى كان يقول نويت أصلي الظهر مقصورة ومثل ذلك ما لو نوى الظهر مثلاً ركعتين وإن لم ينوتر خصاً وما لو قال أودى صلاة السفر فلو لم ينو ما ذكر بأن نوى الإتمام أو أطلق أتم لأنه المنوى فى الأولى والأصل فى الثانية وكذا لو شك هل نوى القصر أو الإتمام فيجب عليه الإتمام وإن تذكّر عن قرب لتأذى جزء من الصلاة حال التردد وفارق نظيره وهو ما لو شك فى أصل التنية وتذكّر عن قرب بأن زمنه غير محسوب وانما عفى عنه لكثرة وقوعه مع زواله عن قرب غالباً فعلم من ذلك أنه يشترط التحرز عما يشاقق نية القصر فى دوام صلاته وأنه لا يشترط استدامتها بمعنى أنه يلاحظها دائماً ولو لم ينو القصر ثم قسدت صلاته لم يجز له قصرها لأنه لمسه الإتمام فاستقرت الصلاة فى ذمته تامة وطروء فسادها لا يدفع ذلك ولو فقد الطهورين وشرع فى الصلاة بنية الإتمام ثم قدر على الطهارة فالوجه عند الرملى أن له القصر لأن صلاته الأولى وإن كانت صلاة شرعية على التحقيق لكن لما لم يسقط بها طلب فعلها كانت كالعدم وإن سقط بها الحرمة فليس القصر مبنياً على جعلها غير صلاة شرعية كما توهمه الأذرى فقال ولعل ما قالوه بناء على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه اهـ وكذا يقال فحين صلى بتيمم مع لزوم الاعادة له فالوجه أن له القصر أيضاً عند الرملى (قوله مع الاحرام) أى مع تكبيرة الاحرام كـ أصل التنية فلو نوى بعد الاحرام لم يتفعه وقوله أى بالصلاة (قوله وان الخامس) فيه ما مر فى نظائره (قوله أن لا يأتى الخ) فان اثنى به فى جزء من صلاته كان أدركه آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه به لزمه الإتمام لخبر الامام أحمد عن ابن عباس مثل ما بال المسافر يصلى ركعتين إذا انفرد وأربعاً إذا اثنى بمقيم فقال تلك السنة أى الطريقة لا يقال هذا قول صحابى وقول الصحابى وفعله لا يوجب بهما الاثبات قول الصحابى تلك السنة أو من السنة كذا أو نحو ذلك فى حكم المرفوع وكذا قوله أمرنا أو نهينا لأن المعنى تلك السنة التى تلقيناها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا الباقى (قوله فى جزء من صلاته) أى وإن قل كان أدركه آخر الصلاة أو أحدث هو عقب اقتدائه به كما مر (قوله بمقيم) كان الأولى أن يقول بيمم ليحمل المسافر المتم وأشار الشارح بقوله أى من يصلى صلاة تامة الى الجواب عن المصنف بأنه استعمل المقيم فحين يصلى صلاة تامة لأنه يلزم من كونه مقيماً أنه يصلى صلاة تامة فيكون قد أطلق المألوم وأراد اللزوم ولو اقتضى من جهل كونه مسافراً أو مقيماً لزمه الإتمام وإن بان مسافراً قاصراً ولو اقتضى من ظنه مسافراً بان مقيماً فقط بأن أخبره شخص بأنه مقيم أو بان مقيماً ثم محدثاً بأن أخبره شخص بأنه مقيم ثم أخبره شخص بأنه محدث لزمه الإتمام فى الصورتين لأنه اقتضى بمقيم ولو بحسب الصورة فى الظاهر أما لو بان محدثاً ثم أخبره شخص بأنه محدث ثم أخبره شخص بأنه مقيم أو بان مقيماً ثم أخبره الشخصان معاً بذلك فلا يلزمه الإتمام لأنه لا قدوة فى الحقيقة مع كونه ظنه مسافراً فى الظاهر ولو اقتضى بمسافراً وشك فى نية القصر فنوى هو القصر جازله القصر إن بان الامام قاصراً لأن الظاهر من حال المسافر القصر فإن بان أنه متم أو لم يبين حاله لزمه الإتمام ولو علق نية القصر على نية الامام كـ أن قال إن قصر قصرتم والآن تمت جازله القصر إن قصر الامام لأن هذا نصريح بالواقع ولزمه الإتمام إن أتم الامام أو لم يظهر ما نواه الامام فيلزمه الإتمام احتياطاً (قوله ليحمل المسافر المتم)

المسافر القصر للصلاة (مع
الاحرام) بها (و) الخامس
(ان لا يأتى) فى جزء من
صلاته (بمقيم) أى من يصلى
صلاة تامة ليحمل المسافر
المتم

عله لتأويله بما ذكره بخلاف ما لو بقي كلام المتن على ظاهره فإنه لا يشعل المسافر المتم فيكون فيه قصور **(قوله ويجوز الخ)** شروع في الشق الثاني من الترجمة وهو الجمع وأشعر تعبيره بالحوار بأن ترك الجمع أفضل من إعادة الخلاف فيه ولأن فيه اخلافاً لأحد الوقتين عن وظيفته لكن يستثنى من ذلك الحاج بعرفة أو مزدلفة ومن إذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حديثه الدائم أو كشف العورة وإذا لم يجمع صلى فرادى أو لم يحل عماداً كرفان الجمع لهم أفضل وتقدم أنه قد يجب الجمع مع القصر وذلك كأن أخر الظهر ليجمعها مع العصر جمع تأخير وقد ضاق وقت العصر عن الاتيان بهما تأتين فيجب عليه حينئذ القصر والجمع كما مر **(قوله سفر أطولاً مباحاً)** لو قال بدل ذلك سفر قصر كما عبر به الشيخ الخطيب لكان أخصر وهو ظاهر وأحسن لأن كلامه لا يشعل الواجب والمندوب والمكروه وقد يجب أن مراده بالمباح غير المعصية كما أشار إليه المحن **(قوله أن يجمع بين صلاتي الخ)** أي بضم إحدى الصلاتين للآخرى في وقت واحدة منهم سواء كانتا تأتين أو مقصورتين أو أحدهما تأتية والآخرى مقصورة **(قوله الظهر والعصر)** ومثل الظهر الجمعة في جمع التقديم فقط بشرط أن تغني عن الظهر بأن لم تعدد في البلد زيادة على قدر الحاجة فإن لم تغن عن الظهر بأن تعددت في البلد زيادة على قدر الحاجة فلا يصح جمع التقديم معها لأن من شروطه كإسباق صحة الأولى يقيناً وظناً وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لأن شرطها أن تكون في وقت الظهر **(قوله تقديم وتأخير)** أي جمع تقديم أو جمع تأخير فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لكنه على تقدير مضاف وألوا بمعنى أو كما أشرنا إليه وهل الأفضل جمع التقديم أو التأخير في ذلك تفصيل وهو أنه إن كان نازلاً في وقت الأولى سائر في وقت الثانية فالأفضل جمع التقديم وإن كان سائر في وقت الأولى نازلاً في وقت الثانية أو سائر فيهما أو نازلاً فيهما فالأفضل جمع التأخير لأن الأولى تسبح في وقت الثانية ولومن غير عذر بخلاف العكس وهذا هو المعتمد عند العلامة الرملي كما في شرحه وخالفه العلامة ابن حجر فيما إذا كان سائر فيهما أو نازلاً فيهما فقال بجمع التقديم فيهما أفضل كالأولى لما فيه من تعجيل برائة النعمة لانه بما اخترته المنية فالخاصل أن جمع التقديم أفضل في صورة وجمع التأخير أفضل في ثلاث صور عند الرملي وجمع التأخير أفضل في صورة وجمع التقديم أفضل في ثلاث صور عند ابن حجر **(قوله وهو)** أي التقديم أو التأخير وقوله معنى قوله أي المصنف وإذا كان هذا معنى قول المصنف المذكور فكان الأولى أن يؤخر عنه ليكون تفسيره كما صنع الشيخ الخطيب **(قوله في وقت أيهما شاء)** أي فإن شاء جمعهما في وقت الظهر فيكون تقديماً وإن شاء جمعهما في وقت العصر فيكون تأخيراً **(قوله وأن يجمع بين صلاتي المغرب والعشاء الخ)** عطف على قوله أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر بالنظر لكلام الشارح وأما بالنظر لكلام المصنف فلا يخفى أن قوله والمغرب والعشاء عطف على قوله الظهر والعصر وتقدير الشارح لما قدره إشارة إلى ذلك فلا مخالفة **(قوله تقديم وتأخير)** أي جمع تقديم أو جمع تأخير كما مر وفيه ما تقدم في فضلية جمع التقديم أو التأخير من التفصيل والخلاف **(قوله وهو معنى قوله)** فيه ما تقدم في نظيره وهكذا قوله في وقت أيهما شاء **(قوله وشروط جمع التقديم ثلاث)** ويراد عليها دوام السفر إلى عقد الثانية بأن يحرم بها ولو أقام

(ويجوز للمسافر) سفر
طويلاً مباحاً أن يجمع
بين صلاتي الظهر
والعصر تقديماً وتأخيراً
وهو معنى قوله (في وقت
أيهما شاء) أن يجمع
(بين صلاتي المغرب
والعشاء) تقديماً وتأخيراً
وهو معنى قوله (في وقت
أيهما شاء) وشروط جمع
التقديم ثلاثة

في أثنائها فلا يشترط دوامه الى تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا يرجع لزوال سببه وهو السفر
 ويزاد أيضاً أن لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتد بخلافه فيجوز جمع
 التقديم وان دخل وقت الثانية قبل فراغها وان لم يدرك منها في وقت الاولى الا ببعض ركعة لأن
 لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون أداء قطعاً كما قاله الروائي وغيره ويزاد أيضاً صحة
 الاولى يقيناً وظناً ولو مع لزوم الاعادة فيجمع فاقد الطهورين والمقيم ولو جعل يغلب فيه وجود
 الماء على المعتد لوجود الشرط كما قاله الرملي وابن حجر خلافاً للزركشي وان اعتمد ابن قاسم
 في بعض كتاباته واستقر به الشراعي على ولا يجمع المتخيرة جمع تقديم لا تنفاه صحة الاولى يقيناً
 أو ظناً فيها أذ يحتمل أنها واقعة في الحيض وكذلك من صلى الجمعة مع كونها لا تقضى عن الظهر
 فلا يجمع معها العصر جمع تقديم كما مر **(قوله الاول)** أي الشرط الاول **(قوله أن يبدأ الخ)**
 وهذا هو الترتيب ولو عبر به لكان أخصر لكنه راعى الاوضح وانما اشترط الترتيب لأن الاولى
 هي المنبوعة والثانية تابعة لها فقد تمت الاولى على الثانية لتحقيق التبعية بخلاف ما لو عكس
(قوله فلو عكس الخ) تفريع على مفهوم الشرط **(قوله كان بدأ بالعصر الخ)** أي وكان يبدأ
 بالعشاء قبل المغرب كما أشار إليه بالكاف وقوله مثلاً لو كبدا لكاف والافلا حاجة اليه **(قوله**
لم يصح) أي العصر والمراد لم يصح فرضاً ولا نفلاً ان كان عامداً عالماً فان كان ناسياً أو جاهلاً
 وقعت نفلاً مطلقاً ان لم يكن عليه فائنة من نوعها والواقعة عنها **(قوله ويعيدها)** أي العصر
 وأنت الضمير باعتبار كونها صلاة وهكذا يقال في قوله يعيدها أي الظهر والمراد بعد ما فوراً
 وقوله ان أراد الجمع أي جمع التقديم فان لم يرد الجمع أخر العصر الى وقتها ولا يجمع **(قوله والثاني)**
 أي الشرط الثاني **(قوله نية الجمع)** أي ليقترن التقديم المشروع عن غيره وهو التقديم سهواً
 أو عبثاً **(قوله أول الصلاة الاولى)** انما عبر بالاول مع أنها تجوز في الاثناء كما سيذكره لكونه
 مجعاً عليه ولذلك قال فيما يأتي على الاظهر ولأنه محلها الناضل فالاولى أن تكون أول الاولى
 وان جازت في أثنائها ولو مع التحلل منها وعبارة الشيخ الخطيب في أولي ولو مع تحللها منها **(قوله**
بأن تقترن الخ) تصوير لوقوعها أول الصلاة الاولى وقوله بتجزئتها أي الاولى **(قوله فلا يكفي**
تقديمها الخ) تفريع على مفهوم الشرط مع ملاحظة أن الاول محلها الفضل فقط والافقح
 في أثنائها ولو مع السلام منها ولذلك قال في التفريع ولأن آخرها عن السلام من الاولى
(قوله وتجوز في أثنائها) أي في أثناء الاولى والمراد بالاثناء ما يشمل السلام فيكون مقارنتها له
 وشمل ذلك ما لو كان أول الاولى قبل السفر كأن شرع في الاولى وهو في السفينة فسارت ثم
 نوى الجمع ولو مع السلام منها فيصح الجمع لوجود السفر وقت النية كما قاله في المجموع نقلاً عن
 المتولى وأقره وهو المعتد ولو نوى ترك الجمع بعد السلام من الاولى أو ارتد بعده وأسلم فوراً
 أوجب وأفاق كذلك أو تردد في أنه نوى الجمع في الاولى وتذكر قبل طول الفصل أنه نواه فالجواب
 أنه ان أراد الجمع ثانياً جازله في الصور كلها بالقياس المذكور كما في شرح الرملي خلافاً لابن حجر
(قوله على الاظهر) ومقابله يقول لا تجوز في الاثناء بل لابد أن تكون مع التحريم وهناك قول
 بأنها تكفي في الاثناء ولا تكفي مع التحلل وهناك قول آخر بأنها تكفي بعد التحلل من الاولى
 وقبل التحريم بالثانية وقواه في شرح المذهب وفيه فسخة **(قوله والثالث)** أي الشرط الثالث

الاول أن يبدأ بالظهر قبل
 العصر والمغرب قبل العشاء
 فلو عكس كان يبدأ بالعصر
 قبل الظهر مثلاً لم يصح
 ويعيدها بعدها ان أراد
 الجمع والثاني نية الجمع
 أول الصلاة الاولى بأن تقترن
 نية الجمع بتجزئتها فلا يكفي
 تقديمها على التحريم ولا
 تأخيرها عن السلام من
 الاولى وتجوز في أثنائها
 على الاظهر * والثالث

(قوله الموالاة بين الأولى والثانية) فلونذكر بعدهما ترك ركن من الأولى أعادهما وجوبا لبطلان الأولى بترك الركن منها مع تعذر التدارك بطول الفصل وبطلان الثانية لفقد الترتيب وله جمعها تقديماً وتأخيراً إن أراد له وجود المرخص أو من الثانية ولم يطل الفصل بين سلامه منها وتذكركه تداركه وصحت الصلاتان وإن طال الفصل بطلت الثانية وأعادهما في وقتها الأصلي لا امتناع الجمع بفقد الولاء بتخلل الباطلة ولو لم يعلم أن الترك من الأولى أو من الثانية أعادهما وجوباً بالجمع تقديم بأن يصلى كل واحدة في وقتها ويجمعهما مع تأخيرهما وجوباً أعادهما فلا حتم أن الترك من الأولى فتكونان باطلتين وأما امتناع جمع التقديم فلا حتم أن الترك من الثانية فتكون الأولى صحيحة والثانية باطلة فيطول الفصل بالثانية الباطلة والأولى المعادة بين الأولى الصحيحة والثانية المعادة فتدبر (قوله بأن لا يطول الفصل الخ) تصوير المحوالة ونضرة الصلاة بينهما مطلقاً ولوراسة فلا تصلى النافلة بينهما بل بعدهما ومثل النافلة صلاة الجنائز ولو بأقل مجزئ قال الميداني وانظر هل مثلها سجدة التلاوة والشكر اهـ والظاهر أنه ليس كذلك حيث لم يطل الفصل بها عرفاً بل قال بعضهم سمعته أنه لو صلى ركعتين وخففهما عن القدر المعتدل بضر (قوله فان طال) أى الفصل وقوله عرفاً أى في العرف وضبطوه بما يسع ركعتين بأخف ممكن على الوجه المعتاد ولو شك في طوله ضرر لأن الجمع رخصة فلا يصار إليه الا ييقن وقوله وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها المعتاد أى لفقد شرط الجمع وهو الموالاة (قوله ولا يضر في الموالاة الخ) أى لا ينافي ذلك وهذا علم من قوله بأن لا يطول الفصل بينهما لكنه أراد الايضاح (قوله فصل يسير عرفاً) أى ولولفسير مصلحة الصلاة وضبطوه بما ينقص عما يسع ركعتين بأخف ممكن على الوجه المعتاد فلا يضر الفصل بوضوه ولو محذوراً وتيمم وطلب خفيف وإن لم يحتج إليه ومن أذان وإن لم يكن مطلوباً ومن إقامة على الوسط المعتدل في ذلك حتى لو فصل بمجموع ذلك لم يضر حيث لم يطل الفصل (قوله وأما جمع التأخير الخ) مقابل لقوله وشروط جمع التقديم ثلاثة (قوله فيجب فيه أن يكون الخ) ويجب فيه أيضاً دوام السفر الى فراغ الصلاتين معاً سواء رتب أو لم يرتب فلو أقام قبله صارت التابعة قضاء لانهم فيه لانها تابعة لصاحبة الوقت في الاداء للعذر وقد زال وخالف في المجموع في صورة الترتيب فقال إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف اهـ وما يحسنه مخالف لاطلاقهم وخالف السبكي وتبعه الاسنوي في صورة عدم الترتيب حيث قال وتعليقهم منطبق على تقديم الأولى فلو عكس وأقام في أثناء التابعة فقد وجد العذر في جميع المنبوعة وأقول التابعة وقياس ما مر في جمع التقديم من الاكتفاء بدوام السفر الى عقد الثانية الاكتفاء بذلك هنا أيضاً فتكون التابعة أداء كما أفهمه التعليق وأجري الطائفة الكلام على اطلاقه حتى أقام قبل تمامهما صارت التابعة قضاء سواء رتب أو لا قال وانما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكف به في جمع التأخير لأن وقت الأولى ليس وقتاً للثانية الا في السفر فتصرف للسفر بأدى صارف وأيضاً لو لم تكف بذلك لبطلت لانها لا تصح حينئذ الا بعد السفر فاكفى بدوامه الى عقد الثانية مراعاة لعدم البطلان وأما وقت الثانية فتصح فيه الأولى بعد السفر وغيره فلا تصرف الى السفر الا اذا وجد السفر

الموالاة بين الأولى والثانية
بأن لا يطول الفصل بينهما
فان طال عرفاً ولو بعدد
كثوم وجب تأخير الصلاة
الثانية الى وقتها ولا يضر
في الموالاة بينهما فصل يسير
عرفاً وأما جمع التأخير
فوجب فيه

فيسما اه توضيح وكلام الطائفة هو المعتد (قوله أن يكون بنية الجمع) أي لتمييز عن التأخير
تعديا (قوله وتكون النية هذه) أي نية جمع التأخير وقوله في وقت الاولى أي لا قبله خلافا
لاحتمال فيه عن والد الرواية بالاستكفاف بها قبله قياسا على نية الصوم ورد بأن نية الصوم
خارجة عن القياس فلا يقاس عليها كافي التحفة (قوله ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من وقت
الاولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء) أي أداء حقيقيا بأن يبقى ما يسعها تامة ان لم يرد القصر
ومقصود ان أراد لا أداء مجازا بأن يبقى ما يسع ركعة فقط وان اكتفى شيخ الاسلام بذلك
في صحة الجمع لكن مع العصيان بالتأخير الى هذا الوقت ولذلك قال وظاهر أنه لو أخر النية الى
وقت لا يسعها عصي وان وقعت أداء فلا يلزم من صحة الجمع عدم العصيان على طريقته وهي
مرجوحة لان ادراك الزمن ليس كادوا الفعل والالزام أنه لو أحرم بها والباقي من الوقت
ما يسع ركعة فأكثر ولم يقع منها ركعة فيه بالفعل كانت أداء وليس كذلك فالراجح أنه لا بد أن
يكون الباقي يسعها تامة أو مقصورة كما علمت (قوله ولا يجب في جمع التأخير الخ) لكن يست
فيه الترتيب والمواالة وانما يجب ما ذكر لان الوقت صالح للاولى ولومن غير تبعية بخلافه في
جمع التقديم فلا يصلح الوقت للثانية الاعلى وجه التبعية (قوله ولا نية جمع) أي في الصلاة
الاولى وأما نية الجمع في وقت الاولى فهو شرط كما هو ظاهر (قوله على الصحيح في الثلاثة) أي
التي هي الترتيب والمواالة ونية الجمع في الصلاة الاولى (قوله ويجوز الخ) شروع في جواز الجمع
بالمطر بعد أن تم الكلام على جواز الجمع بالسفر (قوله للحاضر) ليس بقيد فيجوز الجمع بالمطر
للمسافر أيضا وهل يجب عليه عند نية الجمع تعيين سببه أو يكفي مطلق نية الجمع قال الشورى
واعمل الاول أقرب اه قلت بل الظاهر الثاني (قوله أي المقيم) دفع به أن يراد بالحاضر
ساكن الحاضرة أو المستوطن بل المراد به المقيم مطلقا (قوله في وقت المطر) ومثله الثلج
والبردان ذابا حال نزولهما أو كانت قطعهما بكارا ومثله الشنان أيضا وهو بفتح الشين وتشديد
الفاء وينون بعد الالف ريح باردة فيها مطر خفيف وخرج بذلك الوحل وغيره من الاعذار
التيحة لتلك الجمعة والجماعة فلا يجوز الجمع بها واختار في الروضة جوازها بالمرض وجرى عليه
ابن المقرئ قال في المهمات وقد نظرت بنقله عن الشافعي اه وهذا هو اللائق بمحاسن
الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فيجوز تقليد ذلك ويسن أن يراعى
الارفق بنفسه فمن يحرم في وقت الثانية يشتمها بشراطة جمع التقديم أو في وقت الاولى يؤخرها
بشراطة جمع التأخير (قوله أن يجمع بينهما) لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم
من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كمالك أرى ذلك في المطر (قوله أي الظهر والعصر)
وكذا الجمعة مع العصر خلافا للرواية كافي شرح الخطيب (قوله والمغرب والعشاء) في نسخة
أو المغرب والعشاء أو بدل الواو (قوله لاني وقت الثانية) فلا يجوز أن يجمع بالمطر جمع تأخير
لان استدامة المطر ليست مفوضة للشخص الجامع فلا اختيار له فيها فلو أخر الصلاة الاولى الى
وقت الثانية فقد ينقطع المطر فيؤدى الى اخراج الاولى عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر
(قوله بل في وقت الاولى منهما) اضرب عن قوله لاني وقت الثانية وهو انتقالي لا باطلا لانه

أن يكون بنية الجمع وتكون
النية هذه في وقت الاولى
ويجوز تأخيرها الى أن
يبقى من وقت الاولى زمن
لو ابتدئت فيه كانت أداء
ولا يجب في جمع التأخير
ترتيب ولا المواالة ولا نية جمع
على الصحيح في الثلاثة
(ويجوز للعائش أي المقيم
في وقت المطر أن يجمع
بينهما أي الظهر والعصر
والمغرب والعشاء لاني وقت
الثانية بل في وقت الاولى
منهما)

لم يطل ما قبله وبالحمله فلا يجوز الجمع بالمطر الا تقديما فقط (قوله ان بل المطر اعلى الثوب
 وأسفل النعل) الواو بمعنى أو كما قاله الشبرايملى فالشرط أحدهما وعلم من ذلك أنه لا يشترط
 أن يكون المطر قويا بل يكفي ولو ضعيفا بحيث يبل اعلى الثوب أو أسفل النعل (قوله ووجدت
 الشروط السابقة في جمع التقديم) وهي أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء ونية
 الجمع في الاولى والموا لا بين الاولى والثانية فهذه هي السابقة في كلام الشارح (قوله ويشترط
 أيضا) أي كما شرطت الشروط السابقة (قوله وجود المطر في أول الصلاتين) أي يقينا أو ظنا
 لا شكاً وهذا الشرط بدل قولهم فيما تقدم ودوام السفر الى عقد الثاني (قوله ولا يكفي وجوده
 في أثناء الاولى منهما) بخلافه في السفر فإنه يكفي وجوده في أثناء الاولى كما لو شرع في الاولى وهو
 في سفينة ثم سارت فتوى الجمع في أثناءها (قوله ويشترط أيضا) أي كما شرط وجوده في أول
 الصلاتين وقوله وجوده عند السلام من الاولى أي ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اشتراط
 استمراره بينهما وهو كذلك والحاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند
 التحلل من الاولى ولا يضر انقطاعه في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدهما (قوله سواء استمر المطر
 بعد ذلك أم لا) فديتوهم رجوع اسم الاشارة في كلامه الى السلام من الاولى فيفيد على هذا
 أنه لا يشترط استمراره بين الصلاتين وليس مراد ابل اسم الاشارة راجع لاول الصلاتين باعتبار
 اشتماله على أول الثانية فيفيد على هذا أنه لا يشترط استمراره بعد عقد الثانية وهذا صحيح فلا
 اعتراض على الشارح على هذا (قوله ويختص رخصة الجمع بالمطر الخ) أي فلا يجوز الجمع بالمطر
 الا لمن اتصف بهذه الشروط والرخصة مطلق السهولة وشرعا الحكم المنقول اليه السهل
 (قوله بالمصلى في جماعة) بخلاف من يصلي فرادى فلا يجمع (تنبيه) قد اشترطوا الجماعة
 في الجمع بالمطر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية
 والمتجه الثاني لان الاولى في وقتها على كل حال فلا تتوقف صحته على الجماعة وهل هي شرط
 في جميع الثانية أو يكفي وجودها في أول جزء منها والمتجه الثاني أيضا فيكون وجودها عند
 الاحرام بالثانية وان انشرد في باقيها ولو قبل تمام الركعة ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامة
 في الثانية والام لا تنعقد صلواته وان علم المأمومون بذلك لم تنعقد صلواتهم أيضا ولا انعقدت
 ويشترط أن لا يتباطأ المأمومون عن الامام فان تباطؤا عنه بحيث لم يدركوا معه ما يسع
 القائحة قبل ركوعه ضرر كما ذكره ابن قاسم نقلا عن الرملى (قوله بمسجداً وغيره) أي كدرسة
 أو بباط أو نحوهما من مواضع الجماعة بخلاف من يصلي بيته ولو جماعة فلا يجمع بالمطر
 (قوله بعيد عرفا) أي بعيد عن باب داره عرفا بخلاف القريب وأما جمعه صلى الله عليه وسلم
 بالمطر مع أن بيوت أزواجه كانت يجنب المسجد فأجابوا عنه بأن بيوتهم كانت مختلفة وأكثرها
 كان بعيدا فله حين جمع كان بعيدا وأجابوا أيضا بان للامام أن يجمع بالمأمومين وان لم يكن
 بعيدا وهو محمول على الراتب أو على غيره وتعتل المسجد بغيته عنه وقال القليوبي يجوز لامام
 المسجد ومحاوريه أن يجمعوا تبعاً لغيرهم لكنه ضعيف بالنسبة للعجاورين (قوله ويتأذى
 الخ) أي بأن يذهب خشوعه وكما له بخلاف من يعيش في كن فلا يجمع لاتقاء التأذى قال الهب
 الطبري وابن اتقوله وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والاحتياج الى صلاة الثانية في جماعة

ان بل المطر اعلى الثوب
 وأسفل النعل ووجدت
 الشروط السابقة في جمع
 التقديم ويشترط أيضا
 وجود المطر في أول
 الصلاتين ولا يكفي وجوده
 في أثناء الاولى منهما ويشترط
 أيضا وجوده عند السلام
 من الاولى سواء استمر المطر
 بعد ذلك أم لا وتختص
 رخصة الجمع بالمطر بالمصلى
 في جماعة بمسجداً وغيره من
 مواضع الجماعة بعيد عرفا
 ويتأذى الذهاب للمسجد
 أو غيره من مواضع الجماعة
 بالمطر في طريقه

وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في إقامته في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومن ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر في مجيئه من بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو المسجد (فصل) أي هذا فصل في بيان شرائط وجوب الجمعة وشرائط صحة فعلها وفرائضها وهي أنها كما يعلم من الوقوف على كلام المصنف والجمعة بضم الميم واسكانها وقصها وحكى كسرهما وجمعها جمعات بضم الميم أن كان المفرد بضمها وباسكانها أن كان المفرد بإسكانها وبفتحها أن كان المفرد بفتحها وبكسرهما أن كان المفرد بكسرهما فالجمع تابع للمفرد في لغائه المذكورة ويزيد المفرد الساكن الميم بجمعه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم وأما اسم الأسبوع فهو بالسكون لا غير وانما يسمى اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لأنه جمع فيه خلق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع حواء في الأرض بسرديب على الراجح بعد أربعين يوما وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي بين العظيم ولذلك قال بعضهم

نفسى القداء لا قوام همو خلطوا في يوم العروبة أو راد أبأوراد

وأقول من سماه الجمعة كعب بن لؤي وهو أقول من جمع الناس بمكة وخطبهم وبشرهم بمبعث النبوة صلى الله عليه وسلم وأمرهم باتباعه ويسمى أيضا يوم المزيد لزيادة الخيرات فيه وهو أفضل أيام الأسبوع يعقّق الله فيه ستمائة ألف عتق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وكذلك ليلة فهي أفضل ليالي الأسبوع وأما أفضل الأيام على الإطلاق فيوم عرفة وأفضل الأيام على الإطلاق ليلة المولد الشريف لما ترتب على ظهوره صلى الله عليه وسلم فيها من النفع العظيم والخير العظيم وعند الامام أحمد أن يوم الجمعة أفضل الأيام مطلقا حتى من يوم عرفة وأن ليلة أفضل الليالي مطلقا حتى من ليلة القدر والحاصل أن أفضل الأيام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عيد الاضحى ثم يوم عيد القدر وأن أفضل الليالي عندنا ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء وهذا بالنسبة لنا وأما بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فليلة الاسراء أفضل الليالي لأنه رأى فيها ربه بعيني رأسه على الضحى والليل أفضل من النهار وتكيسمى اليوم بالجمعة لما تقدم تسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها وقدمت لأنها أفضل الصلوات وهي لهذه الامة من الخصوصيات وفرضت بمكة ليلة الاسراء ولم يصلها بمكة لأنه لم يكمل عددها عندهم ولأن من شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة مستخفيا لا يتكبر من اظهارها وأقول من فعلها بالمدينة الشريفة قبل الهجرة أسعد بن زرارة رضي الله عنه بعمل يقال له تنقيع التلخضان على ميل من المدينة وهي بشرطها الآية فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فأمر بالسي وظاهره الوجوب وإذا وجب السي وجب ما يسعى اليه ونهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن المباح الا لو اوجب والمراد بذكر الله الصلاة وقيل الخطبة ولقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على كل محتلم وإذا وجب الرواح اليها وجبت هي بالطريق الاولى ومعلوم أنها ركعتان وليست ظهرا مقصورة وان كان وقتها وقتها وتدارك به إذا فاتت بل هي صلاة مستقلة لأنه لا يقضى عنها عند عدم فواتها ولقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من اقترى أي كذب رواء الامام أحمد وغيره (قوله وشرائط وجوب الجمعة الخ) فهذه شروط وجوبها

(فصل) ٨

(وشرائط وجوب الجمعة)

وان كان الاسلام شرط الصحة وانعقادها وكذلك العقل فلا تصح من كافر ولا مجنون ولا تنعقد بهما وأما البلوغ والحرية والذكورة فهي شروط لانعقادها كما هي شروط لوجوبها وليست شروط الصحة فلا تنعقد بصبي ولو مميزا ورقيق وغير ذلك إذا كانوا من الأربعين كما لا تجب عليهم وإن كانت تصح من الصبي المميز ومن بعده وأما الصحة فليست شرط الصحة وانعقادها فتصح من المريض ونحوه وتنعقد به ما حيث كانا من البالغين العاقلين المستوطنين وأما الاستيطان فهو شرط لانعقادها لانعقادها ولا لوجوبها فتصح من المسافر والمقيم غير المستوطن وتجب على الثاني كجاء وري الأزهري فتجب عليهم الجمعة لأقامتهم بمحلها وإن لم يكونوا مستوطنين ولذلك اعترضوا على المصنف في ذكر الاستيطان من شروط الوجوب فلما أبده بالاقامة لكان أولى وأجابوا عنه بأن مراده بالاستيطان مطلق الإقامة ويدل لذلك اقتصار الشارح في مفهومه على المسافر ولم يذكر المقيم ويمكن أن يجاب بأن مفهوم الاستيطان فيه تفصيل فإن كان غير المستوطن مسافرا لم تجب عليه وإن كان مقيما وجبت عليه وإذا كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به وعلم من ذلك أن الناس في الجمعة ستة أقسام أولها من تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو من توفرت فيه الشروط كلها وثانيها من تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو المقيم غير المستوطن ومن مع نداء الجمعة وهو ليس بمحلها وثالثها من تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المرتد فتجب عليه بمعنى اتناقول له أسلم وصل الجمعة والأقلا تصح منه ولا تنعقد به وهو باق بحاله ورابعها من لا تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو الكافر الأصلي وغير المميز من صغير ومجنون ومغمي عليه وسكران عند عدم التعذير وخامسها من لا تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق وغير ذلك من نساء ومخسأن والمسافر وسادسها من لا تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو المريض ونحوه ممن له عذر من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة **(قوله سبعة أشياء)** الأولى ما في بعض النسخ من قوله سبع خصال لأن المبتدأ وهو شرائط مؤنث لأنه جمع شريطة فحصل التطابق بين المبتدأ والخبر على هذا بخلافه على الأقل الآن تقول الشرائط بمعنى الأشياء المشروطة وهي مذكرة فيحصل التطابق عليه أيضا **(قوله الاسلام)** قد علمت أنه شرط لانعقاد الصحة كما هو شرط للوجوب وقوله والبلوغ قد علمت أنه شرط لانعقاد كما هو شرط للوجوب وليس شرطاً للصحة لاحتكام الصبي المميز وقوله والعقل قد علمت أنه شرط لانعقاد والصحة كما هو شرط للوجوب وبهذا التفصيل تعلم ما في كلام المحنسي من الاجمال والابهام حيث قال وشرائط وجوب الجمعة أي وصحتها وانعقادها اه لانها ليست كلها شروط الصحة وانعقادها بل على التفصيل السابق **(قوله وهذه شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات)** غرضه الاعتراض على المصنف بأن هذه ليست خاصة بالجمعة بل هي شروط غيرها أيضا مع أن الغرض هنا انما هو ذكر الشروط الخاصة بها وأجيب بأنه انما ذكرها أيضا حال المبتدئ **(قوله والحرية)** أي الكاملة ليخرج المبدع فلا تجب عليه وإن كان بينه وبين سيده مهايأة ووقت الجمعة في نوبته وتبين العتق كاتصاح الخنثى بالذكورة فيما يأتي **(قوله والذكورة)** هكذا في بعض النسخ بالياء لما كاة الحرية وفي بعض النسخ والذكورة بلا ياء وهي الافصح والمراد بالذكورة يقينا ليخرج الخنثى فلا تجب عليه نعم

سبعة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات والحرية والذكورة

ان اتضح بالذكورة قبل فعلها وجبت عليه ان تمكن منها ولو بعد فعله الظهر والاوجب عليه
الظهر ولا يكفيه ظهره الاقل ان كان فعله قبيل فوات الجمعة **(قوله والعصاة)** المراد به اعدم
المرض ونحوه من الاعذار والمرخصة في ترك الجماعة كما يدل عليه كلام الشارح في المفهوم
وان شئت قلت هي بمعنى عدم العذر كما قاله المحنثي **(قوله والاستيطان)** كان الاولى ان يعبر
بالاقامة بدل الاستيطان لانه ليس شرطا للوجوب وانما هو شرط للاعتقاد الا ان يجاب بأنه أراد
بالاستيطان الاقامة أو بان المفهوم فيه تفصيل بين المقيم والمسافر كما مر **(قوله فلا تجب الجمعة)**
(الخ) تفرع على مفهوم القيود السبعة على اللق والنشر المرتب وقوله على كافر أى لا تجب
عليه وجوب مطالبة منافق لا ينافي أنها تجب عليه وجوب عقاب من الله فالمتنق عنه انما هو
وجوب المطالبة منافي الدنيا لا وجوب العقاب عليها في الدار الآخرة **(قوله أصلى)** خرج
المرتبة فتجب عليه وجوب مطالبة بحيث يقول له أسلم وصل والا فلا تنعقد به ولا تصح منه مادام
على حاله **(قوله وصبي)** أى ولو عمرا وان صحت من المميز **(قوله ومجنون)** ومثله المغنى عليه
والناثم والسكران غير المتعدي أما المتعدي فتجب عليه صلاتها نظرا وكذلك النائم ثم ان نام
قبل دخول الوقت فلا اثم عليه وان علم أنه يستغرق الوقت ولو جعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء
فورا وان نام بعد دخول الوقت فان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فلا اثم عليه
أيضا وان خرج الوقت لكنه يكره له ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب
على ظنه الاستيقاظ اثم ويجب على من علم بحاله ايقاظه حينئذ بخلافه فيما سبق فانه يثيب
ايقاظه **(قوله ورقيق)** أى لنقصه ولا شغاله بحق السبد عن النهيولها والمراد من فيه رق
ولو بمعضا ومكاتبه لانه عيبد ما بقي عليه درهم **(قوله وأتى)** أى ولو احتمل الانشغال الخنثى
فلا تجب عليه الجمعة كما مر **(قوله ومريض ونحوه)** من كل معذور بمريض في ترك الجماعة
مما يتصور هنا بخلاف ما لا يتصور هنا وهو الريح الباردة ليلا وأما ما يتصور هنا فكالحر والبرد
والوحل والجوع والعطش والخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن ولو لغيره فيها
والتضرر بخلافه عن الرفقة بخلاف مجرد الوحشة فلا تنكفي هنا وان كفت في التيمم لانه وسيلة
والعري وأكل ذي ریح كربه لم يقصده اسقاطها وحاجته للاستنجاء بحضرة من يحرم عليه نظره
اليه وحلف غيره عليه أن لا يخرج لخوف عليه مثلا ونظير الامام لمن لا يصبر ولا اشتغال
بتجهيز ميت وتشيده والاسهال الذي لا يضبط نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد والحبس
الذي لم يقصر فيه وأفتى البغوى بأنه يجب اطلاقه لفعلها والاولى ما قاله الغزالي من أن القاضي
ان رأى المصلحة في منعه والا أطلق ولو اجتمع في الحبس أربعون فصاعد الزمهم الجمعة واذا
لم يكن فيهم من يصلح لاقامتها بأن لم يحسن الخطبة والامامة فهل لواحد من أهل البلد اقامة
الجمعة لهم أم لا والظاهر أن له ذلك كما قاله بعض المتأخرين ويكون ذلك من التعدد الحاجة وفقد
مركوب لائق فان وجد مر كويا لا تقابه ولو آدميا وجبت عليه قتلهم شيئا وزمنا ان وجد
مر كويا لا تقابه ما علك أو اجارة أو اعارة ولم يشق الركوب عليهما كشدقة المشي في الوحل
ولا يجب قبول الموهوب لمافيه من المنفعة وقد قاندا لاعى فلو وجد مر منته ولو باجرة مشل يجدها
فان لم يجد لم يلزمه الحضور وان أحسن المشي بالعصا خلا للقاضي حسين لاحتمال حدوث نقرة

والعصاة والاستيطان
فلا تجب الجمعة على كافر
أصلى وصبي ومجنون
ورقيق وأتى ومريض
ونحوه

في الطريق فيتضرر بالوقوع فيها ثم ان كان قريبا من الجامع بحيث لا يتضرر بذلك وجبت عليه ويمكن حل كلام القاضي حسين على هذا ويجوز كون المريض ونحوه معذورا ان لم يحضر محلها والا فليس له أن ينصرف ان دخل وقتها ولم يضره بانتظاره فعلها أو أقيمت الصلاة وله الانصراف قبل دخول وقتها ولو لم يحصل له ضرر وبعد دخوله وزاد ضرره بانتظاره فعلها ولم تقم الصلاة فان أقيمت امتنع الانصراف ثم لو أقيمت وكان ثم مشقة لا تحتمل عادة فالمجبة أن له الانصراف ولو بعد تحريمه لكن لا ينصرف بعد تحريمه الا الاثر شديد جدا وأما المرأة والخنثى والرقيق ونحوهم فلهن الانصراف قبل احرامهم بهن من غير تفصيل والفرق بين نحو المريض وهؤلاء أن المانع في نحو المريض مشقة الحضور وقد حضر متمملا لها والمانع في هؤلاء صفات فائتة بهم لا تزول بالحضور ويسن لمن لا تلزمه الجمعة جماعة في ظهره واظهارها الا ان خفي عذره فيسن له اخفاؤها ثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الامام ومن لا يرجو زوال عذره الافضل له تعجيل الظهر ليحوز فضيلة أول الوقت بخلاف من يرجو زوال عذره كعبد يرجو العتق فانه يسن له تأخير ظهره الى فوات الجمعة * واعلم أن كل من صحت ظهره عن لا تلزمه الجمعة تصح منه الجمعة وتغني عن ظهره لانها اذا صحت عن تلزمه فمن لا تلزمه أولى لان الأول أتى بها الاداء ما عليه والثاني أتى بها التبرع وفرق بين من يؤدي ما عليه من الدين ومن يتبرع وهذا أولى ما قبل في هذا المقام قوله ومسافر أي سفر اربابا ولو قصيرا لاشتغاله بأحوال السفر وقد روى مرفوعا لاجعة على مسافر لكن قال البيهقي الصحيح وقفه على ابن عمر ويحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد جريومها الا اذا أمكنه فعلها في مقصده أو طريقه أو قصره وتضرر بخلقها عن الرفقة وانما حرم قبل الزوال مع أنه لم يدخل وقتها لانها منسوبة الى اليوم ولذلك يجب السعي اليها على بعيد الدار قبل الزوال وقد ورد أن المسافر يوم الجمعة يدعو عليه ملكا يقولان لا نجاء الله من سفره (قوله وشرائط صحة فعلها الخ) أشار الشارح بتقدير صحة الى أن كلام المتن على تقدير مضاف وهو العصة ويلزم من صحتها انعقادها في ذاتها وان كان لا يلزم من صحتها من شخص انعقادها به لما تقدم من أنها تصح من الصبي المميز والرقيق وغير الذك من امرأة وخنثى والمسافر ولا تنعقد بهم فقول المحشي أي اللزيم لها انعقادها لعله أراد به ما قلنا من أنه يلزم من صحتها انعقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص الفاعل لها (قوله ثلاثة) وستأتي ثلاثة أخرى في قوله وفرائضها ثلاثة لانها شرائط لصحة فعلها أيضا ولذلك قال الشارح هناك ومنهم من عبر عنها بالشروط فالجملة ستة ولو جمعها المصنف وجعلها ستة بحيث يقول وشرائط فعلها ستة ثم بعد ذلك كان أوضح وزيد عليها شرطان فيكون المجموع ثمانية ولذلك قال الشيخ الخطيب بل ثمانية كما سترها وزاد شرطين على كلام المصنف أحدهما وجود العدد كاملا من أول الخطبة الى انقضاء الصلاة فلو نقصوا في الخطبة لم يحسب ركن منها فعمل حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قريبا عرفا وجب اعادة ذلك الركن الذي فعل حال نقصهم دون الاستئناف وان عادوا بعد طول الفصل عرفا وضيوطه بما يسع ركعتين بأخف يمكن وجب الاستئناف لانتفاء الموالاة كالمواضع انقصوا بين الخطبة والصلاة فان عادوا قريبا لم يجب الاستئناف والاوجب لذلك ولو نقصوا في الصلاة بطلت لاشتراط العدد في دوامها كالوقت وقد فات فيبقى الباقيون ظهر راحتي لو تأخر

ومسافر (وشرائط صحة فعلها ثلاثة)

واحد في المسجد وانصرف غيره الى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل علامه بطلت صلاة من في البيت وبذلك يافز فيقال لناخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت ومحل بطلانها اذا لم يكمل العدد قبل انقضاء الاولين فلو أحرمت أربعون قبل انقضاء الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا الخطبة بشرط أن يكون ذلك قبل رفع الامام رأسه من ركوع الركعة الثانية وان أحرمتوا عقب انقضاء الاولين استقرت الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة وأن يكون ذلك في الركعة الاولى وأن يدركوا زمان يسع الفائتة قبل ركوعها وثانيهما أن لا يسبقها ولا يقارنها في التحريم جمعة أخرى في محلها لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولأن الاقتصار على واحدة أفضى الى اظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة الا اذا عسر اجتماعهم بمكان كأن يكون أهل البلد نصفين بينهم مادم أو يكونوا كثيرين ولم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد حينئذ للحاجة بحسبها على أظهر القولين وهو المعتقد وقبل لا يجوز التعدد ولو للحاجة وهو ظاهر النص فالاحتياط لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولو لم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهر مراعاة لذلك والمعتقد عند الرمي أن العبرة في العسر بمن يغلب فعله لها وقبل العبرة بمن يصلحها بالفعل وهو الذي استظهره الشيخ الخطيب وقبل العبرة بمن تلزمه وان لم يحضر وقبل العبرة بمن نصح منه وان لم تلزمه وان لم يشعلها فلو تعددت الجمعة بمحل يتجمع فيه التعدد وزادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد بقدر الحاجة كان للمثله خمسة أحوال * الحالة الاولى أن يقام معا في بطلان فيجب أن يجتمعوا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت * الحالة الثانية أن يقام مرتين في السابق واللاحقة باطله فيجب على أهلها صلاة الظهر * الحالة الثالثة أن يشك في السابق واللاحقة فيجب عليهم أن يجتمعوا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت لأن الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل منهم قال الامام وحكم الائمة بأنهم اذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احدهما فاليتقن أن يجتمعوا جمعة ثم ظهر أو أجاب عنه في المجموع بأن الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة فضعف ذلك الاحتمال فلم ينظر له لانه كالعدم فالجمعة كافية في البرائة لكن الظاهر مستحب * الحالة الرابعة أن يعلم السابق ولم تعلم عين السابقة كأن سمع مريضان أو مسافران تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا بذلك مع جهل المتقدمتين منهما فيجب عليهم الظهر لانه لا سبيل الى إعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعتهما غير معلومة وجب عليهم الظهر * الحالة الخامسة أن يعلم السابق وتعلم عين السابقة لكن نيت وهي كالحالة الرابعة في مصر يجب علينا فعل الجمعة أولا لاحتمال أن تكون جمعتهما من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا الظهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة (قوله الاول) أي الشرط الاول (قوله دار الاقامة) أي محل الاقامة بحيث تكون في محل لا تقصر الصلاة فيه لكن ربما شمل ذلك الخيام وبيوت الاعراب فيصدق عليها أنها دار اقامتهم ومع ذلك لا نصح فيها الجمعة فكان الاولى أن يقول في خطبة أئمة أو طوائف الجمعين فلو لازم أهل الخيام موضعاً من العمر لم نصح الجمعة في تلك الخيام وتجب عليهم ان سمعوا النداء من محلها

الاول دار الاقامة

والأفلا لا لهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ولأن قبائل العرب كانوا مقعنين
حول المدينة السريفة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها الكونهم لا يسمعون نداءها
(قوله التي يستوطنها العدد المجمعون) أي التي يقيم فيها العدد الفاعلون للجمعة بحيث
لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة كما ساقى **(قوله سواء في ذلك)** أي المذكور من صحة
فعلها وقوله المدن والقرى أي والبلدان أيضا فالمدن جمع مدينة وهي ما اجتمع فيها حاكم
شرعي وحاكم شرطي وسوق للبيع والشراء ونسعى مصرا والقرى جمع قرية وهي ما خلفت عن
جميع ذلك والبلدان جمع بلد وهي ما وجد فيها بعض ذلك وخلفت عن البعض الآخر ولا فرق
بين ما يكون من حجر وما يكون من خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب المسقفة والساحات
والمساجد وغيرها وتجوز الجمعة في القضاء المعدود من خطة البلد بحيث لا تقصر الصلاة فيه
قال الأذوي وأما أهل القرى يؤخرون مساجدهم عن جدار القرية قليلا صيانة لها
عن النجاسة فتتعد فيها الجمعة بشرط أن لا تقصر الصلاة في ذلك المثل وقول القاضي أبي الطيب
قال أصحابنا لو بنى أهل البلد مسجدهم خارجها لم تجز فيه الجمعة لانفصاله عن البناء محمول على
ما إذا كان لا يعد من البلد لكونه في محل تقصر الصلاة فيه وما في قنارى ابن البرقي من أنه
إذا كان البلد كبيرا وخرب ما حو إلى المسجد لم يزل حكم الوصل عنه استعمال الأصل وتجوز
إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما أفراس ضعيف والمعتقد أنه لا تجوز إقامة الجمعة فيه
ولا تنكفي الوصلة بحسب الأصل والضابط المعتقد أن ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة
وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه الجمعة ولو تبعنا بأن أقيمت الجمعة في محلها وامتدت الصفوف حتى
خرجت عن العمران واعتد بعضهم الجمعة حينئذ لانها تابعة لجمعة صحيحة **(قوله التي تتخذ
وطنا)** أي التي يتخذها العدد المجمعون وطنا بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة
(قوله وعبر المصنف عن ذلك) أي عن ذلك الشرط الذي ذكره الشارح بقوله الأول دار
الإقامة **(قوله أن تكون البلد الخ)** ليس البلد اسم تكون يجعلها ناقصة ومصر أخبرها
لأن اسمها وأخبارها أصلها ما المبتدأ والخبر وهما ليس كذلك إذا لم يسمع أن يقال البلد مصر
لأن البلد غير المصر فلا يصح الأخبار بل البلد فاعل بتكون يجعلها تامة والمعنى أن توجد البلد
ومصر أخبر مقدم لكأنه التي بعدها وقوله أو قرية عطف عليه وهو تعميم في البلد لكن يرد
عليه أن البلد غير المصر وغير القرية فلا يصح التعميم فيها بما ويجاب بأن المراد بالبلد الأبنية
مطلقا فكأنه قال أن توجد الأبنية ثم عمم فيها بقوله مصر كأنه أو قرية أي سواء كانت تلك
الأبنية مصر أو قرية بل أو بلدة أيضا ولو أنهدمت الأبنية وأقام أهلها عازمين على عمارتها
صحبت الجمعة فيها استعمال الأصل ولا تنعقد في غير بناء الأبنية هذه الصورة بخلاف ما لو نزلوا مكانا
وأقاموا فيه لمصر وقرية فلا تصح جمعهم فيه قبل البناء استعمال الأصل أيضا **(قوله مصر
كانت البلد أو قرية)** قد عرفت أنه تعميم في البلد بمعنى الأبنية **(قوله والثاني)** أي الشرط
الثاني **(قوله أن يكون العدد الخ)** قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة
عشر قولا • الأول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا تشترط الجماعة كما هو ظاهر
• الثاني باثنين كالجماعة وهو قول النخعي • الثالث باثنين مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد

التي يستوطنها العدد
المجمعون سواء في ذلك المدن
والقرى التي تضبوطها
وعبر المصنف عن ذلك بقوله
(أن تكون البلد مصر
كانت البلد أو قرية و)
الثاني (أن يكون العدد)

والثالث * الرابع ثلاثة مع الامام عند أبي حنيفة ومفيان الثوري * الخامس بسبعة عند
عكرمة * السادس بسبعة عند ربيعة * السابع بأثنى عشر وهو مذهب الامام مالك * الثامن
منه غير الامام عند احمد * التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك * العاشر ثلاثين كذلك
الحادي عشر بأربعين ومنهم الامام وهو اصح القولين عند الامام الشافعي * الثاني عشر
بأربعين غير الامام وهو القول الاخر عند الامام الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة
الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام احمد * الرابع عشر ثمانون حكاه المأزري * الخامس
عشر جمع كثير من غير حصر ولعل هذا الاخير اوجها من حيث الدليل قاله في فتح الباري
(قوله في جماعة الجمعة) ظاهره انه يشترط العدد في جماعة الجمعة فقط وهي انما تشترط في الركعة
الاولى بخلاف العدد فانه يشترط من اول الجمعة الى آخرها فلو قال في الجمعة واسقط لفظ الجماعة
لكان أولى (قوله أربعين) أي ولو بالامام ولو كانوا ملتصقين كما قاله الرجائي نقلا على الرملي
ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي فان قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطلان صلاته فيقصون عن
الأربعين فان لم يقصر في التعلم صححت جمعهم كما لو كانوا اربعين في درجة واحدة فشرط كل أن تصح
صلاته لنفسه كما في شرح الرملي وان لم يصح كونه اماما للقوم وقول القليوبي وتبعه المحشي
يشترط في الأربعين أن تصح امامة كل منهم بالبقية ضعيف والمعتقد ما تقدم وتصح الجمعة خلف
الصبي والمميز والمسافر والعبد والمحدث ولو حدثا أكبر كغيرها ان تم العدد بغيرهم بخلاف ما اذا
لم يتم الا بهم فلا يصحسبون من الأربعين والحكمة في اشتراط الأربعين أن الأربعين لا تخلو عن
ولي لله وان الأربعين أكمل الاعداد وأن الانسان ينفى الى الأربعين وأن كل نبي يبعث على
رأس الأربعين ويحل الاكتفاء بالأربعين في غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشترط أن يزيدوا
على الأربعين ليحرم الامام بالأربعين ويقف الزائد في وجه العدو يحرسهم ولا يشترط في الزائد
أن يكون أربعين على الرابع لانهم تبع للاولين ولو كان الاربعون من الجن صححت بهم الجمعة
كما في الجواهر حيث علمت ذكورتهم وكانوا على صورة الادميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم
على صورة الادميين وكذا لو كان الاربعون من الجن ومن الانس ان علم وجود الشروط فيهم
بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكافئين (قوله رجلا) فلا تصح وفيهم امرأة أو خنثى
نعم لو كان معهم خنثى زائد عليهم وبعد احرامهم بطلت صلاة واحد منهم لم تطل جمعهم لانا
نقننا الانعقاد وشككنا في البطلان والاصل عدمه (قوله من أهل الجمعة) أي ولو مرضي
وان كان منهم الامام كما مر (قوله وهم) أي أهل الجمعة وقوله المكفون الخ ولا يشترط تقدم
احرامهم على احرام غيرهم خلا لما نقله في الكفاية عن القاضي من أنه يشترط تقدم احرام
من تنعقد بهم لتصح لغيرهم واشترطه بغوي أيضا وقال الزركشي الصواب أنه لا يشترط تقدم
احرام من ذكر وهذا هو المعتقد ولذلك صححت الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد
بغيرهم مع تقدم احرامهم (قوله المستوطنون) فلو استوطن في بلدان كان له مسكن بهما
فالعبدة بها كثر فيه اقامته فان استوت اقامته فيهما فالعبدة بما فيه أهله وماله فان كان له أهل
ومال في كل منهما فالعبدة بالمحل الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة (قوله بحيث الخ) تصوير
لكونهم مستوطنين وقوله لا يظعنون يفتح العين يقال ظعن يظعن ظعنا يفتح العين واسكانها

في جماعة الجمعة أربعين
رجلا (من أهل الجمعة)
وهم المكفون الذكور
الاجرار المستوطنون
بحيث لا يظعنون عما
استوطنوه شتاء ولا صيفا

في المصدر وقرئ بهما في قوله تعالى يوم نلعنكم قال في المختار ظعن سار وبابه قطع ٨١ **(قوله**
 الاسماحة) كعبارة ونحوها **(قوله والثالث)** أي الشرط الثالث **(قوله أن يكون الوقت**
 باقيا) وفي بعض النسخ: الوقت باق مجذوف اليأمنه وهو على لغة من يحذف اليأمنه ولو منصوبا
 كما في قوله ولو أن واش باليأمنة داره **و** وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
 والمراد أن يكون الوقت باقيا بيقينا فلو شكوا في بقائه قبل الإحرام بها صلاوا ظهرا بخلاف
 ما لو شكوا في ذلك بعد الإحرام بها فانهم يتونها بجمعة كما سيذكره الشارح **(قوله وهو**
 وقت الظهر) أشار بذلك إلى أن أَل في الوقت للعهد والمعهود وهو وقت الظهر أي وقت ظهر
 يومها فلا تنقض جمعة بعد فوته ولو في يوم جمعة أخرى **(قوله فيشترط أن تقع الجمعة الخ)** تفريع
 على قول المتن وأن يكون الوقت باقيا وإذا أدرك المسبوق ركعة مع الإمام وعلم أنه ان استقر معه
 حتى يسلم لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وإن فارقه أدركها فيه وجب عليه نية المقارفة لتقع
 الجمعة كلها في الوقت فإن خرج الوقت قبل سلامه وجب عليه الظهر بناء لا استئنافا كغيره
 وإن كانت جمعته تابعة للجمعة محصية ولا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم الأربعة ون فيه فلو سلم
 الإمام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم الظهر بناء لا استئنافا ولو سلم الإمام التسليمة
 الأولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقون خارجة صحت جمعة الإمام ومن معه من التسعة
 والثلاثين بخلاف المسلمين خارجة فلا تصح جمعتهم وكذا لو نقص المسلمون فيه عن أربعين كان
 سلم الإمام فيه وسلم من معه خارجة أو سلم بعضهم معه ولا يبلغون أربعين فلا تصح جمعتهم حتى
 الإمام فإن قيل لو تبين حدث المؤمن دون الإمام صحت جمعته كما نقله الشيخان عن البيان
 مع عدم انعقاد صلاتهم فهل كان هنا كذلك أجيب بأن المحدث تصح جمعته في الجملة أي في
 بعض الصور وهو ما لو كان فاقد الظهر ويرى بأن لم يجد ماء ولا ترابا وكان زائدا على الأربعين لانه
 يشترط في كل واحد من الأربعين أن تكون صلاته مغنية عن القضاء بخلافها خارج الوقت
 فلا تصح خارجة في الجملة **(قوله فلو ضاق وقت الظهر عنها)** أي ولو شكوا وقوله بأن لم يبق منه
 ما يسع الخ تصوير لضيق وقت الظهر عنها فيعلم منه أن المراد ببقائه أن يبق من ما يسع الذي لا يبق
 منه من خطبتها وركعتيها **(قوله الذي لا يبق منه)** أي لا غنى عنه وهو الواجب بخلاف المندوب
 وقوله من خطبتها وركعتيها بيان للذي لا يبق منه **(قوله صليت ظهرا)** فيجب عليهم أن يحرموا
 بالظهر ولا ينعقد أحرامهم بالجمعة وإنما قال صليت ظهرا انقيام الظهر مقامها والافلامعنى
 لصلاة الجمعة ظهرا فكان الظاهر أن يقول صلى الظهر ويمكن أن يقال المراد صليت الصلاة ظهرا
(قوله فان خرج الوقت الخ) فلو مَدَّ والاولى حتى تحتسبوا أنه لم يبق ما يسع الثانية لم تنقلب ظهرا
 إلا بعد خروج الوقت على الصحيح عند الرملي كما شمله كلام المصنف قياسا على ما لو حلف ليا كان
 ذا الطعام غدا فأنتلقه قبل الغد فانه لا يبحث إلا بعد مجيء الغد وقال ابن حجر انقلب ظهرا من
 الآن والمعتمد الاول عند الشيخ الزيادي وقول الشارح أي جميع وقت الظهر وجملي يؤيده
(قوله أو عذمت الشروط) وفي بعض النسخ: وعذمت الشروط بالواو وهي بمعنى أو كما
 في النسخة الأولى والمراد عذمت شروط صحتها أو بعضها كأن فقد العدد أو الاستيطان
 أو الابنية **(قوله بيقينا أو ظنا)** بخبر عدل وقوله وهم فيها أي والحال أنهم فيها **(قوله صليت**

الاجابة (و) الثالث
 (أن يكون الوقت باقيا)
 وهو وقت الظهر فيشترط
 أن تقع الجمعة كلها في الوقت
 فلو ضاق وقت الظهر عنها
 بأن لم يبق منه ما يسع الذي
 لا يبق منه فيمن خطبتها
 وركعتيها صليت ظهرا
 (فان خرج الوقت أو
 عذمت الشروط) أي جميع
 وقت الظهر بيقينا أو ظنا
 وهم فيها صليت

ظهر) أي أتوا الصلاة فظهر اقتضاب الصلاة ظهوراً من غيرية منهم لها وقوله بناء أي على
 ماضى منها فلا يستأنفونها ويسر الامام بالقراءة حينئذ (قوله سواء) ذكر كوا منها ركعة أم لا
 أي أم لم يذكر كوا منها ركعة فلا يتوهم من ادوال الركعة ادوال الجمعة بل متى خرج الوقت ولو
 قبل السلام أتوها ظهر (قوله ولو شكوا في خروج وقتها الخ) هذا محترز قوله يقيناً أو ظناً
 وقوله وهم فيها أي والحال أنهم فيها بخلاف ما لو شكوا في خروج وقتها قبل الدخول فيها فانهم
 يصلون ظهر كما مر (قوله أتوها الجمعة) أي أتوا الصلاة الجمعة لأن الأصل بقاء الوقت مع
 تلبيسهم بها فالأصل استمرارها (قوله على الصحيح) هو المعتقد وقيل يجوزها ظهر أو هو بخلاف
 الصحيح (قوله وفرأضها الخ) تعبيره هنا بالقراءة وفيما تشتمل بالشرائط تقتضي لأن المراد
 بالقرآن الشرائط فإن الفرض والشرط يجتمعان في أن كلا لا بد منه وبالجملة فالكل شروط
 فالوجع المصنف فيما مر شرائط فعلها ستة وعطف ما هنا على ما تقدم لكان أولى وأنسب
 كما تقدم التنبية عليه لكنه فعل هكذا تنشط الطالب لانه اذا اتقل مما عاون عنه بالشرائط الى
 ما عاون عنه بالقرآن حصل له نشاط (قوله ومنهم من عبر عنها بالشرائط) وهو الجمهور
 وتعبرهم بها هو الوجه الوجيه لكن قد عرفت أن تعبير المصنف بالقرآن يقتضي لأن المراد
 بها الشرائط فلا اختلاف في المعنى بل في مجزئ التعبير (قوله ثلاثة) تضم للثلاثة السابقة
 فتصير الجملة ستة وتقدم أنه زيد عليها شرطان فيكون المجموع ثمانية (قوله أحدها وثانيها الخ)
 جعل الشارح الاول والثاني الخطبتين والثالث أن تصلي ركعتين في جماعة وجعل
 الشيخ الخطيب الاول الخطبتين والثاني أن تصلي ركعتين والثالث أن تقع في جماعة ولو في
 الركعة الاولى وفي منيع الشيخ الخطيب كما قاله بعضهم نظراً لأن العدد لم يعد له شرطاً في صلاة
 من الصلوات ومحل الشرطية في كلام المصنف قوله في جماعة قد دبر (قوله خطبتان) تلخبر
 الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما وكان في صدر
 الاسلام بعد الصلاة فقدم دحية الكلبي بتجارة من الشام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب
 للجمعة وكانوا يستقبلون العير بالطبل والتصفيق فانفضوا الى ذلك وتر كوا النبي قائماً ولم يبق
 منهم الا ثاعشر وقيل ثمانية وقيل أربعون فقال والذي نفسي بيده لو انصرفوا جميعاً لاضرر
 الله عليهم الوادي نارا وزلت الآية واذا رأوا تجارة أو لهموا انقضوا اليها وتر كوا قائماً الى
 آخرها وخص مرجع الضمير بالتجارة لأنها المقصودة وقيل في الآية حذف والتقدير أولها
 انفضوا اليه وحوات الخطبة قبل الصلاة من حينئذ فقول الشيخ الخطيب ولم يصل صلى الله
 عليه وسلم الا بعدهما أي بعد نزول الآية وأما قبله فكان يصلي قبله ما قال أغثننا وجملة الخطب
 المشروعة عشرة خطبة الجمعة وخطبة عيد الفطر وخطبة عيد الاضحي وخطبة الكسوف
 وخطبة الخسوف وخطبة الاستسقاء وأربع في الحج احداها بمكة في اليوم السابع من ذي
 الحجة المسمى يوم الزينة ثانياً بغيره في اليوم التاسع المسمى يوم عرفة ثالثاً بغيره في اليوم
 العاشر المسمى يوم النحر رابعاً بغيره في الثاني عشر المسمى يوم النحر الاول وكلها بعد الصلاة
 الا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجوز قبل الصلاة وبعدها وكلها
 ثتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى ويسن في الخطبتين كونهما على منبر فان لم يكن فعلى

ظهر) بناء على ما فعل منها
 وفانت الجمعة سواء أدركوا
 منها ركعة أم لا ولو شكوا
 في خروج وقتها وهم فيها
 أتوها الجمعة على الصحيح
 (وفرأضها) ومنهم من عبر
 عنها بالشرائط (ثلاثة)
 أحدها وثانيها (خطبتان)

مر ترفع واتخذ إذا المرقى بدعة حنة حدثت بعد الصدر الاقل على أنه ورد انه صلى الله عليه وسلم
 أمر من يستصحب له الناس في خطبة منى في حجة الوداع وهذا شأن المرقى فلا يدخل في حد
 البدعة أصلاً ويسن للخطيب أن يسلم على من عند المنبر أو المرتفع وأن يقبل عليهم إذا صعد
 المنبر أو نضوه وانتهى الى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد
 للاتباع في الجميع ويسن أن تكون الخطبة فصيحة جولة قريبة للفهم لا مبتذلة وككة
 ولا غريبة وحشية اذا لا يتفجع بها أكثر الناس متوسطة لان الطول على والقصر يحل ولا ينافي
 ذلك خبر مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة لان المراد قصرها بالنسبة للصلاة مع صكونها
 متوسطة في نفسها وأن لا يلتفت في شيء منها بل يستقر مقبلاً عليهم الى فراغها ويسن لهم أن يقبلوا
 عليه مستمعين لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا بناء على أنها نزلت في الخطبة
 وحيت قرأنا لاشتمالها عليه والامر في الآية محمول على الندب فلا يحرم الكلام في حال الخطبة
 لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله متى الساعة ما أعددت لها فقال حب الله ورسوله فقال
 صلى الله عليه وسلم انك مع من أحببت ولم شكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فدل
 ذلك على جواز الكلام بل قد يجب كانه أراعى ونحوه عند خشية وقوعه في مهلكة ولم تنفعه
 الاشارة وكرد السلام وان كان أشد أوه مكرهاً لان عدم مشروعيته لعارض وقد يسن
 تشييت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة الخطيب ان
 الله ولائكته يصلون على النبي وكذا عند ذكر اسمه ولو من غير الخطيب وان سرح القاضي
 أبو الطيب بكرهه والمعتد ما اقتضاه كلام الروضة من اباحتها وهذا فيمن يسمع الخطبة أما من
 لم يسمعها الصمم أو بعد فالاولى له أن يشتغل بالذكر والقراءة ويسن أن يشتغل يسراه بنحو سيف
 ويعناه بغير المنبر وأن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأ هافيه
 أيضاً وأن يقسم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويأمر الخطيب ليلبغ المحراب مع فراغه من
 الإقامة فيشرع في الصلاة وأن يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية
 بعد الفاتحة المنافقين جهراً أو سراً اسم ربك الاعلى في الاولى وهل أتاك حديث الغاشية في
 الثانية لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما سنتان ومثل
 الامام في ذلك من لم يسمع قراءته وبعض السوا والمذكورة أولى من غيره الا ان اشتغل على ثناء
 كاتبة الكرسي فيكون ذلك أولى (قوله يقوم الخ) هذا من شروط الخطبة وسيأتى بقيتها
 وانما جعل القيام هنا شرطاً وفي الصلاة ركناً لان معنى الخطبة الاقوال فقط والقيام فعل فلا
 يعتد ركناً وانما يعتد شرطاً ومسمى الصلاة أقوال وأفعال وهو فعل منها فلذلك عتد ركناً منها
 وقوله أي الخطيب أي القادر على القيام وأما العاجز عنه فيجلس فيها فان عجز عن الجلوس
 أيضاً اضطرع فان عجز عن الاضطجاع استلقى كما في الصلاة وسيد كر بعض ذلك الشاوح بقوله
 ولو عجز عن القيام الخ (قوله فيهما) أي في الخطبتين جميعاً (قوله ويجلس بينهما) هذا من
 شروط الخطبة كالذي قبله وتقدم أنه يسن أن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة
 الاخلاص وأن يقرأ هافيه أيضاً (قوله قال المتولى بقدر الطمأنينة بين السجدين) انما
 خص ذلك بالذكر لان ههنا جلوساً كالجلوس بين السجدين والا فلا تنقيد الطمأنينة بكونها

يقوم أي الخطيب (فيهما)
 ويجلس بينهما (قوله)
 المتولى بقدر الطمأنينة بين
 السجدين

بين السجدتين وهذا أوضح مما قاله المحشي **(قوله ولو عجز عن القيام الخ)** أي ولو عجز
 ما يظهر لنا كما يشير إليه الشارح بقوله ولو لمع الجهل بحاله فلو تبين أنه كان قادراً على القيام
 فإن صلى من قيام أو طرأ له العجز في الصلاة حقيقة وصلى قاعدة أصحت الخطبة والصلاة سواء
 كان من الأربعين أو زائداً عليهم عند الرمي واشترط الزيادة كونه زائداً على الأربعين
 بخلاف ما لو صلى من قعود وتبين أنه كان قادراً على القيام في الصلاة فإنها لا تنصح والفرق أن
 الخطبة وسيلة والصلاة مقصد ويغترف في الوسائل ما لا يغترف في المقاصد **(قوله أو مضطجعاً)**
 أي مع العجز عن القعود وكان الأولى للشارح أن يصرح بذلك وكذا لو خطب مستلقياً مع
 العجز عن الاضطجاع كما في الصلاة فأسقطوا هنا الاستلقاء والتظاهر بحجته هنا كما قاله
 النسب المسمى **(قوله صح)** أي المذكور من الخطبة المفهومة من الفعل وهو خطب وتنصح
 خطبة العاجز ولو لمع وجود القادر لم يكن الأولى للعاجز أن يستنصب القادر **(قوله وجاز)**
 الاقتداء به أي في الصلاة بأن صلى من قعوداً واضطجاعاً أو استلقاءً فيجوز الاقتداء به مع ذلك
 كله **(قوله ولو لمع الجهل بحاله)** أي سواء كان مع العلم بحاله أو مع الجهل به لكن قد عرفت
 التفصيل فيما لو تبين حاله فتنبه له **(قوله وحيث خطب قاعدة)** أي أعذر وكذا لو خطب
 مضطجعاً أو مستلقياً فيما ينظر فيه فصل في ذلك كله بسكتة وجوباً **(قوله لا باضطجاع)** فلا يكفي
 ما لم يشتمل على سكتة والاكتفى **(قوله وأركان الخطبتين خمسة)** أي أجمالاً واللاهية غمائية
 تنفصالاً لتكرر الثلاثة الأولى فيها ولو سرد الخطيب الأركان أولاً ثم أعادها مبسطة كما اعتيد
 الآن اعتدعاً أي به أولاً وما أتى به ثانياً بعد ثانياً كمداف لا يضر الفصل به وإن طال كما يحسنه ابن
 قاسم **(قوله حمد الله تعالى)** أي ولو في ضمن آية كما في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات
 والأرض وجعل الظلمات والنور حيث قصده فقط فإن قصد قراءة الآية أو قصد هداية
 أو أطلق كفت عن قراءة الآية وانما لم تكف عنهم ما فيها لو قصد هداية مع أن الشئ لا يؤدى
 به فرضان مقصودان ويجرى هذا التفصيل فيما لو أتى بآية تتضمن الوصية بالتقوى ولو أتى
 بآيات تشتمل على الأركان ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تكف لانها لا تسمى خطبة
(قوله ثم الصلاة الخ) قد يستناد من عطفه بالحرف المرتب هنا وفيما بعده دون الباقي وجوب
 الترتيب في الأركان الثلاثة التي هي الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية
 بالتقوى بخلاف الركنين الباقيين وهو قول ضعيف والأصح أن الترتيب سنة وعبارة الخطيب
 وسن ترتب أركان الخطبتين بأن يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الوصية
 ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما لم يجب لحصول المقصود بدونه
 انتهت **(قوله على رسول الله)** وتندب الصلاة على الآل والصحب مع الصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم وقد نقل عن القمولى أن خطبه صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه
 لكن في شرح الرملى ما يقتضى خلافه حيث قال في الاستدلال على تعيين لفظ الحمد والصلاة
 للاتباع ثم قال وسئل القاضي الحضرى هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه
 فقال نعم لكن هذا محتمل لأن يكون في غير الخطبة **(قوله واقتطعها ما متعين)** أي من حيث
 مادتهما وإن لم تكن مصداقاً لتشمل المشتقات فيكون في الحمد أنا حامد لله وحمدت الله ويكون

ولو عجز عن القيام وخطب
 قاعدة أو مضطجعاً مع وجاز
 الاقتداء به ولو لمع الجهل
 بحاله وحيث خطب قاعدة
 فصل بين الخطبتين بسكتة
 لا باضطجاع وأركان
 الخطبتين خمسة حمد الله
 تعالى ثم الصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 واقتطعها ما متعين

في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أنا متصل أو أصلي على رسول الله أو نحو ذلك وانظروا الجلالة متعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أحد أو النبي أو الماسح أو الحاشر أو نحو ذلك ولا يكفي الضمير وإن تقدم له مرجع كما صرح به في الأنوار خلافا لمن وهم فيه وانما يتعين لفظ الجلالة دون لفظ محمد لأن لفظ الجلالة له منزلة على سائر أسمائه تعالى لا اختصاص به تعالى اختصاصا تاما ولقهم جميع صفات الكمال عند ذكره كأنص عليه العلماء ولا كذلك لفظ محمد أفاده **سبح قوله** ثم الوصية بالتقوى ظاهرة أنه لا بد من الجمع بين الحث على الطاعة والزجر عن المعصية لأن التقوى امتثال الأوامر واجتناب النواهي وليس كذلك بل يكفي أحدهما على كلام ابن حجر واعتمد الرمي أنه لا بد من الحث على الطاعة ولا يكفي الاقتصار على الزجر عن المعصية هكذا نقل عنه لكن الشبراملسي حمل كلامه في شرحه على ما يقتضيه كلام ابن حجر ولا يكفي مجزئ التصدير من الدنيا وغرورها **ثالثا** **سبح قوله** ولا يتعين لفظها أي من حيث المادة فلا يتعين بل يكفي ما يقوم مقامها نحو أطيعوا الله وراقبوه وانما يتعين لفظها لأن الغرض منها الوعظ والحث على الطاعة وهو حاصل بغیر لفظها **سبح قوله** على الصحيح ومقابلته أنه يتعين لفظ الوصية قياسا على الحمد والصلاة وهذا الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فحكي بعضهم القطع بعدم تعيينه كما في شرح الرمي **سبح قوله** وقراءة آية أي مفهومة معنى مقصودا كالوعود والوعيد والوعظ ونحو ذلك لا كنم نظر وظاهره أنه لا يكفي بعض آية وإن طال والمعتمد أنه يكفي كما بحثه الامام ويؤيده قول البويطي ويقرأ شيئا من القرآن ويسن أن يقرأ سورة في كل جمعة لخبر مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها ولو لم يحسن شيئا من القرآن أفيدل الآية من ذكر أو دعاء فان عجز وقف بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره **سبح قوله** في أحدهما يتكفي في الأولى أو في الثانية والأولى أولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فانه حينئذ يكون في كل منهما أربعة أركان **سبح قوله** والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا هو الأكمل لما فيه من التعظيم والافلوخص الحاضرين كقوله للحاضرين رحمكم الله كفي بل يكفي تخصيص أربعين منهم بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين ولو لم يذكر المؤمنات دخلن تغليباً وتعين كونه بأخرى فلا يكفي الديني ولو مع عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الأطفحي أنه يكفي الديني عند العجز عن الأخرى ولا يسن الدعاء للسلطان بعينه كما في شرح المنهج بل مقتضى نص الشافعي كراهته لقوله ولا يدعو في الخطبة لأحد بعينه فان فعل ذلك كراهته اهـ والمختار كما في المجموع أنه لا بأس به فقول المحتج بعباللقليوبي ويسن الدعاء للسلطان بعينه ضعيف ولا يجوز ومنه بالصفات الكاذبة المشبهة على المجازفة بالضرورة كما قاله ابن عبد السلام ويسن الدعاء لأئمة المسلمين وولاة الأمور بالصالح والاعانة بالحق والقيام بالعدل ونحو ذلك **سبح قوله** في الخطبة الثانية فلو أتى به في الخطبة الأولى لم يعتد به **سبح قوله** وبشروط الخ جملة شروط الخطبتين اثنا عشر شرطا الاسماع والسماع والمواالة وستر العورة وطهارة الحدث والخبث وكونهما بالعربية وكون الخطيب ذكرا والقيام فيهما القادر عليه والجلوس بينهما وتقديمهما على الصلاة ووقوعهما

ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية وبشروط

في وقت الظهر وفي خطة أبنية وغالب هذه الشروط يعلم من المتن والشرح ولا يشترط في سائر
الخطب الا الاسماع والسماع وكون الخطيب ذكرا وكون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية
ان كان في القوم عربى والا كفى كونها بالجمجمة الا في الآية فلا بد فيها من العربية ويجب أن
يتعلم واحدا من القوم العربية فان لم يتعلم واحدا منهم عصوا كلهم ولا تصح جمعهم مع القدرة
على التعلم **(قوله أن يسمع الخطيب الخ)** أى بالفعل بأن يرفع صوته بحيث يسمعون ولو أصغوا
اليه وان لم يسمعوا بالفعل لعارض لفظ لان المقصود وعظهم وهو لا يحصل الا بذلك فعلم أنه
يشترط سماع الخطيب بالفعل والمراد به رفع صوته ويشترط أيضا سماعهم ولو بالقوة فلا يكفي
الاسرار ولا حضورهم بلا سماع لصمهم أو بعد وفي النوم خلاف فقضى كلام الشبرا ملى أنه
كالصم وجعله القليوبي كاللغظ وتبعه المحشى وضعفه فالمعتمد أنه يضرك كالصم نعم لا يضرك
صم الخطيب على المعتمد لأنه يعلم ما يقول وان لم يسمعه **(قوله أن يسمع الخطيب)** مقتضاه أنه لا
يضرك الاسرار بغير الاركان وينبغي كما قاله الشبرا ملى أن محله اذا لم يطل الفصل به والا كان
كالسكوت الذي يطول به الفصل فيضرك **(قوله لا ربين)** أى ولو بالخطيب لكن قد علمت أنه
لو لم يسمع الخطيب لصمهم لم يضرك على المعتمد ولذلك قال بعضهم أن يسمع تسعا وثلاثين من أهل
الكمال لان الأصح أن الامام من الاربعين **(قوله تنعقد بهم الجمعة)** فلا عبرة بسماع من
لا تنعقد بهم الجمعة **(قوله ويشترط الموالاة)** والاوجه ضبطها بالعرف وضبطها الرافي بما
في جمع الصلاتين ولا يقطع الموالاة الوعظ وان طال وكذا قراءة وان طالت حيث تضمنت
وعظا خلافا لمن أطلق القطع بها فانه غفله عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته ق
كما تقدم **(قوله بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين)** أى وبينهما وبين الصلاة ولو ذكر السارح
ذلك أيضا لكان أولى لان المعتمد الموالاة في المواضع الثلاث وهي بين كلمات الخطبة وبين
الخطبتين وبينهما وبين الصلاة خلافا لما يرويه كلام السارح من الاقتصار على موضعين
(قوله فلو فرق الخ) تفريع على المفهوم وقوله بين كلماتها وكذا بين الخطبتين وكذلك أيضا
بينهما وبين الصلاة كما علمت مما مر **(قوله ولو بعد ذلك)** أى كنوم وانما **(قوله ويشترط فيها ستر**
العورة) أى في حق الخطيب لا في حق سامعيه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم وأغرب من اشترط
ذلك كما قاله الاذرى وانما اشترط ذلك في حق الخطيب لان الخطبتين بمنزلة ركعتين كما قيل
وهو متلبس بفعله ما بخلاف السامعين والظاهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن
طهر الحدث أو الخبث **(قوله وطهارة الحدث والخبث الخ)** فلو بان حدث الخطيب بعد
الخطبة لم يضرك وكذا لو بان ذنبا خفية تخرب جبا على امام الصلاة في الجمعة وقضية ذلك
التفريع اشتراط كونه قائدا على الاربعين وبه قال الزياى لكن نقل القليوبي عن الرملى
خلافه وهو المنجى كما قاله ابن قاسم لان صلاته باطلة فلا يصح عده من الاربعين بخلاف خطبته
فانها صحيحة ولو أحدث في الاثناء وجب الاستئناف ولا يجوز له البناء بنفسه وان تطهر من قرب
لانها عبادة واحدة فلا تؤتى بطهارتين كالصلاة بخلاف ما لو أحدث بينهما وبين الصلاة وتطهر
من قرب فانه لا يضرك ولو استتاب حال من ينهى على فعله ممن حضر صح لان الاستئناف جائز
كما هو ظاهر **(قوله في ثوب وبدن ومكان)** وكذا ما اتصل بها كسيف وعكازة ومنه المنبر فلو كان

أن يسمع الخطيب أركان
الخطبة لا ربين تنعقد بهم
الجمعة ويشترط الموالاة بين
كلمات الخطبة وبين
الخطبتين فلو فرق بين
كلماتها ولو بعد ربطت
وبشروط فيها ستر العورة
وطهارة الحدث والخبث
في ثوب وبدن ومكان

فيه نجاسة كالعاج المأخوذ من عظم الفيل كما يقع كثيرا فان كانت النجاسة في الموضع الذي
نحت يده أو رجلاه ضرر مطلقا وان كانت في غيره وقبض على محل طاهر منه فان كان ينحتر بجزءه
ضرر أيضا ولا فلا **(قوله والثالث من فرائض الجمعة أن تصلي الخ)** محل الشرطية قوله في جماعة
على ما صنعه الشارح وتقدم أن الشيخ الخطيب جعل قوله أن تصلي ركعتين شرطاً وقوله في
جماعة شرطاً آخر وفيه نظر كما مر **(قوله بضم أوله)** أي وفتح ثالثة مشدداً فهو البناء
للمجهول **(قوله في جماعة)** أي ولو في الركعة الأولى فقط فلو صلاوا جماعة في الركعة الأولى
ونوا المفارقة في الثانية وأتموا متفردين صحت الجمعة فالجماعة انما اشترط في أولها بخلاف
العدد فلا بد من دوامه إلى تمامها فلو بطلت صلاة واحد منهم كان أحدث قبل سلامه بطلت
صلاة الجميع وان كانوا قد سلوا وذهبوا إلى بيوتهم وبهذا يلغز فيقال لنا شخص أحدث في
المسجد فبطلت صلاة من في البيت كما مر **(قوله ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين)** أي
لانما يشترط بشأن الشرط التقدم على المشروط **(قوله بخلاف صلاة العبد فانها قبل
الخطبتين)** قد تقدم أن كل الخطيب بعد الصلاة الا خطبتي الجمعة وعرفة فانها قبلها وخطبة
الاستسقاء يجوز كونها قبلها وبعدها **(قوله وهياتها)** أي سننها المطلوبة لها فالمراد بالهيئة
هذا السنة المطلوبة للجمعة لا السنة التي لا تجبر بسجود السهولان ما ذكره من الهيئات
هنا خارج عن الصلاة فلا يتوهم بجبره بسجود السهول حتى يصح نفيه **(قوله وسبق معنى الهيئة)**
أي وهو السنة التي لا تجبر بسجود السهول وكلام الشارح قد يشعر بأن ما سبق مراد هنا
وليس كذلك لما علمت فكان الأولى بل المتعين اسقاط ذلك **(قوله أربع خصال)** أي بعدة
التطيب مع أخذ الظفر خصلة واحدة كما يقتضيه منيع الشارح ويصح عقد الغسل وتطيف
الجسد خصلة واحدة وهذا أظهر من منيع الشارح والمراد أن المذكوها هنا أربع
خصال فلا ينافي أن تزيد عليها فتم اقامة الكهف يومها وليلتها قوله صلى الله عليه وسلم من
قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجنتين وروى السيوفي من قرأ هاليلة
الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق ومنها كثرة الدعاء يومها وليلتها لان في
يومها ساعة اجابة فيرجى أن يصادقها ولقول الشافعي بلغني أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة
ومنها كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
يومها وليلتها خيراً كثر وامن الصلاة على يوم الجمعة وليلة الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله
عليه بها عشرًا وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين
مرة غفرت له ذنوب ثمانين سنة ومنها التمسك بغيرها غير امام طبر الشيعين من اغتسل يوم
الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح في الساعة الأولى فكانت اقرب بدنة ومن راح في الساعة
الثانية فكانت اقرب بشرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانت اقرب كبشة أقرب ومن راح في
الساعة الرابعة فكانت اقرب دجاجة الحديث أما الامام فيسن له التأخير **(قوله أحدها)** أي
الخصال الأربع **(قوله الغسل)** أي الحديث اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وروى غسل الجمعة
واجب على كل محتمل أي متى كدليل خبر من نوضأ يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالرخصة أخذ
ونعمت الخصلة الوضوء ومن اغتسل بالغسل أفضل أي ومن اغتسل مع الوضوء فبالغسل معه

**(و) الثالث من فرائض
الجمعة (أن تصلي) بضم
أوله (ركعتين في جماعة)
تتقدم الجمعة ويشترط
وقوع هذه الصلاة بعد
الخطبتين بخلاف صلاة
العبد فانها قبل الخطبتين
(وهياتها) وسبق معنى
الهيئة (الأربع خصال)
أحدها الغسل**

أفضل من الاقتصار على الوضوء ولو تعارض الغسل والتبكير قدم الغسل لانه قيل بوجوبه
وبدله كذلك فيقدم على التبكير فيما لو تعارض احكامهما ارضاء الشيشي وشذب الوضوء لذلك
الغسل كسائر الاغسال ولا يطل هذا الغسل حدث ولا جنابة لكن نسق اعادته كذا في
العباب وتعقبه ابن حجر في شرحه بأن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب اعادته للحدث
بل محتملة لعدم استحباب اعادته للجنابة واعتمدهم على التحفة **(قوله لمن يريد حضورها)** أي
بخلاف من لم يرد حضورها فلا يسق له وفارق غسل الجمعة غسل العيد حيث لم يختص بمن يريد
حضوره بأن غسل الجمعة للتنظيف ودفع الاذى عن الناس وغسل العيد للزينة واظهار
السرور **(قوله من ذكر أو أتى الخ)** بيان لمن يريد حضورها وعلم من ذلك أنه لا فرق بين من
تجب عليه ومن لا تجب عليه **(قوله ووقت غسلها)** أي ابتداءه وقوله من الفجر الثاني أي
لانها مضافة الى اليوم **(قوله وتقرئ منه من ذهابه أفضل)** أي لانه أفضى الى المقصود من
اتقاء الرائحة الكريهة **(قوله فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها)** فيقول نويت التيمم
بدلا عن غسل الجمعة وانما تيمم بدلا عنه لان المقصود من الغسل النظافة والعبادة فاذا فاتت
تلك بقيت هذه **(قوله والثاني)** أي من الاربع خصال **(قوله تنظيف الجسد)** أي تنقيته من
الذنس ولو من داخله وكذلك يسق تنظيف الثياب وهذه الامور لا تختص بالجمعة بل تسق لكل
من يريد حضور مجمع من مجامع الناس لكنها في الجمعة أشد استحبابا قال الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه من تظف ثوبه قل تهمة ومن طاب ريحه زاد عقله **(قوله بازالة الريح الكريهه
منه)** أي من الجسد **(قوله كصنان)** هو ريح كريه يكون تحت الابط ودخل بالكاف بخبر
ونحوه **(قوله فيتعاطى ما يزيله)** أي بأن يلطخ موضعه بالمرنك الذهبي ونحوه في الحمام **(قوله
من مرنك)** بيان لما يزيله وقوله ونحوه أي كطين ولين **(قوله والثالث)** أي من الخصال
الاربع **(قوله لبس الثياب البيض)** ومنها العمامة ويسق أن تكون جديدة فان لم تكن
جديدة سن أن تكون قريئة منها ويسق أن يزيد الامام في حسن الهيئة للاتباع ولانه منظور
اليه والاكل أن تكون ثيابه كلها بيضا فان لم تكن كلها فأعلاها ويطلب ذلك حتى في غير يوم
الجمعة لا تطلق خبر البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفونافها موتاكم نعم المعتبر
في العيد الاغلى في الثمن لانه يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيد راعى يوم العيد في جميع
نهاره على المعتد **(قوله فانها أفضل الثياب)** ويلبها ما صبغ قبل نسجه بخلاف ما صبغ بعده
فلبسه خلافه الاولى على المعتد وقبل بكترايته وعلل بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه ورذ
بأنهم ذكروا أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى حمامته **(قوله والرابع)**
أي من الخصال الاربع **(قوله أخذ الطفران طال)** أي لغير محرم لحرمته ذلك في حقه وغير
من يرد تضيعة في عشر ذي الحجة لكرامة ذلك في حقه ومثل يوم الجمعة في سن ذلك يوم الخميس
ويوم الاثنين دون بقية الايام والى ذلك أشار بعضهم بقوله

قص الانظار يوم السبت آكلة شه تندو فعا يلبه يذهب البركة
وعالم فاضل يسدوتها ولها وان يكن في الثلاثا لا حذر الهلكة
ويورث السوء في الاخلاق رابعها وفي الخميس الغنى يأفى لمن سلكه

لمن يريد حضورها من ذكر
أو أتى حراً وعبد مقب
أو مسافراً ووقت غسلها
من الفجر الثاني وتقرئ منه
من ذهابه أفضل فان عجز
عن غسلها تيمم بنية الغسل
لها (و) الثاني (تنظيف
الجسد) بازالة الريح
الكريهه منه كصنان
فيتعاطى ما يزيله من مرنك
ونحوه (و) الثالث (لبس
الثياب البيض) فانها
أفضل الثياب (و) الرابع
(أخذ الطفران) ان طال

والعلم والحلم زيدا في عروبتهما **عن النبي** رونا فاقفوا ناسك
هكذا اشتهرت هذه الاليات لكن قال ابن حجر وقد اشتهر على ألسنة الناس أشعار منسوبة
لبعض الأئمة في فعل ذلك وأيامه وكلها زور وكذب وما قاله في الانوار من أنه يستحب قلم الاطفال
في كل عشرة أيام جرى على الغالب والعبرة بطولها عادة ويكره الاقتصار على تقليم يد واحدة
أو رجل كذلك كلبس نحو فعل واحدة لغير عذر واختلف في كيفية ذلك والمعتقد أنه يبدأ
في تقليم اليدين بسبابة يمينه الى خنصرها ثم ابهامها ثم خنصر يساره الى ابهامها وفي تقليم
الرجلين بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى على التوالي لكن ذهب الغزالي الى أنه يبدأ بسبابة
يمينه ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم بخنصرها ثم الوسطى ثم السبابة
ثم ابهامها ثم ابهام اليمنى ثم بخنصر الرجل اليمنى الى خنصر الرجل اليسرى حكاه في المجموع عنه
وقال انه حسن الا تأخير ابهام اليمنى فينبغي أن يقلعها بعد خنصرها وبه جزم في شرح مسلم وهو
المعتقد كما علمت وقال ابن الرفعة الاولى مخالفتها الخبر من قص أظفاره مخالفا لما يرى في عينيه
رمدا وفسره جماعة منهم أبو عبد الله بن بطة بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم ابهام ثم
البنصر ثم السبابة ثم ابهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر والى هذا الترتيب
أشار بعضهم بقوله

في قص يميني ربت خوابس **أو** خب اليسرى وبامخامس

والخبر المذكور هو في كلام غير واحد لكن قال الحافظ السخاوي لم أجده بمكان ونقله الحافظ
اللباطي عن بعض مشايخه ومما ثبت خبر فزقوها فزق الله همومكم وبسن غسل رؤس
الاصابع بعد القص لما قيل ان الحك بالاطفار قيل غسلها بضر بالجسد **(قوله والشعر كذا)**
أي ان طال **(قوله فينتف ابطة)** أي شعر ابطة فهو على تقدير مضاف قال السنة فيه
التف لا الخلق لكن ان عجز عن تفه حلقه ولذلك حكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه
أنه كان يحلقه ويقول قد علمت أن السنة تفه لكن لا أقوى على الوجع **(قوله ويقص شاربه)**
أي حتى تبدو حرة الشفة وهو المراد بالاحكام في خبر الصديق ويكره استئصاله وكذا حلقه
ونوزع فيه بصحة وروده في الخبر ولهذا ذهب اليه الأئمة الثلاثة على ما قيل واجيب بأن ذلك
واقعة حال فعلية على أنه يمكن أنه صلى الله عليه وسلم كان يقص منه ما يمكن قصه ويحلق منه
ما لا يمكن قصه وبذلك يجمع بين الخبرين وقد جرى عليه بعض المتأخرين وكراه المحب الطبري تف
شعر الانف بل يقص حديث فيه بل في حديث ان في بقائه أمانا من الجذام وينبغي أن يحمله ما لم
يحصل منه تشويه والادب قصة كما قاله الشبرا مليس **(قوله ويحلق عاتيه)** ويقوم مقامه قصها
أو تفها لكن السنة في حق الرجل حلقها وأما المرأة فيسن لها تفها لما قيل ان الخلق يقوى
الشهوة فالرجل به أولى لان شهوته ضعيفة والتف يضعفها فالمرأة به أولى لان شهوتها قوية
ويتعين عليها الزنا عند أمر الزوج لها بها وما قاله في الانوار من أنه يستحب حلقها كل أربعين
يوما جرى على الغالب والعبرة بطولها عادة ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاحوال
ويستحب دفن ما ينزله من ظفر وشعر ودم **(قوله والتطيب)** أي استعمال الطيب وفي بعض
النسخ والطيب وهو الذي عليه شرح الطيب وأشار لتقدير المضاف بقوله أي استعماله لكنه

والشعر كذلك فينتف
ابطه ويقص شاربه ويحلق
عاته والتطيب

لا يناسب قول شارحنا بأحسن ما وجد منه والمناسب له النسخة الاولى (قوله بأحسن ما وجد منه) وأولاه المسك (قوله ويستحب الانصات الخ) أى لسماع الخطبتين قال تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ~~هـ~~ ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسجيت قرآنا لاشتغالها عليه وصرفه عن الوجوب خبر أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال متى الساعة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالأمر في الآية للتدب بهما بين الدليلين فلا يحرم الكلام عندنا على الرابع أما من لم يسمع الخطبتين فيشتغل بالترامة أو الذكر وهو أولى من السكوت ويحرم على من تازمه الجمعة الاشتغال بنحو البيع من العقود والصنائع مما يشتغل عن السعي إلى الجمعة بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على المنبر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فان باع حرم عليه مع الصحة لأن المنع منه لمعنى خارج عنه وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير الجامع أما من سمع النداء فقام فاصد الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فيه فلا يحرم عليه لكن يكره في الثانية ولو تباع اثنتان أحدهما تازمه الجمعة دون الاخر أتم كل منهما أما الاول فظاهر وأما الثاني فلا عاتبه على الحرام ويكره ما ذكر بعد الزوال وقبل الاذان المذكور لدخول وقت الوجوب (قوله وهو) أى الانصات وقوله السكوت مع الاصغاء أى القاء السمع إلى الخطيب فاذا انشد السكوت عن الاصغاء فلا يسمى انصاتا (قوله في وقت الخطبة) أى في وقت قراءة الخطبة الاولى والثانية وما ذكر من سن الانصات في وقت الخطبة هو الجديد وأما القديم فهو واجب وعليه فيحرم الكلام في وقت الخطبة أى حال ذكر أركانها فلا يحرم في غيرها قطعاً ولو حال الدعاء للملوك (قوله ويستثنى من الانصات أمور الخ) منها ما ذكره * ومنها ردة السلام على من سلم عليه وان كان ابتداءه مكروهاً * ومنها قسيت العاطس * ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره ويستحب رفع الصوت بها وان اقتضى كلام الروضة وأصلها اباحتها وصرح القاضى أبو الطيب بكراته وتقدم أن المعتد ما اقتضاء كلام الروضة وأصلها (قوله منها انذار أعني الخ) فيجب وكذا ما بعده وقوله ومن دب أى شئ وقوله مثلاً أى أو كعب عقرب (قوله ومن دخل المسجد الخ) خرج بالمسجد غيره فان من دخله اذا اقيمت فيه الجمعة يجلس بلا صلاة لانه انما اغتفر لمن دخل المسجد في حال الخطبة أن يصلي ركعتين تحية المسجد ومعلوم أن غير المسجد لا تحية له ويكره لمن دخل حينئذ تخطى الرقاب لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآذيت أى تأذيت وتأذرت الامام أو رجل صالح فلا يكره له ما تخطى لانها يستر ليهما ولا يتأذى الناس بتخطيهما وألحق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم ولو في الدنيا لأن الناس يتساهلون بتخطيه ولا يتأذون به ومن وجد فرجة لا يصلها الا بتخطى واحد أو اثنين أو أكثر ولم يرج سدها لا يكرهه التخطى لصل إليها وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاصها لكن يسر له في الأكثر اذا وجد غيرها أن لا تخطى فان وجدها كأن يتقدم أحد منهم إليها اذا اقيمت الصلاة كرهه التخطى لكثرة الاذى ورجاء سدها وقد يجب التخطى كما اذا سبق الصبيان أو العبيد أو غير المستوطنين

بأحسن ما وجد منه
(ويستحب الانصات) وهو
السكوت مع الاصغاء (في
وقت الخطبة) ويستثنى من
الانصات أمور مذكورة
في المطولات منها انذار أعني
أن يقع في ثبوس دب إليه
عقرب مثلاً (ومن دخل)
المسجد

ثم حضر الكاملون ولم يسمعوا الخطبة مع البعد فيجب عليهم التخطي لسماع الخطبة **(قوله)**
والامام يخطب أي والحال أن الامام يخطب وكذلك بعد جلوسه على المنبر وقبل شروعه
في الخطبة والفرق بين الكلام حينئذ والصلاة فإن الكلام لا بأس به وان صعد الخطيب المنبر
مالم يزد في الخطبة أن قطع الكلام حينئذ بخلاف الصلاة ويستثنى من دخل آخر الخطبة فإن
غلب على ظنه أنه ان صلاحها فاته تكبيرة الاحرام مع الامام تركها ولا يقعد بل يستمر قائماً ثلاثاً
يكون جالساً في المسجد قبل التحية فلو صلى في هذه الحالة استحب للامام أن يزد في كلام
الخطبة بقدر ما يكملهما كما قاله ابن الرفعة ونص عليه في الآتم وهو المعتمد **(قوله)** صلى ركعتين
أي بنية تحية المسجد ان كان صلى في البيت سنة الجمعة والاناها وحصلت التحية ولا يزد على
ركعتين بكل حال والاصل في ذلك خبر مسلم جامليك الغطفاني في يوم الجمعة والنبي صلى الله
عليه وسلم يخطب فجلس فقال له يا سيدك قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم
الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ولتجوز فيهما **(قوله)** خفيفتين أي بأن يترك التطويل
فيهما عرفاً وقيل بأن يقتصر فيهما على ما لا بد منه من الواجبات كما قاله الزركشي لأن سرعة
فيهما قال ويدل له ما ذكره من أنه لو ضاق الوقت أراد الوضوء اقتصر على الواجبات وفيه
نظر فإن الفرق بينه وبين ما استدلت به واضح فالوجه الاول فان طولهما باطلتان ومثلهما لو جلس
الخطيب للخطبة بعد احرامه بما فاته بخففتهما **(قوله)** ثم يجلس أي فلا يصلي غير الركعتين لانه
لا يزد على الركعتين كما مر **(قوله)** وتعبير المصنف مبتدأ وقولهم يفهم الخ خبر **(قوله)**
أن الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين أي سواء كانت فرضاً أو نفلاً وتعبيره بالركعتين جرى على
الغالب فتصرم الصلاة مطلقاً حينئذ وان لم يسمع الخطبة بالكيفية لاشتغالها بصورة عبادة حتى
لو تذكر فرضا فلا يصلي في هذا الوقت وان كان قضاءؤه على الفور وتعبير بعضهم بالنافله جرى
على الغالب ويلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر وحيث حرمت الصلاة ونحوها فلا تنعقد
(قوله) سواء صلى سنة الجمعة أي قبل الخطبة وقوله أو لا أي أو لم يكن صلاحها فلا يصليها حينئذ
(قوله) ولا يظهر من هذا المقهوم الخ يعني أن كلام المصنف انما أفهم أنه لا يصلي حينئذ ولم
يفهم أنه يحرم عليه الصلاة أو تكرهه **(قوله)** لكن النووي الخ هو المعتمد **(قوله)** ونقل الاجماع
عليها أي على الحرمة **(فائدة)** عن سيدي عبد الوهاب الشعراني تفهنا الله به أن من واظب
على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفاه الله على الاسلام من غير شك وهما
الهي لست للفر دوس أهلاً ولا أقوى على ناراً لحسيم
فهب لي توبة واغفر ذنوبي فانك غافر الذنب العظيم
ونقل عن بعضهم أنها تقرأ خمس مرات بعد الجمعة **(فصل)** في بيان أحكام صلاة العيدين
وما يطلب فيهما **(فصل)** لما فرغ من الكلام على الفرائض مقدماً الصلوات الخمس لوجوبها في كل
يوم وليلة شرع في الكلام على النوافل فقدمها العيدين لانها أكثر وقوعاً من غيرها وهما
من خصوصيات هذه الامة ومنهلهما الاستسقام والكسوفان كما قاله الجلال السيوطي وأول
عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وكذلك عيد الاضحي
شرع في السنة المذكورة والاصل في صلاته قوله تعالى فصل ربك وانحر أي صل صلاة

(والامام يخطب صلى ركعتين)
خفيفتين ثم يجلس وتعبير
المصنف بدخل يفهم أن
الحاضر لا ينشئ صلاة
ركعتين سواء صلى سنة
الجمعة أو لا ولا يظهر من هذا
المقهوم أن فعلهما حرام أو
مكروه لكن النووي في
شرح المذهب صرح بالحرمة
ونقل الاجماع عليها عن
الماوردي
(فصل)

الاضحى وانحر الاضحية والعيد مأخوذ من العود لتكرره كل عام أو لعود الله فيه على عباده بالخير والسرور وخصه وصايفقران الذنوب ولذلك قيل ليس العيد لمن لبس الحديد انما العيد لمن طاعته تزيد وليس العيد لمن تجمل باللباس والمركوب انما العيد لمن غفرت له الذنوب وأصله عود قلبت واو به لوقوعها ساكنة انزكسرة كافي ميزان وميقات وجعه أعياد وانما جمع بالياء مع أن الجمع يرذالاشياء الى اصولها للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب وجعل الله للمؤمنين في الدنيا عيدين في السنة وكل منهما بعدا كمال العبادة فعيد الاضحى بعد الكمال الحج وعيد الفطر بعدا كمال صوم رمضان وأما يوم الجمعة فعيد في كل اسبوع وعيدهم في الجنة وقت اجتماعهم بربههم فليس عندهم شيء أفهم من ذلك كما قيل

وعندي عيدي كل يوم أرى به جمال محياها بعين قريرة

وتسبى التنهية بالعيد ونحوه من العام والشهر على المتقدم المصاحفة ان اتحد الجنس فلا يضاف الرجل المرأة ولا عكسه ومثلها الامر بالجميل وتسبى اجابتهما بنحو تقبل الله منكم أحياكم الله لامثاله كل عام وأنتم بخير قوله وصلاة العيدين سنة أي لفعله صلى الله عليه وسلم وكذلك عند الامام مالك فهي سنة عنده أيضا وقال أبو حنيفة هي واجبة عينا وقال الامام أحمد هي واجبة كفاية ويدل لتأخيرها على غيرها قال الا لا أن تطوع وأما قول الامام الشافعي من وجبت عليه الجمعة وجب عليه العيد فعمول على التأكيده ففعلها بالمسجد أفضل لشرفه الا لعذر كضيقة فكيره واذا خرج لغير المسجد استخف نديا من يصلها بالضعفة ولا يخطب الخطبة لهم الا باذنه ويسبى أن يذهب للصلاة في طريق طويل ماشيا بسكينة ويرجع في آخر قصير كالجمعة وأن يأكل قبلها في عيد الفطر ولو بالطريق والاولى أن يأكل غرا وأن يكون وترا وأن يسكن في عيد الاضحى حتى يصلي للاتباع فيهما ولي تميز يوم عيد الفطر عما قبله فان الاكل فيه كان حراما وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته الذي كان في صدر الاسلام والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك كافي المجموع نقلا عن النص (قوله أي الفطر) أي عيد الفطر من الصوم وقوله والاضحى أي وعيد الاضحى الذي تطلب فيه الاضحية وهو أفضل من الاول للنص عليه في قوله تعالى فصل ربك وانحر (قوله مؤكدة) أي لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها فبكره تركها ولا يرد أنه صلى الله عليه وسلم ترك صلاة عيد النحر في منى لانه لعارض وهو ما علمه من الاشغال فلا ينافي المواظبة مع انه لا دليل على أنه تركها لاحتمال أنه صلاها فرادى (قوله وتشرع جماعة) فالجماعة مطلوبة فيها الا للعارض وان لم يكن يعني على المتقدم تسبى له فرادى لاشتغاله بأعمال الحج ويكره كافي الانوار تعقد جماعة بلا حاجة ولا امام المنع منه كسكل مكروم (قوله ولنفردي) فلا تشترط لها الجماعة كما هو ظاهر ولا تسبى الخطبة للمنفرد وتسبى أيضا للنصي المميز فيطلب من وليه أمره بها ليفعلها فيتاب عليها (قوله ومسافر وحز وعبد وخنى وامرأة) علم من ذلك أنها لا توقف على شروط الجمعة (قوله لاجيله) أي وان لم تكن ذات هيئة وقوله ولا ذات هيئة أي وان لم تكن جميلة وهذا الاستثناء غير ظاهر لانه يقتضى أنه لا يسبى لها صلاة العيدين وليس كذلك بل تسبى لهما لكن لا يحضران لحق الاستثناء أن يكون من الحضور لامن السنية وأجاب بعضهم بأنه استثناء من مقتدر والتقدير فيحضر من ذكر صلاة العيدين لاجيله ولا ذات

وصلاة العيدين أي
الفطر والاضحى سنة
مؤكدة وتشرع جماعة
ولنفرد ومسافر وحز وعبد
ونحنى وامرأة لاجيله ولا
ذات هيئة

هبة أي فلا يحضران ويدل على ذلك التقدير قوله أما العجوز فتحضر الخ **(قوله أما العجوز الخ)** مقابل الجميلة وقوله فتحضر أي بأذن زوجها فهو شرط أول وقوله في ثياب بيتها أي الثياب التي تلبسها في بيتها المهنة والخدمة لا ثياب الزينة وهذا شرط ثان وقوله بلا طيب شرط ثالث فالشرط ثلاثة أدخل الشارح بالاول وذكر الأخيرين ولذلك قال في البهجة قلت وتحضر العجوز بأذن زوجها يجوز ان لم يكن لباسها مشهورا أو صحبت طيبا فلا حضورا

(قوله ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها) أي الزمن الذي بين ذلك ويكنى طلوع جر من الشمس لكن يندب تأخيرها للارتفاع كرفع كفا فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وللخروج من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بالارتفاع فهي مستثناة من سن فعل العبادة في أول وقتها ولو فعلها قبل الارتفاع كان خلاف الأولى على المعتقد وان قال شيخ الاسلام بأنه مكروه ويسن البكروا غير الامام لما أخذ مجلسه وينتظر الصلاة وأما الامام فيحضر وقت الصلاة ويسن أن يجلس الحضور في الأضحية ليتسع وقت التضحية ويؤخره قليلا في الفطر ليتسع وقت صدقة الفطر قبل الصلاة ولو ارتفعت الشمس لم يكره النقل قبلها لغير الامام وأما بعده فان لم يسمع الخطبة فكذلك والاصح أنه لا يكون معرضا عن الخطيب بالكلية وأما الامام فيكرهه النقل قبلها وبعدها بخالفته فعليه صلى الله عليه وسلم ولا اشتغاله بغير الاهم ويسن قضاءها ان فاتت لانه يسن قضاء النفل الموقت ان خرج وقته نعم ان شهد وابعده الغروب أو عدلوا بعدد رؤية الهلال في الليلة الماضية صليت من الغد أداء لتقصيرهم في تأخير الشهادة أو التعديل **(قوله وهو)** الضمير راجع الى صلاة العيدين فقول الشارح أي صلاة العيدين في الجففس فيصدق بالعيدين ولعل عدول الشارح الى قوله أي صلاة العيدين أن يقول أي صلاة العيدين وان كان هو الظاهر من كلام المصنف لاجل قوله ركعتان فان صلاة العيدين مع أربع ركعات كل واحدة على حدة ركعتان **(قوله ركعتان)** أي بالاجماع وهي كسائر الصلوات في الاركان والشروط والسنة فان أراد الاقل اقتصر على ما يسن في غيرها فقلها ركعتان كسنة الوضوء وان أراد الاكل أنى

بالتكبير الا في **(قوله بجرمهم)** أي بالركعتين وقوله بنية عيد النضر أي كأن يقول نويت أصلي ركعتين سنة عيد النضر الله أكبر وقوله أو الأضحية أي كأن يقول نويت أصلي ركعتين سنة عيد الأضحية الله أكبر فلا بد من التعيين كما تقدم **(قوله وبأني بدعاء الافتتاح)** أي نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الخ ولا يشوب بالتكبير وبشوب بالتعوذ **(قوله ويكبر في الركعة الاولى الخ)** أي ان أراد الاكل والافاقها ركعتان كسنة الوضوء كما مر ومجمله بعددعاء الافتتاح وقبل التعوذ كما يعلم من كلام الشارح ويجهر بالتكبير وان كان مأموما ولو في قضائها لانه القضاء يحكي الاداء ويرفع يديه حذو منكبيه في كل تكبيرة كتكبيره التحريم ولو والى الرفع مع موالاته التكبير لم تبطل صلاته وان لم يرفع يديه من الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتدى بجنتي ووالى الرفع مع التكبير تبطل صلاته لان التكبير بطلت صلاته على المعتمد لانه هل كثير في غير محله عندنا لان التكبير عند هم بعد القراءة في الركعة الثانية وأما في الاولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقبل لا تبطل لانه مطلوب في الجملة فاعتقر ولو في غير محله وهذا التكبير من الهيئات فلو تركه لم يسجد

أما العجوز فتحضر العيد في ثياب بيتها بلا طيب ووقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) أي صلاة العيد (ركعتان) بجرمهم ما بينة عيد الفطر أو الأضحية وبأني بدعاء الافتتاح (ويكبر في) الركعة الاولى

قوله قلت وتحضر الخ هكذا هو بخطه موضوع وضع الاشعار وهو غير موافق للبيت الذي بعده كما لا يخفى فليراجع اه محله

للسهوان كان تركه مكروها ولو تركه الامام ولو عدا الا يأتى به المأموم بخلاف ما لو اقتدى مصلي
العبد بمصلي الصبح حيث يأتى به والفرق بينهما أن اتيان المأموم به دون الامام مع اتحاد الصلاة
بعد فحشا واقبائا ولا كذلك مع اختلافها وبخلاف ما لو ترك الامام تكبير الانتقال فيأتى به
المأموم لانه لا يحذو رقبته ذلك كما لو ترك جلوس الاستراحة (قوله سبعاً) أى عند المأزاه
الترمذى وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية
خمساً قبل القراءة ولو شئت في عدد التكبيرات أخذ بالاقل كما لو شئت في عدد الركعات ويتبع
امامه فيما أتى به وان نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة ويسن جعل كل تكبيرة في نفس
ووضع يده على يسراه تحت صدره بعد كل تكبيرة ولو أرسلهما فلا بأس والفصل بين كل
تكبيرتين بقدر آية معتدلة يهلل ويكبر ويمجد ويمحسّن في ذلك سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر لانه لا لا يأتى بالخال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة وقيل
هي أعمال الخير التي يبقى نواحيها ولو زاد على ذلك جاز كما قاله في البويطى وله الفصل بغير ذلك
ويكره تركه هذا الذكر ولا يأتى به قبل التكبير ولا بعده لان المقصود به الفصل بين كل تكبيرتين
(قوله سوى تكبيرة الاحرام) أى سوى تكبيرة الركوع فبهما تنصيرتها وعلم من عبارة
المصنف أن تكبيرة الاحرام ليست من السبعة وجعلها الامام مائة والمزني وأبو نوري منها
ولو كبر وشك في أيها أحرم بها جعلها الاخيرة وأعاد التكبير احتياطاً بخلاف ما لو شك هل أحرم
بواحدة منها ولا فإنه يستأنف الصلاة اذا اصر عدم الاحرام (قوله ثم يعوذ) عطف بتم ليشير
الى أن الترتيب مطلوب ولو تعوذ قبله ولو عدا صكبر لانه لا يفتوت بالتعوذ بخلاف ما لو تعوذ
قبل الافتتاح لانه بعد التعوذ لا يكون مفتتحاً ولو ترك التكبير ولو سهواً وقرأ وان لم يتم فاتحته
فاته التكبير فلا يندركه لافي الاولى ولا في الثانية وكذا قبل فيما لو ترك التكبير الخطبة حتى شرع
في أركانها (قوله ويقرأ الفاتحة) كان الاولى أن يقول ثم يقرأ الفاتحة لبشير الى الترتيب بين
التعوذ وقراءة الفاتحة كسابقه ولا حقه (قوله سورة في) وفي نسخة بلا سورة وهو بالسكون
على الحكاية التي في القرآن أو بالفتح مع منع الصرف للعبية والتأنيث فان لم يقرأها فسمح زاد
القليوبي على ما في الرمل وابن حجر وغيرهما فسورة الكافرون وأقره المحشي ويقرأ ذلك وان
أتم بغير محصور بن وقف جبل محط بالذي من زجر جدد كما نقله الواحدى عن أكثر المفسرين
أو فاتحة السورة كما قاله مجاهد (قوله جهراً) راجع لجميع ما قبله ماعدا التعوذ ودعاء الافتتاح
حتى للتكبير فيجهر به كما مر سواء كانت أداء أو قضاء ليلاً ونهاراً (قوله ويكبر في الثانية خمساً)
يجرى هنا جميع ما تقدم فرياً في الركعة الاولى (قوله سوى تكبيرة القيام) أى سوى تكبيرة
الركوع فبهما تنصير سبعاً (قوله وسورة اقتربت) أى قربت الساعة جداً فان لم يقرأها فهل
أنال زاد القليوبي على الرمل وابن حجر وغيرهما فسورة الاخلاص وتبعه المحشي (قوله
جهراً) راجع لجميع ما قبله كما مر في نظيره (قوله ويخطب) أى من يصلي جماعة من الذكور ولو
مسافرين فلا خطبة لمنفرد ولا لجماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلا قامت واحدة منهن
ووعظت فلا بأس ويندب للخطيب أن يجلس قبل الخطبة للاستراحة لا للاذان لانه لا أذان لها
وينصب أن يعلمهم أحكام الفطرة في عيد الفطرو أحكام الاضحية في الاضحي ومن دخل والامام

سبعاً سوى تكبيرة الاحرام
ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة
ثم يقرأ بعدها سورة في
جهراً (ويكبر في) الركعة
الثانية خمساً سوى تكبيرة
القيام ثم يعوذ ثم يقرأ
الفاتحة وسورة اقتربت
جهراً (ويخطب) ندباً

يخطب فان كانوا بالصبراء جلس ليستمع ما لم يحسن خروج وقت العبد والاصلاه وان كانوا
 بالمسجد صلاه مع التحيه كما قاله الزياي (قوله بعدهما) فلو خطب قبلهما بطلت الخطبة
 كالرأيه بعد القرية اذا قدمت فيعيدهما ولو بعد خروج الوقت (قوله خطبتين) أي
 كخطبتي الجمعة في الأركان لافي الشر وطاقتها لا تسترط هنا بل تحجب الا الاسماع والسمع
 وكون الخطبة عريه وكون الخطيب ذكرا ولا بد أن يقصد الخطيب القراءة في الآية ليعتد بها ركنا
 وان حرم عليه (قوله يكبر في ابتداء الأولى الخ) لوقال ويفتح الأولى بالتكبير الخ لكان أولى
 لأن عبارته توهم أن التكبير جزء من الخطبة وليس كذلك بل هو مقدمة لها خارج عنها ولا ينافي
 ذلك افتتاحها به لأن الشيء قد يفتح بما ليس منه ويفوت التكبير بالشرع في أركان الخطبة
 كما قرره الشيخ الطوسي (قوله تسعا) فهي مشبهة بالرعدة الأولى فانه يكبر فيها سبع مع تكبيرة
 الاحرام والركوع فعملت تسع كما مر (قوله ولا) أي وافرادا فالاولا مسنة في هذه التكبيرات
 فلا يطيل الفصل بين كل تكبيرتين وكذلك الافراد فلا يقرن بين اثنين أو أكثر بل يكبر واحدة
 واحدة فلو تحلل ذكرين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز كما قاله الرملي (قوله ويكبر في ابتداء
 الثانية الخ) كان الأولى أن يقول ويفتح الثانية بالتكبير الخ كما مر (قوله سبعا) فهي مشبهة
 بالرعدة الثانية فانه يكبر فيها خمس مع تكبيرة القيام والركوع فعملت سبع كما مر (قوله
 ولا) أي وافرادا كما في نظير قوله ولو فصل بينهما الخ) كان عليه أن يقدم هذه العبارة قبل
 قوله ويخطب لأن هذا انما هو في تكبير الصلاة كما مر لافي تكبير الخطبة الا أن يجاب على بعد بأن
 المراد بالحسن هنا الجواز كما سبق عن الرملي والمقصود نفي الضرر بالفصل (قوله والتكبير)
 أي الخارج عن الصلاة والخطبة وقوله على قسمين أي مشقلا على قسمين ولو حذف على لكان
 أخضر (قوله مرسل) أي مطلق عن التقيد بكونه عقب الصلوات وهو في عيد الفطر أفضل
 منه في عيد الاضحى للنص عليه في قوله تعالى وتكبروا لله على ما هذاكم والمقيد أفضل من
 المرسل لأنه تابع للصلوات والتابع يشرف بشرف المتبوع (قوله وهو ما لا يكون عقب
 صلاة) أي ما لا يتقيد بكونه عقب صلاة فلا ينافي أن التكبير الواقع ليله عيد الفطر عقب
 الصلاة مرسل وأن الواقع ليله عيد الاضحى عقب الصلاة مرسل ومقيد باعتبارين فباعتبار
 كونه في ليلة العيد مرسل وباعتبار كونه عقب الصلاة مقيد وهذا تعلم أن قول الشارح الا
 ولا يسن التكبير ليله عيد الفطر عقب الصلوات معناه أنه لا يسن من حيث كونه تابعا للصلوات
 فلا ينافي أنه يسن من حيث كونه في ليلة العيد وليس معناه أنه لا يسن التكبير ليله عيد الفطر
 عقب الصلاة أصلا كما توهمه بعض ضعفة الطلبة وهو توهم فاسد (قوله ومقيد) أي بكونه عقب
 الصلاة (قوله وبدأ المصنف بالاول) أي الذي هو المرسل وقوله فقال عطف على بدأ (قوله ويكبر
 الخ) ويسن رفع الصوت بالتكبير لأن رفع الصوت اظهار شعار العيد لكن المرأة لا ترفع صوتها
 بحضرة الرجال الاجانب ومثلها الخ (قوله نداء) أي تكبيرا مندوبا (قوله كل من ذكر وأتى
 وحاضر ومسافر) أي وحز وعبد ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلبي الى أن يحلل لانها شعاره مادام
 محرما ثم يكبر بعد تحلله فلا يكبر في ليلة عيد الاضحى وكذا في ليلة عيد الفطر أن حرم فيها الحج
 واقتصارهم على ليلة عيد الاضحى للغالب من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر (قوله من

(بعدهما) أي الركعتين
 (خطبتين يكبر في ابتداء
 الأولى تسعا) ولا (وم يكبر
 في ابتداء الثانية سبعا)
 ولا ولو فصل بينهما بتصعيد
 وتهليل وثناء كان حسنا
 والتكبير على قسمين مرسل
 وهو ما لا يكون عقب صلاة
 ومقيد وهو ما يكون عقبها
 وبدأ المصنف بالاول فقال
 (ويكبر) ندبا لكل من ذكر
 وأتى وحاضر ومسافر في
 المنازل والطرق والمساجد
 والاسواق (من)

غروب الشمس) أى مبتدئا التكبير من وقت غروب الشمس وقوله من ليله العيد أى الغروب
الكاش في ليلة العيد فليس فيه تعلق حرفي بترجمتي واحد يعامل واحد ويسن أحيا ليلتي العيد
لغير من أحيا ليلتي العيد أحيا الله قلبه يوم توت القلوب والمراد أحياؤها بالعبادة فيها وأقل بصلاة
العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح في جماعة والمراد بأحيا قلبه أن لا يشغله بحب الدنيا
فالمراد بوجوب القلوب اشتغالها بحب الدنيا (قوله أى عيد الفطر) أى وعيد الأضحية قال في
العيد الذي في كلام المصنف للجنس الصادق بعيد الفطر والأضحية لأن التكبير المرسل مشترك
بينهما فاقصار الشارح على عيد الفطر ليس في محله وأجاب بعضهم بأنه إنما اقتصر على عيد الفطر
لأنه المنصوص عليه وغيره بطريق القياس عليه (قوله ويستمر الخ) أشاوبته بذلك إلى أن قوله
إلى أن يدخل الخ متعلق بمحذوف كما هو ظاهر (قوله إلى أن يدخل الإمام الخ) أى ولو تأخر إلى
آخر الوقت هذا في حق من صلى جماعة وأما من صلى منفردا فالأعبرة بأحرامه فإن لم يصل أصلا
فيستر في حقه إلى الزوال لأنه بسبيل من إيقاعه الصلاة في ذلك الوقت وهذا هو المعتمد وإن كتب
القلوب أن المراد إلى أول وقت بطلب من الإمام الدخول في الصلاة وإن صلى هو منفردا أو لم
يصل أصلا وصريح هذا أنه لو فات أول الوقت لا يسن التكبير وليس كذلك بل يكبر إلى
أحرام الإمام إن صلى جماعة أو أحرام نفسه إن صلى فرادى أو إلى الزوال إن لم يصل أصلا إذ
الكلام مباح إليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله تعالى وشعرا اليوم حتى أنه أولى
من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف إذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة
خلافا لمن ذهب إلى أنه يجمع بين ذلك (قوله لا يبدع) متعلق بالصلاة (قوله ولا يسن التكبير ليلة
عيد الفطر عقب الصلوات) أى لا يسن من حيث كونه مبدءا للصلاة إذ لا مقيد له فلا يسن
أنه يسن من حيث كونه مرسل في ليلة العيد كما مر (قوله ولكن النوى اختار الخ) ضعيف
إن حمل على أن المراد أنه سنة من حيث كونه مقيدا بالصلوات فإن حمل على أنه سنة من حيث
كونه مرسل في ليلة العيد فلا يكون ضعيفا بل يرجع لمقدمه ولا خلاف حينئذ (قوله ثم
شرع الخ) عطف على بدأ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويكبر في عيد الأضحية الخ) أى
برفع صوته لأنه شعار تلك الاوقات (قوله خلف الصلوات) يؤخذ من تعبيره بخلف الصلوات
دون عقبها أنه لا يفوت بالتأخير حتى لو تركه ولو عمد إلى به وإن طال الفصل على المعتمد لأنه شعار
الوقت لا تمة للصلاة بخلاف سجود السهو إذا تركه عمدا وكذا سهوا وطال الفصل لا يأتي به
لفوات محله ونخرج بالصلوات سجود التلاوة والشكر فلا يكبر عقبهما (قوله المفروضات) ليس
بمقيد كما أشار إليه الشارح بقوله وكذا خلف رتبة الخ (قوله من مؤذاة وفاتة) سواء كانت
فاتة من تلك الأيام أو من غيرها وأما وفاتة صلاة من تلك الأيام وقضاها في غيرها فلا يكبر كما
في المجموع لأن التكبير شعار الوقت وقد فات (قوله وكذا خلف رتبة ونقل مطلق) أى ونجبة
مسجد وسنن وعرضه (قوله وصلاة جنازة) أى فيكبر خلفها أيضا (قوله من صبح يوم عرفة)
أى من وقت صبح يوم عرفة ولو قبل صلاته حتى لو صلى فاتة أو غيرها قبلها كبر وهذا أولى من
قول المحققين تعالى للقلوب أى عقب صلاته لأنه ليس بمقيد ولذلك قال وإن لم يصل الصبح فكان
الأوق في بقية كلامه ما قلنا وهذا في غير الحاج أما هو فلا يكبر إلا إذا تحلل قبل الزوال أو بعده كما

غروب الشمس من ليلة
العيد) أى عيد الفطر ويستمر
هذا التكبير إلى أن يدخل
الإمام في الصلاة) للعيد ولا
يسن التكبير ليلة عيد الفطر
عقب الصلوات ولكن
النوى في الإذكار اختار
أنه سنة ثم شرع في التكبير
المقيد فقال (و) يكبر (في)
عيد الأضحية خلف الصلوات
المفروضات) من مؤذاة
وفاتة وكذا خلف رتبة
من صبح يوم عرفة

قاله القليوبي تبعا لابن قاسم على ابن حجر **(قوله الى العصر)** أي الى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فاتحة أو غيره ها قبل الغروب كبر فجملة ما يسن التكبير فيه خمسة أيام واندوج فيها ليلة العيد فيسن التكبير فيها عقب الصلوات ويسعى مقبدا من جهة كونه تابعاً للصلوات وإن كان يسمى أيضا من سلام من جهة كونه واقعا في ليلة العيد فله اعتباران كما تقدم خلافا لمن وهم فيه **(قوله أيام التشریق)** سميت بذلك لتشرق الشمس فيها أي تقديده في معنى بالشرقة التي هي الشمس ويسل غير ذلك **(قوله وصيغة التكبير)** أي المحبوبة التي تداولت عليها الا عصار في القرى والامصار ويسن أن يز يد بعد ما ذكره الشارح لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ويسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته **(قوله الله أكبر)** أي الله أعظم من غيره وكرره للتأكيد **(قوله كبير)** أي حال كونه كبيراً أو كبرت كبيراً ونحو ذلك وقوله كثيراً أي حدا كثيراً **(قوله بكرة وأصيل)** البكرة أول النهار والأصيل آخره والمراد تعميم الأزملة لا التقييد بهذين الوقتين فقط **(قوله صدق وعده)** أي في وعده لنبيه صلى الله عليه وسلم بالنصر على الأعداء وقوله ونصر عبده أي سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم **(قوله وأعز جنده)** قيل إنه لم ترد هذه الكلمة في شيء من الروايات لكنها زيادة لأبأس بها لكن صرح العلقمي على الجامع الصغير بأنها وردت **(قوله وهزم الأحزاب)** أي الذين تحزبوا على النبي صلى الله عليه وسلم وهم قريش وغطفان وقرظة والنضير وـ **﴿﴾** أو اقدرا في عشر ألفا فارسل الله عليهم الرياح والملائكة فهزمهم قال الله تعالى فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها **﴿﴾** فصل في صلاة الكسوف وما يطلب فعلها **﴿﴾** والأصل فيها قوله تعالى لا تعبد الشمس ولا القمر واحجدا لله الذي خلقهن أن كنتم آياه تعبدون وخبر أن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيتهم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكسف ما بكم أي إن الشمس والقمر علامتان من العلامات الدالة على وجوده تعالى لا ينكسفان لموت أحد فانه لما مات ولده إبراهيم انكسفت الشمس فظن الناس أنها انكسفت لموته فرد ذلك عليهم ولا لحياة فانه انكسفت في حياة الخلق فظن الناس أنها انكسفت لحياة فأن خبراً بأن انكسافها حينئذ ليس لحياة وان كان ذلك قبل وقوعه فهو من الأخبار بالمعيبات والحكمة في الكسوف تنبيه عبادة الشمس والقمر على أنهم ما سخران مذلان ولو كانوا الهين لدفعوا النقص عن أنفسهم وما لمحي نورهما وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في السنة المذكورة صارت الخاتمة من الهجرة في جادى الآخرة على الراجح ولما خسف القمر في السنة المذكورة صارت اليهود يرمونه بالسهم ويضربون بالطاس ويقولون سحر القمر صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف فينكر على من ضرب على الطاس ونحوه عند خسوف القمر لأن فيه تشبهاً باليهود وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهم **(قوله وصلاة الكسوف)** لما كان الكسوف خاصاً بكسوف الشمس على المشهور وجعله الشارح على ذلك حيث قال وصلاة الكسوف للشمس وجعل في كلام المصنف اكتفاء حيث قال وصلاة الكسوف للقمر وأخذ ذلك من قول المصنف ويصلى كسوف الشمس وخسوف القمر ولما قدر الشارح ذلك احتاج لتقدير قوله كل منهما يصح

الى العصر من انرا أيام التشریق
وصيغة التكبير الله أكبر
الله أكبر الله أكبر لا اله الا
الله والله أكبر الله أكبر والله
الحمد لله أكبر كبيراً والحمد لله
كثيراً وسبحان الله بكرة
وأصيل لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصر عبده
وأعز جنده وهزم الأحزاب
وحده

﴿فصل﴾
﴿وصلاة الكسوف﴾ للشمس
وصلاة الخسوف للقمر

الاخبار فانه لا يصح الاخبار بقول المصنف سنة عن المبتدئ انه صار على تقدير الشارح شيئين
 ويصح أن المصنف أراد بالاكسوف ما يشعل كسوف الشمس وكسوف القمر على خلاف
 المشهور ولذا قال في المنهج وصلاة الكسوفين والاخبار جئنا بقول المصنف سنة صحيح من
 غير احتياج الى تقدير والحاصل أن الكسوف مأخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو
 بالشمس البقي لأن نورها من ذاتها وانما يستتر عما يجالوه جرم القمر بينها عند اجتماعهما
 ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر وغالبها والكسوف مأخوذ من الخسف وهو المحو وهو بالقمر
 البقي لأن جرمه اسود صقيل كالمرآة يضيء بتقابلته نور الشمس فاذا حال جرم الارض بينهما عند
 المقابلة منع من وصول نورها اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل أنصاف الشهر وغالبها
 فالكسوف للشمس والكسوف للقمر وفي كلام الشارح اشارة الى هذا ويجوز اطلاق
 الكسوف والخسوف على كل منهما وقيل الكسوف في أوله والخسوف في آخره وقيل غير
 ذلك **(قوله كل منهما)** أي من صلاة كسوف الشمس وصلاة خسوف القمر **(قوله سنة)** أي
 لكل أحد من ذكر وأني ومساقر ومقيم وحز وعبد فرادى وجماعة حتى انه يسن لولي المميز
 أمره بها وقوله مؤكدة أي مطلوبة طلباً كيداً فيكره تركها وهو مراد الشافعي رضي الله عنه
 بقوله لا يجوز تركها اذا المكره يوصف بعدم الجواز ليكون المراد به استواء الطرفين ولا بد
 من بقاء الكسوف فلو شك فيه فلا يصح لأن الأصل عدمه ويسن الغسل لصلاة الكسوف وأما
 التنظيف بمحلق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها لانه يضيئ الوقت ويخرج في ثياب بذلة لانه اللائق
 بالحال **(قوله فان فاتت هذه الصلاة الخ)** وسبأ في ما تفوت به في قول الشارح وتفوت
 صلاة كسوف الشمس الخ وكان الأولى للشارح أن يقدم هنا ويؤخذ من تقييده
 الفوات بالصلاة أن الخطيئة لا تفوت وهو كذلك لأن المقصود منها الوعظ لكن بالنسبة
 لمن صلى دون غيره خلافاً لما قال انه يحظب مطلقاً **(قوله لم تقض)** أي لانها ذات سبب فتفوت
 بفواته فان قيل لم تقض صلاة الاستسقاء بالسقياب ان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء
 وصلوا أوجب بأن الحاجة للسقا أشد مع أن المقصود بها الشكر على السقيا وطلب
 المزيد **(قوله أي لم يشرع قضاؤها)** والفعل اذا لم يشرع لا يصح فلا يصح قضاؤها ولو أحرمت
 بها كسنة الظهر فتابقاء الوقت فتبين خلافه وقعت تنالاً مطلقاً بخلاف ما لو أحرمتها
 بركوعين وقيامين ظناً بقاء الوقت فتبين خلافه فانه يتبين بطلانها ولا تصح نقلاً مطلقاً اذ ليس
 لتأجيل مطلق على هيئتها فتسدد وجوبه **(قوله ويصلي)** بالبناء للقضاء الذي هو
 الضمير العائد على الشخص لا بالبناء للمفعول لانه يمنع قول المصنف ركعتين بالنصب **(قوله)**
 لكسوف الشمس وخسوف القمر فيجب تعيين الصلاة بكونها كسوف الشمس
 أو خسوف القمر لانها من النفل ذي السبب فيجب فيها التعيين مع قصد الفعل ولا تجب نيّة
 التلبية **(قوله ركعتين)** فيهما ثلاث كيفيات أقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى الكمال
 أن يصليهما بركوعين وقيامين في كل ركعة من غير أن يطيل القراءة فيهما وأعلى الكمال أن
 يصليهما بركوعين وقيامين ويطيل القراءة فيهما وكلام المصنف ظاهر فيه لانه قال يطيل القراءة
 فيهما وبهذا تعلم ما في قول الشارح وهذا معنى قوله الخ فاذا أحرمتها أو أطلق تخيير بين

كل منهما سنة مؤكدة فان
 فاتت هذه الصلاة لم
 تقض أي لم يشرع قضاؤها
 (ويصلي لكسوف الشمس
 وخسوف القمر ركعتين)

الكيفيات الثلاث بخلاف ما لو نوى الوتر وأطلق فإنه يحمل على أدنى الكمال والفرق أن ما هنا اختلاف في الصفة فتسويح فيه وما في الوتر اختلاف في الذات فلم يتسويح فيه ودق شرع في كيفية من تلك الكيفيات فثبتت فلا يجوز الزيادة على ما نواه ولا النقص عنه لا انجلاعه وعدمه فيمتنع زيادة ركوع لعدم الانجلاء وكذلك تكرارها نعم بسن أعادتها مع جماعة سواء صلاها أو لا وحده أو مع جماعة على المعتقد (قوله يحرم نية صلاة الكسوف) أي أو الكسوف كما هو المناسب لصنيع الشارح فيما سبق وهو كذلك في بعض النسخ وقد علمت أنه لا بد من التعيين في النية (قوله ثم بعد الافتتاح) أي دعاء الافتتاح وقوله يقرأ الفاتحة أي ثم يقرأ سورة ثم إن كانت قصيرة كان ذلك من أدنى الكمال وإن كانت طويلة كان من أعلى الكمال وهذا هو المناسب لقول المصنف يطيل القراءة فيها فليحمل عليه كلام الشارح وإن كان خلاف المنبأ درمنه ليصح قوله وهذا معنى قوله الخ (قوله ثم يعدل) أي أقول من الركوع الأول وفي تسميته اعتدالاً لئلا يميل لانه قيام ثان يهوى منه إلى الركوع الثاني فتسميته اعتدالاً لما كلة (قوله ثم يقرأ الفاتحة ثانياً) أي ثم يقرأ سورة قصيرة أو طويلة كما مر (قوله ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله) أي لانه يسبح في الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها (قوله ثم يعدل ثانياً) أي من الركوع الثاني وتسميته هذا اعتدالاً لظاهره لانه يهوى منه للسجود (قوله ثم يسجد السجدين) فلا زيادة فيهما (قوله بطمأ نية في الكل) أي مع طمأ نية في كل ما ذكر من الركوعين والسجدين والاعتدال الثاني وأما التمامان فيقرأ فيها الفاتحة ولا بد ثم سورة ندبا قبل الضرورة فيهما الطمأ نية فلا حاجة لترجيح ذلك اليهما (قوله بقيامين وقرأتين) أي مع التعوذ دون الافتتاح كما هو معلوم (قوله واعتدالين) فيه تغليب لأن الأول لا يسمى اعتدالاً بل يسمى قياماً ثانياً ولذلك قال بقيامين (قوله وسجودين) هو مستندون هنا وفيما قبله إذ لازية فيهما الآن يجاب بأنه ذكرهما للدفع توهم الزيادة فيهما كالركوع (قوله وهذا معنى قوله الخ) فيه نظر لأن المنب دونه كلامه أدنى الكمال والذي في كلام المصنف أعلى الكمال الآن يجاب بما أنثرنا المسامحة من حمل كلام الشارح على أنه يقرأ سورة طويلة في كل قيام كما سيأتي تفصيله (قوله في كل ركعة منهما) أي من الركعتين (قوله قيامان يطيل القراءة فيهما) فيقرأ في الأول منها سورة البقرة وفي الثاني آل عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة إن أحسن ذلك والافتقار كل منهما من بقية القرآن وفي نص آخر أنه يقرأ في الأول البقرة وفي الثاني كما تقي آية منها معتدلة وفي الثالث كما تقي وخسين منها وفي الرابع كما تقي منها ما ليس مستنداً من مجموع النصين تحييره بين تطويل الثالث على الثاني كما هو مقتضى النص الأول أو نقصه عنه كما هو مقتضى النص الثاني سواء رضى المأمومون بالتطويل أو لا (قوله كما سيأتي) الأولى استقامة لانه لم يأت في كلامه (قوله وفي كل ركعة ركوعان يطيل التسبيح فيهما) فيسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها وفي الثالث بقدر سبعين منها وفي الرابع بقدر خمسين تقريرا في الجميع (قوله دون السجود فلا يطوله) ضعيف وقوله لكن الصحيح أنه يطوله معتدلة وقوله نحو الركوع الذي قبله أي قدره لأن التحويا في معنى التدبر فيسبح في السجود الأول بقدر مائة كالركوع الأول وفي السجود

يحرم نية صلاة الكسوف
ثم بعد الافتتاح والتعوذ
يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع
رأسه من الركوع ثم يعدل
ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع
ثانياً أخف من الذي قبله
ثم يعدل ثانياً ثم يسجد
السجدة في بطمأ نية في
الكل ثم يصلي ركعة ثانية
بقيامين وقرأتين وركوعين
واعتدالين وسجودين وهذا
معنى قوله (في كل ركعة)
منهما قيامان يطيل القراءة
فيهما كما سيأتي (و) في كل
ركعة (ركوعان يطيل
التسبيح فيهما دون السجود)
فلا يطوله وهذا أحد وجهين
لكن الصحيح أنه يطوله نحو
الركوع الذي قبله

الثاني بقدر غائبين كل ركوع الثاني وهكذا ولذلك قال في المنهج ويسجد في ركوع وسجود
 في أول كائنه من البقرة وفي ثان كنهان الخ نعم لا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدة بين
 (قوله ويخطب الامام) أي أو نائبه ويختص الخطبة بمن يصلي جماعة من الذكور فلا خطبة
 للمنفرد ولا لجماعة النساء فلو قامت واحدة منهن وعظمت فلا بأس به كما مر في خطبة
 العبد (قوله بعدهما) بضمير التثنية الراجع للصلاة الكسوف وصلاة الخسوف وفي بعض
 النسخ بعدها بضمير الافراد الراجع للصلاة الشاملة لكل منهما وعليها شرح العلامة الخطيب
 وهي أنسب لأن الأول توهم أنها بعد هماما والمراد أنها بعد كل منهما لكن هذا الابهام بعيد
 كما لا يخفى (قوله كخطبتي الجمعة الخ) لو قال كخطبتي العيدين الخ لكان أولى وأنسب نعم لا يستحق
 التكبير هنا لعدم وروده ووجه ذلك أن قوله في الأركان والشروط غير ظاهر بالنسبة للشروط
 إذ لا يشترط هنا شروط خطبتي الجمعة نعم يشترط الإسماع والسماع وكون الخطبة عربية وكون
 الخطيب ذكرا اللهم إلا أن يقال مراده بالشروط الشروط العامة في الجمعة وغيرها لا الخاصة
 بهم لأنها سنة هنا (قوله ويحث الناس) أي يأمرهم أمر مؤكد لأن الحث هو الأمر
 المؤكد (قوله على التوبة من الذنوب) وهي وإن كانت واجبة قبل أمره لكنها تأكد به
 كما أفاده القليوبي وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به فيما إذا لم يكن عليه ذنوب كالكافر إذا
 أسلم والصبي إذا بلغ ومن تاب من ذنوبه قبل أمر الامام فإن التوبة في حق هؤلاء سنة لعدم
 ذنب لهم وتجب بأمر الامام كائنه عليه المبدأ في (قوله من صدقة) أي صدقة التطوع وتحصل
 بأقل من قول ما لم يعين قدر من ذلك والانعين على من قدر عليه وضابط من تجب عليه الصدقة
 من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يتصدق به (قوله وعق) ويجب منه ما يجزئ
 في الكفارة لكن نقل عن خط المبدأ في أنه قال لا يشترط هنا ما يجزئ في الكفارة وضابط من
 يجب عليه العتق من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله ونحو ذلك) أي كالصوم والواجب
 منه يوم وكالصلاة والواجب منهار كعتان نعم ان عشرين قد روي ذلك تعين على من قدر عليه
 (قوله ويسر بالقراءة في كسوف الشمس) أي ان لم تغرب الشمس وهو فيها والاجهر ولو حصل
 في أيام الدجال كسوف الشمس في الوقت المحكوم عليه بأدليل صلى للكسوف وجهر وبذلك
 بلغز ويقال لنا صلاة كسوف بالليل جهرا (قوله ويجهر بالقراءة في خسوف القمر) أي
 ان لم تطلع الشمس وهو فيها والآخر ولو حصل في ليلة طلوع الشمس من مغربها خسوف
 للقمر في الوقت المحكوم عليه بأنه نهار صلى للخسوف وأسر وبذلك بلغز ويقال لنا صلاة خسوف
 بالنهار سرا (قوله وتنوت صلاة كسوف الشمس الخ) قد عرفت أنه كان الأولى أن يقدم هذه
 العبارة عند قول المصنف ولو فانت لم تنقض (قوله بالانجلاء) أي لجميع قرصها يشينا فلو انجلى
 بعضها وبقي بعضها الآخر لم تنقض صلى كالأوكسف ذلك البعض ابتداء وكذا الوشك في انجلائها
 لحيولة نحو محاب بينها وبينها فتصلي أيضا لأن الأصل عدم الانجلاء ولو حصل الانجلاء في أثناء
 الصلاة أتمها (قوله وبغروبها كاسنة) فلا يشرع فيها بعده وأما لو حصل غروبها كاسنة في أثناء
 الصلاة أتمها (قوله بالانجلاء) أي لجميعه يشينا كما تقدم قريبا (قوله وطلوع الشمس)
 أي ولو بعضا (قوله لا بطلوع الفجر) أي لا تنوت بطلوع الفجر لأن ما بعد الفجر ملحق

(ويخطب) الامام (بعدهما)
 أي صلاة الكسوف
 والخسوف (خطبتين)
 كخطبتي الجمعة في الأركان
 والشروط ويحث الناس
 في الخطبتين على التوبة من
 الذنوب وعلى فعل الخير من
 من صدقة وعق ونحو ذلك
 (ويسر) بالقراءة (في
 كسوف الشمس ويجهر
 بالقراءة في خسوف القمر)
 وتنوت صلاة كسوف
 الشمس بالانجلاء للمكسف
 وبغروبها كاسنة وتنوت
 صلاة خسوف القمر
 بالانجلاء وطلوع الشمس
 لا بطلوع الفجر

بالليل لبقاء سلطان القمر والارتفاع به فيه بل هو ليل حقيقة عند علماء الهيئة لأن الليل عندهم من غروب الشمس إلى طلوعها والنهار من طلوع الشمس إلى غروبها (قوله ولا يغروب به خاسفا) أي في الليل كما لو استتر بقمم متلا ولو غاب خاسفا واستتر كذلك حتى طلع الفجر صلى على الحديد وهو متجه (تمت) لو اجتمع عليه كسوف وجنازة قدمت وكذا لو اجتمع عليه عيد وجنازة أو كسوف وفرض قدم الفرض أن ضاق وقته والاقدم الكسوف ويقدم الكسوف على الوتر لأن الكسوف أكد وجنازة وفرض قدمت الجنازة أن اتسع وقت الفرض أو خشي تغير الميت فيحرم تأخيرها عند خشية التغير أو كان التأخير لا لكثرة المصلين عليه فإن كان التأخير يسير الكثرة المصلين عليه لم يحرم لأن فيه مصلحة للميت * (فصل في أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها) * والاصل فيها الاتباع واستأنوا لها بقوله تعالى وإذا استسقى موسى لقومه وأما كان هذا استسقا لا استدلالا لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح من مذهبنا وشرعت صلاته في السنة السادسة من الهجرة وأقله بمطلق الدعاء وأكمل منه بالدعاء خلف الصلاة ونحوها كالخطبة والدروس وأكمل منه بالكيفية الآتية (قوله أي طلب السقياء من الله) هذا تفسير لمعناه الشرعي لكنه حذف منه شيئا فإنه شرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليه وأما معناه اللغوي فهو طلب السقيا مطاوعا من الله أو من غيره ولو استأجرت إليه طائفة من المسلمين سن لغيرهم أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم للاتباع ولأن المؤمنين كالأعضاء الواحد إذا اشتكى بعضه اشتكى كله إلا أن تكون تلك الطائفة فاسقة أو مبتدعة على ما يحسنه الأذرعى لتلايتهم الناس حسن طريقهم (قوله وصلاة الاستسقاء مسنونة) أي مؤكدة وأعمال يقل الشارح مؤكدة لعلم ذلك من طلب الجماعة فيها وفي بعض النسخ سنة مؤكدة ومحل كونها سنة مؤكدة مالم يأمر بها الإمام والأوجب فيهم بها بنية صلاة الاستسقاء ويدخل وقتها للمنفر ديارادة فعلها وللجماعة باجتماع غالبهم كما مر (قوله لمقيم ومسافر) أي وحز ورقيق وبالع وغيره وذكر وأنشئ وجماعة وفرادى (قوله عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة فلا تجوز صلاة الاستسقاء بل ولا تصح كما قرره الحنفياوى (قوله من انقطاع) أي من أجل انقطاع فن تعليلية للحاجة وليست ببابية لأن الحاجة ليست هي الانقطاع وقوله غيث أي مطر وقوله أو عين ماء عطف على غيث فانقطاع مسلط عليه وقوله ونحو ذلك أي كالحاجة ماء بعد عذوبته وقتله بعد كثرته وتوقف النيل في أيام زيادته (فائدة) أقل ما خلق الله المياه كانت كلها حلوة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع بالإنسان وتأنس به فلما قتل قاييل هايل ملحت المياه الأماقل ونبت الشوك وهرب الوحوش من الإنسان وقالت الذي يقتل أخاه لا يؤمن (قوله وتعداد) أي شكر رأى بالكيفية الآتية من الصوم وغيره إن لم تستند الحاجة إليها ولا أعيدت الصلاة وحدها فان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا وخطب لهم الإمام شكر الله تعالى وطلب للمزيد قال تعالى لنن شكرتم لا زيدنكم وإن سقوا فيها أنعموها (قوله فيأمرهم الخ) أي إذا أردت بيان كيفية ذلك فأقول لك فيأمرهم الخ (قوله ونحوه) أي كلقاضى العام والولاية وذى الشوك المطاع في البلاد التي لا إمام فيها فذلك قال ونحوه ولم يقل ونائبه وبهذا يجاب عن قول بعضهم لو قال

ولا يغروب به خاسفا فلا تقوت الصلاة

• (فصل) •

في أحكام صلاة الاستسقاء أي طلب السقيا من الله تعالى (وصلاة الاستسقاء مسنونة) لمقيم ومسافر عند الحاجة من انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك وتعداد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثر من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم الله (فيأمرهم) ندبا (الإمام) ونحوه

نائبه لكان أولى وأظهر (قوله بالتوبة) هي لغة الرجوع من تاب إذا رجع وشرعاً الاقلاع من الذنب والتدم عليه والعزم على أن لا يعود اليه فأركانها ثلاثة فإن كان الذنب متعلقاً بحق أدى فلا بد من البراءة منه بأداء أو إبراء ويشترط أن لا يغربروا أن لا تطلع الشمس من مغربها (قوله ويلزمهم امتثال أمره) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح إن كان فيه مصلحة عامة والواجب يتأكد وجوبه بأمره ومن هنا يعلم أنه إذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الآن وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقاً من نائب السلطان أنه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوي فخالف الناس أمره فهم عصاة إلى الآن الأمن شربه في البيت فليس يعاص لأنه لم يناد على عدم شربه في البيت أيضاً ولورجع الإمام عما أمر لم يسقط الوجوب ولا يجب على الإمام بأمره شيء لبعده أن يوجب الشخص على نفسه شيئاً (قوله كما أفتى به النووي) فظاهره أن متعلق إفتاء النووي لزوم امتثال أمره مطلقاً والذي أفاده ابن قاسم العبادي أن متعلقه صيرورة الصوم واجبا ونهيه بصير الصوم بأمره واجبا على من عداه اهـ فلهذا شارح نظراً إلى عموم الحكم وعزاه إلى إفتاء النووي على سبيل القياس (قوله والتوبة من الذنب واجبة أمر الإمام بها أولاً) أي فأمر الإمام بها تأكيد لأن الواجب يتأكد بأمره وتقدم أنها تكون سنة في صور فتجب بأمره فيها (قوله والصدقة) فتجب الصدقة ونحوها كاعتق بأمره وينبغي أن يكتفى بأقل ما ينطلق عليه الاسم من ذلك بشرط أن يكون فاضلاً عما يعتبر في الفطرة هذا إن لم يعين الإمام قدراً فإن عينه لم بشرط أن يفضل ذلك عن كفاية العمر الغالب هذا هو المعقد ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطرة قدرها أو في أحد خصال الكفارة قدرها وإن زاد على ذلك لم يجب ويعتبر العتق بالحج والكفارة فحتم لزمه يعمه في أحدهما لزمه اعتاقه (قوله والخروج من المظالم) عطف على التوبة من عطف الجزم على الكل لأنه من جملة أركان التوبة لكن ذكره بخصوصه اهتماماً به (قوله ومصالحة الأعداء) أي في عداوة لغير الله تعالى أما العداوة لله تعالى فلا بأس بها لأن هجر الفاسق مطلوب ومصالحة الأعداء من جملة الخروج من المظالم نص عليه اهتماماً به (قوله وصيام ثلاثة أيام) أي متوالية كما قيده ابن الرفعة ولو صامها من نذراً وقضاء أو ككفارة كفي للحصول المقصود بذلك ويجب التبييت فإن تركه أثم ولا يلزمه الإمساك لأنه من خصائص رمضان ولا يجب قضاؤه لأنه ليس بسبب وقد زال ولو نوى نهراً وقع نقلاً مطلقاً ولو أمر الإمام أو وليه الصبيان المطيعين للصوم أن يأمرهم به فالتجبه الوجوب ولا يجوز الفطر فيه للمسافر عند العلامة الرملة إلا إذا اضطرره لأنه لا يقضى وخالف ابن حجر في ذلك ولو أمرهم الإمام بالصوم فسقوا قبله أو في أثناءه لزمهم الشروع فيه في الأولى وانما في الثانية لأنه رجماء كان سبباً للمزيد (قوله ثم يخرجهم) أي معهم فإذا خرجوا في اليوم الرابع صلبهم الإمام أو نائبه في الخروج إلى الصحراء حيث لا عذر (قوله غير متطيين ولا متزينين) فلا يسكن تطيب ولا تزين بل يكون أشعث أغبر لأنه أقرب للإجابة (قوله بل يخرجون في ثياب بذلة) أي ثياب مبتذلة فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة وحكمة ذلك أنها تشعر بالمسكنة والفاقة والطلب والاستعفاف وذلك

(بالتوبة) ويلزمهم امتثال أمره كما أفتى به النووي والتوبة من الذنب واجبة أمر الإمام بها أولاً (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام) قبل ميعاد الخروج فيكون به أربعة (ثم يخرجهم في اليوم الرابع) صاباً غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (في ثياب بذلة) بموحدة مكسوة وذال مجبهة ساكنة ما يلبس

أقرب إلى الاجابة ويذهبون من طريق ويرجعون من طريق آخر مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحضاة ولا مكشوفين الرؤس فان ذلك مكروه كما يؤخذ من شرح الرمي خلافا للزيادة وأما في رجوعهم فالتشي مثل الركوب (قوله من باب المهنة) أي الشيا ب المهنة وان كانت تطيق المهنة بفتح الميم وحكى كسرهما الخدمة (قوله واستكانة) عطف على شأب بدلة وكذلك قوله وتضرع (قوله ويخرجون معهم الصبيان) لانهم لا ذنب عليهم ذكورا كانوا أو إناثا ولو غير مميزين وأجرة خروجهم في مالهم عند العلامة الرمي وفي مال من عليه نفقتهم عند العلامة ابن حجر وقال ابن قاسم ان كان الاستسقاء لهم فهي من مالهم وان كان لغيرهم فهي على أوليائهم ويصح أن يكون هذا جمعا بين القولين وقوله والشيوخ والعجائز أي لأن دعاءهم أقرب إلى الاجابة فاسم أرتق قلوبا من غيرهم وقوله والبهايم جمع بهيمة من البهم وهو عدم النطق وينزقون بينها وبين أولادها ليكثر الصباح والنبيج وفي الحديث لولاها ثم رنع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وقد نظم بعضهم معنى الحديث فقال

لولا شيوخ للاله ركع * وصيبة من يتساي رضع
ومهملات في الثلاث رنع * صب عليكم العذاب الا وجع

والمراد بالركع الذين انحنى ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة وقال صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون الا بضعة انكم ولا يأمر أهل الذمة بالخروج لانهم رعا كفو أسيا للقط ولا يمنعهم منه لانهم مسترزقون وفضل الله واسع فاذا خرجوا لا يحتلطون بشا من حين الخروج إلى العود بل ينحازون عنا كالبهايم فان اخططوا بنا كره وهذا صريح في أنهم يخرجون في يومنا لا في غيره لان الله قد يجيبهم استدراجا فتعقد العاتية حسن طريقتهم والذي في شرح الرمي أنهم لا يخرجون معنا لمخافة من المساراة والمضاهاة بل يخرجون في يوم آخر لا يقال في خروجهم وحدهم مظنة مفسدة وهي مصادفة الاجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا لانا نقول في خروجهم معنا مفسدة محتملة وفي خروجهم في يوم آخر مفسدة متوهمة قال ابن قاضي شبهة وفيه نظر وحكى أن نبيا من الانبياء خرج يستسقي لقومه فاذا هو بمخلة رفعت بعض قوائمها إلى السماء فقال لهم ارجعوا فقد استجيب لكم من شأن هذه المخلة وفي البيان أن هذا النبي هو سيدنا سليمان عليه السلام وأن هذه المخلة وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا فارزقنا وآفأهلكنا وروى أيضا أنها قالت اللهم انا خلق من خلقك لا نفى لنا عن رزقك فلا تلهنا بكنا بذنوب بني آدم (قوله ويصلى بهم الامام أو نائبه) ومثله ذوالنوك المطاع في البلاد التي لا امام بها (قوله ركعتين) أي بنية صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليه ما خلا فالابن حجر وما نقل عن الرمي من أن له الزيادة عليهم ما ضرب عليه كما قاله بعضهم فالمعتمد المعول عليه أنه لا تجوز الزيادة عليهما وان وقع في ذلك ارتباك (قوله كصلاة العبدین) أي الا في النية والوقت فينوي بهما صلاة الاستسقاء كما مر ولا تشيد بوقت لانها ذات سبب فدارت مع سببها وقوله في كيفيتهما مثل جميع ما يستحب في صلاة العبد من كون كل تكبيرة في نفس وفصله بين كل تكبيرة بين يدي رؤية معتدلة ومن الذكر بينهما وأولاه الباقيات الصالحات وكون القراءة جهرًا أو كونه يقرأ في الأولى في أو سبع وفي الثانية اقتربت أهل أنك حديث القاشية قياسا لانصا لان الحديث

من شأب المهنة وقت العمل
(واستكانة) أي خضوع
(وتضرع) أي خضوع
وتذلل ويخرجون معهم
الصبيان والشيوخ
والعجائز والبهايم (ويصلى
بهم) الامام أو نائبه
(ركعتين كصلاة العبدین)
في كيفيتهما

الوارد بذلك ضعيف فاقصار الشارح في بيانه غير مناسب (قوله من الاقتراح والتعوذ والتكبير) بيان للتكيفية ولا يخفى أن التكبير قبل التعوذ وان قدمه الشارح عليه لكن الواو لا تقتضي قريناً ولا غيره وقد علمت ما في هذا البيان من القصور (قوله سبعاً في الركعة الاولى) أي سوى تكبيرة الأحرار وقوله ونحسب في الركعة الثانية أي سوى تكبيرة القيام (قوله برفع يديه) أي مع رفع يديه حذو منكبيه كما مر (قوله ثم يخطب ندبا للح) في تعبيره بنم إشارة إلى تأخير الخطبتين عن الصلاة وسيصرح بذلك تأكيد القول بهما ويجوز هنا تقديمهما على الصلاة (قوله خطبتين) فلا يكتفي خطبة واحدة كما في العبد وقوله كخطبتي العبد في الأركان وغيرها أي الأفي جواز تقديمهما هنا على الصلاة بخلاف خطبتي العبد (قوله لكن يستغفر الله الح) استند إلى قوله كخطبتي العبدتين ويسن أن يكبر من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم وهو في الحقيقة ثلث وانما سمى دعاء لانه مقدمة للدعاء الذي بعده أولانه يتضمن الدعاء (قوله في الخطبتين) بخلاف التكبير في الصلاة فلا يستغفر بذلك بل يأتي به اتباعاً للوارد (قوله فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفارتها) أي كما أنه يفتح الخطبة الاولى في العبد بالتكبير نساً وقوله والخطبة الثانية سبعاً أي كما أنه يفتح الخطبة الثانية في العبد بالتكبير سبعاً (قوله وصيغة الاستغفار) أي الكاملة ولو اقتصصر على استغفر الله كفى وانما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وان كان قد فرغ من انزاح اه مبداني (قوله استغفر الله) أي أطلب منه المغفرة فالسين والياء للطلب وقوله العظيم صفة أولى للفظ الشرف وقوله الذي صفة ثانية له وقوله لا اله الا هو صلة للذي وقوله الحى أي ذا الحياة الفدعية صفة ثالثة للفظ الشرف وقوله اليوم أي القائم بتدبير عبادته صفة رابعة (قوله وأقرب اليه) أي أرجع إلى طاعته عن معصيته ويسن أن يقول توبة عبد ظالم لنفسه لا يملك ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً (قوله وتكون الخطبتان بعدهما) نصريح بما علم من التعبير بنم من تأخير الخطبتين على الصلاة وقد علمت أنه يجوز هنا تقديمهما على الصلاة وان كان خلاف الأفضل (قوله أي الركعتين) تفسير للتعبير (قوله ويجزى الح) أي ندباً وتأولاً به قول الحال من الشدة إلى الرخاء فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب النعال الحسن وأراد بالتحويل ما يشمل التكيس بدليل تفسيره المذكور فقوله فيجعل عينه يساره أي وبالعكس تفسير للتحويل وقوله وأعلام أسفله أي وبالعكس تفسير للتكيس وبمحصول ما يفعله واحد بأن يمسك يده اليمنى طرف رداءه الأسفل من جهة يساره ويجعله على عاتقه الايمن وبالعكس ومحل التحويل بعد استقبال القبلة فإنه يسن له أن يستقبل القبلة بعد مضى ثلث الخطبة الثانية ويكره ترك التحويل (قوله ويجزى الناس) أي وقت تحويل الخطيب وقد عرفت أن المراد بالتحويل ما يشمل التكيس والمراد بالناس الذكور والواضحون فلا تحوّل النساء ولا الخنثى لثلاث تكشيف عوراتهن ويجوّلون وهم جلوس (قوله مثل تحويل الخطيب) أي فيجعلون يمين أريتهم يسارها وبالعكس وأعلامها أسفلها وبالعكس (قوله ويكثر من الدعاء) وليكن من دعائه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا بأجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى

من الاقتراح والتعوذ
والتكبير سبعاً في الركعة
الاولى ونحسب في الركعة
الثانية برفع يديه (ثم يخطب)
ندباً خطبتين كخطبتي
العبدتين في الأركان وغيرها
لكن يستغفر الله تعالى
في الخطبتين بل التكبير
أولهما في خطبتي العبدتين
فيفتح الخطبة الاولى
بالاستغفارتها والخطبة
الثانية سبعاً وصيغة
الاستغفار استغفر الله
العظيم الذي لا اله الا هو
الحى القيوم وأقرب اليه
وتكون الخطبتان
(بعدهما) أي الركعتين
(ويجوز) الخطيب (رداه)
فيجعل عينه يساره وأعلام
أسفله ويجزى الناس
أريتهم مثل تحويل
الخطيب (ويكثر من
الدعاء) سراً وجهاً

السما والوعند ألقاها بالتفصيل على المعتمد كما قاله الحنفى تبعاً للجبلى والشبرايملى لأن القصد رفع البلاء خلافاً لما قاله القابولي وتبعه المحشى من أنه يجعل بطونهم سما إلى السماء عند ألقاها بالتفصيل وظهورهما عند ألقاها الدفع كما فى سائر الادعية ولو فى غير الصلاة وقد عرفنا أن محل هذا التفصيل إذا لم يكن القصد دفع البلاء والرفع الظهور ومطلقاً نظر القصد دون اللفظ والحكمة فى ذلك أن القاصد دفع شئ يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شئ فإنه يحصله بطونهما (قوله غيث أسر الخطيب أسر القوم بالدعاء) أى فى الوقت الذى يسر الخطيب فيه بالدعاء يسر القوم به أيضاً وقوله وحيث جهرا منوا على دعائه أى وفى الوقت الذى يجهر فيه بالدعاء يؤمنون عليه (قوله ويكثر الخطيب من الاستغفار) أى لانه سبب فى كثرة الرزق كما نزل عليه الآية التى ذكرها الشارح وفى بعض النسخ وقد قدمت صيغته أى فى قوله أستغفر الله العظيم الخ (قوله ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم الخ) أى حثا لهم على الاستغفار لمناسبة الحال (قوله انه كان غفارا) أى ولم يزل كذلك لأن كان المستندة الى الله تعالى المقصود منها الاستمرار بخلاف المستندة الى غيره فان المقصود منها المضى كما أفاده التعليق فى تفسير قوله تعالى ان الله كان على كل شئ حسيبا (قوله يرسل السماء) أى السحاب وقوله مدرارا أى كثيرا والدو متواليا وقوله الآية أى اقرأ بقية الآية وهى ويعددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا (قوله وفى بعض نسخ المتن زيادة) وهى مناسبة للمقام لما فيها من الدعاء المناسب للحال (قوله ويدعو) أى فى الخطبة الاولى (قوله بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بدعائه الذى دعاه فى خطبته كما أسنده امامنا الشافعى رضى الله عنه فى المختصر وغيره (قوله اللهم) أى يا الله فحذفت ياء النداء وعوض عنها الميم فصا اللهم (قوله سقيا وجه) أى اسقنا سقيا يترتب عليها الرحمة وهى وصول الخير لنا ولما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله ولا سقيا عذاب) أى ولا نسقنا سقيا يترتب عليها العذاب وهو وصول الشر لنا ولما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر ويطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم استغنا غنا مغنيا

غيث أسر الخطيب أسر القوم بالدعاء وحيث جهرا منوا على دعائه (و) يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفى بعض نسخ المتن زيادة وهى (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقيا وجه ولا سقيا عذاب ولا محق ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر ويطون الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم استغنا غنا مغنيا

الشدة يقال أعانه إذا أنقذه من الشدة وقوله هنيئاً بالمد والهمز أي يهلاً طيباً لا ينقصه شيء
 بحيث لا يشرق به شارب وقوله مرثياً بالمد والهمز أيضاً فهو يوزن هنيئاً أي محمود العاقبة بحيث
 لا يترتب عليه نقص في الباطن لشأبه وقوله مرثياً بفتح الميم وكسر الراء أي ذاب ربع وخصب
 ويصح قراءته مرثياً بضم الميم وسكون الراء وكسر المثناة الفوقية أي محصلاً الربع يقال أوبع البعير إذا أكل
 الماشية أكلت ماشيته ومرثياً بالباء الموحدة أي محصلاً الربع يقال أوبع البعير إذا أكل
 الربع (قوله سها) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شديد الوقوع على الأرض ليفوص
 فيها يقال سمع الماء بسمعها إذا وقع بشدة من فوق إلى أسفل ويقال ساح يسبح إذا سال على وجه
 الأرض وقوله عاماً أي شاملاً للأرض كلها فلا يتخلو منه موضع وقوله غداً بفتح الغين والدال
 أي عذاباً وقيل كثير الماء والخير وقيل كبير القطر وقوله طبعاً أي يطبق على جميع الأرض
 فيصير عليها كالطبع لها وقوله مجللاً أي يكسو الأرض حتى يصير عليها كجل الفرس وقوله دائماً
 أي يوم الدين أي مستقر في وقت الحاجة إلى يوم الجزاء الذي هو يوم القيامة وإنما قلنا في وقت
 الحاجة لأنه لو كان المراد الدوام الحقيقي لم يصح لأنه يؤدي إلى الهلاك بالفرق ونحوه (قوله
 اللهم اسقنا الغيث) إنما قاله مع تقدمه تأكيداً وقوله ولا تجعلنا من القانطين أي الآيسين من
 رحمة الله بسبب تأخير الغيث والقنوط من الكبار (قوله اللهم أن بالعباد) أي ما عدا
 الملائكة وأن كان لفظ العباد يشملهم بقراءة قوله والبلاء فإنه من عطف المحل على الحال
 فيكون فيه احتراز عن نحو أهل السماء ولا ينبغي أن قوله بالعباد والبلاء خبران مقدم وقوله
 ما لا تشكوا إلا إليك اسمها مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما تقدم عليها والجهد بفتح الجيم
 قيل وضعا المنقة وقوله والجوع أي خلوا المعدة من الغذاء وقوله والضنك أي الضيق وفي بعض
 النسخ واللاء بفتح اللام المشددة وسكون الهمزة وبالمدشدة الجوع وقوله ما لا تشكوا بالنون
 أي نحن أو بالياء التحتية أي العبد وقوله إلا إليك أي لأنه لا يزال شكواها إلا أنت (قوله
 اللهم أنبت لنا الزرع) أي أخرج لنا الزرع من الأرض بسبب المطر وقوله وأدرتنا الضرع
 أي أكثرنا درته وهو اللبن والضرع محل اللبن من البهيمة وعما جرت لادرار اللبن كما قاله المحشي
 أن يؤخذ الشمر الأخضر ويدق ماؤه ويضاف إليه قدوة من العسل النحل ويسقى لمن
 قل لبنا من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطورا على الريق فإنه يكثر لبنها (قوله وأنزل علينا من
 بركات السماء) أي خيراتها والمراد به المطر وقوله وأبنت لنا من بركات الأرض أي خيراتها
 والمراد بها التينات والتمار وذلك لأن السماء تجري مجرى الأب والأرض تجري مجرى الأم
 ومنهما يحصل جميع الخيرات بخلق الله وتدبيره (قوله واكشف الخ) في الحديث قبل ذلك
 اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري وقوله من البلاء أي الحالة الشاقة وهو بيان مقدم لقوله
 ما لا يكشفه غيرك (قوله اللهم أنا نستغفرك) أي نطلب منك المغفرة وقوله أنك الخ تعليل
 لما قبله وقوله كنت غفارا أي ولم تزل كذلك كما تقدم وقوله فأرسل السماء أي السحاب وقوله
 مددرا أي كثيرا متواليا كما مر (قوله ويقتل) أي ينيء الغسل أن صادف وقت غسل
 مطلوب ويتوضأ أيضا ينيء الوضوء أن صادف وقت وضوء مطلوب والأفلا يتوسط بينهما كما
 يحسنه شيخ الإسلام تعالى لا بدعى لأن الحكمة فيه أن يناله ماء المطر وبركته كما قالوه في حكمة

هنيئاً مرثياً مرثياً
 عاماً غداً طبقاً مجللاً
 دائماً إلى يوم الدين اللهم
 اسقنا الغيث ولا تجعلنا
 من القانطين اللهم أن
 بالعباد والبلاء من الجهد
 والجوع والضنك ما لا
 تشكوا إلا إليك اللهم أنبت
 لنا الزرع وأدرتنا الضرع
 وأنزل علينا من بركات
 السماء وأبنت لنا من بركات
 الأرض واكشف عنا من
 البلاء ما لا يكشفه غيرك
 اللهم أنا نستغفرك أنك
 كنت غفارا فأرسل السماء
 علينا مددرا ويقتل

كشف البدن لينا له المطر وبركته فانه يسر أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف ما عدا عورته
ليصبيه منه ثوب والافضل أن يجمع بين الغسل والوضوء فان لم يجمع فالغسل فالوضوء ويسر
أن يدع وعند المطر عما شاء لما ورد أن الدعاء مستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف
ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة خصوصا وقد ورد من لم يسأل الله بغضب عليه
بخلاف ابن آدم فانه يغضب عند سؤاله وأنشد بعضهم

لاتسألنني آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسأل يغضب

ويسر أن يقول اثر المطر مطرا فاحضل الله ورحمته ويكره أن يقول مطرا بنوا كذا على عادة
العرب في اضافة الامطار الى الانواء أي الكواكب وانما كره لايهامه أن النوء هو فاعل المطر
حقيقة فان اعتقد ذلك كفر والعبادة بقية تعالى (قوله في الوادي) أي الحفرة وقيل الماء
والأول هو المشهور وعليه فقوله إذا سال معناه سال ماؤه فهو على تقدير مضاف بخلافه على
الثاني ومثل سيلان الوادي زيادة النيل في أيام زيادته (قوله ويسج للرع والبرق) أي بأن
يقول عند سماع الرعد سبحان من يسج الرعد بحمده والملائكة من خيفته وعند رؤية البرق
سبحان من يربكم البرق شوقا وطعما ويسر أن لا يتبع البرق بصره لانه يضعفه كما ورد ونقل
الشافعي في الآم عن الثقة عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق أجنحته التي يسوق بها السحاب
وعلى هذا فالمسموع صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلاق الرعد على الصوت
المسموع مجاز وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فخطفت أحسن النطق
وضمكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها أي لمعان النور من فيها عند ضحكها وعلى
هذا فالمسموع نفس الرعد وقال السيوطي في الاتقان أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم قال
بلغنا أن الرعد ملك أربعة وجوه وجه انسان وجه ثور ووجه نمر ووجه أسد فاذا مضع بذنبه
فذلك البرق والله أعلم بحقيقة الاشياء (فصل في كيفية صلاة الخوف) أي في بيان
صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو ضد الأمن فالكيفية بمعنى الصفة والاضافة على معنى
في على حذم كرا الليل أو المعنى صلاة الشخص الخائف فالخوف مصدر وبمعنى اسم القاعل وانما
آخرها قلتما وهي من خصائص هذه الامة وشرعت في السنة السادسة من الهجرة والاصل
فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة الآية والاختبار الآية مع خبر صلوا كما
وأيتوفى أصلي وتجوز في الحذر كالفرد خلا فالامام مالك رضى الله عنه (قوله وانما أفردا
المصنف الخ) جواب عما يقال لم أفرد المصنف صلاة الخوف عن غيرها من الصلوات بترجمة مع
أنها كغيرها في الأركان والشروط وغيرها وحاصل الجواب أنه انما أفردا عن غيرها بترجمة
من حيث انه يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها الا ان صلاة مستقلة (قوله بترجمة) هي الفصل
المذكور (قوله لانه) أي الحال والشان وقوله يحتمل أي يقتضيه وقوله في اقامة القرص أي
وكذا النفل غير النفل المطلق فلعل تقييده بالقرص لأن في مفهومه تفصيلا بين النفل المطلق
وغيره وقوله ما لا يحتمل في غيره أي ما لا يقتضيه غيره كقيام القرعة الثانية للركعة الثانية والامام
جالس منتظرها (قوله وصلاة الخوف) أي الصلاة في الخوف أو صلاة الخائف كما مر (قوله

في الوادي إذا سال ويسج
للرعد والبرق) انتهت الزيادة
وهي لطولها لا تناسب حال
المتن من الاختصار والله
أعلم

*(فصل في كيفية صلاة الخوف)
وانما أفردا المصنف عن
غيرها من الصلوات بترجمة
لانه يحتمل في اقامة القرص
في الخوف ما لا يحتمل في غيره
(وصلاة الخوف)

أنواع كثيرة) هي ستة عشر نوعا اختارها الإمام الشافعي رضي الله عنه منها أربعة وأسقط المصنف منها نوعا وهو صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطن نخل كما استعرفه (قوله تبلغ ستة أضرب) بل ستة عشر ضربا كما علت (قوله اقتصر المصنف منها على ثلاثة أضرب) مقتضاه أن الثالث في كلامه وهو الرابع في كلام غيره جاءت به السنة مع أنه ورد به القرآن قال تعالى فان خفتن فرجالا أو ركبانا فاعبده تجوز كذا قيل وهو مبنى على أن هذا النوع لم ترد به السنة وليس كذلك كما تصرح به عبارة الرملي وابن حجر ونصها وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضي الله عنه منها الأنواع الأربعة الآتية انتهت فقد ورد به القرآن والسنة معا والمراد أنه ورد القرآن به صريحا فلا يشافي أن غيره ورد به القرآن لكن احتمالا لأن قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية محتمل لصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة بطن نخل (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أضرب وقوله أن يكون العدو في غير جهة القبلة أي أوفيهما وثم سائر أخذ من كلام الشارح فيما يأتي (قوله وهو) أي العدو وقوله قليل أي بحيث لا يزيدون على المسلمين وقوله وفي المسلمين كثرة أي بحيث يكون المسلمون مثل الكفار في العدد فإن كان الكفار مائتين كان المسلمون كذلك فإذا صلى الإمام بالطائفة الأولى وهي مائة تبقى الطائفة الثانية في وجه العدو وهي مائة في مقابلة مائتين لأن كل واحد يقاوم اثنين وهكذا إذا جاءت الطائفة الثانية ووقفت الأولى في وجه العدو كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو وهذه أقل مراتب الكثرة وهذا شرط لجواز هذا النوع ولجواز صلاة عسفان وبطن نخل أيضا هكذا قال الحمصي والمعتقد أن هذا شرط للصحة في صلاة عسفان وشرط للسنية في صلاة ذات الرقاع وبطن نخل ولا تجوز صلاة نوع في غير محله فإذا كان العدو في غير جهة القبلة أوفيهما وثم سائر فهذا محتمل صلاة ذات الرقاع فلا تجوز فيه صلاة عسفان والعكس بالعكس (قوله فيفرقهم الإمام فرقتين) أي كأن يجعل كل فرقة مائة كما تقدم في المثال السابق (قوله فرقة تقف في وجه العدو) أي في مواجهته ومقابلته وقوله تحرس أي تحرس العدو وتغنيه من أن يأتي للإمام ومن معه (قوله وفرقة تقف خلفه) أي بعد أن ينحاز بهم في مكان لا يلغهم فيه سهام العدو (قوله فصل بالفرقة التي خلفه ركعة الخ) فإن صلى بها صلاة تامة وذهبت إلى وجه العدو وجاءت الأخرى فصلى بها صلاة تامة أيضا فهي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطن نخل ولا خلاف في اقتداء المفترض بالمتقل هنا وإن كان فيه خلاف في الأمن وهذا هو النوع الذي أسقطه المصنف من الأربعة التي اختارها الشافعي رضي الله عنه كما مر وهو يجري في الصلاة الثنائية وغيرها فإن صلى مغربا على كيفية ذات الرقاع فبفرقة ركعتين وبالثنائية ركعة وهو أفضل من عكسه الجائز أيضا وينتظر مجيء الثانية في قيام الثالثة وهو أفضل من انتظاره في جلوس تشهد أو صلى بها عية فبكل فرقة ركعتين ولو فرقهم أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة جائزا أيضا لكن يسجد للسجود لا ينتظاره في غير محتمل الانتظار وسهوا كل فرقة محمول على الإمام في أولاهم لاقتدائهم فيها وكذا ثنائية الثانية لاقتدائهم فيها حكما لثانية الأولى لاقتدائها فيها وسهوا للإمام في الأولى يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الأولى لمقارفتهم لمقبل السهو (قوله ثم بعد قيامه للركعة الثانية) فتنوي المفارقة منه بعد

أنواع كثيرة تبلغ
سنة أضرب كما في صحيح مسلم
اقتصر المصنف منها على
ثلاثة أضرب أحدها أن
يكون العدو في غير جهة
القبلة وهو قليل وفي
المسلمين كثرة بحيث تقاوم
كل فرقة منهم العدو
(فيفرقهم الإمام فرقتين
فرقة تقف في وجه العدو
تحرسه وفرقة تقف
خلفه) أي الإمام (فصل
بالفرقة التي خلفه ركعة ثم
بعد قيامه للركعة الثانية

الاول ويجرس الثاني في الاولى ثم يسجد معه الثاني ويجرس الاول في الثانية مع التحويل المتقدم لانه الثابت في صحيح مسلم فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة هو الذي يليه والحارس كذلك هو المؤخر ولو جرس فرقتان من صف أو فرقة واحدة في الركعتين معا جاز بشرط المقاومة حتى لو جرس واحدة فقط جاز بشرط مقاومته للعدو بأن لا يزيد على اثنين لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر (قوله ووقف الصف الاخر يجرسهم) أي استقر واقفا يجرسهم في الاعتدال وان طال ويقتصر تطويله للضرورة واختص الاعتدال بالحراسة دون الركوع مثلالا لأنه وقوف يمكن فيه القتال (قوله فاذا رفع الامام رأسه) أي ومن معه وقوله سجدوا أي الصف الحارس وأتى بضمير الجمع لانه جمع معنى وان كان مفردا لفظا وقوله ولحقوه أي في قيام الركعة الثانية ويندب له تطويله بقصد اقرائتهم الفاتحة وان طال فيه قيام الثانية على قيام الاولى وهم فيها كالمسبوق فان أدركوه في القيام قرؤا معه ما مكنتهم أو أدركوه في الركوع ركعوا معه وسقطت عنهم الفاتحة كالأول وبعضهم يركع بالجميع ويعتدل بالجميع كالركعة الاولى فاذا سجد سجد معه من كان حارسا في الاولى وجرس من سجد فيها مع بقاء كل مكانه أو مع تقدم وتأخر كما مر (قوله وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان) وهي تجرى في الصلاة الثنائية والثلاثية والرابعة ودخل في الثنائية هنا وفيما تقدم الجمعة فتصمخ في الخوف حيث وقعت بأبينة كصلاة عصفان وذات الرفاع لا كصلاة بطن فحل اذا تقام الجمعة بعد أخرى فان صليت كصلاة عصفان كفي سماع الاربعين الخطبة وان صليت كصلاة ذات الرفاع اشترط سماع ثمانين الخطبة ليكون في كل فرقة أو بعون وبضرب النقص في الفرقة الاولى عن أربعين في ركعتيها ولا يضرب في الفرقة الثانية ولو حال التحريم كما قاله الرملي بل ولو في الخطبة على المعتد فانتقد من اشترط الاربعين حال الخطبة في الفرقة الثانية ضعيف وان قاله المحنشي بعلقلبي وبذلك قول بعضهم لا يضرب النقص في الفرقة الثانية في ركعتيها بعد التحريم ويضرب حال التحريم ليكون لسماع الاربعين من الفرقة الثانية فائدة وتجهر بالطائفة الاولى في ثانیها لانفرادها ولا تجهر الثانية في ثانیها لا اقتداءها وبأني ذلك في كل صلاة جمهرية (قوله لعصف السبول فيها) أي تراكمها واجتماعها فيها وتسليطها عليها حتى آخرتها وأذهبها (قوله والثالث) أي من الثلاثة أضرب وكان الانسب بما تقدم أن يقول وثالثها ويجوز هذا الضرب في كل قتال وضرب مباحين كقتال عادل لباغ وصاحب مال لمن قصد أخذه ظلما ومن ذلك ما لو خطف نعله فله أن يسعى خلفه وهو يصلي حتى اذا ألقاه انطاف أم صلاته في محله أو هربت دابته وخاف ضياعها وكهرب من حريق أو سبل أو سبع لا يعدل عنه أو من غريم عند احساره أو خروج من أرض مغسوبة نأبا ومضى زال خوفه أم صلاته كما في الامن ولا قضاء عليه وایس له فعلة لخوف فوت عرفة بل يترك الصلاة ولو أبامال يدرك عرفة لأن قضاء الحج صعب بخلاف قضاء الصلاة وخروج الحج العمرة فلا يترك الصلاة لانها لا تقوت حاله ينذرهما في وقت معين والا كانت كالحج فيترك الصلاة لها عند خوف فوتها كما أفتى به والده الرملي وان خالفه ابن حجر (قوله أن يكون في شدة الخوف) أي أن يكون فعلهم الصلاة في شدة الخوف بحيث لا يأمنون هجوم العدو عليهم لو لواعنه أو انقسموا وقوله والتحام الحرب ليس بقيد لان المذار على كونهم

(ووقف الصف الآخر
يجرسهم فاذا رفع الامام
رأسه) (سجدوا ولحقوه)
ويتشهد الامام بالصنيتين
ويسلم بهم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعصفان وهي قرينة في
طريق الحاج المصري بينها
وبين مكة من جلتان سميت
بذلك لعصف السبول فيها
(والثالث أن يكون
في شدة الخوف والتحام
الحرب)

لا يأمنون هجوم العدو عليهم لو ولوا عنه أو انقسموا والظاهر وان لم يحصل حرب فخلاص
 الصامه (قوله هو كناية عن شدة الاختلاط) أي لانه يلزم من التهام الحرب شدة الاختلاط
 بين القوم فأطلق اللفظ وأريد لازم معناه كما هو ضابط الكناية (قوله بحيث يلتصق بعضهم ببعضهم
 بعض) تصوير لشدة الاختلاط بين القوم فشدّة الاختلاط بينهم مصورة بهالة وتلك الحالة هي
 التصاق لحم بعضهم ببعض كما تختلط لحمة الثوب بالسدى ولجة الثوب بفتح اللام وضجها الغة عكس
 لحمة القرابة والسدى بفتح السين وبالقصر كما في المصباح (قوله فيصل كل من القوم الخ) لكن
 لا يصل كذلك الا بشرط ضيق الوقت بحيث لا يبق منه الا ما يسع الصلاة فكذلك شرط ان الرفعة
 وهو متجه مادام يرجو الامن والاجازت الصلاة كذلك ولو في أول الوقت فادام يرجو الامن
 لا يصل كذلك الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج الامن صلى كذلك ولو في أول الوقت قياسا على
 فاقد الطهورين وهذا ظاهر في الضرب الثالث وأما بقية الاضرب فالظاهر فيها عدم اشتراط
 ذلك كما قاله الزيادي وان قال المحنّي وهذا جار في الاضرب الثلاثة التي ذكرها المصنف بل
 وفي صلاة بطن نخل أيضا ولو صلوا كذلك لسواد ظنوه عدو فبان خلافه أو بان أنه عدو ولكن
 كان بينهم حائل كغندق وجب عليهم القضاء بخلاف ما لو بان أنه عدو ولكن نيتهم الصلح أو التجارة
 مثلا فلا يجب عليهم القضاء لعدم تقصيرهم اذا اطلع لهم على نيتهم (قوله كيف أمكنه) أي على
 أي حال أمكنه الصلاة عليه فان عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما للضرورة وجعل السجود
 أخفض من الركوع ليحصل التمييز بينهما ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة
 وتقدموا على الامام والجماعة أفضل من الانفراد ما لم يكن الحزم والرأي فيه والافهوا أفضل
 (قوله راجلا) أي كما على رجله ذكر اكان أو أتى بخلاف الرجل فانه خاص بالذكور وان
 وقع في عرف العامة اطلاق الرجل على ما قابل المرأة وقوله أو راكبا عطف على قوله راجلا قال
 تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا (قوله مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) أي عند المجز عن
 الاستقبال بسبب العدو قال ابن عمر في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبل لها قال
 الشافعي رضي الله عنه ان ابن عمر رآه من فروع النبي صلى الله عليه وسلم فلو انصرف عنها
 بجماح الدابة مثلا فان طال الزمان بطلت صلاته والافلا (قوله ويعذرون في الاعمال الكثيرة
 في الصلاة) أي المحتاج اليها للقتال ولا يعذرون في الكلام والصباح لان الساكت أهيب حتى
 لو احتاج الى الكلام لاندأ ومسلم من كافر أراد قتله ولم يعلم به وجب عليه انذاره وبطلت صلاته
 (قوله كضربات متوالية) أي وطعنات كذلك قياسا على المشي وترك الاستقبال الواردين
 بالنص ويجب عليه أن يلتقي السلاح ونحوه اذا تنجس بما لا يعنى عنه الا اذا خاف من لقائه ضررا
 فيجب حمله مع القضاء على المعقد لندرة عذره خلافا لما في المنهاج كما في المجموع عن الاصحاب
 * (قصة ل) في بيان تحريم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال وحل ذلك للنساء
 وما يتبع ذلك وانما ذكره المصنف عقب صلاة الخوف لانه يجوز لبسه لثبأه حرب أي بفتته ولم
 يجد غيره يقوم مقامه (قوله في اللباس) أي في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كما علمت ولما كان
 المقصود بالذات اللباس خصه الشارح بالترجمة دون التختم بالذهب أو يقال الكلام فيه حذف
 الواو مع ما عطف والتقدير في اللباس والتختم بالذهب على حدسرايل تقيكم الحرز أي والبرد

هو كناية عن شدة الاختلاط
 بين القوم بحيث يلتصق
 لحم بعضهم ببعض فلا
 يتمكنون من ترك القتال
 ولا يقدرون على النزول
 ان كانوا ركبانا ولا على
 الانحراف ان كانوا مشاة
 (فصل في كل من القوم
 كيف أمكنه راجلا) أي
 ماشيا (أو راكبا مستقبل
 القبلة وغير مستقبل لها)
 ويعذرون في الاعمال
 الكثيرة في الصلاة كضربات
 متوالية
 * (فصل في اللباس)

والمتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد
 به الملابس بمعنى المخالط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل وهذا التعميم
 أخذه من قول الشارح وكذا يحرم استعمال ما ذكره على جهة الافتراض وغير ذلك الخ وما قلناه
 أو فقهنا من المتن لانه اقتصر على اللبس وان كان لبس قيدافان أولنا اللبس بمطلق الاستعمال كان
 ما قاله الشيخ موافقا للكلام المصنف أيضا وبهذا يظهر قوله فالترجمة مساوية لما ترجمت له بهذا
 التأويل فتأمل (قوله ويجرم الخ) أي لقول حذيفة نعم أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس
 الحرير والدياج وأن يجلس عليه وواه البخاري والدياج هو ما غلظ من ثياب الحرير بخلاف
 السندس فإنه ما رقيق منها وقد علل الامام والغزالي الحرمة بأن في الحرير خنوة أي نعومة
 وليونة لا تليق بشهامة الرجال أي بقوتهم وهذه الحرمة من الكثرة كما نص عليه الشيخ عطية
 ونقل عن الشبرا ملسي (قوله على الرجال) أي ولو أخته لاقتدخل الخنثى فيحرم عليهم لبس
 الحرير والتختم بالذهب احتياطا خلافا للفقهاء (قوله لبس الخ) اللبس لبس قيدافا وإنما اقتصر
 عليه المصنف لانه أغلب أوجه الاستعمال كما أشار إليه الشارح وفسره المحقق بالاستعمال على
 وجه يعتد استعمالا عرفا وعليه فالمراد به ما يشتمل أوجه الاستعمال كالجلوس عليه والاستناد
 إليه من غير حائل فيه ما بخلاف ما لو كانا بحائل ولو من غير خياطة وأما لبس ما ظهره وبطائه
 غير حريري وفي وسطه حرير كالقاووق فلا يجوز إلا أن يخطأ عليه وكذلك التغطى بما ظهره
 وبطائه غير حريري وفي وسطه حرير كاللحاف فلا يجوز إلا أن يخطأ عليه لأن اللبس والتغطى
 أشد ملازمة للبدن من الجلوس عليه والاستناد إليه وإنما جاز ذلك مع الخياطة لأن الحرير صار
 كالخشو وحشو الحرير جاززا وكالتدزبه أي التدف به إلا أن يخطأ عليه ظهارة وبطائه من غير
 الحرير كما علت بالجلوس تحته كالجلوس تحته صحابة أو خيمة أو ناموسية من حريري ويجرم على
 الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله معها في الثوب الحرير الذي تلبسه
 بخلاف ما إذا علا عليها من غير دخول فلا يحرم وكأية الرجل عليه ولو اصدقا امرأة ورسم عليه
 أي نقش عليه وستر جداره كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم إن أكرههم الحاكم على الزينة
 فلا حرمة عليهم لعذرهم ويجرم التفرج عليها نعم يجوز ستر الكعبة وقبور الانبياء به إن خلا عن
 النقد وبعضهم استثنى قبور الاريااء أيضا لكن في المحشى خلافه ومثل ستر الجدران به الباسه
 للدواب لانه لمحض الزينة بخلاف الباسه الصبي والمجنون فإنه لغرض الاتقاع به ويستثنى من
 تحريم الحرير أموبعها كيس المصنف بخلاف كبس الدراهم فإنه يحرم على المعقد ومنها علاقة
 المصنف وعلاقة السهمين والسيف وعلاقة الحياصة وخط الميزان والمقناص والسجدة
 وفي شراريها ترذد فصيل تحمل مطلقا وقيل تحرم مطلقا والمعقد التتصيل فان كان من أصل
 خيطها جازت والا فلا ومنها غطاء القل والاباريق والكتران من الحرير فيجوز ذلك وأما غطاء
 العمامة فان كان لرجل حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك منديل الفراش فيجوز حيث
 استعملته المرأة ولو في مسج فرج الرجل ويجرم حيث استعمله الرجل ولو في مسج فرج المرأة ومنها
 لبة الدواة وجعله ورق كتابة لانه استعمال حقيقة أخرى وبهذا فارق الكتابة على رقعة حرير
 فانما تحرم كما تقدم ومنها تسكة اللباس وقال بعضهم يجوز زر الطربوش وبعضهم يحرمه وقد

(ويجزم على الرجال لبس)

غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد القول بالجواز للخروج من الاثم واتخاذ الحرير بلا لبس
 كاستعماله في الحرمة على ما أفتى به ابن عبد السلام قال وأما دون اثم اللبس قال الرملي
 وما ذكره هو قياس اناه التقديس لكن ظاهر كلامهم أنه يفرق بينهما من وجوه متعددة وهو
 الاوجه ثم ان حل ما قاله ابن عبد السلام على ما اذا اتخذ لبسه بخلاف ما اذا اتخذ لغيره
 القبة لم يعد (قوله الحرير) هو معروف وهو أعم من القز لانه ما قطعته الدودة وخرجت منه
 حبة وأما الابريسم فهو ما مات فيه وهو كد اللون وهو المسمى بالحرير المسكي والحرير يعهما
 خلافا لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما مات فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه
 فهو ومباين للقز لا أعم منه وخرج بالحرير غيره كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم وان غلا
 غتمه ثم يحرم المزعفر وهو المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المزعفر
 عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران فلا يحرم ويكره المصفر كله وكذا بعضه لكن
 بالقيد المذكور بخلاف ما فيه نقط من المصفر فلا يكره وأما ما ذكر المصبوغات فلا تحرم ولا تكره
 سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والمخطط ويحرم لبس نجس أو متنجس بغير معقوعه
 في عبادة تطل به كصلاة أو لزوم عليه التضعج بالنجاسة والافلا فيجوز لبسه في غير المسجد أما
 فيه فلا يجوز لانه لا يجوز ادخال النجاسة فيه لغير حاجة تنزيها له أما الحاجة كما في النعل والبايج
 التي به نجاسة فيجوز ثم يحرم لبس جلد مغلق لغير ضرورة والاقتراش والتدثر كاللبس والاولى
 ترك دفع الثياب وصلها المالكها لانه يذهب قوتها فان كان ذلك ممن يريد البيع كان من الغش
 المحرم فيجب اعلام المشتري به وينبغي طي الثياب وذكر اسم الله تعالى عليها لما روى الطبراني
 اذا طويتم ثيابكم فاذا كروا اسم الله تعالى عليها ثلاثا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار وتبلى سريعا
 ويحرم تنجيس يده لغير غرض لما فيه من التضعج بالنجاسة فان كان لغرض جاز كعجن سرجين
 واصلاح قسيلة باصبعه فيما اذا استصح يد من نجس أو متنجس لانه يحل الاستصباح بكل منهما
 في غير المسجد ولا يحرم تنجيس ملكه كتوبه وجداده ولو لغير غرض ما لم يلزم عليه ضياع المال
 ولا تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كتربة الدجاج والاوز ونحوهما بخلاف ما لم
 تجز به العادة فانه يحرم ان لوث ويحرم في المسجد وان لم يلوث (قوله واتضعج بالذهب) هو ساقط
 من بعض النسخ وخرج بالتضعج اتخاذ آنف أو أنملة أو سنن من ذهب فانه لا يحرم على مطلقها
 وان أمكن اتخاذها من فضة وخرج بالذهب الفضة فانه يجوز التضعج بها للرجل بل يسن ما لم يسرف
 فيه عرفا مع اعتبار عادة أمثاله وتناوعدا ومحلا فاذا زاد على عادة أمثاله حرم خلافا لقول
 بعضهم متى بلغ الخاتم مثقالا كره فان زاد عليه قبل يحرم وقبل لا والا فضل جعله في اليد اليمنى
 ولبسه في الخنصر ويسن أن يكون فسه من داخل كفه ولا يكره لبس خاتم الرصاص والنحاس
 والحديد على الاصح وما تقدم في الخاتم وأما الخاتم فيصير ولو من الفضة ويجوز تحلية المصنف
 بالفضة لكل من الرجل والمرأة بالذهب للمرأة فقط بخلاف القوية فلا يجوز والتحلية وضع
 قطع رقيقة من النقد والقوية الطلي بالنقد بعد اذابته ويجوز كتابة المصنف بالذهب للرجل
 والمرأة من غير فرق بينهما على العقد خلافا لما يوهمة كلام القديس من تخصيص جوازا للمرأة
 (قوله والقز) قد عرفت أنه من عطف الخاص على العام وكان الاولى للشارح ان يشتمه على

الحرير والتضعج بالذهب
والقز

قوله والتختم بالذهب قال المحشى: نقل عن شيخه وفي كلامه العطف على معمولين لعاملين مختلفين
 ١٥ وجهه أن التختم معطوف على لبس والعامل فيه يحرم والقزم معطوف على الحرير والعامل
 فيه لبس وفيه نظر لأن محل منع العطف على معمولين لعاملين مختلفين إذا كان العاطف واحدا
 كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو وبخلاف ما هنا فإن العاطف تعدد ففي الحقيقة هما عطفان
 لا عطف واحد الذي هو محل المنع (قوله في حالة الاختيار) أي في حالة هي الاختيار وهو قيد
 لا بد منه سيذكر الشارح محترزه بقوله ويجعل للرجال لبسه في حال الضرورة ولا يخفى أن غير
 اللبس من سائر أوجه الاستعمال مثله في الحل للضرورة إذ لا تختص الضرورة باللبس فلو أخر
 الشارح هذا القيد عن قوله وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الاقتراض الخ لكان أولى
 وأحسن وحينئذ فكان الأولى ترك التقييد في المحترز باللبس لكنه اتكل على كونه علم من
 كلامه أن غير اللبس من سائر الاستعمالات كاللبس (قوله وكذا يحرم استعمال الخ) أشار إلى
 أن اللبس في كلام المصنف ليس بقيد وإنما اقتصر عليه المصنف لأنه الأغلب في الاستعمال
 كما تقدم وقوله ما ذكر أي الحرير والقز وقوله على جهة الاقتراض أي جهة هي الاقتراض لكن
 من غير حائل وإن لم يخط كما مر (قوله وغير ذلك من وجوه الاستعمالات) أي حتى التردد عليه
 وغير ذلك مما مر بخلاف محترز المنثي عليه فلا يحرم لأنه يفارقه حالا (قوله ويجعل للرجال
 لبسه) قد عرفت أن اللبس ليس بقيد فلو ترك التقييد به لكان أولى لكنه اتكل على علم ذلك
 من كلامه السابق (قوله للضرورة) أي أو الحاجة فالضرورة ليست بقيد لأن المدا على وجود
 الضرورة أو الحاجة فيجوز استعماله للضرورة كقباءة حرب إذا لم يجد غيره مما يقوم مقامه
 والحاجة كدفع حرب ودفع قتل واستر عورة في الصلاة وعن أعين الناس وفي الخلوة إذا لم يجد غيره
 على المعتمد فقول الثوري وإن وجد غيره من لباس أود وأضعف مراح الرمي في شرجه
 بخلافه فحى وجد غيره حرم استعماله كالتداوى بالنجس كما قاله الشيخ الحنفى (قوله مهلكين)
 إنما قيد بذلك نظر التكون التثنية للضرورة والافتكاكون مهلكين ليس بقيد بل مثله كونها
 مضرين وجعل المحشى المراد بالهلك في كلامه ما لا يجهل غالباً بخلاف ذلك على تفسير الضرورة
 بالحاجة وهو صحيح وإن كان خلاف المتبادر من كلام الشارح (قوله ويجعل للنساء) أي لأنه
 صلى الله عليه وسلم أخذ في بيته قطعة حرير وفي عماله قطعة ذهب وقال هذا أن أي استعمالها
 حرام على ذكر أو أمتي حل لأنهم وألحق بالذكور الحنفى احتياطاً (قوله لبس الحرير) أي
 والتختم بالذهب ولو ذكره لكان أولى لذكر المصنف له سابقاً فيكون الضمير في قوله ويجعل للنساء
 عائداً للذكر من لبس الحرير والتختم بالذهب نعم هو ساقط من بعض النسخ كما مر ومثل التختم
 بالذهب غيره من أنواع اللبس ما لم تسرف فيه وإن لم تبلغ في السرف كالحل والزنه ما شتمتقال
 والفضة في ذلك كالذهب بالأولى فلهن لبس حليم ما ومنسج بهما (قوله واقتراشه) أي وسائر
 أوجه الاستعمال كالتدزبه والجلوس تحته ونحو ذلك فلو قال وغيرهما لكان أولى ويجعل حل
 اقتراشهن له ما لم يكن من ركش بذهب أو فضة (قوله ويجعل للولي لباس الصبي الخ) وألحق
 به الفزالي المجنون واعتمد الرمي أن ما يجوز للمرأة فيجوز للصبي والمجنون فيجوز للباس كل
 منهما ما نفع من ذهب حيث لا سرف عادة وقوله قبل سبع سنين وبعدها أي إلى البلوغ وفيه

في حالة الاختيار وكذا
 يحرم استعمال ما ذكر على
 جهة الاقتراض وغير ذلك
 من وجوه الاستعمالات
 ويجعل للرجال لبسه
 للضرورة كحز وبرد مهلكين
 (ويجعل للنساء) لبس الحرير
 واقتراشه ويجعل للولي
 لباس الصبي الحرير قبل
 سبع سنين وبعدها

تعريض بالرتعلي الرافي في البعدية والخلاف في غير يوم العيد (قوله وقليل الذهب وكثيره الخ) هذا تميم بعد تخصص فان قوله والتخصم بالذهب خاص وهذا عام وقوله أي استعمالهما احتاج لتقدير ذلك لان التحريم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال وقوله في التحريم سواء أي مستويان في التحريم على الرجال الا أنفا وأغلة وسنا كما مر ومحل في الاغلة ما لم تكن اغلة ايهام وخرج بالاغلة الاغلة من اصبح واحدة بخلاف الاغلة الواحدة ولومن الاصابع الاربعة من كل يد وعلى النساء الاحليل على العادة والقصة كالذهب الاختام ولولرجل على العادة بخلاف الختم كما مر (قوله واذا كان بعض الثوب الخ) لمذكر حكم الثوب الحرير الخالص ذكر حكم ما اذا كان بعضه منه وبعضه من غيره والكلام في المنسوج منها وأما المطرز بالابرة والمرفع فكالنسوج لكنه يتقيد كل منهما بكونه أربع أصابع عرضا وان زاد طولاً واعتد البشيشي في حل المرفع أن لا يزيد طرلاً أبضاً على أربعة أصابع ويتقيد كل منهما أيضاً بكونه لا يزيد في الوزن نعم لا يحرم ما في حالة الشك في كثرتهم ما لان الأصل الحل هنا وأما التطريفة وهو اتخاذ السجاف ولول بالابرة فالعبرة فيه بعادة أمثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة أمثاله وجب قطع الزائد ولو اتخذ سجافاً بقدر عادة أمثاله ثم اتقل لمن هو ليس كمادة أمثاله جازاً بقاؤه لانه وضع بحق ويفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافاً زاداً على قدر عادة أمثاله ثم اتقل منه لمن هو بقدر عادة أمثاله فانه يحرم ابتقاؤه لانه وضع بغير حق قياساً على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على بناء المسلم (قوله ابريسما) هو فارسي معرب بكسر الهيمزة والراء أو بفتح الهيمزة وكسر هاء مع فتح الراء فقيه ثلاث لغات وقد عرفت أن الابريسم هو ما مات فيه الدودة والقز ما قطعته الدودة وخرجت منه حبة والحرير ريعه ما فقول الشارح أي الحرير فيه تفسير الاخص بالاعم فاعمله أشار الى أن المراد هنا الاعتم لا خصوص الابريسم (قوله أو كانا) بفتح الكاف وكسر هاء ويقال كن وقوله مثلاً أي أوصافاً وغيره (قوله جاز للرجل) أي وكذا الغيرة وانما اقتصر عليه لانه هو الذي يتوهم فيه الحرمة (قوله ما لم يكن الابريسم غالباً على غيره) أي فانه يحرم وكذا ان شك في كثرة الحرير على غيره فيحرم على الاصح عند الرمي خلافاً لابن حجر كالبركي وصرح بالحرمة في الانوار وقوله فان كان غير الابريسم غالباً على العبرة بالوزن لا بالظهور والرؤية فيجوز لبس الاطالسة المشهورة وان كان ظاهرها أن الحرير فيها أكثر (قوله وكذا ان استوى في الاصح) فيجعل على الاصح وفارق التفسير حيث يحرم منه على المحدث عند الاستواء تعظيماً للقرآن

(فصل في الجنائز) بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بفتحها وكسر هاء الجنان مشهور وان قال بعضهم والكسر أفصح وهي بلغتها اسم الميت في النعش وقبل بالفتح اسم الميت في النعش وبالكسر اسم النعش وعليه الميت وقيل بالعكس فعلى القول الأول يصح أن يقول نويت أصلي على هذه الجنائز بالفتح والكسر وعلى القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنائز بالكسر الا ان أراد بها الميت مجازاً فان أراد بها النعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس ولا يقال نعش الا اذا كان الميت عليه فان لم يكن عليه قيل سريره وهو يتول كل يوم انظر الى بعقلك • أنا المهيا لنقلك

(وقليل الذهب وكثيره)
أي استعمالهما (في التحريم)
سواء واذا كان بعض
الثوب ابريسما أي حريرا
(وبعضه) الاخر (قطنا)
أو كانا مثلاً (جاز للرجل)
(لبسه ما لم يكن الابريسم
غالباً) على غيره فان كان
غير الابريسم غالباً حل
وكذا ان استوى في الاصح
(فصل)

قوله أي الحرير الاول
أي حريرا لانه الذي في
الشرح تفسيراً لقول
المتن ابريسما

قوله ان استوى هكذا
بخطه والذي في الشرح
استويا ولعله الاوفق تأمل
اه

أناسير المنايا * كم ساومثلي بثلث

وانما ذكر المصنف الجنائز في كتاب الصلاة دون القرائن مع مناديتهم الهاتعاق كل بالموت
 لاشتمالها على الصلاة التي هي أهمها وبهذا يجاب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية
 مع أنها منها واعلم أن الموت أعظم المصائب والفعله عنه أعظم فيسن كثرة ذكره لخبر أكثر وامن
 ذكرها ذم الذات الموت وتأت كد عبادة المريض لأن العائد لم يزل في مخوفة الجنة حتى يرجع
 وتغيبض الميت سنة ثلاثين مع منظره لأن البصر يتبع الروح فينتظر أن يذهب وأرواح المؤمنين
 تكون في عليين ونورها متصل بالجسد كما أن أرواح الكفار في سجين ولها اتصال بالجسد
 فالنعيم والعذاب للروح والجسد معاً على التحقيق (قوله فيما يتعلق بالميت) قد بينه الشارح
 بأربعة أشياء وبقي خامس وهو الحمل وانما تركه لأنه وسيلة للدفن فالدفن يستلزمه غالباً ومن غير
 الغالب ما لو دفن في موضع موته من غير حمل وانما ترك التعزية اقتصاداً وعلى الأهم فإن التعزية
 سنة كما هو معلوم (قوله من غسله وتكفنيه الخ) بيان لما يتعلق بالميت كما تقدمت الاشارة اليه
 (قوله ويلزم على طريق فرض الكفاية) أي على طريق هو فرض الكفاية وهو الذي يخاطب
 به المكلفون فان فعله البعض سقط الطلب عن الباقيين والمخاطب بهذه الامور كل من علم بموته
 أو ظنه أو قصر لكونه بقربه ولم يبحث عنه وكان بحيث ينسب في عدم البحث عنه الى تقصير
 واللازم لهؤلاء انما هو الافعال كما يقتضيه كلام المصنف وأما مؤن التجهيز كغسل الماء وأجرة
 المغسل وغن الكفن وأجرة الحمل والحفر فهي في تركه تخرج منها قبل وفاء الدين واخراج الوصايا
 والارث لكن بعد الحق المتعلق بعين التركة كالرهن والازكاة المتعلقة بعين النصاب فان امتنع
 الوارث من اخراجها أخذها الحاكم قهراً عليه فان فقد الحاكم أخذها الحاكم كذا لو خيف
 ان يجار الميت لو وقع اليه فم الزوجة غير الناشزة ولو غنية وخادمها تلزم مؤنهما ما زواجاً موسراً
 ولو بعبادته منها فان لم يكن موسراً ففي تركها كغيرها فان لم يكن تركه فعلى من تلزمه نفقته ثم من
 موقوف على تجهيز الموق ثم من بيت المال ثم على أغنياء المسلمين ولو كان الميت ذمياً وفاء بذمته
 ولا يقال فيه على أغنياء الذميين (قوله في الميت) أي بسببه ففي سببية وتحمل ذلك اذا تيقن
 موته بظهوره وشئ من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانخساف صدغ فان شك في موته وجب
 التأخير الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره ولو مات موتاً حقيقياً ثم جهز ثم أحيى حياة حقيقية
 ثم مات فالوجه الذي لاشك فيه أنه يجب تجهيزه ثانياً ولحق أهل الميت كاصدقائه تقبيل وجهه
 ولا بأس بالاعلام بموته بل يندب للصلاة عليه بخلاف نبي الجاهلية وهو النداء بموت الشخص
 وذكر ما شره ومفاخره وأصل ميت ميوت اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون
 قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ويستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله المسلم غير المحرم
 والشهيد) انما قيد الشارح بهذه الثلاثة لاجتماع الاربعة كاملة وكان عليه أن يقول وغير
 السقط في بعض أحواله كما يعلم مما يأتي فخرج بالمسلم الكافر فيموز غسله مطلقاً وتحرم الصلاة
 عليه مطلقاً ويجب تكفنيه ودفنه ان كان ذمياً أو مؤمناً أو معاهداً بخلاف الحربى والمرته
 وخرج بغير المحرم المحرم فوجب فيه الاربعة لكنها ليست كاملة لأنه لا يستر رأس المحرم ولا وجه
 المحرمة وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه

فما يتعلق بالميت من غسله
 وتكفنيه والصلاة عليه
 ودفنه (ويلزم) على طريق
 فرض الكفاية (في الميت)
 المسلم غير المحرم والشهيد

الغسل والصلاة وخرج بغير السقط الذي زدناه السقط فله أحوال فتارة تعلم حياته فيجب فيه
 الاربعة وتارة يظهر خلته فيجب فيه ثلاثة أشياء وهي ما عدا الصلاة وتارة لا يظهر خلته فلا
 يجب فيه شيء لكن يسكن ستره بخزقة ودفنه فالحاصل أن التقيد بالقيود السابقة لاجتماع
 الامور الاربعة كاملة والمحرم وان وجبت فيه الاربعة لكنها ليست كاملة وفي المحشى عبارة
 مشتملة على قلاقة وعقادة لكن توضيح المقام ما علمت (قوله اربعة أشياء) قد عرفت حكمة
 اسقاط الحبل والافه والخامس (قوله غسله) أي أوبده وهو التيم كالوحرق بالنار وكان بحيث
 لو غسل تهترى وكما لو لم يوجد الا اجنبي في المرأة وأجنبية في الرجل فيميت الميت فيها بما جازل نعم
 الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير (قوله وتكفينه)
 أي بعد غسله أو بده كما تقدم (قوله والصلاة عليه) أي بعد الغسل أو بده وجوبه لانه المنقول
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو تعذر كان وقع في حفرة وتعذر اخراجه وطهره لم يصل عليه
 وبعد التكفين ندب بل تكرم الصلاة عليه قبل تكفينه لانه يشعر بالازدراء بالميت ونص الفاكهاني
 المالكي على أن الصلاة على الميت من خصائص هذه الامة واستشكل بصلاة الملائكة على
 آدم عليه السلام وقولهم هذه سنة بني آدم بعده وأجيب بانها من خصائصنا على هذه الكيفية
 التي من جللتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ودفنه) أي في قبر
 (قوله وان لم يعلم بالميت الا واحدا الخ) أي محل كونه ما ذكر على طريق فرض الكفاية ان
 علم به أكثر من واحد وان لم يعلم به الا واحدا الخ لكن تعيينه حينئذ عارض لا يخرج عنه كونه
 فرض كفاية في ذاته وقوله تعين عليه ما ذكر أي من الغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن
 (قوله وأما الميت الكافر الخ) هذا محترز المسلم فيما مر (قوله فالصلاة عليه حرام) أي وباطلة
 لكن لو اختلط مسلم بكافر صلى على الجميع ويقول حينئذ اللهم اغفر للمسلم منها وما على واحد
 فواحد ويقول حينئذ اللهم اغفر له ان كان مسلما ويغفر التردد في النية للضرورة والاول
 أفضل (قوله حرييا كان أو ذمتيا) تعميم في تحريم الصلاة عليه قهرم الصلاة عليه مطلقا ولو
 صغيرا غير محذور ولو مع الاشتباه كأن اشتبه علينا حاله فلم نعلم أنه مسلم أو كافر فالرقيق الصغير الذي
 لم يعلم اسلامه لعدم العلم باسلامه لا تصح الصلاة عليه (قوله ويجوز غسله في الحالين) أي
 في حال كونه حرييا وحال كونه ذمتيا فيجوز غسله مطلقا (قوله ويجب تكفين الذمتي ودفنه)
 أي وفاء بذنته ومثله المؤمن والمعاهد كما مر (قوله دون الحرب والمرئذ) أي فلا يجب تكفينهما
 ولا دفنهما بل يجوز كل منهما كالغسل ويجوز اغراء الكلاب على جيفتهما لعدم احترامهما ثم
 ان تفسر الناس برأيتهما وجبت مواراتهما (قوله وأما المحرم الخ) هذا محترز غير المحرم فيما
 مر (قوله اذا كفن فلا يستر الخ) أي ولا يلبس مخيطا ولا يس بطيب واقتضى كلامه أنه يجب
 فيه الاربعة لكن ليست كاملة لعدم ستر رأس المحرم ووجه المحرمة لكن عدم ستر الجزء المذكور
 لا يقتضي جعله قسما مستقلا فكان الاولى عدم التقيد فيما مر بغير المحرم ثم يستدل عليه
 كان يقول نعم لا يستر رأس المحرم ولا وجه المحرمة ومثلهما الخنثى (قوله فلا يستر رأسه ولا وجه
 المحرمة) أي لان الاحرام لا يطل بالموت فانه يبعث يوم القيامة مليا كما ورد في حديث الذي
 وقصته دابة (قوله وأما الشهيد الخ) هذا محترز غير الشهيد فيما مر وكان المناسب أن يضم

(اربعة أشياء غسله
 وتكفينه والصلاة عليه
 ودفنه) وان لم يعلم بالميت
 الا واحدا تعين عليه ما ذكر
 وأما الميت الكافر فالصلاة
 عليه حرام حرييا كان
 أو ذمتيا ويجوز غسله في
 الحالبين ويجب تكفين
 الذمتي ودفنه دون الحرب
 والمرئذ وأما المحرم اذا
 كفن فلا يستر رأسه ولا
 وجه المحرمة وأما الشهيد

اليه السقط في بعض أحواله كما مر التنبيه عليه ولو فعل ذلك لكان أنسب بالدخول على كلام
المصنف فانه قال واثان لا يغسلان ولا يصلى عليهما الشهيد في معركة المشركين والسقط الذي لم
يستهل صارخا (قوله فلا يصلى عليه) أي ولا يغسل وكان الأولى له أن يذكره وأما تكفينه ودفنه
فواجبان والأولى تكفينه في ثيابه الملوثة بالدم فان لم تكفه وجب تيممها بما يستبرج به
ويجوز غيرها ومحل ذلك في الثياب التي يعتاد لبسها في غير الحرب غالباً أما ما لا يعتاد لبسه إلا في
الحرب كدرع وخف وفرة فيندب نزعها منه كسائر الموق (قوله كما ذكره بقوله) أي كالحكم
الذي ذكره المصنف بقوله وقد عرفت أن الذي ذكره المصنف عدم الغسل والصلاة فكان الأولى
للتأويل أن يذكره في الدخول كما مر (قوله واثان الخ) انما جمعهما لاتفاقهما في عدم الغسل
والصلاة وهو في الشهيد ظاهر وأما في السقط فهو في بعض أحواله وهو ما اذا لم تعلم حياته
ولم يظهر خلقه فانه لا يجب غسله ولا الصلاة عليه بل لا يجب فيه شيء لكن يستتره بخرقعة ودفنه
كما مر (قوله لا يغسلان) أي لا يجب غسلهما بل يحرم في الشهيد ويجوز في السقط فلا يحرم
بالنسبة له كإنص عليه الشيخ عطية واقتضاء كلام المحشى أو لا خلافا لقوله بعد ذلك عند قول
المصنف لم يستهل فيحرم غسله وانما حرم بالنسبة للشهيد ابتداء لآثار الشهادة وهو الدم لما ورد أن
رائحته يوم القيامة تكون كرائحة المسك وهذا جرى على الغالب والافتقار يكون لادم فيه فيحرم
وان لم يكن عليه أثر الدم ولو حائضاً ونفساً وجنباً لكن لو أصابه نجس آخر وجبت إزالته وان
أدى إلى إزالة دم الشهادة (قوله ولا يصلى عليهما) أي لا يجب الصلاة عليهما بل تحرم ولا تصح
والحكمة في ذلك الترغيب في تحصيل الشهادة وبهذا فارق النبوة فانما لا اكتسب كما قال
اللقاني ولم تكن نبوة مكتسبة * ولور في الأخير على عقبه

فلا يصلى عليه كما ذكره بقوله
(واثنان لا يغسلان ولا
يصلى عليهما) أي هـما
(الشهيد)

فلا يرد ما يقال النبي أفضل من الشهيد فكيف يحتص المفضل بجزية عن القاضل على أن المزية
لا تقتضي الأفضلية وهذا بالنسبة للشهيد وأما بالنسبة للسقط فله عدم ورود هاتيه وعدم
احتياجه لها وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلاته على الميت فالمراد
بأنه دعا لهم كدعائه للميت جمعاً بينه وبين خبر البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
في قتلى أحد بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم (قوله أحدهما) أي أحدا الاثنين اللذين
لا يغسلان ولا يصلى عليهما (قوله الشهيد) انما سمي بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة
وعليه فهو شهيد بمعنى مشهود له وقيل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره وعليه فهو شهيد بمعنى
شاهد وقيل غير ذلك والمراد شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى أو شهيد
الدنيا فقط وهو من قاتل للغيمة مثلاً فهذا لا يغسلان ولا يصلى عليهما وأما شهيد الآخرة فقط
فهو كغير الشهيد يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن وقد احتراز عنه المصنف بقوله في معركة
المشركين وأقسامه كثيرة فمنها الميتة طلقاً ولو كانت حاملاً من زنى والميت غريقاً وان عصي
بركوب البحر والميت هديماً أو حريقاً أو غريباً وان عصي بالغربة والمقتول ظمأً ولو هيئة
كان استحق شخص حرقته فضة نصفين والميت بالبطن أو في زمن الطاعون ولو بغيره لكن
كان صابراً محتسباً أو بعده وكان في زمنه كذلك والميت في طلب العلم ولو على فراشه والميت
عشاقاً ولو لم يكن لم ينج وطؤه كأمرد بشرط العفة حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمحبوبه لم يتجاوز

الشرع وبشرط الكتمان حتى عن معنوقه وأما خبر إذا أحب أحدكم أخاه فليخبره فحمل على غير العشق وما أحسن قول بعضهم

كني المحبين في الدنيا عذابهم * ناله لا عذبتهم بعد ما سقر
بل جنة الخلد ما واهم من خرقه * ينعمون بها حقاً بما صبروا
فكيف لا واهم حبوا وقد كفوا * مع العفاف بهم ذا يشهد الخبر
بأوراق صوراً وما وفوا منازلهم * حتى يروا الله في ذاباءنا الأثر

(قوله في معركة المشركين) أي قتالهم (قوله وهو) أي الشهيد وقوله من مات في قتال الكفار أي في حال قتالهم حتى لو استعان الكفار علينا بمسلم فقتل المستعان به شهيد لأن هذا قتال كفار ولا تنظر إلى خصوص القاتل (قوله بسببه) أي ولو احتمل أن يدخل ما لو انكشف الحرب عنه ولم يعلم هل مات بسببه أو لا (قوله سواء قتله كافر مطلقاً) أي عداً أو خطأ وقوله أو مسلم خطأ أي أو قتله مسلم خطأ بخلاف ما لو قتله عدو إلا أن استعان به الكفار كما تقدم (قوله أو نحو ذلك) أي كأن تردى في بئر أو رفته دابته (قوله فان مات بعد انقضاء القتال الخ) هذا محترز قوله في قتال الخ ومحل ذلك أن كان فيه حياة مستقرة فان كان فيه حركة مذبح فهو شهيد (قوله يقطع عونه منها) عبارة الخطيب وإن قطع عونه منها وإهل اقتصار الشارح على ما ذكره لأنها محل الخلاف كما أشار إليه بقوله في الاظهر (قوله وكذا لو مات في قتال البغاة) هذا محترز قوله قتال الكفار أي وليس بشهيد لكن لو استعان البغاة علينا بكفار فقتل الكفار المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة كذا قال المحشي لكن مقتضى كونه لا تنظر لخصوص القاتل خلافاً لأن هذا قتال بغاة ونقل عن ابن قاسم ما يؤخذ منه الجواب بأن الأصل في قتال الكفار أن يكون منتظياً للشهادة فلم ينظر لتبعيته لقتال البغاة بخلاف قتل المسلم المستعان به في قتال الكفار فإنه ينظر لتبعيته لقتالهم المقتضى للشهادة فتأمل (قوله أو مات في القتال لا بسبب القتال) هذا محترز قوله بسببه أي أو مات في قتال الكفار لا بسببه كأن مات بمرض أو فجأة أي بغتة (قوله والثاني) هذا انما يناسب لو قال الأول (قوله السقط) هو بمعنى الساقط بخلاف الكامل حتى قال الرمي أنه متى بلغ ستة أشهر وجب فيه ما في الكبير مطلقاً وإن نوزع فيه (قوله الذي لم يستحل الخ) أي الذي لم تعلم حياته باستلال أو غيره كاختلاج أو تنفس أو تحرك فالاستلال ليس بقيد وإنما اقتصر عليه لأنه الغالب ولا بد من التقييد بكونه لم يظهر خلقه فحينئذ لا يجب فيه شيء بل تحرم الصلاة عليه ويستتره بخرقه ودفنه ويجوز إعطاؤه لقطة ونحوها أما إذا علمت حياته بالاستلال أو غيره فكذلك كبيرة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها وإن ظهر خلقه فقط وجب غسله وتكفينه ودفنه بلا صلاة عليه وفارقت الصلاة غيرها بأنها أضيق بإبائه بدليل أن الذي تمتنع الصلاة عليه دون غيرها فالأصل أن السقط له ثلاثة أحوال كما قال سيدي محمد الحنفى

والسقط كال كبير في الوفاة * إن ظهرت أمارات الحياة
أو خفيت وخلقته قد ظهرا * فامنع صلاة وسواها اعتبرا
أو اختفى أيضاً فيه لم يجب * شيء وستترجم دفن قد ندب

في معركة المشركين وهو
من مات في قتال الكفار
بسببه سواء قتله كافر مطلقاً
أو مسلم خطأ أو عاد سلاحه
إليه أو سقط عن دابته
أو نحو ذلك فان مات بعد
انقضاء القتال بجراحة
فبها يقطع عونه منها فقير
شهيد في الاظهر وكذا
لو مات في قتال البغاة
أو مات في القتال لا بسبب
القتال (و) الثاني (السقط
الذي لم يستحل)

(قوله أي لم يرفع صوته) فالاستهلال رفع الصوت الذي هو الصياح عند الولادة كما قاله أهل اللغة فقوله صار خائفاً كيد (قوله هان استهل الخ) مقابل لقوله لم يستهل الخ لكن قد علت أن المدار على العلم بجيانة بالمادة مطلقاً ولذلك زاد الشارح قوله أو بكي لكن كان عليه أن يقول أو نحو ذلك وإعله أو أدامتلا وقوله فحكمه كالكبير أي فحبب فيه الأربعة كما مر وسكت عما إذا ظهر خلقه وكان عليه أن ينبه عليه (قوله والسقط بتثنية السين الخ) هذا تعريف للسقط في كلام المصنف (قوله الولد النازل قبل تمامه) أي قبل تمام أشهره كما صرح به الخطيب فهو أظهر الاحتمالات التي ذكرها المحشي وأما النازل بعد تمام أشهره فكالكبير كما مر (قوله ما أخذ من السقوط) أي النزول (قوله وبغسل الميت) ويستأن أن يوضأ قبله كالحي ولا بد من كون غسله بضعلنا كما يؤخذ من قول المصنف وبغسل الميت فلا يكفي غرق ولا غسل الملائكة فلو شاهدنا الملائكة تغسله لم يبق لنا خلاف نظيره من الكفن لأن المقصود من الغسل التعبد بضعلنا والمقصود من التكفين الستر وقد حصل ومثله الحلق والدفن لحصول المقصود ولو غسل نفسه كرامة كني كما وقع لسيدى أحد البدوي أمداً ما الله من مدده لا يقال مخاطب بذلك غيره فكيف يكتفي بضعله لانا نقول انما هو مطب به غيره لجزء بحيث قد وعليه ا كتنى به ومثله ما لو غسله ميت آخر كرامة فإنه يكفي ولا يكره له وجوب غسله ولا تجب فيه الغسل لأن القصد به النظافة وهي لا تتوقف على نية لكن تسن خروجه من الخلاف فيقول الفاسل نويت أداء الغسل عن هذا الميت أو استباحة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فإنها واجبة ولذلك يلغز ويقال لنا شيء واجب ونيته سنة وشئ سنة ونيته واجبة فغسل الميت واجب ونيته سنة ووضوءه سنة ونيته واجبة ومن تعذر غسله لفة دماً أو غيره كما لو احترق ولو غسل لتهري يم والاولى بالرجل في غسله الرجل والاولى بالمرأة في غسلها المرأة وله غسل حليته من زوجة غير رجعية وأمة ولو كابية ما لم تكن من زوجة أو معتدة أو مستبارة وزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بأن تضع حملها عقب موته ثم تترقح فلها أن تغسله وتستعين بزوجها بقضاء حق الزوجية بلائس منها له ولا منه لها ثلاثا ينتقض وضوء الماس فيهما وليس للأمة أن تغسل سيدها لا تغالها عن ملكه للوارث بالموت أو صيرورتها حرة فيما إذا كانت مدبرة أو أمة ولد ولومات مسلم وهناك كافر وامرأة مسلمة أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المسلمة فان لم يحضر الا اجنبي في الميتة أو أجنبية في الميت يعمها الاجنبي في الاولى ويمتته الاجنبية في الثانية من وراء حائل بخلاف ما لو كان على بدن أحدهما نجاسة فالأوجه أنه يزيلها الاجنبي أو الاجنبية لأن إزالة النجاسة لا بد لها بخلاف غسله والاولى بالرجل في غسله الاولى بالصلاة عليه درجة وهم رجال العصابة من النسب ثم الولاء ثم الامام أو نائبه ثم ذؤوالا وحام فان اتحدوا في الدرجة قدم هنا بالافقية في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فيقدم بالاسنية والاقربية فالافقه في باب الغسل اولى هنا من الاسن والاقرب عكس ما في الصلاة والاولى بالمرأة في غسلها قرياتها ولاهن ذات محرمة وبعد القريبات ذات ولاء فأجنبية فزوج فرجال محارم فان تنازع مستويان أقرع بينهما والصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة بغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم هكذا قال شيخ الاسلام في المنهج وغيره ونقل عن الزركشي في الخادم أن المسئلة فيها خلاف وأن

أي لم يرفع صوته (صارخاً)
فان استهل صارخاً أو بكي
فحكمه كالكبير والسقط
بتثنية السين الولد النازل
قبل تمامه ما أخذ من
السقوط (وبغسل الميت

المذهب أنه يعم وهو الذي ارتضاه بعض الأشياخ ويغسل من فوق ثوب ويحتمط الغاسل في غرض
 البصر والمس ويسن أن يكون الغاسل أمينا فان رأى خيرا كاستنارة وجهه وطيب رائحة
 سن ذكره أو وضه كسواد وتغير رائحة وانتقال صورة حرم ذكره المصلحة فيهما في صحيح مسلم
 من ستر مسلم استره الله في الدنيا والآخرة وفي سنن أبي داود والترمذي إذا ذكر ومحاسن موتا كم
 وكفوا عن مساريهم وفي المستدرك من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له أربعين مرة فان كان
 لمصلحة في الأولى كأن رأى من الميت المبتدع أماره خير فلا يسن ذكره بل يكتمها لاتباع
 الناس بدعته أو في الثانية كأن رأى من الميت المبتدع أماره شر إذا علمها ليزجر الناس عنها
 والأحاديث السابقة خرجت مخرج الغالب (قوله وترا) أي نفسه لا وترافه ومنصوب على
 أنه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والمراد وترانبا كما هو ظاهر (قوله ثلاثا) والسنة
 أن تكون الأولى بخوسدر والثانية من يله والثالثة بماء قراح فيه قليل من كافور ومحل
 الاكتفاء بها حيث حصل الانتقاء والواجب الانتقاء ويسن الايتار أن لم يحصل الانتقاء بوتر
 وقوله أو خسا والسنة أن تكون الأولى بخوسدر والثانية من يله والثالثة بماء قراح
 فيه قليل من كافور أو الثالثة بخوسدر كالأولى والرابعة من يله والخامسة بماء قراح فيه ما ذكر
 وقوله أو أكثر من ذلك أي المذكور من الخمس والأكثر من ذلك أما سبع فالأولى بخوسدر
 والثانية من يله والثالثة بخوسدر والرابعة من يله والثالثة بماء قراح أو الثالثة بماء
 قراح والرابعة بخوسدر والخامسة كذلك والسادسة من يله والسابعة بماء قراح أو السابعة
 وحدها بماء قراح بأن تكون الأولى بخوسدر والثانية من يله والثالثة بخوسدر والرابعة من يله
 والخامسة بخوسدر والسادسة من يله والسابعة بماء قراح وأما تسع فالأولى بخوسدر والثانية
 من يله والثالثة بماء قراح والرابعة بخوسدر والخامسة من يله والسادسة بماء قراح والسابعة
 بخوسدر والثامنة من يله والتاسعة بماء قراح فالأولى القراح مؤخر عن كل من يله ويصح أن
 يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن أدنى الكمال ثلاث وأكمله تسع وأوسطه خمس أو سبع
 خلافا لقول المحشي وأكمله سبعة وما زاد اسراف (قوله ويكون في أول غسله) وكذا في غير
 أثره بحسب الحاجة وقوله سدو أي أو نحو كصابون واشنان ونحوهما والسدر كما في الصحاح
 شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة سدرة والجمع سدرات بكسر فسكون أو بكسر
 أو بكسر فتفتح وسدر بكسر فتفتح (قوله أي يسن الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف ويكون
 في أول غسله سدر معناه على وجه السنية وقوله أن يستعين الغاسل الخ أي على تنظيف الميت
 وإزالة أساخه وقوله في الغسلة الأولى أي وكذا في غيرها بحسب الحاجة كما مر وأبجمل كلامه
 مثل كلام المصنف على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات فقوله من غسلات الميت أي الثلاث على
 هذا أو لا أكثر على ما قبله وقوله بسدره متعلق يستعين وقوله أو خطمي بكسر الخاء المعجمة أو فتحها
 وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبهه ورق الخيزري ومثل السدر والخطمي نحوهما كصابون
 واشنان ونحو ذلك كما مر (قوله ويكون في آخره الخ) أي ويسن أن يكون في آخره الخ وكذا
 في غير آخره من الغسلات التي بالماء القراح أو يحمل على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات كما يعلم
 مما تقدم (قوله غير المحرم) أما المحرم فلا يقرب طيبا بل يجب تركه الطيب في غسله ومحل ذلك

رر (الأثر أو خسا أو أكثر
 من ذلك) ويكون في أول
 غسلة سدر (أي يسن أن
 يستعين الغاسل في الغسلة
 الأولى من غسلات الميت
 بسدر أو خطمي (م) يكون
 في آخره أي آخر غسل
 لميت غير المحرم

اذا مات قبل التحلل الاول فان مات بعده كان كغيره في طلب الطيب (قوله شئ) تنوينه للتقليل
 كما أشار اليه الشارح بقوله قليل وخرج به ~~الكثير~~ فيضرب لانه يغير الماء وهذا في غير الكافور
 الصلب الذي هو الخاط وهو المسمى بالطيار وأما الكافور الصلب فلا يضرب كثيره كقليله ولو غير
 الماء لانه مجاور (قوله من كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله بحيث لا يغير الماء)
 تصوير وضابط للقليل فالقليل هو الذي لا يغير الماء ويعلم من ذلك أن الكثير هو الذي يغير الماء
 (قوله واعلم أن أقل غسل الميت الخ) ظاهر منبغ الشارح أن هذا الأقل لا يشمله كلام
 المصنف وهو كذلك لقوله ويكون في أول غسله الخ فانه من الاكل وقوله تعميم بدنه بالماء أي
 حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدمي القضا حاجتها وما تحت ثلثة الاقلف فلا بد
 من فسخها وغسل ما تحتها ان تيسر والا فان كان ما تحتها طاهرا عيم عنه وان كان نجسا فلا يعم بل
 يدفن بلا صلاة كما قد اظهره ابن علي ما قاله الرمي لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر
 يعم للضرورة وينبغي تقليده لان في دفعه بلا صلاة عدم احترام للميت كما قاله شيخنا وعلى كل
 فيصير قطع قلته وان عصى بتأخير وعلم من تعبيره بالعميم أنه لا بد من غسله فلا يكفي نحو غرق
 لا بامور دون بغسله فلا يسقط الفرض الا بعلنا وعلم منه أيضا أنه لا تجب فيه نية لان المقصود
 بغسل الميت النقافة وهي لا تتوقف على نية لكنها تندب كما مر (قوله وأما أكمله فذكر
 في المبسوطات) أي كأنه هج فانه أطال الكلام فيه وحاصله أن أكمله أن يغسل في خلوة
 لا يدخلها الا الغاسل ومن يعينه وولي الميت وهو أقرب الوثة وأن يكون في قبض بال أو سخي
 لانه أسترله على مرتفع كروح وهو المسمى بالدكة لئلا يصيبه الرشاش بما مالخ لان الماء العذب
 يسرع اليه البلاء بارد لانه يشد البدن الحاجة كبرد ووسخ فيسحق قليلا وأن يجلسه الغاسل
 على المرتفع برفق ما لا قليلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه واهما في نقرة قضاء لثلاثين رأسه
 ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمزجه اليسرى على بطنه بتعامل يسير مع السكران ليخرج ما فيه من
 الفضله ثم يصبغه على قضاء ويغسل بخرقة ملدوفة على يساره سوايته ثم يلقها ويلف خرقة
 أخرى على يده بعد غسلها بعباء ونحو أشتان ويتطاب اسنانه ويمزجه ثم يوضه كالحى بنية ثم
 يغسل رأسه فليديه بنحو سدرو بسرح شعرهما ان تلبس بطن واسع الاسنان برفق ويرد المنتف
 من شعرهما اليه ندبا في الكفن أو القبر رأ ما دفعته ولو في غير القبر فواجب كالساقط من الحى اذا
 مات عنه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي قضاء
 ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك مستعينا في ذلك كله بنحو سدرو ثم يزيله بما من
 فرقه بفتح القضاء وسكون الراء وهو كما فسر في القاموس الطريق في شعر الرأس والمراد بذلك
 الطريق المثل الابيض في وسط الرأس المنحد عنه الشعر في كل من الجانبين ويصمق قراءته من
 فوقه بقاء روا الى قدمه ثم يعمه كذلك بما قراح أي خالص لكن فيه قليل ~~كافور~~ فهذه
 الغسلات الثلاث غسله واحدة لان العبرة انما هي بالتى بالماء القراح ويسن ثمانية وثلاثة كذلك
 فالجوع تسع فاعلم من ضرب ثلاث في ثلاث لان الغسلات الثلاث مشتملة على ثلاث لكن العبرة
 بالثلاث التي بالماء القراح ويندب أن لا ينظر الغاسل من غير عورته الا قدر الحاجة أما عورته
 فيصير النظر اليها ويندب أن يغطي وجهه بخرقة ولو خرج بعد الغسل فحس وجبت ازالته

(شئ) قليل (من كافور)
 بحيث لا يغير الماء واعلم أن
 أقل غسل الميت تعميم
 بدنه بالماء مرة واحدة وأما
 أكمله فذكر في المبسوطات

(قوله ويكفن الميت) أي بعد غسله أو بدله ويسن أن يكفن بمغسول لا جديد لانه للصدید وأن يذرع على الكفن وعلى الميت حنوط وهو نوع من الطيب وأن تشد الياء بخرقة وأن يجعل على منافذه ومحال سمجوده قطن عليه حنوط وأن يشد على الكفن بشد أخوف الانتشار عند الحل إلا أن يكون محروما فلا يشد ويحل الشد في القبر وكره مغالاة في الكفن لخبر لاتفا لوال في الكفن فانه يلبس سريعا ويكره اتخاذ الكفن الامن حل أو من أثر صالح وللوارث ابداله فلا يجب عليه تكفينه فيه لانه ينتقل له بالموت بخلاف القبر فانه يسن اتخاذ ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن صيانة له عن صديد الموتي كما أفتى به ابن الصلاح ومثله كل اسم معظم فاحفظ ذلك فان كثيرا من الناس يفعلونه ويعتقدونفعه (قوله ذكر اكان أو اتى بالغيا كان أولا) لكن يجوز تكفين الاتي والصبي بالحرير أو ما أكثره حريرا أو من غير لانه يجوز لبسه في الحياة بخلاف الذكر البالغ فلا يجوز لانه لا يجوز لبسه في الحياة وسأني أن الكفن يكون من جنس ما يلبسه الشخص في حياته حتى يجوز تحلية الاتي والصبي بحلي الذهب والفضة ودقنه معهما حيث رضى به الورثة الكاملون ولا يقال انه تضييع مال وهو حرام لانا نقول انه تضييع مال لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه ومحل حرمة تضييع المال اذا لم يمكن لغرض فان كان لغرض فهو جائز لكونه مع الكراهة (قوله في ثلاثة أثواب) ليس المراد بها ثلاثة قص فلا تكفي بل المراد بها ثلاثة لفائف وهي واجبة ان اقتصر عليها وكان الكفن من ماله وليس محجورا عليه بفلس فان لم يقتصر عليها جاز لفافتان وازار وقيص وعمامة في الرجل وهي أفضل من ثلاثة لفائف وقيص وعمامة ومع ذلك فالأفضل أن لا يكون في الكفن قيص ولا عمامة فان كان لم يكره لكنه خلاف الاولى والأفضل في المرأة والخنثى لفافتان وازار وخمار وقيص وهي الخمسة الآتية وان كفن من غير ماله بأن كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتي أو من أغنياء المسلمين فالواجب ثوب واحد يترجى جميع البدن الا رأس المحرم ووجه المحرمة على المعتمد وان كان محجورا عليه بالفلس وقال الغرماء يكفن في ثوب وقال الووثة يكفن في الثلاثة أوجب الغرماء بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن فانه يجاب الورثة ولو اتفقت الورثة والغرماء على ثلاثة جاز بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فقول المحشي تعالى للقبوري في شروط وجوب الثلاثة ولا في ورثته محجور عليه ضعيف ولذلك نظرية المبدأ في كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوبا حتى لو قال بعض الورثة يكفن في ثوب وبعضهم في ثلاثة كفن في الثلاثة بل لو اتفقوا على ثوب وجب أن يكفن في ثلاثة على المعتمد لأن الثاني والثالث حقه فليس للورثة المنع منهما فلا يجوز تركهما الا أن أوصى به والفرق بينهم وبين الغرماء أن حق الغرماء سابق على حق الميت وأن منفعة صرف المال لهم تعود الى الميت بخلاف ذمته بخلاف الورثة فيهما (قوله بيض) أي ندى بالخبر البسوا من ما بكم البياض فانها خبر ثيابكم وكفنوا فيها وتاكم ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض كعمل نخور مصفر فوق رأسه أو أسفل قدميه (قوله وتكون كلها لفائف) أي وجوبا ويسن أن يسطر أحسنها أولا والباقي فوقها

(ويكفن الميت ذكر اكان أو اتى بالغيا كان أولا) في ثلاثة أثواب بيض وتكون كلها لفائف

وأن يوضع الميت فوقها مستلقيا وقوله متساوية طولا وعرضا في كلام الشيخ الخطيب ما يقتضي
 سن أن تكون التي تبسط من تحتها أوسع من غيرها وعبارته وأن يبسط أحسن اللغات
 وأوسعها والباقي فوقها انتهت (قوله تأخذ كل واحدة منها جميع البدن) أي تسع
 كل واحدة منها جميع بدن الميت الرأس المحرم ووجه المحرمة (قوله ليس فيها قميص
 ولا عمامة) أي ليس فيها حيث اقتصر على الثلاثة قميص ولا عمامة وهو الأفضل في حق
 الذكر فإن زيد قميص وعمامة لم يكره لكنه خلاف الأولى كما مر (قوله وان كفن الذكر
 في خمسة فهي الثلاثة المذكورة الخ) أي أو اثنين منها أزار وقميص وعمامة وهو أفضل
 من الثلاثة مع القميص والعمامة وإن كان الاقتصار على الثلاثة هو الأفضل في حق الذكر كما مر
 (قوله وقميص وعمامة) أي إن لم يكن محرما (قوله أو المرأة) ومثلها الخ. أي وقوله في خمسة
 وهو أفضل من الاقتصار على ثلاث لفات في المرأة كما هو القرض وعلى الرجل تكفين زوجته
 التي كانت تجب نفقتها عليه ولو رجعية بخلاف البائن لأن تكون حاملا ولومات الزوجان معا
 لم يجب تجهيز الزوجة من تركه الزوج ولومات الزوجة وخادمها معا ولم يجد الزوج إلا ما يجهز به
 أحدهما قدمت الزوجة ولو كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكأية ومات معا ولم يجد
 ما يجهز به إلا أحدهما فهل يقدم كل من الحرة والمسلمة على الأمة والكأية لشرفه. ما عليهما
 أو يقرع بينهما والظاهر الثاني (قوله فهي أزار ونحو الخ) عبارة غيره أزار فقميص فخمار
 فلما قتان فكان الأولى العطف بالقاء هكذا يفيد الترتيب كما صنع كذلك في المنهج والخطيب
 والأزار ما يشد على الوسط ويوترزبه فيما بين السرة والركبة وهو المسمى في كلام الناس بالوزرة
 والخمار ما يغطي به الرأس والجمع خمر مثل كتاب وكتب يقال اختمرت المرأة وتخصمرت ليست
 الخمار (قوله وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح) هذا ضعيف والمعتقد أن
 أقله ثوب واحد يستر جميع بدن الميت الرأس المحرم ووجه المحرمة وهذا هو الذي صححه
 النووي في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأدري بتعالجه وخراسانيين
 وسجل الأول على حق الله فقط والثاني على حق الميت مشوبا بحق الله والحاصل أن الكفن
 بالنسبة لحق الله فقط ثوب يستر العورة بالنسبة لحق الميت مشوبا بحق الله ما يستر بقية البدن
 وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الأول والثاني لا يسقط بوصية
 ولا غيرها أما الأول فلائنه حق الله وأما الثاني فلشأنه حق الله فلا وصى بإستار العورة فقط
 لم نصح وصيته والثالث الذي هو حق الميت الشامل للثوب الثاني والثالث يسقط بالوصية فلا
 وصى بثوب واحد يستر جميع البدن كفن به ويسقط أيضا يمنع الغرماء لا يمنع الورثة وتقدم
 الفرق بينهما (قوله ويختلف بذ كورة الميت وأنوته) في الذكر ثوب يستر ما بين سرتنه وركبته
 وفي الأنثى ثوب يستر ما عدا الوجه والكفين سواء كانت حرة أو رقيقة لأنه لا رقة بعد الموت وهذا
 مبنى على الضعيف السابق فيكون ضعيفا أيضا والمعتقد أن الواجب ثوب يستر جميع بدن الميت
 فلا يختلف بذ كورة الميت وأنوته (قوله ويكون الكفن من جنس الخ) فيجوز أن تكفن
 المرأة والصبي من الحرير والمزعفر وما أكثره منها لجواز إسهما لذلك في الحياة ولا يجوز ذلك
 في الرجل ومثله الخ. لأنه ليس له لبسه حيا ولا يجوز التكفين بالمتجس مع القدرة على الطاهر

متساوية طولا وعرضا
 تأخذ كل واحدة
 منها جميع البدن (ليس
 فيها قميص ولا عمامة) وإن
 كفن الذكر في خمسة فهي
 الثلاثة المذكورة وقميص
 وعمامة أو المرأة في خمسة
 فهي أزار ونحو وقميص
 ولما قتان وأقل الكفن
 ثوب واحد يستر عورة
 الميت على الأصح في
 الروضة وشرح المذهب
 ويختلف بذ كورة الميت
 وأنوته ويكون الكفن
 من جنس

وان جاز للشخص لبسه حيا في غير الصلاة فان لم يوجد الطاهر صلى عليه بعد طهره ثم يكفن
 بالمتخص (قوله ما يلبسه) بفتح الباء مضارع لبس بكسرها قال تعالى يلبسون ثيابا خضرا
 وأما لبس بفتح الباء يلبس بكسرها فمعناه خلط يخلط قال تعالى واللبساء عليهم ما يلبسون وليس
 مرادها (قوله ويكبر) ظاهر كلام الشارح أنه بفتح الباء مبني للجھول بدليل عدم ذكر
 فاعله عقبه وتقدير الشرط بعده وهو اذا صلى عليه فانه مبني للجھول ايضا وعليه فأربع
 بالرفع نائب فاعل والمناسب لتصريحه بالفاعل في الافعال بعده أن يقرأ يكبر بكسر الباء مبني
 للفاعل وهو ضمير عائذ على المصلى المعلوم من المقام وعليه فأربع بالنصب مفعول مطلق وهذا
 شروع في الصلاة على الميت وشرعت بالمدينة الشريفة فن مات بمكة قبل الهجرة كخديجة فدفن
 بلا صلاة لعدم مشروعيته اذ ذلك وصلى عليه صلى الله عليه وسلم ثلاثون ألقامن الانس وستون
 ألقامن الملائكة وصلوا عليه فرادى لعدم الخليفة حينئذ وأركانها سبعة أحدها النية ويجب
 فيها القصد والتعین لصلاة الجنائز ونية الفرضية وان لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط
 تعيين الميت الحاضر بل يكفي تمييزه نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى
 عليه الامام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضا أو فرض كفاية فان عينه كزبد أو رجل
 ولم يشر اليه وأخطأ في تعيينه كأن بان عمرا أو امرأة لم تصح صلاته فان أشار اليه كأن قال
 نويت الصلاة على زيد هذا فبان عمرا صحت صلاته تغليبا للإشارة ويلغو تعيينه ويخرج بالحاضر
 الغائب فان نوى على المسموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات
 المسلمين لم يشترط التعيين والافلا بد منه وثانها القيام للقادر عليه وثالثها الأربع تكبيرات
 بتكبيره الاحرام فالكل ركن واحد كما عليه الجمهور خلافا لمن عد تكبيره الاحرام ركنا والثلاث
 الباقية ركنا آخر ورابعها قراءة الفاتحة أو بدلها عند العجز عنها وخامسها الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم وسادسها الدعاء للميت بخصوصه أو في عموم غيره بقضه لخبر أبي داود
 وابن حبان اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ويكفي في الطفل الدعاء لوالديه فهو اللهم
 اجعله لوالديه فرطا وذخرا الخ لثبوت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم والنسقط يصلى عليه ويدعى
 لوالديه بالعافية والرحمة ولودعى له بخصوصه كفي عملا بعموم الحديث الاول وسابعها التسليمة
 الاولى وقد نظمها الشيخ عبد الله الانصاري فقال

ما يلبسه الشخص في حياته
 (ويكبر عليه)

اذا رمت أركان الصلاة • فسبعة تأتي في النظام بلا مترا
 فنيته ثم القيام لقادر • وأربع تكبيرات فاسمع وقتر
 وفاتحة ثم الصلاة على النبي • كذا الدعاء للميت حقا كما ترى
 وسابعها التسليم يا خير سامع • وذاتظم عبد الله يا عالم الورى
 هو ابن المناوى وهو نجل لاجد • فيرجو الدعاء عن ذلك قد قرا

ويشترط لصحة الصلاة على الميت تقدم غسله أو تيممه عند العجز عن الغسل فلو وجد الماء بعد التيمم
 لفقدته فان كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فقد وعده فلا إعادة وان كان في
 محل يغلب فيه وجود الماء وجبت الاعادة ان وجد قبل الدفن فان وجد بعده فلا ينش وان لم
 يتغير خلافا لابن حجر وتصح الصلاة عليه قبل تكفينه مع الكراهة ويسن أن تكون الصلاة

عليه بمسجد وثلاثة صفوف فأكثر لخبر ما من عبد مسلم عوت فيصل على عليه ثلاثة صفوف الاغفر له ويسقط الفرض بصلاة الصبي المميز ولو مع وجود الرجال لانه من جنسهم مع كون المقصود منها الدعاء وهو أقرب الى الاجابة وبهذا فارق عدم سقوطه به في رد السلام فان المقصود منه الامان لكل من المسلم والمجيب وأن كلا منهما سالم من الاثر وأمان الصبي لا يصح ولا يسقط الفرض بصلاة النساء مع وجود ذكر ولو صبياً لانه أكمل منهن فان لم يصل أمره بها فان امتنع بعد ذلك توجه الفرض اليهن (قوله أي الميت) فلو صلى على حي وميت صحت صلاته ان جهل الحال والا فلا ولو أحرم بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى تركت حتى يفرغ من الصلاة ثم يصل عليها لانه لم يوهما أولاً (قوله اذا صلى عليه) أشار بذلك الى أنه قد لا يصل عليه كما اذا كان فاقد الطهورين أو تهرى بدنه أو وقع في حفرة وتعدراخراجه منها وطهره أو تنجس نجاسة تعذر زوالها ولو مات تحت القلعة فاذا تعدر فسخها وكان مات تحتها تنجس غسل باقي بدنه وكفن ودفن بلا صلاة فلا يجوز قطعها لما فيه من هتك حرمة الميت ولا يصح التيمم عما تحتها على معتقد الرمي لوجود النجاسة المانعة من صحة التيمم وقال ابن حجر يصح عنه التيمم للضرورة وكان شيخنا يقول ينبغي تقليده في ذلك ستر للميت كما مر فان كان مات تحتها طاهراً وتعدر فسخها صحت التيمم عنه لعدم النجاسة (قوله أربع تكبيرات) ويجب قرن النية بالتكبير الأولى التي هي تكبيرة الاحرام ولا يجب على الامام نية الامامة فان نواها حصل له النواب والا فلا ولا بد من نية الاقتداء ان كان مة متدياً ولو نوى الامام ميتاً حاضراً أو غائباً ونوى المأموم ميتاً آخر كذلك جاز لان اختلاف نيتهم لا يضر ولو تخلف المأموم عن امامه بتكبيره بلا عذر حتى شرع في أخرى بطلت صلاته اذا الاقتداء انما يظهر هنا في التكبيرات فالتخلف بتكبيره تخلف فاحش يشبه التخلف بركعة وأفهم قولهم حتى شرع في أخرى أنه لو لم يشرع في الأخرى لم تبطل وهو كذلك حتى لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الامام لم تبطل فبأنى بها بعد السلام وأيده في المهمات فان كان بعد ركبة مقراة ونسيان أو عدم سماع تكبيراً وجهل لم تبطل صلاته بخلافه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي القراءة ومثله بطورها وأما اذا نسي الصلاة فالمعتمد أنها لا تبطل ولو بالتخلف لجميع التكبيرات والتقدم كالتخلف بل أولى لانه أخش من التخلف ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها فلا يراعى نظم صلاة الامام والمراد أنه يقرأ الفاتحة بعد الأولى ان شاء لانها لا تعين بعد الأولى وقال الشيخ عوض تعيين بعد الأولى في حق المسبوق دون الموافق فلو كبر امامه أخرى قبل قراءة الفاتحة ولو قبل الشروع فيها كبر معه وسقطت عنه الفاتحة واذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي الصلاة وجوبا في الواجب وندياً في المندوب كافي الصلاة ويسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته فان رفعت قبله لم يضر وان تحوكت عن القبلة هذا اذا أحرم عليها وهي قارة فان أحرم عليها وهي سائرة اشترط أن تكون جهة القبلة عند التصرم فقط ويسن أن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع الى تمام الصلاة هكذا قال المحشي والمعتمد وجوب ذلك ولا يضر الحائل هنا وقال بعضهم يشترط أن لا يكون هناك حائل عند التصرم ولا تشترط المحاذاة على المعتمد وقال ابن قاسم باشتراط المحاذاة (قوله بتكبيره الاحرام) فهي إحدى التكبيرات الأربع وليست زائدة

أي الميت اذا صلى عليه
(أربع تكبيرات)
بتكبيره الاحرام

عليها (قوله ولو كبر خصال تبطل) أي ولو عمدا لأنه انما زاد ذكر ما لم يعتقد البطلان بذلك
 بلهله والابطال لأنه فعل مطلق في اعتقاده وانما اقتصر على الخمس مع أن الأكثر كذلك فلو
 قال ولو زاد على الأربع لشمل ذلك لأن أقل الزيادة يتحقق بها ويمكن أن يكون أراد بذلك
 مطلق الزيادة من اطلاق الخاص وإرادة العام ومن المعلوم أن وجود السهم ولا يدخل صلاة
 الحنافة فلا يقال بسجد للسهم وجبر الخل ولونقص عن الأربع فإن أحرم بها بنية النقص
 لم تنعقد وإن أحرم بها لانية النقص ثم نقص بعد ذلك بطلت (قوله لكن لو خمس الخ)
 استدل على قوله لم تبطل لأنه ربعا يوجبهم أنه لو خمس إمامه تابعه ولو سدس أو سبع وهكذا
 فكذلك لكنه اقتصر على أقل الزيادة أو مراده مطلق الزيادة كما مر (قوله لم يتابعه) أي
 لم تسن متابعتة في الزائد فلو تابعه فيه لم تبطل صلاته كما أفتى بذلك الرلي وقوله بل يسلم أي بعدنية
 المفارقة وقوله أو يقتظره ليسلم معه وهو أفضل كما في بعض النسخ (قوله ويقرأ المصلي الفاتحة)
 أي سراً وإن صلى ليلاً لأنها وردت كذلك ويسن التعوذ قبلها والتأمين بعدها ولا يسن دعا
 الافتتاح ولا السورة لأن صلاة الحنافة مبنية على التخفيف وإن صلى على قبر أو غائب على
 المذبح ولو عجز عن الفاتحة أفتى يبدلها كغيرها من الصلوات (قوله بعد التكبيرة الأولى) أي
 على سبيل الأفضل كما يؤخذ من قول الشارح ويجوز قراءتها بعد غير الأولى فلا تعين بعد الأولى
 ويجوز إخلؤها عنها ويضمها للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء للميت
 بعد الثالثة أو يأتي بها بعد الرابعة والفرق بين الفاتحة حيث لم تعين بعد الأولى وغيرها حيث
 تعين في محله فتعين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والدعاء للميت بعد الثالثة
 وأما الرابعة فلا يجب بعدها شيء أن القصد بالصلاة على الميت الشفاعة وهي حاصلة بالدعاء له
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسبيله لقبوله فتعين محلها الواردان فيه عن السلف
 والخلف أشعار بذلك بخلاف الفاتحة فلم تعين في محلها أشعاراً بأن القراءة دخيلة في هذه
 الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السورة وعلى كل حال فلا بد منها بعد الأولى أو بعد غيرها لأنها ركن
 وناقش ابن قاسم في هذا الفرق بأن القراءة من أعظم الوسائل وعدم سن السورة تخفيف لأن
 بطلب الامراع بالحنافة ولذلك قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك علة لا تجزئ الاتباع وقال
 بعضهم الحكمة أن القرآن أفضل إلا أن كارتوسع فيه ما لم يتوسع في غيره (قوله ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم) ويسن الصلاة على الآل بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يسن
 هنا السلام ويسن الحمد لله قبلها (قوله بعد التكبيرة الثانية) أي وجوباً فلا تجزئ بعدها غيرها
 للاتباع وهكذا يقال في كون الدعاء للميت بعد الثالثة وقد علمت الفرق بينهما وبين الفاتحة
 (قوله وأقل الصلاة الخ) رأ كلهما ما بعد التشهد الأخير وهو اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أجمعين
 (قوله ويدعو للميت) أي بخصوصه أو في عموم غيره بقصد فلا يصح في الدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات من غير قصد نعم يكفي في الصغير أن يقول اللهم اجعله لوالديه فرطاً وذنراً وعظة
 واعذاراً وسلماً وشفيعاً ونقل به سوا بينهما وأقرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده

ولو كبر خمساً لم تبطل لكن
 لو خمس إمامه لم يتابعه بل
 يسلم أو يقتظره ليسلم معه
 وهو أفضل (ويقرأ المصلي
 الفاتحة بعد) التكبيرة
 الأولى) ويجوز قراءتها بعد
 غير الأولى (ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 التكبيرة الثانية) وأقل
 الصلاة عليه اللهم صلى على
 محمد) ويدعو للميت

ولا تحرمهما أجره وفي الصغيرة يقول اللهم اجعلها والوالديها الخ ومحل ذلك في الوالدين الحيين المسلمين فان كانا ميتين أو كافرين أو كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل يأتي بما يقتضيه الحال على الأوجه خلافا لمن قال سواء فيما قالوه مات في حياته أم أم بينهما أم بعدهما لأن الغطة بمعنى الواعظ وهو من الوعظ بمعنى تذكيره وأقرب وهذا لا يظهر بعد الموت إلا أن أريد به غاية وهو الظفر بالمطلوب ومعنى الفرط السابق المهني لمصالحهما في الآخرة والذخر بالذال المجبة الشيء النفس المدخر فشبّه به الصغير لكونه مدخرا أما مهما الوقت حاجتهما له فيشفع لهما كما صح في الحديث والغطة بمعنى الواعظ كما علمت فهي اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل واعتبارا أي سبب اعتبارهما وسلفا أي سابقا فهو توكيد لمعنى فرطا وشفعا أي هما يوم القيامة كما ورد أنه يشفع في والديه فيدخلهما الجنة وثقل به موازينهما أي ثواب الصبر على فقده أو الرضا به ولا تنفسهما بعده أي بالكفر أو بالمعاصي ولا تحرمهما أجره أي أجر مصييته وبسن أن يقول في كل من الصغير والكبير قبل الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذوكرنا وأتانا اللهم من أحبيته منافا حبه على الإسلام ومن توفيته منافقوه على الإيمان وطلب المغفرة لصغيرنا لئلا زيادة الدرجات فلا يشكّل بأنه لا ذنب عليه فقد كان صلى الله عليه وسلم يستغفر في اليوم والليلة مائة مرة لئلا بذلك أعلى درجات القرب فلا حاجة لقول بعضهم وصغيرنا إذا بلغ وأقترف الذنب أو المراد الصغير في الصفات لا في العمر ولا يخفى مناسبة الإسلام للحياة ومناسبة الإيمان الوفاة لأن الإسلام كناية عن الأعمال والأقباد وعلى كل فهو في الحياة والمراد الإسلام الكافي والإيمان هو التصديق القلبي النافع عند الله ولا يكون كذلك إلا بالوجد عند الوفاة (قوله بعد الثالثة) أي وجوبه بأقلا يجزى بعد غيرها كما علم عمارة ولا يجب بعد الرابعة شيء (قوله وأقل الدعاء للميت) وسيذكر أكله وقوله اللهم اغفر له أي مثلا فيكني اللهم ارحمه ونحوه كاللهم الطف به ويكني غفر الله له أرحمه الله وأطف الله به ولا بد أن يكون بأخروي فلا يكتفي بدنيوي إلا أن آل إلى أخروي نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو في صغير أو نبي لما علمت من أن المغفرة لا تقتضي سبق الذنب (قوله وأكله) أي الدعاء للميت وقوله مذكور في قول المصنف في بعض النسخ أي جملا على حفظه وإن كان طوله لا يليق به هذا المختصر فلذلك تركه في بعض النسخ الآخر (قوله اللهم) أي يا الله غفرت يا النداء وعوض عنها الميم كما هو متهود (قوله هذا عبدك) أي هذا الميت الحاضر المتدلل والخاضع لك قال تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا أنت الرحمن عبدا وقوله وابن عبدك المراد بهما أبو الميت وأمه اللذان هما عبدا لله تعالى بمعنى أنهم ممتثلان وخاضعان له كما علمت من سابقه هذا إن كان له أب فإن لم يكن له أب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن أمتك وهذا في الذكر وأما الأنثى فيقول فيها هذه أمتك وبنت عبدك إن كان لها أب فإن لم يكن لها أب كبنت الزنا فالقياس أن يقول وبنت أمتك وفي الأنثى يقول هذا مملوكك وولد عبدك هذا إن كان له أب فإن لم يكن له أب قال وولد أمتك ويجوز التذكير مطلقا على إرادة الشخص والتأنيث مطلقا على إرادة النسوة فإن كانا اثنين مذكرين أو مذكرة ومؤنثا قال هذان عبدك وابنا عبدك أو وتين قال هاتان أمتك وبنتا عبدك وإن كانوا جميعا مذكرة أو مذكرة

بعد الثالثة وأقل الدعاء
للميت اللهم اغفر له وأكله
مذكور في قول المصنف
في بعض نسخ المتن وهو
(اللهم إن هذا عبدك وابن
عبدك

وموثنا قال هؤلاء عبيدك وأبناء عبيدك أوموثنا قال هؤلاء أما أولك وبنات عبيدك ويراعى
 جميع ذلك فيما بعد إلا في قوله وأنت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وافراده وإن كان
 الميت أثنى أو اثنين أو جمعا لانه ليس عائدا على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير وأنت
 خير كريم منزل به فتعليل المحشى بقوله لانه عائدا على الله فسه نظروا واشتهروا أن أشه على معنى
 وأنت خير أثنى منزل بها كغير الاستلزام ذلك تأنيث الله تعالى أو على معنى وأنت خير ذات منزل
 بهم لم يكفروا كذا إن جمعه على معنى وأنت خير كرام منزل بهم (قوله خرج) أى هذا الميت
 وقوله من روح الدنيا بفتح الراء أى نسيم ريحها ويصح ضمها ويصكون في الكلام استعارة
 بالكناية حيث شئت الدنيا بشخص له روح وطوى لفظ المنسب به ورمز اليه بشئ من لوازمه على
 طريق الاستعارة بالكناية وذكر الروح تخييل لانها من خواص المنسب به اذهى جسم لطيف له
 سريان في البدن كسريان الماء في العود الأخضر (قوله وسعها) أى اتساع الدنيا وهي بفتح
 السين وحكى العلامة الدنوشري كسرهما عن الصاغاني (قوله ومحجوبه) بالرفع مبتدأ وقوله
 وأحباؤه بالرفع أيضا عطف عليه وقوله فيها متعلق بمحذوف خبر والوال والمحال والمعنى والحال أن
 محجوبه وأحباؤه كانوا في الدنيا وأحباؤه بالو في بعض النسخ يؤيد الأول ورسمه بالياء
 في بعضها يساعد الساني والمراد بمحجوبه من محبة الميت وبأحباؤه من محبة الميت والضمير في
 محجوبه وأحباؤه بالتذكير كافي لبعض النسخ وهو راجع للميت والتأنيث كافي بعضها الآخر
 وهو راجع الى الدنيا وهو الذي في الروضة وأصلها (قوله الى ظلة القبر) متعلق بخرج والتعبير
 بالقبر جرى على الغالب والافتقار لا يقبر (قوله وما هو لاقبه) أى والى الذى هو لاقبه من
 الاحوال وغيرها فالاولى كفتنة القبر حتى قبل ان الشيطان يقعد في جانب القبر عند قول الملكين
 من ربك فيشير اليه بأن تأنيثه المنافق ليعذب دون من يثبت الله بالقول الثابت والثانية
 كالجزاء على العمل ان خير الخير وان شر الشر فاللفظ يتناول ما يلة ما في القبر وما بعده
 (قوله كان يشهد أن لا اله الا أنت الخ) أى في الظاهر وقوله وأنت أعلم منا أى في الباطن
 والمقصود به تفويض الامر اليه تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع (قوله اللهم انه
 نزل بك) أى يا الله ان الميت صار ضيفا عندك فأكرمه فالمقصود بذلك التمهيد للشفاعة ليحصل
 الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالمشفوع له فينتأمن ذلك قبول الشفاعة فاندفع بذلك ما يقال
 ما فائدة ذلك مع أن الله تعالى يعلم ذلك كله (قوله وأنت خير منزل به) أى والحال أنك
 أعظم كريم منزل عنده فالوال والمحال وخير أفعول تفضيل وأصله أخير حذفتمزته الكثرة
 الاستعمال وتقدم أنه يجب تذكير هذا الضمير وافراده مطلقا لانه ليس عائدا على الميت بل على
 الموصوف المحذوف خلافا لقول المحشى بأنه عائدا على الله (قوله وأصبح فقيرا الخ) أى وصار
 فقيرا الخ والمراد انه صار فقيرا الى رحمتك شدة الافتقار فلا ينافى انه كان فقيرا الى رحمة تعالى
 قبل الموت أيضا وقوله وأنت غنى عن عذابه اذ لا يعود عليه تعالى من عذابه نفع كما لا يعود عليه
 تعالى منه ضرر (قوله وقد جنتناك) أى قصدناك وقوله راغبين اليك أى حال كوننا متوجهين

خرج من روح الدنيا وسعها
 ومحجوبه وأحباؤه فيها الى
 ظلة القبر وما هو لاقبه كان
 يشهد أن لا اله الا أنت
 وحسدك لا شريك لك وأنت
 عباد عبدك ورسولك وأنت
 أعلم منا اللهم انه نزل بك
 وأنت خير منزل به وأصبح
 فقيرا الى رحمتك وأنت
 غنى عن عذابه وقد جنتناك
 راغبين اليك شفعاء له

اليك مرير لا - انك وقوله شفعا له أي حال كونه شفعا لهذا الميت وشفعا بجمع شفيع
من الشفاعة وهي التوجه الى المشفوع عنده وطلب الخير للمشفوع له (قوله اللهم ان كان
محسنا) أي بعمل الطاعات والاعمال الصالحة وقوله فزدني احسانه أي في جراه احسانه وتوايد
وقوله وان كان مسينا أي بعمل المعاصي وقوله فحبا وزعته أي عن سببه كما في بعض النسخ
وهذا في غير الانبياء أمافهم فيأتي بما يليق بهم وقال بعضهم يأتي بذلك ولو في الانبياء اثباتا للوارد
ويحمل على الفرض فالمتى وان كان مسينا فرضا وعلى أنه من باب حسنات البراريثات
المفترين فالمراد بالسيئات الامور التي لا تليق بمرتبهم وان كانت حسنات لكون غيرها على منها
فنعقد بالنسبة لمقامهم سيئات (قوله ولتبرحمتك رضاك) أي وألله وأعطه بسبب رحمتك
عليه رضا عنه ويجوز في لقته تسكين الهاء وكسر هاء الاشباع ودونه وهي ضمير عائدة على الميت
مفعول أول ورضاك مفعول ثان (قوله وقه قننة القبر) أي واحفظه من التلجج في جواب
سؤال الملكين فقه من الوقاية وهي الحفظ وفي الهاء التسكين والكسر مع الاشباع ودونه
مثل ما تقدم فيما قبله وهي ضمير عائدة على الميت مفعول أول وقننة القبر مفعول ثان وهي التلجج
في الجواب فالمراد من ذلك توقيفه للجواب والافعال سؤال عام لكل أحد وان لم يقبر كما غريوق
والخريق وان سحق وذرى في الهواء أو أكاته السباع فالتقييد بالقبر جرى على الغالب
ويستثنى من عموم الانبياء وشهداء المعركة وكذا الاطفال فلا يسلون على المعتد لعدم
تكليفهم وما ورد من أن من واطب على قراة سارك الملك كل ليلة لا يسأل ونحوه بحمد الله على
أنه يتحقق عنه في الدنيا بحيث لا يفتن في الجواب ولا يسأل الا في القبر الذي يعثمه في كان
ينقل بعد دفنه لا يسأل - حتى يقتل ويقال للملكين منكر بفتح الكاف ونكير لانهم ابائيات
للميت بهيمة منكورة سواء المؤمن والكافر على المعتد خلا لما جرى عليه المحضى تبع القليل
من أن منكر او نكير للكافر ومبشر للمؤمن ومع أحدهما مرزبة لواجتمع عليهم أهل
مضى ما ألقوها أي رفعوها قال صلى الله عليه وسلم في يده كهذه العصا في يدي والسؤال قبل
نخبة القبر ويسألان كل أحد بلغته على الصحيح وقيل بالسرياني ولذلك قال البيهقي

ومن عجيب ما ترى العيانان * أن سؤال القبر بالسرياني

أفتي بذلك شيخنا البلقيني * ولم أره لغيره بعيني

والسؤال أربع كلمات على القول بأنه بالسرياني وهي أتره أترح كاره سالحين فمعنى الاولى قم
يا عبد الله ومعنى الثانية فيمن كنت ومعنى الثالثة من ربك وما دينك ومعنى الرابعة ما تقول في
هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق أجمعين وقد ورد أن حفظ هذه الكلمات الأربع دليل
على حسن الخاتمة كما يحيط الميداني (قوله وعذابه) من عطف العام على الخاص لان قننة
اقبر من عذابه (قوله وافسخ له في قبره) أي وسع له فيه بقدر ماله البصران لم يكن غريبا ولا غفرا
محل دفنه الى وطنه والقبر امار وضة من رياض الجنة أو ذرة من حذر النار (قوله وجاف
الارض الخ) أي وباعد الارض الخ والمراد منه تحقيق نعمة القبر عليه والافلام معنى لمعاودة
الارض عنه حقيقة بحيث يصير مرفوعا عنها وقوله عن جنبيه أي العين واليسار وفي رواية عن
جنبيه بالافراد أي الذي هو عليه والذي في بعض نسخ الامم الصحيحة عن جنبيه بضم الجيم ونحو

اللهم ان كان محسنا فزدني
احسانه وان كان مسينا
فحبا وزعته ولتبرحمتك
رضاك وقه قننة القبر وعذابه
واسمح له في قبره وجاف
الارض عن جنبيه

الثلاثة المشددة قال في المهمات وهو حسن لدخول الجنين وغيرهما كأنظهر والبطن (قوله
 ولقه برحمتك الامن) فيه ما تقدم في رلقه برحمتك رضاك وقوله من عذابك أي الشامل
 في القبر ولما في يوم القيامة وأعيد باطلاقه بعد تقييده فيما تقدم بالقبر اهتماما به لانه المقصود من
 هذه الشفاعة (قوله حتى تبعه) أي الى أن تبعه وقوله آمنا بالمدى أي من الاحوال وقوله
 الى جنك متعلق بتبع (قوله ويقول في الرابعة) أي بعد هاتين بالماتقدم من أنه لا يجب
 بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها جاز ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها
 قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم حتى قال الشيخ الباقلي نعم وردت
 هذه في بعض الاحاديث لكن لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس كما قاله
 الاذرى الاقتصار على الاركان وترك السنة (قوله اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمها من
 حرمة وأحرمه والاولى أفصح وقوله أجره أي أجر الصلاة عليه أو أجر المصيبة به فان المسلمين
 كالعضو الواحد ان اشتكى بعضه اشتكى كله وقوله ولا تقتنا بعده أي بالابتلاء بالمعاصي
 وقوله واغفر لنا وله ولا بأس بزيادة وللمسلمين (قوله والسلام هنا) أي في صلاة الجنائز
 وقوله في كيفية أي كالتفاته في التسليمة الاولى على يمينه وفي الثانية على يساره وقوله
 وعدده أي كونه تسليمتين لكن الاولى واجبة والثانية مندوبة كما في صلاة غير الجنائز
 (قوله لكن يستحب زيادة ورحمة الله وبركاته) استمدوا على الكيفية وظاهره أن قوله
 ورحمة الله لا يسن في غير صلاة الجنائز وليس كذلك بل يسن فيها وفي غيرها وما أفاده من سن
 وبركاته هنا ضعف والمعتمد أن لاتسن هنا كما لاتسن في سائر الصلوات نعم تسن في صلاة السلام
 فالخاص أن ورحمة الله مندوبة هنا وفي سائر الصلوات وأن وبركاته لاتسن هنا ولا في سائر
 الصلوات فلو حذف هذا الاستدراك لكان أولى (قوله ويدفن الميت) أي وجوبا ولا يكتفى
 في الدفن وضع الميت على وجه الارض والبناء عليه حيث لم يتعد الحفر والا كفي فلو مات
 في سفينة انتظر وصولها الى الساحل ليدفن في البر ان قرب والا فالشهو ركائص عليه الامام
 الشافعي أن يشد بين لوحين ثلاثين فتح ويلقى في البحر ليلصل الى الساحل وان كان أدله كذا
 فقد يجده مسلم فيدفنه الى القبلة فان ألقي فيه بدون لوحين وثقلوه بنحو حجر لم يأتوا والواجب
 من القبر ما يمنع الرائحة والسبع فيمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى الاحياء ويمنع بنس السبع
 له فبا كنههما متلازمان فذكرهما البيان فائدة الدفن وان تلازما هكذا قيل والحق أنه لا تلازم
 بينهما لا ترى أن النفاق المعروفة الا تمنع السبع ولا تمنع الرائحة فالدفن فيها حرام وكذلك
 القبور التي ينامون بها بالتراب من غير حجارة كما في بلاد الارياف فانها لا تمنع السبع وان منعت
 الرائحة وقد لا تمنعهما فالدفن فيها حرام أيضا ويسن أن يستر القبر عند الدفن ثوب ونحوه
 رجلا كان الميت أو امرأة وهو فيها أكد والسنة الدفن في غير الليل وقت كراهة الصلاة
 وجاز بلا كراهة دفنه ليلا مطلقا وقت كراهة الصلاة اذ الميت يتحرك والافلا يجوز وقيل يكبره
 والدفن في المقبرة أفضل منه في غيرها لئلا يمتد دعاء الماتين ويسن أن ينفض بجنبه الى
 الارض ويكره أن يجعل له فرش ومختة أو صندوق لم يخرج اليه لان ذلك اضاعة مال لغرض أما
 ان احتج اليه لنداء الارض ونحوها فلا يكبره ولا تنفذ وصيته به الا حيث تنفذ والترحم على

ولقه برحمتك الامن من عذابك
 حتى تبعه آمنا الى جنك
 برحمتك يا أرحم الراحمين
 ويقول في الرابعة اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا تقتنا بعده
 واغفر لنا وله (ويسلم
 المصل) بعد التسليم كبيرة
 الرابعة) والسلام هنا
 كالسلام في صلاة غير الجنائز
 في كيفية وعدده لكن
 يستحب زيادة ورحمة الله
 وبركاته (ويدفن) الميت

النفس بدعة مكرهة وكان الحسن البصري يقول إذا رآهم يزجون اخوان الشياطين
 وسئل أبو علي النخاس عن وقوف الجنائز ورجوعها فقال حق رأيت الملائكة بين يديها
 رجعت ومتى كثرت خلفها أسرع ويحتمل أن النفس تلوم على الجسد ويلوم الجسد على
 النفس فيختلف حالها فتارة تقدم وتارة تؤخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها لئلا
 أجل بقائها في الدنيا وسئل عن خفة الجنائز ونقلها فقال إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد
 حي والحي أخف من الميت ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه يسألون له التثبيت لأنه صلى الله
 عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لأخيكم واسألوا له
 التثبيت فإنه الآن يسأل ويسن تلقينه أيئنا ويغنى عنه الدعاء بالتثبيت ولا يلقن الطفل ونحوه
 ممن لم يتقدمه تكليف لأن لا يقفن في قبره وكذلك النبي وشهيد المعركة فلا يلقنان لأنهما
 لا يسألان وتندب زيارة القبور للرجال **تذكر** الآخرة وتكره من النساء بلزعهن وقلة
 صبرهن ومحل الكراهة فقط إن لم يستعمل اجتماعهن على محترم والاحرم ويستثنى من ذلك قبر
 نبينا صلى الله عليه وسلم فتندب لهن زيارته وينبغي كما قال ابن الرفعة أن قبور رسائلا نبياء
 والاولياء كذلك ويندب أن يقول الزائر السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم
 لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم
 وأن يقرأ ما تيسر من القرآن كسورة يس ويدعوا لهم ويهدي ثواب ذلك لهم وأن يتصدق عليهم
 وينتفعهم ذلك فيصل نرايه لهم ويسن أن يقرب من المزور وكبره منه حياء وأن يسلم عليه من
 قبل رأسه ويكره تقبيل القبر واستلامه ومثله التابوت الذي يجعل فوقه وكذلك تقبيل الاعتاب
 عند الدخول لزيارة الاولياء إلا أن قصده التبرك بهم فلا يكره وإذا عجز عن ذلك لآذحام ونحوه
 كاختلاط الرجال بالنساء كما يقع في زيارة سيدي أحمد البدوي وقف في مكان يتم كمن فيه من
 الوقوف بلامشقة وقرأ ما تيسر وأشار بيده ونحوها ثم قبل ذلك فقد صرح حواياؤه إذا عجز عن
 استلام الحجر الأسود يسن له أن يشير بيده أو عصا ثم يقبلها ويندب وضع نحو الحجر يد الأخضر
 والريحان على القبر كما جرت به العادة لأنه يستغفر للميت مادام رطبا ونسيجه أكل من تسبيح
 الياض لما فيه من نوع حياة ولا يجوز لغير واضعه أخذه قبل يسه لأن صاحبه لا يعرض عنه
 إلا بعد يسهل والنفقة الذي كان فيه وقت الرطوبة وهو الاستغفار للميت أما واضعه فيجوز
 له أخذه ولو قبل يسه **تذكر** هذا أطلق بعضهم وفصل ابن قاسم بين أن يكون قليلا كخوصة
 أو خوصتين فلا يجوز له أخذه وهو أخضر لتعلق حق الميت به وأن يكون كثيرا فيجوز له
 الأخذ منه فن وضع على قبر خوصا كثيرا جاز له أن يأخذ منه ويضع على قبر آخر وهكذا **(قوله**
في الحلد) أي ندبا فالدفن فيه أفضل منه في الشق إن صلبت الأرض كما سيذكره الخارج فان كانت
 الأرض رخوة فالدفن في الشق أفضل منه في اللحد ويسن أن يستند وجه الميت ورجلاه إلى
 جدار القبر وظهره بضولبة أو حجر ثلاثينك على وجهه أو يستلق على ظهره ولو كان بأرض
 اللحد والشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا أو ينصل بين أن تكون من مسديد
 الموق كإف المقبرة المنبوشة فيجوز وضعه عليها أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز كل محتمل
 قال الشوبري والوجه هو الأول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة أنه والذي يظهر

(في الحلد)

الى اختيار الثاني (قوله مستقبل القبلة) أي وجوبه باتنزيلا لميت منزلة المصلي ويؤخذ من ذلك
 عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره ثم الكافرة التي في بطنها جنين
 مسلم نفخت فيه الروح ولم ترج حيايته يجب استدبارها للقبلة ليكون الجنين مستقبل القبلة لأن
 وجه الجنين الى ظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار لا تدفن المسلم في مقابر
 الكفار وعكسه فان لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لانه لا يجب استقباله حينئذ ثم
 استقباله أولى فان رجيت حياته لم يجز دفنه بها بل يجب شق جوفها واخراجها منه ولو مسلمة
 ومن القلط أن يقال بوضع نحو حجر على بطنها يموت فان فيه قتلا للجنين (قوله والحد بفتح اللام
 الخ) وأصل الحد الميل يقال لحد أي مال وألحد لغة قبله ومنه الألحاد في الحرم وفي دين الله
 تعالى والمحد كل مائل عن الاستواء (قوله ما يحفر في أسفل جانب القبر) أي بعد أن يعمق فامة
 وبسطة كما سبأ في يحفر القبر أو لا بقدر فامة وبسطة ثم يحفر في أسفل جانبه بقدر ما يسع الميت
 فيوضع فيه على جنبه الايمن مستقبل القبلة ويستند ظهره بلبنة أو نحوها ثم يفتح القبر
 بنحوين ثم يمال عليه التراب الى أن يعلو القامة والبسطة واللبنة بفتح اللام وكسر الباء جمع لبنة
 وهو الطوب غير المحروق ويندب كون اللبنة تسما لما نقل في شرح مسلم من أن اللبنة التي
 وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم كانت تسما (قوله من القبلة) أي من جهتها وهو ليس بقيد
 لأن مثلها الجهة المقابلة لها (قوله والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق) ولذلك كان قول
 المصنف في الحد محمولا على التدب وقوله ان صلحت الارض بضم اللام أي يست من الصلابة
 وهي السبوسة والسدة فان كانت الارض رخوة فالدفن في الشق أفضل من الدفن في اللحد كما
 مر ثلاثا تنهار وتسقط على الميت لو دفن في اللحد (قوله والشق أن يحفر في وسط القبر كأنه نهر)
 أي الذي هو مجرى الماء كالقناة وجمع القبر قبور في الكثرة وأقبر في القلة وأول من سن القبر
 القراب لما قتل قاييل هابيل كما قال تعالى فبعث الله نوحا وأبراهيم في الارض ليريه كيف يوارى
 سواة أخيه وقيل بنو اسراييل وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته فأقبره أي جعل له قبرا يوارى فيه
 اكرامه ولم يجعل له مما يليق على وجه الارض قتلا كاله الطيور والوحوش (قوله ويبنى جبابه)
 ظاهره أنه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعينا بل يمكن الاقتصار على أحدهما فجعل الواو بمعنى
 أو ثم يجعل أو مائة خلق تجوزها لجمع قصور الشق ثلاث قنطرة يتدفق على الحفر وتارة يقتصر
 على البناء وتارة يجمع بينهما (قوله ويسقف عليه) بضم الباء وسكون السين من أسقف كما
 ضبطه الشوبري ويرفع السقف عن الميت قليلا وقوله بلبن بفتح اللام وكسر الباء كما مر وسكي أن
 بعض الجهلة توهم أنه بفتح الباء فأفتى بأنه يسق سدا القبر باللبن المروفنه وذبالله من سوء الفهم
 وقوله ونحوه أي نحو اللبنة مما لم تحسه النار كالخشب (قوله ويوضع الميت عند مؤخر القبر)
 أي يوضع وهو في النعش قبل انزاله القبر من فوق أعناق الرجال الخاء ابن له عند طرف القبر الذي
 يكون عند رجل الميت بعد انزاله فيه لأن ذلك أسهل لادلائه فيه (قوله وفي بعض النسخ الخ)
 يفيد سقوط تلك الزيادة في بعض النسخ لكن المحفوظ الاول وهو أولى وقوله زيادة بقرأ بلا
 تنوين لاضافته لجملة ما بعده هذا على النسخة التي ليس فيها وهي وأما على ما في بعض النسخ
 من زيادة وهي فيقرأ بالتنوين (قوله ويسل) بضم السين وفتح السين من السل وهو الاخراج

مستقبل القبلة) والحد
 بفتح اللام وضعها وسكون
 الحاء ما يحفر في أسفل
 جانب القبر من القبلة
 قدر ما يسع الميت ويستره
 والدفن في اللحد أفضل من
 الدفن في الشق ان صلحت
 الارض والشق أن يحفر
 في وسط القبر كأنه نهر ويبنى
 جبابه ويوضع الميت بينهما
 ويسقف عليه بلبن ونحوه
 ويوضع الميت عند مؤخر القبر
 وفي بعض النسخ بعد مستقبل
 القبلة زيادة وهي ويسل

أى يخرج من النعش ليس لمن يدخله في القبر ولا يدخله ولو أتى الأراجل ويدخله الأحق بالصلاة
عليه درجة لكن الأحق في الاتى الزوج وان لم يكن له حق في الصلاة ثم المحرم ثم عبدها ثم المسحوق
ثم المحبوب ثم الخصي ثم الأجنبي السالم وانما يدخلها النساء لضعفهن غالباً نعم يسن أن يلين
حل المرأة من محل موتها الى مغتسلها ومن مغتسلها الى النعش وتسلية الى من في القبر وحل
تياها فيه (قوله من قبل رأسه) بكسر القاف وفتح الباء أى من جهة رأسه لأن ذلك أسهل
في إخراجها من النعش وقوله أى سلابرق أشار الى أن الجار والمجرور وصفة
لمصدر محذوف (قوله ويقول الخ) أى يدافق وروى أنه اذا قيل ذلك وقع العذاب عن الميت
أربعين سنة ونقل النووي عن النص أنه يندب أن يقول بعد ذلك اللهم سلمه اليك الانصاف من
أهله وولده وقرانه وأخوانه وفارق من يحب قربه وخرج من روح الدنيا ودعته الى ظلة القبر
وضيقه ونزل بك وأنت خير منزول به (قوله الذى يلجده) أى يدخله اللحد والمراد به ما يشمل
النق (قوله بسم الله وعلى ملة رسول الله) أى ليكون اسم الله وملة رسول الله = الزاد
والعدة التى تبقى بها النفس والاهوال والباء متعلقة بمحذوف تقديره أخلصك وأضعك
على متعة بمحذوف أيضاً تقديره مت بفتح تاء الخطاب وظاهره الاقتصار على بسم الله
والاكل زيادة الرحمن الرحيم لمناسبة ذكر الرحمة في ذلك المقام كما قاله المناوى (قوله ويضع) أى
يوضع على جنبه وجوبا والافضل كونه على الجانب الايمن كما في الاضطجاع عند النوم فان كان
على الايسر كره ولا يسن ويندب أن يقضى بجثته الى الارض كما مر اشارة الى شدة الذل
والافتقار لله تعالى وقوله في القبر أى في اللحد والنق ولا يكتفى بوضعه في القبر كما هو المعهود
الآن فالناس آغون بترك الدفن في اللحد والنق (قوله بعد أن يعسق) بالعين أو بالعين
أى يراد فى سفره لجهة الاسفل وقوله قامة وبسطة أى قد وقامة رجل معتدل وبسطة يديه الى
الاعلى وذلك نحو أربعة أذرع ونصف كما صوبه النووي والمراد بذراع الآدمى وهو شبران
تقريباً فلا ينافى قول بعضهم انها ثلاثة أذرع ونصف لأن مراد به ذراع العمل وقد عرفت أنه
لا بد من اللحد والنق في ذلك القبر وبعد وضع الميت فى واحد منهما يمال التراب الى أن يعلو
القامة والبسطة (قوله ويكون الاضطجاع مستقبلاً القبلة) هذا علم من قول المصنف
مستقبل القبلة فهو مستدبر لكن ذكره توطئة لما بعده (قوله فلودفن مستدبراً القبلة) أى
أرخصاً رفاعها وقوله أو مستلقياً أى أو منكجاً على وجهه وقوله يسن أى وجوباً وقوله مالم يتغير
المراد بالتغير النتن كما قاله الماوردى وهو المعتمد خلافاً لمن قال المراد به الانتجاع (قوله ويسطح
القبر) أى يجعل مستطاماً مستوياً لسطح وقوله ولا يسن أى لا يجهل مستطاماً كالجلود على هيئة
سنام البعير كما يشاهد في بعض القبور فالأفضل جعله مستطاماً مستطاماً (قوله ولا يبنى عليه)
فيكره البناء عليه ان كان في غير نحو المقبرة المسبلة للدفن فيها والأحرم موائع كان فوق الارض
أو في باطنها فيجب على الحاكم هدم جميع الابنية التى في القرافة المسبلة للدفن فيها وهى التى
جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها لأنه يضيق على الناس ولا فرق بين أن يكون البناء قبة أو بيتاً
أو مسجداً أو غير ذلك ومنه الأحجار المعروفة بالتركية نعم استثنى بعضها لبعضهم للأنبياء والشهداء
والصالحين ونحوهم ومن المسبلة قرافة مصر قال ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمر بن
العاص أعطاه المقوقس فيها ما لا جريلا وذكر أنه وجد فى الكتاب الاول يعنى التوراة أنها

من قبل رأسه أى سلابرق
لا يعنف ويقول الذى يلجده
بسم الله وعلى ملة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
(ويضع فى القبر بعد أن
يعسق قامة وبسطة) ويكون
الاضطجاع مستقبلاً القبلة
فلودفن مستدبراً القبلة أو
مستلقياً بوجه القبلة
مالم يتغير (ويسطح القبر)
ولا يبنى عليه

تربة الجنة فكاتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه اني لأعرف تربة الجنة الا لاجساد
المؤمنين قاب علوها الموتاكم ولو وجدناه في أرض مسجلة ولم يعلم أصله ترك لاحتقال أن يكون
وضع بحق قبل قبيلها قياسا على ما قرئ في الكائن ويكره أن يجعل على القبر مظلة لان عمر
رضي الله عنه رأى قبة فضاء وقال دعوه بفعله وعلمه ويسن أن يضع عند رأسه حجرا أو خشبة
أو نحوهما لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون خضرة وقال أنه لم بها قبر أخى
وأدفن اليه من مات من أهلى أى أخيه من الرضاة لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن له أخ من
النسب ويندب جمع أقارب الميت في موضع واحد من المقبرة لانه أسهل على الزائر ولا يجلس
على القبر ولا يتكأ عليه ولا يداس عليه ولا يكتب عليه ولو في لوح عند رأسه لكن قال في شرح
البيهجة وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظير بل قال الزركشى لا وجه لكرهه كراهة كتابة اسمه
وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء ونحوهم — ما جرت بذلك عادة الناس (قوله
ولا يخصص) خرج بتخصيصه تطمينه فانه لا بأس به ويندب أن يرش القبر بماء والاولى أن يكون
ظاهر باردا لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم وخرج بالماء ماء الورد فيكره الرش به
لانه اضاعة مال لغرض حصول رائحته فلا ينافى أن اضاعة المال حرام وقال السبكي لا بأس
بالسبر منه ان قصده حضور الملائكة فانها تحب الرائحة الطيبة اه بل لو قيل بسنه حينئذ لم
يعد (قوله أى يكره تجصيصه بالخص) أى تبيضه بالخص بفتح الخيم وكسرها وقوله وهو النورة
المسماة بالخير وقيل هو الجبر والمراد هناهما أو أحدهما (قوله ولا بأس بالبكا على الميت) فهو
مباح والكلام في البكا بالقصر وهو نزول الدموع من غير رفع صوت فقول المصنف من غير
نوح صفة كاشفة ولا فرق في اباحته بين أن يكون معه حزن أولا وأما البكا بالمد فهو ما كان برفع
صوت وهو مكروه عند الرمدى نعم يندب انقذت وعالم أو صالح ويكره الموت فخو محسن اليه
لتضعه عدم الثقة بالله تعالى ويباح المحبة والرقه والصبر أجل ويحرم مع عدم الرضا بالقدر
وقد جمع بعضهم بين المقصور والمدود في قوله

بكت عيني وحق لها بكاءها * وما يغنى البكاء ولا العويل

(قوله أى يجوز) أى جواز مستوى الطرفين لما علت من أنه مباح وقوله قبل الموت وبعده
لكن الاولى عدمه عند المحتضر وهو بعد الموت خلاف الاولى لانه حينئذ يكون أسفا على
ما فات نقله في المجموع عن الجمهور (قوله وزكاه أولى) فيكون فعلا خلاف الاولى ولعله راجع لقوله
وبعده فلا ينافى أنه مباح قبل الموت ويؤيد ذلك عبارة المجموع السابقة (قوله ويكون
البكاء عليه من غير نوح) أى ويكون البكاء الجائز من غير نوح وهو بيان لتواقع لما تقدم من أن
البكا بالقصر ما كان من غير رفع صوت (قوله أى رفع صوت بالندب) أى مع الندب فالبناء
بمعنى مع وهو عند محاسن الميت مع البكا كأن يقول واكفناه واجبلناه واستدناه وهو حرام من
البكا لخبر النائحة اذ لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حرب
والسربال القميص والدرع قميص فوقه فتكون لابسة قميصا فوق قميص فالنوح مركب من
شئين رفع الصوت والندب فان فقد أحدهما فلا حرمة فواقع الآن من أن بعض الناس
يقول كان عالما وكان كريما لاسرمة فيه بل يسن لخبر اذ كروا محاسن موتاكم ومن ذلك المرتبة

ولا يخصص (أى يكره تجصيصه
بالخص وهو النورة المسماة
بالخير) ولا بأس بالبكا على
الميت (أى يجوز البكا عليه
قبل الموت وبعده وتركه
أولى ويكون البكا عليه
(من غير نوح) أى رفع
صوت بالندب

التي تفعل في العلماء (قوله ولا شق نوب) فهو حرام وليس ردة الا ان استعمله ومثله لطم الخدود وضرب الصدور ووق الطار ونشر الشعر وتسويد الوجه والنياب بخونيله ونحو ذلك من كل ما ينافي الرضا بالقضاء والقدر ويدل على الجزع والسخط ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية أي ليس على طريقتنا الكاملة فلا يقتضي كمن فعل ذلك ولا يعذب الميت بشئ من هذا الا ان أوصى به كقول القائل اذا مت فانه يني بما أنا أهله * وشق على الجيب يانفت معبد

وعليه حمل الجمهور والاخبار الواردة بتعذيب الميت قال تعالى ولا تزووا زورا غيرا ويكره تنفي الموت لضرتل به في بدنه أو ضيق في دنياه وبسبب لفظة دين كما في المجموع أما غنبيه لغرض أخرى فمحبوب كقفي الشهادة في سبيل الله تعالى ويسن أن يكتم من ذكر الموت لخبر ككثروا من ذكرها ذم الذات فانه ما بذ كفي كثيرا الاقله ولا قليل الاكثره أي لا يذ كفي كثير من الدنيا الاقله ولا قليل من العمل الاكثره ويجب أن يستعد للموت بتوبة بأن يبادر إليها العاصي لئلا يفجأ الموت المفوت لها ويحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل أبعد من مقبرة محل موته ليدفن فيه الا أن يكون بقرب سكة أو المدينة أو بيت المقدس أو بقرب قبر صالح كالامام الشافعي ونحوه (قوله ويعزى أهله) أي نداء الخبر ما من مسلم يعزى أخاه من مصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة ولذلك أرسل الامام الشافعي رضي الله عنه الى بعض أصحابه يعزى به في ابن له قد مات بقوله

الى معزىك لا انى على ثقة * من الخلود ولكن سنة الدين

فما المعزى ياف بعدمينه * ولا المعزى ولو عاش الى حين

ويندب البداءة بأضع عنهم عن حمل المصيبة ومثل الاهل غيرهم من حصل له عليه حزن حتى الزوجة والصديق وصرح ابن خبيران بأنه يستحب التعزية بالمألول فتعبرهم بالاهل جرى على الغالب ويسن لاهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما أجاب به الردى فيسن للاخ أي يعزى أخاه لأن كلاً منهم مصاب وبالجملة فالتعزية سنة لكل من أصيب بمن يشق عليه ولو هزة ويسن كما استظهره ابن حجر اجابة التعزية بنحو جزاء الله خيرا وتقبل الله منك ومنه قولهم الا الآن ما أحد يشي لا في سوء (قوله أي أهل الميت) غرضه تفسير الضمير لكن أعاد معه المضاف وقوله صغيرهم وكبيرهم الخ تعميم في الاهل وقد عرفت أن مثل الاهل كل من حصل له عليه حزن (قوله الا الشابة) استثناء من الاثني وقوله فلا يعزىها الا محارمها أي أزواجها وأما تعزية الاجانب لها فمكرهة وكذلك ودهم عليها وتعزيتها للاجانب حرام وكذلك ردها عليهم كما قيل في السلام ابتداء وودا فانه يكره للاجنبي السلام عليها ابتداء وردا ويحرم منها عليه ابتداء وودا (قوله والتعزية سنة قبل الدفن وبعده) لكنها بعدة أولى منها قبله لاستغلاهم قبله بتعزيتهم الا ان أفرط حزنهم فتكون قبله أولى ليصبرهم (قوله الى ثلاثة أيام) أي ونسقت التعزية الى آخر ثلاثة أيام تقرى فلا يضر زيادة بعض يوم وتكره بعدها اذا الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجتد حزنه ويكره تكرارها في الثلاث لانها تنجسد الحزن (قوله من بعد دفنه) هذا ضعيف والمعمد أن ابتداءها من الموت وان لم يدفن فيها ضعي بعد الموت وقبل

ولا شق نوب) وفي بعض النسخ
جيب بدل نوب والجيب
طوق القميص (ويعزى
أهله) أي أهل الميت صغيرهم
وكبيرهم ذكرهم وأشاهم الا
الشابة فلا يعزىها الا محارمها
والتعزية سنة قبل الدفن
وبعد (الى ثلاثة أيام من)
بعد (دقته) ان كان المعزى
والمعزى حاضرين

الدفن محسوب من الثلاث وان كان العمل الا ان يخلفه فان الناس لا يحسبون يوم الموت من الثلاث جريا على كلام المصنف (قوله فان كان أحدهما غائبا الخ) ظاهره ولو كان الغائب هو المعزى بالكسر لكن فيه الشيخ عوض في تقريره على الخطيب بما اذا كان الغائب هو المعزى بالفتح أما اذا كان الغائب المعزى بكسر الزاي فلا تندب له التعزية بعد القدوم ومثل الغائب المريض والمحبوس (قوله امتدت التعزية الى حضوره) أي وتسقتر أيضا الى ثلاثة أيام من حضوره ومثله شفاء المريض وخلوص المحبوس فتسقتر بعد كل منهما الى ثلاثة أيام (قوله والتعزية لغة التسلية لمن أصيب) أي تصبيره يتسال عزية أي سليته وصبرته وقوله بمن يعز عليه أي بمن يشق عليه ولو هرة كما مر (قوله وشرا الخ) عطف على لغة واعتبر فيما ذكره شرعا أربعة أشياء الأول الأمر بالصبر والثاني الحث عليه بوعده الأجر والثالث الدعاء للميت بالمغفرة والرابع الدعاء للمصاب بجبر المصيبة وهي لا تظهر الا في تربية المسلم بالمسلم فيقال فيها أعظم الله أجرك وأحسن عزالك وغفر لميتك وجبر مصيبتك أو أخلف عليك أو ونحو ذلك ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو ونحو ذلك ولا يقال وغفر لميتك لان الله لا يغفر الكفر قال تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويقال في تعزية الكافر بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزالك ويقال في تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عدد ذلك وتعزية الكافر غير ندوية كما اقتضاه كلام الشارح والروضة بل هي جائزة ومحلها ان يرجع اسلامه والاستحباب واستشكل في المجموع تعزية الكافر بالكافر بأنهم ادعاء بدوام الكفر فالخيار تركه وأبى ابن النقيب بأن المقصود الدعاء بكثرة عددهم بقواعظ النظر عن ربائهم على الكفر فتصدق ولومع اسلامهم فان فرض بقوه على الكفر فنعو نافي الدنيا بكثرة الجزية وفي الآخرة بالقداء من النار (قوله الأمر بالصبر) أي على المصيبة أن يقول له صبر ان الله مع الصابرين وما أحسن قول الشاعر

وإني لصبا وعلى ما ينوبني * وحسبك أن الله أني على الصبر

ولست بنظاري جانب الفنى * اذا كانت العلياء في جانب الفقر

وقوله والحث عليه بوعده الأجر أي الحث عليه بوعده الثواب عليه اذا كان المعزى بفتح الزاي مسلما وقوله والدعاء للميت بالمغفرة أي اذا كان الميت مسلما وقوله والدعاء بجبر المصيبة أي سواء كان مسلما أو كافرا ويسن الخروج من أهل الميت كأقاربه البعدى ولو كانوا يبلده وهو بأخرى تهيئة طعام يشبعهم يوما وليلة اشغلهم بالمرز عنه وأن يلج عليهم في الأكل لتلايض قلوبهم تركه أما فعل أهل الميت لذلك وجمع الناس عنده فبعدة غير مستحبة بل تحرم الوحدة المعروفة بأخراج الكفاوة ومنع الجمع والسج ان كان في الورثة شجور عليه الا اذا أوصى الميت بذلك وخرجت من الثلث (قوله ولا يدفن اثنان الخ) أي يحرم ذلك ابتداء عند المرحضى وهو المعتمد ونقله النووي في مجموعته مقتصر اعليه وان نازع السبكي في التحريم خلا فاما ما ورد في القائل بكرامة ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يتخذ الجنازة كجائنة أو امرأته أو رجلها كرجل وامرأة قال ابن الصلاح ومثله اذا لم يكن بينهما محرمية أو زوجية والاجاز الجمع قال الاسنوى وهو متجه والمعتمد ما في المجموع أنه لا فرق فهو حرام حتى في الأم وولدها لان العلة في منع الجمع

فان كان أحدهما غائبا
امتدت التعزية الى حضوره
والتعزية لغة التسلية لمن
أصيب بمن يعز عليه وشرا
لأمر بالصبر والحث عليه بوعده
الأجر والدعاء للميت بالمغفرة
والدعاء للمصاب بجبر المصيبة
(ولا يدفن اثنان)

التأذى لا الشهوة فانهما قد انقطعت بالموت وأما دفن ميت على ميت آخر كما يقع الآن
 في القساق المعروفة فحرام لأن نبشه بعد دفنه وقبل البلى عند أهل الخبرة بتلك الأرض ولو تغير
 الدفن عليه كأن يكون لنقله حرام لأن فيه هنا الحرمة الضرورية كأن دفن بلا غسل
 ولا تيم وهو ممن يجب طهره فيجب نبشه إن لم يتغير أو دفن في ثوب أو أرض مخصوينة ومطالبهما
 مالهما فيجب نبشه ولو تغير ويسن أصحابهما الترتيب وينبغي أن يقطع في الكفن الحرير بعدم
 البش خلافا لمن جعله كالغصوب لأنه حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة ويجب التبش
 أيضا وإن تغير الميت إذا وقع في القبر مال وإن قل كعائمه لأن تركه فيه إضاعة مال وقبده
 في المذهب بطلب مالكة وهو المعتمد قياسا على الكفن وكذلك يجب التبش فيما إذا بلغ مال الغيرة
 وطلبه صاحبه بعد دفنه فانه ينش ويشق جوفه ويخرج منه ويرد لصاحبه أما إذا بلغ مال
 نفسه فانه لا ينش ولا ينشق لاستهلاكه ماله في حال حياته ولو دفن لغير القبلة وجب نبشه أيضا
 ولو جبهه للقبلة مالم يتغير بخلاف ما إذا دفن بلا تكفين لأن الغرض من التكفين الستر وقد
 حصل بالتراب (قوله في قبر واحد) أي في شق واحد أو لحده كذلك بل يفرد كل ميت بشق أو لحده
 ولو في قبر واحد فالمراد بالتبش هنا اللحد والشق لا القبر المعروف (قوله الحاجة) أي ضرورة
 كما في كلام الشيخين فالمراد بالحاجة هنا الضرورة وقوله كضيق الأرض وكثرة الموقى أي مع كثرة
 الموقى بحيث يستعسر إفرا دكل ميت بقبره وحينئذ فيجمع بين الاثنين والثلاثة والا ترفى قبر
 واحد بحسب الضرورة كما يجمعون عند ضيق الكفن في ثوب واحد لا يتباع في قتلى أحد كما رواه
 البخاري ويقدم حينئذ الأفضل على غيره إلى جهة القبلة نعم يقدم أصل على فرعه وسيد على عبده
 وذكر على أئني فيقدم الأب على الابن وإن كان أفضل منه وكذا الجد والجدوة ولومن قبل الأم
 وتقدم الأم على البنت وإن كانت أفضل. نهأما الابن فيقدم على الأم لفضيلة الذكورة ويقدم
 الرجل على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ويحج زبين الميتين بتراب حيث جمع بينهما
 ندبا كما يرم به ابن المقرئ في شرح إرشاده ولو تخذ الخسر ويحرم جمع عظام الموقى لدفن غيرهم
وب إذا وضع الميت فوقها وأعلم أن شمة القبر عمة لكل ميت وإن لم يكن مكلا ولا لم منه
 إلا الأنبياء وفاطمة بنت أسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم غرغ في قبرها ومن يقرأ في مرضه
 الذي يموت فيه قل هو الله أحد والله أعلم

• (كتاب أحكام الزكاة) •

أي بيان أحكامها من الوجوب المتعدد تعدد المضاء اليه وهو الزكاة فانها تكون زكاة ابل
 وزكاة قرور زكاة غنم وزكاة ذهب وزكاة فضة إلى غير ذلك فكأنه قال كتاب حكم زكاة الأبل
 وسكم زكاة البقر وحكم زكاة الفسهم وهم تجزأ فاندفع ما يقال إن حكم الزكاة واحد وهو
 الوجوب فلم يجمع الشارح والأصل في وجوبها قبل الإجماع قوله تعالى خذ من أموالهم
 صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقوله تعالى وآتوا الزكاة وكل منهما من المجل المبين بالسنة على
 الصحيح لأنه لم يبين المقدرا المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له لكنها يفت بالسنة وقوله صلى الله
 عليه وسلم بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رول الله وإقام الصلاة وإيتاء
 الزكاة الخ وهي أركان الإسلام لهذا السبب يكفر بجاهدها وإن أتى بها لكن في الزكاة

في قبر واحد (الحاجة)
 كضيق الأرض وكثرة
 الموقى

• (كتاب أحكام الزكاة) •

الجمع عليها بخلاف المختلف فيها كزكاة الركاوز كزكاة التجارة وزكاة مال الصبي وأما زكاة
الفطر فليست من المختلف فيها لأن خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جداً فلا عبرة به كما قيل
وليس كل خلاف جاء معتبراً * الاختلاف له حظ من النظر

ويقاتل الممتنع من أدائها عليها كما فعل الصديق رضي الله عنه ويقاتل الممتنع من أخذها
عليها أيضاً وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر والمشهور وعند المحدثين أنها
فرضت في شوال السنة المذكورة وقال بعضهم فرضت في شعبان مع زكاة الفطر من السنة
المذكورة وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة
هكذا قيل وقد دفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة كما أن المراد بالصلاة غير الصلاة المعروفة
ويؤيد ذلك ما نقله السيوطي في الخصائص عن ابن عطاء الله السكندري أن الأنبياء لا تجب
عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله انما كانوا يشهدون أن ما في أيديهم من ودائع الله تعالى
عندهم ولأن الزكاة طهرة مما صاها أن يقع عن وجبت عليه والأنبياء مبرّون من المدس لكن قال
الناووي وهذا كما ترى بناءً على أن ابن عطاء الله على مذهب إمامه مالك رضي الله عنه من أن الأنبياء
لا يملكون ومذهب إمامنا الشافعي رضي الله عنه أنهم يملكون ولذلك نقل عن الشهاب الرملي
أنه أفتى بوجوبها عليهم وعلى هذا فليست من خصوصياتنا إلا باعتبار الكيفية المشتملة على
الشروط الآتية وانما قدمها المصنف على الصوم والحج مع أنهم أفضل منها نظر الحديث
المتقدم والحكمة في تقديمها فيه أن النفوس تشبه بالكواكب طهرت على حب المال (قوله
وهي لغة النجاء) بالمدى الزيادة يقال زكا الزرع إذا غنى وأما النجى بالقصر فهو النخل الصغير وليس
مرادها وتطلق أيضاً على البركة يقال زكت النقطة إذا بورك فيها وعلى كثرة الخبر يقال فلان
زكا أي كثير الخير وعلى التطهير قال تعالى قد أفلح من زكاها أي طهرها من الأدناس وعلى
المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تزدوها (قوله وشرع اسم الخ) وسعى به لالان
المال يغو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ لها ويبارك فيه بسبب ذلك ويكثر الخير فيه ولأنه
يطهر يخرج من الأثم ويمدحه حتى يشهد له بهجة الإيمان فالمناسبة بين المعنى الشرعي
واللغوي موجودة على كل المعاني اللغوية (قوله لالان مخصوص) أي الذي هو القدر الخارج
من ربع العشر في الذهب والفضة ومن العشر أو نصفه في الزروع وهكذا وقوله يؤخذ من مال
مخصوص أي الذي هو الخارج منه كعشرين مثقالاً من الذهب وما تقي درهم من الفضة وخمسة
أوسق في الزروع وهكذا ولو قال أو عن بدن لشمل التعريف زكاة الفطر وقوله على وجه
مخصوص أي من الكيفية المشتملة على الشروط الآتية وقوله يصرف لما تفتة مخصوصة أي
درهم مستحقها المذكورون في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية (قوله
تجب الزكاة في خمسة أشياء) أي أجمالاً ولا يفتي ثمانية تفصيلاً بالابل والبقر والغنم والذهب
والفضة والزروع والنخل والعنب وأما عروض التجارة فهي ترجع للذهب والفضة لأن الزكاة
انما تجب في قيمتها وهي انما تكون من الذهب والفضة وكما وجبت في ثمانية أصناف من اجناس
المال وجبت لثمانية أصناف من طبقات الناس فهذا ينظم قولهم تجب في ثمانية ونصرف
الغاية (قوله وهي) أي الخمسة المذكورة (قوله المواشي) جمع ماشية وهي تطلق على كل

وهي لغة النجاء وشرع اسم
لمال مخصوص يؤخذ من
مال مخصوص على وجه
مخصوص يصرف لما تفتة
مخصوصة (تجب الزكاة في
خمسة أشياء وهي المواشي)

دابة سميت بذلك لمشيها (قوله ولو عبر بالنعم لكان أولى) ليس كذلك بل الاولى ما سلكه المصنف
لعله بعد ذلك فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وقوله لانها أخصر من المواشي
أي لان النعم هي الابل والبقر والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله تعالى فيها على عباده والمواشي
تشمل كل دابة كما علم مما مر وقوله والكلام هنا في الاخصر أي الذي هو النعم وهذا ممنوع بل الكلام
هنا في الاعم يدل على قول المصنف بعد ذلك فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها كما تقدم
(قوله والاعن) جمع غن وهو كل ما يقبل به المبيع من نقد أو غيره من سائر الجواهر والعروض
لكن هذا ليس مراداً كما صرح به الشارح في قوله وأريد بها الذهب والفضة ويدل له قول
المصنف فيما سأتى وأما الاعن فتشيان الذهب والفضة أي بخلاف ما هو غن من غيرهما (قوله
وأريد بها الاقوات) كان الاولى حذفه لئلا يلزم استدلاله بشرط كونه قوتاً الا في قول المصنف
وأن يكون قوتاً تدخراً فلهذا سبب لذلك التعميم هنا وقوله والتمار أي مطلقاً كما هو المناسب لقول
المصنف فيما سأتى وأما التمار فتجب الزكاة في شيئين منها وقد سبق لك نظيره الا أن يقال ان
كلام الشارح باعتبار ما يقول الله الأمر بعد الشرح الآتي وقوله وعروض التجارة أي ما قابل
التقود (قوله وسأتى كل من الخمسة مفصلاً) أي وأما الكلام عليها هنا فهو على سبيل الاجمال
كما هو ظاهر (قوله فاما المواشي) أي التي هي الاولى من الجنس السابقة وقوله في ثلاثة أجناس
قال بعضهم الاولى أنواع وأجيب بأن المراد بالاجناس في كلامه الاجناس اللغوية وهي
الامور الكلية فهي بمعنى الأنواع وليس المراد بها الاجناس المنطقية كالحيوان وقوله منها
أي من المواشي (قوله وهي) أي الثلاثة أجناس وقوله الابل بكسر الباء وتسكن للتخفيف
اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحمل وأحال وقوله والبقر هو اسم جنس جمعي
واحد بقره وباقورة للذكر والاتي قالتا للوحدة للتأنيث سمي بذلك لانه يقر الارض أي يشقها
بالحرارة ومنه سمي سيدى محمد الباقرة لانه يقر العلم أي يظهره ويوضحه وقوله والغنم هو اسم جنس
افرادى يصدق على الغنم والكثير وعلى الذكور والاتي وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه
سمي بذلك لانه غنمة كما في الحديث الغنم غنمة وانما تقدم الابل لانها أشرف أموال العرب
وعشيتها بالبقر لان البقرة تنوب عن البدنة في نحو الاضحية وتعبث الغنم للتأخير (قوله فلا تجب
الخ) تفريع على مفهوم قوله في ثلاثة أجناس الخ ومحل عدم وجوبها في ذلك اذا لم يكن للتجارة
بل للغنية والواجب فيه زكاة التجارة (قوله في الخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت
بذلك لاختيالها في مشيها وأوجها أبو حنيفة في الاناث من الخيل وحدها أو مع الذكور وقوله
والرقيق اسم جنس افرادى يطلق على الواحد والمتعدد (قوله والمتولد الخ) أي ولا تجب
في المتولد بين زكوى وغيره لانه يسمع الاخف وأما المتولدين زكويين كمتولدين ابل وبقر
أو بين أحدهما وغنم فتجب فيه الزكاة كما هو قضية كلامهم قال الولي العراقي ينبغي القطع به
قال والظاهر أنه يزكى زكاة أكثرهما عدداً فلا تجب الزكاة في المتولد بين الابل والبقر والغنم
الا ان بلغ ثلاثين في الاول أو أربعين فيهما لكن يعتبر الا كبر سنهما كمتولدين ضأن ومعر فيخرج
من الاربعين منه واحد سنتان (قوله مثلاً) حقه التأخير عن قوله بين غنم وطلباء أي أو بين
بقر وطلباء أو بين ابل وطلباء والطلباء هي شياه البر واحد طلبية وهي الغزالة (قوله وشرايط

ولو عبر بالنعم لكان أولى
لانها أخصر من المواشي
والكلام هنا في الاخصر
(والاعن) وأريد بها
الذهب والفضة (والزروع)
وأريد بها الاقوات (والتمار
وعروض التجارة) وسأتى
كل من الخمسة مفصلاً (فاما
المواشي فتجب الزكاة في
ثلاثة أجناس منها وهي
الابل والبقر والغنم) فلا
تجب في الخيل والرقيق
والمولد مثلاً بين غنم وطلباء
(وشرايط

وجوبها) أي زكاة الاجناس الثلاثة التي هي الابل والبقر والغنم وقوله ستة أشياء أي ستة شروط وقوله وفي بعض نسخ المتن سست خصال عطف على مقدراً أي هكذا في بعض النسخ (قوله الاسلام) أي لقول الصديق رضي الله تعالى عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فمقتضاء اشتراط الاسلام (قوله فلا تجب على كافر أصلي) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام والمراد أنها لا تجب عليه وجوب مطالبة بها منافي الدنيا فلا ينافي أنها تجب عليه وجوب عقاب على تركها في الدار الآخرة عقاباً زائداً على عقاب الكفر اذ لم يسلم كبتية أركان الاسلام لانه مكاف بفروع الشريعة فان أسلم لم يكف باخراجها من الصلاة والصوم (قوله وأما المرقدة) مقابل للأصلي وقوله فالصحيح أن ماله موقوف أي فوجوب الزكاة عليه موقوف كما هو قضية المغالبة كما أشار إليه الشارح بقوله فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه أي تبين أنها وجبت عليه لبقائه ملكه ولو أخرجهما حال الردة أجزاء وقوله والافلا أي وان لم يعد إلى الاسلام فلا تجب عليه لانه تبين بوجبه على الردة أن المال خرج عن ملكه من حين الردة وصار فياً وهذا في غير الزكاة التي لزمت قبل الردة أما هي فيجب اخراجها من ماله مطلقاً أسلم أم لا لأنها وجبت عليه في حال الاسلام (قوله والحزيرة) أي كلاً أو بعضاً كما أشار إليه الشارح بقوله وأما البعض الخ لا يقال الملك التام يعفى عن الجزئية نظراً لتكون الملك التام يستلزمه الا نأقول هي وقعت في مركزها فلا يعترض عليها بافناء الملك التام عنها فان القاعدة أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله فلا زكاة على رقيق) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الجزئية والمراد الرقيق بإثرائه فدخل المكاتب والمعلق عتقه بصفة وغيرهما الضعفاء ملك المكاتب فلا زكاة عليه ولا على سيده فان فسدت الكتابة استأنف السيد الحول من حيث ذل وعدم ملك غيره ولو بقليل سيده فلو ملكه مالا فهو باق على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله وأما البعض) مقابل للرقيق لأن المراد منه الرقيق كله كما هو المتبادر منه وقوله فيما ملكه بعضه الجزئي لتمام ملكه ومن ثم كفره المومر (قوله والملك التام) أي ولو لم يجور عليه كالصبي والمجنون والمخاطب باخراجها إليه ان كان يرى وجوبها في ماله بأن كان شافعيًا فان كان لا يراكم كفى فلا وجوب عليه والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل المجبور عليه فيضبره بذلك ولا يخرجها بنفسه ولا يمنع دين وجوبها ولو جبر به فلوا اجتمعت الزكاة والدين على حق فان تعاقبت الزكاة بالعين قدمت مطلقاً سواء كان مجبوراً عليه أم لا وان لم تتعلق بالعين فان كان مجبوراً عليه قدم حق الآدمي وان لم يكن مجبوراً عليه قدمت الزكاة ولو اجتمعت مع دين آدمي في تركه وضاعت عنهما قدمت عليه تقديراً لدين الله وفي خبر العجيين دين الله تعالى أحق بالعضاء وخروج دين الآدمي دين الله تعالى كج مع زكاة فالوجه كما قاله السبكي أن يقال ان كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة والافستويان وتجب في مذهب ومجبود وضال وقائب وان تصدراً أخذ في دين لازم من فقد وعرض تجارة لأنها مملوكة ملكاً تاماً ولعموم الأدلة ولكن لا يجب الاخراج من ذلك بالفعل الا عند النكاح من أخذ فيخرجها عن الاحوال الماضية بعد أخذها ولو تلف قبل التمكن سقطت كما في شرح الروض ولا تجب في مال وقف بلحين اذ لا وثوق بوجوده ولا حياته أي شأنه ذلك حتى لو أخبر به معصوم فالحكم كذلك

وجوبها ستة أشياء
وفي بعض نسخ المتن سست
خصال (الاسلام) فلا
تجب على كافر أصلي وأما
المرقدة فالصحيح أن ماله
موقوف فان عاد إلى الاسلام
وجبت عليه والافلا
(والجزئية) فلا زكاة على
رقيق وأما البعض فيجب
عليه الزكاة فيما ملكه بعضه
الجزئي (والملك التام) أي

فلا زكاة عليه اذا انفصل حيا ولا على الورثة اذا انفصل ميتا لعدم يقين ملكهم (قوله فالملك الضعيف الخ) تفريع على مفهوم التام وخروج بالملك المباح والموقوف على غير معين فلا تجب الزكاة فيهما أما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة (قوله كالمشترى قبل قبضه) أى كالشئ المشتري بفتح الراء قبل قبضه وهذا المثال ضعيف كما أشار إليه الشارح فكان الاولى أن يمثل له بملك المكاتب فإنه يملكه ملكا ضعيفا ولا يجب عليه الزكاة فيه اتناها (قوله تعالى القول القديم) وهو ما قاله الامام الشافعي قبل دخوله مصر والجديد ما قاله بعد دخوله فيها (قوله لكن الجديد الوجوب) هو المعتمد ولذلك قالوا بعد قولهم وتجب في مغصوب ومجموع ودشال وغائب ومملوك بعد قبض قبضه لانها ملكك ملكا تاما (قوله والنصاب) وهو يكسر النون قدر معلوم مما تجب فيه الزكاة كما قاله النووي في تحريره وهو يختلف في الثلاثة فأول نصاب الايل خمسة وأول نصاب البقر ثلاثون وأول نصاب الغنم أربعون كما يسأتى (قوله والحول) وهو كما في المحكم سنة كاملة وانما اشترط الحول لانه في مال حتى يحول عليه الحول وهو وان كان ضعيفا مجبوريا تار محضه عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ولكن لتأخر نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الاتهام لان المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والتناج نماء عظيم فينبع الاصول في الحول والقول عر رضى الله عنه اعتد عليهم بالسحلة ولو ادى المالك التناج بعد الحول صدق لان الاصل عدم وجوده قبله فان اتهمه السامى سن تحليفه وهكذا أيمان الزكاة كلها سنوية (قوله فلو نقص كل منها) أى من النصاب والحول والمراد كل منهما ما لو منفردا عن الآخر فاندفع قول بعضهم كان الاولى أن يقول ولو نقص أحدهما أى لا يهاه أن المراد نقصهما معا وليس كذلك اذ لو نقص النصاب وحده فلا زكاة وكذا لو نقص الحول وحده ولو لم يخطئة (قوله والسوم) لو قال والاسامة لكان أولى اذ المعتبر اسامة المالك ولو بناه نهامع علمه بملكها فلو سامت بنفسها أو أسامها غير المالك كغاصب أو ورثها ولم يعلم بها فلا زكاة فيها لثقة اسامة المالك المذكورة واختصت السائمة بالزكاة دون المعروفة لتوفر مؤتمها بالرعى في كلا مباح أو مملوك قيمته يسيرة لا يعتد منها كلفة في مقابلة نعمائها والكلام في غير العوامل أما هي فلا زكاة فيها لانها ليست معدة للتجارة بل للعمل (قوله وهو الرعى في كلا مباح) أى أو مملوك قيمته يسيرة كما مر والكلالة بالهمزة الحشيش مطلقا رطبا أو يابسا والهشيم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب وخروج بالمباح المملوك ولو غصوبا ولو جمع الكلالة فلا زكاة ونظا هرسكوتهن عن الشرب كما قاله ابن قاسم أن استقاء الماء وسقيها ياه لا يضر في جوب الزكاة ويوجهه بأن الغالب أنه لا كلفة في الماء ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف المملوك الذى قيمته غير يسيرة (قوله فان علفت الماشية) هذا مقابل السوم وقوله معظم الحول أى أو كله بالاولى وقوله فلا زكاة فيها سواء علفها مالها أو علفت بنفسها وقوله وان علفت نصفه فأقل الخ قد وقع للشارح اختلاف في هذه العبارة والصواب أو علفت نصفه فأقل قدرا لانعيش بدونه أو تعيش بدونه لكن يضر بين أو يلا ضررين لكن قصده قطع السوم فلا تجب زكاتها أما لو علفها مالها قدر انعيش بدونه بلا ضررين ولم يصبده قطع

فالملك الضعيف لا زكاة فيه
كالمشترى قبل قبضه لا تجب
فيه الزكاة كما يقضيه كلام
المصنف تعالى القول القديم
لكن الجديد الوجوب
(والنصاب والحول) فلو
نقص كل منهما فلا زكاة
(والسوم) وهو الرعى في
كلا مباح فان علفت
الماشية معظم الحول فلا
زكاة فيها وان علفت نصفه
فأقل قدرا لانعيش بدونه بلا
ضررين وجبت زكاتها
والأقلا

السوم وجبت زكاتها كما في شرح الخطيب وغيره فتقول الشارح ان علمت نصفه فأقل قدره
 تعيش بدونه بلا ضرر وبين وجبت زكاتها غير صحيح في النصف لان الحكم فيه عدم وجوب
 الزكاة صحيح في القدر الذي تعيش بدونه بلا ضرر وبين لكن بزيادة قيد وهو لم يقصده قطع السوم
 ومثل النصف القدر الذي لا تعيش بدونه أو تعيش بدونه بضرر بين أو بلا ضرر لكن قصده
 قطع السوم فلا تجب الزكاة فيها كما أشار إليه بقوله والا فلا على ما في عبارته من الخلل ولو قال
 وان علمت قدره تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصده قطع السوم وجبت زكاتها والا فلا
 لاستقامت عبارته والمأشية تصبر عن العاف بما أو يوبى من لثلاثة (قوله وأما الاثمان)
 أي التي هي الثانية من الخمس المتقسمة والاثمان جمع ثمن كعمل وأجل وقوله فشيتان
 أي فهي شيتان وقوله الذهب والفضة بدل من قوله شيتان والاصل في وجوب الزكاة فيهما
 قبل الاجماع قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية فان الكنز هو الذي لم تؤد
 زكاته ولو كان فوق الارض وما أدبت زكاته لا يسمى كنزا ولو كان تحت الارض (قوله
 مضروبين كانا أولا) أشار بذلك الى أن المصنف أراد بالاثمان مطلق الذهب والفضة وان لم يكونا
 مضروبين وهو حسن شرعا وان كان غير مطابق لتفسير الاثمان لغة فانها هي الدنانير والدرهم
 خاصة كما قاله النووي في تحريره فلا تطلق لغة الاعلى المضروب منهما (قوله وسياق نصابهما)
 أي نصاب الذهب والفضة في قوله ونصاب الذهب عشرون مثقالا مع قوله ونصاب الورق مائتا
 درهم فالضمير راجع للذهب والفضة كما هو الظاهر من كلامه ويكون الشارح ساكنا
 عن التنبيه على اتيان بيان نصاب الماشية اتكالا على العلم بمسألة في ويعد رجوعه للمأشية
 والاثمان وان كان أفيد (قوله وشرائط وجوب الزكاة فيها) الضمير عائذ على الاثمان ولذلك
 قال الشارح أي الاثمان ولو قال فيها ما بضمير التنبيه ليعود على الذهب والفضة لكان أولى
 هكذا قال المحشي تبعا للشيخ الخطيب لكون رجوعه للاثمان رعايهم اختصاصه بالمضروب
 من الذهب والفضة بالنظر للغة وفيه بعد بعد تفسيرها شرعا بما يشعل المضروب وغيره الا أن
 يقال ان ذلك أصح في المقصود والاولى في توجيهه أن يقال لكون الضمير راجعا لا قرب
 مذكوره (قوله خمسة أشياء) هي الشروط السابقة لكن باستثناء السوم وقوله الاسلام الخ
 محترزاتها معلومة مما تقدم (قوله والحول) فلوزال ملكه في أثناء الحول عن النصاب أو بهضه
 بيع أو غيره انقطع الحول فلوعاد بشراء أو غيره استأنف الحول لا تقطاعه بزوال ملكه فعوده
 ملك جديد فلا بد له من حول ومن ذلك ما لو باع نقدا بثمن بشرطه كما يفعل الصابرة استأنف
 الحول فلما بادل ولذلك قال ابن سريج بشر الصابرة بأن لازكاة عليهم لكن اذا فعل ذلك بقصد
 الفرار من الزكاة فقط كره لانه فرار من قرينة بخلاف ما اذا أطلق أو كان الحاجة فقط أولها
 وللفرار فلا يكره فان قيل يشكل على ما اذا كان للحاجة وللفرار معا اذا اتخذت صغيرة لزينة
 وحاجة فانه يكره أجيب بان الضربة فيها اتحاد فتوى المنع بخلاف ازالة الملك فان فيها ترك
 اتخاذ ويستثنى من اشتراط الحول المعدن والركاز فيجب الزكاة فيهما في الحال كما سألني
 (قوله وسياق بيان ذلك) أي المذكوره من النصاب والحول ولم يذ كر ذلك في الماشية اتكالا
 على علمه بمسألة في نفيه الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان الغالب الحذف من الثاني

(وأما الاثمان فشيتان
 الذهب والفضة) مضروبين
 كانا أولا وسياق نصابهما
 (وشرائط وجوب الزكاة
 فيها) أي الاثمان (خمس
 أشياء الاسلام والحزنية
 والملك التام والنصاب
 والحول) وسياق بيان
 ذلك

لدلالة الاقل عليه ~~لكن~~ معنى الحول لم يأت في كلامه الا أن يقال يأت في الجملة في عروض
التجارة (قوله وأما الزروع) أي التي هي الثالثة من الخمسة المتقدمة (قوله وأراد المصنف
بها الخ) كان الاولى حذفه لتلايض صيغ اشتراط الاقتيات الا في الا أن يقال انه باعتبار
المآل بعد الاشتراط كما مر وقوله المقنات بصيغة الافراد كما في بعض النسخ وفي بعضها المقنات
بصيغة الجمع المؤنث والنسخة الثانية أولى لتكون المقنات مطابقة للزروع في الجمعية وان
أجيب عن الاولى بأن أل للجنس المتصق في المتعدد فيكون في قوة الجمع فيطبق في المعنى
(قوله من خنطة الخ) بيان للمقنات أو المقنات والخنطة هي البر وهو القمح ونزلت حبة
من الجنة وهي قدر بيضة النعامة ألين من الزبد وأطيب ريحاً من المسك ثم صغرت في زمن
فرعون فصارت كبيضة الدجاجة ثم صغرت لما ذبح يحيى فصارت كبيضة الحمامة ثم صغرت الى
أن صارت كالبنده ثم كالحصاة ثم صارت على التسدر الذي هي عليه اليوم فنسأل الله
أن لا تنقص عنه (قوله وشعر) بفتح الشين وحكى كسرهما وقوله وعدس بفتح الدال وما اشهر
من أنه أكل على سباط سيدنا ابراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الارز
والباذنجان والهريسة كما قال الاجهوري

أخبار أرز ثم باذنجان * عدس هريسة ذوو بطلان

كحديث لو كان الارز رجلاً كان حليماً وكحديث عليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين
نبياً ويحكي ان شخصاً ذكر ذلك عند الامام الثبت وهو يصلي فلما سلم قال والله ما قدس ولا على
لسان نبي انه لباردانه او ذانه لكذا انه لكذا (قوله وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد
الزاي وهو أشهر لقائه والشائع على اللسنة رز بلا همزة وتسن الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم عندأ كله لانه خلق من نوره فان قيل ان الاشياء كلها خلقت من نوره أجيب بأنه خلق من
نوره بلا واسطة وكل الاشياء التي تنبت من الارض فيها دواء ودواء الارز فان فيه دواء ولاداء
فيه (قوله وكذا ما يقتات اختياراً) كان الاولى حذفه لانه يؤهم أن قيد الاختيار ليس معتبراً
فمقابلته وليس كذلك لكن انكسر على شهرة ذلك وانما قصد الشارح افادة التعميم لتلايتهم
التخصيص فمقابلته ولو قال أولاً وأراد المصنف بها المقنات اختياراً كخنطة وشعر الخ لكان
أحسن (قوله كذرة) بضم الذال المجرمة بخلاف ما اشتر على اللسنة من جملة بالذال المهملة
وفتح الراء المخففة بجميع أنواعها والدخن نوع منها وقوله وحص بكسر الحاء مع تشديد
الميم مفتوحة أو مكسورة وما اشتر على اللسنة من ضم الحاء وتشديد الميم المنقومة فليس
لغة ومشله بالاقلا وهي بالتشديد مع التصرؤ والتخفيف مع المداقول والتويسية والجلبان
والماش وهو نوع من الجلبان فحب الزكاة في جميع ذلك لو وود بعضها في الاخبار والحق به
الباقى وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يرمى لا شعري ومعاذ بن جبل حين بعثهما الى اليمن
لاتأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعر والخنطة والقروا زيب فالخصر فيه اضافي أي
بالنسبة الى ما كان موجوداً عنده ولو أخذ الامام بالاجتهاد الخراج بدلا عن الزكاة كان
كأخذ التهمة في الزكاة بالاجتهاد فيستطبد افرض وان نقص عن الواجب ثم (قوله بثلاثة
شرائط) أي زيادة على ما سبق من الشروط غير الحول والسوم والنصاب من الاسلام والحرية

(وأما الزروع) وأراد
المصنف بها المقنات
من خنطة وشعر وعدس
وأرز وكذا ما يقتات
اختياراً كذرة وحص
(فحب الزكاة فيها بثلاثة
شرائط

والملك التام اما الحول والكرم فلا يشترطان هنا كما هو ظاهر وأما النصاب فقد ذكره فيما
 سباق ولم يذكر من الشروط اشتداد الحب مع أنه شرط لتعلق الزكاة وان كان وجوب الانحراج
 بعد التصفية من التبن ونحوه لأن الكلام في جنس ما يجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت
 تعلق أو انحراج (قوله أن يكون) أي الزرع المفهوم من الزرع وقوله مما يزرعه الخ أي مما
 يتولى أسبابه وهذا هو المراد من قول الشارح أي يستنبته فالمعنى يتولى أسباب نباته والمراد
 ما شأنه ذلك وان ثبت بنفسه أو يحمل ماء أو هو ما يجب فيه الزكاة وأما قوله فان ثبت بنفسه
 أو يحمل ماء أو هو ما فلا زكاة فيه فهو محمول على ما شأنه أن يثبت كذلك من الاشياء التي
 تطلع بنفسها في البرادى وعلى ما حمل ماء أو هو ما من دار الحرب فثبت بأرض مباحة فلا زكاة
 في ذلك كالتخل المباح بالعمراء وكذا ثمار البستان وفيه القرية الموقوفين على المساجد والربط
 والقناطر والفقراء والمساكين فلا زكاة فيها على الصحيح اذ ليس لها مالك معين فلو كان لها
 مالك معين بأن ثبت ذلك الحب في أرض لشخص معين فملكه وتجب عليه زكاته وكذا لو استأجر
 الأرض الموقوفة شخص وزرعها يذر من عمده فملك زرعها وتجب عليه زكاته فالماتل
 السابقة خارجة في الحقيقة بالملك فتعبر بعضهم بالاستثناء فيها كالشيخ الخطيب حيث قال
 تنبيه يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبال الخ صوري أو بالنظر لظاهر كلام
 المصنف حيث لم يصرح هنا باشتراط الملك مع أنه في الحقيقة لم ينبه عليه أمكالا على علمه مما سبق
 (قوله وأن يكون قوتا) أي قناتا وهو ما يتقوت به وتقوم البنية بتعاطيه وقوله مذكرا أي
 صالحا للادخار بحيث لو ادخل لاقتيات لم يفسد والمراد بذلك ما يقتات اختيارا (قوله وسبق
 قريبا يان المقتات) أي في قوله من حنطة وشعير الخ (قوله وخرج بالقوت ما لا يقتات) أي
 ما لا يصلح للاقتيات وللاذخار اختيارا وقوله من الأبرار وكذا من الفجار كل نحو الرمان
 والتين واللوز والجوز والتفاح والتمش وكذا ما يقتات اضطرارا كحب الحنظل والغاسول
 وهو الأسنان وقوله نحو الكمون ونحو الحبة السوداء والشمر والفلفل وبز والكتان والقرطم
 وغير ذلك (قوله وأن يكون نصابا) أي من جنس واحد فلا يضم جنس لجنس آخر كجمع مع
 شعير بخلاف الأنواع فيضم بعضها البعض كبر العسل بفتح العين واللام لا نوع منه ويخرج
 من كل نوع بقسطه فان عسر انحراج قسط كل نوع لكثرة الأنواع وقوله مقدار كل نوع أخرج
 الوسط فلا يكلف أعلاها ولا يكفي أدناها رعاية للجائين ولو كلف وأخرج القسط من كل نوع
 جازيل هو الأفضل والست يضم السنين وسكون اللام جنس مستقل لأنه يشبه الحنطة في اللون
 والملاسة والشعير في برودة الطبع فاكسب من الشبهين طبعهما الشدبة وصار أصلا برأسه فلا
 يضم الى الحنطة ولا الى الشعير (قوله وهو خمسة أوسق) أي أقله ذلك وما زاد فيحسبه فلا
 وقص فيها والمراد أنه لا تجب فيمليون خمسة أوسق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون
 خمسة أوسق صدقة راء الشيخان والاوزق جمع وسق والوسق بالفتح على الأشهر مصدر بمعنى
 الجمع قال تعالى والليل وما وسق أي جمع وهو ستون صاعا - معي بذلك لجمعه الصيعان فاذا ضربت
 الخمسة أوسق في الستين صاعا كانت الجملة ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمدا فاذا ضربت
 الأربعة أمدا في الثلثمائة صاع صارت الجملة ألفا ومائتي مئذ والمئذ ثلث بالبغدادى

أن يكون مما يزرعه) أي
 يستنبته (الادسيون)
 فان ثبت بنفسه يحمل ماء
 أو هو ما فلا زكاة فيه
 (وان يكون قوتا مذكرا)
 وسبق قريبا يان المقتات
 وخرج بالقوت ما لا يقتات
 من الأبرار ونحو الكمون
 (وأن يكون نصابا وهو
 خمسة أوسق لا قشر عليها)

قصيرا جلة بالارطال ألفاوسقانة رطل بالبعس ادى كاسياتى فى كلامه وضبطها القمولى
بالكيل المصرى ستة ارادب وربيع اوردب وهذا يجب زماته وأما الآن فخرروها بأربعة
ارادب وويسة لأن الكيل قد كبر عما كان عليه وأشار بقوله لا تشتر عليها الى اعتبار كونها
مصفاة من نخوتين وتراب وغير ذلك وهذا أيضا لم يتخذ فى قشره فان كان مما يتخذ فى قشره
كالعسل وشعير الاوزا اعتبر أن يكون خالصا قدر النصاب المذكور وهذا أولى من قول بعضهم
فنصابه عشرة أوسق غالبا لأن هذا اقرب كما أشار الى ذلك بقوله غالبا (قوله وفى بعض النسخ
أن يكون خمسة أوسق بإسقاط نصاب) والقصصة الاولى أقصد لأن المقصود بذلك بيان النصاب
(قوله وأما النمار) أى التى هى الرابعة من الخمسة السابقة وقوله فجب الزكاة فى شيتين منها
أى من النمار وقوله ثمرة النخل الخ يبدل من شيتين وهما أفضل الثمار وبأيها الرمان وبعد ذلك
بقية الثمار على حد سواء والراجح أن النخل أفضل من العنب لأن النخل مقدم على العنب فى
جميع القرآن ولأنه صلى الله عليه وسلم شبه النخلة بالأم من لكونها تشرب برأسها وإذا قطعت
ماتت وينتفع بجميع أجزائها وهى الشجرة الطيبة المذكورة فى القرآن وليس فى الشجر
ما يحتاج منه الاثنى الى الذكروا وشبه صلى الله عليه وسلم عين الدجال التى يصربها وأما
الآخرى فمسوحة بحجة العنب الخارجة عن أخواتها التى تكون فى آخر العنقود فعينه
خارجة مثلها ولأن حبة العنب أصل الخمر وهى أم الخبائث وقد اشتهر أن كرمها يحرق النخل
المطعمات فى الهل لكن نص بعضهم على أنه موضوع وسميت عمت لأنها خلقت من فضلة
طينة آدم والهل الجذب (قوله وثمر الكرم) بكون الرأى أى العنب ولو عبر به لكان أولى
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسعوا العنب كما أنما السكرم الرجل المسلم رواه مسلم وانما سعى
العنب كماله لأنه يخذل منه الخمر وهى تحمل على الكرم بفتح الرأى المأخوذ منه الكرم يسكونها
فذكره صلى الله عليه وسلم أن يسمى العنب بذلك وجعل الرجل المسلم أحق به أن يقال رجل كرم
أى كريم (قوله والمراد الخ) كان الاولى حذف هذا المراد لانه لا يناسب حالة تعلق الزكاة لانها
تتعلق بذلك عند بدو الصلاح وانما يناسب وجوب الاخراج وليس الكلام فيه بل الكلام
فى جنس ما تجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت تعلق أو اخراج كما تقدم وأجيب بأنه أشار بذلك
الى أن المتعبر فى كون نصابها خمسة أوسق كونها ثمر أو زيبا يعنى فيما يمكن تحفيفه والافتقار
ذلك كما قال فى المنهج وبعتبر جافا ان تحفف غير ردى والافراط بالكن بتقدير الجفاف فلو كان
عنده ستة أوسق مما لا يتحفف قدرنا جفافها فان كانت بحيث لو تحففت كانت خمسة أوسق
وجبت زكاتها أو أقل منها فلا (قوله بهذين الثمرين) كان الاولى بهاتين الثمرتين كما هو
كذلك فى بعض النسخ لانه الانسب بقول المتن ثمرة النخل وثمر الكرم حيث عر بالثمر الموزنة
(قوله وشرائط وجوب الزكاة فيها) الضمير عائده على الثمار ولذلك قال الشارح أى الثمار
ولو قال فيها بضمير يرا التثنية ليعود على ثمرة النخل وثمر الكرم لكان أولى لكون الضمير راجعا
الى أقرب مذكور حينئذ (قوله أربع خصال) وفى بعض النسخ أربعة أشياء وهذا زاد بعضهم
خامسا وهو بدو الصلاح وانما لم يذكره هنا لما علمت من أن الكلام فى جنس ما تجب فيه الزكاة
من غير نظر الى وقت تعلق أو اخراج والمراد بدو الصلاح بلوغه صفة يطلب فيها غالبا فعله لامتته

وفى بعض النسخ أن يكون
خمس أوسق بإسقاط نصاب
(وأما الثمار فجب الزكاة
فى شيتين منها ثمرة النخل
وثمر الكرم) والمراد
بهذين الثمرين التمر
والزبيب (وشرائط وجوب
الزكاة فيها) أى الثمار
(أربع خصال الاسلام
والحرية والملك التام

في الثمر لما كَوَّلَ المتلون أخذه في حرة أو سواد أو صفرة وفي غير المتلون كالغيب لا يختر له
 وتريه وهو صفاؤه وبحرمان الماء منه (قوله والنصاب) وهو كنصاب الزروع كما سأل في
 قوله ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق (قوله فتي اتني شرط من ذلك) أي من المذكور
 من الشروط الأربعة وقوله فلا وجوب أي للزكاة فيما قد فيه شرط من تلك الشروط
 (قوله وأما عروض التجارة) أي التي هي الخامسة من الخمسة المتقدمة والعروض جمع
 عرض بفتح العين وسكون الراء وهو ما قابل النقد ويطلق أيضاً على ما قابل الطول وأما العرض
 بضم العين فهو ما قابل النصل في السهام ويطلق على الجانب والعرض بكسر العين محمل
 المصلحة والذم من الإنسان والعرض بفتح العين والراء معاً ما قابل الجوهر (قوله فتجب
 الزكاة فيها) أي في عروض التجارة للمسلم بالحق كما يستند صحيح على شرط الشيخين في الأبل
 صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البر صدقتها وهذا هو محل الشاهد وهو يقال لامتنعة البراز
 والسلاح وليس فيه زكاة عين فعينت زكاة التجارة (قوله بالشرايط المذكورة سابقاً
 في الأثمان) أي الخمسة المتقدمة هناك في كلام المصنف وهي الإسلام والحرية والملك التام
 والنصاب والحول لكن النصاب إنما يعتبر في عروض التجارة بأثر الحول وإن كان معتبراً
 في الأثمان بجميع الحول فلا يضر الاختلاف من هذه الحثية والحول يبدأ هنا من وقت نية
 التجارة وترك سادساً وهو أن تلك العروض بمعاوضة كسرها وجعلها مهراً في النكاح
 وعوضاً في الخلع وفي الصلح عن دم فلا زكاة فيما ملك بغير معاوضة كهبه بالثواب وارث ووصية
 لانتفاء المعاوضة وترك سابقاً أيضاً وهو أن ينوي التجارة عند كل تصرف ولو في مجلس العقد
 إلى أن يضرغ رأس المال لتتبرع عن القنية وهي بكسر القاف وضمة الهمزة لا انتفاع وبعد
 فراغ رأس المال لا تجب نية التجارة عند التصرف بل الشرط أن لا ينوي القنية فإن نواها
 انقطع الحول فإن أراد التجارة احتاج إلى تجديد نية مقرونة بتصرف كبيع وشراء (قوله
 هي التقلب في المال الخ) أي لغة وأما شرعاً فهي التقلب في المال المعاول بمعاوضة لغرض
 الربح مع نيتها عند كل تصرف ابتداء كما يعلم مما سبق وقوله لغرض الربح أي لغرض هو الربح
 فلا إضافة للبيان (فصل في مقدار نصاب الأبل وما يجب إخراج عنه) فالغرض
 من هذا الفصل وما بعده من القصول الآتية بيان مقدار النصاب الذي هو أحد الشروط
 السابقة (قوله وأقل نصاب الأبل خمس) أي فليس فيما دونها زكاة لحديث ليس فيما دون
 خمس ذود من الأبل صدقة والذود ما بين الثلاثة والتسعة وقيل من الثلاثة إلى التسعة (قوله
 وفيها شاة) أي تلبيس في كل خمس شاة وهي تطلق على الذكر والأنثى فالتاء فيها ليست للتأنيث
 بل للوحدة وإنما وجبت الشاة مع أن الظاهر وجوب شيء من الأبل لأن إيجاب بعير يضر
 بالمالك وإيجاب جزء من بعير وهو الخمس يضر به بالنقراء والضرر والمشاركة فني وجوب الشاة وفق
 بالفرقين ويجزئ بعير الزكاة عما دون خمس وعشرين عوضاً عن الشاة الواحدة أو الأشياء
 المتعددة وإن لم يساوقية الشاة لأنه يجزئ عن خمس وعشرين فما فوقها كما سأل في عما دونها
 أولى ويناب عليه كاه ثواب الواجب لأنه لا يجزئ وأفادت إضافة بعير إلى الزكاة اعتباراً بكونه
 أنثى إن كانت إلهة أناثاً وفيها أنثى والآنثى بنت مخاض فما فوقها كما في المجموع (قوله أي جذعة

والنصاب) فتي اتني شرط
 من ذلك فلا وجوب (وأما
 عروض التجارة فتجب
 الزكاة فيها بالشرايط
 المذكورة) سابقاً (في
 الأثمان) والتجارة هي
 التقلب في المال لغرض
 الربح

(فصل)

وأقل نصاب الأبل خمس
 وفيها شاة أي جذعة

ضأن لها سنة) أي تحديدية كما أشار إليه الشارح بقوله ودخلت في الثانية لكن لو أجدعت
مقدم أسنانها أي أسقطته بعد ستة أشهر أجزأت كما قاله الرافعي في الاضحية فالأول منزل منزلة
البلوغ بالسنة والثاني منزلة البلوغ بالاحتلام وقوله أو ثنية معز أي فهو مخير بين الجذعة والثنية
وقوله لها سنتان أي تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله ودخلت في الثالثة ويجزئ الجذع من
الضأن والثني من المعز وإن كانت الأبل أنثى فالضأن عليه فأنه ساطلق على الذكر
والأنثى كما تقدم (قوله وقوله) مبتدأ وظاهره غنى عن التشرح خبر (قوله وفي عشرين شاة) أي
أى جذعتان من الضأن أو ثنيتان من المعز وقوله وفي خمسة عشر ثلاث شياه أي ثلاث جذعات
من الضأن أو ثلاث ثنيات من المعز وقوله وفي عشرين أربع شياه أي أربع جذعات من الضأن
أو أربع ثنيات من المعز ويعتبر في المخرج عن الأبل من الشياه كونه سليما وإن كانت أبله معيبة
بمخلاف المخرج عن جنسه فلا يعتبر كونه سليما إلا أن كان المخرج عنه سليما (قوله وفي خمس
وعشرين بنت مخاض) أي بنت ناقة مخاض سميت بذلك لأنها بعد سنة أن لا تمها أن تكون
مخاضا أي حاملا فإن عدم بنت مخاض قاب لبون أو حق وإن كان أقل فبنت منها وبنت المخاض
المعيبة أو المقصورة العاجز عن تحصيلها والمرهونة بمؤجل أو حال مع العجز عنه كعدمه
ولا يكلف أن يخرج بنت مخاض كريمة إلا أن كانت أبله كلها كرائم فيكلف حينئذ أن يخرج بنت
مخاض كريمة لكن تمنع الكريمة عنده ابن لبون وسحقا لوجود بنت مخاض مجزئة في ماله (قوله
وفي ست وثلاثين بنت لبون) أي بنت ناقة لبون سميت بذلك لأنه أن لا تمها أن تصير لبونا أي ذات
لبن بسبب ولادتها ثانيا ولا يؤخذ ابن لبون ولا حق عن بنت اللبون عند فدها والفرق بين بنت
اللبون وبنت المخاض أن كلا منهما ما يزيد على بنت المخاض بقوته على ورود الماء والشجر
وامتناعه من مغار السباع بنفسه ولم يزد بذلك على بنت اللبون لوجود تلك القوة فيها أيضا فلم
يجزئ عنها (قوله وفي ست وأربعين حقة) بكسر الحاء سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها
القطر وأن يركب عليها ويحمل على ظهرها ولو أخرج بدلا بقي لبون أجزأه كافي الزوائد (قوله
وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المهجدة وهي التي لها أربع سنين وطعت في الخامسة سميت بذلك
لأنها أجدعت أي أسقطت مقدم أسنانها وقيل لتكامل أسنانها ولو أخرج بدلا بقي لبون
أو حقتين أجزأه على الأصح لأنها ما يجزئان عما زاد فعمادونه أولى والجذعة آخر أسنان الزكاة
بمخلاف الثنية وهي التي لها خمس سنين وطعت في السادسة فليست من أسنان الزكاة
وإن كانت من أسنان الاضحية ولم يعدم واجبا من الأبل ولو جذعة في ماله أن يصعد درجة
ولولاشية يأخذ جبرانا بشرط أن تكون أبله سليمة أو ينزل درجة ويعطى الجبران وهو شاتان
بالصفة السابقة أو عشرون درهما نقرة أي فضة خالصة بحضرة الدافع ساعيا كان أو مالكا
بمخلاف الخيرة في الصعود والنزول فأنها للمالك لا للمساوي ولا يعض الجبران فلا يجزئ شاة
وعشرة دراهم يجبران واحد المالك رضي بذلك لأن الجبران حقه فله اسقاطه فإذا كان عنده
ست وثلاثون ولم يجد بنت اللبون في ماله فله أن يصعد للحقة يأخذ جبرانا وأن ينزل لبنت
المخاض ويعطيه وله صعود درجتين فأكثر ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران بحسب
الدرجات عند عدم القربى في جهة المخرجة فلو كان عنده خمس وعشرون وعدم بنت المخاض

ضأن لها سنة ودخلت في
الثانية أو ثنية معز لها
سنتان ودخلت في الثالثة
وقوله (وفي عشرين شاة)
وفي خمسة عشر ثلاث شياه
وفي عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين بنت
مخاض من الأبل وفي ست
وثلاثين بنت لبون وفي ست
وأربعين حقة وفي إحدى
وستين جذعة

وفي ست وسبعين بنتا لبون
وفي احدى وتسعين
حققتان وفي مائة واحدى
وعشرين ثلاث بنات لبون
الى آخره ظاهر غنى عن
الشرح وبنت الخاض لها
سنة ودخلت في الثانية
وبنت اللبون لها سنتان
ودخلت في الثالثة والحقة
لها ثلاث سنين ودخلت في
الرابعة والجذعة لها أربع
سنين ودخلت في الخامسة
وقوله (ثم في كل) أي ثم
بعد زيادة التسع على مائة
واحدى وعشرين وزيادة
عشر بعد زيادة التسع
وبجمله ذلك مائة وأربعون
يستقيم الحساب على أن في
كل أربعين بنت لبون وفي
كل خمسين حقة) ففي مائة
وأربعين حققتان وبنت لبون
وفي مائة وخمسين ثلاث
حقاق وهكذا

فله أن يصعد الى الحقة وأخذ جبرائيل عندهم بنت اللبون كما له أن يصعد الى الجذعة ويأخذ
ثلاث جبرائيات أو الى الثانية ويأخذ أربعة جبرائيات ولو كان عنده احدى وستون وعدم
الجذعة فله أن ينزل الى بنت اللبون ويعطى جبرائيل عندهم الحقة كما له أن ينزل الى بنت
الخاض ويعطى ثلاث جبرائيات فان وجدت القربى في جهة المخرجة فليس له أن يصعد أو ينزل
عنها الى ما فوقها أو تحتها أما ان وجدت لافى جهة المخرجة فلا تمنع كأن يكون عنده ست
وثلاثون وعدم بنت اللبون وعنده بنت الخاض فله أن يصعد الى الجذعة عندهم الحقة لأن
وجود القربى في غير جهة المخرجة لا يضرب ويجوز تبعض الجبرائيات فأكثر فيهن شتان
وعشرون درهمما لجبرائيل كالمكافئين ولا جبرائيل في غير الابل من بقر وغنم لعدم وروده
الى الابل (قوله وفي ست وسبعين بنتا لبون) أي تعيدا لا بالحساب والاقتضى الحساب
أن يجب في اثنين وسبعين بنتا لبون لأن بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم فلما اعتبر
الحساب لوجب في اثنين وسبعين بنتا لبون (قوله وفي احدى وتسعين حققتان) أي تعيدا
لا بالحساب كسابقه والالوجب في اثنين وتسعين حققتان لأن الحقة تجب في ست وأربعين كما
تقدم فلما اعتبر الحساب لوجب الحققتان في اثنين وتسعين (قوله وفي مائة واحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون) أي بالتعبد لا بالحساب كما في الذي قبله لأنه لو اعتبر الحساب لوجب الثلاث
بنات لبون في مائة وعشرون فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه (قوله ظاهر غنى عن
الشرح) هو كذلك ليكون بالنص فلا خفاء فيه لكن لا بأس بالتكلم عليه كما قدمنا وما بين
النصب يسمى وقصا أي عفوا فلا يتعلق به الواجب على الاسم فلو كان له تسع من الابل وتلف
منها أربع وجبت شاة كاملة لعدم تعلق الواجب بالزائد على النصاب (قوله وبنت الخاض لها
سنة) أي تعديدا كما أشار اليه بقوله ودخلت في الثانية (قوله وقرن في كل الخ) مبتدأ
خبره يؤخذ من قوله أي ثم بعد زيادة التسع الخ لأنه في قوة أن يقال معناه كذا وكذا وغرض
الشارح بهذا اصلاح المتن لأن ظاهره يقتضى أنه متى زاد على مائة واحدى وعشرين ولو واحدة
يتغير الواجب ويستقيم الحساب وليس كذلك بل انما يتغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر
عشر وعبارة المنهج وتسع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة انتهت ففي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون ويستقيم الحساب بزيادة عشر عشر (قوله
يستقيم الحساب) هو العامل في الطرف المتقدم وثم داخله عليه والتقدير ثم يستقيم الحساب
بعد زيادة التسع الخ (قوله ففي مائة وأربعين حققتان وبنت لبون) أي لأن فيها خمسين وخمسين
وأربعين فتجب الحققتان في الخمسين والخمسين وبنت اللبون في الأربعين (قوله وفي مائة وخمسين
ثلاث حقاق) أي لأن فيها ثلاث خمسينات ففي كل خمسين حقة فالجملة ثلاث حقاق (قوله
وهكذا) أي ففي مائة وستين أربع بنات لبون لأنها أربع أربعينات وفي مائة وسبعين ثلاث بنات
لبون وحقة لأنها ثلاث أربعينات وخمسون وفي مائة وخمسين حققتان وبنتا لبون لأنها خمسون
 وخمسون وأربعون وأربعون وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنت لبون لأنها ثلاث خمسينات
وأربعون وفي مائتين يتحقق الفرضان فبما أركونهم ما أربع خمسينات يجب أربع حقاق وباعتبار
كونهم ما خمس أربعينات يجب خمس بنات لبون فأى السنين وجد في ماله أخذوا ووجد شيء

من الآخر لاق الناقص كالمعوم وان وجد ما عا بصفة الاجزاء وجب الاغبط أى الاتفع
 للمستحقين لان كلامهم ما فرضها فاذا اجتمعاروى ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله
 فان أخذ غير الاغبط فان كان بتدليس من المالك كان أخفى الاغبط وأظهر غيره أو بتقصير من
 الساعي بأن لم يجتهد وان ظن أنه الاغبط بلا اجتهاد فلا يجزئ والاجر أه للعدر وجبر التفاوت
 لنقص حق المستحقين بنقد البلد أو يجزئ من الاغبط لا يجزئ من غير الاغبط فلو كانت قيمة
 الاربع حقا أربع مائة كل حقة بمائة وقيمة الخمس بنات لبون أربع مائة وخمسين كل بنت لبون
 تسعين وقد أخذت الحقا فيجبر التفاوت اما بخمسين من نقد البلد أو بخمسة أتساع بنت
 لبون فان نسبة الخمسين الى التسعين خمسة أتساع ولا يجزئ نصف حقة ولو كانت قيمته بقدر
 قيمة خمسة أتساع بنت لبون * (فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه) *
 والبقر يشمل العرب والحواميس (قوله وأقل نصاب البقر ثلاثون) فلا شيء فيما نقص عن
 ذلك (قوله فيجب فيها) وفي بعض النسخ ففيها وفي بعض النسخ ويجب
 فيها وعلى كل هذه النسخ فالصغير للثلاثين وأما على النسخة التي نسبها الشارح بقوله وفيه
 فالصغير عائد على النصاب كما قال هو أى النصاب وقوله تبيع أى ذكر وهو العجل وقوله ابن سنة
 أى تحديد كما أشار إليه بقوله ودخل في الثانية (قوله سمي بذلك لتبعيته أمه في المرعى) أى
 أولان قرنه تبيع اذنه حين طلوعه (قوله ولو أخرج تبيعة) أى أتى وهي الجملة وقوله
 أجزأت بطريق الاولى أى لانها أنفع من الذكر لما فيها من الدر والنسل (قوله ويجب في
 أربعين مسنة) والاصل في ذلك وما قبله ما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعا
 (قوله لها سنتان) أى تحديدا كما أشار إليه بقوله ودخلت في الثالثة وقوله سميت بذلك أى سميت
 البقرة بلفظ مسنة (قوله أجزأت على الصحيح) ومقابلها لا يجزئ لقوات الاثونة ولهذا لو أخرج
 تبيعتين أجزأت قطعا كالو أخرج بدل التبيع تبيعة (قوله وعلى هذا) أى على هذا الحكم الذى
 هو وجوب تبيع في ثلاثين ومسنة في أربعين والجار والمجرور متعلق بقوله فقس والقاء زائدة
 أو متعلق بمعدوف والتقدير ابر على هذا وقوله أبدأ طرف لقوله نقص في ستين تبيعان فلا يغير
 الفرض بعد الاربعين الا بزيادة عشرين ثم يغير بزيادة كل عشرة في سبعين تبيع ومسنة وفي
 ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أسنة وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع
 وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أسنة فذكر الشارح بقوله وفي مائة وعشرين الخ
 مندرج في القياس فكان حقه التبريع وانما خصم الشارح بالذكر لاتفاق الفرضين فيها
 فأبهم ما وجد في ماله أخذ وان وجد ما عا تعين الاغبط للمستحقين كما مر تطرية في الايل
 * (فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب اخراجه عنه) * والغنم تشمل الضأن
 والماعز (قوله وأقل نصاب الغنم أربعون) فلازكاة فى أقل منها ويصدق مخرجهما في عددها
 ان كان ثقة والاعتد والاسهل عدها عند مضيق قربة واحدة واحدة ويعد كل من المالك
 والساعي أو نأبهما قضيب يشيران به الى كل واحدة أو يصيبان به يظهره لان ذلك أبعد عن
 الغلط فان اختلف بعد العدأ عيذان كان الواجب يختلف به وتؤخذ زكاة السائمة عند ورودها

(فصل)

(وأقل نصاب البقر ثلاثون
 فيجب فيها) وفي بعض النسخ
 وفيه أى النصاب (تبيع)
 ابن سنة ودخل في الثانية
 سمي بذلك لتبعيته أمه في
 المرعى ولو أخرج تبيعة
 أجزأت بطريق الاولى
 (و) يجب (في أربعين
 مسنة) لها سنتان ودخلت
 في الثالثة سميت بذلك لتكامل
 أسنانها ولو أخرج عن
 أربعين تبيعتين أجزأت على
 الصحيح (وعلى هذا أبدا
 فقس) وفي مائة وعشرين
 ثلاث مسنات أو أربعة
 أسنة

(فصل)

(وأقل نصاب الغنم أربعون

ماء لانهم اقرب الى الضبط حينئذ فلا يكلفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه أن يتبع
 المراعى فان لم يرد الماء بأن اكتفت بالكلا وقت البيع فعندي يوت أهلها وأقنيتهم ويجزى
 في الخراج الزكاة نوع عن نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وارحسية عن مهربة
 وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنزاً وعشر
 نعجات عنزاً ونهجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نهجة وفي عكس ذلك عكسه فلو كانت قيمة كل
 نهجة دينارين وقيمة كل عنز ديناراً فيجب في المثال الأقل عنزاً ونهجة تساوى ديناراً وربعاً وفي
 مثال العكس عنزاً ونهجة تساوى دينارين الاربعاء ولا يؤخذ ناقص الا من مثله وأسباب النقص
 خمسة العيب والمرض والصغر والذكورة ورداءة النوع وهذا في غير ما مر من جواراً أخذ ابن
 اللبون والحق أو الذكر من الشياه في الابل أو التبيع في البقر فان اختلف ماله نقصاً وكالاً واتحد
 نوعاً أخرج كاملاً برعاية القيمة فان لم يوف نعم بنقص ولا يؤخذ خيار كحامل الاربض المالك ثم
 ان كانت كلها خياراً أخذ منها خيار ولو تفرقت ما شئت في البلاد فكالتى في بلد واحدة حتى
 لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل بلد أربعين لا يلزمه
 الا زكاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما فان اجتمع المستحقون في البلدين أعطاهما الشاة
 في هاتين المثلتين والأعطاها لادم وهو يعطيهما لمن شاء لان نقل الزكاة (قوله وفيها) أى
 الاربعين وقوله جذعة من الضأن بدل من شاة وقوله أو ثنية من المعز عطف على جذعة من
 الضأن وقوله وسبق بيان الجذعة والثنية أى في نصاب الابل وعبارته هنالك أى جذعة ضأن لها
 سنة وطعنت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان وطعنت في الثالثة (قوله وقوله) مبتدأ ظاهر
 غنى عن الشرح خبر والاولى حذف قوله الخ كما في بعض النسخ لانه لا معنى له بعد ذكر عبارة
 المصنف بكالها (قوله وفي مائة واحدة وعشرين شاتان) أى تعبد بالنص لابل بالحساب لان
 مقتضى الحساب أن يجب في ثمانين شاتان وكذلك قوله وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وما بعده
 وهو قوله وفي أربع مائة أربع شياه ثم يستقيم الحساب بزيادة مائة مائة وذلك قال ثم في كل مائة
 شاة ونقل الامام الشافعى أن أهل العلم لا يختلفون في ذلك الحديث أنس به رواه البخارى
 وما بين النصب وقص أى عفو لا يزيد به شىء فى الواجب ولا ينقص بلفظه شىء منه كما تقدم في الابل
 • (فصل في زكاة الخلطة) • وهى قسمان خلطة جوار وهى المرادة للمصنف لانها هى
 التى تحتاج للشروط الآتية وخلطة شعير وهى مؤثرة مثل خلطة الجوار بل أولى وهى
 بقسميهما مؤثرة في التقدين والزروع والثمار فلو كان لكل من المالكين كيس فيه نقد في صندوق
 واحد أو زرع أو نخيل مجاور زرع الآخر أو نخيل أو كان لكل منهما عرض تجارية في مخزن
 واحد أو ملكا شياه من ذلك معا بشرامثلاً وبلغ المجموع نصاباً وجبت الزكاة كما في الماشية
 بشرط أن لا يتميز في التقيد وعروض التجارة مكان الحفظ كخزانة والدكان والحارس والوزان
 والميزان والتقاد وهو الصيرفي والمنادى وهو الدال وأن لا يتميز في الزرع والنخل الناطور وهو
 بالمهمله أشهر من المعجزة حافظ الزرع والشجر والجربين وهو يقع الجيم موضع تجفيف الثمار
 والبدر وهو بفتح الموحدة وسكون التثنية وفتح الدال المهملة موضع تصفية الخلطة
 ولا تؤثر الا في متصدى الجنس لا مختلفيه كبقر وغنم ولا بد أن يكون كل من الخليطين من أهل

وفيها شاة جذعة من
 النتان أو ثنية من المعز
 وسبق بيان الجذعة والثنية
 وقوله (وفي مائة واحدة
 وعشرين شاتان وفي مائتين
 وواحدة ثلاث شياه وفي
 أربع مائة أربع شياه ثم في
 كل مائة شاة) الخ ظاهر غنى
 عن الشرح
 * (فصل) *

الزكاة فلو كان المخلوط بين مسلم وكافر أو حر ومكاتب لم تؤثر هذه الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان بلغ نصاب زكاة كل مفرد والا فلا ولا تسترطبة الخلطة في الأصح لأن العلة في تأثيرها خسة المؤنة على المحسن بالزكاة وهي لا تختلف بالنية وعدمها ولو تفرقت ما شتم ما في أثناء الحول فان قصر زمن تدرجها ولم يعلم به لم يضر وإن طال عرفا ولو بلا قصد ضرر أو علم به وأقرام أو قصد ذلك أو علمه أحدهما وأقرض (قوله والخليطان) تنية خليط بمعنى خالط فهو وفعل بمعنى فاعل والمعنى على هذا والنقصان الخليطان ما لم يكن بغير الكاف زكاة الشخص الواحد وعلى هذا جرى الشارح ويحتمل أن خليط بمعنى مخلوط فهو فاعل بمعنى مفعول والمعنى على هذا والمالان المخلوطان بزيكاف بفتح الكاف زكاة المال الواحد وكل من المعنيين صحيح وان كان المعنى الأول هو المتبادر (قوله بكسر الكاف) أي بناء على أن الخليطين بمعنى الخاططين وقد علمت أنه يصح فتح الكاف بناء على أن الخليطين بمعنى المخلوطين وقوله زكاة الشخص الواحد بناء على أن الخليطين بمعنى الخاططين مع كسر الكاف وأما على أن الخليطين بمعنى المخلوطين مع فتح الكاف فيقال زكاة المال الواحد (قوله والخلطة قد تنفذ الخ) حاصله أن الأحوال أربعة كما هو مقتضى القسمة العقلية وقد استوفاهما الشارح (قوله تخفيفا) أي عليهما وقوله بأن يملك الخ أي وذلك مصور بأن يملك الخ وقوله فيلزمها شاة أي كالمفرد فانه لو كان له ثمانون لزمه شاة فقد أفادته ما تخفف لانه لو لا الخلطة للزم كلا منهما شاة (قوله تثقيلا) أي عليهما وقوله بأن يملك الخ أي وذلك مصور بأن يملك الخ وقوله فيلزمها شاة أي كالمفرد لانه لو كان له أربعون لزمه شاة فقد أفادته ما تثقيلا لانه لو لا الخلطة لزم واحد منهما شاة (قوله لا أحدهما ثلثها) أي عشرون فعليه ثلث الشاة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وقوله وللآخر ثلثها أي أربعون فعليه ثلثا الشاة مع أنه لو لا الخلطة لزمه الشاة كلها فقد أفادته التخفيف (قوله أن يملك ما تتي شاة بالسوية) أي ففيهما شاتان على كل واحد شاة كما كانت قبل الخلطة فلم تقدر لتثقيلا ولا تخفيفا (قوله وانما بزيكاف الخ) إشارة إلى أن قوله بسبع شرائط متعلق بقول المتن والخليطان بزيكاف زكاة الواحد وانما احتاج الشارح لذلك لطول العبارة التي أتى بها (قوله بسبع شرائط) وزيد ثامن وهو أن تكون الماشيتان نصابا أو دونه ولا أحدهما نصاب فلو اشتركا في ثلاثين فحجة فلا شيء عليهما ما لم يكن لأحدهما أربعون وقد خلط منها خمسة عشر مع خمسة عشر لآخر فالمخلوط دون نصاب لكن لأحدهما نصاب وزيد أيضا تاسع وهو مضى الحول من وقت الخلطة إذا كان المال حوليا فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول المحرم وخلط من أول صفر فلا خلطة في الحول الأول فاذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة بزيكاف زكاة الخلطة في الأحوال المستقبلية وعاشروها وأن يكونا من أهل الزكاة كما مررت الإشارة إليه فجعله الشرط عشرة (قوله سأوى الماشية ليل) فهو اسم لموضع مبيت الماشية وهو المسمى بالزربية (قوله والمسرح) بفتح الميم وسكون السين وقوله الموضع الذي تسرح اليه الماشية أي الموضع الذي تساق اليه الماشية من المأوى لتجمع فيه ثم تساق إلى المرعى وهو المسمى عند العوام بالمراح وعبارة الشيخ الخطيب اسم للموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى وهي أولى من عبارة الشارح لانه يلزم عليها

(والخليطان بزيكاف)
بكسر الكاف (زكاة)
الشخص (الواحد) والخلطة
قد تنفذ الشر بزيكاف تخفيفا
بأن يملك ثمانين شاة بالسوية
بينهما فيلزمها شاة وقد
تثقيلا بأن يملك أربعين
شاة بالسوية بينهما فيلزمها
شاة وقد تنفذ تخفيفا على
أحدهما وتثقيلا على
الآخر كأن يملك اثنين
لا أحدهما ثلثها وللآخر
ثلثها وقد لا تنفذ تخفيفا
ولا تثقيلا كأن يملك ما تتي
شاة بالسوية بينهما وانما
بزيكاف زكاة الواحد
(بفتح شرائط إذا كان)
وفي بعض النسخ ان كان
(المراح واحدا) وهو
بضم الميم مأوى الماشية
للا (والسرح واحدا)
والمراد بالسرح الموضع
الذي تسرح اليه الماشية

اتحاده مع المرعى الاتى لانه يصدق عليه الموضع الذى تسرح اليه الماشية فالمسرح يطلق على كل منهما لانهما مسرحة اليهما اللهم الا أن تجعل الى معنى من فيكون المراد الموضع الذى تسرح منه الماشية الى المرعى (قوله والمرعى) بفتح الميم هو اسم للموضع الذى ترمى فيه الماشية وقوله والراعى زاده الشارح على كلام المصنف والمراد بوحده أن لا تختص ماشية كل واحد براعى وان تعدد أخذهما سابقا فى الفعل وهو الحافظ للحيوان وأصله الحافظ لغيره مطلقا ومنه قبل للوالى راع وللعاقة رعية كما فى الحديث كل راع مسؤول عن رعيته (قوله والفعل) أى الذكر الذى يضرب الماشية وقوله واحدا المراد بكونه واحدا أن لا تختص ماشية أحدهما بفعل وتختص ماشية الاخر بفعل وان تعدد وكثير بحيث يكون مرسلان يزوعلى كل من الماشيتين سواء كان ملكا لأحدهما ومعاراله أولهما وقوله أى ان اتحد نوع الماشية تقييدا لاشتراط كونه واحدا بالمعنى المذكور وقوله فان اختلف نوعها كضأن ومعزم مقابل لقوله ان اتحد نوع الماشية وقوله فيجوز الخ أى فلا يشترط كونه واحدا بالمعنى السابق ولا يضرب اختلافه للضرورة حينئذ وقوله بطرق بضم الراء من باب دخل كما فى المختار (قوله والمشرى) بفتح الميم وبالباء فى آخره ويقال المشرى بالعين بدل الباء وقوله أى الذى تشرب منه الماشية فهو موضع شربها وقوله أو غيرهما أى كترعة وقوله واحدا أى بالمعنى السابق وهو عدم التميز بحيث لا تختص ماشية كل منهما بشرب فلا يضرب تعدده من غير غير (قوله وقوله والخالب الخ) مبتدأ خبره جملة قوله هو أحد الوجهين وهو ضعيف ولذلك قال وان صرح عدم الاتحاد فى الخالب أى الاصح عدم اشتراط الاتحاد فى الخالب ويبدل باتحاد الراعى الذى زاده الشارح فيما تقدم فانه شرط على الاصح فالعدد فى الشروط لم ينقص بل هو باق بحاله وقوله وكذا الحلب أى فقيه الوجهان والاصح عدم اشتراط اتحادهما ومثل الخالب والمحلب جازا القنم وآلة الجز فقيهما أيضا الوجهان والاصح عدم اشتراط اتحادهما (قوله وموضع الحلب) أى المكان الذى تحلب فيه الماشية وقوله بفتح اللام أى على الاصح فالحلب كالحلب يقال - لب يحلب حلبا كحلب يطلب طلبا وقوله واحدا أى معنى عدم الاختصاص والتمييز كما سبق فى نظيره وقوله وتحكى النوى أسكان اللام أى فقيه لغتان فتح اللام واسكانها سواء كان اسم للابن المحلوب أو بمعنى المصدر كما هو المتبادر من الشارح خلافا لما قاله المحشى من التوزيع فجعله بفتح اللام معنى المحلوب وبسكونه بمعنى المصدر وجعل قوله وهو اسم للابن راجعا للمنتوح وقوله ويطلق على المصدر راجعا للساكن فيكون على اللفظ والشر المرتب مع أنه على صنيعه لا يصح ضبط ما فى المصنف بفتح لانه لا يصح اعادة المحلوب اذ لا يشترط اتحاد موضعه فلا يضرب كون كل واحد يأخذ لبن ماشيته بعد حلبه الى بيته مثلا ولذلك قال الشارح بعد قوله ويطلق على المصدر وقال بعضهم وهو المراد هنا الذى يشترط اتحاد موضعه انما هو المصدر بمعنى فصل الخالب دون موضع اللبن المحلوب فتدبر (فصل فى بيان مقدار انصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه) والمعنى فى وجوب الزكاة فيهما أنهما معدان للثما بالاختزال اعطاء فاشيتها الماشية السائمة وقد جعل الله بهما قوام الدنيا ونظام أهلها فان حاجت الناس كثيرة وكما تنقضى بهما فن كنزهما فقد أبطل الحكمة التى خلقها لهما بخلاف غيرهما من سائر الجواهر فلا زكاة فيها لعدم

(والمرعى) والراعى
(واحدا والفعل واحدا)
أى ان اتحد نوع الماشية
فان اختلف نوعها كضأن
ومعزم فيجوز أن يكون
لكل منهما محل يطرق
ماشية (والمشرى) أى
الذى تشرب منه الماشية
كعين أو نهرا أو غيرهما
(واحدا) وقوله (والخالب
واحدا) هو أحد الوجهين
فى هذه المسئلة والاصح
عدم الاتحاد فى الخالب
وكذا الحلب بكسر الميم
وهو الاء الذى يحلب فيه
(وموضع الحلب) بفتح
اللام (واحدا) وحكى
النوى أسكان اللام
وهو اسم للابن المحلوب
ويطلق على المصدر وقال
بعضهم هو المراد هنا

(فصل)

ورودها فيها وهي الذهب بذلك لانه يذهب وسحبت القضية بذلك لانها تنقض والدينار آخره نار والدرهم آخره هم كاقيل

النار آخر دينار نطقته * والهم آخر هذا الدرهم الجارى

والمرء بينهما ما لم يكن وربما * معذب القلب بين الهم والنار

فالمرء ان أحبها قلبه معذب بين الهم في الدنيا والنار في الآخرة بسبب اكتسابهما من حرام أو عدم أداء زكاتها (قوله ونصاب الخ) انما لم يقل وأقول نصاب الخ كما قال في المواشي لأن كلام من الذهب والقصة ليس له أنصبة متعددة وبينهما وقص بخلاف المواشي وقوله الذهب أى ولو غير مضروب (قوله عشرون مثقالا) أى دينار القوله صلى الله عليه وسلم ليس فى أقل من عشرون دينار شي وفى عشرون نصف دينار وقد نصاب الذهب بالبندقى سبعة وعشرون الاربعاء ومثله النقد قل وبالمحبوب ثلاثة وأربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحرير ذلك أن هذا بالمتقال الاصطلاحي وهو غير معقول عليه وأما بالمتقال الشرعى المعقول عليه فنصاب البندقى الكامل به عشرون لانه حرز فوجد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله الجهر الكامل لكنه فيه غش بمقدار شعيرة فالنصاب به عشرون وثلاث (قوله تحديدا) ولو نقص ولو بغير فلازكاة ولا بد أن يكون يقينا فلو تم في ميزان ونقص في آخر فلازكاة لذلك في النصاب (قوله بوزن مكة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم الميالك ميالك المدينة والوزن وزن مكة (قوله بالمتقال درهم وثلاثة أسباع درهم) فهو اثنان وسبعون حبة شعيرة معتدلة غير مقشورة قطع منها ما دق وطال لأن الدرهم خمسون حبة وخمسان وثلاثة أسباعه احدى وعشرون وثلاثة أخماس فاذا ضمت الخمسين وخمسين كان الجميع اثنين وسبعين حبة وهو المتقال ولذلك يقولون متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المتقال ثلاثة أعشاره كان درهما لأن المتقال اثنان وسبعون حبة كما علمت وثلاثة أعشاره احدى وعشرون وثلاثة أخماس فاذا انقصت من الاثنين وسبعين حبة احدى وعشرون وثلاثة أخماس كان الباقي خمسين حبة وخمسين وهي الدرهم والمتقال لم يختلف جاهلية ولا اسلاما وأما الدرهم فاختلف في الجاهلية فكان نوعين أحدهما غمانية دوائق والآخرة أربعة غلظا وقسم المستويين في زمن عمر بن الخطاب وقيل في زمن عبد الملك بن مروان فصارت ستة دوائق وأجمع عليه المسلمون والدائق ثمان حبات وخمسة (قوله وفيه) الضمير راجع لنصاب الذهب ولذلك قال الشارح أى نصاب الذهب وقوله ربع العشر أى كل حول بخلاف المحبوب لا يجب فيها إلا زكاة واحدة ولو بقيت سنين لانها معرضة للفساد ولا كذلك النقد (قوله وهو نصف مثقال) أى لأن عشر العشرين مثقالا اثنان وربع عشرها نصف مثقال فان وجد عنده نصف مثقال سلمه المستحقين وان لم يوجد سلم اليهم مثقالا كاملا لنصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم يتخاضل معهم بأن يبيعوه لاجنبى ويتفاسموا عنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفهم لكن مع الكراهة لانه يكره للانسان شراء صدقة من نصديق عليه سوا كانت زكاة أو صدقة تطوع (قوله وفيما زاد بحسابه) أى وتجب فيما زاد باعتبار حسابه وفي بعض النسخ وما زاد بحسابه فما زاد مبتدأ وبحسابه خبر وزيدت فيه الفاء لأن المبتدأ يشبه الشرط في العموم

(ونصاب الذهب عشرون مثقالا) تعدد بوزن مكة والمتقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أى نصاب الذهب (ربع العشر) وهو نصف مثقال ومما زاد (على عشرون مثقالا بحسابه)

فإذا كان عنده خمسة وعشرون مثقالا ففي العشرين نصف مثقال وفي الخمسة ثمن مثقال فالجمله
خمس أثمان مثقال (قوله وان قل الزائد) فلا وقص هنا والفرق بين النقود والمواشي ضرر
المشاركة في المواشي ولا كذلك النقود (قوله ونصاب الورق الخ) ولا يكمل أحد النقيدين
بالآخر في النصاب لاختلاف الجنس كما في الحبوب ويكمل نوع بأخر من جنس واحد ويؤخذ
من كل نوع بالقسط ان سهل بأن قلت الانواع وان شق بأن كثرت أخذ من الوسط كما في
المعشرات ولا يجوز ردي عن جيد ولا مكسر عن صحيح كالأخرج مريضه عن صحاح ويجزئ
عكسه بل هو أفضل لانه زاد خيرا والمراد بالجوده النعمه ونحوها كاللبن وبالرداء الخشونة
ونحوها كالسبوسه (قوله بكسر الراء) أي وقصهما مع فتح الواو فيهما ويجوز اسكان الراء مع
تثنية الواو وفيه خمس لغات ويقال رقة أيضا وقوله وهو الفضة أي ولو غير مضروبه (قوله
ما تادروهم) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة والاوقية
أربعون درهما بالنصوص المشهورة وقد رنصاب النضة بالريال أبي طاعة ثمانية وعشرون ريالاً
ونصف مع زيادة نصف درهم بناء على أن الريال فيه درهما من النحاس وخمس وعشرون ريالاً
بناء على أن الريال فيه درهم من النحاس كذا قرر مشايخنا وأفاد بعضهم به بتحريه أن هذا
بالدرهم الاصطلاحي وأما الدرهم الشرعي وهو المعول عليه فنصاب الريال أبي طاعة وأبي مدفع
عشرون ريالاً لانه حرز الاول فوجد أحد عشر درهما وثلاثة أسباع والثاني أحد عشر درهما
ونثي سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقد ربه بعضهم في الانصاف المعروفه بستمائه
نصف وستة وستين ونثي نصف لاق كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة تلاثون درهما
فالمائة نصف بمائة وثمانين درهما والستة والستون وثلاثان بعشرين درهما فالجمله ما تسا
درهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن السابق من الانصاف الكبيرة الخالصة من الغش وأما
في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش فتقول بعضهم ستمائة وستة وعشرون وثلاثان نصف بحر فبحر
الناسخ والصواب ستمائة وستة وستون وثلاثان نصف كما ذكرنا (قوله وفيه) أي في نصاب الورق
وقوله ربع العشر أي كل حول كما مر في الذهب وقوله وهو خمسة دراهم أي لأن عشر المائتين
عشرون وربعها خمسة (قوله وفيما زاد الخ) فإذا كان عنده ثلثمائة درهم ففي المائتين خمسة
دراهم وفي المائة درهما ونصف فالجمله سبعة دراهم ونصف وقوله وان قل الزائد فلا وقص
كما مر (قوله ولا شيء في المغشوش) أي المخلوط بما هو أدون منه كذهب بخضة وفضة بنحاس
وقوله حتى يبلغ خالصه نصابا فإذا بلغ خالصه نصابا أخرج الواجب خالصاً ومغشوشاً خالصه قدر
الواجب ويكون متطوعاً بالغش ان كان يتصرف عن نفسه والاعتين الاقل ويكنى التمييز بالماء
فإذا كان عنده ثلثمائة درهم مغشوشة ولم يعلم هل خالصها مائتان وغشها مائة أو بالعكس وضع ماء
في اناء ثم يوضع فيه ثلثمائة درهم فضة خالصة ويعلم على قدر ما وصل اليه الماء ثم يوضع فيه ثلثمائة
درهم نحاس ويعلم على قدر ما وصل اليه الماء أيضاً ثم يوضع الثلثمائة المغشوشة فإذا قرب الماء
بسببها الى الاقل علم أن خالصها مائتان وغشها مائة وإذا قرب الى الثاني فبالعكس ويجري مثل
ذلك في المخلوط من الذهب والنضة ويكره للامام ضرب المغشوش ثلثي العيصين من غشنا فليس
مساوي يحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له ضرب الخالص لأن فيه اقبيا تا على الامام

وان قل الزائد (ونصاب
الورق) بكسر الراء وهو
النضة (ما تادروهم وفيه
ربع العشر وهو خمسة
دراهم وفيما زاد) على
المائتين (بجوابه) وان قل
الرائد ولا شيء في المغشوش
من ذهب أو فضة حتى يبلغ
خالصه نصابا

فإن ذلك من شأن الامام وبمذاق العلم أن قول الشيخ الخطيب وبكره لغير الامام ضرب الدراهم
والدنانير ولو خالصة ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المعشوشة (قوله ولا يجب في
الحلي المباح زكاة) لانه معد لاستعمال مباح فأشبهه العوامل من النعم نعم ان وزنه ولم يعلم به حتى
مضى الحول وجبت زكاته وكذا لو انكسر وقصد كثره أو انكسر كسرا يحوج الى صياغة فتجب
زكاته لانه لم يقصد امساكه لاستعمال مباح بخلاف ما لو قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ فلا
زكاة وان دام أحوال الدوام صورة الحلي مع قصد اصلاحه وللمرأة ليس أنواع حلي الذهب
والفضة كالسوار والخلخال والخاتم ولومن الذهب وكذا ليس ما ينسج به ما من الثياب ما لم
تسرف وقيل ما لم يتألف في سرف كخلخال وزنه ما تناسل ويحل للرجل الخاتم من الفضة لامن
الذهب بحسب عادة أمثاله قدرا وعددا ومحابل لبسه سنة لانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من
فضة وجعله في اليمين أفضل والسنة أن يجعل القص مما يلي كفه ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة
ليلبس الواحد بعد الواحد جاز فان أسهبا معا جاز ما لم يكن فيه اسراف ولو تختم الرجل في غير
الخنصر جاز مع الكراهة ويحل للرجل تحلية آلات الحرب من الفضة كالسيف والرمح والمنطقة
لا ما لا يلبسه كالسرج واللبان بخلاف المرأة فليس لها تحلية آلة الحرب لا ذهب ولا فضة
ويحرم على الرجل الاسراف في تحلية آلة الحرب ويجوز تحلية المصحف والقائم بفضة للرجل
والمرأة ويجوز لها فقط بذهب قال الغزالي ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن (قوله أما
المحرم الخ) مقابل للمباح ومثل المحرم المكروه كضبة كبيرة لحاجة أو صغيرة قلينة ومن المحرم
المروء فيحرم على المرأة وغيرها نم لو اتخذ شخص من ذهب أو فضة لجلاله عينه فهو مباح
للضرورة ويجب كسره بعد زوالها لان ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها وكذلك لو قطع أنفه جاز له
اتخاذ أنف من الذهب لان بعض الصحابة وهو عرقبة بن سعد قطع أنفه في غزوة يوم الكلاب بضم
الكاف فاتخذ أنفا من فضة فأثنى عليه فأمره صلى الله عليه وسلم أن يتخذ من ذهب ولو قطعت
اغتمه جازا اتخذها من الذهب ولو لكل أصبع ماعدا الإبهام ولو قطعت سنة جازا اتخذها من
الذهب وان تعددت قياسا على الأنف ويحرم سن الخاتم من الذهب على الرجل وهي الشعبة
التي يستمسك بها القص ومن المحرم الحلي الذي أسرفت المرأة فيه أو بالفت في سرفه فتجب زكاة
جميعه ومثل الحلي المحرم الاواني المحرمة كظروف الفناجين وغيرها فتجب زكاتها وكذا ما علق
من النقدين على النساء والصغار في القلائد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها
عري من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملة والافلاحة كالصفا المعروف (قوله كسوار)
بضم السين وقوله وخلخال بضم الخاء الاولى وقوله لرجل أي متخذ من رجل بأن يقصده
بالاتخاذ فلو اتخذ الرجل سوارا شلابا قصد اللبس ولا غيره أو يقصد اجارته لمن ليلسه بلا
كراهة فلا زكاة فيه لانتفاء القصد المحرم والمكروه (قوله وخنثي) فهو كالرجل في حلي النساء
كالخلخال والسوار والكرة في حلي الرجال كتحلية آلة الحرب كسيف ورمح كاهو قاعدة
الاحتياط في حقه للشك في حاله (قوله فتجب الزكاة فيه) وحيث أوجبنا الزكاة في الحلي
واختلاف وزنه وقيمه فالعبرة بقيمه لا بوزنه فقط بخلاف المحرم لعينه كاللاواني فالعبرة بوزنه
لا بقيمه فلو كان له حلي وزنه ما تادروهم بقيمه ثلثمائة اعتبرت قيمته فيخرج اما ربع عشره شاعا

(ولا يجب في الحلي المباح
زكاة) أما المحرم كسوار
وخلخال لرجل وخنثي
فتجب الزكاة فيه

ويبيعه الساعي كذلك ويفرق عنه على المستحقين وأما خمسة مصوغة قيمتها تسعة ونصف ولا يجوز
كسره ليعطى منه خمسة مكسورة لأن فيه ضررا عليه وعلى المستحقين ولو كان له اناء كذلك
اعتبر وزنه فيخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة ويخرج ربع عشرة مشاعا (فصل
في بيان مقدار نصاب الزرع والثمار وما يجب اخراجه منه) * وجعلهما معا لاتحادهما نصابا
وواجبا وتجب الزكاة فيما ذكرنا بشئنا ذلك لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ويؤيد صلاح
غرائه حينئذ غرة كاملة وهو قبل ذلك بلح وحصرم وبدق صلاح بعضه وان قل كبذق صلاح كله
ويجب الاخراج بالفعل بعد التصفية وسنخرص كل غرة يجب فيه زكاة اذا بدا صلاحه
فيطوف النصارى بكل شجرة وبقدرة غرتها رطباً ثم يابساً وغرة كل نوع كذلك ثم يقول للمالك
ضمنتك حق المستحقين كذا ثم أوزن بيافيق قبل بشرط أن يكون النصارى عالمين بذلك أهلاً
لشهادته كلها وأن يكون التضمن من الامام أو نائبه فللمالك حينئذ تصرف في الجميع فان
ادعى حيف النصارى فيما خرصه لم يصدق الا بيينة أو ادعى غلظه فيما بعد الغلط فيه كئلائين
وسقافانه بعد الغلط بها فكذلك لكن يحط في النسيئة القدر المحتمل أو ادعى غلظه بالمحتمل
كوسق أو وسقين صدق بيمينه بديان اتهم والافلايين وان ادعى تلف النحر ووصف كودبيع
لكن اليمين هنا سنة ولا يضمن غراماً الى غرام آخر في الكمال. نصاب ولا زرع عام الى زرع عام
آخر كذلك ويضمن غراماً عام بعضه لبعض وكذلك زرع العام بعضه لبعض وان اختلف ادراكه
لاختلاف أنواعه وبلاذه حرارة وبرودة والمرايا بالعام هنا اثنا عشر شهراً عريضة ثم لو اختلف
في عام مرتين فلا يضمن بل هما كغرة عامين الحاقاً للنادر بالاعم الاغلب وكالتلف كل ما شأنه أن
لا يثمر في العام الامر فواحدة (قوله ونصاب الزرع والثمار خمسة أوسق) أي لخبر ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة والنصاب المذكور وتحديد كافي نصاب الذهب والفضة والعبارة فيه
بالكيل على الصحيح والعبارة في الكيل بمكيال المدينة السريفة وانما تقدير الوزن استظهارا
والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين وتقدم تقديره بالايراد
المصرية (قوله من الوسق) أي مشتق من الوسق وقوله مصدق أي لوسق يعني جمع قال تعالى
والدليل وما وسق أي جمع وقوله يعني الجمع أي المتبسة بمعنى هو الجمع وقوله لان الوسق يجمع
الصبيان انه لا اشتقاق الاوسق من الوسق فكانت قال وانما اشتق الاوسق من الوسق يعني الجمع
لان الوسق يجمع الصبيان فانه ستون صاعا وقد تقدم أن الصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث
بالغدادي فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعاً كانت الجملة ثلثمائة صاع فاذا ضربتها
في الاربعة أمداد صارت الجملة ألفاً ومائتي مدياً ألف وستائة رطل بالغدادي كما قال المصنف
وهي ألف وستائة رطل بالعراقي وفي بعض النسخ بالغدادي وقدرت به لانه الرطل الشرعي
(قوله وما زاد فيصا به) أي فلا وقص فيها (قوله ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) وانما عند الرافعي فهو مائة وثلاثون درهما (قوله
وفيها) الضمير راجع للزرع والثمار ولذلك قال الشارح أي الزرع والثمار وقوله ان سقيت
بماء السماء أي بالماء النازل من السماء وقوله كالثلج مثال للحدود ودخل تحت الكاف البرد
وقوله أو السج فخرج السين المهملة وسكون المثناة التحتية وهو كل ما يسج على وجه الارض

(فصل) *
(ونصاب الزرع والثمار
خمس أوسق) من الوسق
مصدر بمعنى الجمع لان
الوسق يجمع الصبيان
(وهي) أي الخمسة أوسق
(ألف وستائة رطل
بالعراقي) وفي بعض النسخ
بالغدادي (وما زاد
فصا به) ورطل بغداد
عند النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم (وفيها) أي
الزرع والثمار ان سقيت
بماء السماء وهو المطر
ونحوه كالثلج (أو السج)
وهو الماء الجاري على
الارض

كالليل والسيل وما انصب من جبل أو نهر أو عين فقول الشارح بسبب ستنهراخ ليس بقيد
فكان الاولى حذفه ومثل ذلك ماسق بالقنوات المحفورة من الانهار كالساق المعروفة لانها
تحفر لحياء الارض فاذا اتهميات وصل الماء الى الزرع بطبعه مرة بعد أخرى وكذلك ما شرب
بعروقه لقربه من الماء وهو البصل وقوله العشر أى كمال الخفة المؤنة في ذلك (قوله وان
سقيت بدولاب) مقابل اقوله ان سقيت بماء السماء الخ وقوله بضم الدال وقصها أى والضم
أفصح وهو الساقية المعروفة وقوله ما يديره الحيوان أى أو الأدميون وكذلك ما يديره الماء
بنفسه وهو الناعورة المعروفة في بلاد الشام والدالية وهي البكرة التي يعلل عليها من نخو الآبار
(قوله أو سقيت بنضج) أى نقل الماء من محله الى الزرع وقوله بجهيوان أى أو غيره كالنطالة
والشاة. وف يعتبر في صورة الحيوان أن تكون بغير اذارة كأن يحمل الماء في راوية على نحو
جل ويؤتى به الى الزرع فيسقى به ويسمى الذكر ناخجا والانشى ناخجة ومثله ما يسقى بماء اشتره
أو اتهم به لعظم المنه وغصه لوجوب ضمانه (قوله نصف العشر) أى لكثرة المؤنة بخلافها
فيما تقدم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء أو العيون أو كان عثريا العشر وفيما
سقى بالنضج نصف العشر وانه قد اجتمع على ذلك كما قاله البيهقي وغيره والعنرى يفتح العين
الموحلة والمثلثة ماسق بماء السيل الجارى اليه في الحفرة المسماة عانور العنر الماز بها اذ لم يعلمها
ولو اختلف المالك والسامى في أنه سقى بماء اصدق المالك لأن الاصل عدم وجوب الزيادة عليه
فان اتهمه السامى حلقه ندبا (قوله مثلا) راجع لكل من ماء السماء والدولاب فقل الاول
السيح ومثل الثاني النضج كما علم مما مر وقوله سواء أى حال كونهما سواء بمعنى مستويين
باعتبار مدة عيش الزرع والتمر ونماتهما لا بأكثرهما ولا بعدد السقيات فانه قيل يعتبر الاكثر
منهما وبلغى الآخر وقيل يعتبر بعدد السقيات والمعتد أن العبرة بعمدة عيش الزرع والتمر ونماتهما
فلو كانت المدة غاية أشهر واحتاج في أربعة منها الى سقية فسقى بالمطر أو نحوه كالنيل وفي
الأربعة الاخرى سقين فسقى بالنضج أو نحوه كالدولاب وجب ثلاثة أرباع العشر كما قال
الشارح فلاجل كون نصف المدة بنحو المطر وجب نصف العشر لانه نصف واجبه عند
انفراد ولاجل كون نصفها بنحو النضج وجب ربع العشر أيضا لانه نصف واجبه عند انفراد
وكذلك لو جهلنا مقدار نفع كل منهما أخذنا بالاستواء لانه الظاهر ولو احتاج في ستة منها الى
سقين فسقى بنحو المطر كالنيل وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بنحو النضج كالدولاب
وجب سبعة أثمان العشر فلاجل كون ثلاثة أرباع المدة بنحو المطر وجب ثلاثة أرباع
العشر ولاجل كون ربعها بنحو النضج وجب ربع نصف العشر والمجموع عشر الاثنا
• (فصل في بيان زكاة عروض التجارة والمعدن والر كاز وما يجب اخراجه من كل) • وانما
ذكر المعدن والر كاز هنا مع أن محلها فصل زكاة التقدير لما نسبتها لعروض التجارة من حيث
قيمتها فانها تقوم بالذهب أو الفضة وكل من المعدن والر كاز من الذهب أو الفضة (قوله وتقوم
عروض التجارة) أى يعرف هل تبلغ قيمتها نصيبا ولا فان لم تبلغ نصيبا فلا زكاة وان بلغت نصيبا
زكاة لمن القيمة لا من عين العروض والمراد به ما قابل التقود والتجارة بكسر التاء مصدر
تجبر تجبر فهو تاجر والجمع تجار كنجار وفجار وقوله عند آخر الحول أى مع آخر الحول لانه

بسبب ستنهراخ ليس بقيد
على وجه الارض فيسقيها
(العشر وان سقيت بدولاب)
بضم الدال وقصها ما يديره
الحيوان (أو) سقيت
(بنضج) من نهر أو بئر
بجهيوان كبعير أو بقرة
(نصف العشر) وفيما سقى
بماء السماء والدولاب مثلا
سواء ثلاثة أرباع العشر
• (فصل) •
(وتقوم عروض التجارة
عند آخر الحول)

وقت الوجوب فالعبرة به لا بطرفيه ولا بجمعيه لان شأنها أن لا يقطع بأنها دون النصاب لان
معتد ذلك التقويم وهو لا يفيد القطع واليقين ومحل اعتبار آخر الحول ان لم ترد عروض التجارة
في أثناء الحول الى نقد تقوم به بأن بقيت عنده أو بيعت بعروض أخرى أو بيعت بنقد
لا تقوم به فان ردت في أثناءه الى النقد المذكور فان كان نصابا دام الحول وان نقص عن
النصاب انقطع الحول لتحقيق نقص النصاب حينئذ فلو اشترى به عرض آخر به ذلك ابتدئ
حول جديد من حين شرائه كما تصرح به عبارة المنهج وبها يتضح كلام المحشى (قوله بما
اشترى به) أي بالنقد الذي اشترى به فان كان قد اشترى به ذهب قومها به أو بضعة قومها بها
أو بهما قوم ما قابل الذهب به وما قابل البضعة به ولا يضم أحدهما الاخر وانما قومت بما
اشترى به لانه أصل ما يده وأقرب اليه من نقد البلد فلم يبلغ بما اشترى به نصابا فلا زكاة
وان بلغت بغيره هذا اذا ملكته بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد فان ملكته بغير نقد كعرض
وبضع في خلع أو نكاح أو صلح عن دم قومت بغالب نقد البلد فان لم يكن بها نقد فبغالب نقد
أقرب البلاد اليه فان غلب نقدان على التساوي تخير بينهما ان بلغت نصابا بكل منهما على
المعتد كما صححه في أصل الروضة وان صحح في المنهاج كما صله أنه يتعين الانزع للمستحدين وان
بلغت نصابا بأحد هما دون الآخر قومت به لتحقيق تمام النصاب به وبهذا فارق ما لو تم النصاب
في ميزان دون آخر وان ملكته بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وما قابل غيره بغالب نقد البلد
ويعرف ما قابل غير النقد بتقويمه ومعرفة نسبه للنقد حال المعاوضة وبضم ربح حاصل في
أثناء الحول لا حصل في الحول ان لم ينض بما يقوّم به بأن لم ينض أصلاً ونض بغير ما يقوّم به فلو
اشترى عرضا قيمته ما تنادى درهم فصارت قيمته آخر الحول ثلثمائة زكاهما اما اذا انض بما يقوّم به فلا
يضم الى الاصل بل يزكى الاصل عند حوله والربح عند حوله فيفرد بحول وحده ومعنى نص
صار ناضدا راسهم ودناير (قوله سواء كان عن مال التجارة نصابا أم لا) أي لان العبرة بقيمته
آخر الحول فلا فرق بين أن يكون رأس مال التجارة الذي اشترى به نصابا وأن لا يكون نصابا
فتخرج الزكاة اذا بلغت قيمته نصابا وان كان رأس المال دون نصاب (قوله فان بلغت الخ) هذا
بيان لقاعدة التقويم آخر الحول كما رت الإشارة اليه وقوله زكاهما أي قيمة العروض فيخرج
من قيمتها لمن عين العروض كما مر (قوله والا فلا) أي وان لم تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول
فلا زكاة فيها (قوله ويخرج من ذلك) أي من قيمة ذلك أي المذكور من العروض فالكلام
على تقدير مضاف وكذلك قوله منه فهو على تقدير مضاف أيضا والتقدير من قيمته لما تقدم
من أنه لا يجوز اخراجها من عين العروض وقوله ربع العشر أي اعتبارا بالنقد الذي تقوم به
عروض التجارة فتقاس على الذهب والقضة لانها تقوم بهما وتجب زكاة فطر وريق بحجارة
مع زكاتها لاختلاف سببها وهما البدن والمال فالاول سبب زكاة الفطر والثاني سبب
زكاة التجارة ولو كان مال التجارة مما تجب الزكاة في عينه كسائمة وغر فلا تجتمع الزكاة ان
فيه بلا خلاف كما في المجموع بل ان كل نصاب احدي الزكاتين دون نصاب الاخرى كاربعة
شاة قصديها التجارة لا يمكن لم تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول وكسع وثلاثين فأقل بلغت قيمتها
نصابا آخر الحول وجبت زكاة ما كل نصابه وأن كل نصاب كل منهما كاربعة عشر قصدا

بما اشترى به) سواء كان
عن مال التجارة نصابا أم لا
فان بلغت قيمة العروض
آخر الحول نصابا زكاهما
والا فلا (ويخرج من ذلك)
بعد بلوغ قيمة مال التجارة
نصابا (ربع العشر) منه

بها التجارة وبلغت قيمتها آخر الحول نصاباً تمت زكاة العين على زكاة التجارة فتم تجب زكاة
التجارة أيضاً في خصوصيتها وألبانها مع إخراج زكاة العين عن السائمة وكذلك تجب زكاة
التجارة عن الثمر ونحوه من اللبف والكرناف وغيرهما عند تمام الحول مع إخراج زكاة
العين عن الثمر (قوله وما استخرج) أي والذي استخرج ولو في مزارع متعددة فيضم بعض
المخرج إلى بعض إن اتحد معدن وتتابع عمل ولا يضر قطع العمل لعذر كإصلاح آلة ومريض
وإن طال الزمن عرفاً فإن اختلف المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا ضم وإن لم يطل الزمن
لا عراضه والمراد أنه لا ضم في إكمال النصاب وإخراج الزكاة عن الكل فلا يشافي أن الثاني
يضم للأول في إكمال النصاب وإخراج الزكاة عن الثاني فقط كما يضم إلى ما ملكه بغير المعدن
في ذلك فإذا استخرج من المعدن بالعمل الأول خمسين درهماً وبالثاني مائة وخمسين ضم
المائة والخمسين للخمسين الأولى لإخراج الزكاة عن المائة والخمسين فقط دون الخمسين الأولى
كما لو كان مالاً للخمسين من غير المعدن (قوله من معادن الذهب والفضة) متعلق بالفعل وهو
استخرج والمتبادر أن المراد بالمعادن الأماكن التي فيها الذهب والفضة فإضافة معادن إلى
الذهب والفضة حقيقة على معنى اللام أي الأماكن المنسوبة للذهب والفضة ويحتمل أن
يكون المراد بالمعادن الذهب والفضة اللذين يكونان في تلك الأماكن فتكون الإضافة بيانية
ويكون قوله من معادن الخ بياناً للمحل محذوف على هذا فكأنه قال وما استخرج الذي
هو معادن هي الذهب والفضة من الأرض ويؤيد التحل أن الشارح اقتصر في تفسير المعدن
بعد ذلك على المكان وإن كان يطلق على كل من المكان والمستخرج (قوله يخرج منه) أي
بعد التخليص والتقية من نحو التراب وإن كان وقت وجوب الزكاة فيه وقت حصوله في يده
كما أن وقت الوجوب في الزرع وقت اشتداد الحب ووقت الإخراج بعد التقية والتصفية من
نحو التسبين (قوله إن بلغ نصاباً) فيشرط فيه النصاب وهو عشرون مثقالاً من الذهب وما قننا
درهم من الفضة وما زاد فحسابه لأنه لا وقص في غير الماشية (قوله ربع العشر) أي لعموم
الأدلة السابقة كعبرو في الزكاة ربع العشر وخبر ليس في أقل من عشر بن ديناراً وفي
عشرين نصف دينار (قوله في الحال) أي فلا يشترط فيه الحول لأنه انما يشترط لتكامل
النماء والمستخرج من المعدن غما في نفسه فأشبه الزرع والثمار (قوله إن كان المستخرج)
بكسر الراء لانه اسم فاعل وقوله من أهل وجوب الزكاة أي بأن كان مسلماً حراً فخرج الكافر
فما أخذه يملكه ولا زكاة عليه لكن يمنعه الحاكم من أخذ المعدن والراكال للذين في دار الإسلام
كما يمنعه من الإحياءهم الآن الدار للمسلمين وهو دخيل فيها وخرج أيضاً المكاتب فما أخذه
يملكه ولا زكاة عليه فيه لضعفه ملكه وأما ما يأخذه الرقيق غير المكاتب فهو لسيده فيلزمه
زكاة (قوله جمع معدن) إما من المعدن بمعنى السكون أو من المعدن وهو الإقامة بقال
عدن بالمكان إذا أقام به ومنه جنات عدن أي إقامة لأن أهلها يقيمون فيها فضلاً عن الله تعالى
وقوله بفتح داله وكسرها ظاهراً بل صريحاً أنه بالفتح والكسر اسم للمكان وكذلك يطلق على
المستخرج باللغتين والمشهور أنه بالفتح اسم للمكان وبالكسر اسم للمستخرج (قوله اسم
لمكان الخ) ويطبق أيضاً على المستخرج كما علمت وقوله خلق الله فيه ذلك أي المذكور من

(وما استخرج من معادن
الذهب والفضة يخرج
منه) إن بلغ نصاباً (ربع
العشر في الحال) إن كان
المستخرج من أهل وجوب
الزكاة والمعادن جمع معدن
بفتح داله وكسرها اسم
لمكان خلق الله تعالى فيه
ذلك

الذهب والفضة وقوله من موات أو ملك خرج بذلك نحو المسجد فففيه تفصيل فان وجد بعد الوقفية فهو للمسجد يصرف في مصالحه وان كان موجودا حال الوقفية فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه ولا يملكه المستخرج في الحالتين ويقال في الوقف غير المسجد كأن وقف على زيد مشلان وجد بعد الوقفية فهو من ريع الوقف يملكه الموقوف عليه وان كان موجودا عند الوقفية فهو من أجزاء الوقف ويعرف ذلك بقول أهل الخبرة (قوله وما يوجد) أي والذي يوجد بالحليم والدال المهملة أربانها والذال المجهين واقتصر الخطيب على الثاني ولعل اختياره لدون الأقل لانه لا يلزم من الوجود الاخذ مع أنه لا بد منه (قوله من الركان) بيان لما هو بكسر الراء بمعنى المركز ككتاب بمعنى مكتوب مأخوذ من الركن وهو الخفاء ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم زكرا أي صوتا خفيا وانما يملكه الواجد له اذا وجد في موات أو ملك أحياء فان وجد بمسجد أو شارع فلقطة وان وجد في ملك شخص أو موقوف عليه فهو له ان ادعاه والابان نفاء أو سكك فان قبله ~~وهو~~ كذا الى المحي فهو له وان لم يده بل وان نفاء كما قاله ابن حجر ومثله الزبادي فتلا عن الدارمي لانه ملكه بالاحياء وباليبيع لم ير ملكه عنه لانه مدفون منقول لا يدخل في البيع لكن قال ابن قاسم والوجه خلافه فيشترط أن لا يتقيه ونقله عن الرمي ولذلك قال فالشرط بمن قس المحي أن يده عنه وفي المحي أن لا يتقيه ولو وجد مال مدفون في ملك وتنازعه بائع ومشترا أو مكر ومكتر أو غير مستعير بأن قال كل منهما أنا الذي دفنته صدق ذواليد بيمينه كما لو تنازعا في أمتعة الدار (قوله دفين) بمعنى مدفون فان لم يكن مدفونا بل كان ظاهرا فان علم أن نحو سبل أظهره فهو ركان أيضا لانه دفين بحسب ما كان والا فهو فلقطة وكذا ان شئ خرج بالاضافة الى الجاهلية دفين الاسلام كان يكون عليه شئ من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان علم مالكة وجب رده عليه لانه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وان لم علم مالكة فلقطة وكذا ان لم يعلم هل هو جاهلي أو اسلامي بأن كان مما لا أثر عليه كالتبر فان علم أن مالكة بلغتة الدعوة وعانده فهو في كالحكام في المجموع عن جماعة وأقره (قوله وهي الحالة الخ) والمشهور أنها اسم للناس الذين كانوا قبل الاسلام أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي سمو بذلك لفترة جهالاتهم وعلى الأقل فلا بد من تقدير مضاف أي دفين أهل الجاهلية بخلافه على المشهور وقوله من الجهل بالله الخ بيان للحالة المذكورة (قوله فقيه الخمس) أي ان بلغ نصابا فيشترط فيه النصاب ولا يشترط فيه الحول كما معدن وانما خائف المعدن في قدره والواجب خلفه موته غالبا فكثير فيه الواجب كالعشر ان اذا خفت موته بأن سقيت بعماء المطر أو السيل فانها يكثر فيها الواجب وهو العشر وأما اذا كثر موته بأن سقيت بالنضح فانها يحق فيها الواجب وهو نصف العشر (قوله ويصرف) أي الخمس الواجب في الركان ومثله الواجب في المعدن ويحتمل على بعد أن الضمير راجع لكل منهما وقوله مصرف الزكاة بكسر الراء أي مكان مصرف الزكاة وهو المستحقون لها إلا في بيانهم وقوله على المشهور وهو المعتمد وقوله ومقابلته أنه يصرف الخ ضعيف وقوله في آية التي أي التي هي قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية (فصل في زكاة الفطر) وهي من خصائص هذه الامة والمشهور بأنها شرعت

من موات أو ملك (وما يوجد من الركان) وهو دفين الجاهلية وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام (فقيه أي الركان) (الخمس) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابلته أنه يصرف الى أهل الخمس المذكورين في آية التي (فصل)

في السنة الثانية من الهجرة قبل عيد الفطر يومين وهي تجبر الخلل الواقع في الصوم
كما أن جمود السهو يجبر الخلل الواقع في الصلاة فله وكيع ابن الجراح وهو الذي أراه
الامام الشافعي بقوله

شكوت الى وكيع سوء حفظي * فأرشدني الى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور * نور الله لا يهدي لعمى

والاصل في وجوبها قبل الاجتماع خبر ابن عموف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى
من المسلمين وقوله على الناس بيان للخصر وقوله على كل حر أو عبد بيان للخصر عنه يجعل
على فيه بمعنى عن ولدك شرط فيه أن يكون من المسلمين لأنه يشترط في المخرج عنه الاسلام
بخلاف المخرج فانه لا يشترط فيه الاسلام لانه تجب على الكافر زكاة رقيقه وقريبه المسلمين
كإسائتي (قوله وتجب زكاة الفطر) أي الزكاة التي يتحقق وجوبها بالفطر أي بأدراك جزء
من زمنه وان كان لا بد من ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال فسيها مركب من جزأين
وأضيفت الى أحد جزأيهما لأن به يتحقق الوجوب كما عرفت (قوله ويقال لها زكاة
الفطرة) ويقال لها أيضاً زكاة الصوم وزكاة البدن وصدة الفطر والفطرة بكسر الفاء
وبالتاء في آخرها لفظ مولد لا عربي ولا معرب بل من تصرفات الفقهاء واستعمالاتهم وأما
الفطرة بضم الفاء فغير معروف الا في كلام العوام فقول ابن الرفعة انها بضم الفاء اسم لا قدر
المخرج مردود وقوله أي الخلقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها أي خلقته التي
خلق الناس عليها وهي قلوبهم الحلق وتمكنهم من ادراكه وقيل هي الاسلام وقيل غير ذلك فعني
زكاة الفطرة زكاة الخلقة أي تركية لها وتطهير وتنمية لعملها (قوله بثلاثة أشياء) بل بأربعة
فالربع الحزبة كلاً أو بعضها فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره لعدم ذلك غير المكاتب
كذبة صحبة وضعف ملك المكاتب المذكور وفطرة غير المكاتب المذكور على سيده فتجب عليه
فطرة المكاتب كذبة قاسدة وان لم تجب عليه نذقة وأما المكاتب كذبة صحبة فلا زكاة على سيده
لاستقلاله كالأزكاة عليه لفداه ملكه وتجب على البعض عن غيره فطرة كاملة على المعتمد
وعن نفسه بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك باق هذا حيث لم يكن هناك مهايأة
أو كانت ووقع وقت الوجوب في نوبتهما بأن وقع الجزء الأول في نوبة أحدهما والجزء الثاني
في نوبة الآخر وان وقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما فقط اختص الوجوب به ومثله في ذلك
الرقيق المشترك (قوله الاسلام) أي أقوله في الحديث السابق من المسلمين (قوله فلا فطرة على
كافر أصلي) تفريع على مفهوم الاسلام والمراد انه لا فطرة عليه بحيث يطالب بها في الدنيا فلا
يشافي أنه يعاقب عليها في الآخرة كغيرها من الواجبات وانما يطالب بها لانها طهيرة وليس
هر من أهلها وأما المرتبة فطهرته وقوفه فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا وكذا فطرة
من عليه مؤنته (قوله الا في رقيقه وقريبه المسلمين) بصيغة التنبيه أي فتلزمه فطرتهم كما تلزمه
نفسهم وكذلك زوجته اذا أسلمت وأسلم بعدها في العدة وتجب عليه النية لانها التمييز (قوله
وبغروب الشمس الخ) لو أسقط الباء لكان أولى وكانته أنى بها التوهم أنه أنى بها فيما قبله وهو

(وتجب زكاة الفطر)
ويقال لها زكاة الفطرة
أي الخلقة (بثلاثة أشياء
الاسلام) فلا فطرة على
كافر أصلي (وبغروب
الشمس من آخر يوم من
شهر رمضان) وحاشا

الاسلام على أن يكون الجارو الجهر وورد لامن الجارو الجهر وبقوله والمراد ابدانك وقت تمام
 الغروب مع ادراك جرم من رمضان أيضا لانه لا بد من ادراك جرم من رمضان وجزء من شوال
 كما مر وهذا وقت الوجوب ويجوز اخراجها في أول رمضان ويسن أن تخرج قبل صلاة العبد
 للاتباع ان فعلت الصلاة أول النهار فان أخرت استحب الاداء أول النهار ويكره تأخيرها الى
 آخر يوم العيد ويجرم تأخيرها عنه بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين لا كالتظار فهو قريب بكار
 وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها لانه لم يشترط
 الحاضرين (قوله فخرج زكاة الفطر من مات بعد الغروب) أي أو معه لا درا كه الجزأين
 بخلاف من مات قبله وقوله دون من ولد بعده أي أو معه لعدم ادراك الجزأين بخلاف من ولد
 قبله ولو قال لعبد أنت حر مع آخر جرم من رمضان وجبت على العبد لا درا كه الجزأين وهو حر
 بخلاف ما لو قال أنت حر مع أول جرم من ليلة شوال فلا تجب على أحد ولو كان هناك مهاباة بين
 اثنين في رقيق بليلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك وجبت عليهما مناصفة لوقوع أحد
 الجزأين في نوبة أحدهما والجزء الثاني في نوبة الآخر فان وقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما
 فقط اختص الوجوب به كما مر (قوله ووجود الفضل) أي الفاضل وقوله وهو يسار الشخص
 تفسير لوجود الفضل باللازم لانه يلزم من وجود الفضل يسار الشخص فلا فطرة على من أعسر
 بذلك وقت الوجوب وان أبسر بعده ولو كان الزوج معسر فلا فطرة عليه ولا على الزوجة
 ولو موسرة وقيل تجب عليهما ثم تجب على سيدهما ان كانت أمة والفرق كمال تسليم الحرة
 نفسها بخلاف الأمة وقوله عن قوته وقوت الخ لوعبد بالموتة فيهما السكن أولى وأعم
 لان مثل القوت غيره من الكسوة فيشترط كونه فاضلا عن دست قوت يليق به وبعمونه
 ومن المسكن والخادم فيشترط كونه فاضلا عن مسكن وخادم لا تقين به يحتاجهما للسكاه
 أو سكنى عمونه وتخدمته أو خدمة عمونه بخلاف حاجته لعمله في أرضه أو ماشيته فلا تراها ثم
 لو ثبت الفطرة في ذمة انسان ليساره فيما مضى يسع فيها ما سكه وخادمه لانها حقيقه
 التصقت بالديون وخرج باللاتقين ما لو كانا تقين فيلزمه ابداهما بالتقين ان أمكن وخراج
 التفاوت ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لا دعى كإرجائه في المجموع خلافه لما جرى
 عليه في المنهج من اشتراط كونه فاضلا عنه ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير (قوله
 عياله) أي الذين تلزمه نفقتهم كالزوجة والمملوك والقريب وقوله في ذلك اليوم أي المعهود
 كما أشار إليه الشارح بقوله أي يوم العيد وقوله وكذا يلبته أي ومثل يوم العيد يلبته وقوله
 أيضا كيفما استفيد من التشبيه لأن معنى أيضا مثل يوم العيد وهو استفاد من التشبيه
 ولا يلزمه بيع ماله للعبد من كسك وسك ونقل كل زوج وزوج زيب وترو غير ذلك (قوله
 ويركي الشخص عن نفسه وعن تلزمه نفقته) بخلاف من لا تلزمه نفقته فلا يركى عنه نعم
 لأصل أن يخرج من ماله زكاة موليه الغنى لانه يستقل بتقليد بخلاف غير موليه كولد الرشيد
 وكالاجني فلا يجوز اخراجها عنه الا باذنه وقوله لمن المسلمين هو شرط في المخرج منهم فلا بد
 أن يكونوا مسلمين ولو كان المخرج كافرا لما تقدم من أنها تجب على الكافر عن رقيقه وقريبه
 المسلمين وأشار بذلك الى ضابط من تلزم فطرته وهو أن يقال كل من تلزمه نفقته فطرته من

فخرج زكاة الفطر من
 مات بعد الغروب دون من
 ولد بعده (وجود الفضل)
 وهو يسار الشخص بما
 ينزل (عن قوته وقوت
 عياله في ذلك اليوم) أي
 يوم العيد وكذا يلبته أيضا
 (ويركي) الشخص (عن
 نفسه وعن تلزمه نفقته
 من المسلمين)

المسلمين لكن استثنى من هذا الضابط مسائل منها العبد لا يلزمه فطرة زوجته حرة كانت
أو أمة وإن وجبت عليه نفقتها في كسبه ونحوه لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فلا يكون أهلا لفطرة
غيره ومنها الابن لا يلزمه فطرة زوجته أجنبية أو مستولدة وإن وجبت نفقتها على الابن لا عار
الاب لأن النفقة لازمة للاب مع اعساره فيتصلها عنه ابنه بخلاف الفطرة فليست لازمة له مع
اعساره فلا يتصلها عنه ابنه ومنها عبد المملوك له أو الموقوف عليه فلا تجب فطرته
على الناظر وإن وجبت نفقته عليه وكذلك العبد الموقوف على جهة أو معين كدوسنة ورباط
وزيد وهرو ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستأجر وإن وجبت عليه نفقته لكن
تجب على نفس الاجير إن كان حراً موسراً وعلى سيده إن كان رقيقاً ثم المستأجر لخدمة الزوجة
بالنفقة له حكمها فتجب فطرته مثلها ومنها الفقير العاجز عن الكسب تلزم المسلمين نفقته
ولا يلزمهم فطرته ومنها غير ذلك وكل هذا مستثنى من المنطوق ويستثنى من المفهوم المكاتب
كاتبه فاسدة فلا تلزم السيد نفقته وتلزمه فطرته والامة المزوجة المسلمة زوجها البلاء ونحوه
كونه عبداً أو عسراً فلا يلزم سيدها نفقتها ويلزمه فطرتها (قوله فلا يلزم المسلم الخ) تفرغ
على مفهوم قوله من المسلمين وقوله كفار صفة لثلاثة قبله (قوله وإذا وجبت الفطرة على
الشخص) أي عن نفسه أو غيره ممن تلزمه نفقته وقوله فيخرج أي عن كل واحد ممن يجب
الاخراج عنه ويجب عليه عند يساره بعض الصبيان دون بعض تقديم نفسه فزوجته فقامها
بالنفقة إن كان فولده الصغير فأبیه فأتمه فولده الكبير المحتاج فرقيقه وقيل بتقديم رقيقه على
ولده الصغير وإنما قدم الابن على الام هنا عكس ما في النفقات لأن النفقات للعاجزة والام
أحوج والفطرة للشرف والاب أشرف لأنه منسوب اليه ويشرف بشرفه فان استوى جماعة
في درجة كزوجات وبنين تحير فيخرج عن شامتهم (قوله صاعاً) وهو أربع حقتان يكتفي رجل
معتدل لهما وهو بالكيل المصري قدحان وينبغي أن يزيد شيئاً بسير الاحتمال اشتمالهما على
طين أو تبن أو نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم وأما الآن فيقوم مقام ذلك كبر الكيل
ومن ثم كان قاضي القضاة عماد الدين السكري رحمه الله يقول حين يخطب بمصر خطبة بعد
الفطر والصاع قدحان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعيب والغلت وقد ذكر القفال الشافعي
في محاسن الشريعة معنى لطيفاً في إيجاب الصاع وهو أن الناس غنم غنم غالباً من الكسب
في العبد وثلاثة أيام بعده ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم
والذي يحصل من الصاع عند جله خبزاً ثمانية أرطال من الخبز فإنه خمسة أرطال وثلاث كما سألني
ويضاف اليه نحو الثلث من الماء فيكتفي المجموع الفقير في الأربعة أيام كل يوم رطلان وفي هذه
الحكمة نظر لأن الصاع لا يختص به شخص واحد بل يجب دفعه للأصناف الثمانية اللهم إلا
أن يقال أنه نظر لقول من يجوز دفعها الواحد ولأن ما ذكره من كونه يضاف اليه نحو الثلث من
الماء لا يظهر في نحو التمر والبن اللهم إلا أن يجاب بأن ذلك بالنظر للغالب (قوله من قوت بلده)
أي بلد المخرج إن أخرج عن نفسه فإن أخرج عن غيره فإن كان المخرج عنه في بلد المخرج
فلا مر ظاهر وإن كان في بلد آخر فالعبد بلده المخرج عنه بناء على الأصح من أن الفطرة تجب
أولاً على المخرج عنه ثم يتصلها عنه المخرج هذا إن عرف محله فإن لم يعرف كعبد آبق فيجتم

فلا يلزم المسلم فطرة عبده
وقريب وزوجة كفار وإن
وجبت نفقتهم وإذا وجبت
الفطرة على الشخص
فيخرج (صاعاً من قوت
بلده) إن كان بلدياً

كما قاله جماعة استثناء هذه من اعتبار قوت بلد المخرج منه فيعتبر فيه قوت بلد المخرج
ويحتمل أن يقال يخرجها من قوت آخر محتمل عهد وصوله اليه لان الأصل أنه فيه ولا يدفعها
لفقره بل يدفعها للعالم لان له نقل الزكاة ويجزئ القوت الاعلى عن القوت الادنى لانه
زاد خيرا ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الاعلى والادنى بزيادة الاقييات ونقصه لانه
المقصود لزيادة القيمة ونقصها فالاعلى البر ثم السلت ثم الشعير ثم الذرة ثم الرز ثم الخس
ثم الماش ثم العسل ثم القوت ثم التمر ثم الزبيب ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن غير متزوع الزبد ثم اجزاء
كل من هذمل هو قوته وقد روي بعضهم لذلك بقوله

بالله سل شيع ذي رمن حكي مثلا * عن فوريل زكاة الفطر لوجهلا

حروف اولها جات مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر لوجهلا

وله أن يخرج عن نفسه من القوت الواجب وعن نلزمه نفقته أو من تبرع عنه باذنه أعلى منه
أو بالعكس ولا يعرض الصاع عن شخص واحد من جنسين وان كان أحد الجنسين أعلى من
الواجب بخلافه عن شخصين كان ذلك شخص نصي عبيدين أو بمعينين يبلدين مختلفين
في القوت فانه يخرج صاعا عنهما من جنس قوت بلديهما وبخلاف تبعيته من نوعين فانه يجوز
ولو كانوا يقتاتون البر المخلوط بالثعبير فلا يجزئ أن يخرج صاعا عنهما لانه لا يعرض الصاع
عن واحد من جنسين بل ان كان الخيطان على حد سواء فتغير بينهما ما فاما أن يخرج صاعا
من خالص البر أو من خالص الشعير وان كان أحدهما أكثر وجب منه فان لم يجد الانصاف من
ذا ونصفا من ذاف وجهان أو وجههما أنه يخرج النصف من الواجب الذي هو الاكثر ويقي
النصف الباقي في نفقته الى أن يجده (قوله فان كان في البلد اقوات الخ) مقابل لمحذوف
والتقدير هذا ان كان في البلد قوت واحد فان كان في البلد اقوات الخ وقوله غلب بعضها أي
بأن كان يعطاه غالب أهل البلد في غالب السنة فالمعتبر في غالب قوت البلد غالب قوت السنة
لان غالب قوت وقت الاخراج خلافا للفرز في وسيطة فان لم يغلب بعضها بان كان في البلد
اقوات ولا غالب فتغير بينهما والافضل أعلاها لقوله تعالى لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون
(قوله ولو كان الشخص في بادية) أي أو بلد وقوله قوت فيها أي أو كان فيها قوت لا يجزئ
في الفطرة كاللحم والسمن والكشك بفتح الكاف والخميض والمالح من الاقط الذي أفسده
المالح بخلاف الذي لم يفسد المالح فيجزئ لكن لا يحسب المالح فيخرج قدرا يكون خالص الاقط
منه صاعا وقوله أخرج من قوت أقرب البلاد اليه فان كان بقربه محلان متساويان قريبا
اليه فتغير بينهما (قوله لزمه ذلك البعض) أي محافظة على الواجب بقدر الامكان لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله وقدره الخ) والأصل فيه الكيل
وانما قدر بالوزن استظهارا وقوله خمسة أرطال وثلاث أي لان الصاع أربعة أمداد والمترطل
وثلاث فاذا جمعت بلغت ما ذكر (قوله وسبق بيان الخ) وعبارته هناك وطل بغداد عند
النزوى مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وتقدم أنه عند الرافعي مائة
وثلاثون درهما (فصل في قسم الزكاة على مستحقها) وهذا هو المراد من قول
بعضهم في قسم الصدقات على مستحقها أفراد الصدقات الواجبة وان كانت الصدقات تشمل

فان كان في البلد اقوات
غلب بعضها وجب الاخراج
منه ولو كان الشخص في
بادية لا قوت فيها أخرج
من قوت أقرب البلاد
اليه ومن لم يوسر صاع بل
يقتصر لزمه ذلك البعض
(وقدره) أي الصاع خمسة
أرطال وثلاث بالمرافعي
وسبق بيان الرطل العراقي
في نصاب الزروع
* (فصل)

المدونة أيضا فان صدقة التطوع سنة لما ورد فيها من الكتاب والسنة قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال صلى الله عليه وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة ويسن أن يتصدق بما يحبه قال تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ويحرم المني بها ويطلب به قواها ويسن أن يكثر من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وفي أزمته وأمكنة فاضله وأن يخص بها أهل الخير والمحتاجين ودفعه أسرا أفضل الا اذا كانت عن يقدي به وذكر المصنف لهذا الفصل هنا تبعا للامام الشافعي في الامم أنسب من ذكر المنهاج له تبعا للمزني بعد قسم النبي هو الغنية (قوله وتنفق) أي فورا اذا تمكن من الاداء بحضور مال واخذ للزكاة وخلو مالك من مهم ديني أو دينوي لان حاجة المستحقين اليها باجزة نعم لها التأخير لا تنظر قريب أو جارا وأحوج أو أفضل ان لم يشتد ضرر الحاضر بن ويسن للمزكي أن يدفعها عن طيب نفس والذي يدفعها المالك ولو بوكيله أو الامام ولو بنا به فله بنفسه أو بوكيله دفعها المستحقين الا ان طلبها امام ولو جارا عن مال ظاهر وهو ماشية وزرع وغر ومعدن فيجب أدائها له وليس له طلبها عن الباطن وهو نقد وعرض وركاز والحقوا بركة الباطن زكاة النطر فان علم أن المالك لا يزكي فعله أن يقول له أذهبها والا دفعها الي وأدائها له أفضل ان كان عادلا لانه أعرف بالمستحقين فان كان جائرا ففريق المالك ولو بوكيله أفضل من الاداء له وتفريقه بنفسه أفضل من تفريقه بوكيله ولا بد من نية المالك بنفسه أو أذنونه ولو عذر له عن المال كهذه زكافي أو فرض صدقة مآلى وتلزم الولي عن موليه ولا تنكفي نية امام بلا اذن من المزكي الا عن جتمع من أدائها انتكفي منه بل تلزمه اقامة لها مقام نية المزكي ولو كان عليه دين فقال صاحبه جئت ما عليك عن زكافي لم يجزه على الصحيح وقيل يجزه كما لو كان ودبعة فلو قضاها له ثم رده اليه عن الزكاة أجزأ قطعا الا ان قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك وشرط الدافع أن يقضيه ذلك عن دينه فلا يجزه ولا يصح قضاؤها به ولو دفع المكس مثلا بنية الزكاة أجزأه على المعتد حيث كان الا خذلهما سلفا فسيروا أو نحوهم من المستحقين خلافا لما أفتى به الكمال الرداد في شرح الارشاد من أنه لا يجزه ذلك أبدا (قوله الزكاة) أي المعهودة فيما تقدم قال فيها للعهد الذكري أو الذهني والمراد به ما يشمل زكاة الفطر فقط حتى ذلك أنه يجب دفعها للاصناف الثمانية وفيه عسروان كان هو ظاهر المذهب واختار بعضهم جواز صرفها الى واحد ولا بأس بتقدمه في زمانها هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لا فتي به (قوله الى الاصناف الثمانية) أي الى جميعهم عند وجودهم في محل المال وقد نظمهم بعضهم في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي • فاني لها المحتاج لو كنت تعرف

فقير ومساكين وغار وعامل • ورق سبيل غارم وموئيل

فيجب تعميم الاصناف والتسوية بينهم الا العامل فانه يعطى قدرا جرة عمله سواء قسم الامام أو المالك نعم ان قسم المالك سقط العامل ويجب على الامام تعميم الاحاد والتسوية بينهم ان تساوت الحاجات وكذا المالك ان المحصر وبالبلد وفيهم المالك فان لم يخصروا أو لم يوف بهم المال لم يجب عليه تعميم الاحاد والتسوية بينهم لكن لا يجوز له الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف غير العامل كما سيأتي ويعطى فقير ومساكين كفاية عمر غالب فيشتريان

(وتدفع الزكاة الى
الاصناف الثمانية الذين
ذكرهم الله تعالى

بما يعطيه عاراً يتفلاؤه وللإمام أن يشتري له ما ذلك كما في الفارزي وهذا فمن لا يحسن
الكسب أما من يحسن بهرفة فيعطى ما يشتري به آلاتها ومن يحسن به تجارة يعطى ما يشتري به
ما يحسن التجارة فيه بقدر ما يفي ربحه بكفايته غالباً ويعطى العامل أجره مثل عمله ويعطى
المؤلف ما يراه الإمام أو المالك ويعطى المكاتب والفارم لغير إصلاح ذات البين ما يجهز عنه
مما يوفي دينهما أما الفارم لإصلاح ذات البين فيعطى ما يوفي دينه ولو غنياً ترغيباً في هذه
المكرمة ويعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده إن لم يكن له مال في طريقه والافيعطى ما يوصله
إلى ماله فقط ويعطى غار حاجته وحاجة عياله ذهاباً وإياباً وإقامة ويهيأ له مركوب إن طال سفره
أو لم يطق المشي وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يعتد به مثله حمله ما كان السبيل فانه يهيأ له أيضاً
ما يركبه وما يحمل زاده ومتاعه ويحرم على المالك نقل الزكاة من محل وجوبها مع وجود
المستحقين فيه فإن عدموا كلهم أو فضل عنهم شيء وجب نقلها في الأولى والفاضل في الثانية إلى
مثلهم بأقرب بلد إليه وإن عدم بعضهم أو فضل عنه شيء ردت نصيبه في الأولى والفاضل في الثانية
على الباقي إن نقص نصيبهم عن كفايتهم أما الإمام فلا يجوز عليه نقل الزكاة ولو مع وجود
المستحقين في محل وجوبها ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتلوا (قوله في كتابه العزيز)
أي الغالب بحيث لا يقدر أحد على معارضته والأتیان بجملة وقوله في قوله تعالى الخ بدل من قوله
في كتابه العزيز بدل بعض من كل (قوله انما الخ) من المعلوم أن انما للحصر فالعنى ما الصدقات
الالهؤلاء الاصناف فلا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما اختلف في استيعابهم فعندنا
يجب وعند غيرنا لا يجب فجوز بعضهم دفعها إلى ثلاثة فقراء أو مساكين وعن اختاؤه السبكي
وغیره وقوله الصدقات أي الزكوات سميت بذلك لاشعارها بصدق بذلها في الإيمان (قوله
للفقراء الخ) انما أضيفت في الآية الكريمة للأربعة الأولى بلام المالك وإلى الأربعة الأخيرة
بنى الظرفية للإشارة إلى إطلاق المالك في الأربعة الأولى لما يأخذونه وتقييده في الأربعة
الأخيرة بصرف ما أخذوه فيها أخذوه فإن لم يصرفوه فيه أو فضل منه شيء استرد منهم وانما
أعاد في ثانياً في سبيل الله وابن السبيل إشارة إلى أن الآيتين من أربعة الأخيرة بأخذان
لغيرهما والأخيرين منها بأخذان لأنفسهما ومن علم الدافع حاله من استحقاق وعدمه عمل بعلمه
ومن لم يعلم حاله فإن ادعى فقراً أو مسكنة صدق بلايين أو ادعى ضعف اسلام فكذلك لأن ادعى
عمالاً أو تلف مال عرف أنه فكلف منه عدلين أو عدلاً وأمر أتين تخبر بذلك له ولتأمله
وكذلك لو ادعى أنه عامل أو مكاتب أو غارم أو واثق من بقية أقسام المؤنثة ويغنى عن المينة
استفاضة بين الناس وتصديق دائن في الفارم وسيد في المكاتب ويصدق غاز وابن سبيل
بلايين (قوله هو ظاهر غنى عن الشرح) وفي بعض النسخ ظاهر غنى عن الشرح بإسقاط
هو المراد أنه ظاهر غنى عن الشرح من حيث المعدل من حيث معرفة حقيقة الاصناف
ولذلك قال الشارح المعرفة الاصناف (قوله فالنقير الخ) أي إذا أردت معرفة الاصناف
فأقول لك الفقير الخ فالنقير واقعة في جواب شرط مقتدروا أصل الفقير من كسر فقار ظهره
مأخوذ من فقر بالذخ أو الكسر كضرب وسمع ثم نقل إلى لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من
كفايته وهو عندنا سواء حالاً من المسكين وأما عند الإمام مالك فالمسكين سواء حالاً من الفقير

في كتابه العزيز في قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عليها
والمؤنثة قلوبهم وفي الزكاف
والغارمين وفي سبيل الله
وابن السبيل) إلى آخره هو
ظاهر غنى عن الشرح الا
معرفة الاصناف فالفقير

ويمنع فقر الشخص ومسكنه كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لانه غير محتاج ككتسب كل يوم قدر كفايته واشتغاله بنوافل مانعة له من الكسب بخلاف اشتغاله بعلم شرعي يتأق منه تحصيله وهو يمنعه من الكسب لانه فرض كفاية فلا يمنعه ما ذلك ولا يمنعه ما أيضا مسكنه وخادمه ووابه ولو لتجمل وكتب محتاجها ومال غائب بحرطين فأكثر أو موجب فيعطى ان لم يجد من يقرضه ما يكفيه الى أن يصل مال له أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين (قوله في الزكاة) قد بذلك ليخرج الفقير في غيرها كالفقير في العرايا وهو الذي اقتصر عليه الشارح بعد وكالفقير في العاقلة وساق في كتاب الجنائيات (قوله هو الذي لا مال له ولا كسب الخ) بأن لم يكن له مال أصلا ولا كسب كذلك أو له مال فقط لا يقع موقعان كفايته العمر الغالب عند توريده عليه ان لم يجز فيه والا فالعبرة بكل يوم ومعنى كونه لا يقع موقعان كفايته أنه لا يستد الجحيت لا يبلغ النصف كان محتاج الى عشرة ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لنقص كل يوم أربعة أو أقل ولو كان ما يملكه نصيبا أكثر فيعطى زكاته مع كونه يأخذ زكاة غيره أو له كسب فقط لا يقع موقعان كفايته كل يوم كن محتاج الى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة أو أقل أو له كل منه ما ولا يقع مجموعهم موقعان كفايته كذلك ولا بد في المال والكسب أن يكونا حلالين فلا عبرة بالحرامين كالمس ومن غيره من أنواع الظلم ويعتبر في الكسب أن يكون لا نقابة فلا عبرة بغير اللاتق ولذا أفق الفرائي بأن أرباب البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب يجوز لهم أخذ الزكاة (قوله يقع موقعان حاجته) أي مطعما وملبسا ومسكنا وغيرها مما لا بد منه على ما يلقى بحاله وحال همونه العمر الغالب لكن يبقى النظر فيما لو كان عنده صفار ومما يملك وحیوانات فهل تعتبر همهمهم العمر الغالب لان الاصل بقاؤهم ولو يوجد أموالهم أو تعتبر الصفاريون همهمهم والماليك بأعمارهم الغالبة وكذلك الحيوانات وكلامهم يومئ الى الاول والثاني أقوى مدركا لكن الاول هو الظاهر (قوله أما فقير العرايا الخ) مقابل للفقير في الزكاة والعرايا يسع رطب أو عنب على شجر خرصا بقر أو زبيب على أرض كهل فيمادون خمسة أو سق كما ساق في كتاب البيوع وقوله فهو من لا نقد بيده أي وان كان غنيا بغير النقد من العروض فلا يعطى حينئذ من الزكاة (قوله والمسكين من قدر الخ) بهذا مع ما مر علم أن الفقير أسوأ حالا منه كما تقدم وقوله على مال أو كسب أي وعليه ما معافا وما نعمة خاتر تجوز الجمع فتقوله يقع كل منه ما أي جميعهما أو مجموعهما ومعنى كونه يقع موقعان كفايته أنه يستد الجحيت يبلغ النصف فأكثر وقوله ولا يكفيه خرج به من قدر على مال أو كسب يكفيه كل منه ما فانه غنى لا يجوز له الاخذ من الزكاة (قوله كن محتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة) أي أو يكسب كل يوم سبعة أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومنل السبعة الستة والخمسة والثمانية والتسعة (قوله والعامل من استعمله الامام الخ) أي كساع يجيبها وكتب يكتب ما أعطاه أرباب الاموال وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشي يجمعهم لا فاض ووال فلاحق لهم ما في الزكاة بل حقهم ما في خمس الخمس المرصدة للمسالخ (قوله والمؤلفة) جمع مؤلف من التأليف وهو الجمع وقوله وهم أربعة أقسام وكلهم مسلمون أما مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامهم أو يخاف شرهم فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله

في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعان حاجته أما فقير العرايا فهو من لا نقد بيده والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعان كفايته ولا يكفيه كن محتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها للمستحقين والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام

وأنفى عن التأليف (قوله أحدها مؤلفة المسلمين) قد عرفت أن الكل مسلمون خلافا لما يوهمه
صنيع الشارح من أن بقية الأقسام مؤلفة الكفار وليس كذلك (قوله وهو من أسلم ونيته
ضعيفة) أى والحال أن نيته ضعيفة في الإيمان فيعطى لبقوى إيمانه بعد أن كان ضعيفا
وان كان صحيحا لأنه يزيد وينقص بالنسبة لنا وأما بالنسبة للملائكة فلا يزيد ولا ينقص وللأنبياء
يزيد ولا ينقص والتحقيق أن المراد بذلك أن امتلافة بالمسلمين ضعيف لنفرتهم منهم وعدم تودده
اليهم كما يشير إليه قول الشارح في تأليف بدفع الزكاة له (قوله وبقية الأقسام في المبسوطات) أى
الثلاثة أقسام الباقية من الأربعة المذكورة في المطولات وهم من أسلم ونيته قوية ولكن له
شرف في قومه يتوقع بإعطائه إلام غيره من الكفار ومن يكفينا شتر من يليه من الكفار ومن
يكفينا شتر ما نهي الزكاة لكن القسمان الآخرين انما يعطيان عند احتياجنا إليهما بحيث
يكون أعطاهما أهون علينا من تجهيز جيش تبعه الله فنارأى أومانى الزكاة أنما القسمان
الأولان فلا يشترط في إعطائهما ذلك وهل نكون المرأى من المؤلفة وجهان أحدهما نهم قال
المحشى نقلا عن الزركشى ولو فرق المالك سقط سهم المؤلفة لأن الامام هو الذى يعطيهم إذا
دعت الحاجة لذلك وأداء اجتهاده اليه انتهى ولعله محمول على القسمين الآخرين فلا ينافى
ما تقدم أن المؤلفة يعطيهم الامام أو المالك ما يراه (قوله وفى الرقاب) لعله ذكر في نظرا لفظ
الآية والافكان الطاهر أن يقول والرقاب الخ وهبارة الشيخ الخطيب والخامس الرقاب الخ
ومن المعلوم أن الرقاب جمع رقبة والمراد بها الذات كهاذه ومن اطلاق الجزء وأرادة الكل
(قوله وهم المكاتبون كتابه صحيحة) أى أنسيرا المزكى ولوانه كافر وهاشمى ومطلى فيعطون
ما يعينهم على العتق أن لم يكن معهم ما يبي بخومهم ولو بغير اذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم
أما المكاتبون للمزكى فلا يعطون من زكاته لعود الفائدة اليه مع كون المعطى ملكه فلا يرد
ما إذا أعطى المزكى مدينه شيئا من زكاته فرد له عن دينه فانه يصح ما لم يشترط عليه رده اليه كما
لأن المدين ليس ملكه (قوله أما المكاتب كتابه فاسدة) مقابل للمكتنين كتابه صحيحة وقوله
فلا يعطى من سهم المكاتبين لعله اقتصر عليه لأنه المتوهم والا فلا يعطى من الزكاة شيئا لأن سهم
المكاتبين ولا من سهم غيرهم (قوله والغارم) أى جنس الغارم فأل فيه للجنس وفي بعض النسخ
والغارمون بصيغة الجمع وهى ظاهرة وهو من الغرم وهو اللزوم لأن الدائن يلزم المدين حقه
بقضيه دينه ومن ثم يطلق الغريم على كل من الدائن والمدين وقوله على ثلاثة أقسام أى كائن إلى
ثلاثة أقسام من كينونه المتقسم على أقسامه (قوله أحدها) أى الأقسام الثلاثة وقوله من
استدان أى تدان ونحمل دينا وقوله تسكنين قسمة بين طائفتين هذا هو معنى قول بعضهم
لاصلاح ذات البين أى الحال الواقع بين القوم وقوله في قتل أى بسبب قتل ولو غير آدمى بل
ولو كلبا وقوله لم يظهر قتاله ليس بقيد وقوله فيحمل دينا بسبب ذلك أى بسبب تسكين الفتنة
المذكورة ولو حذف هذا لم يضرب لأنه تصريح بما علم من سابقه وقوله فيقضى دينه أى فيعطى
ما يقضى به دينه وقوله غنيا كان أو فقيرا أى رغيبا في هذه المكرمة اذ لو اشتترط الفقر لقلت
الرغبة في هذه المكرمة (قوله وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين) فيعطى ما لم يستطع عنه الدين
بوفاء أو غيره وقوله فان أدام من ماله أى بعد أن تدان به أولا وقوله أو دفعه ابتداء أى من غير

أحدها مؤلفة المسلمين
وهو من أسلم ونيته ضعيفة
فتألف بدفع الزكاة له وبقية
الأقسام في المبسوطات وفى
الرقاب وهم المكاتبون كتابه
صحيحة أما المكاتب كتابه
فاسدة فلا يعطى من سهم
المكاتبين والغارم على
الثلاثة أقسام أحدها من
استدان دينه تسكين فتنة
بين طائفتين في قتل لم يظهر
قتاله فيحمل دينا بسبب ذلك
فيقضى دينه من سهم
الغارمين غنيا كان أو فقيرا
وانما يعطى الغارم عند بقاء
الدين عليه فان أدام من ماله
أو دفعه ابتداء

تدائن بأن دفع ما يستحق به الفتنه من ماله ولم يتدائن وقوله لم يعط من سهم الغارمين أى فى
 الصورتين ومثلها ما لو أبرئ منه وخرج بسهم الغارمين سهم غيرهم كالقتراء ان كان منهم فيعطى
 منه (قوله وبقيصة أقسام الغارمين فى المبسوطات) أى والباقي من أقسام الغارمين الثلاثة
 المذكورة فى المطولات والاثنان الباقيان أحدهما من تدائن لنفسه أو عياله فى مباح أى جائز
 طاعة كل أم لا وان صرفه فى معصية أو تدائن فى معصية وصرفه فى مباح أو صرفه فيها وناب
 ونظر صدقه وان قصرت المدة فيعطى مع الحاجة بأن يحل الدين ولم يقدر على وقائه بخلاف
 ما لو تدائن فى معصية وصرفه فيها ولم يتب وما لو لم يحتج فلا يعطى وثانيه ما من تدائن لضمان فان
 ضمن باذن المضمون لم يعط الا ان أعسر مع الاصيل وان ضمن بلاذنه لم يعط الا ان أعسر وان لم
 يعسر الاصيل (قوله وأما سبيل الله فهم الغزاة) أصل السبيل الطريق فعنى سبيل الله الطريق
 الموصلى الى الله وهو يشمل كل طاعة لكن غلب استعماله عرفا وشرعا فى الجهاد لانه طريق
 الشهادة الموصلة الى الله تعالى فلذلك كان الغزوا حق باطلاق اسم سبيل الله عليه ثم استعمل فى
 الغزاة لكون الغزوة قاعا لهم وقوله الذين لا سهم لهم فى ديوان المرتزقة أى فى دفترهم وقوله بل هم
 متطوعون بالجهاد أى فيعطون ولو أغنياء اعانة لهم على الغزو ويجب على كل منهم رد ما أخذ
 ان لم يغزأ وما فضل بعد غزوه ان فضل بعد غزوه شئ له وقع كما تقدم (قوله وأما ابن السبيل) اعما
 قيل له ابن السبيل لكونه ملازمه كماله ملازمة الابن لا به فكله ابنه ومن هذا المعنى قيل
 للملازمين للدين المملوكين فى تحصيلها أبناء الدنيا (قوله فهو من ينشئ سفرا من بلد الزكاة
 أو يكون محتاجا ليلدها) أى من ينشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون مازا ليلدها فى سفره
 فيعطى ما يوصله مقصده أو ماله كما مر (قوله ويشترط فيه) أى فى ابن السبيل أى فى اعطائه وقوله
 الحاجة فلو لم يحتج بأن كان معه ما يوصله مقصده أو ماله لم يعط وقوله وعدم المعصية أى بسفره
 فلو كان عاصيا بسفره لم يعط وكذا لو سافر لغير غرض صحيح كالوكان هائما (قوله وقوله) مبتدأ
 خبره قوله فيه اشارة الخ (قوله والى من يوجد منهم) عطف على قوله الى الاصناف الثمانية
 والمراد من يوجد منهم فى محل الزكاة بالنسبة للمالك لانه يحرم عليه نقلها الى غيره أو فى محل ولاية
 الامام بالنسبة له لجواز النقل له (قوله أى الاصناف) تفسير للضمير فى قوله منهم (قوله فيه) أى
 فى ذلك القول وقوله اشارة الى أنه أى الحال والشأن وقوله اذا فقد بعض الاصناف ووجد
 بعض الاصناف أى كفى زمانا هذا فانه انما يوجد بعض الاصناف كافة راء المالكين
 والغارمين وابن السبيل وقوله تصرف لمن وجد أى فبرئ نصيب البعض المفقود على الموجود
 ويجب تعميم من وجد منهم (قوله فان فقدوا كلهم) أى فى محل الزكاة أو فى ولاية الامام
 لكن قوله حفظت الزكاة الخ ظاهر فى النية فلعلها المرادة دون الاولى لانه تقدم أنه اذا عدوا
 كلهم فى محلها وجب نقلها الى مثلهم بأقرب بلد اليه وقوله حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم أى فان
 وجدوا كلهم أو بعضهم صرفت اليهم أتمافى الاولى فظاهر وأتمافى الثانية فلانه يرد الى بعضهم
 الذى وجد منهم نصيب من لم يوجد (قوله ولا يقتصر فى اعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل
 صنف) ظاهره بل صريحه أنه يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف وهو مقروض فيما اذا
 قسم المالك ولم ينحصر أو انحصروا ولم يوف بهم المال دون ما اذا قسم الامام أو المالك

لم يعط من سهم الغارمين
 وبقيصة أقسام الغارمين
 فى المبسوطات وأما سبيل
 الله فهم الغزاة الذين لا سهم
 لهم فى ديوان المرتزقة بل هم
 متطوعون بالجهاد وأما
 ابن السبيل فهو من ينشئ
 سفرا من بلد الزكاة أو
 يكون محتاجا ليلدها ويشترط
 فيه الحاجة وعدم
 المعصية وقوله (والى من
 يوجد منهم) أى الاصناف
 فيه اشارة الى أنه اذا فقد
 بعض الاصناف ووجد
 البعض تصرف لمن وجد
 فان فقدوا كلهم حفظت
 الزكاة حتى يوجدوا كلهم
 أو بعضهم (ولا يقتصر فى
 اعطاء الزكاة على أقل من
 ثلاثة من كل صنف)

الواجبة والمندوبة لانها لا تليق بمقامه الشريف وقوله على المشهور هو المعقد ولم يعلّ متباه
 بأخذ عموم الحديثين السابقين وعلى الاقل فهم معمولان على الواجبة (قوله والكافر) أى
 لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراهم أى المسلمين فلا حق
 للكافر فيها نعم الكيال والجمال والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل
 لأن ذلك أجرة لا زكاة (قوله وفي بعض النسخ ولا تصح للكافر) على هذه النسخة تكون الجملة
 مستأنفة وتكون الخمسة قد كملت بهذا الغنى بمال واحد أو الغنى بكسب واحد وعلى
 النسخة الاولى بهذا الغنى مطلقا قسما واحدا ونتم الخمسة بالكافر فيكون هو الخامس كما مر
 (قوله ومن تلزم الخ) من مبتدأ وقوله لا يدفعها اليهم الخ خبر والجملة مستأنفة وجعله الشيخ
 الخطيب قسما من الخمسة لكونه جعل بنى هاشم وبنى المطلب قسما واحدا وقوله المزكى ليس
 بشيئ لأن المكنتى بنفقة غيره لا يجوز دفع الزكاة اليه سواء كانت نفقته لازمة للمزكى أو لغيره
 ولذلك قلنا فيما تقدم ويمنع فقر الشخص ومسكنه كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سبب لانه غير
 محتاج ككسب كل يوم قدر كفايته فلو حذف المزكى لكان أخصروا أشمل وقوله نفقته أفرد
 الضمير هنا ظر اللفظ من وجعه في اليهم تظير المعناها (قوله لا يجوز دفعها (٣) اليهم) أى ولا يجوز
 أيضا والظاهر عود الضمير في اليهم الى من تلزم المزكى نفقته وانما جعته تظير المعناها كما علمته آنفا
 ويحتمل على بعد عوده على الخمسة المتقدمة يجعل من تلزم المزكى نفقته واحدا منها كما جرى
 عليه الشيخ الخطيب وقوله باسم الفقراء والمساكين أى باعتبار كونهم يسمون باسم الفقراء
 والمساكين لعدم تسميتهم باسم الفقراء والمساكين لغناهم بنفقته عليهم وهذا قيد خرج به دفعها
 اليهم باسم غير الفقراء والمساكين من بقية الاصناف اذا كانوا منهم كما أشار اليه الشارح بقوله
 ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا أى أو عاملين أو موافين أو مسافرين نعم
 المرأة لا تكون عاملة ولا غزاة ككافى الروضة

• كتاب بيان أحكام الصيام •

قدمه المصنف على الحج لانه أفضل منه ولهذا قدم عليه في الحديث الآتى وقيل الحج أفضل
 منه لانه وظيفة العمر ولانه يكفر الكبائر والصغائر وعلى هذا تقديم الصوم عليه لكثرة أفراد
 من يجب عليه الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج وأصل الصوم من الشرائع القديمة
 وأما هذه الكيفية فن خصوصيات هذه الامة وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة
 فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات واحدا كاملا وثمانية نواقص ولعل الحكمة في ذلك
 تطمين نفوس من يصومه ناقصا من أتمه والتنبية على مساواة الناقص للكمال من حيث
 الثواب المترتب على أصل صوم رمضان لا من حيث ما زاد به الكمال على الناقص من صوم
 اليوم الزائد وفطره وسهوه فان ذلك أمر يفوق به الكمال على الناقص والاصل فيه قبل
 الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام أى فرض وقوله صلى الله عليه وسلم
 بنى الاسلام على خمس الى أن قال وصوم رمضان وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر باحده
 الا ان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن تركه غير جاحد لوجوبه من غير
 هذا حجب ومنع من الطعام والشراب نهارا يصل له صورة الصوم ورعا جله ذلك على أن

على المشهور (والكافر)
 وفي بعض النسخ ولا تصح
 للكافر (ومن تلزم المزكى
 نفقته لا يدفعها) أى
 الزكاة (اليهم باسم الفقراء
 والمساكين) ويجوز
 دفعها اليهم باسم كونهم
 غزاة أو غارمين مثلا
 • كتاب (أحكام) الصيام •

(٣) قوله لا يجوز دفعها اليهم
 لعل ذلك نسخة شيخنا
 المؤلف والا فإلى في نسخ
 الشارح التى يبدى
 لا يدفعها أى الزكاة اليهم
 والمال واحدا مبيحه

ينويه فيحصل له حقت حقيقة ويوجب صوم رمضان على سبيل العموم أي عموم الناس باستكمال شعبان ثلاثين يوماً وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عندكم كما لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً وثبت رؤيته بشهادة عدل في الشهادة اذا حكم بها كما ويكتفي فيها أشهاد أي رأيت الهلال وان لم يقل وأن غدا من رمضان لقول ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والمراد أخبره بلفظ الشهادة كما يدل له ما رواه الترمذي أن أعرابياً شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فأمر الناس بصيامه وانما ثبت بالواحد احتياطاً ويجب على سبيل الخصوص أيضاً على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة أو صبياً أو فاسقاً بل أو كافراً ومحل نبوته بعدل واحد في الصوم وتوابعه كصلاة التراخي لافي حلال دين مؤجل به ووقوع طلاق أو عتق معلقين به ما لم يتعلق ذلك بالشاهد نفسه والاثبت لاعترافه به والامارة الدالة على دخول رمضان كإيقاد القناديل المعلقة بالنار وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة في حكم الرؤية وإكمال العدة في وجوب الصوم ولو طفت القناديل لنحو شئ في الرؤية ثم أوقدت الجوز بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به ومثل ذلك أيضاً لمن دخله بالاجتهاد عند الاشتباه فلو اشتبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاد فان دخله بالاجتهاد صام فان وقع فيه فأداءه والا فان كان بعده فقصاً وان كان قبله وقع له نقلاً وصامه في وقته ان أدركه والاقضاء ولا يجب الصوم بقول النجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم القلاني السكن له بل عليه أن يعمل بقوله وكذلك من صدقه ومثل النجم الحاسب وهو من يعتقد منازل القمر في تقدير سيره ولا بهرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الراي لاشك في الرؤية (قوله وهو) أي الصيام وقوله والصوم عطف عليه وقوله مصداقاً أي لصام يقال صام يصوم صوماً وصياماً (قوله لغة الامساك) أي ولو عن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحمن صوماً أي امساكاً عن الكلام ومنه أيضاً قول الشاعر

خيل صيام وخيل غير صائمة • تحت الهياج وأخرى تعلك الهجا

فقوله صيام أي ممسكة عن الكثر والنذر وقوله غير صائمة أي غير ممسكة عن الكثر والفربل تكثر وتفر تحت الهياج أي الغبار الذي ينشق فوق المقاتلين من آثار الحرب وقوله وأخرى تعلك الهجا أي مهياة للقتال عليهم عند الاحتياج إليها (قوله وشراً امساك الخ) جمع المصنف في هذا التعريف الأركان والشروط والاولى هدم التعرض للشروط تفصيلاً لأن المقصود بالتعريف بيان الحقيقة وحقيقة الامساك عن المفطر بنية ثم قد يشيرون بالشروط اجمالاً كما في قول الشيخ الخطيب وشراً امساك عن المفطر على وجه مخصوص مع النية وقوله عن مفطر أي من جنس المفطر كوصول العين جوفه والجماع ومعنى الامساك عنه تركه والكف عنه وقوله بنية مخصوصة أي كأن ينوي الصوم عن رمضان أو عن الكفارة أو عن السد وقوله جميع نهراً أي من طلوع القمر إلى غروب الشمس فلا يصح صوم الليل ولا صوم بعض النهار دون بعض حتى اذا نوى في غير الفرض قبل الزوال انعطفت نيته على ما مضى من النهار وقوله

وهو والصوم مصدران
معناها لغة الامساك
وشراً امساك من مفطر
بنية مخصوصة جميع نهار

قابل للصوم صفة لنهار يخرج به يوما العيد وأيام التشريق الثلاثة ويوم الشك بلا سبب وقوله من مسلم الخ متعلق بامسالة وهو بيان للشروط المعتبرة في الصائم لصحة الصوم وهي الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس وقد تقدم شرط رابع متعلق بالقرض وهو قبول الوقت للصوم فنسروط الصحة أربعة وأما الأركان فتلاثة وهي الامسالة والنية والصائم (قوله وشرائط وجوب الصيام الخ) سكت المصنف عن شروط الصحة وقد علمنا وبعض هذه الشروط مشترك بين الصحة والوجوب وبعضها يختص بالوجوب فالاسلام والعقل شرطان للصحة كما هما شرطان للوجوب لكن المراد بالاسلام الذي هو شرط للصحة الاسلام بالفعل في الحال بدليل أنه لا يصح من المرتد والمراد بالاسلام الذي هو شرط للوجوب الاسلام ولو فيما مضى بدليل أنه يجب على المرتد فالاشتراك في الاسلام انما هو بسبب الظاهر ولا اشتراك في الحقيقة والبلوغ شرط للوجوب وليس شرط للصحة بدليل أنه يصح من غير البالغ ان كان مميزا ويؤمر به لسبع سن أطاقه ويضرب عليه لعشر كما في الصلاة وكذلك القدرة على الصوم شرط للوجوب وليست شرط للصحة لأنه لو تكلف وصام مع المشقة صح صومه (قوله ثلاثة أشياء) أي على النسخة التي سقط منها والقدرة على الصوم وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وزاد الرابع من عنده مع أنه في بعض نسخ المصنف كآب عليه الشارح بقوله وفي بعض النسخ أربعة أشياء (قوله الاسلام) أي ولو فيما مضى كما علمت فيجب على المرتد وجوب مطالبة به بأن يقال له أسلم وصم فلا يصح منه حال الرقة فيقضيه بعد العود الى الاسلام بخلاف الكافر الاصل فلا يجب عليه وجوب مطالبة وان وجب عليه وجوب عقاب كغيره من الواجبات (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي ثم ان كان مميزا صح منه والا فلا (قوله والعقل) أي التمييز ولو عبر به لكان أولى فالمراد به ذلك ليخرج به الجهنون والمغنى عليه والسكران فلا يجب عليهم الاداء مطلقا سواء تعدوا أولا وأما وجوب القضاء ففيه تفصيل فالجهنون ان تعدى وجب عليه القضاء والا فلا وكذا السكران على المعتد وقبل يجب القضاء عليه مطلقا والمغنى عليه يجب عليه القضاء مطلقا وان لم يتعد بخلاف الصلاة فيفصل فيها بين المعتدى وغيره وانما وجب الصوم على الثام لكونه أهلا للعبادة في ذاته فانه أقرب للتقبة من غيره لانه يتنبه بمجرد الايقاظ وفي جن الصائم ولو لحظة من النهار بطل صومه واذا أغنى عليه أو سكر فلا يضر الا اذا استغرق جميع النهار فان أفاق ولو لحظة من النهار صح صومه ولا يضر النوم ولو استغرق جميع النهار حيث نوى قبل النوم (قوله والقدرة على الصوم) أي أطاقتة حسا وشرعا بلا مشقة فلا يجب على من لا يطيقه حسا أو شرعا فن لا يطيقه حسا المريض وفقره ومن لا يطيقه شرعا الحائض والنفساء (قوله وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة) فهو ثابت على نسخة الاربعة ساقط على نسخة الثلاثة وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب كما مر (قوله فلا يجب الصوم الخ) تفريع على مفاهيم الشروط اجمالا وقد علمته تفصيلا وقوله على أخذ ادراك ذلك هكذا في النسخ التي كانت بأيدينا وفيها نسخ والمعنى على المتعاف بأخذ ادراك ذلك وهو الذي كتب عليه المحشى فلهذا مصرح به في بعض النسخ واسم الاشارة راجع للمذكور من الشروط الاربعة (قوله وفرائض الصوم أربعة أشياء) أي أركانه أربعة أشياء لان النية والامسالة عن القطر ركنان كما مر وقيد المصنف

قابل للصوم من مسلم عاقل
ظاهر من حبس ونفاس
(وشرائط وجوب الصيام
ثلاثة أشياء) وفي بعض
النسخ أربعة أشياء (الاسلام
والبلوغ والعقل والقدرة
على الصوم) وهذا هو
الساقط على نسخة الثلاثة
فلا يجب الصوم على
أخذ ادراك ذلك (وفرائض
الصوم أربعة أشياء)

الامساك بقوله عن الاكل والشرب فاحتاج لذكر الثالث وهو الجماع أي الامساك عنه ولذكر
الرابع وهو تعمد النية أي الامساك عنه وكان عليه أي يذكر الاستثناء أي الامساك عنه
أيضا ولعله لم يذكره لانه في معنى الجماع ولو أطلق الامساك لاستغنى عن ذلك لانه بعمومه يشمل
الامساك عن الجماع وعن تعمد النية وعن الاستثناء وهذا كله على النسخة التي شرح عليها
الشارح وقد شرح الشيخ الخطيب على غير تلك النسخة مما نصه وفرائض الصوم أربعة أشياء
النية وتعيين النية والامساك عن الاكل والشرب والجماع وتعمد النية ومعرفة طرفي النهار
فجعل الاول النية كما هنا وجعل الثاني تعيين النية والثالث الامساك عن الاكل والشرب
والجماع وتعمد النية بمجر الجماع وتعمد النية لعطفهما على الاكل والشرب وهو أظهر من
صنيع شارحنا على النسخة التي وقعت له والرابع معرفة طرفي النهار أي بأن يعرف أن أوله
وقت طلوع الشجر وآخره وقت غروب الشمس ليتحقق امساك جميع النهار والتأخر أنه لو وافق
امساكه جميع النهار بطريقه وان لم يعرف اسمها صوموه ولذلك تعقبه الشيخ الخطيب بأنه
انفرد بهذا الرابع وكأني أخذته من قولهم لو نوى بعد الفجر لم يصح صوموه ولو أكل معتقدا
الغروب فيان خلاقه زومه القضاء والمراد بالفرائض على هذه النسخة ما لا بد منه لعمدة الصوم
فيشمل الشرط لا خصوص الاركان وأما على النسخة الاولى فالمراد بالفرائض الاركان غاية
الامر أن المصنف سكت عن الصائم للعلم به من الامساك لانه يستلزم الممسك وقيد الامساك
بقوله عن الاكل والشرب لكثرة ما غلبتهما فلما قيد الامساك بذلك احتاج لذكر الجماع وتعمد
النية منجوزا في ذلك مع كون المراد الامساك عن الجماع والامساك عن تعمد النية فتدبر
(قوله النية) أي لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولا بد من النية لكل يوم لأن
صوم كل يوم عبادة مستقلة لتفصيل ما يناقض الصوم بين البوين كالصلاطين يظهرهما السلام
وعند الامام مالك أنه يكفي نية صوم جميع الشهر في أول ليلة منه وللشافعي تقليده في ذلك لثلاث
ينسب النية في ليلة فيجوز للجماع للقضاء ولو أكل أو شرب خوفا من الجوع أو العطش نها أو امتنع
من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر فان خطر ياله الصوم بالصفات التي يشترط
التعرض لها كفي ذلك في النية لتضمنه قصد الصوم وهو حقيقة النية والافلا وهذا التفصيل
هو المعتقد (قوله بالقلب) فهو محلها المعبر شرعا ولا بد أن يستعصر حقيقة الصوم التي هي
الامساك عن المنظر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلا ثم يقصد ايضاح
هذا المستعصر ولا تنكفي النية باللسان دون القلب ولا يشترط المنطق بها قطعا كما قاله في الروضة
لكنه يندب ليساعد اللسان القلب (قوله فان كان الصوم فرضا إلخ) وأما ان كان نفلا فلا
يشترط فيه التبييت بل تصح نيته قبل الزوال ان لم يسبقها مناف للصوم على المعتمد وقيل تنكفي
بعد الزوال وقيل تنكفي وان سبقها مناف واعلم أن الفرض يحرم قطعه صوما كان أو غيره
والنفل لا يحرم قطعه صوما كان أو غيره الا الحج والعمرة وكذلك فرض الكتابة فيجوز قطعه
الا ان تعين أو كان حجاً أو عمرة ومن أفطر في الفرض منع ما وجب عليه القضاء فورا ويجب
عليه أيضا الامساك في رمضان دون غيره لانه من خصوصيات رمضان لحرمه الوقت (قوله
كرمان) أي كصوم رمضان وسمى بذلك لانه يرمض الذنوب أي يحررها ويذهبها أو لصادفة

احدها (النية) بالقلب فان
كان الصوم فرضاً كرمضان

مشرعيته وقت الرمضاء أي شدة الحر واعلم أن رمضان أفضل الشهور ثم شهر الله المحرم
ثم رجب ثم ذوالحجة ثم ذوالقعدة ثم شعبان ثم باقي الشهور ومقتضى ذلك أن العشر الاخير من
رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لمكن يشكل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام
العمل فيها أحب الى الله تعالى من عشر ذي الحجة وأجيب بأن أفضلية عشر ذي الحجة من جهة
مخصوصة وهي اشتغال على يوم عرفة ويوم النحر الذي هو أعظم الأيام عند الله حرمة فلا ينافي
أفضلية العشر الاخير من رمضان لاشتغاله على ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر وقوله أو نذر
أي أو كفارة أو قضاء كما أشار الى ذلك بالكاف وكذلك ما رجب بأمر الامام في الاستسقاء ولا بد
من التبييت في ذلك وان كان الصائم صيّا تظر الذات الصوم وان كان صومه نفلاً فلا يصح
صومه الا بالتبييت وليس لنا صوم نفلاً بشرط فيه التبييت الا هذا (قوله فلا بد من ايقاع
النية ليلاً) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له والتبييت ايقاع
النية ليلاً في أي جزء منه من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلا يشترط فيه النصف الاخير
من الليل وعلم من ذلك أنه لو قارنت النية الفجر لم يصح صومه لعدم التبييت ولا يضر الا كل
والشرب والجوع بعدها وكذلك الجنون والسكر والاعماء والنوم فلا يجب تجديدها اذا نام
بعدها ثم تنبه ليلاً ويضر رخص النية ليلاً ولا يضر نهائراً وأما الردة فتضر ليلاً ونهاراً أعادنا الله
منها ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غداً من رمضان ان كان منه لم يقع عنه الا ان اعتقد
كونه منه بقول من صدقه من عبداً أو امرأة أو فاسق أو مرأى فيقع عنه ان تبين أنه منه فان
تبين أنه من شعبان لم يصح حتى عنه لعدم نيته له والقرض أنه علق النية فان جزم به سماع اعتقاد
كونه منه بقول من ذكر صريح بالاولى ان بان من رمضان ولو نوى صوم غداً فلا ان كان من شعبان
والافق رمضان فان بان من شعبان صح صومه نفلاً لان الاصل يسأوه وان بان من رمضان
لم يصح قرضاً ولا نفلاً وان نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غداً من رمضان ان كان منه أجراً
لان الاصل بقاؤه (قوله ويجب التعيين في صوم القرض) أي من حيث الجنس كالكفارة
وان لم يعين نوعها ككفارة ظهاراً ويمين وكصوم النذر وان لم يعين نوعه كتذنب زراً أو لحاج
وكالقضاء عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة بخصوصها وانما وجب التعيين فيه لانه عبادة
مضافة الى وقت كالصلوات الخمس ونخرج بالقرض النقل فلا يجب التعيين فيه بل يصح فيه
مطلقاً بأن يقول نويت صوم غدقه تعالى هكذا أطلقه الاصحاب قال في المجموع ويغني اشتراط
التعيين في صوم الرواتب كعرفة وعاشوراء وستة من شوال كرواتب الصلوات وأجيب بأن
الصوم في الأيام المذكورة منصرف اليها وان لم ينوها بل وان نوى غيرها كقضاء وكفارة كصية
المسجد لان المقصود وجود الصوم فيها وبهذا قارقت روايت الصلوات (قوله كرمضان)
قضيته أنه لا يشترط التعرض للقرض وهو كذلك كما صح في المجموع بما لا كثرين وان اقتضى
كلام المنهاج الاشتراط والفرق بين صوم رمضان وبين صلاة القرض كالظهار أن صوم رمضان
من البالغ لا يقع الا قرضاً اذا لم يعاد وأما الظاهر مثلاً فقد تكون منه نفلاً كالعبادة ويتصور
ذلك في الجمعة بأن يصليها بمكان ثم يدركها في مكان آخر فيصليها فيه فتقع له نافلة (قوله وأكمل
نية صومه أن يقول الشخص الخ) وأقلها أن يقول نويت صوم رمضان أو نويت الصوم عن

أو نذر فلا بد من ايقاع النية
ليلاً ويجب التعيين في صوم
القرض كرمضان وأكمل نية
نويت

رمضان فلا تجب فيه الغد ولا الاداء ولا الاضافة الى الله تعالى ولا تعين السنة فان عمتها
 وأخطأ فان كان عامدا عالما بصحة تلاعبه وان كان ناسيا أو جاهلا صم (قوله صوم غد) اشتهر
 لفظ الغد في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس منه وإنما وقع ذلك من نظرهم الى التبيين
 (قوله رمضان هذه السنة) باضافة رمضان الى اسم الاشارة لتكون الاضافة معينة لكونه
 رمضان هذه السنة وأيضا على عدم الاضافة تكون هذه السنة ظرفا لقوله نويت وهو فاسد
 لأن ظرف النية اللحظة التي وقعت فيها من الليل لا السنة (قوله الله تعالى) ويسن أن يقول
 ايمانا واحتسابا الوجه الله الكريم (قوله الامساك عن الاكل) بضم الهاء بمعنى الماء كقول
 لانه المراد هنا وأما بقصها فهو الفعل الذي هو تحريك الغم وايس مراد هنا وكذلك الشرب
 بضم الشين بمعنى المشروب فالمراد منهما الماء كقول والمشروب كما يشرب اليه قول الشارح وان
 قل الماء كقول والمشروب ولو طلع الفجر وفيه طعام فلم يبلغ منه شيئا صومه سواء طرحه
 أو أمسكه بفيه وان سبقه شيء الى جوفه لم يضرب في مسئلة الطرح لعذره ويضرب في مسئلة
 الامساك لتقصيره بامساكه (قوله وان قل الماء كقول والمشروب) أي كحسمة ونقطة ماء
 (قوله عند التعمد) أي فهو قيد في هذا وما بعده وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث لم يقيد
 بالتعمد الا في التي فلو قيد به في الجميع لكان أولى ولا بد من العلم أخذ بما بعده والاختيار
 أيضا قلوا كل أو شرب مكرها لم يفطر لأن حكم اختياره ساقط (قوله فان أكل ناسيا) أي
 أو شرب كذلك وقوله لم يفطر أي وان كثر خبر المصنفين من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم
 صومه فانما أطعمه الله وسقاه (قوله أو جاهلا الخ) هذا يدل على ما قدمناه من اشتراط العلم
 لكن في مفهومه تفصيل كما أشار اليه بقوله ان كان قريبا عهد بالاسلام الخ أي فان كان جاهلا
 معذورا لم يفطر وان كان غير معذورا فافطر فالجاهل غير المعذور كالعالم لتقصيره (قوله والا) أي
 وان لم يكن قريبا عهد بالاسلام ولم يكن نشأ بعيدا عن العلماء (قوله الجامع) أي من حيث
 الامساك عنه بقرينة أن الكلام في الفرائض وهو ما لو أن الجامع ليس منها ومثله الاستثناء
 فلو ذكره لكان أولى كما تركه لم يذكره لكونه في معنى الجامع وقوله عامدا أي عالما بالتصريح
 مختارا فلا يضرب الجامع جاهلا معذورا أو مكرها وقوله وأما الجامع ناسيا مقابل الجامع عامدا
 وقوله فكالاكل ناسيا أي في أنه لا يفطر كما علم مما تقدم ولو كان مجامعا عند طلوع الفجر فترجع
 حاله صومه وان أنزل تولده من المباشرة المباشرة وان لم ينزع حاله بصوم صومه وان لم يعلم
 بطلوع الفجر الا بعد المذكت ولو نزع حين علم ولو لم يبق من الليل الا ما يبع الايلاج لا النزاع
 امتنع الايلاج وقيل يجوز ويجب عليه النزاع حالا (قوله تعمد التي) أي من حيث الامساك
 عنه كما تقدم في سابقه فان تعمد بطل صومه وان يقن أنه لم يرجع منه شيء الى جوفه كان نقايا
 منكسا ولا بد أن يكون عالما بالتصريح مختارا وخرج بالتعمد ما لو كان ناسيا فلا يفطر وكذا
 لو كان جاهلا معذورا بأن كان قريبا عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا من العلماء فان كان غير معذور
 أفطر ولو كان مكرها لم يفطر وهو الذي يظهر تفريعا للشارح عليه بقوله فلو غلبه التي لم يطل
 صومه لأن ذلك كالأكرام ومحل عدم بطلان صومه ما لم يعتش شيء من التي الى جوفه باختياره فان
 يطل حيثن والاصل في ذلك خبر ابن حبان وغيره من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم فليس عليه

صوم غد عن أداء فرض
 رمضان هذه السنة لله
 تعالى (و) الثاني الامساك
 عن الاكل والشرب وان
 قل الماء كقول والمشروب
 عند التعمد فان أكل
 ناسيا أو جاهلا لم يفطر ان
 كان قريبا عهد بالاسلام
 أو نشأ بعيدا عن العلماء
 والا أفطر (و) الثالث
 الجامع عامدا أو جاهلا
 ناسيا فكالاكل ناسيا (و)
 الرابع تعمد التي فلو
 غلبه التي لم يطل صومه

قضاء ومن استقاء فليقض وكالقي التبعثي فان تعمده وخرج شيء من معدنه الى حدة الظاهر
 أقر وان غلبه فلا (قوله والذي يفطر به الصائم) وفي بعض النسخ والذي يطل الصيام وعلى
 كل فهو تصريح بمفهوم ما تقدم في كلامه كلاما سال عن الاكل والشرب والجماع الى آخره
 لزيادة الايضاح للمبتدئ الذي هو المقصود به هذا المتن ويعتبر في غير نحو الحيض والعمد والعلم
 والاختيار فلا يطل بذلك صوم الناس والجاهل المعذور والمكره وأما الجاهل غير المعذور فهو
 كالعالم كما مر (قوله عشرة أشياء) جعل الشارح ما وصل عمدا الى الجوف أو الرأس شيئين
 لاجل ظهور كون المذكور في كلام المصنف عشرة أشياء فاذلت قال أحدها وثانيها ما وصل الخ
 والظاهر أن ذلك شيء واحد وهو ما وصل الى الجوف أو كونه نوعان منفخ أصالة وغير منفخ
 أصالة بل عرضا بواسطة جرح فأشار الى الاول بقوله الى الجوف أى المنفخ أصالة والى الثاني
 بقوله أو الرأس يعنى غير المنفخ أصالة بل عرضا بواسطة جرح فالرأس من جملة الجوف
 الا انه جوف غير منفخ أصالة بل عرضا بواسطة جرح كما مومة وعلى هذا جرى الشرح
 الخطيب حيث قال الاول ما وصل الخ ثم قال بعد ذلك كلام المتن وسكت المصنف عن بيان العاشر
 والظاهر أنه الولادة فانها مبطله للصوم على الاصح في التحقيق وهو المعتمد خلافا لما في المجموع
 من إلحاقها بالاحتلام لوضوح الفرق بينهما ولعل المصنف تركه لهذا الخلاف أو لئيبان أو سهو
 (قوله أحدها وثانيها) أى أحد العشرة وثاني العشرة فجعل ما وصل الى الجوف المنفخ
 أصالة أحدها وهو أولها وجعل ثانيها ما وصل الى غير المنفخ أصالة بل عرضا بواسطة جرح
 كما مومه وقد علمت أن الظاهر جعلها شيئا واحدا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله ما وصل)
 أى وصول ما وصل من عين كما يؤخذ من قول الشارح والمراد أصالة الصائم عن وصول عين
 والمراد عين من أعيان الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها الصائم ومن العين الدخان
 المشهور وهو المسمى بالتق ومثله التبنان فيفطر به الصائم لأنه أنزاح عن كإشاهد في باطن
 العود وخرج بالعين الريح والطعم فلا أثر لما يجده الشخص في فمه من ريح الطيب وطعم الحلوة
 مثلا ولا يضر وصول الريق الخالص الطاهر من معدنه جوفه بخلاف غير الخالص وغير الطاهر
 نعم يعنى عنه في حق من ابتلى بدم لنته وبخلافه من غيره معدنه كأن جمعه على نحو شفته ثم بلعه نعم
 لا يضر خروجه على طرف لسانه فلا يخرج على طرف لسانه ثم بلعه لم يفطر ولا يضر أيضا وصول
 ذباب أو بهوض أو غبار طريق أو غربله دقيق جوفه لعسر التحرز عنها بحسب الشأن حتى لو فتح
 فاه لاجل وصولها لم يضر وكذا لو خرجت مقعدة المسورة فأعادها فلا يضر لعذره في ذلك ولو بقي
 طعام بين أسنانه فخرى به ريقه حتى دخل جوفه من غير قصد لم يضر أن يحجز عن غميره ويجهل أنه
 معذور وكذا الوسب ماء المضمضة أو الاستنشاق من غير مبالغة فيهما أو ماء غسل مطلوب ولو
 مندوبا كغسل جمعة الى جوفه فلا يضر لتولده من أمور به بغير اختياره بخلاف ما إذا كان
 مع المبالغة فيهما للنهي عنها في الصوم أما المبالغة في غسل النجاسة فلا يضر معها سبق الماء
 لوجوب أو التها وبخلاف ما غسل غير مطلوب كغسل تبرد فانه يضر سبقه الى الجوف لأنه تولد
 من غير مأوربه وكذا ماء الغسلة الرابعة وإن لم يبلغ وأما الماء الذي وضعه في فمه لتبردا ودفع
 عطش فلا يضر سبقه لشدة الحاجة اليه (قوله عدا) أى مع العلم والاختيار فلا يفطر به

(والذي يفطر به الصائم
 عشرة أشياء) أحدها
 وثانيها (ما وصل عمدا

الاذا كان عامدا عالما مختارا كما مر ولو اصبحت صائما وفي فيه طرف خيط قد ابتلعه ليلا كالنكافة
المعروفة فان ابتلع باقيه افطر لوصول عين جوفه وان نزعه افطر لانه تعمد النية وان تركه بطلت
صلاته لاتصاله بالنجاسة التي في جوفه فكيف الطريق في صحة صومه وصلاته وطريقه في ذلك
أن ينزعه شخص آخر منه وهو غافل فلا يضرب ذلك حيث دللنا لا اختباره فيه فان لم يكن غافلا
ويمكن من دفع النازع له ضرر النسبة النزاع عند علمه وتمكنه من الدفع له ان يكون النزاع موافقا
لغرض النفس وبهذا فارق ما لو طعنه غيره مع علمه وتمكنه من دفعه فانه لا يضرب فان لم يطلع عليه
عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص من ذلك دفع أمره الى الحاكم ليصبره على نزعه ولا يفطر
حيث دللنا عدم اختياره عند قهر الحاكم له (قوله الى الجوف المنفتح) أي أصالة انفتحا ظاهرهما
محسوسا فلا يضرب وصول الكحل من العين أو الدهن أو ماء الاغتسال وان وجد له أثر يباطنه
بتشرب المسام وهي ثقب الجسد جمع سم بتثليث السنين والفتح افصح لان ذلك ليس من منفذ
مفتوح انفتحا ظاهرهما محسوسا لان انفتاح المسام لا يحس وقوله أو غير المنفتح أي أصالة فلا
ينافي أنه منفذ عرضا بواسطة جرح ولذلك جعلوا المنفتح قيد يخرج ما وصل من المسام ويبدل
على كون المراد ذلك قوله كالوصول من مأومة الى الرأس فان المأومة بالهمز جرح يصل الى
خربطة الدماغ فقد صدق على ذلك أنه منفذ عرضا ولو قال الشارح منفتح أصالة أو عرضا لكان
أوضح (قوله والمراد امسال الصائم الخ) أي المراد من قوله ما وصل الى الجوف أو الرأس
بطريق الزوم فان جعل ذلك مفطرا للصائم يقتضي وجوب امسال الصائم الخ وقوله عن
وصول عين الخ من انخامة بالماء أو نخامة بالعين وصلت لحد الظاهر وهو مخرج الماء المهملة على
المعتمد وقيل مخرج الماء المجهة وقد روي مجها وتركها حتى وصلت الى الجوف فيفطر حيث دللنا
لتقصيره وكذلك لو أدخلت المرأة اصبعها في فرجها عند الاستنجاء كما يفعل بعض النساء الجهلة
ومثل ذلك ما لو خرج بعض الفضلة الغليظة ثم عاد لاسقها الطبيعة فيضرب فليتببه (قوله
الى ما يسمى جوفاً) أي وان لم يكن فيه قوة أصالة الغذاء والدواء كخلق ودماء وباطن أذن وبطن
واحليل ومثانة بثلاثة وهي مجمع البول لكن لا بد أن يكون شأنه أن يحصل ذلك وطريقه الذي
يحميه بخلاف نحو داخل ورك ونخذ (قوله والحقنة) من ذكر الخاص بعد العام لان ما وصل
الى الجوف بشملها وهي بضم المهملة الدواء الذي يحقن به المريض في الدبر فقط وأما في القبل
فلا يسمى حقنة وانما يسمى ادخال ذلك فيه تقطيرا وهو مفطر أيضا كالتقطير في باطن الاذن
أو الثدي فحقن جعله منها تجوز قال بعضهم ولو قال الاحتقان لكان أولى لانه الفعل وأما
الحقنة فهي اسم للدواء المعروف بـ الشيخ الخطيب وهي بضم المهملة ادخال
دواء الخ فقد فسرهابا بالفعل الذي هو الاحتقان (قوله في أحد السيلين) أي الطريقين
القبل أو الدبر على ما فيه من التجوز بالنسبة للقبل (قوله وهي) أي الحقنة وفي بعض النسخ
وهو وعليه فالتذكير باعتبار الخبر فيجوز في منسل ذلك التأنيت باعتبار المرجع والتذكير
باعتبار الخبر وقوله دواء بفتح الدال والماء وكسر هاء لغة رديئة وقوله يحقن به المريض
أي يدخله فيه للتداوى من مرضه ومثل دخول ذلك الدواء دخول عود أو اصبع في الدبر
ونحوه وقوله في قبل أو دبر قد عرفت ما فيه من التجوز بالنسبة للقبل ولعل الشارح صنف ذلك

الى الجوف المنفتح (أو)
غير المنفتح كالوصول من
مأومة الى الرأس
والمراد امسال الصائم عن
وصول عين الى ما يسمى
جوفاً (و) الثالث الحقنة
في أحد السيلين وهي
دواء يحقن به المريض في
قبل أو دبر المعبر عنهما في
المتن بالسيلين

مسابقة للمصنف كما يدل على ذلك قوله المعبر عنهما في المتن بالسيلين أي فالمراد بهما القبل
والدبر على سبيل التجوز (قوله والقي عمدا) أي مع العلم والاختيار كما مر في فطره الصائم ولو
تيقن أنه لم يرجع منه شيء إلى الجوف فهو مفطر لعينه لا لعود شيء منه ثم لا يضرب إخراج النخامة
من الباطن سواء كانت من دماغه أم من صدره لأن الحاجة إلى ذلك تستلزم ولو احتاج إلى
القي للتداوي بأخبار طبيب عدل جازله التقايل لكنه يفطر به لأنه نادر (قوله فان لم يعتمد)
أي بان نسي أو غلبه القي وكذا الجاهل المعذور والمكره كما تقدم وقوله لم يطل صومه أي
لعذره وقوله كما سبق أي في كلامه عند قول المصنف وتعمد القي (قوله والوطء عمدا) أي مع
العلم والاختيار كما سبق فلا يفطر به مع الجهل بالنسبة للجاهل المعذور وبخلاف غير المعذور
ولا يفطر به أيضا مع الإكراه ان قلنا بتصور الإكراه على الوطء وهو الأصح وقيل لا يتأتى الإكراه
عليه لأنه إذا لم يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر إلا بإدخال كل الحشفة أو قدرها
من فاقدها فلا يفطر بإدخال بعضها بالنسبة للواطئ وأما الموطء فمفطر بإدخال البعض لأنه قد
وصلت عين جوفه فهو من هذا القبيل لأن قبيل الوطء (قوله في التخرج) أي ولود برامن
ادعى أو غيره كبهمة وإن لم ينزل (قوله فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا) أي وإن كثر وهذا تفريع
على مفهوم قوله عمدا ومثل الناسي الجاهل المعذور والمكره ان قلنا بتصور الإكراه عليه كما
تقدم (قوله كما سبق) أي في كلامه عند قول المصنف والجماع (قوله والانزال) المراد به
التزول كما يشير إليه قول الشارح وهو خروج المني والافلا مناسب للانزال أن يقول وهو إخراج
المني والحاصل أن الاستثناء وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقا ولو بجائل فلا يظهر
التقييد بقوله عن مباشرة بالنسبة له وانما يظهر بالنسبة لغيره كقبلة وإس ما ينقض لمسه
كلاجنية فان نزول المني بذلك مفطر ان كان ناشئا عن مباشرة فان كان بجائل فلا يفطر وكذا
لمس ما لا ينقض لمسه كالحرم فلا يفطر به وإن أنزل حيث فعل ذلك لغو شفقة أو كرامة وإن فعله
لشهوة أفطر لكن هذا إذا كان محللا للشهوة كالحرم بخلاف الأمر فدانه ليس محللا للشهوة فلا
يفطر فيه مطلقا وإن اقتضى كلام المحتج أنه كالحرم (قوله وهو خروج المني) خرج به
خروج المذي ولو عن مباشرة فلا يفطر به كالبول (قوله عن مباشرة) أي لمس البشرة بغير
حائل بخلاف ما لو كان ذلك بجائل وحرم فحس لمسه كقبلة ان حرمت شهوة لطوف الانزال والافتكره
أولى اذ ينسب للصائم ترك الشهوات وانما لم يصح لضعف احتمال أدائه إلى الانزال وقوله بالجماع
قيده بثلاثين كثر مع الوطء السابق والافلا انزال مع جماع أولى ولو حكت ذكره لعارض فأنزل
لم يفطر على الأصح لأنه متولد عن مباشرة مباحة ولو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فان كانت
الشهوة باقية والذكر قائما حتى أنزل أفطر والافلا كما قاله في البصر (قوله محزما كل الخ) هذا
التعميم بالنسبة للاستثناء واختلاف فيه فصيل كبيرة وقيل صغيرة وقيل مكروه وقوله أو غير محرم
أي يقطع النظر عن الصوم والافهو بالنسبة للصوم حرام مطلقا (قوله بالاحتلام) وكذا
بالنظر والفكر ان لم تجر عاداته بالانزال بهما والافطر على المعتمد (قوله إلى آخر العشرة) أي
واتته إلى آخر العشرة والغاية داخلة في المعيا بقريته خارجية وهي النظر للواقع (قوله
الحيض) أي يقينا بخلاف المتصورة في زمن التصير لعدم تيقن الحيض فلا يصح الصوم من

(و) الرابع (القي عمدا)
فان لم يعتمد لم يطل صومه
كما سبق (و) الخامس
(الوطء عمدا في التخرج)
فلا يفطر الصائم بالجماع
ناسيا كما سبق
(و) السادس (الانزال)
وهو خروج المني (عن
مباشرة) بلا جماع محزما
كان كإخراجه بيده أو غير
محزما كإخراجه بيد زوجته
أو جاريته واختاره مباشرة
عن خروج المني بالاحتلام
فلا افطار به جزما (و)
السابع إلى آخر العشرة
(الحيض)

الحائض ويحرم عليها بالاجماع وعدم صحته منها أمر لا يدرك معناه كما قاله الامام لان الطهارة ليست شرطاً في الصوم وهل وجب عليها ثم سقط أو لم يجب أصلاً وجهان أحدهما الثاني وإنما وجب عليها القضاء بأمر جديد قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية ولكن تظهر فائدته في الايمان والتعاليق فإذا قال والله لم يجب على ثلاثة الصوم أو متى وجب عليك صوم فأنت طالق حنت وطلقت على الاول ذون الثاني (قوله والنفاس) ولو عصب علقمة أو مضغة لانه دم حيض مجتمع وقوله والجنون أي لمنافاته العبادة وقوله والردة أي لمنافاتها العبادة أيضاً (قوله فتي طرائقي منها) أي من الاربعة وهي الحيض والنفاس والجنون والردة وقوله في أثناء الصوم أي ولو لحظة بخلاف السكر والاعتماد فلا يبطل كل منهما الصوم الا ان استغرق جميع النهار فان أفاق ولو لحظة لم يضر وأما النوم فلا يضر وان استغرق كما مر وقوله أبطله أي الصوم (قوله ويستحب في الصوم) أي بسببه ولا جله في السببية والعلية ولا فرق في الصوم بين الفرض والنفل وقوله ثلاثة أشياء أي بحسب المذكور هنا والافستحب في الصوم أمور كثيرة كترك الشهوة التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها لان ذلك ترفقه وهو لا يناسب الحكمة المرادة من الصوم وترك نحو مجسم كقصده لان ذلك يضعفه فربما أحوجه الى الافطار هذا في المجبوم وأما الحاجم فربما أفطر بوصولني الى جوفه بواسطة مصص النجاسة وهذا هو المراد من حديث افطر الحاجم والمحجوم أي تعزض الافطار وليس المراد افطرا بالفعل وترك ذوق طعام أو غيره خوف وصوله الى حلقه الحاجة وترك علك بفتح العين أي مضغ وأما العلك يكسرها فالمعلوك كاللبان لانه يجمع الريق فان بلعه أفطر في وجهه ضعيف وان كان المعتمد أنه لا يفطر وان ألقاه عطشه وكاغتساله عن حدث أكبر لئلا يكون على طهارة من أقل صومه وقوله عقب فطره اللهم لك صمت وعلى وزقت أفطرت وبك أمنت ولك أسلمت وعليك توكلت ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت وبرزقني فأفطرت اللهم وفة قننا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعان عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام واكثرنا من تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره ويعبد الغير ما قرأه الاول لان جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فيدارسه القرآن حتى يسلم ولا يرد على قراءة جبريل أن الملائكة لم تعطف فضيلة حفظ القرآن لانه كان ينظر الى اللوح المحفوظ فيقرأ فيه واعتكافه في رمضان سيما في العشر الاخير منه للتابع ولرجاء أن يصادف ليلة القدر فانها منحصرة فيه عندنا ومبادرته لاكثر الصدقة لانه صلى الله عليه وسلم كان اجود ما يكون في رمضان وبالجملة فيكثر فيه من أعمال الخير لان العمل يضاعف فيه عن العمل في غيره من بقية الشهور (قوله تعجيل الفطر) أي خبر الصائمين لاتزال أمتي بخير ما جعلوا الفطر زاد الامام أحمد وأخروا السحور وولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى فيكروهه التأخير ان قصده ورأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الام وأما أصل الفطر فواجب لانه يحرم الوصال وهو أن يستديم جميع أو صاف الصائمين بين يومين فأكثر وقيل هو أن لا يتناول بالليل مطعوماً على الاول ينتهي الوصال بما ينافي الصوم ولو بالجماع أو بشر أذن بخلافه على الثاني والمعتمد الاول (قوله ان تحقق غروب الشمس) أي مكان يعاين

والنفاس والجنون والردة
ففي طرائقي منها في أثناء
الصوم أبطله (ويستحب
في الصوم ثلاثة أشياء)
احدها (تعجيل الفطر) ان
تحقق غروب الشمس

الغروب وكذا ان ظنه بالاجتهاد كما يرشد اليه مقابلته بالشك فقط فيحصل له الافطار بالاجتهاد
 بورد ونحوه كما في أوقات الصلوات لا بغير اجتهاد فلا يجعل له الافطار ولو حصل له ظن بغير اجتهاد
 فتقول المحشى وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد فيه نظر الا أن تجعل الواو والحال لما علت من أنه لا يجعل
 له الافطار بغير الاجتهاد ولو حصل له ظن بغير اجتهاد فلو افطر بالاجتهاد ثم بان غلطه بطل صومه
 اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما اذا بان الصواب أو لم بين الحال أو بلا اجتهاد ثم بان غلطه
 أو لم بين الحال لم يصح لان الاصل بقاء النهار فان بان الصواب صح وان أثم من حيث الاقدام
 عليه من غير اجتهاد (قوله فان شك فلا يجعل) أي فان شك في غروب الشمس فلا يجوز له
 التحجيل فضلا عن الاستصحاب ولذلك لم يقل الشارح فلا يستحب التحجيل مع أنه مقتضى المقابلة
 ومثل الشك في ذلك الظن من غير اجتهاد (قوله ويسن أن يفطر على تمر) ويقدم عليه الرطب
 وفي معناه المجودة ثم البسر وقوله والا فإى وان لم يفطر على تمر فيسن أن يفطر على ماء وكونه من
 ماء زمزم أولى فهو مقدم على غيره وبعد الماء الحلو وهو ما لم يسه الشارح كازيب واللبن والعسل
 واللبن أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلوى وهى الخلاوة المعروفة وهى المعمولة
 بالشار ولذلك قال بعضهم

فن رطب فالبسرقالتمر زمزم * فإما فلو تم حلوى لك الفطر

فان لم يجد الا الجاع أفطر عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره
 ويحصل أصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك باثنين وأما كمالها فيحصل بالثلاث فأكثر
 من الاوتار وقد كان صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يكن فعلى تمر فان لم
 يكن حسا حوات من ماء كبارواه الترمذى (قوله وتأخير السحور) وكذلك أصل السحور
 وكان الأولى لله صنف التصريح به فانه يجمع على استحبابه لخبر العديدين تسحروا فان في
 السحور بركة ولغير الخاكم في صحبه استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقوله النهار
 على قيام الليل ويدخل وقته بنصف الليل فالأكل قبله ليس بسحور فلا تحصل به السنة فالحاصل
 أن السحور سنة وتأخير سنة أخرى ويسن تقريره من الفجر بقدر ما يسع قراءة وخين آية
 وتأخير السحور من خصائص هذه الأمة بدليل أن الامم السابقة كانوا يأكلون قبل أن يتأدوا
 وكان يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت العشاء أو بالنوم ولو قبل وقت العشاء بل كان
 كذلك في صدر الاسلام (قوله ما لم يقع في شك فلا يؤخر) أي ما لم يترتب على التأخير وقوعه
 في الشك بأن يتردد في بقاء الليل وعدمه فلا يسن التأخير حيث تدبيل الافضل تركه لخبر العديدين
 دع ما يرى الى ما لا يرى ويجعل التسحر ولو مع الشك في بقاء الليل لان الاصل بقاءه فيصح
 صومه ان لم بين غلطه بان بان الصواب أو لم بين شئ فان بان غلطه لم يصح لانه لا عبرة بالظن البين
 خطؤه (قوله ويحصل السحور) أي التسحر فهو بضم السين لانه بضمها الفعل وأما بقصها
 فهو ما يتسحربه وقوله بقليل الاكل والشرب أى الماء كقول والمشروب ففي صحيح ابن حبان
 تسحروا ولو بجمرة ماء ويسن كونه مما يندب الفطر عليه (قوله وترك الهجر) بضم الهاء
 كما يدل عليه تفسير الشارح له بالقمح فانه بالضم اسم مصدر لا هجر بمعنى أخش فالمعنى يسن
 ترك الفاحش من الكلام والحكم عليه بالسنة من حيث الصوم فلا يشافى أن ترك الفحش

فان شك فلا يجعل الفطر
 ويسن أن يفطر على تمر
 والافطار (و) الثاني (تأخير
 السحور) ما لم يقع في شك
 فلا يؤخر ويحصل السحور
 بقليل الاكل والشرب
 (و) الثالث (ترك الهجر)
 أى الفحش (من الكلام)
 الفاحش

من الكلام كالكذب والغيبة والنميمة وغيرها واجب في ذاته فقد انضم الى وجوبه في ذاته
 سفيته من حيث الصوم ولذلك قال في المنهاج في المندوبات وليض لسانه عن الكذب والغيبة
 فاعترض عليه بأن صون اللسان عن ذلك واجب وأجيب بأن المراد أنه يسئ من حيث الصوم
 ولذلك لم يطل بارتكاب ذلك وأما حديث خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة الخ فضعيف
 وعلى فرض صحته فالمراد أنهم يطلن الثواب لا الصوم وهو على ظاهره عند عائشة رضي الله
 عنها وكذا عند الامام أحمد والجمهور على تأويله بطلان الثواب فانه اذا لم يكف جوارحه عن
 الاثم لم يحصل له من صومه الا الجوع والعطش وهذا وضبطه الشيخ الخطيب بفتح الهاء
 وعليه فهو مصدر هجر كضرب بمعنى ترك فالهجر بالفتح معناه الترك فالمعنى يسئ ترك الترك
 للكلام لانه يكره صحت اليوم كله الى الليل من غير حاجة كما جزم به صاحب التبيين خلافاً لما
 قال بأنه قرينة فقد رأى صلى الله عليه وسلم رجلاً قائماً فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسراييل نذر
 أن يقوم ولا يقعد ولا يستقل ولا يتكلم ويصوم فقال صلى الله عليه وسلم مره أن يتكلم
 وليستقل وليقعد وليتم صومه برواه البخاري ثم قال وأما الهجو فيضم الهاء وهو الاسم من
 الاهجار وهو الاغشاش في النطق فليس مراد المصنف اذ كلامه فيما هو سنة وترك الفحش من
 الكلام واجب اه وقد علت جوابه قال في الانوار ويكره أن يقول بحق الخاتم الذي على قم
 العباد (قوله فيصون الصائم لسانه الخ) أي ندبا من حيث الصوم وان كان واجبا في ذاته
 كما مر وقوله عن الكذب أي الاخبار بما يخالف الواقع وقوله والغيبة أي التي هي ذكرك أخاك
 بما يكره ولو بموافقه ولو بحضوره وهي من الكاثر في حق أهل العلم وحله القرآن ومن الصغار في
 حق غيرهم وعند المالكية من الكاثر مطلقاً ولو لم يكن في ذمتها الا قوله تعالى أوجب أحدكم
 أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه لكني وقد ورد أن ابواب السماء مغلقة بارتدون أعمال أهل
 الكبر والحسد والغيبة وقوله ونحو ذلك أي المذكور من الكذب والغيبة وقوله كالتهم أي
 وكالتهمية وهي السعي بين الناس على وجه الافساد وهي من الكاثر (قوله وان شتمه أحد)
 أي سب الصائم أحد من الناس الحق وقوله فليقل أي ندبا وقوله مرتين أو ثلاثاً أي بل ثلاثاً
 وهو أفضل وقوله اني صائم والغرض من ذلك ترحم نفسه عن المشاعة فانها ربما تحررت لها
 عند شتم الغير وفيه أيضاً ترحم الغير عن الشتم لكن هذا خاص بالقول اللساني دون القلبي
 وقوله اما بلسانه أي ان لم يحق الرباء وقوله أو بقلبه أي ان خافه ويسئ عند عدم خوف الرباء
 الجمع بينهما قال المحنبي نعم في كونه بقلبه قولاً لا تظر اه وبجواب عنه بأنه قول نفسي فانهم
 يطلقون على ذلك قولاً وكلاماً قال الاخطل

فيمون الصائم لسانه عن
 الكذب والغيبة ونحو
 ذلك كالتهم وان شتمه أحد
 فليقل مرتين أو ثلاثاً في
 صائم اما بلسانه كما قال
 النووي في الاذكار
 أو بقلبه كما نقله الرازي
 عن الاثمة واقصر عليه
 (ويحرم صيام خمسة أيام
 العبدان) أي صوم يوم
 عند الفطر وعيد الاضحي
 (وأيام التشريق)

ان الكلام في القواد وانما جعل اللسان على القواد دليلاً

(قوله ويحرم صيام خمسة أيام) أي ولا يصح فليس المراد أنه يحرم مع العصة ولا يجب تعاطي
 صفر لكن يسئ خلافاً لما قال بوجوبه فالحرمان انما هو الامساك بنية الصوم وأما اذا اتفق
 انه لم يتعاط صطراً من غير نية الصوم فلا يحرم (قوله العبدان) فيصوم صومهما بالاجماع
 المستند الى نبيه صلى الله عليه وسلم في خبر العيصين (قوله وأيام التشريق) حيث بذلك
 لتعديدهم للمع في بالشرقة التي هي الشمس فيصوم صومها للنهي عنه كما رواه أبو داود وفي

صحح مسلم أيام منى أيام كل وشرب وذكر الله تعالى وقوله وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر
 وذهبت الاثمة الثلاثة الى انها اثنان بعد يوم النحر (قوله وبكره الخ) حله الشارح على
 كراهة النحر حيث قال تهرىما لانه هو الراجح لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى
 ابا القاسم صلى الله عليه وسلم وحله الشيخ الخطيب أولا على كراهة التزوية لانه المتبادر من
 منيع المصنف حيث فصله عن الايام التي يحرم صومها فلو كان مراده التحريم لضمه لها ثم ذكر
 أنه يمكن حل كلامه على كراهة النحر فيه اقول المعتمد في المذهب فان قيل هلا استحب صوم يوم
 الشك اذا اطبق الغيم خروجا من خلاف الامام اجد قاته قال بوجوب صومه حيث اذا احتياطا
 للعبادة اوجب بأن محل مراعاة الخلاف اذا لم يخالف سنة صريحة وهذا قد خالف سنة صريحة
 وهي خبر فان غم عليكم فأكلو عذة شعبان ثلاثين (قوله نحرعا) أي كراهة تحريم (قوله
 بلا سبب يقتضي صومه) كان الاولى حذف هذا التقييد لانه يصير الاستثناء الواقع في كلام
 المصنف منقطعا لعدم دخوله في المستثنى من مع التقييد فلذلك قال المحشى نقلا عن شيخه فيه
 اعلام بأن الاستثناء ليس من معيار العموم أي لكونه منقطعاً وأما اذا كان متصلاً فلا يصح
 الا اذا كان من العام فلذلك اشتهر أن الاستثناء معيار العموم (قوله وأشار المصنف لبعض
 صورهذا السبب) وانما اقتصر عليه لانه هو الوارد في خبر لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا رجل كان يصوم يوماً فيلصقه وقيس بالوارد الباقي بجامع السبب فلو صام به بلا سبب لم يصح
 كالعبدن وأيام التشريق ومثل يوم الشك في حرمة صومه بلا سبب النصف الثاني من شعبان
 لخبر اذا انصف شعبان فلا تصوموا روليه أبوداود وغيره هذا ان لم يصله بما قبله ولو يوم ويستمر
 على الصوم الى آخره فهو وصله بما قبله ثم أفطرقه حرم عليه الصوم ثانياً بلا سبب (قوله الآن
 يوافق عادة) أي ولو مرة لأن العادة تثبت بمرة ولو طال الزمن بعدها وفي بعض نسخ المصنف
 بعد قوله الآن يوافق عادة أنه أو يصله بما قبله وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وظاهره أنه
 يكفي في جواز صوم يوم الشك وصله بما قبله من النصف الثاني وهو مبني على جواز صوم
 النصف الثاني من شعبان وهو وجه ضعيف والاصح في المجموع تحريمه بلا سبب ان لم يصله بما
 قبله من النصف الاول فعلى هذا لا يكتفي في جواز صوم يوم الشك وصله بما قبله الا اذا وصله بما قبل
 النصف الثاني واستمر على ذلك (قوله كن عادة صيام يوم الخ) أي وكن كان بسرد الصوم
 أو كان يصوم الاثنين والخميس وقوله فوافق صومه يوم الشك أي فوافق يوم صومه بحسب عادته
 يوم الشك (قوله وله صيام يوم الشك الخ) هذا اشارة لبعض صور السبب أيضا فهو تكملة
 لامتن فانه اقتصر على صورة العادة لكونها الواردة في الخبر السابق كما مر وقوله أيضا أي كما
 له صيامه لموافقة العادة وكلمة أيضا مقدمة من تأخير والاصل وله صيام يوم الشك عن قضاء ونذر
 أيضا وله صيامه أيضا عن كفارة وبأمر الامام في الاستسقاء (قوله عن قضاء) أي ولولندوب
 كان فاقه يوم عرفة أو يوم عاشوراء فانه يسدب قضاؤه ولو في يوم الشك ومحل صحة صومه عن
 القضاء اذا لم يصر ايقاعه فيه فلو أخر قضاء اليوم الذي عليه لوقعه يوم الشك لم يصح كما يقتضيه
 القياس على نظيره من الصلاة في الاوقات المكروهة وقوله ونذرا أي كان يندر صوم يوم فله ان
 يصوم يوم الشك عنه وليس المراد أنه يندر صوم يوم الشك لانه لا ينعقد نذره لكونه ليس قرية

وهي (الثلاثة) التي بعد
 يوم النحر (وبكره) تحريماً
 (صوم يوم الشك) بلا سبب
 يقتضي صومه وأشار
 المصنف لبعض صورهذا
 السبب بقوله (الآن يوافق
 عادة) في نطقه كن
 عادة صيام يوم واقطار يوم
 فوافق صومه يوم الشك
 وله صيام يوم الشك أيضا
 عن قضاء ونذر

(قوله ونوم الشك هو الخ) هذا تعريف ليوم الشك وقوله يوم الاثنين من شعبان ومثله ناسخ
 ذي الحجة اذا شك فيه بأن لم ير الهلال في أول ليلة الخميس مثلاً مع الصوم وتحدث الناس برؤيته
 ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته عدد من تردها عنهم كصبيان أو نساء أو عبيداً وفققة فيشك
 في يوم سبت الجمعة القابلة هل هو عاشر نظر الاحتمال أن يكون أول الشهر الخميس أو ناسخ نظراً
 لاحتمال أن يكون أول الجمعة فهو يوم شك فلا ينعقد صومه ويحرم وإن وافق عادة له أو وصله
 بما قبله أو سامه عن قضاء أو نذراً وغير ذلك وبهذا فارق يوم الشك لما عرفت وهذا هو المعتقد
 عند الشيخ الرملي ومتابعيه وكان الشيخ الجوهري يعتقد جواز صومه حتى ألف في ذلك رسالة
 (قوله اذا لم ير الهلال ليلتها) أي ليلة الاثنين وأما اذا رى الهلال ليلتها فليس اليوم يوم شك
 بل هو من رمضان جزماً كما هو ظاهر وقوله مع الصوم أي مع الصوم السامع لعدم الغيم فيها وأما مع
 الغيم فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وقوله وتحدث الناس برؤيته هكذا في غالب النسخ
 بالواو وفي بعض باباً وهي بمعنى الواو لأنه اذا لم ير الهلال ليلة الاثنين ولم يحدث الناس
 برؤيته فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان قطعاً فلا يكون يوم شك الا مع تحدث الناس برؤيته
 بأن شاع بينهم أنه رى الهلال من غير تعيين لاحد رآه والمراد بالناس عمومهم لا خصوص من
 تردها عنهم فقول المحشي والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برؤيته فابعده بيان له غير ظاهر بل
 ما بعده صورة أخرى كما سيأتي وقوله ولم يعلم عدل رآه أي والحال أنه لم يعلم عدل رآه فان علم عدل
 رآه فليس اليوم يوم شك بل هو من رمضان (قوله أو شهد برؤيته صبيان أو عبيداً وفققة)
 أي أو نساء والمعنى أو شهادته عدد من تردها عنهم اثنان فاصح كثر الخا صلاً أن ليوم الشك
 صورتين الأولى أن يحدث الناس مطلقاً برؤيته من غير تعيين لاحد رآه والثانية أن يشهد به
 عدد من تردها عنهم فان قيل كيف يحرم صومه حينئذ مع أنهم نصوا على أن من اعتقد صدق
 من قال وأبته ممن ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم أول الكتاب ومن ظنه يجوز له الصوم أجيب
 بأن حرمة صومه اذا شك في صدق من ذكر فلا ينافي الوجوب عند اعتقاد صدقه والجواز عند
 ظن صدقه فلا تنافي بين الموضع الثلاثة خلافاً لقول الاسنوي أن كلام الشيخين متناقض في
 ثلاثة مواضع فانهما قالوا في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يحرم ووجه عدم التناقض
 بينها أن موضع الوجوب محمول على من اعتقد صدق من ذكر وموضع الجواز محمول على من
 ظن صدقه ويقع الصوم فيهما عن رمضان اذا تبين كونه منه وموضع الحرمة محمول على من شك
 في صدقه (قوله ومن وطئ الخ) هذا شروع فيمن تجب عليه الكفارة بسبب الافطار بفطر من
 المفطرات السابقة لجميع المنطرات لا كفارة فيها الا الوطء بالشروط التي ذكرها فتجب فيه
 الكفارة ظهير الصحاحين عن أبي هريرة جاء رجل وهو صفر من سلة البياض إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال هلكت قال وما أهلكك قال وقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق
 رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين
 مسكيناً قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه تمر وهو يفتح العين والراء مكمل
 ينسج من خوص النخل وكان فيه خمسة عشر صاعاً وكل صاع أربعة أمداد فالجمله ستون مداً
 فقال تصدق بهذا فقال على أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لاتبه أي جيل المدينة أهل بيت

ويوم الشك هو يوم الاثنين
 من شعبان اذا لم ير الهلال
 ليلتها مع الصوم وتحدثت
 الناس برؤيته ولم يعلم عدل
 رآه أو شهد برؤيته صبيان
 أو عبيداً وفققة (ومن
 وطئ)

زوجه أو أنه بغيرية الترخص فلا كفارة عليه لأنه وإن أنتم بهذا الوطء لكن لا لاجل الصوم بل لاجل الزنا وحده أو مع عدمية الترخص في الأولى ولعدمية الترخص في الثانية وانما لم يكن أنتم لاجل الصوم لأن الفطر جائز له بنية الترخص (قوله نه عليه الخ) أي فوراً أخذ من التعبير بالفاء التي للتعقيب والضمير راجع لمن وطئ فالوطئ عليه القضاء والكفارة والتعزير كانص عليه الامام الشافعي وهو المعتمد وأما الموطوء ولو ذكر أفعليه القضاء والتعزير دون الكفارة لأن افساد صومه في الحقيقة بغير الوطء فإنه يفسد صومه بدخول شيء من الحشفة فرجه قبل تحقق الوطء بدخول بجمه فيه وقوله القضاء أي اليوم الذي أفسده بالوطء وقوله والكفارة أي العظمى لأنها المرادة عند الإطلاق وأما ما لا يرى فيقال لها فدية وقد يطلق عليها كفارة كما في قول المصنف الآتي وإن خافنا على أولادهم ما أظفروا وعليهم ما القضاء والكفارة (قوله وهي) أي الكفارة وخصها ثلاث كما يعلم من كلام المصنف العتق ثم الصوم ثم الاطعام فهي مرتبة ابتدأ وانتهى ومثل كفارة الوطء في شهر رمضان كفارة الظهار والقتل في الخصال والترتيب الآن أن القتل لا اطعام فيه فليس لكفارته الاصلتان العتق ثم الصوم وما وقع في الشارح من ذكر الاطعام فيها سبق فلم وليس قولنا ضعيفاً كما سيأتي وأما كفارة البين فخصها بأربع العتق والاطعام والكسوة ثم الصوم فهي نخبة ابتدأ بين الثلاثة مرتبة انتهت (قوله عتق رقبة) أي عتاق رقيق عبداً أو أمة فالمراد بالرقبة الرقيق فهو من إطلاق الجزء على الكل لأن الرق كالغل في الرقبة وقوله مؤمنة فلا تجزئ الكافرة (قوله وفي بعض النسخ سليمة من العيوب الخ) فلا تجزئ المعيبة كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الظهار (قوله فان لم يجدها) أي لم يجد الرقبة حساني مسافة القصر أو شرعاً كأن لم يقدر على غيرها زادنا على ما يفي بمؤنه بقية العمر الغالب ولو وجد الرقبة بعد شروعه في الصوم ندب له أن يرجع للعتق ويقع له ما صامه نفلاً وكذلك لو قدر على الصوم بعد شروعه في الاطعام (قوله فصيام شهرين) أي هلالين أن انطق أول صيامه على أولهما والاكل الأول من الثالث ثلاثين مع اعتبار الوسط بالهلال ومعلوم أن الشهرين غير اليوم الذي يقضيه عن اليوم الذي أفسده وقوله متابعين أي متوالين فلو أفطر يوماً ولو بعد تركه فمريض انقطع المتابع ووجب الاستئناف فيعيد الصوم من أوله ولو أفطار اليوم الأخير (قوله فان لم يستطع صومهما) أي متابعين بأن لم يستطع صومهما أصلاً أو استطاع صومهما متفرقين ومعنى عدم استطاعته عدم قدرته لحصول شقة لا تحتمل عادة ولو لشدّة الغلة بضم الغين المجتهدة وسكون اللام أي شدة الحاجة للجماع (قوله فاطعام سنتين الخ) أي غلبك سنتين الخ وليس المراد أن يجعل ذلك طعاماً ويضعهم أيام فلو غداهم أو عشاها لم يكف ولا يجوز اطعام كفارته لعيله كالزكوات وسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق فاطعمه أهلك فقد تقدم الجواب عنه بأنه يحتمل أن المراد أطعمه أهلك على وجه أنه صدقة منه صلى الله عليه وسلم عليه لكونه أخبره بفقره مع بقاء الكفارة في ذمته ويحتمل أن المراد أطعمه أهلك على وجه الكفارة ويحتمل امتناع اطعام كفارته لعيله إذا كان هو المكفر من عنده بخلاف ما إذا كان المكفر غيره عنه كما هنا وبعضهم أجاب بأنه خصوصية في هذا الحديث

(فعليه القضاء والكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكذب (فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع صومهما فاطعام سنتين)

ثلاثة أجوبة (قوله مسكينا) فيه حذف أو مع ما عطف كما أشار إليه الشارح بقوله أو فقيرا
ويحتمل أن المراد بالمسكين ما يشمل الفقير لانهما ان اجتمعا افترا وان افترا اجتمعا أي ان اجتمعا
في العبارة افترا في المعنى وان افترا في العبارة اجتمعا في المعنى (قوله لكل مسكين) أي أو فقير
كما هو مقتضى منعه قبل ذلك وقوله مذهور طل وثالث لبغدادى وهو بالكيل نصف قدح
مصرى كما سيذكره الشارح فيما يأتي جملة الكفارة ثلاثون قدحا صريا بخمسة عشر مائة
مصرية بسبعة أرباع ونصف ربيع (قوله أي مما يزي في صدقة الفطر) أي الذي هو غالب
قوت بلده من الاقوات السابقة في زكاة الفطر (قوله فان عجز عن الجميع) أي جميع الخصال
الثلاث المذكورة وقوله استقرت الكفارة في ذمته أي لأن حقوق الله تعالى المالية اذا عجز
الشخص عنها فان كانت بسبب منه استقرت في ذمته ككفارة الظهار والجماع والقتل واليمين
وان لم تكن بسبب منه لم تستقر ككافة الفطر فان قيل لو استقرت الكفارة في ذمته لأمهر النبي
صلى الله عليه وسلم الرجل في الحديث السابق باخراجها عند القدرة بناء على أن اعطاه صلى الله
عليه وسلم للفر على وجه الصدقة مع بقاء الكفارة في ذمته كما هو أحد الاحتمالين السابقين أجيب
بأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد أخر بيان وجوب
اخراجها عليه بعد القدرة مع استقرارها في ذمته لوقت الحاجة وهو وقت القدرة فان قدر على
خصلتها فعلها كما لو كان قادرا عليها ابتداء وان قدر على أكثر من خصلتها رتب لانها استقرت
في ذمته مرتبة (قوله ومن مات الخ) أي وهو مسلم كما يقيد في القوت وهو كتاب للأذري
والتقيدي لبيان محل الخلاف بين القديم والجديد في تعيين الاطعام وجواز الصوم عنه وأما
المرتبة فتعين فيه الاطعام قطعاً لان الصوم يابى عنه وهو لا يصح منه ولا يحق أن الكلام
في البائع أخذ من قوله وعليه صيام لان المراد وعليه صيام واجب وغير البائع ليس عليه صيام
واجب ودخل في عمومها الذكر والأتى (قوله وعليه صيام فائت) أي والحال أن عليه صياما
فائتا فالواو للحال والحاصل أن الصورة أربعة لانه إما أن يفوته الصيام بعذراً وبغير عذر وعلى
كل اما أن يتمكن من القضاء ولا فيجب التدارك في ثلاث منها وهي ما اذا فاته بغير عذر سواء
تمكن من القضاء أم لا وما اذا فاته بعذر وتتمكن من القضاء ولا يجب التدارك في صورة واحدة
وهي ما اذا فاته بعذر ولم يتمكن من القضاء وكلام المصنف شامل للثلاثة الاولى دون الصورة
الرابعة والشارح أدخلها في كلام المصنف وجعل حكمها من عنده ثم دخل على بقية كلام
المصنف بما فيه قصور لانه لا يشمل كل الثلاثة التي يجب فيها التدارك فقد حل المتن لا يطبق مع
ما في منعه من القصور فكان الاولى أن يجعل كلام المصنف شاملاً للثلاثة المذكورة ويجعل
الصورة الرابعة من منهومه لانه لا يحتملها فتأمل (قوله من رمضان) ليس بتعديل المدار على
كونه واجباً سواء كان من رمضان أو نذراً وكفارة وعبرة الشج الخطيب وعليه صيام من
رمضان أو نذراً وكفارة وعبرة المنهج من فاته صوم واجب ولو نذراً وكفارة الخ (قوله بعذر)
متعلق بفائت أي فائت بسبب عذر كمرض وقوله كمن أفطر الخ مثال لمن مات وعليه صيام
فائت من رمضان بعذر فغن قال مثال للعذر فقد تسح ولو قال كمرض لكان أوضع ويكون
حيث تنمى للعذر وقوله فيه أي في رمضان وقوله ولم يتمكن من قضاؤه قد عرفت أن هذه الصورة

مسكينا) أو فقيرا
(لكل مسكين مذ) أي مما
يجزى في صدقة الفطر فان
عجز عن الجميع استقرت
الكفارة في ذمته فاذا قدر
بعد ذلك على خصلته من
خصال الكفارة فعلها
(ومن مات وعليه صيام)
فائت (من رمضان) بعذر
كن أفطر فيه لمرض ولم يتمكن
من قضاؤه

لا يحتملها المتن فكان الاولى تأخيرها عن حل كلام المتن وقوله كأن استمر مرضه حتى مات أى
أومات في رمضان بعد زوال المرض لأنه لا يتمكن من القضاء فيه ولذلك قال الخطيب وسواء
استقر إلى الموت أم حصل الموت في رمضان ولو بعد زوال العذر (قوله فلا ثم عليه في هذا
الفات) أى فلا معصية عليه بسبب قوات هذا الفات وقوله ولا تدارك الفدية أى ولا بالقضاء
أيضا وإنما اقتصر على الفدية لأن المصنف اقتصر عليها فيما سيأتى (قوله وإن فات بغير عذر)
أى وكذا إن فات بعذر ويمكن من القضاء وهو محترز قوله فيما تقدم ولم يكن من قضاءه فإن
يمكن من قضاء البعض دون البعض وجب تدارك البعض الذى يمكن من قضاءه دون البعض
الذى لم يتمكن من قضاءه لأن الفرض أنه فاته بعذر ولم يتمكن من قضاءه وقوله ومات قبل التمكن
من قضاءه أى أو بعد التمكن من قضاءه بالأولى فيجب التدارك فيما فات بغير عذر مطلقا سواء
مات قبل التمكن من قضاءه أو بعد التمكن منه فكان الاولى أن يقول ولو قبل التمكن من
قضاءه فحصل ثلاث صور ينبغ فيها التدارك كما مر (قوله أطعم عنه) بالبناء للجهول ونائب
الفاعل متباينين فهو مرفوع في كلام المصنف والشارح ذكر الفاعل في الحل فقتضاه أنه
يقرأ بالبناء للفاعل وأخرج مدافع التنوين بالاضافة حيث قال مذهبهم وعن الرفع إلى النصب
على أنه مفعول وهو من المعيب عندهم ولكن سهل ذلك كون قصده حل المعنى مع مزج كلام
المتن بكلام الشارح (قوله أى أخرج الولي عن الميت من تركته) أى إن كان له تركه والاجاز
للولي بل وللأجنبي ولومن غير إذن الاطعام من ماله عن الميت لأنه من قبيل وفاء دين الغير عنه
وهو صحيح والرقبي إذا مات وعليه صيام فليسيده وغيره الفداء عنه من ماله إذا تركه الرقيق
وقوله لكل يوم فات أى لاجل كل يوم فاته صومه وقوله مذهبهم أى من غالب قوت بلده (قوله
وهو) أى المذهب وقوله رطل وثلاث بالبعد أى وزنا والاصل فيه الكيل وإنما قدر بالوزن
استظهارا كما مر (قوله وما ذكره المصنف) أى من أنه يطعم عنه لكل يوم مذهبهم من غير تجويز
الصوم عنه كما هو المتبادر من اقتضائه على الاطعام ولذلك قال الشارح هو القول الجديد أى
الذى هو تعين الاطعام ولا يجوز الصوم عنه لأنه عبادة دينية وهى لا تدخلها النيابة في الحياة
فكذلك بعد الموت قياسا على الصلاة والاعتكاف فإن من مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم
يفعل ذلك عنه بل ولا فدية له على المعتمد عندنا لعدم ورودها وقيل يصلى عنه وقيل يندى عنه
لكل صلاة مذهب عن اعتكاف كل يوم وليلة مذهب ولا بأس بتقليد ذلك فانه يحكى أن السبكي فعله
في أمته فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهورة كان حسنا وعلى المعتمد عندنا يستثنى
ركعتا الطواف فانهم سماه بجوزان تبعا للجم وما لو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا فاته
يجوز أن يعتكف عنه تبعا للصوم إن قلنا يصوم الولي وهو المعتمد الا فى فان الجديد المانع
للصوم ضعيف ويمكن جريان المصنف على القديم المحوز للصوم لأن عبارته ليس فيها دلالة على تعين
الاطعام وإنما اقتصر عليه لكونه محل وفاق بين الجديد والقديم وأما الصوم ففيه الخلاف بينهما
والاولى حمل كلام المصنف على هذا الضيف الجديد كما علمت (قوله والقديم لا يتعين الاطعام)
هو المعتمد فهذه المسئلة من المسائل المعتمدة في القديم وإنما كان القديم معتمدا هنا للورود
الاخبار الصحيحة الدالة على جواز الصوم كغير الصائمين من مات وعليه صيام صام عنه وإليه

كان استمر مرضه حتى
مات فلا ثم عليه في هذا
الفات ولا تدارك الفدية
وان فات بغير عذر ومات
قبل التمكن من قضاءه
(أطعم عنه) أى أخرج الولي
عن الميت من تركته
(لكل يوم) فات (مذهبهم)
وهو رطل وثلاث بالبغدادى
وهو بالكيل نصف قدح
مصرى وما ذكره المصنف
هو القول الجديد والقديم
لا يتعين الاطعام

وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أقاصوم عنها
صومي عن أمك (قوله بل يجوز للولي) بل وللأجنبي باذن من الميت بأن أوصى به أو باذن الولي
بأجرة أو دونها بخلافه بلاذن ومذهب الحسن البصري رضي الله عنه أنه لو صام عنه ثلاثون
رجلا يوم واحد بالاذن جاز ووافقه مذهب الشافعي على المعتمد قياسا على ما لو كان عليه حجة
الاسلام وحجة النذر وحجة القضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل واحد لو واحدة في عام واحد والمراد
بالولي هذا كل قريب للميت وإن لم يكن عاصبا ولا وارثا لا ولي مال على المعتمد وقد قيل بكل
شها إن قوله صلى الله عليه وسلم في خبر مسلم السابق للسائل له صومي عن أمك يطل القول بأن
المراد ولي المال والقول بأن المراد ولي العصوبة ويشترط فيه أن يكون بالغاعاقلا ولو
رقبتا لأنه من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي والمجنون وإنما اشترطت حرته في الحج لأن
الرقيق ليس من أهل حجة الاسلام فهو كآله بي ثم لاهنا (قوله أيضا) أي كما يجوز له أن يطعم عنه
فالا طعام لا يتنع عند السائل بالصوم بخلاف الصوم فإنه يتنع عند التائب بالأطعام لأنه يعينه
وقوله أن يصوم عنه ويصل توابه للميت فقد ذكر المحب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة
تفعل عنه واجبة كانت أو مندوبة (قوله بل يسن له ذلك) أي بل يسن للولي الصوم عنه
والمقصود به هذا الاضراب الترقى عما قبله فإنه انما أفاد جواز الصوم والاضراب أفاد السنية فهو
الافضل (قوله وصوب في الروضة الحزم بالتقديم) أي جعل الحزم به صوابا فهو المعتمد كما مر
(قوله الشيخ الخ) عذا بيان الحكم منه ماسبق في شروط الوجوب من القدرة على الصوم
والشيخ من جاوز الأربعين والعجز الذي يبلغ أقصى الكبر ويقال له الهرم وهو أخص من
الشيخ فعمطه عليه من عطف الخاص على العام وقوله والمريض الذي لا يرجى برؤه أي بقول
أهل الخبرة وأما المريض الذي يرجى برؤه فسيأتي في قوله والمريض والمسافر الخ فإن المراد به
هنا الذي يرجى برؤه (قوله ان يحجز كل منهم عن الصوم) أي بحيث يلحقه مشقة شديدة
لا تحتمل عادة عند الزيادة أو تبخيم القيمة عند الرمي (قوله يفطر) ولو كانت المشقة وصام
وقع صومه الموقوع وإن كان الواجب في حقه الفدية وهل هي واجبة في حقه ابتداء أو بدلا
عن الصوم وجهان أحدهما قال فلو قدر على الصوم بعد نواته لم يلزم القضاء سواء كانت قدرته
بعد اخراج الفدية أو قبله لأنه مخاطب بالفدية ابتداء كما قاله الشيخ عطية وهو مقتضى إطلاق
المحشى أولا فإنه حال فلو قدر بعد ذلك على صوم لم يلزم القضاء لأنه مخاطب بالفدية ابتداء كما
سرح به العلامة الرمي كابن حجر وأقره شيخنا وهو المعتمد خلافا لبعض جهلة المفتين اه
فتفصيله بعد ذلك من أن تكون قدرته بعد اخراج الفدية فيكفيه أو قبلها فيلزم الصوم انما
يتشبه على القول بأن الفدية واجبة بدلا فكونه يغني في ذلك بقوله وإن قلنا أن الفدية واجبة
فيم ذكر ابتداء غير ظاهر (قوله ويطعم عن كل يوم مائة) فتجب عليه الفدية ولو فقيرا وفائدة
الوجوب في التقدير أن تستتر في ذمته كما اقتضاء كلام الروضة وأصلها وهو الأصح خلافا لمن قال
ينبغي أن يكون الأصح هنا أن تستتر لأنه عاجز حال التكليف بالفدية لما تقدم من أن حقوق
الله تعالى المالية إذا عجز عنها الشخص وقت الوجوب وكانت بسبب منه تثبت في ذمته وإن لم
تكن بسببه لم تثبت في ذمته وما هنا بسببه وهو انقطاع وهذا في الحزم وأما الرقيق فلا فدية عليه

بل يجوز للولي أيضا أن يصوم
عنه بل يسن له ذلك كما في شرح
المذهب وصوب في الروضة
الحزم بالتقديم (والشيخ)
والعجز والمريض الذي
لا يرجى برؤه (ان يحجز) كل
منهم عن الصوم (ينظر)
ويطعم عن كل يوم مائة

إذا أفطر لكبر أو مرض ومات رقيقاً ويجوز أن يسد أن يقضى عنه ولقريته أن يقضى أو يصوم عنه
 وليس لسيده أن يصوم عنه إلا بإذن لأنه أجني والدليل على وجوب الفدية على من ذكر آية وعلى
 الذين يطبقونه فدية بناء على أن كلمة لا متذرة أي لا يطبقونه أو أن المراد يطبقونه حال الشباب
 والصحّة ثم يهزمون عنه بعد الكبر أو المرض الذي لا يرجح برؤيه وكان ابن عباس وعائشة يقرآن
 وعلى الذين يطبقونه أي بكافونه فلا يطبقونه وقبل الآية على ظاهرهما من أن الذين يطبقونه
 يخرجون فدية أن لم يصوموا فكانوا مخيرين في صدر الإسلام بين الصوم وأخراج الفدية ثم نسخ
 ذلك بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه على الأول تكون الآية محكمة أي غير
 منسوخة وعلى الثاني تكون منسوخة وهو قول أكثر العلماء والفدية هنا أصل الصوم وفي
 الحامل والمرضع لتسوية فضيلة الوقت وتارة تكون لتأخير ذلك فيما إذا أخر قضاءه رمضان مع
 امكانه حتى دخل رمضان آخر فإنه يلزمه مع القضاء لكل يوم متفان سبعة من العصاة قالوا بذلك
 ولا مخالف لهم بخلافه مع عدم امكانه فلما أخر مع عدم امكانه لاستمرار عذره حتى دخل رمضان
 آخر فلا فدية عليه لهذا التأخير وتكرر فدية التأخير بكثر السنين لأن الحقوق المالية لا تتداخل
 ولو أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ثم مات أخر من تركه لكل يوم مائة مائة مائة
 الصوم الذي فانه به لتأخير وليس للولي أن يصوم على القول الجديد وأما على القول القديم
 وهو المعتمد كما مر فله أن يصوم فإذا صام حصل تدارك أصل الصوم ووجبت فدية التأخير فقط
 (قوله ولا يجوز تعجيل المذبل رمضان) بل لا يجوز تعجيل فدية يوم قبل دخول ليلته وقوله
 ويجوز بعد فجر كل يوم أي وبعد غروب الشمس في ليلة كل يوم فقوله بعد فجر كل يوم ليس بقيد
 لأنه يجوز تعجيل فدية كل يوم فيه أو في ليلته ولو قبل فجره كما يؤخذ من الخطيب وشرح به الشيخ
 عطية فتقول المحشى لو قال ولا يجوز أخر من فدية يوم قبل فجره لكان أولى فيه نظر لكنه قد
 لظاهر عبارة الشارح (قوله والحامل) أي ولومن زناً أو شبهة ولو بغير آدمي وقوله والمرضع
 أي ولو مستأجرة أو متبرعة ولو بغير آدمي ويلحق بالحامل والمرضع في التفصيل من أفطر لا نقاذ
 حيوان محترم آدمي أو غيره أشرف على هلاكه يفرق أو غيره فان خاف على نفسه ولومع المشرف
 فعليه القضاء فقط وان خاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والفدية لأنه فطر ارتفق به
 شخصان وأما من أفطر لا نقاذ فهو مال غير حيوان فعليه القضاء فقط مطلقاً لأنه لم يرتفق به إلا
 شخص واحد (قوله ان خاف على أنفسهما) أي ولومع الحمل في الأولى والولدف الثانية فان قبل
 انه حينئذ فطر ارتفق به شخصان فكان الظاهر وجوب الفدية في هذه الحالة أجيب بأن الخوف
 على أنفسهما مانع من وجوب الفدية والخوف على الحمل والولد مقتض له فقلب الأول لأن
 القاعدة أنه اذا اجتمع مانع ومقتض غلب المانع على مقتضى وقوله ضرراً يلحقهما بالصوم
 كضرر المريض أي وهو الذي لا يحتمل عادة أو الذي يبيع التيمم على الخلاف السابق (قوله
 أفطرتا) أي وجوباً وقوله وجب عليهما القضاء أي بلا فدية كالمرضى الذي يرجح برؤيه بجماع
 الخوف على النفس في كل ولم يوجب تعالى على المريض القضاء كما هو الظاهر من قوله ومن
 كان مريضاً الآية فان المتبادر من اقتضائه على القضاء عدم وجوب الفدية لسكونته عنها
 (قوله وان خاف على أولادهما) أي فقط دون أنفسهما وتسمية الحمل ولداً من باب التغليب

ولا يجوز تعجيل المذبل
 رمضان ويجوز بعد فجر كل
 يوم والحامل والمرضع ان
 خافتا على أنفسهما ضرراً
 يلحقهما بالصوم كضرر
 المريض (أفطرتا) وجب
 عليهما القضاء وان خافتا
 على أولادهما

أو مجازاً القول ولا يلزم في الموضع أن يكون الولد ولدها فلا إضافة اليها حينئذ لا يستلزم له وإن لم يكن ولدها وقوله أي إسقاط الولد في الحامل أي بالنسبة للعامل وفي تسمية الحمل ولداً مجازاً الأول وإنما عبر به الشارح لمناسبة المتن وقوله وقلة اللبن في الموضع فيتضرر الولد أو يهلك وقوله أفطرتنا أي وجوباً وقوله ووجب عليها القضاء للأفطار أي لكونها سماً أفطرتنا وقوله والكفارة أي القدية ولو عبر به لكان أولى لأن الغالب أن الكفارة تنصرف للعظمى عند الإطلاق فهذا من غير الغالب كما تقدم التنبيه عليه وقوله أيضاً أي كما وجب عليها القضاء ولا فرق في ذلك بين المريضة والمسافرتين وغيرهما من أن أفطرتنا لأجل المرض أو السفر فلا قدية عليهما وكذا أن أطلقنا في الأصح والكلام في غير التحيرة أما هي فلا قدية عليها للشك إذا أفطرت ستة عشر يوماً أقل لأنها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض فإن أفطرت أكثر منها وجبت القدية لما زاد حتى لو أفطرت رمضان كله لزمها مع القضاء قدية أربعة عشر يوماً ولا تتعد القدية بتعدد الأولاد لأنها وجبت لأجل فوات فضله وقت الصوم كما مر فلا فرق بين اتحاد الولد وتعددده (قوله والكفارة أن يخرج عن كل يوم مئة) أي من جنس الفطرة ونوعها وصفتها ويعتبر فيه أن يكون فاضلاً عن قوته وقوت عباله وعما يحتاج إليه من مسكن وخادم كما في زكاة الفطر وتنصرف الكفارة للفقراء والمساكين دون بقية الأصناف الثمانية ولا يجب الجمع بينهما وله صرف أمداد منها إلى شخص واحد لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأمداد بمنزلة الكفارات ولا يجوز له صرف المذابي شخصين لأنه تعالى قد أوجب صرف القدية إلى الواحد حيث قال فدية طعام مسكين والمتفدية فلا يتنص عنه (قوله وهو كما سبق) أي في كلامه وقوله رطل وثلاث وهو نصف قدح مصري كما تقدم وقوله ويعبر عنه بالبغداد أي والمعنى واحد لأن بغداد من العراق فالبغدادى عراقى (قوله والمريض) أي الذى يرجى برؤه فإنه المراد هنا كما تقدم لأن المريض الذى لا يرجى برؤه قد سبق أنه يجب عليه القدية ولا قضاء عليه لعدم مخاطبته بالصوم ولين غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض ولا بد في جوار فطره من مشقة شديدة لا تحتمل عادة أو تبيح التيمم على الخلاف السابق فإن غلب على ظنه الهلالية وذهاب منفعة عضو وجب عليه الفطر فإذا تركه واستمر صائماً حتى مات كما يتبع من المتعمقين في الدين مات عاصياً قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ويحجز الفطر بالمرض وإن طرأ على الصوم بخلاف السفر فلا بد أن يكون سابقاً على الصوم بأن سافر قبل الفجر بخلاف ما إذا طرأ بعد الصوم بأن صام ثم سافر في أثناء النهار فلا يجوز له الفطر في هذا النهار (قوله والمسافر) لكن الصوم أفضل له إن لم يتضرر به لمخافه من تعجيل براءة الذمة وعدم إخلاء الوقت عن العبادة أما إذا تضرر به فالفطر أفضل لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صائماً في السفر قد غلط عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر بل إن غلب على ظنه تلف نفسه أو عضو أو منفعة بسبب الصوم حرم عليه كما قاله الغزالي في المستصحب ولو لم يتضرر في الحال بالصوم لكن يخشى منه الضرر في المستقبل فالفطر أفضل كما نقله الرافعي عن التتمة وأقره (قوله سفر طويلاً) أي بأن يكون مرحلتين فأكثر وخارج بذلك السفر القصير وقوله مباحاً أي غير محترم خرج به المحرم وبالجمله فلا بد أن يكون سفر قصر (قوله إن تضرر بالصوم) فيه أن المسافر

أي إسقاط الولد في الحامل
وقلة اللبن في الموضع (أفطرتنا
(و) وجب (عليها القضاء)
للافطار (والكفارة) أيضاً
والكفارة أن يخرج (عن
كل يوم مئة) وهو كما سبق
رطل وثلاث بالعراقي ويعبر
عنه بالبغدادى (والمريض
والمسافر طويلاً) مباحاً
إن تضرر بالصوم

بجوزله الفطر وان لم ينضرب به فقيد التضرع لمسلم في المريض دون المسافر ثم هو قيد في أولوية
 الذطر كما يعلم عامر (قوله يفطران) أي بنية الترخص كالحصر اذا تحلل فلا بد من نية التصل
 كما قاله البغوي وغيره وقوله ويقضيان أي لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أرى
 فأفطر فعدة من أيام أخر (قوله وللمريض) أي ويجوز للمريض وقوله ان كان مرضه مطبقا
 أي دائما ليللا ونهارا وقوله ترك النية من الليل أي لقيام العذبة دائما فلو فرض زواله نهارا
 مع عدم نية ليللا لم يجب عليه الامساك لكن ينسئ وكذلك المسافر اذا قام في أثناء النهار
 والحامل والمرضع اذا زال خوفهما كذلك والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والكافر الا صلى
 اذا أسلم والحائض والنفساء اذا طهرتا فهو لا ينسئ لهما الامساك وأما الذين يجب عليهم
 الامساك فالمفطر والمرتب اذا أسلم ومن نسي النية ليللا ومن أصبح يوم الشك مفطرا ثم ثبت أنه
 من رمضان (قوله وان لم يكن مطبقا) أي بل كان منقطعا وقوله كما لو كان يحتم وقتادون وقت
 وللحتم فواتها أن يكتب في ثلاث ورقات في الأولى انما أعطيت لك الكثرة في الثانية فصل
 ربك وانحر وفي الثالثة ان شئت هو الا بتر ثم يعجز بالورقة الاولى مع حب كبرية صحيحة وقطعة
 لسان ذكر على نار طهارة عند مجيئها فان عادت له بجزر بالثانية كذلك ثم بالثالثة كذلك أيضا
 فيث في باذن الله فقد جرت ذلك (قوله وكان وقت الشروع) أي قبل الفجر الذي هو وقت النية
 غالباً وقوله فله ترك النية أي لقيام العذبة وقت الشروع الذي هو وقت النية (قوله والا) أي
 وان لم يكن وقت الشروع في الصوم محموا وقوله فعليه البية ليللا أي لانتفاء العذر وقت
 الشروع الذي هو وقت النية ومثله الحصادون والزراعون والذراسون ونحوهم فحب عليهم
 النية ليللا ثم ان احتاجوا لفطر أفطروا والا فلا ولا يجوزاهم ترك النية من أصلها كما يفعله بعض
 الجهلة (قوله فان عادت الحتم واحتاج لفطر أفطروا) أي ولا فلا وكذلك من غلب عليه الجوع
 أو العطش فيجب عليه تبيت البية ثم ان احتاج الى الفطر أفطروا والا فلا فتشبهه بالمريض فيما
 تقدم ليس من كل وجه بل في هذا القسم فقط (قوله وسكت المصنف عن صوم التطوع) أي
 التثقل وهو التقرب الى الله تعالى بعبادة ليست فرضا ويحرم على المرأة صوم التطوع وزوجها
 حاشرا لآباده لخبر المحصن لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا باذنه وبكره افراد يوم
 الجمعة بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده
 والمعنى في ذلك أنه بضعة عن العمل المطلوب في يوم الجمعة وكذا افراد يوم السبت أو الاحد نظير
 لا تصوموا يوم السبت الا بما افترض عليكم ولأن اليهودية من يوم السبت والنصارى يوم
 الاحد فان لم يفرد ذلك لصلته بما قبله أو بما بعده فلا كراهة وأما صوم بقية الايام فستحب
 فيستحب صوم يوم الاثنين والخميس بل يتأ كذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم يومها
 وقال انه ما يومان تعرض فيهما الاعمال فأحب أن تعرض علي وأما صوم يوم السبت ويستحب صوم يوم
 الاربعاء شكر الله تعالى على عدم هلاك هذه الامة فيه كما أهلك فيهما من قبلها ويستحب صوم يوم
 المعراج ويوم لا يجذ فيه الشخص ما يأكله ويكره صوم الدهر غير العبدن وأيام التشريق لمن
 خاف به ضررا أو فوت حق ولو مندوبا ويستحب لغيره لاطلاق الأدلة (قوله ومنه صوم يوم
 عرفة) وهو تاسع ذي الحجة وصومه يكفر ذنوب سنة قبله وسنة بعده كما في خبر مسلم صيام يوم عرفة

(يفطران ويقضيان)
 والمريض ان كان مرضه
 مطبقا ترك النية من الليل
 وان لم يكن مطبقا كما لو كان
 يحتم وقتادون وقت وكان وقت
 الشروع في الصوم محموا
 فله ترك النية والا فعليه
 النية ليللا فان عادت الحتم
 واحتاج للفطر أفطروا وسكت
 المصنف عن صوم التطوع
 وهو مذکور في المطولات
 ومنه صوم يوم عرفة

يكفر السنة التي قبله والتي بعده والاحوط صوم الثامن معه بل يندب صوم ما قبل من العشر
وحمل ندب صومه لغیر الخراج أما هو فان عرف أنه يصل عرفه قليلا سئل له صومه والاسن له فطره
(قوله وعاشوراء) بالتوحكي بعضهم القصر وهو عاشوراء المحرم وصومه يكفر السنة التي قبله لقوله
صلى الله عليه وسلم وصوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والاحوط صوم يوم
قبله ويوم بعده (قوله وناسوعاء) هو مولد كاحكاه الصاغاني وهو ناسع المحرم قال صلى الله
عليه وسلم لن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع فأت قبله (قوله وأيام البيض) أي أيام الليالي
البيضاء وهي الثالث عشر وتاليها والاحوط صوم الثاني عشر معها والبيض صفة للبيضاء
في الحقيقة كما علم من التقدير السابق وصفت بذلك لأنها تبيض بالقمر من أولها الى آخرها
وكذلك يسن صوم أيام الليالي السوداء وهي الثامن والعشرون وتاليها والاحوط صوم السابع
والعشرين معها على قياس ما مر في أيام البيض ووصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم
القمر (قوله وستة من شوال) أي لخبر من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام
الدهر فان صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام الستة من شوال بشهرين فذلك كصيام السنة
والمراد أنه كصيامها فرضا والافلا خصوصية لذلك لان الحسنه بعشرة أمثالها والافضل صومها
متصلة بيوم العيد متتابعة وان حصلت السنة بصومها غير متصلة به وغير متتابعة بل متفرقة في
جميع الشهر وان لم يصم رمضان كاتبه عليه بعض المتأخرين والظاهر كما قاله بعضهم حصول
السنة بصومها عن قضاء أو نذر * (فصل في بيان أحكام الاعتكاف) * كان الأولى
الترجمة فيه بكتاب كما فعل في التهج حيث قال كتاب الاعتكاف لاستقلاله وان أجيب عنه بأنه
كما التابع للصوم من حيث أنه يسن له أن يعتكف صائما ولذلك ذكره عقبه وأحكامه أربعة
فانه قد يكون مندوبا وهو الأصل فيه وواجبا بالنذر وسرا كما اذا اعتكفت المرأة بغير إذن
زوجها ومكرها كما اذا اعتكفت ذوات الهيات باذن أزواجهن ولا يكون مباحا لان
المقاعدة أن ما أصله التدب لا تعتبره الاباحة والاعتكاف معسدا اعتكف ويكون لازما فقط
رأما اعتكف فيستعمل لازما ومتعديا يقال عكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء من باب نصر
وضرب عكفا وعكفاو يقال عكفته أعكفته عكفا فهو كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسمى
الاعتكاف جوارا ومنه ما في حديث عائشة وهو يجاور في المسجد أي يعتكف فيه والأصل
فيه قبل الإجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وأتمن عاكفون في المساجد وخبر العيصين أنه صلى
الله عليه وسلم اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاخر ولازمه حتى توفاه
الله تعالى واعتكف العشر الاول أيضا وورد أنه اعتكف العشر الاول من شوال ومعلوم
أن منه يوم عيد الفطر وهو لا يجوز صومه فعلم منه أنه لا يشترط له الصوم خلافا لمن ذهب الى
اشتراطه من الأئمة وقد اعتكفت أزواجه من بعده وروى من اعتكف فوافق ناقة فكأنما
أهتق نسعة وفوافق الناقة بضم الفاء ما بين الحليتين فانها تحلب أولا ثم تترك سبعة يرضعها
الفصيل لتدر ثم تحلب ثانيا والفسجة بقضات الرقبة وهو بعناء اللغوى من الشرائع القديمة
قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرنا بقى للطائفين والماكينين وأما بالكيفية
الائمية فهو من خصوصيات هذه الامة (قوله وهو لغة الإقامة على الشيء) أي المداومة

وعاشوراء وناسوعاء وأيام
البيض وستة من شوال
* (فصل) *

في أحكام الاعتكاف
وهو لغة الإقامة على الشيء
من خير أو شر

والاستقرار عليه سواء كان بمسجد أو لا بصفة مخصوصة أو لا فالمعنى القوي أعم من المعنى
الشرعي كما هو الغالب وقوله من خيراً وشرياً لبيان الشئ فمن الخير قولنا اعتكفت على عبادة الله
تعالى أي ألفت عليها ومن الشئ ما في قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليك موسى
أي لن نزال على عبادة الجبل مقيمين حتى يرجع اليك موسى وكذلك ما في قوله تعالى يعكفون على
أصنامهم (قوله وشرعاً إقامة بمسجد بصفة مخصوصة) اشقل هذا التعريف على أركان
الاعتكاف الأربعة وهي البت والمجد والمعتكف فيه والنقص المعتكف والنية لكن
بعضها بطريق التصريح وهو البت والمجد فان الإقامة هي البت وبعضها لا بطريق
التصريح وهو الشخص فان الإقامة تستلزم المقيم والنية التي أشار إليها بقوله بصفة مخصوصة
كما أشار به إلى شروط الشخص المتسببة في المعتكف الآتية ولوقال كما قال غيره من شخص
مخصوص بنية لكان أوضح (قوله والاعتكاف سنة) أي طريقة وقوله مستحبة أي
مطلوبة فاندفع ما يقال لا معنى لوصف السنة بالمستحبة لان السنة والمستحبة بمعنى واحد ذلك
حمل السنة على معناها المشهور وهو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ويكون قوله مستحبة
للتأكيد والاول أولى لان قوله مستحبة يكون تأسيساً والتأسيس خبر من التوكيد وقد عرفت
أنه يجب بالنذر ويحرم كما اذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها يكره كما اذا اعتكفت ذوات
الهيئات باذن أزواجهن (قوله في كل وقت) أي ليلاً كان أو نهاراً في رمضان وغيره حتى
أوقات الكراهة وإن تحراها وذلك لاطلاق الأدلة وقد ورد أن عمر رضي الله عنه قال يا رسول
الله اني نذرت أن أعتكف ليله في الجاهلية قال أف بذكرك فاعتكف ليله وهذا مما يدل على
أنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف (قوله وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل منه
في غيره) أي ان الاعتكاف حال كونه في العشر الاواخر أفضل من نفسه حال كونه في غير
العشر الاواخر الصادق بكل من العشر الاوسط والاول من رمضان وبغيره رمضان بالكلية
والاواخر بصيغة الجمع كما في بعض النسخ نظر المعنى العشر وفي بعض النسخ العشر الاخير
بالافراد نظراً للفظه (قوله لاجل طلب ليلة القدر) أي لاجل طلب الاطلاع عليها فيحييها
لما في الصبح من قام ليلة القدر راياً فاحسبها غفلة ما تقدم من ذنبه وأعلى مراتب
احياها أن يحيى كل الليل بأنواع العبادة كالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء المشغل على قولهم
اللهم انك عفوكريم تحب العفو فاعف عني وأوسطها أن يحيى معظم الليل بما ذكر وأدناها
أن يصلي العشاء في جماعة ويعزم على صلاة الصبح في جماعة ولا يختص فضلها بمن اطلع عليها بل
يحصل لمن أحياها وان لم يطلع عليها خلافاً لقول النووي في شرح مسلم ولا ينال فضلها
الامن أطلعه الله عليها ثم حال من اطلع عليها أكمل اذا قام بوظائفها وشذب اخفاؤها
لمن رآها لانها فضيلة والفضيلة ينبغي كتمها وهي أفضل ليالي السنة في حقنا لكن بعد ليلة
المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من
شعبان وأما بقية الليالي فهي مستوية والليل أفضل من النهار وأما في حقه صلى الله عليه
وسلم فالأفضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها وانما كانت أفضل الليالي في حقنا
لان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر كما قال تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر

وشرعاً إقامة بمسجد بصفة
مخصوصة (والاعتكاف
سنة مستحبة) في كل وقت
وهو في العشر الاواخر من
رمضان أفضل منه في غيره
لاجل طلب ليلة القدر

أى العمل فيها خير من العمل فى ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وسببت بذلك لأنها ذات قدر
وتعرف أول تقدير الأشياء فيها قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم فالصغير راجع إلى ليلة القدر
عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه إلى ليلة النصف من شعبان فتقدر الأشياء وتثبت
فى العصف فيها أو تملأ لأربابهم من الملائكة فى ليلة القدر وهى من خصوصيات هذه الأتة وهى
باقية إلى يوم القيامة وما ورد من رفعها نفعها ورفع تعيينها وعلمها بخصوصها لأنها رفعت من
أصلها ومن علامتها أنها تكون لأحارة ولا باردة وأن تطلع الشمس صبيحتها يضاء ليس فيها
كثير شاع ويندب أن يجتهد الشخص فى يومها كما يجتهد فى ليالها (قوله وهى عند الشافعى
رضى الله عنه منحصرة فى العشر الاخير) أى أفراد وأزواجه فلا فرق بينهما فى احتمال كل
أهلها وإن كانت الاوتار أربابا كما سيذكره الشارح وقوله فكل ليلة منه محقة لها تفريع على
ما قبله ولذلك قال المتولى يستحب التعبد فى كل ليالى العشر حتى يحوز القضية على اليقين
وعند غير الشافعى أنها دائرة فى السنة فينبغى أن يجتهد فى كل ليالىها طلبا لها (قوله لكن
ليالى الوتر أربابا) استدراك على قوله منحصرة فى العشر الاخير مع قوله فكل ليلة منه محقة
أهل الان ظاهره أن جميع لياليه مستوية فدفع ذلك بالاستدراك والراجح أنها تلزم ليلة بعينها فلا
تنقل عنها وقيل أنها منتقلة فتارة تكون ليلة حادى وعشرين وتارة تكون ليلة خمس
وعشرين وهكذا وعليه جرى الصوفية وذكر ذلك ضابطا وقد تظمه بعضهم بقوله

وانا جميعا ان نصم يوم جمعة * فى تاسع العشرين خذ ليلة القدر
وان كان يوم السبت أول صومنا * فحادى وعشرين اعتمد بلا عذر
وان هل يوم الصوم فى أحد فى * سابع العشرين ما رمت فاستقر
وان هل بالاثنتين فاعلم بأنه * يوافقك نيل الوصل فى تاسع العشرى
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد * على خامس العشرين تحظى بها قادر
وفى الاربعاء ان هل يامن برومها * فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى
ويوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد * توافيك بعد العشر فى ليلة الوتر

واختار فى المجموع والفتاوى القول بأنهم منتقلة وكلام الشافعى رضى الله عنه فى الجمع بين
الاحاديث يقتضيه ولذلك قال فى الروضة وهو قوى (قوله وأرجى ليالى الوتر ليلة الحادى
أو الثالث والعشرين) أى كما يدل للأول خبر الشيخين ولذا لا يخبر مسلم وعن ابن عباس أنها
ليلة سبع وعشرين أخذ من قوله تعالى انا أنزلناه فى ليلة القدر إلى سلام هى فان كلمة هى
السابعة والعشرون من كلمات السورة وهى كناية عن ليلة القدر وعليه العمل فى الاعصار
والامصار وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا (قوله وله) أى لعنته وتحققه
وقوله شرطان أى ركان فراده بالشرط هنا ما لا بد منه فيصدق بالركن وبني ركان لأن أركانه
أربعة كما ذكر منها النية واللبث وتركة المسجد بمعنى أنه لم يذكره على وجه العذر استقلالا
وان ذكره على وجه أنه من ثمة الثانى حيث قال واللبث فى المسجد وتركة أيضا المعتكف لكنه
يعلم من كلامه التراما فان اللبث يستلزم اللابث وهو المعتكف وقد صرح به الشارح حيث
قال وشرط المعتكف الخ (قوله النية) أى باقلب كغيره من العبادات خلافا لما قال لأب

وهى عند الشافعى رضى
الله عنه منحصرة فى العشر
الاخير من رمضان فكل
ليلة منه محقة لها لكن
ليالى الوتر أربابا وأرجى
ليالى الوتر ليلة الحادى
أو الثالث والعشرين (وله)
أى لا اعتكاف (شرطان)
أحدهما (النية)

قوله سابع العشرين لا يجزئ
ما فى وزنه على من له المام
يقن العسروض وقوله فى
تاسع العشرى وكذلك قوله
سابع العشرى وتوافقك
بعد العشر كل ذلك بكسر
العين أى العشرين اه
معجمه

أن تكون باللسان وتكفيه نيته وإن طال مكثه ثم إن أطلق الاعتكاف بأن لم يقدر له مدة سواء كان مندورا أو مندوبا كان قال في الأول لله على "أن اعتكف نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف وأطلق فيهما ثم خرج من المسجد بلا عزم عودا انقطع اعتكافه سواء أخرج لتبرزا أم لغيره فإن عاد جدد النية وإن خرج من المسجد مع العزم على العود كان هذا العزم قائما مقام النية فلا يحتاج لتجديدها عند العود وإن قيده بمدة مندورا كان أو مندوبا كان قال في الأول لله على "أن اعتكف شهرا نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف شهرا ثم خرج من المسجد لغير تبرز كالا كل ونحوه انقطع اعتكافه فإن عاد جدد النية ما لم يعزم على العود عند خروجه والأقام هذا العزم مقام النية كما في سابقه وإن خرج لتبرز لم ينقطع فلا يجب تجديدها عند عوده لأنه لا بد منه فهو كالمستقنى عند النية وإن شرط التتابع في مدته مندورا كان أو مندوبا كان قال في الأول لله على "أن اعتكف شهرا متابعا نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف شهرا متابعا ثم خرج من المسجد لغيره لا يقطع التتابع تبرزا كان أو غيره كنسيان للاعتكاف وإن طال زمنه وحض لأهله والمدة عنه غالباً ومرض لا يمكن المقام معه في المسجد كما سيأتي لم ينقطع اعتكافه فلا يلزمه تجديد النية عند العود لكن يجب قضاء زمن خروجه الأزمن فنحو تبرز عمداً يطل زمنه عادة كالا كل فلا يجب قضاؤه لأنه لا بد منه فكانه مستقنى بخلاف ما يطول زمنه كل مرض والحض وإن خرج لعذر يقطع التتابع لعبادة مريض وزيارة قادم ووضوء مع أمكانه في المسجد انقطع اعتكافه ووجب الاستئناف في المندور ولا يجب في المندوب وهل الأفضل للمتطوع بالاعتكاف الخروج لعبادة المريض أو ادامة الاعتكاف قال الأصحاب هم أسوأ لكن محل التسوية في عبادة الأجانب أما عبادة الأقارب ونحوهم كالأصدقاء والجيران فهي أفضل لاسيما إن علم أنه يشق عليهم عدم عبادتهم وبعبارة القاضي مصرحة بذلك وهو الظاهر خلافاً لقول ابن الصلاح إن الخروج لها خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج لها (قوله وينوي في الاعتكاف المندور الخ) أما الاعتكاف المندوب فيكتفي فيه أن يقول نويت الاعتكاف أو سنة الاعتكاف وقوله القرضية أي فيقول نويت الاعتكاف المقرض أو فرض الاعتكاف ويقوم مقام ذلك أن يقول نويت الاعتكاف المندور قال بعضهم ويقع جميعه فرضاً وإن طال مكثه ونوزع فيه بأن ما يمكن تجزيه يقع أقل ما ينطلق عليه الاسم فرضاً والباقي نقلاً كالركوع ومسح الرأس فقتضاه أن يكون هنا كذلك ووجهه بعضهم بأن الوقتان لا يقع جميعه فرضاً لاحتياج الزائد إلى نية ولم يقولوا به بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلاً (قوله البت) أي المكث حقيقة أو حكماً فيشمل التردد في جهات المسجد وأما المرور وهو أن يدخل من باب ويخرج من آخر فلا يحصل الاعتكاف به على المعتمد وقيل يحصل به لكن بشرط وقوع التيقظ السكون بخلاف الملبث الشامل للتردد فلا يشترط فيه وقوع النية حال السكون على المعتمد بل يكفي وقوعها في أول دخوله (قوله في المسجد) أي الخلاء المسجدية فلا يصح الاعتكاف في غير المسجد كالمدرسة والربط ومصلى العيد وقيل إذا أهدت المرأة لصلاتها محلاً من بتم يكون كالمسجد فلها الاعتكاف فيه ولا في المسجد المشاع بخلاف النية فإنها

وينوي في الاعتكاف
المندور القرضية
(و) الثاني (اللبث في
المسجد)

نصح فيه ويكتفى في المسجد الظن والاجتهاد ومنه رحيته القديمة وهي ما اعتد لحفظه بخلاف
الحادثة كرحبة باب المزنيين فلا يصح الاعتكاف فيها ومنه أيضا روشنه المتصل به وكذا هواؤه
فيصح الاعتكاف على سطح المسجد وعلى غصن شجرة في هوائه سواء كان أصلها فيه أو كان
خارجا عنه وكذا إذا كان أصلها في المسجد وغصنها خارجا كالروشن ولا يجب الجامع خلافا
لمن أوجب نعم هو أولى خروجا من الخلاف ولكثرة الجماعة فيه نعم لو نذر مدة متتابعة فيها يوم الجمعة
وهو ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لأن الخروج لها حينئذ يطل تسابعه
ولو عين في نذره مسجد الميعين فيكفيه غيره إلا مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى فلا يقوم غيرها
مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا
والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهذا لا يدل على أنه لا تسن زيارة الأولياء لأن المقصود زيارة
المكيين وهو الولي لا المكان كما هو المراد من الحديث ويقوم مسجد مكة مقام الأخيرين لمزيد
فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام المسجد الأقصى لمزيد فضله عليه ولو وقف إنسان نحو
فروة كعبادة مسجدا فإن لم يثبت حال الوقفية بنحو وتسجير لم يصح وإن أئتمت حال الوقفية بذلك
صح وإن أزيل بعد ذلك لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول وبهذا يلغز فيقال لئلا يخص بحمل مسجده
على ظهره ويصح اعتكافه عليها حينئذ (قوله ولا يكتفى في البيت قدر الطمأنينة) وهو قدر
سبحان الله وقوله بل الزيادة عليه أي بل يكتفى الزيادة على قدر الطمأنينة وقوله بحيث الخ تصوير
للزيادة المذكورة وقوله عكوبا تقدم أنه مصدر عكف يعكف بضم الكاف وكسرها من باب
دخل وجلس (قوله بشرط المعتكف الخ) أي شرطه لأنه ذكر شروطا ثلاثة فهو مفرد مضاف
بهم وهذا هو الركن الرابع كما تقدم التنبيه عليه (قوله اسلام) أي ابتداء ودواما وقوله وعقل
أي تميز ولا يشترط فيه بلوغ فيصح اعتكاف الصبي المميز وقوله ونفاس وجنابة
أي خلوص وطهر منها وبعبارة المنهج وخلوع عن حدث أكبر وهي أخصر وقوله فلا يصح الخ
تفريع على مفاهيم الشروط وقوله كافر أي لعدم صحة نيته للعبادة وقوله ومجنون أي لعدم صحة
نيته أيضا وقوله وحائض ونفساء وجنب أي لحرمته مكنت كل منهم بالمسجد (قوله ولو ارتد
المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) أي إذا كان السكران متعذبا بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن
متعذبا به فلا يطل به كالمجنون والاعمى العذر وكما يطل بالردة والسكر مع التعذبه يطل
بمحض ونفاس تخلو عنهما المدة غالباً بأن تكون خمسة عشر يوما فأقل في الحيف وتسعة أشهر
فأقل في النفاس بخلاف حيض ونفاس لا تخلو عنهما المدة غالباً بأن تكون أكثر من خمسة
عشر يوما في الحيف وأكثر من تسعة أشهر في النفاس وبالخروج من المسجد بغير عذر
أو لاقامة نحو حدثت باقراؤه لا يبيته أو لاستيفاء حق تعدي بالمطل فيه على ما سبأ في قوله
ولا يخرج من الاعتكاف الخ وبالجنابة المفطرة كما سبأ في قوله ويطل الاعتكاف بالوطء
الخ بخلاف الجنابة غير المفطرة كالوطء فاسبأ ومكرها أو جاحلا معذورا أو كانت باحتمال
ونحوه إن باد بظهره فإن لم يبادر به بطل اعتكافه كما يؤخذ من المنهج ونحوه (قوله ولا يخرج
المعتكف من الاعتكاف المنذور) أي ولا يخرج المعتكف من المسجد في الاعتكاف المنذور
والكلام مفروض في المنذور المقيد بالمدة المتتابعة لأنه هو الذي لا يجوز للمعتكف الخروج

ولا يكتفى في البيت قدر
الطمأنينة بل الزيادة عليه
بحيث يمتثل ذلك البيت
عكوبا بشرط المعتكف
اسلام وعقل ونفاس وجنابة
فلا يصح اعتكاف كافر
ومجنون وحائض ونفساء
وجنب ولو ارتد المعتكف
أو سكر بطل اعتكافه
(ولا يخرج) المعتكف
(من الاعتكاف المنذور)

كانت المدة تخلو عنهما غالباً بأن كانت خمسة عشر يوماً فأقل في الحيض وتسعة أشهر فأقل في
 النفاس كما رتقتصيرها فإنها ممكنة من أن تعتكف عقب طهرها (قوله قضرج المرأة من
 المسجد لاجلها) أي وجوب التحريم المكث فيه عليها حالة الحيض أو النفاس ومثلها الجنابة
 من نحو الاحتلام فيجب الخروج على الجنب من المسجد للغسل منها فوراً فإن لم يادر ضرراً كما مر
 (قوله أو عذر من مرض) أي ولو جنونا أو انغماء فلا يطل الاعتكاف بالخروج له - ما
 ولو بقي في المسجد مع الانغماء حسب زمنه من مدة الاعتكاف بخلاف ما لو بقي مع
 الجنون فلا يحسب زمنه لأن المجنون ليس أهلاً للعبادة وقوله لا يمكن المقام معه بضم الميم أي
 يشق الإقامة مع ذلك المرض في المسجد فالمراد به عدم الامكان المشقة لا التذوّر ولا التعسر
 كما يؤخذ من قول الشارح بأن كان يحتاج لفرض الخ لأن غرضه به تصوير عدم الامكان
 فلا تحمل المشقة ولم يخرج من المسجد مع المرض حسب زمنه من مدة الاعتكاف (قوله
 كاسهال) ومما جرت له حب الرشاد وبرز القطن فؤخذ منهما جزآن ويحصان ويدقان معا
 ويسف منها على الريق كل يوم نحو ثلاثة دراهم وقوله وادار بول أي تباينه ومما جرت
 له الحص مع الخل البكر فينقع الحص في الخل ثلاثة أيام ثم يأكل الحص ويشرب عليه الخل
 (قوله وخارج بقول المصنف لا يمكن الخ) أي لأنه قيد في جواز الخروج لعذر المرض وقوله
 المرض الخفيف أي الذي يمكن المقام معه في المسجد يعني أنه لا يشق معه ذلك وقوله كحصى
 خفيفة أي وكصداع خفيف وقوله فلا يجوز الخروج الخ أي فيحرم في الاعتكاف التذوّر المقيد
 بالمدة والتتابع كما هو فرض الكلام فهذا يؤيد ما سبق من أن قول المصنف ولا يخرج من
 الاعتكاف الخ مفروض في الاعتكاف التذوّر المقيد بالمدة والتتابع لأن الاعتكاف المطلق
 والمقيد بالمدة من غير تابع يجوز الخروج من المسجد فيهما وإن كان يقطع به الاعتكاف على
 ما مر وقوله بسببها أي بسبب الحصى الخفيفة ولو قال بسببه ويكون الضمير واجعا للمرض الخفيف
 لكان أقعد (قوله ويطل الاعتكاف) أي التذوّر وغيره سواء المطلق والمقيد بالمدة المتابعة
 أو غير المتابعة كما هو قضية إطلاقه (قوله بالوطء) أي لما فاته العبادة البدنية ولا فرق بين
 أن يكون الوطء في المسجد أو خارجه عند خروجه لقضاء حاجة أو نحوها ولا يخالف ذلك قوله
 تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد لأن قوله في المساجد متعلق بقوله عاكفون
 لا تبشروهن فالعنى ولا تبشروهن ولو في غير المساجد عند الخروج لقضاء حاجة أو نحوها
 والحال أنكم عاكفون في المساجد (قوله مختاراً ذكر الاعتكاف عالماً بالتحريم) أحوال
 ثلاثة من فاعل المصدر المقدر وخارج بذلك ما لو وطئ مكرهاً أو ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً
 بالتحريم معذوراً أو ما الجاهل غير المعذور فهو كالعالم لتقصيره كما تقدم في الصوم (قوله
 وأما مباشرة المعتكف الخ) أي كل من قبله وهذا مقابل للوطء ومثل المباشرة الاستقاء وخارج
 بالمباشرة ما إذا نظر أو تفكر فأنزل فيه ما فلا يطل اعتكافه بذلك ما لم يكن عادته الانزال إذا نظر
 أو تفكر وقوله بشهوة خرج به ما إذا قبل بقصد الاكرام أو الشفقة أو بلا قصد شئ فلا يطل
 اعتكافه بذلك وإن أنزل مثل ما في الصوم والقاعدة أن ما يفطر في الصوم يطل الاعتكاف
 وما لا فلا (قوله والا فلا) أي وإن لم ينزل فلا يطل اعتكافه ولا يضرب في الاعتكاف التطيب

قضرج المرأة من المسجد
 لاجلها (أو) عذر من
 (مرض لا يمكن المقام
 معه) في المسجد بأن كان
 يحتاج لفرض وتادم وطيب
 أو يخاف تلويث المسجد
 كاسهال وادار بول وخارج
 بقول المصنف لا يمكن الخ
 المرض الخفيف كحصى
 خفيفة فلا يجوز الخروج
 من المسجد بسببها (ويطل)
 الاعتكاف (بالوطء) مختاراً
 ذكر الاعتكاف عالماً
 بالتحريم وأما مباشرة
 المعتكف بشهوة فتبطل
 اعتكافه إن أنزل والا فلا

و لتزين باغتسال وقصر شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم ترك ذلك ولا امر بتركه والمعتكف أن ياكل ويشرب ويغسل يده في المسجد والاولي أن يأكل على سفرة أو نحوها وان يغسل يده في طشت أو نحوها ليكون أنظف للمسجد ويجوز رش الماء المستعمل فيه خلافا لما جرى عليه البغوي من التحريم ويجوز الاحتصام والقصد فيه في اثناء مع الكراهة اذا أمن التلوين وأما البول فيه في اثناء فيصم والفرق بين البول والاحتصام والقصد أن الدماء أخف منه بليل العفو عنها في محلها وان كثرت اذا لم تكن بفعله فان كانت بفعله لم يغف الا عن القليل وله أن يتزوح ويرزق بخلاف المحرم ولا يكره له فعل الصنائع في المسجد كالتخاطة والكتابة ونسج الخوص ما لم يكثر منها والا ككره لان فيه انتهاكا لحرمه المسجد الا كتابة العلم فلا يكره الاكثرانها كتعليم العلم وقراءة القرآن لان ذلك طاعة في طاعة

(كتاب بيان أحكام الحج)

(كتاب أحكام الحج)

أى والعمرة فقهية اكتفاء على حدة سزايل فقيكم الجزأى والبرد بدليل ذكر أركان العمرة وأأنه ترجم لشي وزاد عليه والحج بفتح الحاء وكسرها كما قرئ بهما في السبع وأحكامه أنه يكون فرض عين كحجة الاسلام وفرض كفاية كاحياء الكعبة كل سنة ومنه وبالحج الصبيان والعبيد وحراما اذا تحقق الضرر منه أو ظنه ومكروها اذا خافه أو شك فيه والصلاة أفضل منه خلافا للقاضي حسين وان كان يكفر الكفار والصغار حتى التبعات وهي حقوق الأديمين ان مات في حجة أو بعده وقبل تمكنه من أدائها مع عزمه عليه وكذلك الفرق في البحر اذا كان في الجهاد فانه يكفر الكفار والصغار حتى التبعات وهو من الشرائع القديمة خلافا لمن ادعى أنه لم يجب الاعلى هذه الامة قال صاحب التيجيز ان أول من حج البيت آدم عليه السلام وأنه حج أربعين حجة من الهند ماشيا وقيل مامن نبي الاله حتى نوح وصالح خلافا لمن استثناهما وروى أنه لما حج آدم قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة والمشهور أنه فرض في السنة السادسة من الهجرة وقيل في الخامسة وقيل قبل الهجرة ولا يجب بأصل الشرع الامرة لانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة فقد أدى فرضه ومن حج ثانية فقد أدى ربه ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره على النار وهو معلوم من الدين بالضرورة فكفر جاحده الا ان كان قريبا عهد بالاسلام أو نشأ ياديه بعيدة عن العلماء والعمرة فرض في الاظهر وأما خبر الترمذي عن جابر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجابة هي قال لا وأن تعمر خير فقد اتفق الحفاظ على ضعفه ولا تجب في العمر بأصل الشرع الامرة كالحج وقد يجبان أكثر من مرة لعارض نذرا وقضاء عند افساد التطوع ووجوبهما على التراخي عندنا وما عند الامام مالك والامام أحمد فعلى الفور وليس لابي حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال أبو يوسف على الفور ولو تعارض الحج والنكاح فالأفضل لمن لم يحتج العنت تقديم الحج ونحوه العنت تقديم النكاح بل يجب عليه ذلك ان تحقق أو غلب على ظنه الوقوع في الزنا ولو مات قبل الحج في هذه الحالة لم يكن

عاصبا (قوله وهو لغة القصد) أي سواء كان للبيت الحرام للنسك أو لغيره كما غبط والاكل والشرب فالعنى اللغوي أعظم من الشرعي كما هو الغالب ونظا هـ أنه لغة مطلق القصد وقيل القصد المعظم والعمره لغة الزيارة وشرعا زيارة البيت الحرام للنسك والفرق بينها وبين الحج أن النسك فيه مشتمل على الوقوف بعرفة بخلافه فيها فلا وقوف فيها (قوله وشرعا قصد البيت الحرام للنسك) أي قصد البيت المحترم المعظم لأجل الإتيان بالنسك مع الإتيان به بالفعل فلا يقال إن التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا في بيته وفي الحقيقة الحج شرعا هو النسك الذي هو النية والطواف والسعي والوقوف بعرفة والحلق وترتيب المعظم فهو نفس هذه الاعمال كما أن الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا يختلف هذا التعريف من مساهمة وإن كان هو الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعي يكون أخص من المعنى اللغوي لكنها قاعدة أغلبية كما تقدم التنبيه عليه (قوله وشرائط وجوب الحج) أي والعمره فقيها كتفاء كما تقدم في الترجمة لأن الشروط التي ذكرها كلها شروط لوجوب الحج شروط لوجوب العمره وقد اقتصر المصنف على مرتبة الوجوب وهي خامسة المراتب والاولى هي العصة المطلقة أي غير المقيدة بالمباشرة ولا غيرها وشروطها الاسلام فقط فلولي المال دون غيره كالاخ والعلم أن يحرم عن الغير ولو بميزا وعن الجنون قياسا على الصغير بخلاف المعنى عليه بأن ينوي جعله محرما وإن لم يؤذ نسكه فيصير من أحرم عنه محرما بذلك ولا يشترط حضوره ولا مواجهته لكن لا بد من احضاره المواقف فبطوف به مع طهارتهما وبصلى عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويناوله الايجار ليرميها إن قدر والارمى عنه من لا رمى عليه وهذا في غير الميزا وما الميزا فيطوف وبصلى ركعتي الطواف ويسعى ويرمي الاجار بنفسه ويكتب له ثواب ذلك فإن السعي يكتب له ثواب ما عمله أو عمله عنه وليه من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجاءا والثانية حجة المباشرة وشروطها مع الاسلام التمييز كما في سائر العبادات فلم يميز ولو صغيرا أو رقيقا أن يحرم بأذن وليه من أب ثم جد ثم وصي ثم حاكم أو قيم ويشارك الأعمال بنفسه والثالثة حجة النذر وشروطها مع الاسلام والتمييز بالبلوغ وإن لم يكن حرا فيصح نذر الرقيق الحج والرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشروطها مع الاسلام والتمييز بالبلوغ الحرية وإن لم يكن مستطيعا فيقع حج الفقير عن حجة الاسلام وإن حرم عليه السفر له إذا حصل له منه ضرر لكمال حاله لا من صغير ووقيق إن كمل بعد خبر أيا سعي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأيا صديق حج ثم عتق فعليه حجة أخرى فإن كمل قبل الوقوف أو في أثناءه أجزأهما وأعادا السعي إن كانا سعيين بعد طواف القدوم والخامسة مرتبة الوجوب وقد تكلم عليها المصنف (قوله سبعة أشياء وفي بعض النسخ سبع خصال) فإن قيل كيف هذا مع أن المذكور في كلامه ثمانية على بعض النسخ الذي فيه اثبات وإمكان المسير أجيب بعد وجود الزاد والراحلة واحدا على بعض النسخ المذكور فإن قيل المقر أن شروط الوجوب خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة وأما وجود الزاد والراحلة وتخليط الطريق وإمكان المسير فهي شروط للاستطاعة فكيف يجعلها المصنف شروطا للوجوب أجيب بأنه نسمح بجعل شرط الشرط شرطا فالشرط هو الاستطاعة وهذه شروطها فيلزم أن تكون شروطا للوجوب لأن شرط الشرط شرط واعلم أن الاستطاعة نوعان استطاعة بالنفس وشروطها سبعة الاربعة التي ذكرها

وهو لغة القصد وشرعا
قصد البيت الحرام للنسك
(وشرائط وجوب الحج
سبعة أشياء) وفي بعض
النسخ سبع خصال

المصنف والخامس أن يخرج مع المرأة زوجها أو محرماً وان لم يكن كل منهما ثقة وانما الشرط أن يكون له غيرة عليها أو عبداً ثقة أو نسوة ثقات فثاناً كثر لثامن على نفسها ويكفي في الجواز لفرضها المرأة واحدة وسفرها وحدها إن أمنت بخلاف النفل فلا يجوز لها الخروج له مع النسوة ولو كثرن والامر بالجميل كالمرأة لكن لا يخرج مع مثله وإن كثر ولو لم يخرج من ذكر الأباجرة لزمها أن قدرت عليها لأنها من أهبة سفرها كقائد الأعمى فإنه يشترط خروجه معه ولو بأجرة قدر عليها والسادس ثبوته على المركوب بلا ضرر شديد فمن لم يثبت عليه أصلاً أو ثبت بضر شديد ليس بمستطيع بنفسه ولا تضر منسقة فحتمل عادة والسابع وجود الزاد والماء وعلف الدابة بالمال التي يعتاد حملها منها بمن المثل وهو القدر اللائق بذلك زماناً ومكاناً وقيل اعتبر وجود علف الدابة كل مرحلة واستطاعة بالغير قهراً نافية عن ميت غير مرند عليه ذلك من تركه كما يقضى منها ديونه فلو لم يكن له تركه نسق لوارثه أن يفعل عنه فلو فعله عند أجني جاز ولو بلا إذن كقضاء دينه بلا إذن أو عن معسوب به من مهملة وضاد مهملة أو صاد مهملة بأجرة فاضلة عما يأتى غير مؤنة عماله سفر بخلاف مؤنتهم يوم الاستئجار أو يمتطوع بالنسك عنه بشرط أن يكون مؤنوقاً به أدى فرضه غير معسوب وكون المتطوع أن كان أصله أو فرعه غير ماش ولا معول على السؤال أو الكسب إلا أن يكتسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين حتى إذا توسم فيه الطاعة وجب سؤاله لا يمتطوع بالاجرة فلا يجب قبول ذلك أعظم المنفعة في بذل المال بخلاف المنفعة في بذل الطاعة بالنسك بدليل أن الإنسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة يدينه في الأشغال (قوله الإسلام) فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة به في الدنيا فلا ينافي أنه يجب عليه وجوب عقاب عليه في الدار الآخرة عقاباً زائداً على عقاب الكافر كما في غيره من الواجبات ولا أثر لاستطاعته في الكفر حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته فيه اعتبر استطاعة جديدة وأما المرتد فيجب عليه وجوب مطالبة بأن يقال له أسلم ورجع ان استطاع قبل رده أو فيها فان أسلم معسر استقر في ذمته تلك الاستطاعة وإن مات بعد إسلامه ولم يحجج من تركه وإن مات مرتداً لم يحجج عنه وإن كان به عاقب عليه عقاباً زائداً على عقاب الردة ولو ارتد في أثناء نسكه بطل الردة فلا يرضى فيه ولو أسلم لبطان أحراره (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي إعدام تكليفه ويثاب على حجه ثواب النفل لوقوعه له فنلا وقوله والعقل فلا يجب على المجنون إعدام تكليفه كالصبي وقوله والحرية أي الكاملة فلا يجب على من قهره ولو بمعضا لأن منافعه مستحقة لسيده وفي إيجاب الحج عليه إضرار بسيده فليس مستطاعاً (قوله فلا يجب الحج) أي ولا العمرة أيضاً وهو تفرع على مضاهيم الشروط المتقدمة أجمالاً وقد علمته تفصيلاً وقوله على المصنف بضد ذلك أي المذكور من الإسلام وضد الكفر والبلوغ وضد الصبا والعقل وضد الجنون والحرية وضد هاررق (قوله ووجود الزاد) أي ما يتزود به قدر ما يكفيه لكلفة ذهابه للمكة ورجوعه إلى وطنه وإن لم يكن له فيه أهل وعشيرة فلو لم يجد الزاد وجج معقولا على السؤال كره ذلك قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى أي ما يتق به ذل السؤال وقد تقدم أن هذا وما بعده من شروط الاستطاعة التي هي النمرط الخامس للوجوب فقد سمح المصنف بجعل شرط الشرط شرطاً (قوله وأوعينه)

الإسلام والبلوغ والعقل
الحرية فلا يجب الحج على
المصنف بضد ذلك (ووجود
الزاد) وأوعينه

أى كالغرامة وغيرها حتى السفرة وقوله ان احتاج اليها أى الى الاوعية وذلك بأن حمل الزاد معه من بلده فيحتاج لأوعيته حينئذ وقوله وقد لا يحتاج اليها أى الى الاوعية وذلك بأن لم يحمل الزاد معه بل كان يكتسب في سفره ما يفي بزياده وباقي مؤنه لكن ان طال سفره بأن كان مرحلتين فأكثر لم يكلف النسك ولو كان يكتسب في يوم كفاية أيام لانه قد يتقطع عن الكسب لعارض كمرض أو بتقدير عدم الانقطاع فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة وان قصر سفره بأن كان أقل من مرحلتين وكان يكتسب في يوم كفاية أيام الحج وزمن العمرة كلف النسك لقلة المشقة حينئذ وقد روي المجموع أيام الحج بمائتين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم ينقر النفر الأول وأما في حق من نقر النفر الأول فهي مائتين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثاني عشره وقد روي زمن العمرة بنحوه في يوم (قوله كنخص قريب من مكة) أى بأن كان بينه وبينها دون مرحلتين فهذا هو ضابط القرب كما علم بمماز (قوله ويشترط أيضا) أى كما اشترط وجود الزاد وأوعيته وقوله وجود الماء أى وكذلك علف الدابة كما تقدم وقوله بنى المثل أى وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ولا بد أن يكون غنمه فاضلا عما يأتي من دينه ومؤنة من عليه وثمة فلولم يجد الماء أصلا وأوجده بأكثر من ثمن المثل أو بثلث المثل لكن لم يفضل عن ذلك لم يجب عليه الحج (قوله ووجود الراحلة) أى في حق المرأة والنخني مطلقا وفي حق الرجل ان طال سفره ولو قدر على المشي أو قصر سفره وعجز عن المشي بحيث يلحقه بسببه ضرر ظاهر فيشترط في حقه وجود الراحلة كالبعيد عن مكة فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط محمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل بالكسر وهو الخشب الذي يركب عليه مع عدل يجلس معه في المحمل حيث لاقت به بمجالسته وقد روي مؤنه أو أجرته ان كان لا يخرج إلا بها تعذر ركوب شق محمل لا يمد له شيء فلولم يجده لم يلزمه النسك وان وجد مؤنه المحمل بتمامها الآن تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالانقال واستطاع ذلك فلا يعد لزومه كما قاله جماعة خلاف القول الخطيب بعدم اللزوم ولو حوت العادة في مثله بالمعادلة بالانقال كما هو ظاهر كلام الاصحاب ولولحقه مشقة شديدة بالمحمل أيضا اعتبر في حقه الكنيسة وهي أعواد مرتفعة من جوانب المحمل يوضع عليها ستر يدفع الحر والبرد ويعتبر ذلك في حق المرأة والنخني وان لم يتضررا لانه أستر وأحوط لهما والراحلة في الأصل الناقة التي يرحل عليها والمراد بها هنا ما هو أعم منها ولو بغلا وحمارا بل ولو آدميا حيث لا يقب ركوبه (قوله التي تصلح له) ظاهره أنه يشترط فيها أن تليق به وبه قيل لكن المعتمد عدم الاشتراط هنا بخلاف نظيره في الجمعة فإنه يشترط هناك في الدابة التي يركبها أن تليق به والفرق أن الجمعة بدلا وهو الظاهر وليس للنسك بدل وقوله بشراء متعلق بوجود والمراد بشراء بثلث المثل وقوله أو استئجار أى بأجرة المثل (قوله هذا) أى اشتراط وجود الراحلة وقوله اذا كان الشخص لو قال الرجل لكان أولى لما علمت من أن المرأة والنخني تعتبر الراحلة في حقهما مطلقا لأن شأنهما الضعف وقوله سواء قدر على المشي أم لا لكن يشدب الحج للقادر على المشي خروج من خلاف من أوجبه والركوب أفضل من المشي على الرابع وقوله وهو قوي على المشي أى وعلى حمل زاده وأوعيته أو وجود ما يحمله عليه فان ضعف عنه بحيث يلحقه به ضرر ظاهر اشترطت في حقه

ان احتاج اليها وقد لا يحتاج اليها كشخص قريب من مكة ويشترط أيضا وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها بثلث المثل (و) وجود (الراحلة) التي تصلح له بشراء أو استئجار هذا اذا كان الشخص بينه وبين مكة من حلتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي لزمه الحج بلا راحلة

الراحلة كالبعيد عن مكة كما مر (قوله ويشترط كون ما ذكر) أى من الزاد وأوعيته والماء
 بئنه والراحلة ومثلها ما يعلق به من الحمل والعديل والكنيسة وقوله فاضلا الخ ذكر أنه
 يكون فاضلا عن أربعة أشياء ولا بد أن يكون فاضلا أيضا عن كتب الفقه إلا أن يكون لمن
 تصنيف واحد نسختان فيبيع أحدهما وعن خيل الجندی وسلاحه المحتاج اليهما وآلة
 محترق وبها ثم زواع ونحو ذلك لا عن مال تجارته وضيعته بالصاد المجهة وهي المقارات التي
 يستغلها بل يلزمه صرف مال التجارة وعن الضيعة وأن بطلت تجارته ومستغلاته كما يلزمه
 صرفهما في دينه وفارة المسكن والخدام بأنه يحتاج اليهما في الحال وما نحن فيه بنقد ذخيرة
 للمستقبل (قوله عن دينه) أى ولو مؤجلا والله تعالى وقوله وعن مؤنة من عليه مؤنتهم
 أى كزوجته وفرعه وأصله وجمع الضمير في مؤنتهم نظرا لمعنى من وقوله مئة ذهابه وأيا به أى مدة
 ذهابه إلى مكة وهو بفتح المذال قال تعالى وأما على ذهاب به لقادرون ورجوعه إلى وطنه ومدة
 أقامته في مكة أيضا وقوله وفاضلا أى كايستغنى عنه بسكنى الربط ونحوها والايح مسكنه
 مؤنتهم وقوله عن مسكنه اللائق به أى ما لم يستغنى عنه بسكنى الربط ونحوها والايح مسكنه
 وصرف نفسه في ذلك وقوله وعن عبد يلقبه أى ويحتاج إليه في خدمته لزماته أو منصبه
 (قوله وتخلية الطريق) أى كونه خاليا من نحو سبيع وعدو والمراد لازم ذلك وهو أمنه كما
 أشار إليه السارح بقوله والمراد بالتخلية هنا أمن الطريق الخ ويجب ركوب البعيران تعيين
 طريقا وغلبت السلامة في وكوبه كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة فان غلب الهلاك
 أو استوى الأمر لم يجب بل يحرم لمخافته من الخطر ولا بد من خروج الرفقة معه في الوقت
 الذي جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه ان احتج اليهم لدفع الخوف فان أمن الطريق بدوهم
 بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة للرفقة ولا تغفل للوحشة هنا بحسب اختلافها في التيم لأنه لا بد
 لما هنا بخلاف ما هناك (قوله فلنا) أى أويقنا بالطريق الأولى وبعبارة المنهج ولوطننا وقوله
 بحسب ما يلقى بكل مكان أى فلا يشترط الأمن التام كما يكون في بيته (قوله فلولم يأمن
 الشخص الخ) تفريع على مفهوم الشرط وقوله على نفسه أى أو قصر محترمة معه من أهله
 وأولاده والعضو كالنفس ومنفعته كذلك وقوله وأماله أى المال الذي معه ولولغيره والمراد
 ماله الذي يحتاجه لنفقة ونحوها لا مال تجارة مثلا فلا يشترط الأمن عليه حيث كان يأمن
 عليه لو أقام في بلده والأفلا بد من الأمن عليه وقوله أو بضعه أى أو بضع غيره كزوجه وقوله
 لم يجب عليه الحج أى ولا العمرة ومحل كما هو ظاهر حيث لا طريق له غير ذلك الطريق ويكره بذل
 مال للرصدين وهم الذين يترصدون من يترجم ليأخذوا منه شيئا لأن ذلك يعرضهم على التعرض
 للناس سواء كانوا مسلمين أو كفارا لكن إذا قام بهم الخائفون في الثاني سن لهم ان يخرجوا
 للقتال والقتال ليجمعوا بين ثواب القسك والجهاد في سبيل الله تعالى (قوله وقوله) مبتدأ خبره
 نابت في بعض النسخ وقد علمت أنه على ذلك البعض بعد وجود الزاد والراحلة واحدا ليصح
 جعله الشرائط سبعة والا كانت ثمانية وعلى بعض النسخ الساقط منها ذلك يكون جعلها سبعة
 ظاهرا يجعل وجود الزاد والراحلة شيئين (قوله وأمكن المسير) وفي بعض النسخ وأمكن
 السير وهو معنى المسير لأنه مصدر ميمي بمعنى السير وهذا الشرط لأصل الوجوب كما يقتضيه

ويشترط كون ما ذكر
 فاضلا عن دينه وعن مؤنة
 من عليه مؤنتهم مدة ذهابه
 وأيا به وفاضلا أيضا عن
 مسكنه اللائق به وعن عبد
 يلقبه (وتخلية الطريق)
 والمراد بالتخلية هنا أمن
 الطريق فلنا بحسب ما يلقى
 بكل مكان فلولم يأمن
 الشخص على نفسه أو ماله
 أو بضعه لم يجب عليه الحج
 وقوله (وأمكن المسير)
 نابت في بعض النسخ

صنيع المصنف وهو المعقد كما نقله الرافعي عن الأئمة وإن اعترضه ابن الصلاح وقال أنه شرط
لاستقراره لا لاصل الوجوب فيجب عليه التسك مطلقا ولا يستقر عليه الوجوب إلا بالامكان
فلو لم يكنه سقط الوجوب فقد صوب النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي "إن نص الرافعي
يشهد له (قوله والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة الخ) أشار
بذلك إلى أن الامكان إنما يعتبر من حين الاستطاعة ولا بد من دوام الاستطاعة من وقت
خروج أهل بلده منها كما هل مصر فإن عادتهم الخروج منها يوم السابع والعشرين
من شوال وعودهم إليها في آخر صفر فلو خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه التسك
وقوله السيد المعهود فلو كان وليا لله تعالى وأمكنه أن يكون في مكة بخطوة واحدة مشلا يلزمه
التسك لأن الشاوع إنما يقول على الأمور الظاهرة ما لم يتق بالفعول ويكون هناك فإنه يلزمه
(قوله فإن أمكن) أي السير من حيث هو لا بقيد المعهود واللام يظهر قوله لأنه يحتاج الخ مثال
ذلك إذا خرج أهل مصر يوم السابع والعشرين من شوال وهو لم يجد الزاد والراحلة وما يتعلق
بهما إلا بعد ذلك يوم أو أكثر فلا يلزمه التسك حينئذ وإن أمكنه أن يلقاهم بقطع مرحلتين
في يوم أو يومين مثلا وقوله لم يلزمه الحج للضرر أي بل يحرم عليه أن تحقق أو غلب على ظنه
الضرر (قوله وأركان الحج) أي أجزاؤه فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل أو من إضافة
المفصل للجمل وإنما قدم الشروط عليها لأنها خارجة عن الماهية سابقة عليها وأفضل أركان
الحج الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أو التقصير بناء على الرابع من هذه ركنا وأما النية فهي
وسيلة للعبادة وإن كانت ركنا كما أن ترتيب المعظم صفة لها ولادخل الجبر في الأركان (قوله
أربعة) أي بناء على جعل الحلق أو التقصير واجبا للركنا ولذلك عذر الحلق من الواجبات
الآتية وبناء على ما في المجموع من عذر ترتيب المعظم شرطا والمعقد أن أركان الحج ستة فزاد
على الأربعة التي ذكرها المصنف الحلق أو التقصير وهو الخامس بناء على جعله نسكا كما سيذكره
الشارح لأنه يتوقف عليه التحلل مع عدم جبره بدم كالطواف وترتيب المعظم أي ترتيب معظم
الأركان بأن يقدم الأحرار على الجميع ويقدم الوقوف على طواف الركن وعلى الحلق
أو التقصير ويقدم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم وهذا هو السادس بناء
على ما في الروضة كما صلبها من عذر ركنا كما عذر والترتيب في الصلاة ركنا (قوله أحدها)
أي الأركان وقوله الأحرار مع النية أي النية مع الأحرار بمعنى الدخول في التسك ففي
العبارة قلب أو أن مع زائدة فكانت قال الأحرار النية على أن الأحرار بمعنى النية فتكون
النية بدلا أو عطف بيان له فلا حرام استعماله الأول أن يستعمل بمعنى الدخول في التسك وهو
بهذا المعنى لا بعد تركه بل يجعل مورد اللعنة والفساد بحيث يقال صح الأحرار أو فسد الأحرار
الثاني أن يستعمل بمعنى النية وهو بهذا المعنى بعد تركه وقول الشارح أي نية الدخول في الحج
يشير إلى هذا القلب المتقدم مع جعل مع زائدة والاصل نية الأحرار أي نية الدخول في الحج
وبالجملة فالركن هو النية لخبر إنما الأعمال بالنيات ويسن الغسل للأحرار فإن هجر عن الغسل
تيمم ويسن أن يطيب بدنه للأحرار ولا بأس باستدائه بعد الأحرار ويسن للأحرار خضب يدي
امرأته إلى الكوعين بالخناوم مسح وجهها بشئ منه وأن يصلي في غير وقت الكراهة ركعتين

والمراد بهذا الامكان أن
يبقى من الزمان بعد وجود
الزاد والراحلة ما يمكن
فيه السير المعهود إلى الحج
فإن أمكن إلا أنه يحتاج
لقطع مرحلتين في بعض
الأيام لم يلزمه الحج للضرر
(وأركان الحج أربعة)
أحدها (الأحرار مع النية)

للا حرام والافضل أن يحرم اذا توجه لطريقه وأن يعين في احرامه الذي يحرم به من حج أو عمرة
أو كليهما فان أطلق بأن قال نويت الاحرام ولم يعين فإن كان في أشهر الحج صرفه لما شام من
النسكين أو كليهما ان لم يفت وقت الحج فان فات صرفه للعمرة وان كان في غير أشهر انعقد عمرة
على الأصح لأن الوقت لا يقبل غير العمرة فلا يصرفه الى الحج في أنهره وله أن يحرم كاحرام
زيد مثلاً فان لم يكن زيد محرماً أو كان محرماً احراماً فاسداً انعقد احرام هذا مطلقاً وان علم عدم
احرامه أو فساده وان كان محرماً احراماً صحيحاً انعقد احرامه كاحرامه معيناً ومطلقاً
ويتخير في المطلق كما يتخير زيد ولا يلزمه صرفه الى ما يصرفه اليه زيد فان تعمده معرفة احرامه
بعوت أو حجه جعله قراناً ثم أتى بعمله ليتحقق الخروج عما شرع فيه ومع ذلك لا يبرأ من العمرة
لاحتمال أن يكون احرامه بالحج ويتنوع ادخالها عليه ويسن له النطق بالنية مع التلبية فيقول
بقلبه ولسانه نويت كذا لبك اللهم لبك الحج والافضل له دخول مكة قبل الوقوف بعرفة واذا
دخلها ورأى الكعبة قال ندبنا اللهم زهدنا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من
شرفه وكرمه من حجه أو اعمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام
فخيارنا بنا بالسلام ويدخل المسجد من باب بني شيبه ويسمى الآن باب السلام ويدأ بطواف
القدوم الالعد ذكر كاتبة جماعة ويسن الاحرام بالنسك لمن دخل الحرم لنحو تجارة وزيارة لانه
نحية الحرم كحية المسجد لداخله قال في المجموع ويكره تركه (قوله أي نية الدخول في الحج)
قد علمت انه أشار بذلك الى أن الاحرام هنا بمعنى الدخول في الحج والركن انما هو النية المصاحبة
للدخول في الحج لاعتكافه كما تفيده عبارة المصنف فالعبارة مقبولة فكأنه قال النية مع الاحرام
أي النية المصاحبة للدخول في الحج (قوله والثاني) أي من الاركان ولو قال ونائبها المكان أنسب
بسابقه وقوله الوقوف بعرفة أي لخبر الحج عرفة أي معظم الحج وقوف عرفة فهو على تقدير
مضايق والمعنى معظم أركان الحج الوقوف بعرفة أي يجزئ من ذلك المكان أي أي جزء كان
لخبر مسلم وعرفة كلها موقف ومنزل الجزء من هذا المكان المتصل به كدابة وغصن شجرة فيه
أصله وفرعاً بخلاف ما لو كان الأصل فيها الفرع خارجها أو بالعكس فليس لهوائها حكمها
ولهذا الوطأ وفي هوائها يكف ولو وقفاً في غير عرفة غلطاً يكف سواء قفوا أو لا لندرة الغلط
فيه وسمى هذا المكان عرفة لانه نعت لآبراهيم عليه الصلاة والسلام فلما رآه عرفة أولان جبريل
كان يدور في المشاعر فلما رآه قال قد عرفت أولان آدم وحواء عليهما السلام تعارفا فيه أولان
الناس يتعارفون فيه (قوله والمراد حضور المحرم الحج) أي وجوده هناك ولو ما رآه في طلب أبي
أو هارياً ونحو ذلك وان لم يعرف كونها عرفة وليس المراد خصوص الوقوف المعروف بل مطلق
الحضور وقوله لحظة بعد زوال الشمس الحج ويسن أن يقف الى الغروب ولو فارقه قبله ولم يهد
اليها ستن له دم لقوات الجمع بين الليل والنهار مع أنه يسن خروجاً من خلافه من أوجه فان عاد
ولوليلام يسن له الدم لانه أتى بما يسن له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف ويسن له أن يكثر
الذكر والدعاء لما رواه الترمذي أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي
لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير زاد البيهقي اللهم اجعل
في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (قوله وهو اليوم التاسع

أي نية الدخول في الحج
(و) الثاني (الوقوف بعرفة)
والمراد حضور المحرم بالحج
لحظة بعد زوال الشمس
يوم عرفة وهو اليوم التاسع

من ذي الحجة) ولو وقفوا اليوم العاشر منه غلط الظنهم أنه التاسع بأن غم عليهم هلال ذي الحجة
فأكلوا إذا القعدة ثلاثين ثم بان أن ليلة الثلاثين من ذي الحجة أجزأهم بخلاف ما إذا وقع ذلك
لهم بسبب حساب كما ذكره الرافي وخرج باليوم العاشر ما لو وقفوا الثامن أو الحادي عشر
غلطاً فلا يجزئهم لندرة الغلط فيها هذا إذا لم يقلوا على خلاف العادة في الحج والعمرة
(قوله بشرط كون الواقف أهلاً للعبادة) ولا يضر النوم وقوله لا مغمى عليه أي ولا يمجنون
ولا سكران زائل العقل فلا يجزئهم وقوفهم لأنهم ليسوا أهلاً للعبادة وليس لغيره أن يبيّن على
فعله فإن لم يقف المغمى عليه فيه حتى فات وقت الوقوف فانه الحج فلا يصح حجه لأفرضه ولا تنفلاً
خلاف ما جرى عليه في المنهج من وقوعه تنفلاً وأما المجنون فيقع حجه فلا يحج المصبي غير المميز
والسكران إن زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه تنفلاً وإن لم يزل عقله وقع حجه فرضاً (قوله
وبسبب وقت الوقوف إلى فجر يوم النحر) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من جاء ليلة جمع قبل
طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره وإليه جمع هي ليلة المزدلفة (قوله وهو) أي
يوم النحر وقوله العاشر من ذي الحجة قد عرفت أنهم لو وقفوا العاشر غلطاً لم يقلوا أجزأهم
فلا قضاء عليهم لأنهم لا يبايئون أن يقع لهم مثل ذلك في القضاء ولأن فيه مشقة عامة بخلاف
ما إذا قلوا كما مر (قوله والثالث) أي من الأركان ولو قال وثالثها المكان أنسب بقوله أحدها
لكنه مناسب لقوله والثاني وقوله الطواف بالبيت أي لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق
وواجبات الطواف ثمانية أحدها كونه سبعا كما ذكره الشارح بقوله سبع طوافات فلوترك
من السبع شيئا وإن قل لم يجزه ثانياً جعله البيت عن يساره ما رآنا نقاء وجهه كما ذكره الشارح
بقوله جاعلاً في طوافه البيت عن يساره فلا يستقبله أو استدبره أو جعله عن يمينه لم يصح وكذا
لوجعله عن يساره لكن رجح القهقري جهة الركن اليماني فلا بد أن يكون ما رآنا نقاء وجهه
وثالثها البدء بالجرا الأسود محاذياله أو لجزئه بجميع يده من جهة شقه الأيسر كما ذكره الشارح
بقوله مبتدئاً بالجرا الأسود محاذياله في مروره بجميع يده فلا بد أن يغيره لم يحسب له ما طافه قبله
كان بداً بالباب فإذا انتهى إليه ابتدأ منه ورابعها كونه في المسجد وإن وسع ما لم يخرج عن
الحرم ولو في هوائه أو على سطحه ولو من تفعاع البيت أو حال بين الطائف والبيت حائل
وخامسها يمينه إن لم يشله نسل كسائر العادات بخلاف ما شمله نسل تتبعته له في النية
وسادسها عدم صرفه لغيره كطلب غريم فإن صرفه انقطع وسابعها ستر العورة وثامنها الطهر عن
حدث أصغروا كبر وعن نجس كما في الصلاة ونحو الطواف بالبيت صلاة فلا يزال الستر
أو الطهر جندوب على طوافه وإن تعمد ذلك وإن طال الفصل بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه
ما لا يحتمل فيها ككثير الكلام لكن يستثنى من الاستثناف خروج من خلاف من أوجبه وغلبة
النجاسة في الطواف مما عمت به البلوى فيعني عما يشق الاحتراز عنه ومنه كثيرة منها
أن يتوجه إلى البيت أول طوافه ويقف على جانب الجرا الذي هو جهة الركن اليماني ثم يتر
متوجهه فإذا شاء انتقل وجعل البيت عن يساره وأن يشي فيه ولو امرأة إلا لعذر كمرض
لأنه أشبه بالتواضع والادب وأن يستلم الجرا الأسود أول طوافه وأن يقبله ويسجد عليه
ويحذف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت وأن يقول عند استلامه في كل طوفة والاولى أشد

من ذي الحجة بشرط كون
الواقف أهلاً للعبادة لا مغمى
عليه ويستقر وقت الوقوف
إلى فجر يوم النحر وهو العاشر
من ذي الحجة (و) الثالث
(الطواف بالبيت)

بسم الله والله أكبر اللهم ايمانك وتصديقك بكتابك ووفاء بعهدك واتباع السنة نبيك سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم وأن يستلم الركن اليماني ولا يسنق تقبيله ولا يسنق استلام الركنين الشاميين
 ولا تقبيلهما وأن يقول قبالة الباب اللهم ان البيت يذك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا
 مقام العائذ بك من النار مشيراً بهذا الى مقام سيدنا ابراهيم وعند الركن العراقي اللهم اني
 أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق واللفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الازل
 والمال والولد وتحت الميزاب اللهم أطلق في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاء من سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم شرية هنيئة مريئة لا أظلم بعدها أبدا يا ذا الجلال والاكرام وبين الركن
 اليماني والشامي ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأن
 يرمل ذكر في الطوافات الثلاث الاول من طواف بعده سعي مطلوب بأن يسرع مشيه مقاربا
 خطاه ويمشي في البقية على هيئته وأن يقول في الرمل اللهم اجعله حجاج مبرورا والمناسب للمعتمر
 أن يقول عمرة مبرورة وذنباً مغفورا وسعيام شكورا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور ويقول
 في الاربعة الباقية رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أتت الاعز الاكرم ربنا آتني في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأن يضطبع الذكر في طواف فيه رمل وفي سعي
 بعده وذلك بان يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفه على عاتقه الايسر كدأب أهل
 الشطارة بخلاف ركعتي الطواف فلا يسنق فيهما الاضطباع بل يكره وأن يدعو بما شاء في جميع
 طوافه ومأثوره أفضل فالقراءة فيه فغير المأثور ويسن له الاسر او بذلك لانه أجمع للغشوع
 وأن يوالي طوافه نحو وجان الخلاف في وجوبه وأن يقرب الذكر في طوافه بالبيت لانه أيسر
 في الاستلام والتقبيل ثم ان تأذى أو آذى غيره بخوضه فالبعد أولى وأن يصلي بعده ركعتين
 والاولى فعلها خلف المقام في الحجر في المسجد في الحرم فحيث شاء متى شاء ولا يفوتان
 الامنونه ويقرا فيهما بسورتي الكافرون والاحلاص ويجهر فيهما لئلا وما ألحق به مما بعد الفجر
 الى طلوع الشمس ويسر فيهما بعد ذلك ويجزئ عن الركعتين فريضة ونافله أخرى ويسن له
 أن يستلم الحجر بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي (قوله سبع طوافات) يسكون
 الواجب طوفة وهذا هو الواجب الاول وقوله ياعلافي طوافه البيت عن يساره هذا هو
 الواجب الثاني فلا بد أن يكون خارجا عن جدار البيت وشاذروانه بفتح الذال المجهمة وهو
 الخارج عن عرض جدار البيت وعن حجره بكسر الحاء وسكون الجيم وهو المحوط عند الكعبة
 بقدر نصف دائرة بينه وبين كل من الركنين فتحة ويقال له الحطيم فلومشئ على الشاذروان
 أو من الجدار في مروره أو دخل من احدى فتحتي الحجر وتخرج من الاخرى لم يصح طوافه وقوله
 مبتدئا بالحجر الاسود محاذيا له في مروره بجميع بدنه أي من جهة شقه الايسر وهذا هو الواجب
 الثالث وروى ابن خزيمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الحجر الاسود ياقوته من يواقيت الجنة
 أشد يا ضامن اللبن وانما سودته خطايا بني آدم ولولا ذلك مامسه ذو عاهة البرئ وقوله فليردأ
 بغير الحجر لم يحسب له أي كأن بدأ بالباب فاذا وصل اليه ابتداء منه ولو أزيل والعبادة بالله تعالى
 من الحياة الى ذلك وجب البدء بمسحها ومحاذاته ويسن استلامه وتقبيله والسجود عليه (قوله
 والرابع) أي من الأركان ولو قال ورباعها لكان أنسب كما مر في سابقه لكنه مناسب لما قبله

سبع طوافات ياعلافي
 طوافه البيت عن يساره
 مبتدئا بالحجر الاسود محاذيا له
 في مروره بجميع بدنه فلو
 بدأ بغير الحجر لم يحسب له
 (و) الرابع

وقوله السعي بين الصفا والمروة أى لما يرى الله ارقطى وغيره باسناد حسن أنه صلى الله عليه وسلم
استقبل القبلة في المسمى وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب عليكم أى فرض وأصل
السعى الاسراع والمراد به هنا مطلق المسمى ويسن أن يمشى على هيئة أول السعى وآخره وبعد
الذكر أى يسعى بحياشديد فى الوسط فيمشى على هيئة حتى يفتى بينه وبين المبل الاخضر المعلق
برصصكن المسجد على يساره قد رسته أذرع فيعدو حتى يتوسط بين المبلين الاخضرين المعلق
أحدهما فى ركن المسجد والاخر بدار العباس فيمشى حتى يفتى الى المروة واذا عاد منها الى
الصفا مشى فى محل منبته وسعى فى محل سعيه وأما الاثنى والخنثى فلا بعد وان ويسن أن يقول كل
منهم فى سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله بحلم وبر
أو حمرة مبرورة وذنباً مغفوراً وسعيه مشكوراً وتجارته لمن توبوا عزيزاً مغفوراً الله أكبر ثلاثاً والله
الحمد لله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد
وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مختصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما شاء من ادنيا
ويثبث الذكركم والدعاء وأن يسعى ماشياً ويجوز أن يركب أو يمشى بين مزارات السعى وبينه
وبين الطواف ويكره للسعى أن يقف فى أثناء سعيه حديثاً أو غيره ويسن للذكر أن يرقى على كل
من الصفا والمروة قدر قامة لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت وأما الاثنى
والخنثى فلا يسن لهما الرقى الا ان خلا المحل عن الرجال الاجانب ويجب على من لم يرق أن يلصق
عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤس أصابع رجله بما يذهب اليه من الصفا والمروة وهذا بحسب
الاصل وأما الآن فلا يجب الا لصاق لانه دفن من الصفات ثلاث درجات ومن المروة درجة
واحدة ولا يسن أن يسعى بعد طواف القدوم أن يعيده بعد طواف الافاضة ولا يشترط له طهر
ولا مستقراً ولا غيرهما (قوله سبع مزارات) فلوتر لمن السبع شيئاً لم يصح ومن قل وقوله وشروطه
أى شرط صحته وقوله أن يبدأ فى أول مرة بالصفا ويختم بالمروة أى لقوله صلى الله عليه وسلم لما
قالوا له أنبدأ بالصفا أم بالمروة ابدأ واجاب الله به فلو عكس لم تحسب المرة الاولى وفى بعض النسخ
أن يبدأ فى كل مرة بالصفا الخ وهو مشكل لانه لا يبدأ فى كل مرة بالصفا بل يبدأ بها فى الاوتار فقط
وأجيب بأن المراد كل مرة مما يخصها أو كل مرة من السعى الكامل بمعنى كلما أراد السعى بدأ
بالصفا فى هذا السعى كله وهكذا وحمله على هذا وان كان بعيداً أولى من جعله خطأ وشروطه
أيضاً أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم بشرط أن لا يتصل بين طواف القدوم وبينه الوقوف
يعرفه فان تخطل بينهما الوقوف امتنع السعى الا بعد طواف الافاضة فالخاصل أن واجبات
السعى ثلاثة الاقل كونه سبع مزارات والثانى أن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة والثالث أن يكون
بعد طواف ركن أو قدوم بالشروط السابق (قوله وبحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة)
وجله مزارات ذهابه من الصفا الى المروة أربع وهى الاوتار الاولى والثالثة والخامسة والسابعة
وقوله وعوده منها اليه مرة أخرى أى وعوده من المروة الى الصفا مرة أخرى ووجه مزارات عوده
منها اليه ثلاث وهى الاشغاع الثانية والرابعة والسادسة (قوله والصفا بالقصر الخ) وأصله
الاجارة الملس والواحدة صفا كحصى وحصاة وقوله طرف بفتح الراء وأما الطرف بكونها فهو

(السعى بين الصفا والمروة)
سبع مزارات وشروطه أن
يبدأ فى أول مرة بالصفا
ويختم بالمروة وبحسب
ذهابه من الصفا الى المروة
مرة وعوده منها اليه مرة
أخرى والصفا بالقصر
طرف

العين قال الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها • إشارة محزون ولم تكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا • وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

وقوله جبل أبي قبيس سمي بذلك لأن سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أبيدي الناس (قوله والمروة بفتح الميم) وهي أفضل من الصفا على الراجح لأنها المقصد وقوله علم على الموضع المعروف بمكة وهو طرف جبل فينتقاع ومقدار ما بين الصفا والمروة سبعمائة وسبعون ذراعا بذراع اليد (قوله وبقي من أركان الحج الخلق أو التقصير) أي بناء على عده من الأركان وهو الراجح وإن جرى المصنف على عده من الواجبات كما تقدم وقوله إن جعلنا كلا منهما نسكا أي عبادة وكان الأول أن يقول إن جعلناه نسكا لآل الركن أحدهما كما يدل عليه التعبير بأو ويكنى هنا الشعر الخارج عن حد الرأس كما صرح به الرمي بخلافه في الوضوء وقوله وهو المشهور هو المعتقد وقوله فإن قلنا إن كلا منهما أي من الخلق أو التقصير وقوله استحباحة محظور أي ممنوع بمعنى محترم عليه قبل ذلك من الحظر وهو المنع بمعنى التحريم وقوله فليسا من الأركان ضعيف ويترتب على جعل كل منهما نسكا أنه يثاب عليه وعلى جعله استحباحة محظور أنه لا يثاب عليه (قوله ويجب تقديم الأحرام) أي وتقديم الوقوف على طواف الركن والخلق أو التقصير وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم فهذا إشارة للترتيب وهو واجب في معظم الأركان لافي الكل لأن الخلق والطواف لا ترتيب بينهما فيجوز تقديم الخلق على الطواف وتقديم الطواف على الخلق ويجوز تقديم السعي عليهما بعد طواف القدوم (قوله على كل الأركان السابقة) أي التي هي الوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة والخلق أو التقصير (قوله وأركان العمرة) أي أجزائها فلاضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل أو من إضافة الفصل للمجمل كما تقدم في نظيره وقوله ثلاثة كافي ببعض النسخ أي بناء على جعل الخلق أو التقصير واجبا للأركان وقوله وفي بعضها أربعة أشياء أي بناء على جعل ذلك ركنا وزاد خامس وهو ترتيب كل الأركان بان يحرم ثم يطوف ثم يسعي ثم يخلق أو يقصير (قوله الأحرام) أي النية لأن الركن إنما هو الأحرام بمعنى النية لا بمعنى الدخول في النسك ولم يقل هنا الأحرام مع النية كما سبق تنبيهنا على أن المراد بالأحرام النية وقوله والطواف أي بالبيت وتقدمت واجباته وسننه وقوله والسعي أي بين الصفا والمروة وقد تقدمت أيضا واجباته وسننه وقوله والخلق أو التقصير جرى المصنف هنا على عده ركنا بخلاف ما تقدم تنبيهنا على صحة كل من القولين وقوله في أحد القولين أي على القول القائل بأنه نسك لا على القول القائل بأنه استحباحة محظور وقوله وهو الراجح هو كذلك وقوله كما سبق قريبا أي في كلامه حيث قال وبقي من أركان الحج الخلق أو التقصير إن جعلنا كلا منهما نسكا وهو المشهور وقوله والأفلا يكون الخ أي وإن لم يجر على القول القائل بأنه نسك بل جرى بناء على القول القائل بأنه استحباحة محظور فلا يكون من أركان العمرة وهو ضعيف كما مر (قوله وواجبات الحج الخ) وأما واجبات العمرة فتشأن الأحرام من الميقات واجتناب محرمات الأحرام وقوله غير الأركان أي حال كونها غير الأركان والفرق بين الأركان والواجبات أن الأركان يتوقف وجود النسك عليها ولا تجبر بدم

جبل أبي قبيس والمروة
بفتح الميم علم على الموضع
المعروف بمكة وبقي من
أركان الحج الخلق
أو التقصير إن جعلنا كلا
منهما نسكا وهو المشهور
فإن قلنا إن كلا منهما
استحباحة محظور فليسا من
الأركان ويجب تقديم
الأحرام على كل الأركان
السابقة (وأركان العمرة
ثلاثة) كافي ببعض النسخ
وفي بعضها أربعة أشياء
(الأحرام والطواف والسعي
والخلق أو التقصير في أحد
القولين) وهو الراجح كما سبق
قريبا والأفلا يكون من
أركان العمرة (وواجبات
الحج غير الأركان ثلاثة
أشياء)

والواجبات لا يتوقف عليها وجوده وتجبر بدم وهذا الفرق خاص بهذا الكتاب لأن الواجبات في غيره تشمل الأركان والشروط فكل ركن واجب ولا عكس فينبغي ما العسوم والخصوص المطلق وإن وقع في بعض العبارات أنهم مترادفان وقوله ثلاثة أشياء ميل نجسة الأحرام من الميقات والرمي والخلق أو التخصير على الضعيف وأما على الرابع فيبذل بالميت بمزلة ليلتها بمعنى الحصول فيها لحظة من نصف الليل الثاني فإنه واجب ولو تركه لم يدم وإنما اكتفى هنا بلحظة من النصف الثاني لأنهم لا يصلون إلا بعد فحور ربع الليل مع جزم الدفع منها بعد نصفه وبقيته المناسك كثيرة شاقة تخفف فيه لأجلها والميت يعني ليالي أيام التشريق الثلاثة معظم الليل أن لم ينفر النفر الأول والاسقط عنه ميت الليلة الثالثة ورمي يومها فإن تركه لم يدم نعم فعدو الرعاة وأصحاب السقاية في ترك الميت لا الرمي بشرط أن لا يمتك الرعاة إلى الغروب والألزمهم الميت لأن عذرهم بالنهار بخلاف أهل السقاية فإن عذرهم بالليل أيضا والتحرز عن محرمات الأحرام وأما طواف الوداع فهو واجب مستقل ليس من المناسك على المعتمد فيجب على من فارقه مكة ولو ميكاً أو غير حاج ومعتز غير حائض ونفساء ويجبر تركه بدم فإن عاد بعد فراقه قبل مسافة قصر وطاف سقط عنه الدم وإن مكث بعد الطواف أعاده إلا إذا مكث لصلاة أقيمت أو شغل سفر كشرائه زاد لم يطل زمنه وشدة حول لم يطل زمنه وشرب ماء زمزم وانتظار رفقة وانغماء وكره وإن طال زمنها ولا وداع على من خرج لغير منزلة بقصد الرجوع وكان سفره قصيراً ولا على محرم خرج إلى منى أما الحائض والنفساء فلا وداع عليهما لكن إن طهرتا قبل مفارقة مكة تركهما الطواف (قوله أحدها) أي واجبات الحج الثلاثة على كلامه وقوله الأحرام من الميقات أي كون الأحرام من الميقات أي فيه فن بمعنى في فهمي مستعملة في معنى الظرفية وجعلها بعضهم بمعنى الابتداء والظرفية معا وأما أصل الأحرام فركن كما مر فلو جاوز الميقات بلا أحرام وهو مريد للنسك لزمه العود قبل تلبسه بذلك ولو بعد أحرامه فإن لم يعد أو عاد بعد تلبسه بنسك لزمه دم ولو ناسياً أو جاهلاً ولا اثم على الناسي والجاهل والافضل أن يحرم من أول الميقات ليقطع باقيه محرماً إلا في ذي الحليفة فالافضل فيه أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الصادق) بالترصعة للميقات وقوله بالزمانى والمكانى فهو شامل لهما شرعاً وإن كان الميقات في الأصل مأخوذاً من الوقت وعبارة ابن حجر في تعريف الميقات وشرعاً من العبادات ومكانها ومثله غيره فاندفع قول بعضهم ادخال الزمانى في الميقات لا يستقيم لأن الميقات لغة حدث النبي ووجه اندفاعه أنه لا مانع من إطلاقه عليهما شرعاً وبعضهم خصه بالزمانى نظراً لاخذه من الوقت والاشهر أنه شامل للزمانى والمكانى (قوله فالزمانى بالنسبة للحج) أي للأحرام به وقوله شوال أي من أقوله ولو أحرم به في بلد يرى فيه هلال شوال ثم انتقل إلى بلد لم يرفيه ومطلعه مخالف لم يتقلب عرة على الوجه الوجيه وقوله وذو القعدة بفتح القاف على الأفصح سمى بذلك لتعودهم عن القتال فيه وقوله وعشر ليال من ذي الحجة بكسر الحاء على الأفصح سمى بذلك لوقوع الحجة فيه فهو من أول شوال إلى فجر يوم النحر في أحرم بالحج في ذلك انعقد حجاً وإن لم يكن الايمان به فيه لكن إن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة ومحلها إذا تمكن من إيقاع بعضه في الوقت والأماكن أحرم بالحج إليه النحر وهو بمصر انعقد عمرة كما

أحدها (الأحرام من الميقات) الصادق بالزمانى والمكانى فالزمانى بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة

لأحرم به في غير أشهره فإنه يعتقد عمرة لأن الأحرام شديد التعلق واللزوم فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله ولا فرق بين الجاهل بالحال والعالم به (قوله وأما بالنسبة للعمرة) مقابل لقوله بالنسبة للحج وقوله لجميع السنة وقت لأحرامها أي العمرة لكن قد يتنجس الأحرام بها العارض ككونه محرماً بالحج لا مشاع ادخال العمرة على الحج إن كان قبل تحلله ولجزءه عن التشاغل بعملها إن كان بعده وقبل النفر من منى وككونه محرماً بالعمرة لأن العمرة لا تدخل على العمرة (قوله والميقات المكاني للحج إلى آخره) وأما الميقات المكاني للعمرة فهو في حق من هو خارج عن الحرم ميقات الحج الآتي في الشرح وفي حق من هو في الحرم الحل فيلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بأقل من خطوة ليصل فيها الجمع بين الحرم والحل كما في الحج فإن فيه الجمع بين الحرم والحل بعمرة فلا يلزم يخرج اليه لزمه دم إلا أن خرج بعد إحرامه إليه وأفضل بقاع الحل الجعرانة بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء على الأنصح وهي قرية في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة سميت باسم امرأة كانت ساكنة بها ثم التميم وهو المكان المعروف بمسجد عائشة سمى بذلك لأن عن عيينة وأدبا يقال له ناعم وعن يساره وأدبا يقال له نعيم وهو في وادي يقال له نعمان بينه وبين مكة فرسخ ثم المدينة بخفيف الباء على الأنصح وهي بئر في طريق جدة والمدينة على ستة فراسخ من مكة سميت بذلك لأن عندها شجرة حديد كانت يبعث الرضوان عندها ومن سلك طريقاً لا ينتهي إلى ميقات أحرم من محاذاته في بئر أو بحر فإن حاذى ميقاتين أحرم من محاذاة أقربهما إليه فإن استويا في القرب إليه أحرم من محاذاة أبعدهما من مكة وإن لم يحاذ ميقاتاً أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه مسكنه ومن ياوز ميقاتاً وهو غير مريد للتسك نتم أراد فيقائه موضعه والأصل في غالب المواقيت خبر الصحابين أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل الشام ومصر الخفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم وقال هن لهن ولبن أقي عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فن حيت أنشأ حتى أهل مكة من مكة وكان توقيته صلى الله عليه وسلم للمواقيت في حجة الوداع كما أجاب به الإمام أحمد بن حنبل من سأله في أي سنة أقت النبي صلى الله عليه وسلم مواقيت الأقسام (قوله نفس مكة) وكونه من المسجد بعد الغسل وصلاة ركعتين فيه أولى ومن يته بعد ذلك أفضل وقوله ميكائيل من أهل مكة وقوله أو آفاقاً بالمداي من غير أهل مكة من الآفاق أي النواحي (قوله وأما غير المقيم بمكة) مقابل لقوله في حق المقيم بمكة وقوله فيقات المتوجه إلى الحج ويستوى في ذلك الحاج والمعتمر كما يعلم مما مر وقوله من المدينة الشريفة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقوله ذوالحليفة مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة فهو أبعد المواقيت وهو المعروف بآبار على لزعم العلقمة أن علياً رضي الله عنه قاتل الجثن فيها والحليفة بضم الحاء وفتح اللام تصغير الخلفة بفتح أوله واحدة الخفاء وهي التبت المعروف وانما قيل لها ذوالحليفة لوجود الخلفة المروفة فيه (قوله والمتوجه من الشام إلى أي ميقات المتوجه من الشام إلى هذا بحسب الزمن السابق فإنه كان المتوجه من الشام في الزمن الماضي يمر على الخفة الآتية وأما الآن فيقائه ذوالحليفة المتقدمة لأن المتوجه من الشام جازاً الآن يمر عليها والشام بالهمز وتركه وأوله

وأما بالنسبة للعمرة
فجميع السنة وقت
لأحرامها والميقات المكاني
للحج في حق المقيم بمكة نفس
مكة ميكائيل أو آفاقاً
وأما غير المقيم بمكة فيقات
المتوجه من المدينة
الشريفة ذوالحليفة
والمتوجه من الشام

نابلس وآخره العريش سمي بذلك لأن أرضه ذات شامات يصح وجوه سود وقيل سمي باسم شام
 ابن نوح فإنه بالشين المعجمة في اللغة السريانية وإن عرسته العرب وقالوا سام بالسين المهملة وقيل
 غير ذلك (قوله ومصر) أي والمتوجه من مصر وحدها طولاً من برقة التي في جنوب البحر
 الرومي إلى أيلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو أربعين يوماً وعرضاً من
 مدينة أسوان ومسامتها من الصعيد الأعلى إلى مدينة رشيد وما إذاها من مساقط النيل
 السعيد في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوماً سميت بذلك لأنها وقيل سميت
 باسم أقل من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح (قوله والمغرب) أي والمتوجه من
 المغرب سمي بذلك لغروب الشمس في جهته وقوله الخفة بضم الخاء وسكون الحاء المهملة وهي
 قرية كبيرة بين مكة والمدينة على خمسين فرسخاً كما قاله الراقي وهو المعروف المشاهد خلافاً
 لما في المجموع من أنها على ثلاث مراحل بأربعة وعشرين فرسخاً وهي أوسط المواقيت سميت
 بذلك لأن السيل أبجفها أي أزالها فهي الآن خراب ولذلك بدلوها الآن برايع قائم قبلها
 يسير (قوله والمتوجه من تهامة اليمن) أي من الأرض المنخفضة من أرض اليمن فالتهامة
 اسم للأرض المنخفضة ويقابلها نجد فإن معناه الأرض المرتفعة واليمن الذي هو إقليم معروف
 مشغل على نجد وتهامة وفي الجواز مثلهما وهما المرادان عند الإطلاق وقوله يلم ويقال ألم
 وهو اسم جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (قوله والمتوجه من نجد الجواز ونجد
 اليمن) أي من الأرض المرتفعة من الجواز بكسر الحاء وهو إقليم معروف ومن الأرض المرتفعة
 من اليمن فإن معنى النجد فتح التون الأرض المرتفعة كما مر وقوله قرن بفتح القاف وسكون الراء
 وهو جبل على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن العناب وأما قرن بفتح الراء فهو
 اسم قبيلة ينسب إليها أويس القرني (قوله والمتوجه من المشرق) أي الإقليم الذي تشرق
 الشمس من جهته وهو شامل للعراق وغيره وقوله ذات عرق بكسر العين المهملة وسكون الراء
 المهملة أيضاً هي اسم قرية على مرحلتين من مكة مشرفة على وادي العقيق (قوله والثاني
 من واجبات الحج) انما صرح بذلك لطول العهد وكان الانسب بسابقه أن يقول وثانيها
 (قوله رى الجار الثلاث) لو قال المصنف رى لكان أخصراً وأحسن أما الأول فظاهر وأما
 الثاني فلأنه يشمل رى جرة العقبة يوم النحر فإنه يجب أن يرصها فقط يوم النحر بسبع حصيات
 ويدخل وقته بنصف ليلة النحر ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ويبقى وقت
 اختياره إلى آخر يومه ووقت جوازه إلى آخر أيام التشريق الثلاثة ويجب عليه أيضاً أن يرى
 الجمرات الثلاث في أيام التشريق الثلاثة بسبع حصيات لكل واحدة في كل يوم منها أن لم يقر
 النفر الأول بأن لم يضرغ من شغل سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني والاسقط عنه رى اليوم
 الثالث وإن لم يتفصل من متى الأبعد الغروب وإن عاد لشغل خفيف قال تعالى فمن جهل في
 يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه بخمسة الحصى لمن لم يقر النفر الأول بسبعون حصاة سبع
 منها رى جرة العقبة يوم النحر والباقي وهو ثلاث وستون لرى الجمار الثلاث في أيام التشريق
 الثلاثة لكل يوم إحدى وعشرون حصاة لكل جرة سبع ولو ترك رى أيام النحر وأيام
 التشريق تدارك في باقي أيام التشريق أداؤه لأنه يدخل رى كل يوم من أيام التشريق بزوال

ومصر والمغرب الخفة
 والمتوجه من تهامة اليمن
 يلم والمتوجه من نجد
 الجواز ونجد اليمن قرن
 والمتوجه من المشرق ذات
 عرق (و) الثاني من
 واجبات الحج (رى الجار
 الثلاث)

نفسه ويبقى وقت اختياره الى آخر ذلك اليوم ويبقى وقت جوازه الى آخر أيام التشريق ويجوز
 رى ما فاته ليلاً ونهاراً ولا يصح الرى بعد أيام التشريق أصلاً بل يلزمه دية بئر ثلاث وميات
 فأكثر ومن يجز عن الرى أناب من رى عنه ولا يصح رمية عنه إلا بعد رمية عن نفسه والواقع
 عنها ويسن أن يرى بقدر حصا الخذف بمجتنبين وهودون الاغلة بقدر الباقي ولا يكره بالحصى
 الكار ويثب غسلها ان شك في طهارتها ويسن أخذ الحصى الذى يرميه يوم النحر من المزدلفة
 فلما خولف منها سبع لاسبعون وان قيل به وهو الذى جرى عليه الخطيب وأما الباقي فيؤخذ من
 وادى محسرو يكره أخذ من المرى لأنه لا يبقى فيه الا المردود فقد ورد أن ما يقبل منه يرفع الى
 السماء والالسدعين الشمس ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرى بسم الله والله أكبر صدق
 الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له
 الدين ولو كره الكافرون قال الطبري وليس للمرى حتم معلوم غير أن كل جرة عليه علم وهو عمود
 معلق هناك فيرى تحته وحوله ولا يعد عنه احتياطاً وحده بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من
 سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الا وجه واحد لانها يجنب جبل (قوله يسد الخ)
 أشار بذلك الى الترتيب بينها وهو شرط لصحة الرى فلو بقي واحدة من جرة لم يصح ما بعدها وقوله
 بالكبرى وهي التي تلى مسجد الخيف وقوله ثم جرة العقبة وهي التي تلى مكة ولا يخفى أن هذا في
 رى أيام التشريق الثلاثة وأما يوم النحر فلا يرمى فيه الا لجرة العقبة فقط كما مر (قوله ويرى
 كل جرة) أي تحت العمود المعروف هناك وحوله ولا يكفي رى العمود الا اذا وقع في المرى
 ولا يكفي أيضاً وضع الحصى في المرى لأنه لا يسمى رمياً ولا يذمن قصد المرى واصابته بالجهر
 يقينا فلو رى في الهواء لم يحسب وكذا لو شك في اصابته وقوله بسبع حصيات أي في كل يوم من
 أيام التشريق فالمرى بكل جرة في الايام الثلاثة إحدى وعشرون حصاة وجلتها ثلاث وستون
 فاذا ضمت للسبع المرمية يوم النحر لجرة العقبة كان الجميع سبعين وقوله واحدة بعد واحدة
 أي حال كونها واحدة بعد واحدة أي متتابعة فلا يصح اقترانها ولذلك فترع عليه قوله فلو رى
 حصتين دفعة واحدة حسب واحدة وكذا لو رى أكثر من حصتين دفعة حتى لو رى سبع
 حصيات دفعة حسب واحدة لان العبرة بالرى لا بالمرى ولذلك قال ولو رى حصاة واحدة
 سبع مزارت كفى اعتباراً بتعدد الرى وان كان المرى حصاة واحدة لكنه خلاف الافضل
 (قوله ويشترط كون المرى به حجراً) فيكفى بجميع أنواعه ومنها الياقوت والعقيق والبلور
 وحجارة الذهب والفضة والحديد قبل تحليصها فيجزي الرى بذلك وان حرم اذا لم عليه كسره
 واضاعة ماليته ويشترط أيضاً كونه يسده لأنه لو اورد فلا يكتفى بغيرها كرجله فان عجز عن الرى
 بها وقدر على الرى بقوس فيها وبهم ورجل تعين الاقل أو قدر على الاخيرين فقط فالأقرب أنه
 يرمى بالرجل لان الرى بها معهود في الحرب ولأن فيها زيادة في قهر الشيطان فان المقصود من
 الرى تصغيره والحاصل أنه يشترط للمرى ترتيب الجرات وكونه سبع مزارت وقصد المرمى بالرى
 وتحقيق اصابته وكونه بالجهر وكونه باليد (قوله فلا يكتفى الخ) تفريع على مفهوم الشرط وقوله
 غيره أي غير الحجر وقوله كلؤلؤ وجص وهو حجر الكذان يقع الكاف وتشديد الذا لوجهة وهو
 الحجر الرخو وهذا بعد حرقه وأما قبل حرقه فيكتفى الرى به (قوله والثالث) أي من الواجبات

يبدأ بالكبرى ثم الوسطى
 ثم جرة العقبة ويرى كل
 جرة بسبع حصيات
 واحدة بعد واحدة فلو رى
 حصتين دفعة واحدة
 حسب واحدة ولو رى
 حصاة واحدة سبع مزارت
 كفى ويشترط كون المرمى
 به حجراً فلا يكتفى غيره كلؤلؤ
 وجص (و) الثالث

كانت قدم في سابقه وقد علمت غيره مرة أن هذا الخلق أو التقصير من الواجبات ضعف والمعتمد
أنه من الأركان بل نقل الامام الاتحاق على ركنيته ولعله لم يعتد بالخلاف (قوله الخلق) هو
استئصال الشعر بالموسى وقوله أو التقصير هو قطع الشعر من غير استئصال وأشار الشارح
بتقدير ذلك إلى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطف قال تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين
(قوله والافضل للرجل الخلق) فان نذر وجب ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم
المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين ثم قال في الرابعة والمقصرين
وبدل على أفضليته تقديم الآية المحلقين على المقصرين لأن العرب تبدأ بالأهم والافضل
ويستثنى من أفضلية الخلق ما لو اعتقر قبل الحج في وقت لو خلق فيه لم يسود رأسه من الشعر في يوم
النصر فالتقصير حينئذ أفضل (قوله والمرأة التقصير) أي لما روى أبو داود بإسناد حسن ليس
على النساء خلق انما على النساء التقصير واذن نذرته وجب وفي المجموع عن جماعة أنه يكره
للمرأة الخلق ومثلها الخنثى (قوله وأقل الخلق) صوابه وأقل الواجب الذي هو إزالة
الشعر ليصح تعميمه بعد ذلك بقوله خلقاً أو تقصيراً الخ وقد يقال أنه أراد بالخلق في هذه العبارة
مطلق إزالة الشعر بقرينة التعميم المذكور وقوله إزالة ثلاث شعرات ولو استرسله عن الرأس
أو متفرقة كتنفاه يسمى الجمع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤوسكم أي شعرها وقوله من
الرأس أي من شعر الرأس وقوله خلقاً أو تقصيراً الخ تعميم في الإزالة فالمدار على مطلق إزالة
الشعر المصادقة بكل ذلك (قوله ومن لا شعر برأسه يسكن له امرأاً والموسى عليه) أي تشبهاً
بالخالقين والموسى آله معروفه من حديث وهو لم يجد من لا علم وهو مأخوذ من قولك أوسيت
رأسه إذا خلقتة وما أحسن قول القائل

تجرد للعمام عن قشر أولو • وألبس من ثوب الملاحه ملبوساً

وقد برز للموسى اثنين رأسه • فنلت لقد أريت سؤلوك يا موسى

ولا يخفى أن فيه اقتباساً من قوله تعالى قال قد أوتيت سؤلوك يا موسى (قوله ولا يقوم شعر غير
الرأس الخ) أي للتقيد بالرأس فيما تقدم أخذ من قوله تعالى محلقين رؤوسكم أي شعرها وقوله
من اللحية وغيرها بيان لشعر غير الرأس (قوله وسن الحج) أي والعمره فقيدها كتنفاه كما مر في
أول الكتاب ولو قال وسن القس أو التسكين لكان أولى وقوله سبع بتقديم السين على الباء
ومشى المصنف في بعضه أعلى ضعيف كما ستعرفه وكونها سبعة بالمسبب ما ذكره المصنف والافهمي
كثيرة ويستحب شرب ماء زمزم ولو اغبر حاج ومعتق والتضلع منه واستقبال القبلة عند شربه وأن
يقول اللهم انه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أن ماء زمزم مما شرب له وأنا شربه لكذا وكذا
وقد بارأه صلى الله عليه وسلم ولو اغبر حاج ومعتق كالذي قبله ويستحب لمن قصد المدينة الشريفة
لزيارته صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة والسلام عليه في طريقه ويريد في ذلك إذا رأى
حرم المدينة وأشجارها ويسأل الله أن يتفهم بهم هذه الزيارة ويتقبلها منه ويقبل قبل دخوله
ويلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضه الشريفة وهي ما بين قبره ومنبره وصلى
تحية المسجد بجانب المنبر والاولى أن تكون في المحلل الذي كان يصلي فيه النبي صلى الله عليه
وسلم وإذا فرغ من الصلاة شكر الله على هذه النعمة ثم يقف مستدبر القبلة مستقبلاً رأس القبر

(الخلق) أو التقصير
والافضل للرجل الخلق
وللمرأة التقصير وأقل
الخلق إزالة ثلاث شعرات
من الرأس خلقاً أو تقصيراً
أو تنفاه وأحرافاً أو قصاً
ومن لا شعر برأسه يسكن له
امرأاً والموسى عليه ولا
يقوم شعر غير الرأس من
اللحية وغيرها مقام شعر
الرأس (وسن الحج سبع

الشريف بعيدا عنه فهو أربعة أدوع قبالة الكوكب الدري على الرخامة البيضاء المعلق عليها
 القنديل فارغ القلب من علق الدنيا متأذيا متواضعا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم بلارفع
 صوت قائلا السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله أشهد
 أنك رسول الله حقابلقت الرسالة وأدبت الامانة ونصحت الامة وكشفت الغمة وجلوت الظلمة
 وفطقت بالحكمة وجاهدت في سبيل الله حتى جهاده جزا الله عنا أفضل الجزاء ثم يتأخر صوب
 يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا أبا بكر يا خليفة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جزا الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا ثم يتأخر أيضا قدر ذراع فيسلم
 على عمر رضي الله عنه فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه
 وسلم ويتوسل به الى ربه واذا أراد السفر ودع المسجد بر كعتين وأتى القبر الشريف وأعاد
 ما تقدم من السرم وغيره (قوله أحدها) أي سنن الحج السبع وقوله الافراد وهو أفضل من
 المتع وهو أفضل من القران فان الحج والعمرة يؤدیان على ثلاثة أوجه الاول الانفراد وهو أن
 يقدم الحج على العمرة كما قاله المصنف وسعى بذلك لافراد كل منهما ما حرام وعمل والثاني المتع
 وهو أن يقدم العمرة على الحج كما أشار اليه الشارح بقوله ولو عكس لم يكن مفردا وسعى بذلك
 لمتعه بمخطورات الاحرام بين النسكين والثالث القران وهو أن يحرم بهما معا أو بالعمرة ثم
 يدخل عليها الحج قبل شروعه في أعمالها ثم يعمل عمل الحج في صورتين فيحصلان وسعى بذلك
 لقربه بينهما ويتبع أن يحرم بالحج ثم يدخل عليه العمرة لانه لا يستفيد بأدخال العمرة على الحج
 شيئا بخلاف عكسه فانه يستفده بالوقوف بعرفة والرمي والمبيت وعلى كل من المتع والتاوان
 دم ان لم يكونا من حاضري الحرم وهم من مساكينهم دون مرحلتين منه فان كانا منهم فلا دم
 عليهما (قوله وهو) أي الافراد وقوله تقديم الحج على العمرة أي تقديم الاحرام بالحج والقراغ
 من أعماله على الاحرام بالعمرة والابان بأعمالها كما أشار الى ذلك الشارح بقوله بأن يحرم
 أولا بالحج الخ فانه تصوير لتقديم الحج على العمرة لكن أراد الاكمل لتقديمه بقوله من ميقانه
 وبقوله ثم يخرج من مكة الى أدنى الحل فان الافراد لا يتوقف على ذلك لكون مسماة بتقديم
 الحج على العمرة فقط وقوله ويفرغ منه أي من أعماله وقوله الى أدنى الحل أي أقربه فيخرج
 الى الحل ولو بخطوة وأفضل يقضاه الجعرانة ثم التسليم ثم الحديبية كما مر (قوله ولو عكس لم
 يكن مفردا) لو قال ولو لم يقدم الحج على العمرة لم يكن مفردا لكان أولى لانه يشمل ما لو عكس
 بأن أحرم بالعمرة وأق بأعمالها ثم أحرم بالحج وأق بأعماله وهذا هو المتع وهو الذي اقتصر
 عليه الشارح وما لو أحرم بهما معا أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها
 وهذا هو القران بصورتيه كما تقدم (قوله والثاني) أي من سنن الحج السبع وقوله التلبية
 وتنا كد عند تغاير الاحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رقة واقبال ليل أو نهار
 وأولاهما ما كان عند الاحرام ويسن أن يسمى فيهما ما أحرم به وتكره في المواضع النجسة وبالقسم
 النجس كغيرها من الاذكار واذا رأى ما يجيبه او يكرهه ندب أن يقول لبيك ان العيش عيش
 الآخرة ان كان محرما فان كان حلالا قال اللهم ان العيش عيش الآخرة من غير لفظ لبيك أي
 ان الحياة الهنيئة الدائمة حبة الدار الآخرة بخلاف حياة الدار الدنيا فانها مكثرة ومنقطة

أحدها (الافراد وهو
 تقديم الحج على العمرة) بأن
 يحرم أولا بالحج من ميقانه
 ويفرغ منه ثم يخرج من
 مكة الى أدنى الحل فيحرم
 بالعمرة ويأتي بعملها ولو
 عكس لم يكن مفردا
 (و) الثاني (التلبية)

وما أحسن قول بعضهم في هذا المعنى

لا تركزن إلى الثياب الفاخرة • واذكر عظامك حين تسمى ناخرة

واذا رأيت زخارف الدنيا فقل • ليكن إن العيش عيش الآخرة

(قوله ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام) لكن لا تسن في الطواف ولا في السعي لأن فيهما
أذكاراً خاصة ولا تسن أيضاً عند الرمي بل يكبر عنده كما مر (قوله ويرفع الرجل صوته بها) أي
أن لم يؤذ غيره ولا يجهد نفسه والمراد بالرجل الذكور ولو صيياً وخرج به المرأة وانحنى فلا يرفعان
صوتهم عما به يحضرة الجانب بل يسمعان أنفسهما فقط وأما بغير حضرة الجانب فيرفعان
صوتهم ما فالله فيهم فيه تفصيل (قوله ولفظها الخ) ومن لا يحسنها بالعريضة يأتي بها بغيرها
وتجوز الترجمة عنها بغير العريضة مع القدرة عليها على الواجب (قوله ليكن) أصله ليكن لك وهو
معمول لفعل محذوف والتقدير ألي ليكن لك فحذف الفعل وهو ألي وجوبا وأقيم المصدر مقامه
ثم حذف التثنية للإضافة واللام للتخفيف فصار ليكن وهو مأخوذ من لب بالمكان يقال لب
بالمكان لباً وألب به الباء إذا أقام به والمقصود التذكير وإن كان اللفظ مشى على حذف قوله تعالى
فأوجع البصر كرتين في أن المقصود منه التذكير لا خصوص المرتين بدليل ينقلب اليك البصر
خاستا وهو حسيه فإن البصر لا ينقلب خاستا وهو حسيه الأمن الكثرة لأن مرتين فقط والمعنى
أما ضمير على أجبائك حيث دعوتنا للجمع أجابة بعد أجابة وأقامة بعد أقامة وقوله اللهم أي يا الله
فأصله كذلك حذف يا النداء وعوض عنها الميم وهذا الجمع بينهما كما قال ابن مالك
والأكثر اللهم بالتعويض • وشذبا اللهم في قريض

أي شعر يريد قول الشاعر

أني إذا ما حدثت لما • أقول يا اللهم يا اللهما

وقوله ليكن تأكيده للقول وقوله إن الحمد بكسر الهمزة على الاستئناف الذي في قوة التعليل لما
قبلها وبفتحها على تقدير اللام لا تعليل أي لأن الحمد والكسر أجود عند الجهول ولأن الكسر
يفيد أن الإجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وإن كان المقصد التعليل في المعنى
والفتح يفيد أن الإجابة مختصة بهذا السبب لأن معناه ليكن لهذا السبب بخصوصه وقوله
والنعمة المشهورة فيه النصب عطف على الحمد ويجوز فيه الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً
والتقدير والنعمة كذلك وقوله لك خبران وقوله والملك المشهورة فيه النصب أيضاً ويجوز فيه
الرفع على ما تقدم فيما قبله ويسن الوقف على الملك وقفة يسيرة لتلاويهم اتصاله بالنبي الذي
بعده فإن قلت لم جمع بين الحمد والنعمة ثم أفرد الملك أوجب بأنه جمع بين الحمد والنعمة لأنها
متعلقة فإنه يقال الحمد لله على نعمته وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر ليان سبب كون
الحمد والنعمة له تعالى فكأنه قيل إن الحمد والنعمة لك لأن الملك لك فالنعمة كلها له تعالى لأنه
صاحب الملك وقوله لا شريك لك أي لا ملك لا شريك لك فهو كالتعليل أيضاً لما قبله ويوجد بعد
ذلك في بعض النسخ ليكن وهو محذوف من غالبها قال بعضهم ويسن أن لا يزيد على هذه
الكلمات شيئاً ولا ينقص عنها واستحب في الآتم أن يزيد ليكن الله الحق بعد لا شريك لك لأنها صحت
عن النبي كذلك (قوله واذ فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ظاهره كل

ويسن الاكثار منها في
دوام الاحرام ويرفع الرجل
صوته بها ولفظها ليكن
اللهم ليكن ليكن لا شريك
لك ليكن أن الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك لك وإذا
فرغ من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم

مرة ولا مانع منه لكن حاله على أن المراد إذا فرغ من دو والتلبية وهو ثلاث سرات صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مررات بأى صيغة كانت لكن الإبراهيمية أفضل ويسن أن يكون
صوته بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما بعدها أخفض من صوته بالتلبية وقوله وسأل
الله الجنة الخ أى كأن يقول اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأهوزبك من سطك والنار
ويسن أن يدعو بمثلها ديناً وديناً ويسن أن يقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك
ورسولك وأمنوا بك ووثقوا بوعدهك ووفوا بعهدهم واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفدك
الذين رضيت وارفضيت اللهم يسرلى إذا ما نويت وتقبل منى يا كريم (قوله والثالث) أى
من سنن الحج السبع وقوله طواف القدوم أى الطواف الذى سببه القدوم فهو من إضافة
المسبب للسبب ويقال أيضاً طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وغير ذلك (قوله
ويحتص بجناح دخل مكة قبل الوقوف بعرفة) أى أو بعده وقبل نصف ليلة العيد فيطوف
حينئذ طواف القدوم ثم بعد نصف الليل يطوف طواف الأفاضة بخلاف ما إذا دخل مكة بعد
الوقوف بعرفة وبعد نصف الليل فإنه لا يطوف طواف القدوم بل يطوف طواف الأفاضة
لدخول وقته ومثل الجناح الذى دخل مكة قبل الوقوف خلال دخل مكة والباء داخله على
المقصود عليه وهو جائز وإن كان الغالب دخوله على المقصود فهو مخصصك يا الله بالعبادة قال
بعضهم والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكس مستعمل وجيد * ذكره الخبر اللهم السعيد

أى والسعد أيضاً لانفاق العلامتين على ذلك (قوله والمعتز) مبتدأ أخبره الجملة الشرطية بعده
لكن قوله أجزأه عن طواف القدوم فيه ثنى لأنه يؤهم أنه يسن له طواف القدوم ويجزئ عنه
طواف العمرة وليس كذلك فلا يسن له طواف القدوم أصلاً لأنه يشتغل بطواف العمرة
كالجناح الذى دخل مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد نصف الليل فإنه لا يسن له طواف القدوم
لأنه لا يتغلب بطواف الأفاضة وأشار المحشى الى الجواب عن ذلك بأن المراد أنه اضطلع معه فلا
يوجد مستقلاً وهو لا يدفع الاشكال (قوله والرابع) أى من سنن الحج السبع على ما ذكره
المصنف وقوله البيت بزدلفة أى إليه الصبر وقوله وعده من السن هو ما يقتضيه كلام الرافعى
أى وهو وجه مرجوح وقوله لكن الذى فى زيادة الروضة الخ أى وهو المعتمد والمراد من البيت
بها وجوده فيها لحظة من النصف الثانى من ليلة العيد كما ترى ويسن أن يأخذ منها حصى روى
يوم النحر وهو سبع حصيات لرمى جرة العقبة فالأخذ سبع لأسبعون وإن قيل به كما ترى
(قوله والخامس) أى من سنن الحج وقوله وكعتا الطواف أى ركعتان ينوى بهما سنة
الطواف يقرأ فيه ما بسورتي الكافرون والاخلاص ويجزئ عنهما فريضة ونافلة أخرى
ولا يقوتان إلا بالموت كما ترى فلا يسقط طلبهما مادام حيا قال بعضهم وفيما ذكر بحمد دقيق
بدرك كل ذى فهم أتى ووجهه أن يقال كيف يتأتى قواتهما بالموت وتأخيرهما إليه مع كونهما
يجزئ عنهما فريضة ونافلة أخرى وأجيب بأن ذلك يتأتى إذا ناهما عند فعل غيرهما وبأنهم
صرحوا بأن الاحتياط أنه يصليهما بعد فعل غيرهما وإن أجزأ عنهما بالنسبة لأصل السنة
(قوله بعد القراغ منه) هو ظرف متنع لأنهما لا يقوتان إلا بالموت كما علمت ويسن أن يدعو

وسأل الله تعالى الجنة
ورضوانه واستعاضه من
النار (و) الثالث (طواف
القدوم) ويحتص بجناح
دخل مكة قبل الوقوف
بعرفة والمعتز إذا طاف
للعمره أجزأه عن طواف
القدوم (و) الرابع
(المبيت بزدلفة) وعده
من السن هو ما يقتضيه
كلام الرافعى لكن الذى
فى زيادة الروضة وشرح
المهذب أن المبيت بزدلفة
واجب (و) الخامس
(ركعتا الطواف) بعد
القراغ منه

بعدهما بدعاء آدم عليه السلام وهو اللهم انك تعلم سرى وعلاتى فاقبل معذرتى وتعلم حاجتى
 فأعطينى سؤلنى وتعلم ما فى نفسى فأغفر لى فانه لا يغفر الذنوب الا انت اللهم انى أسألك ايما ما ياتى
 قلبى ويقينى صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبنى الا ما قد ربه لى ورضى بقضائك وقدرك (قوله)
 ويصلحها خلف مقام ابراهيم) المراد بمقام ابراهيم الحجر الذى كان يقوم عليه عند بناء الكعبة
 المحوط عليه هذالك لا الموضع الذى دفن فيه كما قد يتوهم فانه دفن فى الشام (قوله ويسر بالقراءة
 فيها) أى فى الركعتين وقوله نهارا أى الا ما بعد الفجر الى طلوع الشمس فانه ملحق بالليل فقوله
 ويجهر به باليلا أى يجهر بالقراءة فيها باليلا وما ألقى به مما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 (قوله واذا لم يصلها) خلف المقام فى الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم أى حجر اسمعيل وهو
 المحوط بقدر نصف دائرة ويقال له الحطيم لانه تحطم فيه الذنوب وقوله والافنى المسجد أى وان لم
 يصلها فى الحجر فيصلحها فى بقية المسجد وقوله والافنى أى موضع شاء من الحرم وغيره أى
 وان لم يصلها فى المسجد فيصلحها فى أى موضع شاء من الحرم وغيره لكنه يقدم الحرم على
 غيره وفى كلام الشارح بعض اجمال والحاصل أن الافضل أن يصلحها خلف المقام والافنى
 الكعبة والافنى الميزاب والافنى بقية الحجر المسمى بالحطيم والافنى اليمانيين والافنى بقية
 المسجد والافنى دار خديجة والافنى منزله صلى الله عليه وسلم والافنى دار الخيزران والافنى بقية
 مكة والافنى بقية الحرم والافنى الحل فى أى موضع شاء من أى مكان (قوله والسادس) أى من
 سنن الحج وقوله الميت أى بكسر الميم والقصر والصرف ويجوز ترك صرفه سميت بذلك لما يبنى
 أى يراق فيها من الدماء والمراد ميت ليلالى أيام التشريق الثلاثة معظم الليل كما هو المتبادر من
 كلام المصنف ولذلك قال الشارح هذا ما صححه الرافعى أى كون الميت أى وجوب الميت أى
 الرافعى وهو ضعيف وقوله لكن صحح النووي فى زيادة الروضة الوجوب أى وجوب الميت أى
 ليلالى أيام التشريق الثلاثة ان لم يفر النفر الاول والاسقط عنه ميت الليلة الثالثة كما يسقط
 عنه روى يومها وهذا هو المعتقد وبعضهم كالشيخ الخطيب حل كلام المصنف على الميت أى ليلة
 عرفة لانه سنة وان تركها الناس الا أن فانهم صاروا يبيتونها الا بعرفة والحل على ذلك وان
 كان بعيدا أولى من تضعيفه لا يقال يؤيد جعله ضعيفا سكوته عن عده فى الواجبات لانا نقول
 وجوبه معلوم وان لم ينبه عليه المصنف هناك (قوله والسابع) أى من سنن الحج على كلام
 المصنف مع أن فى عده من سنن الحج تسع لانه يسن على القول بسننه لكل من فارق مكة
 حاجا كان أولى كما قال الشارح فهو ليس من سنن الحج حتى فى حق الحاج لانه بعده لأمته وقوله
 عند ارادة الخروج من مكة لسفر أى الا اذا كان لغرض منزلة بقصد الرجوع وكان السفر قصيرا
 وكذلك اذا خرج المحرم من مكة لى كما تقدم (قوله وما ذكره المصنف من سننه قول
 مرجوح) هو كذلك نقوله لكن الاظهر وجوبه هو المعتقد لكن على وجه أنه واجب مستقل
 لا على وجه أنه من واجبات الحج لانه لا يختص بالحج فليس من واجبات الحج ولا من سننه بل هو
 واجب مستقل على المعتقد لمسلم لا يفتقر أحدكم حتى يكون آخر عهده بالميت أى الطواف
 به كما رواه أبو داود (قوله وينجز الرجل) أى الذكر ولو صيا بتجريد وليه له بخلاف المرأة
 وانحنى فانها لا تنجز دان فى غير الوجه والكفين وقوله حتما أى وجوبا وهذا هو المعتقد وقيل

ويصلحها خلف مقام
 ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام ويسر بالقراءة
 فيها نهارا ويجهر به باليلا
 واذا لم يصلها خلف المقام
 فى الحجر والافنى المسجد
 والافنى أى موضع شاء من
 الحرم وغيره (و) السادس
 (الميت أى) هذا ما صححه
 الرافعى لكن صحح
 النووي فى زيادة الروضة
 الوجوب (و) السابع
 (طواف الوداع) عند
 ارادة الخروج من مكة
 لسفر حاجا كان أو لا طويلا
 كان السفر أو قصيرا
 وما ذكره المصنف من
 سننه قول مرجوح لكن
 الاظهر وجوبه (وينجز
 الرجل) حتما كفى شره
 المذهب

استحباً يا وعليه جرى النووي في مناسكه الكبرى وهو ضعيف وجمع بعضهم بين ما بأن القول بالوجوب محمول على أنه بعد الاحرام أو معه والقول بالنسب محمول على ما قبل الاحرام ووجه هذا الجمع بأن الخلاف مفروض فيما عند ارادة الاحرام فالخلاف حقيقي بلا جمع ووجه القول بالوجوب كما هو المعتقد أن التجرد حالة الاحرام واجب ولا يتم ذلك الا بالتجرد قبله وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ووجه القول بالسنية أن الاحرام الذي هو سبب لوجوب التجرد لم يوجد بالفعل غاية الامر أنه أراد فيكون التجرد حينئذ سنة فقط فقول المصنف عند الاحرام أي عند ارادة الاحرام فهذا هو الفرض كما علمت (قوله عن المحيط) بفتح الميم وبالحاء المجهمة هذا هو الذي عبر به المصنف ولو عبر بالمحيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان أولى لا فادته منع نحو المنسوج والمعقود المحيط ولو بضم الميم من أعضاء البدن وجواز الرداء والازار المرقعين ولقصور عبارة المصنف زاد الشارح قوله وعن منسوجها أي كالدرع وقوله ومعقودها أي كالطربوش وقوله وعن غير الثياب من خف ونعل أي إذا كان بستر أصابع الرجلين كالصرمة والبايج بخلاف ما يستردك فله لبس فعلى لا يستتران ذلك كنعل الدكارة (قوله ويلبس) بفتح الباء لأنه يقال لبس بكسر الباء ويلبس بنفسها إذا لبس الثوب قال تعالى ويلبسون ثياباً خضراً ويقال لبس بفتح الباء ويلبس بكسرها إذا خلط قال تعالى ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وقوله إذا راداء أي وجوباً وقوله أيضين أي ندباً فذلك قال المحشي أي وجوباً من حيث الذات وندباً من حيث الوصف لكن ضعفه الشيخ عطية واعتقد السنية ويدل له قول المنهج رستن لبسه إذا راداء أيضين ولذلك قال الشيخ الخطيب ويلبس ندباً إذا راداء أيضين والازار ما يستر ما بين السرة والركبة كقفوطة الحمام ومثله المزور والرداء ما يرتدى به عما يستر على البدن وهو مذكر ولا يجوز تأنيده ويكره المصنوع كله أو بعضه ولو قبل التسج على الأوجه وقوله جديدين والافتظيين أي كالمغسولين ويكره المتنجس الخاف (فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام) وتلك الاحكام هي التحريم المتعدد بتعدد المضاف اليه كتحريم لبس المحيط وتحريم تغطية الرأس من الرجل وتحريم تغطية الوجه من المرأة وهكذا قال بعضهم كان الأولى حذف لفظ أحكام لأن الكلام انما هو في عدا المحرمات لأحكامها ولذلك أسقطه الشيخ الخطيب حيث قال فصل في محرمات الاحرام وقد يقال المقصود الاحكام بدليل قول المصنف ويحرم على المحرم الخ وفي الترجمة قصور لأن المصنف ذكر حكم الفوات وحكم ترك الركن وحكم ترك الواجب وحكم ترك السنة الآن يقال ان في ترجمته حذف الواو مع ما عطف فهو من قبيل الاكتفاء أو يقال ترجم لشي وزاد عليه وهو غير معيب وضافة محرمات الى الاحرام من اضافة المسبب الى السبب أي محرمات سبب تحريمها الاحرام كما أشار اليه الشارح بشوله وهي ما يحرم بسبب الاحرام ويشترط في تحريمها العمد والعلم بالتحريم والاختيار مع التكليف فان اتقى شيء من ذلك فلا يحرم وأما القدية ففيها تفصيل فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد وقطع الشجر فلا يشترط في وجوبها عمد ولا علم وان كانت من قبيل الترفه المحض كالطبيب واللبس والدهن اشترط في وجوبها ذلك وان كان فيها شائبة من الاتلاف وشائبة من الترفه فان كان الغلب فيها شائبة الاتلاف كالخلق والقلم لم يشترط في وجوبها ما ذكر وان كان الغلب فيها شائبة

(عند الاحرام عن المحيط)
من الثياب وعن منسوجها
ومعقودها وعن غير الثياب
من خف ونعل (ويلبس)
إذا راداء أيضين
جديدين والافتظيين
(فصل)
في أحكام محرمات الاحرام

الترفه كالجساع اشترط في وجوبها ذلك ولا فية على غيره كلف مطلقا (قوله وهي) أي محرمات
 الاحرام وقوله ما يحرم بسبب الاحرام أي أمور تحرم بسبب هو الاحرام فاضافة سبب للاحرام
 للبيان ويصح أن يراد بالاحرام هنا النية مع الدخول في القسك أو الدخول في القسك مع النية
 فإن له اطلاقين كما مر (قوله ويحرم الخ) وكل هذه المحرمات من الصغار لا قتل الصيد والوطء
 وعقد النكاح فهي من الكبائر وقوله على المحرم أي يجمع أو محرمة أو بهما أو بطلقا سواء كان
 احرامه صحيحا أو فاسدا أو سواء كان ذكرا أو أنثى أو ختنى خصوصا أو عموما فإن هذه المحرمات
 منها ما يخص الرجل كلبس الخيط وتغطية الرأس ومنها ما يخص المرأة والخنثى كتغطية الوجه
 ومنها ما يعم الكل كالحلق الشعر وتقليم الاظفار والطيب إلى آخرها وقوله عشرة أشياء أي بحسب
 ما ذكره هنا والافهسي أكثر من ذلك ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد قول المصنف ويحرم على
 المحرم أمور كثيرة المذكور منها هنا عشرة أشياء (قوله أحدها) أي المحرمات العشرة وقوله
 لبس الخيط هو وما بعده خاصان بالرجل فقول المصنف من الرجل راجع لكل منهما وما بعدهما
 خاص بالمرأة والخنثى والباقي عام في الكل كما مر فلهي المرأة والخنثى لبس الخيط وتغطية الرأس
 وللرجل تغطية وجهه بغير الخيط والمراد لبسه على الهيئة المعتادة فيه بخلاف ما لو ارتدى
 بالقميص أو القباء أو اتزربا بالسراريل والذي عبر به المصنف الخيط بفتح الميم وبالحاء المجهة ولا
 يخفى ما فيها من التصور لأنم الانشعل المنسوج والمعقود فذلك زاد الشارح على كلام المصنف
 ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كلبد ولا يتم تقييد الخيط بكونه محيطا للخرج الا زار
 والرداء الخيطان كالملاءة فالوعبر بالخيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان أولى والاصل في ذلك
 خبر الصحابين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب
 فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجد
 نعلين فيلبس النعلين ولا قطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران
 أو ورن زاد البخاري ولا تقب المرأة ولا تلبس القفازين فان قيل السؤال عما يلبس المحرم
 فلم أجيب بما لا يلبس مع عدم مطابقة الجواب بالسؤال أجيب بأنه أجيب بما لا يلبس تنبيها على
 أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس اذا لاصل الاباحة فهو من قبيل
 تلقى الخاطب بغير ما يتقرب وبأنه اذا بين ما لا يلبس فقد بين ما يلبس بالمفهوم فقد طابق الجواب
 السؤال بالمفهوم وان لم يطابقه صريحا (قوله كقميص) هو ما لا يكون مفتوحا من قدام وقوله
 وعباءة بفتح القاف وهو ما يكون مفتوحا من قدام كالشاية والقفطان والفرجية وقوله وخف
 أي وزدبول وهو البابو وزد موزة وهي السرموجة وقبعا بسترسيه أعلى قدميه بخلاف
 ما لا يسترسيه أعلى قدميه وبخلاف النعل المعروف والتاسومة وهي الصرمة التي تلبسها
 الاروام لها حازير يسير (قوله ولبس المنسوج) أي لانه على هيئة الخيط فهو ملحق به لانه محيط
 على هيئته وقوله كدرع أي زردية وهي التي تلبس في الحرب وقوله والمعقود أي رلوا بالزرق
 فذلك مثله بقوله كلبد بكسر اللام كاللبدة المعروفة (قوله في جميع بدنه) متعلق بلبس أي في
 كل جزء من أجزاء جميع بدنه ولو وحده كخرطة اليمته وقفا زليده وهو ثوب يعمل للبدن
 ويرزعليهما بأزدا رخو فامن البرد وان لم يكن محشوا يقطن عند الفقهاء وان كان في الاصل

وهي ما يحرم بسبب الاحرام
 (ويحرم على المحرم عشرة
 أشياء) أحدها (لبس
 الخيط) كقميص وعباءة
 وخف ولبس المنسوج
 كدرع أو المعقود كلبد في
 جميع بدنه

محتمما بالخشوبه فليس المراد التقيد بلبسه في جله البدن لان ذلك ليس يقيد (قوله والثاني)
 أي من المحرمات العشرة وقوله تغطية الرأس أي غير المصحين أنه صلى الله عليه وسلم قال في
 الحرم الذي سقط عن بغيره ميتا لا تخبروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا وقوله أو بعضها
 أي الرأس وقوله تأييد ضمير الرأس والصواب تذكرة لأن القاعدة أن ما كان منفردا من
 أعضاء البدن يذكر وما كان متعددا يؤنث فكان عليه أن يقول أو بعضها ولو الباس الذي
 وراء الأذن لا يفرق في ذلك بين شعره وينثره نعم لا يحرم ستر الشعر الخارج عن حد الرأس (قوله
 من الرجل) قد عرفت أنه واجب للثنين قبله وهم البس الخيط وتغطية الرأس فإن لبسه أو غلى
 رأسه بغير عذر حرم عليه ولزمته القدية فإن كان بعد من حرأ وبرد أو مداواة كان جرح رأسه
 فشد عليه خرقة جاز لكن قلزمه القدية قياسا على الحلق بسبب الأذى والمراد بالرجل الذكر
 يقينا فدخل الصبي وخرج الأنثى والخنثى فلهما البس الخيط وكذلك المسج والمعتود
 لأحقال كونه رجلا نعم يحرم عليهم البس القفازين في اليدين لأشد فحوا خرقة عليها وتغطية
 الوجه لقوله في الحديث المتقدم ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين (قوله بما يعتسارا) أي
 بشئ يعتد في العرف ساترا وان لم يكن مغطا كالطيلسان وهو الشال فالمداد على ما يعتسارا في
 العرف وان لم يمنع ادخال لون البشرة كالزجاج ومهلل النسج وقوله كعامة أي وعرقية
 وطريوش وقوله وطين أي نخينا وحناء كذلك وقوله فان لم يعتسارا أي في العرف وهو مقابل
 لقوله بما يعتسارا أي في العرف كما مر وقوله لم يضرب أي لم يحرم وقوله كوضع يده على بعض
 رأسه أي مالم يقصد بها الستر والاحرم ولا فدية عند الرمي لأنهم لا يقصد بها الستر عادة وتجب
 الفدية حينئذ عند ابن حجر وقال بعضهم لا يحرم وان قصد الستر على المعتد وكذا جل نحو قفنة
 على رأسه لم نعمه أو غلبه مالم يقصد بها الستر والاحرم ووجب الفدية لأن نحو القفنة يقصد بها
 الستر عادة بخلاف اليد وقوله واستقلاله بعمل يرفع الميم الأولى وكسر الثانية أو بالعكس
 وأما قصدهما معا فمن لحن العوام ومثله الشدق وقوله وان مس رأسه أي وان مس المحمل
 رأسه وهذه غاية في عدم الضرر (قوله وتغطية الوجه أو بعضه) أي الحاجة فيجوز مع القدية
 وجعل الشارع هذا من ثمة الثاني فلم يجعله ثالثا بخلاف ما صنعه الشيخ الخطيب فإنه جعله
 ثالثا وقوله من المرأة أي ولو أمة كما في المجموع وقوله بما يعتسارا أي في العرف كما مر في نظيره
 بخلاف ما لا يعتسارا في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (قوله ويجب عليها
 أن تستر من وجهها الخ) أي محافظة على ستر الرأس لأنه عورة في الصلاة ولا يمكن ستر جميعه
 إلا بستر قد يسير من الوجه فالمحافظة على ستره بكامله بستر ذلك الجزء أولى من المحافظة على
 كشف جميع الوجه بكشف ذلك الجزء ويؤخذ من التعليق أن الأمانة لا يجب عليها ذلك لأن
 رأسها ليس به عورة في الصلاة (قوله ولها الخ) أي ويجوز لها الخ وان لم يكن لحاجه كزور برد
 وقوله أن تسبل هكذا في بعض النسخ بالباء وفي بعض النسخ تسدل بالذال المضمومة يقال سدل
 الثوب يسدله أرخاه من يارب نصر ينصر وقوله متجا قبا عنه أي متباعدة عنه أي بحيث لا يقع
 على البشرة فان وقع عليها بغير اختيارها ورفعت حالها فدية عليها والأوجب وقوله بخنثية
 ونحوها أي كحجر (قوله والخنثى الخ) حاصله أنه يعامل معاملة المرأة فيجب عليه ستر رأسه

(و) الثاني (تغطية الرأس)
 أو بعضها (من الرجل)
 بما يعتسارا كعامة
 وطين فان لم يعتسارا لم
 يضرب كوضع يده على بعض
 رأسه وكأنفماسه في ماء
 واستقلاله بمحمل وان مس
 رأسه (و) تغطية (الوجه)
 أو بعضه (من المرأة) بما
 يعتسارا ويجب عليها أن
 تستر من وجهها ما لا يتأتى
 ستر جميع الرأس إلا به
 ولها أن تسبل على وجهها
 فويامتها قبا عنه بخنثية
 ونحوها والخنثى كما قاله
 القاضي أبو الطيب

وكشف وجهه وقوله يؤمر بالستر أي ستر رأسه وقوله ولبس الخيط ظاهر عبارته أن المعنى ويؤمر
 بلبس الخيط وليس كذلك بل المعنى أنه يساح له لبس الخيط بل تقدم أنه يستحب له أن لا يلبس الخيط
 لاحتمال أن يكون رجلاً (قوله وأما القدية الخ) مقابل لقوله يؤمر بالستر ولبس الخيط وقوله
 فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أي وكشف رأسه وقوله أو رأسه أي أو ستر رأسه وكشف
 وجهه وقوله لم تجب القدية أي فيهما وكذا لو كشفهما معاً فلا قدية في هذه الصور الثلاثة لكن
 يحرم عليه في الصورة الأولى وهي ما لو ستر وجهه وكشف رأسه وكذا الأخيرة وهي ما لو كشفهما
 معاً فيحرم عليه أن كان في صلاة أو بحضرة الأجانب فالحرمة ليست من حيث الاحرام وأما
 الصورة الثانية وهي ما لو ستر رأسه وكشف وجهه فهي الواجبة لأنه كالمرأة وقوله للشك أي في
 كونه رجلاً أو امرأة وقوله وان سترهما وجبت أي وحرم عليه أيضاً فالخامس أن الصور أربعة
 تكلم الشارع على ثلاث منها وترك واحدة (قوله والثالث) أي من المحرمات العشرة وقوله
 ترجيل الخ ضعيف كما أشار إليه الشارع بقوله كذا عده المصنف من المحرمات والمعتقد الكراهة
 كما ذكره بقوله لكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وهذا بناء على تفسير الترجيل بالتسريح
 من غير دهن كما فسره الشارع وبعضهم حمله على مده بالدهن ولو غير مطيب كزيت وشمع مذاب
 وعليه فلا ضعف في كلام المصنف والحل عليه وان كان بعيداً أولى من التضعيف ويؤيده أنه
 لم يعد الدهن من المحرمات مع أنه منها فيحرم دهن شعره أي جنسه الصادق بالكثير والقليل ولو
 واحدة كما هو ظاهر كلامهم ولو كان محمولاً لأنه ثبت بعد ذلك من سائر خلاف رأس الأقرع
 والأصلع وذقن الأمر الذي لم يبلغ أو أن اثبات لحية وأما الذي يبلغ ذلك فيحرم عليه كالمرأة
 والمراد خصوص شعر الرأس واللحية وألحق الحب الطبري بشعر اللحية بقية شعور الوجه
 كالحاجب وشارب وعنفة وهذا هو المعتقد خلافاً لقول الولي العراقي التحريم ظاهر فيما اتصل
 كالشارب والعنفة والعدار وأما الحاجب والهدب وما على الجهة فقيه بعد فهو ضعيف
 وإن قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر بخلاف بقية شعور البدن وله دهن بدنه ظاهر أو باطنا
 وجعله في شجة أي جرح ولو برأسه ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي وسدر من غير تنق شعر
 لأن ذلك ليس للترزين بل لازالة الوسخ لكن الأولى تركه وللحرم الاحتجام والقصد ما لم يقطع
 بهما شعر أو الأولى تركه لا كمال الذي لا طيب فيه وأما ما فيه طيب فهو حرام (قوله وكذا حك
 الشعر بالظفر) أي فهو مكروه ومثله حك فحويداً أو رجل على قتب أو برذعة (قوله والرابع)
 أي من المحرمات العشرة وقوله حلقه أي من سائر جسده ولو من نحو عانة أو أبط أو أنف
 بخلاف الدهن فإنه يختص بشعر الرأس والوجه دون شعر باقي البدن كما مر وقوله أي الشعر أي
 جنسه ولو شعرة واحدة أو بعضها وقوله أو تنقه أو احرقه أي أو قصه أو غير ذلك من سائر وجوه
 الإزالة ولذلك قال والمراد إزالته بأي طريق كان نعم لو كشط جلدة من بدنه كراسه وعليها شعر
 لم يحرم ولا قدية في ذلك لأن الشعر تابع في الإزالة (قوله ولوناسيا) أي أو باهلاً وهذه الغاية
 إنما تناسب القدية لا الحرمة لأنه يشترط لها العمد والعلم والاختيار فكان الأولى إسقاطها لأن
 الكلام في الحرمة لا في القدية (قوله وانغماس) أي من المحرمات العشرة وقوله تقليم الانظفار
 أي جنسها الصادق بالظفر واحد أو بعضه وقوله أي إزالتها تفسيراً لتقليم فالمراد منه مطلق

يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما
 القدية فالذي عليه الجمهور
 أنه ان ستر وجهه أو رأسه
 لم تجب القدية للشك وان
 سترهما وجبت (و) الثالث
 (ترجيل) أي تسريح
 (الشعر) كذا عده
 المصنف من المحرمات لكن
 الذي في شرح المذهب أنه
 مكروه وكذا حك الشعر
 بالظفر (و) الرابع (حلقه)
 أي الشعر أو تنقه أو احرقه
 والمراد إزالته بأي طريق
 كان ولوناسيا (و) انغماس
 (تقليم الانظفار) أي
 إزالتها

من يداً ورجل بتقليم أو غيره
 إلا إذا انكسر بعض ظفر
 المحرم وتأذى به فله إزالة
 المنكسر فقط (و) السادس
 (الطيب) أي استعماله
 قصد أجماعاً بقصد منه رائحة
 الطيب فهو مسك وكافور
 في نوبه بأن يلصقه به على
 الوجه المعتاد في استعماله
 أو في بدنه ظاهره أو باطنه
 كما كاه الطيب ولا يفرق في
 استعمال الطيب بين كونه
 رجلاً أو امرأة أو خشن كان
 أو لا وخرج بقصد مالو
 ألفت عليه الرج طيباً
 أو أكرهه على استعماله
 أو جهل تحريمه أو نسي
 أنه محرم فإنه لا فدية عليه
 فإن علم تحريمه وجهل
 الفدية وجبت (و) السابع
 (قتل الصيد)

الإزالة فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام ولذلك عم في إزالته بقوله بتقليم أو غيره ثم لو قطع
 أصبعاً بظفره لم يحرم ولا فدية في ذلك لأن الظفر تابع وقوله من يداً ورجل فلا فرق بين أظافر
 اليدين وأظافر الرجلين (قوله إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم الخ) وكذلك إذا طلع الشعر في
 العين وتأذى به فله إزالته وقوله فله إزالة المنكسر فقط أي دون غيره فليس له إزالة باقي الظفر ولا
 فدية عليه في ذلك (قوله والسادس) أي من المحرمات العشرة وقوله الطيب إن كان المراد به
 العين كان على تقدير مضاف وعلى هذا جرى الشارح حيث قال أي استعماله وإن كان المراد به
 الطيب على أنه اسم مصدر لتطيب فإن مصدره التطيب واسم المصدر الطيب لم يكن على تقدير
 مضاف (قوله أي استعماله) أي الطيب وقوله قصد أي استعماله المقصود مع العلم
 والاختيار وسبق ما خرج بذلك في قوله وخرج بقصد مالو ألفت عليه الرج طيباً الخ وقوله بما
 يقصد منه رائحة الطيب أي حال كونه مما يقصد منه رائحة الطيب وخرج بذلك ما يقصد منه
 الأكل ولولتداوى وإن كان له رائحة طيبة كاللقاح والمصطكي والقرنفل والسنبلة والخزامة
 وسائر الأباذير الطيبة فلا يحرم استعمال شيء من ذلك ولا فدية فيه لأنه لم يقصد منه رائحة الطيب
 وإنما قصد أكله ولولتداوى (قوله فهو مسك وكافور) أي وعود وورس وهو أشهر طيب يلاذ
 اليمن وزعفران وإن كان يطلب للصبي والتداوى ونعام ومنثور وورجس وفاغية وفل وبنفسيج
 وباسمين والمسك فأوسى معرب أصله مشك بضم الميم وبالشين المجهمة فمعرب بكسر ميمه وإعمال
 شينه (قوله في نوبه) متعلق باستعماله وكذا قوله أو في بدنه فنيابه كبدنه في تحريم استعمال
 الطيب فيه لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الماء ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو
 زعفران (قوله بأن يلصقه به) بضم الياء وكسر الصاد مضارع الصقه لأنه متعدي وأما يلصق في
 قولهم ولورمل لا يلصق به وهو يفتح الياء والصاد مضارع لصق لأنه لازم وظاهر قوله بأن
 يلصقه به الحصر وليس كذلك بل مثله ما لوربطه بنحو جيبه أو جعل فيه فتحوارة مسك مفتوحة
 وقوله على الوجه المعتاد في استعماله خرج به حاله في نحو كيس لبيبه مثلاً (قوله أو في بدنه)
 عطف على قوله في نوبه وقوله ظاهره يدل من بدنه كأن ألصقه به أو احتوى على نحو حجر أو ورس
 ماء ورد عليه وقوله أو باطنه عطف على ظاهره وقوله كاه الطيب أي واستعماله واحتقانه
 ولا فرق بين أن يكون الطيب وحده أو مع غيره وإن كان الغير غالباً إلا أن استهلك الطيب بأن لم
 يبق له طعم ولا ريح وأما اللون فلا يضر بقاؤه وحده على المعتمد كان استعماله في دواء فلا يحرم
 حينئذ (قوله وخرج بقصد) أي مع العلم والاختيار بشرط ما بعده وقوله مالو ألفت عليه
 الرج طيباً أي وأزاله فوراً عند القدرة على إزالته والاحرم ووجبت الفدية وقوله أو أكره
 على استعماله أي وأزاله فوراً بعد زوال الإكراه والاحرم ووجبت الفدية وقوله أو جهل تحريمه
 أو نسي أنه محرم أي وأزاله فوراً بعد علم تحريمه أو نسي أنه محرم والاحرم ووجبت الفدية
 ويعتبر مع العلم بالتحريم والاحرام العلم بأن المسوس طيب يعلق (قوله فإن علم تحريمه
 وجهل الفدية وجبت) أي لأنه مكان من حقه أن يرتدع وينزول عليه بالتحريم فلذلك
 غلط عليه بوجوب الفدية (قوله والسابع) أي من محرمات الاحرام العشرة وقوله قتل
 الصيد أي المصيد والقتل ليس قيداً بل مثله غيره من سائر التعرضات كما أشار إليه الشارح

بقوله ويجرم أيضا صيده الخ فيجزم مطلق التعرض لحق تنفيره وأما عيبه من مكانه
وكذلك التعرض لشجر الحرم قطعا أو قلعاً ويجزم على الحلال أيضا التعرض لصيد
الحرم البري الوحشي المأ كولا أو مافى أصله ذلك ولشجر الحرم إذا كان الحلال في الحرم
بالاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم لم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام بجمرة الله لا يعضد شجره
ولا ينقر صيده وغير التنفير أولى وقيل بمكة باقى الحرم (قوله البري المأ كولا) ذكر قبيد بن
وترث ثالثا وهو الوحشي فلا بد أن يكون برى أو حشياً ما كولا وان تأنس كالا وزفانه وحشياً
بحسب الأصل لكن تأنس وخرج بالبري وهو ما يعيش في البر وان كان يعيش في البحر أيضا
البري وهو ما لا يعيش الا في البحر فيل صيده وان كان البحر في الحرم على المعتقد وبالمأ كولا
غيره كالذئب وبالوحشي الانسى كالنم والدجاج وان نوحش (قوله أو مافى أصله ما كولا)
أى برى وحشياً فيجزم أيضا المتولد بين المأ كولا البرى الوحش وغيره كالمتولدين حمار
وحشياً وحمار أهلك بخلاف المتولدين غير المأ كولا الوحش والمأ كولا الانسى كالمتولد
بين ذئب وشاة والمتولدين غيرهما كولين أحدهما وحشياً والاخر انسى كالمتولدين ذئب
وحمار أهلك والمتولدين أهلين أحدهما ما كولا والاخر غيرهما كولا كالبلبل فلا يجزم
التعرض لشي منها (قوله من وحش) أى كبقرة الوحش وحماره وقوله وطير أى كالدجاج الروى
والاوز (قوله ويجرم أيضا) أى كما يجرم قتلها وأشار الشاويح بذلك الى أن القتل ليس يقيد
وقوله صيده وكذلك الاعانة عليه كدفع آلة صيده لسانه والدلالة على موضعه وقوله ووضع
اليد عليه أى بحيث يكون في تصرفه ولو بشراء أو هبة أو اجارة أو اعارة فيجب على مالكه
ارساله إذا أحرم له ملكه عنه بالاحرام ولا يمدوله بالتصل من التسلق لا بقل جديد ومن
أخذه بعد ارساله ملكه وقوله والتعرض لحزته أى كيدته ورجله وقوله وشعره وريشه ووبره
وبيشه وفرخه (قوله والثامن) أى من المحرمات العشرة وقوله عقد النكاح أى إيجاباً أو قبولا
لغير لا ينكح الحرم ولا ينكح وخرج به الرجعة فلا تحرم على الصحيح لان الاستدانة نكاح
والشهادة عليه وزفاف المحرمة للحلال وعكسه وقوله فيجزم على الحرم أن يعقد النكاح أى ولا
يصح أيضا وقوله بوكالة أو ولاية راجع لقوله أو غيره فإذا كان الحرم وكلاهما الزوج أو ولاية
فلا يصح عقد النكاح له ولو كان الزوج حلالاً (قوله والتاسع) أى من المحرمات العشرة
وقوله الوطاء أى اقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أى فلا ترفثوا ولا تفسقوا
ولا تجادلوا في الحج فهو خبر بمعنى النهي والرفث مفسر بالوطاء ويجزم على الحلال من الزوجين
تمكين الحرم من الوطاء لانه اعانة على معصية وقوله من عاقل عالم بالتصريم بخلاف ما إذا كان
من المجنون أو الجاهل بالتصريم وقوله سواء جامع في حج أو عرة أى أو فيه ما أوفى الاحرام المطلق
وقوله في قبل أو دبر أى منمئل أو منفصل ولو جهائل وقوله من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة
أو أجنبية أى ومنها أو مثلها البهية (قوله والعاشر) أى من المحرمات العشرة المباشرة الخ
ومثلها الاستثناء ببعضه كيدته فيجزم لكن لا تجب القدية الا ان أنزل والنظر بشهوة فيجزم
لكن لا تجب القدية وان أنزل وكذا اللبس بشهوة مع الحائل والحاصل أن المباشرة بشهوة
حرام وتجب فيها القدية وان لم ينزل والاستثناء حرام ولا تجب فيه القدية الا ان أنزل والنظر

البري المأ كولا أو مافى
أصله ما كولا من وحش
وطير ويجزم أيضا صيده
ووضع اليد عليه والتعرض
لحزته وشعره وريشه
(و) الثامن (عقد النكاح)
فيجزم على الحرم أن يعقد
النكاح لنفسه أو غيره
بوكالة أو ولاية (و) التاسع
(الوطاء) من عاقل عالم
بالتصريم سواء جامع في حج
أو عرة في قبل أو دبر من
ذكر أو أنثى زوجة
أو مملوكة أو أجنبية (و)
العاشر (المباشرة) فيما
دون الفرج كلس وقبلة
(بشهوة) أما غير شهوة فلا
يجزم

بشهوة واللمس بشهوة مع الحائض كل - ثم ما حرام ولا يجب فيه القدية وإن أنزل ولو جامع بعد
المباشرة أو الاستقاء دخلت فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع ناشئا من ذلك وإن طال
الزمن بينهما لأنه دخل القوي على الضعيف فيضمحل معصه (قوله وفي جميع ذلك) أي في
كل واحد من جميع المذكورات من المحرمات فتجبر به بذلك لتأويل المحرمات بالمدكور وفي
بعض النسخ تلك وهو أولى وأنبأ بتفسير الشارح وقوله القدية مبتدأ مؤخر وقوله وفي جميع
ذلك خبر مقدم وقوله وسياقي بيانه أي القدية في الفصل الذي بعده هذا الفصل (قوله
والجماع المذكور) كان الأولى تأخير هذه العبارة بعد قوله ولا يفسد الوطء في
الفرج وقوله تفسد به العمرة المفردة أي من الحج حتى وقع قبل الفراغ من أعمالها فسدت وقوله
أما التي في ضمن حج مقابله لقوله المفردة وقوله في قرآن أي بسبب قرآن وهو أن يحرم بهما معا
أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها كما مر وقوله فهي تابعة له صفة
وفساد فصورته تبعيته له في الصفة أن يطأ بعد رمي جرة العقبة يوم النحر وطواف الأفاضة
والسعي وقبل الحلق مثلا فيصح جمعه لوقوع الوطء به في الفصل الأول وتصح العمرة أيضا بتعاله
ولو انفردت لفسدت لوقوع الوطء قبل الفراغ من أعمالها ببقاء الحلق الذي هو من أركانها
وصورة تبعيته له في الفساد أن يطأ به طواف القدوم والسعي والحلق وقبل طواف الأفاضة
ورمي جرة العقبة يوم النحر فيفسد به لوقوع الوطء قبل الفصل الأول وتفسد العمرة أيضا
بتعاله ولو انفردت لم تفسد لوقوع الوطء بعد الفراغ من أعمالها وهذا لا يدل على أن طواف
العمرة يندرج عند القران في طواف القدوم لافي طواف الأفاضة مع أن ظاهر كلامهم
العكس وبه جزم البلقيني لأنه على تقدير انفرد العمرة لا يطلب منه طواف قدوم حتى أتى بهذه
الأعمال على هذا التقدير ثم وطئ صدق عليه أن الوطء به الفراغ من أعمالها لأن الطواف
الواقع منه على تقدير انفرد طواف عمرة وإن كان في صورة القران كما هو القرض طواف
قدوم وبهذا التحقيق يندفع ما قاله المحشي عن ابن النقيب من قوله وهذا يدل على أن طواف
العمرة يندرج في طواف القدوم لافي طواف الأفاضة الخ (قوله وأما الجماع الخ) لا يفتي
ما في هذه العبارة من التهاق لأن الكلام السابق في الجماع فكيف تصح المقابلة بقوله وأما
الجماع الخ الآن يقال محط المقابلة في قوله فيفسد الحج الخ وكان الأظهر في المقابلة أن يقول
وأما الحج فيفسد الجماع الخ لأن الكلام السابق في حكم العمرة وهذا في حكم الحج وقوله
يفسد الحج قبل الفصل الأول أي بأن كان قبل فعل اثنين من الثلاثة التي هي رمي جرة العقبة
وطواف الأفاضة المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم وإزالة الشعر عن الرأس
أو غيره فإنه بفعل اثنين من هذه الثلاثة يحصل الفصل الأول لأنه يحصل له حينئذ ما عدا ما يتعلق
بالنساء كالسعي والخيط وستر الرأس من الرجل والوجه من المرأة والحلق والقلم والطيب والسيد
وإذا فعل الثالث حصل الفصل الثاني وحل به باقي المحرمات لكن يجب عليه الاتيان بما بقي
من أعمال الحج كرمي الجمار الثلاث والمبيت بمنى ليلتي أيام التشريق الثلاثة مع أنه خرج من
الاحرام كما أن المصلي يطلب منه الاتيان بالتسليمة الثانية مع أنه خرج من الصلاة بالتسليمة
الأولى وإن كان المطلوب هنا واجبا وهناك مندوبا ويؤيد ذلك وقت الثلاثة بنصف ليلة العید بعد

(وفي جميع ذلك) أي
المحرمات السابقة (القدية)
وسياقي بيانه والجماع
المذكور تفسد به العمرة
المفردة أما التي في ضمن حج
في قرآن فهي تابعة له صفة
وفساد وأما الجماع فيفسد
الحج قبل الفصل الأول

الوقوف ويخرج وقت الرمي بفراغ أيام التشريق ولا آخر لوقت الاخيرين فالحج قتلان وأما
العمره فليس لها الا قتل واحد وهو يحصل بالفراغ من أعمالها كلها والحكمة في ذلك أن
الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فجعله قتلان ليصل بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت
آخر بخلاف العمره نعم حرة القوات التي يتصل بها من فاته الوقوف لها قتلان فالأول يحصل
بالطواف المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي أو بإزالة الشعر بحلق أو غيره والثاني يحصل بالآخر
فقوله العمره لها قتل واحد في غير حرة القوات وقوله بعد الوقوف أي لانه وطء صادف
أحراما صحيحا يحصل منه القتل الأول فيفسد خلافا لابي حنيفة وقوله أي قبل
الوقوف فيفسد حينئذ باجتماع وقوله أما بعد القتل الأول فلا يفسد أي وإن كان حراما لانه
لا يصل قبل القتل الثاني ما يتعلق بالنساء كما مر (قوله الاعتد النكاح) أي فانه لا فدية فيه
وعلى ذلك بقوله فانه لا ينعقد أي فوجوده كالعدم (قوله ولا يفسده الا الوطء) أي لا يفسد
النسك شيء من المحرمات المذكورة الا الوطء ولو بغير انزال من غير عمد عالم مختارا إذا وقع
في العمره قبل الفراغ من أعمالها وفي الحج قبل القتل الأول وهو الذي أراد الله تعالى بشرطه
السابق فلا يفسده الوطء عن غير محرم من سبي أو مجنون وكذا من الناسي والجاهل والمكره
وشمل ذلك ما لو كان الواطئ رقيقا أو صبيا عذرا فيفسد نسكهما وعليهما القضاء وإن كان طفلا
ويقع القضاء نفلا ولو بعد العتق والبلوغ لكن يقدم حينئذ حجة الاسلام على حجة القضاء
حتى لو نوى القضاء أولا وقع من حجة الاسلام وتبقى حجة القضاء عليه ولو أحرمت بمجاهة لم ينعقد
أحرامه أصلا على الأصح خلافا لمن قال ينعقد فاسدا وعلى الأصح فليس لنا صورة ينعقد فيها
فاسدا الا فيما لو أحرمت بالعمره وأفسدها بالوطء ثم أدخل عليها الحج فانه ينعقد فيها فاسدا قال
في الجواهر وإذا شئت عن أحرام ينعقد فاسدا بهذه صورته ولا أعلم لها أخرى (قوله بخلاف
المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده) وكذا بقية المحرمات غير الوطء فلا يفسده شيء منها وإنما
اقتصرت الشارح على المباشرة لانه قد يتوهم أنها مثل الوطء (قوله ولا يخرج المحرم منه
بالفساد) أي لأن الأحرام شديد التعلق فلا يتأثر بالفساد بخلاف غيره من العبادات كالصلاة
والصوم والضمير في منه للنسك كما يعلم من كلام الشارح وخروج بالفساد البطلان فإذا اراد
والعياذ بالله تعالى بطل نسكه وخروج منه بالبطلان فلا يجب عليه المضى فيه وقوله بل يجب
عليه المضى في فاسده أي لا إطلاق قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله فانه لم يفصل بين الصحيح
والفساد وقوله وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أي النسك فالضمير راجع للنسك كما تقدم
وقوله بأن يأتي بيقية أعماله أي النسك الفاسد فالضمير لفاسده وفي بعض النسخ بأن يأتي
بأعمالهما بضمير التثنية راجع للحج والعمره وعلى كل فهو تصوير للمضى في فاسده فمع ذلك
فعله الاعادة فورا وإن كان نفلا كما مر لأن النفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب
الانجام كما فرض ويتأدى بالاعادة ما كان يتأدى بالأول لو لا الفساد ويلزمه أن يحرم
في الاعادة مما أحرمت في الأول من الميقات أو قبله ولا يلزمه أن يحرم في الاعادة في مثل الزمن
الذي أحرمت فيه في الأول (قوله ومن الخ) من اسم موصول فهو معنى الذي وهو صفة لموصوف
محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي والحاج الذي والقريضة على تقدير الحاج قوله

بعد الوقوف أو قبله أما بعد
القتل الأول فلا يفسد
(الاعتد النكاح فانه
لا ينعقد ولا يفسده الا
الوطء في الفرج) بخلاف
المباشرة في غير الفرج فانها
لا تفسده (ولا يخرج
المحرم منه بالفساد) بل
يجب عليه المضى في فاسده
وسقط في بعض النسخ قوله
في فاسده أي النسك من
حج أو عمره بأن يأتي بيقية
أعماله (ومن)

الوقوف فان العمرة ليس فيها وقوف وقوله فانه الوقوف اى بطاوع جريوم النحر قبل حضوره
 بعرفة وبخواته بغير الحج وقوله بعرفة قد لا يقتضيه بخلاف الوقوف بالمشعر الحرام (قوله
 تحلل الخ) اى اى بأعمال العمرة فية التحلل فحببينة التحلل عليه عند كل عمل من عمل العمرة
 ولا تحببينة العمرة على المعقد وقوله حتماى وجوب الثلاث بمصير محرما بالحج في غير أشهره فيحرم
 عليه مصابرة الاحرام حتى لو صابره وجب به من قابل لم يميزه بخلاف ما اذا وقف فانه يجوز له
 مصابرة الاحرام للطواف والخلق والسعى ان لم يكن سعى لبقاء وقت ما ذكر مع تعبته للوقوف
 فانه الركن الاعظم وقوله بعد كل عمرة اى بما يقى من أعمالها ولا يشترط في تلك الاعمال ترتيب
 ولا تميزه هذه العمرة عن عمرة الاسلام وقوله فبأى بطواف الخ اى ربازاله شعر بخلق أو غيره
 وان لم يذكره الشارح وقوله وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم فان كان سعى بعد طواف
 القدوم لم يعد بعد طواف عمرة التحلل كما في المجموع عن الاصحاب (قوله وعليه) اى على من
 فانه الوقوف كما أشار إليه الشارح بقوله اى الذى فانه الوقوف وقوله القضاء اى الحج الذى
 فانه بفوات الوقوف والمراد بالقضاء للقوى لا الشرعى اذ لا آخر لوقت الحج والقضاء
 الشرعى فعل العبادة خارج الوقت والحج انما يعمل في الوقت وقيل انه لما أحرم به تضيق وقته
 فاذا فاته فقد خرج وقته واذا كان قارنا وجب عليه قضاء عمرة الاسلام مع الحج كما قاله في
 الروضة وقوله فوراً اى من قابل وان فاته بعد غير الاحصار لانه لا يخلو عن تقصير وقوله فرضاً
 كان نكحاً أو تقلاً اى كما في الافساد (قوله وانما يجب القضاء الخ) خرضه بذلك تقييد كلام
 المصنف وقوله لم ينشأ عن حصر اى منسوع وقوله فان أحصر شخص الخ بيان لمفهوم القيد قبله
 (قوله وكان له طريق الخ) فان لم يكن له طريق أخرى تحلل بالخلق والذبح كما سيأتى
 في الاحصار وقوله لم يزمه سواهما فان سلكها وقاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه لانه
 بذل ما في وسعه وكان الاولى للشارح ان يأتى بذلك لانه هو مقتضى المسألة (قوله فان مات)
 اى من أحصر وفاته الحج وقوله لم يقض عنه في الاصح هو المعقد (قوله وعليه) اى على من فاته
 الوقوف بعرفة وتحلل بعمل عمرة وقوله الهدى بسكون الدال وتخفيف الباء وبكسر الدال
 وتشديد الباء وهو دم الجبران وسيأتى بيانه (قوله ومن ترك ركناً) اى غير الوقوف لان ترك
 الوقوف قد علم حكمه من كلامه سابقاً وقوله مما يتوقف عليه الحج اى أو العمرة كما يقتضيه
 اطلاق كلام المصنف وقوله لم يحصل بفتح المثناة القصبة وكسر الحاء المهملة اى لم يخرج وقوله
 من احرامه اى حجه أو عمرته وقوله حتى يأتى به اى بالركن المتروك فيستمر محرماً ولو سئق لان
 السعى والطواف والخلق لا آخر لوقتها ولا فرق بين من تركه مع امكان فعله هذا أو وهو
 أو جهلاً ومن تركه بعد ذلك لاختص قبل طواف الافاضة ثم ان كانت من أهل مكة أو قرية منها
 لزمها مصابرة الاحرام حتى تأتى بالطواف ولو طال الزمان ويحرم عليها محرمات الاحرام وان
 كانت من بلدة بعيدة وخافت على نفسها لو تخلفت فتخرج مع القافلة حتى تصل الى محل لا يمكنها
 الرجوع منه الى مكة ثم تحلل كالحصر ويستقر في ذمتها الطواف ولا تحرم عليها محرمات
 الاحرام حينئذ ثم تعود وتحرم لاجل الطواف وتأتى به (قوله ولا يجبر ذلك الركن بدم) اى لا يجبر
 ذلك الركن المتروك بدم بل لا بد من الاتيان به كما تقدم (قوله ومن ترك واجباً) اى سواء تركه

اى والحاج الذى (فاته)
 الوقوف بعرفة) بعدد
 غيره (تحلل) حقاً (يعمل
 عمرة) فبأى بطواف وسعى
 ان لم يكن سعى بعد طواف
 القدوم (وعليه) اى الذى
 فاته الوقوف (القضاء)
 فوراً فرضاً كان نكحاً
 أو تقلاً وانما يجب القضاء
 في فوات لم ينشأ عن حصر
 فان أحصر شخص وكان له
 ما رين غير التقي وقع الحصر
 فيها الزمة ولو كرها وان علم
 الفوات فان مات لم يقض
 عنه في الاصح (و) عليه مع
 القضاء (الهدى) ويوجد
 في بعض النسخ زيادة وهي
 (ومن ترك ركناً) مما يتوقف
 عليه الحج (لم يحصل من
 احرامه حتى يأتى به) ولا
 يجبر ذلك الركن بدم (ومن
 تركه واجباً)

عدا أوسهوا أو جهلا ومنسل من ترك واجباً من فعل محرماً من محرمات الاحرام كما يعلم من
 الفصل الآتي وقوله من واجبات الحج أي أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف نظير
 ما مر (قوله لزمه الدم) فيصير تركه بدم ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان به لقوانه بقوات
 وقته (قوله وسياق بيان الدم) أي قرى في الفصل الآتي (قوله ومن ترك سنة من سنن
 الحج) أي أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف وقوله لم يلزمه بتركها شيء أي لا دم
 ولا غيره وعلم منه بالاولى أنه لا يتوقف حج أو عمرته عليها وقد يندب بتركها دم كسنة الجمع بين
 الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه اذا تركها يندب له دم (قوله وظهر من كلام المتن الفرق
 بين الركن والواجب والسنة) أي وهو أن الركن ما يتوقف عليه الحج أو العمرة ولا يجبر تركه
 بدم والواجب ما يجبر تركه بدم والسنة ما لا يجبر تركه بشيء (فصل في بيان أنواع الدماء الواجبة
 وأحكامها من كونها على الترتيب والتقدير وغير ذلك مما سياتي لانه ذكر الانواع وأحكامها
 المذكورة) • وانما ذكر هذا الفصل بعد ما تقدم لان وجوب الدم ما يفعل محرم من المحرمات
 السابقة في الفصل المار وما يترك واجب من الواجبات السابقة في الباب قبله والمنبأ من
 كلامهم أن المراد بالدم الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وصبيام وعلى هذا فلا حاجة لزيادة
 بعضهم في الترجمة وما يقوم مقامها وان أريد به خصوص الحيوان احتج الى تلك الزيادة وعلى
 هذا يرى الشيخ الخطيب وتبعه المحققون فزاد ذلك (قوله الواجبة في الاحرام) أي في حال
 الاحرام وقوله بترك واجب أو فعل حرام أي بسبب ترك واجب أو فعل حرام فبسبب وجوب
 الدماء أحد هذين الامرين (قوله والدماء الواجبة في الاحرام) أي في حال الاحرام كما عرفت
 وقوله خمسة أشياء أي بطريق الاختصار وبطريق البسط تسعة أنواع دم القتل ودم القتل ودم
 ودم القوات ودم ترك ما موربه ودم الحلق والقلم ودم الاحصار ودم قتل الصيد ودم الجماع ودم
 الاستمتاع وكلها معلومة من كلامه خلافاً لقول الخطيب بأنه أدخل بدم القران فالاربعة
 الاولى داخله في الاول في كلامه وهو الدم الواجب بترك فسلك لان دم القتل انما واجب بترك
 الاجرام بالحج من ميقات بلده فان المقتنع يحرم بالحج من مكة ولو أفرد لاحرم بالحج من ميقات
 بلده والقران انما واجب بترك الاحرام بالعمره من ميقاتها لو أفرد فان القارن يحرم بالحج
 والعمره معاً من ميقات واحد ودم القوات واجب بترك الوقوف بعرفة والرابع ظاهر ودم
 الاستمتاع داخل في دم الترفه والباقي ظاهر وأبسط من هذا جعلها عشرين أو واحد وعشرين
 وهي باعتبار أحكامها اربعة اقسام الاول دم ترتيب وتقدير والثاني دم ترتيب وتعديل
 والثالث دم تخيير وتعديل والرابع دم تخيير وتقدير وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء مجتمعة • أولها المرتب المقدّر
 فتتبع فوت وجع قرنا • وترك رمي والميت بمق
 وترك الميقات والمزدلقه • أولم يودع أو كثر أخلفه
 • ناذ به صوم ان دما فقد • ثلاثة فيه وسبعا في البلد
 • واثنان ترتيب وتعديل ورد • في محصرو وطاء حج ان قد
 ان لم يجد قومه ثم اشترى • به طعاماً طعمه للفرا

من واجبات الحج (لزمه
 الدم) وسياق بيان الدم
 (ومن ترك سنة من سنن
 الحج) (لم يلزمه بتركها شيء)
 وظهر من كلام المتن الفرق
 بين الركن والواجب
 والسنة • (فصل)
 في أنواع الدماء الواجبة
 في الاحرام بترك واجب
 أو فعل حرام (والدماء
 الواجبة في الاحرام خمسة
 أشياء)

ثم ليجز عدل ذلك صوما • أحق به عن كل مديونا
والثالث التضيير والتعديلي • سيد وأثصار بلا تكلف
ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما • عدلت في قيمة ما تقدم
وخيرين وقبذرن في الرابع • ان شئت فاذبح أو فعدل ما جمع
للشخص تصفاً أو فعدل ثلاثاً • تحبث ما اجتنته اجتثاً
في الحلق والقلم ولبس دهن • طيب وتقبيل ووطء في
أربين تحلى ذوى احرام • هذى دماً بالحج بالاقام
والحديقة ومبلى ربنا • على خيار خلقه نيبا

وهو قطع حن يبغي لكل طالب علم أن يحفظه (قوله أحدها) أي الخمسة أشياء وقوله الدم
الواجب بترك نسك أي سبب تردد عبادة فالنسك معناه العبادة طلقاً لكن صار متعارفاً
في خصوص المأمور به في الاحرام كما أشار إليه الشارح بقوله أي ترك ما يوربه (قوله
ترك الاحرام من لمقات) أي وترك المبيت بمنزلة ومن ترك ارمى الى آخر أمراده
القصة المتقدمة في كلام ابن المقرئ حيث قال

تتبع فوت وجج قسراً • وترك رمي والمبيت بمعنى

وتركه المقات والمزدلفه • أدلم يودع أو كشى أخلفه
فالأول في كلام المصنف هو الأول في نظم ابن المقرئ وشرط وجوب الدم على كل من المتع
والقارن أن لا يكونا من حاضري المسجد الحرام وشرطه أيضاً أن يجرم بالعمرة
في أشهر الحج من ميقات بلده وأن يحج في عامه وأن لا يعود الى الميقات الذي أحرم منه بالعمرة
ليحرم منه بالحج ان لم يكن أحرم به أو محرمان كان أحرم به (قوله وهو أي هذا الدم) يعني
الدم الواجب بترك نسك بأفراده السابقة وقوله على الترتيب والتقدير ومعنى الترتيب أنه
لا ينتقل الى خمسة الا اذا جازع عن التي قبلها ومعنى التقدير أن الشارع قد زده بما لا يزيد
ولا ينقص (قوله فيجب أو لا الخ) تغريع على قوله وهو على الترتيب وقوله شاة أي أو سبع
بدنه أو سبع بقرة تجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم
واحد فالواجب سبعة دماء أو كل الباقي وقت وجوب الدم على المتع وقت احرامه بالحج لانه
حينئذ يصير مقبلاً بالعمرة الى الحج ويجوز ذبحه اذا فرغ من العمرة ولكن الافضل ذبحه يوم
النحر (قوله تجزئ في الاضحية) أي بأن تكون جذعة ضأن لها سنة أو أسقطت مقدم أسنانها
بعد ستة أشهر أو فقة معز لها ستان بشرط عدم العيب فيها ويجب أن يطلق الدم في المناسك
فالمراد به ما يجزئ في الاضحية الا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط فيه ذلك بل المدار على المماثلة
فيجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب بل لا تجزئ البدنة عن شاة (قوله
فان لم يجدها) أي حياً أو شرعاً كما أشار إليه الشارح بقوله أصلاً أو وجدها بزيادة على من
مثلها ومثل عدم وجودها عدم وجود ثمنها واحتياجه اليه وغيبه ماله ونحو ذلك والعبرة بعدم
وجود ذلك في الحرم ولو ذر عليه يبلده بخلاف كفارة اليمين لأن الدم يقتصر ذبحه بالحرم
والكفارة لا تقتصر بموضع (قوله فسيام عشرة أيام) أي بدل الشاة لقوله تعالى فمن لم يجد

أحدها (الدم الواجب
بترك نسك) أي ترك ما يور
به ~~ترك~~ ترك الاحرام من
المقات وهو أي هذا الدم
(على الترتيب) فيجب أولاً
بترك المأمور به (شاة تجزئ
في الاضحية) فان لم يجدها
أصلاً أو وجدها بزيادة
على من مثلها (فسيام
عشرة أيام

قوله أو يبين تحلى الخ هكذا
بخط شيخنا المؤلف ولعله
أوبن تحلى الخ ليستقيم
الوزن تأمل اه معصمه

فصيام الخ ولقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع
 إلى أهله رواه الشيخان (قوله ثلاثة في الحج) أي في حال الإحرام بالحج فلا يجوز تقديمها عليه
 بخلاف الدم لأن الصوم عبادة بدنية والعبادة البدنية لا يجوز تقديمها على أحد سببها بل لا بد
 من تأخيرها عن سببها مع تقديم العمرة سبب أول والأحرام بالحج سبب ثان والدم عبادة
 مالية والعبادة المالية يجوز تقديمها على أحد سببها متى أحرم بالحج ويجب عليه صومها
 قبل يوم النحر فإن أخرها عنه عصى ويجب عليه قضاءها فوراً وبعد يوم النحر وأيام التشريق
 ولا يجوز صومها في أيام التشريق في الجهد ولا يجب تقديم الأحرام زمن تمكن من صومها
 فيه قبل يوم النحر لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب ويندب تتابع الثلاثة أداء كانت أو قضاء
 لأن فيه مبادرة لقضاء الواجب وخروجاً من خلاف من أوجبه ثم إن أحرم بالحج في سادس
 ذي الحجة لزمه التتابع لضيق الوقت للذات التتابع وليس السفر عذراً فيها لأن صومها
 يتعين إيقاعه في الحج بالنصر بخلاف رمضان فإن السفر عذوقه (قوله تسن قبل يوم عرفة)
 أي لأنه يسن للصالح طهره فيسن له أن يحرم بالحج قبل يوم عرفة زمن يسعها بأن يحرم قبل
 السادس ويصومه وتاليه كاذك الشارح بقوله فيصوم الخ (قوله وثامنه) ويسمى يوم التروية
 لأنهم يترقون فيه الماء ويسمى أيضاً يوم النقلة لاتقالم فيه من مكة إلى منى (قوله وسبعة أيام)
 ويندب فيها التتابع كما يندب في الثلاثة وقوله إذا رجع إلى أهله أي إن أراد الرجوع إليهم
 فقول الشارح فإن أراد الإقامة الخ مقابل هذا المقدور وقوله ووطنه أي محل استيطانه وهو
 من عطف لهل على الحال فيه وليس من عطف التفسير خلافاً للمعنى (قوله ولا يجوز صومها
 في أثناء الماريت) فلو صامها فيه لم يعتد به القول تعالى وسبعة إذا رجعتم (قوله فإن أراد الإقامة
 الخ) قد عرفت أنه مقابل للمعنى الذي سبق والمراد بالإقامة الاستيطان (قوله لولم يصم
 الثلاثة في الحج) أي بعذراً وغيره وقوله لزمه صوم العشرة أما الثلاثة فتقضاء وأما السبعة فأداء
 (قوله وفتق بين الثلاثة والسبعة) أي كافي الأداء وقوله بأربعة أيام أي تطير يوم النحر وأيام
 التشريق وقوله ومدة امكان السير إلى الوطن أي على العادة الغالبة فلولم يفتق وصام عشرة
 ولا حصلت الثلاثة ولم يعتد بالسبعة لعدم التفریق (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ خبره قوله
 موافق الخ وقوله من كون الدم المذكور دم ترتيب أي وتقدير كما مر وقوله موافق لما في الروضة
 الخ وهو المعتمد وقوله لكن الذي في المنهاج الخ ضعيف وقوله أنه دم ترتيب وتعديل قد عرفت
 معنى الترتيب وأما التعديل فهو أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاماً (قوله والثاني الدم
 الواجب الخ) وأفراد غمائية دم الحلق ودم القلم ودم اللبس ودم الدهن ودم التطيب ودم
 الجماع الثاني ودم الجماع بين التحللين ودم المباشرة ثم لوجاه بعد المباشرة دخلت فديتها في فدية
 الجماع كما مر وهذا هو الرابع في كلام ابن المقرئ حيث قال في التظم السابق

وخبرن وقد نزل في الرابع • ان شئت فاذا جئ أو فدياً مع
 للشخص نصف أو قسم ثلاثاً • فحجت ما اجتنته اجتثاً
 في الحلق والقلم ولبس دهن • طيب وتقبيل ووطئ
 أو بين تحلى ذوى احرام

ثلاثة في الحج) تسن قبل
 يوم عرفة فيصوم سادس
 ذي الحجة وسابعه وثامنه
 (و) صيام (سبعة) إذا رجع
 إلى أهله) ووطنه ولا يجوز
 صومها في أثناء الطريق
 فإن أراد الإقامة بمكة
 صامها كما في المهرز ولولم
 يصم الثلاثة في الحج
 ورجع لزمه صوم العشرة
 وفتق بين الثلاثة والسبعة
 بأربعة أيام ومدة امكان
 السير إلى الوطن وما ذكره
 المصنف من كون الدم
 المذكور دم ترتيب موافق
 لما في الروضة وأصلها
 وشرح المذهب لكن
 الذي في المنهاج نعا للمعز
 أنه دم ترتيب وتعديل
 فيجب أولاً شاة فان عجز
 عنها اشترى بغيرها طعاماً
 وتعديله فان عجز صام
 عن كل مذبوما (و) الثاني
 (الدم الواجب

(قوله بالخلق) أي بسببه والمراد به إزالة الشعر مطلقا ولو انتهت أو غيره نعم لو أزيل ذلك بقطع
جلد أو عضول لم يجب شيء لأن ما أزيل تابع غير مقصود بالإزالة وتجب القديفة في ذلك ولو ناسيا
للأحرام أو جاهلا بالحرمة نعم لا قديفة على مجنون ولا على صبي غير مميز وإنما والفرق بين
الناسي والجاهل وبين هؤلاء أنهم ما يعقلان فعلهما فينسبان إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن
الجارى على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم أيضا ولو تأذى بقمل أو قحوه أو خلع فله أن يخلق
ويقدي وكذا تلزمه القديفة في كل محرم أبغ الحاجة إلا ما استثنى كلبس السراويل لمن لم يجد
الأزار والخفين المقطوعين لمن لم يجد النعلين لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن العباسة أمور
بهما تخفف فيها وإزالة ما نبت من الشعر في العين وتأذي به وما يغطيها من شعر الرأس
والحاجبين إذا طال بحيث يمنع بصره وقطع المؤذى من ظفر أنكسر وتأذى به (قوله والترفة)
أي التسميع وطفه على الخلق من حطف العام على الخاص وقوله كالطبيب أي الطبيب بالطبيب
ودخل بالكاف بقية الأفراد كقلم الأنظار من اليد والرجل وقوله والدهن أي دهن شعر
الرأس واللمية ولو محلوقين والخلق الحب الطبري بذلك الحاجب والعدار والشارب والعنفقة
(قوله والخلق أما لجميع الرأس أو لثلاث شعرات) فلا يمتنع جميعه بالاجماع ويلزمه في الشهوة
الواحدة أو بعضها تدوى في الشعرين أو بعضها متدان ويكمل القديفة في ثلاث شعرات
أو بعض كل منها وهكذا يقال في الأنظار ومحل لزوم الدم في الثلاث أن اتحد الزمان والمكان
عرفا والافق كل شعرة أو ظفر أو بعض أحدهما تدوى أو زال شعرة واحدة في ثلاث دفعات
فإن اتحد الزمان والمكان عرفا وجب متدا واحد وان اختلف أحدهما فلا تدوى أمدا (قوله
وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالخلق والترفة بأفراد الثمانية وقوله على التضيير أي
والتقدير (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله وهو على التضيير وقوله أما شاة أي أو ما يقوم
مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة وقوله أو صوم ثلاثة أيام أي حيث شاء ولو متفرقة وقوله أو
التصدق ثلاثة أصع بمذاق الهزرة وضم المهملة جمع صاع وأصله أصوع بالواو أبدلت همزة فقل
أصوع بالهمزة نقلت ضمة الهزرة للصاد فقل أصوع ثم قدمت الهزرة على الصاد فقل أصع
ثم قلبت الهزرة ألفا فقل أصع ففيه أربعة أعمال (قوله على ستة مساكين) أو أدبهم ما يشمل
الفقراء على القاعدة المشهورة من أن الفقير والمسكين إذا اجتمعا اقترفا وإذا افترا اجتمعا
وحينئذ فلا حاجة لقول الشارح أو فقراء بل هو مستدرك ولعله أتى به لئلا يتوهم أن المراد
خصوص المساكين فتخرج الفقراء (قوله لكل منهم نصف صاع) فلا يجوز نقص المسكين عنه
وليس في الكفارات ما يراد المسكين فيه على مذاقهم وقوله من طعام يجزئ في الفطرة
فالمراد بالطعام في هذا الباب ما يجزئ في الفطرة (قوله والثالث الدم الواجب الخ) سكت
المصنف عن حكمه وهو دم ترتيب وتعديل كدم الجماع المقصد الآخر ولذلك قال ابن القري
في التلخيص السابق

بالخلق والترفة) كالطبيب
والدهن والخلق أما لجميع
الرأس أو لثلاث شعرات
(وهو) أي هذا الدم (على
التضيير) فيجب أما (شاة)
تجزئ في الأضحية (أو
صوم ثلاثة أيام أو التصديق
بثلاثة أصع على ستة
مساكين) أو فقراء لكل
منهم نصف صاع من طعام
يجزئ في الفطرة (و) الثالث
(الدم الواجب

والثاني ترتيب وتعديل ورد * في محصور وطاعة إن فقد
أن لم يجد قومه ثم اشتري * به طعاما طعمة للفقراء
ثم لجوز عدل ذلك صوما * أعني به عن كل مسكين ما

فالتاسع الخاسر في كلام المصنف هو الثاني في كلام ابن المقرئ فيجب على المحرم أولاً شاة
 فان لم يجدها أخرج بقيمتها طعاماً فان هجز عنه صام عن كل مقدوماً وحيث انتقل الى الصوم فلا
 يتوقف تحلله على فراغه ولا يتقيد بعمل الاحصار بل له أن يصوم حيث شاء ولا يسقط عنه الدم
 اذا شرط عند الاحرام أنه اذا أحصر تحلل بخلاف ما اذا شرط أنه اذا مرض تحلل سواء قال بلا
 هدى أو أطلق فإنه لا يلزمه الدم لان حصر العدو لا يقتصر الى شرط فالشرط فيه لاغ ولو شرط
 التحلل بالهدى اذا مرض لزمه لانه شرطه على نفسه (قوله بالاحصار) أي المنع من جميع
 الطرق عن اتمام النسك حجاً أو عمرة أو قرناً وأسباب الحصر ستة أحدها منع العدو من الوصول
 الى مكة منع من الرجوع أيضاً ولا وثانها الحبس ظلماً كان حبس يدين وهو معسر أو له وكل
 في قضائه فإنه يجوز له أن يتصل كفي الحصر العام وثالثها الرق ان أحرم بغير اذن سيده فله أن
 يتصل بالحق مع النيسة وان لم يأمره بذلك سيده فان أمره به لزمه فعلم أن أحرامه بغير اذن
 سيده صحيح وان حرم عليه لانه يعطل عليه منافعها التي يستحقها فإنه قد يريد منه مالا يساع
 للعهرم **الاصطلاح** فان لم يتصل فله استيفاء منفعته منه والاثم عليه ورابعها الزوجية
 فللزواج ولو محرماً تحليل زوجته ولو من فرض الاسلام لان حقه على الفور والنسك على التراخي
 ويجب عليها التحلل بأمره وله وطؤها وان لم يتصل والاثم عليها فان قيل ليس له منعها من فرض
 الصلاة والدم فهل كان هذا **ذلك** أجيب بأن ثمة النسك تطول فيلحق الزوج كثير ضرر
 بخلاف فرض الصلاة والدم فغدتهم لا تطول فلا يلحقه كثير ضرر وخامسها الاصابة للولد
 أحرم بغير اذن أصله وان علا فله تحليله من النفل بخلاف الفرض كالصوم والصلاة ويفارق
 الجهاد بأنه فرض عين عليه ولا كذلك الجهاد وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية
 كلامهم أن اللائقين منع البنات ولو أذن لهما الزوج الا أن يسافر معها ويسن للولد استئذان
 أصله المسلمين في النسك فرضاً أو تطوعاً وسادسها الدين فلصاحب الدين المال منع غريمه
 الموسر من الخروج ليوفيه حقه وليس له تحليله اذا لضرر عليه في أحرامه بخلاف الدين المؤجل
 أو الحال وهو مسرف ليس له منعه اذا لا يلزمه إذا وحيثه فان كان الدين يحل في غيبته استحب له
 أن يوصل كل من يقضيه عند حلوله (قوله فيتحلل المحرم) أي جواز الاوجوب بما لم يلزم عليه
 مصابة الاحرام في غير وقته والاوجب والاولى للمحصر المعتبر الصبر عن التحلل بل ان يقن
 زواله عن قرب بحيث يزول في ثلاثة أيام أو يمنع تحله والاولى للصالح أيضاً الصبر عن التحلل ان
 اتسع الوقت والا فالاولى التحجيل لخوف القوات نعم ان يقن زوال الحصر في مدة **تتم** كن
 ادراك الخج بعدها امتنع تحله ولا قضاء على المحصر المتطوع امدوم وروده فان لم يكن متطوعاً
 فان كان نسكاً فرضاً متقراً بحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سقى الامكان أو كان قضاء
 أو نذر ابقى في ذمته وان كان غير متقراً بحجة الاسلام في السنة الاولى من سقى الامكان اعتبرت
 استطاعة جديدة بعد زوال الاحصار (قوله في تحلل المحرم) ولا بد من مقارنتها للذبح لانه قد
 يكون التحلل وقد يكون لغيره فلا بد من نية صارفة وكذا لا بد من مقارنتها للحلق ان جعلناه نسكاً
 وهو المشهور وقوله بأن يقصد الخروج الخ تصوير لنية التحلل (قوله شاة) أي أو ما يقوم
 مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة كما مر (قوله حيث أحصر) أي في المكان الذي أحصر فيه

بالاحصار فيتحلل المحرم
 بنية التحال بأن يقصد
 الخروج من نسكه بالاحصار
 (ويهدى) أي يذبح (شاة)
 حيث أحصر

من حل أو حرم ولا يكتفى الذبح بموضع من الحل فغيره وضع الاحصار ولا يجوز نقل اللحم الشاة لغير أهله الا الحرم ان تيسر وكذلك لا يجوز نقل الطعام عند الهجز عن الشاة لغير أهل محل الاحصار الا الى الحرم وأما الصوم فلا يتقيد بمكان (قوله ويخلق رأسه بعد الذبح) فيشترط تأخره عن الذبح لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (قوله والرابع الدم الواجب الخ) ومثله الدم الواجب بقطع نجر الحرم المكي فتخبر فيه بين أن يخرج في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة التي قارب سبع الكبيرة شاة كما سيأتي وأن يخرج بقيمتها ما وأ أن يصوم عن كل مديوما ولذلك قال ابن المقرئ في التلخيص السابق

والثالث التضيير والتعديل في * صيدوا شجرا وبلان تكاف

ان شئت فاذا ذبح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدم

(قوله بقتل الصيد) أي المأكل كقول البري الوحشي أو ما أحداً عليه ذلك كقوله بين حمار وحشي وحمار أهلي قال فيه للعهد واعلم أن الصيد ضربان * الضرب الاول ماله مثل من النعم في الصورة والخلقة تقريبا ومنه ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن السلف فيتباع ومنه ما لا نقل فيه فيحكم بمنزله عدلان فقيهان فطنان لانهما أعرف بالشبه المعتبر شرعا فالفقهاء شرط وما في المجموع من أنه مستحب محمول على زيادته ولو حكم عدلان بمنزل وعدلان بمنزل آخر فخير بينهما على الأصح ولو حكم عدلان بأن له متسلا وآخران بأنه لا مثل له فهو مثلي كما جزم به في الروضة تقديم الأولين لانهما أدركا من الشبه ما خفي على الآخرين * والضرب الثاني ماله مثل له ومنه ما فيه نقل كالحمام ونحوه كالحمام والقمرى والفواخت وكل مطلق في الواحدة منه شاة لحكم العصاة رضي الله عنهم بها فيها وفي مستندهم وجهان أحدهما ما وقع بلغه فيه والثاني ما بينهما من الشبه في أن كلا يأتى البيوت وهذا غاياتي في بعض أنواع الحمام اذ لا يأتى في الفواخت ونحوها مما لا يأتى البيوت والأصح الاول ومنه ما لا نقل فيه كالحمار وبقية الطيور سواء كان أكبر جثة من الحمام أم لا وظاهر أن ما فيه نقل مما لا مثل له حكمه حكم ماله مثل فيتخير فيه بين الثلاثة أمور الانية في كلام المصنف (قوله وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بقتل الصيد وقد عرفت أن مثله الدم الواجب بقطع الشجر وقوله على التخيير أي والتعديل وقوله بين ثلاثا أمور أي التي هي اخراج المثل والتصديق بقيمته طعاما والصوم عن كل مديوما (قوله ان كان الصيد مما له مثل) أي أو كان مما لا مثل له لكن فيه نقل كما علمت (قوله والمراد بمنزل الصيد ما يقاربه في الصورة) فاعبرة بالمماثلة في الخلقة والصورة تقريبا لا تحقيقا والافان العامة من البدنة فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي الانثى أنثى وفي الحامل حامل مثله وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب ان اتحد جنس العيب وفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل ولو فسد المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم أو الهزيل بالسمين فهو أفضل (قوله اخرج المثل من النعم) ولو كان الصيد مما لا يملكه مع جوارحه قيمته لما لزمه وقد ألف ابن الوردي في ذلك حيث قال

صندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا

قابض شئ برضا ماله * ويضمن القيمة والمثل معا

ويخلق رأسه بعد الذبح (و)
الرابع (الدم الواجب بقتل
الصيد وهو) أي هذا الدم
(على التخيير) بين ذرة أمور
(ان كان الصيد مما له مثل)
والمراد بمنزل الصيد ما يقاربه
في الصورة وذكر المصنف
الاول من هذه الثلاثة في
قوله (أخرج المثل من النعم

ومراد به بالاصلين أن المثلين بضمين بطله والمتقوم بقيته وقد أجاب بعضهم بقوله
جواب هذا أن شخصاً محرماً • أعاره الحلال صيداً فاقنعا
أقبضه إياه ثم بعد ذلك • قد أناف المحرم هذا فاسمعا
فيضمن القيمة حقاً للذي • أعاره والمثل للمعا

(قوله أي يذبح المثل) فلا يكتفى بأخراجه حياً وقوله ويتصدق به الخ فلا يكتفى تركه بعد ذبحه وان
كان يعلم أن الفقراء تأخذ به بعد ذلك كما يقع من الجاهل كثيراً (قوله فيجب في قتل النعامة الخ)
تفريع على قوله أخرجه المثل من النعم والمقصود بذلك التفريع تفصيل هذا الجمل لكن بعض
التفصيل وقوله بدنة هي البعير من الأبل ذكرنا أن أو أمي كما أن النعامة تشمل الذكر والأنثى
فالتساوي في مال الوحدة ولم يقل هنا تجزئ في الأضحية لقول ابن قاضي عجّلون إن دماء الحج يعتبر فيها
الأجزاء في الأضحية الأجزاء الصبيد فلا يعتبر فيه ذلك ولا يجزئ بدل البدنة بقرة ولا سبع شياه
أو أكثر لا اعتباراً بالمائنة في جزاء الصبيد (قوله وفي بقر الوحش) أي في الواحد من بقر
الوحش وقوله وحماره أي حمار الوحش وقوله بقرة ولا يجزئ عنها سبع شياه ولا أكثر كما تقدم
تفسيره (قوله وفي الغزال) وهو ولد الغنمية إلى أن يطلع قرناه وفيه حنطة معز صغير في الذكر
جسدي وفي الأنثى عنقاق فان طلع قرناه سمي الذكر غليبا والأنثى غليبة ففي الذكر تيس وفي الأنثى
عنز وهي أمي المعز التي تم لها سنة هكذا في شرح الخطيب مع بعض تغيير أفراد الشارح بالغزال المعز
الصغير مجازاً بالنسبة للأقل والمعز الكبير حقيقة في الثاني (قوله وبقية صور الذي له مثل
من النعم مذكورة في المطولات) عبارة شرح الخطيب وفي الأوب عنقاق وهي أمي المعز إذا
قويت مالم تبلغ سنة وفي البروع جفرة وهي أمي المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كبش
وفي النعلب شاة انتهت (قوله أو قومه) والعبرة بتقويم عدلين من أهل الحرم وقوله بقيمة مكة
يوم الأخراج ففي المثل تعتبر قيمة المثل في المكان بمكة والمراد به جميع الحرم لأنه محل ذبحه
لأن محل الاتلاف على المذهب وفي الزمان بوقت الأخراج على الأصح وفي غير المثل تعتبر قيمته
في المكان بمحل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الأخراج على الأصح
كما في الخطيب (قوله واشترى) ليس قبداً فلو قال وأخرج بدل اشتري لكان أولى ليشمل
مالاً وأخرج مما عنده من الطعام الجزئ في الفطرة وبالجملة فالشراء ليس متعيناً ولعل تعبير
المصنف به لكونه الأغلب وقوله بقيته أي بقدرها وقوله ويتصدق به أي بالطعام ولا يجوز له
التصدق بالدرهم وقوله على مساكين الحرم وفقرائه أي على المساكين والفقراء الموجودين
فيه القاطنين وغيرهم بل إذا علم أن غير القاطنين أحوج كان إعطاؤهم أفضل فان عدت
المساكين والفقراء من الحرم لم ينقله إلى غير الحرم بل يؤخره حتى يوجدوا فيه كمن نذر التصديق
على مساكين بلده فلم يجدهم (قوله أو صام) أي في أي مكان كان وقوله عن كل مديوماً أي بدل
كل مديوم الطعام فلو أراد أخراج المثل عن الثلث والأطعام عن الثلث والصوم عن الثلث
فهل يجوز ذلك أولافيه وجهان أحدهما لا يجوز (قوله وإن بني أقل من مديوم عنه يوماً) أي
تكميلاً للمنكسر لأن الصوم لا يتبع بعض (قوله وإن كان الصبيد مما لا مثل له الخ) وهذا فيما
لا مثل فيه من ذلك كالجراد والعصافير ونحوهما أما الذي فيه نقل وهو الحمام فيتخير فيه بين

أي يذبح المثل من النعم
ويتصدق به على مساكين
الحرم وفقرائه فيجب في قتل
النعامة بدنة وفي بقر الوحش
وحماره بقرة وفي الغزال
عنز وبقية صور الذي له مثل
من النعم مذكورة
في المطولات وذكر الثاني
في قوله (أو قومه) أي المثل
بدرهم بقيمة مكة يوم
الأخراج (واشترى بقيته
طعاماً) مجزئاً في الفطرة
(ويتصدق به) على مساكين
الحرم وفقرائه وذكر المصنف
الثالث في قوله (أو صام عن
كل مديوماً) وإن بني أقل
من مديوم عنه يوماً وإن
كان الصبيد مما لا مثل له
فيتخير بين أمرين ذكرهما
المصنف في قوله

(أخرج بقيقته طعاما) وتصدق به (أو صام عن كل مديوما) وإن بقي أقل من مديوم عنه يوما (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عالم بالتصريم سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولا (بدنه) وتطلق على الذكر والأنثى من الأبل (فإن لم يجدها فبقرة) فإن لم يجدها فسم من الغنم فإن لم يجدها قوم البدنة بدرهم بسعر مكة وقت الوجوب (واشترى بقيقته طعاما ونصدقه) على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فإن لم يجد طعاما) صام عن كل مديوما (واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب

١٠١٥ - أو فعل حرام

ثلاثة أمور كالذي له مثل فاما أن يذبح الشاة ويصدق بلحمها أو يقومها ويخرج بقيقته طعاما أو يصوم عن كل مديوما كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أخرج بقيقته) أي الصيد الذي لا مثل له وقد عرفت أنه تعتبر قيمته في المكان يعمل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الاخراج على الاصح وقوله أو صام عن كل مديوما أي في أي موضع كان قياسا على المثلي (قوله وإن بقي أقل من مديوم عنه يوما) أي تكميلا للمكسر لأن الصوم لا يتبعض كما مر (قوله والخامس) أي من الخمسة أشياء وقوله الدم الواجب بالوطء أي المفسد للنفس بخلاف غير المفسد كالوطء بين التحليلين والوطء الثاني بعد الجماع المفسد ولو قبل التحليلين فانما يلزمه في صورتين شاة وانما يجب الدم على الرجل بخلاف المرأة وإن علمتها عبادة المصنف فلا دم عليه على الصحيح سواء كان الوامئ زوجا أو غيره محرما أو حلالا (قوله من عاقل عامد عالم بالتصريم) أي مختار فلا فدية على المجنون والناسي والجاهل بالتصريم والمكره (قوله في قبل أو دبر) أي من ذكر أو أنثى سواء كانت زوجة أو مملوكة أو أجنبية (قوله كما سبق) أي في كلامه حيث قال في عدا المحرمات والتاسع الوطء من عاقل عالم بالتصريم سواء جامع في حج أو عمرة في قبل أو دبر الخ (قوله وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالوطء وتقدم أن مثله الدم الواجب بالاحصار وقوله على الترتيب أي والتعديل على المذهب (قوله فيجب به أولا الخ) تفريع على الترتيب وقوله بدنه أي بصقة الاضحية وقوله وتطلق على الذكر والأنثى من الأبل أي فالمراد بها البعير ذكر أو أنثى فالتاء فيها الواحدة كما مر (قوله فإن لم يجدها) أي البدنة وقوله فبقرة أي تجزئ في الاضحية وهي تطلق على الذكر والأنثى من العرابة والجواميس فالتاء فيها للوحدة أيضا وقوله فإن لم يجدها أي البقرة وقوله فسبع من الغنم أي من الضأن أو المعز أو منهما معا (قوله فإن لم يجدها) أي السبع من الغنم وقوله قوم البدنة أي لأنها الأصل وما ذكر بعدها بدل عنها فعند التقويم يرجع إليها وقوله بدرهم بسعر مكة وقت الوجوب أي كما قاله السبكي وغيره وإن لم تكن المسئلة مذكورة في النسخين والروضة (قوله واشترى) قد تقدم أنه ليس بقيد فخله ما لو أخرج مما عنده فلو قال وأخرج بدل اشترى لكان أولى وقوله بقيقته أي بقدر قيمة البدنة وقوله طعاما أي مجزئ في الفطرة وقوله ونصدقه أي بالطعام وقد أخذ الشارح محترز ذلك بقوله ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه وقوله على مساكين الحرم وفقرائه أي ولو غرباء (قوله ولا تقدر في الذي يدفع الخ) أي فلا يتصدق به ولا أكثر (قوله فإن لم يجد طعاما الخ) ولو قدر على بعض الطعام ويجز عن باقيه أخرج ما قدر عليه وصام عما عجز عنه وقوله صام عن كل مديوما ولو أنكسر مديوم عنه يوما تكميلا للمكسر كما مر (قوله واعلم أن الهدى الخ) غرضه به الإشارة إلى أن كلام المصنف مخصوص بغير الهدى الواجب بالاحصار وفي هذا تصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وهو كذلك كما ذكره الرافعي وإن كان ينصرف عند الإطلاق إلى ما يسوقه المحرم تقرن بطوعا أو وجوبا بالنذر كما يؤخذ من كلام النووي فلا منافاة بين كلامه وكلام الرافعي وذبح دم الجبران لا يختص بوقت الاضحية بخلاف ما يسوقه المحرم تقرن فان ذبحه يختص بوقت الاضحية على الصحيح (قوله وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم) يستفاد منه أنه يجوز بعثه إلى الحرم وهو كذلك كما تقدم التنبيه عليه فقوله بل يذبح في موضع الاحصار أي إن لم يبعثه إلى الحرم

(قوله ويختص ذبحه بالحرم) وكذلك تختص تفرقة لحمه وجميع أجزائه بالحرم فلا يجوز نقله الى غيره وان لم يجد فيه مسكينا ولا فقيرا أو أفضل بقعة من الحرم لذبح هدى المعقر المروءة لانها لموضع تحمله ولذبح هدى الحاج منى لانها موضع تحمله لافرق في ذلك بين هدى الجبران وهدى النذر أو النقل فحاشا له المحرم من هدى النذر أو النقل يختص بالذبح بالحرم والأفضل ذبحه بالمروءة في المعقر ويبنى في الحاج فهو ومنه اختصاصه وأفضلية وان خالفه في وقت الاضحية قدم الجبران لا يختص بوقت الاضحية ويختص به هدى النذر والنقل (قوله ولا يجوز ذبحه الهدى) أى ذبحه وتفرقة لحمه وجميع أجزائه وقوله ولا الاطعام أى التصديق بالطعام وتخليكه للمساكين والفقراء وقوله الا بالحرم أى فيه وقوله وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى أى بعد ذبحه فلا يكتفى بدفعه لهم حيا وقوله الى ثلاثة مساكين أو فقراء فلا يجوز دفعه الى أقل من ثلاثة من المساكين أو الفقراء أو منهما فالثلاثة هي الأقل ولا حصر للاكثر وقد تقدم أن المراد بالمساكين أو الفقراء الكائنون في الحرم ولو غر با فقول المحشى لاهله ليس بقيد الآن يراد بأهله الكائنون فيه وقت الانحراج ولا يجوز له أى فى أى محل شاء وقدينه الشارح بقوله من حرم أو غيره اذ لا منفعة لاهل الحرم في صيامه ويجب فيه تيمم النية ولا يجب فيه تعيين جهة من تمتع أو قرآن أو نحو ذلك خلافا لما نقله الخطيب عن القمولى (قوله ولا يجوز) أى لحرم ولا لخلال كما سيذكره بقوله والمحل والمحرم في ذلك سواء لا يقال ذكر التحريم مستند بالنسبة للمعمر لتقدمه لما تقول الذى تقدم التحريم من حيث الاحرام ولو في غير الحرم والذى هنا التحريم من حيث الحرم ولو للخلال سواء كان مسلما أو ذميا ملتزما بالاحكام (قوله قتل صيد الحرم) ومثل القتل غيره من سائر أنواع التعرض ولو تنفيره وازعاجه من مكانه وشغل الحرم في كلام المصنف حرم مكة وحرم المدينة فهو مساو فى التحريم لكن لاضمان في حرم المدينة في الجديد لانه ليس محلا للنسك بخلاف حرم مكة فالاضمان يختص به لانه محل للنسك والتحريم غير يختص به لتبوته في الحرم ومن الشريطين بل مثلها ما فيه وجع الطائفة أى واديه الذى بصمراته ولا ضمان فيه قطعا واعلم أن الصيد المذبوح في كل من الحرمين ميتة وأنه يعمر قتل ترابهما ولو محرقا كالأواني الى غيرهما فيجب وقده اليه ما رأى ما قبل تراب الحل اليهما بخلاف الأولى بخلاف ما مرزم فانه يجوز نقله بل يستحب للتبرك به ولا أصل لما قيل من أنه يغفر في الطريق ويحرم أيضا أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك بذلك مسحها بطيب نفسه ثم أخذها وأما سترتها فان كانت من بيت المال فلا مانع أن يصرفها مصارف بيت المال بها أو اعطاء أو نحو ذلك لثلاثتف بالبلا وان كانت موقوفة تعيين ببعضها وصرفها في مصالح الكعبة وان كانت ملكا للكعبة بأن ملكها مال الكعبة فلقبها ما يراه وان وقف لها شئ على أن تؤخذ من ريعه فان شرط الواقف فيها شئ من بيع أو اعطاء أو نحو ذلك اتبع وان لم يشترط فيها شئاً قلنا نطر بيعه أو صرف ثمنها في كسوة أخرى فان شرط الواقف تجديدها كل عام ولم يشترط فيها شئاً اتبع العادة الجارية في زمن الواقف العالم بها كما هو الواقع الآن بمصر فان الواقف لها وهو شجرة الدر على ما قيل لم يشترط فيها شئاً وشرط تجديدها كل عام مع علمه بأن بنى شية ياخذونها فلهم أخذها على الرابع

ويختص ذبحه بالحرم
وذكر المصنف هذا في قوله
(ولا يجوز ذبحه الهدى ولا
الاطعام الا بالحرم) وأقل
ما يجزئ أن يدفع الهدى
الى ثلاثة مساكين أو فقراء
(ويجوز أن يصوم حيث
شاء من حرم أو غيره) ولا
يجوز قتل صيد الحرم

ويجوز ان أخذها البسها ولو جنباً وما نضاً ولا يحرم تعريضها (قوله ولو كان مكرهاً على القتل) أي من حيث أنه طريق في الضمان لأن حيث الحرمة لأنه لا حرمة على المكره بالغش وانما الحرمة وقرار الضمان على المكره بالكسر وأنت خير بأن كلام المصنف في الحرمة دون الضمان فكان الأولى حذف هذه الغاية (قوله ولو أحرمت ثم جنى فقتل صبيده لم يضمنه في الاظهر) هو المعتمد وكذلك المغمى عليه والنائم والعبي غير المميز فلا ضمان على هؤلاء لأنهم لا يعقلون فعلهم وإن كان الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم بخلاف الجاهل والناسي فانهما يضمنان لأنهما يعقلان فعلهما فانسبان الى تقصيرهم لحرمة عليهما فهي مخصة بالعامد العالم وأما الضمان فلا يختص بهما (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أي ولا قلعها بالأولى وانما تركه لأنه يعلم من تعبيره بالقطع تحريم القطع من باب أولى والشجر ما له ساق والنبات ما لا ساق له ويسمى نجماً قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولا فرق في الشجر بين ما ثبت بنفسه وما استنبته الناس بخلاف النبات فإنه لا يحرم منه إلا ما لا يستنبته الناس كإسباقي ومحل الحرمة في الشجر الرطب غير المؤذى أما اليابس والمؤذى كالشولن والعوسج وهو نوع من الشولن فلا يحرم قطعه ولا قلعه إن كان اليابس لا يختلف والمراد بشجر الحرم ما كل أصله فيه وإن كانت أغصانه في هواه الحل بخلاف عكسه ولو كان بعض أصله في الحرم وبعضه الباقي في الحل حرم تغليب الحرم ولو نزلت شجرة حرمية الى الحل بقيت على الحرمة بخلاف عكسه نظر المأصل فيه ما ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لثلاث بضر به بخلافه بالخبط لأن خبطه حرام كافي المجموع نقله عن الأصحاب ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ ثمره ونحوه ودال والثلث بالبيع أما للبيع فلا يجوز كما يؤخذ مما نسبنا في ولا ضمان في الغصن اللطيف كالسوالف وإن أخاف مثله في سنته فإن لم يختلف أو أخلف لا مثلاً ومثله لا في سنته فعليه الضمان بقيمة (قوله أي الحرم) نفير للضمير في كلام المصنف وهو شامل لحرم مكة وحرم المدينة لأن كلامه في عدم الجواز وهما مستويان فيه بل مثلها فيه وج الطائف وأما الضمان فهو مختص بحرم مكة لأنه محل النسك فعلم من ذلك أن قول الشارح وتضمن الشجرة المحمّص بالحرم المكي قريباً وهم تخصيص كلام المصنف به أيضاً وليس كذلك كما علمت (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أي بأن تسمى كبيرة عرفاً وتضمن سواء أخلفت أم لا بخلاف الغصن اللطيف ففيه التفصيل المأثور وقوله ببقرة وفي معناها بدنة وسبع شياه وقوله والصغيرة أي التي تقاوب سبع الكبيرة بخلاف الصغيرة جداً فانها تضمن بالقيمة وقوله بشاة أو ما يدرم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة قال الزركشي وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة ولم يفته الى حد الكبر عرفاً وينبغي أن تجب فيه شاة أعظم من الواجبة في التي قاوت سبع الكبيرة ٥١ وأقره العلامة الرملي وخالفه العلامة ابن حجر حيث قال لا تجب الاشاة تساوي سبعاً مطلقاً وكلام الشارح ربما يشبه منه موافقة الشيخ ابن حجر حيث أطلق وقوله كل منهما أي البقرة والشاة (قوله ولا يجوز أيضاً قطع ولا قلع نبات الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلها ما وج الطائف لكن الضمان مختص بحرم مكة وندناه بالقيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه ثم يجوز أخذها لعلف البهائم يسكون اللام والدوا حكاها لفظاً والسنامكي وللتغذي كالرجلة والبقل للعاجة اليه فيقتصر على قدر الحاجة فلا يأخذ

ولو كان مكرهاً على القتل
ولو أحرمت ثم جنى فقتل صبيده لم
يضمنه في الاظهر (ولا)
يجوز (قطع شجرة) أي
الحرم وتضمن الشجرة
الكبيرة ببقرة والصغيرة
بشاة كل منهما بصفة
الاضحية ولا يجوز أيضاً
قطع ولا قلع نبات الحرم

الابتدوها ولا يجوز أخذها للبيع ولولعل البهائم أو غيره مما سبق لانه كالطعام الذي أبيع أكله
فانه يجوز للمباح له أكله لا يبيعه فكذلك هذا قياسا عليه ويؤخذ منه أنه حيث جاز أخذ السواك
لا يجوز بيعه ويجوز زرع حبش الحريم بل وشجره كما نص عليه في الامة بالبهائم ويجوز أخذ
الأذن بالذال المجمة ولولبيع وهو حلقا مسكة لانه ورد استنائه في الحديث بأشارة العباس فانه
قال يا رسول الله الا الأذن فانه لقينهم وليوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الأذن والفين
الحذاد (قوله الذي لا يستنئيه الناس بل ينبت بنفسه) خرج بذلك ما يستنئيه الناس كالخنطة
والشعر فيجوز أخذه مطلقا ولو نبت بنفسه نظرا لكون الأصل فيه أن يستنئيه الناس (قوله
أما الحبش اليابس الخ) مقابل لقوله نبات الحريم فان المتبادر منه الرطب ولفظ اليابس صفة
كاشفة وقوله لا قلعه أي ان كان يختلف بأن كان أصله حيا فان مات جاز قلعه أيضا (قوله والمحل
الخ) غرضه بذلك الإشارة الى التعميم في تحريم صيد الحريم وشجره لانه من حيث الحريم فلا فرق
بين المحرم والحلال وقد عرفت فيما سبق أنه لا استدراك ولا تكرار في ذكر المحرم في الصيد خلافا
لما ذكره المحشى لأن ذكره فيما سبق من حيث الاحرام وهما من حيث الحريم (قوله بضم الميم) أي
لا يفصلها لانه من أحل الرباعي أي صار حلالا وقوله والمحرم بضم الميم أيضا لانه من أحرم أي
صار محرما (قوله في ذلك الحكم السابق) أي الذي هو تحريم صيد الحريم وشجره وقوله سواء أي
مستويان وبه يتعلق الجائر والمجرور قبله (خاتمة) نسأل الله حسن ايسر لمن قصد مسكة المسترفة
بجمع أو عرفة أو بهما أن يهدي اليها شأ من التعم فانه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع
مائة بدنة فان نذر ذلك وجب ويسن أن يقد البدنة أو البقرة تعلين من النعال التي تلبس
في الاحرام ثم تصدق بعد الذبح به ما وأن يجرح صفحة سنامها اليمنى بمحديدة مستقبلا بها
القبلة ويلطخها بالدم لتعرف والغنم لا تجرح بل تقلد عري القرب ونشق آذانها ولا يلزم بذلك
ذبحها وقد وقع السؤال عن وقفة يوم الجمعة هل لها هضبة على غيرها فاجيب بأن لها هضبة لأن
الاعمال تنشر بشرف الزمان كما تنشر بشرف المكان ويوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع
فيكون العمل فيه أفضل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة
فان وافق يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة وروى عنه أيضا أنه قال اذا كان
يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لجميع أهل الموقف وقد كانت وقفته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
يوم الجمعة لأن الله انما يختاره الافضل (قاعدة) حدود الحريم معروفة نظم بعضهم مسافتها
بالاميال في قوله

والحرم الحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا وصفت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف • وحدة عشر ثم تسع جعزانه
ومن يمن سبع بتقديم سينه • وقد كملت فاشكر لربك احسانه

وحدة بكسر الحاء المهملة وهي غير وحدة المعروفة بكسر الجيم (قوله ولما فرغ المصنف من
معاملة الخالق الخ) هذا دخول على كلام المصنف والمعاملة الاولى بمعنى أصل العمل لأن
العبادة عمل العبد لله فليست المعاملة من الجانب واحد الا ان نظر لكون المولى
يعامل عبده بالانابة كما أن العبد يعامل ربه بالعبادة فتكون من الجانبين وأما المعاملة الثانية

الذي لا يستنئيه الناس بل
ينبت بنفسه أما الحبش
اليابس فيجوز قطعه لا قلعه
(والمحل) بضم الميم أي
الحلال (والمحرم في ذلك)
الحكم السابق (سواء) ولما
فرغ المصنف من معاملة
الخالق وهي العبادات

قوله بكسر الحاء المهملة صوابه
بقضه كما في القاموس وقوله
بكسر الجيم الذي في القاموس
ضعها اه معصية

فهى من الجائزين فالمعاملة فيها على بابها لا تفيها إلا بما من أحد الجانبين وقبول من الآخر
وانما تقدم المصنف كثرة العبادات على المعاملات اهتماما به الشرفها قائما متعلقة بالخلق
والمتعلق يشرف بشرف المتعلق ولا احتياج اليها أكثر فأن كل أحد يحتاج الى العبادات ولا
كذلك البيوع ونحوها (قوله أخذ) جواب لما وقوله في معاملة الخلائق أى وهى المعاملات
والخلائق جمع خليفة بمعنى مخلوقة فهى بمعنى المخلوقات وقوله فقال عطف على أخذ

• (كتاب أحكام البيوع) •

أى هذا كتاب بيان أحكام البيوع ومبراهه بالأحكام الجواز وعدم الجواز والاول امام الزوم
أو عدم الزوم كما يعلم ذلك من كلامه وانما قدر الشارح أحكاما إشارة الى أن كلام المصنف على
تقدير مضاف لانه انما تكلم على أحكام البيوع لا على حقيقة اللغة ولا شرعا وعبر بالبيوع دون
البيع مع أنه مصدر والاصل فيه الافراد ولذلك عبر في المنهج بقوله كتاب البيع نظر الى تنوعه
وتقسيم أحكامه والاصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأل الله البيع وأحاديث كقوله
صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض وخبر شل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الكسب
أطيب قال حمل الرجل يده وكل بيع مبرور أى لا غش فيه ولا خيانة وأركانه ثلاثة أجالاستة
تتم صلاعا قد بائع ومشترو معقود عليه غن ومغن وصيغة إيجاب وقبول وشرط فى العاقد بائعا
أو مشتريا اطلاق تصرف فلا يصح عقد صبي ومجنون ومجنور وعليه بفسه وعدم اكراه بغير
حق فلا يصح عقد مكره فى ماله بغير حق فان كان بحق صح كأن توجه عليه بيع ماله لو فاء دينه
فأكرهه إذا كره عليه ويصح عقد المكره فى مال غيره باكراهه لانه أبلغ فى الاذن واسلام من
يشترى له مصنف أو نحوه ككتب حديث أو علم فيها آثار السلف أو لم أو مرتد فلا يصح ملك
الكافر للمصنف ونحوه لما فيه من الاهانة ولا المسلم لما فيه من الازلال وقد قال تعالى ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولبقاء علقته الاسلام فى المرتد وشرط فى المعقود عليه غنا
أو مئنا كونه طاهرا مستقاه للعاقد عليه ولاية والقدرة على تسلمه وكونه معلوما للعاقدين عينا
وقد را وصفة وسذكر المصنف بعض هذه الشروط وشرط فى الصيغة إيجابا وقبولا أن لا يتخلل
بينهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل وهو ما أشعر بالأعراض عن القبول وأن يتوافق الإيجاب
والقبول ولومعنى وعدم التعليق وعدم التأقيت (قوله وغيرها من المعاملات) أى وأحكام
غيرها من المعاملات واعلم أنه يحتمل أن المراد بها التصرفات المالية الواقعة بين اثنين فأكثر
كالشركة والقراض والاجارة وعلى هذا فخصوا الاقرار والغصب زيادة على ما فى الترجمة وهى غير
معيبة ويحتمل أن المراد بها التصرفات المتعلقة بالمال مطلقا وعلى هذا فلا زيادة لكن فى اطلاق
المعاملة على نحو الاقرار والغصب بعد لا يخفى (قوله كقراض وشركة) أى ووكالة واجارة كما
أشار الى دخول ذلك وغيره بالكاف وادخال الاجارة فى الغير أولى من ادخالها فى البيوع لانه
المتبادر من صنيع الشارح حيث أخرجها من تعريف البيع الآتى خلافا لما منه المحشى
من ادخالها فى البيوع نظر الكون ببيع منافع فى المعنى وعليه جرى الشيخ الخطيب حيث
جعل أنواع البيوع أربعة وزاد على الثلاثة التى ذكرها المصنف رابعا مال وهو بيع المنافع
وهو الاجارة ولكن يؤيد ما قلنا انها لا تسمى بيعا عرفا مع أنه الاوفق بكلام المصنف والشارح

أخذ فى معاملة الخلائق فقال
(كتاب أحكام البيوع)
وغيرها من المعاملات
كقراض وشركة

ثم رأيت بعضهم نظري كلام المحنى فتأمل (قوله والبيع جمع بيع) قد تقدم بيان نكتة جمعه
فتنبه (قوله والبيع لغة مقابلة تثنى بشئ) أى على وجه المماثلة ليخرج ثمنوا ابتداء السلام
ورده وعبادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عبادة مريض بعبادة مريض
آخر يعالفة وقال بعضهم الأولى إبقاء المعنى اللغوي على إطلاقه لأن الفقهاء لا يدخل لهم
في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر إطلاق الشارح ومنه بآهنى اللغوي قول الشاعر

ما بعنكم مهجتي إلا بوملكنم • ولا أسلمها إلا بيدا •

فإن وفيه تم بما قلتم وفيت أنا • وإن غدرتم فإن الرهن تحت يدي •

فالبيع هو المهجة وهي الروح والنفس هو الوصل (قوله قد دخل ما ليس بمال) تفريع على عموم
شئ في الجائزين أو في أحدهما وقوله كخمر أى وكسرجين وجملة مينة إلى غير ذلك (قوله
وأما شرعا الخ) مقابل لقوله لغة وهذا التعريف للبيع الذي هو قسم الثراء وعليه فيعرف
الثراء بأنه تلك عين الخ ولا يخفى أن القليل المأخوذ في تعريف البيع يحصل بالإيجاب
من جانب البائع والتلك المأخوذ في تعريف الثراء يحصل بالقبول من جانب المشتري وقد
يعرف البيع بالمعنى الشامل للطرفين كما قال الشيخ الخطيب وشرعا مقابلة مال بمال على وجه
مخصوص أى عقد ومقابلة الخ وذلك العقد شامل للإيجاب والقبول وقد يطلق البيع على
الثراء ومنه قوله في الحديث كل الناس يقدو فبائع نفسه فعتقها أو موبقها فإنه قيل المعنى
كل الناس يذهب ويسعى في مصالحه فهو مستتر نفسه فإن اشتراها بئذ لذيها وانفاقها
في الطاعات فهو معتق نفسه من عذاب الله وإن اشتراها بالآخرة بأن ترك أعمال الآخرة
وانهمك في الدنيا فهو موبق نفسه أى هلكها كما قد يطلق الثراء بمعنى البيع قال تعالى وشروه
بشئ بخسر أى باعوه (قوله فأحسن ما قيل في تعريفه أنه قليل الخ) وجه الاحتمالية أنه
يشمل بيع المنفعة على التأيد كحق المزدخلى عن التسريح الواقع في قول غيره مقابلة مال بمال
على وجه مخصوص فإن فيه مسامحة بجملة البيع هو المقابلة مع أنه العقد وإن أوجب عنه
بأن التقدير عقد ومقابلة كما تقدم مع أنه لا يشمل بيع المنفعة على التأيد لأن يراد بالمال
ما يشمل المنفعة المذكورة واعتراض القليوبي شيخ الهنشي ما قاله الشارح لما فيه من إيهام
أنه تعريفان ولأن القليل داخل في المعاوضة ولأن الرهن لا يملك فيه وكذا المنفعة غير المباحة
وغير ذلك لمن تأمله ولاجل ذلك قال لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال قليل من مال
أو منفعة كذلك على التأيد بشئ مالى لكان أولى وأحسن (قوله عين مالبة) بخلاف غير
المالبة كالعين النجسة ولا بد أن تكون مقولة بخلاف غير المقولة كخبثي بر (قوله
بمعاوضة) أى متلبا بمعاوضة فالباة للملابسة لا للعوض لعدم استقامته ويصح جعلها
للتصوير وقوله باذن شرعى أى معصوبا باذن شرعى فالباة هنا للمصاحبة فهي بمعنى مع (قوله
أو قليل من مال) أو فيه تنويحية فكأنه قال البيع نوعان قليل العين المذكورة وكثرة قليل
المنفعة المتصفة بملاذره وقوله مباحة هو قيد لا بد منه فيخرج به غير المباحة كمنفعة آفة
الملاهي وقوله على التأيد أى ثابتة دائما وأبدا ولا بد من قيد آخر وهو أن لا يكون ذلك
على وجه القرية ليخرج ما كان على وجه القرية كالوقف فإن فيه قليل من مال مباحة على

والبيع جمع بيع والبيع
لغة مقابلة تثنى بشئ قد دخل
ما ليس بمال كخمر وأما شرعا
فأحسن ما قيل في تعريفه
أنه قليل من مالبة
بإذن شرعى أو قليل من منفعة
مباحة على التأيد

التأييد للموقوف عليه ~~لصحن~~ على وجه القرية وقد يقال يعني عنه قوله بفن لانه يخرج
ما كان على وجه القرية كالوقف (قوله بفن ملى) راجع للشقين وخروج بالماء الى صغيره
كالمخر (قوله مخرج بمعاوضة القرض) فيه أن القرض معاوضة لأن المقرض يرتدبل الشيء
الذى اقترضه فكان عليه أن يبدله بنحو الهبة إلا أن الشارح نظر لكون المقرض لا يرتدبه
في الحال وقوله وباذن شرعى الربى أى ويخرج باذن شرعى الربى وقد عرفت أنه لا عليك فيه
مخرج وجه بالنظر للصورة الظاهرية وكذا يقال في المنفعة غير المباحة (قوله ودخل في منفعة الخ)
٢٠ غما قال ودخل الخ لأن المنفعة تشعل حق المزو وضع الاخشاب على الحدارفان دفع قول المحشى
لوقال والمراد بالمنفعة الخ لكان أولى وأظهر ولا يتم تقدير مضاف في كلامه بأن يقال ودخل
في عليك منفعة ليناسب قوله عليك حق البناء وصورة ذلك أن يقول له بعثك حق البناء على هذا
السطح مثلاً بكذا والمراد بالحق الاستحقاق (قوله ويخرج بفن الاجرة الخ) كان الاظهر
ويخرج بفن الاجارة لأن المخرج منه البيع لكنه نظر لكون المخرج به الثمن واعتراض بأنها
خارجة بقوله على التأييد ولذلك جعل الشبراملى قوله بفن بيان الواقع قال المحشى وانما
اختار الانحارج به لمناسبة للاجرة الخارجية به وهى نكتة غير قوية ويمكن أن يجعل
الانحارج به مالاً أو مسمى بمنفعة على التأييد وكذلك الوقف وهو الاولى (قوله فانها لا تسمى غنما)
أى بل أجرة وقد قيدنا بالثمن فيخرج ما لا يسمى غنما (قوله البيوع) انما أظهر مع أن المقام
للاضمار ولتقدم المرجع لانه لو أضمر لتوهم عود الضمير للمعاملات فانها أقرب مذكور وقوله ثلاثة
أشياء أى أنواع وذلك باعتبار المبيع فانه تارة يكون حينما مشاهدة وتارة يكون حينما موصوفة
في الذمة وتارة يكون حينما غائبة وان كان الحكم في النوعين الاولين واحداً فان كلامهما جاز
كما ذكره المصنف فاندفع اعتراض المحشى عليه بأنه لا يفتى أنها من حيث الجواز وعدمه اثنان
ومن حيث أنواعها أكثر ومن حيث اعتراء الاحكام كذلك فانه يعترضها الاباحة والوجوب
والذنب والحرمه والكراهة كما سيأتى قال بعضهم وتترك رابعاً وهو بيع المنفعة لكن ينبغي
حمله على المنفعة المؤبدة كحق المزو فحواه فان ذلك قسم من البيع كما علم من التعريف السابق
فقول الشيخ الخطيب وهى الاجارة فيه نظر كما علم مما مر ولعل المصنف ترك ذلك لندوره (قوله
بيع عين مشاهدة) أى للمتعاقدين عند العقد أو قبله اذا كانت العين لا تتغير غالباً الى وقت
البيع كما سيذكره الشارح ومشاهدة كل عين على ما يليق بها وبكفى رؤية بعض المبيع ان دل
على باقيه كطاهر صبرة من قمح ونحوه والافلا واكتفى المصنف بالمشاهدة عن اشتراط علم العين
في المعين وبالوصف عن اشتراط علم القدر والصفة في الموصوف في الذمة فلا يصح بيع المجهول
ومنه بيع اللبن المشوب بالماء فهو باطل ولو بالدرهم للجهل بالمقصود منه قال بعضهم وكذلك
بيع اللحم مع عظمه والطعينة والقشطة ونحو ذلك فهو باطل ولو بالدرهم قياساً على بيع اللبن
المشوب بالماء واعتقد الشبراملى الصحة في ذلك وحسب تذكير في هذه المذكورات وبين
اللبن المشوب بالماء بأن الماء ليس من ضروريات اللبن المذكور بخلاف العظم فانه من
ضروريات اللحم والسميرج من ضروريات الطعينة واللبن من ضروريات القشطة (قوله
أى حاضرة) لو فسر المشاهدة بالمرئية كما صنع غيره لكان أولى لأن الحضور من غير رؤية لا يكتفى

بفن مالى مخرج بمعاوضة
القرض وباذن شرعى
الربى ودخل في منفعة عليك
حق البناء ويخرج بفن
الاجرة في الاجارة فانها
لا تسمى غنما (البيوع ثلاثة
أشياء) أسدها (بيع عين
مشاهدة) أى حاضرة

اذا بيع حثث من بيع الغائب اللهم الا ان يقال مراده بالخاضرة الرئيسية (قوله بجائز)
 أى فصيح لأن الشارح حمل الجواز فيما يأتي على العصة فقط وحثث يشمل الحرام الصحيح
 كالبيع وقت نداء الجمعة وبيع العنب لمن يظن أنه بعصره خيرا والمكروه الصحيح كبيع
 أكلان الموتى وبيع العنب لمن يتوهم فيه ماذكروا واجب كبيع الطعام المضطر إليه
 والمستحب كبيع ما يحتاجه الناس والمباح وهو كثير فعلم من هذا ان البيع تعزيره الاحكام
 الخمسة (قوله اذا وجدت الشروط) أى اذا تحققت الشروط عند العقد فهو بمعنى قول
 بعضهم حيث توفرت الشروط فمراده بوجود الشروط تحققة لها دليل تعبيره اذا فانها تستعمل
 غالباً في المحقق وجوده فاندفع الاعتراض عليه بأنه لو قال حيث توفرت الشروط لكان أولى
 وأحسن نعم يرد عليه الاعتراض بأن الشروط لا تختص ببيع معين بل لا بد منها في بيع
 الموصوف في الذمة أيضاً ويمكن أن يجاب بأن الشارح اتمكّن هناك على علمه بما هنا بالمقابلة
 (قوله من كون المبيع) ومثله الثمن فلو عيّر بالمعقود عليه لكان أعم لشعوله بالمبيع والثمن وقد
 يجاب بأنه أراد بالمبيع المعقود عليه فيشمل الأمرين وقوله طاهراً الخ قال بعضهم هذا وما بعده
 سيأتي في كلام المصنف فهو مكرر ودفع بأن مراد الشارح هنا ذكر جملة الشروط المذكورة في
 كلام المصنف وغيرها فلا يعتد تكراراً على أن فيه تهيئاً للفائدة والمراد كونه طاهراً اذا تا وصفاً
 فلا يصح بيع نجس العين ولا متنجس لا يمكن تطهيره بالفصل استقلالاً بخلافه تبعاً فيصح بيع
 دار مبنية بأجر مخلوط بسرجين أو طين كذلك أو أرض مسجدة بذلك ونقل عن العلامة
 الرملي صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع الخلوطة بالرماد الجبس
 كالآزير والظلل والمواجير وظاهر ذلك أن النجس مبيع تبعاً للطاهر والذي حقه ابن قاسم أن
 المبيع هو الطاهر فقط والنجس مأخوذ بحكم نقل البدع عن الاختصاص فهو غير مبيع وإن
 قابله جزء من الثمن ويصح بيع المتنجس الذي يمكن تطهيره بالفصل اذا لم تسد النجاسة فريجه
 بخلاف ما لا يمكن تطهيره وما يمكن تطهيره بغيره انفسل كالماء القليل المتنجس فإنه يمكن تطهيره
 بالمكثرة وما يمكن تطهيره بالفصل لكن سدت النجاسة فريجه لستره حيث نذبت النجاسة (قوله
 منتقاه) أى استقاعاً مقصوداً من الوجه الذي يناسبه من وجوه الانتفاع ولو في المال
 كالحش الصغير اذا لم يترتب عليه تفريق محرم بأن استغنى عن أمه أو مات (قوله مقدوراً
 على تسليمه) كان الأولى أن يقول مقدوراً على تسليمه لأن العبرة بقدره المشتري على التسليم
 لا بقدره البائع على التسليم فلا يصح بيع فهو مقصوب لغيره قادر على انتزاعه بلامتنقة بخلاف
 بيعه لقادر على ذلك نعم إن احتاج إلى مؤنة في انتزاعه في المطلب فيبقى المنع ولا يصح بيع جزء
 معين من شيء تنقسم قيمته أو قيمة الباقي بقطعه بجزءه ثوب تنقسم بنقص بقطعه ماذكر للجزء
 من تسليمه شرعاً لأنه لا يمكن الا بالقطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص بقطعه ذلك
 لاتقاء المحذور فيصح بيع جزء غليظ كرابس كالغزل والخيش فعلم من ذلك أن الاعتبار القدرة على
 التسليم حاسو شرعاً (قوله للعاقدة عليه ولاية) أى بحيث يستحق عليه ولاية التصرف الجائز
 اشراً بملك أو ولاية أو وكالة ولو في الواقع فلو اوع مال مورثته فلان حياته فبان مباح لتبين أنه
 ملكه وخروج بذلك الغضوى وهو من ليس بمالك ولا أولى ولا وكيل فلا يصح عقده وإن أجازته

(بجائز) اذا وجدت
 الشروط من كون المبيع
 طاهراً منتقاه مقدوراً
 على تسليمه للعاقدة عليه ولاية

المالك لعدم ولايته على المعقود عليه (قوله ولا بد في البيع الخ) أي لأن البيع منوط بالرضا وهو أمر خفي فاعتبر ما يدل عليه من لفظ ونحوه كالكفاية وإشارة الآخر فلا يصح البيع بالمصاطاة ويرى كل ما أخذ من ابن ربه أن تلف ولا مطالبة به في الآخرة لطيب النفس به واختار النووي وجماعة صحة البيع به في كل ما يهتبه الناس به لأن المدار فيه على رضا المتعاقدين ولم يثبت اشتراط لفظ فيرجع فيه إلى العرف ويخص به بعضهم جواز به بالمحقرات كغيب عيش ونحوه وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الائم فإنه مما ينبغي به كثير ولا حول ولا قوة الا بالله حتى إذا أراد من وفقه الله تعالى إيقاع صيغة هذه الناس بخبره (قوله من إيجاب وقبول) أي متصلين عرفاً متفقين معنى غير ملحقين ولا موقوتين وغير ذلك من الشروط (قوله فالأقول) أي الذي هو الإيجاب وقوله كقول البائع أو القائم مقامه أي نحو الحاكم عند الحاجة إليه كأن توجه عليه بيع ماله في قضاة دين عليه فامتنع فيقوم الحاكم مقامه في البيع وقوله بعثك وملكتك أي كذا بكذا أو مثله اشترى وبجعله لك بكذا أو بيا البيع في الآخرة وعلم من ذلك أنه لا بد من اشتغاله على الخطاب أو ما يقوم مقامه كاسم الإشارة ولو قال بعث بكذا مثلاً صريحاً حيث قصد بها الجلاء وقيل يصح مطلقاً وقيل لا يصح مطلقاً (قوله والثاني) أي الذي هو القبول ويصح تقديمه على الإيجاب كما لو قال بعث بكذا فان بدأ بقبلي لم يصح اذ لا ينظم الابتداء به به صرح الامام والوجه الصحة كما جزم به الشافعي في نظيره في التسكاح وقوله كقول المشتري أو القائم مقامه أي كالومسوق وقوله اشترى وعلمت ظاهراً وان لم يذكر المبيع ولا الثمن لا بالاسم الظاهر ولا بالصفة وقوله ونحوهما أي كقمت ولا يضرب اختلاف اللغتين من الجانبين كما لو قال البائع بعثك فقال المشتري علكت وقال البائع ملكك فقال المشتري اشترى لحصول المقصود بذلك (قوله والثاني من الاشياء) لو قال رثانيها كان أنسب بقوله أحدها (قوله بيع شيء) أي عين وكأنه عبر هنا بشيء وفيما سبق وفيما سباني بعين للثمن وقوله موصوف أي بما يبين قدره وبنه وصفته وصورة ذلك أن يقول بعثك ثوباً قدره كذا وبنه كذا وصفته كذا ولو كان ثوب الموصوف بهذه الصفات حاضر عنده فانه لا يصير لانه انما اعتمد على الصفات المترتبة في الذمة بخلاف ما لو قال بعثك الثوب الذي صفته كذا وكذا فانه لا يصح لأن المعين لا يلزم في الذمة فهو من قبيل بيع الغائب (قوله في الذمة) متعلق ببيع فان البيع في الذمة باعتبار كون المبيع ملتزماً فيها أو متعلق بمعدوف صفة شيء والتميز ملتزم في الذمة ولا معنى لتعلقه بموصوف والذمة لغة العهد والامان ونحوهما معنى قائم بالذات قابل للالزام والالتزام أد للالزام من جهة الشارع والالتزام من جهة المكاف وهذا يقتضي أن الميت له ذمة لانه ملتزم بالدين وملتزم له لكن بالنسبة للماضي فلا ينفي قواهم ذمة الميت خربت لانه بالنسبة للمستقبلات (قوله ويسمى هذا بالسلم) هذا مبني على القول بأن البيع في الذمة سلم ولو بلفظ البيع وهو ضعيف والمعتمد أنه لا يكون سلماً الا اذا كان بلفظ السلم والسلف وأما اذا كان بلفظ البيع فهو بيع لا سلم فلا تجرى فيه أحكام السلم من اشتراط قبض رأس المال في المجلس وعدم صحة الحوالة به وعليه ونحو ذلك (قوله بفائز) أي صحيح كما يعلم من كلام الشارح الآتي (قوله اذا وجدت فيه الصفة الخ) اعترضه القليوبي شيخ الحنفية بأنه لا ينبغي

ولا بد في البيع من إيجاب وقبول فالأقول كقول البائع أو القائم مقامه بعثك وملكتك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه اشترى وعلمت ونحوهما (و) الثاني من الاشياء (بيع شيء موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (فبائز) اذا وجدت فيه الصفة على ما وصف به

أن الكلام هنا في صحة العقد والمعتبر فيها ذكر الصفات الآتية في السلم لا وجودها لانه انما يعتبر عند القبض وحينئذ فعبارته غير مستقيمة وأجيب بأن قوله اذا وجدت الخ متعلق بمحذوف والتقدير ويلزمه قبوله اذا وجدت الخ لا يقول المصنف بخلافه هذا أقرب من الجواب بأن المراد بوجود المصفة ذكرها واستيفائها في العقد بحيث لو أحصل شيء منها لم يصح العقد ويعد ذلك قوله على ما وصف به الآن براديه على الوجه الذي وصفه الاثمة به واعتبروه فيه وهو خلاف التبادر منه وهو أن المعنى على الوجه الذي وصفه به في العقد وهذا هو المناسب للجواب الأول (قوله من صفات السلم الآتية في فصل السلم) سيأتي في كلام المصنف أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن وبينها الشارح هناك (قوله والثالث) أي من الأشياء أيضا وانما حذفه للعلم به من سابقه (قوله يبيع عين غائبة) أي عن رؤية الماقدين فالعنى أنها غير مرمية ولو كانت بالمجلس وليس المراد أنها غائبة عن المجلس لانها لا تشمل الحاضرة فيه من غير رؤية مع أنها من الغائبة كما مر وحينئذ فقوله لم تشاهد كالتفسير المراد من قوله غائبة (قوله لم تشاهد للمتعاقدين) بأن لم تشاهد له معا معا أولا حدهما مع كونها مشاهدة فلا تخلفا فتقام مشاهدتهما للمتعاقدين بصدق بصورتين وعلم من ذلك امتناع بيع الاعمى وشراؤه للمعين كسائر تصرفاته فيوكل في ذلك حتى في القبض والاقباض بخلاف ما في الذمة وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يجهلها وأن يكاتب مملوكه تغليباً للعنق ولو اشترى البصير شيئاً ثم عي قبل قبضه لم ينفسخ البيع كما صححه النووي (قوله فلا يجوز) أي فلا يصح كما يعلم من كلام الشارح بعد (قوله والمراد بالجواز في هذه الثلاثة العصة) أي وجودها في القسمين الأولين وعدمها في الأخير فاندفع قول المحشى تبعا للقبولي لو قال أو عدمها لوفى بالمراد وانما حصل الجواز على العصة مع أن حقيقته الاباحة والعصة لازمة لهما اذ تعطى العقود الفاسدة حرام ليدخل الحرام الصحيح والمكروه وكذلك الواجب والمستحب كما مر (قوله وقد يشعر قوله لم تشاهد بأنها ان شوهدت الخ) وجه الاشعار أن الظاهر من قوله لم تشاهد انقضاء المشاهدة مطلقا لاحال العقد فقط وقوله أنه يجوز أي بيعها لكن بشرط تذكر أوصافها حال العقد والالام يصح (قوله لا تنغير غالباً في المدة الخ) أي لا يغلب تغيرها في تلك المدة فيشمل ما اذا غلب عدم تغيرها أو استوى تغيرها وعدمه بخلاف ما اذا غلب تغيرها ولو كانت مما لا يغلب تغيرها لكن وجدت متغيرة على خلاف الغالب خير ما لم تتغير إلى كمال والا فلا ينجم التخيير ووقع في عبارة المحشى لم يصح ولعل المراد منه لم يصح على وجه اللزوم فلا ينافي ما ذكر (قوله ويصح بيع كل الخ) هذا شروع في شروط العقود عليه وهي خمسة كما يعلم مما تقدم ذكر المصنف منها ثلاثة وهي كونه طاهراً منتقياً به مملوكاً كالعاقدة وسكت عن اثنين وهما القدرة على نسبه وكونه معلوماً عيناً وقد راوصفة (قوله طاهر) أي ولو بالقوة فيشمل المتجسس الذي يمكن تطهيره بالفصل ولم تدرج التجاسة فربما ويقال هو قيد في مفهومه تفصيل كما تقدمت الإشارة اليه وهو الذي يرشد اليه كلام الشارح في تقرير المفهوم الآتي (قوله منتفع به) أي انتفاعاً مباحاً مقصوداً فيخرج بذلك ما منفعته محترمة فلا يصح بيع آلة اللهو المحترمة كالزمار والطنبور والرباب ولا يبيع كتب الكفر والتبصير والفلسفة وما منفعته غير

من صفات السلم الآتية
في فصل السلم (و) الثالث
(يبيع عين غائبة لم تشاهد)
للمتعاقدين (فلا يجوز)
بيعها والمراد بالجواز في
هذه الثلاثة العصة وقد
يشعر قوله لم تشاهد بأنها
ان شوهدت ثم غابت عند
العقد أنه يجوز ولكن
يحل هذا في عين لا تنغير
غالباً في المدة المتخللة بين
الرؤية والشراء (ويصح
بيع كل طاهر منتفع به)

مقصودة كمنفعة اقتناء الملوكة لبعض السباع للهيئة والسياسة ومنفعة حتى البرية لضمها
 لأمثالهما ووضعهما في فخ فلا تضر ذلك (قوله ملوك) أي من حيث الولاية عليه وإن لم يكن
 مالكه لعينه كالوكيل والولي ويخرج بذلك الفضولي وهو من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي فلا
 يصح بيعه وإن أجاز المالك كما مر (قوله وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء) أي الشروط
 ولو عبر بها كان أولى لكن فيه أنه لم يصرح بمفهوم الملك الآن يقال أنه استغنى بالعين النجسة
 عنه لأنها غير مملوكة فهي مفهوم الطهارة والملك معانيم الاظهر أن يذكر في مفهوم الملك ما ليس
 مملوكا ولو طاهرا (قوله ولا يصح بيع عين نجسة) أي سواء أمكن تطهيرها بالاستحالة كالخمر
 وجلد الميتة أم لا كالسرجين والكلب ولو معلقا ويجوز نقل اليد عن النفس بالدراسم كما
 في النزول عن الوظائف وطريقه أن يقول المستحق له أسقطت حتى من هذا يكذاف يقول الآخر
 قبلت وقوله ولا متنجسة أي لا يمكن تطهيرها أخذها بما بعد وقوله كغير أي ولو محترمة وهذا
 مثال للعين النجسة وقوله ودهن متنجس أي كالزيت والشيرج وقوله ونحوه أي كاللبن واللبن
 والعسل وهذا مثال للمتنجسة ففيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله مما لا يمكن تطهيره)
 أي من المانع فان القاعدة أنه إذا تنجس مائع تعذر تطهيره فالزيت المتنجس لا يمكن تطهيره
 في الأصح خلافا لمن قال بأنه يمكن تطهيره فإنه لو أمكن لما أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم بآفة السم فصاروا ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفارقة تموت في السم
 فان كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فأريقه وأما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل
 فان أمكن تطهيره بالفسل ولم تستر النجاسة جزأ منه صح بيعه وإن أمكن تطهيره بغير الفسل
 كالسكائر في الماء القليل لم يصح (قوله ولا يبيع ما لا منفعة فيه) قيل منه الدخان المعروف
 لأنه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لأن فيه ضررا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بأنه مباح
 والمعتد أنه مكروه بل قد يعتريه الوجوب كما إذا كان يعلم الضرر بتركه وجبت ذنبه صح بيعه
 وقد يعتريه الحرمة كما إذا كان يشترى به بما يحتاجه لنفقة عياله أو يقض ضرره (قوله كعقرب)
 يشمل الذكر والأنثى ويقال للذكر عقربان وللأنثى عقربة ومما ينفع للدغها شرب ماء الرجل
 وكذا ورق الخبزي إذا دق ولت بزيت ومسح به اللدغة أبرأها وكذلك وضع زبل حمام طرى على
 محلها (قوله ونخل) أي ودود وبق وقل وبرغوث وخنفساء ويقال خنفسه ومنه الجعلان
 المعروف بالزغروق وهو يحيا بالريح الخبيث ويموت بالريح الطيب (قوله وسبع لا ينفع) أي
 كاسد وذئب وغرأما الذي ينفع كالفهد للسيد والقط للقاتل والهرة للقارة والقرد للعراصة
 فيصمجه وكذلك الطاووس للأنس بلونه والنحل للعسل والدود لا متصاص الدم والقر
 (فصل في الربى) وللفظ فصل ساقط من بعض النسخ والمقصود من هذا الفصل بيان
 بيع الربوى وما يعتريه من الشروط زيادة على ما مر وهو من أكبر الكبائر فإن أكبر الكبائر
 على الإطلاق الشر لشأنه ثم قتل النفس التي حرم الله قتلها الأبالج ثم الزنا ثم الربى ولم يحل
 في شريعة قط لقوله تعالى وأخذهم الربى وقد نهوا عنه أي في الكتب السابقة فهو من الشرائع
 القديمة ولم يؤذن الله تعالى في كتابه بالحرب سوى آكله ولذا قيل أنه يدل على سوء الخاتمة والعباد
 بالله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربى وموكله وكتبه وشاهده والذي في مسلم

ملوك) وصرح المصنف
 بمفهوم هذه الأشياء في
 قوله (ولا يصح بيع عين
 نجسة) ولا متنجسة كغير
 ودهن متنجس ونحوه مما لا
 يمكن تطهيره (ولا يبيع
 ما لا منفعة فيه) كعقرب
 ونخل وسبع لا ينفع
 (فصل في الربى)

وشاهد به بصيغة التثنية ويمكن ترجيح الاول اليه يجعله مفردا مضافا فيم الشاهد ينيل
والا كثر هو أربعة أقسام هي الفضل وهو بيع الربوي بمنحه مع زيادة في أحد العوضين وربا
للمد وهو بيع الربويين ولو محتلتني الجنس مع تأخير القبض لهما أو لاحدهما عن المجلس
ونسب إلى البدل أن القبض يكون بهما أصالة وربي النساء بفتح النون والمد هو بيع الربويين
ولو محتلتني الجنس مع أجل ولو لحظة وربي القرض وهو كل قرض جرت فعا للمقرض غير نحو
وهن لكن لا يحرم عندنا الا اذا شرط في عقده ولا يختص بالربويات بل يجري في غيرها كالعروض
والحيوانات ومنه الغاروقة المعروفة فهي حرام الا اذا أياحه منقعة الارض خارج العقد
(قوله بألف مقصورة) أي مع كسر الراء وأما مع فتحها فهو بألف ممدودة ويقال فيه وما بالمير يدل
الباء وهو حيث بكسر الراء وقصها مع المد والقصر فيها ما ويكتب بالالف والواو معا
في المصنف العثماني نظرا للاصل وللبدل معا فان أصله ربوي تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الف والياء وحدها في غير خط المصنف نظرا لامالته عند بعض القراء وان كان واويا (قوله
لغة الزيادة) قال تعالى اهتزت وربت أي زادت ونمت فيقال ربا الشيء اذا زاد سواء كانت الزيادة
بعقد أو لا وسواء كانت في العوضين أو في أحدهما (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة (قوله
مقابله الخ) أي عقد ومقابله الخ فاذا لم يكن هناك عقد كالوابع معاوضة وهو الواقع في أيامنا
غالب لم يكن ربي وان كان حراما لكن أقل من حرمة الربوي وقوله عرض أي مخصوص وهو
الربوي الذي هو النقد والمطعم فلا ربي في غيرها كحاس وقاش وقوله مجهول التماثل
عبارة غير غير معلوم التماثل فيصدق بمعلوم التفاضل ومجهول التماثل والتفاضل وقوله في
معيار الشرع متعلق بالتماثل ومعيار الشرع هو الكيل في المكيل والوزن في الموزون والعقد
في المعدود والمذرع في المذروع ودخل بذلك ما لو كان معلوم التماثل لكن في غير معيار الشرع
كوزن المكيل وكيل الموزون فانه يصدق عليه أنه مجهول التماثل في معيار الشرع وقوله
حالة العقد ظرف لقوله مجهول التماثل وهو قيد لا بد منه ودخل به ما لو كان معلوم التماثل
في معيار الشرع لا حالة العقد بأن تبايعا جزا فأكبره قمع بصيرة قمع ثم خرجا سواء فانه يصدق
عليه أنه مجهول التماثل في معيار الشرع حالة العقد وأل في التماثل للعهد الشرعي وهو
لا يعتبر شرعا الا في مقصد الجنس فقوله مجهول التماثل أي في مقصد الجنس فاندفع ما يقال
ان الشق الاول يصدق بغير مقصد الجنس فيقتضي أن البيع فيه ربي ولو وجد الحلول
والتقايض وليس كذلك وقوله أو مع تأخير في العوضين أو أحدهما أي أو مقابله عوضا آخر
مع تأخير في العوضين أو أحدهما سواء كانا مقصد الجنس أو محتلقيه لكن مع الاتحاد في علته
الربي التي هي التقديمية في النقد والمطعمية في المطعم فيضرب بذلك ما لو باع ربوا بدينارهم مع
التأخير المذكور فليس ذلك ربي لاختلاف علته الربوي والمراد بالتأخير ما يشمل تأخير القبض
والاستحقاق فيصدق بربي النساء والحاصل أن الشق الاول خاص بمقصد الجنس والثاني عام
لمقصد الجنس ومحتلقيه سواء كان التأخير للقبض أو للاستحقاق وبهذا تعلم أن التنويع وهو لا
يتمنع في الرسوخ (قوله والربي حرام) قال المحشي أي اذا اتفقت الشروط المقتضية للصحة وظاهره
أنه اذا وجدت الشروط يكون ربي لكن لا يكون حراما وليس كذلك بل لا يكون ربي الا اذا

بألف مقصورة لغة الزيادة
وشرعا مقابلة عوض
بأن مجهول التماثل في
معيار الشرع حالة العقد
أو مع تأخير في العوضين
أو أحدهما (والربي حرام

اختلفت الشروط فان وجدت فلا يكون ربي وغيره تعبدى لا يعقل معناه لكن بالنسبة للاجساس الكلية فلا يقاس على جنسى النقد والمطعوم بنفس ثالثا وأما بالنسبة لغيره من الافراد فقد يعقل ثبوت الرب فيه معنى فيقاس عليه غيره مما شاركه في هذا المعنى ولذلك يقولون فخلق به ما في معناه وبهذا يسقط ما يقال ان القياس لا يدخل الامور التعبدية (قوله وانما يكون) أى يوجد ويتحقق الربى الشرعى وقوله في الذهب والفضة أى ولو غيره ضرورى كلى وتبر وقوله وفي المطعومات ومنها الماء العذب عرفا فهو ربوى لانه مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه فانه منى ومنها أيضا الترمس لانه يؤكل بعد تقعة في الماء قال ابن قاسم وأظنه يتداوى به ومنها أيضا البس فانه يتداوى به وانما عادى اشارة الى أن الربى لا يكون فيها مع الذهب والفضة لعدم اتحادها له الربى كما مر (قوله وهى ما يقصد الخ) أى ما يقصده الله تعالى وبعد ذلك بمخلق علم ضرورى في بعض الانخاص كالانبياء عليهم الصلاة والسلام أو ما يقصده الناس بتحصيله بزراع أو شراء أو غيرهما ويعلم ذلك بالنقل عن الصحابة فمن بعدهم وقوله للطعم أى اطعم الادميين ولومع البهائم نعم ما نسأولنا فيه وضعا وغلب تناول البهائم له أو اختصت به ليس ربويا كالموضع اطعم البهائم وحاصل ما في ذلك كما قرره البشيشى أن الشئ ان وضع للآدميين فهو ربوى مطلقا وان وضع للبهائم فغير ربوى مطلقا وان وضع لهما فهو ربوى إلا أن يغلب تناول البهائم له أو يختص به وقرره بعضهم انها خمسة اجمالا ترجع بالتفصيل الى خمسة وعشرين وبيان ذلك أن الشئ اما أن يختص به الآدميون وضعا أو يغلب فيهم بأن ينوا أظهره فاقصده أو يختص به البهائم وضعا أو يغلب فيها بأن تكون أظهره فاقصده أو يستويا فهذه خمسة في الوضع وهما في التناول لانه اما أن يختص بتناوله الآدميون أو يغلب فيهم أو يختص بتناوله البهائم أو يغلب فيها أو يستويا وخمسة في خمسة بخمسة وعشرين فاقصد للطعم الادميين وضعا ربوى بصورة الخمر في التناول وكذا ما غلب فيهم وضعا بصورة الخمر في التناول فهذه عشر ضرورية وأما ما قصد للبهائم أو غلب فيها أو استوت فيه مع الادميين وضعا في الثلاثة فان اختص بتناوله الآدميون أو غلب فيهم أو استويا فيه فهو ربوى فهذه تسع صور تضم للعشر المتقدمة فتكون اجمالا تسع عشرة صور ربوية وان اختص بتناوله البهائم أو غلب فيها فليس ربوى فهذه ست صور ليست ربوية ولا يحق ما بين التقريرين من الخالف ومن ذلك تعلم أن القول ربوى على الاعتماد خلافا لبعضهم ولا يمنع من ذلك غلبة تناول البهائم له لان الغلبة ليست عامة بل في بعض البلاد وتعلم أيضا أن الخلطة الخضر ليست ربوية لغلبة تناول البهائم لها وأما اليابسة فهي ربوية كسائر الازهار لانها يتداوى بها (قوله اقبانا أو تفكها أو تدأوا) منصوبة على التمييز المحول عن نائب الفاعل والاصل ما يقصد اقبانا أو تفكها أو تدأوا به أو منصوبة على المفعول من أجله فالقول كالبر الشعير والذرة ونحوها والثاني كالتمر والزبيب والتين ونحوها والثالث كالمخ والمصطكي والزنجبيل ونحوها ولا فرق بين ما يصلح البدن أو يصلح الغذاء فان الأغذية تحفظ الصحة والادوية تزد الصحة ولا ربي في حب السكك ودهنه ودهن السمك لانها لا تقصد للطعم (قوله ولا يجزى الربى في غير ذلك) أى مما يقصده البهائم كالتين ومثله ما يقصده الجن كالطعم أو لم يقصد أصلا كاطراف قضبان العنب ولا ربي في الحيوان لانه لا يعتدلا كل على هيئته

وانما يكون (في الذهب والفضة وفي المطعومات) وهى ما يقصد غالبا للطعم اقبانا أو تفكها أو تدأوا ولا يجزى الربى في غير ذلك

(قوله ولا يجوز بيع الذهب بالذهب الخ) المراد بالجواز العصة كما يشير إليه الشارح بقوله فلا يصح بيع شيء الخ فالعق ولا يصح بيع الذهب بالذهب الخ فهو باطل وحرام أيضا لكل عالم به أو جاهل مقصر والحيلة في ذلك أن يبيعه النقد بالعرض ثم يبيعه العرض بأكثر من النقد الأول كأن يبيعه عشرة من النقد بعرض ثم يبيعه العرض بخمسة عشر وهي مخرصة من الربا (قوله مضروبين كانا) أي كالدرهم والدينار وقوله أو غير مضروبين أي كالخلى والتبر (قوله الامقائل) أي متساويان في الوزن والقيمة في الذهب والفضة بالوزن لا بالكيل (قوله أي مثلا بمثل) أي مثلا بمقابل بمثل في القدر من غير زيادة ولا نقصان (قوله فلا يصح بيع شيء من ذلك) أي من الذهب أو الفضة بنفسه وهذا تفريع على المفهوم (قوله نقدا) أي منقودا أي مقبوضا ويلزم من ذلك غالبا أن يكون حالا فلذلك قال الشارح أي حالا يد بيد فالحاصل أن الشروط ثلاثة عند اتحاد الجنس القائل والحلول والتفاضل (قوله يدا بيد) أي مقابضة قبضا حقيقيا قبل التفرق أو التخلي فلا تكن الحوالة وقبوضا كالإبراء فان قبض البعض دون البعض صح فيما قبض دون ما لم يقبض على الأصح من قولي تفرق بقبض الصفة كما سبأني (قوله فلا يصح بيع شيء من ذلك مؤجلا) أي أو حالامع عدم القبض قبل التفرق أو التخلي ومحل البطلان في التفرق إذا كان بالاختيار والاقلا بطلان لانه كالمعجم حينئذ (قوله ولا يصح الخ) كان الأولى تأخير هذه الجملة وما بعدها بعد ما يتعلق بالربا ويلزم من عدم العصة عدم الجواز بخلاف العكس إذ قد يحرم البيع ويصح كالبيع وقتئذ الجملة (قوله يصح الخ) ومثله الأمانة والكفاية والرهن والهبة وغيرها من التصرفات الشرعية ويستثنى منها العتق عن نفسه ولو عن كفارة فيصح ان يشترط الشارع الى العتق ما أمكن ويكون به المسترى قابضا للمبيع بخلاف عتقه عن غيره ولو بلا عوض ومثل العتق الاستيلاء والوقف والتزويج كما خصمه في المجموع ويصير قابضا بالاستيلاء والوقف دون التزويج فلا يحصل القبض فيه الا قبض العاقد أو وارثه ومثل التزويج الوصية والتدبير وقسمة غير الرذو وإباحة الطاهم للفقراء ويحصل القبض فيه بأخذ الفقراء (قوله ما ابتاعه الشخص) أي ما اشتراه وهو المبيع ومثله الثمن المعين وكذلك المهر وحاصل ما يقال في هذا المقام أن مال الشخص الذي تحت يده غيره ثلاثة أقسام لأنه إما مضمون ضمان عقد كالبيع والتمن والمهر وإما مضمون ضمان يد كالمقبوض والمعار وإما غير مضمون أصلا فالأول لا يجوز التصرف فيه قبل القبض الا بالاستئق والثاني يجوز التصرف فيه قبل القبض وأما الثالث فان لم يتعلق به حق ولا عمل جاز التصرف فيه قبل القبض كالمال تحت يد الشريك أو الوكيل والرهن بعد انشكاكه وان نعلق به حق كالرهن قبل انشكاكه أو عمل كالسناجر عليه من فخر خياط أو رصباغ فليس له تصرف قبل العمل وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة وان كان بعد العمل وتسلم الاجرة جاز له التصرف (قوله حتى يقبضه) منقول لا كان أو غير منقول وقبض المنقول كالحيوان والسفينة الصغيرة التي تجر بجره ينقله الى حيث ليس للبائع فيه تصرف كشارع ومالك غيره والاقلا بد من اذنه مع تفرغ السفينة المشحونة بالامتعة ويكتفي في قبض الثوب ونحوه بما يتناول باليد تناوله بها وان لم ينقله وقبض غير المنقول كالارض والشجر والسفينة الكبيرة التي لا تجر بجره بقطيعة وهي تمكن المشتري

(ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك) أي بالفضة مضروبين كانا أو غير مضروبين (الا مثلا) أي مثلا بمثل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلا وقوله (نقدا) أي حالا يد بيد فلا يصح بيع شيء من ذلك متفاضلا لم يصح (ولا يصح) (بيع ما ابتاعه) الشخص (حتى يقبضه)

منه ونسليمه المفتاح وبترقيقه من أمتعة تحتيد البائع وان كانت للمشتري أو اشتراها منه
 وبعض زمن يسع التفرغ من أمتعة تحتيد المشتري هذا ان كان حاضرا فان كان غابا فلا بد
 من مضي زمن يسع الوصول اليه والنقل في المنقول والتخلي في غير المنقول مع التفرغ بالقبول
 ان كان يسد غير المشتري ومضي زمن يسع ذلك ان كان يسد المشتري ويشترط فيما يسع مقدرا
 تقديره بنحو كيل أو وزن والمشتري الاستقلال بقض المبيع ان كان الثمن مؤجلا وان حل
 لأن البائع رضى ببقائه في ذمته أو كان حالا وسله والأفل البائع حتى الحبس حتى يسلم الثمن
 (قوله سواء باعه البائع أو لغيره) تعمم في عدم العصة ثم ان باعه البائع بعين الثمن المعين ان كان
 باقيا أو بمثله ان كان ناقصا وفي الذمة صح وكان اقاله بلفظ البيع (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح
 وكان الاولى أن يعبر بذلك لما علمت من لزوم عدم الجواز لعدم العصة دون العكس (قوله يسع
 اللعم بالجوان) وكذا ما في معنى اللعم من الشهم والكبد والقلب والالية والطعام والكلية
 والجلد قبل ديفعه بخلافه بعده وكذلك اذا خشن وغلط قبل الدفع فانه لا يؤثر كل حينته ومن
 الجوان السهل قبل موته وان كان فيه حركة مذبوح ومثل ذلك بيع الدقيق بالحنطة والسهم
 بالكسب أو بالدهن لأن ذلك من قبيل بيع الشيء بما اتخذ منه (قوله سواء كان من جنسه
 الخ) تعمم في عدم الجواز وقوله من ما كول ليس بقيد فغير المأ كول كذلك كبيع لحم شاة
 بحمار كما يستفاد من شرح الخطيب وغيره (قوله ويجوز بيع الذهب بالفضة) وكذا عكسه
 وقوله متفاضلا أي زائدا أحدهما على الآخر وقوله لكن نقدا أي لكن بشرط أن يكون كل
 منهما نقدا أي منقودا أي مقبوضا ويلزم من ذلك غالبا أن يكون حالا فذلك قال الشارح أي
 حالا مقبوضا قبل التفرق فيصير حينئذ شرطين ومثل التفرق اختيار اللزوم كما مر وهكذا يقال
 فيما يأتي (قوله وكذلك المطعومات) أي المتقدمة وهي التي تقصد لطعم آدميين غالبا
 اقتبانا وتفكها أو تداءيا وقوله لا يجوز بيع الجنس منها بمثله سواء اتفق نوعه أو اختلف
 (قوله الامتثالا) أي بقينا والمثالة تعتبر في المكيل كالا وان تفاوت في الوزن وفي الموزون
 وزنا وان تفاوت في الكيل والعبارة بغالب عادة الحجاز في زمنه صلى الله عليه وسلم والافعادة
 أهل البلد فيها هو كالترقاقل والأبان كان أكبر جرما من الترقا لعبارة فيه بالوزن ولا تعتبر
 الماثلة الاحال الكمال فتعتبر في التمار والحبوب بعسا الجفاف والتنقية فلا يساع وطب منها
 برطب من جنسه ولا يجاف منه الا في مثله الامرايا وسأني ولا تعتبر بماثلة الدقيق والسويق
 والخبز وكذا ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشوي بخلاف تأثير التميز كالعسل والسمن
 وانما تعتبر في الحبوب حبا وفي السم حبا ودهنا وفي العنب والرطب زينا أو تمرا أو عضرا
 أو خلا (قوله نقدا) يستفاد منه شرطان على ما مر بضمان للشرط السابق فالشرط ثلاثة كما
 في بيع النقديته (قوله ويجوز بيع الجنس منها بغيره) أي كالحنطة بالشعير وقوله متفاضلا
 أي زائدا أحدهما على الآخر وقوله لكن نقدا يفيد الشرطين كما أشار اليه الشارح بقوله أي
 حالا مقبوضا قبل التفرق أي وقبل اختيار اللزوم كما مر (قوله فلو تفرق المتبايعان الخ) تفرغ
 على مفهوم القبض قبل التفرق ولم يفترع على مفهوم الحلول لظهوره (قوله نقضه قولنا تفرق
 الصفقة) أي العقد والمقدم منها العصة فيما قبض دون غيره وقيل يبطل في الجميع (قوله

سواء باعه البائع أو لغيره
 (ولا يجوز بيع اللعم
 بالجوان) سواء كان من
 جنسه كبيع لحم شاة بشاة
 أو من غير جنسه لكن من
 ما كول كبيع لحم بقر
 بشاة (ويجوز بيع الذهب
 بالفضة متفاضلا) لكن
 (نقدا) أي حالا مقبوضا
 قبل التفرق (وكذلك
 المطعومات لا يجوز بيع
 الجنس منها بمثله الامتثالا
 نقدا) أي حالا مقبوضا
 قبل التفرق (ويجوز بيع
 الجنس منها بغيره متفاضلا)
 لكن (نقدا) أي حالا
 مقبوضا قبل التفرق فلو
 تفرق المتبايعان قبل قبض
 كله بطل أو بعد قبض بعضه
 نقضه قولنا تفرق الصفقة

ولا يجوز) أى ولا يصح وقوله يبيع الغرر وهو ما انطوت عنا عقوبته أو ما ترك دين أمرين أغلبهما
 أخوفهما ومنه الجهول والمبهم وما لم يرقب العقد ومن هذا تعلم أن يبيع البصل والجزر والقيل
 وللقافاس وغيرها من كل مستور بالارض لا يبيع ثم يبيع يبيع الخس والكرب لأن ما في
 الارض منهما غير مقصود لانه يقطع ويرى (قوله كبيع عبد من عبيدى) مثال لبيع الغرر
 فلا يبيع للجهل به وقوله أو طير في الهواء يستثنى منه التعل فيصح بيعه في الهواء بشرط أن
 تكون أمته وهى المسوب في الكوارة ويقال لها الخلابة بفتح الخاء المجهمة لأن الغالب عوده
 إليها حيثئذ (فصل في بيان أحكام الخيار) * ولفظ فصل ساقط من غالب النسخ واعلم أن الأصل
 في البيع اللزوم لأن القصد منه الملك والتصرف وكلاهما فرع للزوم إلا أن الشارع أثبت
 فيه الخيار وقتا للمتعاقدين وهو ثلاثة أنواع خيار مجلس وخيار شرط وخيار عيب وثبت خيار
 المجلس قهرا عن المتعاقدين حتى لو شرط ان يبيع بطل البيع وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب
 (قوله والمتبايعان الخ) الواو هنا للاستئناف كما مر في نظائره والمتبايعان على وزن متفاعلان
 من التبايع والمراد بهما البائع والمشتري وقوله بالخيار أى متلبسان بالخيار يعنى خيارا للمجلس
 وهو يثبت في كل معاوضة محضة واقعة على عين لازمة من الجانبين ليس فيها تمكك قهرى
 ولا يرت مجرى الرخص ولو في ربوى أو سلم أو استعقب عتقا فثبت للبائع والمشتري في بيع
 الأصل أو الفرع وللبيع فقط في بيع من أقر المشتري بجزئته أو شهد به لانه من جهته يبيع
 ولا يثبت للمشتري لانه من جهته اقتداء ولا يثبت في شراء العبد نفسه من سيده ولا في بيع
 ضعى كأن يقول شخص لا آخر أعتق عبدا معنى يكذا فيقول أعتقته عنك لأن مقصودهما
 العتق فخرج بالمعاوضة الهبة بلا نواب ونحوها وأما الهبة بنواب فهى يبيع فيثبت فيها الخيار
 على المعتمد خلافا لما جرى عليه في المنهاج وبالمحضة وهى التى تفسد بضادا للمقابل غير المحضنة
 وهى التى لا تفسد بضادا للمقابل كالنكاح ونحوه وبالمعوضة على عين الواقعة على منفعة
 كالاجارة ونحوها وباللازمة من الجانبين الجائزة منهما كالوصالة ونحوها أو من أحدهما
 كالكاتب ونحوها وبقولنا ليس فيها تمكك قهرى الشفعة وبقولنا ولا يرت مجرى الرخص
 الحوالة فلا خيار فى شئ مما ذكر (قوله بين امضاء البيع وفسخه) ظرف للخيار فكل منهما
 مخير بين الزام البيع وفسخه فلو اختار أحدهما لزوم البيع والاخر فسخه فقدم الفسخ وان
 تأخر عن الاجازة لأن المقصود من اثبات الخيار انما هو التمكن من الفسخ دون اللزوم لأصلاته
 كما مر (قوله أى يثبت لهما خيارا للمجلس) تفسير لحاصل المعنى وقوله كالمسلم أى وبيع الربوى
 والتولية والاشراك كأن يقول له وليتلك العقد بما قام على أو أشركتك فيه بكذا فيقبل فيهما
 (قوله ما لم يتفرقا) أى وما لم يختارا لزوم العقد كما يشير إليه الشارح فلو قاما وتماشيا منازل
 أو طال مكثهما دام خيارهما وان أعرضا عما يتعلق بالعقد (قوله أى مدة عدم تفرقهما)
 أشار بذلك الى أن ما مصدرية ظرفية فعنى كونها ظرفية أنها تفسر بمدة ومعنى كونها مصدرية
 أنها آلة فى سبب ما به مصدر وذلك قال أى مدة عدم تفرقهما ولو زادت المدة على ثلاثة
 أيام (قوله عرفا) فباعتد فى العرف تفرقا ينقطع به الخيار وانما يرجع فيه الى العرف لأن ما ليس
 له حد فى اللغة ولا فى الشرع يرجع فيه الى العرف فلو كان فى دار كبيرة فالتفرق فيها يحصل

(ولا يجوز بيع الغرر)
 كبيع عبد من عبيدى
 أو طير في الهواء
 * (فصل) *

فى أحكام الخيار
 (والمتبايعان بالخيار) بين
 امضاء البيع وفسخه أى
 ثبت لهما خيارا للمجلس فى
 أنواع البيع كالمسلم (مالم
 يتفرقا) أى مدة عدم
 تفرقهما عرفا أى ينقطع
 خيارا للمجلس

بالخروج من البيت الى العن أو بالعكس أو صغيرة بفروج أحدهما منها ومثلها السفينة وإن
كانا في سوق أو صحراء فبأن يولى أحدهما ظهره ويشتى قليلا كثلث خطوات ولوتناديا بالبيع
من بعد ثبت خيارهما لم يشارك أحدهما مكانه فان مشى كل منهما والى صاحبه انقطع
خيارهما (قوله) أما بتفرق المتبايعين أي ولو سهوا أو جهلا لكن بشرط أن يكون طوعا فلا
أكره أحدهما عليه لم ينقطع خياره دون خيار الآخر لئلا يكتسب من القيام معه فلو منع من
الخروج معه لم ينقطع خياره أيضا فاذا زال الأكره اعتبر محل زواله ولو هرب أحدهما ولم يتبعه
الآخر بطل خيارهما إلا أن كان غير الهارب نائما مثلاً فلا يطل خياره لعدم تمكنه من التبعه
أو الفسخ (قوله) بينهما بخلاف تفرقهما بروحهما أو عقلمهما فلو مات أحدهما انتقل الخيار
لوارثه ولو عاماً والعبرة في حقه بمجلس العلم ولو تعدد الوارث لم يطل خيار أحدهم إلا بمضارفة
جميعهم بمجلس العلم ولو حن أحدهما انتقل الخيار لولييه ومثله الأغماء كما في شرح الخطيب
وشرح الرمي وفصل بعضهم حيث قال إن ربحى أفاقته انظر والاقام الولي مقامه والخرس
كالأغماء إذ لم تفهم له إشارة ولا كتابة كما قاله بعضهم والذي في شرح الرمي أنه نصب الحاكم عنه
نائباً حينئذ ولو كان الخيار لولي محجوب عليه فكم قبل التفرق لم ينتقل اليه على الأصح (قوله
أو بأن يختار الخ) كأن يقولوا اخترنا لزوم العقد أو الرضاء أو أمضيته أو ما أشبه ذلك (قوله
فلو اختار أحدهما لزوم العقد) أي صريحاً كأن يقول اخترت لزوم العقد أو مضينا كأن يقول
أحدهما للآخر اخترت لضعفه الرضاء للزوم وقوله فوراً ليس بقيد فكان الأولى حذفه وقوله
وبقي الحق للآخر نعم لو كان مشترياً وكان المبيع من يعتق عليه بطل خياره أيضاً للحكم بعتق
المبيع عليه حينئذ (قوله) ولهما الخ هذا شروع في خيار الشرط ويسمى خيار الترقى أي
التشهي والارادة وهو يثبت في كل ما يثبت فيه خيار المجلس إلا ما شرط فيه القبض في المجلس
كل ربوي والسلم (قوله أي المتبايعين) أي بأن يصرح كل منهما بشرط الخيار وقوله وكذا
لا أحدهما إذا وافقه الآخر أي بأن يصرح بالشرط أحدهما ويوافق الآخر عليه وحمله على
ذلك أولى مما قالوه من أنه لا يكون إلا منهما بأن يلفظه المبتدئ ويوافق الآخر عليه وحينئذ
فقوله وكذا لا أحدهما غير مستقيم وقد علت صورته (قوله) أن يشترط الخيار أي لهما
أو لأحدهما الذي هو البائع أو المشتري أو لاجنبي واحد أو اثنين مثلاً ولا يجب على الاجنبي
مراعاة المصلحة لشارطه له من فسخ أو إجازة بل له أن يفسخ أو يجيز وإن كرهه وليس لشارطه له
عزله ولا له عزل نفسه لأنه تعليق على الأصح لا لو كبل وإذا مات الاجنبي انتقل الخيار للشارط
ويجوز شرطه لحرم في حيد وكافر في عبيد مسلم وإن قلنا أنه تعليق على المعقد وليس لو كبل
أحدهما شرطه للآخر ولا لاجنبي بغير إذن موكله وله شرطه لنفسه ولموكله ولا يصح شرطه
للبيع وحده في المصرة ولا شرطه للمشتري وحده فيمن يعتق عليه ومضى شرط الخيار لا حد تبعه
إيقاع الآخر من فسخ أو إجازة فلا يجوز شرط الخيار لشخص وشرط إيقاع الآخر لغيره لأنه لا معنى
لشرط الخيار إلا إيقاع الآخر إلا فلا فائدة له وهذا هو المعقد خلافاً لما جرى عليه شيخ الإسلام ولم
يسبقه إليه أحد لكن تبعه الشيخ الخطيب وغيره من جواز ذلك حيث قالوا سواء شرطاً إيقاع أثره
منهما أو من أحدهما أو من أجنبي كالعبد المبيع فهذه طريقة ضيقة (قوله في أنواع البيع)

أما بتفرق المتبايعين
بينهما عن مجلس العقد
أو بأن يختار المتبايعان
لزوم العقد فلو اختار
أحدهما لزوم العقد لم يجز
الآخر فوراً سقط حقه من
الخيار وبقي الحق للآخر
(ولهما) أي المتبايعين
وكذا لا أحدهما إذا وافقه
الآخر (أن يشترطاً
للبيع) في أنواع البيع

أى الاما يشترط فيه القبض فى المجلس كالمسلم ويبيع الربوى كالمتر (قوله الى ثلاثة أيام)
وتدخل الليالى تبعالكن النبيلة المتأخرة لا تدخل على ما قال الرملى خلافا لابن حجر ومحل جواز
شرط الثلاثة أيام ونحوها فبما لا يفسد فى المدة المشروطة أخذ المحاسن ذكره الشارح والحاصل
أن الشرط خمسة ذكر المدة وكونها متصلة بالشرط متواليمة معاولة ثلاثة أيام فأقل بخلاف
ما لو أطلق كأن قال بشرط الخيار وسكت أو بشرط الخيار من الغد مثلاً أو يوم ما بعد يوم أو مدة
مجهولة كقوله حتى أشاء أو زادت على ثلاثة أيام كقولهم ثلاثة أيام وثلاث ولو شرط لأحدهما
الخيار يوماً أو يومين وللاخر ثلاثة جازوا الملك فى المبيع مدة الخيار لمن انقضى به من باع أو مشتر
فان كان لهما فوقوف فان تم البيع بان أنه للمشتري من حين العقد والاقطابائع وحيث حكم بملك
المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف والزائد والمؤنة تابعة للملك فيما ذكر
فاذا أنفق أحدهما وتم المبيع لغيره رجع عليه بما أنفق (قوله وتحسب من العقد) أى اذا وقع
الشرط فيه فان وقع بعده حسبت من الشرط فكان الاولى أن يقول وتحسب من الشرط ليشمل
الصورتين وقوله لا من التفرق حتى لو مضت فى المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذلك الوضى
بعضها (قوله فلوزاد الخيار على الثلاثة الخ) نفع على مفهوم الشرط المأخوذ من كلامه
وهو أن يكون الخيار ثلاثة أيام فأقل وقد علت مفاهيم باقى القيود (قوله ولو كان المبيع مما
يفسد فى المدة الخ) كأن باعه طريخاً يفسد فى ثلاثة أيام أو فى يومين بشرط الخيار تلك المدة فيبطل
البيع بخلاف ما لو شرط الخيار يوماً مثلاً وهو لا يفسد فيه فإنه لا يبطل (قوله واذا وجد بالمبيع
عيب) وفى بعض النسخ واذا خرج المبيع معيباً وهذا شروع فى خيار العيب ويسمى خيار
النقص وهو ما تطلق بقوات أمر مقصود منطون نشأ الطن فيه من التزام شرطى أو تقرير فعلى
أو قضاء عرفى فالاول كأن شرط فى المبيع شيئاً ككون العبد كاتباً والدابة حاملاً أو ذات لبن
فأخلف والثانى كالتصريه وهى أن يترك البائع جلب الدابة قبل بيعها ليوهم المشتري كثرة اللبن
فينتد للمشتري الجاهل بها الخيار على الفور ويرد معها صاع فربما بدل اللبن المحلوب وإن قل سواء
أتهلف اللبن أم لا إن لم يتفق على رد غير الصاع من اللبن وغيره وكانت مأكولة بخلاف ما إذا لم
يجلب أو اتفق على رد غير الصاع أو كانت غير مأكولة كالخارية والأتان فلا يرد معها شئ لأن
لبن الخارية لا يمتاض عنه غالباً وابن الأتات نجس لا عوض له وكهيمير الخد ونسويد الشعر
وتجعيدة لا تلخ توب الرقيق عدد تخيلاً لكاتبته لا مكان امتحانه فليس فيه كثير غرر والثالث
كظهور العيب الذى ينقص العين أو القيمة نقصاً يقوت به غرض صحيح وهو الذى اقتصر عليه
المصنف ومثل المبيع الثمن المعين فاذا وجد به عيب فللبائع رده (قوله موجود قبل القبض)
أى قبل تمامه سواء قارن العقد أو حدث بعده وقبل القبض لأن المبيع حينئذ من ضمان
البائع ومثل ذلك ما إذا حدث بعد القبض وكان الخيار للبائع وحده أو حدث بعد القبض
واستند بسبب متقدم على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بجنايته سابقة على البيع جهلها
المشتري لأنه لتقدم سببه كالتقدم فان علمها فلا خيار له ولا أورش ولا بد أن يكون العيب باقياً
حين الرد فلا يزال قبله فلا رد ولو حدث عند المشتري عيب آخر سقط الرد القهرى ثم إن رضى
البائع بالعيب الحادث رده عليه المشتري بلا أورش له أو قنع به بلا أورش للقديم وإن لم يرض به

(الى ثلاثة أيام) وتحسب
من العقد لا من التفرق فلو
رأى الخيار على الثلاثة بطل
العقد ولو كان المبيع مما
يفسد فى المدة المسترطة
بطل العقد (واذا وجد
بالمبيع عيب) موجود قبله
القبض

البائع فان اتفقا على فسخ مع أرض العاثر أو أجازة مع أرض القديم فذلك ظاهر وان اختلفا
 بأن طلب أحدهما الفسخ والآخر الإجازة أوجب طالب الإجازة لمفاته من تقرير العقد وهذا
 في غير الزبوي أما فيه فيتعين الفسخ مع أرض الحادث لئلا يلزم الربا ثم أن كان الحادث لا يعرف
 القديم بدونه ككسريض نعام وتقوير بطيخ مدود بعضه رقب العيب القديم ولا أرض عليه
 الحادث لانه معذور فيه ولا يرد قهر العيب بعض ما يبيع صفقة لمفاته من تفريق الصفقة على
 البائع فاما أن يرد الجميع أو يرضى بالجميع وله أرض نقص العيب ولو اختلفا في قدم عيب
 وحدوده صدق البائع بعينه لموافقته للأصل من استقرار العقد هذا إذا أمكن حدوده وقسمه
 فان لم يمكن الاحدونه كما لو كان الجرح طريا أو البيع والقبض من سنة صدق البائع بلا عيب وان
 لم يمكن الاقدمه كما لو كان الجرح مندملا أو البيع والقبض من أسس صدق المشتري بلا عيب
 والعين ليس عيبا وان غش فلا يثبت به الرد لكن اشترى زباجة يظنها جوهرة فتقصيره بعدم
 البحث عنها (قوله) تنقص به القيمة والعين تقصا يفوت به غرض صحيح) خرج بذلك ما لا ينقص
 شيئا كقطع اصبع زائدة وفارقة يسيرة من نخد أو ساق لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا واعلم أن
 العيوب ستة الأول عيب المبيع وهو ما ذكره النائي عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو
 ما ينقص اللعم الثالث عيب الاجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة الرابع
 عيب النكاح وهو ما ينقص عن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصداق وهو ما يفوت به
 غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة وهو ما أضر بالعمل
 اضرارا ينافي (قوله) وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب) خرج بذلك ما لا يقرب
 فيه عدمه كقطع سن في الكبير ونوبة في أو انها في الامة وهو أن تبلغ الامة سبع سنين ونحو
 مرارة في باكورة كفتاه ونحوها وترك الصلاة في رقيق وخصاء الثيران بخلاف غيرها فثبت
 به الرد لأن الفحل يصلح لما لا يصلح له الخصى ولا يجوز ان الخصاء اللاتحيوان المأ كول الصغير في
 الزمن المعتدل لطيب لجه بخلاف غير المأ كول كالعبيد والحير والكبير وما لو كان في الزمن غير
 المعتدل كشقة الحر أو البرد وما لو كان لغير طيب اللعم فلا يجوز في جميع ذلك (قوله) كنا
 رقيق وسرقته وابعاه) أي وبكناية العمد واللواط واتبان البهائم ونكبه من نفسه وردته
 فهذه الثمانية يرتبها العبد وان تاب ولذلك قال بعضهم

ثمانية يعتادها العبد لو تيب * بواحدة منها يرد البائع
 زنا وابعاه سرقه ولواطه * ونكبه من نفسه للمضاجع
 وردته اتباعه لهيمسة * جناية عمدا تجانب لها وهي

وبكفاحه وعضه ورمحه ويخذه وهو النائي من تغير المدة وصنانه ان كان مستحكما بخلاف
 العارض من عرق واجتماع وسخ أو نحو ذلك وبول بالفرش ان خالف العادة بأن كان ابن
 سبع سنين فأكثر بخلاف ما دونها فلا يرد به ولو كان يسير بوله وهو ماش ثبت الرد لانه يدل على
 ضعف المشانة ومثله دود القرح المعروف وترك الشارح أمثله تنقص العين لوضوحها وذلك
 كقطع يد أو رجل وخصاء غير الثيران كما مر التنبيه عليه (قوله) فلمشتري رده) أي بنفسه
 أو بوكيله أو موكله أو وليه أو وازنه أو وصيه وكل من هو لا يرد على البائع أو بوكيله أو موكله

تنقص به القيمة أو العين
 تقصا يفوت به غرض صحيح
 وكان الغالب في جنس ذلك
 المبيع عدم ذلك العيب
 كنا رقيق وسرقته وابعاه
 (قوله) لمشتري رده) أي
 المبيع

أوليه أو وانه أو وصبه أو الحاكم وهو أكدي الرد على حاضر البلد لانه وبما أحوجه الى
الرفع اليه وواجب في غائب عن البلد وعلى المشتري اشهاد بفسخ طريقه الى المردود عليه
أو الحاكم أو حال توكيله أو عذره ان يسرفان بحز عن الاشهاد بأن لم يلقه من يشهد له بلزمه
تلفظ بالفسخ وعليه ترك استعمال فلوا استخدم الرقيق أو ترك على الدابة السرج أو الاكاف فلا
رد لا شعار ذلك بالرضا بالعيب نعم له ركوب ما عسر سوقه وقوده والرد بالعيب على الفور فيبطل
بالتأخير لا عذر فلا يضرب فحوصلة أو كل وقضاء حاجة وتسكيل لذلك وكذلك الليل عذر ان
لم يتيسر السير فيه والا فلا يكون عذرا كليا في رمضان ويعتبر الفور على العادة فلا يكاف
الاسراع على خلاف العادة (قوله ولا يجوز بيع الثمرة الخ) أي ولا يصح أيضا لانه صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لانها لا يؤمن عليها من العاهات غالباً وقوله
المنفردة عن الشجرة بخلاف بيعها مع الشجرة فانه يجوز بغير شرط القطع لان الثمرة تابعة للاصل
وهو غير متعرض للعاهة ولا يجوز بشرط القطع لان فيه جبراً على المشتري في ملكه وخرج بالبيع
الرهن ونحوه فانه جائز (قوله مطلقاً) مقتضى تقييد المصنف بالاطلاق أنه يجوز بيع الثمرة
قبل بدو صلاحها بشرط الابقاء وليس كذلك بل لا يجوز حينئذ لا بشرط القطع فلذلك صرفه
الشارح عن ظاهره بقوله أي عن شرط القطع فيصدق بصورتين وهما البيع مطلقاً والبيع
بشرط الابقاء لان كلامنا من هاتين الصورتين بيع مطلق عن شرط القطع ويخرج بذلك صورة
واحدة وهي البيع بشرط القطع فالخامس ان الصور ثلاثة صورتان باطلتان وصورة صحيحة
قال المحشى ولو فسر الاطلاق بالاحوال الثلاثة لكان أولى وأنبأ وفيه نظر لانه يقتضى
على هذا عدم جواز البيع قبل بدو صلاحها ولو بشرط القطع وليس كذلك الا أن يحمل على أنه
لا يجوز على الاطلاق بل فيه تفصيل والطريق الذي سلكه الشارح سهل لطيف (قوله لا بعد
بدق) بضم الباء الموحدة والبدال المهملة وكسر الواو المشددة ومعناه الظهور كما قال الشارح
أي ظهور وهذا استثناء من أعم الاحوال فكانه قال ولا يجوز بيع الثمرة في كل حال الا بعد
بدو صلاحها فيجوز بشرط القطع وبشرط الابقاء ومطلقاً فان شرط القطع لم يوفاه ان لم
يسمح البائع بتركها الى أن الجذاذ فان لم يقطع حتى مضت مدة مثلها أجرة لزمه أجرتها ان
طالبه البائع بالقطع والا فلا وان شرط الابقاء لم يوفاه أيضاً كما هو ظاهر وفي صورة
الاطلاق يجوز ابقاؤها الى أن جذاذها المعتاد وبدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل وانما
جازيها بعد بدو صلاحها في الاحوال الثلاثة لامن العاهة عليها غالباً لغلظها وكبر نواها
(قوله وهو) أي بدو صلاحها وضابطه وصولها الى حالة تطلب فيها غالباً اللاتكامل وأما بدو
صلاح الشيء مطلقاً كما كان أو غيره فهو بلا غم حاله يطلب فيها غالباً اللاتكامل ففى الثمر ما ذكره
الشارح وفي نحو القناء أن تجنى غالباً اللاتكامل وفي الزرع اشتداده وفي الورد انفتاحه فذكره
الشارح بيان لبعض ذلك (قوله فيما لا يتلون) أي لا ينتقل من لون الى لون آخر فلا ينافي أن
له لونا وذلك مثله بالعنب الايض فعلامة بدو صلاحه لينه وجرى ان الماء فيه (قوله وجوزة
رمان) أي في الحامض منه وأما الحلو منه فتعتبر حلاوته (قوله وفيما يتلون) أي ينتقل من
لون الى آخر وقوله بأن يأخذ الخ أي يحصل بأخذ الخ وقوله كالعنب راجع للتمر وقوله

(ولا يجوز بيع الثمرة
المنفردة عن الشجرة
مطلقاً) أي عن شرط القطع
(الابعد بدق) أي ظهور
(صلاحها) وهو فيما لا يتلون
انها حالها الى ما يقصد
منها غالباً كحلاوة قصب
وجوزة رمان ولين تين
وفما يتلون بأن يأخذ في
حرة أو سواد أو منفرة
كالعنب

والاجاص واجع للسواد وقوله والبلج واجع للصغرة باعتبار بعض أنواعه والافيصع وجوعه
للكل لان منه الاحمر والاسود والاصفر وغيرها (قوله أما قبل بدو الصلاح الخ) لعل الشارح
ذكر ذلك توطئة للتعميمات التي ذكرها بعد والا فلا حاجة اليه لانه مذكور في المتن قبل الاقوله
فلا يصح بيعها مطلقا أي في جميع الحالات فالمراد بالاطلاق هنا جميع الاحوال ليصح استثناء
الشارح منه بقوله الابشرط القطع فعدم الصحة في صورة الاطلاق وصورة شرط الابقاء وأما
صورة شرط القطع فهي صحيحة كما علم مما مر (قوله لامن صاحب الشجرة ولا من غيره) أي
للمالك لا لصاحب الشجرة ولا لغيره فمن معنى اللام لكن في صورة بيعها لصاحب الشجرة لا يلزم الوفاء
بالشرط الا لانه في تكليفه قطع غيره عن شجره وفائدة الشرط صحة البيع فقط (قوله الابشرط
القطع) أي ان يمتنع منفردة عن الشجرة كما تبينه الشارح بذلك في أول المسئلة وبشرط في
هذه الحالة أن يكون المقطوع مستغابا والا فلا يصح البيع كما هو ظاهر فان بيعت مع أصلها
جاز البيع بلا شرط القطع كما مر ولا يصح بيع البطيخ والباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح
الابشرط القطع وان بيع من مالك الأصل ولو بيع ذلك مع أصوله فكبيع الثمرة مع الشجرة
على المعتمد ولو كانت الثمرة يغلب تلاحقها واختلاط حادتها بوجودها كالتين لم يصح بيعها ولو
بعد بدو صلاحها الابشرط القطع واذا وقع اختلاط فيلزم شرط فيه القطع قبل التخلية خير
المشتري ما لم يبيع له البائع فان باذروا سقم سقط خياره وأما بعد التخلية فلا خيار للمشتري ثم ان
توافقا على قدر هذا والاصدق المشتري يمينه في قدر حق الآخر لان اليد له (قوله سواء جرت
العادة بقطع الثمرة أم لا) أي فلا يكتفى بجريان العادة بقطعها عن شرط القطع بل لابد منه صحة
البيع (قوله ولو قطعت شجرة الخ) غرض الشارح بذلك تقييد كلام المصنف بما اذا كانت
الشجرة قائمة غير مقطوعة وقوله جاز بيعها بلا شرط قطعها وكذلك لو قلعت أو جفت لان الثمرة
لا تبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع فلو غرسها البائع فبنت قبل أن تقطع الثمرة فهل يكلف
المشتري القطع لان شرط القطع موجود حكما ولا يكلف له عدم التصريح بشرط القطع
والاقرب الأول كما قاله الشبرايمسئ ومنه ما لو كانت يابسة فاختصرت (قوله ولا يجوز بيع
الزروع الاخضر) أي ولا يصح أيضا ويجري في بيع الزروع المذكور ما في بيع الثمرة والارض
كالشجر فاذا بيع قبل بدو صلاحه منفردا عن الارض فلا يصح الابشرط القطع أو القلع سواء
بيع لمالك الارض أو لغيره فان بيع مع الارض صح بلا شرط قطع أو قلع واذا بيع بعد بدو
صلاحه صح بلا شرط قطع ان كان المقصود منه غير مستتر بخلاف ما اذا كان المقصود منه مستترا
فلا يصح بيعه فجل في أرضه ولا نحو الخنطة والعس من كل ما المقصود منه غير مرئي
فقول الشارح أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب الخ يحتاج الى هذا التقييد أعني تكون
المقصود منه غير مستتر كالثمر والذرة الصفي بخلاف المستتر في سبيله فلا يصح بيعه وان
اشتد به لكون المقصود منه غير مرئي وما اعتيد في ديار مصر من بيع البرسيم الاخضر بعد
تهينه للرعي صح بلا شرط القطع ولا يدخل في البيع الا البقرة الظاهرة حيث كان يجزئ مرة بعد
أخرى (قوله ومن باع غرا أو زرعاً لم يرد عليه ما كان له من صلاحه الخ) هذا مشكل لانه لا يصح بيع ما ذكر
الابشرط القطع أو القلع ومع ذلك لا يلزم البائع السقي فالصواب أن يقول ومن باع غرا أو زرعاً

والاجاص والبلج أما قبل
بدو الصلاح فلا يصح
بيعها مطلقا لامن صاحب
الشجرة ولا من غيره الا
بشرط القطع سواء جرت
العادة بقطع الثمرة أم لا ولو
قطعت شجرة عليها ثمرة جاز
بيعها بلا شرط قطعها ولا
يجوز بيع الزرع الاخضر
في الارض الابشرط قطعه
أو قلعه فان بيع الزرع مع
الارض أو منفردا عنها بعد
اشتداد الحب جاز بلا شرط
ومن باع غرا أو زرعاً لم يرد
صلاحه

بداء صلاحه الخ وعبارة الشيخ الخطيب وعلى باتع ما بدأ صلاحه من الثمر وغيره سقيه الخ ويمكن أن
يصور كلام الشارح بما إذا باع ما لم يبدأ صلاحه بشرط القطع أو القلع وكان لا يتأني قطعه أو قلعه
لا في مدة طويلة يحتاج فيها للسقي فإنه يلزم البائع حينئذ سقيه (قوله) (رغم سقيه) أي لأنه من
تمة التسليم الواجب فلو شرطه على المشتري بطل البيع لأنه مخالف لمقتضى العقد ومحل لزوم
سقيه للبائع إن كان مال الكالا له ومحل أيضاً فيما يحتاج للسقي بخلاف البعْلِ وهو الذي يشرب
بعروقه لقربه من الماء فإنه لا يحتاج للسقي فلا يلزم البائع سقيه كما هو ظاهر (قوله) قدر ما تنو
به الثمرة وتسلم عن التلف) فإن تلف بترك السقي ولو بعد التخلية انفسخ البيع أو تعيب بت
الخيار (قوله) سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (قوله) فيلزمه السقي في الحالتين
ويتصرف فيه المشتري ويدخل في ضمانه بعد التخلية (قوله) ولا يجوز بيع ما فيه الربا الخ
هذه المسئلة من مسائل الربا فكان الأولى ذكرها فيما تقدم وقدمت الإشارة إليه اللهم إلا أن
يقال ذكرها هنا مناسبة ذكر الثمرة قبلها ومعلوم أنه لا يصح أيضاً كما أشار إليه الشارح بالتفريع
وقوله يجنبه بخلاف ما إذا كان بغير جنسه فيجوز ويصح لعدم اشتراط المعاملة عند اختلاف
الجنس وقوله رطباً أي في الجنابين كالرطب بالرطب والعنب بالعنب واللحم باللحم من جنسه
أو في أحدهما كالرطب بالتمر والعنب بالزبيب إلا في مسئلة العرايا وهي بيع الرطب على التخل
بتمر وبيع العنب على الشجر بزبيب خرصافي الرطب والعنب وكسلا في التمر والزبيب فيما
دون خمسة أوسق لأنه صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا ولا يختص بيع العرايا بالفقراء
لاطلاق أحاديث الرخصة ولو زاد على ما دون خمسة أوسق لم يصح إلا في صنفين فيصح
إذا كان كل عقد فيما دون خمسة أوسق (قوله) بسكون الطاء) أي مع فتح الراء
بخلاف الرطب بضم الراء وفتح الطاء فهو فرد من أفراد الرطب بفتح الراء وسكون الطاء
(قوله) وأشار بذلك) أي بقوله ولا يبيع ما فيه الربا بجنسه وطبا وقوله إلى أنه يعتبر في بيع
الربويات أي التي هي النقود والمطعومات حيث يبعث بجنسها كما هو ظاهر وقوله حالة الكمال
أي لا اشتراط المعاملة عند اتحاد الجنس وهي لا تعتبر إلا في تلك الحالة (قوله) فلا يصح مثلاً
بيع الخ) تفريع على كلام المصنف والظاهر أن مثلاً مقدمة من تأخير والاصل فلا يصح بيع
عنب بعنب مثلاً أي ولا رطب برطب ولا يبيع عنب بزبيب ولا رطب بتمر (قوله) (الالبن) أي
وما شابهه من سائر المائعات كالادهان إن لم يختلف أصلها والافهسي أجناس كما صولها
كدهن وردودهن بنفسج وإن كان أصلها الشبج على الوجه الوجبه وكذا التلؤلؤ وينتظم
منها عشر مسائل خمسة صحيحة وخمسة باطلة فالأولى خلّ عنب بخلّ عنب خلّ رطب بخلّ
رطب خلّ عنب بخلّ رطب خلّ عنب بخلّ تمر خلّ رطب بخلّ زبيب فهذه الخمسة الصحيحة
لأن الثلاثة الأولى لا ما فيها اتحاد الجنس أو اختلاف والثنتين الأخيرتين في أحدهما ماء
واختلاف الجنس والثانية خلّ زبيب بخلّ زبيب خلّ تمر بخلّ تمر خلّ زبيب بخلّ تمر خلّ عنب
بخلّ زبيب خلّ رطب بخلّ تمر فهذه الخمسة الباطلة لأن الثلاثة الأولى فيها ماء واتحاد الجنس
أو اختلاف بناء على أن الماء العذب ربوي وهو الاصح والثنتين الأخيرتين في أحدهما ماء
واتحاد الجنس وقد نظم الشيخ ابن عبد الحق قاعدة التلؤلؤ فقال

رغم سقيه قدر ما تنو به
الثمره وتسلم عن التلف سواء
خلّى البائع بين المشتري
والمبيع أو لم يخل (ولا
يجوز) (بيع ما فيه الربا
يجنبه رطباً) بسكون الطاء
المهملة وأشار بذلك إلى
أنه يعتبر في بيع الربويات
حالة الكمال فلا يصح مثلاً
بيع عنب بعنب ثم استثنى
المصنف مما سبق قوله
(الالبن)

فأعده يجوز بيع الخلل • بالخل أي ما لم يكن في كل
من ذين أو في واحد لم يصد • جنسهما ماء والافق قد

أي فانه يجوز بيع بعضه
ببعض قبل تجفيفه والخل
المصنف اللبن فشمل الحليب
والرائب والمقيض
والخامض والمعيان في اللبن
الكيل حتى يصح بيع
الرائب بالحليب كيلا وان
تفاوتا وزنا

• (فصل في أحكام السلم) •

وهو والسلف لغة بمعنى
واحد وشرعا بيع شيء
موصوف في الذمة

(قوله فانه يجوز بيع بعضه بعض) أي بشرط المماثلة والحلول والتقايض ان اتحد الجنس
كلين البقر الشامل للعرب والجواميس بمثله وبشرط الحلول والتقايض فقط ان اختلف
الجنس كلين الابل بلين الغنم الشامل للضأن والمعز (قوله قبل تجفيفه) أي جمده جينا ولا يجوز
بيع اللبن والاقط والمصل باللبن ولا بشيء مما يصد منه لانها لا تخلو عن مخالطة شيء اذا جبن
مخالطه الا نفعه بكسر الهمزة وفتح القاء والاقط يخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق ولا يباع
الزبد بالزبد ولا بالسمن ولا باللبن لان الزبد لا يخالط عن قليل مخيض (قوله فشمل الحليب) أي
بعد سكون وغوته ومحل ذلك ما لم يغل بالنار والافلا يجوز بيعه بجنسه بخلاف المسخن بها
بلاغليان كما قاله الروياني وقوله والمقيض أي الخالص من الماء ونحوه (قوله والمعيان في
اللبن الكيل) أي لا الوزن وقوله حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلا وان تفاوتا وزنا تفريع على
قوله والمعيان في اللبن الكيل ومثل اللبن الزيتون فيصح بيع بعضه ببعض ممتثلا والمعيان فيه
الكيل (قائدة) اللبن أفضل من اللحم كما أجاب به الشهاب الرمي لما شئل عن ذلك لانه أصله وان
ورد سيد آدم الدنيا والآخرة اللحم • (فصل في أحكام السلم) • لما فرغ المصنف
من بيع الاعيان شرع في بيع الذم فهذا هو القسم الثاني المتقدم في قوله وبيع شيء موصوف
في الذمة ولهذا قال الشارح • هناك وبسعى هذا السلم وتقدم أنه مبني على أن البيع في الذمة سلم
ولو بلفظ البيع وهو ضعيف والمعتمد أنه لا يكون سلفا الا اذا كان بلفظ السلم أو السلف ومع ذلك
فهو نوع من البيع لكن بلفظ مخصوص وانما عقده المصنف فصلا لطول الكلام عليه
ولا اعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة في كلامه ويؤخذ من كونه بيعا أنه لا يصح أن يسلم
الكافر في الرقيق المسلم أو المرتد وهو الراجح كافي المجموع والمراد بالاحكام هنا الصحة والفساد
المأخوذان من كلام المصنف وانما قدرها الشارح لان المصنف لم يبين حقيقته والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس
رضي الله عنه نزلت في السلم وخبر الصحبة من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن
معلوم الى أجل معلوم وأركانه خمسة مسلم ومسلم اليه ومسلم فيه ورأس مال وصيغة أشار
اليها الشارح بقوله ولا يصح الا باليجاب وقبول وبعتبر فيه ما يعتبر في البيع الا الرؤية (قوله وهو
والسلف) يقال أسلم وسلم وأسلف وسلف والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق وانما
سمى المعنى الشرعي سلفا تسليم رأس المال في المجلس وسلفا تسلفه فيه وحكي الراجح في
شرح مسند الشافعي عن ابن عمر أنه كره المسلم هنا ولعل وجهه كما قاله الشبرايملي أن السلم
لغة الاستسلام والانقياد فكان ينبغي للفقهاء التعبير بالسلف لكنهم عبروا بالسلم لانه الأشهر
ولانه لغة أهل الحجاز ولان السلف أشهر عندهم في القرض وقوله بمعنى واحد أي متلبسان
بمعنى واحد وهو الاستعمال والتقديم كما ذكره السيوطي في حاشيته على المجلة على المنهاج
وان قال بعضهم لم يذكره أحد من الشافعية ولا غيره هم الاملا مسكين في شرح الكتل لعدم
اطلاعه على كلام السيوطي (قوله بيع شيء موصوف في الذمة) أي بلفظ السلم أو السلف

والافهون من البيع على المعتقد ولذلك قال الماوردي ليس لنا عقد يتوقف على لفظ مخصوص
 الاثلاثة السلم والكتابة والتكاح لكن الشارح ترك ذلك لكونه جاريا على المضعف القائل بأنه
 يكون سلبا وان كان بلفظه البيع كما مر (قوله ولا يصح) أي السلم وقوله الا باليجاب وقبول أي
 بشرطهما المتقدم في البيع كقوله أسلمت اليك كذا في كذا فيقول قبلت (قوله ولا يصح
 السلم حالا) أي بأن صرح بالحلول وقوله ومؤجلا أي بأن صرح بالتأجيل بالنسبة للمسلم فيه
 أما رأس المال فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما سيأتي أما الموجل فبالنص
 والاجاع وأما الحال فبالاولى بعده عن الفرر فان قيل الكتابة تصح بالموجل ولا تصح بالحال
 أجيب بأن الاجل انما وجب فيها لعدم قدرة الرقيق على نجوم الكتابة والحلول يقتضي وجوبها
 حالا وعند الاثمة الثلاثة لا يصح السلم حالا بل لا بد أن يكون مؤجلا نظرا للآلية والحديث
 السابقين (قوله فان أطلق السلم الخ) هذا مقابل لهذوف والتقدير هذا ان صرح فيه بالحلول
 أو بالتأجيل فان أطلق السلم الخ وقوله انعقد حالا في الاصح أي كما أنه اذا أطلق البيع انعقد
 حالا ومقابل الاصح بطلانه حينئذ وان ألحقه بأجل في المجلس لحق أو ذكره أجملا ثم اسقطاه
 في المجلس سقط (قوله وانما يصح السلم) قدره الشارح ايضا والافقوله المصنف فيما يتعلق
 بقوله ويصح السلم وفي عبارة الشارح المحصر صرح بما وقوله فيما أي في شيء هو المسلم فيه وقوله
 تكاملت فيه أي اجتمعت فيه وقوله خمس شرائط هذه الشروط معتبرة في المسلم فيه في الواقع
 والشروط الآتية تعتبر في العقد فلذلك لم يجمعهما المصنف في عبارة واحدة (قوله أحدها)
 أي أحد الشرائط الخمسة وقوله أن يكون المسلم فيه مضبوطا بالصفة أي أن يكون له صفات
 تضبطه وتعينه ويعرف بها كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث يتقن بالصفة الجمالة فيه وقوله
 التي يختلف بها الغرض أي المقصود بخلاف التي لا يختلف بها الغرض كالكمال يقتضين
 والسهن بكسر ففتح في الرقيق (قوله بحيث يتقن بالصفة الجمالة فيه) تصوير لكونه مضبوطا
 بالصفة وقوله ولا يكون ذكر الاوصاف الخ عطف على يتقن فهو من مدخول حيث فكانه
 ظل وحيث لا يكون ذكر الاوصاف الخ قال القليوبي صوابه اسقاط لفظ ذكر لان الكلام
 في كون المسلم فيه له صفات ينضبط بها البيع السلم فيه فان كان له صفات بعز وجودها لم يصح اه
 لكن ذكره الشارح لان اتقاء الجمالة بالصفة انما يحصل بذكرها في العقد فلذلك جعله معطوفا
 عليه فهو من مدخول الحينية كما علمت (قوله كلؤلوكار) هي ما قصد للزينة بخلاف
 الصفار وهي التي تقصد للتداوي بحيث لا تقبل الثقب وكذا سائر الجواهر الا في العقيق
 لاختلاف أجهار وقوله وجارية واختار أولدها وكذا في دجاجة أو أوزة وفرخها فلا يصح السلم
 فيها وان كانت عند المسلم اليه على المعتقد وهذا تمثيل للمنتق وهو كون ذكر الاوصاف يؤقضى
 لعزّة الوجود في المسلم فيه ودخل تحت الكاف الجلود فلا يصح السلم فيها لاختلاف أجزائها
 بالركة والغلت نم يصح في قطع جلود صغيرة مدبوغة وزنا ولا يصح في الاواني المعمولة ولومن نحو
 نحاس مالم نصب في قالب بفتح اللام لانضباطها بانضباط قواها نم يصح في نحو الاسطال
 المربعة كالاسطال المدققة (قوله والثاني) كان الانسب بقوله أحدها أن يقول وثانيها
 (قوله أن يكون جنسا لم يحتلط به غيره) أي جنس غيره وفي بعض النسخ لم يحتلط بغيره أي

ولا يصح الا باليجاب وقبول
 (ويصح السلم حالا ومؤجلا)
 فان أطلق السلم انعقد حالا
 في الاصح وانما يصح السلم
 (فيما) أي في شيء (تكاملت
 فيه خمس شرائط) أحدها
 (أن يكون) المسلم فيه
 (مضبوطا) بالصفة التي
 يختلف بها الغرض في المسلم
 فيه بحيث يتقن بالصفة
 الجمالة فيه ولا يكون ذكر
 الاوصاف على وجه يؤقضى
 لعزّة الوجود في المسلم فيه
 كلؤلوكار وجارية واختار
 أولدها (و) الثاني (أن
 يكون جنسا لم يحتلط به
 غيره)

يجنس غيره والمعنى واحد لأن الاختلاط من الجانبين وهذا ما تقتضيه عبارة المصنف لكن
 اختلاف الجنس ليس بقيس فيدخل نحو الخفاف المركبة لاشتغالها على ظاهرة وبطانة
 والتعال لاختلاف وجهها وحشوها فلا يصح السلم فيها بخلاف الخفاف المفردة فيصنع السلم
 فيها ان كانت جديدة واتخذت من غير جلد كجوخ والامتنع ولا يصح في الرأس والآكارع
 وان كان بعد التنقية من الشعر لاشتغالها على ما لا ينضبط كالمتأفر والمناخر وغيرهما ولا يصح
 في الحلاوى والكشك بفقع الكاف وكسرها والخنطة المخلوطة بالشعر الا ان يكون حبات
 يسيرة لا تظهر في السكبل ولا يصح في القول المدشوش والقمع المدشوش أو الموشوش ولا يصح
 في النيلة باللام المخلوطة بالطين بخلاف الخالصة فيصنع فيها وأما النيدة بالدال فنقل القليوبى
 عن الرمل أنه يصح السلم فيها وقال الحلبي لا يصح فيها لعدم انضباطها وأول من صنع النيدة
 مريم عليها السلام بإلهام من الله تعالى لولدها عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله فلا يصح
 السلم في المختلط) تفريع على مفهوم الشرط المذكور وقوله المقصود الاجزاء التي لا تنضبط
 يشير بذلك الى أن كلام المصنف يحتاج الى تقييد بذلك فلا يضر الاختلاط مطلقا ويمكن أن
 يقال أشاء بذلك الى أن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به وفي قوله التي لا تنضبط إشارة الى أن
 هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله لأن عدم العصمة فيه لعدم انضباطه (قوله كهريسة) أى
 مهروسة ففعلية بمعنى مفعولة وهى مركبة من قح ولحم وماء ومثلها الخزيرة بفقع الخاء المعجمة
 وكسر الزاى وبعد الياء مهملة وهى ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنها أرق منها
 وقيل يؤخذ لحم ويقطع قطعاً صغيراً ويصب عليه ماء كثيراً فانضج ذر عليه الدقيق فان لم يكن
 فيه لحم فهى العصيدة ومثلها الحريرة بمهمات وهى دقيق يطبخ بلبن ومثلها الحليس وهو تمر مخلط
 بسمن وأقط (قوله ومججون) كالغالية المركبة من نحو مسك وعنبر ودهن وقدراد فيها عود
 وكافور وكالتر ياق بالتاء والدال والطاء مع الحركات الثلاث ويقال فيه طراق يضم الطاء
 وكسرها وواق يضم الدال وكسرها وهو المركب بخلاف المقرب بأن كان نباتاً أو حجرافاً
 يجوز السلم فيه ومثل المعاجين الأدهان الطبية بنحو بنفسج أو ورد بأن خالطها شئ من ذلك
 بخلاف ما إذا رويح سمها بالطيب المذكور واعتصر فانه يصح السلم فيها (قوله فان انضبطت
 أجزاؤه) مع السلم فيه مفهوم قوله التي لا تنضبط وقوله يكن يضم الجيم وكسرها مع سكون
 الباء ويضم الجيم يضم الباء مع تشديد النون وتحقيقها ففيه أربع لغات والمراد جين غير عتيق
 أما هو فلا يصح السلم فيه ان تعذر ضبطه ويشترط في الجين ذكر حيوانه وباده ونوعه ويصح السلم
 في السمن والزبد حيث ذكر حيوانه وما كوله وبين جديد السمن من عتيقه وطراوة الزبد وضدها
 وفي القشطة ولا يضر فيها المالح لانه من مصالحتها وفارق عدم صحة بيع بعض نحو الزبد والقشطة
 ببعض لضيق باب الربا ثم ان التمثيل بالجبن المنضبط الاجزاء غير ظاهرة لان الانفعة فيه ليست جراً
 مقصوداً أو المالح كذلك وانما يصح السلم فيه لان الانفعة والمالح من مصالحها فالظاهر جعله مثلاً
 لمفهوم المقصود الاجزاء وتمثيل المنضبط الاجزاء بالخز وهو المركب من حرير ووصوف مضبوطين
 والعنابي وهو المركب من حرير وقطن كذلك فلو قال السارح فان لم تقصد أجزاؤه يكن
 أو انضبطت كغزوعنابي لكان ظاهراً وأجاب بعضهم بأن المراد بالمنضبط ما انضبط مقصوده

فلا يصح السلم في المختلط
 المقصود الاجزاء التي
 لا تنضبط كهريسة ومججون
 فان انضبطت أجزاؤه صح
 السلم فيه يكن

اختلط بمقصود آخر أم لا كما قاله ابن حجر (قوله والشرط الثالث الخ) انما صرح بذلك لدفع
 اتهام انه جزء من الشرط قبله وقد جعله الشيخ الخطيب من تمة الشرط المذكور الذي هو الثاني
 وجعل الشرط الثالث أن لا يكون معيناً والرابع أن لا يكون من معين والخامس أن يكون
 المسلم فيه مما يصح بيعه فيخرج بذلك ما لا يصح بيعه كآتم الولد والمكاتب والمبيع قبل قبضه
 وهذا في بعض النسخ وهو مستدل لأن ذلك معلوم من كون السلم نوعاً من البيع وقوله المذكور
 في قوله أي بقوله في معنى الباء فاندفع قول بعضهم لا يخفى ما في نحو هذه الظرفية من التسامح
 (قوله ولم تدخله النار) بخلاف ما دخلته الشمس فيصح المسلم فيه وقوله لاحالته أي تحويلة
 ونقله من حالة إلى حالة أخرى وقوله بأن دخلته الخ تصوير للمعنى وهو أن تدخله النار لاحالته
 وقوله لطبخ أو شئ أي أوقى أو خبز فلا يصح السلم فيما يطبخ كاللحم أو يشوى كالبيض أو يقلى
 كالزلاية أو يخبز كالخبز والمراد به كل مخبوز كالكتافة والقطائف بخلاف القرض فيجوز
 قرض الخبز وزناً لا عدداً للعموم الحاجة إليه وفي الكافي أنه يجوز عداً وعليه عمل الناس الآن
 لكن المعتقد الأول وكذلك يجوز قرض الخيرة لعموم الحاجة إليها ولا يصح السلم فيها لاختلاف
 جودتها (قوله فان دخلته النار للتميز) مفهوم قوله لاحالته وقوله كالعسل أي الفصل لانه
 المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق فيصح السلم فيه لأن ناره تتميز من شمعه ومنزله السكر والفانيد
 وهو عسل القصب والديس والصايون واللباء والنشاء والسويق والفهم والخزف لأن
 نارهما الطيفة وقوله والسمن أي لأن ناره تتميز من لبنه (قوله والرابع أن لا يكون
 المسلم فيه معيناً بل ديناً) أي بل يشترط أن يكون ديناً لأن السلم موضوع لبيع شئ
 موصوف في الذمة كما تقدمت (قوله فلو كان معيناً الخ) تفريع على المفهوم وقوله
 كما سلمت اليك هذا النوب مثلاً أي أو هذا الدينار وهذا هو رأس المال فلا يضر
 تعيينه وانما يضر تعيين المسلم فيه فالضرر انما جاء من قوله في هذا العبد وقوله فليس يسلم قطعاً
 أي جزماً لا اقتضاء السلم الدينية وقوله ولا ينعقد أيضاً في الاظهر أي لاختلاف اللفظ لمنافاة
 أوله لا آخره فان أوله يقتضي الدينية وآخره يقتضي العينية ومقابل الاظهر أنه ينعقد ببيع عاره هو
 ضعيف (قوله والخامس أن لا يكون من معين) مثله الشاوح بالسلم في نحو صاع من هذه
 الصبرة وهو ظاهر كلام المصنف وجعله الشيخ الخطيب في موضع المسلم فيه حيث قال أن لا يكون
 المسلم فيه من موضع معين ومثله بالسلم في غرقية صغيرة أو بستان أو ضيعة لانه قد ينقطع
 بجامحة ونحوها بخلاف السلم في غرقية كبيرة أو ناحية أي في قدر معلوم منه فانه يصح
 لانه لا ينقطع غالباً لا في جميعه فلا يصح للزوم أن يتلف منه شئ ولا بد واعتبار القرية الصغيرة
 والكبيرة جرى على الغالب والا فاعتبر كثرة القرو وقته وكلا المسلمين صحيح (قوله ثم لعمدة
 الخ) ثم للترتيب في الذكر والاخبار فكأنه قال بعد أن أخبرتك بشروط المسلم فيه أخبرتك بشروط
 صحة العقد فالشروط السابقة معتبرة في ذات المسلم فيه في الواقع وهذه الشروط معتبرة وجودها
 في العقد لا انتفاض في حريمه (قوله المسلم فيه) هكذا في بعض النسخ وفيه نظر لأن العمدة
 لا تضاف للاعيان وانما تضاف للعبادات ويجاب بأنه على تقدير مضاف أشار إليه
 الشيخ الخطيب بقوله ثم لعمدة عقد المسلم فيه وفي بعض النسخ ثم لعمدة السلم فيه وعليها كتب

والشرط الثالث المذكور
 في قوله (ولم تدخله النار
 لاحالته) بأن دخلته لطبخ
 أو شئ فان دخلته النار
 للتميز كالعسل والسمن صح
 السلم فيه (و) الرابع
 (أن لا يكون) المسلم فيه
 (معيناً) بل ديناً فلو كان
 معيناً كما سلمت اليك هذا
 النوب مثلاً في هذا العبد
 فليس يسلم قطعاً ولا ينعقد
 أيضاً في الاظهر
 (و) الخامس أن (لا) يكون
 (من معين) كما سلمت
 اليك هذا الدرهم في صاع
 من هذه الصبرة (ثم لعمدة
 المسلم فيه ثم لعمدة شرائط)

المحتنى حيث قال قوله ثم لصحة السلم فيه أى الشئ الذى ذكرته الشروط الخمسة السابقة
 (قوله وفى بعض النسخ ويصح السلم الخ) وهذه النسخة أظهر وان كانت الاولى أشهر (قوله
 الاول مذ كورفى قول المصنف الخ) هذا تصرف من الشارح فى المتن والافقوى المصنف وهو
 أن يصفه الخ معناه أن مجموع الثمانية شرائط هو هذه المذكورات فالضمير راجع للمجموع فلا
 حاجة الى حمله على خصوص الشرط الاول والاخبار به عن قوله الاول ولما صنع الشارح ذلك
 احتج الى أن يقول مذ كورفى قوله ولو أبقي المتن على حاله لكان أظهر (قوله أن يصفه) أى
 أن يذكر فى العقد صفاته بلغة يعرفها العاقدان وعدلان وقوله بعد ذكر جنسه ونوعه أى مع
 ذكر جنسه ونوعه باللغة المذكورة فبعد دعوى مع لانه لا فرق بين ذكر الجنس والنوع أولاً وآخرهما
 فالجنس كالقرو والبرق والنوع كالبرنى من القرو والخبثى من الرقيق والمراد بالجنس هنا
 ما كثر أفرادها واختلف صفاته لا الجنس المنطقى كما يثبت بذلك كلامهم (قوله بالصفات
 التى يختلف بها الثمن) وفى بعض النسخ الغرض أى يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا وينضبط
 بها المسلم فيه وليس الاصل عدمها فخرج ما لا يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا كالكمال
 وهو اسوداد جفون العيون من غير اكحال والدعوى وهو اسودادها مع السعة والملاحة
 وهى تناسب الاعضاء والسن وتكتم الوجه أى استدارته وثقل الارداق ووقفة الخصر
 وما لا ينضبط به من الصفات كإفى مختلف الاجزاء المقصودة التى لا تنضبط والصفات التى الاصل
 عدمها ككون الرقيق قويا على العمل وكونه قارئا وضد ذلك لان الاصل عدمه فان شرط شئ
 من ذلك اعتبر وجوده ويكفى فى القراءة المطلقة عادة أمثاله فى بلده وكذا فى الكتابة ونحوها
 (قوله فيذكر فى السلم الخ) تفصيل لما أجله المصنف فى قوله أن يصفه بالصفات التى يختلف بها
 الغرض وقدم الرقيق لانه آدمى وهو أشرف أنواع الحيوان وهو أشرف من الجهاد ولذلك قدمه
 عليه (قوله فى رقيق) هذا هو الجنس وقوله مثلاً الاولى حذفه لان ذكر ما بعده يعنى عنه
 خصوصاً وقد قال ويقاس به هذه الصور غيرها وحاصل ما ذكره فى الرقيق خمس صفات وقوله نوعه
 ويذكر أيضاً المصنف ان اختلف النوع كروى وخطابى وقوله وذ كورنه أو نومه ويذكر
 أيضاً النسوبة أو البكارة وأما المحتنى فلا يصح السلم فيه ولو اضمحل ذكر وجوده كما قاله الرملى
 وقوله وسنه أى عمره ككونه ابن سبع سنين ويعتمد قول الرقيق فى الاحتلام لانه لا يعلم الا منه
 وكذا فى السن ان كان بالقاعاقلا مسلماً والافقوى سيده البالغ العاقل المسلم ان ولد الرقيق
 فى الاسلام والافقوى الثعابين أى الدلائب بطنونهم وفى حواشى المنهج أن ولادته فى الاسلام
 ليست شرطاً وان اشتهر ذلك بل الشرط أن يعرف سنه ولعل التقييد بها للغالب (قوله تقريباً)
 راجع للسن ولو أخره عما بعده لكان أولى لان التقريب يعتبر فى السن والقدر ووصف اللون
 فلو شرط كونه ابن سبع تحديد اجبت لا يزيد ولا ينقص بطل السلم لاندته (قوله أو أربعة) بفتح
 الراء أى بين الطويل والقصر (قوله ويصف بياضه الخ) أى لان البياض يختلف فان لم يختلف
 اللون فلا يصفه كالزنجى فانه أسود ولا يختلف (قوله ويذكر فى الابل الخ) فيصح السلم فى جميع
 الحيوانات لكن فى غير الحوامل منها (قوله الذكورة والانوثة) أى أو الانوثة قالوا وبمعنى
 أو فهما فى معنى صفة واحدة فيكون حاصل ما ذكره فى هذه الحيوانات أربعة وان تطرأت للظاهر

وفى بعض النسخ ويصح
 السلم بثمانية شرائط الاول
 مذ كورفى قول المصنف
 (وهو أن يصفه بعد ذكر
 جنسه ونوعه بالصفات التى
 يختلف بها الثمن) فيذكر
 فى السلم فى رقيق مثلاً نوعه
 كركى أو هندی وذ كورنه
 أو نومه وسنه تقريباً وقده
 طولاً أو قصرأ أو أربعة ولونه
 كالبياض ويصف بياضه بسمرة
 أو شقرة ويذكر فى الابل
 والبقر والغنم والحميل
 والابل والحمير الذكورة
 والانوثة والسن واللون
 والنوع

من جعل الذكورة والانوثة صفتين فالخاصة خمسة وقوله واللون ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر
 المقد لا نهما في غير الرقيق لا يتعلق بهما كبير غرض بخلافهما فيه واعتقد الرمي وجوب ذلك
 وهو محمول على ما اذا اختلف به الغرض ولا يصح السلم في الابلق لندوره فان كثر صرح السلم فيه
 وقوله والنوع أى ككون الابل بخافي أو مهربة وكون الخيل عربية أو تركية أو خيل بني فلان
 وكون البغال والحمر شامية أو مصرية أو مغربية (قوله ويذكر في الطير) وكذا في السمك
 ولحمها مثلها ويصح السلم في السمك والجراد حين عدا وميتين وزنا وأما النحل فلا يصح السلم
 فيه وان جوزه نايحه لانه لا يمكن حصره بكيل ولا وزن ولا عتد ولا ذرع (قوله النوع الخ)
 حاصل ما ذكره في الطير اربع صفات لان الصغر والكبر في معنى صفة واحدة وكذا الذكورة
 والانوثة (قوله والسن ان عرف) فان لم يعرف فلا بأس بالسكوت عنه وهذا القيد في الطير
 فقط أما في غيره من الحيوانات فلا بد من ذكر سنه (قوله ويذكر في الثوب) أى ولو مصبوغا
 قبل النسيج وكذا بعده ان لم يسب الصبغ فرجه كالتمويه وقوله الجنس الخ حاصل ما ذكره
 في الثوب تسع صفات لان النعومة والخشونة في معنى صفة واحدة قالوا وفي ذلك بمعنى أو وان
 اعتبرت مثل ذلك فيما بعد كانت أقل وقوله والنوع وكذا بلده ان اختلف به غرض وقد
 يغنى ذكر البلدة عن ذكر النوع لا كونه من نسج فلان مثلا وقوله كقطن عراقي أى أو هندي
 أو شامي أو مصري (قوله والغلظ والدقة) بالادال المهمة وهما وصفان للغزل وقوله والصفافة
 والرقبة بالراء المهمة وهما وصفان للتسج والاول ضم الخيوط بعضها الى بعض ويعبرون عن
 ذلك بالمليان والثاني عدمه ويعبرون عن ذلك بالفارغ (قوله ويقاس بهذه الصور غيرها)
 فيذكر في لحم غير الطير والسمك النوع ككلم ضأن خصي معالوف رضيع جذع أو وضدها من نخد
 أو غيره لان أجزاء الحيوان تختلف فقتمه أطيب من مؤخره لانه يلقى المرعى قبل تغيره بخلاف
 نحو البطيخ فؤخره أطيب من مقدمه لان الماء يصل اليه بعد أن يروق ويقبل عظم معتاد ويذكر
 في تمر وزبيب وحج كبرت نوعه ولونه وبلده وجرمه وعقته أى قدمه أو وحدته أى جذته ويستحب
 ذكر كونه عتيق عام أو عامين ومطلقة يعمل على ما يسمى عتيقا عرفا وفي عمل النخل مكانه بجدي
 وزمانه كصيني ولونه كأيض ونحو ذلك (قوله ومطلق السلم في الثوب يعمل على الختام
 لا المقصور) ويجب قبول المقصور بدله ما لم يختلف به الغرض وعلم من ذلك صحة السلم في المقصور
 من غير ذي ولا نار ولا دواء والا فلا يصح السلم فيه (قوله والثاني أن يذكر قدره) أى قدر المسلم
 فيه بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والعتد في المعدود والذرع في المذروع كما سبذكره
 الشارح وقوله بما ينفي الجهالة عنه أى جهالة المتعاقدين به (قوله أى أن يكون المسلم فيه
 معلوم القدر) هذا تفسير باللازم لانه يلزم من ذكر قدره الضابط له أن يكون معلوم القدر وانما
 عدل اليه الشارح لانه هو المقصود من الذكرو فائدته وهذا أولى مما قاله المحقق (قوله
 كيلا) أى من جهة الكيل أو بالكيل فهو منصوب على التمييز أو بنزع الخافض وهكذا ما بعد
 وقوله في مكيل أى فيما يكال عادة كالحبوب ونحوها ولا يجوز تعيين مكيل ككوز لا يعرف قدره
 فلو عينه فسد السلم ولو لا الامكان تلقه قبل القبض فان كان معتادا بأن عرف قدره لم يفسد
 وبلغت عينه كسائر الشروط التي لا غرض فيها وهكذا يتنال في تعيين الميزان والذراع حتى

ويذكر في الطير النوع
 والصغر والكبر والذكورة
 والانوثة والسن ان عرف
 ويذكر في الثوب الجنس
 كقطن أو كان أو حرير
 والنسج كقطن عراقي
 والطول والعرض والغلظ
 والدقة والصفافة والرقبة
 والنعومة والخشونة ويقاس
 بهذه الصور غيرها ومطلق
 السلم في الثوب يعمل على
 الختام لا المقصور (و) الثاني
 أن يذكر قدره بما ينفي
 الجهالة عنه (أى أن يكون
 المسلم فيه معلوم القدر كيلا
 في مكيل

لو شرط الذراع بذراع يده فسد السلم الا ان كان معلوم القدر لانه قد يموت قبل القبض (قوله
 ووزنا في موزون) أي فيما يوزن عادة كاللآلى الصغار والنقدين والمسك ونحو ذلك ويصح
 السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيلا ان عذفيه الكيل ضابطا كالحبوب والجوز واللوز
 والقستق والبن المعروف فيصح السلم في ذلك كله كيلا ووزنا وانما عين الوزن في الموزون
 والكيل في المكيل في باب الربا لانه أضيق من باب السلم والمقصود هنا معرفة القدر وهي خاضعة
 بذلك والمقصود هناك المماثلة بما عهد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يعتد فيه الكيل
 ضابطا كالبطيخ والقثاء ونحو ذلك مما هو أكبر جرما من التمر ونحو البقول كاللوزية والبامية
 والرجلة والخشب والتبن والدريس تعين في جميع ذلك الوزن لتجانسه في المكال وكذا نحو
 فتات المسك تعين فيه الوزن لتراكمه في المكال وثقله في الحمل فيفضل بذلك تفاوت كبير واستثنى
 الجرجاني وغيره النقدين أيضا فلا يصح السلم فيهما الا بالوزن والجمع بين الكيل والوزن مفسد
 وكذا الجمع بين العذو والوزن في نحو البطيخ كما سلت اليك هذا الذي يارفي مائة بطيخة كل واحدة
 رطلان أو في بطيخة واحدة وزنها ثلاثة أرطال لانه يحتاج معه الى ذكر الجرم فيؤدي الى عزة
 الوجود فان أريد بالوزن في ذلك التقريب صح نعم يصح ذلك فيما يسهل فيه كالبن بكسر الموحدة
 والخشب كما سلت اليك هذا الذي يارفي ألف طوبة وزنها كذا أو في عشر خشبات وزنها كذا
 (قوله وعذافي معدود) أي كالأجار والبن بكسر الموحدة وقوله وذراعي موزون أي كالتياب
 والارض وانما صح السلم عذو وذراع مع أن الحديث السابق انما نص على الكيل والوزن للقياس
 عليهما بجامع معرفة القدر في كل (قوله والثالث مذكور في قول المصنف الخ) انما احتاج
 الشارح لهذا التقدير لوجود أدلة الشرط المانعة من صحة الحمل اذ لا يصح أن يقال والثالث
 ان كان السلم الخ أو لافاة أن الشرط ذكر الحمل عند التأجيل لا نفس التأجيل لصحته حالا
 ومؤجلا (قوله وان كان السلم مؤجلا الخ) وأما اذا كان حالا فلا يحتاج الى ذكر شيء لانه يسلم
 حالا (قوله ذكر) بصيغة الفعل الماضي لانه جواب الشرط والقاعد ضمير يعود على العاقد
 كما قدره الشارح بقوله العاقد وقوله وقت محله بكسر الحاء أي حلوله فهو مسمى بمجيئ
 الحلول وذكر وقت حلوله يحصل بذكر الاجل اما بانه كقوله مؤجل بشهر فيعلم وقت الحلول
 بفراغه واما بغايته كقوله مؤجل الى وقت كذا فيعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية وقول
 الشارح كشر كذا من القبيل الاول كما هو ظاهر فيعلم بفراغه وقت الحلول ولا بد من ذكره بلغة
 يعرفها العاقد ان أرعد لان كالعيد وريبع ويجادى ويحمل على ما يليه من العيدين وريبعين
 ويجادى لتحقيق الاسم به فلو قال بعد عيد النضر الى العيد حل على الاصحى لانه هو الذي يلي
 العقد ويحل بأوله ان قال اليه أو الى رأسه أو هلاله وبآخره ان قال الى فراغه أو سلطه أو آخره
 فان قال في شهر كذا أو في يوم كذا أو في سنة كذا لم يصح على الاصح للجهل بوقت المحل لانه جعله
 كلمة ظرفا (قوله كشر كذا) أي كشر رمضان فان أجعل بشهر من شهور العرب أو الفرس
 أو الروم جاز لانها معلومة مضبوطة ويصح التأقيت بالنور وهو نزول الشمس في برج الميزان
 وبالمهزبان وهو نزول الشمس في برج الحمل وبأعياد الكفار ان عرفها المسلمون ولو عدلين منهم
 وان كانوا العاقدين بخلاف ما اذا اختص الكفار بمعرفة ما اذا بلغوا عدد

ووزنا في موزون وعذافي
 معدود وذراعي موزون
 والثالث مذكور في قول
 المصنف (وان كان) السلم
 (مؤجلا ذكر) العاقد (وقت
 محله) أي الاجل كشر كذا

التواتر لحصول العلم بقوله حيثئذ وان أطلق الشهر حمل على الهلال لأنه عرف الشرع كما
 أن السنة إذا أطلقت حملت على الهلالية لأنها عرف الشرع قال تعالى يسألونك عن الأهلة قل
 هي موافق للناس والحج فان انكسر الشهر بأن وقع العقد في أثناءه وكان التأجيل بالشهر
 حسب ما بعد الأول المنكسر بالأهلة ونعم هو مما بعده ثلاثين يوماً ولا يلغى المنكسر ثلاثاً
 ابتداءً الاجل عن العقد ان وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكنى بالشهر بعده بالأهلة
 تامة كانت أو ناقصة ولا يكمل مما بعده سواء كانت تامة أو ناقصة بل ان كانت ناقصة فلا تكمل
 أصلاً وان كان الأخير منها كاملاً كل المنكسر وهو اليوم الأقل من اليوم الأخير من الشهر
 الأخير وقد يقال يلزم على اعتبار الأشهر بعده مع عدم تكميله زيادة الاجل بالضمائم ما بقي من
 اليوم الأول اليها وقد يجاب بأنه اعتقر لقلته (قوله فلو أجل السلم بقدم زيد مثلاً) أي كان
 قال أسلمت الدين كذا في كذا إلى قدم زيد أو قدم الحاج أو إلى الحصاد أو إلى أن يدق
 الكاشف الصيوان وقوله لم يصح أي للسهل بوقت الحمل (قوله والرابع أن يكون المسلم فيه
 موجوداً عند الاستحقاق في الغالب) أي يغلب على الظن وجوده وقت استحقاق قبضه في محل
 الوجوب ولو بالنقل إليه من بلد آخر ان اعتيد نقله منه إليه للبيع ونحوه من المعاملات غالباً
 وان بعدت المسافة للقدره عليه والاقلا يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو أسلم فيما يمت
 وجوده فانقطع وقت الحلول لم ينفسخ وتخير المسلم بين الفسخ والصبر حتى يوجد دفعا للضرر
 ولو علم قبل الحمل انقطاعه عنده فلا خيار إلا أن لأنه لم يدخل وقت وجوب التسليم (قوله أي
 استحقاق تسليم المسلم فيه) أي تسليم المسلم إليه المسلم فيه المسلم وذلك عند وقت العقد في الحال
 ووقت الحلول في المؤجل (قوله فلو أسلم فيما لا يوجد عند الحمل) أي في الغالب أخذ من كلام
 المتن فيصدق بأن لا يوجد أصلاً أو يوجد نادراً وقوله كرتب في الشئ يصح أن يكون
 مثلاً له ما فلو ظن حصوله عند الوجوب بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وهي أول
 القساكه لم يصح كما هو الأقرب إلى كلامهم وكذا لو أسلم مسلم إلى كافر في عبده مسلم وان كان
 قهيد دخل العبد المسلم في ملك الكافر في صور لأن ذلك نادر فلا يصح وان كان عنده وكان السلم
 حالاً خلافاً لما قاله الخطيب (قوله لم يصح) أي لأن المجوز عن تسليمه يمنع بيعه فيمنع السلم فيه
 فان قيل هذا لا يختص بالسلم بل يمتد كل بيع كما علم مما تقدم أن كلامه في الشروط الخاصة
 بالسلم أجيب بأن المقصود بيان محل القدرة فتارة تكون عند العقد لكونه حالاً وتارة تكون
 عند الحلول لكونه مؤجلاً بخلاف غيره من البيوع فانها لا تكون الا مقترنة بالعقد (قوله
 وان لم يمس أن يذ كر موضع قبضه) كأن يقول تسلم لي في بلد كذا الآن تكون كبيرة كبغداد
 والبصرة ويكنى احضاره في أولها ولا يكلف احضاره إلى منزله والفرق بين قوله في بلد كذا حيث
 يجوز وقوله في شهر كذا حيث لا يجوز باختلاف الغرض في الزمان دون المكان ولو قال في أي
 البلاد شئت ففسد أو في أي مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجز والاجاز فلو عين مكاناً فخر
 وخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب موضع صالح له على الاقيس في الروضة (قوله ان كان
 الموضع لا يصلح له) كأن عقد في وسط البادية سواء كان السلم حالاً أو مؤجلاً وعلى
 كل لعله مؤنة أم لا فهذه أربع صور وقوله أو صلح له ولكن لعله إلى موضع التسليم مؤنة أي

فلو أجل السلم بقدم زيد
 مثلاً لم يصح (و) الرابع
 (أن يكون) المسلم فيه
 موجوداً عند الاستحقاق
 في الغالب أي استحقاق
 تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما
 لا يوجد عند الحمل كرتب
 في الشئ لم يصح (و)
 الخامس (أن يذ كر موضع
 قبضه) أي محل التسليم ان
 كان الموضع لا يصلح له أو صلح
 له ولكن لعله إلى موضع
 التسليم مؤنة

لحله من الموضع الذي يوجد فيه عادة الى موضع التسليم مؤنة بشرط أن يكون السلم مؤجلاً
فهذه صورة تضم الأربع السابقة فالمجموع خمسة يجب فيها البيان فإن كان الموضع يصلح
للتسليم وليس لحله مؤنة سواء كان السلم حالاً أو مؤجلاً أو يصلح له ولحله مؤنة في الحال لم يجب ذكر
لموضع بل يحصل على موضع العقد في هذه الثلاث للعرف والمراد به تلك المحلة لا شخص المحل
الذي وقع فيه العقد فلو عينا غيره تعين والحاصل أن الصور ثمانية خمسة يجب فيها البيان وهي
أن يكون الموضع لا يصلح للتسليم حالاً كان السلم أو مؤجلاً وعلى كل منهما ما لحله مؤنة أولاً
أو يصلح له ولحله مؤنة في المؤجل وثلاثة لا يجب فيها البيان وهي أن يكون الموضع يصلح للتسليم
وليس لحله مؤنة حالاً كان السلم أو مؤجلاً أو لحله مؤنة في الحال ولو حضر المسلم اليه المسلم فيه
في محل التسليم فامتنع المسلم من قبوله لم يجبر على القبول إن كان امتناعه لغرض صحيح بأن كان
السلم مؤجلاً وكان احضاره قبل الحلول وكان حيواناً يحتاج لمؤنة لها وقع أو كان مما يحتاج
الى مكان له أجرة كالخنطة الكثيرة فإن لم يكن لغرض صحيح أجبر على القبول لأن عدم قبوله
تغنت فإن أصر على عدم القبول أخذه الحاكم عنده كالأموال غائباً وإن كان السلم حالاً أو كان
احضاره بعد الحلول في محل التسليم فإن حضره لغرض غير البراءة كضمان أو ضمان أجبر
على القبول فقط أو لغرضها أجبر على القبول أو الأبراء ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه في غير محل
التسليم وطالبه بالمسلم فيه وكان لنقله من محل التسليم الى مكان الظفر مؤنة ومثلها ارتفاع
العرف ولم يوصلها المسلم عن المسلم اليه لم يلزمه الاداء ولا يطالبه بقيمته ولو حضره المسلم اليه في
غير محل التسليم وامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح فإن كان لحله من مكان الاحضار الى محل
التسليم مؤنة ولم يوصلها المسلم اليه لم يجبر على قبوله لتضرره بذلك وإن امتنع من قبوله لغرض
غرض صحيح أجبر على قبوله إن كان للمؤدى غرض صحيح كحصيل براءة الذمة (قوله
والسادس أن يكون الثمن) أي الذي هو رأس المال وإن كانوا لا يعبرون عنه بالثمن في الغالب
بل برأس المال وقوله معلوماً بالقدر أي والجنس والصفة فيما إذا كان في الذمة وقوله أو بالرؤية
له أي فيما إذا كان معينا فهذا محض تكرار مع ما تقدم في البيع اللهم إلا أن يقال ذكره
هنا ليقيد أن رأس المال يسمى ثمناً وهو جواب واه ولو اتفق أن رأس المال صار بصفة المسلم
فيه وجب قبوله كأن أسلم اليه جارية صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده وإن وطئها إذا لم
تقبل منه (قوله والسابع أن يتقابض الخ) هذا شرط لدوام الصحة واعتراض بأن التعبير
بالتقابض يقتضي أنه لا بد من قبض المسلم اليه رأس المال وقبض المسلم فيه في الجاهل
وليس كذلك وأجيب بأن التعبير بالتقابض تسمي والمراد به قبض المسلم رأس المال
وقبض المسلم اليه في المجلس واعتبار الاقباض من المسلم جري على الغالب والافلام المسلم اليه
الاستقلال بالقبض كما في البيع ولا يشترط تعيين رأس المال في العقد بل يجوز في الذمة
ثم يعين ويقبض في المجلس لأن المجلس حريم العقد فله حكمه ولا بد من حله كما في بيع الربوي
ويجوز جعل رأس المال منقعة كالأسلمه متفعة عبده أو داره أو دابته شهراً في كذا وقبض
المنفعة بقبض العين وإنما كفى قبض العين مع اشتراط قبض رأس المال في المجلس قبضاً
حقيقياً لأن هذا هو الممكن (قوله أي المسلم والمسلم اليه) أما بنفسهما أو بنائيهما (قوله

والسادس (أن يكون
الثمن معلوماً) بالقدر
أو بالرؤية (و) السابع
(أن يتقابض) أي المسلم
والمسلم اليه

في مجلس العقد) وانما اشترط القبض فيه لان في السلم غررا فلا يضم اليه غرر تأخير رأس المال
عن المجلس ولانه اذا كان رأس المال في الذمة كقيامع عدم قبضه في المجلس كان في معنى بيع
للدين بالدين (قوله قبل التفريق) أي وقبل الخيار لان اختيار الزوم كالتفريق كما مر في الخيار
ولو اختلفنا فقال المسلم قبضته بعد التفريق وقال المسلم اليه قبله أو بالعكس ولا يثبت لكل صدق
مدعى المعية (قوله فلو تفترقا قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذا لو اختارا لزوم العقد
قبل ذلك كما علم مما مر (قوله أو بعد قبض بعضه) كأن أسلم اليه دينارين في أردب فخ قبض
منه ديناراً ثم تفترقا وقوله فبعضه خلاف تفريق الصفقة فتقول يطل في الكل والاصح أنه يصح
فيم قبض وما قابله من المسلم فيه ويطل في الباقي وما قابله فيصنع في المثال المذكور في الديار
المقبوض وما قابله وهو نصف الأردب ويطل في الديار الباقى وما قابله وهو نصف الأردب
الآخر (قوله والمعتبر القبض الحقيقي) وهو في المنفعة بقبض محلها لانه الممكن كما مر وخرج
القبض الحكمي كافي مسئلة الحوالة (قوله فلو أحال المسلم برأس مال السلم الخ) فالحوالة
من المسلم باطلة وكذا الحوالة عليه من المسلم اليه لكن ان أذن المسلم اليه للمسلم في الدفع الى
المحتال فدفعه له في المجلس صح وكان المحتال وكبلا عنه في القبض (قوله وقبضه المحتمل) سواء
أذن له في قبضه المحيل اذ ناجداً أولاً وقوله لم يكف أي لان الحوالة ليست قبضاً حقيقياً فان
المحال عليه يؤديه عن جهة نفسه لا عن جهة السلم نعم ان قبضه المسلم من المحال عليه أو من المسلم
اليه بعد قبضه باذنه وسله اليه في المجلس صح (قوله والثامن أن يكون عقد السلم ناجزاً الخ)
أي أن لا يشترط فيه خيار والشرط اهمماً أولاً واحدهما لانه لا يحتمل التأجيل في رأس المال
والخيار أعظم غرامته لانه مانع من الملك أو من لزومه فلو شرط فيه خيار الشرط بطل العقد
وقوله لا يدخله خيار الشرط تنسيرو لقوله ناجزاً (قوله بخلاف خيار الجاس) فانه يدخله
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفترقا والسلم بيع موصوف في الذمة كما مر
(فصل في أحكام الرهن) * انما عبر أحكام لان المصنف لم يذكر حقيقة لالفة ولا شرعاً بل ذكر
أحكامه في قوله وكل ما جاز بيعه جاز رهنه وقوله وللا رهن الرجوع فيه وقوله ولا يضمنه المرتهن
الا بالتعدي وقوله واذا قبض المرتهن بعض الحق الخ ولتعديها جعها والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى فمن مضبوضة قال القاضي معناه فارهنوا أو قبضوا لان مفرد مصدر
جعل جزاً للشرط مقرراً بالقامع مجرى المجزى الامر كقوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة أي فخرروا
رقبة مؤمنة وخبر العجمين أنه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عتيق ودي يقال له أبو النعم
على ثلاثين صاعاً من شعير لاهله وفارق صلى الله عليه وسلم الدنيا ولم يفتكه على الاصح كما في شرح
الروض وانما افتكه سيدنا على كرم الله وجهه خلافا لما ذكره الظليوبي على الخطيب وحديث
نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة في القبر غير منبسطة مع الارواح
محلول على غير الانبياء تنزيهاً لهم على أنه في حق من قصر بالاستئذانه ولم يخلق وفاء أتما من
لم يقصر في الاستئذانه أو خاف وقام فلا تجبس نفسه والحكمة في رهنه عند اليهود دون واحد
من المسلمين بيان جواز معاملته أهل الكتاب وما قبل من أنهم اعدم المنفعة في ذلك لاحد من
أصحابه مردود بأن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم والمؤمن يرى أن لا مال

في مجلس العقد (قبل
التفريق) فلو تفترقا قبل قبض
رأس المال بطل العقد أو
بعد قبض بعضه فبعضه خلاف
تفريق الصفقة والمعتبر
القبض الحقيقي فلو أحال
المسلم برأس مال السلم
وقبضه المحتمل وهو المسلم
اليه من المحال عليه في
المجلس لم يكف (و) الثامن
(أن يكون عقد السلم ناجزاً
لا يدخله خيار الشرط)
بخلاف خيار المجلس فانه
يدخله
* (فصل في أحكام الرهن)

لمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأركانها أربعة أجالا خمسة تفصيلا مرهون ومرهون به
وصيغة وعاقدا رهن ومرتهن فن عد العاقد واحد اجعلها أربعة ومن عدة اثنين جعلها خمسة
فلاتنافي بين من جعلها أربعة كالشيخ الخطيب ومن جعلها خمسة كالحنفي (قوله وهو لغة
الثبوت) ومنه الحالة الراحنة أي الثابتة يقال رهن السمار في الخشب أي ثبت فالفعل بالمعنى
اللفظي لازم بخلافه بالمعنى الشرعي فإنه متعد يقال رهن العبد عند زيد على كذا (قوله
وشرعا) عطف على لغة وقوله جعل عين الخ هذا تعريف للرهن الجعلي وهو الذي يحتاج إلى
الصيغة وأما الشرعي فهو يتعلق الدين بالتركة ولا يحتاج إلى صيغة فن مات وعليه دين وإن قل
تعلق بتركته فليس للوارث التصرف في شيء منها حتى يوفي الدين فلا تصرف ولادين فطر أدين
بضرورة مبيع يعيب تلف غنمه ولم يسقط الدين بإدائه أو إبراء فضحه الخا كم لأنه كان سائغا له في
الظاهر ولا يتعلق الدين بزوائد التركة كسراج وصكب لأنها حدثت في ملك الوارث وهذا
التعريف يشقل على الأركان ولو بطريق الاستلزام لأن الجعل لا يكون الامن جاعل وهو
العاقد الذي هو الراهن والمرتهن ولا يكون إلا بصيغة والعين المالية هي المرهون والدين هو
المرهون به وإضافة جعل لعين من إضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل والاصل جعل
العاقد عينا فهي المفعول الأول ووثيقة مفعول ثان (قوله مالية) خرج بها غير المالية
كالجسر والخمس الذي لا يمكن نظيره ولا بد أن تكون مقولة أيضا أي تقابل بمال تخرج
المالية غير المقولة كحقي بر (قوله وثيقة) أي متوثقا بها يقال وثق من باب ظرف صار
وثقا والوثائق بالحقوق ثلاثة الرهن أو الضمان وهما الخوف الأفلاس والشهادة وهي لخوف
الجحد (قوله بدين) بخلاف العين فلا يصح الرهن عليها ولو مضمونة كما سيأتي (قوله يستوفي
منها) هذه الجملة في محل جر مفعول ثان لأن الجمل بعد التكرار صفات ونائب الفاعل ضمير يعود
على الدين فيباع الرهن عند المحل يستوفي من غنمه ومنه للبدا فيتدا استيقاؤه منها وإن لم
توقف فلورهنه حجة البيت على ألف دينار كان الرهن نفس الحجة لا البيت وليست للتبعيض
والالاقتضى أنه لا بد أن تكون العين أكثر من الدين وهذا زاد على التعريف وانما أتى به
ليبين مقصود الرهن وفائدته فليس ذلك بشرط بل لا فرق بين أن يستوفي منها أو من غيرها وقبل
أنه من التعريف وهو قيد لاخراج فهو العين الموقوفة فإنها لا يستوفي منها الا متناع بيعها فلا
يصح رهنها وقوله عند تعذرا لوفاء ليس بقيد فلا فرق بين تعذرا لوفاء وامكانه إلا أنه اعتبر تقرا
للقالب (قوله ولا يصح الرهن إلا بإيجاب وقبول) وهما جزء الصيغة وانما به عليهما الشارح
لانهما لا يعلمان من كلام المصنف ويشترط فيها ما شرط في البيع فيشترط أن لا يتخلل بين
الإيجاب والقبول كلام أجنبي أو سكوت طويل وعدم التعليق وعدم التأقبت وأن لا يشترط
فيما يضر الراهن أو المرتهن كأن يشترط أن تحدث زوائده مرهونه أو أن منفعته للمرتهن
أو أن لا يباع عند المحل فإن شرط في الرهن مقتضاء كتقدم المرتهن بالمرهون عند تراحم
الغرما أو شرط مصطحة له كإشهاد به أو ما لا غرض فيه كأن يأكل العبد المرهون كذا لم يضر
ولغا الشرط الأخير (قوله مطلق التصرف) أي نافذ التصرف بأن يكون بالغيا عاقلا غير
محجور عليه بالسفه وغير مكره فيخرج الصبي والمجنون والمحجور عليه بالسفه والمكره وكان

وهو لغة الثبوت وشرعا
جعل عين مالية وثيقة بدين
يستوفي منها عند تعذر
الوفاء ولا يصح الرهن إلا
بإيجاب وقبول بشرط كل
من الراهن والمرتهن أن
يكون مطلق التصرف

الاولى أن يقول أهل تبرع مختار الخرج الولي في مال موليه فلا يجوز أن يرهنه أو يرهنه
 الاضرورة أو غبطة ظاهرة والحاكم كغيره في ذلك على المعتقد كما في المنهج خلافا لما نقله
 للقلوب عن شيخه من أن الحاكم يجوز له ذلك للمصلحة وأقره المحشي مثال الرهن والارتمان
 للضرورة أن يرهن على ما يقتضى لضرورة المونة ليو في مما ينتظر من جامكية أو دين يحمل أو عن
 متاع كاسد يروح وأن يرهن على ما يقرضه أو عن ما يبيعه مؤجلا للضرورة ونهب ومثالهما للغبطة
 أن يرهن الولي ما يساوي ماله على غن ما اشتراه بمانة نسيئة وهو يساوي ما تسين وأن يرهن
 على غن ما يبيعه نسيئة للغبطة اه شرح الخطيب بتصرف (قوله وذكر المصنف ضابط المرهون)
 أي والمرهون به كما هو في نسخة كذلك ففيه اكتفاء على النسخة الاولى لأن المصنف ذكر ضابط
 المرهون بقوله وكل ما جاز يجه جاز رهنه وضابط المرهون به بقوله في الديون فلو صرح بذلك
 الشارح لو في بما ذكره المصنف صريحاً والضابط بمعنى القاعدة (قوله وكل ما الخ) بفصل ما عن
 كل لأن كل مبتدأ أو ما موصولة أو نكرة موصوفة ووجه جاز يجه صلة أو صفة ووجه جاز رهنه
 خبر ولا توصل بها إلا أن كانت ظرفية كما في قوله تعالى كلما نصبت جلودهم فوصلها هنا في كثير
 من النسخ خطأ من جهة الرسم وقد ذكر المصنف قاعدتين أحدهما بالمنطوق وهي كل ما جاز
 يجه جاز رهنه والاخرى بالمفهوم وهي كل ما لا يجوز يجه لا يجوز رهنه ويستثنى من قاعدة
 المنطوق المنفعة يجوز بيعها كما في وضع الاخشاب على الجدار ويبيع حق المزر ولا يجوز رهنها
 كأن يرهن سكنى دراهم سنة لأن المنفعة تناف شيئاً فلا يحصل بها الاستئثار وهذا في الرهن
 الجعلي بخلاف الشرعي فإذا مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو منافع وهن عليه
 والدين يجوز بيعه عن هو عليه ولا يجوز رهنه ابتداء رهنه جعلياً ولو عندهم هو عليه كأن
 يكون له على زيد عشرة دراهم ويشتري منه شيئاً يدينه رهنه العشرة دراهم التي في ذمته
 على الدينار فلا يصح لأن ما في ذمته غير مقدور على تسليمه وخرج بقولنا ابتداء الدوام كما لو قتل
 العبد المرهون فتصير قيمته في ذمة القاتل قبل قبضها رهنه ما كانه وخرج بالجعلي الشرعي فإذا
 مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو ديناً رهنه عليه والمدير يجوز بيعه ولا يجوز رهنه لما
 فيه من الغرر لأن السيد قد يموت فجأة فيفوت مقصود الرهن والمعلق عتقه بصفة يمكن سبقتها
 حلول الدين ولم يشترط بيعه قبلها بخلافه إذا علم الحلول قبلها أو كان الدين حالاً والارض المزروعة
 يجوز بيعها إذا رآها المشتري من خلال الزرع ولا يجوز رهنها لأنه ربحاً حل الدين قبل تفريغ
 الارض من الزرع فيحصل النزاع لا إلى غاية هكذا أوجه بعضهم وضع بعضهم هذه المسئلة
 وسوى بين البيع والرهن فإن رشت من خلال الزرع صح بيعها ورهنها وإن لم تر من خلال
 الزرع لا يصح بيعها ورهنها وهذا هو المعتقد ويستثنى من قاعدة المفهوم الامة التي لها ولهم
 غير السيد بأن كان من نكاح أو من زنا وهو غير عمة فلا يجوز بيع أحدهما لما فيه من التفريق
 المحرم ويجوز رهنه ويساعان معاً عند الحل ويقوم المرهون منهما واحده بوصف كونه حاضراً
 أو محضوناً مع الآخر فالزائد على قيمته قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما بنسبة قيمتهما فإذا كانت
 قيمة المرهون واحده بالوصف المذكور مائة وقيمه مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بينهما
 بالاثلاث فيتعلق حق المرتين بثلثي الثمن فإذا بيعا معا بتسعين فالثلثان ستون وعكسه بعكسه

وذكر المصنف ضابط
 المرهون في قوله (وكل
 ما جاز يجه جاز رهنه)

ونخرج بقوله ما يجوز بيعه المكاتب والموقوف وأم الولد ونحوها ونعمل كلامه المشاع فيصح
 رهنه من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله كافي البيع فيحصل بالتضلية في غير المنقول وبالتقل
 في المنقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك فإن نقله من غير إذنه كان ضامنا لمصلحة الشريك
 والراهن طريق في الضمان وقرار الضمان على من قلف تحت يده فإن أبي الإذن فإن رضى المرتهن
 بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعنا نصب الحاكم عدلا يكون في يده لهما
 (قوله في الديون) أي عليها ففي معنى على فشرط المرهون به كونه ديناً ولو منفعة ملتزمة في الذمة
 بخلاف العين ومنفعتا فلا يصح الرهن على العين ولا على المنفعة المتعلقة بها لانه تعالى ذكر
 الرهن في المداينة فلا يثبت في غيرها ويشترط في الدين الذي يرهن به ثلاثة شروط الأولى كونه
 ثابتاً أي موجوداً فلا يصح الرهن بغير الثابت كالدين الذي يستقرضه وثيقة الزوجة التي تستحب
 والثاني أن يكون معلوماً للعاقدين فلا يصح الرهن على غير المعلوم لهما أو لاحدهما والثالث
 كونه لازماً أو آيلاً إلى الزوم بنفسه كتمن المبيع في زمن الخیار للمشتري فلا يصح الرهن على
 غير اللازم وغير الآيل إلى الزوم بنفسه كجعل الجمالة ونجوم الكتابة ولا يصح أيضاً على غن
 المبيع في زمن الخیار لهما والبايع لعدم الملك فيهما (قوله إذا استقر ثبوتها في الذمة) ليس هذا
 قيداً فكان الأولى حذفه لانه لا فرق بين المستقر كتمن المبيع بعد قبضه وغير المستقر كالإبرة
 قبل استيفاء المنفعة في اجارة العين بخلافها في اجارة النعمة للزوم قبضها في المجلس كمرأس
 مال السلم هذا أن أريد بالمستقر المأمون من سقوطه لاستيفاء مقابله وهو أحد اطلاقين للمستقر
 وعليه بنى الشارح كلامه وستعلم ما فيه فإن أريد به اللازم أو الآيل إلى الزوم وهو الاطلاق
 الآخر للمستقر كان كلام المصنف ظاهراً محتاجاً إليه لانه يشترط في الديون أن تكون لازمة أو
 آيلة إلى الزوم كما مر (قوله واحترز المصنف بالديون عن الاعيان) لأن الديون قيد لا بد منه
 وقوله فلا يصح الرهن عليها أي على الاعيان ويؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع وهي أن
 الواقف يقف كتباً ويشترط أن لا يخرج منها كتاب من مكان يحبسها فيه إلا برهن فإن أراد الرهن
 الشرعي فالشرط باطل وإن أراد اللغوي وهو مطلق التوثيق بشئ عليه يساوى قيمته لو أريد
 به ليكون ذلك حاملاً على رده فالشرط صحيح وكذا لو أطلق أو جهل مراده من الكلام عن
 الإلقاء وعلى إلغاء الشرط لا يجوز أخراجه برهن ولا بغيره فكانه قال لا يخرج مطلقاً فينتفع
 به في المحل الذي حبسها فيه فإن تعذر الاتفاع به فيه جاز أخراجه لمن يرده إلى محله بعد قضاء
 حاجته فالتفصيل انما هو في الشرط وأما الوقف فهو صحيح مطلقاً على المعقود دخلاً فالقول
 المحشى فإن أراد الشرعي بطل الوقف فانه ضعيف (قوله كعين مضمونة) كأن غصب عينا
 من زيد ورهنه عليها شيئاً حتى يردّها إليه فلا يصح لانه يجب ردها بعينها وقوله ومستعارة كأن
 يستعير من زيد كتاباً ويرهنه عليه شيئاً كما يقع فلا يصح لما ذكر وقوله ونحوهما كالاستام كأن
 يأخذ شيئاً ليتأتمل فيه هل يحبس فيشترط به أو لا فيرده ويرهن عليه شيئاً فلا يصح وقوله من الاعيان
 المضمونة لو حذفه لكان أخصراً وأولى لانه لا فرق بين المضمونة وغيرها كالوديعة ومال القراض
 فلا يصح الرهن عليها أيضاً اللهم إلا أن يقال انها تعلم بالطريق الأولى (قوله واحترز باستقر عن
 الديون قبل استقرارها) فمعرفة ثبوت الشئ كفي كلامه على أن المراد بالاستقر المأمون من

في الديون إذا استقر ثبوتها
 في الذمة واحترز المصنف
 بالديون عن الاعيان فلا يصح
 الرهن عليها كعين مضمونة
 ومستعارة ونحوهما من
 الاعيان المضمونة واحترز
 باستقر عن الديون قبل
 استقرارها كدين السلم
 وعن الثمن مدة الخیار

سقوطه بحيث لا يعرض له السقوط فلذلك جعل دين السلم وثن المبيع في زمن الخيار غير مستقرين لانهما لا يؤمن من سقوطهما بل يعرض لهما السقوط كما اذا لم يوجد السلم فيه عند المحل فله فسخ السلم حيثئذ فيسقط دينه وكان يفسخ المبيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه ما وظهره ولو كان الخيار للمشتري في صورة الثمن وهذا ضعيف والمعتمد صحة الرهن على دين السلم بمعنى السلم فيه بخلاف رأس مال السلم فلا يصح الرهن عليه لاشتراط قبضه في المجلس والمعتمد أيضا صحة الرهن على ثمن المبيع في فوم الخيار للمشتري لانه ملك المبيع فملك البائع عليه الثمن ففسخ الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار له مالياً وللبيع فلا يصح الرهن عليه لعدم الملك كالمز (قوله وللراهن الرجوع فيه) أي في الرهن والمراد بالرجوع فيه فسخه أو في المرهون والمراد بالرجوع فيه أخذه بعد فسخ العقد وعلى هذا درج الخطيب والمحشي وهو الاوفاق بالضمير الثاني فانه واجع للمرهون ويحصل الرجوع فيه بالقول كرجعت فيه وفسخته وأبطلته وتصرف ينافي الرهن كرهن وهبة ولو غير مقبوضين على العقد وتقييد الشيخين بالمقبوضين لمجرد التصوير لا للاحتراز وبكتابة ولو فاسدة وتدبير واحبال واعتاق ونحوها لا بالفعل كالوطء من غير احبال وتزويج امعاء وأمة ولا بجوت عاقد ويقوم واره مقامه في القبض والاقباض ولا يجنونه ويقوم وليه مقامه في ذلك ولا باعماه بل تنتظر افاقته وان طالت فان أيس منها فكالجنون والخرس بعد الاذن لا يطله وأما قبله فتعتبر اشارته ان كانت والابطال الرهن ولا ياباق رقيق وتختصر عصير لكن لا يعتد بقبضه حال تخمره بل يقبض بعد تخلله ولا يضرم الموت ونحوه بعد القبض قطعاً لكن اذا تخمر العصير حيثئذ ارتفع حكم الرهن حتى يتخلل فان تخلل عاد حكمه من غير صيغة جديدة (قوله مالم يقبضه) بضم الياء من أقبض وعلى هذا فالفاعل ضمير يعود على الراهن لان الاقباض من جانبه أو يقبضها من قبض وعلى هذا فالفاعل ضمير يعود على المرتهن وسلك الشارح الثاني حيث قال أي المرتهن ليشمل قبض المرتهن باذن الراهن أو باقباضه ولا بد أن يكون عن جهة الرهن فلو اختلفا في قبضه عنه وهو يد رهن أو مرتهن وقال الراهن غصبته أو أقبضته لك عن جهة أخرى كودبعة وعارية صدق الراهن بيمينه كما لو اختلفا في أصله كأن قال رهنتني كذا فأنا كذا أو في قدوم مرهون كأن قال رهنتني عبدين فقال بل عبداً واحداً أو في عينه كأن قال رهنتني هذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قدوم مرهون به كأن قال بالعين فقال بل بألف فانه يصدق الراهن لان الأصل عدم ما يتعيبه المرتهن هذا في رهن التبرع وهو الذي لم يشترط في بيع فان اختلفا في شيء مما مر في الرهن المنروط في البيع أو اختلفا في اشتراطه تخالفاً كما في صور الاختلاف في البيع الا في صورة الاختلاف في أصل الرهن فانه يصدق الراهن ولو ادعى انه ما رهناء عبدهما بمائة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر فنصيب الأقل رهن بخمسين مواخذه له باقراره وحلف الآخر وقبيل شهادة الأقل عليه لخلوها عن التهمة ولو كان عليه ألقان مثلاً بأحد همارهن فأدى ألقا وقال أذيت عن ألف الرهن صدق بيمينه لانه أعلم بقصد وكيفية أدائه فان لم ينو شيئاً جعله همارهن من همارهن هذا يعلم انه لو اقترض شيئاً ونذر للمقرض كذا مادام المال أو شيء منه في ذمته ثم دفع له شيئاً ولو من غير جنس الدين وقال قصدت به الأصل صدق فيسقط الأصل وما

(والراهن الرجوع فيه مالم يقبضه) أي المرتهن

وجوب بالتزديدين آخر (قوله فان قبض) أي المرتهن وهذا منه وم قول المتن مالم يقبضه ولا بد
من اذن الراهن أو اقباضه ولكل من الراهن والمرتهن اناية غيره في الاقباض والقبض مالم
يلزم اتحاد القابض والمقبض فيمنع على المرتهن اناية مقبض من راهن أو نائبه كان يقول
المرتهن للراهن أو نائبه أثبتك عني في القبض وقوله ممن يصح اقباضه أي وهو البالغ العاقل
الرشد بخلاف الصبي والمجنون والسفيه وقوله لزم الرهن أي من جهة الراهن فقط فلا ينافي
أنه جائز من جهة المرتهن مطلقا فلا يلزم في حق الراهن الا بالقبض (قوله وامتنع على الراهن
الرجوع فيه) عطف لازم على ما يلزم لانه يلزم من لزومه امتناع الرجوع فيه فلا يصح منه
تصرف يزيل الملك كالوقف أو ينقصه كالزويج والاجارة والاعارة ان كان الدين حالا أو
يصل قبل انقضاء مدتها وليس لراهن مقبض وهن المرهون لغير المرتهن ولا لهذين آخر لانه
مشغول والمشغول لا يشغل بخلاف الرهن فوق الرهن بالدين الواحد لانه شغل فارغ ولذلك
قال ابن الوردي

فان قبض العين المرهونة
ممن يصح اقباضه لزم الرهن
وامتنع على الراهن الرجوع
فيه والرهن وضعه على
الامانة

والرهن فوق الرهن زدي بالدين لا الدين فوق الدين بالرهين
وليس له وطء لحرف الجبل فيمن تحبيل وحسم اللباب في غيرها ويمتنع عليه التقبيل ونحوه
ان جز لوطه والافلا ويحت الاذرى أنه لو خاف الزنا لولم يبطأ جازله لوطه لاضطراره اليه ويمتنع
عليه الاعتاق ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات الا اعتاق موسر واولاده وتلزمه القيمة وتكون
رهنا مكان الاصل ولو قبل قبضها من غير تجديد عقد لقيام مقامها والولد الحاصل من وطء
الراهن حر نسب ولا يفرم قيمته وأما العسر فلا ينفذ اعتاقه ولو انفق الرهن لانه قول فاذا
ردلقا حالا وما لا ولا ينفذ ابلاده حالا فان انفق الرهن بغير البيع أو بالبيع ثم عاد في ملك
الراهن نفذ لانه فعل لا يمكن رده وانما يمنع من نفوذه مانع فاذا زال المانع ثبت حكمه وللراهن
المالك انتفاع بالمرهون لا ينقصه كركوب وسكنى لابناء وغراس ثم ان أمكن بلا استرداد كخياطة
وكتابة لم يسترد والاسترد ويشهد عليه في أقل استرداده ان اتهمه ولو أخذ الراهن المرهون
للا انتفاع الجائر فقل في يده من غير تفريط لم يضعه وله باذن المرتهن ما منعنا منه كوطء
وتصرف وله رجوع عن الاذن قبل التصرف ~~ك~~ كمال الموكل عزل الوكيل قبل التصرف
فان تصرف بعد رجوعه لغا كنصرف وكيل عزله موكله ولا يمنع الراهن من مصلحة المرهون
كقصده وحجامة وعلى الراهن المالك مؤنة المرهون كنفقة رقيق وعلف دابة فان كان الراهن
غير مالك بأن كان المرهون مستعارا للرهن فؤته على مالكه لا على الراهن (قوله والرهن
وضعه على الامانة) انما ذكر الشارح ذلك توطئة لما بعده وأشار بقوله وضعه على الامانة الى
أنه قد يخرج عن وضعه في مسائل وهي غناية الاولى مغصوب تحوّل رهنا عند غاصبه الثانية
مرهون تحوّل غصبا عند مرتبه الثالثة مرهون تحوّل عارية عند مرتبه الرابعة عارية
تحوّل رهنا عند مستعيرها الخامسة مقبوض سوما تحوّل رهنا عند سامته السادسة مقبوض
بيع فاسد تحوّل رهنا عند قابضه السابعة أن يقيه في بيع شيء ثم يرهنه منه قبل قبضه الثامنة
ان يخالعهما على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض وانما ضمن في هذه المسائل لوجوده مقتضيه والرهن
ليس بمائع ولو رهنه بشرط أن يضعه فسد الرهن ولا ضمان اذا فسد كل عقد كعصيه

في الضمان وعدمه واليد على المرهون للمرتهن غالباً وقد تكون لغيرة في مسائل كأن شرطاً
وضعه عند ثالث أو كان رقيقاً مسلماً ومعه ضا والمرتهن كافراً أو مسلماً والمرتهن حرّاً فبوضعه عند
عبد أو جارية تشتهى والمرتهن أجنبي فتوضع عند امرأة ثقة (قوله وحيتنذ) أي حين إذا كان
وضعه على الأمانة وقوله لا يضمنه المرتهن أي لا يمثل ولا قيمة لا قبيل البراءة من الدين ولا بعدها إلا
إذا امتنع من رده بعد البراءة من الدين وقوله إلا بالاعتدى ككوب الدابة والجل عليها واستعمال
الإناء ونحو ذلك فيضمنه حينئذ لخروجه عن الأمانة (قوله ولا يسقط بتلفه شيء من الدين) يل
يجب عليه دفع جميعه لصاحبه خلافاً للحنفية والمالكية حيث قالوا يسقط بتلفه قدره من الدين
بناءً على أنه من ضمان المرتهن (قوله ولو ادعى) أي المرتهن وقوله تلفه أي المرهون وقوله ولم
يذكر سبباً أي لا ظاهراً ولا خفياً وكذا أن ذكر سبباً خفياً كسرقة أو ذكر سبباً ظاهراً عرف هو دون
عمومه أو عرف هو وعمومه وأتهم بأن احتمل أنه قتل قبل التلف فلم فإن لم يتهم لم يرجع إلى يمينه فإن
ذكر سبباً ظاهراً لم يعرف هو ولا عمومه احتاج إلى يمينه على حصوله وإلى يمينه على تلفه به كما ذكره
في مجتهد الوديعة (قوله صدق بيمينه) أي ولا يضمن ولا فالضامن كالغاصب والمستعير يصدق
بيمينه في دعوى التلف لكن يضمن (قوله فإن ذكر سبباً ظاهراً) أي لم يعرف هو ولا عمومه وقوله
لم يقبل إلا يمينه أي وعين كاعلم مما مر (قوله ولو ادعى المرتهن الخ) وكذا لو ادعى المستأجر رده
العين المؤجرة على المؤجر لم يقبل إلا يمينه وهذا مستثنى من قصد يق الامين في دعواه الرد على
من أئتمه ولذلك يقولون في ضابط ذلك كل أمين ادعى الرد على من أئتمه صدق بيمينه إلا المرتهن
والمستأجر زاد بعضهم والمثلقت لاق كلامهم قبضه لغرض نفسه بخلاف ما لو ادعى الرد على غير
من أئتمه كوارثه فلا يصدق إلا يمينه وخارج بالأمين الضامن كالغاصب والمستعير والمستأجر فلا
يصدق في دعوى الرد إلا يمينه (قوله وإذا قبض الخ) هكذا في نسخة وعليها حل الشاويح
وفي نسخة قضى وعليها حل الشيخ الخطيب وعلى هذه النسخة فعني قضى أدى لأن القضاء يأتي
في اللغة بمعنى الاداء ومثل الراهن والمرتهن في ذلك ورثتهما ولو تعددوا فلو مات الراهن عن ورثة
فوفي أحدهم نصيبه لم يتفك شيء من الرهن كالأموال وفي مورثه ولو مات المرتهن عن ورثة فقبض
أحدهم نصيبه لم يتفك شيء من الرهن كالأموال قبضه مورثه وقوله بعض الحق أي ولو كان الباقي قليلاً
وقوله لم يخرج أي عن الرهن وقوله أي لم يتفك تفسير مراد وقوله شيء من الرهن أي المرهون
ولو تعدد كملأته أعبد رهنهم في صفقة واحدة على دين واحد لأن كلامهم مرهون بجمعه
فلورهنه عبيدين في صفقة واحدة على دين واحد وسله أحدهما كان مرهوناً بجمع الدين كما
لو سلمها وتلف أحدهما بعد التسليم (قوله حتى يقضى بجمعه) أي تتعلق كل جزء من الدين
بجميع المرهون ككيفية المكاتب فإنه قد ما بقي عليه درهم ومثل القضاء في ذلك الإبراء
والاعتياض والارث وغير ذلك فلو تقايلاً أو تلف العوض قبل قبضه في صورة الاعتياض عاد
الرهن وبحل ذلك أن اتحدت الصفقة بأن اتحد الدين والراهن والمرتهن فلورهن نصف عبد
بدين ونصفه بآخر فبرأ من أحدهما انفك نصفه ولورهنه عبيدهما عند آخر بدين له عليه ما فأدى
أحدهما ما عليه انفك نصيبه ولورهنه عبيده عند اثنين بدين لهما عليه فبرأ من دين أحدهما
انفك قطعه (فصل في حرج السفيه والمفلس) أي وغيرهما من باقي الستة المذكورة

(و) حينئذ لا يضمنه المرتهن
إلا بالاعتدى فيه ولا يسقط
تلفه شيء من الدين ولو ادعى
تلفه ولم يذكر سبباً
لتلفه صدق بيمينه فإن ذكر
سبباً ظاهراً لم يقبل إلا يمينه
ولو ادعى المرتهن رده المرهون
على الراهن لم يقبل إلا يمينه
(وإذا قبض) المرتهن (بعض
الحق) الذي على الراهن
(لم يخرج) أي لم يتفك (شيء
من الرهن حتى يقضى بجمعه)
أي الحق الذي على الراهن
(فصل) في حرج السفيه
والمفلس

في كلام المصنف فيه حذف الواو مع ما عطف ولوصرح بذلك اكان أولى لتكون الترجمة مساوية للمتبرجم له ولعل اقتصاوا الشارح في الترجمة على حجر السفيه والمفلس وان خالف كلام المصنف ليكون الحجر عليهما هو الذي يحتاج لضرب القاضي بخلاف الحجر على غيرهما وانما اقتصر المصنف على الستة التي ذكرها لانها المشهورة وزاد عليها الشارح اثنين سرهما فالحمل ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

ثمانية لم يشعل الحجر غيرهم • تفنهم بيت وفيه محاسن

صبي • ومجنون سفيه ومفلس • رقيق ومرقد مريض وراهن

وفي قوله لم يشعل الحجر غيرهم نظر لانه أنواع كثيرة أنها بعضهم الى نحو السبعين بل قال الاذرعى ان هذا الباب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله والى هذا يشير قول الشارح وسكت المصنف عن أشياء من الحجر الخ والاصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليمل وليه بالعدل فجعل تعالى لهم أولياء فدل على الحجر عليهم وفسر الامام الشافعي رضي الله عنه السفيه بالمبذر والضعيف بالصبي والذي لا يستطيع أن يعل هو بالغلوب على عقله وهو المجنون وهو نوعان نوع شرع لمصلحة الحجر وعليه وهو الحجر على الصبي والمجنون والسفيه اذا المقصود منه حفظ مالهم ونوع شرع لمصلحة غيره قصد اوبالذات فلا يشافى أن فيه مصلحة للمجهور عليه أيضا كالحجر على المفلس فانه لمصلحة الغرماء وهم أرباب الديون وتلك المصلحة وفاء ديونهم وفيه مصلحة له أيضا وهي براءة ذمته من ديونهم والحجر على المريض فانه لمصلحة الورثة وعلى العبد فانه لمصلحة السيد وعلى الراهن فانه لمصلحة المرحم وعلى المرتد فانه لمصلحة المسلمين (قوله والحجر الخ) قد نصرت الشارح في كلام المصنف فالحجر في كلام المصنف مبتدأ خبره قوله على ستة فتدرا الشارح له خبرا وجعل على ستة مفعولا ثانيا بالفعل محذوف حيث قال ويجعل المصنف الحجر على ستة وهذا حل • معنى لاحتل اعراب لكن لازم منه تغيير اعراب الجازر والمجروح فانه في كلام المصنف في محل رفع لكونه خبرا كإعادت وفي كلام الشارح في محل نصب لكونه مفعولا ثانيا كما علمت أيضا لكونه مفعولا ثانيا لكونه خبرا تقديره (قوله لغة المتع) ومنه تسمية العقل حجر المنع صاحبه من ارتكاب ما لا يليق وهذا معنى الحجر بفتح الحاء وأما الحجر بكسر هاء فيطلق على القرمس وعلى حجر اسمعيل وعلى العقل وعلى حجر غود وعلى المتع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب وتظمها بعضهم في قوله

ركبت حجر اوطفت البيت خلف الحجر • وحزن حجر اعظيما ما دخلت الحجر

لله حجر منعنى من دخول الحجر • ما قلت حجرا ولو أعطيت مل الحجر

فقوله ركبت حجر أى فرسا وطففت البيت خلف الحجر أى حجر اسمعيل وحزن حجر أى عقل ما دخلت الحجر أى حجر غود والله حجر أى منع منعنى من دخول الحجر أى حجر غود فهو مكرر ما قلت حجر أى كذبا ولو أعطيت مل الحجر أى حجر الثوب (قوله وشرعاً منع التصرف في المال) لا يرد على هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون الا ما استثنى من عبادة الصبي المميز واذنه في دخول الدار واصل هدي من مأمون لان ذلك لسلب عبارتهما وهو معنى زائد على الحجر كما قاله الشيخ عميرة (قوله بخلاف التصرف في غيره) أى غير المال فلا حجر فيه وقوله كالطلاق أى

(والحجر) لفسة المتع وشرعا
منع التصرف في المال
بخلاف التصرف في غيره
كالطلاق

بكالظهار والايلا والخلع ولو بدون مهر المثل وكالاقرار بموجب عقوبة كحد وقود وكالعبادة
 البدنية مطلقا والمالية الواجبة بخلاف المذوبة كصدقة التطوع (قوله فينفذ من السفه)
 ومثله المقلس والمريض والعبد بخلاف الصبي والمجنون ففي المفهوم تفصيل وإذا كان فيه
 تفصيل لا يعترض به وقول بعضهم وكذا من غيره فاقصده عليه ليس للتقييد فيه نظر لشمول الغير
 الصبي والمجنون اللهم الآن يراد بالغير خصوص المقلس والمريض والعبد (قوله وجعل
 المصنف الجرح على ستة) فيه إشارة إلى أن كون الجرح على ستة انما هو يجعل المصنف له على ستة
 وتقدم انه انما اقتصصر على الستة لانها المشهورة فلا ينافي انما اتزيد على ذلك حتى انها با بعضهم
 الى نحو السبعين كما أشار إليه الشارح بقوله وسكت المصنف عن أشياء من الجرح الخ وقد علمت
 أن الشارح تصرف في كلام المصنف على سبيل حل المعنى لاسل الاعراب وان لزم منه تغيير
 اعراب الجار والمجرور لكونه مفتحة والانه تقديرى (قوله من الاشخاص) ذكره واكتفى
 أو انما (قوله الصبي) أي الصغير ذكره كان أو أنى فالمراد به ما يشمل الصبية ويثبت الجرح عليه
 بلا ضرب قاض وينفك يلوغه بلا فك قاض لانه مجربت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فك
 قاض فان بلغ رشدا أي مصلحا لماله ودينه ابتداء بخلافه دواما فالمعتبر فيه كونه مصلحا له فقط
 فلا جرح أصلا وان بالغ غير رشدا دام الجرح عليه لانه وان زال جرح الصبا لكن خلفه جرح السفه فن
 عبر يلوغه رشدا أو اذا اطلاق الكلى ومن عبر يلوغه فقط أو اذا اطلاق من جرح الصبا وهو
 أوجه لأن الصبا سبب مستقل بالجرح وكذا التبذير وأحكامهما متغايرة ألا ترى أنه يصح التدبير
 من السفه والنكاح منه باذن الولي وطلاق زوجته ووصيته وغير ذلك ولا يصح شيء من تلك
 المذكورات من الصبي وبسمى هذا سفها مهما كما أن من بلغ رشدا ثم يذر ولم يجبر عليه
 القاضي بسمى سفها مهما لكن تصرف هذا صحيح كالرشيد حتى يجبر عليه القاضي بخلاف
 الاول فلا يصح تصرفه فاذا صار رشيدا انفك عنه الجرح بلا فك قاض بخلاف من جرح عليه
 القاضي فلا بد من فكه ويحصل البلوغ بكل خمس عشرة سنة تحديده أو بامانام وقت امكانه
 تمام تسع سنين تحديده أو حيض في حق الاتي ووقت امكانه تسع سنين تقر بية وأما جعلها
 فليس بلوغا بل علامة على بلوغها بالامانة قبله وهذا ظاهر في الواضح وأما الخلفي فحكمه انه ان
 أمق من ذكره وحاض من فرجه حكم يلوغه فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا
 يحكم يلوغه كما قاله الجمهور من الشافعية وهو المعتقد خلافا للامام ومن تبعه ويختبر رشدا الصبي
 في الدين بمشاهدة حاله في العبادة بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات وأما في المال فيختلف
 بمراتب الناس فيختبر ولد التاجر بالمشاحة في المعاملة ويسلم له المال لينشأ به لاي عقد ثم ان
 أريد العقد عقد وليه ويختبر ولد الزرايع بالنفقة على الزراعة بأن يتفق على القائمين بمصالح
 الزرع ويختبر الصبية بأمر نحو غزل وصون نحو أطعمة عن نحو هزة وللاب أو الجدة استخدام
 محجور فيه لا يقابل بأجرة واعارته لذلك وتخدمته من تعلم منه ما يتفق وان قوبل بأجرة وله
 اجارته لنفقة ولو اتفق عليه بقصد الرجوع رجع عليه ولو استخذه لزمته الابرة الى بلوغه
 رشدا (قوله والمجنون) ويثبت الجرح عليه بلا ضرب قاض وينفك بافاقة بلا فك قاض لما مر
 في الصبي (قوله والسفيه) ويثبت الجرح عليه بضرب القاضي ان بلغ وشبدا ثم يذر فلا بد من جرح

فينفذ من السفه وجعل
 المصنف الجرح على ستة من
 الاشخاص (الصبي والمجنون
 والسفيه)

وفسر المصنف بقوله (المبذر
لله) أي بصرفه في غير
مصارفه (والمفلس) وهو
لغة من صار ماله فلوسا

القاضي عليه فان لم يحجر عليه كان سفيها مملوكا وتصرفاته نافذة وان بلغ غير رشيد كان محجورا
عليه شرعا من غير حجر فاض ويسمى سفيها مملوكا وتصرفاته غير نافذة فان صار رشيدا زال عنه
الحجر من غير فسخ فاصل كما علم مما مر (فائدة) سنبل العلامة الرملي على الاصل في الناس الرشد
أو السفه فأجاب بأنه ان علم الرشد بعد البلوغ فالاصل الرشد وان علم ضده بعد البلوغ فالاصل
السفه (قوله وفسره المصنف الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف المبذر ماله صدقة كاشفة
فهى كالتفسير بالسفه (قوله المبذر ماله) من التبذير وهو السرف مترادفان على صرف
المال في غيره صارفه كما يقتضيه كلام الغزالي ويوافق قوله غير مالا يقتضي محمدا عاجلا
ولا أجرا آجلا وافر الماوردى بين التبذير والسرف بأن الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني
الجهل بمقاديرها ونازع فيه ابن قاسم ثم ان كان التبذير من حين البلوغ لم يحتج بحجر القاضي
وان كان بعد بلوغه رشيد احتج بحجره عليه كما علم مما تقدم (قوله في غير مصارفه) وهو كل
مال لا يعود نفعه اليه لا عاجلا ولا آجلا فيشمل الوجوه المحترمة كأن يشرب به الخمر أو يزي به
أو يرميه في البحر أو في الطريق والمكروهة كأن يشرب به الدخان المعروف فان الاصل فيه
الكراهة فصرف المال فيه من التبذير حيث لا نفع فيه أو يضيعه باحتمال غبن فاحش وهو
لا يعلم به والافهم من الصدقة الخفية وهي محبوبة لا صرفه في المطاعم والملابس ووجوه الخير لان
تلك صارفه ولا فرق في المطاعم والملابس بين أن تليق به وأن لا تليق به كشرائه اماء كثيرة للفتح
ونحصيل أنواع الاطعمة اللذيذة لان المال انما يتخذ للتنعم به (قوله والمفلس) مأخوذ من أفلس
يقال أفلس الرجل اذا صار ماله فلوسا كما يستتضيه قول الشاوي وهو لغة من صار ماله فلوسا لكن
صار الافلاس كناية عن قلة المال أو عدمه كما قال الشاوي ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه
ولذلك قال الازهري يقال أفلس الرجل اذا أعدم وقد ذكره بعض أصحابنا أن يقال باب الافلاس
بل يقال باب التفليس وهو لغة النداء على المفلس بصفة الافلاس ليحذر الناس معاملة
وشرعا الحجر على من عليه دين حال لا يبق به ماله والحجر عليه بطلب الغرماء أو المفلس ان استنقل
أو على وليه ان لم يستقل ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الغرماء أو بغير طلب في المحجور عليهم
أو الغائبين الذين لا ولي لهم ويصدق المفلس بيمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا فلا بد فيه
من اليانة ويحبس من لم يثبت اعساره وعليه ابخرة الحبس والسجنان ثم لا يحبس الاصل للفرع
ولو من قبل الام ومثله المريض والصبي والمجنون وابن السبيل والمختدة التي لم تعد الخروج
لحاجتها ومجمل كون الابرة عليه ان كان له مال والافق بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير
المسلمين والمفلس في الاخرة من أعطى حسنة لخصمه كما يدل عليه ما ورد في تدرؤن من المفلس
قالوا الله ورسوله أعلم قال صلى الله عليه وسلم هو رجل يأتي يوم القسامة له حج وصلاة وصيام
وزكاة قد قتل هذا وشتم هذا وضرب هذا وأخذ مال هذا فبئس خذ من حسنة حتى لا يبقى منها شيء
فترسيات هؤلاء عليه ثم يطرح في النار ثم يكي صلى الله عليه وسلم وقال هذا يوم لا درهم فيه
ولا دينار وانما فيه أخذ حسنة وطرح سيئات وقد ذكر البيهقي وغيره أن مظالم العباد اغاوت في
من اصول الحسنات وأما الحاصل بالتضعيف فبذخر العبد حتى يدخل الجنة فيعطى ثوابه وهي
فائدة جليلة عضدها حديث صحيح (قوله وهو لغة من صار ماله فلوسا) أي جدد اجمع فليس أي

جديد وهي قطع من النحاس كانت معروفه وقوله ثم كفى به عن قلة المال أو عدمه أي جعل
 الافلاس كناية عن قلة المال أو عدمه فالضريح عائد على الافلاس المة هوم من القلس والمراد أن
 جعل كناية بيانية وهي لفظ أطلق وأريد لازم معناه مع جواز ارادة المعنى الاصلي كقولك
 زيد كثير الرماذ فانه لفظ أطلق وأريد لازم معناه وهو كثرة الكرم ويجوز أن يراد معه كثرة
 الرماذ - فبقية ويصح أن يجعل كفى في كلام الشارح بمعنى عبر به (قوله وشرعا الشخص الذي
 ارتكبه الديون) أي جندهما الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح بقوله ولا يفي ماله
 بدينه أي ان كان واحدا أو ديونه أي ان كان متعددا ويعبر كونه لا يفي بدينه لا يفي بدينه
 على ماله فلا يجبر بالموجب له لانه لا يطالب بها في الحال ولا بغير اللازمة كصوم الكتابة لئلا يفتنه من
 اسقاطها ولا بدين الله تعالى وان كان فوريا كالزكاة والكفارة التي عصى بسببها كما قاله
 الاسنوي خلافا لما في شرح المنهج ولا بالمساوية لماله أو الناقصة عنه واذا جبر بالحال فلا
 يحل المؤجل لان الاجل مقصوده فلا يفوت عليه ولا يحل الابالموت أو الرقة المتصلة به
 أو استرقاق الحربى كما نقله الرافعي عن النص ولو جرت الديون لم يحل دينه المؤجل وما وقع
 في أصل الروضة من تصحيح الحلول به نسب فيه الى السهو فان قيل حيث قدمت الرقة بالاتصال
 بالموت كان لا فائدة للرقة لانه يحل بالموت كما علمت أجيب بأن فائدتها تظهر فيما اذا علق الطلاق
 على حلول الدين فبتبين باتصالها بالموت طلاق زوجته من حين الرقة وتظهر أيضا فيما اذا
 تصرف بعد الرقة بأداء ماله لبعض الغرماء فاذ مات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول الدين بنفس
 الرقة ولا يصير الحال مؤجلا الا في صورتين احدهما أن يوصى بتأجيل دين حال له على غيره
 والثانية أن يندرت تأجيله ويبيع في الدين مسكنه ومركوبه وان احتاج اليها لزماته أو منصبه
 لان تحصيلهما بالكره ممكن بل هو أسهل فان تعذر فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى أغنيا
 المسلمين ويقدم بائع وجد عين متاعه أو بعضه ولم يقبض الثمن ويقدم القلس على الغرماء بموته
 وموتة عياله وموت تجهيزه وتجهيزهم وبتركه ولههم دست ثوب يليق به وهي بفتح الدال جملة من
 الثياب وهي المسماة في عرف العامة بالبدلة وهي قبض وسراويل ومنديل ومكعب بضم الميم
 وفتح الكاف وقشيد العين وبكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين أي مدام بكسر الميم ويزاد
 في الشتاء فحوجة وفرة ولا يترك له فرش وبسط ولكن يتساع بالبدل والحصى القليل القيمة
 ويترك للعالم كتبه ان لم يكنف عنها بكتب الوقف ويترك للجندي سلاحه وخيله المحتاج اليها
 ان لم يكن متطوعا بالجهاد والافواة الدين له أفضل وكل ما يترك للقلس ان لم يجد عمله اشترى له
 ولا يلزمه أن يكتب لبقية الدين بعد قسمة الدين عصى بسببه فيلزمه أن يكتب للخروج
 من المعصية (قوله ولا يفي ماله) أي العبي والذين يسرا الاداء منهم ما بأن تكون العين
 حاضرة لم يتعلق بها حق والدين حال على مؤسرة مقرأ وبه بينة وأجرة المنافع التي يملكها وما يحصل
 من مستغلانه بخلاف المنافع التي لا يتحصل منها أجرة وما لا يتيسر الاداء منه كالمغصوب الذي
 لا يسهل اقتراعه والغائب وان كان دون مرحلتين والمجهود ولا يئنه عليه وما على المعسر فلا
 اعتبار بذلك كله من حيث المقابلة بالديون وان كان يتعدى الجرا الى جميعه حتى المغصوب
 والغائب ونحوهما ماذ كره الكلام في مقامين (قوله والمريض) أي حقيقة أو حكما بأن وصل

ثم كفى به عن قلة المال
 أو عدمه وشرعا الشخص
 (الذي ارتكبه الديون)
 ولا يفي ماله بدينه أو ديونه
 (والمريض)

قوله الذين هكذا بخطه
 بالفتاة التفتية ولعل صوابه
 اللذان كما لا يخفى اهـ

الى حالة يقطع بموته فيها كالتقديم للقتل واضطراب الریح في حق راصب السفينة والتهام القتال وأسر من اعتاد من أسره قتل الأسير ووقوع الطاعون في أمثاله والجبر على المريض انما هو في التبرعات كصدقة وهبة ووصية وعق بخلاف وفاء الديون التي عليه وبيع ماله ولا يحتاج في الجبر عليه الى ضرب قاض لانه محجور عليه شرعا لاحسا ويرتفع الجبر عنه بالصحة ويتبين بها نفوذ تصرفه (قوله المخوف عليه من مرضه) بأن كان به مرض مخوف ولومات بغيره أو غير مخوف ومات به لتبين أنه مخوف ومن المخوف قولنج وذات الجنب ورعاف دائم واسهال متتابع وابتداء فالج ومعنى مطبقه مطلق ببقاء مشيئة (قوله والجبر عليه) أي على المريض وقوله فيما زاد على الثلث فلا يجبر في الثلث فله أن يتبرع به وتنفذ وصيته بالثلث وان لم ترض الورثة ان لم تكن لوارث والا توقفت على اجازة باقي الورثة وان قلت فان أوصى بزائد على الثلث توقف الزائد على الاجازة والموصى له بالثلث أن يتركه وقوله وهو أي ما زاد على الثلث وقوله ثلثا التركة أشار به الى أن المعتبر ما زاد على الثلث بعد الموت حيث أضاف الثلثين الى التركة لا عند الوصية ونحوها وقوله لاجل حق الورثة علة للجبر عليه فيما زاد على الثلث ولذلك توقف تبرعه بالزائد على الثلث على اجازتهم كما مر (قوله هذا) مبتدأ والخبر محذوف أي الجبر عليه كائن فيما زاد على الثلث فقط دون الثلث ان لم يكن على المريض دين أي مستغرق أخذ ما بعده بأن لم يكن عليه دين أصلا أو كان عليه دين غير مستغرق وقوله يجبر عليه في الثلث وما زاد عليه لان الدين مقدم على غيره وهذا على طريقة ابن حجر ونسبه عليه الشارح والخطيب والذي اعتمدته الرملة أنه لا يجبر عليه في الثلث وان كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لاحتمال سقوطه بإبراء أو قضاء ولو من أجنبي تبرع عا فان لم يسقط عنه بشئ تبين عدم صحة تصرفه (قوله والعبد الذي لم يؤذن له في التصارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أسما من الجبر مذكورة في المطولات منها الجبر على المرتد لحق المسلمين ومنها الجبر على الراهن لحق

المخوف عليه من مرضه
والجبر عليه (فما زاد على
الثلث) وهو ثلثا التركة
لاجل حق الورثة هذا
ان لم يكن على المريض دين
فان كان عليه دين
يستغرق تركه جبر عليه
في الثلث وما زاد عليه (والعبد
الذي لم يؤذن له في التصارة)
فلا يصح تصرفه بغير إذن
سيده وسكت المصنف عن
أسماء من الجبر مذكورة
في المطولات منها الجبر على
المرتد لحق المسلمين ومنها الجبر
على الراهن لحق

المرتهن عليه العبر على الراهن في المرهون فلا يتصرف فيه الا باذن المرتهن (قوله وتصرف
 الصبي الخ) هذا تفصيل لاحكام المحجور عليهم بعد بيانهم انفسهم وقوله غير صحيح أى التصرف
 من كل منهم أما الصبي فلا أنه مسلوب العبارة والولاية فلا تصح عقوده ولا اسلامه ولو عجز الكن
 يجب أهله مخافة أن يقتنوه طمعه في نبوته بعد بلوغه على الاسلام فان بلغ ونطق بالكفر هدد
 فان أصرت وذالى أهله ولا يرد اسلام سيدنا على رضى الله عنه لانه كان الحكم اذ ذال منوطا
 بالتميز وأنه خصوصية له ولم يسجد لصنم قط ولذلك يقال فيه كرم الله وجهه ولا يكون قاضيا ولا
 والاولا الى نكاحا ولا غير ذلك ثم تصح عبادة المميز والأذن في دخول الدار وابصال هدية من
 مأمون لم يجز عليه الكذب وشتمات الهدية نفسه كالأوقات جارية لشخص سبى أهدانى
 اليك فيجوز له التصرف فيها وطؤها بعد استبائها وأما المجنون فمسلوب العبارة والولاية
 مطلقا فلا فرق بين العبادات وغيرهما وبين ولاية النكاح وغيرهما ثم يصح تلك كل من الصبي
 والمجنون بالاحتطاب والاستئناس والاصطباذ ويضمن كل منهما ما أتلفه على غيره ويتضمن
 المجنون الاستيلاء وينبت النسب بزناه الصورى وينبت التحريم باوضاع المجنونة صغيرا دون
 الحولين وأما السفية فمسلوب العبارة في التصرف المالى كبيع وشراء ولو باذن الولي لا عقد
 النكاح منه باذن وليه فيصح كما ذكره الشارح وتصح عبادة بدنية كاتب أو ماله واجبة لكن
 لا يدفع المال كالأمانة من وليه ولا تعين المدفوع اليه لانه تصرف مالى أما المالية
 المندوبة صدقة التطوع فلا تصح منه ولا يصح اقراره بموجب عقوبة كحد وقود وقول
 المحشى واقرار كل بموجب عقوبة سبق فلم لعدم صحة اقرار كل من الصبي والمجنون بذلك بل ذلك
 خاص بالسفيه ويصح طلاقه ورجعته وخلعه ولو بدون مهر المثل وظهاره وابلأزته ولعانه فان
 كان مطلا فأسرى بجارية ان استأجر للوطاء فان كرهها أبدلت كافى شرح الروض (قوله فلا
 يصح الخ) تفريع على كلام المصنف وقوله منهم أى من الثلاثة التى هى الصبي والمجنون
 والسفيه وقوله ولا غيرها أى كالشركة والقراض ونحوهما (قوله وأما السفية الخ) كان الاولى
 أن يقول لكن السفية الخ فيكون استندراكا على ما قبله بالنسبة للسفيه لأن أما لا بد لها من
 مقابل ولا مقابل لها هنا إلا أن يقتدر أن يقال أما الصبي والمجنون فلا يصح نكاحهما
 وأما السفية الخ وقوله فيصح نكاحه باذن وليه أما بغير اذن وليه فلا يصح (قوله وتصرف
 المفلس) أى المحجور عليه بالمفلس بخلاف غير المحجور عليه فانه يصح تصرفه مطلقا وان زادت
 الديون على ماله مع الحلول والمطالبة والامتناع من الاداء خلا فالى وهم فيه وقوله يصح في ذمته
 أى فيما يلزمه في ذمته اذ لا ضرر على القرماء في ذلك (قوله فلو باع الخ) تفريع على كلام المتن
 وقوله سلم ليس بقيد فله ما لو باع شيأ في ذمته لا بلفظ السلم فكان الاولى حذف قوله سلم لكن
 تقدم أن طريقة الشارح أنه يكون سلما ولو بلفظ البيع والراجح خلافه وصورة السلم أن يقول
 شخص للمفلس أسلمت اليك كذا فى ارباب في ذمتك صفته كذا وكذا فيقبل وهذا مثال
 للطعام أو يقول له أسلمت اليك كذا فى عبدا أو نحوه صفته كذا وكذا فيقبل وهذا مثال لغيره
 وقوله أو اشترى كلامهما أى من الطعام وغيره كأن يقول اشترى منك ارباب في أو عبدا
 بكذا فى ذمتي وقوله صح وكذا لو اقترض أو استأجر بأجرة فى ذمته صح وينبت المبيع والنمن

المرتهن (وتصرف الصبي
 والمجنون والسفيه غير صحيح)
 فلا يصح منهم بيع ولا شراء
 ولا هبة ولا غيرها من
 التصرفات وأما السفيه
 فيصح نكاحه باذن وليه
 (وتصرف المفلس يصح
 في ذمته) فلو باع سلما طعاما
 أو غيره أو اشترى كلامهما
 ينبت في ذمته صح

وبدل القرض والاجرة في ذمته (قوله دون تصرفه في أعيان ماله فلا يصح) أي إن كان مفقوتا
 لشيء من أعيان ماله في الحياة بالإنشاء ابتداء كان باع عينا من أعيان ماله أو اشترى به أو أعتق
 أو أجر أو وقف لتعلق حق الغرماء بجميع أعيان ماله كالمزهرين ولأنه جرح عليه بحكم الحاكم فلا
 يصح تصرفه على مراغة أي مخالفة ومعاندة مقصودا الجرح كالسفيه وخرج بقيد المقوت إجازته
 لفعل مورثه ويقولنا في الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التدبير والوصية فيصح منه وبقيده
 الإنشاء الاقرار فلوا قريبتين أو بدين وجب قبل الجرح قبل في حق الغرماء وكذا إن قال من جنابة
 ولو بعد الجرح فزاحمهم المبنى عليه لعدم تقصيره بخلاف دين المعاملة إن أسند وجوبه لما بعد
 الجرح فلا يقبل في حقهم لتقصير العامل له حيث قد وكذا إن لم يقيد بمعاملة ولا غير هاتئذ يلا
 على أقل الدرجات وهو دين المعاملة ومنه ما لو لم يقيد بكونه قبل الجرح أو بعده لأن الأصل
 في كل حادث تقديره بأقرب زمن وبقيده الابتداء من البيع الذي اشتراه قبل الجرح ثم اطلع على
 حيب فيه بعد الجرح وكانت الغبطة في الرد ويستثنى من تصرفه في أعيان ماله ما لو دفع له الحاكم
 ما لا ينفقه ونفقة عبالة فاشترى به شيئا من النفقة فإنه يصح حرمنا فيما يظهر كما قاله الأذري
 (قوله وتصرفه في نكاح) بأن يتزوج بمهر في ذمته وقوله مثلا أي واستيفائه القصاص
 واستقاطه القود ولو بجحانا واستطاعة التسبب ونفيه باللعان وقوله أو بطلاق سواء تضرر بتركه أم لا
 لاسيما إن وجب عليه أو سن له وقوله أو خلق أي ولو بدون مهر المثل لأن له الطلاق مجانا فبالأولى
 أن يخالف بدون مهر المثل كأن يخالف زوجته على دين أو سواه كان من مال زوجها الغير
 المحجور عليها أم من مال غيرها لأن العرض عائدا إليه لكن يتعدى الجرح إليه كذا ثم ما دخل
 في ملكه بعد نحو عن القود أو وصية أو نحوها وقوله صحيح أي لأنه لا يتعلق بشيء من أعيان ماله
 (قوله وأما المرأة المفسدة الخ) مقابل لمحذوف يعلم بمحايله والتقدير هذا إذا كان الرجل المختل
 هو المفسد وأما المرأة المفسدة الخ وقوله فإن اختلفت على عين أي من أعيان مالها وقوله لم يصح
 أي بالعين لتعلق الغرماء بأعيان مالها فلا ينافي أنه يصح بمهر المثل فيرجع به عليه وقوله أو دين
 في ذمته أصح ولا يضارب به مع الغرماء لحدوثه بعد الجرح (قوله وتصرف المريض) أي الذي
 حصل له المرض المخوف أو ما ألحق به كالقديم للقتل والمريض الذي اتصل مرضه بالموت
 فلوشئ تبنت صحة تصرفه والكلام في تصرف بلا عوض يساويه كالإبراء أو الوقف
 أو الهبة أو الصدقة أو العتق أو بيع المحاباة وقوله فيما زاد على الثلث أي بخلافه في الثلث
 وما دونه فلا يتوقف على إجازة الورثة ما لم يكن تبرعه على وارث والوقوف على إجازة باقي
 الورثة وإن قل وقوله موقوف أي نفوذه وقوله على إجازة الورثة أي جميع الورثة المطلقين
 التصرف فإن لم يكونوا كذلك لم تصح إجازتهم ولا إجازة الولي ولا الحاكم بل يعطل ذلك
 التبرع كذا أفتى السبكي لكن يجب حمله على ما إذا لم توقع أهليتهم والوقف الأهراميا
 كما قاله ابن قاسم (مسئلة كثيرة الوقوع) وهي أنه متى كان في الورثة محجور عليه بأن كان فيهم
 قاصر أو سفيه حرم التصرف في شيء من التركة كصوالسج والجمع وغير ذلك إلا أن
 أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فاجرت به كان بمنزلة الموصى به (قوله فإن أجازوا الزائد
 الخ) تفريع على قوله موقوف على إجازة الورثة وقوله والأفلا أي وإن لم يجب يزيده فلا يصح

(دون تصرفه في أعيان ماله) فلا
 يصح وتصرفه في نكاح مثلا
 أو طلاق أو خلق صحيح وأما
 المرأة المفسدة فإن اختلفت
 على عين لم يصح أو دين في ذمتها
 صح (وتصرف المريض فيما
 زاد على الثلث موقوف على
 إجازة الورثة) فإن أجازوا
 الزائد على الثلث صح والا
 فلا وإجازة الورثة وردهم
 حال المرض لا يعتبران وإنما
 يعتبر ذلك

فإن أجاز البعض ولم يحجز البعض الآخر فنفذ في حصة المجهزون خبره وقوله وإجازة الورثة وندمهم حال المرض لا يعتبر أن أي لأنهما إنما يصحان من الوارث ويحتمل أن يصير هذا غير وارث بعد الموت وقوله وإنما يعتبر ذلك أي المذكور من الإجازة والرد وقوله من بعده لوضف لفظة من لكان أخصروا جازي حال المرض حيا من المريض ثم رد بعد الموت فالعبرة بالرد ولو رد فيه لكراهة المريض ثم أجاز بعد الموت فالعبرة بالإجازة (قوله أي من بعدهم الموت المريض) أشار إلى أن الصغير واجع للمريض بتقدير مضاف (قوله وإذا أجاز الوارث) أي الوصية مثلا وقوله ثم قال إنما أجزت لظن أن المال أي الموصى به وقوله وقد بان خلافه أي ظهر أنه كثير وقوله صدق بيمينه أي وتلفوا إجازته فجازاذا على الثلث لعذره (قوله وقصر العبد) أي الرقيق ولو أتى وقال ابن حزم لفظ العبد يشمل الأمة والمراد الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا بأن كان بالغا عاقلا رشيدا وأما الذي لا يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا اقتصر فيه باطل مطلقا وقوله الذي لم يؤذن له في التجارة أي صريحا فلا يصير ما ذنوا له بكون سيده ومن عرف رقبته لم يحجز له معاملته حتى يعلم إذن سيده بيمينه أو يسمعه من سيده أو يشوع بين الناس ولا يكتفي قول العبد أأما أذن لي لأنه منهم باثبات التصرف له وقوله يكون في ذمته أي يكون بدل ما تصرف فيه بعد تلفه في ذمته فإن كان باقيا استترده مالكه من يد العبد أو يد سيده وإن تلف في يد السيد فللمالك تضمين السيد لوضع يده عليه وله مطالبة العبد أيضا بعد العتق واليسار وربما يتوهم من كلام المصنف أن تصرف الرقيق بغير إذن سيده صحيح ويكون في ذمته وليس كذلك بل هو غير صحيح لأنه محجور عليه لمحق سيده كما مر وإنما كان بدل ما تصرف فيه بغير إذن سيده في ذمته إذا تلف لأن القاعدة أن ما تلف تحت يد الرقيق وكان برضا مستحقه ولم يأذن له فيه السيد كما في المعاملات يتعلق بذمته فقط يتبع به بعد عتقه ويساره ولو رآه السيد في يده وأن ما أذن له فيه كصداق نكاح بأذنه ودين بماله بأذنه يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته إن كان فان كان بغير رضاستحقه كأن تلف شيئا أو تلف بعد غيبه تعلق الضمان برقبته ولا يتعلق بذمته ولا يكسبه فالأصل أنها على ثلاثة أقسام ما يتعلق بذمته فقط وما يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته وما يتعلق برقبته وهذه الأقسام الثلاثة إنما هي في التصرفات المالية بخلاف العبادات فإنها تصح منه ولو من غير إذن السيد والولايات فأنما الاتصع منه ولو بأذن السيد كما مر وبصح إقراره بموجب حقوبة كسرة فيقطع فيها ولا يلزمه المال وقوله يتبع به أي يطالب به وقوله بعد عتقه أي وبعد يساره وفي نسخة إذا عتق أي كاه خلافا للشيخ الإسلام بخلافه قبل العتق لأنه معسر (قوله وإن أذن له السيد في التجارة مع تصرفه بحسب ذلك الأذن) وكذا لو أذن له في بيع معين أو شرائه مثلا فيصرف بقدر إذن سيده وطبقه ولا يتجبا وزه فلو أذن له في نوع لم يتصرف في غيره كالوكيل وليس له بالأذن في التجارة النكاح والتبرع لأنه ليس من أهل التبرع ولا يؤجر نفسه ولا يعامل سيده ولا رقيق سيده المأذون له في التجارة لأن تصرفه للسيد فكيف يعامله ويدقيق السيد كيد بخلاف المكاتب فله أن يعامل سيده لأنه أجنبي ولا يتمكن من عزل نفسه ويقبل إقراره بدين المعاملة ولا يملك العبد بتليك سيده أو غيره لأنه ليس أهلا للملك لشبهه بالهبة في الملو كية فباع ويشترى كالهبة

(من بعده) أي من بعد موت المريض وإذا أجاز الوارث ثم قال إنما أجزت لظن أن المال قبل وقديان خلافه صدق بيمينه (وقصر العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته أنه (يتبع به بعد عتقه) إذا عتق وإن أذن له السيد في التجارة مع تصرفه بحسب ذلك الأذن

• (فصل في أحكام الصلح) • من صحته مع الاقرار وعدم جواز فعله على شرط وجريان حكم البيع عليه وما يتبع ذلك من جواز اشترار الرشن في الطريق النافذ وعدم جوافه في الدوب المشترك الا باذن الشركاء وجواز تقديم الباب وعدم جواز تأخيرها الا باذن الشركاء فالقصة التي فيها أحكام أول من اتى لأحكام فيها لأن المصنف لم يتكلم الا على الأحكام ويمكن تقدير مضاف في الثانية وهو سيد الأحكام لأنه يجري في سائر الابواب كما يعلم عما يأتي وهو رخصة من المخطورات وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقدوا الباب الهدنة والجزية والامان وصلح بين الامام والبيعة وعقدوا الباب البيعة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وعقدوا الباب القسم والتشوز وصلح في المعاملات وعقدوا الباب هذا الباب والاصل فيه قوله تعالى والصلح خير لانه ان كان المراد مطلق الصلح كما يدل عليه الايمان بالاسم الظاهر دون الضمير فالامر ظاهر وان كان المراد الصلح بين الزوجين كما يدل عليه السياق فغيره بالقياس عليه وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الاصلح محل حراما أو حرم حلالا وانما يخص المسلمين مع جوازهم بين الكفار أيضا لانقيادهم للأحكام غالبا بشرطه سبق خصومة بين المتداعيين فلو قال صالحني من دارك مثلا بكذا من غير سبق خصومة فأجاب فهو باطل على الاصح لأن لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عند الحاكم أم لا ولفظه يتعدى للمأخوذ بالباء أو على والمتروك بمن أو عن غالبا وقد نظم بعضهم هذه القاعدة بقوله

بالباء أو على يعتد الصلح • لما أخذته فهذا نصح
ومن وعن أيضا قدر كما • في أغلب الاحوال اذا قد سلكتا

• (فصل في الصلح)
وهو رخصة قطع المنازعة
وبشرع اعتد بمصلح به قطعها
(ويصح الصلح مع الاقرار)

فاذا قال صالحتك من الدار أو عنها بالفاء أو عليه فالدار متروكة له خول من أو عن عليها والالف مأخوذة لدخول الباء أو على عليه وقد يعكس الامر في غير الغالب كما سيأتي في بعض الامثلة (قوله وهو رخصة قطع المنازعة) أي سواء كان بعدة أو لافي مال أو غيره والمنازعة مصدر نازعه اذا خاصمه ومثله النزاع ولذلك عبر به الشيخ الخطيب فكل منهما مصدر لان في كل مقتضيه قول الخلاصة لفاعل الفاعل والمفاعلة (قوله وبشرع) عطف على لفظة وقوله عقدي يحصل به قطعها أي يحصل بسبب ذلك العقد قطع المنازعة فهو ومن تسمية السبب وهو العقد باسم السبب وهو قطع المنازعة وبهذا تعلم ما في قول بعضهم فالعق الشري أخص من المعنى اللغوي الآن يحصل العموم والخصوص على أنه باعتبار التعمق (قوله ويصح الصلح) وفي بعض النسخ ويجوز الصلح والمراد بالجواز الرخصة (قوله مع الاقرار) أي ولو أنكرك بعدة فاذا أقرت أنكرك جاز الصلح بخلاف ما لو أنكرك فصول ثم أقرت الصلح باطل كما قاله الماوردي فان صولح ثانيا بعد الاقرار كان صحيحا ومثل الاقرار واقامة البيعة والعين المردودة لان لزوم الحق بالبيعة كلزومه بالاقرار والعين المردودة بمنزلة الاقرار والبيعة وليس من الاقرار صالحني مما تدعيه بكذا لانه قد يريد به قطع الخصومة وتخرج به الصلح مع غير الاقرار من انكأ أو سكوت فلا يصح عندنا الا في مسائل منها اصطلاح الورثة فيما وقف بينهم كما اذا مات الميت عن ابن وولدين فثلثة الذكوة من اثنين ومثلثة الانثى من ثلاثة والجامعة ستة فبعض الابن ثلاثة والآخر اثنين ويقف

واحد الى الاضاح أو الصلح كأن يصطلحا على أن يكون لكل منهما نصف القيراط ومنها ما لو أسلم الزوج على أكثر من أربع ومات قبل الاختيا وفيوقف الميراث بينهما حتى يصطلحن وكذلك إذا تملك أحدي زوجتيه ومات قبل البيان فيما إذا كانت معينة في نفيه أو قبل التعيين فيما إذا كانت مبهمه عنده ومنها ما لو تداخلا وربعة عند آخر فقال لأعلم لا يكافى فيصطلحان على أنها بينهما على تفاضل أو قساو ولو اختلفا في أنهما اصطلاحا على اقرار أو انكار فالقول قول مدعى الانكار لانه الاصل (قوله بالمدعى به) متعلق بالاقرار (قوله في الاموال) أي عنها فني بمعنى عن فالمدعى في كلامه هو المتروك بدليل قوله وما يغضى اليها فانه متروك ولا يرد ويراد بالاموال ما يشمل العين والدين بل والمنافع شمول اسم الاموال لها فقول الحنفى تبع الشخ الخطيب أي النافذة في الذمة ليس بقيدة كان الاولى حذفه ومثل الاموال الاختصاصات كالكلاب وجلود الميتة فيصطلحان على اسقاط حقه منها على كذا (قوله وهو ظاهر) أي واضح لان الاصل في الصلح أن يكون في الاموال بخلاف ما يغضى اليها فهو تابع ولذلك لا يصح فيه بلفظ البيع كما سيذكره الشارح وأما الاموال فيصح فيها بلفظ البيع (قوله وكذا ما أسمى اليها) أي أدى الى الاموال وآل اليها بخلاف ما لا يغضى اليها كذا القذف ونحوه كما قاله الدمي طي في شرحه ومثله ابن قاسم فواقف في حاشية المدائني على الخطيب سبق قلم (قوله كمن ثبت له على شخص قصاص) أي في النفس أو في ماله ومنها من الاطراف والمعاين وقوله فصالحه عليه أي عنه أو منه فعلى بمعنى عن أو من لانها داخله على المتروك على خلاف القاعدة وأما على في قوله على مال فهي على بابها لانها داخله على المأخوذ فليس فيه تعلق حرفي بجزء بمعنى واحد يعامل واحد - واه كان المال المصالح عليه قدر الدية أم لا وقوله بلفظ الصلح كأن يقول صالحتك من القصاص الذي أستحقه عليك على كذا وقوله فانه يصح أي فيك القصاص بذلك ويسقط عنه لانه متى ملكه من ثبت عليه سقط عنه (قوله أو بلفظ البيع فلا) أي فلا يصح لانه لا يدخل للبيع فيه اذ المقصود اسقاطه عنه لا قبلكه (قوله وهو نوهان) أي قسمان لانه أمان يكون عن عين وأمان يكون عن دين وكل منهما أمان أن يجري من المدعى به على بعضه ويسمى صلح الخطيئة أو على غيره ويسمى صلح المعاوضة فالاقسام أربعة لكن المصنف اقتصر على الاول من نوعي الدين وهو الابراء وترك الثاني اختصارا وذكر الثاني من نوعي العين وهو المعاوضة وترك الاول اختصارا كما يؤخذ من كلام الشخ الخطيب وأعلم أن الصلح يجري بين المدعى وأجنبي فان صالح عن عين للمدعى عليه فان لم يكن وكبلاء عنه لم يصح لانه فضولي وان كان وكبلاء عنه فان صرح بالوكالة بأن قال وكفى في الصلح معك وهو مترك بها أو وهي لك صح ووقع للموكل فان لم يصرح بالوكالة أو قال وهو مبطل في انكاره أو لم يرد على قوله وكفى الغريم في الصلح معك لم يصح وان صالح عنه نفسه فان قال وهو مترك أو وهي لك صح وان قال وهو مبطل في انكاره فشرام مضروب فان قدر على انتزاعه صح والا فلا أو قال وهو محقق أو لا أعلم حاله أو لم يرد على قوله صالحني بكذا الفا الصلح وان صالح عن دين بغير دين ثابت من قبل فان قال هو مترك أو وهو لك أو وهو مبطل في انكاره صح للمدعى عليه أو لنفسه وانما صح هنا مع قوله وهو مبطل في انكاره لصحة قضاء دين الغير بغير اذنه (قوله ابراء ومعاوضة) بدل من قوله نوعان فالاول أن يقع من دين على بعضه ويسمى

بالمدعى به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أغضى اليها) أي الاموال كمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء ومعاوضة)

صلح خطيئة وبصح بلفظ الابرأ والخط والاسقاط ونحوها فان اقتصر على لفظ الابرأ ونحوه
 لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وان اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول
 لان لفظ الصلح يقتضي كلاهما وان جمع بينهما اشترط سبق الخصومة نظر اللفظ الصلح ولا يشترط
 القبول نظر اللفظ الابرأ والثاني شامل لما لو صلح من عين أو دين على عين أو دين فان صلح عن
 بعض أموال الربا على ما يوافق في العلة كأن صلح من ذهب بفضة أو عن بر بشعر اشترط قبض
 العوض في المجلس وان لم يكن العوضان ربويين فان كان العوض عينا صح وان لم يقبض
 في المجلس وان كان ديناً صح وشروط تعيينه في المجلس ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها
 فصالحه على خمسة دنانير وماتت نصف فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة مذهبهم ودفعهم لانها
 مفروضة في بيع الاعيان (قوله فالابرأ الخ) أي اذا أردت بيان كل من النوعين الابرأ
 والمعاوضة فأقول لك الابرأ الخ وقوله أي صلحه أشار بذلك الى أن كلام المتن على تقديره ضاف
 (قوله اقتصر من حقه الخ) كما وقع لكعب بن مالك فانه طلب من عبد الله بن أبي سحر دينه
 عليه فارتفعت أصواتهما في المسجد حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج اليهما
 ونادى يا كعب فقال ليبيك يا رسول الله فأشار اليه أن يضع الشطر فقال قد فعلت فقال صلى الله
 عليه وسلم قم فاقضه كما في التعيين (قوله أي دينه) انما قصره الشارح على ذلك مع أن الحق
 يشمل العين والدين لان كلامه في الابرأ وهو لا يكون الا في الدين فان الابرأ في الاعيان باطل
 وذكر الشارح مثله العين في كلامه آخر (قوله على بعضه) أي المعين كما أشار اليه بالتفريع
 (قوله فاذا صلحه من الالف الخ) كأن قال صلحتك من الالف الذي على عليك على خمسة
 منه وفي هذا المثال يشترط القبول لانه جرى بلفظ الصلح فقط ولا ينافيه قول الشارح فكانت
 قال الخ لانه لم يقل ذلك حقيقة بل قوة ومعنى فقول بعضهم ولا يشترط في ذلك قبول محله فيما اذا
 صرح بذلك كما يعلم مما تقدمناه (قوله على خمسة) فهي مأخوذة والالف أي باقية متروكة فهو
 جار على القاعدة وان كانت أغلبية وقوله منها أي الالف وأنه باعتبار رأيه بالدرهم فلا ينافي
 انه مذ كر بدليل قول الشارح الذي له في ذمة شخص (قوله فكانت قاله الخ) جواب اذا وقوله
 أعطى بقطع الهمة لان ماضيه أعطى يقال أعطى يعطى اعطاء في كانت الهمة في الماضي
 وكان رباعيا كانت في الامر همة قطع كما في أكرم راحس (قوله ولا يجوز بمعنى لا يصح) أشار
 بذلك الى أن المراد بعدم الجواز عدم العصة لا الاثم فقط فانه لا يلزم منه عدم العصة فقد
 لا يجوز مع العصة كما في البيع وقت نداء الجمعة (قوله تعليقه) ومثله توقيته
 وقوله بمعنى الابرأ ليس بقيد وانما ذكره مجازاة لكلام المصنف والافسلا يجوز تعليقه
 الصلح مطلقا لانه عقد والعقد لا تعلق (قوله كقوله اذا جاء رأس الشهر) أي أوله
 وكذلك اذا دخلت الدار أو ان أبرأتني وهذا كما يشير اليه كاف القليل وقوله فقد
 صلحتك أي أبرأتك مثلا (قوله والمعاوضة أي صلحها) أشار بذلك الى أن كلام
 المصنف على تقديره ضاف نظير ما سبق (قوله عدوله عن حقه الى غيره) هو
 شامل للصلح من عين على عين معينة كما ذكره الشارح أو غير معينة بل موصوفة في الذمة فيجري
 عليه أحكام البيع في الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم فيجري فيه أحكامه وان صلحه منها

فالابرأ (أي صلحه)
 (اقتصر من حقه) أي
 دينه (على بعضه) فاذا
 صلحه من الالف الذي له
 في ذمة شخص على خمسة
 منها فكانت قاله أعطى
 خمسة وأبرأتك من
 خمسة (ولا يجوز) بمعنى
 لا يصح (تعليقه) أي تعليق
 الصلح بمعنى الابرأ (على
 شرط) كقوله اذا جاء رأس
 الشهر فقد صلحتك
 (والمعاوضة) أي صلحها
 (عدوله عن حقه الى غيره)

على منفعة عبده شهر افهوا جارة من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وان صالحه من منفعتها شهر
بعبد فهو جارة من المدعى للمدعى عليه لغيرها وان صالحه منها على رد آبق مثلاً فهو جارة
تجري فيه أحكامها وان صالحه منها على منفعتها فهو عارية ثبت فيه أحكامها فان عين مدة
فأجارة موقته والاطلقة وان صالحه منها على بعضها فهبة تجرى فيه أحكامها وان صالحته منها
على أن يلقها بخلع وان صالحه من كذا على اطلاق هذا الاسير فقده وان صالحه من المسلم فيه
على رأس المال ففسخ وهكذا فعلم من هذا أن أقسام الصلح كثيرة (قوله كأن ادعى عليه
داراً) هي مؤنثة وتذكر على معنى الموضع وتجمع على دور ومبارادور وقوله أو شقصاً منها بكسر
الشين وسكون القاف أى قطعة منها وقوله وأقر له بذلك أى بأحد الأمرين الدار والشقص
منها وقوله وصالحه منها أى من الدار وسكان عليه أن يقول أو منه أى من الشقص فالدار
أو شقصها متروك لدخول من عليه كما هو القاعدة الاغلبية وقوله على معين هو المأخوذ لدخول
على عليه جرياً على القاعدة المذكورة وقوله كدوب أى وعبد وغير ذلك (قوله ويجرى عليه)
كأن الأولى أن يقول عليها أى المعاوضة لأنها المذكورة في كلامه لكنه ذكر الضمير باعتبار أنها
صلح أو نظر التقدير المضاف الذى أشار إليه الشارح وبعضهم رجعه الى العدول والامر سهل
(قوله حكم البيع) أى لانه يبيع للعين المتدعة من المدعى للمدعى عليه بلفظ الصلح وهو مفرد
مضاف فيعم فكأنه قال أحكام البيع كما أشار إليه الشارح حيث عبر بصيغة الجمع (قوله باعه
الدار) أى أو الشقص وسكت عنه لعله مما سبق (قوله كالرد بالعيب) فإذا وجد في النوب
مثلاً عيباً رده بالعيب كما قال المصنف وإذا وجد بالبيع عيب فله المشتري رده فثبت فيه خيار
العيب وكذلك ثبت فيه خيار المجلس والشرط وقوله ومنع التصرف قبل القبض لانه لا يجوز
بيع ما ابتاعه الشخص حتى يقبضه كأنص عليه المصنف فيما سبق وكذلك ثبت فيه غير ذلك من
أحكام البيع كالشفعة (قوله ولو صالحه على بعض العين الخ) كأن يقول له صالحتك من الدار
على نصفها أو ربعها أو نحو ذلك ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح فان جرى بلفظ الصلح فقط
أو بلفظ الصلح والهبة اشترط سبق الخصومة فيها وان جرى بلفظ الهبة فقط لم يشترط وأما
القبول فلا بد منه لأن كلام لفظ الهبة ولفظ الصلح يقتضيه وقول المحشى وفي القبول ما مر
يقتضى أنه لا يحتاج في لفظ الهبة فقط أو مع الصلح الى القبول كما تقدم في الإبراء وليس كذلك
لما عرفت من أن لفظ الهبة يقتضى القبول أيضاً كلفظ الصلح بخلاف لفظ الإبراء (قوله فهبة)
لانه تعليق بلاغين وقوله منه أى من المدعى (قوله أحكامها) أى ككونها لاغلك الا بالقبض
وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الا أن يكون والد كما سيأتى (قوله ويسمى هذا صلح
الخطيئة) لانه طاعة بعض العين لكن هذا لا يختص بالعين بل يكون في الدين كما تقدم
والحاصل أن صلح الخطيئة يعم العين والدين وصلح الإبراء خاص بالدين وصلح الهبة خاص بالعين
(قوله ولا يصح بلفظ البيع) أى لعدم الثمن لأن الدار كلها للمدعى فكأنه باع بعض ملكه
ببعض الآخر (قوله ويجوز الخ) أى يحل الاشراع المذكور وان لم يأذن فيه الامام خلافاً
للامام أحمد في قوله بأنه لا يجوز الا بآذنه وهذا اشروع في الحقوق المشتركة والتراحم عليها وان لم
يذكرها في الترجمة لانه جعله تابعاً للصلح كما مر التبيين عليه وفي بعض النسخ فصل ويجوز الخ

كأن ادعى عليه داراً
أو شقصاً منها وأقر له بذلك
وصالحه منها على معين
كثوب فانه يبيع (ويجوز
عليه) أى على هذا الصلح
(حكم البيع) فكأنه في
المثال المذكور باعه الدار
بالنوب وحيث ثبت في
الصلح عليه أحكام البيع
كالرد بالعيب ومنع التصرف
قبل القبض ولو صالحه
على بعض العين المتدعة
فهبة منه لبعضها المتروك
منها فثبت في هذه الهبة
أحكامها التي تذكر في بابها
ويسمى هذا صلح الخطيئة
ولا يصح بلفظ البيع لبعض
المتروك كأن يبيع العين
المتدعة ببعضها (ويجوز

(قوله للانسان) ماخوذ من الانس أو من النسيان كما قال القائل

وما سمى الانسان الانسية • ولا القلب الا أنه يتغاب

أو من ناس اذا غفل وقوله المسلم تقييد للانسان وسيأتي محترز (قوله أن يشرع الخ) ومثله
وضع الساباط وهو مقيفة على حائطين والطريق بينهما ونصب الميزاب لانه صلى الله عليه وسلم
نصب يده الكريمة ميزابا في دار عمه العباس وكان في الشارع الذي كان طريقا للمسجد
الشريف (قوله بضم آوله) أي مع سكون ثانيه وكسر ثالثه يقال أشرع يشرع كما كرم يكرم
وقوله أي يخرج فالاشراع الانخراج الى الشارع (قوله وروشنا) كرواشن مصر وغيرها وقد
علمت أن منسل الروشن الساباط والميزاب (قوله ويسمى أيضا) أي كما يسمى بالروشن وقوله
بالجناح أي تشبيها له بجناح الطائر وأصله من جحجج ينجح اذا مال (قوله وهو) أي اشراع الروشن
بدليل قوله اخراج خشب الى آخره فالضريح عائد على اشراع الروشن لا على الروشن الذي هو
الجناح والالقال وهو خشب يخرج الخ وقوله في هواء الخ أي وان أخذنا كثر هواء الطريق
ومعلوم أن الهواء بالمقدور هو ما بين السماء والارض ويمتنع الاشراع في هواء المسجد والرباط
والمدرسة والمقبرة التي يحرم البناء فيها بن كانت موقوفة أو مسجلة للدفن فيها وكذلك هواء البصر
فلا يجوز لاحد فعل ذلك هذا هو المنصوص عليه في شرحي الرملی وابن حجر وغيرهما وبهذا تعلم
أن قول المحقق وهو المسجد والرباط والمقبرة كالشارع مردود فاحذره ولعل الفرق كما قاله
الشيخ المصنف بين الشارع وغيره أن الشارع أوسع انتفاعا لأن الانتفاع به لا يتقيد بنوع
مخصوص من الانتفاعات بل لكل أحد أن يتقنع به بسائر وجوه الانتفاعات التي لا تضر
ولا كذلك المسجد ونحوه فإن الانتفاع بالمسجد خاص بالصلاة وكذلك نحوه فإن الانتفاع به
مخصوص بنوع من الانتفاع كما هو ظاهر (قوله طريق) هو ما جعل عند احياء البلد أو قبله
طريقا أو وقته المالك كذلك وحدها طريقا يعتمد نافية الظاهر ولا يبال عن مبدا جعله
طريقا والخيرة في تقديره الى رأى المالك الذي يسبلها طريقا والافضل توسيعها فان اختلفوا
عند احياء في تقديرها ذهب الشافعي كما قاله الرزكني اعتبارا قدر الحاجة ولو زاد على
سبعة أذرع وهذا هو المعتمد خلافا للثوري حيث قال جعل سبعة أذرع للبر الصالحين قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف في الطريق أن يجعل سبعة أذرع وهو محمول على
أنها كانت قدرا الحاجة ولا يجوز لاحد أن يستولي على شيء منه وان قل ويحرم أن يبنى في
الطريق دكة أي مطبة أو دعامة لحداره أو يفرض شجرة ولو لعموم المسلمين وان اتسع الطريق
ولم يضر بالمارة وأذن فيه الامام لانه قد تزدحم المارة فيصطكون بذلك لشغل المكان به ولانه
اذا طالت المدة أشبه بموضع الاملاك وانقطع عنه أثر استحقاق الطرق بخلاف الاجنحة
ونحوها وفارق غرس الشجرة بالمسجد فانه يحل مع الكراهة اذا لم تضيق على المسلمين ولم تضرب
بالمسجد وكانت لعموم المسلمين لا كلهم من ثمارها وكانت للمسجد بأن يصرف ريعها للمسجد
والاحرم بأن توقع الضرر في الشارع أكثر فاستنع مطلقا قال الرملی وهو الاقرب الى كلامهم
لكن في كلام ابن حجر أنه ان قصد جعل الدكة للصلاة عليها كانت كالمسجد المحدث في الشارع
وهو جائز عند عدم الضرر وكذلك الدكة المذكورة وفي كلامه أيضا جواز جعل دعامة للمسجد

للانسان المسلم (أن
يشرع) بضم آوله وكسر
ما قبل آخره أي يخرج
(روشنا) ويسمى أيضا
بالجناح وهو اخراج خشب
على جدار (في) هواء
(طريق)

لا ضرورة خلل فيه اذ لم يضّر المارة واما حفر البئر فيبوزو ولو لمصلحة نفسه باذن الامام حيث لا ضرر ولا فساد لما وقع في كلام الحنفى من منع حفر البئر نعم في شرح الرملى تقييد الجواز بكونه اعموم المسلمين واذن الامام ولا يمنع مما يحفل عادة كجهن الطين اذ ابقى مقدار ضرر وراى الناس والقائه اطارة فيه للعمارة اذ اتركت بقدمه ففعلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب والرثس الخفيف بخلاف ما يضّر ضررا لا يحفل عادة لكثرة كلقائه القمامات والتراب والمجاعة لقبر ما ذكر والحفر القى بوجه الارض والرثس المفرط والقائه النجاسة وارسال ماء الميازيب الى الطرق الضيقة وحيث فعل ما منع منه ازاله الحالك دون الاضرار بل هو الفتنه (قوله نافذ) بالمجهه والعوام يقولونه بالمهملة (قوله وبسمى) أى الطريق النافذ وقوله أيضا أى كما يسمى بالطريق النافذ وقوله بالشارع فالطريق النافذ والشارع مترادفان وان كان الطريق لا يقيد النافذ اعم من الشارع هو ما مطلقا ومادة الاجتماع الطريق النافذ وان لم يكن في بئان وقيل مادة الاجتماع الطريق النافذ في البئان فان لم يكن في البئان أو لم يكن نافذا فهو طريق فقط فلم أن مطلق الطريق اعم من الشارع على القولين وان اؤهم كلامهم خلافه (قوله بحيث لا يضّر المارة) أى تضّر رأينا محالفا للعادة وهذه حثية تقييد وبشرط أيضا أن لا ينظم الموضع اطلاقا لا يحفل عادة (قوله بل يرفع الخ) كان الاظهر أن يقول بأن يرفع الخ لانه تصوير ادم التضّر ولا معنى للاضراب هنا الا أن يجعل اضرابا انتقاليا وقوله بحيث يترفعه المارة أى من غير احتياج الى أن يطأ على رأسه وقوله التام الطويل أى باعتبار غالب من يوجد في ذلك الزمان والاقبل للطول - تدبوق عنده (قوله واعتبر الماوردى) أى زيادة على ما ذكر وقوله أن يكون على رأسه أى على رأس المارة التام الطويل وقوله المحولة بفتح الحاء المهملة وحكى ضمها وقوله الغالبة بالعين المجهه والباء الموحدة لا بالهمزة المهملة والعنينة لانه لا ضابط لها وبعضهم اختار الثانى لأن العبرة بالعالية ولونادة فهو أولى من الاقل (قوله وان كان الطريق النافذ الخ) مقابل لتقديره من الكلام السابق فكانه قال هذا ان لم يكن الطريق النافذ محمزا فرسان وقوافل وان كان الخ (قوله فرسان) بضم الفاء جمع فارس وهو راكب الفرس كرهبان جمع راغب وقوله وقوافل جمع قافلة من القفول وهو الرجوع من السفر وقوله فليرفع الروشن ومثله الساباط كجاء لم يعمّر وقوله المحل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ومثله الشدق المعروف وقوله على البعير بفتح الباء وكسر العين وهو يشمل الحمل والناقة وانما يسمى به عيرا اذا اجدع وقوله مع أخشاب المطلة بفتح الميم وكسر القاء المشالة وقيل بالعكس وهى المعروفة مندهم بالمهارة والمخنة وبالحمل المقطى ومثلها الموهبة والزاملة المعروفتان عندهم (قوله أما الذى) محمزا المسلم المتقدم في كلامه وقوله فيمنع الخ أى في شوارع المسلمين لانه كاعلاء بنيانه على بناء المسلم وأما شوارعهم المختصة بهم ولو في دار الاسلام فلا يمنعون من ذلك فيها بالشرط الذى ذكره المصنف وهو أن يكون بحيث لا يضّر المارة به بأن يرفع حتى يترفعه المارة التام الطويل الى آخر ما سبق كما جهته الاذرى وهو صحت حسن وقوله وان جازله الخ أى والحال أنه جازله الخ فالواو والى (قوله ولا يجوز اشراع الخ) فيحرم ويمنع منه ولا يصح الصلح عليه بحال لان الهواء لا يضرب بالشد ويحمل ذلك في الدوب المشترك اذا خلا عن فهو مسجد كسباط

نافذ) وبسمى أيضا بالشارع
(بحيث لا يضّر المارة به)
أى الروشن بل يرفع بحيث يترفعه
المارة التام الطويل
منتصبا واعتبر الماوردى
أن يكون على رأسه المحولة
الغالبة وان كان الطريق
النافذ محمزا فرسان وقوافل
فليرفع الروشن بحيث يترفعه
الحمل على البعير مع
أخشاب المطلة الكائنة
فوق الحمل أما التى فيمنع
من اشراع الروشن والساباط
وان جازله المروفي الطريق
النافذ (ولا يجوز) اشراع
الروشن

وبئر موقوفين على جهة عامة أو نحو حمام كذلك والافهوا كالشارع من أوله الى ذلك
الموقوف اذا كان ذلك قد عبا بخلاف الحادث بعد جعله دربا (قوله في الدرب المشترك) أصل
الدرب في اللغة المضيق في الجبل ثم توسع فيه واستعمل في الطريق غير النافذ وقال بعضهم هو
فارشي معرب (قوله الاباذن الشركاء) أي كلهم حتى المؤجر والمستأجران تضرروا المعبر لا
المستعبر ويعتبر رضا غير الكامل بنص ما بعد كماله هذا اذا كان المخرج من غير أهل الدرب فان
كان من أهل الدرب اعتبر اذن باقهم من باب ما بعد عن رأس الدرب من محل المخرج أو مقابله هكذا
قال الشيخ الخطيب في المعتمد كما قاله الزيادي والنوري وقرره الشيشي أن الأولى
كالثانية فلا يعتبر فيها أيضا الاذن من باب ما بعد عن رأس الدرب من محل المخرج أو مقابله
دون من باب ما أقرب الى رأس الدرب فلو أرادوا الرجوع بعد الاخراج بالاذن قال في المطلب
في شبه منع قلعه لانه وضع بحق اذا كان المخرج من أهل الدرب فان كان من غيرهم جاز الرجوع
ويغرمون ارش النقص ويجوز تفسير أهله أن يقع بابا للمروور منه باذن جميع أهل الدرب وله
مصالحهم عليه بحال ولهم الرجوع بعد الاذن فيما اذا لم يكن بحال متى شاؤوا ولا غرم عليهم لان
الباب شأنه الضرر فيحصل رجوعهم على العذر فلا يغرمون بخلاف الروشن فان شأنه عدم
الضرر فلا اذن والله وطلوه فيغرمون عند الرجوع ويجوز فتح الكوات بفتح الكاف أشهر من ضمها
أي الطاقات والشبابك للاستضاءة في جدار نفسه وان لم عليه الاطلاع على حريم جاره ولذلك
الحار أن يبقى جدارا مقابلا لها يمنع من رؤيته منها والحاصل أن كل أحد يتصرف في ملكه
بحال يضرب ملك الجار وان أضرب الجار كفتح الطاقات بخلاف ما يضرب ملك الجار نحو الحفر
بجواره فيمنع منه اذا أضرم ولو تنازع جدارا أو سقفا بين ملكين ما فهو لمن علم أنه بني مع نائه
كان دخل نصف لبنات أحدهما في نصف لبنات الآخر أو قام بينة على ذلك أو حلف بين الرد
والافهوا بينهما عملا باليد (قوله والمراد بهم) أي بالشركاء وقوله من نفذ باب داره منهم أي من
الشركاء وقوله من لاصقه أي الدرب وقوله بلانفو ذباب اليه أي الى الدرب (قوله وكل من
الشركاء يستحق الانتفاع الخ) هذا بيان قدر استحقاق كل شريك منهم وقوله من باب داره الى
رأس الدرب أي المسمى بالبواب لان ذلك محل تردده فاذا فرضنا أن في الدرب ثلاث دورا وريد
وهي في آخر الدرب ودارهم وروهي في وسطه ودارهم وروهي عند رأسه فبكر هذا يستحق الانتفاع
من باب داره الى رأس الدرب ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه الى جهة دورهم وروهي وهذا يستحق
الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه الى جهة زيد وأما زيد
فيستحق الانتفاع بجميع الدرب لان باب في آخر الدرب (قوله ويجوز تقديم الباب) أي الى
رأس الدرب الخ أي لانه ترك بعض حقه هذا اذا استد الباب القديم والافهوا شركائه منعه لان
انضمم الثاني الى الاول بورث زحمة ووقوف من الدواب وغيرهم في الدرب فيستخرون به
ولو كان باب آخر الدرب وأراد تقديمه وجعل ذلك دليلا لداره جاز لانه حقه (قوله ولا يجوز
تأخير) أي الى جهة آخر الدرب لانه لاحق له فيه سواء استد الاقل أم لا وقوله الاباذن
الشركاء أي الذين باب دورهم أبعد من رأس الدرب من الباب القديم بخلاف من باب
أقرب منه أو مقابله كما في الروضة نقلا عن الامام لانه لاحق لهم فيما دخل من بابهم كما علم
همامز (قوله لم يمتنعوا من تأخير) أي لان الحق لهم ولم ياذنوا فيه (قوله وحيث منع

(في الدرب المشترك الاباذن
الشركاء) في الدرب والمراد
بهم من نفذ باب داره منهم
الى الدرب وليس المراد بهم
من لاصقه منهم جداره
بلانفو ذباب اليه وكل من
الشركاء يستحق الانتفاع
من باب داره الى رأس
الدرب دون ما يلي آخر
الدرب (وبجوز تقديم
الباب في الدرب المشترك
ولا يجوز تأخير) أي الباب
(الاباذن الشركاء) لم يمتنعوا
من تأخير

من التأخير فصالح شركاء الدرب بجمال صح) أى لانه انتفاع بالارض ثم ان قدروا مدة فهو
اجابة والافهوي بيع (فصل في الحوالة) أى في شرائطها وبيان قاندها وهي رخصة
لأنها بيع دين بدين يجوز للمحاجة على الأصح وقيل انها استيفاء وأركانها ستة محيل ومحتال
ومحال عليه ودينان دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة كما في البيع
وفجوه ولا يتعين لفظها بل هو كما حلتك على فلان بالدين الذي لك على فلان اقتصر على أحلتك
على فلان بكذا فقبيل كناية والمعتمد أنه صريح وجئت فلا كناية لها أو ما يؤدى معناه كنقلت
حقك الى فلان أو جعلت ما أسقطته على فلان لك أو ملكتك الدين الذي لى عليه بحقك
ولا تدخلها الاقالة على المعتمد وان كانت بيمينات نظر القول بأنها استيفاء ولهذا الأنصح بلفظ
البيع والأصل فيها قبل الاجماع خبر الصبيحين مطل الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملى
فليتبع بسكون التاء في الموضعين ويجوز التشديد في الثاني أى واذا أحيل أحدكم على ملى
فليصل كما رواه هكذا البيهقي والمراد من المطل اطالة المدافعة ثلاث مرآت فأكثر ففى زاد على
مرتين فهو وكبيرة والاف صغيرة وقر بعضهم انه صغيرة مطلقا لانه يكون في حكم الكبيرة عند
الزيادة على المرتين ويسن قبولها على ملى بمقتربا بذل لاشبهة في ماله لهذا الحديث وصرفه عن
الوجوب القياس على سائر المعاوضات فان لم يكن باذلا أبيع وان كان في ماله شبهة كره وان كان
ماله سرا محرما ويجب فيما اذا كان الدين لمجور عليه وتعبت الحوالة طريقا لاستيفائه (قوله
بفتح الحاء وحكى كسرهما) يؤخذ منه أن الفتح أفصح (قوله وهي) أى الحوالة وقوله التحول
مصدر التحول وفي بعض النسخ التحويل بزيادة الياء والاول أنسب لأن الذى يعنى الانتقال
انما هو التحول لا التحويل لأن يراد بالتحويل التحول ولذلك قال الشارح أى الانتقال بأى
التفسيرية والذى في عبارة الشيخ الخطيب التحول والانتقال بالعطف وهو من قبيل عطف
التفسير فراجع لعبارة الشارح وقيل انه من عطف الخاص على العام لانه يعتبر في الانتقال
اختلاف المحل بخلاف التحول فانه قد يكون مع اتحاد المحل (قوله شرعا) عطف على لغة
وقوله نقل الخ أى بصيغة وهي العقد المركب من الايجاب والقبول ففي كلامه تقدير متعلق
محدوف والقرينة عليه قوله وشرعا الخ لأن المعنى الشرعى هو العقد كما هو معلوم فكان الاولى
أن يقول وشرعا عقد يقتضى نقل الخ لما علمت من أن مسماها شرعا هو العقد لا النقل وقوله
الحق أى نظيره لا عينه لأن المراد بالحق دين المحتال الذى على المحيل وهو يسقط بالحوالة وتبرا
بها ذمة المحيل كما سبأى وانما ثبت نظيره في ذمة المحال عليه للمحتال فلذلك تسعوا في تعبيرهم
بنقل الحق (قوله وشرائط الحوالة الخ) لا يخفى أن المصنف عذمتها القبول مع أنه جزم من
الصيغة التي هي ركن وكذلك رضا المحيل ان كان بمعنى الايجاب بأن يراد بالرضا ما يدل عليه وهو
اللفظ كما سبأى فهو جزم من الصيغة أيضا في تعبير المصنف بالشرائط بخوذا النسبة لبعضها
بأن يراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن (قوله أربعة) بل خمسة والخامس العلم بما يحال به
وعليه قدرنا وصفة فلو جهل ذلك العاقدان أو أحدهما فهي باطلة وزادوا شرط سادسا وهو
حصصة الاعتياض عن الدين وخروج به دين السلم ورأس ماله فلا تصح الحوالة فيه - ما لعدم حصصة
الاعتياض عنهم وخروج به أيضا الزكاة فلا تصح الحوالة فيها من الساعى أو المستحق ولله من

من التأخير فصالح شركاء
الدرب بجمال صح

(فصل في الحوالة)

بفتح الحاء وحكى كسرهما

وهي لغة التحول أى

الانتقال وشرعا نقل الحق

من ذمة المحيل الى ذمة

المحال عليه (وشرائط

الحوالة أربعة

المالك وان تلف النصاب بعد التحكك لعدم صحة الاعتياض عنها (قوله أحدها) أى الشرائط
 الأربعة وقوله رضا المحيل ان أريد به الرضا اللفظي فهو بمعنى الإيجاب فيكون حينئذ جزأ من
 الصيغة ويكون عده من الشرائط يجوز كما مر وان أريد به ما دل عليه الإيجاب وهو عدهم
 الأكرام فهو شرط ولكن لا دلالة عليه بغير الإيجاب وان أريد به الرضا القلبي فهو ليس بشرط لانه
 خفي فاكفى عنه بدلالة الإيجاب عليه وانما عبر بالرضا لكونه مدلولاً للإيجاب فهو وسيلة له وفيه
 إشارة الى عدم وجوبها فلا يلزم بها قهر راعه لأن لها إبقاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة معينة
 (قوله وهو) أى المحيل وقوله من عليه الدين أى للمعتال وهو من له الدين على المحيل كما سيذكره
 الشارح ولو اختلفا فقال من عليه الدين لم له الدين وكذلك لقضى لى ديني من فلان فقال أحلتنى
 به أو قال الأول أردت بقولى أحلتك الوكالة فقال الثانى أردت بذلك الحوالة صدق منكرها
 فى الصورتين لأن الأصل بقاء الحقيق وهو أدري بأرادته فى الثانية ومحله فيها ان احتمال اللفظ
 الوكالة والأبأن قال أحلتك بالقدر الذى لك على على فلان فلا يصدق فى دعواه أنه أراد الوكالة
 لعدم احتمال اللفظ لها فيصالح مدعى الحوالة ولو قال من عليه الدين أحلتك فقال من له الدين
 وكفى أو قال أردت بذلك أحلتك الوكالة صدق الثانى بيمينه لأن الأصل بقاء حقه الا اذا
 لم يحتمل اللفظ الوكالة كما مر وللمعتال أن يحيل غيره على المحال عليه وله أيضا أن يحتمل من
 المحال عليه على مدينه وهكذا (قوله لا لمحال عليه) أى دعوى من عليه دين المحيل وقوله فانه
 لا يشترط رضاه أى لانه محل الحق = العبد المبيع وأيضاً صاحب الحق أن يستوفيه بغيره
 كما لو وكل غيره فى استيفائه ومنه يعلم صحة الحوالة على الميت لأن خراب ذمته بالنسبة للمستقبل
 والا فذمته مروهنة بدينه حتى يقضى عنه ولا يصح على التركة لعدم الشخص المحال عليه وقوله
 فى الأصح هو المعتمد ومقابله يشترط رضاه وبه قالت الحنفية (قوله ولا تصح الحوالة على من
 لا دين عليه) أى ولا على لادين عليه لانه لا عوض فيه ما فاك رضى من لا دين عليه بها وتطوع بأداء
 دين المحيل كان ذلك من قبيل قضاء دين غيره لا من قبيل الحوالة (قوله والثانى) أى والشرط
 الثانى وقوله قبول المحتمل أى بعد إيجاب المحيل لأن القبول لا يتقصد عن الإيجاب فهو يستلزمه
 وبه تنم الصيغة (قوله والثالث) أى والشرط الثالث وقوله كون الحق أى الدين الصادق
 بالمحال به والمحال عليه فقول الشارح المحال به ليس يقيد فلو أطلقه أو عمه لكل من المحال به
 والمحال عليه لكان أولى سواء كان كل منهما أمثلياً أو متقوماً فالأول كالنقود والحبوب والثانى
 كالثياب والعبد سواء اتفق الدينان فى سبب الوجوب = أن كان كل منهما غنائاً وقرضاً
 أم اختلفا كأن كان أحدهما غنائاً والآخر أجرة وعلم من تفسير الحق بالدين عدم صحة الحوالة
 بالعين أو علمها المتقدم من أن الحوالة يبيع دين بدين يجوز للحاجة (قوله مستقر فى الذمة)
 المشهور أن المستقر فى الذمة ما لا يتطرق السقوط اليه بأن أمن من سقوطه كالصداق بعد
 الدخول والاجرة بعد استيفائها المفعة وما ذكره الشارح من قوله والتقييد بالاستقرار الخ مبنى
 على أن المراد به هذا المعنى وهو عدم تطرق السقوط اليه فى المستقبل كما قلنا وأجيب عن
 المصنف بأن المراد بالمستقر هنا اللازم أو الذى يؤل الى اللزوم وان لم يؤمن من سقوطه
 كالصداق قبل الدخول والاجرة قبل استيفائها المنفعة والتمن قبل قبض المبيع وعلى هذا

أحدها (رضا المحيل) وهو
 من عليه الدين لا المحال عليه
 فانه لا يشترط رضاه فى
 الأصح ولا تصح الحوالة على
 من لا دين عليه (د) الثانى
 (قبول المحال) وهو مستحق
 الدين على المحيل (د) الثالث
 (كون الحق) المحال به
 (مستقر فى الذمة)

فلا اعتراض على المصنف ولذلك فسر المحشى أولاً بقوله أى لازماً ولو لم يكن كذا بقاى والحاصل أنه
 أن فسر المستقر بالمعنى الأول فهو ليس بشرط على المعتمد وأن فسر بالمعنى الثانى فهو شرط معتبر
 (بقوله والتقييد بالاستقرار الخ) أى تقييد المصنف بالاستقرار حيث قال كون الحق مستقراً
 فى الذمة موافق لما قاله الرافعى من أنه بشرط فى دين الحوالة أن يكون مستقراً وقوله لكن
 النووى الخ استدراك على قوله موافق لما قاله الرافعى فإن ظاهره يقتضى أنه مرضى وليس
 كذلك وقوله استدراك عليه فى الروضة أى اعتراض على الرافعى فى هذا التقييد وقد علمت
 أن هذا الاعتراض مبنى على أن المراد بالمستقر هنا المعنى الأول وليس كذلك بل المراد به هنا
 المعنى الثانى فلا اعتراض (قوله وحاشى بالمعنى الخ) أى وحاشى إذا استدرك عليه فى الروضة
 فالمعنى الخ (قوله أن يكون لازماً) أى كالتن فى عدم مدة الخيار وقوله أو يؤل إلى اللزوم أى
 كالتن فى مدة الخيار ويطلب الخيار بالحوالة بالتمن بأن يحيل المشتري البائع به على ثالث لتراضى
 عاقديهما باللزوم فإنه مقتضاها ولو بقي الخيار فمقتضاها ويطلب أيضاً بالحوالة عليه بأن يحيل
 البائع على المشتري ثالثاً فى حق البائع لرضاهما بالاقبض المشتري أن لم يرض بهما فإن رضى بها
 بطل فى حقه أيضاً فى أحد وجهين ربه ابن المقرئ وهو المعتمد وتصح الحوالة بدين الكتابة
 بأن يحيل المكاتب سيده بالنجوم على ثالث لوجود اللزوم من جهة السيد والمحال عليه فيتم
 الغرض منها وإن كان لا يصح الاعتراض عنها فهى مستقناة مما لا يصح الاعتراض عنه تشوف
 الشارع للعقوب بخلاف الحوالة عليه بأن يحيل السيد على المكاتب ثالثاً بدين الكتابة فلا تصح
 لأن الكتابة جارية من جهة المكاتب فلا يمكن المحال من الزامه به وخارج بدين الكتابة دين
 المعاملة فإذا أحال به السيد على المكاتب صححت الحوالة لأن دين المعاملة لازم فى الجملة وخارج
 بقوله أن يكون لازماً أو يؤل إلى اللزوم جعل الجعالة فلا تصح الحوالة به ولا عاقد قبل تمام
 العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم لزومه حينئذ بخلافه بعد تمام العمل (قوله والرابع) أى
 والشرط الرابع وقوله اتفاق بمعنى الموافقة والمساواة كما عبر بها فى المنهج وجعله مذكراً
 المصنف والشارح مما يشترط فيه الاتفاق سبعة أربعة فى المتن الجنس والنوع والحلول
 والتأجيل وثلاثة فى الشرح وخارج بها غيرها كل رهن والضمان والأشهاد فلا يعتبر الاتفاق
 فيها بل يتقك بها الرهن ويبرأ بها الضامن لأنها كالقبض ولو شربنا فى عقد هار هنا أو كقبض لم تصح
 وكذا لو شرط فيها خيار مجلس أو شرط لأنها معاوضة أرفاق جوزت على خلاف القياس
 (قوله فى الجنس) فلا تصح بالدراهم على الدينارين وعكسه وقوله والقدر فلا تصح بخمسة على
 عشرة وعكسه بخلاف ما لو أحال بخمسة عليه على خمسة من عشرة أو عكسه وقوله والنوع
 فلا تصح بنوع على نوع آخر وقوله والحلول والتأجيل فلا تصح بحال على مؤجل أو عكسه وإذا
 اتفاقاً فى التأجيل فلا يثبت الاتفاق فى قدر الأجل وقوله والصحة والتكسيرة لا تصح بدراهم
 صحيحة على مكسرة أو عكسه وإنما اشترط الاتفاق فيما ذكر لأن الحوالة معاوضة أرفاق فاعتبر
 فيها الاتفاق فى ذلك كالقرض والحقاقتفاوت الوصف بتفاوت القدر (قوله وتبرأ بها الخ)
 هذا شروع فى فائدة الحوالة المترتبة عليها وهى براءة المحيل من دين المحال وبراءة ذمة
 المحال عليه من دين المحيل وتحول حق المحال من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه لأنها

والتقييد بالاستقرار موافق
 لما قاله الرافعى لكن النووى
 استدرك عليه فى الروضة
 وحاشى فالمعنى فى دين
 الحوالة أن يكون لازماً أو
 يؤل إلى اللزوم (و) الرابع
 (اتفاق ما) أى الدين الذى
 فى ذمة المحيل والمحال عليه
 فى الجنس والقدر والنوع
 والحلول والتأجيل والصحة
 والتكسيرة (وتبرأ بها)
 أى الحوالة (ذمة المحيل)
 أى عن دين المحال

كالقبض كما مر (قوله ويرأ أيضاً) أى كما تبرأ به اذمة المحيل من دين المحال وهذا كلام مستأنف من الشارح وليس من كلام المصنف كما فى النسخ التى بأيدينا وكأنه وقع لبعضهم فى بعض نسخ المتن بعد قوله وتبرأ به اذمة المحيل أنه قال والمحال عليه فيكون تقديره على هذا وتبرأ أيضاً به اذمة المحال عليه بتأنيث الفعل وجزأ المحال عليه فلذلك قال فيه تذكيراً للفعل ورفع المحال عليه وهو خلاف صنيع المتن اهـ وقد عرفت أن هذا ليس فى كلام المصنف أصلاً على ما فى أيدينا من النسخ فلا اعتراض عليه (قوله ويتحول حق المحال) أى تطير ولا عينه لما علمت من براءة المحيل من دين المحال وبرائة المحال عليه من دين المحيل وانما يثبت تقدير دين المحال فى ذمة المحال عليه فى التعبير بالتحويل مسامحة كما مر (قوله حتى لو تعذراً خذ الخ) تفريع على ما قبله وقوله بفلس أى طارئ بعد الحوالة أما إذا كان عند الحوالة قصد ذكره بقوله ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة الخ وقوله أو يجد للدين أى إنكاره فلو أنكر المحال عليه الدين وحلف فلا رجوع له على المحيل نعم له أن يحلفه أنه لا يعلم براءته فان حلف فذلك والاحلف المحال وتبين بطلان الحوالة وكذلك لو قامت بينة بأن المحال عليه وفى المحيل ومثل إنكاره للدين إنكاره للحوالة وقوله ونحوهما أى كبرت وقوله لم يرجع على المحيل أى لأنه متى قبل الحوالة صار معترفاً بالدين فان قبوله متضمن لاعترافه باستجماع شرائط الصحة ولو شرط فيها الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة لأنه شرط خلاف مقتضاها (قوله ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة الخ) كلامه أولاً فيما إذا كان القلس طارئاً بعد الحوالة وكلامه ثانياً فيما إذا كان القلس عند الحوالة كما علمت وقوله فلا رجوع له أبضاً على المحيل حتى لو شرط يساراً بحال عليه قتيبن أفلاسه فلا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئاً هو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لأنه مقصر بترك النقص (فصل فى الضمان) * أى فى أحكام الضمان فكلم الشارح على تقدير مضاف لأن المصنف لم يذكر حقيقته وانما ذكر أحكامه والمراد بالضمان هنا المعنى المقابل لسكفالة لأنه سترجم لها على حديثها وهو مأخوذ من الضمن لأن المال يصير به فى ضمن ذمة الضامن لامن الضم لما قبله من ضم ذمة إلى أخرى لأنه يقتضى أن فونه زائدة مع أنها أصلية والاصل فيه خبر الزعيم غارم وأنه صلى الله عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير وأركانه خمسة ضامن ومضمون عنه ومضمون له ومال مضمون وصيغة وأوله شهامة ووسطه ندامة وآخره غرامة قال بعضهم

ويرأ أيضاً المحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحال إلى ذمة المحال عليه حتى لو تعذراً خذ من المحال عليه بفلس أو يجد للدين ونحوهما لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلساً عند الحوالة وجهه المحال فلا رجوع له أيضاً على المحيل

* (فصل فى الضمان) وهو مصدر ضمننت الشئ ضمناً إذا كفلته

ضاد الضمان يصاد الصك ملتصق * فان ضمننت فضاء الحبس فى الوسط ومن مستلطف كلامهم ثلاثة أحرف شذيمة ضاد الضمان وطاء الطلاق وواو الوديعه وقال بعضهم

عاشر ذوى الفضل واحد عشرة السفل * وعن عيوب صديقك كف واتقفل وصن لسانك اذا ما كنت فى محفل * ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل

ولعل هذا فم لم يأم غائلته غير القادر عليه والا فهو سنة لأنه معروف ولذلك صنعه النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم فى الحديث (قوله وهو) أى الضمان وقوله مصدر ضمننت الشئ ضمناً يقال ضمن يضمن ضمناً وقوله اذا كفلته أى تقول ذلك اذا كفلته بفتح التاء التى للمخاطب

ولو قال اذا التزمته لكان أولى لانه لغة الالتزام وعبارة الشيخ الخطيب وهو في اللغة الالتزام لكنه أشار بذلك الى أن الضمان والكفالة مترادفان لغة وان اختلفا شرعا كما يشهد لذلك قولهم انه يقال للضامن ضمان وزعيم وكفيل وجميل وصبير وقبيل لكن العرف خص الضامن بملتزم المال مطلقا ومشله الضمين والزعيم بملتزم المال العظيم والكفيل بملتزم البدن والجميل بمحصل الدية وعمم الصبير والقبيل للجميع (قوله وشرعا) عطف على مقتدر ما خوذ مما تقدم فكأنه قال فهو واجبة كذا وشرعا الخ وقوله التزام الخ أي بسبغة ولو قال عقد يقتضي التزام الخ لكان أولى لان الضمان اسم للعقد الذي يقتضي الالتزام بالنفس الالتزام لكن كلام الشيخ الخطيب صريح في انه يطلق على كل منهما فانه قال وشرعا يقال للالتزام حق الى أن قال ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك وقوله ما في ذمة الغير أي شيء في ذمة الغير وبينه بقوله من المال وهذا قاصر على ضمان الديون وهو الذي اقتصر عليه المصنف هنا وستأتي الكفالة بالبدن في الفصل بعده وقاته التزام رد العين المضمونة كأن كانت مقصوبة أو مستعارة فانه يصح التزام ردّها لما لكها فان تلفت لم يلزمه شيء فانواع الضمان الشامل للكفالة ثلاثة ولذلك عرّفه بانه التزام حق ثابت في ذمة الغير واحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره (قوله وشرط الضامن الخ) صرح الشارح بشرط الضامن وأشار المصنف لشرط المال المضمون بقوله ويصح ضمان الديون الخ وشرط المضمون له أن يعرفه الضامن بعينه لا باسمه ونسبه لتفاوت الناس في استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا وتكني معرفة وكذا عن معرفته كما أفق به ابن الصلاح وهو المعتمد وان أفق ابن عبد السلام بخلافه لان الغالب أن الشخص لا يوكل الامن هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط رضاه لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات ولا يشترط في المضمون عنه معرفته ولا رضاه على المذهب بلجواز التبرع بأداء دين غيره بغير معرفته ورضاه وهذا في ضمان المال كما هو سياق الكلام أما في ضمان البدن وهو المسمى بالكفالة فيشترط اذنه لانه لا يلزمه الذهاب معه للتسليم الاحتذاء وشرط الصبغة للضمان والكفالة الا نسبة لفظ يشترط بالالتزام كضمت دينك على فلان أو تكفلت بيدينه بخلاف دين فلان الى أو أؤدى المال أو أحضر الشخص اذا دخل عن النية فليس بضمان ولا كفالة بل وعد وعدم التعليق والتأقبت فلو قال اذا جاء الغد ضمنت أو وكفلت أو أنا ضامن مال فلان أو كفيل بيدينه شهرا لم يصح ولو كفّل بدن غيره وأجل احضاره بأجل معلوم صح كضمان الحال مؤجلا ويثبت الاجل في حق الضامن استقلا لادون الاصيل فلا يثبت في حقه الاجل فقول المحنف في هذه الصورة ولا يثبت الاجل أي في حق الاصيل فلا يثبت ثبوته في حق الضامن حتى لو مات الاصيل لم يحل على الضامن بخلاف عكسه وهو ضمان المؤجل حالا فلا يلزم الضامن تهجيل وان التزمه حالا لان الاجل يثبت في حقه تعالى الاصيل فلا يطالب واحد منهما قبل حلول الاجل ولو مات الاصيل حلّ عليهما ولا يصح بشرط براءة الاصيل لخالفته مقتضاء (قوله أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح تبرّعه ولو سكران ومفاهيمه مالا ومفلسا في ذمته لاني عين من أعيان ماله كشرائه وان لم يطالب الا بعد ذلك الحجر لاصبي ومجنون ومجنون وعلمه بسفه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ومكرمه ولو باكرامه لانه السيد ليس له تسلط على ذمته عبده بل على وقبته ويصح ضمان الرقيق

وشرعا التزام ما في ذمة
الغير من المال وشرط
الضامن أن يكون فيه
أهلية التصرف

أجنبي لا جنبي باذن سيده ولو اتى ولا بد من اذن جميع ساداته ان تعددوا ويصح أيضا ضمان
 سيده لا جنبي ولا بد من اذن سيده في هذه أيضا على المعتمد وقال العلامة الخطيب لا يحتاج الى
 اذنه لا ضمانه أجنبيا سيده ولو باذنه ويعتبر في الرقيق الموقوف اذن الموقوف عليه لا اذن
 الناظر وفي الموصى بمنفعته اذن الموصى له في الاكساب المعتادة والمالك في النادرة ودخل
 في الرقيق المكاتب لكن يصح أن يضمن أجنبيا سيده باذنه ولو عجز نفسه بعد ذلك فقبل يطل
 الضمان لانه صار الاذن قنا فلا يصح ضمانه ورد بأن هذا دوام ويعتبر فيه ما لا يقتضي في الابتداء
 وربما يعتق بعد ذلك فيبقى الضمان وكالرقيق المبعوض ان لم تكن له اية أو كانت ضمن في نوبة
 سيده فان كان في نوبة نفسه لم يحجج لاذن فان عين السيد لا اذنه جهة اتبع ما عينه من كسبه
 أو غيره والا فمما يكسبه بعد الاذن في الضمان ومما يمد آذونه في التجارة (قوله ويصح ضمان
 الديون الخ) قد علمت أن المصنف أشار به إلى شرط المال المضمون وخرج بالديون الاعيان
 فلا يصح ضمانها ولا الابرار منها ثم يصح ضمان رذائلها إلى مستحقها عن هي تحت يده باذنه
 أو القدرة على انتزاعها منه اذا كانت مضمونة عليه كغصوبة ومستعارة ويرأ الضامن برذائلها
 للمضمون له ولو تلفت لم يلزمه شيء كما لو مات المكفول يسدنه فانه لا يلزم الكفيل شيء (قوله
 المستقرة في الذمة) قد تقدم أن المشهور أن المستقرة هي ما لا يتطرق السقوط اليها كالصداق
 بعد الدخول والابرة بعد استيفاء المذمة وما ذكره الشارح من الاعتراض بقوله والتقييد
 بالمستقرة الخ مبنى على هذا المعنى ويجاب بنظر مامزن أن المراد بالاستقرة اللازمة ولو ما لا
 وعلى هذا فلا اعتراض (قوله اذا علم) ضبطه المحشى بالبناء للجهول وهو المحفوظ لكن يرد
 عليه أنه يقتضي الاكتفاء بعلم غير الضامن وصنيع الشيخ الخطيب يقتضي ضبطه بالبناء للفاعل
 وهو ضمير الضامن المعلوم من السياق وعبارته اذا علم الضامن قدرها انتهت فعلى الضبط الاول
 يكون قدرها بالرفع على أنه نائب فاعل وعلى الثاني يكون بالنصب على أنه مفعول كما لا يخفى
 (قوله قدرها) أي وجنسها وصفها مثل القدر الجنس والصفة كما أشار إليه الشيخ الخطيب
 ثم يصح ضمان الدين مع الجهل به فانه لا ينهي رجوعه إلى صفة غالب ابل البلد مع كونه معلومة
 السن والعدد ولهذا قال المحشى فمافاه الشارح في كلام المصنف منطوقا وهو ما لا يستقيم
 أما الاول فلا أنه لم يرد في منطوقه الجنس والصفة كما قورنا وأما الثاني فلا أنه لم يستثن ابل الدين
 من المضمون كما قلنا ولا بد أن يكون الدين المضمون معين لا مبهم فلا يصح ضمان غير المعين كما حدد
 الدينين ولو قال ضمانت لك معالي فريد من درهم الى عشرة صح وكان ضمانا تقسمة على المعتمد
 ادخالا للطرف الاول دون الطرف الثاني وقبل عشرة ادخالا للطرفين ولا يرد على الاول أن
 الذوى ربح أنه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاثة وقوع الثلاث وقياسه ترجيح العشرة
 هنا لان الطلاق محصور في عدد فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما يزيد درهم وعشرة
 صح في ثمانية كما في الاقرار فانه يلزمه ثمانية (قوله والتقييد بالمستقرة) أي تقييد المصنف
 بالمستقرة وقوله يشكل عليه أي على هذا التقيد لكن قد علمت أن هذا الاشكال مبنى على أن
 المراد بالمستقرة ما لا يتطرق السقوط اليها وقد تقدم أن المراد بالمستقرة اللازمة ولو ما لا فلا اشكال
 (قوله فانه) أي الصداق وقوله حينئذ أي حين اذ كان قبل الدخول وقوله غير مستقر في الذمة

(ويصح ضمان الديون
 المستقرة في الذمة اذا علم
 قدرها) والتقييد بالمستقرة
 بشكل عليه صحة ضمان
 الصداق قبل الدخول فانه
 حينئذ غير مستقر في الذمة

أى لا مكان تطرق السقوط اليه كأن تفسخ النكاح بعيبه فانه يسقط الصداق حينئذ لكن قد عرفت أن هذا معنى على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك (قوله ولهذا) أى لكون التقييد بالاستقرار بشكل علمه الخ وقوله الا كون الدين ثابتاً يخرج به غير الثابت وسيد كره المصنف بقوله ولا ضمان مالم يجب وقوله لازماً أى ولو ما لا كالتمن في مدة التبرار فيصح ضمانه ونحو به نجوم الكتابة وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل فلا يصح ضمانهما (قوله ونخرج بقوله اذا علم قدرها الديون المجهولة) أى قدرا ومثلها المجهولة جنساً أو صفته وقوله فلا يصح ضمانها أى الديون المجهولة ثم يصح ضمان ابل الدية كما تقدم لما تقدم وكما لا يصح ضمان المجهول لا يصح الا برأيه من الدين المجهول جنساً أو قدراً أو صفته باطل لانه يشترط لصحته علم المبرئ مطلقاً وأما المدين فان كان البراءة في معاوضة كافي مسئلة الخلع اشترط علمه أيضاً والا فلا ولو أبرأ انساناً في الدنيا والاخرة أو في الدنيا فقط برئ في الدنيا والاخرة والا فلا يبرأ منه لاني الدنيا ولا في الاخرة (قوله كما سيأتي) أى في قوله ولا يصح ضمان المجهول (قوله ولصاحب الحق) أى ولو وارثاً ولذلك عبر بقوله ولصاحب الحق ولم يقل وللمضمون له وقوله أى الدين تفسير للحق وقوله مطالبة من شاء فلا تسقط مطالبة المضمون عنه فابقع من الضمان بشرط عدم مطالبة أو برأته باطل لمخالفة الشرط مقتضى الضمان (قوله من الضامن والمضمون عنه) بيان من شاء له مطالبة الجميعاً وأياً شاء بجميع الدين أو مطالبة أحدهما يرضيه والاخرية اقبية حتى لو تعدد الضامن فله مطالبة كل وكذا ضامن الضامن وهكذا ولا يخفى أن المضمون شئ واحد تعدد محله حتى برئ أحدهما برئ الآخر سواء كان بأداء أو بإبراء للاصيل بخلاف ابراء الضامن ولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه لأن ذمته خربت بخلاف الحق فلا يحل عليه لانه يرتفع بالاجل نعم لومات الاصيل وهو مؤجل حل عليه فقط حل على الضامن أيضاً لان الاجل ثبت في حقه تبعاً كما مر (قوله وهو من عليه الدين) تفسير للمضمون عنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله ساقط في أكثر نسخ المتن وقوله على ما بينا أى من كون الدين لازماً معلوماً (قوله واذا غرم الضامن) أى من ماله بخلاف ماله لو أخذ من سهم الغارمين بأن كان مع الاصيل معسرين أو كان وحده معسراً وكان ضامناً بغير اذن فأدى مما أخذ لم يرجع بشئ كما ذكره في قسم الصدقات (قوله يرجع على المضمون عنه) أى بما غرم وحكمه حكم القرض فيرجع في المتقوم بمثله صورة كما قاله القاضي حسين ولو صالح الضامن المضمون له عن الدين بمادونه كأن صالح عن مائة ببعضها أو بشوب قيمته دونها لم يرجع الا بما غرم لانه الذي بذله ولا رجوع فيه لو ضمن ذى لذي ديناً على مسلم ثم تصالحا على خسر لعلقتهما بالمسلم ولا قيمة للغير عنده ولا يبرأ المسلم لبطان الصلح عنده فالدين باق بحاله وانما يرجع اذا شهد بالاداء ولو رجا ليخلف معه لان ذلك حجة عندنا وأدى بحضرة مدين أو في غيبته وصدقه الدائن لسقوط الطلب باقراره (قوله بالشرط المذكور في قوله الخ) أى وهو كون كل من الضمان والقضاء باذنه على ما سيأتي (قوله اذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما باذنه وكذا لو كان الضمان باذنه فقط في الاصح لانه اذن في سبب الاداء وهو الضمان ولا يرجع اذا ضمن بغير الاذن ولو أدى بالاذن لان وجوب الاداء بسبب الضمان ولو لم يأذن فيه ثم ان أدى بشرط

ولهذا لم يعتبر الرافي
والتوى الا كون الدين
ثابتاً لازماً ونحو قوله اذا
علم قدرها الديون المجهولة
فلا يصح ضمانها كما سيأتي
(ولصاحب الحق) أى الدين
(مطالبة من شاء من الضامن
والمضمون عنه) وهو من
عليه الدين وقوله (اذا كان
الضمان على ما بينا) ساقط
في أكثر نسخ المتن (واذا
غرم الضامن رجوع على
المضمون عنه) بالشرط
المذكور في قوله (اذا
كان الضمان والقضاء)
أى كل منهما (بأذنه)

الرجوع ورجع ومن أدى دين غيره بغير ضمان لكن بالأذن رجع وان لم يشترط الرجوع بخلاف
 ما لو أذاع بلاذن لانه متبرع (قوله أى المضمون عنه) تفسير للضمير (قوله ثم صرح
 بفهوم قوله سابقا اذا علم قدرها) أى وكذا يظهر من قوله المستقرة في الذمة بقوله ولا مال
 يجب فقيه مع ما سبق أف وثم مشوش (قوله كقوله ببيع فلانا كذا وعلى ضمان الثمن) تمثيل
 لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لانه لا يعلم قدر ما يتقآن عليه والقيل بذلك لضمان
 المجهول من هذه الجهة صحيح وان كان من ضمان ما لم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت فقيه
 الجهتان فاندفع اعتراض الشيخ القليوبي بقوله تمثله بهذا المجهول لا يستقيم لانه مما لم يجب
 اه (قوله ولا ضمان ما لم يجب) أى ما لم يثبت وقوله كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل
 وكضمان نفقة الزوجة المستقبل ولا يصح ضمان تسليم المهر للمرتبة قبل قبضه لانه ضمان
 ما ليس بلازم (قوله الادراك) بفتح الدال والراء ويجوز سكوتها وهو على تقدير مضاف كما أشار
 اليه الشارح بقوله أى ضمان درك وقول المصنف المبيع أى أو الثمن أو أنه أراد بالمبيع
 المعقود عليه مبيعا كان أو غنا كما أشار اليه الشارح حيث صورته بصورتين واطراف الضمان
 للدرك لادنى ملازمة لأن المضمون في الصورة الاولى الثمن عند ادراك المستحق للمبيع
 وفي الصورة الثانية المبيع عند ادراك المستحق للثمن فظهر من هذا أن الدرك اسم مصدر بمعنى
 الادراك وفسره بعضهم بالعهد والتبعة فكانه يضمن له عهدة الثمن أو المبيع والتبعة به أى
 المطالبة به ولذلك يسمى ضمان العهدة أيضا ولا يصح ضمان الدرك الا بعد قبض المضمون لانه انما
 يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري وانما يصح ضمان الدرك لانه ان خرج المقابل مستحقا
 تبين وجوب رد المضمون فاستثناه مما لم يجب انما هو بالنظر للظاهر قبل التبين والافهوما
 وجب في الواقع (قوله مستحقا) أى أو مبيعا ورده أو ناقصا نقص صفة شرطت أو نقص
 صنعة وهي الآلة التي يوزن بها واذا صرح بضمانه عن شئ مما ذكر لم يضمنه عن الآخر واطلاقه
 ينصرف لمخرجه مستحقا * (فصل في الـ = فالة) * بفتح الكاف وهي نوع من
 الضمان لكنها خاصة بالابدان كما يصرح به قول الشارح في ضمان غير المال من الابدان
 ويستأنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ان أرسله معكم حتى تزوتوني موثقا
 من الله لتأتني به الا أن يحاط بكم فان فيه التزام احضاره في الجلة وان لم يكن عليه حق
 (قوله ويسمى) أى ضمان غير المال من الابدان وقوله كفالة الوجه أى الذات فهو من قبيل
 التعبير باسم البعض عن الكل فهو يرجع لكفالة البدن وقوله أيضا أى كما يسمى ضمان غير
 المال من الابدان وقوله وكفالة البدن أى وضمان الاحضار (قوله والكفالة بالبدن) أى
 أو يجزئه الشائع كثلثه أو الذي لا يعيش بدونه كراسه بخلاف الذي يعيش بدونه كيدنه
 ورجله ويعلم من كلامه أن الكفالة تتعدى بالباء وتتعدى بنفسها ويعنى يقال كفله وكفل به
 وكفل عنه وتكفل به (قوله جائزة) أى حلال صحيحة للعاجة اليها لكن بشرط اذن
 المكفول بنفسه ان كان ممن يعتبر اذنه ولو سفها أو بوليها ان كان صبيا أو مجنونا
 أو وارثه وان تعددان كان ميتا يشهد على صورته وكان الشاهد تحمل الشهادة عليه كذلك ولم
 يعرف اسمه ونسبه فان عرفهما لم يحج اليها لانه لا يحتاج الى حضوره لكونه يشهد بهما وعمل

أى المضمون عنه ثم صرح
 بفهوم قوله سابقا اذا علم
 قدرها بقوله هنا (ولا يصح
 ضمان المجهول) كقوله ببيع
 فلانا كذا وعلى ضمان
 الثمن (ولا ضمان ما لم
 يجب) كضمان مائة تجب
 على زيد في المستقبل
 (الادراك المبيع) أى ضمان
 درك المبيع بان يضمن
 للمشتري الثمن ان خرج
 المبيع مستحقا أو يضمن
 للبائع المبيع ان خرج
 الثمن مستحقا

• (فصل في ضمان غير
 المال من الابدان) •

ويسمى كفالة الوجه أيضا
 وكفالة البدن كما قال
 (والكفالة بالبدن جائزة)

ذلك قبل ادلائه في هواء القبر وان لم يهل عليه التراب بل وان لم يصل الى أسفل القبر ولا فلا تصح الكفالة لان في اخراجه من القبر اذراء به وعلم مما تقرآن من مات ولم يأذن في كفالته ولا وارث له لا تصح كفالته (قوله اذا كان على المكفول به الخ) مقتضاه عدم صحة كفالة بدن من عنده عن مطلقا به قبيل وقال بعضهم تصح ان كانت مضعونة بل في شرح العدة محتاج في غير المضعونة أيضا ونوزع فيه (قوله أي يدينه) أشار بذلك الى تقدير مضاف في قول المصنف به (قوله حق لا دى) مالا كان أو عقوبة لكن لا يطالب قبيل بمال ولا عقوبة وان فات التسليم للمكفول يدينه بوث أو غيره لانه لم يلتزمها فلو شرط أن يغرم المال لم تصح الكفالة لان ذلك خلاف مقتضاها (قوله كقصاص وحذف) تنبيل للعقوبة ومثلها المال كما علمت ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرهما لعدم لزومه للكفيل (قوله وخرج بحق الآدى حق الله تعالى) أي المحض كما أشار اليه الشارح بقوله كحسرة الخ فانه انما مشل بالحدود بخلاف حق الله المشوب بحق الآدى كالزكاة والكفارة فتصح كفالة بدن من عليه ذلك والحاصل أن الكفالة يدين من عليه حق الآدى صحيحة مطلقا وكذلك يدين من عليه حق الله مالى بخلاف من عليه عقوبة لله لان اتمام ما مورون بسترها والسعى في اسقاطها ما أمكن (قوله فلا تصح الكفالة يدين من عليه حق الله تعالى) أي المحض كما علمت (قوله كحسرة) وهو قطع اليد اليمنى ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى وقوله وحذف وهو أربعون للعر وعشرون للرفيق وقوله وحذفنا وهو مائة جلدة وتغريب عام للعر وخسون جلدة وتغريب نصف عام للرفيق وهذا في غير المحسن وأما فيه فالرجم (قوله ويرى الكفيل بتسليم المكفول يدينه) أي بأن يسلم الكفيل المكفول يدينه فهو من اضافة المصدر لقوله أو بأن يسلم المكفول نفسه عن جهة الكفيل فهو من اضافة المصدر لقوله فلو حضر المكفول بنفسه وقال سلمت نفسى عن جهة التكفيل برأ بخلاف ما لو وقف ساكنا وسلم على المكفول لانه لا يبرأ بذلك فان غاب لزومه احضاره ولو بعدت المسافة ان أمكن بأن عرف محله وأمن الطريق ولا سائل ويعمل مدة ذهابه وايابه واقافته ثلاثة أيام فان مضت المدة ولم يحضره حبس الى تعذر حضوره أو ووفاه الدين فان وفاه ثم حضر المكفول فالتمجه أن له الاسترداد من أخذ منه لامن المكفول (قوله في مكان التسليم) ويتعين محل الكفالة ان صلح للتسليم والا فلا بد من تعيين محله كالسلم ويشترط موافقة المكفول على المكان على المعقد فان سلمه في غير مكان التسليم لم يلزم المكفول له القبول ان كان له غرض في الامتناع والارسه فان امتنع رفعه الى الحاكم ليقتل عنه فان فقد شهد شاهدين أنه سلمه وبرئ (قوله بلا حائل يمنع المكفول له عنه) اما بقوة أو غيرها كما ومتغلب (قوله أما مع وجود الحائل) أي الذي يمنع المكفول له عنه وقوله فلا يبرأ الكفيل أي لانه كانه لم يسلمه (فصل في بيان احكام الشركة) • بفتح الشين وكسر الراء كما هو المشهور ويجوز فيها سكون الراء مع فتح الشين وكسرها ففيها ثلاث لغات والمراد الشركة الصحيحة وهي شركة العنان بكسر العين على الاشهر أخذ من عنان الدابة المنافع لها من الحركة لمنع كل من الشريكين من التصرف بغير مصلحة كما سبأ في ويجوز فتحها أخذ من عنان السماء وهو ما ظهر منها لظهورها على غيرها من بقية الانواع الباطلة وهي شركة الابدان وهي أن يشترك اثنين

اذا كان على المكفول به
أي يدينه (حق لا دى)
كقصاص وحذف
وخرج بحق الآدى حق
الله تعالى فلا تصح الكفالة
يدين من عليه حق الله
تعالى كحسرة وحذف
وحذفنا ويرى الكفيل
بتسليم المكفول يدينه في
مكان التسليم بلا حائل
يمنع المكفول له عنه أما
مع وجود الحائل فلا يبرأ
الكفيل • (فصل) • في
الشركة

يدينهما ليكون بينهما كسبهما متساويا ومتفاضلا مع اتفاق الحرفة كخياطين أو اختلافها
 كخياط ورفاه وجوزها أبو حنيفة مطاوعا والامام مالك مع اتحاد الحرفة وعلى بطلانها كما هو
 مذهبنا فنقرر ديبتي من الكسب فهو له وما اشتركا فيه يوزع بينهما على أجرة مثل عملها فإذا
 كانت أجرة مثل عمل كل منهما قدوة أجرة مثل عمل الآخر فهو بينهما نصفين وشركة المقارضة
 من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا وهي أن يشتركا في ثلثي ما بينهما أو ما لهما ليكون بينهما
 كسبهما وعليهما ما يمرض من غرم يغصب أو يحموه فان خلت عن ذلك فهي شركة أبدان في
 الشق الأول وشركة عنان في الشق الثاني وجوزها أبو حنيفة أيضا وعلى بطلانها كما هو مذهبنا
 فهي كشركة الأبدان في الشق الأول فنقرر ديبتي من الكسب فهو له وما اشتركا فيه يوزع
 بينهما على نسبة أجرة مثل عملهما وأما في الشق الثاني فان لم يخطا المالكين فلكل غنم ماله وعليه
 غرمه وان خطا هما فالرجح على قدر المالكين ويرجع كل على الآخر بقدر أجرة عمله في ماله وقد
 يتقاصان وشركة الوجوه من الوجاهة وهي العظمة والصدارة وهي أن يشتركا وجهان أو وجه
 وخامل ليكون بينهما ربح ما يشتر به كل منهما على انفراد أو يشتر به الوجه ويبيع الخمل
 أو بالعكس واقتصر المصنف على العيصية لانها المرادة كما مر والاصل فيها قبل الاجماع خبر يقول
 الله أنما نالت الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما أي أنما كالتاليت
 للشريكين في أعانتهمما وحفظهما وانزال البركة في أموالهما مدة عدم الحياة فإذا حصلت
 الحياة رفعت البركة والاعانة عنهم وهو معنى خرجت من بينهما وخبر السائب بن أبي السائب
 صيني بن عائذ الخزومي على الصواب لا السائب بن يزيد وان ذكره شيخ الانسلاخ في شرح المنهج
 وغيره وتبعه الشيخ الخطيب فقد وهمه الحافظ ابن حجر أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل المبعث في التجارة فلما جاء اليه يوم القح قال مرحبا بأخي وشريكي لا يدأوى ولا يبارى فان
 كان النبي صلى الله عليه وسلم هو القاتل لما ذكر كما هو المتبادر فقيه تقرير منه صلى الله عليه وسلم
 للشركة وتكظيم للسائب المذكور خصوصا مع قرنه بالاخوة والترحيب لا اقتضار منه صلى الله
 عليه وسلم بشركة السائب لأن الأعلى لا يقتصر بالأدنى كما هو ظاهر وان توجه بعض الطلبة وان
 كان السائب هو القاتل لما ذكر اقتضار منه بشركة النبي صلى الله عليه وسلم فوجه الدلالة
 اقراره صلى الله عليه وسلم على ذكرها وأركانها خمسة عاقدان ومالان وصيغة وأما العمل فهو
 تابع وكذا الربح ومن جعلهما ركنتين تكاف حيث جعل المعنى وذكر عمل وذكر ربح وشروط في
 العاقدين أهلية التوكيل والتوكل لأن كلا منهما موكل للآخر ووكيل عنه هذا ان كان كل
 منهما تصرفا ولا اشتراط في التصرف منهما أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط
 حتى يجوز كونه أعمى كما قاله في المطلب وسيأتي شرط المالكين وشروط الصيغة أن تشعر بالاذن في
 التصرف لمن تصرف منهما أو من أحدهما (قوله وهي لغة الاختلاط) سواء كان بعقد أم لا
 وسواء كان في الأموال أو في غيرها (قوله وشراعا) عطف على لغة وثبوت الحق الخ الأولى
 أن يقول عقد يقتضي ثبوت الحق الخ لأن مقتضى الباب الكلام على العقد المذكور لا على ثبوت
 الحق وان لم يحصل عقد كما في الموروث ونحوه وقوله على جهة الشروع أي على جهة هي الشروع
 فلا إضافة للبيان (قوله وللشركة خمس شرائط) بترك التاء لأن المعدود مؤنث اذ شرائط جمع

وهي لغة الاختلاط وشرا
 ثبوت الحق على جهة
 الشروع في شئ واحد
 لاثنتين فأكثر (وللشركة
 خمس شرائط) الأولى

شريطة والاول منها على وجه ضعيف فترجع الشروط لاربعة فقط الا ان يحمل على أن المفهوم فيه تفصيل كما سياتي (قوله أن تكون الشركة على ناض) أي منصوص أي مضروب وقوله أي نقدا أي منقود وهو الدراهم والدنانير فقوله من الدراهم والدنانير بيان له (قوله وان كانا مغشوشين) غاية للرد فان في المغشوش وجهين أحدهما كافي زوائد الروضة جواز وقوله واستقر رواجهما في البلد أي واستقر تفاقمهما وعدم بوارهما في بلد البيع كما جرت به العادة في زماننا فان المعاملة فيه بالدراهم والدنانير المغشوشين (قوله ولا تصح في تبر) هو قطع الذهب والفضة قبل تحليصهما من تراب المعدن وعدم صحة الشركة فيه وان أطلقه الاكثرون مبنى على أنه متقوم وهي لا تصح في المتقوم والمعتمد أنه منلي فتصح الشركة فيه على المعتمد وقوله وحلى وسبائك ضغفه المحتش وبيع الصفة فيهما بناء على أنهما من المنلي واعتقد بعضهم عدم الصحة في الحلى لأن الصنعة فيه متقومة (قوله وتكون الشركة أيضا على المنلي) أي كما تكون على الناض من الدراهم والدنانير فتصح على المنلي على الاظهر لانه اذا اختلط بجنسه اتفق التمييز بينهما فأشبهها النقدين ويؤخذ من كلام الشارح أن المفهوم فيه تفصيل لأن مفهوم الناض يفصل فيه بين المنلي فتصح فيه الشركة أيضا وبين المتقوم فلا تصح فيه وعلى هذا ينفي التضعيف السابق وبالجملة فالاولى ابدال الناض بالمنلي كما قال في المنهج ونسب المتقوم عليه كونه مثليا (قوله لا المتقوم) أي فلا تصح الشركة فيه وقوله كالعرض جمع عرض وهو ما قابل النقد وقوله من الشباب ونحوها أي كالذواب وغيرها وحمل ذلك اذا لم تكن مشتركة بينهما بارت أو نحوه كشرهما ويأذن كل منهما للآخر في التجارة والاصح الشركة ومن الحيل في الشركة في المتقوم أن يبيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر سواء اتفق الجزآن في القدر أو لا كنصف بنصف فليكن كانه بالسوية أو ثلث بثلثين لتفاوت في قيمتهما فليكن كانه بهذه النسبة ثم يأذن كل منهما للآخر بعد التفاض في التصرف لأن المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ لانه ما من جزءها الا وهو مشترك بينهما بخلافه في خلط المنليات فان مال كل واحد منهما ممتاز عن الآخر في نفس الامر وان لم يتميز في الظاهر (قوله أن يتفقا) أي المالان وقوله في الجنس والنوع أي دون القدر فلا يشترط اتفاقهما فيه اذا لا محذور في التفاوت فيه لأن الربح والخسران على قدر المالين كما سياتي والمراد بالنوع ما يشمل الصفة كما أشار الى ذلك الشارح في التفريع (قوله فلا تصح الشركة الخ) تفريع على المفهوم وهو أنهما اذا لم يتفقا في الجنس والنوع فلا تصح وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فالاول وهو قوله في الذهب والدراهم لا قول وهو عدم الاتفاق في الجنس وحمل عدم الصحة في ذلك اذا كان الذهب لاحدهما والدراهم للآخر كما هو ظاهر والثاني وهو قوله ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة يضاء وحرا لثاني وهو عدم الاتفاق في النوع (قوله أن يخطا المالكين) الاولى أن يقول اختلاط المالكين لأن كلامه يؤهم أنه لا بد من فعلهما وليس كذلك بل المدار على اختلاطهما ولو غير فعلهما ولا بد من اختلاطهما قبل العقد ولو حصل الاختلاط بعد العقد ومعلم يكتف اذ لا اشتراك حال العقد فبعد العقد بعد ذلك ان أريد الشركة العصفية (قوله بحيث لا يتجزان) أي عند العاقدين على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين فالوكان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيره ما هل تصح الشركة نظر الى حال

(أن تكون) الشركة (على ناض) أي نقد (من الدراهم والدنانير) وان كانا مغشوشين واستقر رواجهما في البلد ولا تصح في تبر وحلى وسبائك وتكون الشركة أيضا على المنلي كالحنطة لا المتقوم كالعرض من الشباب ونحوها (و) الثاني (أن يتفقا في الجنس والنوع) فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة يضاء وحرا (و) الثالث (أن يخطا المالكين) بحيث لا يتجزان (و) الرابع

الناس أو لا تنظر إلى حالهما قال في البحر المحمل وجهين والوجه عدم الصحة أخذ من عموم
كلام الأصحاب (قوله أن يأذن كل واحد منهما الخ) أي أن كان كل واحد منهما يتصرف
والأفريقي أذن من لم يتصرف لمن يتصرف فإن قال أحدهما للآخر اجترأ أو تصرف تصرف في
الجميع ولا يتصرف القائل إلا في نصيبه ما يأذن له الآخر ولا يتصرف في الجميع أيضا فان شرط
أن لا يتصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يصح لما فهم من الجهر على المالك في ملكه ولو اقتصر
على قولهما اشتركا لم يكف لاحتمال كونه أخبارا عن شركة سابقة نعم إن فوباء ذلك الأذن في
التصرف كفي ولا بد أن يكون الأذن في التصرف بعد الخلط فلا يكفي قبله كما علم (قوله
لصاحبه) أي أن كان أهلا للتصرف ولو ذميا لكان مع الكراهة فيكره مشاركة التقيين كما
طعامهم وكذلك تكره مشاركة من لا يجترز من الربا والمعاملات الفاسدة كما قاله الدميري
(قوله في التصرف) ولا يشترط تعميم ما يتصرف فيه ولا تعيينه بل يجوز الإطلاق لكن لو عين
جنسا لم يتصرف في غيره ولا يصح في الأذن في البيع ولا في الشراء مثلا بل لا بد من الأذن في
التصرف للتجارة أو مطلقا وأعلم أن يد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الربح والخسران والرد
وغير ذلك وفي دعواه التلف تفصيل الوديعة ولو قال من في يده المال هولي وقال الآخر هو
مسترك أو عكسه صدق صاحب اليد بيمينه بخلاف ما لو قال اقتسمنا وصار ما في يدي وقال
الآخر بل هو مشترك فانه يصدق المنكر بيمينه لأن الأصل عدم القسمة ويصدق في قوله اشتريت
هذا للشركة ولو كان خاسرا وفي قوله اشتريته لنفسه ولو كان راجعا لانه أعرف بقصده ومحل كون
يده يد أمانة ما لم يستعمل المال المشترك والأفهم مستعيران كان باذن الآخر لا فاصب ولذلك
أفتى ابن أبي شريف فيما إذا ماتت الدابة المشتركة بين اثنين تحت يد أحدهما بأنها إن كانت تحت
يده باذن شريكه في الاستعمال فنصيبه مضمون ضمان العواري وإن كانت تحت يده بغير إذنه
فهو مضمون ضمان المضروب وإن لم يستعملها وإن كانت تحت يده باذن شريكه ولم يأذن له في
الاستعمال ولم يستعملها فهو أمانة غير مضمونة إلا إذا قرط ولو قال له اعلفها في تطير كويها
فهو إجارة فاسدة فلا ضمان عليه إلا بالتقصير ولو باع أحد الشريكين نصيبه وسلم الدابة للمشتري
من غير إذن شريكه صار ضمانين وقرار الضمان على من تلفت تحت يده (قوله تصرف بلا
ضرر) لو قال تصرف بمصلحة كان أولى إذا لا يصح البيع بثن المثل ثم راعب بأزيد مع أنه
لا ضرر فيه لعدم المصلحة لكن الشارع لم ينظر لذلك لذوره (قوله فلا يبيع كل منهما الخ)
تفريع على مفهوم قوله تصرف بلا ضرر وقوله نسيت أي لأجل وقوله ولا يغير نقد البلد كان
يبيع بعرض وقوله ولا يغير فاحش كأن يبيع ما يباوئ مائة بندين (قوله ولا يسافر بالمال
المشترك) أي لما في السفر من الخطر وقوله لا باذن واجع لجميع ما قبله وفي معنى الأذن في السفر
ما لو ذكر بلد التصرف يتوقف الوصول إلى أعلى السفر فله السفر إليها ولا يستفيد ركوب البحر
بجهد الأذن في السفر بل لا بد من التنصيص عليه كتنظيمه في القراض (قوله وفي نصيبه قولاً
تفريق الصفقة) فقبل يطل فيه أيضا والأصح الصحة في نصيبه دون نصيب شريكه (قوله أن
يكون الربح والخسران الخ) لا يشترط التصريح بذلك بل الشرط أن لا يشترط خلاف ذلك
كما يؤخذ من كلام الشارع بأن بشرط ذلك أو بسكائه (قوله على قدر المالين) أي باعتبار

(أن يأذن كل واحد منهما)
أي الشريكين (لصاحبه
في التصرف) فإذا أذن له
فيه تصرف بلا ضرر فلا
يبيع كل منهما نسيت ولا يغير
نقد البلد ولا يغير فاحش
ولا يسافر بالمال المشترك
إلا باذن فإن فعل أحد
الشريكين ما نهى عنه لم
يصح في نصيب شريكه وفي
نصيبه قولاً تفريق الصفقة
(و) الخامس (أن يكون
الربح والخسران على قدر
المالين)

القيمة ولو في المثليين عند اختلاف القيمة فلو خلط ما قفيز برجمائة بقفيز بربعمائة بقفيز بربعمائة فالربح والخسران بينهما أثلاثا (قوله سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشتركة أو تفاوتا فيه) فلو شرطوا زيادة في الربح لكانت بينهما عمل بطل العقد فساد الشرط (قوله فان شرطوا التساوي في الربح مع تفاوت المالكين) كأن يكون لاحدهما مائة وللآخر مائتان وشرطوا أن الربح بينهما نصفين وقوله أو عكسه أي أو شرطوا عكسه وهو التفاوت في الربح مع تساوي المالكين كأن يكون لاحدهما مائة وللآخر مائة أيضا وشرطوا أن يكون لاحدهما ثلثا للآخر وللآخر ثلثه وكذلك لو شرطوا التفاوت في الخسران وقوله لم يصح ولكن يتخذ التصرف بينهما لوجود الأذن والربح والخسران على قدر المالكين كالصحة ويرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في مال الآخر كالفراض الفاسد وقد يتقاصان ويرجع صاحب الفضل به فإذا كان مال أحدهما ألفين ومال الآخر ألفا وأجرة عمل كل منهما مائة فثلثا على الأقل في ماله وثلثه في مال الثاني وعمل الثاني بالعكس فلا أقل على الثاني ثلث المائة والثاني على الأول ثلثها فيقع التقاص في ثلث ويرجع الثاني على الأول ثلث (قوله والشركة عقد جائز من الطرفين) أي من الجانبين وقوله وحينئذ أي وحينئذ كانت الشركة عقد جائزا من الجانبين وقوله فسخها متى شاء أي ولو بعد التصرف (قوله وينعزلان عن التصرف بفسخهما) فإن قال أحدهما للآخر عزلة أو لا تصرف في نصبي لم يصرف المعزول إلا في نصيب نفسه وأما العازل فله أن يتصرف في نصيب المعزول لعدم انعزاله (قوله أو أغنى عليه) وإن كان قليلا خلافا لمن استثنى الأغنياء الخفيف لأن ظاهر كلام الأصحاب يخالفه ومنه الانعفاء الحاصل بالتقريب في الحمام أو في غيره فليتنبه له وقوله بطلت تلك الشركة فإن أرادوا ما فلا يمتنع تجديد العقد * (فصل في أحكام الوكالة) هي مصدر وكل بالتخصيف واسم مصدر لكل بالتشديد وتوكل أيضا وانما زاد الشارح أحكام لأن المصنف لم يذكر حقيقتهما اللفظ ولا شرعا وانما ذكر أحكامها وهي مندوبة إن كان فيها أمانة على مندوب وقد تكبر إن كان فيها أمانة على مكره وتحرم إن كان فيها أمانة على حرام وتجب إن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كموكيل المضطر في شراء طعام قد عجز عنه وقد تصورها الاباحة كما إذا لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل أياهما من غير غرض والأصل فيها قوله تعالى فابعثوا حكاما من أهلها وحكاما من أهلها وهما وكيلان لا حاكم على المعتمد وخبر الأصحاب أنه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لأخذ الزكاة وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة ويكني فيها اللفظ من أحدهما وعدم الرقمن الآخر كقول الموكل وكلتك في كذا أو فوضته إليك ولو بكتابة أو مراسلة ولا يشترط القبول لفظا بل الشرط عدم الرد منه فلوردها كأن قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولو قال الوكيل وكلني في كذا فدفعه له الموكل كفي ولا يشترط الفور بل يكتفي بالفعل أو عدم الرد على التراخي ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا شهرا لاعتليقها بفعلها وإذا جاء رمضان فقد وكلتك ومع ذلك ينفذ نصرت فبعد وجود المعلق عليه للأذن فيه نعم إن فجزها وعلق التصرف لم يضر فهو وكلتك في كذا وإذا جاء رمضان فبعه واعلم أن أحكام العقد تتعلق بالوكيل كروية المبيع ومفاوغة المجلس ونحو ذلك حتى إن له الفسخ بالخيار وإن أجاز الموكل للبائع مطالبة الوكيل بالثمن إن قبضه من الموكل وكذا

سواء تساوى الشريكان
في العمل في المال المشتركة
أو تفاوتا فيه فان شرطوا
التساوي في الربح مع
تفاوت المالكين أو عكسه لم
يصح والشركة عقد جائز
من الطرفين (و) حينئذ
(المكل واحد منهما) أي
الشريكين (فسخهما متى
شاء) وينعزلان عن
التصرف بفسخهما (ومتى
مات أحدهما) أو جاز أو
أغنى عليه (بطلت) تلك
الشركة
(فصل في أحكام الوكالة)

ان لم يقبضه وكان في الذمة فان كان معينا لم يطالبه ومن ادعى أنه وكيل بقبض ما على فلان لم يجب دفعه له الا بينة بوكالته لاحتمال انكار الموكل لها ولكن يجوز دفعه ان صدقه لانه محقق عنده بخلاف من ادعى أنه محتمل به أو أنه وارث له أو موصى له به وصدقه فانه يجب الدفع اليه لاعتراؤه بانتقال المال له (قوله وهي) أي الوكالة وقوله بفتح الواو وكسرها أي والفتح أفصح ولذلك قدمه وقوله في اللغة التفويض أي تفويض الشخص أمره الى غيره ومنه توكلت على الله أي فوضت أمري اليه (قوله وفي الشرع) عطف على قوله في اللغة وقوله تفويض أي بصيغة وقوله شخص هو الموكل وقوله شيئا هو الموكل فيه وبوجه له فعله صفة لشيء وقوله مما يقبل النيابة أي شرعا فكانه قال بماليس عبادة فلا دور خلا فان توهمه وقوله الى غيره هو الوكيل قال لا ركان الاربعة فوخذ من تعريف الشارح (قوله وخرج بهذا القيد) وهو قوله ليفعله حال حياته وانما صرح الشارح بمفهوم هذا القيد دون غيره من بقية القيود لان المصنف لم يذكر ما خرج به بخلاف القيود السابقة فانه ذكر محترزاتها فيما يأتي وقوله الابضاء وهو وجه له منصرفا على اولاده أو في قضاء دينه بعد موته (قوله وذكر المصنف ضابط الوكالة) أي قاعدة الوكالة الشرعية التي هي تفويض شخص الى آخره وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل) بالرفع مبتدأ وقوله ما أي شيء فهي نكرة موصوفة بصحالة قوله جازا لم تكتب فصوله عن كل هنا لانها ليست ظرفا بخلاف ما اذا كانت ظرفا فانها تكتب موصولة نحو كلما جاء زيدا كرمه وقوله للانسان شامل للموكل بالنظر لقوله أن يوكل فيه غيره والوكيل بالنظر لقوله أو يتوكل فيه عن غيره فدخل تحت كلام المصنف ثلاثة أركان لان المعنى وكل مني مصحح للانسان أن يتصرف فيه بنفسه صح له أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره فالتنبي المذكور هو الموكل فيه والانسان شامل للموكل والوكيل بالنظرين السابقين وفي قوله أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره إشارة للصيغة التي هي الركن الرابع وقوله جازا لم تكتب فصوله أو هو كل يوكل فيه غيره يؤخذ منه ضابط الموكل منطوقا ومفهوما فالمنطوق هو كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه غيره وهذا في الغالب والافقد استثنى من المنطوق وهو المسمى بالطرد أي التلازم في النبوت الظاهر فيجوز له كسر الباب ونقب الجدار ولا يجوز له أن يوكل فيه غيره والوكيل القادر فلا يجوز له أن يوكل فيما قدر عليه وهو لا يثق به بخلاف ما جهر عنه أو لا يليق به والعبد المأذون له في التجارة والسفيه المأذون له في النكاح ومن المفهوم وهو المسمى بالعكس أي التلازم في الانتفاء الاعنى فانه لا يجوز له التصرف في الاعيان مما يتوقف على الرؤية ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرورة والحرم يوكل الخلال في عقد النكاح ليعقد به التحلل أو يطلق ويحمل على ما بعد التحلل ويصح أن يوكل حلال محرما ليوكل حلالا في التزويج لانه سفير محض ودخل في المنطوق الولي في مال محجوره من صبي ومجنون ومفيه فيجوز للولي أن يوكل فيه عن نفسه أو عن موليه صفة مباشرة له وقوله أو يتوكل فيه عن غيره يؤخذ منه ضابط الوكيل منطوقا ومفهوما فأنها تقسيمية فالمنطوق هو كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يتوكل فيه عن غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يتوكل فيه عن غيره وهذا

وهي بفتح الواو وكسرها
في اللغة التفويض وفي
الشرع تفويض شخص
شيء له فعله مما يقبل النيابة
الى غيره ليفعله حال حياته
وخرج بهذا القيد الابضاء
وذكر المصنف ضابط الوكالة
في قوله (وكل ما جاز للانسان
التصرف فيه بنفسه جاز
له أن يوكل فيه غيره) أو
يتوكل فيه عن غيره

في الغالب فقد استثنى من هذا المفهوم مسائل منها المرأة توكل في طلاق غيرها والسفيه والعبد
 توكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه والصبي المأمون الذي لم يجزب
 عليه الكذب توكل في الاذن في دخول الدار وإيصال الهدية حتى لو كانت أمة وقالت سيدي
 أهدي اليك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالوطء لكن بعد الاستبراء ويصح أن يوكل الصبي
 في ذلك إذا عجز عنه كغيره وبشرط أن يضاعف الوكيل فلو قال لثنين وكلت أحدهما في بيع كذا لم
 يصح نعم لو قال وكلتك في كذا وكل مسلم صح تبعا كما يحسنه بعض المتأخرين وعليه العمل (قوله
 فلا يصح من صبي أو مجنون الخ) تفريع على مفهوم كل من الموكل والوكيل وقد عرفت
 المستنبات ومنه الصبي والمجنون المغمى عليه والسكران والمتعدي بسكره والفاسق في
 تزويج موليته لأن الفسق يسلب الولاية وما يقع من التوكيل في تزويج موليته مع اتصافه
 بالفسق باطل (قوله وشرط الموكل فيه الخ) وشرطه أيضا أن يكون معلوما ولو بوجه كوكلتك
 في بيع أموال وعقار فإني وإن لم تكن أمه وأرقاؤه معلومة لقلة الغر ولا يجوز كل أموري
 ككل قليل وكثير وإن كان تابعه للمعين والفرق بينه وبين ما مر أن الإبهام ثم في الفاعل والابهام
 هنا في الموكل فيه ويغتفر في الفاعل ما لا يغتفر في الموكل فيه ويجب في التوكيل في شراء عبد
 بيان نوعه كترك في شراء دار بيان محله وهي الحارة الكبيرة كحارة الأزهر وسكة وهي
 الرقاق ولا يجب بيان ثمن في المشتريين ومحل ذلك إذا لم يقصد التجارة والا فلا يجب بيان شيء من
 ذلك (قوله أن يكون قابلا للنيابة) أي قيام شخص مقام آخر والذي يقبل النيابة كل عقد
 كبيع وهبة وكل فسخ كإقالة ورديع وقبض وإقباض وخصومة من دعوى وجواب وتلك
 مباح كإحياء وامطباد واستيفاء عتوبة (قوله فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية) لها
 أولعتها نهاية كصلاة وإمامتها ويطبق بها نحو بيع وإيلاء وظهار وشهادة ونذر ونحو تدريس
 المسائل معينة (قوله الحج الخ) أي والعمرة وتجهيز الميت غير الصلاة عليه ويندرج في الحج
 وأبعده كعق الطواف وقوله وتفرقة الزكاة مثلا أي وكذبح أضحية وعقيقة وتفرقة كفارة
 يومئذ ورواها يجوز له أخذ شيء منها إلا أن عين له الموكل قدر أمته ومن هذا تعلم أن الاستثناء من
 مطلق عبادة لا يقيد كونها بدنية لأن تفرقة الزكاة ونحوها عبادة مالية ويقال استثناءها منقطع
 والحاصل أن العبادة البدنية المحضة كالصلاة والصوم لا تصح فيها الوكالة والعبادة البدنية غير
 المحضة كالحج والعمرة تصح فيها الوكالة من المعضوب أو عن الميت وكذلك العبادة المالية
 المحضة (قوله وأن يملكه الموكل) أي أن يملك التصرف فيه حال التوكيل وقوله فلو وكل
 شخص الخ تفريع على المفهوم وقوله بطل أي الاتعاب وإن لم يملك من الجنس كأن يوكل
 في بيع هذا العبد ومن سملكه أو في طلاق هذه المرأة ومن سينكحها أو في بيع هذا العبد
 وطلاق من سينكحها وعكسه (قوله والوكالة عقد جائز من الطرفين) أي ولو كانت يجعل
 خلافا لمن قال أنها إذا كانت يجعل كانت لازمة لأنها حينئذ اجارة ورد بأنها حينئذ حرة
 فإن اجتمعت فيها شروط الاجارة وكانت بلفظ الاجارة فلا شك في أنها لازمة (قوله وحينئذ)
 أي وحينئذ كانت عقدا جائزا من الطرفين وقوله لكل منهما وفي بعض النسخ فلكل منهما
 وقوله فسخها متى شاء أي ولو بعد التصرف في فسخها بالقول كأن يقول فسختها وأبطلتها

فلا يصح من صبي أو مجنون
 أن يكون موكلا ولا وكلا
 وشرط الموكل فيه أن يكون
 قابلا للنيابة فلا يصح
 التوكيل في عبادة بدنية
 إلا الحج وتفرقة الزكاة مثلا
 وأن يملكه الموكل فلو وكل
 شخص في بيع عبد سملكه
 أو في طلاق امرأة سينكحها
 بطل (والوكالة عقد جائز
 من الطرفين) وحينئذ
 (لكل منهما) أي الموكل
 والوكيل فسخها متى شاء

أَوْ يَقُولُ الْمُوَكَّلُ عَزَلْتُكَ أَوْ يَقُولُ الْوَكِيلُ عَزَلْتُ نَفْسِي أَوْ هُوَ ذَلِكَ كَرَفَعَهَا وَرَدَّهَا وَلَا يَتَوَقَّفُ
 انْعِزَالُ الْوَكِيلِ عَلَى عِلْمِهِ بِعِزَالِ الْمُوَكَّلِ نَحْمُ أَنْ لَزِمَ عَلَى انْعِزَالِ الْوَكِيلِ ضِيَاعُ الْمَالِ الْمُوَكَّلِ
 فِيهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْزَلَ نَفْسَهُ وَلَا يَنْعِزَلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ (قَوْلُهُ وَتَنْفُسُ الْوَكِيلِ كَالْمَوْتِ
 أَحَدُهُمَا أَوْ جُتُونُهُ أَوْ أَعْمَانُهُ) وَكَذَا بِطَرِيقِ كَاتَانَ كَانَ حَرِيْبًا فَاسْتَرْقَ وَجَرَّ سَفَهُ وَكَذَا جَرَّ قُلُسَ
 فِيمَا لَا يَنْقُضُهُ بَأَن يُوَكَّلَ إِنْسَانًا فِي شَرَاءِ مَتْنٍ بِعَيْنِ مَالِ الْوَكِيلِ ثُمَّ يَجْعَرُ عَلَيْهِ بِالْقُلُسِ قَبْلَ الشَّرَاءِ
 وَكَذَا يَنْسُقُ فِي نَحْوِ نِكَاحٍ مِمَّا يَشْتَرطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ وَبِرْوَاقِ مَلِكِ الْمُوَكَّلِ عَنْ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ بِبَيْعِ
 أَوْ وَقْفِ أَوْ عَنْ مَنْفَعَةٍ بِإِجَارَةٍ أَوْ كُلِّ فِي بَيْعِهِ وَمِثْلُهُ تَرْوِيحُهُ وَرَهْنُهُ مَعَ قَبْضِ لَأَشْعَارِ ذَلِكَ بِالْقَدَمِ
 عَلَى التَّصَرُّفِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْعَرْضِ عَلَى الْبَيْعِ وَتَنْفُسُ: أَيْضًا تَعْمَدُ انْكَارَ هَابِلٍ بِالْغَرَضِ لَهُ فِيهِ
 بِخِلَافِ انْكَارِهِ لَهَا نِسْبَانًا أَوْ لَغَرَضِ كَاخْفَاءِهَا مِنْ ظَالِمٍ (قَوْلُهُ وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ) أَيْ وَلَوْ يَجْعَلُ
 وَلَوْ يَدْعُو أَمِنْ صَدَقَهُ فَيَصْدَقُ فِي دَعْوَى التَّلْفِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُوَكَّلِ كَرَسُولِهِ وَوَارِثِهِ
 فَلَا يَدْعُو مِنْ بَيْنَةِ عَمَلٍ بِالْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ كُلُّ أَمِينٍ ادَّعى الرَّدَّ عَلَى مَنْ اتَّخَذَهُ صَدَقَ بِعَيْنِهِ إِلَّا
 الْمُرْتَهَنَ وَالْمُسْتَأْجَرَ بِخِلَافِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ اتَّخَذَهُ (قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ) مُبْتَدَأُ خَيْرِهِ سَاقِطٌ وَسَقُوطُهُ أَوَّلَى
 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَإِنَّ الْوَكِيلَ أَمِينٌ حَتَّى فِي التَّلْفِ وَالرَّدِّ وَنَحْوِهِمَا وَقَوْلُهُ فِيمَا يَقْبِضُهُ أَيْ لِمَوْلَاكَ وَقَوْلُهُ
 وَفِيمَا يَصْرِفُهُ أَيْ مِنْ مَالِ مَوْلَاكَ حَيْثُ ادَّعى قَدْرَ الْإِثْقَا (قَوْلُهُ وَلَا يَضْمَنُ الْوَكِيلُ إِلَّا بِالتَّضَرُّعِ)
 أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّبْ ذَلِكَ كَاتَنِ رَكِبَ الْهَدَايَةَ أَوْ يَلْبِسُ النُّوبَ نِسْبَانًا فَالتَّضَرُّعُ أَعْمٌ مِنَ التَّعَدُّي
 فَالتَّعْبِيرُ بِهِ أَوَّلَى خِلَافًا لِمَنْ ادَّعى الْعَكْسَ وَلَا يَنْعِزَلُ بِالتَّضَرُّعِ قَلَهُ التَّصَرُّفُ بَعْدَهُ لِبَقَاءِ الْأَذْنِ
 لِأَنَّ الْوَكِيلَ الْأَذْنَ فِي التَّصَرُّفِ وَالْأَمَانَةُ حَكْمٌ يَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ أَوْلَا يَلْزِمُ مِنْ ارْتِفَاعِهِ بِطُلَانِ الْأَذْنِ
 بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ فَانْهَاجُ حُضْ أَثْمَانِ (قَوْلُهُ وَمَنْ التَّضَرُّعُ الْخُ) وَمَنْ التَّضَرُّعُ أَيْضًا امْتِنَاعُهُ
 مِنَ التَّضَلُّعِ بَيْنَ الْمُوَكَّلِ وَبَيْنَ مَالِهِ لِغَيْرِ عَذْرِ وَقَوْلُهُ تَسْلِيْمُهُ الْمُبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ غَنَمِهِ مَالٌ يَكُنْ بِأَذْنِ الْمُوَكَّلِ
 أَوْ بِأَمْرٍ حَاكِمٍ يَرَاهُ وَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ بِعَيْبٍ لَمْ يَبْرَأْ مِنَ الضَّمَانِ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ضَمِنَ وَلَا تَعْوُدُ الْوَكِيلُ
 فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ إِلَّا بِأَذْنِ جَدِيدٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ وَلَوْ فَسَخَ الْعَقْدُ السَّابِقَ قَلَهُ بَيْعُهُ بِالْأَذْنِ
 السَّابِقِ وَيُخْرَجُ مِنَ الضَّمَانِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَلَهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ حَالًا أَوْ مَا إِذَا كَانَ مُؤَجَّلًا قَلَهُ فِيهِ
 تَسْلِيمُ الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ قَبْضُهُ إِذَا حُلَّ إِلَّا بِأَذْنِ جَدِيدٍ (قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ
 الْخُ) أَيْ وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا قَيْصَرُهُ وَيَضْمَنُ لَوْ خَالَفَ وَبَاعَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَسَلَّمَ الْمُبِيعَ
 لِلْمُشْتَرِي لَتَعَدَّيَهُ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ فَيَسْتَرْدِيهِ أَنْ يَبْقَى وَيَبِيعُهُ ثَانِيًا بِالْأَذْنِ السَّابِقِ وَإِنْ تَلَفَ غَرَمَ
 الْمُوَكَّلُ بِنَلِّهِ مِنْ شَأْمِ الْوَكِيلِ وَالْمُشْتَرِي وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَكَالَهُ مُطْلَقَةً) أَيْ غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ
 بِثَمَنٍ وَلَا بِجَلُولٍ وَلَا بِأَجَلٍ وَلَا بِقَدْرِ الْبَلَدِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْمُقَيَّدَةُ فَيَتَّبِعُ مَا قَيَّدَهُ فِيهَا فَلَوْ قَيَّدَتْ بِثَمَنٍ
 تَعَيَّنَ وَلَوْ وَكَالَهُ لِيَبِيعَ مُؤَجَّلًا صَحَّ ثُمَّ أَنْ أُطْلِقَ الْأَجَلُ حُلَّ عَلَى عَرَفٍ فِي الْمُبِيعِ بَيْنَ النَّاسِ فَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ عَرَفٌ رَاعَى الْإِنْفَعُ لِلْمُوَكَّلِ فِي قَدْرِ الْأَجَلِ وَيَشْتَرطُ الْأَشْهَادُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ قَدَّرَ الْأَجَلُ
 اتَّبَعَ الْوَكِيلُ مَا قَدَّرَهُ الْمُوَكَّلُ فَإِنْ بَاعَ بِجَهَالٍ أَوْ نَقَصَ عَنِ الْأَجَلِ الَّذِي قَدَّرَهُ كَانَ بَاعٌ إِلَى شَهْرِ
 مَا قَالِ الْمُوَكَّلُ بَعَثَهُ إِلَى شَهْرَيْنِ صَحَّ الْبَيْعُ إِنْ لَمْ يَنْهَ الْمُوَكَّلُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرٌ وَكَتَنَصَ عَنْ
 أَوْ مَوْتُهُ حَفِظَ وَلَمْ يَبْعِنِ الْمُشْتَرِي وَالْأَقْلَابُ صَحَّ لظُهُورِ قَصْدِ الْحَابَةِ وَلَوْ قَالَ بَعِ عَاشَتْ أَوْ بَعَا تَرَاهُ قَلَهُ
 بَيْعُهُ بِغَيْرِ قَدْرِ الْبَلَدِ لَا يَبْعِنُ وَلَا بِنِسْبَةِ أَوْ بِكَمْ تَتَّ قَلَهُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ قَاسٍ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ رَاغِبٍ بِأَكْثَرِ

وتنفسخ الوكالة بموت
 أحدهما أو جُتُونُهُ أَوْ
 أعْمَانُهُ (والوكيل أمين)
 وقوله (فِيمَا يَقْبِضُهُ وَفِيمَا
 يَصْرِفُهُ) سَاقِطٌ فِي أَكْثَرِ
 النسخ (ولا يضمن) الوكيل
 (إلا بالتضرع) فِيمَا وَكَّلَ
 فِيهِ وَمِنْ التَّضَرُّعِ تَسْلِيْمُهُ
 الْمُبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ غَنَمِهِ (وَلَا
 صَحَّ لِلْوَكِيلِ وَكَالَهُ مُطْلَقَةً

لا بنسبة ولا بغير نقد البلد أو بكيفية شئت فقل يبعه بنسبة لا بغير ولا بغير نقد البلد أو بجماع
 وهان فله يبعه بعرض وغبن لا بنسبة لأن ما للبئس فيشمل النقد والعرض ولما تفرقه في الأخيرة
 بعز وهان تحمل عرفا القليل والكثير وكما للعدد فيشمل القليل والكثير وكيف الحال فيشمل الحال
 والموجب (قوله أن يبيع ويشترى الأبنية شرائط) أي الأبنية وشراؤها من ثلثة شرائط
 (قوله أحدها) أي أحد الشرائط الثلاثة وقوله أن يبيع أي أو يشتري كما يعلم بما قبله ولو قال
 أن يبعه لكان أحسن ولذلك عبر به الشيخ الخطيب وقوله بمن المثل أي فأكثر في مسئلة البيع
 أو أقل في مسئلة الشراء وليس لو قيل بشراؤها معيب لاقتضاء الإطلاق عرفا السليم
 وقوله لا بدونه أي لا بدون غن المثل في مسئلة البيع يعني أقل منه بما لا يحتمل غالبا أخذ من قوله
 ولا بغير فاحش فانه عطف تفسير فحل عدم الصحة إذا كان بغير فاحش بخلاف اليسير وهو
 ما يحتمل غالبا وإذا باع بمن المثل وهانك راغب بأزيد ولو في زمن الخدار للمشتري فهو كما لو باع
 بدونه في التفصيل فلا يصح إذا كان بغير فاحش بخلاف اليسير فيجب البيع له في الأول فان لم
 يفعل انتسخ العقد الأول وان لم يعلم بعين الراغب (قوله وهو) أي الغبن الفاحش وقوله
 ما لا يحتمل في الغالب أي ما لا يقتضي الغالب بخلاف اليسير وهو ما يحتمل في الغالب فيبيع
 ما يساوي عشرة من الدراهم تسعة منها محتمل بخلافه من الدنانير ونحوها غير محتمل والصواب
 الرجوع في ذلك إلى العرف (قوله والثاني) أي من الشرائط الثلاثة وقوله أن يكون غن المثل
 نقدا أي حالا كما أشار إليه الشارح وقوله فلا يبيع الوكيل بنسبة أي لأجل وهو تفرع على
 المفهوم وقوله وان كان قدر غن المثل بل أو أكثر وهو غاية في عدم صحة بيع الوكيل بنسبة
 ومحله عند عدم إذن الموكل كما يعلم مما مر (قوله والثالث) أي من الشرائط الثلاثة وقوله
 بنقد البلد أي بلد البيع لا بلد التوكيل (قوله فلو كان في البلد نقدا الخ) مقابل لمقدومه يوم
 من كلامه فكانت قال هذا طاهر إذا كان في البلد نقد واحد فلو كان في البلد نقدا الخ (قوله
 فان استويا) أي في المعاملة ونفع الموكل وقوله تخير أي بينهما فاذا باع بهما معا فالذهب الجواز
 وان وقع فيه تردد للاصحاب (قوله ولا يبيع بالفلوس) أي لانها من العروض وقوله وان
 راجت رواج النقود غاية في عدم البيع بها وهذا مبني على أن المراد بنقد البلاد ما كان من
 الذهب أو الفضة خاصة والوجه أن المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولو من العروض فيشمل
 حينئذ الفلوس إذا جرت العادة بالمعاملة بها وكذلك غيرها من العروض (قوله ولا يجوز)
 أي ولا يصح أيضا وقوله يعامد مطلقا ليس بقيد فلا مفهوم له وقوله من نفسه أي لنفسه وقوله ولا
 من ولده الصغير أي ولا ولده الصغير أو المجنون أو الصغير فلو عير بموليه لكان أشمل ولو قدر له
 الثمن ونهاه عن الزيادة لم يصح أن يبيعه لنفسه ولا لموليه وان لم يكن هنالك تهمة لاتحاد القابل
 والموجب نعم لو قدر له الموكل الثمن ووكل الولى عن موليه من يقبله وصرح له الموكل صح
 البيع وقوله ولو صرح الموكل للوكيل الخ غاية في عدم البيع من ولده الصغير وقوله كما قاله المتولى
 معتد وقوله خلافا للبعوى ضعيف (قوله والاصح أنه يبيع لايه وان علا ولا بنسبة البالغ وان
 مغل الخ) هذا مقابل لقوله من نفسه ولا من ولده الصغير وقوله ان لم يكن سفيا ولا مجنونا أي ان
 لم يكن ولده البالغ سفيا أو مجنونا والا فحكمه حكم الصغير وقوله فان صرح الموكل بالبيع منهما

(ان يبيع ويشترى الا
 بثلاثة شرائط) أحدها
 (ان يبيع بمن المثل)
 لا بدونه ولا بغير فاحش
 وهو لا يحتمل في الغالب
 (و) الثاني (أن يكون غن
 المثل) (قدرا) فلا يبيع
 الوكيل بنسبة وان كان
 قدر غن المثل والثالث
 أن يكون النقد (نقد البلد)
 فلو كان في البلد نقدا باع
 بالأغلب منهما فان استويا
 باع بالاتفق لعمول فان
 استويا تخير ولا يبيع
 بالفلوس وان راجت رواج
 النقود (ولا يجوز أن يبيع)
 الوكيل يعامد مطلقا (من
 نفسه) ولا من ولده الصغير
 ولو صرح الموكل للوكيل
 في البيع من الصغير كما قاله
 المتولى خلافا للبعوى
 والاصح أنه يبيع لايه
 وان علا ولا بنسبة البالغ
 وان سفل ان لم يكن سفيا
 ولا مجنونا فان صرح الموكل
 بالبيع منهما صح جزما

أى لهما أى لا يه وائنه البالغ بالفسد المذكور وهذا مقابل لمقتدر وكأته قال هذا ان لم يصرح
 الموكل بالبيع منهما وهذا تفصيل للخلاف المشار اليه بقوله والاصح وذلك قال هنا صرح جزأى
 قطعا (قوله ولا يقر الوكيل على موكله) أى فى الخصومة فصورة المسئلة أن الموكل وكل
 شخص فى خصومة عنهم من دعوى وجواب كما أشار اليه الشارح بقوله فلو وكل شخص فى
 خصومة الخ وهذا متعين لانه لا يصح التوكيل فى الاقرار على الاصح كما سيذكره الشارح (قوله
 لم يملك الاقرار على الموكل) فليس له أن يقر عنه وقوله ولا الاقرار من دينه ولا الصلح عنه فليس له
 ان يبرى منه ولا أن يصالح عنه (قوله وقوله) سبند أخبره ساقط فى بعض النسخ وسقوطه أولى
 لأن الاصح أنه لا يصح أن يقر الوكيل على موكله مطلقا أى سواء كان بأذنه أولا وهذا بالنظر
 للاقرار وأما بالنظر لما ذكره الشارح من الاقرار من دينه والصلح عنه فذكره صحيح لصحته من
 الوكيل بالأذن (قوله والاصح أن التوكيل فى الاقرار لا يصح) فقول المصنف الا بآذنه ضعيف
 فاذا قال لغيره وكلتك لتقر لفلان بكذا فقال الوكيل أقررت عنه لفلان بكذا لم يصح لانه اخبار
 عن حق فلا يقبل التوكيل كالتشهادة لكن الموكل يكون مقررا قطعا ان قال وكلتك لتقر عني
 لفلان بألفه على لانه جمع بين عني وعلى ويكون مقررا على الاصح ان قال وكلتك لتقر عني
 لفلان بألف لانه ذكر لفظ عني دون على ولا يكون مقررا قطعا ان قال وكلتك لتقر لفلان بكذا لانه
 لم يذكر عني ولا على ولا يكون مقررا على الاصح ان قال وكلتك لتقر لفلان بألفه على لعدم ذكره
 عني مع ذكره على واقفه أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(ولا يقر) الوكيل (على
 موكله) فلو وكل شخص فى
 خصومة لم يملك الاقرار على
 الموكل ولا الاقرار من دينه
 ولا الصلح عنه وقوله
 (الا بآذنه) ساقط فى بعض
 النسخ والاصح أن التوكيل
 فى الاقرار لا يصح

تم طبع الجزء الاول من حاشية شيخنا العالم العلامة

الحبر البحر القهامة استاذنا الشيخ

البيهورى رحمه الله تعالى

وبليه الجزء الثانى

أوله فصل

الاقرار

To: www.al-mostafa.com